



8062



3516

Subject	Islam
Author	Islam
Year	
Class	147





كتاب الطهارة <sup>١</sup> باب تأجيل الوضوء <sup>٨</sup> سنت الفصل <sup>١٣</sup> فصل بئردون عشر <sup>١٦</sup> باب التيميم  
باب مسح الحفين <sup>١٨</sup> باب دماء حيض <sup>٢٣</sup> باب تطهير الأجنحة <sup>٢٧</sup> فصل في التيميم <sup>٢٨</sup> كتاب الصلوة <sup>٢٩</sup>  
بيان وقت المستحب <sup>٣١</sup> باب ما كره <sup>٣٢</sup> باب اذن <sup>٣٣</sup> باب شروط الصلوة <sup>٣٦</sup> باب صفة الصلوة  
فصل في الامام يجهر <sup>٤٣</sup> باب الحديث في الصلوة <sup>٤٧</sup> باب ما يفسد الصلوة <sup>٤٩</sup> باب الوتر <sup>٥٢</sup>  
باب ادراك الغريضة <sup>٥٦</sup> باب قضاء الغلظة <sup>٥٧</sup> باب صلاة المريض <sup>٥٩</sup> باب صلاة على الدابة  
باب صلاة في السفينة <sup>٦٠</sup> باب المسافر <sup>٦٢</sup> باب الجمعة <sup>٦٥</sup> باب العيدين <sup>٦٧</sup> باب صلاة الكسوف  
باب الاستسقاء <sup>٦٦</sup> باب صلاة الحوف <sup>٦٧</sup> باب صلاة في الكعبة <sup>٧٠</sup> باب سجود السهو  
باب سجود التلاوة <sup>٧١</sup> باب الجنائز <sup>٧٢</sup> باب الشهيد <sup>٧٥</sup> كتاب الزكاة <sup>٧٦</sup> باب صدقة التواضع  
باب زكاة الاموال <sup>٨٢</sup> باب العاشر <sup>٨٣</sup> باب الركا <sup>٨٤</sup> باب العشر <sup>٨٥</sup> باب المصارف <sup>٨٧</sup> باب الفقة  
كتاب الصوم <sup>٨٨</sup> باب ما يوجب الافساد الصوم <sup>٩١</sup> فصل حامل خاف ولدها <sup>٩٣</sup> باب الاعتكاف  
كتاب الحج <sup>٩٥</sup> باب القران والتمتع <sup>٩٦</sup> باب الجنائز <sup>٩٧</sup> باب محرم احصر <sup>٩٨</sup> كتاب الاضحية  
كتاب الصيد <sup>١٠٠</sup> كتاب الذبايح <sup>١٠١</sup> كتاب الجهاد <sup>١٠٥</sup> باب المقم وقسمه <sup>١٠٨</sup> باب استيلاء الكفار  
باب <sup>١١٠</sup> باب <sup>١١٢</sup> باب <sup>١١٦</sup> باب <sup>١١٩</sup>

باب المشائفة <sup>١٢٠</sup> باب الوظائف <sup>١٢٣</sup> فصل في الجزية <sup>١٢٤</sup> باب البقاء <sup>١٢٩</sup> كتاب احياء الموات <sup>١٣٠</sup>  
فصل اعلم ان الماء نزعان <sup>١٣١</sup> كتاب الكراهة <sup>١٣٣</sup> فصل في الاكل بقدر دفع الهلاك <sup>١٣٣</sup> فصل في اليبس <sup>١٣٥</sup>  
فصل ينظر الرجل الى العورة <sup>١٣٦</sup> فصل في ملكة امته <sup>١٣٧</sup> فصل في الذخيرة ان تعليم <sup>١٣٧</sup> فصل في الفتاوى <sup>١٤٥</sup>  
كتاب النكاح <sup>١٤٦</sup> باب الولي والكفو <sup>١٥٢</sup> باب المهر <sup>١٥٧</sup> باب نكاح الرقيق والكافر <sup>١٦٣</sup> باب القسم <sup>١٦٧</sup>  
كتاب الطلاق <sup>١٦٩</sup> باب ايقاع الطلاق <sup>١٧١</sup> باب التفويض <sup>١٧٩</sup> باب تعليق الطلاق <sup>١٨١</sup> باب الرجعة  
باب الايلاء <sup>١٩١</sup> باب الخلع <sup>١٩٢</sup> باب الظهار <sup>١٩٩</sup> باب اللعان <sup>٢٠٠</sup> باب العينة وغيره <sup>٢٠٠</sup> باب العدة  
فصل في الاحداد <sup>٢٠٢</sup> باب شبهة النسب <sup>٢٠٣</sup> باب الحضنة <sup>٢٠٦</sup> باب النفقة <sup>٢١٤</sup> كتاب الفقات  
باب عتق البعض <sup>٢١٧</sup> باب الحلف بالعتق <sup>٢٢٣</sup> باب العتق عاجل <sup>٢٢٤</sup> باب التدبير <sup>٢٢٧</sup> باب الاستيلاء  
كتاب الكتابة <sup>٢٢٧</sup> فصل في تصرفات المكاتب <sup>٢٢٩</sup> باب كتابة العبد المشترك <sup>٢٣٢</sup> باب الموت والعجز  
كتاب الولاء <sup>٢٣٥</sup> كتاب الايمان <sup>٢٣٨</sup> باب حلف الفحل <sup>٢٤٣</sup> باب حلف القبول <sup>٢٥٠</sup> كتاب الحدود  
باب وطئ <sup>٢٥٠</sup> باب يوجب الحد <sup>٢٥٧</sup> باب شهادة الزنا والرجوع عنها <sup>٢٦٤</sup> باب حد الشرب  
باب حد القذف <sup>٢٥٩</sup> فصل في التعزير <sup>٢٦١</sup> كتاب السرقة <sup>٢٦٤</sup> فصل يقطع يمين السارق <sup>٢٦٥</sup>  
باب قطع الطريق <sup>٢٦٧</sup> كتاب الاثنية <sup>٢٦٩</sup> كتاب الجنائز <sup>٢٧٠</sup> باب ما يوجب القود وما لا يوجب <sup>٢٧٣</sup>

كتاب طلاق النكاح  
 ١٨١







على وجوب الغسل والوعيد على تركه وكان هذا اذ فوجا عليه الكثرة وان وافي بتجصيل  
 الطهارة المقصودة بالوضوء واقترب الى الاصطياط لما في الغسل من المسح ففتين  
 الرجوع اليه فيكون اجرا بالجر كاتي عذاب يوم يحيط وجر ضرب ضرب ونظيره كثر في  
 القرآن والشعر وهو في المصنف معطوف على الغسل وفي رواية صورة اجرا التنبه على انه  
 ان يقصد في صب الماء عليه ما يغسله غسلا فنيها شيئا بالاسح لا يقال الجرا بالجر  
 لم يكن مع الالبس وهرنا ليس لاننا نقول ضرب الغاية بتولاه الى الكعبين رفع  
 الالبس كما ذكرنا بكذا يجب ان يعلم هذا اتمام والذروت اي الوسخ الحاصل في ايضا  
 الوضوء والونيم وهو ما يحصل من الذباب او البه لغيره <sup>فمنه</sup> اي لونه اذ جره كالمطين  
 لا يمنع الطهارة كطعام بين الانسان وضوءا كانت او غسلا لانها لا تمنع نفوذ <sup>التنظيف</sup>  
 الماء واختلف في مثل الجبين والظفر بناء على الاختلاف في منع نفوذ الماء وانه  
 وانما الضيق ينزع او يحرك كيقص الماء الى موضع الخلقة وسج عطف على  
 ربح الراس مرة في رواية الطحاوي والكرخي عن ابي حنيفة او قدر ذلك اصابع اليد  
 في رواية بنسب من الى جبا جديا وبقا بعد غسل عضو لا سيما الا ان يتقاطر الماء  
 لا مأخوذ عطف على باقي اي لا بما اخذ من عضو سواء كان ذلك العضو مغسولا  
 او ممسوخا ولا يبعد المسح بجلود الراس كالاعاد الغسل كالحاجب وقص الشارب  
 وقلم الظفر سنة ومن مع تعادلت انواعها ما يجوز على فعله ويلازم على تركه وتجب  
 ما يجوز على فعله ولا يلازم على تركه <sup>كسكن</sup> <sup>دقائق</sup> البداء بالنية اي قصد الغسل بالوضوء او رفع الحدث

او امتثال الامر في ابتداء الوضوء والبدء بالسجدة بان يقول قبل الوضوء  
 بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام اخير كوزها سنة وان قال في الهداية  
 والرجح انها مسحبة لان السنة مختار القدر والطي اوى وصاحب الكافي  
 قبل الاستحباب لانه من مقتضيات الوضوء وبعده لانه حال مباشرة الوضوء  
 لانها عند بعض الشيوخ قبله وعند بعضهم بعده فالاصح ان يحج بينهما لكن لا  
 حال من كثر في البدء بغسل اليدين الى الرسغين سواء استيقظ من النوم <sup>او</sup>  
 وهو يوجب الغرض فلا يلزم اعادة او غسل اليدين الى الكفين وسنة ايضة التوكل  
 وهو يحكي بفتح الشجرة التي يتساك بها ويمنى المصدر وهو امر او هرسا فلا حاجة الى  
 تقدير استعمال التوكل بيمينه لانه المنقول المتواتر كيقب بشار اي يبد <sup>اليمين</sup>  
 العليا او السفلى من الجانب الايمن او الايسر طول او عرضا او بالا وعند الضرورة  
 يعالج بالاصح كما هو حكم الخلف لسنة ايضة غسل الفم اي اوصول الماء الى جميعه <sup>والانف</sup>  
 اي اوصول الماء الى المارن بمياه جديدة خلافا لشيخ والجماعة فيها ومن في الاول  
 ان يصل الماء الى راسه وخلقه وفي الثاني ان يجاوز المارن كذا في الخلاصة الا صاميا  
 لان فيها احتمال انتفاضة سنة ايضة تحليل النجاسة وهو ان يدخل اصابع يديه في  
 خلال الحية من السفل الى الاعلى بعد التثنية وتحليل الاصابع من اليدين <sup>والظفر</sup>  
 بعد التثنية وكيفية في اليدين ان يشبك بينهما وفي الرجلين ان يحلل كخفة  
 اليسرى فيبدأ من خصر رجله اليمنى ويختم بخصر رجله اليسرى من السفل <sup>والنعل</sup>



تثليث الغسل لأعضاء الوضوء المفصولات ومسح كل الرأس مرة وكيفية  
أن يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويمد يدهما إلى قفاه على وجه يستوجب  
الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعيه ولا يكون كما يستعملان الاستنجاء  
واحد لا يكون إلا بهذا الطريق وما قاله بعضهم من أنه يجافي كفيه تحت راسه فقال  
لا يفيد إذا لم يد من الوضع وإنما كان مستعملا بالوضع الأول فكذلك الثاني  
فلا يفيد تأخير كذا قاله الزبلي أقول وأيضا اتفقوا أن الماء ما دام في العضو لم يكن  
مستعملا ومسح الأذنين داخلهما بسبابة وخارجهما بإصبعيه بما بين أي الرأس  
والتمت ثيب المنصوص عليه في آية الوضوء والاولا بكسر الواو غسل الأعضاء على  
كيفية لا كيف العضو الأول في اعتدال الهواء وسحبته النية من أي الشروع  
من جانب اليمن ومسح الرقبة لا الخلف فأن مسح بدنة كذا في الطهارة  
ومن أوامه أن قال هكذا لا بد له أو أبا أخرى ذكرت في المطولات استقبال القبلة  
عند الوضوء وذلك أعضاء جنته صمغ أذنيه وتقدمه على الوقت بغير المعذور  
فإن وضوء المعذور قبل الوقت ينقض عند زفر بدخول الوقت فلا صطلح أن  
أن يحترز عنه ويحترز برك فأنه الواجب وعدم الاستغناء بالغير وعدم التكلم بكلام الناس  
واللوس في مكان من تنفع أصرازا عن الماء المستعمل والجمع بين نية الغسل  
الناس والسمية عند غسل كل عضو كما أنه والدعاء بالماء تورات من الأذنين عند  
أي عند غسل كل عضو بان يقول عند المضمضة اللهم اعني على طاعة التواتر وذكر

وذكر

وذكر حسن عبادته عند الاستئذان اللهم ارضني راحة الجنة وعند غسل  
وجهي اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجهه وتود وجهه وعند غسل يدي اليمنى  
اللهم اعطني كتابي يميني وحاسبي حسابا يسيرا وعند غسل يدي اليسرى اللهم لا  
تطعن كتابي بشمال ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه وأذنيه اللهم اجعلني  
من الذين يستمرون القول فينبغون أصنعه وعند مسح عنقه اللهم اعتق  
عنقي من النار وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه  
الأقدام والصلوة على النبي بعد آية الوضوء وإن يقول بعده اللهم اجعلني  
من التوابين واجعلني من المسطهرين وإن يشرب بعد من فضل وضوءه  
بفتح الواو واستنشأ به مستقبل القبلة فأيما قالوا لم يجز شرب الماء فأيما  
هنا وعند زفرهم وذكر به لطيف الوجه بالماء وكسراف فيه وتثليث المسح بما بعده  
ذكره الزبلي ونقل في مراح الدرارية عن مسوط بن يحيى أن ثلثت بما ذكره واحد لا بأس  
وبما بعده وما قصه خروج نجس الجيم وهو عن النجاسة وما كسر ما لا يكون  
ظاهر أنه أي من المتوضي إلى ما يظهر أي يلحق حكم التطهير في الوضوء والغسل فلو  
خروج نجس يتناول فوجه من السيلين وغيره لما قال في المحيط جيد الخروج إلى  
تقال من الباطن إلى الظاهر وذلك يعرف بالبيان عن موضع فقير عن  
الخروج بالسيلان بخلاف ما لو ظهرت النجاسة على رأس السيلين فإنه  
ينقض الوضوء وإن لم يسئل لأن رأس السيلين ليس مكان النجاسة وإنما جرد

زينة

بفتح الواو

بفتح الواو

وإنما توجب



بالاستعمال كما ينبغي اليه فعرف الاستعمال بالظهور فاقم الظهور مقام الخروج  
 وهذا السيلان ان يعلو فيخرج عن راس الجرح هكذا فسر ابو يوسف لانه  
 ما لم يخرج عن راس الجرح لم يتصل عن مكانه فان ما يورث من اهل الجرح  
 مكانه ومنه يعلم ان الخروج في غير السيلان عين السيلان ويظهر ضعف ما قال  
 صدر الشريعة ان قوله الى ما يظهر يجب ان يكون متعلقا بقوله خرج لا يتوهم  
 سال فانه اذا قصد وخرج ولم يخرج وسال بحيث لم يتلطف راس الجرح فانه لا يك  
 في الاستفاض عندنا مع انه لم يسأل الى موضع بلغة حكم الظاهر بل خرج الى موضع بلغة  
 حكم الظاهر بل خرج الى موضع بلغة حكم الظاهر بل خرج الى موضع بلغة  
 تلحقه حكم الظاهر قد وجد في هذه الصورة وان لم يوجد السيلان عليه فبما مل  
 وضعف ما قال فالعبارة الحسنة ان يتوهم ما خرج من السيلان الى ما يظهر ان كان  
 نجسا سال لان مبناه كون الخروج مغايرة السيلان وقد بين فساد فيكون  
 قوله سال ضوا بعد قوله خرج بل العبارة الحسنة ما اخترناه بمون الله قوله  
 خرج نجس اخترنا اذا غرزت ابرة فارتفع الدم على راس الجرح لكن لم  
 يسأل فانه غير ناقض لانه ليس نجس بكونه غير مسفوح وقوله الى ما يظهر اخترنا  
 عما اذا وصل البول الى قبة الذكر ولم يظهر وعما اذا كان في عينه قرحة وصل  
 دمه الى جانب اخر من عينه وعما اذا سال الدم الى ما فوق ما ان كان في خلاف  
 ما اذا سال الى امارن لان الاستساق في الجنابة فرض وخرج ربح او دودة او

جاءت بغيره

من الكبر ذكر الرخ لانه خارج منه وليس نجس فخرج انه ناقض لمجاورة النجس مع ذكر  
 الاخير من لان ما هو من النجس ان قل حدث في السيلان لا فخرج ربح من  
 القبل والذكر لانه لا ينفك عن محل التماس ولا فخرج دودة من الجرح  
 لان ما عليه من النجس قليل وهو ليس بحدث في غير السيلان كما لا ينفك  
 ثم سقط منه الى الجرح وملا الدم عطف فخرج وهو ان يضبط بكلف حتى انه  
 لم يكلف لخرج وقيل ان يمنع من الكلام في حجة اية حنابلة او عليا وهو انه  
 دم متعقد كنهه من سواد ولذا اعتبر فيه ملا الدم اذ في طعام او ماء وانما اقر  
 فيه ذلك لما قال في الهداية ان الخروج اى فخرج النجس من غير السيلان يتحقق  
 بالسيلان الى موضع بلغة حكم الظاهر ويلا الدم في البقي ثم قال وملا الدم  
 ان يكون بحال لا يمكن ضبطه الا بكلف لانه يخرج ظاهر افا عتبه خارجا واعتبر  
 على قوله لانه يخرج ظاهر افا عتبه خارجا بان جعل الظاهر الغالب كما لم يتحقق انما  
 يكون فيما لا يضبط فيه الاصل كما في السفر القائم مقام مشتقة او لا يطلع عليه  
 كالابلاج القائم مقام الانزال واما في الضبط الظاهر فلا كما في بحثنا فان  
 خروج الدم من النجس لا يتعذر الاطلاع عليه فكيف اقيم ملا الدم مقامه كيف  
 وفي الصورة التي يكون القائم ملا الدم ثم منع من الخروج بالكلف عدم الخروج  
 متيقن فمن اين حكم بالاستساق نفي للعلية اقول مبناه جعل الضمير لانه  
 الى البقي اقل من ملا الدم ولكن خرج من الدم وليس كذلك بل هو يرجع الى النجس

وقال الصورة التي يكون النجس اقل من ملا الدم  
 وكذا خرج من النجس اقل من ملا الدم  
 والاستساق



قوله لانه آه دليل بقوله وبلا النعم في القى فالعنى ان خروج النجس يتحقق  
 النعم والقى لان النجس يخرج ظاهره لان هذا القى ليس الا من غير عدة فالظاهر  
 انه مستحق للنجس بخلاف الغليل لانه من اهل المعدة فلا يستحقه كذا يجب  
 المحل يعلم هذا العقل فان شراعه لم يتعرضوا لخله مع انه واجب الخلل كذا اي كاستحقاقه  
 النعم في ما ذكره منقضى ومنه في قبليه بلا شرط ملا النعم يظهر كونه نجسا لكونه مائعا  
 وتخرج ولو كانا مخلوطين بغيره في كونه عليه اوسا وباه اي الدم والقيح ساويا للزنا  
 حتى لو كانا مخلوطين لم يمتنعوا ولا يمتنع مطلقا الا سوا من  
 الرأس او صدر من الجوف وسوا ذلك ملا النعم اول الاله للزوجة لانه داخله  
 النجاسة الا عندئذ في صاعده ملائمة اي النعم المستحب بالجماع وان اختلف البلم  
 بالطعام اعتبر العائيت فان قلب الطعام وملا القى النعم ينقض وان غلب البلم  
 لا ينقض الا عندئذ اي اذا طار النعم والمجلس مجمع متفرقة اي القى عنده اي  
 عند اي والسبب مجمع متفرقة عند يمين لوقا متفرقا بحيث لو جمع صار النعم  
 قابولي يعتبر اتحاد المجلس فان حصل ملا النعم في مجلس واحد نقص عنده وان  
 انشيان ويحذف يعتبر اتحاد السبب وهو الفتيان فان حصل ملا النعم بفتيان  
 واحد نقص عنده وان تعد الفتيان وحده يعتبر اتحاد السبب وهو الفتيان  
 وان اختلف المجلس ما ليس كحدث من قبي ونحوه ليس كحدث ما القى فلا يفت  
 ان قليله يخرج من اهل المعدة ويولس كل النجاسة ولما ايدم فلا ان قليله غير متفرق

ملا يكون

فلا يكون محرما لانه فلا يكون نجسا واما حرمه فيم السفوح في الاذى يكون نجسا  
 على حرمه لانه لا يوجب نجاسة اذ هذه الحرمه للكرامة لا للنجاسة فيم السفوح  
 في الاذى يكون على طهارته الاصلية مع كونه محرما وناقضه ايضا نوم بيزيل  
 مسكته اي قوته المماسكة وهو النوم بحيث يزول مسكته معقده عن  
 الارض وهو النوم مضطجعا اي واضعا احد جنبه على الارض او مسكنا  
 على احد ركبتيه او مستلقيا على قفاه او مكبا على وجهه فان المسكة اذا زلت  
 لا يبرى عن خروج شئ عادة والثابت عادة كالمستيقظ به والآي وان  
 لم يزل النوم مسكته بان كان حال القيام او القعود او الركوع او السجود  
 اذ ارفع بطنه عن تحذبه وابتعد عضويه عن جنبه فلا اي لا ينقض الوضوء  
 مطلقا فلا ثالث في وان تعد اي نام قصد في الصلوة فلا في الا يوف  
 واختلف في نوم مستدالي بالوازيل سقط قال في الهداية عند التوضؤ  
 او مستدالي شيئا لوازيل سقط وقال شراعه هذا مما اخذ به الطحاوي وليس  
 اصل رواية البسوط وفي المحيط ان لم يكن مستقرا على الارض كان حدثا وكان  
 مستقرا لا وهو الماص وفيه لو نام تاياما او قاعا سقط ان نبت قبل السقوط او  
 او سقط تاياما فانه من ساحة لم ينقض وان استقر تاياما ثم انبت انتقض  
 ولو نام على دابة من عريان ان كان حال السجود والستوا لم يكن حدثا في الحال  
 الهبوط حدث وناقضه ايضا الاعاود الكبر الذي حصل به في الشبهة تمايل الجنون كما



الاول ان غلظ وال المسكة بها اذا الثالث فلم يميزه الحديث من غيره  
 وثالثه ايضا فترقبه بالرجوع في حاله وسو حاله ويجوز انهما الضحك  
 المسبوع له فقط فلا يبطل الوضوء بل الصلوة والتيمم لا يبطل شيئا منها  
 يعطيان في صلوة يصل بالتوضوء اي مباشرة الوضوء فيكون احسن اركان  
 وضوء في ضمن الفصل صلوة كاملة اي ذات ركوع وسجود وذلك لان النقص  
 هو اركان وفيه وهو قولهم ان الامن يحكم فترقبه فليعد الوضوء والصلوة  
 ورد في صلوة مطلقة فيقتصر عليها فلا ينقض غير التيمم فترقبه وقرئ به الصبي  
 والنايم والمغتسل والترقبه خارج الصلوة ولا في صلوة الجنازة وسجدة  
 التلاوة وان افدتها ولو كانت التيمم عند السلام اي قبله وبعد تشهد الا  
 في يكون في الصلوة الا ان يتقدم المصلي في التيمم لانه يكون خروجا بعضه  
 وسياتي ان الصلوة تتم به كيف كان فاذا فرغ الامام عن الصلوة به اي  
 بتدبيره فترقبه المأموم لم ينقض وضوءه لان خروج الامام خروج له  
 الا ان يكون مبروقا فانها فيكون في اثنا صلوة وباتت ايضا مباشرة  
 الفاحشة وهي ان يباشر امراته بغير دين وانتشار النجاسة وادخاها في ثوبها  
 للجانبين اي تنقض وضوء الرجل والمرأة لانس الذكورة والمرأة فانه غير ناقص  
 عندنا خلافا لثاني فترقبه نقطة فيسأل ما اذا وقع كالصدية والدم تنقض  
 وان علا على راس الجرح فارتل لو كانت بحيث اذا تم كسب تنقض والاملا  
 ينقض خرج من اذنه فيخرج بوجهه تنقض لانه يكون من الجراحة والاملا تنقض

في عينه تدور تحت راحة اليد فيضعف البصر مع سبلان الدمع في الكثرة انما  
 ان خرج منها الدمع لغرض وان استمر صار صاحب عذر وسياتي بانه كما اذا كان  
 بها اي بالعين خرج الدمع للوجع وسكون الاربعون في العين بسقي لا ينقطع  
 الحديث انما لا يمسح صحفا ولو بياضه الخالي عن الخط الا بطلانه ولو مغطا  
 وهو الشرة وقيل منفصلا كما في خريطة وتكونه الاول هو الصحيح صرح به في الحديث  
 واختار في الهداية الشافعي ولم يكرهه باليمن وقيل كرهه في الحديث كرهه بعض شافعي  
 من المصنف باليمن للحايفين وقال عاقبة لا يكره لان المتن محرم وهو سم للمباشرة  
 باليد لا حائل واختاره في الكافي واختاره في الهداية الشافعي ورفضه الحسن باليد  
 الكتب الشرعية الا التفسير ذكره في مجمع الفتاوى وغيره ولا يمس درهما فيه  
 سورة قالوا المراء بها لا يابسة وان جاز قرأته في غير في الحديث بين النواة  
 والمتن لان الحديث محل التبريد دون النعم حتى يجب غسل اليد لا النعم واستويا في الجنب  
 والحايف لان الجنابة والحيف على النعم واليد حتى يجب غسلها فيها ولا يبرئ  
 لان الجنب محل نظره اليه حتى يقرأه كذا في الكافي وكره وصوله الي الحديث مجازا  
 من المساجد وطوافه بالكعبة كذا في ابن تارخانية والمالم يكره لان حرمتها  
 من احكام الحديث الكعبة كالحض والجنابة فترقب غسل المراء به يهنا ما ينشأ من  
 الغرض الا فتاوى في العلوي وهو ما ينفذ الجواز بغيره غسل النعم والاملا سائر  
 اليد حتى داخل العلق في الارض وغسل السرة والشارب والحاجب جميع الحجة

في الحديث  
 والتشديد  
 كوكلكم  
 كوكلكم  
 كوكلكم  
 كوكلكم



سواء كان على السطح  
أو في الداخل

الواجب اتصال الماء بالثاني والنجاسة كما يجب الى اصولها اذا لاحت فيه كذا في المحيط  
والفرض الخارج ذكره في الخلاصة وذلك لان قول هو فاطمة اصبغت مبالغة فيقضي  
وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجه كالاشياء المذكورة لا يغسل  
ما فيه حرج كالعين وتغيب انهم لانه حرج لغسله وما جعل عليكم في الدين حرج  
في المحيط ان كان لا يصل الماء الى ثقب كقوله لا يسلط لا يسلط وكذا ان الغم  
بعد نزول العرق وصابر حيث لا يدخل العرق فيه لا يسلط لا يسلط ايضا كذا  
اي كالعين في الحرج نقض صغير بها وبها فيه اشارة الى انها لو كانت منقوضة  
يجب غسلها وكفى بل اصلها دفعا للحرج لا نقض صغير به حيث يجب احتياطاً كذا في الحاشية  
وستتدلى الى الغسل البدن بما ذكره في الوضوء من النية والتسمية وغسل اليدين  
وغسل فرجه وحيث بدنه ان كان فيه جثث والتوضي الى استعمال الماء في جميع  
اعضاء الوضوء الارطبية وهذا التقدير احسن مما قيل ان يغسل جميع اعضاء الوضوء  
الارطبية لان جميع اعضاءه ليست بمسبوكة بل بعضها مسبوكة وفي لفظ التوضي  
الى انه ليس بمسبوكة كافي وضوء الصلوة وهو ظاهر الرواية لو كان رجلاً مستنجساً الى  
مجمع ما وضع لو كان على سطح يغسلها ثم ينشيط حيث حتى لو لم ينشيط لم يكن  
الغسل مستوفياً وان زال الحدث مستوجب لجميع البدن حال كونه باوياً في الغسل  
بملكه الا انهم لم يسموا في الاصح احترازاً عما قال في معراج الدراية من  
يبدأ بالراس ثم بقية بدنه وبعده الى بعد الصب المستوجب غسل رطبية كغسل الوضوء

الضغينة  
الاولى  
صلوات

نقص

وسلطاً

في النسل

انفقوا ان البدن  
في النسل  
كعضو واحد

لم يجعل الزمان له  
شرطاً بل يكفي الشبهة

ط مكاف الادوية  
المذكورة من ضمناً  
احديهما بطريق  
القاعلية والاشعري  
بغير فرق المفقولة  
بصاحبها فان  
المعنى او قدر الخشقة  
حال كون ذلك القدر  
ناقصة من العضو  
المقطع والخشقة

وتستطيعا كما من الماء المستعمل لم يقل ثم غسل رطبية بالجر لانه يكون في سباق  
قوله باوياً وليس له معنى يستتبعه ايضا ذلك لان السنة اكمال الغرض فيجعله  
وهو كذلك وصحح على نقل بلبه عضو الى اوقية اي في الغسل اذا انقطعت البلية  
دون الوضوء لما بيننا في تعارض فرض اي الغسل عند خروج مني ولو في نوم متصل  
عن موضعه شهوة قبيحة بها لانه اذا خرج بمحل في الغسل وكذا لم يفرغ خلافاً لان في  
وان لم يخرج الى ظاهر البدن بها اي شهوة ولم يذكر في الغسل لانه ليس شرط عند  
خشية ونحوه فرض عند اطلاق اي ادخال ادنى اعضاءه عن الجني في المحيط لو كانت  
مع جني باثنين فاجد في نفسي اجد اذا جازعني زوجي لا غسل عليها لان عدم سببها  
لا يلائم اول احتلام خفية او قد راها من مقطوعها متعلق بقدر في احد طرفي  
بابلحج بسبيل ادنى اعضاءه عن سائر الجوارات فان ادخلها في احد طرفي  
البرهان لا يوجب غسل القلة الرخيم حتى اضرار عن اوقالها في احد طرفي  
فانه ايضا لا يوجب غسل على مكافاة متعلق بفرض المقدور في بابلحج وان لم ينش  
تتبان لان الغالب في مثل الانزال نجب احتياطاً وعند رؤية مستيقظ  
تتبان ان يكون الذال الجوهري رقيقه ابيض يخرج عند ملاعبة الرجل اليه  
وان لم يذكر علماً لان الظاهر من رقي بها اعضاءه لا يفرغ ان تذكره في العلم  
وتذكر اللذة والانهزال ولم ير بطلا لانه تنكح في النوم كافي في القلة بطلان في  
الذخيرة اذا استيقظ من النوم فوجد على فخذه او فم اشبه بطلا ان تذكر احتلاماً

٩

والا فانه في مقام وجوب الاحتياط ابن همام



وتيقن انه مني او قدني او شكك انه مني او شكك فعله الفصل وان تيقن انه ودي  
فلا غسل عليه وان لم يتذكر احتلاما وتيقن انه ودي فلا غسل عليه وان تيقن انه  
من فعله الفصل وان شك انه مني او ودي فكذلك عند ما قال اودي لا يجيب عليه  
حتى يتذكر الاحتلام لان الاصل برادة الذمة فلا يجب الا بتيقن وهو العيان وما  
اخذ بالاحتياط لان النيام غافل والمشي قد يرق بالهوا فيصير مثل الذي يجب عليه احتياط  
وكذا المرأة في الموضع احتراز عما قيل لو اخطت المرأة ولم يخرج منها ان وجدت لذة لانه ان  
فعلها الفصل لان ما ينزل من صدرها الى رجليها بخلاف ما قيل في شتمه والظهور في حقها  
الفصل كذا قال الزيامي او جرحها الى الخشعة مملوغة بخمرة وجب الغسل ان هذه لغة المتخرج  
وقرئ عند القطاع حبس ونكاح لا عند خروج مني وودي يكون الوال للبلد  
ما غلبت يعقب البول وصعته عطف على فروج مني ولا عند اوطال الصبح وكونه في الدبر  
ووطئ بهمة بلا انزال لقلة الرغبة كما ترى عذرا ولم ينزل عذرا يعني رجل المرأة  
عذرا فانما لم ينزل عذرها لا غسل عليها ما لم ينزل الميت وجوبا لان العذرة يمنع  
من التمتع والختانين كذا في المبني وجب الفصل الميت الى وجب على الحي الفصل  
الميت وجوبا بطريق الكفاية حتى لو فعل البعض سقط عن الكل ولا انهم الكل وعلى  
من لم جنب او خافا قتلها من دونها او بلغ لا يستل بالانزال في الموضع  
قيده للجوع وقيل لا يجب في البلوغ لان الوجوب بعد البلوغ والبلوغ بعد الانزال  
فلو وجبت لزم تقدم الحكم على السبب قلنا لانزال دليل كمال القوى فيكون مظهر للوجوب

لا ميثا ليلزم ذلك او ولدت ولم تر ما قالها لورانه كان فرضا ابوا  
كذا في الظهيرة ويستحب لصلاة الجمعة هو الصحيح لا ما قيل ليوم الجمعة وليلة الاحد  
وعرفة اعاد اللام ليلانيوم كونه سنة لصلاة العيد وندب لمن اسلم طاهرا  
او بلغ بسبب سجي في كتاب الحرات الغنوي على ان نسى البلوغ في الصغير  
والصغيرة خمس سنة واقا في عن جنة ولكه ومنزلة وكسوف  
والاستسقاء اختلاف في وجوب من ماء غسلها على رجليها عليه كانت  
او فقيرة وحرم على الجنب دخول المسجد ولو للعبور طافا لث في لقوله من فاني  
لا اهل المسجد كما يضر ولا جنب الا ضرورة كان يكون باب بيته الى المسجد  
وحرم عليه الطواف بالكعبة لانه في المسجد واصبح الى ذكره بعد قوله وحرم على  
الجنب دخول المسجد ليلانيوم انه لما جاز له الوقوف مع انه اقوى اركان الحج  
فلان يجوز الطواف قبل كذا في الكافي ولان المسجد الحرام امر عارض لا يبري  
انه لم يكن في زمان ابراهيم ومنه ولو قدر انه لم يكن المسجد الحرام لا يجوز له الطواف  
كذا في المستصفى ويؤيده ما ذكره غاية الامام السروي ولهذا وجب عليها  
اجابة لدخول النقص في الطواف لادخلها المسجد وقراءة القرآن اختلاف  
في قدره فقيل لانه وقيل ما دونها ايضا بقصده واقا قرأته بقصد الذكر والثناء  
نحو بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وتعليم القرآن حقا حقا  
فلما ليس به اتفاقا كذا في المحيط ومن ما هو ان القرآن ثمة كالنوح والارواح



وحملها على ما هو فيه لا يفسد في قراءة الادعية وحملها وذكرها  
 والشيخ والكل والشرب بعد الضيقة وغسل يديه ولا في النوم ومعاودة  
 اهله قبل الاعتقال الا اذا اصابه ما يات اهل قبل الاعتقال كذا في المتن  
 ويكره له اي الجنب كتابة اي القرآن في الايضاح لا بأس بجنب ان يكتب القرآن  
 اذا كانت الضيقة او التورج او الوساة على الاضاح عند اي موضع لا يفسد  
 والكتابة وجدت حواضها والله ليس بقرآن وقال محمد اب ان لا يكتب لان كتابة  
 تجزى بقراءة ويكره له قراءة التورية والربور والنجيل لقراءة القنوت  
 لانه كاي الامعية ولا يكره من القرآن بالكم على السبق ووقع للصوف  
 للصبي لان في كتابهم بالوضوء حواضهم وفي تأخير الى البلوغ تقليل حفظه  
 فخص الضرورة ثم لما فرغ من الوضوء والفعل شرع في بيان ما يحصل له  
 فقال يجوز ان اي الوضوء والفعل بما الجود العبد والسير والطهر والبلج  
 الذائب ما قصدت فيه التخييل بالشمس وقيل بكرة فائلا ان في  
 وابو الحسن التيمي وفي قول القصدات رة الى انه لو لم يقصد بكرة انفاقا  
 ويجوز ان بما ينقذ به الملح كذا في عيون المذاهب لا بما الملح اي فاصل بين  
 الملح كذا في الخلاصة لعل الفرق بينهما ان الاول باق على طبيعته الاصلية ولا  
 انقلب الى طبيعة اخرى وان مات اي يجوز ان بالمياه المذكورة على تقدير  
 ان يموت فيه اي في واحد من تلك المياه غير مومي اي ما لا دلم له سائلا

على ما هو فيه لا يفسد في قراءة الادعية وحملها وذكرها  
 والشيخ والكل والشرب بعد الضيقة وغسل يديه ولا في النوم ومعاودة  
 اهله قبل الاعتقال الا اذا اصابه ما يات اهل قبل الاعتقال كذا في المتن  
 ويكره له اي الجنب كتابة اي القرآن في الايضاح لا بأس بجنب ان يكتب القرآن  
 اذا كانت الضيقة او التورج او الوساة على الاضاح عند اي موضع لا يفسد  
 والكتابة وجدت حواضها والله ليس بقرآن وقال محمد اب ان لا يكتب لان كتابة  
 تجزى بقراءة ويكره له قراءة التورية والربور والنجيل لقراءة القنوت  
 لانه كاي الامعية ولا يكره من القرآن بالكم على السبق ووقع للصوف  
 للصبي لان في كتابهم بالوضوء حواضهم وفي تأخير الى البلوغ تقليل حفظه  
 فخص الضرورة ثم لما فرغ من الوضوء والفعل شرع في بيان ما يحصل له  
 فقال يجوز ان اي الوضوء والفعل بما الجود العبد والسير والطهر والبلج  
 الذائب ما قصدت فيه التخييل بالشمس وقيل بكرة فائلا ان في  
 وابو الحسن التيمي وفي قول القصدات رة الى انه لو لم يقصد بكرة انفاقا  
 ويجوز ان بما ينقذ به الملح كذا في عيون المذاهب لا بما الملح اي فاصل بين  
 الملح كذا في الخلاصة لعل الفرق بينهما ان الاول باق على طبيعته الاصلية ولا  
 انقلب الى طبيعة اخرى وان مات اي يجوز ان بالمياه المذكورة على تقدير  
 ان يموت فيه اي في واحد من تلك المياه غير مومي اي ما لا دلم له سائلا

كالزبور والعقرب والبق والذباب وكذا ما في اللؤلؤ كالسمك والسرطان  
 والصفير وكذا ما في الضفادع والجرى والبرق سواء وقيل البرق يفسد ما  
 عطف على فسيلا وان مات طارحة فالق خبيث لا فرق في الضفادع بين ان  
 يموت في الماء او طارحة فالق فيه لا ماني للعائش وبرق اللؤلؤ كاللؤلؤ  
 الا ان كان مومي في الماء يفسد كذا في كمالا سائر المايات في حكم المذكور  
 او غير عطف على ما ت اوصافه اي اوصاف واحد من تلك المياه وهي  
 والطعم والرائحة مكت او طاهر جامد اضرا عن المايح وليست بيانه قد وقعت  
 عبارة كثيرة من المتن كذا او غير احد اوصافه طاهر فتوهم بعض شراح  
 الهداية ان لفظ الماء اضرا عن خوفه من قال اذا غير الوصفين لم يجر الوضوء  
 وليس كذلك لما قال في الشيايح لو وقع الحصى او الباقا فتغير لونه وطعمه  
 يجره الوضوء وقال في النهاية المنقول من الاساندة جوازه من ان لوران  
 الشجار وقعت الخريف تقع في الحياض فتغير ما بها من حيث اللون والطعم  
 والرائحة ثم انهم يتوضؤون منها من غير تكبير وشارف في شرح الطحاوي اليه  
 ولكن شرط ان يكون باقيا على رفته اذا غلب عليه غيره وصار به تحبسا  
 فلا يكره كما سيأتي كما استبان في غرر الحقايق وقاله وورق في الاصح اشارة الى  
 نقل من الشيايح والنهاية ان يبي رفته قيد للاشارة المذكورة وقوله بخلاف  
 متعلق بقوله او غير اوصافه ما غير احد اي احد اوصافه تحس فان المراد بالاول



الشنة  
بالكر  
صفحة ١٠٠

الفوف  
بالفتح  
البيد صو  
المقاة

و من خیر از این که در این کتاب مذکور است و در این کتاب مذکور است

عنه انما هو فخره بخبره ولو وقعت فيه الحاشية لم ينسب وهاهنا

افهم











في الصلاة والوضوء والجمعة والعيد والاحتفال  
 في كل وقت من هذه الأوقات لا بد من طهارة  
 الجسد واللباس والبيئة المحيطة به  
 من كل نجاسة وضيق وضيق  
 في كل وقت من هذه الأوقات لا بد من طهارة  
 الجسد واللباس والبيئة المحيطة به  
 من كل نجاسة وضيق وضيق

الوقت والامتنع يوم وليلة ان لم يتنجس في حق الدعاء حتى يلزمه اعادة الصلوة  
 اذا تمسكوا وامتنعوا واما في حق غيره فيجوز نجاستها في الحال لانه من باب جود  
 النجاسة في الثوب من اذا كان غسلا للثياب بها لم يلزم الاغسلها به  
 الصحيح كذا قال الزيلعي بوجه ما قال في معراج الدراية ان الصباغ كان يفتي  
 بهذا وان التفتيح او تفتيح فمذموم لا يجزئها من ذلك ايام ولياليها وذكرها  
 التفتيح لان حكمه بها لا يلزم من الانتفاع لان التفتيح اكثر قبا والماء  
 من الانتفاع فكان ينبغي ان يكون ما قدر له من المدة اكثر فاقدر للانتفاع  
 فلو اقتصر في تقدير هذه المدة على الانتفاع لتوهم ان التفتيح يقتضي مدة اكثر  
 من مدة الانتفاع ولو عكس لتوهم ان الانتفاع يقتضي اقل من هذه المدة  
 فجعل بينهما بيان الحكم ووجه التوهم فظهر ان عبارة الوفاة ليست كما ينبغي حيث  
 جمع في الاول بين الانتفاع والتفتيح واقصر في الثاني على الانتفاع وكان الوجه  
 العكس وقالوا فتمسكها منذ وجد حتى لا يلزمهم اعادة شئ من الصلوة بل غسل  
 باصابعها ما وادخلوا في الوضوء في البيوت حيا حال كونه غير نجس العينين الا غير  
 المختص به والكعب عند من يقول بنجاسة عينيه ولا به حيث لا يجزئها من اذا كان  
 طاهر اكاليشة ونحوه او نجس لا لعينه كاطار والبغل والره وسائر التبع ولم  
 يكن في بدنه نجاسة فافرح قبا لا يجزئها اما الطاهر فظروا اما النجس لا لعينه فلما  
 قال في الحديث وان كان حيوانا لا ياكل لحمه كسباع الوحش والطيور اختلفوا فيه

والصحيح

في كل وقت من هذه الأوقات لا بد من طهارة  
 الجسد واللباس والبيئة المحيطة به  
 من كل نجاسة وضيق وضيق

والصحيح انه لا يجزئ وكذلك الحمار والبغل لا يصير الماء مشكوكا فيلزم ان يد  
 هذه الحيوانات طاهر لا ينجس لونه <sup>ظاهر</sup> استسقاء وانما يصير نجس بماء  
 الا ان يد طهر فوه ابي فقهه الى الماء فيكون حكمه ان الماء حكمه لعابه فان كان  
 لعابه طاهرا فالله طاهرا وان كان نجسا فالله نجس بنج حمله وان كان مشكوكا  
 فالله مشكوك بنج حمله وان كان مكرها فمكره في حق من ربه وسور الاولي الطاهر  
 التمسك اذا كان نجسا او حائضا او نفسا او صغيرا او كافرا او سور كل ما كره كذا  
 اي طاهر الغم طاهر لان لعابه متولد من لحم طاهر فيكون الحلو طهرا مثله وسور المختار  
 والكلب وسباع البرهايم والهررة فورا كل الفارة فيجوز لان سور قبل طهرا وبعد  
 اكلها ومضى ساعة او ساعتين ليس نجس بل مكره فيقول حرمة لحمها وقيل  
 تحريمها النجاسة وهذا يشير الى التمسك والاولى الى القرب من الكوفة وشار  
 المختار فورد بها كسب اما سور الثلثة الاول فلا قبل طهرا الا العاشر اما سور  
 المختار فلا قبل طهرا كسب في الغم وسور الدجاجة للحلالة اي الجائزة في غدر  
 النتن وسباع الطير وسواكن البيوت كالحية والعقرب والفارة والوزغة  
 مكره اما الدجاجة للحلالة فلا نهى في طه النجاسة حتى لو كانت مجبوسة بحيث  
 لا يصل متعارفا الى تحت قدمها لا يكره واما سباع الطير فلا نهى تاكل الميتات الميتات  
 للحلالة فلا نهى في طه النجاسة حتى لو جبت وعلم صاحبها غلو متقاد من  
 الغدر لا يكره واما سواكن البيوت فلا نهى لحمها اوجبت نجاسة سور مكرها

ذكر في التنازل خاتمة السورة بقية الماء  
 الذي يبقية الشارب في الأثناء  
 استغفر لبقية الطعام

وهو المجرور مقدم  
 على المرفوع قوله  
 كمال

في كل وقت من هذه الأوقات لا بد من طهارة  
 الجسد واللباس والبيئة المحيطة به  
 من كل نجاسة وضيق وضيق



الحمد لله

بفضل  
الشيخ الفاضل  
المفتي

عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ  
يَعْنِي أَنَّ الْعَرَبِيَّ يَكُونُ مُتَسَلِّماً عَلَى الْمَدِينَةِ  
فِي الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ وَفِي التَّائِيهَا خَانَتُهُ وَكَوْنُ  
فِي الطَّهَارَةِ وَالطَّهَارَةِ وَالطَّهَارَةِ وَالطَّهَارَةِ  
الْكُرْحَى وَالطَّهَارَةِ وَالطَّهَارَةِ وَالطَّهَارَةِ  
كُلُّ شَيْءٍ مِثْلُ سَوْرَةٍ فِي الْأَرْضِ وَالطَّهَارَةِ  
الْحَبَشَةِ وَالطَّهَارَةِ وَالطَّهَارَةِ وَالطَّهَارَةِ  
مُخْلُوطٌ بِاللُّغَةِ وَالطَّهَارَةِ وَالطَّهَارَةِ  
وَاحِدٌ لَانْ كَلَامُهُمَا مِثْلُ الْكَلَامِ  
الْحَبَشِيِّ وَالطَّهَارَةِ وَالطَّهَارَةِ



وكان لا يخاف الله  
فقد خالفه وهو الخلف  
يعني ان الخلف هو الذي  
وان القضاء خلف للوقت

ولو قيل الوقت خلا قال نعم ولا يتيمن من خوف واحد وغيره يعني يصل به  
 ماشاء من الغرايض والنوافل وعند الشافعي يتيمن لكل فرض ويصل المقتل  
 ماشاء الحديث متعلق بآز وجنب وحايض ونفساء ويجزئ عن اللأواي ما يكن  
 لطهارته حتى ان رجل انسبه من النوم محسنا وكان له ما يكفي للصلاة الا قبل  
 يتيمن ولم يجب عليه الوضوء كفا يتيمن للجنازة بالانفاق واذا كان للميت ما يكفي  
 لغسل بعض اعضائه فهو ايف على الخلاف لبعده اي الامتطاع بجز واصل  
 وهو ثلث الفرسخ اربعة آلاف خطوة او مرض لا يقدر معه على استعمال الماء  
 او ان استعمله اشتد مرضه ولا يتيمن <sup>طهارة</sup> طخوف التكف خلافا للشافعي او جرد  
 يؤدي الى الهلاك او المرض ولو لم يصر خلافا لهما اذ وعدا كوضع بينه وبين  
 الماء وانما النفس الى التهلكة حرم فبتحقق العجز او عطش حصل له او  
 اولد ابته او عدم آلة كالدنو واجبل او خوف فوت صلاة الجنازة ان اشتغل  
 بالوضوء لغير الاولى يعني اذا خاف غير الاولى بالامامة وهو من لا يكون سلطانا  
 او قاضيا او واليا او اماما حتى فوت صلاة الجنازة ان اشتغل بالوضوء جاز  
 له التيمم وبعبارة الاولى الاولى من الاولى كالا يتيمن او خوف فوت صلاة عليه  
 بناء على لو كان التيمم للنساء يعني اذا شرع في صلاة العبد متوضئا ثم سبغ  
 الحديث وخاف انه ان توضئا فانه الصلاة جاز له ان يتيمن للنساء ولا يتيمن  
 لم يجز التيمم لغوت الوقتية والجمعة لان فوتها الى الخلف وهو الظاهر والنساء

علا  
والاى حيفة  
رحمان العز  
بابنة حيفة  
ولاورد  
للحيفة  
مفاتيح

نی

IV

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

لو الإمامة لا يورثها من قبله القلوة للحق أي أو استرطيبا لثبتهما فيهم كما لا يورث  
 لأن الكافر ليس بأهل للنسب وأوصوه بغير مشروط بها فلو توفوا ببلانية ثم  
 أسلم جاز صلواته بغير تبين متعلق أيضا بجازان الاستوعاب أي الضربان  
 والمراد اليدين المضروبتان على الأرض وأن لم يكن فيها ثقب وجهه ويديه  
 حتى لو بقي شيء قليل لا يجزئه والآي وان لم يستوعبا فثالثة أي يلزم ضربة  
 ثالثة ليحصل الاستيعاب بالثقب أو اليد المضروبة على الأرض ان لم يكن وعلى هذا  
 لا يرد ما يرد على قول صدر الشريعة ثم إذا لم ينزل الغبار بين أصابعه فعليه ان  
 أصابعه فيحتاج إلى ضربة ثالثة لتحليلها من ان هذا يقتضي استرطاب الثقب  
 وقد قال المصنف بعده ولو بلا ثقب فتدبر على ظاهر متعلق بضر بين من جنس الأرض  
 كالتراب والرمال والحجر والكحل والزرنيخ والذهب والفضة المخططين بالتراب  
 وحسنة وشعر عليها غبار ويخرج عنها الملح المائي لانه ليس من جنس الأرض  
 وهو لا ينطبع أي لا يلين احتراز عن الذهب والفضة والحديد ونحوه ولا  
 يترمد أي لا يصير رمادا بالاحتراق كالشجر وذلك لأن الصبيح اسم لوجه ما  
 باجماع أهل اللغة فلا يتناول باليس من جنسها أي لا ينطبع أو يترمد ولو كان  
 الظاهر بلا ثقب أي غبار وعليه عطف على قول على ظاهر والضرب بضر بين

الاسلام امة محمد



1870

لا يجوز البيع  
للنظر

ثم عدله اعادة التيمم واذا اغتسل الجنب ولم يصل الماء ظهره منكرا وفتح  
الارض واحدث صد ثاير وجب الوضوء فليتيمم لها ثم وجد ما يمسح الماء ماء  
يكفيها بطل تيممه في صحت كل واحد منها واذا لم يكف لاصدا ما بقي في صحتها  
وان كفى لاصدا ما بعينه غلبه ويبقى التيمم في صحت الاخوان كفى لكل واحد  
منه واغسل بالتمعة لان الجنابة اغلظ ففضل عن حاجته فانه لو كان  
مشغولا بها كرفع العطش كان في حكم العدم وناقضه ايضا مرور الماء  
الى بالتيمم على الماء حتى لو تيمم به التيمم ينتقض تيممه بالدم لا بالورد على الماء  
كالمستيقظ اى كان متيقظا بمرور المستيقظ به على الماء والاريد بانها لا تنقض  
حتى اذا تيمم المسلم ثم ارتد فعياذ بالله منه ثم اسلم صح صلواته به جرح الكثرة  
اى لو كان اكثر اعضاء الوضوء مجروحا في الحدث الاصل او اكثر جميع بدنه  
في الحدث الاكبر تيمم لان لا اكثر حكم الكل والاى وان لم يكن اكثر مجروحا كاسفل  
الاعضاء في الوضوء والفصل ولا يجمع بينهما اى بين التيمم والفصل لان فيه  
جمع بين البدل والمبدل ولا نظير له في الشرع ولو كان باكثر مواضع الوضوء  
جراثة يضطر الماء وبأكثر مواضع التيمم جراثة يضطر التيمم لا يصل وقال ابو  
ابو يوسف يغسل ما قدر عليه ويصلى ويبعد كذا قال الزبلي اكثر موضع الوضوء  
لو كان من قبل العباد وكاسير عنقه الكفار من الوضوء وجوبه من  
السجدة ومن قبل له ان ترضات فتلك عازلة التيمم ويبعد الى الصلوة اذا زال

14

الحمد لله  
الذي هدانا لهذا  
منه شرفا



هذا هو الوجه الثاني في بيان ان  
الركعتين في صلاة الفجر  
لا يكونان ركعتين  
بل ركعة واحدة  
لأنهما في حكم ركعة واحدة  
بما فيهما من ركعات  
فصل في بيان ان  
الركعتين في صلاة الفجر  
لا يكونان ركعتين  
بل ركعة واحدة

**باب المصح على الحنين جازيا سنة المستثناة فيجوزها**  
الزيادة على الكتاب فان موجب غسل الرجلين ويكون من لم يبره منه  
لكن من رآه ولم يمسح أخذنا بالعمدة كان مثا بالقال في الكافي فان قلت  
هذه رخصة استقاط لما عرفه في اصول الفقه فينبغي ان لا يشاب بآيات  
الغزمية او لا تنطبق الغزمية ثم روعه اذا كانت الرخصة للاستقاط كناية  
قصر الصلوة قلنا الغزمية لم تنوع مشروعة بتخفيفا والفتاوى باعتبار  
النزع والغسل اذا نزع صارت مشروعة وقال الزليقي هذا سهو  
فان الغسل مشروع وان لم ينزع خفيه ولا جل ذك بطل مسحه اذا  
خاض كما اردو في الخف حتى الغسل اكثر رجليه ولو لا ان الغسل مشروع  
لما يغسل البعض من غير نزع ولذا لو تكلف وغسل رجليه من غير نزع  
اجزاه عن الغسل حتى لا يبطل بانقضاء المدة اقول القول بان هذا سهو  
لان مراد صاحب الكافي بالمشروعية الجواز في نظر الشارع بحيث يترتب  
عليه الثواب لا ان يترتب عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه  
تنظيره بقصر الصلوة فان العامل بالغزمية ثم بان يصلي اربعا وقد على  
الركعتين قائم مع ان فرضه يتم وكفى جوابا بان المدة قصص ما دام متبرضا  
لا يجوز له العمل بالغزمية فاذا زال الترخص جاز له ذلك فان لم يقرأ ما دام  
مسافرا لم يجز له العمل بالغزمية فاذا زال الترخص جاز له ذلك فان لم يقرأ ما دام

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان  
الركعتين في صلاة الفجر  
لا يكونان ركعتين  
بل ركعة واحدة  
لأنهما في حكم ركعة واحدة  
بما فيهما من ركعات  
فصل في بيان ان  
الركعتين في صلاة الفجر  
لا يكونان ركعتين  
بل ركعة واحدة

مسافر لا يجوز له ان تمام حتى اذا افتحها بنيت الاربع يجب قطعها ولا افتتاح  
باركعتين كما سياتي في صلوة المسافر واذا افتحها بنيت اثنين ولو كان الاقامة  
اشارة الصلوة كحلت الى الاربع فالمختص ما دام محتقفا لا يجوز له الغسل  
اذا تكلف وغسل رجليه من غير نزع ثم وان اجزاه عن الغسل واذا نزع الخف  
وزال الترخص صار الغسل مشروعا ويناب عليه وجوبه ان هذا مع وضوءه  
لمن تورب في كتب الاصول كيف حق على كل من العلماء النحول مرة او لم يست  
في المسح التكرار لانه في الغسل للمبالغة في التطييف والمسح ليس له ولو كان المسح  
امرا لا يوجب جوارحه لم يكون بينهما وبين الرجل مع وضوءه من في عومات  
الخطاب لاجبا لان المسح ثبت على خلاف القياس في وضوءه فلا يفتا  
عليه الجنبه ولا ان صيغة المبالغة اعني فاطرة والادب كمال التطهر كما  
سبق وفي المسح ينوت ذلك ثم قالوا الموضع موضع النفي فلا يحتاج الى النسيء  
فان من اجنب بعد لبس الخف على طهارة كاملة لا يجوز له المسح لعدم الدليل  
لكن قبل صورته ان يلبس خفيه على وضوء ثم يجنب في مدة المسح فانه ينزع  
خفيه ويغسل رجليه وكذا انما اذا اجنب في المدة وليس عنده ماء  
فيتم ثم احدث ووجد من الماء ما يكفي وضوءه لا يجوز المسح بلبوسين  
على طهر تام عند الحدث هذا احسن مما قيل اذا البس على طهر تام عند  
الحدث لان المقصود بهما الاشارة الى خلاف الشافعي فانه يقول لا بد من

لعل وجه التخصيص المأذون  
لما لهم من كون النية مقصورة  
على ما ورد له لكونه مخالفا للقياس فيكون  
مخصوصا بالذكر

عقوله لا بد ليل جوارحه لم يفرق  
بينها وبينه لانه لا يفرق  
الاحتياج الى الترخص كما في  
اشارة احتياج بالضعف  
بينهم وا



من لبسها على وضوء تام بغير حدث ابتداء حتى لو اغتسل بطينة فلبس  
خفيه ثم اتم الوضوء لم يجز المسح وكثر نقول بكون الوضوء والتبليس موقوفين  
وقت الحدث باق طرعا كان وظن ان ذلك الوقت زمان بقاء التلبس  
لا زمان حدوثه والتعبد للبقاء والاستمرار هو الحكم لان الفعل يفيد التجدد  
انما قلنا احسن الجواز توجيهه بعبارة القوم بان يجعل على طهر تام طالما من غير  
لبس وعند الحدث متعلق بتام والمعنى اذ البسها كانا على طهر هو تام  
عند الحدث فيكون قال العبارتين واحد للمعنى متعلق بقوله جازيما وليلة  
ولما فرغته اى ثلثة ايام ولياليها لقوله عليه السلام يسح المقيم يومه وليلة  
والمسافر ثلثة ايام ولياليها من حين حدث لا حين اللبس ولا المسح  
لان الزمان الذي يحتاج فيه الى المسح هو وقت الحدث على ظاهر ضعية متعلق  
ايضا بقوله جازيما خفف ما يستر الكعب او يكون الطم منه اقل من ثلث اصابع  
الرجل اصغرها اما لظاهر قدرها فلا يجوز لانه بمنزلة الخرق ولا لباس بان يكون  
واسعا بحيث يبرك رجله من اعلى الخف فيد باليد اذ لا يجوز على باطنه وعقبه  
ومساقه لان المسح معدول بعن سنة القياس فيراعى فيه جميع ما ورد به  
الشرع او جود ادجروقيه بها فغان يلبس فوق الخف وقاية اما التلبس  
على الخف قبل الحدث حتى لو لبسها عليه بعد الحدث لم يجز المسح عليها وقال  
الشافعي لا يجوز المسح عليها لان البدل لا يكون له بدل بالاولى ولنا ما روى عن عمر

رض الله انه قال رايته النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجرموقين ثم انه  
ليس بيدك عن الخف وان كان تحتك بل عن الرجل كانه لبس عليها الا الجرموق  
لان الوطيفة كانت بالرجل ولم يكن بالخف وطفيفة ليصير من اعضاء الوضوء  
فيصير الجرموق بدلا لما نعام سرية الحدث اليه بل يمنع السرية الى الرجل  
ولذا قلنا اذا حدث مسح بالخف او لم يسح فلبس الجرموق لا يسح عليه  
لان حكم المسح استقرار الخف فصار من اعضاء الوضوء كما ان المسح على الجرموق  
يكون بدلا عنه وذا لا يجوز كذا قال مشايخنا اقول يعلم منه جواز المسح على  
خفف لبس فوق مخيط من كرايس او جوخ او نحوهما لا يجوز المسح عليه  
لان الجرموق انما كان بدلا من الرجل وجعل الخف مع جوار المسح عليه في حكم  
القدم فلان يكون الخف بدلا من الرجل فيجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم القدم  
اولى كما في اللقافة ويؤيده ان الامام الحنفى في الجوز والرافى في شراعه  
مع التبراهما مذكرا خلافا للامام ابى حنيفة في المسائل اوروا هذه المسئلة  
في صورة الاتفاق وكان مشايخنا انما يصبر جوابه فيما استبره من كتبهم الكتاب  
بما قالوا في مسئلة الجرموق من كونه خلفا عن الرجل او جوار بين الخفين  
اي بحيث يستمكن على الساق بلا شك كان الامام لا يجوز المسح عليها  
لو لا وجوه صاحباه ثم رجع الى قولها وبه يعني او المنفلين المنفل والمنفل  
ما وضع الجلد على اسفله كالمنفل فانه يمكن مواظبة المشي عليه فيصير كالخف



او الجملين وهو ما وضع الجمل على اعلاه واسفله فيكون كالحرف لا يجوز المسح  
 على عامة وقتلوه ويرفع بضم القاف وفتحها الحار وقفاً بين يمين اليد  
 لرفع اليد او كلب الصغر والاعمال كبر عليه لانه لرفع الحرف ولا يصح رفع  
 يدها لكن لو سكت على فاعاد وتعد كيلة الى راسها حتى ابتل قد يرفع  
 حاز كذا في معراج الذراية وقدرته اي فرض المسح على الخفون قدر تلك الاصابع  
 اليد من كل رجل على عدة حتى لو مسح على احدى رجليه مقدار اصبعين وعلى الا  
 اخرى مقدار خمس اصابع لم يجز ولو مسح باصبع واحدة ثلاث مرات  
 بمياه قد بدت جاز حصول المقصود وبلا تجريد لا ولو اصاب موضع المسح  
 ماء مطهر قدر ثلاث اصابع حاز كذا في الوشم في حشيش ابل المطر او الطل  
 اكله او اصاب الخف بل قدر الواجب وذكره في اخره ان عن اصابع الرجل  
 كما روي الكوفي وسنة مدي الى الاصابع حال كونها مفرجة من اصابع القدم  
 الى الساق هذه العبارة منقولة عن الشيخ بترهيد في التبع فلا طاعة لما  
 قال صدر في شريعة ما زاد على مقدار ثلاث اصابع انما هو كاد مستعمل في التبارك  
 وذلك لان مدة الاصابع الى الساق اذا كانت ستة لم يحصل الا بالامام المطهرة  
 وقد اتفقوا ان الماء المستعمل غير مطهر وايضا اتفقوا ان الماء ما دام في الحوض  
 لم يكن مستقلاً فكيف يصح ما ذكره في قدر ثلاثها اي ثلاث اصابع القدم لا  
 صاعراً ينفذ الى المسح ويغير قول خرق اعتبره اصابع القدم لانه الاصل في القدم

حتى يجب الدية بقطعها بلكف وللاكثر حكم الكل ولازها المنكفة وانه  
 اصابعه للاصابع ط هذا اذا كان حرف الخف غير مقابل للاصابع وفي  
 غير موضع المقب اما اذا كان مقابلها فالمعتبر ظهور ثلاث اصابع  
 عما وقعت في مقابلة الحرف لان كل اصبع اصل في موضعها واذا كان  
 في موضع المقب لا يمنع مالم يظهر اكثره واخرى فوق الكعب لا يمنع  
 او لا غير للبدن وظهوره لانا مالم لا يمنع في الاصح بل يمنع ظهور قدر  
 ثلث اصابع كما لا اله الا ما يمنع الحرف اذا كان منفرجاً بين ما تحته فان  
 لم يبر ما تحته فان لم يبر لصلابة الخف لكنه اذا دخل فيه الاصابع دخلت  
 لا يمنع ولو بدا حال المشي لا حال وضع القدم يمنع لانه ليس بلبس في جميع احوال  
 في خف لا يبر ما يعني اذا كان في خف واحد فحرفي كثيرة تحت ساق  
 بحيث لو جمعت يبد منها المقدار المذكور من المسح لانه يمنع من غيره  
 ولو كان هذا المقدار في خفيه لم يمنع لانتفاعهما من المسح والخرف  
 المعتبر ما يدخل فيه مستلة وما دونها كالعدم بخلاف اللجاجة المتفرقة  
 حيث يجمع وان كانت في خفيه او ثوبه او بدنه او مكانه او في الجوارح  
 وبخلاف الاكتشاف اي اكتشاف العورة بالتفريق كما اكتشف شيئاً  
 من فرج المرأة وشيئاً من ظهرها وشيئاً من بطنها وشيئاً من فخذها  
 وشيئاً من ساقها حيث يجمع يمنع جواز العلة المذكورة في سائر

المعذور



يخرج في الوقت لا بعد مطلقا بالزفر الا اذا انقطع عذره وقت الوضوء  
 واللبس حتى اذا وجد طال الوضوء واللبس او بالعكس وفي المأكلين لم يخرج  
 بعده وناقضه الى المسح ناقض الوضوء لانه بعضه ونزع الخلف لمرأية  
 الحدث الى القدم حيث زال اللان فيجب نزع الاخر اذ لا يجمع غسل المسح  
 في نقطة واحدة ولو كان النزع يخرج اكثر القدم الى الساق لان مخرج  
 من المسح خارجا مكانه فكانه ظهر رجل هو الصحيح لان لا كثره لم اكل كذا  
 في الكافي وما حذر من خروج العليل متذرا لانه ربما يحصل بلا قصد فليزم  
 المخرج وقيل اكثر العقاب وهو قول ابو يوسف وعن محمد ان بقي من ظهر  
 القدم في موضع المسح قدر ثلث اصابع لم يبطل مسحه وعليه اكثر المشايخ  
 وان كان القدم في موضع الكعبت خرج ويدخل لم يبطل مسحه كذا في الكافي  
 وناقضه ايضا مضي الكفة لما روينا ان لم يحف وذاب رجله يعني اذا انقضت  
 مدة المسح وهو من خوف وذاب رجله من البر ولو نزع خفيه جاز  
 المسح كذا في الكافي ويعنون الكذاب وبعدهما الى بعد النزع والنقض على رجليه  
 فقط لمرأية الحدث ان بها اذ وون باقي الاعضاء قبل وبلوغ اما الكعب  
 وقيل اصابعه اكثر القدم قاله الفبا في الثاني رخصة اذا مسح على الخفين ثم  
 دخل اما الخف وابتل من رجله قدر ثلث اصابع او اقل لا يبطل مسحه ولو ابتل  
 جميع القدم وبلغ اما الكعب يبطل مسحه روي ذلك عن ابي جويش عن رجل

اخرى ذكره في زخيرة الفقهاء وعن الشيخ الامام الى جمعوا في اصابته  
 اكثر احدى رجليه ينقض مسحه على كل حال وقد اقتصروا في الكتب المشهورة  
 على النواقض الثلاثة المذكورة فكانهم اختاروا الرواية الاخرى نزع  
 جرمه فبمسحه على خفيه لان المسح عليها ليس مسحا على الخفين لان انفصالهما  
 عن الخفين بخلاف المسح على كف ذي طاقين لو نزع احد طاقيه او خبذه  
 ظاهرا لم يفسد حيث لا يبعد المسح على ما كتبه لان الجمع بين واحد لا اتصال  
 فصار كل واحد بعد المسح ولو نزع احدهما بطل مسحه ما لم يمسح بالبرص  
 الاخر ومسح الخف لان الانتقاض في الوظيفة الواحدة لا يجزئ فاذا  
 انتقض في احدهما انتقض في الاخر وقيل نزع البرص في الاخر لان نزع احدهما  
 كنهه عدم النجس والاول اصح ميم مسح فاقبل عام يوم وليلة اتم  
 مدة السفر الى تحول الاول الى الثانية بحيث يكون المخرج ثلثة ايام و  
 لياليها ولو سافر بعدهما الى بعد يوم وليلة نزع لان الحدث يسري الى القدم  
 والسفر لا يرفعها وسافر اقام بعدهما نزع وقبلهما يومهما اي اليوم والليل  
 لان رخصة السفر لا تبقى بدونها كالحاصل انما يان يسافر للقيم او يقيم المسافر  
 فقل منها ما قبل عام يوم وليلة او بعده للمسح على الجسيرة وهي عود كبرية تعظم  
 كسور وقرقة القرقة وهي ما يوضع على عروة القرقة وموضع الفخذ كعصا  
 ما يشد به الحزمة القرقة فلا يسقط كالفصل ما تحتها فلا يتوقف لمدة ما قبل

ويكون بمنزلة غسل  
 باب بعض المشايخ وفي النجاسة  
 وهو من مسح ونقض  
 شيئا فالتوا لا ينتقض  
 مسح



ويجمع به أي بالغسل ولو كان مسحاً طمأناً لا يجمع به كغسل إحدى يديه  
مسحاً واحداً فغيره وجاز أي المسح على الجبهة ولو شئت الجبهة بلا وضوء  
لان في اعتبارها في تلك الحالة حرماً وترك المسح على الجبهة ان حرماً واللا  
فلا يترك وإنما يجوز المسح على الجبهة اذا جاز عن موضع المسح أي موضع  
الجبهة بان كان بغيره الماء او كانت مشدودة بضره اما اذا كان قادراً  
على مسح فلا يجوز مسح الجبهة وفي المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان كان مسح  
غافلون ولا يبطله أي المسح سقوطها أي الجبهة الا ان يراقب سقطت  
في الصلوة هذه أي من يربط المسح واستؤنفت الصلوة واللا أي و  
ان لم يسقط من يربطها بان لا يسقط او يسقط لكن لا من يربطها فلا ي  
فلا يبطل المسح ولا ينافي الصلوة ولا يشترط في مسحها أي الجبهة و  
والحرمة والعصاة التثنية والنية قال الرازي لا يشترط فيها النية  
في جميع الروايات ويستحب التثنية عند البعض اذا لم يكن على الرأس  
ويكن المسح على أكثر العصابة ولا يشترط فيه الاستيعاب هو الصحيح كما  
في الكافي فوضعه خرقه وشدة العصابة قبل الجوز المسح عليها بل على الحرمة  
وقبل ان امكن شدة العصابة بلا اعانة لم تجز والا جاز وقبل ان كان على  
العصابة وغسل ما تحته بوضوء الجراحة جاز والا فلا وكذا الحكم في كل مرة جاز  
موضع النية وان لم يضر حالها بل نزعها عن موضع الجراحة يضر كمالها وغسل  
ما تحته إلى موضع الجراحة في شدة ما يمسح موضع الجراحة وعامة المشايخ على جاز

مسح عصابة المعتصدة واما الموضع الظاهر ما يلي بين العقد من  
العصابة فالاصح انه يكفي المسح اذ لو غسل يبتل العصابة المعتصدة  
فربما يصل الى موضع العصابة **باب** وما يخص بالنساء وهي ثلثة  
حيض ونفاس وراحمه الحيض دم رجم بالغز أي بنت سنين اقرنا  
بالرحم عن الاستحاضة لانه دم عرق لا دم رجم وعن الرعاف والدماء  
الخارجة عن الجراحات وعامة المرأة الحامل فانه لا يخرج من الرحم لان  
الدم يخرج عادة ان المرأة اذا حبلت يندفع الدم فلا يخرج منه شيء  
لاذاتها اضرز به عما ينقصه الرحم لمرض كالولادة وكحوله وكحوله فان انفار  
في حكم المني حتى اعتبر به عاينها من الثلث لم يقبل ولا يارسا لا تخلط  
كما سيأتي فلا وجه لافقه في مدة الحيض واقله يعني اقل مدة ثلثة ايام بلها  
بعض ثلاث ليال كما هو في الرواية وفي رواية الحسن ثلثة ايام وما تخلطها  
من ليلتين واكثره عشرة ايام اقل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة ايام  
ايام وهو حجة على من قال في تعدده اقل يوم وليلة والاكثر من عشرة ايام  
ولون رايته في مدة أي الحيض سوى البياض وطهره تخلط فيها أي تلك مدة حيض  
يعني اذا احاط الدم طهر في مدة الحيض كان كالدم المتوالي في روايته ثم عن  
ابن 2 وقهره ان استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالاجماع  
فيعتبر اوله واخره كالنصاب في باب المروءة واقل الطهر الذي يكون بين الحيضتين











حرمة شئت بنصف قطي وانما المص مبتدأ خبره قوله انما استخاضه  
 عن اقل الحيض اي الثلثة والرايد على اكثره اي العشرة او على اكثر النفاس  
 اي اربعين او على عادة عرفت لها وجاذا اكثرهما اي عادة عرفت الحيض  
 وجاذا عشرة او ثمانين وجاذا اربعين فاذا كانت لها عادة في الحيض  
 كسبعة مثلاً فارت الدم اثني عشر يوماً فحسبها ايام بعد السبع استخاضه واذا  
 كانت لها عادة في النفاس وهي الثمانون يوماً مثلاً فارت الدم سبع يوماً  
 فالعشرة التي بعد الثلثين استخاضه هذا حكم معتاد قائم لا اوان يتبين  
 حكم البتة فعال او على عشرة حيض من بلغت سحا خاصة او على اربعين  
 نفاسها ومارات فاعلم من الدم استخاضه اما الثلثة الاولى فلان الشرح  
 لما بين اقل الحيض واكثره واكثر النفاس علم ان الناقص عن الاقل و  
 الزايد على اكثره لا يكون حيضاً ولا نفاساً فيكون استخاضه بالضرورة واما  
 الرابع فلما ورد فيه من الاحاديث بان تدفع الصلوة ايام اقربها ويحسب  
 في غير ما يعلم ان الزايد على ايام اقربها استخاضه فيكون طهرها عشر يوماً  
 واما الخامس وانك دس فلان البتة التي بلغت سحا خاصة حيضها  
 من كل شهر عشرة ايام وما زاد عليها استخاضه فيكون طهرها عشر يوماً  
 يوماً واما النفاس فلان لم يكن للمرأة فيه عادة فنفاسها اربعين يوماً  
 الزايد عليها استخاضه واما السابع فلما عرفت في اول البتة حكمها

فصل

فقال لا يمنع صلوة وصوماً وطهراً لغيره مع المستحاضة توفيقاً وصلياً  
 وان قطر الدم على الحيض فثبت به حكم الصلوة عبارة وحكم الطهر و  
 الصوم دلالة لا نفقاً والجماع على ان دم الرحم يمنع الصوم والصلوة  
 والكوطى ودم عرق لا يمنع شيئاً منها فلما لم يمنع هذا الدم الصلوة علم  
 انه دم عرق لا دم رحم فثبت الحكم الاخران دلالة والنفاس  
 لأم الثومين ما ولدان من بطن يكون بين ولادتهما اقل من سنة  
 ابتداء من الولد الاول فلما قال في وقت واحد وقرعوا القضا والعدة  
 من الخارج وفاقا لهم انها حامل به فلا يكون فيها من الرحم وهذا لا يقتضي  
 العدة الا نوضح الله ولنا ان النفاس هو الدم الخارج عقيب  
 الولادة وهو كذلك فصار كالدم الخارج عقيب الولد الواحد والقضا  
 العدة تتعلق بوضع حمل مضاًفاً اليها فثبت دلالة الحيض وتقطع به  
 حكمة كيد او رجل او اصبع او طخوا او شر ولد فيكون بشفاء  
 وتختص العدة وتعتبر الامة ام ولد ويثبت لو كان علوقاً بمية  
 ما للولادة واما ما بين فصل لا يجد عدة بل هو ان تبلغ نكس  
 ما لا يفيض منها فاذا بلغت هذا الحيض وانقطع ومنها يكمل باسبها  
 فمارات بعد ما انقطع حيض اي اذا لم يجد فارت رات بعد ذلك  
 وما كان حيضاً فيطل المائدة او بالاشهر ويغفر له لا يكمل ويقتل  
 واختلف فيه فقيل يدر تحت من سنة وهو مذنب عايشة  
 وفي الحجة اليوم يغفر به تشبه احلى من اشلى بارتفاع الحيض بطول العدة  
 وقيل يدر تحت من سنة وبه انما يشترط في بخاري خوارزم ومرويه  
 وقيل يدر تحت من سنة وهو مروى عن محمد بن قيس ومعتبر عند اكثر  
 من شيوخنا واختلف في مارات بعد اي بعد عدة الامة وسنظام  
 المذهب انه لا يكون حيضاً والحنازير ان رات وفاقوا كالاجود  
 والامر الثاني كان حيضاً وبطل به المائدة او بالاشهر وقيل انما  
 وبعده لا اوان رات اصغروا اخر او تركي باضاً فاستخاضه

لا يمنع  
 ط  
 اي في قوله نفاح حتى يضمن  
 حلهن واتي  
 ابلغ  
 ط

ادبها



صاحب العذر ابتداء من استوجب طهارة تمام وقت صلاة  
 ولو كان بان لا يجد وقت صلاة زمانا يتوضأ ويصلي فيه قال  
عن ابي عبد الله في النسيان وهو في حيز من الوقت وفي الزوال  
 شرط استيجاب المانع حقيقته قال القاضي السروجي  
 في الغاية ذكره في الضرورة والاعتناء بالرفقانية والوقائع والمناجاة  
 وغير المطلوب وما من المانع والمناجاة والوقائع والمناجاة  
 حكم الاستحاضة فيها حتى يستمر بها الدم وقت صلاة كما لا  
 يستوجب الوقت كله ويكون النسيان مثل الانقطاع في اشتراط  
 الاستحاضة قال الزمخشري بعد ما اطلع على كلام الغاية ونقله في الكافي  
 كما فعل الدين وانما يصير صاحب عذر اذا لم يجد وقت صلاة زمانا  
 يتوضأ ويصلي فيه قالنا عن ابي عبد الله ثم قال فله علة كسب  
 الخفية كما ترى اهـ فكان هو الظاهر واذا لم يجد على الكافي بان كلامه  
 مخالف لتلك الكتب اقول لا مخالفة بينهما لان المراد بذكره في تلك  
 الكتب من استيجاب ثبوت العذر تمام وقت الصلاة عين  
 ما ذكره الكافي بدليل ان شرح الاحكام الخاطي كقولنا شرح قوله  
 لان زوال العذر باستيجاب الوقت كالثبوت انه الانقطاع  
 الكامل معتبر في ابطال رخصة العذر واما ما ذكره من غير معتبر اجماعا  
 فاصح الى حد فاصل فقد رتبنا بوقت الصلاة كاقامة ثبوت  
 العذر ابتداء فانه يستمر طيلة ثبوت في الاثناء وقام المبدأ  
 من اول الوقت اهـ لانه لما يصير صاحب عذر ابتداء اذ لم يجد وقت  
 صلاة زمانا يتوضأ فيه ويصلي فاليها عن ابي عبد الله الذي اشتهر به  
 وللاشارة الى دفع هذا الاعتراض قلنا لو لا ان كانا في حيز من الوقت  
 وهو اي صاحب العذر يتوضأ في الوقت كصلاة فرض ويصلي به الى ذلك  
 الوقت فله اي في ذلك الوقت ما شاء من فرض ونفل وعند  
 ان تم يتوضأ بكل فرض ويصلي بالنفل بتعبية الفرض وينقضه

فما جئنا  
 به

صاحب العذر

اي وهو بعد خروج الوقت لا وضوء وعند زواله وعند زواله  
 كلامه فيصلي متى قبل الزوال الى اخر وقت الظهور خلافا لما يوجد وقول  
 الوقت لا يجوز ولا يصح بعد طلوع الشمس من توضأ قبل طلوعها وبعد  
 طلوعها لا يجوز ولا يخرج لا بد من باب تطهير الكفاية  
 المتوضأ فاما كان او غيره من كفاية مبرئة من غسلها وزوال  
 آخرها كاللون والراكية ان لم يتبع زواله بان لا يحتاج الى الصابون  
 وكذا فان المالة المحذرة لتطهير النجاسات هي الكفاية او الصابون الى شئ  
 او يتبع عليه ذلك بالماء متعلق بقوله بزواله وما يصح من كل اي من  
 شانه الكفاية بان يكون اذا حضر انفسه كالحل وكذا كما هو في كلامه  
 اللين كالماء من فان فيه غلبة طهر للطهارة فان غلبة الظن من  
 المالة الشريعة وقد روي بالفضل والعصر ثلثا في المتعصر اي من شانه  
 ان يتعصر كالشرب وكذا في الثاني اذ مرة الثالثة بحيث لو تعصر بقدر  
 طاقته لا يسيل منه الماء ولو لم يبالغ فيه حياته للشرب لا يطهر ويثبت  
 الخفاف فطهر على الفضة اي وقد روي بالفضل وتثبت الخفاف في  
 غيره اي غير المتعصر والماء بالخفاف انقطاع المتعصر لا يسيل فذلك هو  
 انقطاع المتعصر مقام العصر كما اقاموا احوالها مقام الفضل ثلثا  
 كما سياتي اعلم ان ما لا يتعصر اذا شرب لا يطهر عند عدم ابدان النجس  
 انما هو دل بالفضل ولم يوجب عند ابي يوسف يطهر نفسه ويخففه  
 ثلث مرات بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة ويدين فاذا كانت الخطة  
 متخفة والنجس في الماء النجس فطهره غسله ويخففه ان يتبع الخطة في  
 الماء الطاهر حتى يشرب ثم يخفف ويغسل الخمر في الماء الطاهر ثم يغسل  
 ذلك فيه ثلث مرات ويمكن ان يكون متعبرا بالماء النجس حتى يمتلئ  
 الطاهر ثلث مرات ولو نجس غسل فطهره ان ان يصيب فيه  
 بقدره فيغسله بيود الى مكانه والحمد لله بنصب عليه كما يغسل فطهره  
 على ما فيه من ثلث مرات هكذا يفعل ثلث مرات ثم ان اعتبر بان كان غلبة الظن

بالظهور

والماء الذي في  
 سائر الاماكن كالخمر والصابون  
 ان يحتاج الى شئ اخر فليغسل  
 في سائر الاماكن كالخمر والصابون  
 ان يحتاج الى شئ اخر فليغسل  
 في سائر الاماكن كالخمر والصابون  
 ان يحتاج الى شئ اخر فليغسل

فصل في غسل النجس



بالطهارة وكان حصولها بختلها كاختلاف الحال وقدر بعضها  
 اراد ان يبين بقطر بعضا من فقال وعن النبي صلى الله عليه وسلم  
 لو كان اوبى من طهارة كان اوبى من طهارة او فكر يا سادة  
 راس الحقيقة هي انه ان لم يكن طاهرا لم يكن كذا بل يجب الفصل  
 ولا فرق فيه بين الثوب والبدن في خط الرواية وفي رواية الحسن  
 لا يطهر البدن بالزك واليطهر الخف عن جسدي جرم جف عليه اي  
 على الخف بالزك بالارض كذا رطب اي يطهر الخف بفضله كذا  
 جرم رطب على الخف بالزك او اوبى من طهارة اي الخف يطهر الخف  
 عن غيره اي جسدي غير ذي جرم بالفصل ويطهر الصفيح كذا في الوصف  
 والسكن وكذا بالمسح وانما خبر بالصفيح لانه ان كان خشنا او خشيا  
 لا يطهر بالمسح ويطهر بالمسح كذا في الرواية عليه قيل بوجاهة كذا في  
 التاتارخانية وقيل اكثر يوم ولبلة كذا في الجوهرة وقيل كذا في كفاية  
 تجس بعض اطرافه اي الساطع يصل على الطرف الطاهر منه مطلقا  
 اي سواء كان طرفه الاخر نجسا او لا وفيه رد على من قال انما يصل على الطرف  
 الاخر اذ لم يجز ذلك بعد طهارة يترك الا وهو يطهر الارض باليس  
 وادب الامر للصلاة لا التيمم لان التيمم يقتضي صيدا جيا وفي الصلاة  
 يكون الطهارة كذا الاجمعي وهو من الخوض وهو السجدة التي يكون على  
 اسطوخ من القصب وسجدة كذا في بيان في الارض فانها تطهر  
 باليس وذباب الارض والقطوع من الشجر والكلاب يصل ولا يكن  
 فيها اربابا وذباب الارض لا يفرغ عن طهارة الجاسات يسرع  
 في تعبيرها الى الغليظة والخففة وبيان ما هو غرضها فقال وعن  
 قدر الدرهم وهو متعلق الخس الكفيف في ان المروا بالدرهم الكبير  
 وهو متعلق كما ذكر في الرواية لا يكون عشرة منه سبعة مثاقيل كما  
 هو المشهور وعرض مقول الكف وهو داخل مفاصل الاصابع في الجسدي  
 روي عن ام ابي تارة اعتبره من حيث الوزن وهو قد روي عن  
 وقارة

واما قال راس الحقيقة ولم يبين راس الحقيقة  
 كما في سائر الكتب لان الحقيقة هي ما هو  
 موضع الحقيقة فالحقيقة هي راس الحقيقة  
 الحقيقة مع ان طهارة هي راس الحقيقة  
 الشرح كذا في حديث ما ذكر من  
 البول وهي راس الحقيقة

اعشرون غير اطوارهم اربعة  
 عشر غير اطوارهم اربعة  
 فاشارة شجرة اربعة  
 سبعون شجرة  
 كما هو

وقارة العشرة من حيث الساحة وهو قد عرض مقول الكف فوفى  
 ابو جعفر الهندواني بينهما فاما فكر ما غلط متعلق بقدر الدرهم كقول  
 بالابوكل والرومن صغرة وقيل انهم ان بول صغير لم يطهر يكون طاهرا  
 وغائط ودم وحم وجر ودرج ودموت وحشي وعقبا وذن ربيع كوث  
 قيل المراد به ربيع اذ في ثوب كوزية الصلوة وقيل ربيع موضع اصابع  
 الخس كذا في ربيع ودرج ربيع وقدر ربيع ابو يوسف يشترط في شربة ماء  
 كقول فرس وبول ما بول كل ودرج ربيع كذا اي على ربيع بول اي بول  
 بالابوكل فان بول ما بول كل مختلف فيه اختلف كرويس الابر وما زاد عليها  
 اي فاقدر الدرهم من الغليظة وما دون اربع من الخفيف لا يعني  
 العارذ اي الماء العارذ الذي يزد على الخس كس كالمرو وداي كالماء  
 الذي يزد عليه الخس لا يشترط كذا في حلة النجاسة وهي اصطلاح  
 الخس بالماء لا رما وقدر ولا يجر كان حارا فانه يابس الخس السهل  
 الحقيقة فها فان الاعيان تطهر بالاكسالة كالمسحة اذا صارت  
 على القدرة اذ كان تريا والجر لا يجر كذا في كفاية على ثوب طهر  
 مضرب بطانية كس حتى لو كان مضربا لم يجر وعندنا ان لم يجر  
 كما يصل في ثوب اي كما كان يصل من لسن ثوبا طهر فيه طهارة ثوبا  
 كذا في الثوب الخس فيه الى الثوب الاول لكن لا يكون طهارة بلبلة فيه  
 كما هو في الثوب تطهرت كذا بلبلة منه فانه اذا كان كذا لم يجر الصلوة فيه  
 كذا اي كالثوب المصوف فيه في جوار الصلوة فيه لو وضع الثوب حال كونه  
 رطبا على جدار يابس طين بما وفيه سرقين او نجس عطف على موضع طرف  
 منه اي من ذلك الثوب فشي اي وقع النسيان وكذا في طرف او منه بلاخر  
 كالماء على جدران فانه من الخففة وكذا في قسم او من بعض حيث  
 يطهر الباقي وان لم يوجد الخس غسل النجاسة امرية عن الثوب في اجابة  
 حتى زالت النجاسة او غير ذلك اي غسل غير امرية من النجاسة ثلاث  
 مرات في ثلث اوقات او واحدة بعد غسلها مرتين وقصر كذا في النجاسة  
 من النجاسة طهارة الثوب احسانا وان كان القياس ان لا يطهر الا

النجاسة كذا في  
 النجاسة كذا في  
 النجاسة كذا في

الخس بالأكس صغرته  
 الترتيب اشد وقارة من

الأكس كذا في  
 كذا في  
 كذا في







ما ذكر في الجناح ان اذا لم يكن الحدث بل لا التمام يكون مكررا  
 لوقى البيان لان الدليل لم ينفذ ويكره قطعها اي البول والفايط في الماء  
 والظل اي ظل قوم يستريحون فيه والظلمة اي الظلمة على ما يظن  
 انهم للموتى عن الجمع في الحدث والستر والظلمة على ما يظن  
 ايضا والبول قايما الى العذر كذا في الفتاوى فانه وجب الاستبراء  
 بالمشي والتنجيس او للتبوء الى الاصططاع على شدة الحاجة فيستر  
 قلبه على القطاع المود وكذا في الظهورية وقبل يكتفي بغير ذلك وانه  
 لما استمر واستمر في التوجه ان يطاع الناس وعادوا فمختلفة في  
 في قبله انه صار طاهرا جازله ان يستحي لان كل احد علم ان كذا الثاني فانه  
 ومع طهارة المفسول بطهر اليك كذا في الملتقط **كتاب القبلة**  
 شرط لوضوئها الاسلام والعقل والبلوغ لما تقرر في الاصول  
 ان مدار التكليف بالزروع هذه الثلاثة والى وجب ترتيبها  
 اي صحتها فثلاثة عشر سنين عليها الى ان تتركها لما دلت عليه علم  
 انه قال حرورا اولادكم بالصلوة وهم ايضا السبع والضرعهم عليهم  
 هم ايضا عشر سنين ومنكره الى منكره الصلوة المكتوبة بمنكره فغيرها  
 كما في كتبها بالاولى القطعية التي لا افعال فيها حكم امره وقا  
 عدا كانه ان كانا سلافا بسا بسا في يمينه لا يكتفي  
 العبد في التمسك اياه به وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم مبالغة  
 في الذجر ويحكم بالسلام فاعلم بالجماعة يعني ان الكافر اذا صلي بحاجه  
 بكم بالسلام عندنا خلافا للشافعي لانها مخصوصة لهذه الامة كذا  
 الصلوة منوط وسائر العبادات لوجودها في سائر الامة قال عليه السلام  
 من صلي صلواتنا واستقبل قبلتنا فهو منا قالوا امر او يتولى صلواتنا  
 الصلوة بالجماعة على الرتبة المختصة لوجود الصلوة بدون الجماعة  
 في الكوفة ايضا ولا يجزى فيها النيابة اصلا الى الالباب كذا في  
 في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم بالغدبة في من اشتهى الثاني لانها  
 انما يجوز باذن الشريعة ولم يوجد وجب بادل الوقت على غير مقدار

فان قلت الصلوة تجب على الروح ام على الجسد فان قلت على الروح  
 قلت على الجسد فان قلت على الروح والاعمال روح فلا يجب عليها فان  
 صلا ايضا فانما يجب عليها فانما واجب فلهذا وجب على الميت  
 ان يرضى برب روح وعلى الروح الذي مثل مع الالباب والادب

كتاب منكره الصلوة  
 انما هو في الصلاة

لوجود السبب كما تقرر في الاصول ويجب عليه اي ما لم ينفذ كصحة  
 بلوغه وكما فراس لم ينجس ومن عليه افاقا وقا يرض ونفا وطهر تباينه  
 لانه السبب في صحة ولا يجوز قبله لا متناع تقدم السبب على السبب  
**وقت** الجهر فانه لانه اول اليوم ومن الظاهر نظر الى ان الصلوة  
 فيه اولي العبادات من طلوع الصبح اليه وهو البياض المنتشر في  
 الافق انتهى بالصبح الصاوي الى طلوع الشمس لما روي ان جبريل  
 اتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها حين طلوع الفجر اليوم الاول  
 وفي اليوم الثاني حين استقرت وكادت الشمس تطلع ثم قال يا اي  
 هذين وقت لك ولا منك ووقت الظهور من زوالها الى الشمس  
 جبريل الى بلوغ الظل مثليه اما الاول فلهذا هو اتم الصلوة لكون الشمس  
 اي زوالها وعلية الاكثر والامة صلا على من في اليوم الاول وقت  
 الزوال واما الثاني فلا مائة من في اليوم الثاني في ذلك الوقت وعند  
 افقه اذا صار الظل مثله سوى التي في الزوال والى لغة الرجوع  
 وعرفا ظل راجع من المغرب الى المشرق حين تقع على خط نصف النهار  
 وضافته الى الزوال لا في طلبه لخصوصه عند الزوال فلا يبعد  
 شاكها وقت العصر منه اي بلوغ الظل مثليه الى عودها الى الشمس  
 اما اوله فالذكر به هنا قول في؟ وعند ما اذا صار الظل مثله قبل  
 وقت العصر وهو من على خروج وقت الظهور على القولين واما افقه  
 فلهذا حصل ربه عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان  
 يغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه البخاري وسلم ووقت كعب  
 منه اي غروبها الى غروب الشمس وهو عند اي؟ البياض الذي  
 يعقب الحرة وعند ما الحرة ويهبط لالطباق اهل النسيان عليه  
 حتى نقل ان الامام رجوع اليه لما شئت عنده من عمل عامة الصلوات  
 الشفق على الحرة وفي الجسد قولها اوسع وقوله اوسع وقت الفجر  
 والوتر منه اي غروب الشفق الى الصبح اما اوله فقد اجمعت على غيب

قدم

طبع  
 سنة



استغوا على اختلافهم فيه واما اخره فلا جماع التلغف انه يقع الى طلوع  
 الفجر الا ان الحائض اذا طهرت بالليل قبل طلوع الفجر يجب عليها  
 قضاء العشاء وبالجماع لقول ان الوقت باوج لما وجب عليه  
 هذا عندنا في يوم وعندهما وقت الوتر بعد العشاء وبهذا خلاف في  
 الاخر وهذا الخلاف مبني على ان الوتر فرض عندنا وسنة عندنا  
 كما سيأتي وفائدة الخلاف نظره في موضعين احدهما انه لو صلى الوتر  
 قبل العشاء ناسيا او سهوا فظهرت العشاء والوتر فبان  
 الوتر يصح ويعد العشاء وحده باعده لان الترتيب يستلزم  
 هذا العذر وقد يبعد كونه ايضا لانه تابع لها فلا يصح قبلها  
 والله ان الترتيب واجب بينه وبين غيره من الفرائض كونه  
 صلوة الفجر عالم يحصل الوتر عنده وعندهما يكونا الترتيب بين  
 الفرائض والسنن ولا يحسن ان العشاء والوتر لما قد وقتهما الى  
 من لم يجد وقت العشاء والوتر بان كان في بلد يطلع الفجر فيه كانت  
 الشمس او قبل ان يغيب الشفق لم يجب عليه لعدم السبب وهو وقت  
 ووقت التراويح بعد العشاء الى الفجر قبل الوتر وبعده لانها لو اقبلت  
 بعد العشاء هو الاصح وقيل بين العشاء والوتر حق لو صلاهما قبل العشاء  
 او بعد الوتر لم يؤد باي وقتها وقيل بالليل كله قبل العشاء وبعد  
 وقيل الوتر وبعده لانها قيام الليل لما فرغ من بيان احوال اوقات  
 الصلوة شرع في بيان اوقات المستحبة فقال وقال في صلاة الفجر  
الى ما يكره فيه ترتيب اربعين اية ثم اعادته ان كرهت بان يظهر في  
وضوئه قال صلى الله عليه وسلم استروا بالفجر فانه اعظم لاحد  
وسبق تأخير ظهره والصف للامير لو لم يركب عليه السلام امره ولما ظهر  
فان شدة الحر من فيج جهنم وتأخير العشاء الى اخر الثلث الاول  
بان يكون ابتداءه قبل اخر الثلث وانتهاءه في اخر الثلث ولو  
بالتحسين وبه يوفق بين قول المذكورين الى ما قبل ثلث الليل قول صاحب

في وقتها

بالتحسين

الكثرة

الكثرة الى ثلث الليل وتأخير كونه الى الفجر للواتح بالانتباه وان لم يكن  
 يشق عليه او تم قبل النوم لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقيم الفجر  
 الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقيم الفجر فليوتر اخره وبسبب  
تجمل ظهره في ايام الشتاء ما ندرى اما ذهب من الفجر الكثرة  
كان يصلي الظهر في ايام الشتاء ما ندرى اما ذهب من الفجر الكثرة  
او ما بقي منه رواه احمد وجميل المغرب لما روى انه صلى الله عليه وسلم  
كان يصلي الظهر في المغرب اذا غربت الشمس وتوارت بالجاب رواه  
البخاري ومسلم ويوم يوم يصلي العصر والعشاء ولان تأخير العصر  
احتمال وقوعه في الوقت المكره وفي تأخير العشاء تعطيل الحائض  
على اعتبار المطر والطين وتوخر غيرهما ليس الفجر والظهر والوتر  
لان الفجر والظهر لا كراهية في تأخيرهما والمغرب كاف وتوخرها قبل  
المغرب لشدة الاتساع لا يصح صلوة وسجدة ملاوة  
كانت تلك الملاوة في الوقت الكامل وصلوة صياغة حضرت  
قبل ان قبل الاوقات التي ذكرت بقوله حال الطلوع والاشراق  
والغروب وهو طرف لقوله لا يصح اه الا عصر لومه استثناء  
لا يصح صلوة فان لو ادا لا يكره وقت لانه لو ادا كما وجبت لانه  
سبب الوجوب اخر الوقت ان لم يؤد قبله فاذا ادا كما وجبت لانه  
لم يكره فعلها فيه وانما يكره تأخيرها اليه كالتقصاء لا يكره فعله بعد  
خروج الوقت وانما يحرم تعديته قالوا المراد بسجدة الملاوة  
ما تلاه قبل هذه الاوقات لانها وجبت كاملة فلا يشاؤن ما ينقص  
واما اذا تلاها فيها فجاز اولها فيها بلا كراهية لكن الافضل تأخير  
لشؤنها في الوقت المستحب لانها لا يثبت بالتأخير خلاف كعصر  
وكذا المراد بصلوة الجنائز ما حضرت قبل هذه الاوقات فان  
حضرت فيها جازت بلا كراهية لانها اقيمت كما وجبت اذ وجوب  
بالحضور وهو افضل والتأخير مكره وانما لم يكره المذكورات في هذه



الاوليات للذي هو اولى في الحديث بناء على ان اوقات بعثتها  
عبد الشمس كذا الى كذا جاز العصر وقت الغروب هاء توكيد  
بدانها في اوقات الاوقات او نذر او ادها فيها وقضاء الطلوع  
بنائها فيها فافسده لما تقرر ان ما وجب ما فضا بؤدوا ناصيا  
والافضل في الاولين يعني تطوعا بدانها او نذر او ادها فيها القطع  
والعشاء في الوقت الكامل ذكره الزيلعي وكره بعد طلوع الفجر ولو ادا  
صلوة العصر الى اداء المغرب التعلل سوي سنة التجرافها لا يكره  
ذكره المحذور وروى الطواف وما يدانها فافسدها لا يكره  
في هذين الوقتين الا في وقت الاطراف فان القضاء فيه مكره  
ولا صلوة الجنازة وسجدة السلاوة فيها ذكره ما سوي فافسدها  
هذه حرج الامام الى صعوده الى المنبر للخطبة اطلبها يتناول  
جميع الخطب كخطبة الجمعة والعيد وخطبة في الزيادة ذكره الزيلعي  
وشرع الزيادة في غير من الصلوة لانه في خطبة ونبات  
تحقيقه في باب صلوة الجمعة ان شاء الله وهو انما كرهه لانها  
الاستغفار عن استماع الخطبة قال صدر الشريعة مكره الفوات  
وصلوة الجنازة وسجدة السلاوة اذا خفي الامام الخطبة وقال  
صاحب النهاية الغاية كثر وقت الخطبة من غير كراهية واهتم  
بها قوله كثر الاستعداد عليه اكثر لا يجمع وضاه في وقت لنذر  
فلا قالت في فانه يجوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر  
وبين المغرب والعشاء في من دافعة طهرت في وقت عصر او وقت  
يقضيها فقطل وعند ان من يتبع مع العصر والمغرب مع العشاء  
بناء على ان وقت الظهر والعصر واحد وكذا وقت المغرب  
والعشاء ولذا يجوز الجمع بالزكاة كما في صلاة اهل البيت في وقت  
يقضيها لانه ما حاضرت فيه او حلت المعتبر في السبب في الوقت  
عندنا وعند ان في اوله حتى لو اتم الكافر او ملغ الصبي او طهرت

الخامسة

الاوليات للذي هو اولى في الحديث بناء على ان اوقات بعثتها

من وقت صلاة

في وقت صلاة

الحائض يلزم فرض الوقت عندنا ولو حاضت فيه عندنا لا يقضي  
فلا قاله وقد تقرر في الاصول **باب الاذان** في وقت الصلاة  
وشرعا اعلام وقت الصلوة بوجه مخصوص ويطلق على الاذان في وقت  
سنة مؤكدة للفرق بين وقت الاذان والوقت وقضاء  
والجمعة بخلاف التيمم وصلوة العيدين والكسوف والخسوف الجنازة  
والاستسقاء والسنن والنوافل في وقتها لا قبله ولا بعده للآ  
للحضور والاداء وقت القضاء وان فات وقت الاذان والقول  
فصلها اذا ذكر بانها في وقتها في وقت قضاءها في وقتها  
قبله اي قبل وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
في استدار الاذان في وقتها في وقتها في وقتها  
ولا في جميع وهو ان يخفض بالشرع بين صوته ثم يرفع فيرفع  
بها صوته يصيح المأذون اجمعيه وجاز وضع يديه في اذنيه كمل  
روى انه لم قال ليلال اجعل اصبغيك في اذنيك فانه ارفع صوته  
وان ترك فلا بأس به لانه ليس بسنة اصلية ويشترط ان يميل  
ولا يسرع ويلتفت في الجنبين يمينا ويسارا ان لم يكن في استطاع  
بانبات في مكانه لما روى ان بلالا رضى لما بلغ من على الصلوة حتى على الطلح  
قول وجهه يمينا ويسارا ولم يستدركه في وقتها ان يكون الصلوة في اليمن  
والفلاح في اليسار وقيل الصلوة في اليمن واليسار والفلاح في ذلك  
والصبي الاول كذا قال الزيلعي والاسناد في موضع من اذنا  
المأذون بحيث لو قول وجهه مع نبات قد لا يحصل الا اعلام استدار  
فيها فخرج راسه من الكوة اليمنى ويقول في الصلاة ثم يندب  
الى الكوة اليسرى ويخرج راسه ويقول في الصلاة ويقول  
فلا في اذان الصلوة خير من النوم مرتين لما روى ان  
بلالا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجده نائما فقال الصلوة  
خير من النوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا اجل في الاذان وقض

الحائض يلزم فرض الوقت عندنا ولو حاضت فيه عندنا لا يقضي

فلا قاله وقد تقرر في الاصول

وشرعا اعلام وقت الصلوة بوجه مخصوص

ويطلق على الاذان في وقت الصلاة

سنة مؤكدة للفرق بين وقت الاذان والوقت وقضاء

والجمعة بخلاف التيمم وصلوة العيدين والكسوف والخسوف الجنازة

والاستسقاء والسنن والنوافل في وقتها لا قبله ولا بعده للآ

للحضور والاداء وقت القضاء وان فات وقت الاذان والقول

فصلها اذا ذكر بانها في وقتها في وقتها في وقتها

قبله اي قبل وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

في استدار الاذان في وقتها في وقتها في وقتها

ولا في جميع وهو ان يخفض بالشرع بين صوته ثم يرفع فيرفع

بها صوته يصيح المأذون اجمعيه وجاز وضع يديه في اذنيه كمل

روى انه لم قال ليلال اجعل اصبغيك في اذنيك فانه ارفع صوته

وان ترك فلا بأس به لانه ليس بسنة اصلية ويشترط ان يميل

ولا يسرع ويلتفت في الجنبين يمينا ويسارا ان لم يكن في استطاع

بانبات في مكانه لما روى ان بلالا رضى لما بلغ من على الصلوة حتى على الطلح

قول وجهه يمينا ويسارا ولم يستدركه في وقتها ان يكون الصلوة في اليمن

والفلاح في اليسار وقيل الصلوة في اليمن واليسار والفلاح في ذلك

والصبي الاول كذا قال الزيلعي والاسناد في موضع من اذنا

المأذون بحيث لو قول وجهه مع نبات قد لا يحصل الا اعلام استدار

فيها فخرج راسه من الكوة اليمنى ويقول في الصلاة ثم يندب

الى الكوة اليسرى ويخرج راسه ويقول في الصلاة ويقول

فلا في اذان الصلوة خير من النوم مرتين لما روى ان

بلالا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجده نائما فقال الصلوة

خير من النوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا اجل في الاذان وقض



وفق النجوة لانه يؤتى في حال النوم والنعطة فخص بزيادة العلم  
 كما خص بنطق القراءة كذا أي كالآذان الإقامة في عدد الكلمات  
 فربما بين ما بان الإقامة تكون بلا وضع لا يصح في أوئله يكون  
 جدر وهو الاستدراج عند الترسيل وبزيادة قد قامت الصلوة  
 بعد فلا صبر أي بعد قوله في العلاج من بين والنام يقل بلا الثقات  
 في الجملتين لانه لو قال كذلك لفهم عدم جوازه أصلا وقد قال كلام  
 الترتيب لا يجوز في الإقامة إلا بالناس ينظرون ويستقبلونها  
 أي الآذان والإقامة العقبلة ولا ينكح في الثنأها ويتوب التشوب  
 السو والى الإعلام بعد الإعلام وتشوب كل بلدة على متعارف أهلها  
 ويجلس بينهما أي الآذان والإقامة إلا في المغرب استثنى قوله و  
 يشوب ويجلس بينهما أما الأول فإلا التشوب للإعلام الجماعة  
 وأما في المغرب فحضور الصلوة وقتها وأما الثاني فلأن التناهي كونه  
 فيكفي ما دلت الفصل احترازا عنه ويأتي المصلح بها أي الآذان والإقامة  
 لقائبة واحدة وأولى الفوايت وخير فيه أي الآذان لليلة من الفوايت  
 وقبلة الشارة إلى أنه لا يخبر في الإقامة بل يأتي بها في الكل ما زاد الآذان  
 للمحدث والصبي المراهق والمسلم وولد الزنا والأعمى والمجانن وكره  
 لجنب وصبي لا يملك المرأة والمجنون والسكران والعاقة والعاقة  
 أي من يؤذن قاعدا إلا أن يؤذن لنفسه مراعاة السنة والآذان  
 عدم الحاجة إلى الإعلام ويبدأ بغير الأخيرين وهما النافسة والعاقة  
 كذا الذي ذكره إذا كان السبع المذكورين كره الإقامة وقائمة المحدث  
 كذا في الصلاة قائمة لم تقدم شرعية تكرار الإقامة وبأنها أي الآذان  
 في الصلاة المستقلة المصلح على مسجد جماعة وفي بيته بمصر وللآذان  
 في الصلاة المستقلة الإقامة والثاني أي المصلح في المسجد ثم كره  
 أي الآذان في الصلاة المستقلة بخلاف الثالث أي المصلح في بيته بمصر  
 حيث لا يكره له ثم كما قال في الوفاية وبأنها المصالح والمصلح في المسجد

في الصلاة المستقلة  
 في الصلاة المستقلة

في الصلاة المستقلة  
 في الصلاة المستقلة

جماعة أو في بيته في مصر وكره تكرارها إلا ولين لا ثلاث وانت خير  
 المصليوم منكر كراهية ترك كل واحد منها المصلي في المصلي كراهية  
 وإما ترك واحد منهما فلم يكره منه ولهذا غيرت عبارته بهذا إلى ما  
 ترى وكره أي الآذان والإقامة لنفسه ولأنها من سنن الجماعة  
 المستحبة أقام غير من أدون بغيره أي المؤذن لم يكره وإن أقام  
 كخصومه كره أن يحذفها أي بإقامته وحشة السامع والآذان  
 والإقامة يقول ما قال المؤذن إلا الحيلولة من فأن مضاهما  
 إلى الصلوة وأمر عوا إلى ما فيه تخالفاً في ثبوتها عادة الاستمرار  
 وقوله الصلوة خير من النوم فانه أيضا كذا بل يقول في الأول  
 لأصل ولا قوة إلا بالله أوما شاء الله كان وفي الثاني صدقت  
 وبررت ويقول عند قوله قد قامه الصلوة أقامها به وأدائها  
 إلى يوم القيمة رجل يقرأ القرآن في المسجد فسمع الآذان لا يشرك في الصلاة  
 لانه اجابة بالخشوع ولو كان في منزله يشرك المرأة فيجب كذا في  
 الطهارة **ما شروط الصلوة** الشرط ما يتوقف عليه  
 وجود الشيء ولا يدخل فيه لم يقل التي يتوقف عليها لأن من قال الصلوة  
 كالنقطة لا محنة أو ليس من الشرط ما لا يكون مقدما على يكون  
 احترازا عنه منها طهر ثوبه ومكانه من ضيق وطهر بدنه من  
 حدث حدث هذه العبارة أصح من عبارة الكثرة والوقاية كان  
 على أهل الدراية فظهر غايم ثوب في صلوة فأيما يكون وسجودا لأن  
 في القنود سنة المودة العظيمة وعدم أداء الأركان وفي القيام  
 كشفا وأداء الأركان فيميل إلى إتهامه وتدبيره فاعلموا  
 بها لأن السجود واجب في الصلوة وصح الناس والركوع والسجود  
 لم يجبا إلا في الصلوة وكيفية القنود وان يتقدموا وأرسله إلى  
 القنود ليكون استرة وواجب ما كانه حسن أدائها من ربه طاهر بدنه  
 صلوة فيه لأن فرض الاستمرار لا يقتضي بالصلوة وفرض الطهارة فخص

في الصلاة المستقلة  
 في الصلاة المستقلة



وواحد باربعه طاهر لا يصلح عرابا لان ربيع الشئ يقوم مقام كماله كما  
 في الامام فعمل كان كذا طاهر في موضع الضرورة بنوبه بحسب  
 عند الصلوة بان يكون ثوب مثلاً كس قدر وربعين وثوب  
 بحسب قدر ثلث وراهم اقلها اي اقلها اقلها كجاسته اقل الصلوة  
 فيم و ان بلغ الحسب ربع اهداها ثوبين الا في الصلوة فيه لان للربيع  
 حكم الكمال كانه ولو لم يكن اهداها ثوبين وربع الا في طاهر ثوبين الا في  
 طاهر انما وصرت عرابا بنوبه يستمر بها وربع راسها كس  
 سترها حتى لو تركت ستر الراس لم يجز صلواتها لما عرفت ان  
 للربيع حكم الكمال فصارت تاركه ستر الراس مع الامكان ولا يجب  
 الستر في اقل من ربع الراس لو تركت ستر الراس ما ز صلواتها  
 اذ ليس لما دون الربع حكم الكمال ولكن الستر اولى بتقليل الاكشاف  
 عادم من ثوب الحسب سواء كان في بدنه او ثوبه او مكانه يصح مع الخرج لا  
 بعد الصلوة لان التكليف تكسب الوسخ ومنها اي من الشروط  
 ستر العورة وهي الى العورة للرجل ما تحت سترته فالستره ليست بضرورة  
 الى ما تحت ركبتة فالركبة عورة وكذا اللامه الى ما يكون عورة من الرجل  
 يكون عورة من اللامه مع طهرها وبطنها فانها في الرجل بسا بضرورة وجها  
 عورة وكذا الى اللامه المكانيه والحدبة وام الولد لو كان طاهر من  
 بطنه اي عورة الحرة الى جميع اعضائها عورة الا وجهها وكبرها  
 وقدميها فانها لا تجدد من فراولة الاشياء بيدها وفي كبرها زيادة  
 ضرورة ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصاً في الشهادة و  
 المحاكمة والنكاح وتظفر الى الشئ في الطهارة وظهور قدمها خصوصاً  
 الفقراء منهن وهو من قولهم علي ما قالوا الا ما ظهر منهن الى  
 ما عرفت العادة والحيلة على ظهوره وهو في ان القدم عورة بعد  
 الصلوة كشف ربيع خضوه هو عورة غليظة كالقبل والدماء والنفث  
 كما عداها من البطن والخذ وعندك يوسف بعد كشف نفسه وذكر

ملا

موطأ  
 في جواز ركبة وجه العورة  
 في الشهادة

والعورة بين اثارة الى التسوية بشرط في الحكم ولهذا قال صاحب  
 الهداية في العورة الغليظة على هذا الخلاف بعد ما ذكر الخلاف في  
 الكشف المانع انه مقدار الربع او النصف وكل من ذكره وانته  
 احسن اذ قال بعضهم الذكر والاشياء مضمومة واحدة ورأسها  
 وشعرها اي شعر راسها مطلقا الى النازل وغيره واؤها وقدرها  
 المتدلي احسن اذ عن النابض فانه تابع للصدر مضمومة لوجه  
 وكل الشئ في العورة او قام المصل على كسر ما يبع من جوار  
 الصلوة او قام في صف الشاء قدر او اكثر اي زمانا يمكن فيه  
 اداؤا ركن من اركان الصلوة فسدت صلواته عند ان يحال ان  
 المفسد وجد فيها وعدم لا تفد ما لم يوده اي الركن لان الفد  
 او اداؤا ركن من الصلوة معه ولم يوجد فسد بقدر الاول او اداؤا ركن  
 ركنها مع الاكشاف فسدت اتفاقاً ولو لم يلبث جازت اتفاقاً  
 ومنها اي من الشروط استقبال طاهر الكعبة لكي لا يجامع  
 لو صلا في بيته يجب ان يصلي بحيث لو ازيل الجدران وقع في  
 استقبال على عين الكعبة واستقبال وجهها بغيره وهو الا فاني  
 فان الكونع لو ازيلت لم يجب ان يقع الاستقبال على غير ما قبل  
 على وجهها في الصحيح اذ ليس التكليف الا بحسب الوسخ وقيل  
 يجب على الافاق اي استقبال غير ما قبلوا فائدة الخلاف فيظهر  
 في ان شتره بطرقة عين الكعبة فعنده يشترط وعند غيره لا وجهها  
 ان يصل الخط الفاني من جبين المصل الى الخط المار بالكعبة على  
 استقامة بحيث يحصل قائمتان لو تحول بهما يقع الكعبة فيما  
 بين فطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العينين كاني  
 مختلف كذا قال التحريم التعارض في شرح الكافي في فعله من انه  
 لو تحرك عن العين فيجربان انهما اذا لا يزول به المقابلة بالكعبة جاز  
 ويؤيده ما قال في نظرية او انما من او تياسر يجوز من وجهه ركنان

فيمنع  
 فيمنع

موطأ  
 في جواز استقبال القبلة

من وجهه وجه المشرق قبله اهل المغرب  
 والمغرب قبله اهل المشرق والمغرب قبله  
 اهل الشمال والشرق قبله  
 اهل الجنوب



مقتوس فبعد النية من او النية سر يكون احد جوانبه الى القبلة  
وعن بعض العارفين انه قال قبله من شرب البيرة الكعبة وقبله اهل  
السماء البيت المعمور وقبله الكروبيات والكروبيات وقبله الملائكة  
والعرش ومطلوب الكل وجه الله تعالى كذا في الظاهرية وقبله الملائكة  
العاقر عن التوجه الى القبلة مع العلم بحجتها بان فاف من عند  
او سبع او مريض ولا يد من قوله اليها او كان على جنب في حجر  
البحر جهة قدرته اي يصل الى اي جهة قدر عليه ويحرك المصالح التي  
بذل الجهد والميل المقصود للاشتباه اي اشتباه القبلة عليه  
ما ينطاس الاعلام او تراكيم النظام او نظام النعم وعدم الخيرة بها  
فان الاصحاب رحمهم كانوا وصلوا ولم ينكر عليهم الرسول دم والتقدير  
وليل الجواز ولم بعد الصلوة ان احطوا لان التكليف في كل حال  
ولا وسع في اصابة الجهة حقيقة فصارت جهة المحرر بها جهة الكعبة  
للغايب عنها وقد قيل في قوله تعالى فانياتو ليافتم وجهه الى قبله  
الله نزلت في الصلوة حاله الاشتباه وقد ثبت ان شرع فيها  
بما ذكر لان قبلته جهة تحريم ولم يوجب وان علم فيها اي في الصلوة  
اصابته استند لان بناء القوي على الضعيف فاسد وحاله  
بعد العلم اقول من حاله قبله ولو علم اصابته بعد اي بعد الصلوة  
صحت صلوة حصول المقدم لان ما وجب لغيره لا يعتبر حصوله  
بل حصول الغير كالحق في الجملة ولو علم خطا في جهتها في الصلوة او  
تحويل رايه بعد الشروع بالتحريم استند في الاول الى جهة الصواب  
وفي الثاني الى جهة قول رايه اليها تحريك كل من المصلين جهة ينف  
ان رجلا ام تواما في ليلة مظلمة تحرك وجهه الى جهة وتكرن القدم  
وعلى كل منهما الى جهة ان لم يعلم المقتدي كالحالة امامه ولم يتقدم  
اي المقتدي امامه في الواقع جاز فعل كل واحد لان قبلته جهات  
تحريم ولم يفر الخافه خوف الكعبة واللا اي وان علم انه مخالف

مع علمه  
انما يسهل عليه  
اي يسهل عليه  
اي يسهل عليه  
اي يسهل عليه

لا امامه او تقدم عليه في الواقع جاز فعل كل واحد لان قبلته جهات  
تحريم ولم يفر الخافه خوف الكعبة واللا اي وان علم انه مخالف  
فلانه اعتقد امامه على الخطا بخلاف خوف الكعبة لان الكل قبله  
واما انك فلتسببه فرض التمام كما اذا وقع في خوف الكعبة والخطا  
ان مراد صاحب الوقاية بقوله وهم خلفه بيان كونهم خلفه في  
الواقع لانهم يعلمون انهم خلفه ليجل قوله على انما كان على جهة  
الكعبة عليه فقام قوله لا يملك علم حاله تامل لان علمه حاله لا  
يفيد عدم الجواز بل لا بد ان يعلم حاله لا امامه ولا يملك علمه  
العبارة الى ما ترى ومنها اي من شروط النية بعد العلم عليه  
وسلم انما الاعمال بالنيات وهي الارادة وهي صفة من شأنها  
ترجع احدتها وبين على ما افلا العلم قال في جميع الفوائد  
قالت عبد الواحد في صلوة اذا علم انه لا يكون نية لانه  
سلمه هذا القدر نية وكذا في الصوم والاصح انه لا يكون نية لانه  
غير العلم الا يري ان من علم الكفر ولو نواه بكفره وانما اذا علم  
الاقامة لا يصير مقاما ولو نواه لا يصير مقاما في الهداية النية هي  
الارادة والشرط ان يعلم بقلبه ان صلوة يصليها الذكر يا  
اللسان فلا يعتبر به ويكفي ذلك لاجتماع ظرمة واعتراض عليه  
ما من هذا نزع الى تغير النية بالعلم فكل وهو غير صحيح واجيب  
بان مراده ان يحرم تخصيص الصلوة التي يدخل فيها ويخبرها  
عن فعل العادة ان كانت تظاير عبادات ككفها في اخلاص او صافها  
وهو الغرض ان كانت فرضا لان التخصيص والتيميز من العلم  
لا يتصور اقول هذا الجواب يتوكل الاعتراض ولا بد منه لان الحزم  
يتم فاصل بل الصواب في الجواب ان مراده بيان ان المقترن في  
النية التي هي الارادة عمل القلب اللازم للارادة وهو ان يعلم  
بدنيته اي صلوة يصليها وان لم يفر على الجواب الا بتامل لم يحز  
صلوته ولا عبرة بالذكريات في تنبئ كل من الاعتراض والجواب

مما يشبه

في حجة

بدنية اي صلوة  
ملاك



النقلة عن قوله اما الذكر باللسان فلا يعتبر به والتلفظ سحر  
 لما فيه من استحضار القلب لا اجتماع النعمة ولا انفصال بينهما  
 وكذا ما دام كونه الوضوء والنشر الى المني فلا يضره ووقتها  
 كما قيل ان يعارضه استرواح بان يتصل بالتحريم هذا ظاهر الولاية  
 وقيل يصح النية ما دام المصلح في الشك وقيل يصح قبل الركوع  
 وقيل يصح قبل رفع راسه عن الركوع فائدة هذا الروايات ان  
 المصلح اذا غفل عن النية يمكن له التدارك فانه احسن حتى  
 ابطال الصلاة لا بد لمصلح الركوع كارتب الحس والجمعة والكوا  
 كالتور وعبادة العبد واجازة وكذا من تعينه ليمتدحها  
 على اركم في اخفض او صافه وهو كونه في الوضوء وكونه في  
 عدد ركعاته لانه لا يولي الظاهر مطلقا فتدني عدد الركعات والخطا  
 في عدد لا يضر حتى لو نوى الجوار بها او كظهر ركعتين او ثلثا  
 جاز ويلغو نية التعيين كذا في الثانية بخلاف المستعمل مطلقا  
 لمصلحة الفرض فان مطلق النية كاف فيه لانه اذ في انوار الصلاة  
 فنصرف مطلق النية اليه ولو كان ذلك الغفل ثم ادرك والتمس  
 المؤكدة فان مطلق النية كاف فيها ايضا عند الجوار لا ينافي  
 في الاصل في الفرض تفصيل لا بد لمصلحة الفرض اه يعني بنوى في الفرض  
 ظهر اليوم مثلا ولو نوى ظهر الوقت والوقت باقي جاز للوجود والقيام  
 ولو كان الوقت قد حو و هو لا يعلم لم يجز لان فرض الوقت  
 في غير الظاهر ولو نوى فرض الوقت جاز الالام للجمعة للاختلاف في  
 فرض الوقت فيها فغيرها صلواتها اي ينوي في الجمعة صلواتها  
 والاصح ان يصلي بعد الظاهر اي بعد صلاة الجمعة قبل شتمها  
 قائما نويت اخر الظاهر او ركت فخطم وقتها ولم اصل بعد لان  
 الجمعة الى صلاة ما ان لم يجز فعلية الظاهر وان عازت اجازته  
 لما روي عن ظهر فانت عليه ثم يصلي او بعد بنية السنة لانه

وقوله اما الذكر باللسان فلا يعتبر به والتلفظ سحر  
 لما فيه من استحضار القلب لا اجتماع النعمة ولا انفصال بينهما  
 وكذا ما دام كونه الوضوء والنشر الى المني فلا يضره ووقتها  
 كما قيل ان يعارضه استرواح بان يتصل بالتحريم هذا ظاهر الولاية  
 وقيل يصح النية ما دام المصلح في الشك وقيل يصح قبل الركوع  
 وقيل يصح قبل رفع راسه عن الركوع فائدة هذا الروايات ان  
 المصلح اذا غفل عن النية يمكن له التدارك فانه احسن حتى  
 ابطال الصلاة لا بد لمصلح الركوع كارتب الحس والجمعة والكوا

اصح من مطلق النية وينوي في الكوفة صلوة اي الكوفة لا الكوا  
 للاختلاف في وجوبه وينوي في اجازة الصلاة تسبعا والذكر  
 لهذا المست وان التسمية اشبه بذكر او انشئ قال سيبويه ان اصل  
 مع الامام الصلاة على من يصلي عليه وينوي في قضاء النفل الذي  
 شرع فيه فافد قضاء اي قضاء النفل افده وينوي في الصلاة  
 الا كعبه المقدي بالامام ينوي صلوة اي صلوة نفسه وينوي  
 اقتداء بالامام او يلزمه الفساد من جهته امامه فلا بد من التزامه  
 ولو نواه حين وقف الامام موقف الامامة جاز عند عامة المشايخ  
 ولو نوى الاقتداء به ولم يتبين الظاهر او نوى ان شرع في صلوة  
 الامام الاصح انه يجزيه وينصرف الى صلوة الامام والافضل للمقدي  
 ان يقول اقتدي بمن هو امامي او هذا الامام قال الزياطي في افضل  
 ان ينوي الاقتداء بعد تكبير الامام ليكون مقتديا بالمصلي اقول فيه  
 بحث لان الافضل ان كان ان ينوي الاقتداء بعد تكبير الامام  
 لزم ان يكون الافضل تكبير الامام المقدي بعد تكبير الامام لان التكبير  
 لما عارض بالنية او متاخر عنه وسبب ان ان الافضل ان يكبر النعم  
 مع الامام وينوي الامام صلوة فقط لا امامة المقدي اذا لم الرضا  
 واختلاف في النساء او لم يقتد بخاتمة وام اذا اقتدت في رتبة  
 لرجل فلما يصح اقتداء الامام ان ينوي الامام امامتها وسبب ان لهذا  
 زيادة كتحقق في مسألة الحيابة اشبه بالشيء بان  
 الصلاة لها فرايض منها التحريم جعل البين تحمها والها تحمها  
 الاسمية وفصحت الكبيرة الاولى بها لانها تحرم الاشياء كلها  
 قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات وهي التكبير الى الوضوء التكبير  
 بقوله الله اكبر الخذف وهو ان لا ياتي بالمد في همزة الله ولا في اكبر  
 بعد رفع يديه هو الاصح لان في فعله تكبيره برفع يديه طيرة تعالى  
 وان لم يرفع يديه في جازي ياربنا امير حتى اذنيه

فان كان مقتديا بقول بعد النية اقتديت  
 بالامام ينوي بقلبه وان نطقا فليقتد بالقلب  
 فترجمة والنسبة باللسان سنة وقيل ان  
 بدعة والاول اصح وان نوى بلسان  
 ولم ينو بقلبه لم يجز  
 ان لم ينو بلسانه لا يضره  
 ان لم ينو بلسانه لا يضره  
 ان لم ينو بلسانه لا يضره



كذا في الهداية وقال قضاة ويحس طرفي ايها من شحني اذنية بعد  
 رفع المراء يد لا هذا منكسرها هو الصحيح لانه استتر لها وعلى  
 هذا تكبير القنوت والاعيا ووجهاه والاصابيح كالحيا اي  
 غير مفرجة ولا مضبوطة بل مشددة وجازت التسمية بما يدل على  
 التعظيم نحو اهل او المظلم والرحمن الكبير وبالنسبة كخبر  
 والترتيب كقول الله الا الله وبالله العارسية كقول هذا بزرگ است  
 كالوقرة انما او فيج وسمي بها لانها يدل على الوفاء كقول اخوي  
 فالجاصل انه يجوز ان يدل بذكر بدل على نحو التعظيم ولا يشوب  
 بالدعاء وجهر به الى بالتكبير الامام وكبره مع المؤمنين است الا افضل  
 عند الحقيقة ان يكبر مقتدا مع الامام لانه مشرب في الصلوة حقيقة  
 المشاركة في القارئة وعند هذا الافضل ان يكبر بعد تلاوة الامام  
 وفي التسليم عنه روايات كذا في الحاشي والوقاف المؤتمن انه اكبر  
 قبل قول الامام ذلك لانه لا يكون شاد عا في الصلوة عندهم والقول  
 على انه لا فرق من قوله انه اكبر قبل فرائع الامام لا يكون شاد عا  
 في الصلوة عندهم كذا في الحاشية وهي ان التحريم شرط عندنا وعند  
 الشافعي ركن وفائدة الخلاف نظيره في جواز بناء النفل على تحريم  
 الفرض من لوصف الظاهر به ان تقوم الى النفل بلا اهرام حده  
 وعندنا لا يقع الا باهرام حده ووجه البناء انها اذا كانت كشرط  
 كان مؤويا النفل بشرط اذكي به الفرض وهو جاز كالنفل ضار  
 للفرض واول به النفل واذا كانت ركنا كان مؤويا النفل  
 بركن الفرض والركن والذكرات سبحة يعني رفع اليدين  
 بغير تحريك ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير ومنها ان الفرض الفرائض  
 القيام في الفرض يعني ان فرضية القيام مخصوصة بالصلوة  
 المفروضة ولا يكون فرضا في النفل حتى اذا اذوه بدونه كاستيقا  
 في باب وفيه يوضح بينه على يساره تحت ستره وعندنا ان  
 يضع

في شحني ومفردة

في الفرائض

في الفرائض والصلوة

يضع على صدره وصفة الوضع ان يضع يده على كفة اليمنى على كفة  
 اليسرى ويجعلها بالخصر واليها يهيم على الراس ويرسل يديه في قومة الركوع  
 ويمن تكبيرات العبد في الماض ان كل قيام فيه ذكر مسنون فعبه الوضع  
 وكل قيام ليس كذلك فعبه الارسل وبشيء الا بقراءة سبحان  
 اللهم الا انه وجعل شاكولا فلا ياتي في التكرار لانه لم يات في المشايخ  
 سراج ام اوانقر او انقروا واخذ في التكرار ويجوز قبل التكرار  
 حتى اذا اقتداه من كبر لا يثنى ولا يوجه اي لا يغم الى الشا قولاني  
 وجهت وجهي له خلافا لابي في قان عنده اذا فرغ عن التكبير  
 يقول وجهت لوجهه وعندنا لو قال قبل التكبير لا احضار القلب  
 فهو حسن ويتقوى ستر العادة لا للشاء فينبغي ان يكون التوضوء متصلا  
 ما سبق لا المؤتمن لان المسبوق يقرأ ولا يثنى لانه اني حال اقتداء  
 فينبغي ان يكون يثنى ولا يقرأ فلا يتقوى ويوجه اي التوضوء عن  
 تكبيرات العبد لانها بعد الشاء فينبغي ان يكون التوضوء متصلا  
 لا بالشاء وهي اي المذكورات ايض من يضع اليدين على السبا  
 والارسل في قومة الركوع ويمن تكبيرات العبد والشاء التوضوء  
 ومنها الى الفرائض القراءة فترها بانه تقوسه في قاروا اما تيسر  
 وبما دونها خارج بالاجماع وعندنا ان ابات قصار او اية طويلة  
 والمكتف بها مسمى كما سيات ان قراءة الفاتحة وخم سورة او مقدارها  
 اليها واجبة وفيه تركه ويقرأ الفاتحة ويسمي اي يقول بسم الله الرحمن  
 الرحيم ستر اقربها فقط اي لا يسمي في سورة بعده ويؤمن اي يقول  
 آمين بعد ما ان الفاتحة ستر اسود كان اما او ما قوما او منقروا  
 وفيه ما ان الفاتحة سورة او ثلث ايات من اي سورة شاء او كما  
 ستر كذا في الفاتحة والقم سنة فيكون التسمية سنة في قوله ما قال في معراج الدرة  
 في رواية اخرى روي الحسن عن ابي حنيفة ان المصلي يسمي اول صلوة ثم لا يعيد  
 واجبه لولا اني لانه شاعت الافتتاح الصلوة كالنقود والشاء وهما اي الفاتحة

وفي الاولى والاصح ان يسمي في اول كل  
 ركعة عند السجدة جميعا لا خلافا فيه ومن  
 زعم انه يسمي مرة اول اول فليس فقه عليا  
 ولا احكاما فاعلموا ان الفاتحة الواجب  
 والصحيح انه يجب التسمية في كل ركعة عند سجدة

يضع على صدره وصفة الوضع ان يضع يده على كفة اليمنى على كفة  
 اليسرى ويجعلها بالخصر واليها يهيم على الراس ويرسل يديه في قومة الركوع  
 ويمن تكبيرات العبد في الماض ان كل قيام فيه ذكر مسنون فعبه الوضع  
 وكل قيام ليس كذلك فعبه الارسل وبشيء الا بقراءة سبحان  
 اللهم الا انه وجعل شاكولا فلا ياتي في التكرار لانه لم يات في المشايخ  
 سراج ام اوانقر او انقروا واخذ في التكرار ويجوز قبل التكرار  
 حتى اذا اقتداه من كبر لا يثنى ولا يوجه اي لا يغم الى الشا قولاني  
 وجهت وجهي له خلافا لابي في قان عنده اذا فرغ عن التكبير  
 يقول وجهت لوجهه وعندنا لو قال قبل التكبير لا احضار القلب  
 فهو حسن ويتقوى ستر العادة لا للشاء فينبغي ان يكون التوضوء متصلا  
 ما سبق لا المؤتمن لان المسبوق يقرأ ولا يثنى لانه اني حال اقتداء  
 فينبغي ان يكون يثنى ولا يقرأ فلا يتقوى ويوجه اي التوضوء عن  
 تكبيرات العبد لانها بعد الشاء فينبغي ان يكون التوضوء متصلا  
 لا بالشاء وهي اي المذكورات ايض من يضع اليدين على السبا  
 والارسل في قومة الركوع ويمن تكبيرات العبد والشاء التوضوء  
 ومنها الى الفرائض القراءة فترها بانه تقوسه في قاروا اما تيسر  
 وبما دونها خارج بالاجماع وعندنا ان ابات قصار او اية طويلة  
 والمكتف بها مسمى كما سيات ان قراءة الفاتحة وخم سورة او مقدارها  
 اليها واجبة وفيه تركه ويقرأ الفاتحة ويسمي اي يقول بسم الله الرحمن  
 الرحيم ستر اقربها فقط اي لا يسمي في سورة بعده ويؤمن اي يقول  
 آمين بعد ما ان الفاتحة ستر اسود كان اما او ما قوما او منقروا  
 وفيه ما ان الفاتحة سورة او ثلث ايات من اي سورة شاء او كما  
 ستر كذا في الفاتحة والقم سنة فيكون التسمية سنة في قوله ما قال في معراج الدرة  
 في رواية اخرى روي الحسن عن ابي حنيفة ان المصلي يسمي اول صلوة ثم لا يعيد  
 واجبه لولا اني لانه شاعت الافتتاح الصلوة كالنقود والشاء وهما اي الفاتحة

وفي الاولى والاصح ان يسمي في اول كل  
 ركعة عند السجدة جميعا لا خلافا فيه ومن  
 زعم انه يسمي مرة اول اول فليس فقه عليا  
 ولا احكاما فاعلموا ان الفاتحة الواجب  
 والصحيح انه يجب التسمية في كل ركعة عند سجدة







يكون عند اي جنبه الاكتفاء بالانقباض من عدم  
الانقباض فلا يلزم والاشارة على قولها صحتها

على الارض موصيها اوصافها نحو القبلة لقولهم اذا سجده  
كل عضو منه فليوجه من اعضائه القبلة ما استطاع والوجه  
تخفيض وتلويح يدها بوجهها لان ذلك استبرها في  
على يكبر بانفسه وجهه لمواظبة عدم قدم الانقباض على الجبهة وان  
كانت انقباضه في السجود لقربه من الارض او اوسع في  
تجهه ويستقر فيه جهته وهذا الاستقرار ان السجدة  
لا ينزل راسه اسفل من ذلك ولا يجوز على القطر الذي بين  
والذرة وكذا الارض كجرح الارض في السجود وعلى  
اي دورك وقاصل قوبه كهيئة وويله اذا وجه الارض وجاز على  
ظهر من يصل صلاته بان يصلها الظهر مثلاً اذا لم يصلها او  
صل السجود عليه غير صلاة السجدة لم يجز في الرخام للضرورة فلا يجوز  
في السجدة والركعة الاولى الى السجود على الكور وقاصل الخشب  
كالاشجار بالانقباض في السجود فانه طاهر عندنا في سجود مع الكراهة بخلاف  
الجهة فان السجود عليها وهذا من غير مذبح يجوز عندنا في سجود مع الكراهة  
كذا في البيهقي والحقه فقول صاحب الكفر ذكره باهدم ما منظره فيه  
ويطعن في السجود بسببها قال لا سبحانه ربي الاعلى مرات لك  
فما اذنا ان المارون في الركوع ونذير ان يزيد على الثلث في الركوع و  
السجود ويحكم بالوتر كالشئ السجدة لانه لم كان يكبر عند كل ضعف  
رفع قبل في مقدار الرفع انه اذا كان الى السجود اقرب لم يجز لانه بعد  
سجدة اذا قرب الى الشئ باخذ طم وان كان الى الخوض اقرب  
جاز لانه بعد جاز فيتحقق السجدة الثانية وقبل اذا ازيلت جهته  
من الارض بحيث يجزى الركوع بين جهته وبين الارض حاذي عن  
السجدة بين ويجلس مطمئناً بقدر ربي وكبير وسجد مطمئناً  
فان في جنبه الركوع والسجدة وثبتت بقوله واركعوا واسجدوا  
الحق للجنب التكرار ولذا لم يجب تكرار الركوع فيما ثبت في جنبه تكرار  
السجدة

يتم بالوتر اتمام الاصل على وجهه في الركعة الاولى  
انما هو من السجود من الثلث ويرتفع راسه  
يكون السجدة انما كان

وولما ذكر قلنا قد تقرر ان انه الصلوة بحلة وبها التكرار  
فمن فعل للرسول لم وقد يكون بقوله وفيه تكرار ثبت بفعل المتكفل  
وكل من فعل صلوة الرسول لم يفعل تكرار سجده وانما وجه تكراره  
انما تعدل لا يطلب فيه المعنى كاعداء الركعات وقيل ان الشيطان  
يشتت في فعله فيسجد مرتين ثم يثبته وقيل الاول اشارة الى  
فعل من الارض والاشارة الى انما تعدل اليها قال الله عز وجل  
وفيها نصيحتكم ثم يكبر للقيام ويرفع راسه ثم يركع كما على ركس  
السجود ويقوم مستويا على الارض كما ذهب اليه الشافعي  
ولا تعدل وقيل للقيام ثم يجلس الاستراحة كما ذهب اليه الشافعي  
والركعة الثانية كالاولى لكن لا تثنى ولا تعود ولا يرجع فيها الى  
في الركعة الثانية كما يفعل في الاولى لكن لا يستفتح ولا يثبته ولا يقرأ  
لم يشترع الاقرة ولا يرفع يديه كما رفع في الاولى وفيه اشارة الى انه  
بان بالتسمية من السجدة الثانية قبل السلام او بعده وقيل  
الحكم فعلى ما في الصلوة من اذاتك سجدة ثم تذكرها قبل ان يسلم  
او بعد ما يسلم وقيل ان يتكلم سجدة مستوا على انها من الركعة الاولى  
او غيرها لانها كانت من محلها الاصل ولم يفسد الصلوة بنواها  
عنه لوجودها في الحلة للقيام التجربة فلا بد من قضائها لانها ركعة لولم  
يقض حتى خرج من الصلوة فسدت ويشهد عقب السجدة لا  
المود الى السجدة الاصلية يرفع الشهد كذا في البيهقي لانه تبين انه  
وقع في غير حلة فلا بد من الشهد ولو تركه لم يجز صلوة لان القصد في كل  
فرض في تشهد في نفسه السجدة تشهد ثم يسلم كذا في البيهقي بعد السجدة  
بغير تشهد عليه اليسرى ويجلس عليها ناصباً يمينه واحداً يديه مبسوطين  
على قذبه موجهها اصاب يديه وركبته نحو الصلوة لما روت عائشة رضي  
انه لم كان يقعد القديين على هذا ويشهد كذا في البيهقي وهو  
القياس به والصلوة الطلعات السلام عليك الى افراد القيات جميعاً

في سجده السجدة

سكوا







اذ لم يقعد قد ركنه في غير الصلوة واما اذا قعد فصلوة تامة  
 لوجود الخروج بصلته كما سبق وان كان المرأة تنوء في الخروج  
 رجليها من الجانب الايمن وتكون وكبرها من الارض لا من السجدة  
 ومبني حالها على اليسر فيها الى التعديتين والصلوة والركعة  
مسئله الاول فرض عذر في فرض ومبني الى الترتيب  
 القوام الى تعدي به بقصد الترتيب على الركوع والركوع  
 السجود حتى لو ركع قبل القيام او سجده قبل الركوع لم يكره لان  
 الصلوة لا ينفذ الا بذلك كذا في الكافي وحقيقة ان الصلوة  
 من الاعمال الشرعية فلهذا ما بين ركعة شرعا من اجزاء ما بين  
 بين القيام والركوع والسجود وجزء صور كان في الترتيب الكافي  
 مع تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود ولم يذكر القعدة  
 مع انها من الاجزاء المادية ايضا اولها دخل فيها في حصول الجزاء  
 الصور لان الشرع لم يبين لها محلا مخصوصا بطريق الترتيب  
 كما بين في الاركان بل جعلها فرضا في الصلوة مطلقا  
 حتى لو تركت في الاوليين ووجدت في الاخيرين صحت الصلوة  
 وانما لا يصح لو تركت بالكلية فلهذا الترتيب الدقيق جعلوا اجزاء  
 الترتيب بين الترتيب والركوع من الواجبات لا الترتيب اقصوا  
 في التمثيل لوجوب رعاية الترتيب في الاركان على هذا المثال بوجه  
 ما قاله صاحب الكافي في او اخر باب الحديث في الصلوة  
 ان ما يحدث بشرعية يراعى وجوده صورة ومعنى محله لانه  
 كذلك شرعا فاذا غير فقد قلب الفعل وعكسه وقلب المخرج  
 بطريقه يعلم كقوله ما قاله صاحب الهداية عند الواجبات  
 في واجبات الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال فانه اذا شرع  
 مكررا ما شرع في الركعة الواحدة كالسجدة فان تركت  
 الثانية ساويا وقام واثم صلوة فتذكر عليه ان يسجد سجدة

في الترتيب

المسترك

المستركه وسجد السجود كما شرع في غير مكررها  
 كالركوع فانه اذا وقع بعد السجود لا يقع تلك الركعة معقدا بها  
 بالاجماع وكره شراح الهداية حتى قال في الجلالة الترتيب  
 فرض فيها الحديث شرعية في كل ركعة كالقيام والركوع والسجود  
 بفرض فيها تعددت شرعية في كل ركعة كالسجدة حتى لو ذكر  
 في ركوع الركعة الثانية اخر تركه سجدة من الركعة الاولى  
 فان خط من ركوعه فسجد لا يلزم عليه اعادة الركوع فان قيل  
 السجدة الثانية فرض كالاولى ومن الاجزاء المادية فاي سجد جعل  
 في مراتب الترتيب بينها واجبا لا فرضا قلنا الترتيب ان  
 اصل السجدة ثابت بقوله هو السجود وتكرارها بفعل الرسول  
 عليه السلام كما سبق فاذا وجد الاولى في محلها فقد حصل الترتيب  
 المفروض لوجود مقتضى النص ولو فرض الترتيب بين السجود  
 لزوم ما دلت بالفضل مما ثبت بالنص مع ان الاولى  
 اعلى رتبة من الثانية ويكفي ايضا حقيقة ما قال في الزبارة اما تقديم  
 الركوع كذا ان يركع قبل الترتيب فلان مراتب الترتيب واجبة  
 عند اصحابنا الثلاثة طحا في الزبارة معناه ان مراعاة الترتيب  
 في هذه الصورة فاصلة واجبة عنده وفرض عنده فانه يعين  
 على الاركان الكسبية كالقيام والركوع والسجود وهم يتقنون  
 بينها وبين تلك الاركان بما ذكرنا ويعلم من جميع ما ذكر في هذا  
 المحل ان كلام صاحب الشريعة يهنا تحتل اما اولها فلا قولها كما ذكر في قوله  
 ليس قبله انه مخالف لما شرع في شراح الهداية انه اصرار على شرع  
 غير مكرر في الركعة الواحدة كالركوع فانه اذا وقع بعد السجود لا يقع  
 معقدا بها فانما فلان ابراهيم لنظره تقديم الركوع  
 قبل الترتيب لا تعلق له بما نحن فيه لما عرفت ان الترتيب ليس  
 من الاركان التي لها مدخل في الترتيب واما ثانيا فلان قوله

مع تحقيق ما قاله صاحب الهداية والجلالة  
 الزبارة

في الزبارة



فعلم ان رعاية الترتيب واجب مطلقا غير مطالب للواقع اولا  
 يلزم من وجوب رعاية الترتيب في صورة مخصوصة وجوب  
 رعاية في صورة فالية عن ذلك الخصوص او اما رعاية فلا  
 المفهوم من قوله ويحظر على آية محالا ينبغي ان يحظر بالبال  
 الكلام ههنا كما اعترف به في فرائض الترتيب في المكان  
 وتكبير الافتتاح قد مر انه ليس بركن بل بشرط والعقد الاخير  
 شيئا في انما ايضا ليست بركن ولو سلم فرائض الترتيب  
 في الاول كان وتكبير الافتتاح قد مر انه ليس بركن بل بشرط  
 العقد الاخره بين الشيين انما يكون فرضا اذا امكن فك  
 الترتيب بينهما ليكون مقدورا فيكون فضا والعقد الاخره  
 من حيث هي اخره وتكبير الافتتاح من حيث هو تكبير الافتتاح  
 لا يقبل وقت الترتيب بينهما فكيف يصح ان يكون ما ذكره في صحتها  
 كلام الهداية المحمدية على توفيقه ككشفي اسرار هذه المقام كغنية  
 وقد وقع ههنا من بعض اهل الصلوة وقت لم يحصل على رد  
 كلام المحمديين وشيخه ما ينبغي الناظر فيه من حاله وتبين  
 ما يراه صدر ركنه من مقال ما وقعها اي التواضع والخوف  
 الصلوة بضعه اي فعله الافتتباري باي وجه كان فانه فرض  
 عنده لا عند ههنا ما روينا من حديث ابن مسعود ولا  
 الخروج من الصلوة ايضا والصلوة فلا يكون من خلفها ولا ان  
 للصلوة كرها وتخللا فلا يخرج منها الا بصنعها كالحج ولا ان  
 اداء صلوة اخرى لا بالخروج من هذه وكل ما لا يتوصل اليه  
 الوضوء الا به يكون فرضا مثله كذا قال الزيلعي اقول في قوله ولا ان  
 الخروج من الصلوة اه بحيث لا انما يفيد عدم الركنية وهو لا  
 ينافي الفرضية لكونه ان يكون كالتحريم كما يشوبه الاستدلال الامام  
 بقوله ان للصلوة تحريما وتخللا وبين كيفية الخروج بقوله يسلم المصلح

وحيثما كان في الصلاة ركعة واحدة او ركعتين او ثلثة او اربع ركعات او اكثر من ركعات فليصلي في كل ركعة ركعتين او ثلثة او اربع ركعات او اكثر من ركعات

ادق قليل

مع الامام اي مقارنا سلامه بسلام الامام كما في التسمية وفي رواية  
 بعد الامام كما مر وعندهما يسلم بعد تكبير التسمية بعد من يجنبه  
 ويتساره فيقول السلام عليكم ورحمة الله الى جانبه لانه عم  
 كان يسلم عن يمينه حتى يركب بياض خذوا الامين وعن يساره حتى  
 يركب بياض خذوا الامين يسرا وبياض خطاب السلام عليكم القوم والحفظ  
 من الملائكة اي ينوي بالتسمية الاولى من عن يمينه من اليمين  
 والحفظ وقيل لا ينوي الشار في زماننا لانهم لا يحضرون المسجد  
 وبالشأن من عن يساره منهم لانه يستقبلهم بوجهه وبخاطبهم  
 فينوبهم بجنبانه او السلام قربة والاعمال بالنيات وتساويا بالامام  
 في جانبه وفيها ان جازاه يعني ينوي امامه لانه من الحاضرين وهو  
 احد منهم لانه اعلم اليهم بالتسليم صلواتهم صحة وفادان كان  
 الامام في الجانب الايمن نواه فيهم ولا في الايسر نواه فيهم ولو كان  
 نواه بالاولى عند الذي في الجانب الايمن من الجانبين فخرج اليهم وعند  
 وهو رواية عن ابي جعفر بن محمد في التسمية من كان يلح عند التنازل  
 ممكن فلا يصار اليه التسمية ويسلم الامام نواويا بها اليه بالتسليم  
 وللمراد خطابا بها القدم والحفظ ويسلم للشركاء وبارها بالحفظ  
 فقط او ليس مع سواهم ولا يصح خطاب القاب وهو ان لفظ  
 السلام واجب والبول في سماعه في ظاهره ولها اي للصلوة  
 واجبات اخرى رعاية الترتيب فيما ذكره ركعة واحدة وقدر  
 بيانه وترك التكرير فيما فرض غير مكرر كالركوع حتى لو كرر في ركعة او ركعتين  
 وجب السجدة وقتوت التكرير والتكريرات العبد والجهر والسر  
 مما جهر ويسر بقدر ما يجوز به الصلوة وقيل ما سئل عن ذلك  
 سجودا وسهوا ستر كرها وكها اكراب من نظره الى موضع سجوده  
 حال القيام والى ظهر قدميه حال الركوع والى ارجله حال السجود  
 والى محرابه حال وقوده والى منكبيه الامين حال التسمية الاولى والى الايسر

اي خلفه اذ كان آدم يتأخرك  
 بياض كوار وروي  
 المساجد

واحدة صح

الحديثين سوتره قدر  
 ٤٢



في هذا الموضع قصدنا ان لا يترك التكليف فاذا تركه وقع بصره

عند الثانية لان المقصود الخشوع وترك التكليف فاذا تركه وقع بصره  
في هذه المواضع قصدنا ان لا يترك التكليف فاذا تركه وقع بصره  
التشاور الى ستره لئلا يعلم صلوات الشافعية الصلوة من الشيطان  
فاذا تشاور احدكم فليكن على استطاع واخرجه كفيه من كفيه  
التكبير لانه اقرب الى التواضع وابعد من التثنية بالجارية وذلك  
الاستطاع ما استطاع لانه مع كونه ليس من افعال الصلوة لو كان  
بغير عذر فيفسد ما في جنته ما كان والقيام عند التكبيرة الاولى  
ينبغي ان يقال على الصلوة لانه امر به او منعه ولم يقبل فوجب  
المسارعة اليه والسرعة عند قدامت الصلوة لان المؤذن ينادي  
وقد افسد قيام الصلوة فشرع عنده صوتا لعل الناس ان يركعوا  
**فصل في الامام يجهر في الجهر والى العشاءين اداء وقضاء الجماعة**  
**والعبدان واليه اذ يحج والوتر بعد الاذان** المؤثر في التثنية من  
النسب الى يومنا هذا لانه قنونه لانه ايضا كذا في المنفرد ويجزى في  
الصلوة الجهرية ان اولى ان اذا ادا والمنفرد والاداء في ان شاء جهر  
لكونه امام نفسه وهو افضل ليكون الاداء على هيئة الجماعة ويروي ان  
من صل على تلك الهيئة صلت بصلوة صفوف من الملائكة وان  
شاء خافت او ليس خلفه من نفسه فبها الجهرية لانه لا يجزى  
في غير ما بل كانت خفية حتما هو الصحيح كمنخل بالليل فانه مخبر بين الجهر  
والخافة والجهر افضل قبل وكانت المنفرد ان تقع الجهرية كمنخل  
بالنهار في الهداية من فائت العشاء فقصا بما بعد طلوع الشمس  
ان اتى فيها جهر وان كان وحده خافت صمما ولا يتخير وهو الصحيح  
لان الجهر يخصه اما بالجماعة صمما او بالوقت في صمما المنفرد والاداء  
التخير ولم يوجد احد ما وقيل في الجهر في العشاء انما انما  
جهر واذا كان وحده خفي والجهر افضل ليكون القضاء على حسب  
الاداء قال صاحب النهاية قول الصمما هو الصحيح بخلاف ما ذكره نحن

من ليس شوا ولم يخرج به من انكم بطلت صلوة  
عند ابن حنبل رحمه الله وعند ما يجوز مع الجماعة  
وقال على السلام لا يصح ان يركع من لم يحرك  
يديه في الصلوة يركع من لم يحرك

الامام في الضم وفي الاسلام وقضه والامام التمسك والامام  
المجتبى في شروحه للجامع الصغير والحيث عند بان ما ذكره  
المصنف من سبب الجهر ثابت بالاجماع وقد اشغل كل منما فينتفي الحكم  
واما موافقة القضاء الاول فليس على سببها اجماع ولا نص  
فجعلها سببا يكون اثبات سبب بالاراء ابتداء وهو بطلان  
هذا العمل صاحب الهداية على حصر الصلة فيه فيكون مراده الصلة  
وراية لا رواية اقول فيه بحث لان الحكم انما يشترط اذا كان الاجماع  
على حصر السبب في المذكورين وليس كذلك كيف ولو كان على  
الحصر اجماع لما فصل الذبول على هؤلاء الخول بل الاجماع على كون كل  
منها سببا للجهر وقد تقرر في الاصول ان ما ثبت بالاجماع على كون  
كل منها سببا للجهر يجوز تعليقه والحاذا غيره به لوجود العلة فيه وجواز  
الجهر في الوقت في حق المنفرد بل افضلية معك ما ينهم من الحديث  
المذكور فان الجماعة كما هي مشروعة في الاداء مشروعة ايضا في القضاء  
فثبت ان يكون الجهر في قضاء المنفرد والجهرية افضل لئلا  
الحديث فظهر انه ليس بصحيح وراية الصمما في حقه في الجهرية  
ولذا اختاره صاحب الكافي الجهر اسماع طيرة والخافة اسماع طيرة  
هذا المختار الرمزاني وقال الكافي الجهر اسماع والخافة نصي في الوقت  
لان القراءة فعل اللسان لا الصمما والاول اصح لان جهرية حركة اللسان  
لاستحق قراءة بلا صوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كما  
لشبهة في الذميمة وصوب السجدة في السجدة والاطلاق والقضاي  
والاستثناء في سورة اولي العترة او قراءة الفاتحة قراها  
اي السورة بالفاتحة جهرا في الاخرين ولو ترك الفاتحة في الاداء  
لا انما يقتضيه في الاخرين لانه يتوعد فانية الاخرين فلو قضى  
فيها فانية الا ولما بين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وهو  
غير مشروع ونظائر اولي الجهر على الثانية فقط ان لا اولي سائر



الصلوات لانها سنة في الجوامع عدا ذلك ان الناس في الجماعة ومنه الجرح  
 لانه وقت غفلة بخلاف سائر ما والتطول معتبر من حيث الآيات ان  
 كانت متقاربة في الطول والقصر وان كانت متباعدة اعتبر الحركات  
 والحروف وينبغي ان يكون التفاوت بقدر التثنية والثلاثين في  
 الاولى والثنية في الثانية وهذه ابيان الانجذاب ابيان ان  
 فالتفاوت وان كان فاحشا لا بأس به لورود الالف والطاء الثانية  
 على الاولى كونه اجمالا وانما يكره التفاوت بثلاث آيات وان كان  
 آية ادايتين لا يكره لانه دم قرآن الموزن بالمعقودتين واخرها  
 اطول من الاولى بآية كذا في الحاق ولم يتعين سورة كوار الصلوة  
 بين لم يكره فيها كوار الصلوة بحيث لو لم يعرف في الصلوة  
 لا يطلع ان قد رتب فاقروا ما تيسر من القرآن وقال في سورة  
 انما تكتفي بمتقنة الجوار لتوسيعه لا صلوة الا انما تكتفي بقلنا النفس  
 مطلق وضرب الواحد لا يقيد لانه نسخ وكره تعيينها في سورة  
 لها اي صلوة مثل ان يقرأ الم تنزيل البجدة وهل التي في صلوة  
 الغر يوم الجمعة وسورة الجمعة والتناقض في صلوة الجمعة وانما كره لما فيه  
 من تكرار آيات قالوا هذا اذا اراد ان يقرأ في كل ركعة او راي غيره  
 كروا انما قرأها لكونها يسر عليه او تيسر كما يقرأه ثم فلا كراهة فيه كذا  
 بشرط ان يقرأ غيرها احيانا للتلخيص الجاهل ان غيره لا يجوز سوى تلك  
 فانها متعينة للقراءة في كل صلوة فلا كراهة وان لم تتقن في كل ركعة  
 لا يقرأ خلف الامام بل يسمع وينصت وان قرأ الامام آية ترغيب  
 ترهب لقوله تعالى فاذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فان اكثر اهل  
 التغر على انه خطاب للمتقين ومنهم من جعل على حالة الخطبة ولا تنافي  
 بينها فانما امر واربها فيها من قراءة القرآن كذا الخطبة اي الموزن  
 يسمع الخطبة وينصت وان صبح الخطيب على النبي الا وافر اصلها عليه  
 فصل المني سر او وقت العبادة في الكثرة والوقاية هكذا لا يقرأ الموزن بل يسمع

في الجماعة انما وثبت ثلاث آيات

وينصت

الانصاف في الخطبة

وينصت وان قرأ امامه آية ترغيب او ترهب او خطب او صبح  
 على النبي ومن فاعترض عليه المطلق بان ط قوله او خطب او صبح  
 معطوف على قرأ فلا يستقيم في المعنى لانه يقتضي ان يكون الانصاف  
 واجبا قبل الخطبة والصلوة على النبي وهذا الاعتراض كان ممكن الدفع  
 بان يكون الموزن يسمع من من شانه ان يأتى ويجعل قوله او خطب عطفا  
 على قرأ المخذوف بعد قوله لا يقرأ الموزن فاما المعنى لا يقرأ الموزن او قرأ امامه بل  
 يسمع وينصت وان قرأ آية ترغيب او ترهب او لا يقرأ الموزن  
 فاما المعنى اذا خطب امامه او صلى على النبي بل يسمع وينصت  
 لكن غيرت العبارة فقلت كذا الخطبة آية ترغيب ومن اول الامر و  
 التمسك من الخطيب كالترغيب في وجود الاستماع والانصاف  
 الجماعة سنة مؤكدة وقيل فرض للرجل وسبب ان جماعة الكثرة  
 مكرهة ولا يكره الجماعة في مسجد خطبة بحلة باذان واقامة يسمع  
 اذا كان مسجد امام وجماعة معلومان فصل بعضهم باذان واقامة  
 لا يباح لباقيهم تكرار ما يكره لكونه مكرها لو كان مسجد الخطيب يباح  
 تكرار ما يكره لانه يكره بدونها جاز الا او صلى بها اي باذان واقامة  
 فيه او لا غير اهله لان حقهم لا يسقط بفعل غيرهم او صلى بها فيه  
 او لا اهله لكن بحاجته لا اذان لان حاجتهم يكون عذرا لباقيهم  
 والا جوع بالامانة من الحاضر من الاعلم اي اعلمهم باحكام الصلوة  
 صحة وفاداء ما يحسن من القواة قدر ما يجوز به الصلوة لا  
 الخاصة الى العلم اكثر بالنظر الى غيره فالأقران ان شاء الله في العلم  
 فالأقران بها اكثر هم قرأوا وجوب القراءة لانه ركع في الصلوة فالأقران  
 اي ان شاء الله فاداءه فالأقران اشهدهم خوفا من الله واجتنابا ل  
 الشبهات قال عليه السلام من صبح علم خلف عالم نبي فكأنما صبح خلف  
 نبي قال لا يسمع اي ان شاء الله فاداءه فالأقران اشهدهم سنا لما روي  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقرأ اي لم يقرأ كما سنا فالأقران خلفا

انما اذا حضر له بعض الكثرة

الاولى بالامانة

لوائمة

والا يكره ان يسمع  
 والباقي من ان يسمع  
 والباقي من ان يسمع  
 والباقي من ان يسمع

اذ ابكى انما يسمع



الى ان تساو فافيه فالاحصاء منهم ثمان مائة تسعون  
 اي اكثرهم صلوة بالليل لما روي انه عليه السلام قال من كثرة صلوة  
 بالليل حسن وجهه بالنهاية فالاشرف تساو فالانظاف ثوبان  
 في هذه الصفات تكثير الجماعة وان استؤوا بغير عذر او الحيازي  
 الى التقدم كذا في مقرر الجواب والاشرف تساو فالانظاف ثوبان  
 فيطلب عليه الجمل واخر الى وهو الذي سكن البناء في غير بيته  
 او انما كان الغالب عليه الجمل وقاسم لانه لا يثبت الا في بيته  
 واعني لانه يثبت في الجماعة ولا يثبت في القبلة بنفسه ولا يثبت  
 على استيلاء الجمل والاشرف تساو فالاشرف تساو فالانظاف ثوبان  
 في اكثر من اربعة اصلا وكونه في رتبة اولهم له ان يؤدبه فيطلب  
 عليه الجمل وانه قد جاز مع اكثر من اربعة لقوله صلوا فاضف كل من  
 وقا جركه تطويله الى الامام الصلوة لقوله من مع ام قوما فليصل  
 بهم صلوة اضغوث فان فيهم المريض والكبير والخاصة وكره  
 جماعة الشافعي ووجه من اذيل من احد المذاهب في قيام الامام  
 وسط الصف وهو كونه او تقدم الامام وهو اربعة ركعات في كل ركعة  
 ولو قلنا لم يتقدم الامام بل يقف وسطهم في اربعين الشرايين  
 من بعض كالتوجه جميع عار فانهم اذا صلوا لم يتقدم امامهم وكره  
 حضور ان يركب جماعة في الصلوة الجهر والجمعة لانه من خوف  
 الغلبة وحضور الجوز الظهور في الظاهر والعصر والجمعة لان  
 الضقة يثبتون في اوقاتهم وقرط يثبتون في كل ركعة على رغبة الجماعة  
 وفي الجوز والفتا يثبتون في كل ركعة بالظهور مشغولون والجمعة  
 متقدمة فيكون الاعتراف عن الرجال فلا يكره في الكافي الغلبة التقدم  
 على اكثر من اربعة في كل صلوة لظهور الغلبة ووقف عن يمينه الى يمين  
 الامام لانه من صل على باب عيسى فقامه عن يمينه ويثاقه عن الامام ولا  
 في ظاهر الرواية ومن جاز ان يضع اصابعه عند عقب الامام وان كان  
 المتقدم

في اكثر من اربعة اصلا وكونه في رتبة اولهم له ان يؤدبه فيطلب  
 عليه الجمل وانه قد جاز مع اكثر من اربعة لقوله صلوا فاضف كل من  
 وقا جركه تطويله الى الامام الصلوة لقوله من مع ام قوما فليصل  
 بهم صلوة اضغوث فان فيهم المريض والكبير والخاصة وكره

اي اكثرهم صلوة بالليل لما روي انه عليه السلام قال من كثرة صلوة  
 بالليل حسن وجهه بالنهاية فالاشرف تساو فالانظاف ثوبان

في اكثر من اربعة اصلا وكونه في رتبة اولهم له ان يؤدبه فيطلب  
 عليه الجمل وانه قد جاز مع اكثر من اربعة لقوله صلوا فاضف كل من

المتقدم في طول فوقع سجوده امام الامام لم يضره لان العبرة بالرفع  
 الوقوف لا المكان السجود وان صلى في ربه او خلفه جاز واسا  
 فيهما في الاصل في الغيبة السنية ويقف الانسان خلفه لانه صلوا  
 فعل كذا وكذا ويقف في موضع يسمى بسم الله الرحمن الرحيم طهارة مطلقة  
 عندنا كالوضوء ولهذا لا يتقدم بقدر الحاجة ويقف في طهارة مطلقة  
 بالاسم لان الخلف ما هو رتبة الحديث الى التقدم وما قبل بالجملة  
 من طهارة المسح وقايم بقايد لانه من صل او صلوة فاعدا والقوم خلفه  
 فقام وقوم يوم لا ستوازيه الى حال الا ان يومى الموم فاعدا  
 والامام فخطبهما ومنتقل بمقتضى لان الحاجة في صلاة الى اصل  
 الصلوة وهو موجود في صلاة الامام فيتحقق البناء ويمتثل استوازيه  
 في الحال ومخالف كالحالف بين خلف رطلان كل منهما ان يصلي ركعتين  
 فافترقا احداهما بالاخر صحيح كالحالف في التخل بالمتخل وقايف بناؤ  
 بين نذر رجل ان يصلي ركعتين واخر خلف بانه لا صلح ركعتين  
 واقتدى الحالف بالناذر جاز لانه كافتداء المتخل بالمتخل في صلاة  
 عكس اي لا يقتدى بالناذر كالحالف لانه كافتداء الكفارة بالمتخل  
 لما نذر بناؤ رتبة نذر رجل ان يصلي ركعتين واخر نذر نذر فافتداه  
 احداهما بالاخر لا يجوز لان كلامه كافتداه ركعتين واخر نذر نذر فافتداه  
 تلك التذكرة بان نذر رجل ان يصلي ركعتين وقال اخر نذر نذر  
 ان اصل تلك التذكرة ثم اقتدى احداهما بالاخر جاز لوجود التذكرة  
 ولا رجل باذرة او صبي اما المرأة فليقول مع اخوه من حيث اخوه  
 الله فلا يجوز تغديها واما الصبي فلانه مستغل فلا يجوز افتدائه الكفارة  
 ولا طاهر بمحمد ورواها في باهي ولا يمس بها روي يوم ومحمد في  
 يستغل لان في كل منهما بناء التوكل على الضعيف واولا يجوز ومحمد في  
 فرضا او لا شكا ولا شكا ان ولا مسافر يقيم بعد الوقت فيما يغير  
 باسرها كالمظهر والعصر والفتا روى ان كانت تحريم الميم ايضا بعد الوقت

في اكثر من اربعة اصلا وكونه في رتبة اولهم له ان يؤدبه فيطلب  
 عليه الجمل وانه قد جاز مع اكثر من اربعة لقوله صلوا فاضف كل من

اي اكثرهم صلوة بالليل لما روي انه عليه السلام قال من كثرة صلوة

في اكثر من اربعة اصلا وكونه في رتبة اولهم له ان يؤدبه فيطلب



او كانت في الوقت فخرج الوقت فاقتدى المسافر بخلاف اذا  
كانت تحريمها في الوقت فخرج وبها في الصلوة او كانت الصلوة  
حالا يتغير كالغروب فانه يصح وانما يصح فيها ذكر لان فيه بناء  
الفرض على غير الغرض خلافا لما في العقدة بان اقتدى به السني  
الاول اذ العقدة فرض عليه لا على الامام او في حق المرأة لوان اقتدى به  
في السني الكت فان المرأة فيه تغسل على الامام فرض على المقتدى بل  
في الوقت الا يقتدى المسافر بالمقيم فما يتغير في الوقت لا كما قالوا  
في الافتراض والتغسل اوجب على المسافر تكميل صلوته الرابعة  
حال الاقتداء بالمقيم لانه بمنزلة نيته الاقامة لانه يصير مقيما في وقت  
هذه الصلوة تبعا لاما لم يلزم اقتداء المقتضى بغير مقتضى في  
هذا العقدة الاولى واما التراتيب الاخرين اذا التزاة فرض في ركعات  
التغسل وسببنا لهذا زيادة كقوله في باب صلوة المسافر ان الله  
ظهر ان امامه حدث اعاد يعني اقتدى بالامام ثم ظهر ان امامه  
حدث اعاد والمقتدى صلوته لقوله عليه السلام اياما يصل يصلي بقوم ثم  
تذكر جنابته اعادوا اقتدى الحق وقاره باقن او كلف امتيا في الاخيرين  
حدث صلواتهم اما صلوة القاري فلانه ترك التزاة مع القدرة  
عليها واما صلوة الاميتين فلانها لما رغبنا في الجاهل وجب ان يقتدى  
بالقاري ليكون قرانه قراة لها فترك التزاة المتقدمة مع القدرة  
عليها ولو استخلف القاري امتيا في الاخيرين فحدث لكل لان التزاة  
وجبت في كل ركعة للصلوة فحقيقا او تعديرا ولم توجد فرض الاخيرين  
بالتكرار لدفع توهم ان يصلح الامم في الاخيرين للاستخلاف لعدم  
وجوب التزاة فيها ويصنف الرجال صنف الامام لقوله عليه السلام انما  
يكني حكم اولوا الاحلام والنهي الى نيعرب منه البالنون فالصبيان  
فالخفاف من سجد في جميع الخشوع كالخيل الى جميع الجبل قدم الصبيان في تحفظهم  
في المذكورة قالوا ولو طاعة قدر ركن اعلم ان كون محاذاة المرأة

۱۱۲۱

٤١٦

مقدمة للصلوة مشروط بان يكون الاول الكلي في مكان المحاذاة قدر  
اذا وركب حتى لا يندم ما دونه الكلي كون المحاذية مشتهية بان  
كانت ضيقة قابلة للجماع هو الصحيح والممكن كونها من اهل الشهوة في المحاذية  
حتى لو كانت تحنونة او صغيرة لا يشترى لا يندم ولو كانت خزا  
او مجوزة ينفر عنها الطباع يتقدم والثالث كون صلواتها ذات  
ركوع وسجود وان كانا يضلان بالاجاء حتى ان المحاذات في صلوة  
الجماعة لا تقدم الرابع كون الصلوة مشتركة بين اثنين تأدية  
بان يكون احدهما اماما والاخر فيما يؤدونه او يكون لهما امام فيما يؤدونه  
فيشتمل الشراكة بين الامام وبين المأمومين ثم ان اشتراكهما في الصلوة  
قد يكون حقيقة كما في المورد وقد يكون حكما كما في الملاصق فانه فيما بين  
كاه خلف الامام كما سياتي وايضا انه اعلم من الاولاء والقضاء والفرق  
وطريق الصلوة العبد والتواضع والوتر في رمضان فان المحاذاة في  
جميع ذلك مقدمة والآصال كونها في مكان واحد بلا حائل لانه يدفع  
المحاذاة وادناه قدر خوفه الى كل لان اولى الاموال التقوى وقد  
ادناه به وعقله كلفه الاضيق والقرية يقدم مقام الحائلي  
ولهذا لم يفرق بالامر وادناه قدر ما يقدم فيه الرطل كذا الرطل السوس  
كون جهتها متحدة حتى لو اختلفت لا يند ولا يتصور اختلاف  
الجهة الا في خوف الكمية او في ليلة مظلمة وصلى كل بالتحري كذا آفاق  
اسروهي في الغاية في باب الصلوة في الكمية السبع ان ينوي امامها  
او امامة النساء وقت شروع لابعده ثم ان المحاذاة لا يجب كونها  
بجميع الاعضاء بل يكفي كونها ببعضها قال ابو علي الشافعي في المحاذاة  
ان يحاذي الرطل شيئا منها يفسد صلوته وقال الزمخشري في المحاذاة  
ان تاق والكعب على الصحيح وبعضهم اعتبر القدم اذا عرفت هذا  
فاعلم ان قوله مشتهية فاعلم حاذية اي حاذت مشتهية رطل مقدار  
ما يؤدى فيه ركعا من اركان الصلوة ولو كانت تلك المحاذاة بعضو

المختصر

مجلسی در قمار و قمار و قمار  
مجلسی در قمار و قمار و قمار  
مجلسی در قمار و قمار و قمار

1871



واحد فيكون قوله قد ركن الى الشارة الى الشرط الاول وقوله مستهانة  
 ولو كان بان يكون اخته او بنته او كذا ذلك اشارة الى الشرط  
 الثاني وقوله في صلواتها الكاملة اشارة الى الشرط الثالث وقوله  
 المستهانة قاذبة اشارة الى الشرط الرابع ولم يقل او اولادها  
 مقابل القضاء وقوله في مكان بلا قابل متعلق بقوله قاذبة وشارة  
 الى الشرط الخامس وقوله واخذ جبرتها اشارة الى الشرط السادس  
 وقوله قدمت صلواته جبراً او لقوله لو قاذبة وقوله ان تولى اباها  
 والا صلواتها اشارة الى الشرط السابع وقوله صلواتها صلواته  
 في المسجد وكنت قد اقمتم ساء او طريق لم يكن صلواتهم لان الطهر  
 وصف النساء ما في من الاقصد كذا في الثانية ولو كانهم من جهة  
 جازت صلوة من كانت على الظلة او ليس بينهم وبين الامام ساء  
 فلا حاشا هذه جهتها لمكان اياها فلا يفسد صلواتهم كرجل وامرأة صليبا  
 صلوة واحدة وبينهما حائطا او حائطا على رءوف المسجد او وجد في حجرة  
 مكانا كبره والا فلا يمنع الاقصد الطهرين كواسع بين الامام والقصد  
 وهو الذي يكرى فيه الحجة والا وفار والتميز الكبير وهو الذي يكرى فيه الترويض او السفيه  
 وفي المسجد حال من الطهرين والنهر لا يلازم الاقصد القضاء الواسع فيه  
 الى المسجد كذا في الثانية وقيل يمنع الاقصد ايضا وقد يكتفى بالاصطفاق  
 فيه حال كونه في الصلوة وقيل يمنع الاقصد فربه قدرته اذ في الصلوة والحيات  
 عند صلوة العيد كالمسجد قال في حق الوصل ما بين من صلوة العيد في الجبانة  
 جازت صلواتهم وان كان بين المصنوف قضاء او اتساع لان الجبانة  
 عند اداء الصلوة بها حكم المسجد الحرام لانهما ان الامام والمصدق لو كان تحت  
 شئ به اى يشبه حال الامام بمنتهى الاقصد واللاي وان لم يشبه  
 فلا يمنع الا ان يختلف المكان قال قضاء ان قام على ارض راندي يكون بين  
 داره وبين المسجد ولا يشبه عليه حال الامام يصح الاقصد او ان قام على  
 سطح داره وداره متصل بالمسجد لا يصح الاقصد بالمسجد وان كان لا يشبه  
 على

ما دونه

الحكم في الصلاة  
 ان يركع او يركع في حجرة  
 او في حجرة او في حجرة  
 او في حجرة او في حجرة  
 او في حجرة او في حجرة

ان يركع او يركع في حجرة

عليه حال الامام لان بين النبي وبين سطح داره كثر التحلل فصار المكان  
 مختلفا اما في البيت مع المسجد لم يتحلل الا لا يطولم يختلف المكان  
 وعند كذا المكان يصح الاقصد الا اذا اشتبه عليه حال الامام  
 في حال ايضه الامام اذا فرغ من الصلوة يستحب ان يقول ابي  
 القبلة ويمن القبلة ما يكون جذا يسار القبلة ويشار القبلة ما  
 يكون جذا يمين القبلة كالمكة لمباحث الاقصد المذكر في الامام  
 من صلوات الركعات مع الامام والمسبوق من سعة الامام بها اى بالركعة  
 كلها بان ادرك الامام بعد رفع راسه من الركوع الاخير او في التشهد  
 او بعد صلاتها بان ادركه بعد الركعة الاولى في الثانية او الثانية في  
 الثالثة او الثالثة في الرابعة والتاخر من فاتته كلها اى كل الركعات  
 او بعضها بعد الاقصد بان ادرك الامام في الركعة الاولى فسبقت له  
 فذهب وتوضا وجاء بعد فراغ الامام فشرع يصلي الاربع بانها  
 او سبقت له حدث بعد ادا ركعة او ركعتين او ثلاث فشرع يصلي ما كان  
 وسبقت بيانه حكم المسبوق فيها بعض جهتها من جهة التواضع  
 فان ما يصلي ليس مما التزمه مع الامام وجهته الاقصد او صورة حيث  
 بين تحريمه الامام فبالنظر الى الجهة الاولى كان كالمصدق حتى يتبين اى  
 باقى بانشاء او اقام الى قضاء ما سبقت به اذا ادرك الامام في التواضع  
 اى يجزى بها ويغفر ويغفر ما يقضى بترك المرأة لا بالاجازة  
 ويغير الى الاربع ما يقضى بنية الاقامة ويلزم السجدة بالسهو فيه اى  
 فيما يقضى وكل ذلك من احكام السنود وبالنظر الى الجهة الثانية كان كالمصدق  
 حتى لا يؤتم اى لا يجزى الاقصد اى لان بان في حق التحريم خلاف السنود  
 وان صلح للتحلاف اى لان يجعل له ما عليه فليغفر له اذا احدث ويطهر  
 الحاشا في تحريمه اى لو كثر ما وكما استثنى في صلواته وقطعها ويغيرها  
 وقاطعها بخلاف السنود ويلزم السجدة بسهوا ما يقضى لوقام الى قضاء  
 ما سبقت به وعلى الامام سجدة بسهوا فليغفر له ان يعود ولو لم يعد كان عليه

الحكمة في الصلاة  
 اى في الصلاة

صطلاح

مطلوب

عسان تذكر في الصلاة والامام



ان يسجد في اوقافه بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه السجدة  
وان لم يحضر المصلي في سجدة الى سجدة واحدة ويأتي المسبوق بتكبير  
الشهر بخلاف المنفرد والا حتى ليس له الختان بل هو كانه  
خلف الامام حتى لا يتغير قرضه بنية الإقامة ولا ياتي بقرعة ولا  
الاسجد سجدتين ولا ياتي بالثاني بما تركه امامه بالسجدة  
ما يقضي بالمحاذاة وعليه كخطاء العيلة من امامه وكل ذلك من احكام  
المقتدى المسوق يقضي اول صلوة في حق المرأة واخرها في حق الشاهد  
حتى لو ادرك ركعة من المغرب مع الامام يقضي بعد ركعتين وقصلي  
بعضه لانه اذا قضى ركعة فكانت صلوات ركعتين الى الشاهد وقراءته كل  
الركعتين العاكمة وسورة لان ما يقضي كانه اول صلوة ولو ترك  
الركعة في احد ما يقضي صلوة ولو ادركها اي ركعة من دوام الاربع  
صلوات ركعة اخرى وقراءتها الى العاكمة وسورة وتشهد لانه كان صلوات  
ركعتين بالنظر الى الشاهد ثم صلوات ركعة اخرى وقراءتها الى العاكمة و  
سورة لان ما يقضي اول صلوة بالنظر الى القوة ولا يشهد لان ما  
يقضي اخر صلوة بالنظر الى الشاهد وخبر في الثالثة بين المرأة والرك  
والافضل للمرأة ما **الحديث في الصلوة امام سبعة حدث**  
غير مانع للقيام لا بد من هذا التقيد لان المطلق كانه اكثر من سبعة  
صحيح كما سيظهر ولو كان سبوا الى حيث بعد الشاهد قبل السلام  
اذ لم يتم صلوة لما عرفت ان الخروج بعينه فرض عند ابي حنيفة  
ركعة انه عليه لم يوجد بخلاف خبر لقوله امام ابي حنيفة اذ قلوا كان  
الامام عن الامام بفد صلوات المقتدى لا حتى لو احدث الامام فلم يقدح  
احدا حتى يخرج من المسجد بفد صلوة القدم كذا في الكافي صورة الاحكام  
الا ينافي خبره ورواها واضطرابه على انفسه بوجوب انه رخص فيجعل عنه  
الظنون ويقدم من الصف الذي يليه بالاثارة ولو تكلم بطلت  
صلواتهم وله ان يستخلف ما لم يجاوز الصفوف في الصلوة والمخرج من سجدة

اي قبيح كثر اذ

المسجد فيه فلم يستخلف حتى جاوز هذا الحد بطلت صلوة القدم و  
في صلوة الامام روايتان كما اذا اقصى الامام عن المرأة الى قراءته  
قد رما يجوز به الصلوة فانه يستخلف في ابعده عنه خلافا لهما و  
لو قرأ ذلك القدر لم يجز الاستخلاف بخلاف بلا خلاف لعدم الحاجة اليه  
فيوضاء الامام ويبقى باقية ما يقع ويتم صلوة ثم الى مكان التوضؤ  
او يعود الى مكانه ان قرع امامه الذي استخلفه متصل بتوضؤيه ثم  
او يعود كما المنفرد فانه ايضا يخبر بين الامام ثم والحدود وجه التخيير ان  
الاول قلنا المشقة في ان اداء الصلوة في مكان واحد فخير ان ياتي  
والا ياتي وان لم يفرغ امامه عاد الى مكانه قطعاً كذا في الامام المقتدى  
اذا سبقه حدث والافضل للمنفرد ومقتدر فرغ امامه الاستخفاف  
فيكون ابتداء من شبهة الخلاف فيتحقق الاداء بلا خلل وبين الامام  
والمقتدى اقراراً بفضل الجماعة ولو استخلف الامام مسوقاً  
جاز لوجود الشك في الركعة والحكمة والاداء ان يقدم مدركاً لانه اقدر على  
اتمام صلوة وينبغي له هذا المسبوق ان لا يقدم لجزءه عن التسليم ولو  
تقدم ام صلوة الامام اولاً بان ابتداء من حيث انتهى اليه الامام  
بقائه مقامه واذا انتهى الى السلام قدم مدركاً سلم بهم وحسب انهما  
ان المسبوق صلوة الامام بان تعدد الشاهد بعينه اي المسبوق  
والركعة صلوة المتأخر للصلوة كالقراءة والكلام وكثير ما وبخلاف الامام  
الاول لانه وجد انما صلواتها الا عند قراءته الى آخره الامام الاول  
بان ترضاء وادرك خليفة بحيث لم يسبقه شيء وان صلوة خلف خليفة  
لا تقوم اي لا يضر للمقتدى ان تقوم او قد تمت صلواتهم وان لم يسبقه  
الى الامام الاول حدث وقد قدر الشاهد بقراءة او احدث عمداً  
فد صلوة المسبوق لوجود المنافي فلا يهاون على اوجه من سجدة  
اي لا يفد صلوة المسبوق لان القارئ مفدة الجاء الذي يلقاه  
من صلوة الامام فتفد مثله من صلوة المقتدى الا ان الامام لا يحتاج

اي يخطئ او السبب انما



الى البناء والمسوى يحتاج اليه والمبنى على الفاسد فاسد بخلاف الكلام  
 لانه في معنى السلام فانه منتهى لا منقطع ولهذا لا ينفوت بشرط الصلوة  
 وهو الطهارة فاذا اصاب في غير الموضع فليحذر ذلك في حق المسبوق  
 ولكنه يقطع في آوانه لانه لا يغير اوانه وانما هو من حيث ان يبطل  
 شرط الصلوة وهو الطهارة بخلاف الفقهية والحديث المذكور في الخروج  
 من المسجد فانه قاطع لا يغير وما فيه اي مانع للبناء الحدث والحدوث  
 الحضور والافتاء والامانة بالصلاة بان تمام في صلوة فلو لا ينقض وضوءه  
 فاضل او غيره كذا ذكره في مسند شريعة كذا في الفقهية والفتاوى  
 واصحابه بول كثر ما ذكره في الدررهم وسبلان شجرة وظهوره في  
 في الاستحباب الا ان يبطل كذا المراد اي ظهوره في الاستحباب  
 يمنع البناء الا ان يبطل ايضا والقرعة وايضا وجائبا قبل اوقافها  
 يفسد ولا يتاخر او قيل بانك في الصحيح النسخ وفيها لانه في الاول اوتي  
 ركن مع الحدث وفي الثاني مع المشقة بخلاف التيسير والتيسير ليل في  
 اولين فمهما ادا ركعتين وطلب الماء بالاثارة فبطلت على الحدث  
 الحمد والقرعة وسراوه بالنسبة في يد يظهرون في الصلوة  
 بصر في الحجاب والقبول والكلت قدر ادا ركعتين بعد سبوع الحدث  
 الا لو كانا في الحدث والكلت تاما ان في حال نعم الحدث فان ذلك  
 لا يمنع البناء والخروج من المسجد وجاؤا في الضيق في غيره كالصلاة  
 ما ظهر انه احدث ثم ظهر طهره ولو على عمد بعد التبريد في الصلوة  
 تمت الصلوة لوجود الخروج بصلته ولو وجد من في الصلوة بغيره بصلته  
 بطلت الصلوة لوجود المنافي قبل تمامها فلا قالها بطلت الصلوة  
 بقدره المسمى في الصلوة على استعمال الماء ورويته اي وتبطل ايضا بؤية  
 المند في المقتدى بالتميم الماء قال في الكثرة وبطلت ان راي من يمتنع فقال  
 الزيلعي لا يوجب الروية القدرة على الاستعمال في لوراه ولم يقدر على استعماله  
 لا تبطل ولو قدر بلا روية بطلت قدره في القدرة لا يغير وتبيده بتميم

فلا يبين غير ما في البناء شرع  
 ما يبين ان هناك وما في الم

والله اعلم

بالتيميم

بالتيميم بطلان الصلوة بغير روية الماء بغير مفيد لانه لو كان متوضيا يصلي  
 فليكن تيميم فرائ المقتدى الماء بطلت صلوة لعلهم ان الامام قادر على  
 الماء باضارته وصلوة الامام تامة لعدم قدرته ولهذا خبرت تلك العبارة  
 الى ما ترى ونزع الماسح صفة بغير بيان كان واسعا لا يحتاج الى  
 الحاجة في النزع وان كان النزع بفعل خفيف تمت صلوة لوجود الخروج  
 بصلته ومضى مدة مسوان وهذا الماء وقيل مطلقا وتعلم الاية اي بذكره  
 او بصلته بالسماح من غيره بلا اشتغال بالعلم والاعتناء بصلوة لوجود  
 الخروج بصلته وقبح في المقتدى المشهورة لفظة سورة مكان لاية ولا يستقيم  
 الا على قوله لا يزيل الغبار الا بغيره في الصلوة وقدرة المولى في  
 الله كان فان اخرج صلوة قوي فلا يجوز بناؤه على الضعيف وتذكر كفاية  
 عليه وهو صاحب الترتيب وكذا اذا كانت فائتة على الامام فتذكرها  
 الموم بطل صلوة الموم وحده كذا قال الزيلعي وتقدم الموم لغيره  
 وطلوع الشمس في الجرد ودخول وقت العصر في الجمعة ورواها بغير المحذور  
 وسقوط الجسيرة بين يدي وجدان المصلح بالحمد ما يزيله ودخول  
 الوقت المذكور على مصلح القضاء وعدم ستر الجارية بغيرها او كانت  
 تصلح بغيره فبطلت فان هذه الاشياء مفيدة للصلوة بلا  
 عنده فلا قالها وهو مني على ان اخرج بصلته فرض عنه لا عند ما  
 كما ذكره في سجدة او ذكر سجدة سجدة فان بني اعاد ما احدث  
 فيه صلحا وما ذكر فيه بربايع ان من احدث في ركوعه سجدة وتوضا  
 وبني فلان ان يصعد الركوع والسجدة الذي احدث فيه لان تمام الركوع  
 انما هو بالانتقال وهو مع الحدث لا يتحقق فلا بد من الاعادة ولو كان  
 اما ما تقدم غيره واما التقدم على الركوع والسجدة ولكن جاز لا مكان الا انما  
 بالاسند لانه وان تذكر في ركوعه لا سجدة انه ترك سجدة في الركعة  
 الاولى فبطلت لا يجب عليه اعادة الركوع والسجدة ولكن ان اعاد يكون

ضعف







لا يلزمهم اليه بل يركع اذا قرأ قدر الغرض والا استقل الى اية اخره والله  
 وشربه لانها يتاقيان الصلوة ولا فرق بين العود والنسيان لان  
 حالة الصلوة عند ذكره بدأ او لم يكن بين استنائه ما كمل اما اذا كان  
 فاقبله لا يفد صلوة كاسياني وسجوده على مجلس ومن ابي  
 يفد سجدة لا الصلوة حتى لو اعادة على موضع ظاهر لان اداها  
 على النجاسة كالعدم لها ان الصلوة لا تجزى فاذا فسد بعضها فسد  
 كلها بخلاف وضع يديه وركبتيه عليه فان صلواته كبر لان وضعا  
 عليه كثر الوضوء اصلا وترك وضعا لا يمنع الجواز بخلاف الوجه فان  
 ترك وجنعه بمنه واذا ركن لو امكنه بكشف عورته او كاسية لو  
 انكشف عورته في الصلوة فستره باللباس جاز صلواته اجمالا  
 الا انكشف في الكثير في الزمان اليسير كالانكشاف اليسير في الزمان الكثير  
 وذلك لان ما اذا كان اقل ركن مع الانكشاف او كثر بقدر ما يتكسر  
 من ادا ركن فسدت وكذا لو كثر قام على موضع مجلس او اصاب  
 ثوبه نجاسة اكثر من الدرهم او وقع في وصف للثوب في قوله  
 او كثر فسدت عند ابي يوسف وعلته انه لا يفد كشف العورة واما  
 النجاسة بالملك عالم بؤدة الى الركن يعني انه لا يعتبر قدر اداء الركن  
 بل حقيقة ادايته وبخلاف معتد من خارج من المسجد وخلف  
 رجلا من خارج المسجد يفد صلوة الكل لما مر ان غلو مكان الامام  
 يفد الصلوة لكنه ما دام في المسجد جعل كانه لم يخل مكانه وعند محمد لا يفد  
 لان لو اضع الصفوف علم المسجد كما في الصور او استخفاف في خلافه  
 ش الى استخفاف الامام امرأة وقد سجدت وحده رجلا او سجد  
 يفد صلوة وعلوة القدم لا اشتغال باستخفاف من الصلوة وطبقه له  
 يفد صلوة وبها واما يفد صلوة القدم وكل على كبره او قلصه تنبيه  
 وقامة الش على ان ما يعلم ناظره ان عاقل غير مصل وقيل باستكره  
 المصل قال الامام الحنفي هذا القرب الى منهج ابي حنيفة فان دلت

التفويض

في اذا كان الحنفي طاعة من القوم والكشاف  
 في صلوة الامام فان الحنفي يسلط الامام صلاته  
 في صلوة من السجدة

التفويض الى رأي البتلي وقيل يحتاج الى البتلي لا نظره مطلق  
 على قرأته الى مكتوب وصحة قرأته كانا او غيره او اكل ما بين اسنائه  
 فانه لا يفد لانه يقع لحيته ولهذا لا يفد به الصوم وقيل اذا كان  
 ما بين اسنائه قهلا فمادون الحنفي لا يفد صلوة واذا كان اكثر  
 منه تفد كذا في النهاية او مرد راجع العمد الموضع سجوده تكلموا  
 في الموضع الذي يركه المرو فيه والاصح انه موضع صلوة في القبول  
 هو من قدمه الى موضع سجوده فانه لا يفد الصلوة وان اتم المار  
 وبغيره المصل اما من قبله الى الصلوة استرة ان طعن المرو ويدفعه  
 الى المرو باليات انة والسبح لانهما كثر راعى العمل الكثير ان عدلها  
 ان السترة متصل بقوله ويدفعه او من بينهما الى الفصل والسترة  
 ان وجدت وكفى طاعة سيرة الامام اتم المار في المسجد الصغير للمرو  
 بين يديه مطلقا ان سواد كان ما بينهما قدر الصنفين او اكثر بل اقل  
 بينهما المسجد الكبير وقيل كالصغير وقيل كالصغير المار من بيان  
 ما يفد باو لا يركه فيها شرب في بيان ما يركه فيها وما لا يركه  
 فقال ذكره شاوية لانه من الكاظم والامثلة فان عليه فليعلم  
 ما استطاع وان زاد وضع يده اذ كبره على في مخطبه لانه ايش  
 من الكسل والتخلف عليه للثوب عنه وكف ثوبه الى رفع ثوبه من  
 من يديه اذا اراد السجود فانه نوع تحريم وسد له وهو ان يجعل  
 ثوبه على راسه وكف ثوبه من راسه من جواربه فانه  
 تشبه بايل الكتاب وخبره ان الله به اي ثوبه وسد له لانه  
 خارج الصلوة من غشاة ظنك فيها وعقد شعره للثوب عنه  
 وهو ان يحس شعره على بامته ويشد بخيط او يضع ليلته ويرفعه اي يرمي كسلا  
 احصاه للثوب عنه ايضه والى ثوبه بان يلوى عنه الحاجة للثوب عنه  
 ايضه فلو نظره بموضع عينيه بمنه وبشره غير ان يلوى عنه او يلوى الحاجة  
 لا يركه ولو جاز صدره عن القبلة فسد صلوة ووجه بصره الى السماء

٥١

انما يتاقيان الصلوة ولا فرق بين العود والنسيان لان  
 حالة الصلوة عند ذكره بدأ او لم يكن بين استنائه ما كمل اما اذا كان  
 فاقبله لا يفد صلوة كاسياني وسجوده على مجلس ومن ابي  
 يفد سجدة لا الصلوة حتى لو اعادة على موضع ظاهر لان اداها  
 على النجاسة كالعدم لها ان الصلوة لا تجزى فاذا فسد بعضها فسد  
 كلها بخلاف وضع يديه وركبتيه عليه فان صلواته كبر لان وضعا  
 عليه كثر الوضوء اصلا وترك وضعا لا يمنع الجواز بخلاف الوجه فان  
 ترك وجنعه بمنه واذا ركن لو امكنه بكشف عورته او كاسية لو  
 انكشف عورته في الصلوة فستره باللباس جاز صلواته اجمالا  
 الا انكشف في الكثير في الزمان اليسير كالانكشاف اليسير في الزمان الكثير  
 وذلك لان ما اذا كان اقل ركن مع الانكشاف او كثر بقدر ما يتكسر  
 من ادا ركن فسدت وكذا لو كثر قام على موضع مجلس او اصاب  
 ثوبه نجاسة اكثر من الدرهم او وقع في وصف للثوب في قوله  
 او كثر فسدت عند ابي يوسف وعلته انه لا يفد كشف العورة واما  
 النجاسة بالملك عالم بؤدة الى الركن يعني انه لا يعتبر قدر اداء الركن  
 بل حقيقة ادايته وبخلاف معتد من خارج من المسجد وخلف  
 رجلا من خارج المسجد يفد صلوة الكل لما مر ان غلو مكان الامام  
 يفد الصلوة لكنه ما دام في المسجد جعل كانه لم يخل مكانه وعند محمد لا يفد  
 لان لو اضع الصفوف علم المسجد كما في الصور او استخفاف في خلافه  
 ش الى استخفاف الامام امرأة وقد سجدت وحده رجلا او سجد  
 يفد صلوة وعلوة القدم لا اشتغال باستخفاف من الصلوة وطبقه له  
 يفد صلوة وبها واما يفد صلوة القدم وكل على كبره او قلصه تنبيه  
 وقامة الش على ان ما يعلم ناظره ان عاقل غير مصل وقيل باستكره  
 المصل قال الامام الحنفي هذا القرب الى منهج ابي حنيفة فان دلت



للنهي عنه ايضا واقفا وه للنهي عنه ايضا وهو ان يقعد على البيت  
 وينصب ركبته ويضع يديه على الارض فانه يشبه اقفا والكتاب  
 واخره من ذراعيه للنهي عنه ايضا ومنه لان فيه ترك سنة القنوت  
 للتمسك به بل يقدر على ان يكون بعد لم يكره ويجوز للنهي عنه ايضا وهو وضع  
 اليد على الحاصرة وقلب على الامرة وذكره قلب الحصن ليمكن من جده  
 الا ان يقرب حرة للنهي عنه ايضا والرخصة في الكربة قال عليه السلام يا ابا  
 ذر حررة والافترق وعدا لا يجمع كربة والتسبيح باليد للنهي عنه ايضا وفيه  
 خلاف لهما فلا يكره عندهما بالقلب ولا باليد خارج الصلوة وقيام  
 الامام في الحراب او على كمين او الارض وهذه بقايد للصور المذكورة  
 في بكرة قيام الامام في الحراب وهذه لانه تشبه باهل الكتاب لا قيامه  
 في الخارج وسجوده فيه لا تستفاد سبب الكرامة وكذا بكرة قيام الامام  
 وهذه لانه تشبه باهل الكتاب لا قيامه في الخارج وهذه لانه تشبه  
 على الارض للنهي عنه وللتشبه وكذا انعكس في كبره لانه يشبه اختلاف  
 المكانين فكما تشبهوا لان فيه ازوراد بالامام ثم قدر الارتفاع فامة  
 ولا ياتس باذنه وذكروا الطي والاوراوة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقيل مقدار ذراع وفيه الاعتقاد وان كان مع الامام بعض القدماء  
 في الصلوة لزال الحجة الموجبة للكرامة والقيام خلفه فيه اي في رتبة  
 ذلك الصف فمرة للنهي عنه وليس ثوب فيه نصا وبكره لانه يشبه حامل العلم  
 وان يكون بين يديه نور او كاتون فيه ما تشبهه بعبادة الخوارج لانهم  
 يعبدون الخمر او يكون فوق راسه او خلفه او بين يديه او كذا في صورة  
 حديث جبريل عليه السلام ان لا تدخل بيتا فيه كلب او صورة واشد كرامة  
 ان يكون امام المصلين ثم فوق راسه على يمينه ثم على يمينه ثم خلفه وفي الغاية  
 ان كان التمثال في موضع الظهور لا يكره لانه لا يشبه عبادته وفي الجامع الصغير  
 اطلع الكرامة الا ان يكون صغيرة او معطوبة الراس او غير ذي روح  
 فانه اذا كانت كذلك لا تعبد فلا يكره وصلوته خاتمة راسه فكلما سئل عن هذا

اي يشكر الله  
 خواتم  
 الذي يراه الله يرون  
 في قوله تعالى  
 من يشكر الله يضاعف له اجره  
 من يشكر الله يضاعف له اجره  
 من يشكر الله يضاعف له اجره

انما بالشرع

لا للبدن لاني لو كان له لم يكره او صلوة وهو يدفع الا جنتين اي البر والنجاسة  
 وهو جنة عالية اي صلوة حال مدافعة لهما او البرج للنهي عنه وصلوته  
 في ثياب بخر البذلة وهي ما تلبس في البيت ولا يذهب بها الى الكاثير  
 ومسح جبهة من التراب للنهي عنه ايضا لا يكره فقل صبيحة وعصر  
 في الصلوة بجديشا اي هيرة رضي الله عنه انه عليه السلام امر بقتل الكسودين  
 في الصلوة الجبهة والعقرب ثم قيل انما يقتل اذا كان من قتلها بفعل سب  
 كالعقرب واما اذا احتاج الى المعالجة والمشي فيفقد وذكره في الميسر  
 انه لا تفصيل فيه لانه رخصة كالمشي في الحديث والاستقاء من البئر  
 ولا الصلوة التي ظهر فاعدي حدث وقيل بكرة والصحيح ما ذكرنا لما رواه  
 عليه السلام اذا اراد ان يصلي في العجوة او امره من ان يصلي يديه ويصلي  
 والى مصروف او سيف معلق لانه لا يعبدان والكرامة باعتبارها  
 وان قال بعضهم بكرة ايها العجوة راجع لان الجوس لا يعبدون ولا يكرهون  
 بل بالجور او على ساطع فيه نصا وبكره لانه تشبه للصخرة وليس  
 ان لم يسجد عليها ان الصورة بان كانت في موضع جلوسه وقيامه فان  
 السجود عليها يعبد الا وثان كذا القنط كذا ايها كذا الفصل في قارة  
 الكثرة ووجه الفصل بين الكلامين ان اوله غير متعلق بالصلوة بكرة  
 الوطن والبول والحمل الى التخطو فوق مسجد لانه ينافي احرامه لان  
 المسجد حكمه حتى لو قام عليه معتقدا بالامام صحيح ولو صدق اليه المعتكف لم  
 يفقد اعتكافه ولم يجل للحا ايضا والجنب الوقوف عليه لا ينافي فيه  
 مسجد والكرامة اعد للصلوة في البيت بان كان له حراب لانه ليس مسجد  
 حتى تاز به فلم يكن له حرمه كذا في الحاشي وذكره غلو بانه لا يمسح  
 المسلمين فلا يصح منه عنهم قالوا هذا في زمانهم وفي زماننا لا ياتس به  
 في غير اوان الصلوة اذا لا يؤمن على مناب المسجد لا اي لا يكره تشبهه بالجن  
 والساج هو شئ مقدم على من الرشد وما والذهب بانه اي مال الباني  
 والما المتولى يمين يمينه او افضل ذلك من مال الوقف فراء بعد النكاح

مطلقا  
 واما التولية فيمن







او بالمرور فانها فاقه فانه يستمر على المبحر ويتبع فانت الوتر الى يتبع في  
 قراءة القنوت صنوت ثانياً يعني بعد الركوع لان اختلافهم في الخرج  
 كما سياتي مع كونه مشوقاً وليس على انه يتابع في قنوت كونه  
 ثانياً يعني في قنوت كاشاً والشاهد والحداد بعد وسبب الركوع  
 والسجود لا يخرج الى لا يتبع ثانياً يعني في الخرج عند الى جبهة وخروج  
 عند الى يوسف يتبع لانه مقتد امام والقنوت مجزئ فيه قنوت كاشاً  
 العبد من والقنوت في كونه بعد الركوع ولنا انه مشوق لارويها ولا يتابع  
 في الخرج قنوت كاشاً لو كبر في اجزاء حيث لا يتبع بل يركب قنوتاً  
 فيما يجب متابعته وقيل بعدم جوعاً الى الف لان السكت شريك في  
 وما دل اظهر لوجوب المتابعة في غير القنوت ومن لم يحسن الى القنوت  
يجب ان يقول اللهم اغفر لي ذنوبي وات ثلثاً وبواجباً لا امام الى اللبث  
او يقول اللهم ربنا اننا في الدنيا حسنة وفي الآخرة نار وهو اختيار  
 سائر المشايخ نداء في الدعاء تذكر انه ترك القنوت في الركوع متعلق  
 بتذكروا القنوت من الركوع لم يعتد فيه الى الركوع لانه ليس محلاً للقنوت  
 ولو قنيت في القيام بعد الركوع لم يعد الركوع لان الركوع فرض والقنوت  
 واجب ولا يجوز رفق الغرض لا فائدة في وجوبه وسجد للسجود وال  
 القنوت عن محله الاصل ركع امام قبل قراءة القنوت الى القنوت  
 تابع الى قطع القنوت وقابع الامام لان ترك التابفة بعد الجلوس  
 دون ترك القنوت خلاف الشاهد يعني اذا سلم امام قبل قراءة القنوت  
 الشاهد لا يقطع الشاهد ولا يتابع في السلام او لا يلزم من تركها في الصلاة  
 او ترك القنوت امام الركوع من كاشاً الى الركعة الثانية من غير احتياط  
 كان القنوت مدرجاً للقنوت لان ادراكه في الركوع ادراكه في القيام قنوت في  
 الركعة الاولى والثانية به لم يعتد في الثالثة لان تكرار القنوت غير  
 مشروع لما فرغ من احوال الوتر شرع في بيان احوال النوافل فقال حسن  
 ستة ركعة ركعتان قبل الجوز بعد الظهر والمغرب والاف واستمر اربع تسليم

طالع  
 ولا يتابع  
 في الخرج

او يتأخير

لان ترك القنوت  
 بعد الصلاة

طالع  
 ولا يتابع الامام  
 في السلام

حتى لو ادما بتسليمين لا يكون معتد بهما ولهذا لو نذر ان يصل  
 اربعاً تسليمه فصل البعاب تسليمين لا يخرج عن النذر وان كان  
 يخرج كذا في الكافي قبل الظهر والجمعة وبعد الى الجمعة والاصل فيه قوله  
 عليه السلام من ثاب على ثلثي عشرة ركعة في اليوم والليله من السنة  
 بيتاً في الجنة وقدر ذلك عليه السلام على نحو ذلك وندب اربع قبل العصر  
 والاف وبعده الى الف وتسليمه وبعد الحرب تسليمه وكبره زيادة  
 نقل النهار على اربع تسليم والليل على ثمان لان السنة وروت  
 في صلاة الليل الى الثمان وفي صلاة النهار الى الاربع ولم تروها لراوة  
 فذكره لان ما لا دليل عليه لا يثبت ولا افضل فيه ما الى الليل والنهار  
رباع الى اربعة اربعة وعندهما في النهار رباع وفي الليل ثمانية وعند  
 ابن ابي عمير فيهما ثمانية لا يصلح على النبي عليه السلام في القعدة الاولى في اربع  
 قبل الظهر والجمعة وبعده الى الجمعة واوامام الى الثالثة من  
 ذوات الاربع المذكورة لا يستخرج الى لا يتراو سبباً كما لا ريب  
 لما كثر ما مشبهت الترابيض ولهذا اختلف في وجوب سجدة السهو  
 على من زاد على التشهد فيها ولن يقول من ذوات الاربع وهي سوا  
 المذكورات يصلح ويستخرج لان كل شفع منها يعتبر صلاة طرفة  
 مستقلة لا تشاء شبهة الغرضية فيها طول القيام اولى من كثره  
السجود لقوله عليه السلام افضل الصلاة طول القنوت الى القيام  
 ولان الرواة كثر بطول القيام وبكثرة الركوع والسجود وكثرة التسليم  
 والقراءة افضل منه وسن كفة المسجد اي ركعتان قبل القنوت وقوله  
 عليه السلام اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين و  
 اذا فرغ يركع ركعة قال الزبيلي وندب ركعتان بعد الوضوء وقوله  
 عليه السلام ما من احد يتوضأ لم يجز الوضوء ويصل ركعتين  
 يقبل بقلبه ووجهه طرفة الى وقب له الجنة واربعة فصاعداً في  
 القنوت ما روت طائفة روى عنها انه صلى الله عليه وسلم كان يصل الف

مطلقاً لا يلزم من هذا حصة الركعة سجدة  
 فربما كان لا يلزم من هذا حصة الركعة سجدة



اربع ركعات ويزيد شاء وقرض الوعاء في ركعتي الغرض يعني ان القراءة  
 فرض في ركعتين من الغرض غير متعين من لولم يقرأ في الكل او قرأ  
 في ركعة فقط قدرت وواجب في الاوليين في تركها جهلاً  
 قراء في الاخيرين جاز صلوة وجب عليه سجود السهو وان ساء  
 وبأنهم ان عمد وقرضت في كل النفل والوعاء اما النفل فلان كل نفل  
 منه صلوة على عدة والقيام منه الى الثالثة بمنزلة تحريمة ابتداء  
 ولهذا لا يجب بالتحريمة الاولى الاركان في المشهور عن الصحابة  
 واما الوعاء فلا يصح ان يقرأ في تمام النفل بالشرع بقصد الصلوة  
 عن الشرع ظناً كما اذا ظن لم يصل فرض الظهر فشرع فيه  
 فذكر انه قد صلاه صار ما شرع قد خلا لاك انما هي لو غفله  
 لا يجب القضاء ولو غفله العروب والطلوع والاستسقاء في القضاء  
 بالاف ووقدر تحقيقه في اول الكتاب الصلاة تاويل الاربع ركعات  
 ركعتين لو نقص الشفع الاول او الثاني اذا شرع في اربع ركعات  
 من النفل وفي الشفع الاول يقضيه فقط لانه افسد ولم يشرع  
 في ان يركل شفع من النفل صلوة على عدة وان لم يفده وقدر على الركعتين  
 وقام الى الثالثة وفسد بقضيه الشفع ان فقط لان الاول قد تم فيه  
 ان فلم قضاءه او لم يقرأ فيها اي الشفعين لان الاصل عندنا  
 حليقة وحده ان ترك الركعة والركعتين يبطل التحريمة في احدى ركعاتها  
 لا بل بعد الاداء فاذا لم يقرأ في الشفع الاول بطلت التحريمة فلم يقرأ  
 الشفع الاول لصحة الشروع فيه لا انك لفت والشروع بطلان  
 التحريمة او لم يقرأ في الشفع الاول فانه قد يفد ويبطل التحريمة خلفاوه  
 فلم يقرأ قضاءه وبطلان التحريمة لم يصح الشروع في تمام الشفع  
 انك لان الشفع الاول قد تم وانك قد فلم قضاءه اولى اهدا  
 الركعتين من الشفع الاول لانه قد فلم قضاءه وبقي التحريمة  
 فصح انك اولى احد الركعتين من الشفع انك لان الاول قد تم فيه

من ترك ركعة في الصلاة  
 من ترك ركعة في الصلاة

انك فلم قضاءه او لم يقرأ في الشفع الاول واحد الركعتين من  
 الشفع انك لان الاول يبطل بعد الشروع فلم يقرأ قضاءه وبقي لم  
 يصح الشروع في انك لبطلان التحريمة وقضى ركعات اربعاً ان لم  
 يقرأ في احد ركعتي الشفعين لانه اذا لم يقرأ في احد ركعتي الشفعين  
 كل مع صحة الشروع فلم يقرأ قضاء الركعات او ترك القراءة الشفع  
 انك واحد ركعتي الاول لانه لما ترك في احد الاول فسد الاول  
 وبقي التحريمة فصح الشروع في انك واذا لم يقرأ في انك فسد ايضا  
 فلم يقرأ قضاء الاربع ولا قضاء ان لم يقصد بها اي اذا صلح لربوع  
 ركعات من النفل ولم يقصد بين الشفعين كان ينبغي ان يقصد  
 الشفع الاول وجب قضاءه لان كل شفع من النفل صلوة ومع  
 ذلك لا يقصد قياس على الغرض كما سياتي تحقيقه ان شاء الله  
 في باب سجود السهو او نقص بعد الشهد الا ان يقرأ اربع  
 ركعات من النفل وقد عدل على الركعتين بعد الشهد ثم نقص  
 لا قضاء عليه لان ما وجب عليه او لم يشرع في الشفع انك لا يجب  
 قضاءه ويتنفل فاعدا مع قدرة القيام ابتداء وكرهه تعالى الا بالذر  
 الى ان قدر على القيام بازان بشرع في النفل فاعدا وان شرع فيه  
 قائماً كره ان يقصد به مع القدرة على القيام واذا عرض له عذر لم يكره  
 ويتنفل راكباً خارج الكسرة هو كل موضع يجوز للركعة وقصر الصلاة  
 فيه وسبيلان والتعبد به ينفي اشتراط السجود والجواز في المصومين  
 ويكون سجوده اخص من ركوعه لو كان صلوة الى غير القبلة  
 لان النوافل غير مخصصة بوقت فلو التزموا النزول واستقبال  
 القبلة انقطع عنه القاطلة بخلاف الواضحات في مخصصة بوقت  
 فلا يجوز على الدابة الا للضرورة وكذا الواجبات من الكوفة والمنذور  
 وما شرع فيه فافسده وصلوة لجماعة وسجدة تليها على الارض  
 واما من الرواتب فتوافل وطف الى حقيقته به انه ينزل السنة



النجس لانها اكد من غيرها وبني بشر ولا ينع اذا افترج ركبها ثم نزل بين  
 لا ركبته ينع اذا افترج غير ركب ثم ركب لا ينع لانه افسد ما شرع  
 فيه لان في الاول يوديه اكل ما وجب عليه وفي الثاني انفق التجربة  
 بموجبه للركوب والسجود فلا يجوز او اذنه بانما وسبب ان زيادة كلامه  
 في باب الصلوة على الكربة ان شاء الله تعالى في الجمع تروكه وهي في  
 في الاصل اسم للجمعة وسميت بالجمعة لانه لا يستراحة الناس  
 بعد اربع ركعات بالجمعة ثم سميت كل اربع ركعات تروكه تجاز  
 لما في اقرار من التروكة وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 او قد صح انه عليه السلام اقرارها في بعض الليالي وبين القدر في ترك الواظبة  
 عليها وهو قضية ان يكتب عليها ثم واظبت عليها الخلفاء الراشدون  
 وقد قال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين  
 من بعدي وهي سنة الرجال والنساء وقال بعض الرواة في سنة الرجال  
 فقط والجمعة فيها سنة على الكربة فمن ترك اهل المسجد اساءوا  
 ولو اقاموا بالقبض فالوقوف تارك للفضيلة ولم يكن سببا او قد  
 يختلف بعض الاصحاب وعلم ان يوسف رحمه الله قد  
 حال ان يصل في بيته كما يصل مع الامام فصلوة في بيته افضل  
 والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة والجمعة في المسجد فضيلة اخرى  
 فهو خازن الفضيلتين وترك الفضيلة الزائدة كذا في الكافي رحمه  
 فانت لا تقضي احدا الى لا بالجمعة ولا منفردا لان الغرض من صلاة  
 الغرض وما يتبعه من الكوكلات ويسحب تاخيرها الى اخرها وثلث الليل  
 الاول وهي خمس ركعات لكل اهل كل تروكة شيئا من يكون السبب  
 عشر او الايام والقدم ياتون بالثلاث في كل ركعة لا فتاة ويجلس  
 بين التروكة ويحسب قدر ركعة واحدة وكذا من احاسنه والوتر لانه  
 المتعارف من زمن ابي ب رضى الله عنه الى يومنا هذا ويزيد  
 الشهد الى الامام يزيد على التروكة الصلوة على النبي عليه السلام

في ركعة

التوسعة

الا ان يمل التوسعة في يتركها والسنة الحقة وتختتم في ليلة الاربعة  
 والعشرين لكثرة الاضمار انها ليلة القدر ولا يترك التوسعة في  
 التوسعة وقيل ان صاحب الاضمار والا فضل في زمانا قدرا  
 لا يتصل عليه من صلوات الله وهذه قل ان يصل التوسعة بالامام  
 لو لم لو الجماعة في الغرض لم يصلوا التوسعة جماعة ولو لم يصلها التوسعة  
 بالامام صل التوسعة ولا يوتر الى لا يصل الوتر جماعة خارج رمضان  
 بالاجماع ولا يصل تطوع جماعة الا قيام رمضان وعن محمد بن  
 الامنة ان التطوع بالجماعة انما يكره اذا كان على سبيل التذرع  
 اما لو اقتدى واحد بواحد او اثنين بواحد لا يكره واذا اقتدى  
 ثلثة بواحد اختلف فيه وان اقتدى اربعة بواحد كره اتفاقا  
 كذا في الكافي **اولا في العريضة** ان رويها اهل  
 الاصل ان تقضي العبادات قضاء بلا عذر حرام لقوله لا تطعوا  
 احكامكم وان النقص لا كمال كمال معنى فهو كقضاء السجدة للاصلاح  
 ونقص الظاهر للجمعة والصلوة بالجماعة فزينة على الصلوة منفردة في  
 نقص الصلوة منفردة الا حراز فضل الجماعة اذا تقرر هذا فاعلم ان من  
 شرع في فريضة او اقيمت الى شرع الامام في تلك الفريضة فكل واحد  
 لقوله من روي فيها واقتدى بالامام ان لم يسجد للركعة الاولى لانها  
 بحمل القطع لا كمال او سجدة وهو في غير ما قل لانه ان لم يقطع وصل  
 ركعة اخرى يتم صلوة في الشرائع ويوجد الاكثر في الشرائع ولا اكثر  
 الكل ففهم شبهة الغرض وحقيقة لا يحتمل النقص فكذا شبهة اولية  
 الى في الرابع في ضم التوسعة الى التوسعة فافهم ولا يكره فضل الجماعة  
 بقطعه وان صل ثلثة من التوسعة الى الرابع ثم ان ضم اليها اخرى لانه قد ادى الاكثر  
 ولا اكثر حكم الكل فلا يحتمل النقص لما في التوسعة التوسعة مستقلة الا ان  
 لان التوسعة مكررة وان روي في النقل لا يقطع لانه ليس لا كمال واصناف  
 في سن التوسعة اذا اقيمت بالجمعة او اخطب فقبل يقطع على راس







لانها انما توقي بها او الاول الفرض بالجماعة لكن لا يصح ان يأتي بها  
 وان كانت الجماعة الا اذا ضاق الوقت في تركها فقد يتركها  
 فوقف حتى رفع رأسه فانه الركعة يعني اقامته بامام ركنه وقوف  
 حتى رفع الامام رأسه لم يترك ركعة لغوات المشركين فيتم المستلزم  
 لغوات الركعة بخلاف ركنه فانه اقامته يعني اقامته بامام فركع  
 قبل الامام فوقف حتى حنط امامه جاز خلافا لزم لوجود المشركين  
 في غير ذلك **وقضا** والعدايت الترتيب بين الكوفيين في حنطة  
 والكوفة او اذ وقضا فرض على من يمتنع ما يغتفر الجواز بغوته و  
 قد مر مرارا من ان الكل ان كان فائلا لا بد من رعاية الترتيب  
 بين الكوفيين في حنطة وكذا بين الكوفيين وكذا ان كان البعض  
 فائلا والبعض وقتيا لا بد من رعاية الترتيب فيمنعه الفاية  
 قبل الوقتية وعند جملة لا ترتب بين الكوفيين والكوفة لانه سنة  
 عندنا ولا ترتب بين الكوفيين والسنة ولا اصل فلهذا لم ترتب  
 قوله صلى الله عليه وسلم من ثامن غيب صلوته اوشبها فلم يكره  
 الا وهو يصلي مع الامام فليصل التي هو فيها ثم ليقتض الترتيب كونه  
 التي صل مع الامام وقد صرح شراح الهداية بانها خير من هو بملقعة الامام  
 بالقبول فثبت به الفرض العملي كما في الحديث الكور في الحيا واة  
 فان صلح تغريغ على قوله الترتيب بين الكوفيين فرض حكمة فركع  
 واكر فرضا فثبتت الحنة فاما موقفا عند ابن حنيفة فثبتت  
 عندنا بلا توقف كركع عند ابن يوسف فخر وصفه فرضية وعنده  
 اصل الصلوة ان اول فرضها ساو ساو صحيح الكل الى السنة عنده مع  
 وصفه فرضية وان قضاءه ان ذلك الفاية قبل ان يسقط  
 فرضية الحنة وتصير نقلا عند ابن حنيفة كما كانت كركع عند ابن يوسف  
 قبل نقلا لانها ان الحنة اوتيت مع قلها بلا ترتب فثبتت  
 فلا تنقلب صحيحة والكثرة الحاصلة باس وسن انما تتر فيه وتباينه

سنة  
 في حنطة  
 في حنطة  
 في حنطة

حيث

حيث يصح ان اتفاقا في الحنة الماضية كما ان لكل المصلين اذ ان الكل  
 ثلث مرات بشت الخ لفيما بعد الثلث لا فيها وفي القول بفساد الحنة  
 ملا حظته وجوب الترتيب فيما دون السنة وفي القول بالتوقف ان  
 وجوب الترتيب انما هو في القليل دون الكثير فلما اقبل ان يؤدوا  
 فيبلغ الى الكثرة فلا يراعى الترتيب فيصح الحنة وان يقضى الفاية  
 قبل السوا وس يبق قليلا فيبقى الترتيب فيفسد قطعا لم يصح تخيم  
 بالفا ومع ان الكثرة الموصية لسقوط الترتيب فاية يجوز السنة  
 مستندة الى اولها كما في المستندات فكانه صلى الله على حال سقوط  
 الترتيب فوقف صحيحة وانما لم يبطل الاصل عند ابن حنيفة ابى  
 يوسف لان بطلان الوصف بما يحسنه لا يوجب بطلان الاصل كما  
 في الصوم كفارة بغير اذا **ابن** حيث لا يبع كفارة بل يصير نقلا  
 ولم يكره من ذكر انه لم يوتر تغريغ على قوله بين الكوفيين والكوفة وفيه  
 خلاف لها بناء على ان الوتر واجب عندنا وسنة عندنا ولا يقطع الترتيب  
 بقوت سنة من الكوفيين فان الفاية في يبلغ حد الكثرة كركع  
 وقت ان يسقط يكون واحد من الكوفيين مكررا فيصلي ان يكون  
 سببا للتحريف بسقوط الترتيب الواجب بينها وبين الكوفيين  
 وبينها وبين غيرها والاصل في نقضها بالافا حيث ثبتت  
 ان عليها رض السنة اعني عليه اقل من يوم وليلة ففقدت الصلوات  
 او عاربت ررض السنة اعني عليه يوما وليلة ففقدنا من وجدها  
 بن عباس رضي الله عنه اكثر من يوم وليلة فلم يقض من قبل ان التكرار  
 معتبر في التحريف ويسقط ايضا بصحيح الوقت فان بين منه  
 الى الوقت ما يبع بعض الفايات مع الوقتية يقتضي من الفايات  
 معبر الى الوقتية كما اذا قامت الفاية والكوفة لم يبق من وقت  
 الفجر انما يسجد ركعتين بقضى الكوفة ويؤدى الفجر عند ابن حنيفة  
 وكذا اذا قامت الظهر والعصر ولم يبق من وقت المغرب الا ما يصلي

بمسجد



مطلوب  
بعد السنة  
وانقضاء الوقت

كما صبح ركعات يصل الظهر والمغرب ويسقط ايضا بالنسيان  
فيعيد العشاء والسنة لا الوقت من علم انه صلى العشاء بطلا وضوء  
 والاخير من بينه وبين ان من تذكر في الوقت انه صلى العشاء بطلا وضوء  
 والسنة والوقت به يعيد العشاء والسنة اذ لم يصح اداء السنة قبل  
 الغرض مع انها ادبت بالوضوء لانها تسبغ الغرض اما الوقت فصلوة مستقلة  
 عنده فصح اداؤه لان الترتيب بينه وبين العشاء فرض لكنه  
 اولى الوقت به نعم انه صلى العشاء بالوضوء فكان ناسبا ان العشاء  
 في ذمته فسقط الترتيب وعند ما يقضى الوقت ايضا لا يستغنى  
ويسقط ايضا بالنظر المعترف فاذا صلى الظهر والركعتين في وقت  
 فاذا صلى المغرب والعصر والركعتين في وقت غير علي قول والظهر المعترف  
 فانه اذا صلى الظهر وهو ذكر انه لم يصل المغرب ظهره فاذا قضى المغرب  
 وصلى العصر وهو ذكر ان الظهر ركوز العصر اذ قايته عليه في ظنه حال اداء  
 العصر وهو ظن معتبر لانه محتمل فيه ذكره الزبلي اجتمعت الحديث والجمعة  
 جازت الوقتية بتكرار الحديث ولا يعود والترتيب لعود الكثرة الى العلة  
 فيصير وفي من ترك صلاة شهر مثلا حتى سقط الترتيب فاقد  
 ان يودي الوقتيات فترك رمضان قوله فيصير الى تقريره على قولها اجتمعت  
 الحديث والقدسية الى فانه اذا اذكر يودي الوقتيات صارت اوقات الشمار  
 قديمة وهي مسقط للترتيب فاذا ترك رمضان يجوز مع ذكره اداؤه وقتي  
 او قضى صلاة شهر الا واحدة او اثنين عطف على قوله ترك صلاة شهر  
 وتقريره على قوله لا يعود والترتيب الى ان يصح وفي من قضى صلاة  
 شهر الا واحدة او اثنين فانه اذا قضى كذلك قلت الفوائت لا يعود  
 الترتيب فيصير اداؤه الوقتية وعند بعض المتأخرين ان قلت بعد  
 الكثرة عاد الترتيب زجر العن التهاون بالصلاة والاول اختيارا من  
 الائمة وخبر الاسلام وقال ابو حفص الكبير وعليه الفتوى اذا كثرت الفوائت  
 فاستغنى بالقضاء ويحكم الى التقيين الظهر والعصر وكذا ما بينوا ايضا

الحكم

ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا او عند اجتماع الظهور والعصر وكذا ما بينوا  
 اختصاص الظهور بين في الذمة لا يتعين احدهما فاختلاف الوقت كما  
 اختلاف السبب واختلاف الصلوة فان اراد تسبيل الامر عليه  
 نكاح اول ظهر عليه او اخره الى اخر ظهر عليه فاذا نكح الاول وصلى فيها  
 عليه يعيد الاول كذا ونكح اخر ظهر عليه وصلى فيها قبل ما يعيد اخره  
 فيحصل التقيين كذا الصوم اي كما يحتاج الى التقيين في الصلوة يحتاج  
 ايضا اليه في الصوم لو كان عليه من القضاء من رمضان من فنكح  
 اول صوم عليه من رمضان الاول او الثاني او اخر صوم عليه من رمضان  
 رمضان الاول او الثاني والآي وان لم يكن من رمضان فلا يحتاج  
 الى التقيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد فقط  
 يوما ولم يتعين جاز لان السبب في الصوم واحد وهو كونه وكان الواجب  
 عليه اكمال العدد والسبب في الصلوة مختلف وهو وقت وباختلاف  
 السبب يختلف الواجب فلا بد من التقيين كذا في كل واحدة قال  
 في النصاب ومجموع الفتاوى اذا قضى الفايته ينبغي ان يقضيها في  
 جيبه لاني المسجد لا يقف الناس على ذلك لان تأخير الصلوة عن  
 الوقت معصية فلا ينبغي ان يطأ غيره وفي الخلاصة رجل فاته صلاته  
 كثيرة في حال العلة ثم مرض مرضا يصرفه الوضوء فكان يصلي بالتيمم  
 كما لا يقدر على الركوع والسجود فكان يصلي بالاداء فاذا انقضت الفوائت في المرض  
 بهذه الصفة جاز ولو صح وقدر على القضاء ويسقط القضاء باب  
صلوة المريض اذا تضرع اليه مرض حصل قبلها الى الصلوة او غيرها  
 او طاف زيارته اي المرض او طاف بطواف البراءة الى سبب القيام  
 او طاف دوران الراسين او يحد للقيام كما استأخذ حجاب اذا تضرع  
 كيف يشاء من التبرع وغيره وصلى قاعا بركوع وسجود وان قدر على  
 بعض القيام قام بان كان قادرا على التكبير قايما او على التكبير وبعضه  
 فانه يلزم بالقيام قال شمس المأنة هو كذا هب الصحيح ولو ترك هذا

بالاداء

شذوذا

ففت



ان لا يجوز صلواته ان تعذر اي الركوع والسجود لا القيام او في قاعده  
وهو لا فضل من الالمام قايما ولكن سجوده اقصى من ركوعه لان الالمام  
قايما مقامها فاخذ حكمها ولا يرفع اليه حتى يسجد عليه فله من ركوعه  
وفل عليه عايد ان قد رتب ان تسجد على الارض فاسجد والاقام  
ولورق اليه شيئا وفضل راسه او سجود على ما لا يجد سجدة ولا تسجد  
عليه صرته جاز لوجوه الالمام والافلا وان تعذر اي القعود او في  
مستلقيا ورجله كوالقبة لقول عليه السلام يصلي المريض قايما فان  
لم يستطع فاستسجد او يقول العذر منه وينبغي ان يوضح تحت  
رأسه وسادة ليثبت القاعدة ويتمكن من الالمام اذ حقيقة الالمام  
استلزام يمنع الالمام للصحيح فكيف للمريض كذا في ركوعه الخاف في  
وان تعذر الالمام اقرت الصلوة فيها اشارة الى انها لا تسقط ولا تنوي  
بغيره وقاصيه وتليها رويها وتبين خلاف ذلك من صلواته  
بما قد روي في صلواته قايما ثم مضى بقاعده ركوعه وسجده  
او يروي ان لم يقدر اذ مستلقيا ان لم يقدر لانه بناء الاول على الثاني  
كافتداء الركوع بالصحيح فيها أي في الصلوة والركوع وسجدة قاعده يعني ان  
مريضنا عجز عن القيام فصل على قاعده ركوعه وسجده او اجتمع فيها بين قايما  
لان البناء كالاقتداء والاحتياط والتأخير يقتضي بالاعادة فكذا لا يفتروا  
ليبنى اقر صلاته على اولها وموم كذا كذا في الصلوة لا يبنى بل يستأنف  
لان اقتداء الركوع والركوع بالركوع لم يجز فكذا البناء للمنتهك القام  
يجوز ان يتكلم على شيء كصلاة او طه او بعد ان اعجز لانه عذر به مستلزم  
مسئلة الالمام ومسئلة القعود وكل على نوعين عذر به وبلا عذر واما  
الالمام بعذر فغير مكره اجماعا وبغير عذر كذا كذا عندنا في صلواته وعندها  
بكره واما القعود بعذر فغير مكره وبغير عذر جاز وكره عندنا في ركوعه  
حين اولى على بوم و ليلة فغنى عن الالمام وقت صلوة لا لما ذكر  
في باب قضاء الغلظ ان عليا رضي الله عنه عليه افضل من يوم و ليلة فقضاها

في ركوعه وسجده  
او يروي ان لم يقدر اذ مستلقيا ان لم يقدر لانه بناء الاول على الثاني

وعار بن

وعار بن يسار رضي الله عنه يوم و ليلة فقضاها من وعار بن يسار رضي الله عنه  
اكثر من يوم و ليلة فلم يقض من ذلك ان الشكر معتبر في التحفيف  
والجئون كالاقتداء فيما رواه ابو سليمان هو الصحيح هو الاصح لا ما  
نقل عن ابي يوسف ان المعتبر الزيادة من حيث الساعات  
اي الا زمنة لا ما تغيره اهل الجحوم زال عقله بالنج او لم يزل الصلوات  
وان طال اي زوال العقل لان سقوط القضاء يعرف بالالمام اذ  
حصل باذنه سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بغيره وقطع به ورواه  
من المرفوع والكعب لاف ونظر لاصلوة عليه كذا في الكافي وقيل  
ان وجد من بوقته بغيره ليسل وجهه وموضع القطع وبسج راسه  
والا وضع وجهه ورأسه في الماء او يسجد وجهه وموضع القطع  
على جدار فيصلي كذا في التائزانية **باب الصلوة على الكدابة** موضع كدابة  
لم يفرق الصلوة فيه الى ذلك للموضع وهو خارج عن ان مقامه  
سواء كان مقامه مصرا او قرية كما سياتي في صلوة المسافر جازمه  
الى ذلك ذلك الموضع التطوع له الى المسافر وغيره عليها اي على الكدابة  
بما روي حيث توجرت الدابة قبله كان اوله ولو بلا عذر اذ كان التطوع  
ففيه على تقدير عدم العذر وجاز فيه المكتوبة به الى بعد قال في الجاني  
اذ اصلي على الدابة بعذر ان لم يقدر على ايها فجاز الالمام عليها وان  
كانت تسير وان قد لم يجز لاختلاف المكان بسيرها وفي الفتنة  
او استبرأ ركبها للجزء به الفرض ولا التطوع وهو اي العذر ان يطاق  
في التناول على نفسه او دابة من سبع او اضراد كان في طين لا  
يحد مكانا جافا او كان عاقرا اكبر سنة او ضعف من راحه او نحو  
ذلك ورواه جموع ليعزل لا مركب بلا معان كذا في الظاهر او  
كانت الدابة على الراحلة والقائلة تسير فانه يخاف على نفسه ونيابه  
لوعزل كذا في الكافي وينزل للوقت وعند ما لا كان **باب**  
**الصلوة في السفينة** الماصل فيها ما روي انه عليه السلام لما نعت جعفر بن  
ابو العلاء

٦٠



ابن طاب رضي الله عنه الى ابيته امر ان يصلي في السفينة  
 الا ان يخاف الغرق وعنه سويد بن غفلة قال سالت  
 ابا بكر وعمر رضي عنهما عن الصلوة فيها فقالا ان كانت حارة فصل  
 قاعدا وان كانت رايحة فصل قائما فصل في ما يوجب المصلي فيها الصلوة  
 بان يدور اليها كيف ما دارت السفينة عند الاستحاضة في الصلوة  
 لانه يمكنه الاستقبال من غير مشقة بخلاف كدابة او لا يمكنه  
 استقبال من غير مشقة بخلاف كدابة او لا يمكنه الا الى القبلة  
 سير كدابة القادر على القيام في السفينة والقادر على الخروج منها  
 صلى قاعدا فيها لم يشر الى القاء وعلى القيام فيها صلى قاعدا والقادر  
 على الخروج منها صلى فيها جازيت تلك الصلوة بمن ان العشاء  
 لا يلزم لان الغالب المحذور والسوء او القيس والغالب كالكاين  
 لكنه ترك الافضل والافضل القيام في الاول والخروج في الثاني  
 لا يجوز الصلوة في المحذور في الخط بالاجماع الا ان يدور راي  
 في يجوز لا يقتضي بسفينة بانه سفينة اخرى لا يختلف المكان الا  
 ان يقتصر ناهي يجوز لا ياتي بولكان حكميا بخلاف ما اذا كانا على الدارين  
 المقتضى على الخط واللام فيها الى في السفينة او بالكلية لو كان  
 بينهما مانع من الاقدار كالطريق والشجر لم يخرج عما قد اوجاز  
**باب ما فر هو من جاور بيوت مقامه الى موضع اقامته**  
 اجم من البلد والقرية فان اخرج من قرية للفر من ارضها فله  
 العبارة اذن من قوام بيوت بلده مع البيوت او لو بقي امامه بيت لا يكون  
 ما فر قاصدا قطع ما فر من جاور ولم يقصد او قصد ولم  
 يجاوز لم يكن ما فر انقطع الى من شئت تلك ما فر ان يقطع  
 سبوا عشرة في الوسط للترسير مما بل والراجل والفرقة ان  
 الرمح والجليل ما يبلغ به ثلثة ايام مع الاستراحات يعني قولهم اننا  
 اوتينا مدة سفر مسيرة ثلثة ايام ولياليها السير الذي في ثلثة ايام ولياليها

ابن عمر

ابن كوز

ابن عمر

مع الاستراحات التي يكون في خلال ذلك لان من لم يمكنه ان يمشي  
 او يمايل في بعضه ويأكل ويشرب في بعضه كذا في المحيط وكون البلاء  
 من اوقات الاستراحة تركت في بعض الكتب وذكرت في بعضها  
 وميرخص له ان يلبس ثوبا لو كان حار حيا فيه اي سفره كقطع الطريق  
 لغزو الولا من وسفر المرأة للحج بلا محرم وسفر العبد لابي من  
 مولانا وعنه ان في هذا السفر لا ينسد لخصه قصر الغرض الرباعي  
 فاعل يرفض قيد الغرض او لا قصره للسن وبالرباعي يخرج في الجز  
 والمغرب لاروي عنه عايشه رضي الله عنها ان الصلوة فرضت  
 في الاصل ركعتين فلما قدم النبي عليه السلام المدينة ضم الى كل صلوة مثلها  
 غير المغرب فانها وثمة اليها ريم زيدت في الحضر واقضت في السفر  
 حتى يدخل مقامه غاية لقوله ويضعون اوتينوا اقامة نصف شهر  
 او اكثر ببلد او قرية فغيره بها اشارة بان نية الإقامة لا تقضي  
 في المأذون كما ذكر في العهد اية كذا قال في الكافي قالوا اذا سار ثلثة ايام  
 ثم نوى الإقامة في غير موضعها فاعلم بسر ثلثة تضع في قصره او  
 كان مدة الإقامة مقدرة بنصف شهر لم تقضي نية الإقامة فيها  
 ووجه قصره ان نوى الإقامة في أقل منه اي من نصف شهر او فيه  
 كان بموضعين مستقلين ككدة ومنه عز الله عنهما فانه يقصر او  
 لا يصير مقبلا فاما اذا اشجع احد هما الاخره بان كانت القرية قريبة  
 من المصير بحيث يجب الجمعة على ساكنيها فانه يصير مقبلا بنية الإقامة  
 فيها فيتم بدخول احد هما لازما في الحكم كوضع واحد كذا في التحفة  
 لدخول بلد او لم ينوط اي الإقامة ثم لم يل على عنهم ان يخرج في هذا البلد  
 ثم ويقيم بسين فانه ايضا يقصر ويترك كخطف على ضمير يقصر  
 ان يقصر برك دخل دار الحرب ونحوها اي الإقامة بدور الحرب نصف  
 شهر لو اشتهر وان حاصر حصنا فيها اي دار الحرب لازما ليست فوضع  
 الإقامة لانهم بين القرار والفرار كمن دخل فيها بامان ونوى الإقامة

هذا الحديث مرسل  
 عن عايشة رضي الله عنها



في موضع الإقامة صحت كذا في الحائنة أو نوايا بدارنا وهاهنا البناء  
 في غير موضعها أو موضع الإقامة فانهم ايضا يقصرون ولا يجوز  
 اقامتهم لا اهل اقصية عطف على ضمير يقصر ان لا يقصر المصلحة  
 اهل اقصية كاللعراب والأتراك وجميع مناهج هويت من  
 وغيره أو صوفي نوايا في الإقامة في حمة عشر يوما في الحج أو صرار  
 في قبيل لا يجوز اقامتهم بل يقصرون لانها لا تقصر الا في الامصار  
 والقرى والمناجى القس في ما ذكر من ابي يوسف انه الزحاح  
 اذا كانوا في ترخال في المأوى كانوا في ارضهم الا اذا نزلوا ارضا  
 وعزموا على الإقامة فيه فممنع ثوبا في الحج ان اجعلهم  
 مقامين وان لم يقصر عطف على قوله فيقصر والضمير للمسلمين ان  
 لم يقصر المسلم بل اثم الاربع فان قعد في الاول ثم فرصة ثانيا  
 فالثقة الاولى فرض عليه فاذا وجدت ثم فرضه ولكنه ان  
 لتأخره السلام وتركة واجبا هو تكسية الاقتراح في التعلل والتمنع  
 عدم قبول صدقة الله ولان الفقر عندنا وخصه اسقاط وكذا  
 يا ثم العامل بالغبية وما زاد على الركعتين نفل والاوان لم يقعد في  
 الاولى بطل فرضه وانقلب الكل خلا لما عرفت انه ترك الفرض على  
 عن الحسن بن حي افتى بها المسافر بنية الاربع اعادة في بقية بنية  
 الركعتين قال الربيع وهو قولنا لانه اذا نوى اربعاً فقد قال في  
 فرضه كنية الفجر اربعاً ولو نجا ركعتين ثم نواها اربعاً بعد الاقامة  
 فهي ملغاة كما افترج الظاهر ثم نوى المصير كذا في شرح الزاهد  
 واختلف في كسب فقبل الا فضل الترك ترخصا فصار قبيل الفضل  
 قريبا وقال الهنداني الفضل قال النذور والشرك حال التيمم  
 وقيل يصلي سنة الفجر فاصلة وقيل سنة المغرب ايضا كذا في المحيط  
 اقتدى ما في المصنف في الوقت في اقتداءه واما ما شرع فيه لا يقصر  
 الا اقتداء من المسافر بالمقيم يكون بمنزلة بنية الإقامة في وجوب التكبير

او قد يترك في وقت الصلاة  
 او قد يترك في وقت الصلاة  
 او قد يترك في وقت الصلاة

على الرازي

لا بد فيها بغير ان لا يقتدى المسافر بالمقيم بعد الوقت في فرض  
 يتغير في السفر هو الرابع اهتز به عن الفجر والمغرب فان اقتدوا  
 به فيها يصح في الوقت وبعده وانما لم يصح بعد الوقت فيها يتغير  
 لا يستلزامه بناء الفرض على غير الفرض كما انما في الفتنة ان اقتدى  
 بغير الشفع الاول او الفتنة فرض عليه لا على الامام او في حق  
 المرأة ان اقتدى به في الشفع الثاني فان المرأة فيه تفضل على الامام  
 فرض على المقتدى وتام كتحقيقه في شرح تلخيص الجامع الكبير وعليه  
 ان اقتدى المقيم بالمسافر في حمة أي الوقت وبعده لان حال  
 المقيم لا يتغير عما كان في الوقت فانه لو اقتدى بالمسافر في الوقت  
 كانا في وقت الفتنة اقتداء المستعمل بالمستعمل وكذا لو اقتدى بالوقت  
 ثم ان المقيم المقتدى بالمسافر اذا قام الى المأوى لا يتوارى الا في  
 لانه كالاصح حيث ادرك اول صلوة مع الامام وفرض المرأة  
 صار مؤذيا بقرأة الامام بخلاف المسوق بالشفع الاول فانه  
 يتوارى فيه وان قرأ الامام في الشفع الثاني لانه ادرك قرأة نافلة واما  
 المقيم المقتدى بالمسافر لانه عليه سلام صلح في سفره بالناس  
 ركعتين وقال حين سلم اتموا صلواتكم يا اهل مكة فانتم قوم سفر  
 وتذب ان يقول الامام اتموا صلواتكم فانما فرقك قال  
 عليه السلام السجدة لا يقتدى بها في الصلاة ان كان في وقت فاقبض فاقبض  
 السجدة احضر يقصر او اقبض فاقبض فاقبض السجدة والسجدة  
 في غير الفرض باقر الوقت فان كان في الفرض ما قرأ وجب عليه ركعتان  
 وان كان مقبلا وجب عليه اربع لانه المعتبر في السجدة عند عدم  
 الا واوله كما تقرر في الأصول بطل الوطن الاصل بطل فقط  
 ويبطل الوطن الاقامة بمسألة والسجدة والوطن الاصل هو المكان  
 ووطن الإقامة موضع نوى ان يتمكن فيه في شربها او الكسب  
 من غير ان يجزم سكنا فاذا كان لشخص وطن وجب فان اتخذ



فخرج الامام فاطم للصلاة والكلام عند ابي حنيفة عيادة الخديج واردة على عادة العرب من انهم يجذون الامام مكانا خاليا بقطعة من  
الخروج منه حين اراد الصعود هكذا شهدناه في ديارهم وانما طبع في ديارنا يكون قيام الامام للصعود واجازة اي الكلام قيد بلان الصلوة  
غير جارية اتفاقا بطريقه الى الخطبة المراد بالصلاة الشاملة لان قضاء النائية جائز اتفاقا والمراد بكلام كلام الناس دون التبرج في  
الخطبة

تنفيذ الاحكام ونصم الحرد وكلا المعنيين منقول عن ابي يوسف  
 والاول اختيار الكوفي او ثمانية عطف على الصلة والضمير وهو  
 اتصل به اي بالمصرقة المصاحفة كركض الدواب وجمع تمسك  
 الحرد في ظلم ووفى الكوفي وصلوة الجنازة ولو نحو ذلك وشرط  
 صحتها ايضا السلطان او من امره السلطان باقامة الجمعة  
 الى الصبح جمع اي اقام الجمعة بهم فليقتضوا كيت او صاحب شرط  
 بفتح الشين والراء بمعنى العلامة وهو الذي يقال له شحنة يسمى به لانهم  
 جعلوا لانفسهم علامة يعرفون بها اذا كانوا في جوار لان كونه علامة  
 مفقوض اليهم ذكره قاضي خان ولا عبرة بالنصب الكافة الا اذا  
 لم يوجد من غير من خليفة كيت او صاحب الشرط او القاضي  
 من ذكر وجازت الجمعة للمسلمين في الموسم للخليفة او امير الحجاز وهو  
 بمكة فقط قبل الجوز بعرفات ولا يفتي في غير الموسم وللموسم  
 لا امير الموسم وشرط صحتها ايضا وقت الظلم فتبطل الجمعة كروية  
 اي وقت الظلم فيقضى الظلم وتقام الجمعة وشرطها ايضا خطبة  
 كوسيلة وعندما لابد من ذكر طويل يسمى خطبة وعند ذلك لابد  
 من خطبتين يشتمل كل منهما على الحمد والصلوة والكوسنة بالتعقيد  
 والاولى على القراءة والثانية على دعاء المؤمنين قبلها اي الجمعة فيها  
 قبل صلواتها خطبة او بعد الصلوة او قبل الصلوة او قبل الوقت  
 بطلت الجمعة فتعاد في وقتها وشرط صحتها ايضا الجماعة واقلها  
 ثلثة رجال سوى الامام فان تعزوا ان تعزوا الجماعة قبل جوده الامام  
 بطلت الجمعة لانها شرطها ولزم البدء بالظهور وان بقي ثلثة  
 او تعزوا بعد جوده امها لان الجماعة شرط الانقياد وقد انعقدت  
 فلا يشترط ذواتها لانها ليست شرطا له وشرط صحتها ايضا  
 الاذان العام اي ان ياذن الامير للناس اذنا عاتق او غلغلة  
 باب قصره وصل باصحابه لم يجز لانها من شعاره لا سلام وضايع

[illegible]



الذين فتحوا ثيابهم على سبيل الاشتجار وان فتح باب قصره وادخل  
 للناس بالعدل جاز وكره لانه لم يفتن صوم المسكين الجامع وسقط  
 وجوبه بقطع على قوله شرط صحتها الاقامة بمصر والعهد والحرية والذكورة  
 والبلوغ والعقل وسلامة العين والرجل فقا قد كان فاق  
 هذه الشروط وكثرة كماله من السبط الظالم او المسجون ان  
 صلا لا يمنع فرضا لان السقوط لا يخلو تخفيفا فاذا تحل جازع  
 فرض الوقت كالمسافر او اصحاب حاجات الجمعة في مواضع من مصر  
 وهو قول محمد ورجح الى حنيفة ونحوه هو الاصح لان في الاجتماع  
 في موضع واحد في مدينة كبيرة جوازها وهو مذهب الصالح  
 للامامة في غير ما صرح فيها فجازت تلك افراد العبد والحر  
 وقال زفر لا يجوز لانها غير واجبة عليهم كالصبي والمرأة ولما انهم  
 اهل الامانة وانما سقط عنهم فيجب تخفيفا للرخصة فاذا حضر  
 في موضع فرضا كالمسافر او اصحاب خلاف الصبي لانه غير اهل والمرأة  
 لانها لا تصلي الا للرجال وتنعقد جمعة بهم ان حضورهم في  
 يوم الجمعة غير مهم جازت لانهم صلوا للامانة فادلى ان يصلوا  
 في يوم الجمعة وكره يورث ان الجمعة بمصر اخص السواد طهر  
 وسجون ومساكن واهل مصر فاستقيم الجماعة بمكانة متعلق بقوله  
 طهر معذور واذا كره لاقب من الاضلال بالجمعة لانها جامعة للجماعة  
 بخلاف اهل السواد او الجماعة عليهم ولو صلوا افرادهم لا يحتاج  
 شرائط ومنه يعلم كراهية طهر غير المعذور بطريق الادلة وكره  
 طهر غيرهم اي غير المعذور والمسجون وكراهية قبلها اي الجمعة  
 لما مر من الاضلال بان يوم واراد ان يحضره وسعى اليها والامام  
 فيها ان الصلوة بطلت طهره بخود صبيها سواء اوردتها  
 او لا واما لا يبطل حتى يضل مع الامام لان السعي دون الظاهر  
 فلا ينقضه بعد تمامه والجمعة فوقة فنقضه فصار كالمسافر بعد فراق

اذا ضل المذنب نحو ما اورد

فان كان في يوم الجمعة في موضع من مصر

السواد بمصر في يوم الجمعة في موضع من مصر

الامام وله ان السعي الى الجماعة الجمعة من خصصا بصل الجمعة فينزل منزله  
 في صوم انتقاص الظاهر احتياطا بخلاف ما بعد الفراق منها لانه ليس في  
 اليها ولا بعينه ومعدركها في التمسك او بخود السعي بها لان من اورد  
 الامام يوم الجمعة صلح معه ما اوردك وبني عليه الجمعة عند ما تقول صلى الله  
 عليه وسلم ما اوردكم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وقال محمد رحمه الله ان اوردك  
 معه اكثر الركعة الثانية بني عليه الجمعة وان اوردك اقلها بني عليه الظاهر  
 لا يستلزم الامام للجمعة اصلا والصلوة بداءة من ان يختلف للخطبة  
 لا يجوز اصلا ولا للصلوة ابتداء بل يجوز بعد ما صدرت الامام وهذا معنى ما قال  
 في الهداية كتاب ادب القاضي بخلاف المأمور بما قامه الجمعة حيث يختلف  
 لانه على شرف الثواب لتوقته فكان الامر به اذنا بالاختلاف وقد قال  
 شره يجوز له ان يستلزم لان اداء الجمعة على شرف الثواب لتوقته بوقت  
 يموت الاداء بانقضائه فكان الامر به من الخليفة اذنا بالاختلاف دلالة  
 على انما يجوز اذا كان الغير سمع الخطبة لانها من شرائط اقتراح الجمعة  
 ووجهه ان الخطبة والامامة تعد من افعال السطحا كالتعاضد فلم يجر لغيره  
 الا باذنه فادامه بوجدهم بكونه حقيقة ما قال الشيخ ابو المعين في شرح الجامع  
 الكبير للجوزي اختلاف القاضي الا اذا فرض السطحا وذلك لانه استيحاء  
 التعاضد بالاذن من حق ما لم يورثه على ما كان قبل الاذن وبجواز استيحاء  
 بعد ما فرض اليه لانه ملك ذلك باذن السطحا كما ملك التعاضد بنفسه بين  
 الناس واعتبره هذا بالوكيل بالبيع اذ اكل غيره بخلاف المستعير حيث  
 كان له ان يعمر لان المنافع كحدث على ملكه فيملك فملك ذلك من غيره  
 فيكون منصرفا حكم الملك بخلاف ما مر فيه فانه منصرف حكم الاذن فيملك  
 بقدر ما اذن له ثم قال وجبر مشيخنا من هذا وقالوا من قام مقام غيره  
 لغيره لا يكون له ان يقيم غيره مقام نفسه ومن قام مقام غيره لنفسه  
 كان له ان يقيم غيره مقام نفسه والفقهاء ما بيناه فان قيل بل يجوز خطبة نائبه  
 بحضوره لاصل عند عدم الاذن كما جاز حكم الناييب وتصرف الوكيل عند حضور

ومما جاز في الامانة ان يختلف في حال  
 ولا يستلزم القاضي غير خطبة على  
 الا يتصور من الاذن ان يفتن اليه ذلك  
 بعد التعاضد كما ان الوكيل ليس له ان  
 يملك غيره الا باذن الموكل بخلاف المأمور  
 به كل غيره حيث يجوز له ان يفتن لغيره  
 بما قام الجمعة حيث يجوز له ان يفتن لغيره  
 بان يفتن لان الجمعة على شرف الثواب  
 فالامر بان يفتن اذن في اختلاف فيها  
 دلالة فافوا اختلاف القاضي غير  
 بتقدير من ذلك اليه ليس له ان يعزل  
 لانه يكون نائباً عن الخليفة الا ان  
 يقول ان الخليفة استبدل من نائبه  
 في يملك غيره



القاضي والموكل عند عدم الاذن قلنا لا لان مدبرها حضور الراي  
فاذا وجد جاز بخلاف الجمعة اذا لم يدخل للراي في اقامتها الا اذا اذن اي لا  
يجوز استخلافها الا اذا كان مأثوما من السلطان للاستخلاف  
في كونه ذلك وهذا يجب حفظه فان الناس غلبه غافلون بالاذان الاول  
وجب التمسك بذكر البيع لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اذنوا للصلاة من يوم الجمعة  
فاسعدوا الى ذكر الله وذو الربيع وقبل بالاذان الثاني لان الاول  
لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والاول اصح لانه لو توجه  
عند الاذان الثاني لم يتمكن من السنة قبلها ومن استماع الخطبة بل  
يخشى عليه فوات الجمعة لم يقبل وعزم البيع وان قال في الهداية  
في وجوب السجدة وحرمة البيع لان البيع وقت الاذان جاز ولكنه  
مكروه كما تقرره كتب الفروع والاصول ولهذا اورد بعض الشافعية  
لفظ الكراهة بدل الحرمة ونحوه في الامام ابي صعوده الى المنبر  
عزم الصلوة والكلام الى تمام الصلوة لم يقل الى تمام الخطبة كما قال في  
الهداية لما صرح في المحيط وغاية البيان انها بغيرها من حين يخرج  
الامام الى ان يفرغ من الصلوة ومن كان في صلوة وان كانت سنة  
الجمعة يقطع على رأس الركعتين فان صلى ركعة ضم اليها ركعة اخرى وسلم  
وان كان في الثالثة اتم الاربع فاذا جلس على المنبر اذن بين يديه وبين  
ان يخطب خطبتين بينهما جلسة فاما طاهر لانه المأثور المتواتر  
والجم بعد ثامنها لا ينبغي ان يصلي غير الخطبتين لان اليوم مع الخطبة  
كثير واحد فلا ينبغي ان يقربا اثنين وان فعل جاز خطب صحت باذن  
السلطان وصلى بالجمعة جاز كذا في الخلاصة لا بأس في السفر يومها او اخرج  
من عمر ان البلد قبل عروج الوقت اي وقت الظهر لان الجمعة انما  
يجب في اخر الوقت وهو ما افرق فيه القوي اذا دخل المصلي يوم الجمعة  
انما نفى ان يكث منه يوم الجمعة يلزمه الجمعة وان نفى ان يخرج في ذلك  
اليوم قبل الوقت او يبيع لا جمعة عليه لانه في الاول صار كواحد من اهل

۱۱۱

۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

المصر في ذلك اليوم وفي الله لم يصبر واذا قدم المصطفى  
الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الإقامة في عشر يوم فانه قد فعل كل  
بلدة فتحت بالسيف عنوة بخطيب الخطيب على منبرها  
يريد انما فتحت بالسيف فاذا رجعت عن الاسلام فذلك  
بما في ايديكم انما يفتنكم حتى ترجعوا الى الاسلام  
وكل بلدة اسلم اهلها طوعا بخطيب الخطيب بالسيف مدية  
الرسول الله صلى الله عليه وسلم فتحت بالسيف بخطيب الخطيب  
بلاسيف ومكة فتحت بالسيف فيطون بالسيف كذا في التواريخ  
**باب** العبد من يجب عليه صلوة ما على من يجب عليه  
الجمعة بشرائطها وجوبها رواية عن ابي حنيفة وهو الاجماع ونقل  
عن محمد رحمه الله انه قال عريان اجتمعنا في يوم واحد فالاول سنة ادشيت  
وانت فريضة ما قولك يا بن وجوبها سنة بالسنة سوى الخطبة  
فانها ليست من شرائط العبد بل سنة وهي كالصلاة الجمعة  
بان الجمعة لا تصح بدونها بخلاف العبد واما في الجمعة متقدمة على  
الصلوة بخلاف العبد ولو قدمها في العبد ايضا حاز ولا تعاد الخطبة  
بعد الصلوة كذا في العناية وتقدم على صلوة الجنازة اذا اجتمعنا  
وان كان القياس بخلافه وتقدم صلوة الجنازة على الخطبة كذا  
في القنية وندب يوم الفطر لا قبل الصلوة والاستسكان والاعمال  
والسقط والسنن الحسن الثياب لانه عليه السلام كان يفعل كذلك  
وفي يوم النحر لا يكمل حتى يرجع فنيا كل من اصابه او اذ الفطرة ثم  
اخرج الى الجمانية لقوله عليه السلام اغتسلوا عن المسئلة في مثل  
هذا اليوم وفي التتميم تغريغ قلب الفقير للصلوة والخروج اليه  
وانه وسعهم المسجد لا بأس باخراجه كغيرها من زماننا كذا في  
الاختصار ولا يكبر جهرا في طريقها خلافا لهما ونقل الزيلعي عن ابي  
جعفر انه قال لا ينبغي ان يمنع العامة من ذلك لقلة رغبته في الخيرات

70

البيان بالحق والبر  
ابناء فيها  
وغيرهم غار قلعتان







فان الكبيرة عنده ثلاث مرات انه اكبر ولا يبريد عليه ولم في التبريل  
 بعده قولان من بحر يوم عرفة بلا خلاف بين علمائنا فيه لا اتفاق كبار  
 الصحابة عليه الى عصر العيد فيكون التكبير عقب ثمان صلوات  
 فورا متعاقبا يجب الى عقب فرض بلا فصل ثم البناء فخرج بالمرح  
 التوافل وصلوة العيد اولى فخرج به القضاء اولا لا تكبير فيه جماعة مستحبة  
 فخرج به جماعة البناء اولا لم يكن مع من رجل اولا لا تكبير فيها ايضا على امام  
 مقيم فلا يجب على المنفرد ولا امام مسافرا وامراة او من اهل المنزل والمنازل  
 وعلى مقتد مسافرا او قرويا او امرأة وقالوا يجب التكبير في كل ركعة  
 مطلقا ان سواد اولى بالجماعة اولا وسواء كان المصلي رجلا او امرأة  
 مسافرا او مقيما في الكعبة او القوي الى عصر اليوم الخامس من يوم  
 عرفة وهو الثالث عشر من ذي الحجة الذي هو تشريع وليس بخبر  
 وبه الى باب تكبير الى هذا الوقت وعدم الاقتصار الى عصر العيد بكل  
 الاثر احتياطا في باب العبادات ولا يتركها المومنين وان ترك الامام  
 لانه يرد في بعد الصلوة لا فيها فلم يكن الامام فيه حتما كسنة الثلاثة  
 بخلاف سجود السجود لانه يرد في الصلوة ويكبر المسبوق لانه مقتد  
 بحرية لكنه لا يكبر مع الامام بل عقب القضاء الى قضا ومأقاة  
 ومنه يعلم حال الجماعة لانه كان خلف الامام بالتمام **باب**  
 صلوة الكسوف امام الجمعة او ما مور السلطان الى من امره  
 ان يصلي هذه الصلوة يصلي بالناس عند الكسوف كغير  
 كالنفل اي على هيئة النفل بلا اذان ولا اقامة ولا اجهور ولا خطبة  
 وبركوع في كل ركعة وعند الشافعي بركوعين فيه ويقول الامام  
 عمارة فيها الركعتين وبعدهما يدعوه حتى تجل الشمس وان لم يظفر  
 اي الامام وما مور السلطان صلوات اول كالحقوف والبرج النبوي  
 والظلمة الهائلة والخوف الى الخوف الغالب من العدو **باب**  
 الاستسقاء بالجماعة فيه ولا خطبة بل هو دعاء واستغفار وتوابع

استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا حيث  
 عمله سبيا لارسال السماء اي الغيث فان صلوات ادى جاز  
 ولا يعلب فيه ردا وقال محمد يعلب الامام فيه ردا دون القدم  
 وعن ابن يوسف روايان وحقيقة قلبه ان كان مرطبا ان يجعل  
 اعلاه استغفلا واستغله اعلاه وان كان مدورا اي هبته ان يجعل  
 الامام اليسر واليسر اليمن ولا يحضر في الصلاة ثم يستنزل فيركع  
 وانما ينزل عليهم الغراب واللجنة ويخرجون ثلثة ايام متتابعين  
 لانها مدة ضربت لايلاء الاغفار ويخرجون مشاة في ثياب  
 فلق غسيلة او مرقعة متدة للذين متواضعين فاشيعين بعد  
 ناكس رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم وقبل  
 لاصلوة فيه قال في التحفة لاصلوة في الاستسقاء في ظاهر الرواية  
**باب** صلوة الخوف لم يجوز ابو يوسف بعده عليه السلام  
 لانها انما شرعت بخلاف القياس لاجاز فضيلة الصلوة خلق  
 النبي عليه السلام وهذا المعنى انعدم بعده وهو لا ان الصلوة به  
 الله تعالى عنه اقاموا بعده صلى الله عليه وسلم وسببه الخوف وهو  
 يمتنع بعده ايضا فاذا عيق من عدو او سبع فاضرب في اشارة  
 الى ما قالوا الخوف الذي يجوز الصلوة على الوجه الذي قلنا اذ كان  
 العدو ويترقب منهم بطريق الحقيقة وبما يلزمهم فاما اذا كانوا بعيد  
 منهم او ظنوا عدوا بان راوا سوادا خيرا فاصلوا صلوة الخوف  
 فظنهم غير ذلك لم يجوز صلواتهم جعل الامام طائفة باراء الخوف  
 صل باقرى ركعة لو كان مسافرا ادى الخوف او الجمعة او العيد  
 واصل ركعتين لو كان مقيما وفي غير الشافعي يكره ان يقرأ في الصلوة  
 الخوف فان حكمها حكم الركعتين في الخوف وجاء الامام  
 واصل بهم ما بين من ركعتين في الركعتين في الشافعي وسليم  
 امام وهذه وهو ان يركع الطائفة اليه الى الخوف وجاء الطائفة



الاول وانما صلواتهم بلا قراءة وسلموا لانهم لا يصحون فكانهم  
 خلف الامام ثم جاء الاخرى وانما صلواتهم بقراءة لانهم موقوفون  
 وان استند فوفهم صلواتهم كما نادر ادى بالايمان الى جهة قد رتبهم  
 فان قدر واعل توجهه القبلة توجهوا اليها والا فالى ما يقدرون  
 على التوجه اليه وتقدم صلواتهم بالقبلة والمشي والركوب لانه  
 على كثير ما **باب** الصلوة في الكعبة في حياها التقلد وفاقا وكومون  
 خلا فالت في منقروا وكجاعة وان اختلفت وجههم اللان  
 فقاء الى وجه الامام فانها لا يجوز لانه تقدم اليه ومن سواه لم  
 يتقدم وتوجه الى القبلة كذا في صلواتهم الى صلواتهم فيها ولو كان  
 بعضهم قدام الامام مستقبلا بوجهه اليه اقتدوا من الجواب  
 او بعضهم اقرب اليها الى الكعبة من الامام فاقترده الامام  
 في جانبه لتقدمه على الامام بخلاف من في جانب اخر لانه خلف الامام  
 حكما فلا يضر قرب اليها اقتدوا من خارج بابا فيها والباب مفتوح  
 فاقتردها وهم لان وقوف الامام فيها وبابها مفتوح كوقوفه  
 في الحرب في باب الساجد وكرهت الصلوة فوقها وان جازت  
 لانه ياتي في **باب** سجود السهو وهو لا يجب الى السجود  
 وقيل يستحب والصحيح الاول بعد تسليمين اختاره صاحب الهداية  
 وشمس التائمه والامام ابو اليسر والامام طاهر الدين المصنفاني  
 او سلمية اختاره صاحب الكافي وفي الامام هو زيادة  
 وصاحب الايضاح قال تاج الشريعة في شرح الهداية ذكره  
 الاثمة انه يسلم تسليمين وهو الصحيح لانه قول كبار الصحابة كهم  
 وعلى وابن مسعود وجمهور العلماء والافذ بر واية صحابة كانوا قريبا  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى والرواية الاولى عن عائشة  
 وبسمل بن سعد رضي الله عنه وعائشة كانت في صف النساء  
 وسجد كان من الصبيان فيحفل انهم لم يسجدوا للتائمه الثانية

المحرر

لانه عليه السلام كان يسلم الثانية اخفض من الاولى هذا هو المظهر  
 في الكتب المشهورة وفتوى كلام الفرقين يدل على ان القولين  
 للامام الاعظم وفي الجمع شب الشان الى تحج والاول اليها وما وجدته في  
 في كتاب الامام نقله صاحب معراج الدرر في قبيل وعلى كونهما  
 قوله يناسب ما قيل في الشارح لفرقة تسليمات والامام تسليم  
 لانه اذا سلم تسليمتين ربما يشغل بعض الجماعة بما ياتي في الصلوة  
 سجدة ثالثة على يجب وتسليم وسلام يناسب رابعا واجب  
 سجدوا في العديانم ولا يجب سجدة ركوع التوبة فان تقدم بها على  
 الركوع واجب لا فرض خلافا للفرقة واما تقدم التيمم على الركوع  
 والركوع على التسليم ففرض كما سبق كقصة في باب صفة الصلوة  
 بالافزاد عليه وتأخير القيام الى التسليم زيادة على التسليم قبيل  
 بحرف والتيمم بقدر ما يودي فيه ركن وركوعا فان الافتضار  
 على الواحد واجب في الزيادة عليه تركه والحجر لما كانت عليه  
 واختلف في مقداره والافزاد قد راي كونه في الصلوة في الفصلين  
 وترك السجود الاول وسائر الواجبات المذكورة في باب صفة  
 الصلوة ودين تكرر الى ترك الواجب يعني سجدة واحدة ما تقدم  
 تكرر ترك الواجب على منقروا متعلقا يجب وعلى من سجدوا  
 ان سجدة امامه وان لم يسجد لم يسجد التيمم بخلاف تكبير الشريعة  
 كما مر في باب لا يسجدون الى لا يجب على المنقروا بسجود او لو كبد  
 وجهه خالف امامه وان سجدة الامام انقلب الامامة اقتدار  
 ويصل على النبي عليه السلام في الشهادتين والاصول الصلوية فيها  
 ان الشهادتين كذا في النظر سيرة المسبوق بسجدة امامه وان كان  
 سجدة فيما فات عليه ثم مضى فاقات والاولى ان لا يقوم قبل سجود  
 الامام ولو قام قبل سجدة فعليه ان يعود بسجدة امامه لم يقيد  
 الركعة بالسجود وان قعد بما به لا يعود ولو سجد في اي فيها بغير



سجدة ثانياً لهذا السهو كذا الاول يعني يجب عليه سجدة السهو  
 اعمه بان سجد في كل ركعة او في كل ركعة او في كل ركعة او في كل ركعة  
 المصلي فلو سجد في الركعة الاولى في ركعات الاربع او في الركعة  
 من الركعات اربعة عن النفل لان القعدة الاولى في الركعة  
 الثانية من الركعات هي بعد الركعة الاولى وان استوى قايماً وفكره  
 الى القعدة الاولى وهو اليه الى القعدة الاولى بان لم يرفع ركعته  
 عاود لا سجد والا قام وسجد للسهو وقيل يسجد الى القعدة الاولى  
 يستقم قايماً وهو الاصح كذا قال الزيلعي وان سجد عن الاضحية قام  
 الى الخامسة في الركعة والرابعة في الثالثة والثانية في الثانية عاود  
 عالم بسجد لان فيه اصلاح صلواته واكملته وكذا لان ما دون الركعة  
 ليس بحل الركن وسجد للسهو لانه افرغ من الركعة وانما قدمه بطل  
 عالم بسجد عاود ركعة ثانياً وفي الركعة السادسة اذ كان  
 انما قال لا تسجد لم يشرع فيه قعدة فليجب عليه انما وفي الركعة  
 الخامسة اربعاً لا يحتاج الى القعدة او الركعات الثلاث بغير الركعة التي  
 تجوزت الى النفل فحصلت الصلوة الثالثة وفي الركعة السادسة  
 وهو الركعة رابعة تكون كل ركعة لان النفل بعد طلوع النجاة  
 من ستة الف ركعة وان قعد الاضحية على قوله وان سجد عن ركعة  
 ثم قام سجد اوله سلم عاود سلم الا ان يسجد في الركعة الرابعة  
 والاربع في الثلاثين فبقي فرضه لوجود القعدة الاضحية بغير ركعة  
 في الركعة لم يقبل ههنا ان شاء الله الاول مع انه لو طلع الاضحية في  
 القعدة بين الركعتين اربعة ههنا اكد من ههنا لان فرضه  
 قد تم به ههنا كذا في غير السلام يجب سجود السهو فلو قطع ما بين  
 الركعتين بان لا يسجد للسهو لزم ترك الركعة ولو جلس من القيام  
 وسجد للسهو لم يؤد سجده السهو على الركعة المحسنة فلا بد من ان يتم  
 ركعة ويسجد على الركعتين وسجد للسهو لم يؤد سجود السهو

اخره

بخلاف المسئلة الاولى فان فرضية سجدة لم يبق تحتها الى تدارك نقصانها  
 ولو حضر اشارة الى ضعف ما قبل لا يقيم في القعدة كذا في النفل بعد  
 وقيل بغيره لان هذا ليس بمقصود والركعة من النفل بعد القعدة  
 فلا يكره بعده وهو الاصح كذا قال الزيلعي وبغيره خامسة في الثلاثين يسجد  
 الركعة الثانية في الركعة الاولى لانها ليست بالركعة الاولى او القعدة  
 لان الركعة الثانية هي السلام عليها كانت تجزئ عنه اذ وسجد على  
 قوله بغير السهو كذا في السلام ومعهديه فيها الى الركعتين الزايتين  
 في الركعة بين ركعتيها ما بينهما امام وقضاها ان افسد لا تسجد قعدة  
 وفي الركعة بركعة لا يقيم رابعة كذا في النفل بعد ركعة قبله مطلقاً  
 وفي الركعة بعده اذ اشرع بالقعدة لا قبله مطلقاً لما مر عن بيان  
 حال الركعة في النظر اليه في القعدة اذ بان حال النفل فيه شيئاً  
 لما قام فقال ترك القعدة الاولى في النفل سجد وسجد ثم السهو  
 بعد وكان القياس ان يسجد وهو قول زفر ورواية محمد بن  
 وفي الركعات لا يفسد ويجب سجدة السهو بركعة ساجداً  
 لان التطوع كما شرع ركعتين شرع اربعاً ايضا فان ترك القعدة  
 وقدم الى الشفع امكن ان يجعل الكل صلوة واحدة وفي الركعة  
 من ركعات الاربع لم يفرق بين النفل الاضحية وهي قعدة الختم والتخل  
 كما في الظاهر بخلاف صلوة النجى لانها شرعت ركعتين لا غير بغير الشفع  
 ان لا يسجد لكل صلوة واحدة وهذا الفقيه وهو ان القعدة الاضحية ليست  
 من الركعات ولكنها فرضت للنجى لان جميع الركعات فرضوا وان لم يكن  
 القعدة الاولى فرضاً فانما قام الى الثالثة ههنا صارت الصلوة  
 من ركعات الاربع فلم يكن القعدة الاولى للنجى فلم يبق فرضاً كذا في النفل  
 كذا في مواضع الركعتين وسجد لسجد لا يسجد الى لا يفسد  
 بهذه الركعة صلوة بلا سجدة بحكمة لان سجود السهو وقوة في حال  
 الصلوة ولو بني على البناء التخييرية ولكن اعاده الى سجود السهو لا يفسد

خبرية

مسائل شرعية



من السجود وقع في خلال الصلوة فلا يعتد به تسليم من عليه السلام  
 يخرج موقفا لا قطعاً حتى يصح الافتداء به ويبطل وضوءه بالاعتناء به  
 ويصير فرضاً أربعاً بنسبة الإقامة ان سجد شرطاً لم يقرب منه ولا اي  
 وان لم يسجد فلا يترتب عليه الاحكام المذكورة وسلامه اي سلام  
 من عليه السلام للقطع اي بنسبة قطع الصلوة لا يقطع لان نية السجود  
 فيكون كالموتى الظاهر سبباً بل عليه ان يسجد للسهو والبقاء الترخية كل  
 ما اذا سلم وهو ذكر للسجدة الضلالية حيث لم يركع ولم يركع  
 سجود السهو يوثق به في حرمة الصلوة وهي باقية والصلية يوثق بها  
 في صحتها وقد بطلت بالسلام ما لم يركع من القبلة او يتكلم فانها  
 يبطلان الترخية وقيل لا يقطع بالتكلم ما لم يتكلم او لم يخرج من المسجد  
 ان يسجد قبل ان يتكلم او يخرج وان مشى واخرق من القبلة وبه قال  
 بعض من في كذا في الزمان في فصل الظاهر سلم على الركعتين يتوابع  
 الاقام اي توابع اي اي اتم الظاهر اربعاً وسجد على ركعتين يتوابع  
 عليه السلام فعله كذا خلاف ما لو سلم على طعن انه ما قرأوا فيها  
 اربعة او كان المصل قد ركب العهد بالسلام فظن ان الظاهر ان  
 فرضه ركعتان او كان في العتاق فظن انها التواضع حيث يبطل صلته  
 في جميع هذه الصور لانه سلم على الاربعة السجود السجود والحمد  
 شك من يسجد شك عاونه وفيه عبارة التقية شك اول حرمة  
 حال في الكافي معناه ان الشك ليس بعبادة لانه لم يثبت في غيره  
 فظاهر انه لم يصل متعلقاً بشك استثنائاً وان الشك على ما لم يثبت وان  
 لم يثبت ظنه اذ لا يخلو وقد في كل ما قلناه او كما ان الصلوة شك فيها  
 اي صلوة فتفكر في ذلك حتى استيقن ان طالع تفكره قد راى كونه  
 الاول او كان من اركان الصلوة وجب السجود عليه ولو لم يكن  
 طول تفكره ذلك القدر بل كان وونه لا يجب السجود لان التفكير  
 الظاهر مما يوجب اركانه عندهما فافهموا والتفكر عليهم ما لا يكون الا في

الصلوات

تجمل

تجمل كان لم يكن كذا في تحفة الفقهاء وما سجود الصلاة  
 سجوداً عند الخليفة يوسف وفي رواية عن الامام ع ومروا  
 عند محمد وفي رواية عنه كذا في الغنية سجدة فاعل يجب فيها اي في  
 تكلم السجود بسجود يعني سجد اي لا على بشرط الصلوة  
 وقد تقدمت بين تكبيرين متعلقين بسجود فظاهر ان  
 من اراد سجوداً لم يكبر ولم يركع يدبه وسجد ثم كبر ورفع رأسه  
 اعتناء بسجود الصلوة وهو كركوع ابن مسعود رضي الله  
 ولا شهيد ولا سلام لان ذلك التحلل وهو يستدعي سبب الترخية  
 وعقدت بها على من تلا الآية متعلقاً يجب وتوابعها رتبة ذكره  
 فقه من اربع عشرة لمروية وهي في احوال اعراف وفي الرعد والتحلل  
 وفي اسرارهم واولي ابي وكفران والتحلل والسجود وصومهم  
 السجود والجم والاشتق واقراءهم بيان لمين في قوله على من ياتي  
 او ان تلا الآية السجود من طهره الصلوة او ادركها وجب عليه  
 يجب على الاصح اذا تلا الآية اهل الاول والجنب والمحدث والكران  
 اذا اتوا لانهم اهل تقضاء الاعمال كلها الكافر والمجنون والصبي  
 والحيض والنفس لانهم ليسوا اهل الصلاة او يستحبها عطف على  
 قوله تلاية وان لم يقصد اي السماع فمهم او لم يسمعهم اذا اجبر  
 انه فراد اية سجدة ذكره وقضه ثلثين ذكره متعلقاً بسجودها ومن  
 ذكر هو الاصح اه وسمع من الساجد قال قصه وان سمعها من نايم  
 اضطرار فيه والعصبي هو الوجوب لا على من سمعها من الظاهر  
 والجنون المطلق والعصبي والموتى لعدم اهليتهم للقراءة فالتراة منهم  
 كالأقراءة والسموع كلاهما مع اما الثلثة الاولى فظاهر واما الرابع  
 فانه الموتى محذورون عن القراءة كمن لا يتصرف اماماً عليه وتصرف  
 المحذور لا حكم له بخلاف الجنين والجانين وكذا لانهم منزهون  
 والذين غير محذور قال في تحف المصنف الجامع الكبير المصنف من الموتى كمن هو المصنف

والصبي  
 ساق



من الجنون والغير والصمد لا يوجب شيئا وقال قضاة على  
 من يجب عليه الصلوة او اقران اية السجدة او سمعها من يجب  
 عليه الصلوة او لا يجب كجيش او ناسين او جنون او كذا وصغر  
 وبيتهما مخالفة ظاهرة في صحة الجنون اقول وجه التوفيق ان مراد  
 بالجنون الجنون الغير المطبق ومراد صاحب التطبيق الجنون المطبق  
 بغيره فانقل الزايد عن كذا واذ ان الجنون اذا قصر وكان  
 يوما وليلة او اقل يلزم تلاها او سمعها فانطبق ان الجنون على ثلث  
 مراتب فاحصر كما مر وكامل غير مطبق وهو الذي يكون اكثر من ذلك  
 لكنه قد يزول وكامل مطبق وهو الذي لا يزول والخاص ايضا بالنظر  
 الى سجدة التلاوة على ثلث مراتب احدها من يلزم تلاوته عليه  
 وبسببها منه على غيره سجدة ومنه الجنون الفاضل وهو المذكور  
 في النوادر وثانيها من لا يلزم بتلاوته عليه سجدة لكن يلزم سماعها  
 منه على غيره ومنه الجنون الكامل غير المطبق وهو الذي ذكره قضاة  
 وثالثها من لا يلزم بتلاوته شيئا لا عليه ولا على غيره باستماع  
 منه وهو الذي ذكره صاحب التطبيق هذا ما تيسر لي في هذا المقام  
 بسون الله الملك العلام الحمد لله على ما هو بالصواب واليه المرجع و  
 المآب وبودى الى سجد التلاوة بركوع وسجود غير ركوع الصلوة  
 وسجود كائنين في الصلوة لهما ان التلاوة وتودى بركوع الصلوة  
 او كان الركوع على التوراة عقيب قراءة الآية ان تواتر ان يكون  
 الركوع لسجود التلاوة وتودى ايضا بسجود في الصلوة  
 كذلك ان على التوراة ان لم يتوجه يعني لو تلاها في صلوة ثم ان شاء  
 ركع لها واخشا سجد ثم قام فقرأ لان المقصود من السجدة  
 اظهار الخشوع للمعبود وذلك يحصل بالركوع ايضا وتبادى بالسجدة  
 الصليبية لانها تواتر فيها من كل وجه كذا في المحيط وقال في الخلاصة  
 اجمعا على ان سجدة التلاوة تبادى بسجدة الصلوة وان لم يتولد التلاوة

واختلنا في الركوع قال الشيخ الامام المعروف بجاهه زاده لا بد  
 من ركوع على النبي حتى يتوب عن التلاوة نص عليه محمد بن محمد بن  
 بنلاوة الامام وان لم يسمع لا تتزاه متابعته ولو تلا المومنين لم يسجد  
 اي الامام والمومنين لما عرفت ان المومنين يجوز ولا حكم لغيرهم اصلا لان  
 لان الصلوة ولا يلزم خلاف الخارج من الصلوة او اسمع من المومنين  
 حيث يجب عليه لان الجرح ثبت في صحة المصلين فلا يبعد وهم  
 سمع المصلي الآية من غير لم يسجد فيها لانها ليست بصلوة تبادى لان  
 سماعهم هذه السجدة ليس من افعال الصلوة بل يسجد بعد كل  
 الصلوة لتحقيق سببها ولو سجد فيها لم يجز لانه منهي عن ذلك وقال  
 كاليس من الصلوة فيها وقد وجبت السجدة كاملة بسبب  
 الصلوة فتلاوتها فيها يتحقق نقصا فلا يخرج به عن العهد بل اعاده  
 اي السجود ووجه الثاني للصلوة لان محذور السجود لا ينافي احراز الصلوة  
 سمع رجل من امام ليس هو معه في الصلوة ولم يسمع به اصلا او اتم  
 في ركعة اخرى سجد خارجا اي خارج الصلوة لوجود السبب وعدم  
 الاداء وان اتم فيها اي في الركعة التي سمعها فيها قبل سجودها  
 يسجد لانه لو لم يكن سمعها سجد معه كما مر فلهذا سجد اولي  
 وان اتم فيها بعده اي بعد سجود امامه لا يسجد مطلقا لان الصلوة  
 ولا فالجواب لانه صار مدركا لها باوراك تلك الركعة وسجد عليها  
 الصلوة لا تعضي خارجا لانها صلوتية ولها منزلة الصلوة فلا  
 ينافي بانها نقص لم يقل ركعة وجبت في الصلوة احتراز عما وجبت  
 فيها وتحمل او اتمها خارجا كما اذا سمع المصلي ممن ليس بمصلي  
 من امامه واقعدى به في ركعة اخرى تلا خارجا اي الصلوة تسجد  
 واعاد فيها سجد اخرى لانه اذا سجد قبل الصلوة لا يقع على سجود  
 في الصلوة وان لم يسجد اذ كان كفته واحدة لان الصلوة تبادى استتبع  
 غيره وان لم يسجد الجالس كمن ركع في الجالس حيث كفت واحدة



سواء قرأه مرتين ثم سجدا وقرا وحسين ثم سجدا وقرا او سجدة واحدة ثم قرأها  
 في ذلك المجلس لا يجلس فان تكرارها فيها يوجب سجدة بين ولولا ذلك  
 لما زاد بدل الآية الاولى اية اخرى في المجلس لم يكف واحدة بل وجب  
 سجدة ثان ولاصل ان مبنى السجدة على التفاضل وفعالها في سجدة واحدة  
 في السبب لا الحكم وهو التبع بالعبادة والاصطلاح والتمسك بالعبادة  
 لاظهار كرم صاحب كثرته وامكان التفاضل عند اتحاد المجلس لكونه  
 جامعا للمتميزات فاذا اختلف عاد الحكم الى الاصل واسد الثوب ولا  
 تتعال من عصبان الى عصبان بتبدل لوجود الاختلاف حقيقة وعدم  
 الجامع حكما بخلاف زوايا السجدة والبيت فانها في حكم مكان واحد بتبدل  
 صحة التفاضل لا الفعل القليل يعني انه ليس بتبدل كالقيام حيث كفته  
 سجدة واحدة سواء وقعت بعد فضل كان تلافيا لتمام ثم ينشئ سجدة او قبل  
 كان تلافيا ثم قام فثنى ومنه خطوة او خطوتين واكمل التمام وشرب  
 شربة ماء او تكلم بكلام يسير ونحو ما لا يتبدل به الحكم كل العبادة  
 والالتكاف والركوب والشرك بخلاف ما اذا تلافى سجدة اخرى او ثني  
 بعد فعل كثير كشيء خطوات فانها لا يكون تكرارها كالمقال كونه غير متصل  
 بتكرار السجدة لان سيرة الركبة مضاف الى ركبتها حتى يكسب عليه ثبات  
 ما اطلق الركبة فاعتر مكانه الارض لا ظهر الركبة وانما قال غير متصل لان  
 حرمة الصلوة تجعل الامكنة مكان واحد ولو لاه لما تحت صلوة اذا  
 اختلف المكان بمنع مجتهدا في ذلك ركعة وركعتين لا يعني لو كرر  
 في ذلك لا يتكرر السجدة وان لم يكن في الصلوة لان التمسك كالبيت  
 او جريانها لا يضاف اليه قال الله تعالى وجوب برهم ركوع ولو كرر ركعتين  
 في ركعة سجدة فبما ساء استحسانا لا اتحاد المجلس ولو في ركعتين  
 فكذلك عندنا في يوسف بنون المجلس مع الاتساع ولا يلزم الجمع  
 كس مع ذلك قبل الثاني لانه كالامام لم يكره قراءة امام في وقت  
 اكره الامام ان يقرأ في صلاة بخافت فيها لانه يؤدي الى اشتباه

في صلاة ركعتين  
 في ركعة سجدة فبما ساء استحسانا لا اتحاد المجلس ولو في ركعتين  
 فكذلك عندنا في يوسف بنون المجلس مع الاتساع ولا يلزم الجمع  
 كس مع ذلك قبل الثاني لانه كالامام لم يكره قراءة امام في وقت  
 اكره الامام ان يقرأ في صلاة بخافت فيها لانه يؤدي الى اشتباه

الحام على التمام الا ان ينو في ركوعه على الفجر وكره ايضا ترك  
 السجدة وقراءة الباقي لانه يوجب الاستسكان وكذا ان يركع  
 السجدة عليه وندب فيه اية او اكثر التبرع وفعالهم التفضل  
 واعفا ولم عن السجدة مع شفعه لها والقيام ثم السجدة وروى  
 عن عائشة رضي الله عنها ولان الخرو في ركعة اكل باب  
 الجنازة جمع جنازة وهو بالفتح الميت وبالكسر السرير من وجبه  
 المحضر اي من حضره الموت الى القبلة على شقة البيت اعتبارا  
 بحال يوضع في القبر لانه اشرف عليه وجاز الاستلقاء وقدمه  
 اليها ان القبلة لانه اشرف للجنح الروح والاول هو السنة ويرفع  
 راسه قليلا ليصر وجهه الى القبلة لا الى السماء ويلقي يده  
 اليها ويصلي عليه لانه الاول لا يتصل به ويصلي الثانية ولا يوم  
 بها كما في ان يتصبر ويرد يده بعد موته يستدعيه ويغسلها  
 به كذا جرت التوارث وفيه تحسنة فيحسن ولا يابسها بعلام  
 الناس موته ويحمل في جهنمة فيوضع على تحت حجر او في القبر  
 لما فيه من تعظيم الميت واختيار الموت له عليه السلام انه  
 دبر تحت الموت ويحرق من شيا به ويستمر بغيره القليلة و  
 قيل مطلقا وبعضه بلام مضمة واستنشاق البذر اخراجه  
 الماء ويصب عليه ماء مغلي يسر وجعل وهو لا يشان بباله  
 في التطيب والا ان وان لم يوجد ماء كذا في المجلس اي يصب  
 عليه ماء فالصلح حصول اصل المقصود وبفضل راسه وجبته بالخطم  
 لانه ابلغ في استخراج الكوسج وان لم يوجد فبالصباون وكوه  
 ثم يجمع على ياره ليكون البداية بحانب يمينه وبفضل بالمالا ويرج  
 حتى يصل الماء الى ما بين تحت منه ثم يجلس اي الغسل الميت  
 مسددا الميت الى نفسه ويمسح بطنه بيمين ثم زاعن ثوب  
 الكفن والخارج بفعل وغسله لا يبا وكذا وضوءه لان الغسل حرف

في صلاة ركعتين  
 في ركعة سجدة فبما ساء استحسانا لا اتحاد المجلس ولو في ركعتين  
 فكذلك عندنا في يوسف بنون المجلس مع الاتساع ولا يلزم الجمع  
 كس مع ذلك قبل الثاني لانه كالامام لم يكره قراءة امام في وقت  
 اكره الامام ان يقرأ في صلاة بخافت فيها لانه يؤدي الى اشتباه

او يشهدا وثاني  
 في صلاة ركعتين  
 في ركعة سجدة فبما ساء استحسانا لا اتحاد المجلس ولو في ركعتين  
 فكذلك عندنا في يوسف بنون المجلس مع الاتساع ولا يلزم الجمع  
 كس مع ذلك قبل الثاني لانه كالامام لم يكره قراءة امام في وقت  
 اكره الامام ان يقرأ في صلاة بخافت فيها لانه يؤدي الى اشتباه



بالتصديق والقبول  
في الصلاة والجمعة  
والحج والعمرة  
والزكاة والصدقة  
والصيام والعبادة

بالتصديق والقبول  
في الصلاة والجمعة  
والحج والعمرة  
والزكاة والصدقة  
والصيام والعبادة

أو قلري طار شمر

أي وكش سيز

بالتصديق وقد حصل مرة ثم يشف بشتوب للتلايقيل الكفارة ولا يقبل  
ظفره ولا يمسح شعره لانه للفرقة وقد استفتى عنها ويجعل  
وحية الخط لان التطيب سنة وعلى وجهه جمع مسجد  
الجمعة بمعنى موضع السجود وهو جبرته وانقه ودياره وركبته و  
قدمه الكافور فانه كان يسجد بهذه الاعطاء فيخص بمزادة  
كرامة وصيانة له من سرعة الفدا اذا اجرى الماء على البيت  
او اصابه المطر لم يكن عيلا فالغرض بصل كذا قال فقعه وسنة  
الكفن له ان لا يجل ازاره ويصنع ولغافة كل من الازار والغافة  
من القوم الى القدم والقبض من المشكبين الى القدمين وهو  
بلاذخا ريع ولا حبيب ولا كمين ولا يلف اطرافه ولا تحس الغافة  
اشحنه المشافرون ولها ان المرأة ذريع وهو ما تلبس المرأة  
فوق القميص وازار وفخار وهو ما يستتر به المرأة راسها ولغافة  
وقفة لربط تنديدها وكفايته اي الكفن له ازار ولغافة ولها ما  
اي الازار والغافة وفخار وضروية لهما ما يوجد من الاثواب و  
اذا ارادوا التكفين بسط الغافة ويحيط الازار عليها ويحيط  
ويوضع على الازار ويلف باده اي الازار ثم يمسح كافي الحيوة ثم  
يلف الغافة كذلك وهي اي المرأة تلبس الذريع ويحيط شعرا صغير  
على صدرها فوقه اي الذريع تحت الغافة وان كسفت الغافة اي  
الكفن عقد من طرفيه القبيل والحد يد فيه اي الكفن سواء الارواح  
للثاني ولا يابس بالبرود والكفان وفي النساء بالحرير والخرق  
والعصر من لا مال له فكفنه على من يجب عليه نفقة فرض كفناه  
واختلف في الزوج والاهل الموصوب عليه كذا في النظر سيرة ولانهم  
يوجد من يجب عليه نفقة فليست الكمال صلوة فرض كفناه ان ادى  
النفقة سقط عن الكل والا اتم الكل يصل على كل مسلم مات لا ابتغاء  
وقطاع الطريق اذا قتلوا في الحرب هذا القيد اشار الى ما ذكره فقعه

ان اهل البيت اذا قتلوا بعد وضع الحرب او زارهم يصل عليهم وكذا  
قطاع الطريق ان اقدمهم الامام ثم قتلهم يصل عليهم كذا الكفاية  
في القبر بسلام بالسلام لا يصل عليه اذا قتل في تلك الحال وان عجلوا  
قاتل نفسه يصل ويصل عليه لا على قاتل احد ابويه وزوجه وهي الطريقة  
اربع تكبيرات يرفع يده في الاولى فقط وعند الثالث يركع ويقرأ بعد  
الي بعد الاولى كافي سائر الصلوة وصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد  
الثانية كما يصل في سائر الصلوات بعد التشهد وعا بعد الثالثة  
الدعاء للمؤمنين هذا اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وعائنا وصغيرنا  
وكبيرنا وذكرنا واشتاتنا اللهم من احبته منا فاحبه على الاسلام  
ومن توفيه منا فتوفه على الامان وسكن من بعد الرابعة دعاء في  
سلم واحدة يذراها من تحبته ويحترها في يار مدد وارحمه  
فاذلة فيها وعند الثالث يقرأ الفاتحة ولا تشهد ولو كبر الامام تكبيرا  
فاما لم يسمع لانه منسوخ لا يستحق الصلوة في التكبير الثالث  
لصبي وصبيته ويجوز لولا ذنب لهما بل يقول بعد الدعاء يارب  
العالين كما قرأ اللهم اجعله لنا فرحا ان لوجه يتعد منا اللهم اجعله  
لنا فرحا اي فربا قيا اللهم اجعله لنا شاة شاة متفعا ان يقول الفاتحة  
ويقدم الامام يقرأ صدر الكمية مطلقا ان سواء ذكر كان او انثى  
لانه مدح القلوب وفيه نور الايام فيكون القيام عنده اشارة الى  
الشفاعة لاجل ان الجنابة اجتمعت فالافراد بالصلوة او في الاولى  
ان يقدم الافضل منهم وان اراد الجميع بها اي بالصلوة يعني الصلوة  
على الجوع مرة بصلوته اي الجنابة صفا طولا عما يلي القبلة بحيث يكون  
صد بكل قدم الامام وركلي الترتيب بان يضع الرجل يمينه على الارض واليسار  
فانثى في قالت فالتبسية والتبسية الحزينة على القيد والصد على المرأة  
ثم تكبر في كيفية الوضع من حيث المكان قال ابن ابي بيل يوضع رجل  
خلف رجل راس الاخر اسفل من راس الاول يوضعون هكذا ورجلات











من احكام الاحياء كما بينا في بيانها من قوله تعالى او جزية او طاع  
الطريق او لغيره فانه لما كان الاصل فيه شهدا او احدى كما عرفت ولم  
يكن كلهم قتيلا السيف والصلح فغيرهم من وجع راسه باجر وفهم  
قليل بالعضاد فذكرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامم المشركين

أو قتل غيرهم بها أي بخارصة فإن قتل مسلم غير باع وغير  
 قاطع الطريق ومسلم قتل في بخارصة ظلمًا يكون شرًا إذا وجد  
 عطف على قتل ظلمي بخارصة في تمركزهم أي موكبة أو بائني أو جوه أو بشرط  
 البخرصة يعلم أنه قتل لا ميت وجف أنه قتل عن غير الصالح الكفن  
 كالنور والحشو والعلوية والسلاح والخط فإنها شريعة ومناج  
 إلى نقص وينقص إن زاد ليتم الكفن ولا يغفل للنهي عنه كما حرموا  
 عليه الكرامة وتعظيمه يدفع بدله لأنه في معنى شهيد أو أحد وقد  
 خزانة عليه السلام نهى عن غسلهم والتأنيخ كالغناخ الصلوة

فبطل من وجهين الأول في بصر فيما يجب إذا وجد فيه البطلان من  
أمر أو من الجاهل والآخر في العلم فإنه قال في الرواية ومن  
وجهين الأول في بطلان لأن الواجب فيه العاقبة والآخر في حق  
الظلم إلا إذا علم أنه قتل كجدة ظلم لأن الواجب فيه العاقبة  
قال صدرت رتبة أقول هذه الرواية مخالفة لما ذكر في الزهرة لأن  
دانية النهاية فيها لا أعلم يعلم فإنه لا يعلم في وجوب النفس من أول

یعنی فراموشی می یابند  
شود از این

ای طریق عام

الا اذا كان لم يعلم العقل في ضرورة عدم العلم بما لا يتلوا العلم ان العقل  
 بالحكمة عن رواية الهداية لا يعمل لان نفس هذا العقل واجب النقص  
 واما وجوب الدية والقائمة فلعارض الحجر عن اقامة النقص فلا يخرج  
 هذا العارض عن ان يكون شرعا واما على رواية الضرورة فيعمل وعما  
 الضرورة يدوان حصل العقل بالحكمة فان لم يعلم فانه يجب الدية  
 على العمل بالحكمة فيعمل وان علم فانه لم يعمل عندنا في الضرورة لم يعتبر العقل  
 فوجوب الدية وان كان بالعارض احرص على الشهادة في نفس اخرها  
 الرواية اقول كانه لم يتأمل في عبارة الهداية ولم يسطر في ضرورة فاهم  
 خرجوا بان قوله الا اذا علم انه فعل بحكمة ظمنا لمحمول على ما اذا علم فانه  
 حيا وان لفظ الكتاب ليس اليه لانه قال الواجب فيها النقص والاقصا  
 يجب الا على العقل بل المعلوم وقال قايح كثر بعد ضرورة شرعية في تنص قوله  
 ظمنا لم يعلم فانه في الكتاب اشارة اليه لانه انما كان ظمنا اذا كان  
 انما لم يعلم ما حتى لو لم يعلم جاز ان يكون هو مستعد با فلا يكون العقل ظمنا  
 قول صاحب الهداية اول من وجد قبلا في الضرر فانه على ما اعترف به عند  
 ومن وجد قبلا في الضرر ولم يعلم فانه يدل قوله لان الواجب فيه العاقبة  
 والدية والرب انه يعتبر في الاول قبل الاقرب منه من الدليل ولا يعتبر في الثاني  
 قبل ابعده من الدليل ايضا فعلم ان كلام الهداية والضرورة في المال واحد  
 في رواية بهرنا ومنشأ قوتهم الى الله والله صلافة عدم التعرقة بين  
 ما ذكرته الهداية قبل الاولين ما ذكره فغير والله الهداية الى سواء



التسليم وهو حبي ونعم اليكسل، أو قبل هذا أو فصلا فإنه يعمل لا يرى  
العمل ليس بظلم أو جرح أو إهانة بل إن العمل أو شرب أو ما هو منه أو  
أو أو أه حبه أو مضى وقت صلاة أو هو يعمل أو بعد على الأوامر حتى عليه  
النفس أو شر كما فيكون بذلك من أحكام الرضا أو نقل من المركة إلى الرضا  
وعلى العمل في ذلك يكون العمل بغيرها حاشا للشرها وهذا الاستثناء كره  
الربيع أو أو في ما هو الرضا أو الأجرة وهو قول لم يوافق خلافاً لمحمد  
الاختلاف بينهما في الوضوء ما هو الرضا وفي الوضوء ما هو الأجرة لا يكون  
حزناً بالاجتماع أو باجتماع أو اشتراك أو تكلم بكلام كسر أو قبل بكلمة وكل ذلك  
ينقض معنى الشهادة فيفسد لأنه بذلك يصير خلافاً حكم الشهادة وهو حال  
شيء من رافق الأجرة فلا يكون في معنى شهادة أحد الأسماء أو الرضا  
والحاشى يدار عليهم خوفاً من نقصان الشهادة هذا أي كونه ذكره بياناً  
للمرئيات موجباً للعمل إذا ذكر ما ذكر بعد انقضاء الحرب ولو قبلها لا أي  
لو وجر ما ذكره الحرب لا يكون حزناً بل من ذلك كما قال الربيع ويصح لهم  
عطف على قوله ويفعل من وجه **كتاب الزكاة** عقب الصلوة بالزكاة  
اقتداء بقوله أي صوموا الصلوة وانوا الزكاة وقوله أي وقموا الصلوة  
ومارزقها هم يستقون هي عليك بعض مال جزاء عتبت أي ذلك بعض  
الواجب وقال في أكثر هي عليك المال من غير سلم غير ما شئ الخ  
أقول هذا التعريف يتناول مطلق الصدقة ولا يختص بالزكاة  
بكل ما اختير منها فان قوله عتبت انما هو قيد للخصص لا لتعين في الصدقة







الاشياء لم يتوجه الخطاب فلا ياتم بالترك بشرط ادائها اي كونها مودة  
 بية لانها عبارة فلا تصح بلائيه معارضة له الى الاداء بالمعنى المصدري  
 او معارضة لغرض واجب فانه اذا غزل من النصاب قدر الواجب  
 فادوا بالزكاة وتصدق الى الفقير بلائيه سقطت زكوة او تصدق كل  
 عطف على نية فانه اذا تصدق بكملة دخل الجوز الواجب فيه فلا حاجة  
 الى التعيين استحسانا وان تصدق ببعضه سقطت زكوة عند محمد  
 لم ينفذ لا اذا وجبها فقبل على اي يجب على البراء لان جميع العلم  
 وقت الاداء ولهذا لا يضمن بهلاك النصاب بغير التلف وقيل  
 لم يورث اي واجب على الفور لانه مقتضى الامر المطلق وهو قول الكوفي  
 فانه قال ياتم بتأخير الزكاة بالممكن وهو من جهة من اخر الزكاة من غير  
 عذر ياتم بتأخير الزكاة بعد الحكم لم يغفل شرهاده لا ينوي للتجارة ما  
 اشتراه لانها فتوى خدمته ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها ما واد  
 لم يبعه مثلا لانه ياتم للتجارة فتواها للخدمة بطلت الزكاة  
 لا اتصال النية بالامساك لا بخلاف وان نوى التجارة بعده لم يكن  
 للتجارة حتى يبيعها فيكون في غرضها زكاة ان كان وراءهم احد فانه  
 لعدم اتصال النية بالعمل لانه لم يتجر فلم يعتبر نية ولهذا يصير  
 فيما لمجر والنية ولا يكون المعتم سافر بها الا بالسفر وما ورثه  
 لا يكون للتجارة بالنية لان النية لم تنصل بالعمل لان الموروث يصير  
 ملكا للوارث عبر بلائيه ولهذا يثبت الجنب وان لم يتصور العمل  
 مع

حتى يصرف فيه لا قران النية بالعمل الا الذهب والفضة كذا في  
 غاية البيان وما ملكه بهيمة او وصية او كساح او فلاح او صلح  
 عن قود كان لها اي للتجارة بالنية لا قرانها بعمل هو قبول النية  
 به عند له نصف واما عند محمد فلا يصير للتجارة لانها لم يقرن عملها  
 وقيل الخلاف على العكس لانه في اللزوم والواجب كالعمل واليا قوت  
 والزمه واما ما كذا في النكاح الا ان يكون للتجارة كذا في النكاح  
 باب صدقة اليتيم هي جمع سائمة هي المكتسبة بالبرى  
 بالكر الكلاء وبما يقع مصدر في اكثر السنة حتى لو عاها نصف  
 اقول لا يكون سائمة فلا يجب فيها الزكاة نصا لا بل محس في  
 كل قسم في خمس وعشر بن محس جمع محس وهو المولود من الزنى وبني  
 ذوالنساء منسوب الى تحت نصر او كساح جمع محس في سائمة عليه  
 انقعت الاشارة واشهرت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وما بين النصابين عفو كذا الحكم في سائمة النصب الانية وفيها اي  
 في خمس وعشر بن بنت خاص هي التي طعنت في النية سميت به لان  
 اقربا يكون خاصة اي حاملا باخرى عادة وفي ست وثلثين بنت  
 لكون هي التي طعنت في النية سميت به لان اقربا لها اخرى يكون  
 ذات لبن غالبا وفي ست واربعين هبة هي التي طعنت في الانية  
 سميت به لانها جد لا اهل والركوب او الوهاب وفي احد وسبعين هبة  
 وهي التي طعنت في الخامسة سميت به لمعنى في استنابها بغير  
 ارباب الابل وفي ست وسبعين بنتا يكون وفي اهدى وسبعين

رفائيه

النكاح  
 سائمة

حصة لها  
 سائمة

الضراب بالكر  
 اهدى وسبعين







بخلاف ما اذا كانت للتجارة لان الزكوة تتعلق بالمالية كسائر  
أموال التجارة ولا عمل ولا فصل <sup>في كل</sup> الاستعانة بصورة الحيلة نوع  
انكسار لان الزكوة لا يجب بلا معنى <sup>الحوار</sup> وبعد الحول لا يسبق  
والفصل والحق ففعل في صورتها رجل اشترى غنمة وعشرين من  
الفصلان او ثلثين من الجايل او اربعين من الحلال او دهب  
ذلك هل يتعد عليه الحول او لا ففعل قول نعم لا يتعد وعند  
غيرها يتعد حتى لو حال حول عليها من حين ملكها وجبت الزكوة  
وقيل اذا كان له نصاب سائمة فخص عليها ستة اشهر فتوالت  
على عدد ما تم هلاك الاصول وبقيت الاولاد هل يتعد حول الاول  
على الاولاد وعندهما لا يتعد وعند الباقيين يتعد ولا في مال الصبي  
المتعلم وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصبي قد جرى على صنف  
ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين لا يصيبانهم هيار  
دفع القيمة في الزكوة وكفارة غير الاعاق والعتر والدرهم  
ان ادار القيمة مكان المنصوص عليه في الصور المذكورة جاز  
لا على ان القيمة بدل عن الواجب لان الصبي الى البدل انما يجوز  
عند عدم الاصل واداء القيمة مع وجود المنصوص عليه في ملكه جاز  
فكان الواجب عندنا احدى اما الوين او القيمة وكيفية  
هذا المقام في الاصول لا يؤخذ الا الوسط رعاية للجانبين  
بلا جبر اي اذا امتنع عن اداء الزكوة لا يأخذها كرها لا زها  
عبادة فلا تؤدى الا بالاختيار وعذات التي ماخذها كرها  
لارها حق الفقير فصار كدين وجب للعبد على العبد لا من تركته اي

لومات من عليه الزكوة لا يؤخذ من تركته الا ان يوصى به معتبر من  
وعنده يؤخذ من تركته لم يوجد من واهب السن مودعة يسمي  
بها صاحبها وذلك انما يكون في الدواب دون الانسان  
لانها تعرف بالسن وتخرج المالك الا ان يوصى مع الفضل او الا  
ورد الفضل او دفع القيمة قال في الهداية اخذ المصدق على  
ورد الفضل او اخذ دونها واخذ الفضل قال في النهاية  
ظاهر ما ذكره في الكتاب يدل على ان الخيار للمصدق وهو الذي اخذ  
الصدقات ولكن الصواب ان الخيار يرجع رفعا لمن عليه الواجب  
والرفيع انما يتحقق بخيره فكأنه اراد به اذا سمحت نفسه  
من عليه اذا ظاهر من حال المسلم انه خيار ما هو ارفع بحال الفقير  
ويوافق كلام الكافي ولذا قلت دفع مكان اخذ المقتاد  
اقتناء الحول من جنس النصاب يضم اليه يعني ان من كان له نصاب  
فاستفاد في اقتناء الحول من جنس ضم اليه وزكاه به فمن كان  
له ما يتاخرهم في اول الحول وقد حصل في وسطه مائة درهم ضم  
المائة الى المائتين ويعطى زكوة الكل والزكوة في النصاب لا يتو  
عند له ولا ياتي فانه اذا ملك مائة شاة فالواجب عليه شاة  
وانما هو في اربعين لا الخمس حتى لو ملك ستون بعد الحول فالوا  
على حاله وعندم وزفر يسقط بغيره ويملكه اي النصاب بعد  
الحول فالواجب ما يسقط الواجب ويملك البعض حصته  
ويصرف الباقي الى العفو ولا فان لم يداور المالك الى يملك

رفعا  
 ساد



العفو الواجب على حاله كما اذا ملك بواحد عشر ومن سب  
 شاة او ذاهدا من ست الابل حيث ينبغي وجوب شاة  
 ثم الى نصاب عليه يعني ان جاوز الهلاك العفو صرف الى نصاب  
 عليه كما اذا ملك عشر من اربعين بغير اقل اربعة يصرف الى  
 العفو ثم احد عشر الى النصاب الذي عليه وهو ما بين خمسة وعشرين  
 الى ست وثلاثين حتى يجب بنت مخاض ولا نقول الهلاك يصرف  
 الى النصاب والعفو حتى نقول الواجب في اربعين بنت لبون  
 وقرهاك عشر من اربعين وبعي غنم وعشرون فيجب نصف  
 وثمان من بنت لبون ولا نقول ايضا ان الهلاك الذي جاوز العفو  
 يصرف الى مجموع النصب حتى نقول يصرف اربعة الى العفو ثم يصرف  
 احد عشر الى مجموع ستة وثلاثين اي كان الواجب في ستة وثلاثين  
 بنت لبون وربع تسع بنت لبون ثم دتم الى ان يسهل كما لو  
 ملك من اربعين بغير اعشرون فاربعة يصرف الى العفو واحد عشر  
 الى نصاب يلي العفو وثمان الى نصاب يلي هذا النصاب حتى ياتي  
 اربع شياه وقس عليه اذا ملك غنم وعشرون او ثلثون او  
 وثلثون اخذ البعثة زكوة السوايم والعشر وخراج معاد وغير ذلك  
 ان لم يصرف في حقها فان ولاية اخذ الخراج للامام وكذا زكوة  
 في الاموال الظاهرة وهي عشر الخراج وزكوة السوايم وزكوة اموال  
 التجارة ما دامت تحت حماية الحكم فان اخذ البعثة لوساطة زمامنا

خراج

خراج فلا اعادة على الملك لان مصرف الخراج العامة وهم سواهم  
 كما روي الكفار وان اخذوا الزكوة المذكورة فان صرفوا الى  
 مصارفها الا في ذكرها فلا اعادة عليهم ولا افعالهم كما عادة  
 الى مستحقها فيما بينهم وبين الله تعالى نصيب سلطان مالا وقلط  
 بماله صار ملكا له حتى وجب عليه الزكوة وورث عنه كذا في  
 محل ذو نصاب سنيين او نصب جاز قد عرفت ان سب وجوب  
 الزكوة المال النامي والحوالان شرط لوجوب الاداء وقد تقرر في اصول  
 ان السب اذا وجد صح الا وادان لم يجب فاذا وجد النصاب  
 صح الاداء قبل الحولان فاذا كان له نصاب واحد كما في درهمين  
 قادي سنيين جاز حتى لو املك في كل منها نصابا اجراه عادي  
 من قبل وكذا اذا كان له نصاب واحد قادي لنصب جاز حتى  
 اذا ملك النصب اثنان احوال فبعد ما تم الحول اجراه عادي لا يملك  
 موطا غير مطلق اي قصر من عليه الزكوة في الاداء حتى يملك النصاب  
 سقط عنه الزكوة ولا يضمن قدر ما وقال ان في لا يسقط ويضمن  
 ولو استهلك يضمن لان النصاب صار في حق الواجب فخالصه  
 الحق فصار المستهلك مقديا فيضمن **باب زكوة الاموال المراد**  
 بالمال غير السوايم واللام فيه اشارة الى المذكور في قوله عليه السلام  
 ما توارب عشر اموالكم فان مراد به غير السائمة اذ زكوة السائمة  
 غير مقدرة بربع كعشر نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة  
 مائتا درهم وزن سبعة اتي يكون كل عشرة منها وزن سبعة



مما قيل والمغال عشرة دون قيراطا والغيراط خمس شعرات اعلم  
 ان الدرهم قد كانت على اربعة دراهم مختلفة فمنها عشرة دراهم  
 على وزن عشرة مثاقيل وعشرة مثاقيل وستة مثاقيل وعشرة مثاقيل  
 مثاقيل فاخذ درهم من كل نوع ثلثا كيلا يظهر الخصومة في الاخذ  
 والا عطاء فثلث عشرة ثلثة وثلثة وثلث ستة اثنتان  
 وثلث وثلث خمسة درهم وثلثان فالجميع سبعة وان شئت  
 فاجمع الجميع فيكون احدى وعشرين فثلث الجميع سبعة وثلثا  
 الدرهم وزن سبعة وفي مصدق كل جزم بمقدار وهو قوله الا في  
 ربع عشر ومعه ولو حليا وهو ما يتحلى به من الذهب والفضة  
 مطلقا اي سواء كان مباحا استعمالا او لا وعندنا لا يجب  
 في حلي النساء وخاتم فضة للرجال لانه مباح استعمالا فاشبه ثياب  
 البهائم ولنا ما روي انه عليه السلام قال لا حرايتين في ايديها سواران  
 من ذهب اتود يان زكوة قال لا فقال عليه السلام اذ يار زكوة  
 وبسرة وعرض تجارة قيمته هو ما بعده صفة معرض وهو يسكن  
 متاع لا يدخل كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا غنما ولا كراحي الحاج  
 واما العرض فيجوزها فمتاع الدنيا ويتناول جميع الاموال فلا وجه له  
 بهما جعله معا بلا الذهب والفضة نصيب من احد اي الذهب  
 والفضة قال الرضوي قوله في عرض التجارة ليس جري على اطلاقه فانه  
 لو اشترى ارض خارج ونوى للتجارة لم يكن للتجارة لان اخرجها  
 فيها وكذا اذا اشترى ارض عشر وذرعها اذا اشترى بذر للتجارة

وذرع فانه يجب فيه العشر ولا يجب فيه الزكاة لانها لا يستحقان اقول هذا  
 الكلام منه في غاية الاستبعاد اما اوله فاعلم ان الارض غير  
 العرض لانها من العقار والعرض يقابل العقار واما ثانيا فلان عدم  
 وجوب الزكاة في البذرة انما حدث بعد الزراعة وذلك لا يضر لان  
 مجرد نية الخدمة اذا سقط وجوب الزكاة في العبد كسرى للتجارة  
 كما هو فلان يسقط التصرف الاقوى من النية اولى معوما بالانفع  
 ربع عشر اي ان كان التقوم بالدرهم انفع لا فغير قوم عرضا  
 بها وان كان بالدرهما غير انفع قوم بها ثم كل من زاد على النصاب  
 ربع عشر بمقدار الزكاة في الكسور لا يجب عندنا الا اذا بلغ  
 خمس النصاب فانه اذا زاد على ما في درهم اربعون درهما زاد في الزكاة  
 درهم وفي ثمانين درهما ان وكسرى في الاقل ما علب فالمص خالص اي حكم  
 الخالص ذمها او فضة وما علب عشر يقوم لانه في حكم العرض واختلف  
 في الجسادي يعني ان كان الفضة والفضة سواء ذكر ابو النعمان ان يجب فيه  
 الزكاة احتياطا وقيل لا يجب وقيل يجب درهمان ونصف نقصان النصاب  
 انما يحول به لان الحول لا يقع عليه الا على النصاب ولا يجب الزكاة  
 الا في النصاب فلا بد منه في البداية والنهاية ولا عبرة لما بينهما او قلما  
 يستحق المال حولا على حاله لكن لا بد من تجاوز شي من النصاب ليضم كسفا  
 اليه لان هلاك الكل يبطل انعقاد الحول اذ لا يمكن اعتباره بلامال  
 يضم قيمته العرض الى التمنيع يعني اذا ملك ما في درهم او عشرة  
 دراهم وملك عرضا قيمته ما في درهم او عشرة دراهم وجب عليه الزكاة

مطلقا  
 ولا يجب الزكاة الا في النصاب



لان كل التجارة وان عظمها اختلف جهة الاعداد اذ الثمنان للتجارة  
 وضعا والوضع صلا ويضم الذهب الى الفضة قيمة الاخر اذ عندنا  
 اجزاء حتى اذا ملك مائة درهم وحقه دنانير قيمتها مائة درهم  
 يجب عنده لا عندنا ولو ملك مائة درهم وعشرة دراهم او  
 مائة درهم ودينار او مائة درهم ودينار او مائة درهم  
 يضم اجماعا ولا يظهر الاختلاف عندنا على الاجزاء لان قيمة احدى  
 مني انتفعت بزيادة قيمة الاخر فيمكن تكميل ما انتقص قيمته بما زاد  
 فيجب الزكاة بلا خلاف وانما يظهر الخلاف حال نقصان الاجزاء **باب**  
الاعتبار هو من نصب اى نصب الامام على الطريق لا خذ من التجارة  
 بيا من الاموال الصوص وكما يأخذ من الاموال الظاهرة ياخذ من باطن  
 التي مع التجارة كما ساعدت باليمن من حال لم يتم تحول اى صدق  
 القدر من الميراث تحول وحلف او قال على دين او ادبت الى عاتر آخر  
 كان اى عاتر اخر في تلك السنة لانه ادعى وضع الامانة موضوعها وان  
 لم يكن لم يصدق كذلك به يقينا كذا اى يصدق باليمن قوله ادبت الى  
 قية الا في السوايم لان حق الاخذ منها للسلطان على الجزية او الخراج  
 اذا صرفها الى القابلة بنفسه وكفى لو صلى بثلث ماله للفقراء وادعى  
 رجل بان يصفه اليهم فصرف الوارث بنفسه اليهم حيث لا يجوز كذا خرج  
 الهدية لتأجيل الشريعة الاموال الباطنة بعد الاجزاء كالظاهرة حتى لو قال  
 انا ادبت زكوتها بعد ما خرجتها من المدينة لم يصدق لانها بالاجزاء  
 التفت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ منها الى الامام فيما صدق المسلم  
 صدق الرضى لان ما يؤخذ منه ضئيف يؤخذ منها والحق متى وجب تصغيره

لا يتبدل بشئ منه فيما وراء التصغير كما في التصغير على بنى  
 الا في قوله ادبت الى قية لان ما يؤخذ من الذمى جزية وغيرها لا يصدق  
 او قال ادبت بها انا لان قية اهل الذمة ليسوا بمصارف لهذا  
 الحق وليس له ولايت الصرف المستحقة وهو مصالح المسلمين كذا قال  
 الربيع ولا بد من هذا الاستثناء والمتون خالية عنه لا يجوز ان يصدق  
 الحق في شئ من ذلك الا في ام ولد اى جارية يقول هي ام ولدي  
 فيصدق لان كونه حريبا لا ينافي الاستيلاء واقراره بنسب من  
 يده صحيح فكذا ياتيه الولد يؤخذ منها ربع الوتر ومن الذمى نصفه  
 والخراج الوتر هكذا العزم روى سبعة ان بلغ ماله نصيبا ولم يعلم قدره  
 ما اخذوا اى اهل الحرب مما وان علم اخذ مثله لو كان ما اخذوا  
 منها بعضا وان لم يبلغه اى ماله نصيبا لا يؤخذ منه شئ وان اقرى بانى  
 النصيب في بيته لان الواجب فيما في يده ولا يؤخذ من شئ منه اى  
 الحق ان لم يأخذوا شيئا مما يسمو عليه ولا انا الحق منهم بالمعاد  
 عشر اى اخذ من الحق في باح المصير والعشر عشر سنين ثم قرئ قوله  
 ان لم يدر حاله لم يدر لان الاخذ في كل مرة استيصال المال وحق  
 الاخذ قطعة وعشر ثانيا ان جاء من داره لانه رجع بامان جديد  
 وايضا الاخذ بعد الاغتصاب الى استيصال عشر الحق اى يؤخذ العشر  
 من قيمتها لا الخنزير اذ اقرها ما ذى لان القيمة من ذوات القيمة لا يقيم  
 العين والخنزير منها بخلاف ذوات الامثال والقيمة منها ولا بضاعة  
 وهي مال لا ينفذ يكون زكوة لغيره وانما لم يصر لانه ليس بنائب عن







فطاهر واما ان قلنا قرح شرح الهداية وغيرهم ان الخس انما يجب فيما يكون  
 في معنى الخيمة وهو فيما كان في يد اهل الحرب ووقع في ايدي المسلمين بالي  
 الخيل والركاب والمذكور في الوقاية ليس كذلك لان المستمن كالتلفض  
 والارض من دار الحرب لم يقع في ايدي المسلمين فالصواب ان يقطع  
 عما قبله وتوار على ان المستمن لا يترك لفظ منها ويضاف لارض  
 المسلمين ولهذا غيرت العبارة الى ما ترى **باب العشر** يجب العشر في  
 كل ارض عربية وسياها في كتاب الجهاد او حصل قبل ان قل  
 العسل ونمرة وفي التمر تاتي ما يوجد في الجبال والبراري والموت من العسل  
 وانما كنهه ان لم يحكم الامم او كالصبي وان جاءه فغنيته العشر لانه مال محمود  
 وعن ابن عباس رحمه الله عليه لا يربو على الاباء وفيه من طرايح اي ما  
 اوديه من ارضه نصيب او خمسة اوسق والوسق ستون صاعا والصادق  
 في ارضه او الرطل التي عشرة اوقية والواقية اربعون درهما ولا يراى  
 يعني خمسة حتى يجب في الخمرة والحق لا يجب الا فيما لم يمتز باقية بل  
 خمسة اوسق الا في كل خطب كالحسين رضي الله عنه ونصفه عطف على غيره  
 يجب وجاز للعقل اي وجب نصف العشر في مستحق او دالية بلا دفع  
 المون اي يجب العشر في الاول ونصف في الثاني بلا دفع اوة الحال ونفقة المرأة  
 وكري الا زهار و اوة الحافظ وكذا ذلك وبلا اوجاح البدر فان شرح  
 الهداية وغيرهم صرحوا بوجوب العشر في كل الخارج ويجب نصفه في  
 تجلي ولو صغلا او انتم او اسلم او اشتهر ايامه مسلم او ذمي فان العشر  
 يؤخذ من ارض اطفاله فيؤخذ نصفه من ارض اطفالهم ولا يسقط  
 عنهم العشر المضاعف بالانعام ويجب احوال في عشرة مسلم من ايامه  
 وقبض

في العشر من ارضه او الرطل التي عشرة اوقية والواقية اربعون درهما ولا يراى  
 يعني خمسة حتى يجب في الخمرة والحق لا يجب الا فيما لم يمتز باقية بل  
 خمسة اوسق الا في كل خطب كالحسين رضي الله عنه ونصفه عطف على غيره

وقبض

وقبض لم يذكر في الوقاية والكنز القبض وسطر في الهداية لان اخراج  
 لا يجب الا بالتمكن من الزرعة وذلك بالقبض وجب العشر على مسلم  
 اخذها منه شفعة او ردت عليه والبيع او خيار الشراء او لونه  
 او العيب بعضا بمعلق بقوله ردت يعني اذا اشترى ذمي من مسلم  
 عشرة ثم اخذها منه مسلم بالشفعة او ردت عليه لغير البيع او خيار  
 قاعدت عشرة كما كانت وعليه في جعل داره بيتا خارجا كالحلم  
 ان ساعا بمانه وتوسعا بمانا العشر ردت شيان المائة ايضا  
 في كتاب الجهاد ولا شيء في عين قرو لفظ مطلق اي سواء كانت ارض  
 في ارض عربية او خراجية وفي غيرها الصالح للزرعة خراج لو كانت  
 حرمها خراجيا ووقفة اي وقت اخذ العشر عند ظهور التمر به اخذ  
 له حنيفة والما عند يوسف فوقه وقت اذراك وعند محمد عند  
 في الحنيفة ونمرة الخلاف تظهر في وجوب الضمان بالانلاف كذا قال  
 ابن ابي ليلى **باب المصارف** هم الفقير وهو من لم يملك النصاب  
 والمكس من لا شيء له والاعمال اعامل الصدقة فيعطى بعد علمه  
 ما يكفيه واخوانه غير معدة بالنسب وان استقرت كفايته الزكوة  
 لا يراى اذ يعطى النصف قال الربيعي والمكس بفتح المع والفقير من لم يملك  
 دين ولا يملك نصيبا فاضلا عن دينه او كان له مال على الناس  
 لا يملك اخذه وفي سبيل الله منقطع الفقراء عند يوسف اي  
 الفقراء منهم ومنقطع الحاج عند ذمي الفقراء منهم وانما الفقير بالزكوة  
 دخوله في الفقير والمكس لزمادة حاجته بسبب الانقطاع  
 والاعمال بفتح المع والفقير من لا شيء له والاعمال اعامل الصدقة فيعطى بعد علمه  
 ما يكفيه واخوانه غير معدة بالنسب وان استقرت كفايته الزكوة  
 لا يراى اذ يعطى النصف قال الربيعي والمكس بفتح المع والفقير من لم يملك  
 دين ولا يملك نصيبا فاضلا عن دينه او كان له مال على الناس  
 لا يملك اخذه وفي سبيل الله منقطع الفقراء عند يوسف اي  
 الفقراء منهم ومنقطع الحاج عند ذمي الفقراء منهم وانما الفقير بالزكوة  
 دخوله في الفقير والمكس لزمادة حاجته بسبب الانقطاع

في العشر من ارضه او الرطل التي عشرة اوقية والواقية اربعون درهما ولا يراى  
 يعني خمسة حتى يجب في الخمرة والحق لا يجب الا فيما لم يمتز باقية بل  
 خمسة اوسق الا في كل خطب كالحسين رضي الله عنه ونصفه عطف على غيره



تتبع

وبعضهم على كذا لا بطريق الإباحة وقال الثالث في الجوز إلا أن يحرف  
 إلى ثلثه من كل صنف لا إلى ثلثه أي لا يجوز أن يبنى بالزكاة في  
 لأن التملك بشرط غير ما لم يوجد وكذا إن كان العتق بطريق إصلاح الطريق  
 وكذا في الأثر والرجح أو الجهاد وكل ما لا يملك فيه وكذا في الميت وقفا  
 وفيه ولو قضي دين من الدينون فغيره فأن قضى بغيره كان مبرعا  
 ولا يجرى من زكاة ماله ولو قضى بغيره جاز كأنه تصدق على العوم فيكون  
 القاض كالموكل في قبض الصدقة ومن ما يعتق أي لا يستتر بها وفيه  
 يعتق لا لعدم التملك فيها ولا إلى من يملكها والآدمي أصلي وإن على  
 وفرعه وإن سفل أو رخصته أي لا يعطى زوج زوجته ولا زوجة لأبنته  
 في ثلثه في عادة وملك الميراث أي ميراثه ومكاتبه وأمه ولده وغيره  
 الميراث بعينه لأنه بمنزلة مكاتبه وغيره اعتق الشريك الميراث بعينه  
 يعتق إذا كان العبد بين اثنين فاعتق أحدهما وهو موقوف نصيبه  
 للشريك الآخر دفع زكاة إليه لأنه لا يسع له تصاريكه وأنه لا يجوز  
 لأنه حر مملوك عندهما حال في الهداية ولا إلى عتق معتق بعضه عند  
 له صدقة لأنه بمنزلة المكاتب عنه وقال لا يدفع إليه لأنه مملوك واعتق  
 شره على أن قوله فاعتق بعضه لا يجوز أن يكون مينا للفقير على  
 ويرجع ضميره إلى الميراث لأنه لا يناسب قوله وقال لا يدفع إليه لأنه  
 حر مملوك عندهما فإن العبد إذا كان كله له فاعتق بعضه كان كله حرا بلا  
 دين بل يجب أن يكون على البناء للمعول ويصور المسئلة في عتق دين اثنين  
 اعتق مينا للفقير أحدهما نصيبه وهو محرم حتى يتأخر هذا التعليل  
 ولما كان كون اعتق مينا للفقير على صحته في نفسه وإن لم يصح التعليل  
 وكان دلالة قوله فاعتق بعضه على الصورة المذكورة في غاية  
 الحذر

كما لا يجوز ذكر المسئلة الأولى في عتق ودليلها في الشرح غير ما ذكر  
 في الرواية والثانية بوجاهة تدل على عدم الإباحة المذكورة ودليلها  
 مثل المذكورة في الهداية وعنى وملكه لأن الملك واقع لولاه وطقفه  
 لأن لو غنيت بمال أبيه بخلاف الكبير وإن كان غنيت عليه كالأمة  
 لأنها إن كانت فقيرة لا تعد غنية بيسار الزوج ويقدر النعمة  
 لا تصير موصلة وبني باسمهم وهم الولى على عتقهم وعتقهم  
 بن عبد المطلب لقوله عليه السلام يا بني باسمي إن الله تعالى عتقكم  
 غنائه أموال الناس وأوصافهم ومولاهم أي معتق بني باسمي لما  
 تفران موالى القوم منهم وأجاز الطوائف من الصدقة موالى  
 لهم أي باسمي ومولاهم لانقضاء العلة المذكورة في الزكاة فيها ولا  
 لقوله عليه السلام لمعاذ خذها من أغنيائهم وردوا إلى فقرائهم يعني  
 المولى وإن جاز غير ما أي صدقة غير الزكاة كأي للزكاة وكذا  
 التبرع والخارج لا يجوز له دفع شيء إلى يطن أنه مصرف فظهر كونه صدقة  
 أو كونه بعد ما لأنه بالدفع إلى عبده لم يخرجه عن ملكه والتمليك  
 وله في كسب مكاتبه حتى فله بتم التملك ولو ظهر عنه أو كونه أو أنه أبو  
 أو أمه أو باسمي لا يبيعه إلا لأن الوقف على غيره كشأنه بالاجتهاد  
 لا القطع فينبى الآخر على ما يبع عنه كما إذا استبرئت عليه العتق ولو  
 أرب بالعادة فكان حرة خذها من أغنيائهم أيضا فلا فائدة فيه وفي قوله  
 إشارة إلى أنه إذا دفع بلا حرج وأخطأ لا يخرجه وكذا الأمانة أي جاز عطا  
 ما في درهم فضا عدا مع الكراهة لأن الأداة يلاقي العتق لأن الزكاة إنما  
 يتم بالتمليك والمدفوع إليه في حالة التملك فهو والمأبى فيه غنيا بعد ما  
 التملك فينتج العتق عن التملك ضرورة لكنه يكره ثوب العتق منه  
 كن صلح وتزويج كجاست وتعلمها إلى بلد آخر لأن فيه تعويت حتى

ولا يجوز صرف كفاية العتق والتمليك والعتق  
 بغير الصلح والعتق بالزكاة والعتق  
 من بين ماله ولا أن يفتى  
 وفي شرح الزكاة عن أبيه صدقة  
 رخصت كلها جارية لبي باسمي  
 دي وأخبره كانت في عهد رسول الله  
 الله تعالى على سبيل وصول العتق  
 إليهم فلما سقط ذلك بوجه عتق لهم  
 قال الخليلي والجواز نافذ حرمه



Λ Λ











او عشرة من اخره او ثلثة مئة ويصوم فيه كل واحد كما ينبغي وانما اخذ  
بالاحتياط ويحظر غيرهم لئلا زال نفي التهمة اذ يحال بالنهي للصوم  
ان نوى ان يصام ان كان الغد من رمضان والا فلا يصوم بحرم في يومه  
فلم يوجد النية كذلك ان نوى ان لم يجد غدا فاما يصام والا فم  
ذكره ان قال انما يصام ان كان الغد من رمضان والا فم واجب  
لتردد بين امرين كدوين بين نية الوضوء ونية واجب آخر لوقال انما يصام  
ان كان الغد من رمضان والا فم فقال وانما ذكره لانه ناول للوضوء من  
وم فان ظهر رمضان نية فحتم لوجود مطلق النية ولا فم فم  
الواجب النفي اما في الاول فلا لانه متردد في الواجب الاخر فلا يقع عليه  
في مطلق النية ايضا غير مصحون عليه بالقبض والتمسك والشرع في  
قصد بل سقط الواجب من ذمته لا يبطل النية بغير ان اراد  
اذا قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله من شهر الائمة الطواني انه يخرج  
كراخ الخلاصة راي هلال رمضان او هلال فطر وحده ورد في حقه الاد  
الحاكم لا نواحه صام في الاول والاخر اما الاول فلقوله عليه السلام صوموا  
في روية وقد راه ظاهرا واما الثاني فالاحتياط في ان يصوم ولا يفطر  
مع ان نوى لقوله عليه السلام صومكم يوم يصومون وفطركم يوم يفطرون ولا  
افطر في الوقتين قضى فقط بلاكفارة لان القاضي رده شرعا وانه يبدل  
شرعا ويؤثر في الفطر فاوردت بشبهة وهذه الكفارة تنذر كيا بشبهة  
ولو افطر قبل رده لوجب بشهادة اختلاف فيه والصحيح عدم الكفارة  
ولو اكمل راي هلال رمضان فليس يوم لم يفطر الا مع الفطر ولو افطر  
لكفارة عليه وقبل بلا دعوى ولفظ اشهد للصوم عليه اي لو كان  
بالسماطة لوجب وعبار جبر عدل فاعل قبل ولو كان قضا او انى او كذا

في قوله عليه السلام صومكم يوم يصومون وفطركم يوم يفطرون ولا افطر في الوقتين

في حرف بيا سانه ارد بنى فاشبه رواية الاخبار ولذا لا يختص بلفظ  
ويشترط العدالة لان قوله تعالى لا يعجل في الدنيا مات وشتر العطر  
اذا كان بالسماء اعله نصا لشرهاده في يوم طلاق او حل او امان  
ولفظ الشره لانه يعلق به نفع العباد وهو العطر فاشبه بغير حق  
لا الدعوى لانه كعقوب الائمة وطلاق الحرة ولا يعجل فيه شهادة محرو  
في الحذف تاي كونه شهادة ولا اعله بالسما بشرط فم الى الصوم  
والعطر جمع عظيم يحصل العلم بحبرهم ويحكم العقل بعدم تواترهم  
الكذب ويصوم ثلثين يقول عدلين حل العطر لوجود نصا لشرهاده  
لا يقول عدل واحد لان الخطر لا يثبت بقول واحد طافا فم وزا  
كما يخرج الاحكام المذكورة اختلف في اختلاف المطالع يعني قال  
المشايخ يعتبر وقال بعضهم لا يعتبر معناه اذا راي الهلال اهل بلدة  
ولم يره اهل اخرى يجب ان يصوموا به ويؤكف ما كان على قول من  
قال لا فم فم اختلاف المطالع واما على قول من اعتبره بغير ان كان  
يشهرا فارب بحيث لا يختلف المطالع يجب وان كان بحيث يختلف  
لا يجب واكثر المتأخر على انه لا يعتبر قال الكرنلي والاشبه ان يعتبر لان كل  
قوم يخاطب بما عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف  
باختلاف الاقطار كما ان دخول الوقت وحده يختلف باختلاف  
اقول بزيادة ما روي اول كتاب الصلوة ان صلوة الوقت ولو لم يركب  
لغافه وقتهما **باب موجب الاف** واي ما موجب الاف  
من الاسباب كالاكل والشرب وكثيرا ويوجب انما موجب الاف  
من الاحكام كالنقابة والكفارة او الفضا فخط اعلم ان الافعال  
الصادرة من الصيام فيما يتعلق بهذا الباب ثلثة اقسام  
الاول لا يتوهم انه مؤثر له وليس بخبر والفقار ما يفعله ولا يوجب

في قوله عليه السلام صومكم يوم يصومون وفطركم يوم يفطرون ولا افطر في الوقتين

اختلاف  
مطالع



الكفارة وانما ثبت ما في هذه وجوب الكفارة فخر بين الكفارة والاعادة  
 بالترتيب وذكر الاول تعويها ان اكل او شرب او جامع ما سبها  
 قبل التثنية المذكورة او احتلم او نزل بظرو او اذهن او اكل او  
 اجتمع او اغتسل من الغيبة او دخل حلقه غبارا ودخان او دبا  
 ولو كان ذكرا للصوم او اصبغ جنباً او صبغ في اهليلجه  
 ذكره الزيلعي او في اذنه ماء اصرار عن الدين فان صبغ فيه لم يفسد  
 فقله الزيلعي عن خراثة الاكل او دخل الله في طافا فاستنم فادخل  
 حلقه ولو عدل كذا في الطلعة لم يفسد صومه بخلاف العصبه ان اكل آه  
 وذكر ان تعويها وان افطر عطارا وهو يكون ذكرا للصوم فافطر من  
 غير قصد له كما او اضمض فدخل الماء في حلقه او مكره في لفظ افطر  
 ان رة الى فاد صومه او اكل ناسيا وطم ان افطره فاكما لم  
 اذا اصفى او استغط اي صبغ الدوائره ان فحصل الى صبغ  
 او افطر في اذنه وينا او داوي فايغ اي جراحه بلغت اجوف فقله  
 اي شئ بلغت ام الزمان فوصل الى الدوائره الى حلقه او دماغه او بطلع  
 فصاة اوله بنو في رمضان كل صوما ولا فطر او اصبغ غير ناسيا للصوم  
 فاكل او دخل في حلقه مطر او بلج او وطى احرارة ميتة او رطبة او  
 فخره اي الخي في الخبز او لطن اي امي في البطن او قبل او لم  
 واخلل قبل تعويها وطى آه حنة لو لم ينزل في هذه الصور لم يلزم  
 القضاء او افسد غير صوم رمضان يعني اذاه حتى لو اذاه غير رمضان  
 لم يجب الكفارة لانها وردت في تنكر حرمة رمضان لا في  
 اخلاله عن الصوم بخلاف غيره من الزمان او وطئت نجاسة  
 بان نوت الصوم لئلا تم حنت في النهار وحي صائمه فجامعها رجل

في الكفارة  
 في الكفارة  
 في الكفارة

والا فكيف يكون صائمه وهي نجاسة او ناسية او اكل السجود او فطر  
 في آخر النهار بطل اليوم لئلا اي فعل يدين العقلان بطل الوقت  
 لئلا والخ طالع في الاول الشمس لم توب في انش وقع قطعا في العوا  
 وان اضر خطا آه والا صبر ان اي من شجر ومن اضر بطل اليوم  
 لئلا يسكن بنية يومها ك فراقام وعايض او نفا وظهرت  
 وتجنون افاق ومرتفع صح وصبي بلج وكا فواسم وكلهم يقضون  
 الا الا صبر من يعني صبي بلج وكا فواسم الاصل ان من صار على حاله  
 في آخر النهار لو كان عليها في اول النهار لم يلزم الصوم لزمه الا ان كان  
 قضا بلج الوقت تسبيرا بالفتاين كما لو شرب الشر بوديرة  
 لا لئلا في بعض اليوم كذا في غابة البيان وانما لم يقض الا صبر ان وان  
 افطر لان السبب في الصوم هو فجر الاول من اليوم والا بنية معذرة  
 فقله بخلاف الصلوة فان السبب فيها هو فجر الميعاد بالاداء او غير  
 سبب ما بعده الطهارة والحرمة وذكر ان كنت بومهم وان جامع في اذنه  
 اصرار عن قضائه او جامع في احد السبلين او اكل او شرب غدا  
 او دواء اصرار عن نحو السراب والجرعة افسد ما ذكر من فقهه جامع  
 الى هنا او اصبغ وطم ان افطره فاكل غدا قضى وكو جردا لومهم وان جامع  
 وانما وجب الكفارة في صورة الاحتكام لان فاد الصوم وصول  
 الشئ الى باطنه لقوله عليه السلام اضر ما دخل ولم يوهدا الا اذا قضى  
 مفتي بفا صومه في الكفارة عليه لان الواجب على العاق الاضغيتي  
 المفتي فيصير الفتوى بشدة في حقة وان كان فطاره في غير ما وان كان  
 سمح الحديث وهو قوله عليه السلام اضر الحاصم والحجم واعقد على ظاه  
 قال محمد لا يجب الكفارة لان قول الرسول عليه السلام لا يكون الا في ورقة  
 من قول المفتي وهو اصبغ اضره فقول الرسول عليه السلام اضره وانما

انما الكفارة  
 انما الكفارة  
 انما الكفارة



الحديث فقد آتوه بأنه عليه السلام حرهما وهما يقضيان آخر فقال عليه السلام  
ذلك أي ذهب ثوبان صورهما بالقيمة بدل عليه أنه عليه السلام سوى  
بين الطامح والنجس في أنه لا يغد صوم الطامح كالطاهر وكفارة العتق  
رقية وإن عجز عنه فصوم شهرين متتابعين وإن عجز عنه فاطعام  
ستين مسكينا ورعيته أي عليه وسبعة أي طعنا أو ماء أو حرقة وفتح  
لم يعطر ملازمه أو لا القول عليه السلام من ورعيته أي فليس عليه قضاء  
ومن استغفر عند أفليقن يستوي فيه ملازمه وعادونه فإن ملازمه  
أي النعم وعادونه هو ذكر أنه صائم لم يعطر في الصحيح وهو قول محمد كراهية  
أولم يوجد صورة الإفطار هو الابتلاع ولا المغفلة أو لا يتعدى به  
عادة أو أعاد افطر بالاجتماع لوجوده والادخال بعد الخروج فيتحقق صورة  
الإفطار فإن لم يلازم لم يعطر كما روي وإن أعاد في الصحيح فإنه إذا أعاد  
الغسل فصرومه عندم لوجوه التصنع ولا عند يوسف لعدم وجوب  
وهو التصنع ولا هو الصحيح ذكره الزيلعي استغفار ملازمه أفطر بالاجتماع  
لما روي فلا يأتى فيه تنزيح العود والاعادة لأنه أفطر بالقي أو أقل  
من ملازمه فم أفطر عند محمد رحمه لا طلاقا ما روي فلا يأتى على قوله  
التنزيح المذكور ولا يعطر في الصحيح وهو قول يوسف لعدم إخراج  
بناي التنزيح على قوله ولزواله فإن عاد النسيء لم يعطر  
كما ذكرنا أو أعاد فعليه رواية في رواية لا يعطر لعدم إخراج  
وفي أخرى يعطر لكثرة التصنع وأما البلغم فلا يعطر عند حنفية  
ومحمد رحمه وعند يوسف يعطر إذا ملاك الكلام النعم على الاختلاف  
في اتفاق الطهارة لكل الحائمين أسنانه مثل محصة فحصى ولا كراهة  
وفي الأقل لا إلا إذا أفرجه فالأكل مثل سمينه يعطر إلا إذا مضغ  
حيث تلاشت كره ذوق شي ومضغه بلا عذر ما كراهة الذوق

فصل نہ

فلانة تعرض لاف وصوم فذكر بعضهم ان زوج المرأة او كان  
سبي الخلق لا بأس له وفها بلب منها قالوا هذا في الوضوء اما في  
الطهوع فلا يكره واما كراهية المضغ فلما فيه ايضا من التوضؤ فلهذا  
وان كان بعد زيارته لم يجد المرأة من يمسح بصبغها الطعام حتى لا يصوم  
ولم يجد طبيخا ولا ليليا حليبا فلا بأس به للضرورة ولو كان  
المضغ علكا فان فيه ايضا ترفيضا له ولانه يتهم بالافطار فان  
من رآه من بعيد يظنه كالحاقيل هذا اذا كان محضوفا او لا يفصل  
منه شيء وان كان غير مضغ بعد لانه يفتت ويصل منه شيء  
الى جوفه وكره العلة ان لم يامن لادبها ان رب السواك ولو  
كان السواك غسلا بعد ان في يكره غسلا لانه يزيل خلوف **فصل**  
**حامل ومرض حاض على نفسها او ولدها او رضخا في الزيادة**  
**والكفر افطارا** هذا في لعول حامله وانما جاز الافطار لوجود العذر  
وهو اما قدره الى ان لم عليها قضاء صوم اتمام حصة بقدر ما ادرك  
من ايام زوال العذر وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالا طعام  
عند فقه القضاء كمالا لانه افطار بعدد ولا فدية لازما ووردت  
في الشيخ الغاني خلاف الغاش فيه لا يغسل عليه والفتنة نصف صاع  
من تمر وصاع من تمر او شمر ونذير صوم مسافر لا يفرض لقوله تعالى  
والن تصوموا فيه لكم ان كنتم تعلمون واما قوله عليه السلام ليس من البر  
الصيام في السفر فمحمول على حالة المشقة فان ما لو اقمه في ذلك  
العذر فلا فدية الى لا يجب الوصية بالفتنة ولو ما تفرغ بعد والى الى  
العذر فمحمول على من اقامه ونية بعد ما قدر عليه الميت وفات  
عنه فان الفاتت اذا كان عشرة ايام فاقام بعد رمضان عليه ايام



أي وقت النية وهي إلى الصلوة الكبرى لأجل الزوال والمراد بالصوم  
 أهم من الوضوء والفعل ولهذا قال صحح لانها لا يختلفان في الصحة و  
 انما يختلفان في الوجوب وعدمه وإذا كان ذلك في رمضان يجب  
 الصوم لأن السفر لا ينافي في وجوب الصوم كما يجب على مقيم عام الصوم  
 يوم مئة أي رمضان ساقية أي ذلك اليوم ولا كثرة فيها  
 أي في إقامة المسافر وسخ المقيم بالأفطار لوجود الشبهة وهو السجدة  
 أوله وآخر كما يسقط به بالسكاح الخامس للشبهة يقضي أيام الأيام  
 ولو كانت كل الشهر لأنه نوع من الضعف القوي ولا يزال الفعل ولا  
 ينافي الوجوب ولا الاداء الا يوما حدث للإعلاء فيه أو في ليلة فانه  
 لا يقضي لوجود الصوم فيه أو الظاهر أنه ينوي من الليل على حال المسلم  
 على الصلاح حتى لو كان مترسكا بعد الأكل في شعبان قضى رمضان  
 كله لعدم النية ووجوب السبب ويقضي انما جنون افاق بعد ما في الوقت  
 لأن السبب هو الشهر قد وجد واهلية نفس الوجوب بالذمة وهي حقيقة  
 بلا مانع وإذا تحقق الوجوب بلا مانع تعين القضاء ولا يقضي كل الشهر  
 المستوعب به أي بالجنون لأنه لا يقضي في الخروج خلاف الإعلاء لا ينفذ  
 لا يستوعب الشهر عادة والجنون يستوعبه كثير مطلقا أي سواء بلغ جنونا  
 أو عدلا ثم جن نذر صوم الأيام الكلية أو السنة صحح لأنه نذر لصوم  
 مسرور والهي غيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصبح نذر موكنة  
 افطرا احتراز عن المعصية المحصورة وقضائيا استعاضا للواجب  
 وان صامها اجزأ وخرج من العدة لا اداه كما التزمه فان لم ينو  
 شيئا بطلت عليه الصوم هذه الأيام أو السنة وهذه الحسنة على وجه  
 ستة اما ان لا ينوي شيئا أو ينوي النذر فقط دون اليقين أو النذر ينوي

ثم مات فان كان صحيحا في ايام الاقامة فعليه فدية تلك الايام  
دون سواها ان اوصى اي كيت متعلق لعوضه فدى عنه فيكون  
بما قدره الولي من الثلث وان تبرع وليه به اي بما ذراه حازه  
وان صام او صام عنه للعوضه عليه سلام لا يصوم احد من اهل  
ولكن يطعم عنه رواه الشافعي كذا كفاية اليمين والعقل بغير الاعتاق  
يعني اذا تبرع بالاطعام واليكسوة في كفارة اليمين والعقل حازه  
ولم يجر التبرع بالاعتاق لما فيه من الزام الولاء للثبوت بغير رضا  
وبعض رمضان ولو يعصل عنه بحوزة الوصل والفصل والنفق  
الوصل سارعة الى استقطاع الواجب وان حاز رمضان ومكث  
آخر صامه لانه وقت ثم قضى الاول لانه وقت القضاء بلا فدية لا  
وجوب القضاء على التراجع حتى كان له ان يتطوع وعقدان حتى  
يجب الفدية وفدية كل صلوة حتى الوتر كصوم يوم وهو الصحيح وقيل  
فدية صلوة يوم واحد كوفدية صوم يوم والشافعي القائل الذي لا يغير  
على الصوم افطر وقرى اي اطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارة  
وقيل ان قدر على الصوم اذ يبطله حكم الغداء لان شرط اخلافة  
استمرار الجهر يلزم نقل شريعته فدية قصدا قد سبق تحقيقه في صلوة العقل  
اداء وقضاء اي يجب التامة عليه فان افسد فعليه القضاء الا في  
الايام الكثرية فان التبرع فيها غير ملزم وهي خمسة ايام عيد الفطر  
والاضحى مع بقية بعد الاضحية ولا يعطى الشايع في الشغل بلا عذر  
في رواية لانه ابطال العمل وقد قال الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وفي رواية  
اخرى يجوز لان القضاء خلفه فلا ابطال والصياغة تقرر عنى على الظاهر  
وروى الحسن عن لم يصبه انه ليس بقدر وهذا الحكم يشمل المصنف و  
الضيف فهو الحب والافطار واقام ونوى الصوم سارعة وقهرها

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, covering the majority of the page. The text is written diagonally across the page.



ان لا يكون يمينا كان نذرا فخط لانه نذر بصيغته وقد تقدم في قوله  
 وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان يمينا لان اليمين محتمل كمالا  
 وقد عتبه وتغير غيره وعليه الكفاية ان اظهر كما هو حكم اليمين وان  
 نواه او اليمين بلا نفي النذر كان نذرا ويكتفى حتى لو اظهر كمالا  
 للنذر والكفاية لليمين لانه نذر بصيغته ويدين بوجبه وهرهنا  
 اشكال مشهور مذكور في كتب الاصول لاحاجة الى ايرادها  
 نوب تعرف صوم السنة في شوال يعني ان صوم الايام الستة في الايام  
 متتالية منهم من كرمه وهو ملك ومنهم من لم يكرمه وان فرقها  
 في شوال فهو الجوز من الكراهية والنسبة بالنضاري كذا في الحاشية  
 نذر صوم شهر غير معين متتابع فافطر يوما يستعمل لانه اضياف  
 بالوصف ولا في معين اي لو نذر صوم شهر تعيينه وافطر يوما لا يستعمل  
 ويقضى حقه لا يقع كله في غير الوقت كذا في الحاشية لا يخص نذر غير على  
 زمان ومكان ودرهم ونحوهما الزمان فان نوى الله على ان اصوم  
 رجبيا او اعكف رجبيا فصام واعكف شهر قبله او ذكر الصلوة  
 على هذا الوجه جاز عن النذر وقال محمد وزفرهم لا يجوز ولو قال الله على  
 ان اتصدق بكذا فصدق به اليوم جاز عندنا خلافا لفرقوا ما  
 الذي حكم المكان فانه لو نذر ان يصلي او يعكف او يصوم او يتصدق  
 بكذا ففعل في غير ما جاز عندنا خلافا لفرقوا ما الذي حكم فان  
 يقول الله على ان اتصدق بكذا الدرهم او على هذا الغير فتصدق  
 بغيره او على غيره جاز عندنا خلافا لفرقوا خلاف النذر المعاني يعني لو  
 قال ان جاز فلان فله على ان اتصدق او اصوم او اصلي او اعكف

فعل

فعل قبل لم يجز والوقت ان النذر سبب في الحال والداخل تحت النذر  
 ما هو قرية وهو اصل التصديق دون التعيين فيبطل التعيين وقرينة  
 القرينة بخلاف المعاني لان التعليق يمنع كونه سببا فلم يحرك التعيين  
 نذر صوم رجب فدخل رجب وهو رخص لا يستطيع اي الصوم الا  
 بضر اقطر وقضى كرمضان اي بوضو او بفصل **باب الاعكاف**  
 بولعة التبت والدوام على الشيء وشرا لبيت رجل حججه  
 او اذلة في غيرها ببيت اي الاعكاف وهو واجب في المنزلة  
 مؤكدة في العمر الايج من رمضان وسجحت فيما سواه اي العزم الاخير  
 والصوم اطلاقه الاول يعني الواجب لا الثالث يعني المسقط فافطر اي الاعكاف  
 المستحب على عدم اثر اطلاق الصوم وهو ظاهر الرواية عن الامام ومخارجهما  
 ساعه وليس لها حد معين حتى لو دخل المسجد ونوى الاعكاف في ان يخرج  
 منه مع ان يميني النفل على المكيلة وقيل الصوم اطلاقا فيا وهو رواية  
 عن الحسن بن علي بن فضال فافطر يوم من قطع فيه اي اليوم تقص لانه  
 شرع فيه قصدا وابطله لا يخرج من المسح الاحاجة الا ان كان ببول  
 والغالب لان التابت بالضرورة بتقدير بول او جمعة لانها اهم حاجات  
 فيباح له الخروج لاجلها ضرورة وقت الرواية ان كان معتكفا قريبا  
 من الجامع بحيث لو انتظر زوال الشمس لا يؤخر الخطبة ومن بعد منزلة  
 وقت بدركها اي جمعة يعني لا ينتظر زوال الشمس بل يخرج وقت  
 يمكنه ان يصل الجامع ويصل ركعتين تحية المسجد واربعة ركعات سنة  
 الجمعة يكتف بغير ما يصلي من غير خلاف اي اربع ركعات غير جمعة  
 وسأعندهما ولا يكتف اكثر من ذلك لان الخروج للحاجة وهي باقية في حق  
 السنة لانها تابعة للعرض ولا حاجة بعد غيرها ولا حاجة في حق  
 الزمنة ولو يوم وليلة لان المفرد له الخروج من المسجد لا يكتف فيه

في الاعكاف لا يخرج من المسجد  
 في الاعكاف لا يخرج من المسجد  
 في الاعكاف لا يخرج من المسجد



عند خروج صفه من الصف قال ان اخرج  
لا يغيب الينا ان الغيب منه لا فائدة ارجو  
فيما في الغيب ولما ان الغيب منه لا فائدة ارجو

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

Handwritten text in a cursive script, likely a list or index, written on aged, yellowed paper. The text is arranged in approximately 15 horizontal lines, sloping downwards from left to right. The script is dense and difficult to decipher, but appears to be a form of Arabic or Persian. The paper shows signs of wear, including creases and discoloration.

لكنه لا يجب لانه التزم الاعتكاف في مسجد واحد فلا ينبغي في مسجد  
 كذا في الكفاة وان خرج من المسجد ساعة بلا عذر فقد اعتكافه لان الخروج  
 البت وما ينافي يستوي فيه فليقل وكثيره كالاكل في الصوم والحديث للجمهور  
 وقال لا يفدالم يخرج اكثر من نصف يوم وعصا بكل وشرب ولوم  
 يسبح ورا فيه يعني بفعل المعتكف هذه الافعال في المسجد دون غير  
 وكمن كره اعضاء الميبح فيه اذا ضرورة فيه والصمت لانه عليه السلام  
 من صوم الصمت وسئل ابو حنيفة عن صوم الصمت فقال ان يصوم  
 ولا يتكلم احد قال نعم محمد الدين بهذا اذا اعتقد الصمت قربة  
 والا فلا يكره لقوله عليه السلام من صمت بخارواه عبد الله بن عمر رضي الله  
 عنهما والتكلم الا بخير فان قلت قل العبادي يقول اني ابي اظن  
 يقتضيه مجموعهم ان لا يتكلم غير المعتكف خارج المسجد الا بخير فاطنك  
 بالمعتكف في المسجد ويبطل اي الاعتكاف الوطى في طرح في المسجد او  
 خارجه ولو لملا لان اللبس محل الاعتكاف بخلاف الصوم او نسيان  
 لان حاله العاكفين مذكورة فلا يذره بالنسيان ويبطله الوطى في طه  
 اي غير الفرج ان انزل لانه في معنى الجماع حتى يفديه الصوم وان لم ينزل  
 لا يفديه كما لا يفديه الصوم كذا العيلة والتمس يعني انه ان انزل بها  
 بطل اعتكافه لانها ايضا في معنى الجماع والا فلا وان حرم اكل المعتكف  
 يعني الوطى والعيلة والتمس فلا انزل لانها من دواعي الوطى تدور  
 اعتكاف ايام لثمة بلبا لها لان ذكر تلك الايام على سبيل الجمع  
 يتناول يقال ما رايتك تمز اياما وكما اذ بلبا لها ولا اى شائعة  
 وان لم يطرط السابج وفي نذر اعتكافه يومين ثم يلبسها لان  
 في المشي معنى الجمع فيلحق به احتياطا في العبادة وصح في الصوتين  
 به النهار خاصة لانه نوى حقيقة نذر اعتكاف رمضان فصامه

ما لوتز اعطاف به الامام  
نوی حقیقه کلام کلام  
خاصه صحت الامام  
یعنی لوتز الامام

9 v

ان رمضان برونه الى الاعتكاف وجب قضاءه الى الاعتكاف  
 بصوم قصدي حتى لو تركها معا يخرج عن الوحدة بالاعتكاف في قضاء  
 في قضاء هذا الصوم بقا لا اتصال بصوم الشهر حكما صرح به في الجامع  
 الكبير واصول خمس الائمة وانما وجب قضاءه بصوم مقصود  
 لعود شرط الاعتكاف وبالصوم لقوله عليه السلام لا اعتكاف الا في الصوم  
 الى الكمال الاصح وهو ان يجب مستقلا مقصودا بالند للموجب  
**كتاب الحج** اخره لانه رابع العبادات اجماع بين العبادات المالية  
 والبدنية بولقة القصد وشرا زيارة مكان مخصوص بفعل مخصوص  
 في زمان مخصوص وشيأتي تفصيلها ان شاء الله تعالى فرض حرة لان  
 الله عليه على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لما نزل قال  
 النبي عليه السلام ايها الناس حجوا فاعلموا ان الحج في كل عام او مرة واحدة  
 فقال بالبل مرة واحدة ولان سبب وجوبه البيت كما تقرر في الاصول  
 ولا تعد له بالنور عند النبي يوسف وفي النور عند محمد رحمه الله وقت الحج اصطلاح  
 الاصوليين يسمى متكلا لان فيه جهة المياريية والظرفية فمن قال بالنور  
 لا يقول بان من اخره يكون فله حقا ومن قال بالنور اخي لا يقول بان من  
 اخره من العام الاول لا ياتم اصلا كما اذا اخره الصلوة عن الوقت  
 الاول بل جهة المياريية راجحة عند القائل بالنور حتى ان من اخره متى  
 ويرة شهادة لكن اذا حج بالافرة كان اداء الاقضاء وجهة الظرفية راجحة  
 عند القائل بخلافه حتى اذا اداه بعد العام الاول لا ياتم بالتأخير لكن لو  
 ولم يحج انتم عنده ايضا على قر متعلق بغيره فرض مسلم مكلف صحيح  
 زاد ورا حلة فضلا اي زابدا عما لا بد منه كالسكى والخادم واثاث  
 البيت والشياب وكذا ذلك وعن نفقة عياله الى عودته مع امن الطريق

السلام في التتبع فيه لا في الوقت  
عليها عنه وجه الالباقه لا الجنبه

[illegible]

عجا لایه منه کاسی الخادم و انات  
نقعه سیالیه الی عوده مع امین الطريق  
بیت یار الاعی عندل صبر و عزمه سواد  
و قدره قایم الی بیت الله اولم یوجیه  
و قال اننا ویداعوانا بحیب  
علیه و انما عابره ظا  
بیت یار الاعی عندل صبر و عزمه سواد  
و قدره قایم الی بیت الله اولم یوجیه  
و قال اننا ویداعوانا بحیب  
علیه و انما عابره ظا







شارعا لا يصلح التلبية تحت وضوء محراب او اصادفت التلبية مع  
 التوجه فصار شارعا لا يصلح التلبية بفعل يد من خصايص الاحرام  
 لان التلبية مع السجدة من افعال سجدة واداء صاحب التوبة  
 قوله او قلد برزخه في افعالها وليس ذلك موضع الكتاب  
 لا يجوز لو استويا في الشق ساروا للعلم انهما يدي او جملتا اي التي  
 الجمل على ظهرها او يعضها لغير منعة ولم يجرها او قلد شاة لا يكون محرابا  
 وبعده اي بعد الاحرام يعني الوقت وهو الجماع قال الله تعالى اهل لكم بلية  
 الصيام الوقت الى ان ياتكم وقيل الكلام انما هو لانه من دواعيم  
 فحرم كالجاء والنفوس يعني المناهي وهي حرام مطلقا لكن احرم في  
 الاحرام ان يكتسب الحرمة في الصلوة والتطرب براه التران والحد الى  
 فراه من الرفق والخدم والمكاريب وقيل صيد البر لا البحر لانه في حرم  
 عليكم صيد البر ما دميته حرام والالامة الله والدلالة عليه الاشارة  
 يقتضيه حضور والدلالة الغيبة والتطيب وقيل الظهور في التوجه  
 والراس على راسه وحية بالخطم فبذلك لانه لا يركب طيبة عند  
 حصة فصار طيبا وعندهما يقتل الهمام فيجتنبه وثمرة الخلاف تظاير  
 في وجوب الدم ففنده كب الدم لانه طيب وعندهما الصدقة وسقي  
 فصرها اي الحكة وعلق راسه وسحر بده وليس ينقص من اول وقتها  
 وعامة وصفين الا ان لا يجد فليس فيقطع اسفل من الكعب وتوبا  
 صنع بالاطيب الا بعد زواله لا اي لا يتقى الاستحمام والاشغال  
 بيت وحمل نزع الحليم الا في ذكره وبينه وبالعكس اليهودج الكبير  
 بيمان في وسطه يعني انه مع كونه نجسا لا يابس منه على عقوقه واكثر  
 التلبية برفع صوت حتى يصل او على شرف او ببطء واديا او حتى ركبها  
 او اخرها اذا دخل مكة براه بالسجود حين راي البيت كبر وهلل ثم استقبل

كبر  
 التلبية  
 التوجه  
 التوجه

كبر اوله لارافا بديه كالصلوة واسلم اي تناول بقلبه بالتلبية او كبر  
 بالكف ان قدر بل ابداء اي بلا ايذاء مسلم يراه والايمن فخذ به  
 وان جرحها اي الاستسلام والاعتكاف استقبله كبر اوله لارافا بديه  
 ومصليا على النبي عليه السلام وطاف للعدوم مضطجعا اي جاعلا  
 رداءه تحت ربطه اليمنى ملقيا طرفه على كتفه الايسر وراه الخطم  
 قطعة جدار في طرف الميزاب من الخطم يعني الكسر يسرى به لانه جلي  
 من البيت فانه كان في الاول من البيت واذا كان كذلك ربط  
 وراه حتى لو دخل الخربة لم يجز احتياطا لكن ان يستقبل المصلي الخطم  
 وحده لم يجز لان فرضه للتوجه ثبت بنص الكتاب فلا يبدى يمان  
 بحر الواحد احتياطا اخذ عن يمينه بما يلي الباب اي يمين الطائفة  
 والطائفة المستقبلة للحر يكون يمينه الى جانب الباب فيجوز ان يخرج يداها  
 الى هذا الجانب وما بين البحر الى الباب هو الملتزم بسبعة اشواط اخرج  
 رأت متعلقا بعماس طاف رمل في العتبة الاولى فقط من بحر الى البحر  
 الرمل ان مهر في مشية الكتفين كالمبارزة يتخبر بين الصفيين وذلك  
 مع الاضطباع وكان سببا لظهور راجل اليسرى حين قالوا اهل  
 حرمته ثم نفي الحكم بعد زوال السبب في زمن الرسول وبعده وبنيته  
 في الباقى على بينة وكما امر به الى البحر فقل ما ذكر من الاستسلام وتذلل  
 الركن اليماني وعن محمد انه سنة ولا يستلم غيرهما وحتم الطواف بالركن  
 حرمته صفا يجب بعد كل اسبوع عند المعام او غيره من حرمته  
 طواف القدوم ويسعى طواف التمتع ايضا سنة لا ايجاب ثم عادوا وسلم  
 حجر وخرج فصعد الصفا واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي  
 السلام ورجع فوجد يديه ودعا ما شاء ثم سعى في المروة ثم سعى  
 الملبين الا اخر من وصود فيها اي المروة وفعل ما فعله على الصفا يستقبل

بديه  
 ما في يده  
 كبر

رخصه  
 رخصه

رخصه  
 رخصه







فقد انتهى من واثني عليه وهدى وكبر وصلى على النبي بعد رمي بيده رمي فقط  
 اي بعد الرمي الاول والثاني والثالث ولا بعد يوم الخروجه والحاجه  
 وافوا بيده ثم عد كذلك بعده كذلك ان كنت وهو اي ان كنت  
 احب وان رمي قبل الزوال فيه اي العذ حازوله النواي الخروج الى  
 مي قبل حرة اي اليوم الرابع لا بعده فانه ان وقف حتى طلع الفجر  
 وجب عليه رمي نهارا وحاز الرمي راكب وفي الاولين اي ما يابسه  
 اخيف ثم ما يليه مشيا افضل لا العفة بالمر عطف على الاولين وكره  
 ان لا يبيت بمي ليالي الرمي لان النبي عليه السلام بات بها وعمر كان  
 نوب على ترك الحوام بها وكره ايضا تقدم بعد اي متاعه وجواحه الى  
 مكة واوامنه بمي للرمي لانه يوجب خل قلبه واذ ارجع الى مكة نزل  
 بالخصف اسم موضع يقال له الا بط نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ثم طاف للصدرة وهو ارجب الا على اهل مكة سبعة ايام سبعة اشواط  
 بلا رمل وسعي ثم شرب من زمزم وقبل العتبة اي عتبة الكعبة ووضه  
 صدره ووجه على المشرم وهو ما بين الحجر والباب ونبت الى  
 تمسك بالاسرار اي استار الكعبة ساعة ودعا محمد اذ ملكي على  
 فراق الكعبة ورجع وخرى حتى يخرج من المسجد حازر طواف القدوم  
 للواقف بوفات قبل دخول مكة ولا شيء عليه بتركه لانه سنة من وقف  
 بها اي بوفات ساعة من زوال عرفة الى صبح يوم الحج او اقبلت بالانوم  
 او الاطوار او جعل ارضا اي تلك الارض عرفات صح وقوفه لان ما يوركن  
 فوجوده هو الوقوف كما اي صح ايضا لو اهل ربيعة عليه السلام لانه لما  
 عاقدتهم عند الرفعة فقد استعان بكل منهم فيما يجوز عن مباشرة بغير  
 والاعرام مقصود بهذا السرف كان الاذن به ثابتا ولا فانه اذا  
 اذن انسان بان يحرم عنه او اعني عليه او نام فاحرم عنه صح بالوفاء  
 هكذا

هذا هو صفة رمي الجمرات  
 الزوال لا يجوز ان يكون من الزوال  
 بعد الزوال ولا يجوز ان يكون من الزوال  
 اي خلاف اليوم الذي كان فيه  
 اي من الزوال لا يجوز ان يكون من الزوال

هذا هو صفة رمي الجمرات  
 الزوال لا يجوز ان يكون من الزوال  
 بعد الزوال ولا يجوز ان يكون من الزوال  
 اي خلاف اليوم الذي كان فيه  
 اي من الزوال لا يجوز ان يكون من الزوال

هذا هو صفة رمي الجمرات  
 الزوال لا يجوز ان يكون من الزوال  
 بعد الزوال ولا يجوز ان يكون من الزوال  
 اي خلاف اليوم الذي كان فيه  
 اي من الزوال لا يجوز ان يكون من الزوال

فكذلك هذا اذا افاد او استيقظ او اتى بافعال صح جاز فيصير  
 حراما من نفسه بالاصالة وتعيينه بالنية ومن لم يقف فيها اي عرفات  
 فانت على طواف وسعي وحلل وقضى من قابل اي عام بيده وللمرة  
 في صبح ما ذكره كالحل كثرها يكتف وجوبها لا راسها ولا تدعى  
 ولا تزل ولا تسعي بين الميادين ولا تحلق ولا تقصر وتلبس الخياط ولا  
 توجب الحج في الزحام وحيضها لا يمنع تسكعها لطواف لانه في حجة  
 ولا يجوز دخوله للحائض وهو اي الحيض بعد ركعتي الوقوف بعرفات  
 وطواف الزيادة بسقط الصدر او هو طواف الوداع والبدن جمع بين  
 من الاول والثور والرهدي منها ومن الغنم كما استبان الله في باب  
**الحوان والتمتع** الحوان ان يزل الميالى رفع الصوت بالتمتع  
 وعرفة معا طواف الكثره وولان يزل بالعمرة وحج من الميقات الى وقال  
 الزيلوي اشتراط الالمال من الميقات ووقع اتفاقا حتى لو احرم بها  
 من دويرة اهل او بعد فخرج من يده قبل ان يصل الميقات حازر فضا  
 قاربا ولهذا قلت بهما من الميقات او قبله في اشهر حج او قبلها  
 كرا في الكافي وقول بعد صلوة يفي الشيخ الذي يصلية من الالحرام  
 اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها مني وطاف للعمرة سبعة  
 مرار للثبته الاول بسعي بلا طواف المتعمم ثم حج اي يبدى بافعال  
 الحج فيطوف طواف القدوم ويسعي كالحج المذكور طوافان وسعيان  
 اما بان طواف اربعة عشر شوطا سبعة للعمرة وسبعة لطواف القدوم  
 الحج ثم سعي لها وانما كره لانه اخر سعي للعمرة وقدم طواف القدوم وخرج  
 الحوان بعد رمي يوم حذوان من حجر عن الذبح صام ثلثة ايام اخر با عرفة  
 وسبعة ايام الشكر اي التمسك اي سواء صام في مكة او غيرها  
 فان فاته التمسك بغير الذم وبالموقوف قبل العمرة بطلت وصحبت  
 اي للعمرة ووجب دم الرضخ وسقط دم الحوان قوله والتمتع عطف على



قوله والقرآن يجمع بين الحج والعمرة في سنة واحدة بل الامام  
 بايله الامام يحيى بن عمار قال في الصلاة المتخلى عن كل شخص التفرق بما  
 الشك في سنة واحدة من غير ان يجمع بينهما الامام يحيى قال  
 في غاية البيان الذي قال صاحب الهداية لا يتم به معنى التمتع لان التمتع  
 باداء الشك في سنة واحدة من غير الامام بايله الامام يحيى لا يسمي تمتعا  
 اذا كانا احدهما في غير شهر الحج والآخر في غير شهر الحج ولا يسمى تمتعا اذا  
 كان الشك في سنة واحدة من غير شهر الحج لكن احدهما حصل في شهر الحج والآخر  
 في غير شهر الحج لا يسمى تمتعا اذا كان الشك في سنة واحدة من غير شهر الحج  
 من هذه السنة والآخر من السنة الاخرى ولم يوجب الامام يحيى  
 وتبينه بكلام الامام بايله في كل واحد من الامام يحيى قال في فصول لا بد من التمسك بان  
 يقال التمتع هو الحج بين الحج والعمرة في سنة واحدة من غير الامام  
 بايله بينهما الامام يحيى واجاب عنه صاحب الغاية بان ما ذكره من  
 هو غير ما اذا كان التفرق في شهر الحج من عام واحد في شهر طي وسنة  
**اول** فيه بحث لان قول اللغز يجب ان يكون الاصل في الحج لا يكون الا في  
 السنة يجب كونه جامعا وانما هو في كل سنة في موضع واحد او في موضعين  
 من افراد الحرد ولم يكن ما فاعلا يكون صحيحا فلهذا اخبرت بهما تلك  
 العبارة فخرج من المتعارفات في الاشهر الحرم في طوافها طوافا  
 للعبادة اول طوافه للعمرة وسعى وحلق او بغيره فبذلك علم بها احرم  
 من احرم وكونه من الحج ليس بشرا بل هو يوم التروية وحده الفصل  
 كالمعروف لكنه من كل طواف الزيادة وسعى بعده لانه اول طوافه  
 بخلاف المعروف لانه قد سعى مرة واحدة وهو يوم التمتع ولم يثبت الا في  
 طه وان عجز عن التمتع فنام كالقوان اي قلت ايام في الحج وسعى اذا  
 رجع وجاز صوم التمتع بعد اتمامها الى العمرة لا قبلها اي الاحرام وثمة  
 تأخيرها الى عرفه فان اشهر الحج وقت لصوم التمتع لكن يوافق السب

الامام يحيى

وهو الاحرام وكذا الحال في القران لكن التأخير افضل وهو ان يصوم ثلثه  
 اخرها عرفه لان الصوم يدل على الهدى فيجب تأخيرها الى اخره رها  
 ان يقد على العمل وان شاء التمتع سوا يومه احرم وساعة الفصل  
 من قوده الا اذا كانت لا يتعدى في يوم واحد ولا يقد بدنه وهو  
 من الجبل الى القار اجل على ظهره لان له ذكر في القران حيث قال الله  
 والهدى والعلانية ذكره اشعارا بما هو متحقق منها من الامم هو  
 الله بالصواب فان النبي صلى الله عليه وسلم قد طعن في جانب انصار  
 فصدوا في جانب اليقين اتفاقا واوجبه انما ذكره بهذا الصنع لانه  
 وانما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لان الشك في لا يستعملون من تروية الا بالهدى  
 وقيل انما ذكره اشعارا بما لا يمانع من فيه حتى يخاف منه السراية قبل  
 افكاره اختياره على التقليد واعلم اي فعل افعال العمرة ولا يحل منها اي  
 العمرة او اساقه اما اذا لم يسبق فيحل منها كما قرنت احرم التمتع بالحج  
 يوم التروية وقبله اعيت كما قرنت فلهذا يوم يحل من احرامه لان اطلق محلل  
 في الحج كاستلام في الصلاة المكي نود فقط اي لا تمتع له ولا قران لان  
 للقرن باسقاط احدي السورتين وهذا في حال الاقامي من اعتمر بلا سوي  
 ثم عاد الى بلده فقام التمتع من قبيل ذكر المعلوم وازادة الارام  
 قرنت معنى التمتع والذي اعتمر بلا سوي الهدى كما عاذا الى بلده حج  
 الامم فيبطل تمتعه ومع سوي تمتع فانه اذا ساق الهدى فلا يكون  
 الامم صحيحا اذا لا يجوز له التحلل فيكون عواده واصبا فان عادوا احرم  
 كان تمتعا فان طاف لهما اقل من اربعة قبل اشهره وعمرها فيها وحج  
 فقد تمتع لان الاحرام عندنا شرط فصح فقدم على الشهر الحج وانما يقترن اذا  
 الافعال فيها وقد وجد الاكثر وله حكم الكل ولو طاف اربعة قبلها اي  
 الاكثر لا يكون تمتعا لانه اول الاكثر قبل اشهر الحج فصح فقدم على الشهر  
 الا ان تمتع حل من عمرتها اي الاكثر وسكن مكة او بصره وحج في عامه ذلك

لا بد من احرام  
 احرامه  
 احرامه

ايشاره







المراد ظاهر او معناه ان المحرم اذا فرج من حرم ثم عاد اليه وقهر لم  
يلزمه دم بل هو العبارة ان يقال او فرج حاج من حرم قبل التحلل ثم عاد  
اليه لا يصح رجع اليه الثالث ان طوقه او قبل يومه عطفه على حرم  
انه معطوف على حلق ولهذا خبرت العبارة الى ما تركي واما ان عطفت على  
دم في طوقه وجب دم في اول الباب على فان حلق قبل دم الحلق  
قبلا او انه ودم تباخر الذبح عن الحلق وعلى من طاف بركن جنة  
في اوابان الشريق طاف او لو حرق في الاول طاف يعني لو طاف للزيارة  
جنا وطاف للصدر في اوابان الشريق طاف انجب واما ان عطفه حنيفة  
وقال ادم ولو طاف للزيارة فحرقا وطاف للصدر في اوابان الشريق  
طاف انجب دم واحد تباخا والوقت ان طواف الصدر في الوجه انما يشترط  
الى طواف الزيارة لان طواف الصدر واجب واعادة طواف الزيارة  
ما حركت مسجده فلم ينتقل اليه وفي الوجه الاول وجب ثقل طواف الصدر  
طواف الزيارة لان الاعادة واجبة وفي اقامة هذا الطواف مقام طواف  
الزيارة فانه استقام البدنة عنه وقد وجدت العزيمة في استدار الامام  
للافعال على الترتيب لمشروع فمطلت منه على خلافه ووجب صومه الى  
ما عليه كن عليه السجدة الصلوتية او ايسر السجدة تصرف الى الصلوتية  
دون ايسر فيصير كانه طاف طواف الزيارة في اوابان الشريق ولو طاف  
للصدر فوجب دم ترك طواف الصدر ودم تباخر طواف الزيارة عن اوابان  
الشريق حنيفة وقال انجب دم ترك طواف الصدر وكشيت ترك طواف  
الزيارة وتصدق عطف على فاعل وجب في اول الباب او على فاعل واما  
بمنصف صاع من بران طيب اقل من عضوا وستر راس او ليس  
اقل من يوم او حلق اقل من ربيع راسه او قص اقل من تحت اظفار  
عشرة متفرقة او طاف للقدم او للصدر كذا او ترك ثلثة من سبع  
الصدر او اهدى بجار ثلث او حلق راس غيره الا حرم آخر ووجب او صدق  
عطف على قوله تصديق ثلثة اصح طاف على سنة مكاني او صاعا  
ثلثة ايام

ثلثة ايام يعني انه يحرم من هذه الثلثة ان طيب او حلق بغير قوله و  
ولما سبى حلق وقوف فخرج مبتدئا بغيره فوجب ويصح ويصح  
من حلق ولم يحرز في اي ليس عليه ان يمار فانه قضاء ما افده ووطئه  
بعد وقوفه اي وقوف الوضوء لم يحرز وجب بدنة وان وطئ بعد الحلق لم  
ايضا وجب شاة ووطئه في عمرته قبل طواف اربعة بعد ما الى الوجهين  
ويصح ويقضى واذا دخل في عمرته بعد اربعة الى بعد طواف اربعة  
فوجب ولم يحرز الوطئ في عمرته ان فصل حرم صيدا او دل عليه فانه مطلقا  
ان سواه كان اول مرة او لا كان هو او ادركه افعليه جزاؤه ولو كان الصيد مسبا  
غير صايل ولا في الصايل او كان الصيد شاة او طام حرم ولا هو الذي  
في رجليه ريش كالسر وال وقال مالك انه الوطئ مستان صاير كالبط فلنا هو  
صيد باصل الخلق والى الاطراف لثقله او لم يصطط الى الكفة بالحي او غيره وهو اي  
جزاؤه ما وقع عدلان في مقتله او في اقرب مكانه منه واخره السبع لا  
يزيد على شاة وان كان اكبر منها ثم لم يترك الحرم ان يشترط به يدا ويديه بكرة او  
طعاما ويصدق على كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير لا اقل  
اليوم عن طعام كل مسكين يوما وان فضل عن طعام مسكين طعم مسكين  
نصف صاع وما فضل يكون اقل منه تصديق به اي ما فضل او صاع يوما بركن  
ما نقص بركنه ونصف شعره وقطع عضوه اي لو خرج صيدا او نصف شعره  
او قطع عضوا منه ضمن ما نقص اعتبارا للبعث ما اكل كانه حق العباد  
وجب القيمة اي قيمة الصيد كامل بنصف ريت وقطع فوايم حتى خرج  
عن الانتفاع لانه قوت عليه الا من يتقوت اليه الانتفاع فيضمن  
جزاؤه وكسر بيضة اي كجب عليه قيمة البيض بكسره لانه اصل الصيد ولم  
عرضه ان يصير صيدا اقل من ثلثة احتياطا لم يحرز فان قسر بان  
صار مدرة لم كجب عليه شيء وكسره وخرج فخرج ميت يعني اذا خرج  
بوكم البيض فخرج ميت كجب قيمة الفرج حيا هذه المسئلة لا تخلوا عن ان علم انه



كان هيا ومات بالكر او علم انه كان ميتا او لم يعلم ان موته المكر  
 فان كان الاول ضمن قيمته وان كان الثاني فليس وان كان الثالث فالقول  
 ان لا يجرم سوى البيضة لان هيوه الغريم غير معلومة وفي الاستحسان  
 قيمة الغريم هيا لان البيض مودع يخرج منه الغريم المكر قبل او انه ميت  
 فقال به عليه احتياط كذا في الغاية وذبح الحلال صيد الحرم المكر  
 عليها فتمت ما يقصد به ما وصي فائدة التعبد بالحلال او حله اي يجب ان  
 طلب صيد الحرم قيمة لانه من اجزاء الصيد فامتنع كل وقت حيث  
 وبحره النابت بنفعه وليس ما ينبت في ليس من جنس ما ينبت الشجر ولو كان  
 ذلك شجر معلوكا اشارة الى ان ما وقع في الوقاية وغيره من قولهم غير معلوك غير  
 لان شراج الهذابة وغيرهم قالوا ان حيثش الحرم وشجره على نوعين شجر  
 الشجر الانثى او شجر ينبت بنفعه وكل منهما على نوعين لانه ان يكون من  
 جنس ما ينبت الشجر او لا يكون والاول بنوعه لا يجب اجزاء والاول من  
 ان كذا كذا انما اجزاء من جنس ما ينبت بنوعه ليس من جنس ما ينبت الشجر  
 ويستوي فيه ان يكون معلوكا لان ما ينبت في ملكه او لم يكن حيث  
 قالوا في رجل ينبت في ملكه ام غيلان فخطمها ان عليه قيمتها كما لو كان  
 وعليه قيمة اخرى الى الشجر الانثى حيث يوزع قطع بلا عزم ولا صوم في  
 اي لا يصوم في ذبح الحلال صيد الحرم وعليه قطع حيثش بنوعه بدل القيمة  
 لان ما وجب به من القيمة غرامة وليس كفارة فاشبهه بغيره من الاموال فارتب  
 بالصوم وانما قال ذبح الحلال لان الذبح لو كان محرما ينادى كفارة بالصوم ذكره  
 النهاية ولا يجرى في جنس من الحرم ولا يصح الاذخ لتولية عليه السلام لا يكتف بها  
 ولا يصح منكرها ما دام الاذخ فتم استثناء رسول الله صلى الله عليه وسلم فمجر قطع  
 ورعيه والكتابة فانها ليست من عملة النيات ويجب صدمه وان نكث  
 فعل عملة اذبح اذبح ولا شيء قبل غايه وعادة وعرب وهيئة وفارة وكله

الا اذا ذبح  
 ميتا

قد ذكر الذئب في بعض الروايات فبطل المراد بالكل العقور الذئب وبعضه  
 وفرد وسفحات ولذبح البقر والذئب والبق والبط والاسل  
 وكل ما صاده حلال وذبحه بلا دالة حرم وانه به حلال ذبح الحرم قال في الهذابة  
 ومن ذبح الحرم بصيد الحلال وقال صاحب النهاية وهو حلال حتى يظهر خلافه  
 فان في الحرم لا يتوقف وجوب الذبح على ذبح الحرم فانه يجب عليه الذبح  
 بحد الاحرام بالانفاق ولذا اقلت حلال ذبح الحرم بصيد في يده اي يده  
 هبته الى يده الخارجية حتى اذا كان في يده او قصده لا يجب عليه الذبح  
 ذكره صاحب التكملة ارسل اي عليه ان يرسله ورد عليه اي السبح الذي اتي به  
 بعد دخول الحرم ان يبيد يكثر في الاذخ ان اعطى قيمته كبيع الحرم  
 صيده اي يرد الحرم المبيع ان كان ما يما وجب القيمة ان كان فائدا سواء  
 ما من حرم او حلال لا يصيد اعطى على غير ارسله في بيته او قصص  
 ان احرم اي ان احرم في بيته او قصصه صيد ليس عليه ان يرسله لان  
 الاحرام لا ينافي بالكية التعبد في فظية بخلاف المسئلة الاولى فان  
 التعبد فيها صار صيد الحرم فوجب ترك الترض له ارسل صيد في يد الحرم  
 ان اخذ حلالا من والا فلا قتل حرم صيد منكره بجرم كل لان الاخذ  
 متروك للصيد بتقويت الامن والقتل متروك لذلك واستقر كالابتداء  
 في النظمين كنهود الطلاق قبل الدخول اذا وجوا ويرجع اجرة  
 على قاتله لانه بالقتل جعل فعل الاخذ علة فيكون في معنى مباشرة علة والقتل بحال  
 بالضمان عليه ما به دم على الخوف في القارن به وما كان دم كدم لعمرة الا  
 بخوار الميعات غير حرم فان الواجب عليه عند نكبات احرام واحد من الرمي  
 من خلع الاسلام ان وجوب الدم من غرة القارن فيما اذا كان قبل الوقوف  
 بقرعة واما بعده ففي الجاع يجب عليه دمان وفي غيره من الخطورات دم واحد



شي جاز صيد حرام فانه جاز الفعل وهو ممتد ويحذر لو قيل صيد حرام لان  
 فان جاز صيد حرام جاز المحل وهو واحد بطل بيع الحرم صيد مشراه وهو دم  
 وهو قيمته ما اكل لا الحرم لم يدرجه اي لو اكله حرم آخر لم يؤمر فوله لا حرم  
 في صيد حرام وجاز للمفصل دللت عليه اخر حيث من الحرم وما يجرهما  
 ان الطيئة والولد لان الصيد بعد الاخراج من الحرم ببيع المستحق الا ان شرا  
 ولما ذهب رده الى ثمنه وهو صفة من مئة فتمت الى الاولاد كما في الحرة  
 والرقبة والكتابة وتكون وان ادى جازا ثم دللت لم يجر اي ليس عليه جاز  
 البول اذا جاز اذ جاز الام لم يجر امته لان وصول مختلف فوصول الاول  
 افاض في اذ افاض جازا وورثته لزم دم فان عاد جازا او جازا اي ان لم ياد  
 الى الميتات حال كونه جازا في الطريق لم يجر في سكة اما قال ولي حرة اذا  
 عن قولها فان العود الى الميتات حراما كاف لسقوط الدم عند جازا  
 اما عند فلا بد من العود فحراما لم يجر اي الدم اللازم والافلا  
 اي وان لم يجر الى الميتات او عاد فمكن جازا في سكة بان ابداء  
 بالاطراف او استلم الجرح فلا يسقط الدم كمن يربط الجرح ويمنع فرج من  
 عمره وجازا من الحرم واجاز تشبيه السيلة المتقدمة في لزوم الدم فان  
 احوام الكلى من الحرم والممتنع بالعمرة لما دخل مكة واتى بالعمرة صار مكيا  
 واهرام من الحرم فيجب عليها دم بمجاورة الميتات بلا احوام دخل كوفى البستان  
 كاجبة فله دخول مكة بلا احوام وميتات البستان كالبستان في بستان بني  
 عام موضع داخل الميتات خارج الحرم فاذا دخله لاجبة لاجبة لا احوام  
 تكون غير واجب التعظيم فاذا دخله حتى يملكه ويجوز لاجبة دخول مكة غير حرم  
 كمن ان اراد جازا في بستان البستان اي جميع الجبل الذي بين البستان والحرم  
 كالسنان في ولائها اي البستان ومن دخله ان احوام من الحرم  
 بمرفات لانها احوام من ميتاتها دخل مكة بلا احوام لزم جازا وعمره

هم بحره  
 حاه

لا يجر جازا في سكة بان ابداء  
 بالاطراف او استلم الجرح فلا يسقط الدم كمن يربط الجرح ويمنع فرج من  
 عمره وجازا من الحرم واجاز تشبيه السيلة المتقدمة في لزوم الدم فان  
 احوام الكلى من الحرم والممتنع بالعمرة لما دخل مكة واتى بالعمرة صار مكيا

اني ما لم يسب دخول مكة بغير احوام لو خرج في عامه ذلك الى الميتات وهو  
 وجع على عليه في ذلك المقام لا بعده وقال زفر لا يصح وهو الحسن اعتبارا  
 بآلته سبب النذر وصار كما اذا تحولت السنة ولما انه توارى المزدك  
 في وقته فان الواجب عليه ان يكون محرما عند دخول مكة فخطما هذه البقعة  
 لان يكون اخراته لدخول مكة في السنين بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه  
 صار ديناه ذممة فلا يتاوى الا بالاحرام بمقصود الكفا في الاعتكاف  
 المندوز فانه يتاوى يصوم رمضان من هذه السنة دون العام الذي  
 كان جازا ميتات بلا احوام فاحرم بعمرة واقصد بمقتضى وقوعه ولا دم لزم  
 بميتات لانه يصير قاصيا حق الميتات بالاحرام منه في القضاء على طواف  
 لعمرة شوطا فاحرم باج رقتة اي عليه ان يرفض الجرح عند جرحه ثم يباد  
 فان المكى منتهى عن ابلح بين الاحرامين وعندهما رفض للعمرة وعليه دم  
 لاجل الرضا وجع وعمرة لانه كفاية الجرح من حيث انه جرح عن المضي في  
 الجرح بعد سركم وعلى فائتة وجع وعمرة ولو لم يجر جرح لانه اديها كما انشرفها  
 لكنه منتهى عنه والنهي عن الافعال الشرعية كحق الشريعة ولكن وجع فلتنقص  
 وهذا دم جرح في الافاق في دم مشك من احوام باج وجع ثم احوام يوم النحر باجواي  
 جرح آخر فان خلق الاول لزم الاخر حتى يقتضي في انما انما بل ملا دم والا  
 اي وان لم يكن الاول فله اي لزم الاخر بالدم قصر بعد الاحرام انما  
 او لا اصل هذا ان الجرح بين احوام الجرح والعمرة بدقه فاذا خلق في الاحرام  
 الاول انتهى الاحرام الاول فلم يصير جامع بين الجرحين فلا يجب عليه دم  
 الجرح فاذا لم يكن في الاول صار جامع بين احوام الجرح والعمرة فبعد هذا ان  
 خلق خلق عن الاول وجع في انما لانه في غير اوانه فله دم احوام اوان



لم يخلو حتى في العام الذي فعله دم عند له حرمه ثم تهاجر كل من  
 الاول وهذا من قوله والاخيه ضم اوله الى عمرة اي بافعالها الا ان  
 قاروم باقوى ذلك لانه مع بين احوال العمرة فهو مكره فلهذا دم افاض في اوقاف  
 اي بالحق ثم رهاى بالعمرة لانه لان الجمع بينهما مشروط بالافاق كالقرآن و  
 بطلت العمرة بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه الى عرفات وان طاف لم ي  
 في معنى طواف التذوق ثم اومر رهاى بالعمرة فخص عليها ذلك لانه بان افعال  
 العمرة على افعال الحج واسبب رفضها لان اقول الحج ما كثر شي من افعال بخلاف  
 ما اذا لم يطفح فان الرقص قصي لصحة الشروع فيها وذلك لرفضها  
 حج فاحل لعمرة يوم الحز او في سنة تلي سنة لان الجمع بين احوال الحج والعمرة  
 صحيح ورفضت اي يلزم الرقص لانه قد ادى ركن الحج وهو الوقوف  
 فيصير ما بنا افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كرمت العمرة في هذا اليوم  
 ايضا ورفضت حج دم للرفض وان مضى حج وجب دم لا ذلك ففعل مكره  
 وقابض الحج اهل به او بها رفض وقضى وذلك اي فائدت الحج اذا اومر حج  
 او عمرة يجب ان يرفض الا اومر ويحل بافعال العمرة لان فائدت الحج يجب عليه  
 هذا ثم يفيض اومر به لصحة الشروع ويترك واما ما يفيض اومر الحج لانه يجب  
 جامع بين احوال الحج فيرفض التا والى يفيض اومر العمرة اذ يجب عليه عمرة لولا  
 فيصير بالاومر جامع بين العمرة فيرفض التا والى ما يجب عليه دم للحلل  
 قبل اوانه بالرفض **باب حرم احصر الاجساد لغة المنع مطلقا** قال  
 حصره البدن واحصره المرض وفي الشروع منع خوف اذ المرض من وصول الحرم  
 الى تمام حجة او عمرته فاذا احصر بعد او مرض جازم للحلل في حصة المودة  
 وما والعارن دمين لا حيا به الى التمكن من العمل من احوالين ودين يوم

لانه صحيح  
 ٢٥

الدمج

الدمج اي اذا قد من بيعته يوما بعينه بذكر فيه في الحرم لا الحلال ولو كان يوم  
 الدمج قبل يوم الحز وقلدها ان كان حصر بالعمرة فذلك ان كان حصر بالحج  
 لم يحل الرجوع الا في يوم الحز ويذكر كل مباحل وتقيم دهر اولي من قول  
 الوفاية قبل حلق وتقصير وعليه ان كل من حج حج وعمرة لزم الحج بالشرع  
 والعمرة بالحلل لانه في معنى فائدت الحج ومن عمرة عمره هي مضادها ومن قارن  
 قارن حجة وعمرتان اما بالحج واحد بهما فلا في معنى فائدت الحج كما مر في المود  
 واما الثانية فتكون منها بعد صحة الشروع واذا زال احصاها اي  
 القارن واطمئنه ادراك الهدى ويحج يوم اي لزمه التوجه لاداء الحج وليس  
 له ان يحلل لانه كان يحز عن ادراك الهدى فكان في حكم البدل وقد قدر  
 على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل فيسقط اعتبارها كما ذكرنا بالصوم  
 لكونه عن العتق اذ اقر على الرقة قبل ان يخرج من الصوم فانه يجب عليه التمتع  
 كذا هذا ويضع بالهدى ما شاء لانه ملكه وقد كان عليه حجة فاستغنى  
 عنها فخرج احد بها فوطا او بدورها له ان يحل فان ادرك الهدى لا بالحج  
 فيحل لانه يخرج عن الاصل وكذا لو ادرك الحج لا الهدى استحسانا لانه لو لم  
 يحلل يفيض ما له جانا وحرمة المال كحرمة النفس فيحل كما اذا خاف على  
 نفسه وكذا لو لم يدرك واحدا منها لغوات المقصود ومنعه اي من الحرم بملكه  
 عن ركني الحج مع الطواف والوقوف برفات احصاها لانه اذا تذر عليه  
 الوصول الى الافعال فكان حصرها كما اذا كان في الحلال لافق احد بها معنى  
 اذا تذر على احد بها لا يكون حصرها اما على الطواف فلان فائدت الحج يحل به والدمج  
 به لانه في الحلال واما على الوقوف فتكون الامن عن الغوات يخرج عن الحج  
 بنفسه فالحج اي اخر غير بان حج عنه حج ان مات سمر الحز ولوا اي المالك

ويصح  
٢٥

حصره المال  
 حصره النفس



الحج من الحج فاذ وجد الشيطان حج الحاج والافلا قال فاصبحان هذا اذا  
كان الامر عاجزا عن ذواله كالمريض والحسن في ذلك فان كان لا يرضى ذواله  
كالزمانه والعمى جاز ان يامر غيره بالحج عن الميت بالامر يقع عنه اي كيت في  
الصحيح وقيل لا يقع عنه ويكون له ثواب النعمة والصحيح هو الاول لان النار  
تولع به وهذا شرط الميت من الحج عنه وينكره الحاج في الميت فتقول  
اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ومن عظماء واذا من كان مريضا  
في الطريق ليس له دفع المال الى غيره حج ذلك الغير عن الميت الاول اقبل له اي  
مما تروى في الحج اصنع ما شئت في جاز دفعه من اوله لانه صار كمالا  
مطلقا خرج الى الحج ومات في الطريق وادعى ما حج عنه ان حشر شيئا فالله  
على قدره الا فهد له صفة الحج عنه من بلد ان وفيه ثلثه وعدها  
حج من حيث مات هذه المسئلة من فداها فاصحان ادعى ما حج قطع  
عنه رجل لم يحج كذا في البحر يدعي حج آخر به يعني وجعل اخره رجلا ان حج  
عنه ما حج لم يقع منها بل وقع عنه الى المأثور ومن قال ان النعم منه لانه صرف  
نعمته الاخر الى حج نفسه ولا يحل له ان لا يقر المأثور ان يجعل الحج عن احد هما  
ولكن جاز عن احد الوصية فانه ان حج عنها جاز له ان يجعل عن اتهما  
لانه مبرور يجعل ثواب عمله لاهلها وادعى الاول فيعمل كما الامر وقوله  
في فيقع عنه ودم الا يصار على الاول وفي ماله ميتا لانه الذي ادخله في هذه  
الورقة فيجوز عليه بغيره ودم المأثور والجنابة على الحاج اقامه المأثور  
فلانه وجب شكر المأثورة من المأثور من الشكرين والمأثور فحق  
بهذه النعم لان حقيقة الفعل منه هذا اذا اذن له الا بالمأثور والافاضل  
فالحق فيضمن النعمة وامام الجنابة فلا في الحائض عليه كونه وضمن  
الحاج عن الغير النعمة ان جاز جعل وقوله عليه الحج من قابل بالانفس وان  
مات

مات الحاج عن الغير او سرق نعمة في الطريق حج عن منزل آخر بثلث ما بقي  
من ماله وعنده ما بقي من المال المدفوع اليه المخرج الحج ان يتي شرا والاطلقت  
الوصية اعتبار القيمة الوصية الوصية فانه لو قدر في حوته مالا ودفعه  
الى رجل حج عنه ومات فلهلك المال في يد الناصب لا يوطئ غيره فكذا اذا  
قد وادعى الوصية لانه قائم مقامه وكذلك يوصف حج عنه ما بقي من الثلث الاول  
لا يحل له ان ينادي الوصية الثلث فحق في حوته شي يتعد ولا يصح له ان يسمي  
الوصي وعلم المال لا يصح الا بالتسليم الى الوصية الذي عينه الوصي ولم يسلم  
الى ذلك الوصية لان ذلك المال قد ضاع فينتفذه وصيته بثلث ما بقي لانه  
حيث مات كما هو قولهم هو عطف على قوله عن منزل آخر ودفعه وهو  
ان سخره لم يبطل الوصية ومن خرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الى  
دفعه عليه السلام من مات في طريق الحاج كتب له حجة مبرورة في كل سنة  
واذا لم يبطل اعتبار الوصية من ذلك المكان ودفعه حوله وهو العتق  
ان الله را المأثور عمر السقوف بطل في حق احكام الدنيا قال عليه السلام  
ادوات ابن ادم انقطع عنه علمه احدث وتنفيذ الوصية من احكام الدنيا  
فتبقيت الوصية من وطنه كان اخذ حج لم يوجد الهدى وهو ما يهدي الى  
الحرم يستعرب به فيه من اهل البيت وعلم ولا يجب ترحله الى الدنيا  
الى عرفات وقيل المراد الاعلام كالتقليد ولم يجر فيه الا جازية النعمة  
ويجوز بيانها من قريب وجاز النعم في كل شيء الا في طواف حرمها  
وطهارة بعد الوقوف حيث لا يجوز فيها الا البدنة اكل اي جاز الاكل بل  
اسحب من يهدي تطوع ومنه وقرآن فقط لانه دم نكح فحوز الاكل  
منها بشرطه الاضحية بخلاف سائر الهدايا لانه ماء كوارث مشرعت



جزاء الجحيم فيمتلئ بها احرمان عن الاشتغال بها لزيادة الزجر وقد خرج من  
 النبي عليه السلام النهي عن اكلها وبيعها الاخير من يوم النحر اي شعبان يوم النحر  
 لنزولها وبيعها غيرهما من شهر ربيع الحرام للكل من الهدايا لا فقير لصدقة  
 اي لا يتعين فقير احرم لصدقة قال في الوقاية وبعين يوم النحر لبيع الاخير من  
 وبيعها من شهر ربيع الحرام للكل لا فقير لصدقة اقول ربطا وغيرهما من  
 اشار الى قبله فحتاج الى تكلف واعتناء كما لا يخفى على اهل معرفة والصدق  
 والنعارة المختارة منها اخضر واول على المقصود منها وتصدق بجلده وقلها  
 ولم يخط اجر جزاء منه ولا يركب الا ضرورة ولا يلبس لبنة وبعاء لقطع  
 بغير ضرر على ما يارد ما عطف او تعيب بما خشن في واجبه ابدل في الجلبا  
 وفي قوله لا شيء عليه ونحوه من الفعل ان عطف اي قربت الى الملك  
 في الطريق وصنع قلها اي قلادتها يدورها وضرب به مصفى منها بالكل  
 الفقير فقط يشهدوا بوقوفهم بعد وقت لا قبل ولو شهدوا بوقوفهم قبل  
 اي قبل وقت قبلت ان امكن التدارك يعني انهم وقفوا في يوم النحر  
 قوم ما زلهم وقفوا بعد يوم الوقوف اي وقفوا يوم النحر لا قبل وجبرهم  
 استحسانا والقياس ان لا يجزئهم لانه عرفه عبادة فخصوا بزمان ومكان  
 فلا يكون عبادة دونها فصار كما لو وقفوا يوم التروية او في غير عورات  
 وجه الاحسان ان هذه شهادة على النسي لان غرضهم نفي جهنم فلا يفعل  
 ولان الاصرار عن الخطا غير ممكن والتدارك مستعذر في الامم بالعادة  
 خرج ظاهر فوجب ان يكتب به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا  
 يوم التروية فان التدارك ممكن روي في اليوم الثاني من ايام النحر الجهره الاولى  
 والثالثة وتمرى الاولى فان قصد التكميل وروي الاولى فقط جاز حصول الكل  
 ولو لم يترتب لانه ليس شرط اذ روي الكل بالترتيب فحسن لرعاية الترتيب

ينفذ  
 ٢٤

المسنون

انما هو من ايام  
 الايام من ايام  
 الايام من ايام

المسنون نذر في مشيئة من حيث يطوف طواف الزيارة استرى جارية او  
 بالادنى اي اذن مولا الحق لو اوجمت بدونه لا يكون محرمة كراي للمعترفين  
 ان يملكها بعض شعر او قلم طفر فيها موهبا واول من التحليل بالجماع تعظيما  
 لارواح **كتاب الاضحية** وبمناسبة هذا الكتاب بكتاب حج ووقوع  
 الاضحية في ايامه وهي اسم لما يصحح بها ويحج على اصحابه وزن افاضل  
 من اصحابه يصحح او ادخل في الضحية وسبع ما يذبح ايام النحر بذلك يذبح وقت  
 الضحية تسمية له باسم وقتة وفي الشرح اسم كنوان مخصوص بسبع مخصوص  
 بنسبة التروية في يوم مخصوص عند وجود شرائطها وسببها وشرايطها (الاول)  
 والاقامة والى الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر وتبسيها الوقت  
 وهو ايام النحر وركبتها في ما يجوز ذبحها هي ثمانية من فرد وبدوته هي بعير او  
 حمار منه اي من واحد الى سبعة والقياس ان لا يجوز البدنة كلها الا على  
 لان الارادة قريبة واحدة وهي لا تجزئ الا اثنان كناه بالاندر وهو روي  
 عن جابر انه قال نحرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة  
 والبعرة عن سبعة ولا نص في اثنان فثبت على اصل القياس كوز  
 عن ستة اذ قلنا او ثلثه ذكره في رحمة الله في الاصل وانما يجوز عن سبعة  
 ان لم يكن لاحد منهم اقل من سبع حتى اذا مات رجل وترك ابنا وامراة  
 وبقرة وصحبا بها لم يجز في نصيب الابن الضالعات وصف البقرة  
 القريبة في البعض وعدم تجزئ هذا الفعل في كونه قريبة كذا قال الكاظم  
 وصحح لواحد اشترى ستة اي جعلهم شركاء له في بدنة مشترية اشتراه  
 ذكرا لواحد لا ضحية استحسانا في القياس لا يجوز هو قول فتر لانه  
 اعدها للتروية فلا يجوز بيعها وجه الاستحسان انه قد يذبح بقرعة سمنية ولا يجد  
 اشترى وقت الشراء فثبت الحاجة الى هذا وقد يكونه اي لا اشترى

حار من سنة  
 اوسع اثباته



قبل الشراء يكون ابعده عن الطلقات وعن صورة الرجوع في العتبة وتبسم الله  
 وزنا لا جراحا الا اذا صم معه من الكارعة او جلدته اي يكون في كل جانب  
 شيء من اللحم ومن الخارج او يكون في كل جانب شيء من اللحم وبعض الجلود  
 يكون في جانب لحم والكارع وفي اخره وجلد في جوارضه فالحسن في خلاف  
 الحسن ويجب في الجوارض من له يورثه انما سنة وهو قول ابن محمد وذكر  
 الطحاوي انها سنة مؤكدة على قول لم يورثه ومعه ولها سنة وهو الوجه  
 قوله عليه السلام من وجد سعة فلم يصب فلا يتورث من مصلانا رواه احمد وابن  
 ماجه ومثل هذا الوعيد لا يلحق الا بترك الواجب على قرفانها قربة بالية فلا  
 يتادي الا بالملك والملك هو الحر مسلم فان العترة لا تصور الا من المسلمين  
 معتمدين فان ادايا يخلص باسباب يستحق على كسافه وتوفت بعض الوقت  
 فلا يجب عليه دفعا لخرج منه كاطمة موسى ابنة العترة فان العباد لا يجب  
 على القادرو هو الغني ومقداره ما يجب به صدقة العترة لغيره من غير  
 العترة اي لا يجب عليه لا ولد ولا ولد الصغار لانها قربة محضه والاصل في العبادات  
 ان لا يجب على احد سب غيره بخلاف صدقة العترة فان فيها معنى الموتى  
 والسبب فيها راسخ يموت ويملك عليه وهذا المعنى يتحقق في حق الولد وروى  
 الحسن عن ابن حنيفة انه رآه ان الاصلية يجب عليه تولده الصغيرة لانه في  
 معنى النفس بل يراها بوجه عنه من ماله اي مال الطفل ان كان له مال او يوصيه  
 بعد اي بعد الاب والكل الطفل وباقيه بعد الاكل يبدل ما ينتفع به من  
 آليات البيت ونحوها في الهداية الاصلية فيخرج من ماله ويأكل منه ما لم يكن ربيعا  
 ما لم ينتفع به وفي الكفاية الاصلية انه لا يجب ذلك وليس للاب ان ينفذ من  
 ماله اي مال الصغير لا ينفذ الاصلية في المصروف قبل الصلوة اي صلوة العترة  
 في غيره بعد طلوع فجر يوم النحر الى غروب الشمس يوم الثالث فان اول وقت

التضحية

التضحية بغير الصلوة في حق المصري وبعد طلوع فجر يوم النحر في حق غيره واخره قبيل  
 غروب اليوم الثالث من ايام النحر واعتبر الا في الفقير والغني والولد والدة الموت  
 فانه اذا كان غنيا في اول ايام النحر فقيرا في اخرها لا يجب عليه وفي العكس يجب ان  
 ولد في اليوم الاخر يجب عليه وان مات فيه لا يجب وكرة النحر ليل او نهار  
 لا احتمال للخطا في ظلمة الليل تركت التضحية ومضت ايامها اعلم ان ايام  
 النحر ثلثة واما يوم التشرى ايضا ثلثة والكل بمعنى باربعة اولها نحر لا غير اخرها  
 تشرى لا غير والمتوسطان نحر وتشرى والتضحية فيها افضل من التضحية  
 بغير الاصلية لانها يتبع واجبة او سنة والتضحية تطوع محض واذا تركت  
 حتى مضت ايام التضحية تصدق بها اي بالاصحية نفسها حية ناذر محبة  
 اي من كان في ملكه شاة وقال الله على ان اضحي بهذه الشاة وتصدق بها ايضا  
 فقير شرايا اي الاصلية لها اي للتضحية فانها يجب على الغني والمسلم اربنية التضحية  
 عندنا وتصدق بغيرها غني شرايا او لا يعني ان كانت غنيا تصدق بغيرها  
 الاصلية اشترى او لم يشتر لانها واجبة على الغني فاذا فات الوقت وجب  
 التصديق اخاه له عن الهدية كاطمة تقضي بعد فواتها طرازا والصدقة قدية  
 بعد النحر صح التضحية الجذع من الضان ما يكون له اليمة والجذع شاة لها  
 اشهر وهي التي تصاد من الابل والبقر والغنم وهو اي الشاة ابن حنبل  
 من الاول الى الابل وحولين من الشاة اي البقر وحول من الثالث الى الغنم  
 فالحال ان الشاة تصاد بجزء من ذلك كله الا الضان فان الجذع منه يجرى  
 لقوله عليه السلام ضحوا بابل يا الان يسر على احدكم فبذع الجذع من الضان  
 وهو اللحم الذي لا قرن لها والطحى والتولاء اي الحنونة لا الضان والصدقة  
 اي ذات عين واحدة والحفا بكسبت لا خرج في عطاها والوصار لا يمشي الى  
 المسكة ومطوع بدمها او رجلها وما ذمها لا كرم من ثلث اذ ذبحها

مضت



او غيرها او اليها وقيل الثلث وقيل الربع وعندنا ان بقي اكثر من النصف  
 اجزاءات احد سبعة اشترط اربعة للاصحية وقال ورثة للثمة الباقية  
 اذ جوباعت وعلمكم مع ذلكم والقياس ان لا يصح لانه يخرج بالاملاك فلا يجوز  
 عن الغير كالاعتاق عن الميت وجه الحسن ان القرية قد يبع عن الميت  
 كالنصف بخلاف الاعتاق لانه فيه الزام الولاء على الميت وايضا البقرة  
 يجوز عن سبعة لكن بشرط ان يكون قصد الكل القرية وان اختلفت جهاتها  
 كسوة عن احمية ومنه وقران فانها يجوز عندنا لا اتحاد المقصود وهو القرية  
 ولو كان احدهم كافرا او قاصدا لم لا يصح لان الكافر ليس ايمالا للقرية وكذا  
 قاصدا لغيرها وبما كل من لم اصبته ويؤكل غيره من الانبياء والفقراء  
 لمن يثروا ولا يعطى اجر اجرهم منها لغيره عنه ونزب الصدقة بملكها لا بالحق  
 ثلث الاكل والاداء فاردت تركه ان ترك الصدقة لذي عيال توسعة عليهم  
 والنسخ بغيره احسن ان احسن والاخر غيره وكذا في كتابي لانه قرينة  
 وهو ليس من اهلها ولو ادره فنسخ جاز لانه من اهل الزكاة والقرية حصلت  
 بانانية وبنيته بخلاف الجحيم لانه ليس من اهلها ويصدق بملكه اذ جعله  
 الله جراب وحف وفروا ويبدله بما يستفاد به باقيا لاستعماله كالاطعمه ولا  
 ينافي القرية فان بيع الله او الخلد به اي بما يستفاد به مستهلكا تصدق بتمنه  
 لان القرية انتقلت اليه بملكه علما وفي كل ثمة صاحبه مع بلا علم اسبابها  
 والقياس ان لا يصح ويؤم لانه ذبح شاة غيره بغير امره وجه الاصح انها تبنت  
 فنسخ لتعنيها للاصحية جهة وجب عليه ان يضيها بغيرها في ايام الخضر  
 المالك مستغنيا بكل من هو اهل النسخ اذ ناله دلالة لانه نفوت بمضي هذه  
 الايام ويكمل ان يخرج عن اقامتها كما لو واذا غلظ يافض كل واحد منها مصلوفا

والاعطام

جاءت سورة على ما وضع  
 وفيها من غلط اكثر

من صاحبه ولا يضمنه لانه وكيله فيما فعل ولانه وان كانا اكلنا ثم علمنا فليحمل  
 كل صاحبه وان ثا فكل منهما ان يضمن صاحبه فبما لم يضمن تصدق بتك  
 القيمة لازما بدل عن النسخ والحق والحقية بثة النصيب للوديعة وشعرها  
 وجه الصحة في الاول لا اثن ان الملك في النصيب يثبت من وقت النصيب في  
 الوديعة يصير غاصبا بالنسخ فيقع النسخ في غير الملك كذا في الهداية والظاهر  
 وسائر الكتب المعتمدة قال محمد بن عمر يصير غاصبا بمقتضى النسخ كالاجماع  
 وعند الرضا فيكون غاصبا قبل النسخ اقول حقيقة النصيب كما تقرر في موضعه  
 ازالة النسخ المظلمة ولا يحصل به ازالة اليد المحقة وانما يحصل ذلك بالنسخ كما  
 ذهب اليه الجمهور **كتاب الصيد** او رده به هنا لانه في كتابي بالخارج وهو  
 الاصطلاح وسمى المصيد صيدا نسبة للمصيد بالصيد كضرب الامير على كل  
 ذي ناب من السباع وتخلب من الطيور الخشب طوف الطائر في البسوط  
 المراد من ذي ناب الذي يصيد ثيابه ومن ذي خلب الذي يصيد بحلبه  
 لا كل ذي ناب وتخلب فان الخامة لها خلب والبعير له ناب الاول ككلب وظهر  
 وانما هو ناب وكذا من السباع والطيور وبشرط ما يؤكل اي جوازا ما يؤكل  
 من الصيد امور بخلاف ما لا يؤكل فان شيئا منها ليس بشرط جواز صيده كما  
 سياتي منها علمها اي علم ذي ناب وذي خلب كيفية الصيد لقوله وما  
 علمتم من جوارح مكائيب تعلمون من قائلكم الله ولقوله عليه السلام لتعلمن  
 ما صدرت بكم من العلم فذكرت اسم الله عليه فكل ما صدرت بكم من العلم  
 فادركت زكوة فكل فيها فخرجها اي موضع منه وهو ظاهر الآية حتى لو خضع  
 الكلب الصيد ولم يحرقه لم يؤكل وعن ابي حنيفة رحمه الله ولم يوسع رحمه الله  
 انه لا يشترط ذبحها **كتاب السلم** او كتابي اياها اي ارسال من له من الجود  
 ودعوى واعتقاد الكاسم او دعوى الاعتقاد الكاسم وسببا في  
 الربا في فان انبعت الكلب او الباري انما الصيد بغير ارسال فاحذره وتقله

سورة يهود



لم يكل ومنها التسمية اشار اليه بقوله مسيبا اي غير تارك التسمية عند الاصل فيه  
 قوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم اذا ارسلت كلبك المعلم وذكرته اسم  
 عليه فكل وان اكل منه فلا تأكل منها ان يكون الصيد مستغنا موقوف  
 اليه بقوله على منتهى متوجها لاول اي من شأنه ان ياكل منها عدم ترك  
 كلبك لاكل صيده ككلب غير معلم او كلب المحوس او كلب لم ير للصيد او ارسل  
 وترك التسمية عند امرها عدم طول وقفة بعد ارسالها فانها ان طالت بعده  
 لم يكن الاصطيا مضافا الى الارسل الا اذا امكن التوجه فانه حيلة في الاصطيا  
 فيكون مضافا الى الارسل قال الامام شمس المائمه الاصطيا ناقلا عن شيخ  
 الامام شمس المائمه الحلواني للعوف فضال يشي لكل عاقل ان يافذ ذلك  
 انه يمكن للصيد حتى يتمكن منه للصيد وهذه حيلة منه للصيد فينبغي للعاقل ان  
 لا يظاهر بالخلاف في عدوه ولكن يطلب الفرصة حتى يحصل مقصوده من غير  
 افعال غش ومنها انه لا يتعلم بالضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه اذا  
 اكل من الصيد فيعلم بذلك وهكذا ينبغي لكل عاقل ان يتفطن لغيره كما قيل  
 السعيد من وعظ بغيره ومنها انه لا يتناول الجثث وانما يطلب من  
 صاحبها اللحم الطيب ويكره ان يتناول الا الطيب فمنها  
 انه يشترط ان لا يكون من الصيد ولا تركه ويقول لا اقبل نفسي  
 فيما اكل لغيري وهكذا ينبغي لكل عاقل ويعلم المعلم بترك الاكل الكلب طالت  
 مرات ورجوع الباري بدعيته وهو روي عن ابن عباس لان برك الكلب  
 يحتمل الضرب فيمكن عزبه حتى يترك الاكل ويرون الباري لا يملك فاكنته بغير  
 عامل على التعلم فان في طبعه غفورا ويعلم ذواله به جوعه بالعداء والوقود  
 وكونه بما يعني ان التوهم وكونه يحتمل الضرب وعادته الاقتراس في الشور شيه

الا اذا امكن  
 سارة

انه يمكن  
 سارة

عدم اتجاها للعدو

فيه

فيه ترك الاكل والاجابة جميعا كذا في الاختيار ولا يؤكل مما اكل الكلب او لا  
 لانك قد عرفت ان تعلم بترك الاكل وسياقي انه اذا اكل علم انه لم يتعلم  
 صيده بخلاف الباري لما عرفت ان تعلم ليس به يكون صيده وليس بترك  
 ولا يؤكل ايضا مما اكل الكلب او التوهم منه بعد تركه نلت مرات حتى يتعلم  
 او قبله اي لا يؤكل ما صاده قبل ما اكل بعد تركه لو بقي في ملكه فان ما يلف  
 لا يظفر فيه احرمه لانعدام الحلية وبالكيس بحر زبان كان في المعازة بعد  
 فيه احرمه اتفاقا لا بعدا والمحرز في بيته حرم عنده حلالا لها وشروط  
 لكل بالبرقي التسمية وعدم تركها اذا اخرج لقوله عليه السلام لمعدي ابن  
 حاتم اذا رميت سهمك فاذا ذكر اسم الله عليه فان وجدته قد قتل فكل الا  
 ان تحده قد وقع في ما ذكرك لا تدري الما قد قتل او سهمك وعدم التوهم  
 عن طلبه لو غاب متى ملا سهمه اي رمي فغاب عن بصره متى ملا سهمه فان  
 ادركه ميتا فان لم يقعد عن طلبه حل اكله لبذله ونسعه وان قد غاب حرم  
 اذا كان في وسعه ان يطلبه وقد قال عليه السلام لعلي هوام الارض فكلته  
 فان ادركه المرسل او الراعي حيا بحيوة اقوى مما للمذبوح حل بالزكوة  
 ولو مشى حل بدونها اي لو كان حيوة مثل حيوة المذبوح لا يجب تركه  
 بل يكل بدونها ولا عبرة لتلك الحيوة واما المتردية والموتودة والمنخفضة  
 والبطيخة وما تورد في بطنه وبه حيوة والاشاة المربضة فالفتوي على ان  
 الحيوة وان قلت معتبرة حتى لو ذكاتها وفيها حيوة قليلة ككل قوله تعالى  
 الا ما ذكيتهم وحرم عطف على حل الزكوة اي حرم الصيد ان تركها الى الزكوة  
 عند اوج القدرة عليها فان كان حيوة لما كانت اقوى مما للمذبوح  
 كان زكوة واجبة فاذا تركت حرم وكذا يحرم ايضا اذا اخرج عن التسمية

لا تملكه الحيوان ولا يؤكل  
 ما صاده بعد ما اكل بعد تركه  
 نلت مرات

ورقت للصيد

بغير صدق الاستدلال  
 المعام مضطرب لا يمكن  
 طام من نظر فيه

ترك سارة



اوتبدقة  
لنبتق

2

وعلیه

الحمد لله

دعوت مالک الدین احمد  
الحق احمد



في ذبائح الذبحة بان الذبح اذا وقع اكل من الخلق لا يحل ولا كذا في ذبائح  
 اهل سمقذ لانه ذبح في غير المذبح وهو مخالف لما ثبت كما ترى ولان ما بين  
 النية والتجسدين حجج الوعد والجحوى فيحصل بالفعل فيه اكل الدماء على اكل  
 الوجوه وكان حكم الكل سواء ولا عبرة بالعقده كذا في العنايه وعزود  
 الخلقوم والحرى والودجان في الحرب الخلقوم يحرم النفس الممترى في الحرب  
 وفي الهداية بالعكر وحل قطع ثلث منها اي من الودج الاربعه  
 اي ثلث كان اقامه الاكثر مقام الكل بكل متعلق بقطع ما قطع الاوداج  
 واسال الدم ولو قسّم القصب وجر فيه حدة الاسن او قطع اياها من  
 لتول عليه السلام ما خلا الظفر والسق فانها من طهرى الحشنة وبالمشروعي  
 يكره وعند الشافعي رحمه الله يحرم لما روينا ونحن نكلمه على غير المنزوع فانه  
 من حشنة وتندب بعد شترته قبل الاصحاء وكره بعده لورود الاثر فيها  
 وازا فاقه للذبوح وكره الجبر حيا الى الذبح وذبحها من خياها فان حشنة  
 حية تقطع عروقها لوجود الموت بما يزكوه فيل ويكره لان فيه زيادة  
 اللحم بلا حاجة فصارت كما اذا جرحها ثم قطع الاوداج والا اي وان لم  
 تنه حية قبل قطع العروق حشنة لوجود الموت بما ليس بزكوة فيها وكره  
 الذبح اي الذبح الشديدي حتى يبلغ النخاع وهو بالفارسية حرام من غير السج  
 قبل ان يرد اي تسكن من الاضطراب وكره ترك التوجه الى القبلة حيث  
 كذا في الذبحة وشرط في كل الذبوح كون الذابح مسلما حيا لا خارجا عن الحرم ان كان  
 صيدا او كتابيا لانه يدعى التوحيد والاصل فيه قوله تعالى لا ما ذكيتهم وذكيت  
 وطعام الذين ادتوا الكتاب على كل نعم والمراوية طعام بلحمة الزكوة من جهنم  
 لانه خص اهل الكتاب بالذكر وفيها لا بلحمة الزكوة يستوي الكتابي واليهودي  
 كما سجد

اظهار  
 ساد  
 في الذبح ذبحة ابيم وكبير الزاد الملهة والسمرة  
 في اذرع والودجان بالفتحين واليهم  
 تشبه الودج و هو عروضة الشاه  
 معروف دابة

في الذبح ذبحة ابيم وكبير الزاد الملهة والسمرة  
 في اذرع والودجان بالفتحين واليهم  
 تشبه الودج و هو عروضة الشاه  
 معروف دابة

كما سجد وغيره ذبحة او حيا او ميتا من كتابي وغير كتابي بكل صيده وذبحته  
 لان الولد يتبع غير الابوين ديننا كذا في الكافي يفعل السمية اي يعلم  
 ان كل الذبحة يتعلق بذكر اسم الله تعالى والذبح اي يعلم شرائط الذبح  
 من فري الاوداج وذبحه ويغدر على فري الاوداج ويحسن القيام به ولو  
 كان الذابح مجنونا او مجنونا فانها اذا انفصلت السمية والذبح وقد امكن  
 كالعاقل والبالغ او اداة او اقلها او من فحرم ذبيحة وشي وجوسي  
 وحرمة اذ لا طلة لانه ترك ما عليه وما انتقل اليه لا يقر عليه بخلاف كتابي  
 اذا حوّل الى غير دينه لانه يقر عليه عندنا ويعتبر ما هو عليه عند الذبح من لو  
 تحس يهودي او نصراني لم يكل صيده ولا ذبيحته بمنزلة ما كان يوحيا  
 في الاصل وان مكس بول كل ما كان عليه في الاصل كذا في الكافي وحرم  
 ذبيحة تارك السمية عمدا ولو تركها ناسيا هللت ذبيحة وقال ان من  
 هللت في الودجين وقال بالكم مت في الودجين وعزمت ان ذكرا الذابح  
 باسم الله غير عطف نحو باسم الله واسم فلان او فلان لانه اهل به للبر  
 اسم تكافؤ بوجه الجبريد وهو شرط وكره وصله بلا عطف ولم يحرم بوجه باسم الله  
 لكنه يكره لوجود القرآن صورة في تصور بصورة الحرم هذا اذا قرئ  
 حمد بارفع واما اذا قرئ بآواذ النصب فيحرم كذا في غاية البيان ولا بأس  
 اذا فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل السمية والاصحاء ما روي ان النبي  
 عليه السلام صلى بكتبت من اهل بيته احد بها عن نفسه والاخر عن امته فوجهها  
 في القبلة عند الذبح وقال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض  
 حنيفا وانا من المسلمين ان صلواتي وسكوتي وخيالي ومجالي لله رب العالمين

مطلوب  
 لان الولد يتبع  
 غير الابوين

تولد من ذبح  
 الاذواج التي يذبح  
 في الذبح ذبحة ابيم وكبير الزاد الملهة والسمرة  
 في اذرع والودجان بالفتحين واليهم  
 تشبه الودج و هو عروضة الشاه  
 معروف دابة



لا شريك له وبذلك اوت وانا اول المسلمين ثم ذبح فقال عند الذبح بسم الله  
او بعد الذبح بحمدا لله تعالى من فلاح وهذا ايضا لا بأس به لما روي عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه من أمة محمد عن شهادتك بالوحدة وفي رواية  
والشرط في التسمية هو التذكر بالصوت عن مشرب الدعاء وغيره يقول اللهم اغفر  
لاجل لانه خفض دعاء بخلاف الحمد أو جان اسم بقصد التسمية فانه ذكر فالص  
فلو عطف فقال الحمد لاجل كعدم قصد التسمية والمشهد هو الحمد اذ في السنة  
وهو بسم الله والله أكبر منقول عن ابن مسعود وعباس بن عبد المطلب ذكره  
فيهما على التوراة والنعيم اما التسمية في صورتين فلو اذنت السنة  
المؤدبة ولا اجتماع العود في الخمر وفيها في المذبح واما الكراهة فبأن لغة  
السنة المحمودة وهي المعنى في غيره فلا يمنع إجازة وكل يذبح صبي  
استأنس ويكن عرج نعم توقش أو سقط في يده ولم يكن ذكبه لان زكوة  
ولا منظرارا فإيسار إليها عند الجوع من زكوة الاختيار كما روي في  
أبي لا الأول إذا أذنت خارج المصير كمال بالعمد وإذا أذنت في المصير  
لا تحل له لأنها لا تفرغ عن نفسها فيمكن أخذها في المصير فإذا لم يمتنع  
الجوع عن زكوة الاختيار بخلاف خارج المصير والمصير كمال في التوراة  
لأنها به فنان من أنفسها فلا يقدر على أخذها وان نزل في المصير فيمتنع  
الجوع والعيال كالتوراة إذ الم يقدر على أخذه حتى لو قبله الموصول عليه مبرا  
للزكوة قبل الكلة لا يتركه حينئذ زكوة أمه حتى لو غرنا فته أو ذبح بقرة  
أو شاة خرج من بطونها حينئذ ميت لم يؤكل لاجل ذواتها من كلب  
أو حبيب من الطيور وقد قرأ ان المراد بهما حيوان يصيد بنابه وهو ان يصيد  
بمنه والخسرات هي صغار ووات الارض والالهة بخلاف توحشة  
فانها كل والبغل والجل وعند صا على التحليل قيل كراهة التحليل عند كراهة التحليل

تشرية

آية  
بجاء  
والصالحون والذين هم كالمعاد  
ما تارة على كبره

تشرية لان كراهية التحليل كراهة كراهة يحصل بابا حنة تعليل الة جهاد ولهذا  
كان سورة طاهر وهو الرواية وهو الصحيح كذا ذكره في الاسلام والوكيعين  
في جامعيهما وقيل كراهية تحريم وحكي عن عبد الرحيم الكرمي انه قال كنت  
مترددا في هذه المسئلة فقرأت ابا حنيفة في الغنام يقول كراهية تحريم ما يطيب  
الرحيم واليه مال صاحب الهداية وروي الحسن بن علي بن حنيفة رحمه الله كراهية  
في سورة كحافى لبسه وقيل لا بأس بلبسه اذ ليس في تشرية تعليل الة الجهاد  
وكذا في الكافة والهداية ولا البضج والغلب والصية فيها خلاف في  
برزخ النبل واليربوع وابن عرس وحيوان المائي الاسكال كطاف المسكر  
الطاف هو الذي يموت في الماء حنفا فانه بلا سبب ثم يعلو فيظهر رؤسها  
كر هو حيوان المائي مطلقا الاسكال كطاف واما حياها ابن ابي ليلى وما كدهش  
اشتري بعض المالكية كلب الماء وضربوه وانسانه والخراف في البيع الاكل  
واحد الاصل في السمك عندنا ان مات منه بسبب فهو حلال كالماخوذ  
منه ومات منه بغير سبب لا يحل كالحافي وان ضرب سمكة فقطع بعضها  
بكل اكل ما اتيه وما بقي لان موته بسبب وما بين من اكله وان كان  
ميتا في حلال للمديث وكذا ان وجد في بطونها سمكة اخرى لان ضيق المكان  
سبب لموتها وكذا ان قتلها من طير الماء او ماتت في جيب باراد  
بها في فطيرة لا تستطع الخروج منها وهو يقدر على اخذها بغير حيلة  
فيها لان ضيق المكان سبب لموتها واذا ماتت في السمكة وهي لا يقدر  
على التخلص منها او اكل شيئا القاه في الماء ليلامه فماتت منه او رطلها  
في الماء فمات او اكل الماء فماتت بغير سبب لان ما مات بغير الماء او بغير  
توكل ذرواية لوجود السبب لموتها في اخرى لان الماء لا يقتل السمكة

المكافاة

خلاف تعليل  
الان يقع الاغفة

السمكة  
التي يذبحها  
في البحر



حارا كان او باردا او متناهي من السمك المأكول بحريته والحار ما يضرها  
بالذكر اشارة الى ضعف ما نقل من المغرب عن محمد بن ابي جميع السمك طلال  
غير الجريث والملاهي وايضا قال في غاية البيان ان بعض الروافض اهل  
الكتاب يكرهون اكل الجريث ويقولون انه كان دوتونا يدعوا الناس الى  
حليته فمسح به وحل الجراد وانواع السمك ملاذ كوة لكن بينها فروع وهو  
ان الجراد ياكل دأن مات حنقا لانه بخلاف السمك كما مر سئل عن رطبه  
عن الجراد ياكل كذا ياخذ من الرجل من الارض وجربها الميت وغيره فقال كذا  
كلمة وهذا عدم فصاحة وحل عراب الذرع والارب والعصعق بها اي  
بالزكوة فوج شاة لم يعلم حيوة فتحركت او خرج الدم حلت والافلا وان حلت  
حيوتها حلت الشاة وان عدما اي الحركة وفروج الدم لان المقصود منها الا  
على الحيوة فاذا علمت لم يحج اليها **كتاب الجهاد** كما فرغ عن العبادات  
الاربعة التي افرغها عن غايتها من الاضحية والصيد والذبايح شرع الآ  
في خامس العبادات وهي الجهاد فقال هو فرض كفاية براء اي ابتداء يعني يجب  
عليها ان ينداءهم بالقتال وان لم يتأثروا فان الرسول صلى الله عليه وسلم  
كان لما موراه ابتداء الامر بالصنعة والاعراض عن المشركين كما قال الله  
فاصنع الصنعة الجليل وقوله تعالى واعرض عن المشركين ثم ارجعوا الى الدين  
بانواع من الطرق المستحسنة حيث قال الله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة  
والوعظ الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ثم امر بالقتال اذا كانت البداية  
منهم بقوله تعالى اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا اي اذن لهم في الدفاع ثم  
امر بالقتال ابتداء في بعض الاوقات بقوله تعالى فاذا انسلكوا للاشرارهم فاقتلوا  
المشركين حيث وجدتموهم ثم امر بالقتال مطلقا في الاوقات كلها والامكن بأكبر

مؤلفه

بقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا يكون فتنة وقاتلوا المشركين كافة وقاتلوا الذين  
لا يؤمنون بالله واليوم الآخر الى غير ذلك من الايات وجه كونه فرض كفاية  
انه لم يشترع لعينه لانه قتل وفساد في نفسه بل شجع لاعلاء كلمته واعزاز  
دينه ودفع الفساد عن العباد في ان قام به البعض في كل زمان سقط الفرض  
عن الكل لحصول المقصود بذلك كصلوة الجنازة ودفعها ورد السلام فان  
واحد منها اذا حصل من بعض الجماعة سقط عن الباقيين والاي واه  
لم يتم به بعض بل خلا عن الجهاد الزمان في ديار الاسلام انما الى الحسبون  
كلهم لتركهم فرضا عليهم كما اذا ترك الجماعة كلهم صلوة الجنازة او دفعها  
اورت السلام انما الاعلى حتى وعيد وارهة واعني ومعه واقطع الصيد  
لانهم عاجزون والكل كلف بالعدرة وفرض عين ان يجوزوا اي يخرجوا  
على ثغر من ثغور الاسلام فيصير فرض عين على من قرب منه وهم يقدرون  
على الجهاد نقل صاحب البداية عن الرخصة ان الجهاد اذا جاز النفي اغا  
بغير فرض عين على من قرب من العدو فاما من وراءهم ببعد من العدو  
فما فرض كفاية عليهم حتى يسلمهم تركه اذا لم يحج اليهم فاذا احتج اليهم  
بان عجز من كان يوجب من العدو من المعاد مع العدو ولم يعجزوا  
عنها كنههم كما سئلوا لم يجازوا فانه يعترض على من يلزمهم فرض عين  
كالصلوة والصوم ولا يسلمهم تركه ثم دئم الى ان يعترض على جميع اهل الاسلام  
شرفا وعزبا على هذا التدريج ونظيره الصلوة على الميت فان مات  
في ناحية من نواح البلدة فلعن جيرانه واهل كلته ان يقوموا باسبابه  
وليس على من كان يبعد من الميت يعلم ان اهل كلته يضعون  
حقوقه او يخرجون عنه كان عليهم ان يقوم بحقوقه كذا يهتد تخريج لمرآة



والجهد بلا اذن من الزوج والمولى لان المعقود لا يحصل الا باقائه الكل  
فيجب عليهم دفع الزوج والمولى لا يظهر في حق فرض العين كالصلوة والصوم  
بخلاف ما قيل النفي اذ بغيرهم كناية فلا ضرورة في ابطال صفاتها وكما قيل  
وهي تجعل للعامل في عمله والمراوم يجعل الاماكن ارباب الاموال شيئا بلا  
انفسهم يتقوى به العزاة فانه مكره في حق اي وجود شي في بيت المال  
وبدونه اي اذ لم يوجد في لا يكره جعل فان حاصرناهم دعوناهم الى الاسلام  
فان ابوا اي امتنعوا عن الاسلام قال اي تدعوهم الى الجزية فان قبلوا  
الجزية فلهم مالنا وعليهم ما علينا هذا الحكم ليس بعموم لانه لا يصح في حق  
العبادات بل المراد اننا كنا نتوض باموالهم ودمائهم قبل قبولهم الجزية  
فبعد ما قبلوا اذ اتوا عرضنا لهم او تعرضوا لنا يجب انهم علينا ويجب علينا  
لهم ما يجب لبعضنا على بعض عند التوض بؤيته استدل الله عليه بقوله  
على رضى انما يذلو الجزية ليكونوا دمايتهم كروائين واموالهم كما كانوا ولا يتاقل  
من لم يبلغ الدعوة الى الاسلام ومن قاتلهم قبلها اثم لله عليه ولم يفرم  
لانهم غير معصومين وندب محمد بن عبد الله بلغة فان ابوا حاربناهم  
بمجنين ونزول وخرج ورحي ولو معهم مسلم او مشرك او ابي بالاسلم  
بشرهم متعلق بالرحي لا ينتم كغيرهم لانهم اصابوا امنة فلا دية ولا  
كفارة وقطع شجر وادف وزرع بلا عذر وغلول لانه صلى الله عليه وسلم  
نهى عنهما وكلاهما حيانة لكن الغلول في الغنم خاصة والوزر اعظم من قتل  
نفس البهيمة ومثله اسم من مثل به مثل كقتل قبل قتل اي نكاح به  
جعل كالا وغيرة غيره كقطع الاعضاء وتحويل الوجه في شرح البخاري في القتل  
منهية بغير الظهور بهم ولا يباس بها قبله لانه ابلغ في اذلالهم قال الزهري وندب  
ونظيره

ونظيره الا اواجه باننا رد بلا قتل غير مكلف كالقبيان والمجانين وشيخ فان  
داعى ومعه امرأة يلتهى عن كلامه في الحديث الا ان يكون احدهم معاندا  
او ذاملا بحيث يبر او ذاراي في الحرب او ملكا في قتل وبلا قتل اب كافر بداء  
الى الجوز لابن ان يقتل اباه الكافر ابتداء لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا عروفا  
ولست البداية بالقتل عن المحدث ولانه تسبب في حيوة فلا يكون هو  
سببا لانفايه وانما قال بداء لان الاب ان قصد قتل الابن ولم يكن دفعه  
الا بقتله جاز قتل لان هذا دفع عن نفسه فان اباه المسلم اذ قصد قتل جاز  
له قتل فان كافر اذ لم يقتله غير ابنة وابنة لا ينفقه عنه وبلا اواجه مصحف  
والنضاج ويصالحهم اي يصالح الامام اهل الحرب ان كان القتل غير المكلفين  
والالم بجزلانه ترك الجهاد صورة ومعنى ولو جاز ياخذ المسلمون منهم لانه  
اذا جاز بلا مال فيه اذ لم ياتوا بالمال ياخذ المسلمون منهم لانه  
صورة ومعنى وانما خذ من المال يصرف مصارف الجزية لانه ما خوذ  
بنوة المسلمين كجزية الا اذا نزلوا بدارهم للحرب في يكون غنيمة لكونه  
ما خوذ ابان القوم وحكمه مودف ولو حاصر الكفار المسلمين وطلبوا الصلح بالمال  
ياخذونه من المسلمين لا ينفق الامام لان فيه الحاق المذلة للمسلمين وفي الحديث  
ليس للمؤمن ان يذل نفسه الا اذا خاف الهلاك لان دفعه باني طريق  
اكن واجب وينبغي ان خذ اي لو صالحهم الامام ثم راي اي نقض الصلح  
اصح بند اليهم اي ارسل اليهم خبر النقص فيقتلوا فيقتلوا وقيل بنده  
لو طأوا بداء اي قتلوا قبل ارسل خبر النقص ان بدوا بالحيانة وبصالح  
المرتبين والبايعين حتى ينظروا في امرهم لانه ترك القتال نصيحة في  
كانه حق اهل الحرب بلا مال لانه اخذ المال منهم فغير لهم على ذلك في الجوز



ولارذان اخذنا لان في الرد عليهم معونة لهم على القتال لا يباع  
وصيل وهدية منهم وتكون صلح لما فيه من معونتهم على الحرب امان حر  
وحرة من المسلمين كافر او كفارا او اهل حصن او مدينة حتى لم يجر  
لاحد من المسلمين قتلهم فان كان الصلح شرابا عند الان وادب معطي  
الامان لا يبيع امان ذي لانه منهم بهم وكذا لا ولاية لهم على المسلمين الا ان  
يامر اهل الحرب بان يؤمنهم في جاز ذكره الزبلي ولا امان يسلم وتاجر سلم  
معهم لانها معثوران تحت ايديهم فلا يخافونهم والامان يفتن على الخوف ولا  
امان من السلم ثم ولم يباع اليها ما ذكرنا وصي وعبد مجبورين ويجنون اما بعتي  
فان لم يقبل بطل امانه كالمجنون وان عقله ينجو عن القتال فكذا  
عند من يبيعهم امانه خلافا لغيرهم وان كان ما دونه في القتال يبيع  
في الاصح بالاتفاق واما العبد فاذا جرح عن القتال لم يبيع امانه عنده خلافا  
لغيره وان اذن لم يبيع صح امانه **باب المغنم وقسمه** اذا فتح الامام بلدة صلا  
بحر اى الامام على توجبه لا يغيره هو ولا من بعده من الامراء وارضاها  
بقى على ملكهم ولو فتحها عنوة اى قهرافوق في حقها فخران شافها  
ثم قسمها بيننا يعني الثمانين فيكون ملكا لنا كما فعل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يجبر ووضع عليها العشر اذ لا يجوز وضع الخراج ابتداء على المسلم  
كما سباني او اقر اهلها عليها اى ان شاء من به على اهلهم وتركهم احرار  
الاصل ذمة للمسلمين والاراضي مملوكة لهم بحرية اى بوضع جزية عليهم  
ووضع خراج على اراضيهم كما فعل عمر بن الخطاب في سواد العراق حيث من  
على اهلها وترك دورهم وعقارهم في ايديهم وخرب الجزية على دورهم  
وخراج على اراضيهم ولم يقسمها بين الثمانين قالوا الاول اذ لم يفتح

طاعة الثمانين وانما عند مدحها يكون ذميرة لهم في اشيا من الزمان  
او نفاهم منها وانزل بها قوما اخرين ووضع عليهم الخراج لو كانوا كافرا  
كزانه الخفة يعني وضع عليهم خراج الارض وعلى انفسهم الجزية وقولهم كانوا  
كفارا اشارة الى ان القدم الاخرين لو كانوا مسلمين لا يوضع عليهم الا  
العشر لانه ابتداء وضع على المسلمين والامام في حق اهل ما فتحه ايضا فخران  
الشركة او اسير قهرهم لانه صلى الله عليه وسلم قتلهم ولان فيه قطع مادة  
لنا الا مشركي الحرب ولم يتركهم لايقتل منهم الا الاسلام او السيف والرمح  
منهم وهو ان يشرك الكافر لا يسلط الا على اهل بيته وقدر اهل بيته  
وياخذ منهم مالا او اسير مسلم في معاينة وفي الحق خلاف ذلك فخران  
بالمال عند علمائنا وبالنفس عند من يبيعهم امانه وكونه لا يجوز  
او ايتان وعذات في كجز مطلقا وردهم الى دارهم لان فيه توبة  
لهم على المسلمين وحرر غزواته شق عليها يعني اذا اراد الامام العود  
الى دار الاسلام ومع مواسن ولم يدر على نعمتها الى دار الاسلام لا يفر  
خلافا لما لك ولا يتركها خلافا لما في فتنج وحرقة اما النزع فله ان  
جائز لمصلحة والخاصة فينظروهم من اول المصالح واما الحرقة فليست  
بها الكفار قصاصا بخير سب النسيان وبيع الاشجار ولا حرقة قبل النزع  
اذ لا يذهب بالنار الارهاق وحرقة الاشجار ايضا بالاحرق كالقيد  
بفرق وحرر قسمه معنهم اى قسمه عليهم في دار الحرب قبل اخراجها الى  
دار الاسلام وقال الشافعي لم يوزع بعد استنزالهم في دارهم على ان

مطلوب  
اذ لا يذهب بالنار  
الاربعة



الملك لا يثبت قبل الاعتراف بالاسلام عندنا وعند يثبت ويثبت على هذا  
 اصل مسائل كثيرة الا بالابواب فربما ونسب ذلك اذا لم يكن للامم في بيت  
 الحال حول محل عليها الفتيان فيقسمها بين العائنين قسم اربع ليجعلها الى دار  
 الاسلام ثم يستر ديارهم فان احوالهم يكون اجبرهم على ذلك باجر المثل في  
 رواية السيرة الكبرية لانه دفع ضرر عام بتجديد ضرر خاص كالواستاء وانه شهد  
 قضت المدة في المعازة او استاء وسفينه فمضت المدة في وسط البحر فانه سقيته  
 عليها اجارة اخرى باجر المثل ولا يجبرهم على رواية السيرة الصغرى على الاجارة بكذا  
 استشهد به فانه بناء وليس بابتداء وهو اصل منه وحرم بيعه الى الممنوع  
 قبلها اي قبل القسمة للمنهى عنه في الحديث ولانه قبل الاعتراف بالاسلام لم يكن  
 كالحرب وبعده نصيب مجهول جهالة فاحتمل فلا يمكن ان يبيعه والرد الى الوراء  
 ومعدد لمقتضى ما في استحقات القيمة لا سوقي لم يعامل ولا من كانت  
 ثم لعدم الملك وبورث سقط من مات بها حصول الملك وان كان مشاعا  
 وحل فله اي دار الحرب طعام وعلف وطين وسلاح وغيره مما  
 بلا قسمه خاروك من ابن عمر رضي الله عنه انه قال كنا نصيب في غزاة بني النضير  
 والعصب فساخر ولا نرفقه رواه البخاري وهو دليل على ان عادتهم الاعراض  
 بما يجنبون اليه لا بعد الخروج منها لزوال المبيع وهو الضرورة لان حقتهم  
 قد تكرر حتى يورث نصيب فلا يجوز الانتفاع بلارضاهم ولا يسهوا ويحولها  
 الى الطعام ونحوه لانها لم تكن بالاختار وانما ابيع الشاؤل للضرورة  
 فان باع احداهم رواتين الى الممنوع ورد الفضل الى الباقي فما اخذه في دار  
 الحرب لينتفع به الى الممنوع بعد الخروج الى دار الاسلام لزوال حاجته بها قبل  
 القسمة وبعد ما ان كان غنيا فنقدت بعينه لوقائما وقيمة لو بالمال والقيمة  
 ينتفع بالدين ولا شيء عليه ان يملك من اسلم من اهل الحرب ثم اى في دار الحرب  
 علم

مطبوع  
 لانه دفع ضررا  
 بتجديد ضرر خاص

لا يثبت الملك  
 قبل الاعتراف بالاسلام  
 عندنا وعند يثبت ويثبت على هذا

لانه بقيت مصادره من مولا وعلفها بل اهل الدار

من مولا وعلفها بل اهل الدار

من مولا وعلفها بل اهل الدار

علمهم نفعه وطفله لانه صار مسلما تبعا فلا يجوز قتلهم واسترقاقهم وعصم بالامم  
 اداود وعصم ما اى وعصم امانه عند معصوم مسلما كان او ذميا لانه في يد  
 حكما لا دولة الكبرية وعصم وعصم لانه حر والامم وعصم لانه من حلة دار  
 الحرب ويؤتى به اهل الدار وعصم لانه حر والامم وعصم لانه من حلة دار  
 ويغير في الاحكام سهم الحارس او الرأجل وقت الحادثة اي مجاوزة دخل  
 دار الحرب فن دخل دارهم فاربى فخرج فربى اى مات فشهد الواقعة راجلا  
 فله سهمان سهم فارس ومن دخلها راجلا فشهد الواقعة فارس فله  
 سهم راجل ولا يسهم غيره فربى راجلا فشهد الواقعة فارس فله  
 ويغل ولا يجبر وصبي واعراه وذوي ذمة لهم الرضخ اعطاشي قليل  
 هنا قد يراه الامم تحريضا لهم على القتال وانما يرضخ لهم اذا باشر  
 القتال او كانت المرأة تزاوي الحربي او يقدم بمصالحهم فيكون جهادا  
 بما يبيع بالهبا او ذل الذمى على الطريق لانه في دلالته منفعه للمسلمين  
 ولا يبلغ الرضخ السهم لانهم ليسوا ذمى في القتال لانه في دلالته منفعه للمسلمين  
 الذمى الطريق فانه يزاو على السهم اذا كانت في دلالته منفعه عظيمة للمسلمين  
 لان الدلالة ليست من عمل الجهاد فلا يلزم منه الشوكة في الجهاد اذا  
 باخذه في الدلالة بمنزلة البقرة فيعطى بالغنا ما يبلغ الحرس للمسلمين  
 وابن السبيل وقدم فواد ذوى القربى عليهم ولا شيء لغنهم وذكره  
 في قوله عدل فان مدفعه للسبيل اى لا فتاح الكلام تنزك باسم الله  
 لان الكل له وهو غير محتاج الى شيء وسهم النبي سقط بعد لانه عليه السلام  
 كان يستحق بالرسالة ولا رسول بعده كالنبي هو ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم يصطفيه لنفسه من الغنم ويستعين بها على امور المسلمين من دخل  
 كان سخط الصناديق

في هذه في حصص الامم وقال لا يكون  
 قبل الاعتراف بالاسلام ان نفسه كانت  
 بالاسلام يصح ما لم يتقاه ولا ان نفسه كانت  
 يصح اذا كان في يد المالك وبها لم يملك  
 فصادق استاءوا هم بالاسباطاعا  
 في الوديع ان يوا المودع كغيره المودع  
 لو كانت في يده حقيقة لم يكن فينا  
 فكذا اذا كانت في يده حقا ولم يكن فينا  
 حريه ليست معصومة لانه لا يفرغ  
 استغنم حسم على مال فكذا ان يفرغ  
 الوديع

من غنم ضير  
 من غنم ضير  
 من غنم ضير



دارهم فاعلموا انهم الامم لا منعته له ولا اذن فان الحرس انما يؤخذ من المنع  
 وهي ما يؤخذ من الكفار فقراره هو اما بالمنع او باذن الامم فانه في حكم المنع  
 لانه بالاذن القرم نصرة وللإمام ان ينقل التسفير اعطاشي زائد على سائرهم  
 الغنية وقت القتال هذا اي اعزاء فيقول من قبل قبلا فله سلبه وسلباتي  
 معنى السلب وهو منسوب اليه لقوله سبحانه فوض المؤمنين على القتال او قول  
 من اخذ شيئا فهو له وحق الامام النقل استحقاقه قوله من قبل قبلا فله سلبه  
 اذا قبل الامم قبلا لانه ليس من باب القضا وانما هو من باب استحقاق  
 الغنية والحرط ولا يذير هل فيه كل من يستحق الغنية سلبا او رخصا فلا يبرأ  
 الامم اي لا تحق الامم النقل اذا قال من قبل قبلة انا فلي سلبه لانه خصه بغير  
 قضا ومقتضا ولا الا لا تحق الامم النقل ايضا اذا قال من قبل قبلة لانه  
 مقرر نعمتهم وذا اي استحقات السلب انما يكون اذا كان النقل مباح  
 النقل في الاستحقاق يقتضي السلب والصبيان والجانين لان التسفير مباح  
 على القتال انما يتحقق ذلك في المعاني حتى لو كان في صبي فقتله مسلم استحق سلبه  
 كونه بالنقل مباح الدم ويستحق السلب بقتل المريض والاجر منهم  
 والتاخر في عكرهم والدم الذي نقص العمد وخرج لان بقتلهم صالحة للقتال  
 او هم محتلون بربهم او يقول عطف على قوله فيقول الامم سرية وهي  
 من اربعة الى اربعة من المعاملة كما عكر جعلت لكم الكل او قد راى نقل  
 في النهاية عن السير الكبير ان الامم اذا قال لاهل العكر عيبا ما اصبتم فلكم  
 نقل بالسوية بعد الحسن فهذا لا يجوز وكذا اذا قال ما اصبتم فلكم ولم يقل بعد  
 الحسن وان نقل مع السرية هاز وذاك لان المقصود من التسفير المخرجين  
 على القتال انما يحصل ذلك بتخصيص البعض بشي وفي التسليم ابطال بتفصيل  
 الفارس على ارجل الخوارج على القتال وابطال الحسن ايضا اذا لم يستثن

ابن ابي

لا يبعد الا حرازها الا من الحسن اي لا يجوز ان ينقل بعد حراز الغنية بدار الامم  
 اذا دخلها الكفار ليعتدوا بالامم الحسن لان حق الغنيين قد تأكد فيه بالاحراز  
 بالدار وهذا يورث منه لومات فلا يجوز ابطال حقهم وسلبه ما معه من  
 ثيابه وسلاحه وماله على وسطه حتى تركه وما عليه من السلاح والآلة ومقتنياته  
 مع ما فيها من ماله وهو اي السلب لكل الى جميع الجحان لم ينقل الامم او قتال  
 وغيره فيه سوار **باب السلب** الكفار اهل الحرب اذا استولوا اهل الذمة  
 من دارنا لا يملكونهم لانهم احرار كذا في واقعات صدر الشهدا اذا ابي  
 بعضهم مصادا اخذوا اموالهم او بغير اذنهم او غلبوا على ماله وحرزوه  
 بدارهم ملكوه ولو كان ماله عبدا مؤمنا او امة مؤمنة ذكره في الكافي وغيره  
 في شرح المسئلة الثانية وهي ما اذا ابتاع مستامن عبدا مسلما وادخله دارهم فزار  
 الى دارنا قال واخرزوه بدارهم لانهم قبل الاحراز بها لا يملكون شيئا  
 منها حتى اذا اشترى منهم تاجر شيئا مما اخذوه قبل احرازهم ووجده ملكه  
 في يده اخذه بلا شيء لا حرا ولا محض ومديره ما دام ولدنا ومكاتبنا حتى لو  
 كان اهل الحرب اخذوهم من دارنا وخرزوه بدارهم ثم ظهر لنا  
 عليهم فمهم كما كانهم قبل الغنم وبعد بلا شيء وذلك لان الاستيلاء  
 انما يكون سلبا للملك اذا لا في محلا قابلا للملك وهو المال المباح والحر ليس  
 بملك للملك وكذا من سواه لحرقتهم من ووجه ويعدنا الى عبدا من دارنا  
 سواء كان مسلما او ذمي ذكره شرح الهداية ابياد هل اليهم اضرار عن  
 ابي مترد في دار الاسلام فانهم يملكونه اذا استولوا عليه وانما قال  
 وان اخذوه اشارة الى خلاف الامم فانهم اذا اخذوه في يده  
 ملكوه عندهما خلافا لهما ان العصة كحق المالك لقيام يده وقد زالت  
 ولهذا لو اخذوه من دار الاسلام ملكوه كما ذكره ان يده ظهرت على نفسه

فلا يكون عبدا وما معه ودايته  
 وما عليه وما في بيته سلبا  
 انما

فزار  
 الى ملكوه



بالخروج من دارنا لان سقوط اعتباره يستحق بد المولى عليه تكميناً من  
 الانتفاع به وقد زالت وظهرت يده على نفسه وصار موصوماً بنفسه فلم  
 يحل للمالك خلاف المرد ولا ان يد المولى باقية عليه كما ان المولى لا عليه  
 فتح ظهور يده تملكهم ولذا لو ذهب لانه الصغير ملكه ولو دهم بوجوه  
 واز الحرب لا يملكه وملكه بالقبض عليهم وهم وهدمهم وام ولهم وملكهم  
 وملكهم فان الشرح السقط عصمتهم جزاء عن قبائيتهم فانهم لا انكروا وادعوا  
 الله كما استنكفوا عن عبادة جازاهم الله تعالى عليه بان جعلهم عبيده  
 وبيع بالهم رقابهم ثم ان الكفار بعد ما غلبوا علينا واخذوا منا ادياننا  
 عليهم واخذوا الفانون منهم ما اخذوا منا من وجهنا ما له في العائدين  
 اخذوا مما قبل قسمنا الغنيمة بين العائدين واخذوا بالقيمة بعد ما اى بعد  
 القيمة لما روى ابن عباس ان الشركيين اخذوا ثاقه لرجل من المسلمين  
 بدارهم ثم وقعت في الغنيمة فحاصم فيها المالك القديم فقال عليه السلام  
 ان وجدتها قبل القيمة اخذتها بخير شي وان وجدتها بعد القيمة اخذتها بالقيمة  
 ان شئت واما فرق بين الحالى لان المالك القديم يتصرف بالقيمة  
 بوال ملكه منه بلارضاه ومن وقع العين في نصيب يتصرف بالقيمة بحال  
 لانه اخذته عوضاً عن سببه في الغنيمة فقلنا كى الاخذ بالقيمة جبر الضررين  
 بالقدرا المكمرا وقبل القيمة المكمرة في الغنيمة فلا يصيب كل فرد منهم ما يبالى  
 بونه فلا يتحقق الضرر وانما قلنا قبل قسمنا لرد ما وقع في المجمع بشرطه  
 حيث قيل فيه واذا ظهرنا عليهم قبل قسمنا حلت لاربابها او بعد ما اخذوا  
 بالقيمة ان شئت وادنى الشرح اذا ظهر المسلمون على الكفار فوجدوا المولى  
 بايد يهم قبل ان يقسموا باربابها بخير شي وان وجدوا بعد ما بعد ان قسموا

سقط

قبل القيمة

اخذوا

اخذوا بالقيمة ان اخذوا فان محل القيمة على نفسه الكفار مخالف لمجمع الكتب  
 كما لا يخفى على اولى الابصار واخذوا بالقيمة ان شئت منهم في دار الحرب باجرهم  
 الى دارنا فان المالك القديم ان وجهه له في ملكه خاص فان كان ذواليد ملكه بمواضعة  
 صحيحة اخذوا قبل العوض ان كان مثلياً وبعثته ان كان قيمياً لا بالقيمة  
 بحال بل بالقيمة لان دفع العوض بمقابلته وان كان ملكه بعد فاسد او بغير  
 بان وهو لمسلم اخذوا بقيمة ماله ان كان قيمياً وان كان مثلياً لا ياخذوا  
 لو اخذوا بمثله فلما ينفذ وان اخذوا من عبيدهم معنوة يعني اذا اشترى عبيداً  
 فاشترى مسلم واخرجه الى دارنا ففقيت عبيده واخذوا المسلم ارشها فالمولى  
 القديم اخذوا العبد بغير اخذوا من العود وما قر من الخوف ولا ياخذوا الارش لان  
 حقه في العين المستولى عليه ولم يرد الاستيلاء على الارش ولم يتولد من العين  
 تكرار الاشياء وان اشترى اسيراً كفاراً فاشترى رجل بالفسد ورجل فاسد  
 ثانياً فادخلوه في دار الحرب فاشترى اخر بالف درهم واخر الى دارنا فليس  
 للمالك القديم اخذوا من المشتري شي لان الاسر لم يرد على ملكه بل اخذوا المشتري  
 الاول من ان ينفذه لو رده الاسر على ملكه ثم اخذوا المالك القديم من المشتري  
 الاول بالثمنين ان شئت لان العدم قام على المشتري الاول بالثمنين فلم  
 يحط به شي صيانة له وقبل اخذ الاول من ان لا ياخذ المالك القديم  
 من ان شئت وكذا ان المالك يبيع المالك غاياباً ليس الاول اخذوا باعتبار  
 الحال حضرت وان ابي المشتري الاول لا ياخذ المالك القديم لان حقه الاخذ  
 بالثمنين انما يثبت للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الاول فاذا  
 لم يثبت المتضمن لا يثبت ما في الضمن ابو عبد بن جراح فاخذوا الكفار  
 فاشترى منهم رجل اخذوا العبد مما لا نهم لم يملكوه لما روى بغيره بالثمنين لانهم

جدة ملكه خيرة كان

ان شئت المالك القديم  
 مع المشتري الاول  
 بالثمنين صح

ابي بكر  
 باب



مطلوب  
عقود العبد  
بلا معتق

ملكوه اتباع مستامن عبد اسلموا وادخله وارحم بهما فليس بل معتق  
العبد في كل ما يلا اعتاق احد بهما هذه فانه مجرد دخوله دار الحرب يعتق اقامه  
لتبائن الدارين مقام الاعتاق وذكر ان ثانيا بقوله او استولوا عليه وادخلوه  
فبها اي دار الحرب فابق منهم وخرج الى دار الاسلام وذكر ان ثلثه بقوله او سلم  
عبد ثم وجائنا وذكر الرابعة بقوله او طارنا عليهم وذكر الخامسة بقوله او اخرج  
اي العبد الى غير المسلمين سلبا عنق العبد في جميع الصور ولا يثبت الولاء بين  
احد لان هذا مقتضى حكم ذكره في غاية البيان فلعن من شرح الخطا في باب  
المستامين هو من يدخل غير داره بامان مستاما كان او حربيا لا يتعرض لغيره  
ثم لم يملكه ولا لهم لان المسلمين عند شر وطهرهم وقد شرط بالامان ان لا يتعرض  
لهم فالتمس بعد ما عذر فما اخرج ملكه حراما اما الملك فلورود الاستيلاء على  
مال مال مباح واما الحرمة فلحصوله بسبب العذر الحرام فينصرف عنه فغيره لزمه  
عنه الا اذا اخذ بملكه ماله استثنى من قوله لا يتعرض اوجبه هو  
او فعل ذلك غيره بعلمه ولم يملكه لانهم بدوا بتعقل العهد والالتزام يكون  
مقتضا لهذا التحريم كلاف الا انهم لم يباح له التمس ولا يكون عذرا او  
ان اطلقوه طوعا لانه غير مستامن ولم يوجب منه الالتزام ولا يباح قروا بهم  
لانا الفرج لا لكل الابالملك ولا ملك قبل الاواز كما اذا وجد امراته الى داره  
او ام ولد او مديونة لانهم ما ملكوهم ولم يطل بهم الحربى اذ لو كانوا اوطان  
ودخل اماكن لزم اشتباه النسب لا ايمته كما سوره مطلقا الى لا يطاقها  
وان لم يطر بها الحربى لانهم ملكوها او اذ لم يجرى اي جعل الحربى كالمستامن مدونا  
بتصرفه او عكس اي او ان المستامين الحربى او خصم احد هما من تاف  
مالا وجاءا بها واستامن الحربى لم يمس لاحد منهما يمشى اما الادانة فلا ان

العقار

ان قدر ما بين الحق والدار  
الحق المستقيم فداغة حاله  
السلح  
العقار

التصاير بعد الولاية ولا ولاية وقت الولاية اصلها ولا وقت الخضار على  
لانه بالتمتع حكم الاسلام فيما مضى من افعالها وانما التمتع في المستقبل واما الوقت  
فلا ان صار ملكا للخاص المستولي عليه لمصادفة ما لا غير معصوم كما مر كذا  
حريان فعلا ذلك وجا مستامين لما ذكرنا فان جاء مسلحين قضي بينهما  
بالدين لا القصب اما الدين فلا انه وقع صحيحا لوقوعه بالتمتع في الولاية  
ثابتة حال القضا لا التزاعها الاحكام بالاسلام واما القصب فلما ذكر انه ملكه  
ولا خفيش في ملك الحربى ليؤجر بالرد فقتل مستامن ثم اقام في دار الحرب  
ملكه اي مستامنا عذرا او خطا وروى اي اعطى الدية من ماله فمها اي في الرد  
والخطا وكذا الخطا اما الكفارة فللقول كما ومن قتل مؤمنا خطا فخرير  
رقية مؤمنة بلا تعبد بدار الاسلام او الحربى واما كضيمها باخطا فلا انه  
لا كفارة في العمدته تا واما كدية فلان العصمة الثابتة بالاقرار بوزان  
لم تبطل بعارض الاستيمان واما عدم القود في العمد هو ظاهر الرواية  
فان القود لا يمكن استفادته الا بمتعة لان الواحد قادم الواحد لبا  
ولا متعة الا بالامان واما اهل الاسلام ولم يوجد في دار الحرب فلا فائدة  
في الوجوب فلا يجب كالحكم واما وجوب الدية في ماله في العمد فلان القواقل  
لا تقبل العمد كما تفرق في موضع ذي الخطا اذ لا قدرة لهم على الصيانة في  
تبائن الدارين والوجوب عليهم على اعتبار تركها وفي الاستيرين  
اذا قتل احدهما الآخر كقوله في الخطا اي لا بد من الخطا ولا يثبت  
في العمد اصل العمد حنيفه رحمه الله وكذا اذا قتل مسلم باجرا اسير اثم  
فلا يثبت عليه الا الكفارة في الخطا عذره وقال في الاستيرين الدية  
في الخطا والعمد لان العصمة لا تبطل بعارض الا كذا لا تبطل بعارض

بأسر اضنى  
سنة

المستامن



انفسهم كما لا يطل بعارض الاستيلاء وامتناع الفضايل لعدم المنفعة وجبة  
 في المالحه وانه ان اسرارهم لم يصير ورثة متورثين اباؤهم وانما  
 يصير مقايما باقائهم ومبا فراسخهم فيبطل به الا حراز اصلا وصار لهم  
 الذي لم يهاجر اليها وخص الطار بالكنافه لما ذكره قتل مسلم من اهل  
 لاجب بقتل الاكفاره في الجاهل فقط لا يمكن حرته وقل البنا متناها  
 ويقال له ان امنت بها سنة او شرها تضع عليك الجزية فان رجع الى دار  
 قبل ذلك الحذر من السنة والشرف فيها ونعت بجزا الشرا فخذ في الآي وان  
 لم يرجع فهو ذم اعلم ان الجزية لا يمكن من اقامة دائمة في دارنا الا بالشراف  
 او جزية ليلا يصير قريبا لهم وعونا علينا ولكن من اقامة البيرة لا  
 في منها قطع جلب الخواص وسد باب التجارة ففصل بينها سنة لازمة  
 يجب فيها الجزية فيكون يصليح الجزية فان قبل قول الامام قبل تمام السنة  
 الى وطنة فلا سبيل عليه وان مكث سنة فهو ذم لانه لما اقام سنة يقول  
 الامام صار ملتزما للجزية ولا امام ان يوقت ما دون السنة كالشهر والشهرين  
 واذا اقام تلك ثم بعد مائة الامام يصير ذميا لما ذكر لا يشتر ان يرجع اليه  
 دار الحرب لان تعدد الذمة لا ينقض لانه خلف عن الاسلام والامام لا ينقض  
 فكذا خلفه كذا اي يصير ايضا ذميا لا يشتر ان يرجع اذا اقام بها سنة  
 قبل التعديل اي تعدد الامام فانه اذا لم يقد مدة فامعته هو الحول لانه لا يلا  
 العذر والحول حسن لذلك كما في جليل التعيين كذا في النهاية نقل عن  
 كثرها اي الجزية توضع بعد السنة في الصور من اي بعد التقديم وقل الا ان  
 شرط اخذها اي الجزية تعدد اي تعدد السنة في الصورة الاولى اي بعد  
 التعديل ويقال نأخذ بعد السنة او الشرا في ياخذها منه كما تمت السنة  
 الاولى

جالس

الاول وكذا يصير ذميا او اشترى ارضا فوضع عليه فراه فيه الاشياء  
 الى انه لا يصير ذميا بشر ان ارضه اخرج حتى يوضع عليه اخرج عليه  
 اذا كان المشتري ذميا وضع عليه اخرج له عليه جزية سنة من وقت  
 الوضع فيكون سنة مستقبلة او نكحت عطف على شري انما اي يكون  
 الحرية ذميه اذا نكحت ذميا بها تكونها تابعة لزوجهها بلا عكس اذ يمكن  
 بطلان فرج الى وطنة مستامن من اهل الحرب رجع اليهم حل دمهم بالرجوع اليه  
 ابطال امانه وما في دار الاسلام من ماله على خطر فان انفسهم المستامن او ظهر  
 عليهم اي اهل فعل سقط ودين كان له على محصوم مسلم او ذمي لان  
 اثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد من عليه سبعا  
 من يد العامة فيختص به فيسقط وفي اي صار قريبا ودعيه له عند  
 اي محصوم لانها في يده تعدد الان يد كودع كيد فيصير قريبا لنفسه  
 وعن يوسف رماه لان الودعية تصير كودع لان يده بها سبعا او  
 فهو بها احو واحده الممنوع ربه يد يد عن يوسف ويبيع ويشتري  
 بتمن الدين والعامل لبيت المال عند ذكره الزيلعي وان مات او  
 قبل بلا غلبة عليهم فالدين والودعية لورثته لان حكم الامان باق لعدم  
 بطلان فيرد على ورثته لقيام مقام جزية ساله ثم عرس واولاد  
 وودعية مع محصوم وغيره فاسلم فظهر عليهم فكله في احواله  
 الكبار وما في بطنها وعقارها فلما ذكر في باب الغنائم واما اولاده  
 الصغار فلان الصغير انما يتبع ابيه فيصير مسلما باسلام ابيه  
 كان في يده ونكحت ولايته جميع تباين الدارين لا يحصل ذكرا او  
 لم تصر حرزة با حراز نفسه لا خلاف الدارين قبتي الكل قريبا وغنيمة

مستقبلة  
 سابع



وتوسبى الصبي في هذه المسئلة وجاء بدار الاسلام كان سلبا تبعا لايته عليها  
 في دار واحد بخلاف ما لو قيل اخراجه الى دار الاسلام لاختلاف الدارين  
 ثم هو في حاله لما ذكره كونه مسلما لا ينافي الرقا لما عرفت في موضعه ذكره  
 الزيلعي وان اسلم ثم وجاء بها وظهر عليهم فطفله حر مسلم لانه لما اسلم  
 دار الحرب تبعه طفله لا اتحاد الدارين ووجهه مع معصوم مسلم او ذمي  
 يكون له لانه في يد صحبة محترمة فكانه في يده وغيره في يده او ولاده  
 الكبار وعرسه وغاربه ووجهه مع حربي مسلم حربي ثم اى دار الحرب  
 وله ورثة مسلمون فيها فعليه ان يملكه الا الكفارة في الخطاء والكمالات  
 في العمد وقد علم وجهه في اخذ الامم دية مسلم لا ذمي ودية مسلم من مسلم  
 بها الى في دار الاسلام ثم عاقلة فانه قاتله فطارة لانه قتل نفسا معصومة  
 النصوص الواردة في قتل الخطاء ومعنى قوله اخذ الامم ان لا اخذ له  
 ليضعه في بيت المال لانه نصب ناظر المسلمين وهذا من النظر  
 ويعمل الامم او دية او ياخذ الدية في عده يعني ان كان القتل عمدا  
 فالامم بالخيار بين القود واخذ دية بطريق الصلح لانه موجب الى  
 القود وولاية الامم نظره فايها راي اصح فعمل ونظ ان الدية في هذه  
 الصورة انفع من القود ولهذا لا يعفو الا ان احوى للعامة وليس من النظر  
 استقاط حقوقهم بلا عوض **نقته** لهذا البحث بين فيها كون دار الاسلام  
 دار الحرب وعكس دار الحرب نصير دار الحرب الاسلام باجرا احكام الاسلام  
 فيها ككافة الحج والاعباد والاتباع فيها كافر اصيل ولم تنصل بدار الاسلام  
 بان كان بينها وبين دار الاسلام مضافا لا يهل الحرب ويخلص الى نصير  
 دار الاسلام دار الحرب باجرا احكام الاسلام

في دار الاسلام  
 مسلم لا ذمي

فيها وانما بقوله واتصالها بدار الحرب بحيث لا يكون بينها وبين دار الحرب  
 بقوله ان لا يتبع فيها مسلم او ذمي امنا بالامان الاول على نفسه كذا في  
 السير الكبير عند له خمسة رعايه وعندها اذا اجروا احكام الشرك صار  
 دار الحرب سوا ان اتصلت بدار الحرب او لا ويتبع فيها مسلم او ذمي امنا  
 بالامان الاول ولا **باب الوطأ** **يف** جمع وظيفه وهي ما يقدر الانسان  
 في كل يوم من طعام او زرقا والمراد بها العشر والخارج فيكون محاربا  
 من قبل تسمية النبي يا عتبا راي يول اليه الاراضى العشرية ارض النوب  
 بئر من درمل على ابي قحاشم الى اقصى حجر بئر باليمن طولا واما الاراضى فبما بين  
 بالخروج صيانة لم عن الزل لما فيه من معنى الجزية وفي العشر معنى التوبة  
 او فتح عنوة وقسم بين الغزاة ولو قسمها بينهم ووضع الخراج عليها  
 يجوز اذا كانت تسقى ما يخرج كذا في جامع للعباد والبحرة لا اجتماع  
 الصحابة على انها عشرية والعيال ان يكون خراجيه لانه فتح عنوة  
 واقرائها عليها وهي من جملة اراضى الحواج ولكن ترك ذلك ما علم  
 رستان مسلم اكرم لم كان داره لان الحاجة الى ابتداء التوظيف  
 على المسلم والعشر البعائ لان فيه معنى العبادة ولانه اخف او يتعلق  
 بنفس الخارج والارض الخراجية سوا الاراضى اي عراج العرب  
 ما بين الغنيم الى عتبة حلوان عرضا ومن التعلية ويقال  
 من العلت الى عبادان طولا وما فتح عنوة واقرائها على اوصا لهم  
 الامم لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على الكافر والخارج ايتى به

العتبات  
 بين يديه







النماذج التقديرية على النماذج المعتمدة في الخراج وهو انك من الزراعة  
 او اصحاب الزراعة آفة لان اصل اذ اهلك بطل ما يتعلق به وقت لو  
 انما يسقط اذا لم يسق من السنة معذرا ما يمكن ان يزرع الارض ثانيا  
 واما اذا بقي فلا يسقط ويجب الخراج ان عطلها اي الارض ما لم يملكها  
 المالك كان ثابته وقوته ويبقى الخراج ان اسلم المالك لان فيه  
 المونة فيعتبر مونة في حاله البقاء فاما من ابتاعه على المسلم او شراها  
 من اهل الخراج مسلم لما ذكرنا قد صح ان الصحابة رضوان الله عليهم  
 اجمعين اشترى اراضي الخراج وكانوا يؤدونها خراجا ولا يخرج خراج  
 ارضه اي ارض الخراج لقوله عليه السلام لا جمع عشر فخراج في ارض  
 مسلم ولان احد من ائمة العدل والخير لم يجمع بينهما وكذا جماعة  
 وتكرر العشر بكرر الخراج لان العشر لا يتحقق عشر الا بوجوده وكل  
 لا الخراج الموقوف فانه لا يتكرر بكرر الخراج في سنة لان عمره  
 لم يوظف مكررا وانما قيد الخراج بالموقوف لان فخراج المقاسمة  
 بكرر الخراج كعشر في الاراضي الموقوفة وارضى الصبي والمجانين  
 لو كانت عشرية والخراج لو فراجية لان سبب العشر الارض الثابتة  
 بحقيقة الخارج وسبب الخراج انما يمتد بالتكليف ولا يمتد بالتصا  
**فصل في الجزية وهي نوعان جزية وصنعت بالصالح والشر**  
 فيقدر كسب ما وقع عليه بالاتفاق وجزية يصحبها الامم اذا غلب  
 عليهم ما وضع من الجزية يصح لا يقدرا اي لا يكون له تقدير من  
 بل كل ما يقع الصلح عليه يتعين ولا يغير بزيادة ونقص ما وضع  
 ما غلبوا

اذا اختلفت في الجزية  
 فليكن على المظنة  
 والجزية على المظنة

ما غلبوا واقرروا على اهل اهلهم في ثمة الى ان ما في ايديهم من العقار  
 وغيره يكون اهل اهلهم بعد اقرروا عليها بقدر على كتابي وجوبه ووثني  
 على ظهر غناه بان ملك عشرة الاف درهم فصاعدا واللام في كل  
 سنة متعلق بقوله يوزر وقوله ثمانية واربعون درهما فاعل يوزر  
 ثمانية في كل شهر اربعة دراهم وزن سبعة ويقدرا على متوسط ملك كتابي  
 ارفع الى عشرة الاف بصورها الى اربعة وخمسون يؤخذ في كل شهر درهما  
 على غير لا يملك المائتين ولكن يكسب الى اهل الكسب ربوها  
 الى اثنا عشر يؤخذ في كل شهر درهم ولا على وثني عز في فان ظهر عليهم  
 رطله في ولا على مرتبة ولا يقبل منها الا الاسلام او السفك لان كوجها  
 في غلظ اما وثني العرب فلان النبي عليه السلام قال بين اظهرهم الجوان  
 نزل بقتلهم فالجزة في حصرهم اظهر واما المرتبة فلان كزبر به بعد ما يري  
 الاسلام وقف على ثمانية ولا على راس لا يخالط وروي محمد بن  
 رهم انه بوضع اذا كان يقدرا على العمل وهو قول له يوسف وصبي  
 واهل وملك واعني وزر كسب لا يكتسب تسقط بالموت الاسلام  
 لا يشرع العقوبة في الدنيا يكون لرفع ان شر وقد اندفع بها وقد اعل  
 الجزية بالكرار يعني اذا لم يؤخذ منه الجزية حتى حال عليه حوالا تسقط  
 كرهه وعند حاله لا يوقول ان في رجم لا يحدث بيعه وكسبه وبيع  
 في حال كسبه اليهود والنصارى كمتعديهم وكذا كسب البيعة مط  
 في الاصل وان غلب استعمال الكسب لمتعدي اليهود والبيعة لمتعدي  
 النصارى كزاة النهاية والصومعة لتسقط فيها بمنزلة البيعة بخلاف

اهل اهلهم

لا يملك المائتين  
 ولكن يكسب الى اهل الكسب ربوها

لا يملك المائتين  
 ولكن يكسب الى اهل الكسب ربوها

لا يملك المائتين  
 ولكن يكسب الى اهل الكسب ربوها

لا يملك المائتين



موضع الصلوة في البيت لانه تبع السكنى بها اي في دار الاسلام ولهم  
 اعادة التمسك اي لهم ان يبنوا في ذلك الموضع على قدر البناء الاول  
 ولا يمنع من بل من نقلها الى موضع اخر لانه احداث الذي اذا اراد  
 دارا اي اراد شراءا في المصر لا ينبغي ان يباع منه فلو اشترى كجبر على  
 بيعها من المير وقيل يجوز ان يبيع ولا يجبر على البيع الا اذا كثر ذلك في كرايا  
 يميز الذي في رتبة ومركبة وسرعة وسلاحة فلان كسب خيل ولا كسب  
 ويظهر الكسب وهو خيط غليظ بقدر الاصل من الصوف او شعر غيره  
 الذي يلبس وسطه وهو غير الزنار فانه من الابريش ويترك على سرج كالك  
 وميرت سادهم في الطريق والجماد يعلم على دورهم لئلا يتغير  
 ونقص عزمه حتى استحق العقل ان يلبس على موضع لم يبا ادخله بدار  
 لانهم صاروا قبا علينا فيعوي عقد الذمة على الفائدة وهو ذو شر  
 هو اب وصار كمرت في الحكم بوجوبه بلحاظ لكن لو اسيرت فوالمرء يقتل  
 لما قد سبنا الا ان يرجع ويسلم لا اي لا ينقص عزمه ان استن  
 الحرية او ربي بسلامة او قتل مسل او سب النبي قال ان قتل  
 النبي ينقض العهد لان عقد الذمة خلف عن الامانة في افادة الامانة  
 فان ينقض الصل الاقوى ينقض الخلف الا الذي بطريق الاول  
 ولنا ان ما ينتمى به العقل التزام الحرية وقبولها لا اذ او ياد التزم  
 بان فسقط العقل كذا في الهداية والكا في اقول فيه اشكال لان  
 الامتناع عن الحرية المستخرج بعدم ادائها كانه يقول لا اعطى الحرية  
 بعد هذا وظانه يبا في تباة الالتزام اللهم الا ان يرا اذ بالالتزام

تاخير

هذا هو الوجه في قوله لا يبيع منه فلو اشترى كجبر على بيعها من المير وقيل يجوز ان يبيع ولا يجبر على البيع الا اذا كثر ذلك في كرايا يميز الذي في رتبة ومركبة وسرعة وسلاحة فلان كسب خيل ولا كسب ويظهر الكسب وهو خيط غليظ بقدر الاصل من الصوف او شعر غيره الذي يلبس وسطه وهو غير الزنار فانه من الابريش ويترك على سرج كالك وميرت سادهم في الطريق والجماد يعلم على دورهم لئلا يتغير ونقص عزمه حتى استحق العقل ان يلبس على موضع لم يبا ادخله بدار لانهم صاروا قبا علينا فيعوي عقد الذمة على الفائدة وهو ذو شر هو اب وصار كمرت في الحكم بوجوبه بلحاظ لكن لو اسيرت فوالمرء يقتل لما قد سبنا الا ان يرجع ويسلم لا اي لا ينقص عزمه ان استن الحرية او ربي بسلامة او قتل مسل او سب النبي قال ان قتل النبي ينقض العهد لان عقد الذمة خلف عن الامانة في افادة الامانة فان ينقض الصل الاقوى ينقض الخلف الا الذي بطريق الاول ولنا ان ما ينتمى به العقل التزام الحرية وقبولها لا اذ او ياد التزم بان فسقط العقل كذا في الهداية والكا في اقول فيه اشكال لان الامتناع عن الحرية المستخرج بعدم ادائها كانه يقول لا اعطى الحرية بعد هذا وظانه يبا في تباة الالتزام اللهم الا ان يرا اذ بالالتزام

هذا هو الوجه في قوله لا يبيع منه فلو اشترى كجبر على بيعها من المير وقيل يجوز ان يبيع ولا يجبر على البيع الا اذا كثر ذلك في كرايا يميز الذي في رتبة ومركبة وسرعة وسلاحة فلان كسب خيل ولا كسب ويظهر الكسب وهو خيط غليظ بقدر الاصل من الصوف او شعر غيره الذي يلبس وسطه وهو غير الزنار فانه من الابريش ويترك على سرج كالك وميرت سادهم في الطريق والجماد يعلم على دورهم لئلا يتغير ونقص عزمه حتى استحق العقل ان يلبس على موضع لم يبا ادخله بدار لانهم صاروا قبا علينا فيعوي عقد الذمة على الفائدة وهو ذو شر هو اب وصار كمرت في الحكم بوجوبه بلحاظ لكن لو اسيرت فوالمرء يقتل لما قد سبنا الا ان يرجع ويسلم لا اي لا ينقص عزمه ان استن الحرية او ربي بسلامة او قتل مسل او سب النبي قال ان قتل النبي ينقض العهد لان عقد الذمة خلف عن الامانة في افادة الامانة فان ينقض الصل الاقوى ينقض الخلف الا الذي بطريق الاول ولنا ان ما ينتمى به العقل التزام الحرية وقبولها لا اذ او ياد التزم بان فسقط العقل كذا في الهداية والكا في اقول فيه اشكال لان الامتناع عن الحرية المستخرج بعدم ادائها كانه يقول لا اعطى الحرية بعد هذا وظانه يبا في تباة الالتزام اللهم الا ان يرا اذ بالالتزام

هذا هو الوجه في قوله لا يبيع منه فلو اشترى كجبر على بيعها من المير وقيل يجوز ان يبيع ولا يجبر على البيع الا اذا كثر ذلك في كرايا يميز الذي في رتبة ومركبة وسرعة وسلاحة فلان كسب خيل ولا كسب ويظهر الكسب وهو خيط غليظ بقدر الاصل من الصوف او شعر غيره الذي يلبس وسطه وهو غير الزنار فانه من الابريش ويترك على سرج كالك وميرت سادهم في الطريق والجماد يعلم على دورهم لئلا يتغير ونقص عزمه حتى استحق العقل ان يلبس على موضع لم يبا ادخله بدار لانهم صاروا قبا علينا فيعوي عقد الذمة على الفائدة وهو ذو شر هو اب وصار كمرت في الحكم بوجوبه بلحاظ لكن لو اسيرت فوالمرء يقتل لما قد سبنا الا ان يرجع ويسلم لا اي لا ينقص عزمه ان استن الحرية او ربي بسلامة او قتل مسل او سب النبي قال ان قتل النبي ينقض العهد لان عقد الذمة خلف عن الامانة في افادة الامانة فان ينقض الصل الاقوى ينقض الخلف الا الذي بطريق الاول ولنا ان ما ينتمى به العقل التزام الحرية وقبولها لا اذ او ياد التزم بان فسقط العقل كذا في الهداية والكا في اقول فيه اشكال لان الامتناع عن الحرية المستخرج بعدم ادائها كانه يقول لا اعطى الحرية بعد هذا وظانه يبا في تباة الالتزام اللهم الا ان يرا اذ بالالتزام

الدفع سهل من الرفع

هذا هو الوجه في قوله لا يبيع منه فلو اشترى كجبر على بيعها من المير وقيل يجوز ان يبيع ولا يجبر على البيع الا اذا كثر ذلك في كرايا يميز الذي في رتبة ومركبة وسرعة وسلاحة فلان كسب خيل ولا كسب ويظهر الكسب وهو خيط غليظ بقدر الاصل من الصوف او شعر غيره الذي يلبس وسطه وهو غير الزنار فانه من الابريش ويترك على سرج كالك وميرت سادهم في الطريق والجماد يعلم على دورهم لئلا يتغير ونقص عزمه حتى استحق العقل ان يلبس على موضع لم يبا ادخله بدار لانهم صاروا قبا علينا فيعوي عقد الذمة على الفائدة وهو ذو شر هو اب وصار كمرت في الحكم بوجوبه بلحاظ لكن لو اسيرت فوالمرء يقتل لما قد سبنا الا ان يرجع ويسلم لا اي لا ينقص عزمه ان استن الحرية او ربي بسلامة او قتل مسل او سب النبي قال ان قتل النبي ينقض العهد لان عقد الذمة خلف عن الامانة في افادة الامانة فان ينقض الصل الاقوى ينقض الخلف الا الذي بطريق الاول ولنا ان ما ينتمى به العقل التزام الحرية وقبولها لا اذ او ياد التزم بان فسقط العقل كذا في الهداية والكا في اقول فيه اشكال لان الامتناع عن الحرية المستخرج بعدم ادائها كانه يقول لا اعطى الحرية بعد هذا وظانه يبا في تباة الالتزام اللهم الا ان يرا اذ بالالتزام

تاخيرها والتعلق في ادائها ولا يخفى فعدة وسبب النبي عليه السلام كجبر  
 المقارن لا يمنع عقد الذمة فالطاري كيف يرفع مع ان الذمة اسهل  
 في الرفع وايضا قال يهودي لرسول الله صلى الله عليه وسلم انتم عليكم  
 فقال اصحابه نعم فوال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رواه البخاري  
 واحد هذا اذا سبته كافر واما اذا سبته او واحدا من الانبياء صلوا  
 عليهم لبعضهم سب فانه يقتل حدا ولا توبة لم اصلا سوار بعد القدر  
 عليه والشهادة او جاز تأنيبا من قبل نفسه كالزندق لانه قد وجب  
 فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور خلاف لانه لا بد من حق البعد فلا  
 يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكذا القذف لا يزول بالتوبة  
 بخلاف ما اذا سب الله ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي بشر  
 والبشر جنس بلحقه العقوبة الا من اكرم الله تعالى والباري كمنه من  
 جميع العايب بخلاف الارادة لانه معنى يتردد به المنة وتكونه حق  
 الغير قلنا اذا سب سكران لا يعقن ويعقل ايضا حدا وهذا هو سب  
 الصديق ربه والامام الاظم والبدوي والكلوف والمشهور من مذنب  
 ملك واصحابه ربه قال الخطاء لا اعلم احدا من المسلمين اختلف في  
 وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن سحنون المالك اجمع العلماء  
 ان شتم كافر وحكم العقل ومن شتم في ذمته وكفره كفر كذا في الزاوي  
 وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الكتب المسمى بالسيف الملول  
 لان سب الرسول يؤخذ من بالقي تقبلي وتقليبة صنعة كوننا  
 لان كرمه فالحكم على من سب ذلك كمن سب من الصحابة رضوان الله تعالى



عليهم اجمعين ولا يؤخذ من اطفالهم لان الصلح على الصدقة المضاعفة <sup>الصدقة</sup>  
لا يجب على الاطفال فكذلك المضاعف بخلاف المرأة فانها اهل الوجوب <sup>ويؤخذ</sup>  
من مولاهم الجزية لنفسهم واخراج لارضته بمنزلة مولى الجزية حيث  
يؤخذ منه الجزية واخراج وقوله عليه السلام مولى العوم منهم انما يعمل  
لصدقة فيجعل مولى الهاشمي كالهاشمي في هذا الحكم لان الحرامات تشبه  
بالشهادات واما اي الجزية واخراج ومال التغلبي وهدية اهل الحرب  
وما اخذ منهم ملاويب يصرف في مصالحها كالتقوية ونفاق قنطرة  
وهي ما يكون مركبا وجسدا هو خلافا مثل ان يشترى الفوق وكفاية العيال  
والقضاة والعمال ورزق العائلة ووزاريتهم من مات في نصف  
السنة حرم من العطاء فانه صلة لا تلك قبل القبض ذكر في العدة  
امام المسجد اذا ربح الغلة وذهب قبل قبض مضي السنة لا يسترد  
غلة بعض السنة والعبارة لو فت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد  
يوم القوم في المسجد ياتي فصار كالجزية وموت القاضي في خلاف  
وقى فوايد هذا للاسلام طاهر بن محمد وفترتها اراضي الوقف في  
الامام المستخرج اليها فلتها وقت الادراك فان اخذ الامام الغلة وقت  
الادراك وذهب عن تلك الجزية لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة  
وهو نظير موت القاضي واخذ الرزق ويحل للامام اكل ما بقي من السنة  
ان كان فقرا وكذلك الحكم في طلبه العلم في المدارس وفي توابيد صاحب  
المؤذن والامام ان كان لها وقف فلم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط  
لانه في معنى الصدقة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالجزية **باب الجزية**

بشرطي  
ما لا يكون مركبا وجسدا هو خلافا مثل ان يشترى الفوق وكفاية العيال والقضاة والعمال ورزق العائلة ووزاريتهم من مات في نصف السنة حرم من العطاء فانه صلة لا تلك قبل القبض ذكر في العدة امام المسجد اذا ربح الغلة وذهب قبل قبض مضي السنة لا يسترد غلة بعض السنة والعبارة لو فت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم القوم في المسجد ياتي فصار كالجزية وموت القاضي في خلاف وقى فوايد هذا للاسلام طاهر بن محمد وفترتها اراضي الوقف في الامام المستخرج اليها فلتها وقت الادراك فان اخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن تلك الجزية لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة وهو نظير موت القاضي واخذ الرزق ويحل للامام اكل ما بقي من السنة ان كان فقرا وكذلك الحكم في طلبه العلم في المدارس وفي توابيد صاحب المؤذن والامام ان كان لها وقف فلم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه في معنى الصدقة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالجزية

اجزق الوقف كالصدقة

من

من ارتد العباد بانه عرض عليه الاسلام وكشفت شهرته وحسن ثلثه <sup>ثلاثة ايام</sup>  
ان اسمهل وقيل لطي اي وان لم يستعمل فان تاب بالبري عن كل دين سوى  
دين الاسلام او عما استعمل اليه فيها ونعت والا اي وان لم يتب قتل  
بقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه رواه احمد البخاري وغيرهما واما ما  
فقد قيل الخوض بمعنى الكراهية بهنات ترك الذنب براعيان لان الكفر جريح والوفى  
بعد بلوغ الدعوت غير لازم ولا سرفا وان لم يجز بد الحرب اذ لم يشتر فيه  
الا الاسلام او السيف لقوله تعالى فقتلوه او يسلموه وكذا الصحابة رضوان  
الله تعالى عليهم اغلوا اجمعوا عليه في زمن له بكره لان الاستراحة للتوسل  
الى الاسلام واستراحة لمرته لا يقع وسيله تمام بخلاف المرته اذا حوت  
بد الحرب فالحفاسترة اذ لم يشتر قتلها ولا كوز ابقاها كالحا في الكفر  
الامر بالجزية او الرقا ولا جزية على النسيان فكان ابقاها على الكفر في الرقا  
انفع للمسلمين من ابقاها من غير شي الكفر مله واحق فلا فائدت في  
فلو تنظر يهودي او نكس ترك على حاله ولم يجبر على العودة وردة الزوجين  
في تلك الحال عند حقيقته تولى يوسف رجمها منه لا طلاق وعند محمد بن  
ردة الزوج طلاق قياسا على ابا الزوج وبمروء ملكه من ماله موقوف  
فان اسلم غاد وان مات او قتل او طلق برار الحرب وحكم به عنق وانه لا  
مدره ولام ولده وحل دين عليه فانه في حكم الميت والدين المرحل  
يصير حلالا بموت المديون وكسب الاسلام لو ارثه المسلم فان قيل  
الكافر فكيف يصير في الميت قلنا ان ملكه في كسبه بعد الردة باق لما عرفت  
انه موقوف فيقتل كسبه في الاسلام الى دارته لا يمكن استناده لوجوده

فينفق

الانفردة واحدة

حلت الدين بموت المديون

والدين الموقوف يصير حلالا بموت المديون



قبل الردة لا يمكن الاستئذان في كسب الردة لعدم قبلها ومن شرط الاستئذان  
وجود الكسب قبل الردة فيكون تورث المسلم من المسلم وكسب الردة  
في وقص دين كل حال من كسبها الى دين حال الاسلام يعنى من كسب حال  
ودين حال الردة مكسب حالها وصح طلاقه فان النكاح لا يقع بالردة  
كانت المرأة معتدة فان طلقها يقع وكذا اذا ارتد معها فطلقها فاسلم  
معا فان النكاح لم يقع فيقع الطلاق واستيلاده فان لمعة اذا  
ولدت فادعى ثبت نسب ويرث مع ورثته ويكون الامة ام ولد  
لا ذم له اذ لا دين له وتوقف مخالفة وصيته لانها تقتضي المساواة في الدين  
ولا دين له لكنه يحتل الرجوع ويبيع ذراؤه ويهيم واجارته ويدير  
وكذا بقية وصيته لانها تقتضي الملك بمقرراته اسم نفذ وان يكره  
الى قتل او مات او طلق بدار الحرب وحكم به اى بلجونه بطل كل واحد  
ملك الاحكام فان جازما قبله اى قبل الحكم فحكم به ثم يرتد حتى لا يعنى  
مترد على ايام ولده ويضمن الوارث ما اتلفه فان قضا واقضى  
بطلان هذه الاحكام لان كون المترد مستتابا للجوع بدار الحرب  
اذا نشأ في ربه مخالفة فلا بد من القضاء ليتأكد به وان جازما  
بعده وعالم مع وارثه اخذ لان الوارث انما يخلفه فيه لا يستغنى  
لكونه كالميت واذا عاد مسلما احتج اليه وان ازاله عن ملكه لا يابى  
اى قيمته اذ لا ضمان بالتلاف مال مباح وبعض عبادات تركها في الاسلام  
قال غفر الله له على قضا ما ترك في الاسلام لان ترك الصلوة  
والصيام معصية وكفصية تبقى بعد الردة ذكره فاضحان وما ادلى  
منها الى العبادات في حال الاسلام يبطل ولا بعضها الى حال فانه بالردة

صار

صار كانه لم يزل كان كافرا فاسلم ففهم غنى فعلية اى وليس عليه قضاء اية  
العبادات كبرائه الاطلاعه سلم اصابه الا او شيئا يجب له القصاص  
او الدية ثم ارتد او اصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم طلق ومار  
المسلم زمانا ثم جازما اخذ بطله ولو اصابه بعد طلق مرتد فاسلم لا  
اى لا يؤخذ بشئ من ذلك بل كله موضوع عنه لانه اصاب ذلك وهو  
مرتد في دار الحرب والحزن لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه  
جازما بالمسلمين ذكره فاضحان امرت امرأة بارئها ذودها فلها  
الرجوع ما هو بعد الردة تمامه الاضمار بكونه وتطبيقه لا يقتضي مرتدة  
فان قلت في زعمه انه وان قبلها اهد لا يضمن شيئا فوجه كانت اؤامه  
قال في النهاية كذا في البسيط وجس حتى سلم لانها استغنت عن  
الضمان حتى اسلمه بعد الاقرار فتجبر على ايفائه بالجس كما في حقوق العباد  
فانه كانت اؤامه والآلة يجبرها موليا ويؤديه كغيره في كل يوم  
بالباقية في الحال على الاسلام ووجه تصرفها وكسبها لورثتها اى كسب الاسلام  
وكسب الردة ولدت ائمة مسلمة كانت ادفع رانية فادعاه فهو  
ابنه في المسلم مع اي سواء كان بين الارتداد والولادة اقل من  
سنة اشهر او اكثر لان الولد يتبع فيه الابوين وينا فيصبح الام فكان  
مسلم والمسلم يرث المرتد ان مات او حي بدار الحرب كذا ائمة النعمانية  
يعنى اذا ولدت فادعاه فهو ابنه عزايمة الا اذا جاءت به سنة  
اشهر او اكثر فترتد فانها اذا جاءت به لا قبل من سنة اشهر كان  
العلق في حال الاسلام فيكون مسلم يرث المرتد وان جاءت لاكثر منه

المراد

بما كان عليه  
سنة نفي



كان العلوي من مآثر المرتبة فيجب المرتبة لانه اقرب الى الاسلام من المات  
 لانه كبر فالظن من حاله ان يسلم فاذا كان مرتبة الايرث لان المرتبة لا يث  
 من المرتبة حتى يدار الحرب بماله اي ماله وظهر عليه فانه في اي لانه لانه  
 لا يتردد ليس عليه الاسلام او السيف ويجوز ان يكون المال في يد دون  
 النفس كشر كالحوب ولحق بدونه اي بدون ماله وهلك القاضي بلحاظ  
فرجع الى دار الاسلام حتى يدار الحرب ثانيا اي مع ماله فظهر عليه فهو  
قبل سنة بين النعمان لان الاول لم يحز فيه الارث وانما انتقل الي  
 ورثته حكم القاضي بلحاظ مكان الوارث ما كان قد يافض بغير مرتبة  
 عليه حتى يفسد مرتبة لانه متعلق بقضي يعني اذا لم يرد المرتبة يدار الحرب  
 ولم يفسد قضي به لانه وكاتبه ابنه في المرتبة سلم فبذلك اي  
 الكتابة والولاء للاب اذ لا وجه لبطان الكتابة لتعود بما يدل  
 فجعل الوارث الذي هو خلفه كالوكيل من حرمته وحقوق القصة  
 ترجع الى الموكل والولاء لمن يقع الحق عنه قتل مرتبة رجلا خطا  
 او قتل على ردة فريسة في كسب الاسلام لان العواقب لا يفعل المرتبة  
 لانعدام المرتبة النمرة فيكون في ماله المكتسب في الاسلام لتعود ثم  
 دون المكتسب في الردة ليتوقف قضاؤه قطعه بده اي يتركه على ما كان  
 العباد بانه مات على ردة منه اي القطع فظهر عليه في كسب المرتبة  
 هلكت محلا غير معصوم فاعين القطع لا السراية في كسب المرتبة  
 ويجب في ماله لان العاقلة لا تحمل العمد كما قد لم يجب القضاء في المرتبة  
 الازداد وان لم يخطئ الا في ماله او الموقوف بده مرتبة بل اسلم بها فانه

في المرتبة في دار الحرب  
 في المرتبة في دار الاسلام  
 في المرتبة في دار الحرب  
 في المرتبة في دار الاسلام

اي من

اي من القطع ضمن الناطح فظهر عليه اي كل المرتبة يكون معصوما وقت القطع  
 وقت السراية فكانت المرتبة واكتب مالا فانه ماله واني اسلم  
 فقل بغيره اي بدل المكتسبة في المرتبة والباقي لوارثه لان المكتسب انما يملك  
 الكتاب بالكتابة والرد في الردة لا تؤثر في الكتابة فكذا في الكتاب به زوجان ارتدوا  
 فكلما خجلت المرأة في دار الحرب فولدت من ولدان ولد الولد فظهر  
 الى الزوجين والاول ولد الولد جميعا فالولدان اي ولدانهما في اي يكونان  
 رقيقين لان المرتبة تسرق والولد يتبع الام وكذا الولد للولاء الاول  
 على الاسلام لا ولته لان الاولاد يمتصون الاباء في الدين فيجبر على الاسلام  
 فيجبر ابوه عليه وقيل فجبر اي الى ولدها وولد ولدها وورثته  
 على حصة ردها انه جبر بقا للجدح ارتداد حتى يعقل الاسلام فلما رث  
 ابوه الكافر من وجبر عليه اي الاسلام بطلاق ان اي عنده حصة وقد  
 ردها اليه وقال ابو يوسف ردها اليه ارتداد غير معتد اسلام معتد وقال في  
 دار الحرب كلاهما غير معتد ولين ان عليا ردها اليه اسلم في صباه والشيخ  
 السلام صح اسلامه وكان في حرمته عمة قال سبقتكم على الاسلام طرا  
 علما ما بلغت اوان حليم باب النكاح اي قوم يكونون زوجا  
 طاعة الامام فيدعونهم الى العود ويكسب بشهادتهم فان تحروا اي  
 اتخذوا حيزا اي مكانا فجميعهم فيه حل لنا فالحكم بدار طلاقا فان  
 فان قتل المسلم ابتداء لا يجوز ولنا ان الحكم بدار طلاقا فان  
 واجتماعهم فان صبر الامام الى بدارتهم ربما لا يمكن دفع شرهم وتغلبهم  
 وفي خلاف ذلك في ايضا وسيع توليهم اي ترضيهم لو كان لهم قسمة اي

وولد ولدها في  
 والولد في  
 اي لا يجبر ولد الولد على الاسلام لان الاولاد  
 يتبعون ابائهم والدين لا الاجداد لانهم  
 يرتدون الاجداد فاجاز في اجتهادهم كما في  
 لانهم اولاد ادم وحواء عليها السلام



جمعية وفيه خلاف ان فوا ايضا وان لم يكن لم تفعل ما ذكرنا لان جواز القتل  
 كان لاجل الخوف واولا خوف عدم الغنة فلا قتل يكون مسلما ولا يبي  
 ذريتهم وجس المم حين يوبوا لان الاسلام يوصي بالنفس الحرة والحبس كان  
 لرفع شرهم واستحل اي الامام سراحهم وهدمهم عند الحاجة لان لا يرا  
 ان يفعل ذلك في مال العادل عند الحاجة فهو مال الباغ او في شيء يقتل  
 مثله ان عليهم عليهم لا نقطاع ولاية الامام عنهم عليهم على امر فقتلهم  
 مثله فظهر على القصر قتل العادل به اي يقتل مثله ولو لم يجدوا اي البغاة فقتل  
 اي القصر احكامهم اذ لم يكن ولاية الامام منقطعة عن القصر فبحر  
 احكامه بخلاف ما اذا ابروا فيه احكامهم قتل عادل باغيا او قتل الباغ  
 باغ مدعي ذلك الباغ حقيقة ورثة العادل عا ولا كان او باغيا به  
 حقيقة اما لاول فلان العادل اذا انتف الباغ او ماله لا ياتهم به و  
 يضمن لان المجاورة تبطل العصبة وقدمنا بتعاضدهم لقوله تعالى فلو  
 تبغى فصار قتلهم كقتل اهل اهل الحرب فلا يوجب حرمان الارث كما لو  
 مورثه يتو له حرمان فان الارث جاز قتل محظور فلان باطنة  
 مباح واما الشيخ فلان الباغ اذا قتل العادل ياتيهم ولا يضمن عند الحاجة  
 انما يضمن من منزلة الصحيح في حق دفع الضمان اذا ضمت اليه الغنة  
 كقتل اهل اهل الحرب واولا لم يجب به الضمان لم يجب به احكام الارث  
 بسفح بالقرابة واولا قتل الباغ مورا بطلانه لا اي لا يثبت لانه اذا  
 اقر بابطال ان يجب الضمان فيلزم احكام كره بيع السلاح من اهل الفتنة  
 لانه اعانة على المعصية وان لم يدر انه منهم لا اي لا يكره لان الامام يملك

ان ظهر  
سائر

بما سطره بيع السلاح من اهل الفتنة

ولا صارف عنه قال في مجمع الفتوى قال الوصفه هم اذا اجتمع الناس  
 على اقام من المسلمين وهم امنون والسبل لعنة فخرج طائفة من المسلمين  
 على امام الجماعة فبينهم للمسلمين ان يمينوه ان قدروا عليه ولا افلوا حب  
 على كل مسلم ان يقتل الفتنة ويقعد في بيته **كتاب احياء الموات**  
 لما فرغ من كتاب الجهاد المذكور في بعض ابوابه احياء الموات فقتل  
 والموات لغة حيوان مات وحيوان مستعار والمستعار له ارض لم يملك  
 في الاسلام او ملك فيه ولم يوف مالها وتقدر وزعمها بالقطاع المأثر  
 عنها او غلبته عليها او تكونها كما نزلت او صارت بشيخة وتكون من  
 العام كيف لا يسمع صوت من انقضاء ملكها اي تملك الارض فحياتها  
 باذن الامام عند له حقه هم وعند اهل الاذنه ولو كان حبيبه وميتا  
 ولا يملك البحر ما لم يجر من البحر بفتح الجيم او البحر بكونها سمى لا ان كان  
 يعلونه بوضع الابحار حوله او يعلونه بحر غيرهم عن احيائها فيبقى غير  
 ملوك كما كان هو الصحيح ثم انه قد يكون بغير بحر بان غرز حوله انقضاء  
 بآلة او نقي الارض واخرج ما فيها من الشوك او حصد ما فيها  
 من الحشيش او الشوك او جعل حوله او جعل الشوك عليها من غير ان  
 يتم الحشيش فلو جرحا فترجع على ان البحر لا يفيد الملك يعني اذ لم يملك  
 البحر لو جرحه وترك نكث سنين دفنوا الامام الي غيره لقول عمر ر  
 ليس بحر بعد نكث سنين حق قالوا هذا ديانة فلما اذا اصابه غيره  
 قبل مضي هذه المدة ملكها لتحق الاحياء منه دون الاول ما عدل عنه  
 الما الى موضع ما زال عنه الما واكتشف الموضع واستمع صوته اليه  
 فوات ان لم يكن حيا لمورد فان جاز عوده لم بحر احياءه لان حي المسلمين

بما سطره  
بما سطره



قائم فيه احيى موانئ احوالها بالاربعه بالتعاقب فطريق  
 الاول في الارض الاربعه على ما روي عن محمد لانه اذا سكنت على الاول  
 والثاني والثالث صار الباقي طريقا له فاذا احيى الاربعه فطريق  
 كسب المعنى فيكون له فيه طريق اخر يبرأ في موات بالاذن فله عزمها  
 للعطش وهو يبرأ نياح الابل حولها وتسق والتامح وهو يبرأ يستخرج  
 ما ويا سير الابل وكذا اربعون ذراعا من كل جانب انما قاله الاصح  
 احقر از اعاقيل اربعون من جميع الجوانب وللعين عسائره كذا كذا  
 من كل جانب لقوله عليه السلام حرم العين عسائره ذراع ولان العين  
 يستخرج للزراعه فلا بد من موضع يجرى فيه الماء ومن حوض يجمع فيه  
 الماء ومن موضع يجرى منه الى المزرعه فلهذا يتدبر بالزيادة والتقدير  
 بحمايه بالتوقيف والاصح انه عسائره من كل جانب ومنع غيره من  
 اخذه في ارضه لانه صار ملكا لصاحب البئر ضرورة تمكنه من الانتفاع  
 بها فكان متعديا بغيره في ملك غيره فان صرفه لاول ان يستدعه ولا يخرجه  
 النقصان وان ياخذ به بنفسه ما اخذ به لان ازاله جنابه حرمه  
 كما في كذا في يلقها في دار غيره يؤخذ برفوها وقيل تضمنها بالنقصان  
 ثم يكتسب بنفسه كما اذا اهدم جدار غيره وهذا هو الصحيح وان حوائج البر  
 باء الامام في غير حرم الاول قريبه منه فذهب ما ابيير الاول وعرف  
 ان ذابا به من حوائج فلا يشي عليه لانه غير متعدي فيما صنع والماء تحت الارض  
 غير ملوك لا حد فليس له ان يخاصه في حوائج ما يبرئه اليه بئر اثنى كالتاجر  
 اذا كان له حانوت فاختار اخذ بجنبه حانوتا مثل تلك التجارة فكسبت  
 تجارة

تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاصه اثنى كذا في الكافه وله اي للذي  
 حفر فيها وراى الحرم متصلا بحرم البئر الاول احريم من ثلث جوانب سوى  
 جانب الاول سبع ملك فحافر الاول فيه وان اراد ان التوسعة  
 عليه حفر بعيدا من حرم البئر الاول والتوسعة حريم قدر ما يصلحها التوسعة  
 تجرى المراكمت الارض ولم تقدر حريم بشي يمكن ضبطه على محمد انه بمنزلة البئر في استحسان  
 احريم وقيل هذا عندنا وعند غيره لا حريم له ما لم يظهر على وجه الارض ولا حريم  
 للبئر الا بجهة يعني من كان له نهر في ارض غيره فليس له حريم عند حريمه لان يقيم  
 بئنه على ذلك قال المسناه للنهر يمشي عليها ويلقى عليها طينة واذا لم يكن له  
 حريم الا بجهة كسناه مبتدأ خبره الآية لصاحب الارض قوله يجرى نهر رجل  
 صنعة مسناه وارض لا حريم له كسناه في يده احدى ليس لاحدها  
 عرس او طين ملحق يكون نهر كسناه لصاحب الارض اما اذا كان لاحدها  
 عليه ذلك فصاحب الشغل اولى لانه صاحب **فصل** اعلم ان  
 الماء نوعان احدهما الشرب واثنى الشفة واحكامها حيث يمكن  
 الشرب نصيب الماء يشرب في الكل في ماء او دية غير ملوكة كدجلة او  
 نحوها في قوم الكناخ كل من يجرى نهر ونصب ربي اذا كان في ارضه وفي ارض  
 غيره لم يجر بظاهر العامة فانها مباحة في اهل لكن ان كان يجرى بالعام  
 فليس له ذلك لان دفع الضر عنهم واجب وذلك بان يميل الماء الى هذا  
 الجانب اذا انكسر طرف النهر فينزع في القوي والاراضى صحه وعوايه اي  
 ان شرب البحر وبل ارض استحقاقا لانه قد ملك بدونها ارثا وقد سباع  
 الارض ويسحق الشرب له وهو غوب فيه وقسم الشرب بقدر ارض قوم  
 احتصوا فيه يعني اذا كان نهر بين قوم واحتصوا في الشرب ولم يعلم اصل الشرب  
 كيف

في حوائج

استاذنا محمد بن النعمان  
 جليله ورحمته الله  
 في حوائج



بينهم كان بينهم على قرار ارضهم لان المعصود والانتفاع بغيرها فيقدر  
بقدره بخلاف الطريق لان المعصود والتطرف وهو في الدار الواسعة  
والضيقة على خط واحد ومنع الاعلى منهم من سكر النهر اي سده بملأها  
وان لم يشرب منه اي النهر يردونه الى السكر يعني ان كان الاعلى منهم  
حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لان فيه ابطال حق الباقيين فان سرقوا  
على ان يسكر الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لان فيه  
ابطال حق الباقيين حتى يشرب بحصة او اصطفا على ان لا يسكر كل  
رجل منهم في نوبته جاز لان الحق لهم وكل منهم عطف على ابيه اي منح كل  
منهم من شئ نهر منه اي من اصل النهر ونصب رعي او دالية او حبر  
بلا اذن سكره لان فيه كسر طرف النهر وشغل موضع مشترك بالبناء  
الا ان يكون رعي نصب في ملكه غير مصر بالنهر والماء لانه تصرف في ملكه  
ولا ضرر في حق غيره ومنع من تولى بيع ثم النهر اي نهره في ارضه لانه يسكر  
طرف اصل النهر ويريد على مقدار حصة في اخذ الماء ومنع ايضا من البناء  
بالاياتام وقد كانت بالكرمي بكسر الكاف جمع كوه بنهرها وقد يقع الحاف  
في النود فالجمع كوي كودة وعري وهي روزن البيت استعيرت للشعب  
في تشعب في الخشب لبحر الماء فيه الى المزارع او الجداول وبم المنع ان  
القديم يترك على قدمه ومنع ايضا من سوا شربه الى ارض اخرى  
منه شرب لان تعادم العهد دليل على انه حقه ونورث ويوصى ببقعه لا  
ولا يباع ولا يورث ولا يهب ولا يتصدق ولا يجعل نهر او بئر يخرج ويصلح

بطل  
ان العبد يترك  
على قدمه

والنوع ان الورثة خلفاء الميت فيقومون مقامه في حقوق الميت وملكه  
وجاز ان يقوموا مقامه فيما لا يجوز تملكه كالحا وصفا والبرق كالدين والقصا  
والخمر فانها تملك بالارث وكذا الشرب والوصية اخذت ميراث بخلاف  
البيع والاجارة والهبة والصدقة والوصية بنول الشرب ونحوها حيث  
لا يجوز للضرر او للجهالة او لعدم الملك فيه للحال ولانه ليس غال مستوفى ولا يزوج  
على شرب بغير ارض فالنكاح جائز ولا شرب لها لانه بدون الارض لا يملك  
التمليك بقدر المعاوضة ويجب مهر المثل لانه مجهول جهالة فاحش فلم يشترط  
ولا يقسم من ملأ ارضه فزرت ارض جاره او غرقت لانه سبب غير  
مستعد كافر البئر وواضح الجرح فان فعله في ارضه مباح فلا يضمن قالوا هذا  
اذا سقى ارضه سقيا معقدا او يحمله ارضه عادة واما اذا سقى سقيا لا يحمله  
فيضمن لانه اجرى الماء الى ارض جاره تقدير الكراية والكافة ولا يضمن ايضا  
من سقى من شرب غيره في رواية وهي رواية اصل وفي رواية اخرى  
يضمن وهو خيار خمر الاسلام وذكره في الكافة كرمي نهر لم يملك من بيت  
الحال لانه من حافة العامة وان لم يوجد في بيت المال شئ فبيع العام  
وللامام ان يجبر الناس على كرمه لانه نصب ناظرا او في تركه ضرر عام  
وذكر في النهر المملوك على اهل النهر المملوك الذي دخل ماؤه تحت القيمة  
عام او خاص والنوع بينهما ان ما سقى صاحبه به السعة كما سقى في  
بايها فهو خاص وما لا سقى بها به فعام وكرها على اهلها لاعلى بيت المال  
لان السعة تعود اليهم على الخصوص فيكون مؤنة الكرم عليهم كمنه لانه  
النوم بالغنم لما فرغ من بيان الشرب والحقا به شرع في بيان الشدة والحقا



فقال الشفة شرب بني آدم والبهائم ولكل من بني آدم وشرب من بني بياض الشفة  
والبهائم جفتها أي جفت الشفة في كل عالم بحرب بطرف فيستكرونها أي  
الشفة فقط أي بلا اشتراك لهم في الشرب فان اصل قوله عليه السلام  
الانس شربا في الشفة في الماء والكلاء والنار وهوتيا والشفة  
والشفة ثم خص من الشرب بعد دخول الماء في القاسم بالاجتماع في الشفة  
ولان البيرة نحوها بوضع للاعزاز والمباح لا يملك بدونه كالطير اذا اشرب  
في ارضه في اثمار مملوكة وبيرة وحوض وقناة ولما كان الشفة متساوية  
الدواب وكان القول بالاشتراك فيها متقنيا للقول بجواز شرب الدواب  
من هذه المياه استدركه بقوله لكن لا يسجد دوابه من نهر غيره ان خيف  
تخرجه لكثرتها أي الدواب ولا تسجد ارضه وسجده منه ومن قناة وغير  
الابا ذنة وبسبب شربها او حضرة في داره حلال كونه في الاصح وقال بعض  
ائمة بلح ليس له ذلك لا باذن صاحب النهر طال الشفة ان لم يجد ماء الا  
في ملكه شخص خلاه أي اذن ذلك الشخص الطاب لياخذه واخره البعني  
اذا كان البيرة او العين او الحوض او النهر ملكا جل ان يمنع من شرب الشفة  
من الدخول في ملكه اذا كان جديما آخر يقرب من هذا الماء وان لم يجد  
لصاحب النهر اما ان تعطيه الشفة او تتركه ياخذه بنعمه وانما قال في ملك  
شخص لانه اذا احتقر في ارض موات ليس له ان يمنع لان الموات كال  
مشتراكا في الحياض مشتركة فلا يقطع في الشفة المشتركة **امتنع صاحب**  
الماء عنهما أي الخلية والاخراج وطاب الماء كاف على نفسه او ظهره فانه  
بالسلاح لانه قصد تلافيه بمنعه حقه وهو الشفة والماء في البيرة مباح غير مملوك

سبحان الله  
والله اعلم  
والله اعلم

وفي محرز في الاناء ونحوه فانه بلا سلاح بل بعصا ونحوه لانه ان يركب  
معصيته فقام ذلك مقام التعذير له كطعام عند المحضفة فان لطالبه ان يحام  
بلا سلاح **كتاب الكراهية والاحتياط** لما فرغ من العبادات والاحتياط  
بها عقدها بهذا الكتاب لان ما يله تناسلها ببعضها تناسل التعبد  
وبعضها تناسلها ببعضها تناسلها ببعضها تناسلها ببعضها تناسلها  
به لعدم القاطع فاذا استعمل الكراهية في كتبه اراد به احرام وعندنا  
الى احرام اقرب فنسبته الى احرام كتبه الواجب الى الفرض والمكروه  
كراهية التنزيه فالى اجل اقرب **فصل** فرض الاكل بعد روق الهلاك  
واجب بعد ما يورد به على صلوة قائما وصوم واجب الى البسج ليريد فوته  
وحرم ما فوته الا قصد فوته صوم الفقد ووقع احياء صبيغة وذكره لم  
الايان ولبسته وهي انثى الحمار الابل والتمين متولد من اللحم فصارت  
بخلاف الحمار الوحش فانه ولبسته حلال لم يقل حرم لان فيه خلاف فالك  
كراهية الحمار ولبسته مكروه عندنا حنفية قيل كراهية تحريم وقيل تنزيه حلالا  
وحرم بقول الابل والكل شرب ونظير واذا بان من الماء ذهب وقصته  
للحالة التي قيل صورة الاذيان ان ياخذ اذنه الذهب والفضة  
ويصبت الذهب على الرأس اما اذا دخل يده فيها واخذ الذهب  
ثم صبت على الرأس من اليد فلا يكره كراهية النهاية لغلغل الزخرفة وعرض  
عليه بانه يقتضيه ان لا يكره اخذ الطعام من اذنه الذهب او الفضة  
بعلقة ثم اكله منها وذكره كراهية بيده واكله منها ينبغي ان لا يكره ثم  
قيل لكن ينبغي ان لا يغني بهذه الرواية لئلا يفتتح باب استعمالها اقول

والله اعلم  
والله اعلم



مثلاً هذه الفعلة عن معنى عبارة المشايخ وعدم الوقوف على مرادهم أما  
 الأول فلان من قولهم من لنا ذهب ابتدائية وأما الثاني فلان مرادهم  
 ان الادوات المصنوعات من المحرمات انما يحرم استعمالها اذا  
 استعملت فيما صنعت له بحسب متعارف الناس فان الادوات الكبيرة  
 المصنوعة من الذهب والفضة لاجل اكل الطعام انما يحرم استعمالها  
 اذا اكل الطعام منها باليد او المعلقة لانها وضعت لاجل ابتداء اكل  
 منها باليد او المعلقة في الوقوف وأما اذا اخذ منها ووضع على موضع  
 مباح فاكل منه لم يحرم لانتفاء ابتداء استعمالها وكذا الادوات الصغيرة  
 المصنوعة لاجل الادمان ونحوه انما يحرم استعمالها اذا اخذت وقبضت  
 منها اليدين على الرأس لانها وضعت لاجل الادمان منها يذبح بالوجه  
 وأما اذا اقل برة فيها واخذ الوترين وصبت على الرأس من اليد فلا  
 يكره لانتفاء ابتداء استعمالها فظهر ان مرادهم ان يكون ابتداء  
 استعمال المتعارف من ذلك المحرم وتوابعه ما سياتي من مسئلة  
 الاناء المفضض والسر المفضض مع ملاحظة قولهم متقبلاً موضع الفضة فان اكل  
 فتدبر كذا الاكل على غيرها والاكتمال بميلها ونحوها من الاستحالات  
 وحل الاكل من انا، رصاص وزجاج وبلور وعقيق وانا، مفضض  
 وحل جلوس على سرير وسرج مفضض متقبلاً موضع الفضة فان اكل  
 والشرب من الاناء المفضض والجلوس على الكرسي والسرير والبرج او نحوه

منقضا

منقضا انما يحل اذا اتقى موضع الفضة بان لا يكون الفضة من موضع  
 النعم عند الاكل والشرب وفي موضع اليد عند الاخذ وفي موضع الجلوس  
 على السرير فانه لا يكون مستوعلاً لها على الوجه المذكور بخلاف ما اذا لم يقع  
 موضعها وكذا الاناء المصب بالذهب او الفضة والكرسي المصنوع باحدهما  
 هذا كله عند من قال ابو يوسف يكره كل قول يجرى من يكره وهو  
 لا يوافق وهذا الاختلاف فيما اذا تخلص اما التوبة فلا بأس بالاجماع  
 روي ان هذا المسئلة وقعت في مجلس ليعقوب بن ابي اسحق وابو جهم وغيره  
 حاضرون فحالت الائمة بكرة وابو جهم ساكت فقبل له ما تقول فقال ان وضع  
 فاه موضع الفضة يكره والا فلا يقبل له من اين لك فقال ارايت لو كانت  
 في اصبعه خاتم فضة فشر به من كفه اكره ذلك فوقف الكل فتجيب ابو جهم  
 من جوابه وهذا الجواب ايضا يؤيد ما ذكرنا وقيل قول الكافر في الحل والحرم  
 ولو كان تجسبا شرب الخمر من مسلم او كتابي فحل او شربته من تجسبي  
 فحرم قال في الكسرة ويقبل قول الكافر في الحل والحرم وقال الزبيدي هذا سبيل  
 لان الحل والحرم من الديانات ولا يقبل قول الكافر في الديانات وانما  
 يقبل في المعاملات خاصة للضرورة اقول ليس لي صاحب الكسرة لا  
 مراده بالحل والحرم ما يحصل في ضمن المعاملة لا مطلق الحل والحرم كما توهم  
 بدليس انه قال في الكسرة في قوله في الحل والحرم حتى لو كان له اجرة تجسبي  
 او خادم تجسبي فاسلمه ليشترى له كحلجانا شترى وقال شترية من يهودي

ولا يقبل قول الكافر في الديانات  
 بل يقبل في المعاملات



او نصراني او مسلم وسعة اكله وان كان غير ذلك لم يسعه اكله ثم  
قال واصله ان خيرا الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع لصدوره  
عن عقل ودين مانع من الكذب ومسا الحاجة الى قبوله لكثرة المعاملات  
وكونه من اهل الشهادة في الجملة فظهر ان مراده ما ذكرنا والجب ان  
بعد ما اعترض عليه بهذا الاعتراض نقل فصول كلام الكافر وكان عليه  
ان يقول بدل الاعتراض ارا دياكل والحرمه بما يحصل في ضمن المعاملات  
ويجمل كلام الكافر في ربه عليه فليست بل وقبل قول فرد ولو كافر الا  
او فاستفاد عبادا في المعاملات لانها تكثير بين اجناس الناس  
فلو شرط شرط زايدي ادى الى الخرج فيقبل قوله مطلقا دفعا للخرج  
وفي التوكيل بان اخبرني وكيل فلان في بيع هذا حيث يجوز الشراء من  
وقبل قول العبد الصبي في الهدية والاذن كما اذا جاز به يد وقال  
اهدي لك فلان هذه الهدية بكل بقوله منه او قال انا انا ذون في التجارة  
قبل قوله وشرط العدل في البيانات المحضة كالجهر من نجاسة الماء  
فان اخبر بها مسلم عدل ولو عبا قبل قوله وبسم الله يا ابا خيرة  
فانسق او سور تحري وجعل غايه فلهذا لا حوط الارادة فالتيمم  
عليه صدقة والتوضي والتيمم في غلبة كذبه رجل دعي الى وليه فيرثه فلهذا  
لم يحضر وان لم يعلم ادهرت بعد حضوره فان كان معتقدا فان قررت  
المنع منه والا فخرج البتة وغيره اي غير معتقدا ان قعوده اكل جازا

اجابه

سلكه وقيل قول العبد الصبي في الهدية والاذن

سلكه والوجه في التيمم

فان اجابه الدعوة سنة لقوله عليه السلام من لم يجب الدعوة فقد غيب  
ابا القاسم فلا يترك لاقتران البتة من غير كصلوة الجنازة فلا يترك  
لاجل الناحية **فصل** لا يلبس رجل حريرا الا قد راربعة اصابع  
عرضا وعندهما حل في الحرب ويتوسد ويغترت ويلبس ما سداه  
حريم ولحمته غيره لان الصحابة كانوا يلبسون الخزم وهو مدي بالحريم  
ولان الثوب انما يصير ثوبا بالنسيج لما عرف ان العبرة لا في جزي  
العتة والنسيج باللمع فكانت هي المعبرة لا التدبير ويلبس كل  
في الحرب فقط للضرورة ويكره في غيره لا تعدادها فلا يجلي اي لا يترين  
الرجل بذهب او فضة الا بالجامع ومنطقة وعليه سيف مرفا الى  
الفضة لا الذهب وسمار ذهب لشعب فصل لا يلبس حريرا ولا يلبس  
وحل للمرأة كلها ما رواه عدة من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم جميعا  
منهم علي بن ابي طالب عليه السلام خرج وباعدي يديه حريم وبالاخرى  
ذهب وقال هذا حرامان على ذكورا من حلال لاننا نهم ويدوي حل  
لاننا نهم ولا يتختم بالحرير والصنعا اما الحديد فان ابنه عليه السلام  
راى على رجل خاتم حديد فقال مالي اري عليك حلية اهل النار فامره  
فرمى به واما الصوف فلانه عليه السلام راى على رجل خاتم صوف  
فقال مالي اجد منك ريح الاضنام فامره فرمى به واختلف في  
الحج واليسب قال في الجامع الصغير لا يتختم الا بالفضة وقال في

سلكه كجلب الدعوة فقد غيب ابا القاسم

سلكه والوجه في التيمم  
سلكه والوجه في التيمم  
سلكه والوجه في التيمم

سلكه والوجه في التيمم



الهداية وهذا نص على ان التختيم بالجرح والحديد والصغر حرام ووافقه صاحب  
 الكافي وزاد عليه قوله ومن الناس من اطلق الشب واليه مال شمس الامم  
 الرضا فانه قال والاصح انه لا بأس به كالعقيق فانه كان يختتم بالعقيق وقال  
 يختتموا بالعقيق فانه مبارك اقول بردي على صاحب الهداية والكافي انما  
 نكلم كونه تلك العبارة نصا على ما ذكره كيف وقد قال الامام قاضيان يشرح  
 الجامع الصغير في لفظ الكتاب يقتضيه كراهية التختيم بالجرح الذي يقال له يش  
 والاصح انه لا بأس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا شئ وقد روي عن  
 النبي عليه السلام انه يختتم بالعقيق وقال في فتاواه في لفظ يقتضيه كراهية  
 التختيم بالجرح الذي يقال له يش والصحيح انه لا بأس به لانه ليس بذهب  
 ولا حديد ولا صغر بل هو جرح وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يختتم  
 بالعقيق ولو سلم انه نص لكنه لا ينافي لاحتمال انما يدل على تخصيص  
 تقرر في الاصول فيجوز ان يراد بالقصر قوله لا يختتم الا بالفضة القصر لان  
 الى الذهب فانه المتبادر عند ذكره حتى اذا اطلق الجرح ان لا يراد الا الذهب  
 او الفضة ولو سلم انه صريح في نفي الجرح او اثبت ان الرسول يختتم  
 بالعقيق الذي هو الجرح وقال يختتموا بالعقيق فانه مبارك كان التختيم  
 جازيا لقوله وفعله فكيف يعارضه عبارة الجامع الصغير في اصل ان يكتتم  
 بالفضة حلال للرجال بالحدث وبالذهب والحديد والصغر حرام عليهم  
 بالحدث وبالجرح حلال في اختيارهم كائنه والامام قاضيان اخذا من قول  
 الرسول وفعله لان اصل العقيق لما ثبت بهما ثبت حل سائر الاجاج لعدم  
 الفرق

الفرق بين جرح وجرح وجرم على اختيار صاحب الهداية والكافي اخذا  
 من ط عبارة الجامع الصغير المحتملة لان يكون القصر فيها بالاضافة  
 الى الذهب ولا يخفى ما بين المأخذ بين من التعادلت وتركه لغير الحكم  
 اذ لا لانه لما يكتتم الحاجة الى التختيم وغيره لا يحتاج اليه ولا يشد  
 سنة الا بفضة اي من تحرك سنة يشد بالفضة وعندم لا بأس  
 بالذهب ايضا ذكره الباس الصبي وذهب ادوم لان حرمه اللبس لما  
 ثبت في حق الذكور حرم اللباس ايضا كالحرم لغيرها حرم سبها  
 اجاز حرمه كوضوء وحياط ونحوه لان المسلمين قد استعملوا في عامة البلاد ان  
 يلبسوا من اللباس والحرق للحياط ومسح الوتر ومارا المسلمون حشا  
 فهو عند الله حسن ولو عملها بلا حاجة يكره كالترج والاكاء لا يكرهان  
 خاصة ويكرهان بدونها والتميم وهو خيط التذكير يعقد في الاصابع  
 قال شاعر اذا لم يكن حاجتنا في نفوسهم ما فليس بمن عنك فقد التزم  
**نص** ينظر الرجل الى الرجل الا العورة وهي من تحت سرة  
 الى ركبة فالركبة عورة لا السرة ثم حكم العورة في الركبة اخف منه  
 بالخذ وفي الخذف اخف منه في السرة حتى ينظر عليه في كشف الركبة  
 وفي الخذف يعنف وفي السرة يضرب ان اصر المرأة للمرأة كالرجل للرجل  
 ان ينظر المرأة الى امرأة والرجل كمنظر الرجل الى الرجل حتى يجوز للمرأة  
 ان ينظر منها الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل ان امست المرأة  
 لانه ما ليس بعورة لا يختلف فيه النساء والرجال وينظر الرجل الى الرجل

هذا  
 من  
 جامع  
 الصغير



زوجته وامية لقوله عليه السلام غيض بصر الا عن منك او امرأتك الحلال  
قيد به لانها اذا حمت عليه كالة المحوسبة او المشتركة او كانت  
امه او اخنته من الرضاع او ام امرأته او بنتها فلا يحل النظر الى محاسنها  
بطاى بشهوة او بدونها وينظر الرجل الى الوجه والراس والصدر  
والساق والعقد من محرمه لان البعض يدخل على البعض بلا اشتد  
والمرأة في بيتها في ثياب بدلتها عادة فلو حرم النظر الى هذه المواضع  
اوتى الى الخرج وامة غيره فان حكمها حكم الحرم لضرورة رؤيتها في  
ثياب البدلة وهي تتناول الدبرة وام الولد والمكاتبه ان لم تكن شابة  
والا فلا ينظر لاي لا ينظر الى الظهر والبطن والخذ كما غيره اولادها  
في كسوتها بخلاف ما سبق وما حل نظره منها اي من محرم وامة غير  
حل مسته للحاجة اليه في المسفرة والى الخالطة ولم يستحق كل اي عضو حاز  
النظر اليه من الامة ان اراد شراها وان خاف شهوة للضرورة واجبة  
تشرى وتباح مثلها لا تعرض على البيع في ازار واحد المراد به ما يستر  
السرة والركبة لان ظهرها وبطنها عورة ومنه يعلم حال البانعة وينظر  
الرجل الى وجه الاجنبية وكيفية فوط لان في ابداء الوجه والكف ضرورة  
لحاجتها الى المعاملة مع الرجل اخذ اعطاه وكذا بما كثر السيد اي لمكولها  
اي ينظر الى وجه سيدهته وكيفية لا قدميهما وان خافته اي الرجل او المكون  
الشهوة لا ينظر اليه وجهها الا الحاجة لقوله عليه السلام من نظر الى  
محاسن امرأة اجنبية عن شهوة صبت في عينه الا انك يوم القيمة فاذا

خاف

خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة تحرز عن المحرم كمن يكره ان يحكم عليها و  
شاهد بغيره عليها فان نظر بها الى وجهها حرام وان خاف الشهوة  
للحاجة اليه اعياء حقوق النكاح بالنظر واداء الشهادة ولكن  
ينبغي ان يقصد به الحكم عليها واداء الشهادة لا قضاء الشهوة  
تحرز عن قصد الفحش ومنه يريد بكاح امرأة حيث حاز ان ينظر اليها  
وان خاف الشهوة لما روى انه عليه السلام قال للغيرة اذا اردت  
ان تزدوج امرأة ابصرها فانه احرى ان يؤدب بينكما ويحل بواوها  
فينظر الى موضع وضها بعد الضرورة وينبغي ان يعلم امره بمد اوها  
لان نظر الجنس الى الجسد اقل الا ترى ان المرأة تغفل المرأة بعد موتها  
دون الرجل اخصى ومجبوب والمخت في النظر الى الاجنبية كالجني  
اما اخصى فليقول غايث اخصا مثله فلا يبيع ما كان حراما قبل وقيل  
هو انه انما جماعا لان الله لا يغفر بالانزال اما المجبوب فلا يبيع  
لنيزل وانه كان مجبوبا قد جف ماؤه فقدر خص بعض متايحنا اخصا  
بالت في حقه والاصح انه لا يحل ويعزل عن امة العزل ان يطاها فاذا  
مغرب في الانزال اخرج ولم ينزل في الفرج بلا او ثوبا لقوله عليه السلام  
لوحامة اعزل عنها ان شئت ويعزل عن زوجته به اي باقها لغيره  
عن العزل عن الحرة الا باجازهها **فصل** من طلق امه بشرا  
وكحه كربة ووصية وميراث وخلق وصح وكحو ذلك ولو كانت



الجارية براء او مسربة من عبدا او امة اذا كان عبدا غيره فظ  
 واما اذا كان عبده فكذا اذا كان مائودا فمستوفى بالدين عند  
 ابي حنيفة وعندهما لا يجب فالاصح عند ابي حنيفة ان العبد اذا كان  
 دين مستوفى فالمرء لا يملك مكانه فكذا لا يملك وان اشترى  
 من مكانه فكذا لا يملك مكانه او كسبه او كسبه من محرمها او من  
 العبي بان باع ابوه او وصية وكذا الحكم اذا اشتراه من مال  
 ولده الصغير كذا في غاية البيان حرم عليه اي على المالك وطهرها  
 ورواها عن النبي والقبلة والنظر اليها فخرجها قال بعضهم لا يحرم  
 الذوات لان الوطى انما حرم لئلا يختلط المار ويشبه النسب  
 وهذا معدوم في الدواعي ورواها عن الوطى حرام لاحتمال وقوعه  
 ملك الغير ايضا بان كانت طائفة عند البيع ويدعي البايع الولد  
 فيسترد ما ينظر ان وطيه صادف ملك الغير وهذا الموضع  
 في الدواعي حتى يستبرأ المالك اي يتعرف براءة ربه بحضرة  
 فمن خفي وبشر في عهده بما اي الصغيرة والآية ومنقطعة  
 احبض فان الشراء قائم مقام الحظ في العدة فكذا في الاستبراء واذا  
 حاضت في اثنتي عشرة شهرا بالايام لان العدة على الاصل قبل  
 حصول العتق وبالبشر يتطيل حكم البذل كالمعتدة بالاشهر اذا  
 حاضت وان ارتفع حيضها بان صارت بمدة الطهر وهي ممن  
 تحيض من كنهها حتى تبين انها ليست كاملة ثم وقع عليها وليس  
 تقديره في الرواية وقال ثم يستبرأ بها بشر من وقتها

مدة الاستبراء شهران وخمسة ايام

طهرها

والفتوى عليه لان هذه العدة تمت صلوات للتعرف عن شغل شواتهم  
 بالكاح في الفجر فلا يصلح للتعرف عن شغل شواتهم بملك اليمن وهو  
 دونه او يوطى كذا في الكاح ويوضع الحمل في الحامل والاصح في هذا الباب  
 قوله عليه السلام في سبابا وطاسن الا لا توطأ الحبال في محضه  
 علم من ولا احيا في محضه يستبرأ بحضته واكثرت ورواها بحضته  
 لكن سبب الاستبراء حدوث الحمل لا لانه المجرى في المنصوص  
 عليه والاستبراء للتعرف براءة الرحم لئلا يختلط ماؤه بما في الرحم  
 او طهرها قبل براءة ربه فجات بولده فلا يدري انه منه او من غيره  
 فوجب التعرف صيانة للمياه عن الاختلاط والاسباب عن  
 الاشتباه والاولاد عن الهلاك لانه عند الاشتباه لا يدعي  
 الولد فيه ملك لعدم من يقول يقوم بترتيب ذلك عند حقيقة  
 الشغل او توهم كنهه ارضع فادبر الحكم على امره وهو تجد الملك  
 وان كان عدم وطل المولى معلوما كذا في الامور المعقدة فان حكمه  
 الحكم نراعي في اجتناب لافي كافر ويخرج فان قيل او اعلم عدم وطى المولى  
 كيف يتوهم شغل الرحم بل يترك اختلاط المار واشتبه النسب  
 الشغل لا يلزم ان يكون من المولى لجواز ان يكون من غيره وكذا التوهم  
 في البكرات لان الشغل يتصور بدون زوال العدة كذا في الكاح  
 اقول بر وعليه ان الشغل اذا كان من غير المولى كان من الزنا  
 وقد تقرر ان كاح المرتبة وطهرها جائز بلا استبراء عند حنيفة  
 ولي يوسف فكيف يوجب توهم الشغل ممن الزنا الاستبراء

في الامور  
 سبابة

ان يتعرف

او عبدا



ويمكن دفعه بان الشغل اذا كان من غير الموت لا يجب كونه من الزنا  
 بل اذ ان يكون الموت زوجه باخر كما سياتي واقرض على قولك حكمه  
 الحكم تراعى في الجنس لا في كل فرد فرد بان الحكمه واثباتها لا تراعى  
 في كل فرد ولكن تراعى في الانواع المصنوعة فاذا كان الامه بكرة او شرية  
 من لا يثبت نسب ولو بامه بان يكون الولد ثابت النسب  
 غيره بان زوج الموتى المتخلف امة من رجل فثبت منه ثم طلقتها وبيع  
 وبعد انقضاء عدتها باعها من رجل فكان ينبغي ان لا يجب الاستبراء  
 على المشتري لان الحمل ثابت النسب فلا يلزم احتياط الحياه واستبراء  
 النسب واجيب بانه انما يثبت بالحدث في سببها او طلاق  
 كما عرفت ولا يخفى انها لم تكن من ان يكون فيها بكرة او مسبية من اراء  
 ونحو ذلك ومع هذا حكم النبي عليه السلام حكما عاما فلا يختص بالحكمة  
 كما ان امة ثقاتين احكامه في حرة الخمر مولى سواهما يرد لسلطان ان يوقع  
 الامة فلا يمكن ان يقول احد اني اشترى بها بحيث لا يقع العداوة ولا  
 يصدر عن العداوة فاذا كانت المصلحة غالبية في حرمتها فالشرع  
 حررها على العموم لما ان في التخصيص بالايحى من الخط وحقا سبب للناس  
 بحيث ترتفع احكامه فاذا ثبت الحكم في النسب على المعهوم ثبتت  
 سائر اسباب الملك كذلك قياسا فان العلة معلومة ثم تأيد ذلك بالجماع  
 ولم تكف حصة مكرها جبرها لان الواجب عليها الحصة وهي اسم للكل  
 ولا التي بعد الملك قبل القبض لا تراه وحدث قبل عليه وهي الملك واليد

بم تخلص  
 مكان

في ذلك كانت المصلحة غالبية في حرمتها فالشرع  
 حررها على العموم لما ان في التخصيص بالايحى من الخط وحقا سبب للناس

جميعا

فلا يعتبر احد هما او بعد البيع وقبل الاجازة في البيع الفضولي وان  
 كانت في يد المشتري او بعد القبض في الشراء انما سبقت ان يشترها  
 محيا ولا اي لم يكف ايضا ولادة كذلك اي حصلت بوجوب الملك  
 وقبل القبض لا انتفاء العلة كما سبق وكفت حصة بعد القبض  
 وهي الخ جوسية او مكاتبه تم تسلمت او عجزت عن الشري امة  
 جوسية او مسلمة فكانت يراها قبل ان يشترها ثم حاصت المكاتبه  
 حال مكاتبته او حاصت الجوسية حال جوسيتها حصة ثم عجزت  
 المكاتبه او اسلمت الجوسية اجرت تلك الحصة من الاستبراء  
 لانها وحدثت بوجوبه وحرمة الوطى المانع في حاله يحض اشترى  
 من عبده المادون من حاصت عبده اي عند العبد ان لم يستوف  
 دينه يكون اي تلك الحصة من الاستبراء لانها دخلت في ملك المولى  
 وقبضه من وقت الشراء والا اي وان استوف دينه فلا اي لا يكون ملك  
 الحصة عند له حصة ربه فلا فاعلها ويجب الاستبراء حصة  
 من بركة من الجارية المستمرة لان السبب قد تم في ذلك الوقت والحكم  
 يضاف الى تمام العلة لا عند عود الامة وور والمقصود المستأجرة  
 وفكر الموهبة لا انتفاء استحداث الملك ورفض هيلة استقاط  
 عند كنه حصة بل هي خلافا لها ويصح بالاول ان علم عدم وطى باجرتها  
 في ذلك الطهر وان كان وطى وهي اي حصة ان يشترها المشتري قبل  
 الشراء ان لم يكن حصة حرة لو كانت حرة لم يخرى كالحال الامة كما سياتي

ار اسما  
 المستأجرة



بشر

في النكاح ثم يشترها او بالنكاح لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى زوجة  
يبطل النكاح ويحل الوطى ويسقط الاستبراء قال في الفتوى الصغرى قال  
ظاهر اليمين رايت في كتاب الاستبراء لبعض المتأخرين انه انما يثبت  
وطئها في هذه الصورة لو تزوجها ووطئها ثم اشترىها لانه في ملكها  
وهي في عدة اما اذا اشترىها قبل ان يوطئها فحكمها اشترىها بطل  
النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فوجب الاستبراء لتحقيق سببه  
اشترى حل الوطى بملك اليمين قال في المذموم في الكتاب وهو ان  
حسن الى هذا لفظ الصغرى وان كانت كتمه حرة فهي اى كتمه ان  
يزوجها البائع قبل البيع او يزوجها المشتري قبل القبض من يوثق به  
مفعول يزوجها اى يوثق على انه يطلوها ثم يشترىها المشتري ويحضر  
ثم يطلق الزوج للملك لا يجب الاستبراء لانه اشترى منكوبة الغير ولا حل وطئها  
فلا استبراء فاذا اطلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري وحق لم يوجب  
حدوث الملك فلا استبراء او يزوجها المشتري قبل القبض من يوثق به  
ويقبض فيطلق الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض وحل لا يحل الوطى واذا  
حل بعد طلاق الزوج لم يوجب حدوث الملك فقول فيطلق الزوج متعلق  
بما قبل ايضا من فعل بشهوة احدى دواعي الوطى بامتناع لا جهالة طاعة  
صفة امتنعه سواء كانتا خفتين او امرأتين لا يجوز الحج بينهما كما حرم  
عليه وطى واحدة منهما ودواعيه حتى يحرم احدىهما عليه يعني ان من لم  
امتنان كما ذكر فقيلها مثلا بشهوة فانه لا جامع واحدة منهما ولا

يقبلها

يقبلها ولا يمسها بشهوة حتى يملك فزوج الاخرى غيره بملك او نكاح  
او يفتقرها والاصل فيه قوله تعالى وان تحموا بين الاختين عطفاً على  
اخرها ثم في قوله كما حرمت عليكم اترها نكحاً وبناتها ثم المراد من تحموا  
في حق قضاء الشهوة والسبب بالاجماع وكراهة قبيل الرجل وعنده  
في ازار واحد ولو عليه قميص او حية لا يكره وعن عطاء بن ريسان  
عن المغيرة فقال اول من عاتق ابراهيم خليل الرحمن عليه السلام كان  
بكره فاقبل اليها ذو القرنين فلما وصل بالابح قبل له في هذه البلدة  
ابراهيم خليل الرحمن فقال ذو القرنين ما ينبغي لي ان اركب في بلدة  
فيها خليل الرحمن فترك ذو القرنين ومشى الى ابراهيم فسلم عليه ابراهيم  
عليه السلام واعتنقه وكان هو اول من عاتق وقد وردوا حديث  
في النهي عن المغائبة وكثير ما والشيخ ابو منصور الماتريدي وفق بنها  
فقال المكره منها ما كان على وجه الشهوة واما على وجه التبرك والكرامة  
فحائز في حق الامام محمد بن ابي الحسن وبعض المتأخرين يقبلون  
او المتورع على سبيل التبرك كصاحفة فارها لا يكره لما روي انس انه  
قال قلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم اينحني بعضنا لبعض قال لا  
قلنا اينحني بعضنا لبعض قال لا قلنا اينحني بعضنا لبعض قال نعم  
وكراهية بيع العذرة صرفة وهي ربيبة الاولى وصحة في الصحيحين ولو لم  
اور ما وغالب عليها بيع الشرفين حيث جاز في الصحيحين وصح الاستماع

جواز تغيير العالم والمتورع

واقصد ان لا يمسها  
بالصحة



كذلك أخذت من المصنف في نسخة من نسخة

محاوطة في الصحيح كذا في الهداية وقال الزيلعي الصحيح عن أبي حمزة عليه  
 ان الانتفاع بالخدمة الخاصة جائز وجاهز اخذ من علي كافر من غير  
 غمركه بخلاف المسلم متى اذا كان دين لمسلم على كافر فباعه فهو حرام  
 واخذ منها جاز لم اخذه لربيه وان كان البائع المذنب مسلما لم  
 اخذه لان بيعه باطل فالشئ حرام وجاهز كنية المصنف لما فيه من تعظيم  
 وتغييره ونقطة لان الترات والآي توقيفية لا مدخل للراي فيها  
 فيما لا يتغير حفظ الآي وبالنقط حفظ الاعراب ولان المعنى الذي لا يخطئ  
 التوان لا يقدّر على التواتر الا بالنقط وما روي عن ابن مسعود انه قال  
 جردوا التوان فذاك في زمانهم لانهم كانوا يتقلدونه عن النبي عليه السلام  
 كما انزل وكانت التواتر سهلا عليهم ويرون النقط تحفظ الالفاظ  
 والتعريف تحفظ الآي ولا كذلك المعنى في زماننا فيستحسن على هذا الباب  
 بكتابة اسامي السور وعد الآي فهو وان كان محدثا فحسن وكلم من  
 شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان كذا قال الامام الترمذاني وجاهز هو  
 الذي المسجور ولا يكره وعند مالك وشي رحمه الله وجاهز عبادته او ارضى  
 وعضاء البهائم واشترى الجمل او الحقة وسوا ذلك واما الولد  
 والمكاتبه بلا محرم فان من اعضائهما في الاركاب كثر محرم وفي  
 الكافة قالوا في زمانهم غلبة اهل الصلاح واما في زماننا فلا غلبة  
 اهل الفساد فيه ومثله في النهاية مؤخر الى شيخ الاسلام وشراؤه وعلم  
 وام ومكتسبه ما لا يبرمه لطفل في محرم اصله ان التصرفات على الصغير

مما جاز في قوله ان ذلك  
 في جواز عبادته وجاهز

ملفوظ

مضربا  
 في الصلوات

نقشه

ان التصرفات على الصغير نقشة انواع

نقشة انواع نوع هو نفع محض فيملكه من هو في يده ولما كان اولا قبول  
 الرتبة والصدقة ويملكه الصبي بنفسه اذا كان مميزا ونوع هو ضرر محض  
 كالاعتاق والطلاق فلا يملك هو ولا احد عليه ونوع هو مفسد وبين  
 النفع والضرر كالبيع والاحارة للاستتار فلا يملكه الصبي اذا  
 كان مميزا الا الاب واجد وصيتهما وان لم يكن الصغير في ايديهم لانهم  
 مستقيمون بحكم الولاية عليه فلا يشترط كونه في ايديهم كذا في الكافي وسنجد  
 الظاهر من النوع الاول وفيه نوع رابع وهو الانتكاح يجوز من كل فصبة  
 ومن ذوي الارحام عند عدمهم كما سياتي في النكاح وجاهز اجارة  
 امة فقط دون المذكورين لانها تملك انتلاف منافعة غير عوض بان  
 نتخذها ولا يملكه هؤلاء وهذه رواية لجامع الصغير وفي شرح الطحاوي  
 الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيه ثم الى وصي وصيه فان مات  
 الاب ولم يوص الى احد فالولاية الى اب الاب ثم الى وصيه ثم الى وصي  
 وصيه فان لم يكن فالتعاضد ومن نصيبه ولولا ذلك لم ولاية التجارة  
 بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في النفس والاعمال  
 جميعا وفي المنقولات والعقارات جميعا فان كان بيدهم واهلهم  
 بشئ القيمة او باقل بمقدار ما يتغابن الناس فيه جاز ولا فلا ولا يتوقف  
 على الاجازة بعد الادراك لان هذا عقد لا يجزله حال العقد وكذلك  
 استتجارهم للصغير وشراؤهم لان كان على المعروف جاز على الصغير  
 والصغيرة وان كان اكثر فمما يتغابن الناس في اخذ عليهم ولا يجوز



عليها واذا ادرك الصغير والصغيرة في مدة الاجارة قبل انقضاء المدة  
فان كانت الاجارة على النفس فله ان يشترط ابطال الاجارة  
وان شاء امضاها وان كانت على ملكه فلا خيار له وفي فوائد صاحب  
المحيط اذا اجر الاب او الجد او القاصي الصغير في عمل من الاعمال  
تجمل انما يجوز اذا كانت الاجارة باجر المثل حيث اذا اجره احد  
بأقل منه لم يجر والصحيح انه يجوز الاجارة ولو بالاقال وذكرتمس للام  
في كتاب الوكالة لرب ان يغير ولده الصغير وليس له ان يغير ما قال  
وتأويله اذا كان ذلك في تعلم الحرفة بان دفعه الى استاذ يعلمه  
الحرفة ويخدم استاده اما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز كذا في الفصول  
الحادية وجاهز بيع العصب من متحدة ثم الان المعصية لا تقوم بغير  
بل بغيره بخلاف بيع السالح من اهل الفتنة كما قر وجاهز عمل  
نمرذني ما جرحا لهما لا آي لا يجوز اجارة بيت بالامصار وجرانا  
ليتم بيت نارسا اوكس او ببيع لليهود والنصارى او ببيع  
فيه اكر واما قال بجرانا اذ قد نقل عن ابي حنيفة انه يجوز ما ذكر في  
النسب او كس قالوا اعدوه سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة  
واما في سواد بلادنا فاعلام الاسلام فيها طاهرة فلا يكون منها ايضا  
وهو الصحيح كذا في الجاني وجاهز بيع بناء بيوت مكة بالاجماع لانها ملك  
من شيئا لا يبرك على ان من بني على ارض الوقف جاز ببيع هذا كذا

واصله

من شيئا لا يبرك على ان من بني على ارض الوقف جاز ببيع هذا كذا

واصله في بيع ارضها جوزه ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وهو  
احدي الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله وجاهز بيع العبد احرارا عن  
الاباق والتمرد بخلاف الفل الى جعل الفل في عنق العبد حيث لم يجر لا  
مادة الظلمة وفي القينة لا باس بوضع الرابطة بين الفل في عنق  
العبد حيث لم يجر لانه عادة الظلمة وفي القينة لا باس في زماننا  
فليت الا باق فصوصا في الرهنود وجاهز قبول هدية تاجر او اجابة  
دعوتة واستعارة وابنة والنكاح لا يجوز الكل لانه تبرع والعبد  
ليس ممن اهل لكن يجوز في الشيء اليسير للضرورة استحسانا لانه لا  
تزامنه كالقينة ليجمع اليه الجاهلون ويحب قلوب المعاملين  
فكان من ضرورات التجارة ومن ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته  
وكره كسوة ثوبا واهداؤه الفقير لانها من الضرورة وكره اكرام  
اخصى لان فيه تحريض الناس على الخصاء ولانه لا يبرك على مخالطة النساء  
وكره اقراض بقال دراهم لياخذ منه مائة لانه قرض جرفعا وهو  
نهائ منه وينبغي ان يستودعه وراهم ياخذ منه مائة جزا جزا فانه  
ليس بقرض حتى لو ملك لا شيء على الآخذ وكره اللعب بالسطر  
والزود وكل لهو لقوله عليه السلام كل لعب ابن ادم حرام الا اللعب ملاعبة  
الرجل امله وتاديبه لغرم ومناضلة لغولس واما ان في  
رم الله السطر بل اقرار ولا اخلال بحفظ الواجبات لان فيه تشديد  
فما لم يجر عليه ما روينا ولا باس بالمشقة في الرمي والتمس

من شيئا لا يبرك على ان من بني على ارض الوقف جاز ببيع هذا كذا

من شيئا لا يبرك على ان من بني على ارض الوقف جاز ببيع هذا كذا

من شيئا لا يبرك على ان من بني على ارض الوقف جاز ببيع هذا كذا



و هو شرط من الجانبين

والله ان شرط المال من جانب واحد بان يقول احداهما لصاحبه  
ان سبقتني فلان سبقتك فلا شيء في قوله لا سبغ الا في حق  
اي بغير او فضل اي رمي او عاقراي فرس و حرم لشرط من الجانبين  
بان يقول ان سبغ فربك اعطيتك كذا وان سبغ فربك اعطيت  
كذا الا اذا اذلا ثانيا بينهما وقال الثالث ان سبقتنا فالأ  
لك وان سبقتنا فلا شيء لنا عليك ولكن ايرها سبغ اخذ المال  
المشروط وكذا المتعقبة اذا شرط لاحد من الذي معه الصواب صح  
وان شرط لكل واحد منهما على صاحبه لم يجر كما في المسابقة وكذا  
قوله في دعائه اللهم اني اسئلك بمقدور العزم من عرشك امري بجان  
الاول من العقد والثاني من الصدود ولا شك في كراهته انما  
لا تحاله معناه على الله كما وكذا الاول في لانهما توهم تعلقه بغيره بالعرش  
والعرش حادث وما تعلق به هذا الوهم يكون حادثا ضرورة وخلافه قد  
لا ينفك عنه اذ لا وابد وقال ابو يوسف لا بأس به به اخذ الغيب  
او البت كما روي ان النبي كان من دعائه اللهم اني اسئلك بمقدور العزم  
من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وهدى الا على وكلما ذكر التماسه  
ولعل السر في تجويزه جواز جعل الوصفة للعرش لان العرش موصوف  
في الزمان بالمجد والمكرم فكذا بالعرز ولا يخفى على احد انه موضع الهيبة والطمع  
كحال القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه وكذا قوله في دعائه بحق  
فلان وكذا بحق انبياءه واوليائه اورسلك اوجي البيت المشرك

او

اذ لا حق للخلق على الله تعالى وانما يختص برحمته ما يشاء بلا وجوب عليه  
ولو قال رجل لغيره بحق الله او بالله ان تفعل كذا لا يجب عليه ان ياتي به  
وان كان الا في ان ياتي به وكذا احكام قوت البشر والبهائم في طاعة  
بصر باهل لقوله عليه السلام الجالب مرزوق والمحرط ملعون ولانه  
تعلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال صفهم وكب  
ان ياتوه اتعاض به ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهل فان لم يبيع غره  
والصحيح ان اتعاض به ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهل فان لم يبيع  
غره والصحيح ان اتعاض به ببيع ان امتنع اتفاقا ودية اجس قبل الموت  
يوما وقيل شهر وهذا في حق المعافاة في الدنيا لكن ياتم وان قلت  
المدة لا غلة ارضه ومجلبه من بلد اخر لانه خالص حقه ولم يتعلق به  
حق العامة ولا يستمر حاكم الا اذا ائقدي الارباب عن العدة تعديا  
فما في فسر بمشورة اهل الرأي يكره امكان الحمامات ان كان  
يقر تاباس ذكره قاضيان وفي القسبة له حمامات مملوكة يطير بها فوق  
السطح مطلقا على عورات المسلمين ويكسر زجاجات الناس به  
تلك الحمامات بعز ويمنع ان تدفع فان لم يمنع ذبحها المحض يستحب قلم  
اطافيره يوم الجمعة قال قاضيان رجل وقت لعلم اطافيره وعلق راسه  
يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة واقره الى  
نومها تاخير افاحا كان مكره لان من كان طرفة طوبى يكون رقة  
فتيقا فان لم يجاوز احد واقره تبركا بالانخبار وهو مستحب كما روت

منع الطيور ان تدفع

منع قتل الحمامات



عايشه رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم  
 اظافر يوم الجمعة احاطه الله تعالى بالبرايا الى الجمعة الاخرى وزيادته  
 ثلثه ايام ويجب خلق عائنه وتنظيف بونه بالاغتسال في  
كل اسبوع مرة وفي الغيبة افضل ان يقلم اظفاره ويحشى ثيابه  
ويخلق عائنه وينظف بونه في كل اسبوع مرة فان لم يفعل في كل سنة  
 عشر يوما ولا عذر في تركه وراه الاربعين طالا اسبوع هو افضل  
 والجمعة عشر الاوسط والاربعون الابد ولا عذر فيما وراه الاربعين  
 يستحق الوعيد وفي المحيط ذكر ان عمر بن الخطاب كتب الى قيس بن الاشعث  
 في ارض العدو فانها سلاح وهزمه ذوب اليه في دار الحرب وان  
 كان قص الاظفار الاظفار من الفطرة لانه اذا سقط السلاح من  
 يده وقرب العدو منه ربما تمكن من دفعه باظفاره وهو نظير قطع الشارب  
 فانه سنة وفي حق الفارسي في دار الحرب ان يوقر ثيابه من ذوب اليه  
 ليكون ايبس في عين العدو رجل تعلم علم الصلوة او نحوه ليعلم ان كان  
واخر يعمل به فالاول افضل لان منفعة تعليم اخلق اكثر فانه في الامر  
ان مذاكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة كذا في فساد في قافض خان  
وقتها رجل خرج في طلب العلم بغير اذن والده فلا بأس به ولم يكن  
عقوب قايصل بها اذا كان ملتحيا وان كان احر فلا بد ان يمنع من الخروج  
مراوده بالعلم الشرعي وما يستغنى به فيه دون علم الكلام وامثاله لما روي  
عن الامام الشافعي رحمه الله انه قال لان يلقي الله عبد باكر الكباير خير من ان  
 يلماه

لان يلقي الله عبد باكر الكباير خير من ان يلقي الله عليه

بقائه بعلم الكلام فاذا كان حال علم الكلام المتداول في زمانهم هكذا  
 فان ذلك بالكلام المخطوط بهذه البيانات الغلاصة المحورية بين ابا طيهم  
 المذمومة وقها ايضا رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر بل ان يكتب  
 الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه بمنعه لابي  
 عن ذلك ويؤذره عليه لعل ان يكتب الى ابيه بذلك ولا فلا يكتب كسلا  
 يمنع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الرجلين وبين السلطان والرجل  
 والحكم انما يجب الاثر بالمعروف او اعلم انهم يستمعون والرجل  
 اذا كان يصوم ويصلي ويحرم بالناس باليد واللسان فذكره بما  
 فيه لا يكون غيبة وان اضر السلطان بذلك ليزجره فلا انتم عليه  
 رجل يذكر ما اذيعه مسلم على وجه الاهتمام لم يكن ذلك غيبة  
 انما الغيبة ان يذكر على وجه الغيب ويريد ان يكتفى من الغيبة  
 له الليث الحافظ كنت افقه بثلاثة اشياء رجعت عنها كنت  
 افقه ان لا يخل للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت افقه ان لا ينبغي  
 للمعلم ان يدخل على السلطان وكنت افقه ان لا ينبغي لصاحب العلم  
 ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليجفوا له شيئا فرجعت عن ذلك كله صلوة  
 بالرحم واجبة ولو بسلام ونحية وهدية وهي معاونة للافكار والافعال  
 والتلطيف بهم والمجانسة اليهم والمخالطة معهم ويزور ذوي  
 الارحام غيبا فان ذلك يزيد الغيبة وجبا بل يزور اقرباه كل جمعة  
 او همة ويكون كل قبيلة وعشيرة يدا واحدة في التناصر والتظام

او شهر

فيما لا يكون غيبة

والاصح

فصل في الرجم



على من سواهم في اظهار الحق ولا يرد بعضهم حاجة بعض لانه من  
وفي الحديث صلة الرحم تزيد في العمر وفي حديث آخر لا ينزل الملائكة  
على قوم فيهم قاطع الرحم ومن بعض الاحاديث ان الله يصل من  
وصل رحم ويقطع من قطعهما **فصل** في الذخيرة ان تعليم  
صفة الايمان للناس وبيان فضايص اهل السنة والجماعة  
من اهم الامور والسلف في ذلك تصانيف والمختصر ان يقول  
ما اراد الله تعالى به قبلته وما نهى في عنه انتهيت عنه فاذا اعتقد ذلك  
بقلبه واقر بلسانه كان ايمانه صحيحا وكان مؤمنا بالكل وقبيل  
اذا قال الرجل لا ادري الصحيح ايماني ام لا فهذا خطأ الا اذا اراد به  
ان شك كمن يقول اني لا ادري ايرغب فيه ام لا ومن  
شك في ايمانه او قال انا مؤمن ان الله هو كافر الا ان مؤلها  
فقال لا ادري اخرج من الدنيا مؤمنا ام لم اخرج مؤمنا في لا يكون  
كوا في المحيط من اني بلوطة الكفر مع علم انها كفرة ان كان من اعتقاد  
لا شك انه يكون وان لم يعتقد او لم يعلم انها لفظ الكفر ولكن اني قد  
اختيارت فخذ كونه عند عامة العلماء ولا يقدّر بالجمل وان لم يكن قاصدا  
في ذلك بان اراد ان يتلفظ بأخر فجزى على لسانه لفظ الكفر نحو  
ان اراد ان يقول الحق انك تؤفدي وما يتدكان توخرى على لسانه  
ملك فلا يكون في الاضمار من قوله نضاً ان من اراد ان يقول اكلت فقال  
او دليلا

أحمد بن محمد

كوت انه لا يكون قالوا انما يجوز على ما بينه وبين الله تعالى فاما الله  
فلا يصدق ومن اصر الكفر او هم به فهو كافر ومن كثر بلسانه طائفا  
ونبيه مطمان بالايمان فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه لان الكافر يعرف  
بما ينطق به فاذا انطق بالكفر كان كافرا عندنا وعند الله كذا في المحيط  
وفي تفسير الاضمار من عزم على ان يار غيره بالكفر كان كافرا ومن  
تكلم بكلمة الكفر وشكك غيره بكفر الضاحك الا ان يكون الضحك ضروبا  
ان يكون الكلام مضحكا ولو تكلم بها مذكرا وقبل العزم ذلك منه فقد كذبا  
الرضا بكفر نفسه كونه لا اتفاقا واما الرضا بكفر غيره فقد اختلفوا فيه  
وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح السير ان الرضا بكفر غيره انما  
يكون كونه اذا كان يستحي الكفر ويستحيه اما اذا لم يكن كذلك  
لكن احب الموت او القتل على الكفر كان شريفا موديا بطبيعته  
يستقيم الله تعالى به فهذا لا يكون كونه او من تأمل قوله تعالى ربنا اطمس على  
اموالنا واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا بغيره صحة ما ادعينا وعلى هذا  
اذا ادعا على ظالم وقال اما ان الله تعالى على الكفر او سلب الله حرم الايمان  
وتكون فلا يضره ان كان مراده ان يستقيم الله منه على ظلمه واذا ايدى خلق  
قال صاحب الذخيرة وقد عثرنا على الرواية من ابي حمزة رحمه الله ان الرضا  
بكفر غيره كونه من غير تفصيل ومن خطه بباله امسيا توجب الكفر ان تكلم  
بها فهو كاره لذلك لا يضره وهو محض الايمان ومن اعتقد الحلال حراما  
او بالعكس يكون اذا كان حراما لعينه واذا كان حراما لغيره لا يكون حراما



اعتقدوا انما يكون اذا كان حرمته ثابتة بدليل قطعي واما لو كان ما غير  
 الاحاد فلا وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الفتاوى فلي  
 الطالب ان يراجعها وينبغي للمسلم ان يتقود بهذا الدعاء صبا  
 ومساوقا في سبب العصمة عن الكفر بوجوبه سيد البشر عليه السلام  
 اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر  
 لك ما لا اعلم انك انت علام الغيوب ثم اذا كان في المسئلة وجوه  
 توجب الاكفار ووجه واحد يوجب كمال العالم الى ما يمتنع ولا يمتنع  
 الوجه على الواحد لان الترجيح لا يفتح بكثرة الادلة ولا احتمال انه  
 اراد الوجه الذي يوجب الاكفار ثم السطور في الغاية واما ان توبة  
 الياس مقبولة دون ايمان الياس لان الكافر اجبت غير عارف بانه  
 كما وابتدأ ايمانا وعرفانا والتاسع عارف وحاله على التماس والتجاء  
 اسهل من الابتداء والدليل على قبولها مطلقا في قوله صلى الله عليه  
 الذي يقبل التوبة عن عباده **فصل** في الفتاوى من غير  
 بالتوحيد وبجهد الرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما اذا قال معه  
 محمد رسول الله يصير مسلما كذا لو قال ابتداء محمد رسول الله او قال دخلت  
 في دين الاسلام اما اليهودي والنصراني اذا قالها اليوم فلا يحكم باسلامه  
 لانهم يقولون ذلك فاذا استفسرته يقول هو رسول الله اليكم فلا  
 يدل هذا على ايمانه ما لم ينظم اليه التبري مما هو عليه واذا قل النصراني  
 اشهد ان لا اله الا الله واعتبره عن النصرانية لا يحكم باسلامه لجواز ذلك

نحوه الياس

في اليهودية او اليهودي يقول ذلك ايضا وان زاد وقال ادخل في  
 دين الاسلام زال الاحتمال وكذا اذا قال انما مسلم لم يكن مسلما الا  
 معناه المستلزم للتحج وكل ذي دين يزعم انه كذلك عن الاما اذا قال النصراني  
 او يهودي انما مسلم او اكلت يسئل اي شيء تريد ان قال اردت تبرك  
 دين النصرانية او اليهودية والدخول في دين الاسلام صارا وان قال  
 انما مسلم في دين الحق لم يكن مسلما وان لم يسئل حتى صحت جماعة كان مسلما وان مات  
 قبل ان يسئل او يصير لم يكن مسلما وان قال الوثني اشهد ان لا اله الا الله  
 او قال اشهد ان محمدا رسول الله صارا لانه منكر للاسمين جميعا فبانها  
 شهد دخل في دين الاسلام **مسلم** ونصراني تنازعنا في شره اي شيء **فصل**  
 انه يتابع من مسلم لامن النصراني فقال النصراني انما مسلم لا يصير مسلما افا  
 قال انما مسلم مشركا قالوا ينبغي ان يصير مسلما لانه اخرج الكلام جوابا للكلام غيره  
 وعن الاما انه يصير مسلما باناسلم شهد نصرانيان على نصراني انه مسلم وهو مشرك  
 يقبل شرها ونها وكذا لو شهد رجل واحد ان من المسلمين ومشركا في دينه وفتح  
 اهل الكوفة سوارا ولو شهد نصرانيان على نصرانية بانها اسلمت جاز واجبرت  
 على الاسلام وهذا قول الاما وفي النوادر يقبل شرها ورجل واحد ان يدين على الاسلام  
 وشرها وشرهانيين على نصراني بانه اسلم **كتاب الكاح** كما فرغ من الكراية  
 والاحتسان شرح في الكاح لانه تارة يستحسن في اخرى يكره واختلف في معناه  
 لغة واصفار صاحب الحيط وتبعه صاحب الكا في وسائر محققين انه الغم والجمع  
 قال الشاعر ان العيون تشك الايام في النسوة الارامل ايتنا في اي تضم وتجمع اي

ورجل واحد ان شهدا على نصراني  
 اسلم وهو مشرك يقبل شرها



فغير باسم النكاح نكاحا لما فيه من ضم أحد الزوجين إلى الآخر شرعا قليا وطبعا  
 او عقدا حتى صار فيه كضراعي باب وروحي خفي ومونا شرعا عقدا مونا  
 ملكا لمنفعة أي جعل استمتاع الرجل من امرأة وهو اقترار عن البيع فانه  
 عقد موضوع ملك اليدين وأن تبعه في بعض الصور ملك المنفعة فلا حاجة  
 الى زيادة قولنا في غيرها كما زيد في النهاية آخر آراء من يبيع للعلمان  
 والبرهان فان عليك ليس سببا لملك المنفعة التي هي الوصل المزمع بالعقد كما حصل  
 بالمصدر دون البعثة المصدر الذي هو فعل الحكم وهو ارتباط اجزاء التصرف  
 الشرعي بل الاجزاء المرتبطة نحو زوجة ونزوجة وكذا البعثة والشرية  
 فانما اثار قد جعل بعض المركبات الاضارعية اثباتا بحيث اذ لو لم يرد  
 شرعا هو البيع بترتب عليه حكم شرعي وهو ملك المنفعة مثلا اذ في  
 زوجة ونزوجة وجد من شرعي والى الكا 2 بترتب عليه حكم شرعي وهو ملك المنفعة  
 وكذا اذا قيل بعثت واشترت وجد من شرعي وهو البيع بترتب عليه حكم شرعي  
 هو ملك اليدين ولما كان بين الفظان الاثنان في معناه من العلاقة القوية  
 حيث لا يخلف عنه كونه لان الاثبات لا يوجب بلفظ تعارنه في الوجود وتكثرت  
 الانفاظ الاثباتية بابا في معانيها حيث ذكر البيع والنكاح واربدهما  
 الايجاب والقبول ولذا اطلق النكاح بهما على العقد مع ان العقد موضوع  
 للنكاح شرعا كما عرفت فظهر ان اللام في ملك المنفعة ليست صلة للموضوع بل  
 لغاية فكانه قبل عقد موضوع لمع بترتب عليه ملك المنفعة وأن ههنا عللا  
 اربعا القولية المستفاد ان المادوية الايجاب والقبول والصورية الارتباط

والثانية الاستمتاع به تحقيقا ما ذكره صدر الشريعة وأن كانت عبارة  
 قاصرة عن افادته وتبينه به ما يرد عليه انه فسر أو أن النكاح بمقتضى موضوع  
 ملك المنفعة وصرح بان النكاح هو الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط فلم  
 يمتد ان يكون الايجاب والقبول مع الارتباط معنى النكاح ثم فهم من قوله فان  
 الشرع يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين معا يرتبطان ارتباطا  
 حكما فيحصل معنى الشرعي يكون ملكا لشخصي انما ذلك المعنى هو البيع ان  
 يكون النكاح معنى الايجاب والقبول مع الرهينة وبه ما شاف في المجموع  
 من قوله فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع مركب من الايجاب  
 والقبول مع ذلك الارتباط الشرعي ان يكون متحدين لان يكون احدهما معنى  
 للآخر وهو مناف للمعنى فبين ووجه الاندفاع فاما فسرنا فليست على سبيل  
 ان النكاح حال الاعتدال أي اعتدال المزارع بين الشوق الى الجماع وبين التوقير  
 ويجب في التوقير وهو الشوق القوي وبكره خوف الجور أي عدم رعاية حقوق  
 الزوجية وينفقد النكاح أي يحصل ويحقق بايجاب وقبول الباطل لا يستمر كما  
 في بغيرت السبب بالحد والحد لا الاستعانة كما في كنت باقلم لانه بناء على كون  
 الايجاب والقبول اجزاء مادية والمراد بالايجاب ما تقدم من كلام القادرين على  
 لانه يوجب وجود العقد اذا اتصل به القبول او ثبتت للاخر فصار القبول وصفا  
 في أصل اللغة للمعنى أي للاضمار عما حدث في الزمان الماضي واقفا على شرط فذلك لان  
 البيع انما تصرف شرعي والنكاح كذلك والتصرف الشرعي لا يعرف الا بالبيع  
 والشرع قد استعمل اللفظ الموضوع للاضمار عن الماضي لفته في الاثبات ليدل على تحقيق  
 والشوق فيكون اول معنى فصار اضافة فنية إشارة الى انه لا يقع العقد بالكتابة

والمطلوب من قوله  
 فانه لقوله فم

رتبة في



في الحاضرة لو كنت على شيء لا اراه زوجتي فقلت المرأة عتيقة زوجتي  
لا يتعد السكاح كذا في موضع الزاوية كزوجتي اي غيبته ان يحد عن المرأة او  
او نحوها ان يحد عن الرجل ونزوحه وينتقد ايضا ما وضع في العطين ووضعه  
له اي للمضغ والآخر لا يتقبل في الاخر في موضع كزوجتي ونزوحه  
وانما عطف قوله ما وضع على الايجاب والقول ان لا يوضع لا يتقبل الايجاب  
والقول فان صاحب الهداية قال السكاح ينتقد بالايجاب القول بلطفين بغيرهما  
عن الماضي ثم قال لا يتعد بلطفين بغيرهما عن الماضي بالآخر عن المستقبل واعاد  
لفظ ينتقد بلطفين تنبيها على ان اللطفين اللذين احدهما ماض والآخر مستقبل  
ليسا بايجاب وقول بل قول زوجتي توكل وانما زوجتي ايجاب وقول حكما  
فان الواحد يتولى طرف السكاح بخلاف البيوع كما سبقت في موضع ان شئت  
وصاحب الهداية واكثر ما كانها زعم ان قوله ثانيا وينتقد بلطفين في غير  
اليه يبار على زعم ان ما وضع للماضي والمستقبل ايجاب وقول فقص الاختصار  
فقال الاول وينتقد بايجاب وقول لفظها ماض كزوجتي ونزوحه  
ومستقبل كزوجتي فقال زوجتي وقال الثاني وينتقد بايجاب وقول وضاع  
او احدهما وقال الثالث راع الزماني اي ينتقد السكاح بالايجاب والقبول بلطفين  
لماضي او وضع احدهما الماضي والآخر مستقبل فجعلوا ما وضع للمستقبل من الايجاب  
والقبول وهو مخالف للكتب والعجب ان الزماني قال بعد ذلك وهذا المعنى موجود  
ايضا فيما اذا كان احدهما ماضيا والآخر مستقبلا مثل ان يقول زوجتي  
فيقول زوجتي لان قوله زوجتي توكل وانما به وقوله زوجتي ليقال لانه  
فينتقد به السكاح فان لم يوضع في شرط العقد وبوافقه التراجع  
فيه ثم جعله توكل وانما به واجب من ذلك ان صاحب الهداية بعد ما شبه

على هذه الحقيقة كيف لم يتنبه لها هؤلاء الافاضل المحرم عليهم الصواب واليه  
الرجوع والمآب ويجوز ان يراوا بالاستقبال ما يتناول المضارع لا نقل  
في موضع الدراية عن الشيخ حميد الدين انه قال نظير الانعقاد بالماضي والمستقبل  
ان يقول الرجل اني تزوجتك فيقول المرأة زوجتي نفسي منك يصح السكاح  
وان لم يعلم معناه قال في الفتاوى الظهرية رجل تزوج امرأة بالورثة او بوطء  
لا يرف معناه لو زوجت نفسها به ان يعلم ان هذا اللفظ ينتقد به السكاح يكون  
نكاحا عند الكل وان لم يعلم معناه فان لم يعلم ان هذا اللفظ ينتقد به السكاح  
فهو رجل مسلم بل الطلاق والعقاق والتدبير والسكاح والخلع والابراء الحق  
البيع والملك فالطلاق والعقاق والتدبير واقع في حكم ذكره في عقاق  
الامم واقترف ايجاب في الطلاق والعقاق ينبغي ان يكون السكاح كغيره  
لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل التصديق بشرط فهمه يستوي  
فيه الجهد والزل بخلاف البيوع ونحوه وينتقد ايضا بقوله ادا ويزبرفت  
بلاسم بعد داوي ويزبرفت يعني اذ قيل للمرأة فويستين بزرني فلا  
داوي فالت داوي قيل للرجل بزرني فالت بزرني فالت بلاسم بزرني  
برمان اللفظ به وفي المضمرات الاحتياط ان يقول بالاسم وعن نجم الدين  
انه كان يقول ينبغي ان يقول الحاطب فويستين بزرني فلاي داوي وقول  
المرأة فويستين بزرني داوي لان في انعقاد السكاح بدون ذكر بزرني اختلاف  
اكثر فلا بد من ذكره ليكون المسئلة متفقة عليها كذا في الفرة كسبح وداوي  
اذ قيل للبايع فزوجته فقال فزوجته ثم قيل للمشتري فزوجتي فقال فزوجتي  
بصح البيع وان لم يقول فزوجته فزوجته ثم لا يذكر لا ينتقد بقوله فزوجته  
مازن وسليم وكذا لو قال لامرأة هذا امرائي وقالت المرأة هذا زوجي



عند الشهود ولا يكون نكاحا قال الامام قاضيان ينبغي ان يكون الجواب على  
التفصيل ان اقرب عقد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا فان اقرت  
المرأة انه زوجها واقر الرجل انه امراته يكون ذلك نكاحا ويتضمن اقرارهما  
بذلك انشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقر بعد لم يكن فائنه كذا يحسن  
ولا يتعد ايضا بالتعاطي وهو ان لا يذكر العاقدان شيئا من الاعمال القبول  
بل تراصيا على قدر من المهر ويقدره الزوج او وكيله وتسلم المهر نفسها  
وانما لم يتعد به مبالغة في صيانة الانبعاث عن الهتك واحتراما  
لشأنها ويتعد به البيع اذ ليس فيه هذا المعنى وهذا قال بعضهم يتعد  
في الخسيس لا النفيس وانما يصح بلفظ النكاح والتزوج وما وضع لتمليك  
كلمته وتلك وصدة وبيع وشراء فلا يصح بلفظ الاجارة والاعارة  
لانها وضعها لتمليك المنفعة في الحال فلا يصح بلفظ الوصبة لانها وضعت  
لتمليك العين بعد موت وفي غاية البيان هذا اذا قيدت الوصبة بما  
الموت اذا طلعت واما اذا قيل او صيت ابنتي فلانة لك بالخير من  
الشر هو وقال الرجل قبلت يكون نكاحا وفي آياتنا رخصة ان كل لفظ  
موضوع لتمليك العين يتعد به النكاح ان ذكر المهر والافبالية بشرط  
سماع كل من العاقدين لفظ الاخر اذ لو لم يسمع الرضا من الطرفين  
فلا يتعد النكاح وقد عرفت انه لا يتعد بالكتابة في الحاضر فلا بد من سماع  
العدالة وقيل ايضا حضور حري او حرة وحرين مكلفين سماعين معا  
قولاها وقيل ان شرط حضور الشاهدين لاسماعهما والصحيح هو الاول فلا  
يتعد بحضور الامتين وتندبين لم يفرم كلامهما ويتعد بحضور الكافر

في النكاح  
انما النكاح  
بلفظ النكاح  
والا فليس

اذا

اذا افهموا وان لم يذكروا بعد النكاح وان سمح احد الشاهدين فاعيد عليه  
فسمد دون الاخر لم يصح الا في رواية عن لي يوسف استحسانا اذا اخذ  
الحبس ولو اخذها اقرها فاعاد عليه صاحبه حتى لو سمح لم يجوز ولو سمح احدهما  
كلام الزوج والا فكل كلام المرأة ثم اعيد وانعكس السماع لم يجز عند العامة  
واجاز ابو سهرسبيل ان اخذ الحابس قوله قولها اي قول العاقدين او لي من  
قول الوقاية لفظا الزوجين فائنه لا يتناول قول الوكيلين مطايع  
اي سواء كان شهادتهما بنكاح مسلم او كافر ومسلمين بنكاح مسلم او  
لا شهادة للكافر على المسلم ولو كانا كافرا سحيا او محمديين في حذف  
اذا علمين او ابني احد صحا لان كلامهم اهل الولاية فيكون اهل الشهادة  
فكلا وانما الغاية في هذه الاذلة ان يباين بغوانها وان لم يشهد النكاح  
بها اي ابني الزوجين او ابني احد صحا ان ادعى العريب لان الشهادة  
للعريب لا يجوز بخلاف الشهادته عليه فاذا حكمها بحضور ابني الزوج فان  
ادعى لم تقبل شهادته ابنيه له وان ادعت تقبل شهادتها لهما وان  
نكحها عند ابني الزوج فان ادعت لا تقبل شهادتهما لهما وان ادعى لم تقبل  
كلامه بنكاح مسلم وحيث عند ذميين وان لم يشهد بهما ان انكر اذ تقبل  
شهادة الكافر على المسلم وان ادعى المسلم تقبل له او الاب شخص اخر ان يصح  
صغيرته فانكح عند رجل هو او اثنين ان حضر الاب صح النكاح والا فلا فان الاب  
اذا حضر انتقل عبارة الوكيل اليه فصار عاقد حكم الوكيل مع الرجل او امرأتين  
شاهدان كالب زوجة بالغة عند رجل ان حضرت صح النكاح والا فلا  
فصارت البالغة كانهما عاقد والاب وذلك الرجلان هذا من علم على

انما النكاح  
بلفظ النكاح

اذا لا شهادته  
بنكاح مسلم



الرجل تزوج أصله وان علت وفرعه وان سفلت وأختها وبنتها  
 وان سفلت وبنت أختها وان سفلت وعلمت وخالته باني  
 كانت وأما بنات العم والعم والخال والخالة فخال الخال وأصل الخال  
 ذلكم وهن غير المذكورة في المحرمات وبنت زوجها وطئت وأم  
 وان لم توطأ بالام لا تعززان وطئ الاحبات محرم ابنته والكحل  
 محرم الاحبات وزوجه أصله وان علا وفرعه وان سفلت والكحل  
 أي حرم تزوج كل ما ذكر من الأصل والفرع وغيرهما من جهة الرضا  
 يشمل أختها ما كانت للأخت مثل ابنت الرضاعية للأخت النسبة  
 وابنت النسبة للأخت الرضاعية وابنت الرضاعية للأخت  
 وحرم أيضا تزوج أصل منزلة وان علت وأصل منسوبة بشبهة  
 وما سببه وما فطرة إلى ذكره والمنظور بشبهة التي فرجها الداخل ولو كان  
 نظره من زجاج أو ما هي أي المرأة فيه أي كالأحرم أيضا تزوج فزوجان  
 أو بالزنا ثبت حرمة المصاهرة عندنا خلافا لما في لا أي لا يحرم تزوج  
 المنظور أي فرجها الداخل من مراءت أو ما بالانكحاس يعني أو انظر  
 إلى فرجها الداخل من زجاج أو ما هي فيه محرم هي له وأما إذا نظر إلى  
 مراءت أو ما فرأى فرجها الداخل بالانكحاس لا يحرم له كذا في فتاوى قاضي  
 والخلصة قبل أم امرأته محرم امرأته ما لم يظهر عدم الشهوة وفي المتن  
 أي إذا متل أم امرأته لا يحرم ما لم يعلم الشهوة لأن تعقب النساء غالبا  
 قد يكون على شهوة والمعاونة بمنزلة التعقب كذا في فتاوى قاضي

فزوج أصله فلوله مع ولا شك إذا كان كذا  
 الرضاعية زوجة ابنته زوج أولاده وكل ما ذكر

محرم تزوج أصله فلوله مع ولا شك إذا كان كذا  
 الرضاعية زوجة ابنته زوج أولاده وكل ما ذكر

في تزوج أمه وأبها  
 في تزوج أمه وأبها

دون نسح سنين ليست بمشروبات فان بنت نسح سنين قد يكون  
 مشربة وقد لا يكون فانه يختلف بعظم الجثة وضربها وأما قبل بلوغها  
 نسح سنين فلا يكون مشربة وبه يفصح كذا أي كما حرم تزوج أصل  
 منزلة وكذا كذا حرم جميع كذا عدة أي في الكحل والفرع  
 وكذا كانت العت من طلاق بآتين وفيه خلاف شر والجمع وطئا بمك  
 قوله بين امرأتين متعلق بالجمع أيتهما فرضت ذكر الم كل الأخرى  
 يعني يحرم أن يجمع بين ما بين امرأتين في النكاح بان يتزوجها بعد  
 ادعتين أو يتزوج احداهما في عدة الأخرى سواء كانت العدة  
 للآتين أو رجعي وان يطأها مملوكتين لأن يجمع بينهما يفضي إلى قطعية  
 الرحم إذا المعاودة معادة بين الضراير فإزاح بين إزاحة وبنت  
 زوجها الذي كان لها من قبل إذا قرأ به بينهما ولا رضاع فان  
 الزوج لو فرضت ذكر كان ابن الزوج وهو حرام أما المرأة الأخرى  
 لو فرضت ذكر أظا محرم عليه تلك المرأة وان تزوج أختها وطئا  
 النكاح لصدره من أهل مضاف إلى تحله لكن لا يطأ واحدة من المملوكة  
 والمطلقة حتى يحرم احداهما عليه لأنه لو وطئ المملوكة صار جامعاً لغيرها  
 وطئا حقيقة ولو جامع المملوكة صار جامعاً لغيرها وطئا حكماً لأن المملوكة  
 موطوءة حكمياً وإذا حرم المملوكة على نفسه بسبب من كسبها كالباح  
 والتزوج والرهبة مع التسليم والاعتاق والكفاية صل وطئ المملوكة  
 وإذا طئ المملوكة صل وطئ المملوكة وطئا المملوكة أن لم يكن وطئ  
 المملوكة لعدم الجمع وطئا لا حقيقة ولا حكماً وان تزوجها أي الآتين

في تزوج أمه وأبها  
 في تزوج أمه وأبها



بعد من قديمه لانه لو تزوجها بعد واحد كان النكاح باطلا للرجوع  
 الاخيرين فلا يستحقان شيئا من المهر ونسب الاول قديمه لانه لو علم  
 ذلك بطل الثانية بغير فرق بينهما وبينهما لان نكاح احدهما باطل  
 بيقين ولا وجه الى التعيين لعدم الاولوية والتمسح بلا مرجع باطل  
 ولا الى التنفيذ من الجحالة لعدم الغائبة اذ لا يمكنه الاجتماع بواحدة  
 منهما او للضرر عليه وعليهما بالزواج النفقة والكسوة من غير قضاء  
 حاجة وصبر ورة المرأة كالملقة وهي التي لها زوج وقد عرض عنها  
 ولا يجوز الترخي في الفروج فتعين التوثيق فان طلبت المهر وقالنا لا بد  
 الاولوية لا يعفى لهما بشئ من المهر الا ان يصطليح الا ان الحق للمجهولة  
 فلا بد من دعوى الاولوية او الاصطلاح ليعفى لهما وصورت ان تقدر  
 عند القاضي لثبوت المهر وهو لا يجدونا فنصطلح على اخذ نصف المهر  
 فيقضي العام وان ادعيا اي الاولوية كل منهما بلا بينة فلهما تمام المهر  
 ان فرق بعد الدخول لانه استقر بالدخول فلا يقطع منه شئ ونصف  
 لو قبله وتاوي مسجما لهما لان النكاح الاضرب باطل غير موجب للمهر  
 والنكاح الاول صحيح وقد فارق الاول في قبل الوطى فيجب نصف المهر ولا  
 يبرزي لمن هو في نصف بينهما وان اختلفا اي مستيا بهما فان علما  
 اي المستيان بان اتهما الغلانة واهما للاخرى فلكل منهما ربع مهرها المستين  
 اي وان لم يعلم المستيان فنصف اي فلكل منهما نصف اهل المستين  
 لانه متيقن في النكاح من الحارم صح نكاح الكتابية المهره بنيت فلا  
 حاجة الى ذكر الصابية لانها ان كانت كتابية ماهرة بنيت صادرا كذا

الاولوية

كذا

وان لم يتيمم مهرها فلهما نصف  
 المهره بل نصف المهر كذا  
 وان لم يتيمم مهرها فلهما نصف

عينا

اي احدهما يدعي رجل  
 والافساق في ذكرها ونكاح المحترمة بحد او ماهرة ولو كان نكاحها محرم فان  
 الاحرام لا يمنع صحة النكاح ونكاح الامة ولو كانت كتابية او مع طول اي قدرة على المهر  
 ماهرة طلاقا لثبوت في غيرها فانه لا يجوز للمسلم ان يتزوج امة كانت  
 او مع طول المهر ويجوز بالمسلم بشرط عدم طول المهر والمهر بطول المهر المهر  
 على نكاحها بان يكون له مهر المهره وتنفقها ونكاح المهره عليها اي الامة لانه  
 ان لا يجوز الامة على المهره ولو كان نكاحها عدة المهره لثبوت ان النكاح المانع  
 من العقد ونكاح اربع من حرائر واماء فقط لا اى لا يجوز له ان يزيد من الاربع بقوله  
 فانكوا ما طاب لكم من النساء من ثلث وثلاث ورباع والتفصيل على العبد والمملوك الزاوا  
 ليه وعند ان في لا يتزوج الامة واحدة وللعبد نفقة ونكاح صحيح  
 من رتبنا له فلولها تحت قوله ما واهل لكم ما واهل لكم ولكن لا توطأ قبل  
 وصحتها بئلا يستحق ما واهل غيره لا الاحرام الرأى هذا اذا كان غير النكاح  
 الرأى واما اذا كان ذلك فالنكاح صحيح عند الكل وتصح النفقة عند  
 الكل ويجل له وطرها عند الكل كذا في النهاية ونكاح الموطونة بملكها  
 بان وطرها مولا يادير فضل فيه ام الولد مالم يكن حبلى لان فراشا ضعيف  
 ولذا ينتفى ولدها بغير نفقة ويستحب للمولى ان يستبرأ بفسانة  
 لما به او رنا صح نكاح الموطونة بربنا حتى لو راي امرأه تزني فزوجها  
 جائز له وان بطرها خلا فالنكاح المصنوعة اليه محرمة فانه اذا تزوج  
 امرأتين لا يخل النكاح احدهما بان كانت محرمة او ذات زوج او  
 ويحل النكاح الاخرى صح نكاح من حل وبطل نكاح الاخرى لانه المصطلح في  
 احدهما فيقتصر عليها بخلاف البسح لان غير المبيع اذا ضم اليه المبيع

تفصيل  
 والتفصيل على العبد  
 يمنع الزنا ان يبيع

والامة رلان  
 النفقة

او ماهرة البكر



المبيع غير بائع طافا سدا

يكون قبول غير المبيع شرطا لقبول المبيع وهو فاسد والبائع غير  
 بالشروط انما سدا بخلاف النكاح وما سمي من المهر كله فلها وقالوا لا تقسم  
 مهر مثلها فما اصاب المضمومة او ادم ولد او مكاتبه او مشركه ولا النكاح  
 العبد سميته للاجماع على بطلانها ولا النكاح المجوسية والوثنية لانها  
 من الشركات وقد قال الله تعالى ولا تتكلموا في دينهم ولا في احوالهم  
 كوكب لا كتاب لها اختلفت في تغيير العاصبية فخذ صاحبهم عبدة  
 الاوثان وانهم يقدون الجحوم وعندني حنيفة ليسوا من عبدة الاوثان  
 وانما يعطون الجحوم كتحظيم المسلم الكعبة وان كانت كما فسده الامام  
 صحيح بالاجماع لانهم اهل الكتاب فخذ فلما سبق وان كان كما فسده  
 لم يصح بالاجماع لانهم مشركون ولهذا قدمت بهرنا ما ذكره الا يجوز وط  
 المذكورات بملك اليهم لان النكاح محول على الوطى او نقول هو في موضع  
 الشئ فيشترط الوطى ذكرنا الزيلعي ولا النكاح خاصة في عدة رابعة للح  
 وثالثة في عدة ثالثة للعبد فان طلق امرأته فاساءه الاربع طلاقا  
 بايناهم بجزله ان يشترط خاصة حتى تنقضي عدتها وفيه خلاف  
 وهو نظير نكاح الاخت في عدة الاخت ولا النكاح على بنت نسب  
 عليها كاحل سبب فان النسب ثبت في دارهم كما ثبت في دارنا  
 وهذه العبارة احسن من قولهم كاحل من سبي لان المتبادر منه حصول  
 اهل بطنه وهو باطل اذ لا يثبت النسب او حائل من مولاه  
 بان ادعى ان عليها منه او حائل من زوجها مولاه اياه فانه ايضا

في زوجه من غير طلاق  
 في زوجه من غير طلاق  
 في زوجه من غير طلاق

نمايت

نمايت النسب ولا نكاح المسنة وهو ان يقول لامرأة اتبع بك كزادة  
 بكذا من المال ولا نكاح الموقت مثل ان يشترط احوالة بشهادة شاهدين  
 عشرة ايام لم يقل والموقت لئلا يؤهم عطفه على المسنة فانه مع عدم مخاض  
 كالف للمهداية حيث قال والنكاح الموقت برهنه امارة عليه  
 على رجل انه تزوجها وقضى به ولم يكن تزوجها حل له وطرها ولا يمكنه  
 في حكمه هذا عندني حنيفة وهو قول في يوسف الاول وفي قوله الآخر  
 وهو قول محمد لا يسه الوطى وهو قول الشافعي لان الفاضل اعطاه الحق  
 اذا الشهود وكثرة قصار كخطبهم انهم عبيد او كذا ولا حنيفة روي  
 ان رجلا اقام بنسبة على امرأة انما زوجه بين يدي يمينه فبطلت  
 فالت المرأة ان لم يكن يابا بغيره فبطلت اياه فقال في هذا الزوفا  
 ولهم ينقض النكاح لا جابها بما طلبت لا يصح تعليق النكاح بالشروط مثل  
 ان يقول لئن لم يدخلني الدار زوجه بك فلانا وقال فلان تزوجني فلان  
 التعليق لا يصح وان صح النكاح لما تعلق ان التعليق بالشروط يختص بالطلاق  
 المحضة الى خلافها كالطلاق والعقاق ولا ينفذها والنكاح ليس منها  
 الا الصامته الى امره الميسر مثل ان يقول في الحرم مثلاً زوجه فلانا  
 في الصغير وقال فلان قبلتها لا يصح النكاح ويبطل الشرط ودونه ان دون  
 النكاح الا ان يكون الى الشرط كائنا تعلق في العادة عن مجموع النوازل ان  
 تعليق النكاح بشرط معلوم الحال يجوز ويكون حقيقيا بان قال لا خير  
 زوجي انتك فقال اني زوجه قبل فلان فلان فلم يصدره انما ط



البر

نه افنا وی الصوری القاضی اوزار و  
 الصغیر من ابنه کانه باطلا و آیت  
 القاضی من ابنه ان صل الی القاضی مروج  
 صغیر من ابنه ان کان الایم صغیر الایم  
 الصغیر من ابنه ان کان الایم صغیر الایم  
 ملا خلاف بین علمائنا و ان کان الایم صغیر  
 جاز عندنا فی صغیر و لم یکن عندنا و  
 و انما القاضی القاضی اوزار و  
 و انما القاضی القاضی اوزار و  
 البیعة من نفس کانی الایم صغیر الایم  
 القاضی من نفس کانی الایم صغیر الایم  
 و هو الایم و الایم من نفس الایم صغیر الایم  
 و هو الایم و الایم من نفس الایم صغیر الایم  
 الخلاصة غایب الایم و غایب الایم صغیر الایم  
 ادا جرد فاستقامت فاستقامت الایم صغیر الایم

الباق على فسخه لو استحوذت الدرجة وأما إذا كان بعضهم أقرب  
من العاقلة فسخه وقبضه أي الولي المهر ونحوه أي نحو قبض المهر كخبره  
منه وبما شئت أسباب الولية رضا لأنه توزير حكم العقد وآت خاصم الزوج بعد  
المهر والنفقة فله القياس لا يكون رضا وفي الاحتياط يكون ذكره فاضح  
لا سكوت لأن السكوت عن المطالبة يحتمل فلا يجعل رضا إلا في مواضع مخصوصة <sup>دعا</sup>  
ليس هذا منها لا خبر بكر بالغة على النكاح أي لا تنكح بللار رضا بل خبر الصغيرة  
عذرا ولو شيا وخبر أكبر عذرا في رحم ولو بالغة فأكبر الصغيرة خبر اتفاقا  
والشيب البالغة لا خبر اتفاقا ثم عذرا ناكل في هذه الأقسام وعذرا في  
الم ليس إلا الأب والجواب الأب فإن استأذنها أي البالغة هو أي الولي  
نفسه أو وكيله أو رسول أو زوج لها أي الولي فعلت بوصول خبر الزوج  
إليها فسكت أو ضحك غير مستبرئة فإن ضحكها مستبرئة لا يكون رضا  
لعدم العلم وإذا استمتت يكون رضا هو الصحيح كذا الزهنية أو سكنت بل <sup>فكنت</sup>  
كان أدنا بشرط أن تعلم الزوج يعني أن سكوتها وما عطف عليه إنما  
يكون أدنا يعني أن علمت الزوج أنه من أوليها رغبته فيه من رغبته  
عنه حتى لو قال لها إريد أن أزوجه من رجل فسكت لا يكون رضا  
لعدم العلم به ولو قال أزوجه من فلان أو فلان وذكر جماعة فسكت  
لهو رضا يزوجها إن شاء ذكره الرابع لا المهر أي علمها المهر ليس بشرط  
لأن النكاح صحه برونه وإن كان المبتلى فصولا بشرط فيه العقد عند  
به صفة خلافها لما كذا أي كالمسح أن سكوتها المذكور أدن كذا إذا  
زوجها الولي عند فسكت يكون سكوتها أدنا ولا يحد ذكره الرابع  
والأدنا استأذنها غير الأقرب أي الأجنبي أو ولي بعيد فاذن لها لا يكون

ارضا  
جاسعت لا يكون رضا ولا التزوجا من قبل  
فكنت لا يكون رضا وقيل ان كان معها عارا  
فوزو وان كان باردا فمؤثرا وفي  
الشيخ اذا سئل المهر اقل من مهر  
مهر لا يكون وسئل







ومات احد هما قبل القضاء ببلغ اولاد ورثة الاخر لبقاء الكاح قبل  
 القضاء وسكوت البكر هنا اي عند البلوغ او العلم بالكاح بعد  
 البلوغ رضاء وخيار بالامتناع الى اخر المجلس وان جعلت به اي الخيار  
 فان البكر اذا سكنت بناء على انها لم تعلم ان لها الخيار يبطل خيارها  
 ولا تغدر بالجهل وينبغي ان يختار نفسها مع رؤية الدم وان رأتها بطل  
 خيارها بطلانها فتقول فسخت كاحي وتشهد اذا أصبحت وتقول ريت  
 الدم الآن فان قالت لمجدته اخبرت فبطل خيارها فان بعثت فادمتها  
 حين حاضت فدماء شهو واقلم بقدر عليهم وهي في مكان منقطع لزمها  
 الكاح ولم تغدر ولو سالت عن اسم الزوج او عن المهر التسمي او سلمت  
 الشهو وبطل خيارها وكذا اضرارت واشهدت ولم تغدر الى ان خاضت  
 فبطل خيارها بخيار العيب ذكره الزيلعي بخلاف المصنفه اذا ائتمنت  
 ولها زوج ثبت لها الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار فبطلها عند لان حصة  
 المولى تمنع التعليم بخلاف الحرائر فان طلب العلم فريضته على كل مسلم مسلمة  
 واما الصبي والعبيته فاذا رآها يتعجب عليها تعليم الامان واحكامه  
 او وجب على وليها التعليم ولا ينبغي ان يتركها حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 مروا صبيانكم بالصلاة اذا بلغوا سفا واضربوهم اذا بلغوا عتيا  
 وخيار الصغير اي خيار المجلس الصغير والشيخ اذا بلغ لا يبطل بلا صريح  
 رضاء بان تقول رضيت او قبلت او دلالة بان يفعل ما يدل على الرضا  
 كالقبلة والتس اعطاه الغلام المهر وقبول الشيب المهر ولا ينعادها من المجلس

الحكم

ان يتركها حتى  
 ساقه

ان خيار البلوغ ثبت بعدم الرضا لتوهم الجهل وما ثبت بعدم الرضا  
 يبطل بالرضا الا ان سكوت البكر رضاء فلا يمتد الى اخر المجلس فضلا  
 عما وراه لا سكوت الغلام فلا يبطل خياره بالقيام المختلزم لسكوت  
 اما عدم بطلان خيار الشيب بغيرها عنه فلان خيار بلوغها لم يثبت  
 بآثار الزوج وهو ظاهرا لم يثبت به لا يقتصر على المجلس فان التوفيق  
 هو المقتضى عليه كما سأل في موضعه ان ابن ابي الويثم في الكاح لا يضر  
في مال الصغير فانه للاب ثم لابيه ثم لوصيتهما ثم العصبه بنوعه وهو  
 ذكره في فصل بالميت بلا توسط اني اصرز به عن العصبه بالغير كالنبت  
 اذا اضرارت عصبه بالابن فلان ولاية لها على امرها المجنونة وعن العصبه  
 مع الغير كالافتح ثم البنت حيث لا ولاية لها على اخوها المجنونة مع مرتب  
 الارث اي بعدم ايجز وان سفل ثم الاول وهو الاب والجد ابوه وان علما  
 ثم الاخ لاب وارث ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم  
 لاب وام ثم ابن الاب ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب ثم المولى فوري  
 المجنونة الابن مع وجود الاب والجد الى الابد محجوب بالاقرب  
 بشرط حرية وتكليف فلا ولاية لعبد وصغير وجنون على غيرهم او الولاية  
 على الغير فرع الولاية على النفس ولا ولاية لهم على انفسهم فلا ولاية لهم  
 على غيرهم واسلام في حق مسلمة ارادت التزوج ولو سلمت لزوجها  
 لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وكذا الولاية لمسلم على كافر  
 وينبغي ان يقال الا ان يكون المسلم سيدا فخره كافر او سلطانا ذكره  
 الزيلعي ثم اي الولي بعد العصبه المذكورة الام ثم لاصت لاب وام ثم لاب

مطهر  
 مراتب الولي في الكاح



ثم لام ثم ذوالهم الما قرب فالأقرب ثم موالي الموالاة أو هو من لاوارث والى  
 غيره على أنه ان جنى فارتبه عليه وان مات فجزاؤه لثم السلطان لقوله  
 على السلام السلطان وله من لاوارث له ثم قاض كتب في مشورة أي مكتوبة  
 المعطى من قبل السلطان ذلك أي نزوح من لاوارث له لا بعد أي يجوز  
 الأبعد النزوح فبعضه الأقرب عليه منقطعة فسر بعضهم بأن يكون  
 في بلد لا يصل إليه القوافل في السنة الآخرة وهو اختيار القدر في قيل  
 أو في مدة السريجة مسافة العصر وليس لأقرب مدة السفر نهاية  
 فاختار الأديني وهو اختيار القاضي إلى على النسب وسعد بن معاذ المذكور  
 وصدر السلام المزدوي وصدر الشهيد وعليه الغنوي كذا في الكفاية  
 وقيل لم ينظر الكفو الخاطب الحجة منه اختاره الأمام سمس الأمام  
 حيث قال الأصح أنه إذا كان في موضع لو انتظر حضوره أو استظلال رايه  
 يغترب الكفو الذي حضر فالغيب منقطعة والأفلا لان ولايته نظمية  
 ولا نظر في انقضاء ولايته ولا يبطل بعوده بغير ما ثبت الولاية للأبعد  
 إذا زوجه ثم حضر الأقرب ليس له أن يغيبه لان العقد عقد لولاية تامة  
 وقد حصلت العدة على الأصل بعد حصول المقصود بالخلف أقروا بصحة  
 صغيرة أو وكيل رجل أو أداة أو موالي العبد بالكفاية لم يصدق واحد منهم عند  
 لم غيبه ثم انه لكونه أقرارا على الغيبة لا ان يشهد بالشهود وعلى النكاح  
 أو يدركه الصغيرة أو الصغيرة في صدقة أو يصدق الوكيل أو العبد عند  
 يصدق بلا شهود وتصدق صورته ان يرضى عند القاضي رجل على اب  
 الصغيرة انه زوجها منه وأقرارا بين يدي القاضي فانه لا يقضي بالنكاح

طبع  
 اقرار على الغيبة

مالم

مالم يات الروح بيينة يشهدون على ما ادعاه وينصب انسانا  
 على الصغيرة حتى ينكر النكاح فيقيم عليه البيينة أو يدرك الصغيرة فيصدق  
 الرجل والاب في يقضي بالنكاح بخلاف الامة فانهم اجمعوا ان الموالي  
 اذا اقر بالنكاح ايمته بعد ما ادعى رجل النكاح يقضي بنكاحها بلا تصديق و  
 بيئته لانه مقر على نفسه لانه تلك نفس الجارية وبعضها بخلاف العبد  
 فانه تلك نفس فقط لما فرغ عن الويل شرع في الكفو فقال الكفاية هو لغة  
 كون شيء نظير آخر وهو يعتبر في النكاح بين الرجال والنساء للزوم  
 النكاح خلافا لما كان نسباً في الحرب وان الجمع ضيقوا ان بهم فحرم  
 القاداي بعضهم لبعض والحرب يعني ما سوى قريش الكفاية قبيلة بقبيلة  
 وليسوا بكفو لقريش والموالي يعني الجمع سوا قبيلك لانهم نصر واللوب  
 على قتال اهل الحرب والناس صريح موالي قال الله تعالى ان الكافرين لا موالي لهم  
 الكفار رجل لرجل اي لا يعتبر بينهم وليسوا بكفو للحرب وتعتبر ايضا الاما  
 مسلم بنفسه ليس كفو الذي اب واحد فبعضه اي الاسلام والابوان  
 فيه كالا باء يعني من كان له ابوان في الاسلام فهو كفو لمن له ابا وفيه لان  
 التعريف يقع بالاوين فلا يعتبر الزايد وتعتبر ايضا حرة فبعضه او متوق  
 ليس كفو لحره اصلية ولا متوق ابوه كفو لذات ابوين حرة وتعتبر  
 ايضا وبيانة فليس فاسق كفو الصالحة او بنت صالح وتعتبر ايضا  
 مالا هو المحتر في ظا الرواية فالعاج عن المهر المحل والنفقة ليس كفو  
 لغيره اما المهر فلا يزاحم فلو لم يسم لان المهر والمهر قد رعا فوا  
 تجبيله لان ما رواه مؤجل عرفا واما النفقة فلان قوام الارزوا

مالم

ولا يبرأ بنفسه بعض ابيهم  
 ان الرابعية بوزن نفس من  
 فريضة غير شامي لا يكون للأب  
 مع الامة اشد مع انا الرابعية  
 افضل من غيره



ودوامها لا يفتقر في الامح قال شمس الدائمة السخية وصاحب الضرورة  
الاصح انه لا يعتبر لان كثرة المال مذمومة في الاصل قال عليه السلام بذلك  
المكشرون الامن قال غايه بكذا وكذا اي تصدق به فالتوا در علمها اي  
المهر والنفقة كقولنا ان اموال عظام لعدم العبرة بالفتح وتعتبر  
ايضا حرة لان التفاهم يقع بها قتلها كذا وكذا وحقا في حقها  
ليس كقولنا مثل عطار كبر از فاطمات والبراز كنوان الحج العالم للعرف في ظاهر  
لان شرف العلم يتاوم شرف النسب والعالم الصغيرة اي البيرة النفع  
لما عرفت ان يجب ان يقد على المهر المحل والنفقة كقولنا على النفع لما عرفت  
ان النفع غير معتبر والعلوي لما عرفت ان شرف العلم يتاوم شرف النسب  
والعوي للمدعي فخصت اي تزوجت امرأة ونخصت عن مهر مثلها للزوج  
ان يتم المهر او يزوجه غيرها لانها تحقت العار بالاولياء لانهم يتفاوتون  
بمهر المثل ويعتبرون بالنقصان فكان لهم حق الاعتراض امر رجل شخص  
بشروط امرأة فزوج امته جاز لان هذا الكلام صدر مطلقا فيجري على  
الطلاق في غير موضع التام كما اذا زوجت امته ولم يكن مانع كما اذا  
كانت حرة وامرأتين لا ينع اذا زوج امرأته من امرأتين بعد  
واحد لا يجوز اذ لا وجه الى التزام كليتها لانه خلاف امره ولا الى التزام  
احدهما بعينه لعدم الاولوية ولا الى التزام احدهما لا بعينه لان  
التمسك لا يحتمل الاضافة الى المهر ليعظم عا هو المقصود منه وهو  
لا تحالة وطى غير العينة زوجت نفسها من غائب بان قالت يهودا  
اني زوجت نفسي من فلان فاجازها اي اجاز الغائب التزوج ببلوغ  
حرة

حرة  
اليه فان كان قبله عنه اي عن طرف الغائب في المجلس واحد سوا كانت  
فضوليا او وكيلها جاز التمسك والافلا لان ما صدر عن المرأة شطر  
العقد وشطره لا يتوقف على قبول نكاح غائب بل يتوقف على القبول في  
المجلس ولو من فضولي يتحقق صورة العقد ويتوقف تمامه على اجازة  
الغائب يتوقف في التمسك بغير الاجابة والقبول واحد ليس بفضولي  
من جانب ولا يشترط ان يتكلم بهما بل الواحد اذا كان وكيلها عنها فقال  
زوجها اياه كان كافيا وله اقسام اما اصل او وليه كابن العم  
زوج بنت عمه الصغيرة او اصله وكيل كما اذا وكلت رجلا ان  
زوجها نفسه او وليا من الجانبين او وكيلها عنها او وليا من جانب  
او وكيلها من اهل البيت ان يكون فضوليا كما اذا كان اصلا او فضوليا  
او وليا من جانب وفضوليا من آخر او وكيلها من جانب او فضوليا  
من آخر او فضوليا من الجانبين اذ انت امرأة لرجل ان يزوجه فقولنا  
زوج ذلك الرجل تلك المرأة لنفسه عذبت به من جاز التمسك لانه  
اذ تولى طرفه لكونه غير فضولي من جانب فقولنا زوجت يتحقق انظر  
فلا يحتاج الى القبول كذا ان لم زوج بنت عم من نفسه اي يصح هذا  
التزوج ايضا لكونه وليا ليس بفضولي من جانب ولو وكلت رجلا  
بشروطها فزوجها لم تجز لانها بعينه تزوجا لا مستزجيا المهر  
صح التمسك بلا تسمية وبغير قول كما داخل لكم ما وراء ذلك ان يتقوا  
باموالكم فان السائر لفظ خاص معناه الاصابة فيقول قطع على امتناع  
انفكاك لا ابتغاء وهو العقد الصحيح عن المال فان قيل لا ابتغاء ورؤيت



والمطلوب لا يحل على المعينة عندنا

عن الاصل في المال في قوله ثمانية ما يطالبكم من التمسك والمطلوب لا يحل  
 على المعينة عندنا وايضا يحصل الاستدلال ان الله تعالى لا يتعارف العقيم  
 ملصقا بالمال فمقتضى هذا ان لا يكون الا بتعارف المنفعة عن المال صحيحا لا  
 ان يكون صحيحا ومستوجبا لثبوت ما نفي او سكوت عنه من المهر  
 قلنا من الاول ان المطلق كمل على المعينة عندنا ايضا اذا احدثكم  
 الحادثة فدخل المطلق والمعين على الحكم المشتك كما تقرر في اصول وهدى  
 كذلك عن الثاني ان قوله لا جناح عليكم ان طلقتموا النساء ما لم تمسوا  
 او ترضوا لهن فريضة دل على تحقق الطلاق بدون سبب فرض المهر  
 انما يترتب على النكاح الشرعي فاذا صح النكاح بدون تسمية المهر  
 وجب ان يحمل الآية المذكورة على ما حملنا عليه وانه قد عسر في ذلك  
فرضه وزن خمسة اى وزن كل عشرة سبعة مثاقيل سواء كانت مفردة  
او غير مفردة ووزن عشرة تيراوان كانت قيمة اقل من ثلثي نصف  
الشرقة ذكره الربيعي ووجبت اى العشرة ان سمي ووزنها ووجب الاكثر ان  
سمى الا الاكثر عند الوطى مستقل بالوجوب او الحلوة الصحيحه وبيانها  
 او موت احد هما فانه ايضا مؤكدة للمهر ونصفه اى وجب نصف  
 المستحق بطلاق قبل الوطى والحلوة ووجب مهر مثل عند ما ذكر من الوطى  
 والحلوة والموت في الشغار وهو ان تزوج كل من الرطلين بنته  
 ادا حنة للآخر بشرط ان يزوجه الا فانه صحيح عندنا ولكل منهما  
 مهر المثل وانما سمي به لان الشغار هو الرفع والافلا فكلما بينهما هذا الشرط  
 رفع المهر واغليا البضغ عنه ووجب مهر المثل ايضا فيما لم يسم المهر او  
 نفي

نفي او لم يسم المهر على شيء والاى وان تراضيا على شيء فذكر ان الشيء الواجب  
 ارسل عطف على ما لم يسم اى وجب مهر المثل فيما سمي مهر او مهر غير او مهر  
 فل او مهر او هذا العبد وهو مهر او مهر او دابة لم يبين مهرها او  
 فليم الزمان او فدية الزوج الحرة سنة لان المهر هو الا بتعارف  
 بالمال المتقدم والتعليم ليس بمال فضلا عن التقدم وكذا المنافع على  
 ولو تروى بها على فدية حرة او فدية لاسحق فدية والصحيح انما يستحق  
 وترجع على الزوج بقيمة خدمته ولو كان على رعي العنق او الزراعة  
 لم يجز في رواية الاصل والصواب ان يسم لها اجارا استقلا لا  
 يسمه وشعب عليه السلام فان شريفة من قبلنا شريفة لنا اذا  
 قصرها الله كما ادرسوه بلا انكار كونه النكاح ولو كان الزوج عبدا  
 اى فالواجب الفدية فان فدية العبد ابتعا بالمال التسمية تسليم رقبته  
 ولا كذلك الحر ومثله عطف على مهر المثل اى وجبت منه لفوضته  
 بكسرة الواو وهى اليه زوجت بلا ذكر مهر او على ان لا مهر لها طلقت  
 قبل الوطى وهى اى المتعة وزوج وحار ومكحفة لا مزيد على نصفه اى  
 نصف مهر المثل ولو كان الزوج غنيا ولا ينقص عن طقة اى مهرهم  
 ولو كان فقيرا او معتبرا كمال لا اجالها قال صاحب الهداية هو الصحيح عملا  
 بالنص وهو قوله تعالى على الموسر قدره وعلى المتعسر قدره وقيل تعين حالها  
 مكان صاحب البدايع وفي الآية اشارة اليه وهو قوله تعالى بالمعروف  
 وهذا القول اشبه بالصفة كما قلنا في النفقة لانها لو اعتبرت كمال  
 وهو التسوية بين الوضعية والشرعية في النفقة وذلك غير معروف

النفقة باسرها او جهات  
 رتبها باسرها او جهات  
 رتبها باسرها او جهات  
 رتبها باسرها او جهات

لزوج المتعة  
 قبل الوطى

في النفقة  
 البينة



بين الناس بل هو منكر ذكره الزيلعي وسحب الى المتعة لمن سويها اي سوي  
 مفوضة طلعت قبل وطلعت قبل وطلعت قبل وطلعت قبل وطلعت قبل  
 بعد الاستئذان ومطلقة وطليت ولم يسم لها مهر ومطلقة وتسمى لها مهر  
 فظهر ان المطلقات اربع مطلقه لم توطأ ولم يسم لها مهر فحجب المتعة  
 ومطلقة لم توطأ وقد سمي لها مهر وهي التي لم يسم لها المتعة ومطلقة  
 وطليت ولم يسم لها مهر ومطلقة وطليت وتسمى لها مهر فبان ان سحبه  
 لها المتعة فالحاصل انه اذا وطأها سحبه لها المتعة سواء سمي لها مهر  
 او لا لانه او سحبهها بالطلاق بعد ما سلمت اليه المهر وعليه وهو  
 البضع فستحب ان يعطى بها شيئا زائدا على الواجب وهو المهر في صورة  
 التسمية ومهر المثل في صورة عدوها وان لم يطأها ففي صورة التسمية  
 نصف المتعة من غير تسليم البضع فلا يستحب لها شي في صورة عدم التسمية  
 بحسب المتعة لانها تأخذ شيئا وانفق البضع لا ينكح عن المال ما فرغ  
 بعد العقد او ربه لا يتصرف يعني اذا تزوجها ولم يسم لها مهر او اعاد  
 ثم تراضيا على تسميته وتسمى لها بعد العقد او تزوجها على مهر تسمى ثم زاد  
 بعد ذلك ثم طلقها قبل الدخول لا يتصرف المهر بعد العقد ولا الزايدة في  
 بعده بل بحسب المتعة في الاول ونصف المهر عند العقد في الثاني وينقطع  
 الرأب بالطلاق قبل وطلعت بقوله لا يتصرف وانما لا يتصرف لانه  
 تعيين للواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا يتصرف فكذلك ما نزل منزله  
 وانما سقط الرأب لكون الطلاق قبل الدخول فان كل ما لم يسم بالعقد سقط

الطلاق قبل الدخول حيث لو كان بعده وجب الزايدة مع المهر وصح سحبهها  
 اي سحبه المرأة من مهر مثلها عنه اي من زوجها لان المهر تجارة صحتها وكسبها  
 بانه حاله ابتداء اخلوة مبتدأ خبره قوله الا انه كالوطأ والمراد بها سحبهها  
 بحيث لا يكون مهرها عاقلا في مكان لا يطرح عليها احد بغير اذنها او لا  
 يطرح عليها لظلمة ويكون الزوج غالبا بازها امراته بلا مانع وطلعت  
 او طبعها او شرعا الاول نحو مرض لا حد لها يمنع الوطأ وانما يفيض من  
 ولا ينافيه كونه مانعا شرعا ايضا والثالث نحو احوام لنقض او نكاح وصوم  
 فرض وهو صوم رمضان كالوطأ في كونها مؤكدة للمهر ولو كان الزوج  
 محبوبا او غيبا او غيبا او صائم فضا وفرض في الاصح او صائم تزوج  
 رواه والصلوة كالصوم فرضا وتعلل اي لا يكون اخلوة صحيحة بصلوة  
 الفرض كما في الصوم الفرض ويكون صحيحة مع صلوة النفل كما في الصوم النفل  
 وحسب العدة في الكل اي كل ما ذكر من اقسام اخلوة صحيحة كانت او كانت  
 آتيا طائفا بتمام النفل فنقضت الف المهر فو هبت له وطلعت قبل وطلعت  
 رجع بنصفه يعني تزوج اولا على الف فقبضتها وذهبته ثم طلقها  
 قبل الدخول رجع عليها بحسب ما اذ لم يصل الى الزوج حين ما استوجب  
 بالطلاق قبل الدخول لانه يستحق به نصف المهر والمقبوض ليس بمهر بل  
 عوض عنه لان المهر دين في النكاح والمقبوض عين فصار يسمه المقبوض  
 كهيئة مال اخر ومن الزوج في سلامة نصف المهر ولم يسلم فلان يرجع وكذا  
 اذا كان المهر مكيلا او موزونا اخر في النكاح لانه ايضا دين غير عين وان  
 لم يقبضه او قبضت نصفه فو هبت الكل او ما سمي او فرض المهر قبل القبض  
 او بعده فلا يمنع ان يسم قبل ان يقبض شيئا منها ثم طلقها قبل

طلق رعدة  
 في فحولة النكاح  
 والعيكة

المهر المسمى



منه بوجه ما يستحقه سلطان قبل الرضوخ  
 ان زوج عليها بنى او سلم

الرضوخ فلا يستوجب عليها شيئا آخر غايته ان هذه السلامة حصلت  
 آخر غير الطلاق ولا يبايعة باضلاف اسباب عند سلامة المعنوي  
 لو قبضت خمسمائة ثم وسمت الالف كل المعنوي وغيره او وسمت  
 الباقية في ذمة الزوج ثم طلقها قبل الرضوخ لم يرجع عليها بشي الا اذا طلق  
 وصلى اليه عين ما يستحقه كالمهر ولو قبضت اكثر من النصف كسماوية وجب  
 له الباقية ثم طلقها قبل الرضوخ فمعه يرجع عليها بما ياتى وعند ما يشترط  
 ولو قبضت اقل من النصف ما ياتى مثلا لا يرجع شيئا عليها عند  
 يرجع بانه وكذا لو تزوجها على ما يتعين بالتعيين كالنكاح فو سميت نصف  
 او كله قبضته او لاقم طلقها قبل الرضوخ لم يرجع عليها بشي لان نصف الالف  
 المعنوي بلا عوض من جهتها بالطلاق قبل الرضوخ قد وصل اليه لانه مما  
 يتعين فكان الموقوف عين المهر فلم لم يقصوده بكل حال فلا يرجع  
 بشي نكحها بالالف على ان لا يخرجها من موارثها او لا يزوج غيرها او غيرها  
 على الف ان اقام بها وعلى العين ان اخرجها فان دعي فيما نكحها على ان  
 لا يخرجها او لا يزوج غيرها و اقام اي فيما نكحها بالالف ان اقام وبالعين  
 ان اخرجها فلها الالف والاقام المثل اما الالف في صورة الوفاء وهو المثل في  
 صورة عدم فلا ان السمي حلالا لم يزوجها ثم رخصها بغيره واما المثل في عدم فلا ان  
 افسح ما لاقية نفق فمعه فواته بنعدم رضا بالالف فيكسر مهر مثلها هذا عند  
 لم يفسخ رخصته فمعه الشرط الاول صحيح لا سيما وعند ما الشرطان  
 صحيحان وعند زفر فاسد ان لكن لا يبرأ المهر في المسئلة للماهرة وهي  
 وبالف ان اقام فانه اذا اخرجها وجب مهر المثل لكنه اذا كان اكثر من عين

لم يكسب الزيادة وان كان اقل من الالف يجب الالف ولا ينقص بشي  
 لانها قهرها على ان المهر لا يبرئ على العين ولا ينقص عن الف نكح بهذا العبد  
 او بهذا العبد واحد بها او كس اي اقل قيمة من الآخر حكم مهر المثل اي  
 لا المثل حكما فان اقل من او كسها فلها الاو كس وان كان اكثر من اخرجها  
 فلها الاربع وان كان بينهما فلها مهر المثل وهذا عند لم يفسخ رخصته او عند  
 لها او كس في ذلك كله فان طلقت قبل دعي فنصف الاو كس اي فلها نصف  
 الاو كس في ذلك كله بالاجماع اظهر عند من واحد بها او غيرها العبدان  
 فدية والاكمل لها العشرة ذكره الرنعي شرطا البكارة ووجدها شيئا لزم  
 الكل اي كل المهر ولا عبرة بالشروط صحح اظهر في سنن او توب مروى وان لم يبالغ  
 في وصفه ومكسر وموزون ثمن نصف لا نصفه ولزم الوسط او قيمة  
 وان يبرها اي نصفه ايضا اي ثمن من جسمه فالموصوف اي الا لازم هو  
 في النكاح العاقل الوطى لا الخلوه مهر المثل يعني ان مهر المثل في النكاح العاقل  
 يجب بالوطى لان المهر انما يجب فيه باستيفاء منافع البضع لا المهر والعقد  
 بالخلوة لوجوه دالة من صحها وهو الحرة فان الخلوة انما اقيمت مقام الوطى  
 للممكن منه ولا تكن من الحرة ولذا لا يجب بها حرة المصاهرة ولا العتق  
 والكل منها فسخ غير محض من صاحبه وقيل ليس له ذلك بعد الرضوخ الا  
 محضه من صاحبه كما في البيع العاقل بعد القبض ولا يبرأ على السمي اي ان  
 زوجه مهر مثلها بعد الرضوخ الا محضه زاد مهر مثلها على السمي لم تقهر الزيادة  
 عليه لرضاها بما دونها وان كان اقل من السمي وجب مهر المثل لعدم صحة  
 التسمية بخلاف البيع لانه مال متقدم في نفسه فيستقدر بدله بقيمة وان لم

شرط البكارة  
 ٢٤٨

عدم الزيادة  
 على السمي



يمكن المهر مستحق او كان مجهولا وجب عليه بالغا ما يبلغ اتفاقا ذكره الرافعي في  
 حجب الحاقا لثبته بالحقيقة في موضع الاضيق وتحراز عن اشتباه  
 النسب ويعتبر ابتداء ما من وقت التزويج لا من احوال الطيات الصحيح  
 حجب باعتبار شبهة النكاح ورفوها بالتزويج والنسب يثبت لانه مما  
 يحاط به اثباتا احصا للولد فيثبت على الثابت من وجه ويعتبر مدة النسب  
 الوطى فان كان من وقت الوطى الى وقت الوضع ستة اشهر ثبت  
 وان كان اقل لا يخذل محرماته وبه يفتى وعندنا حنفية ولم يورثها  
 يعتبر من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح ومهر متبرك في اصطلاح الفقهاء  
 مهر مثلها اي ذراعة مماثلها من قوم اميرها لان الانسان من جنس قوم  
 اميرهم وقية الشيء انما يعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا يعتبر بغيرها الا ان كان  
 من قوم اميرها كان يكون بنت اميرها وباتن ما فيه المماثلة بقوله سنا وجمالا  
 ونالا وعلا وديانة وبلدان يكونا من بلد واحد وعصر او بكارة ونبوة  
 وحقة ذكر ما في الهداية وعلى او باد كمال خلق ذكر هذه الثلاثة الزمان  
 وفي المبتنى بشرط ان يكون المهر المثل رجلين او رجلين او اثنين ولو لم يكن  
 فان لم يوجد فهو ذاك لقول الزوج مع يمينه فان لم يوجد فمن الاجانب  
 ان لم يوجد من قبيلة اميرها من اميرها يعتبر مهر مثلها من الاجانب من  
 قبيلة من مثل قبيلة اميرها صحيح ضمان الزوج مهره لانه من اهل الامانة وقد  
 اضاف الى ما يقبله فيصح ولو كانت صغيرة لانه جعل نفق زعماء الرعي  
 غارم وانما قاله دفعا لتوهم انها اذا كانت صغيرة فخطاب المهر ليس  
 الا بقرها فيلزم كون الواحد مطالبا ومطالبة كذا عبرة لهذا الوهم لان حقوق

اعتبار وقت  
 من وقت  
 التزويج

بشر

نزل

والله اعلم

لكن لا عبرة  
 به

المهر بها راجعة الى الاصيل والولي صغير ومعه بخلاف البيع فان الآ  
 اذا باع مال الصغير لا يجوز ان يضمن الثمن لان الحق راجعة الى العاقد  
 وتطالب المرأة اثباتا من زوجها ووليها اعتبارا باباير الكفا  
 ان ادعى اي الولي رجع على الزوج ان امر اي الزوج الولي به كما هو الرسم  
 في الكفا له رها متعة اي يجوز للمرأة ان يمنع زوجها من الوطى والسفر  
 بعد وطى او طهارة وصيبتها اي وان وطئها او طهرها برضاها وهذا الدفع  
 انما اذا رضيت بالوطى او الحلو لم يسع لها حق المنع لانها سلمت  
 المسود عليها فلا يكون لها حق الاسترداد وجه الدفع ان كل وطئة  
 تنفذ عليها فتسلم البعض لا يوجب تسليم الباقي لانه متعلق بالتح  
 ما بين تجيله من المهر كلاً او بعضا او اخذ قدرا ما يحل لغيرها اي مهر مثلها  
 عرفا غير محدد بالزوج او المحرم ان لم يوجله كله وان اوجله اوجله فهو على  
 حقه كان لها ان تجس قهرها الى استيفاء كله فيما اذا اوجله كله وليس لها  
 ان تجسرها فيما اذا اوجله كله لان الصريح اقوي من الدلالة والنفقة عطف  
 على قوله متعة اي النفقة بعد المنع والسفر والخروج من بيت زوجها  
 للحاجة ولها رياراة اهلها بلا اذن متعلق بقوله والسفر الى ما لم يقبضه  
 اي المهر لان هو الجسد لا متبعا المستحق وليس له من الاستيفاء قبل  
 الا بقرها وليا قهرها بدارضا بعد اذ اية اي اذ امار ما بين تجيله او قدر  
 ما تجل مثلها لقوله كما اسكنوهن من حيث يسكنن وقيل لا اي لا يفر  
 بها الى بلد غير بلد بالان الغريب يؤذى وبه يفتى به الفقهاء الى  
 اللبس واختاره ابو القاسم القفاري ومن بعده وينقلها فيما دون مدته  
 الى مدة السخاء اتفاقا اذ في قري القصر القريبة لا يتحقق الغربة اعلم ان

الجسد المستحق  
 لان الصريح  
 من الدلالة

والله اعلم

والله اعلم



المعارف  
كما في رده

اختلاف الرضا  
في المهر

مطابق  
في رده

المهر المذكور منها ما تعرف تجب عليه فيكون لها ان يحصل نفسها فيما تعرف  
تأخيرها الى البتة او الموت او الطلاق لان المعارف كالشرط وذلك  
يختلف باختلاف البلدان والازمان والاشخاص هذا اذا لم ينص على  
او التاجيل واما اذا انصا على تحصيل جميع المهر او تاجيله فهو على ما شرط  
كما ذكره الرضا في اختلاف المهر في اصله يجب المهر المثل يعني ان قال احد  
الزوجين لم يسم مهر وقال لا فخره سمي فان اقام البيعة قبلت والاشهاد  
المكفر فان بكل بيت وعوي التسمية وان حلف يجب مهر المثل قال صدر  
واما عندلهم قسمه ثم انه ينبغي ان لا يحلف لانه لا يحلف في النكاح فيجب  
المثل اقول فيه بحث لان هذه ليست بمسئلة النكاح بل هي مسئلة المهر  
الحلف بالاجماع والجب ان المص قال في او ايل كتاب الدعوى وكذا في  
النكاح اذا ادعت مهر فادع الشارح ثم ان ادع او دعت المرأة النكاح  
وطلبت المال كالمهر والنفقة فانكر الزوج تحلف فان نكل يلزم المال فاذا  
صح ذلك لم يصح ما ذكره من ان في قدره اي ان كان الاختلاف في قدره  
فاذع ان تزوجها بالف وادعت انه بالعين حكم مهر المثل في ان قام النكاح  
فالقول لمن شهد له مهر المثل بميمينه اي ان كان مهر المثل ما وبالماله عليه  
او اقل منه فالقول له مع يمينه وان كان ما وبالماله عليه المرأة او اكثر  
فالقول لها مع يمينها فاي يمين قبل سواء شهد مهر المثل له او لها لان المرأة  
تدعي الزيادة فان اقامت بيعة قبلت وان اقامها الزوج قبلت  
لان البيعة تقبل له واليمين كما اذا اقام الموضع بيعة مع روادعة  
الى المالك تقبل وان برها قبينة من لا يشهد له اي تقبل بيعتها ان  
ارادوا في  
شهد

شهد مهر المثل له وبيعة ان شهد لها لان البيات شرعت لاثبات  
خلاف الظاهر واليمين لا تبار اصل الاصل في النكاح كونه بمهر المثل في رده  
فلا فقه قبينة او في وان كان مهر المثل بينهما كالعادة وان حلفا او برها فقه  
الي بغير المثل وان برهن احد ما قبل برهانه وان طلقت قبل الوطى عطف  
ان قام النكاح حكم منعه المثل اي ان كان منعه المثل مساوية لنصف ما يدعي  
الرجل او اقل منه فالقول له وان كانت مساوية بنصف ما تدعي المرأة  
او اكثر منه فالقول لها واي اقام بيعة قبلت فان اقاما فبيعتها ان شهد  
وبينته ان شهد لها وان كانت اي منعه المثل مساوية لنصف ما يدعي  
بينهما كالعادة اي بغير الخالف وجبت مبيعة المثل وموت احد ما  
كموتها حكم اي احواب فيه كالجواب في حال حيوتها حال قيام النكاح في الاصل  
والقدر لان مهر المثل لا يسقط باعتباره بموت احد ما الا ان لم ينفقه  
مهر المثل اذا مات احد ما وبعد موتها في الاختلاف في القول لورثة  
عندلهم قسمه ثم انه ولا يحكم مهر المثل لان اعتباره بسقط عنه بعد موتها  
وفي الاختلاف في اصل القول بلنكر التسمية عنده ولا يعنى شي الا ان يقوم  
بينه على مرسى اذ لا حكم لمهر المثل عنده بعد موتها كما قد عرفت ما في مهر  
المثل كما في حال حيوة وبه يعني قال من كان مهر المثل له او لم يسم نفسه فان  
سلمت ثم وقع الاختلاف في حيوة وبعد فانه لا يحكم بمهر المثل بل يقال لها  
اما ان تزوجها اخذت والاعكس عليك بالمعارف في المعجل ثم يعجل الباقي  
كما ذكرنا لانها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شي من المهر عادة ذكره الرضا  
بعث لها شيئا ثم اختلفا فقلت بدينه وقال مهر المثل له معجب  
ان لم يكن لها بيعة لانه المملوك فكان اعرف بجملة التملك كالواحد التملك  
في الحياة  
التي فيها القول له

ان كان الاختلاف بعد موت احد ما  
بان اختلاف الحق مع ورثة الميت فالجواب  
فيه كالجواب في حال حيوتها حال قيام النكاح  
في اصل المهر او قدره ان كانا فاختلاف  
بعد موتها في المهر او قدره  
والقول له مقدار المهر فان لم يسم نفسه فان  
سلمت ثم وقع الاختلاف في حيوة وبعد فانه لا يحكم بمهر المثل بل يقال لها  
اما ان تزوجها اخذت والاعكس عليك بالمعارف في المعجل ثم يعجل الباقي  
كما ذكرنا لانها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شي من المهر عادة ذكره الرضا  
بعث لها شيئا ثم اختلفا فقلت بدينه وقال مهر المثل له معجب  
ان لم يكن لها بيعة لانه المملوك فكان اعرف بجملة التملك كالواحد التملك  
في الحياة  
التي فيها القول له







مولاه ودخل بها حيث لا يباع به بل يطالب بعد العتق كما اذا الزم الزوج  
 باقراره في بيع فيه اي المهر فرة فان لم يقرب برية لم يبع ثانيا بل يوجب  
 بيا فيه بعد العتق لانه يبيع بجميع المهر ويباع فيها اي النفقة فقرار لانها  
 يجب سعة فاه فلم يبق البيع بالجميع هذا اذا تزوج العبد باجنبته  
 واما اذا تزوج المولى امته فاختلف المشايخ فيه منهم من قال يجب المهر  
 ثم يسقط لان وجوبه من الشريعة ومنهم من قال لا يجب لان حاله وجوبه لغونه  
 على عبده لاقتضائه ايجابا له عليه اقول يؤيد القول بانه ان النفس المعبودة وجوب  
 المهر لا يشترط العبد وهو مولى له واصل لكم ما وراذلكم ان تستقوا باموالكم فان  
 هذا خطاب لاربائك لا لاربابك والعبد ليس مالك لثقال والاخران اي المكاتب  
 والخدم يسعيان في المهر والنفقة لانها لا يخلو ان ينقل من ملك الى ملك مع  
 بقاء الكفاية والتدبير ويكتبه طلق على قوله مرقبته بعد ما فصل كسبه  
 وبنى الحارة فان دبرها مقدم على دين المهر ان ثبت المهر باقرار المولى وان  
 ثبت بالبينة فاقول المهر المهر في مهرها كذا في النسخة قوله اي قول المولى  
 اي قول المولى لعهده الذي تزوج به الا اذنه طلقها رجعية اجازة لانه  
 الطلاق الرجعي لا يكون الا في كذا صحيح فيكون اجازة لا فسخ طلقها او  
 فادوها اي لا يكون اجازة لاحتمالها الرد لان رد هذا العقد ومساكنة سبعة  
 طلاقا ومعارفة وهو البيع بحال العبد المتمرد اذ هو ادنى فكان العمل عليه اولى  
 والاذن للعبد بالكلية متناول انما سألنا اي كما يتناول العبد في هذا العقد  
 لم يفسد زحمته وقال لا يشترط انما سألنا في المهر والنفقة في المهر من ذكر الاول  
 بقرينة في بيع المهر بان وطهرها بغيره اذا تزوج امرأة تكافا فسادا ودخل  
 بها لزم العتق عنده في الحال في بيع فيه وعندهما لا يطالب الا بعد العتق وذكر انما

بنود ولو نكحها ثانيا او اخرى بعد ما ولو نكحها وقف على الاذن يعني اذا  
 تزوج امرأة تكافا فسادا ودخل بها ينشئ الاذن عنده لا عند غيره  
 ولو نكحها ثانيا او نكح اخرى بعد ما صحيحا صح عندهما ولم يصح عنده بل وقف  
 على الاذن زوج عهده ما دون ما مدينوا صح وسأوت المرأة عناية الي  
 زيار العبد في مهر مثلها اما صحة الكا فلا يثبت على ملك الرقبة فيوز  
 خصمها واما المهر فلا يزم حكم سبب لا رد له وهو صحة الكا لانه غير  
 مشروع بلا مهر في مثل هذه الصورة وتكون زوجة المولى على اكثر من مهر مثل  
 فالراية يطالب به بعد استيفاء الزمان كبرين الصحة مع دين المهر من  
 زوج امته لا يجب عليه البتة وهي ان يخل بغيرها وبين زوجها ولا  
 يستخرجها مصدر بوائه من لا يثبت له اذا هيأت له من لا والمولى  
 وان لم يهيأ له من لا يستداليه البتة لم تكن منه واذا لم يجب فسخه  
 اي الجارية مولاه وانما لم يجب لان حق المولى اقوى من حق الزوج  
 لانه يملك ذاتها ومناخوها بخلاف الزوج ولو وجب البتة ليطل  
 حقه في الاستخدام وحق الزوج في الوطى لا يبطل بالاستخدام اذ يطالب الزوج  
 انما طهرها لكن يجب بها ان بالبتة النفقة والسكنى على الزوج  
 لان ذلك جزاء الاحتباس وصح الرجوع بعد ما اي ان اراد استخداها  
 بعد البتة فله ذلك لان حقه لا يسقط بها كما لا يسقط بالكا وسقطت  
 النفقة به اي بالرجوع لما قرأنا جزاء الاحتباس فاذا زال سقطت  
 ولو قدمه بلا استخدام لا اي لو خدمت المولى بلا استخدام بعد البتة  
 لا تسقط النفقة عن الزوج وله اجبار عبده وائمة على الكا

اجبار العبد  
 والامة  
 الكا



ونعمني الاجبار بها فاعاد نكاحه عليها بلا رضاها وعند ذلك لا اجبار  
 العبد وهو رواية عن محمد بن يوسف وانما حاز لان مملوكه رقة  
 وبدا فملك عليه كل تصرف فيه صيانة ملكه ويسقط المهر بعد اى الموطن  
 امة قبل الوطى مسلول بالتفعل هذا عند محمد بن محمد بن محمد وقال لا يسقط  
 اعتبار بوجوبها حتى تنزل فان المعتول ميت باجله ولا ياتي حقه  
 ان الموطن ائلف المعتول عليه قبل نكاحه بوصول الزوج اليها فلا يجب  
 عليه شيء لباخذة الموطن كما لو باعها وذهب بها اكثر من المهر او  
 اعتقها قبل الدخول فاحصارت الزوجة او غيرهما بموضع لا يصل اليها فيه  
 والتفعل جعل الملاقاة في حق احكام الدنيا حتى وجب القصاص والدية  
 والحرمان من الارث كزنا الهاربة والكاظم وغيرهما وقال صدر الشيرازي  
 لانه على بالتفعل اخذ المهر فمؤخرى بالحرمان اقول فيه بحث لان على سقوط  
 المهر لو كان حرمان الموطن من الارث لكونه قائما لزم ان لا ياخذ المهر اذا  
 قبلها بعد الدخول وقد قال بعد هذا وانما قال قبل الوطى لان بعد الوطى المهر واجب  
 في صورتين لا اى لا يسقط المهر بعد اى حركة نفسها قبل الوطى  
 خلافا لفرع هو يقول انما فوتت المهر قبل التمسيم فيفوت البذل كقول  
 الموطن امة ولان ان ضايرة المراه على نفسه غير معتبرة اصلها في احكام  
 ولان اذا قبلت نفسها تفعل ويصل عليه وله اى للموطن الاذن في الدخول لا  
 للامة لانه منع عن حدود الولد وهو حق مولاي وخبرت امة ومكاتب  
 وكذا مديرة ولم ولو عتقت ولو كانت تحت حر سوا كان النكاح صحيحا  
 اولافان كانت تحت العبد فلا يجازيها في النكاح وفلانها يكون محررة فرائ

للعبد

بطل  
 زواج  
 العبد  
 من  
 الحر

للعبد وان كانت تحت احرف فيه خلافا لثاني فرمى به نكح عبد بلا اذن فعتق  
 نكاح الكاهن وكذا الوبايع فاجازة اكثرى كراهية النهاية كراهية الامانة او اذوت  
 نفسها بلا اذن مولاي ثم عتقت نكاحها لانها من اهل العبارة واما متناع  
 النكاح في حق الموطن وقد زال بلا خيارها لان النكاح نكاح العتق وبعد النكاح  
 لم يزد عليها ملك فلم يوجد شبهة اختيار فلا يثبت كما لو تزوجت بعد العتق  
 فلو وطئها اى الزوج الامة قبله اى قبل العتق فالعقوب من المهر وان كان الزيد  
 من مهر مثلها اى للموطن او وطئ بعد اى بعد العتق فله اى للمسمى  
 يعني ان تزوجت بلا اذن على الف وهو مثلها مائة قد دخل بها زوجها ثم  
 اعتقها سبتا فاعاد الف للموطن لانه استوفى منفعة مملوكه لم فوجب البذل له  
 وان لم يدخل بها حتى اعتقها فالمرء لا يحرم لانه استوفى منفعة مملوكه لانه  
 فوجب البذل لها اعلم ان من لا يملك اعناق العبد لا يملك تزويجه  
 بخلاف الامة فالاب واجد والولع والعاقر والوصى والمخاتب والشرطي  
 المتعاضد يملكون تزويج الامة لا العبد والعبد كما دون والصبي كما دون  
 والشرطي شر كره عتق لا يملكون تزويجها ايضا من وطئ امة ابنه فولدت  
 منه فادعاه يثبت نسبه ويهي اتم ولده وعليه قيمتها لا غيرها اى عتقها  
 ولا قيمة الولد سواء ادعى الاب شبهة او لا صدقة الاب فيه او لا فانما يثبت  
 النسب اذا كانت في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوة  
 لان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعي قيام  
 ولاية الملك من وقت العلوق الى وقت الدعوة وذلك لان الاب  
 ولاية عتقك مال الابن عند الحاجة الى صيانة نفسه فلو عليه السلام انت

بطل  
 وطئ امة الاب



ما يتعلق بهذا المجلس المذكور  
في المطاع في كتابه واما الاستدلال  
بأنه لا ينقض الى

وما لك لا يملك وما دونه حرقه فوجب صوته عن الضياع بمال الابن وذواته  
جارية لتصح فعل الاستيلاء لانه اذا اخلع الملك لغاوا ذواتها غرم  
قيمها لابنه لان حاجته ليست بكاملة لانها ليست من ضرورة البقاء ولهذا  
لا يجبر على ان يعطى اباه امة ليستولدها فلعيا م الحاجة او حبس له الملك  
ولعدم الضرورة او حبس القيمة صيانة لمال الولد ولم يجب النحر لان الوثاق  
وقع في ملكه ولم يضمن قيمة الولد لانه انما هو كالا مستن واما الملك الى ما قبل الاستيلاء  
وكذا اي كلاب الجوز في الاطعام المذكورة بعد مونة اي موت الاب ولو زوجها  
اي الابن جارية اباه فولدت منه لم تضام ولد لان انتقالها الى ملك الاب  
لصيانة مائه قد صار مصونا بدونه فلا حاجة اليه وبحسب المهر لا التزام  
بالكافة لا القيمة لعدم ملك الرقبة وولد باحر لان اخاه ملكه فمتزوج عليه  
حرة قالت لمولي زوجها اعتقه عن يالف فاعتق فسد النكاح وكذا لو قال  
رجل تحت امة لمولاية اعتقها عن يالف فعقل عتقت الامة وفسد النكاح  
ويستطاع في الكسبة الاولي المهر لا سخالة وجوبه على عبده ولا يسقط في  
الثانية وعند زفر لا يفسد النكاح لعدم الملك وتحقيق الخلاف ان البدل  
اذا ذكر شئت الملك بالاقتضاء عندنا فصار كاللواقات بعه من يكثر انم اعتقه  
عن قول المولى اعتقت بمنزلة قوله بعتك منك واعتقته عليك فاذا  
ثبت الملك اقتضاء فسد النكاح وزفر لا يقول بالاقتضاء فلا يثبت الملك  
فلا يفسد النكاح عنده وتقام حقيقة في الاصول والولاء لها ويخرج عن كذا  
ان نوت يكونها معتقة ولو تركت امة البدل اي لا تقول يالف لم يفسد  
النكاح لعدم الملك والولاء لانه لا يمتنع هذا عند لم يصح ونحوه  
ثم لما فرغ من كذا الرقبة شرح 2 كذا 1 كذا 2 كذا 3 كذا 4 كذا 5 كذا 6 كذا 7 كذا 8 كذا 9 كذا 10 كذا 11 كذا 12 كذا 13 كذا 14 كذا 15 كذا 16 كذا 17 كذا 18 كذا 19 كذا 20 كذا 21 كذا 22 كذا 23 كذا 24 كذا 25 كذا 26 كذا 27 كذا 28 كذا 29 كذا 30 كذا 31 كذا 32 كذا 33 كذا 34 كذا 35 كذا 36 كذا 37 كذا 38 كذا 39 كذا 40 كذا 41 كذا 42 كذا 43 كذا 44 كذا 45 كذا 46 كذا 47 كذا 48 كذا 49 كذا 50 كذا 51 كذا 52 كذا 53 كذا 54 كذا 55 كذا 56 كذا 57 كذا 58 كذا 59 كذا 60 كذا 61 كذا 62 كذا 63 كذا 64 كذا 65 كذا 66 كذا 67 كذا 68 كذا 69 كذا 70 كذا 71 كذا 72 كذا 73 كذا 74 كذا 75 كذا 76 كذا 77 كذا 78 كذا 79 كذا 80 كذا 81 كذا 82 كذا 83 كذا 84 كذا 85 كذا 86 كذا 87 كذا 88 كذا 89 كذا 90 كذا 91 كذا 92 كذا 93 كذا 94 كذا 95 كذا 96 كذا 97 كذا 98 كذا 99 كذا 100 كذا 101 كذا 102 كذا 103 كذا 104 كذا 105 كذا 106 كذا 107 كذا 108 كذا 109 كذا 110 كذا 111 كذا 112 كذا 113 كذا 114 كذا 115 كذا 116 كذا 117 كذا 118 كذا 119 كذا 120 كذا 121 كذا 122 كذا 123 كذا 124 كذا 125 كذا 126 كذا 127 كذا 128 كذا 129 كذا 130 كذا 131 كذا 132 كذا 133 كذا 134 كذا 135 كذا 136 كذا 137 كذا 138 كذا 139 كذا 140 كذا 141 كذا 142 كذا 143 كذا 144 كذا 145 كذا 146 كذا 147 كذا 148 كذا 149 كذا 150 كذا 151 كذا 152 كذا 153 كذا 154 كذا 155 كذا 156 كذا 157 كذا 158 كذا 159 كذا 160 كذا 161 كذا 162 كذا 163 كذا 164 كذا 165 كذا 166 كذا 167 كذا 168 كذا 169 كذا 170 كذا 171 كذا 172 كذا 173 كذا 174 كذا 175 كذا 176 كذا 177 كذا 178 كذا 179 كذا 180 كذا 181 كذا 182 كذا 183 كذا 184 كذا 185 كذا 186 كذا 187 كذا 188 كذا 189 كذا 190 كذا 191 كذا 192 كذا 193 كذا 194 كذا 195 كذا 196 كذا 197 كذا 198 كذا 199 كذا 200 كذا 201 كذا 202 كذا 203 كذا 204 كذا 205 كذا 206 كذا 207 كذا 208 كذا 209 كذا 210 كذا 211 كذا 212 كذا 213 كذا 214 كذا 215 كذا 216 كذا 217 كذا 218 كذا 219 كذا 220 كذا 221 كذا 222 كذا 223 كذا 224 كذا 225 كذا 226 كذا 227 كذا 228 كذا 229 كذا 230 كذا 231 كذا 232 كذا 233 كذا 234 كذا 235 كذا 236 كذا 237 كذا 238 كذا 239 كذا 240 كذا 241 كذا 242 كذا 243 كذا 244 كذا 245 كذا 246 كذا 247 كذا 248 كذا 249 كذا 250 كذا 251 كذا 252 كذا 253 كذا 254 كذا 255 كذا 256 كذا 257 كذا 258 كذا 259 كذا 260 كذا 261 كذا 262 كذا 263 كذا 264 كذا 265 كذا 266 كذا 267 كذا 268 كذا 269 كذا 270 كذا 271 كذا 272 كذا 273 كذا 274 كذا 275 كذا 276 كذا 277 كذا 278 كذا 279 كذا 280 كذا 281 كذا 282 كذا 283 كذا 284 كذا 285 كذا 286 كذا 287 كذا 288 كذا 289 كذا 290 كذا 291 كذا 292 كذا 293 كذا 294 كذا 295 كذا 296 كذا 297 كذا 298 كذا 299 كذا 300 كذا 301 كذا 302 كذا 303 كذا 304 كذا 305 كذا 306 كذا 307 كذا 308 كذا 309 كذا 310 كذا 311 كذا 312 كذا 313 كذا 314 كذا 315 كذا 316 كذا 317 كذا 318 كذا 319 كذا 320 كذا 321 كذا 322 كذا 323 كذا 324 كذا 325 كذا 326 كذا 327 كذا 328 كذا 329 كذا 330 كذا 331 كذا 332 كذا 333 كذا 334 كذا 335 كذا 336 كذا 337 كذا 338 كذا 339 كذا 340 كذا 341 كذا 342 كذا 343 كذا 344 كذا 345 كذا 346 كذا 347 كذا 348 كذا 349 كذا 350 كذا 351 كذا 352 كذا 353 كذا 354 كذا 355 كذا 356 كذا 357 كذا 358 كذا 359 كذا 360 كذا 361 كذا 362 كذا 363 كذا 364 كذا 365 كذا 366 كذا 367 كذا 368 كذا 369 كذا 370 كذا 371 كذا 372 كذا 373 كذا 374 كذا 375 كذا 376 كذا 377 كذا 378 كذا 379 كذا 380 كذا 381 كذا 382 كذا 383 كذا 384 كذا 385 كذا 386 كذا 387 كذا 388 كذا 389 كذا 390 كذا 391 كذا 392 كذا 393 كذا 394 كذا 395 كذا 396 كذا 397 كذا 398 كذا 399 كذا 400 كذا 401 كذا 402 كذا 403 كذا 404 كذا 405 كذا 406 كذا 407 كذا 408 كذا 409 كذا 410 كذا 411 كذا 412 كذا 413 كذا 414 كذا 415 كذا 416 كذا 417 كذا 418 كذا 419 كذا 420 كذا 421 كذا 422 كذا 423 كذا 424 كذا 425 كذا 426 كذا 427 كذا 428 كذا 429 كذا 430 كذا 431 كذا 432 كذا 433 كذا 434 كذا 435 كذا 436 كذا 437 كذا 438 كذا 439 كذا 440 كذا 441 كذا 442 كذا 443 كذا 444 كذا 445 كذا 446 كذا 447 كذا 448 كذا 449 كذا 450 كذا 451 كذا 452 كذا 453 كذا 454 كذا 455 كذا 456 كذا 457 كذا 458 كذا 459 كذا 460 كذا 461 كذا 462 كذا 463 كذا 464 كذا 465 كذا 466 كذا 467 كذا 468 كذا 469 كذا 470 كذا 471 كذا 472 كذا 473 كذا 474 كذا 475 كذا 476 كذا 477 كذا 478 كذا 479 كذا 480 كذا 481 كذا 482 كذا 483 كذا 484 كذا 485 كذا 486 كذا 487 كذا 488 كذا 489 كذا 490 كذا 491 كذا 492 كذا 493 كذا 494 كذا 495 كذا 496 كذا 497 كذا 498 كذا 499 كذا 500 كذا 501 كذا 502 كذا 503 كذا 504 كذا 505 كذا 506 كذا 507 كذا 508 كذا 509 كذا 510 كذا 511 كذا 512 كذا 513 كذا 514 كذا 515 كذا 516 كذا 517 كذا 518 كذا 519 كذا 520 كذا 521 كذا 522 كذا 523 كذا 524 كذا 525 كذا 526 كذا 527 كذا 528 كذا 529 كذا 530 كذا 531 كذا 532 كذا 533 كذا 534 كذا 535 كذا 536 كذا 537 كذا 538 كذا 539 كذا 540 كذا 541 كذا 542 كذا 543 كذا 544 كذا 545 كذا 546 كذا 547 كذا 548 كذا 549 كذا 550 كذا 551 كذا 552 كذا 553 كذا 554 كذا 555 كذا 556 كذا 557 كذا 558 كذا 559 كذا 560 كذا 561 كذا 562 كذا 563 كذا 564 كذا 565 كذا 566 كذا 567 كذا 568 كذا 569 كذا 570 كذا 571 كذا 572 كذا 573 كذا 574 كذا 575 كذا 576 كذا 577 كذا 578 كذا 579 كذا 580 كذا 581 كذا 582 كذا 583 كذا 584 كذا 585 كذا 586 كذا 587 كذا 588 كذا 589 كذا 590 كذا 591 كذا 592 كذا 593 كذا 594 كذا 595 كذا 596 كذا 597 كذا 598 كذا 599 كذا 600 كذا 601 كذا 602 كذا 603 كذا 604 كذا 605 كذا 606 كذا 607 كذا 608 كذا 609 كذا 610 كذا 611 كذا 612 كذا 613 كذا 614 كذا 615 ك

201

167

اذ في هذه كافر معتقد بن ذررك اقر عليه ولو كانا اي المعتز وجان اللذان اسما  
 محمد بن اواسم احد محرمين او ذر افعا اي عضا اقرها اليها وجماع الكفر  
 فرق بينها لعدم محبة للمحرمية وما يرجع الى المحل يستوي فيه الابداء والبقاء  
 بخلاف ما قروا بمرافقة احد ما لا يفرق اذ بمرافقة احد ما لا يبطل صلا  
 لعدم التزامه احكام الاسلام وليس لصاحبه ولاية الزام بخلاف ما اذا  
 اسلم لان الاسلام يكمل ولا يخلو الولد يتبع خبر الابوين وبيان  
 كان احد همام كماله مسلم او كتابيا والاف نحو سيا فهو كذا في لانه  
 انظر الى هذا اذ لم يختلف الداربان كانا في دار الاسلام هي واما اذا  
 كان الولد في دار الحرب او كان الصغرة في دار الاسلام واسلم الولد في دار  
 الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم لا يتبعه ولعله لا يكون مستحيا  
 اذ لا يمكن ان يجعل الوالد من اهل دار الحرب بخلاف العكس في كراه الرافعي  
 والجوسس بعينه كالوفني وسائر اهل الشرك شر من الكتابي اذ لا دين  
 سماوي دعوي ولما يוכל في صحة ويجوز لكا 2 فانيهم للمسلمين فكان  
 الجوسس شر اخته اذ اولد بينهما ولد يكون كتابيا تبعا وفي الاسلام احد  
 الزوجين الجوسسين او اواة الكتابية بوض الاسلام مع الاخر فان اسلم  
 فلهما في دار الفرق بينهما بعد الاباء هذا احد من قول الكثر اذ اسلم احد  
 الزوجين بوض الاسلام مع الاخر لانه يستقيم في الجوسيين اذ باسلام  
 احد ما مطهر فرق بينهما بعد الاباء واما اذا كانا كتابيين فان اسلمت  
 بوض عليه الاسلام وان اسلم لم يتوض لهما الجواز تزوجها للمسلم استاء  
 وكذا اذا كانت كتابية والزوج مجوسي فاسلم لما ذكرنا واما ما ذكرنا  
 لا اباء يعني اذ فرق اثنان بينهما فان كان الاباء من طرف الرجل كان

لا يزالت الامام سلطان بن  
نور الدين في قضاها (الاسير)

المولى الشيخ  
عبد الله بن  
دعبل

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُوْلُهُ  
وَدَفْنِي دَارِ الْجَبْرِ مَحْ

لا انوار اربع عليه السلام في الجوف  
او الشرح بالافان بالانوار والاباء  
امتنع من تسمية كتابه اتعالي في كتابه  
ابن سينا



التزوج طلاقا وان كان من طرف المرأة كان فسخا لا طلاقا لان الطلاق من الرجال  
 لاقن انت او امرأتك هذا اي ابايها الا للوطنة لان غير الموطنة فونت  
 الجدل قبل نكاح البذل فاشبه الردة والمطوعة وانما في صورة ابا الزوج فان  
 كانت موطنة فلها كل المهر والا فتنته لان التزويق هنا طلاق قبل الدخول  
 ولو كان ذلك اي اسلام احد الزوجين او امرأة الكفا في ثم اي في دار الحرب  
 لم يبن حتى تحيض ثلثا قبل اسلام الآخر لان الاسلام ليس سببا للفرقة وحرص  
 الاسلام مستعذر بقصور الولاية ولا بد من الزوجة وفعالها وقاقتا شرطها  
 وهو مضى الخيض مقام السبب كما في حق البئر وانما قلنا او امرأة الكفا لان  
 المسلم اذا كان الزوج وهي كفاية فلهما على نكاحها اسلام زوج الكفاية  
 لم يبن اذ يجوز له التزوج بها ابتداء فالقار او في بيان الدارين ب  
 الزوجة لا التمس حتى لو خرج احد هما اليها مسلما او ذميا او اسلم او غنم  
 عقد الزمة في دارنا او مسمى وادخل فيها وقت الزوجة بينها وتوسب معالم  
 تقع وعندنا في سببها ليس التباين جليل بل هذا الحامل ما جرت من دار  
 الحرب اليها مسلمة او ذميمة او اسلمت في دار الاسلام او صارت ذميمة  
 تنكح بلا عدة بخلاف الحامل حيث لا تنكح قبل الوضع وجه جواز النكاح ولو كان  
 فلا جناح عليكم ان تنكحوهن حيث ابايكم كالحاجة المهاجرة مطقة غير مائة الف  
 زيادة على النص وهي تنكح كما تبرز في الاصول ارتداد احد صاحبي الزوجين  
 فسخ ما قبل النكاح غير موقوف على الحكم وفائدة كونه فسخا ان عدة الطلاق  
 لا ينتقض به هذا عندنا في قسم ولي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله  
 كانت الردة من المرأة فكذلك ان كانت من الزوج فطلاق فله طوئة كل المهر

في قوله لا تنكحوهن حيث ابايكم  
 يعني في دار الحرب او ذميمة او اسلمت  
 في قوله فسخ ما قبل النكاح  
 يعني في دار الحرب او ذميمة او اسلمت  
 في قوله فسخ ما قبل النكاح  
 يعني في دار الحرب او ذميمة او اسلمت

سواء كانت الردة منها او منه لانه ثلث بالدخول فلا يتصور سقوطه ولا يبرأ  
 اي غير الموطنة النصف اي نصف المهر لو ارتد احد الزوجين لان  
 الزوجة من جهة قبل الدخول يوجب نصف المهر فلا يشي من المهر غير الموطنة  
 لو ارتدت لان الزوجة من جهتها قبل الدخول بمحضة يوجب السقوط والاباء  
 نظره اي نظير الارتداد حتى اذا كان بعد الدخول من ايهما كان يجب المهر  
 كله وان كان قبل الدخول فان كان منه يجب النصف وان كان منها لا يجب  
 شي ارتدادوا على ما لم يبينوا شيئا متعاقبا بانت فان اسلام  
 احدهما اذا تقدم بقى الآخر عارضة فيتحقق الاختلاف بالقسم  
 ينتج القاف مصدر قسم القاسم المال بين الشركاء فرقة بينهم وبين النصف  
 ومنه القسم بين النساء وهو اعطاء حقهن في الثبوتة بهذا الصفة  
 والكوانس لانه الجامعة لانها تستحق على النكاح فلا تدرج في الثبوتة فيها  
 كاذمة المحبة يجب الدخول فيه وفي الملبوس والماكول ولا يجوز ترجيح بعضه  
 بعض في شي منها والبركة والجدة والحسنة كاضدادها بين الشيب  
 القديم والكفاية فيها اي في القسم والملبوس والماكول والحرمة ضعف  
 الامة والمكاتب والكمرة وام الولد المكوبات انظرها في شرح الحرية و  
 سائر كين شراي لا يعتبر القسم في السخرة جازله ان يستصحب  
 واحدة منهن فيه والوعة اولى تطيبا لقلوبهن ولها ان ترجع ان تركت  
 قسمها للآخر لانها مسقطت عقالم يجب بعد فلا يسقط فان استعاط  
 ان يكون في القاييم فيكون الرجوع اعتنا بما ينشأ له العارية حيث يرجع  
 المعير فيها مع شرايها قلنا ولا يسقط بغيرها كتاب الرضا في اللغة

في قوله لا تنكحوهن حيث ابايكم  
 يعني في دار الحرب او ذميمة او اسلمت  
 في قوله فسخ ما قبل النكاح  
 يعني في دار الحرب او ذميمة او اسلمت

الرضا مع المرأة كسواء  
 من الرضا مع الزوجين  
 في قوله الرضا مع الزوجين











جاء في كتابه في النسب ليس يلزم الا ما ثبت عليه حتى لو قال هذه ابنتي الاولى  
وليس لها نسب موقوف ثم قال وثبت صدق وان ثبت عليه فزوج بينهما  
كما في الحنفية وثبت في ارضنا بتمت الملك كالبينة اي شهادته فلا بد  
او رجل وامرأتين والتمتادق وشوته بهذا لا ينافي ارتفاع حكمه بالكتاب  
كما عرفت **كتاب الطلاق** وهو لغة رفع العقد مطبقا لطلاق الزوج او  
الاسير ولكن استعمل في الكاحل بالتعجيل كالسكوت والتمتادق بمعنى التسليم  
والتمتادق وجملة قوله في الطلاق مرتان وفي غيره بالافعال وهذا اذا قل  
لاوانه انت مطلقه بشد يد الام لا يحتاج الى البينة وتختص بها كحاج  
ذكره الزهري وشرعا رفع قيد ثابت في كل الوثاق بالكتاب مخرج من العتق  
لانه رفع قيد ثابت شرعا لكن ذلك القيد لم يثبت بالكتاب هكذا وقع في  
الكثير قول هذا ليس بانواع لرفع قيد فيه ولا يذارت قوله بغيره ان  
ذكر الرفع من واحد الى اثنين فرفع القيد اذا لا بد فيه اعلم ان الطلاق  
ثلاثة انواع احسن وحسن وبديعي ذكر الاول بقوله طلقه في طهر لا ولا  
فيه احسن طلقه مبتدأ واحسن خبره يعني ان احسن الطلاق تطهير  
طلقه واحدة في طهر لا وطلقي فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها كما روي ان  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يفعلون كذلك ولانه بعد  
الندم لم يكن من التدارك وذكر اني بقوله وطلاق غير موطوء مبتدأ خبره  
قوله لا في حسن ولو كان ذلك الطلاق في حيض وطلاق موطوء بتوكل بطلت  
متعلق بالطلاق في طهر لا وطلقي فيها متعلق بالتزويج فمن حيض اي في حق  
من حيض بالطلاق بعد التقدير بتزويج الثالث واشهر عطف على اظهار  
في حق الابنة والصغيرة والى كل من حسن وسن يعني ان تطليق غير موطوء  
واحد او تطليق موطوء ثلثا متزوجة في ثلثه اظهار او اشهر حسن وسن

وقال

وقال ما كالتبث بدعيه لان الطلاق محظور فلا يباح الا الحاجة الحاضرة وهي  
تدفع بالواحدة ولما روي صلى الله عليه وسلم لعمر من ابنتك فليبرأها  
ثم بدعيه حتى يفيض وتطهر ثم يطهر ثم يفيض وتطهر ثم يفيض  
وقال مالك السلام لابن عمر انما خطات بالسنه ما هكذا امر الله بك مرة  
ان تستعمل الطهر استقبالا لا وتطلق لكل قرا واحدة فذلك العتق اليه  
اذا كره الله تعالى ان تطلق بها انت اي بغير قوله تعالى فطلقوهن من لونهن  
وبه يظهر وجه تسمية سنه اطلاقا من اي الابنة والصغيرة  
الحامل عقيب الوطء لان الكلام في ذوات الحيض لتوهم الحيض وهو  
مستودعها وذكر ان ثلث بقوله وثلث مبتدأ خبره قوله لا في بدعي  
الانسان بمرة او مرتين في طهر لاربعة فيه او واحدة في طهر وثلث  
فيه او واحدة في حيض موطوء بدعي لانه مخالف للحسن والاحسن  
فلا بد ان يكون بدعي قبيحا ولا لا في حبوب الرعدة في الاضرة اي  
الطلقه في حالة الحيض عملا بحقيقة الاضرة وفعل المعصية بالعدا يمكن  
رفع اثرها وهو العتق وعند بعض مشايخنا يستحب فاذا طهرت  
طلوها ان شاء الله الا انها قال لموطوءة حال كونها من حيض انت  
قال ثلث لسنه بلانية او نوى ان يقع عند كل طهر طلاق لانه مطلق  
فتساو الكمال وانما قال من حيض لانها ان كانت من ذوات  
الاشهر يقع للحال طلاقه وبعد شهر او في ذلك الحامل ان لم يكن له نسبه  
او نوى كذلك وان كانت غير موطوءة وقعت للحال طلاقه ثم لا يقع عليها  
قبل التزويج شيء لانه تقدير هذا الكلام انت طالق ثلثا لو وقعت  
السنه ولم يسبق في حقها وقت لسنه لعدم الوجود الا ان يكون الكل



اي وقوع الكل الآن او ينوي واحدة عند كل شهر في يقع ما ينوي لانه محتمل  
 كلامه لانه سني وقوعا اذ وقوع الثلث جملة تعرف بالنية لا باليقاع فلم  
 يتبادر لمطلق كلامه لانه ينصرف الى الكل كما هو هو النية وقوعا واليقاع  
 يقع طلاق كل زوج عاقل بالغ حر او عبد لقوله عليه السلام لا يملك العبد  
 المكاتب الا الطلاق ولو مكرها فان طلاقه صحيح لا اقراره بالطلاق  
 بآراء لا هو الذي لا يقصد حقيقة كلامه او صغيرا اي فغيف العقل  
 او سكران زائل العقل فان طلاقه واقع وكذا غلوة واعاقة او احرس  
 في ايت بيع هذا اذا اولد احرس او طهر في عليه ودام وان لم يدرم لا يقع  
 طلاقه بان ربه المعهودة فانه اذا كان له اثارة تعرف في كلامه طلاقه  
 وبيعه وشراؤه فله العبارة من ان طلاقه صحيح ما ذكره في الكافي او كذا  
 بان اراد ان يقول سبحان الله مثلا فخره على سانه انت طلاقه  
 لانه صريح لا يحتاج الى النية فلا يقع طلاق المولى اي تطليقه امرأته  
 لانه ليس بزوجه والمجنون والصبية لقوله عليه السلام كل طلاق جائز الا طلاق  
 الصبي والمجنون والمبرسم من البرسام علة معروفة كالجنون والمغنى عليه  
 والمعهودة من العتق وهو الاضلال في العقل بحيث يخطط كلامه في  
 مرة كلام العقل وحرية يشبه كلام المجانين والناجم وانما يقع طلاقه لوم  
 التميز او العقل فيهم اذ املك احدهما اي احد الزوجين الا في كل او مضطرب  
 الكاخر لان المالكية تنافي ابتداء الكاخر فيمنع تعاذه ولو جوزته اي المرأة  
 زوجها المملوك حين ملكته فطلقات في العدة او حرقت الحرة من دار الحرب  
 مسلمة ثم خرجت زوجها مسلما فطلقات في عدة نفقة اي الطلاق او في  
 اي قال لا يقع الطلاق في مستثنين وادفع محمد رحمه الله في عبارة الى الطلاق

روضة

والمراد عده بانث فطلاق الحرة اي جميع طلاقها ثلثة حركات  
 او عدا وطلاق الامة اثنتان حركات كان زوجها او عليها او يقع الطلاق <sup>مطلقا</sup>  
 العتق بلا عكس معنى اذ قال الامة اعتقتك تطول اذا نوى اودل عليه  
 المثل واذ قال الامة طلقتك لا تعتق لان ازالة الملك قوي مع العتق  
 وليست الاولى لازمة للثانية فلا يصح استغارة الثانية لها ولي  
 ويصح العكس **باب ايقاع الطلاق** الطلاق نوعان صريح وكناية الصريح  
 انه الاصوليين ما ظهر المراد منه ظهروا بآيات حتى صار مكشوق المراد بحيث  
 سبق الى فهم السامع بمجرد السماع حقيقة كانت او نجازا صرح ما الى  
 لظلم يستعمل الافية كطلعتك وانت طالق ومطلقة وطلاق قال الشافعي  
 فانت طلاق والطلاق عزيمة فان هذه الالفاظ لم تستعمل الا في الطلاق  
 ويصح به اي بالصريح واحد اما قوله انت طالق فكما قال في الهداية انه نعت  
 فردح في ثلثة طالعوان وثلث طالع فليحتمل التعدد لانه صفة وذكر  
 الطلاق ذكر لطلاق هو صفة المرأة لا الطلاق هو تطليق والود الذي يقر  
 نعت مصدر مخذوف معناه طلاقا ثلثا وتوضيحه ما قال صاحب التوضيح  
 ان قوله انت طالق يدل على الطلاق الذي هو صفة المرأة لغة ويدل على  
 التطليق الذي هو صفة الرجل اقتضا فالذي هو صفة المرأة لا يصح فيه  
 نية الثلث لانه غير متقد في ذاته وانما التقيد في التطليق حقيقة وبما  
 نعهده يتقد ولازمة اي الذي هو صفة المرأة فلا يصح فيه نية الثلث ولما الذي  
 هو صفة الرجل فلا يصح فيه نية الثلث ايضا لانه ثابت اقتضا وبما  
 صاحب التوضيح بالامثلة عليه وبما يظهر ان قول الزمخشري وقول صاحب  
 الهداية انه نعت فرد لا يستقيم لان الكلام في الطلاق لا المرأة تستقيم



فليتأمل واما انبوا في فلتانها للاخبار لغة والشرع نظرنا الى الالان لكنه  
 لم يستطع معنى الاخبار بالكلية لانه في جميع اوضاعه اعتبر المعاني اللغوية  
 مع اخبار الالان والفاطمة دل على ثبوت معانيها في الحال كالحال الماطع  
 فاذا قال طلقك وهو في اللغة لا اضرار وجب كون المرأة موصوفة في الحال  
 حيث شرع الاتباع من جهة المتكلم اقتضاء ليصح هذا الكلام فيكون  
 الطلاق ثانيا اقتضاء فلا يصح فيه نية التلث او لا عموم المقتضى ولا ان  
 نية التلث المايح بطريق الحار يكون التلث وهذا الاعتبار لا يصح  
 نية الحار الا في اللفظ كنية التخصيص رجع بقوله في الطلاق في ما  
 معروف او يسير با صان وقالوا الامساك هو الرجعة فما كان  
 نوي واحد بالثنا او اكثر منه او لم يوشك لانه ظاهر امره وحقه  
 احكم بعين الكلام وقام مقام معناه فاستغنى عن النية وبينه الالبان  
 قصد بتخيير ما علقه الشرع بالوقضاء والعدة فيلغو القصد كما اذا  
 سلم بر يد قطع الصلوة وعليه سار او كذا نية التلث بتغير مقتضى  
 اللفظ كما سنبين فيلغو ولا يمتح اي الطلاق الرجعي لا يرت اطلاقا  
 اي لاني الصحة ولا في المرض وصدق في نية الوفا وديانة يعني اذا قال  
 انت طالق ونوي به الطلاق حتى وثاق لم يصدق قضاء لانه طلاق  
 والمرأة كالتفاح لا يحل لها ان تكون اذا سمعت منه ذلك او شهد بشا به  
 عدل عندنا كمن يعتبر نية بيعة وبين الله تعالى ولو صرح به اي قال  
 طالق على وثاق صدق ما لم يقع في العضاء ايضا شئ لانه صرح  
 بما يحتمل اللفظ فيصدق ديانة وقضاء ونية التلث لم يصدق اطلاقا

لا ديانة

لا ديانة ولا قضاء لا يرفع العقد والبراة غير مقيدة بالعمل كذا في  
 ذكر من الصور في وقوع الطلاق انت الطلاق او طلاق الطلاق او  
 طلاق طلاق او طلاق تطلقه لكن يقع بها اي بهذه الصور واحد  
 رجع ان لم ينو ونوي واحدة لما قرأه طامرا او تثنى كما قرأه عدو  
 شخص فلا يتناول لعود وان نوي تمام العدة وهو التلث في الحرة والتلث  
 في الامة صح لما تقرر في الأصول ان لفظ المقصد مفعول لا يدل على العدة والتلث  
 واحد اعتباري كونه تمام الجنس كذا التلثان في حق الامة واما في حق  
 الحرة فعدو شخص فلا يصح نيتها ان اضاف الطلاق اليها اي المرأة وقال  
 انت طالق مثلا او الى ما يوجب غيرها كالرقبة لقوله في تحرير رقبة والعقود  
 كمنه فطلبت اعناقهم لها فاضعين والروح يقال بذلك رجم  
 والبدن والجسد والفروج لقوله عليه السلام لعن الله الفروج في الفروج  
 والوجه يقال يا وجه الرب والربس يقال فلان رايس القوم او في جرد شئ  
 كمنه وثلثها ووقع اي الطلاق حرا لقوله ان اضاف فان اجرد  
 الشئ مع محل سائر التصرفات كايح وغيره فيكون محلا للطلاق  
 لكنه لا يتجوز في حق الطلاق فيثبت بالكل ضرورة وان اضافه  
 الى اليد والرجل والظفر والبطن والغلب لا اي لا يطلق او لا يبيع  
 بها عن الكل فان قيل اليد والغلب يعبر بها عن الجميع لقوله في بيت  
 يد الى الحب وقوله عليه السلام على اليد ما اخذت وقوله في فانه اتم  
 قلبه وقوله في ما الغت بين ظهريهم اي بينهم وانه قال الله تعالى  
 ولكن الله الف بينهم اجيب بانه لم يعرف استمرار استعمال اللفظ ولا يضاف



وانما جاء على وجه المذرة هي اذ كان عند قوم يعبرون به عن الطلاق  
 اطلاق اي عضو كان ذكره الرابح ويقع بنصف طاعة او ثلثها وقال  
 يقع المقدر قوله الآية واحدة يعني اذا طلقها نصف الطلقة او ثلثها  
 وقعت واحدة وكذا كل جزء من ثلثها لان ذكر بعض الاية يجرى كذكر كله  
 ويقع ايضا بقوله انت طالق من واحدة الى ثنتين او ما بين احدى  
 الى ثنتين واحدة الى ثلث اي يقع بقوله انت طالق من واحدة الى ثلث  
 او ما بين واحدة الى ثلث ثنتين هذا عند من حصة رجمه فان قالوا  
 الاولى عند من دخل تحت النكاح وعند من دخل الغائبان حتى يقع الماوية  
 ثلثان وفي الثانية ثلث وعند من لا يدخل الغائبان حتى لا يقع في  
 الاولى ثلث في الثانية يقع واحدة ويقع بثلثه انصاف طلقتين  
 ثلث لان نصف الطلقتين طلقة واذ اجمع بين ثلثه انصاف  
 طلقتين يكون ثلث طلقتين ضرورة ويقع بثلثه انصاف طلقة  
 طلقتان لان ثلثه انصاف طلقتين يكون طلقة ونصفها ثلثا نصف  
 فيحصل طلقتان وقيل يقع ثلث لان كل نصف تكامل فيحصل ثلث  
 وبواحدة بالنصف اي يقع بقوله انت طالق واحدة في ثنتين واحدة  
 ان لم يكونا صريحا او بنوي الحرف لانه لا يزيد شيئا في المضروب  
 او بنوي ثنتين فثلاث لانه يحتمل اللفظ هذا الذي ذكرنا كان في الموطوعة  
 اي اذا قال غير الموطوعة انت طالق واحدة وثلثين ونوى وثلثين  
 يقع واحدة كواحدة وثلثين اي كما اذا قال غير الموطوعة انت طالق  
 واحدة وثلثين حيث يقع واحدة ولا يثبت ثلثين كل واحد منهما  
 مع ثنتين ثلث لانه يحتمل اللفظ ويقع ثلثين اي بقوله انت طالق

ثنتين

ثنتين في ثنتين بنسبة الحرف ثنتين كما عرفت انه لا يزيد في المضروب  
 شيئا اذ لم يكن له نية وان نوى ثنتين مع ثنتين او ثنتين و  
 ثنتين وهي مدخول بها فهي ثلث كما مر انه يحتمل اللفظ ويقع ثلث  
 اي بقوله انت طالق من بها الى ثلث واحدة رخصة وقال الفر  
 بن باينة لانه وصف الطلاق بالطول كانه قال انت طالق طويلة  
 ولو قال كذلك كان بائنا كذا فلان لا يعل وصفه بالعصر لانه اذا وقع  
 وقع في الاماكن كلها ونفس الطلاق لا يحتمل العصر لانه ليس بحصر  
 حكمه بكونه رخصة او قوله انت طالق مكة وفي مكة وفي الدار شجر يقع كذا  
 لان الطلاق لا يختص بمكان ولو عني به التعليق صدق وبانه لا يقتضي  
 لان الاضمار خلاف الظاهر وكذا قوله انت طالق في ثوب كذا تجزئ ولو نوى  
 التعليق لا يصدق قضاء كذا قوله في الطلاق والشرع قوله انت طالق  
 اذا دخلت مكة وقوله انت طالق في دهر كذا لا يعلين اما الاول  
 فانه علة بالمدخول اما الثاني فلان في الطرف والفعل لا يصلح للظرفية  
 حقيقة فيحل على معنى الشرط المناسبة بينهما لكون كل منهما ظرفا للآخر  
 بحال في الطرف ولا يوجد بدون ذلك الشرط والحال في الشرط لا يوجد  
 بدون الشرط يكون متبعا على المظروف فتقاربا في الاستعارة  
 وبانت اي بقوله انت طالق عدا او عدا او عدا اي الطلاق عند الصبح  
 لوجود المعلق به وصح في كذا اي قوله في غزيرة العصر يعني اقر الزهار  
 مرادة في القضاء واما ديانة فيصدق فيها هذا عند من حصة رجمه انما عند من



فلا يصدر فيها قضاء ويصدر فيها ويأني وفي أنت طالع اليوم قد  
 او قد اليوم يعتبر الاول ويلغوا ان تطلق في الصورة الاولى في اليوم  
 ويلغوا ذكر العدة في الثانية تطلق في العدة ويلغوا ذكر اليوم فانه اذا ذكر  
 ثبت حكم تعليقا او تنجيها فلا يحتمل التفسير بذكر ان لان التعليق لا يعمل  
 التنجي والنجي لا يعمل التعليق بخلاف ما اذا قال انت طالع اليوم  
 اذا جاء غرضه لا يقع قبل غدا لانه تعليق على غدا فلا يقع قبل ذكر اليوم  
 لبيان وقت التعليق انت طالع واحدة او لا اومع موى او موحى  
 لغوا الاول فلان الوصف من قرن باليوم وكان الوقوع به كالعقد في سنة  
 فيكون انك داخل في الابعاع فلا يقع واما انك فلا تضاف الطلاق الى  
 حاله من حيث لم لان حوته ينافي الابعاع وموتها ينافي حوته الوقوع  
 ولا بد منها كذا انت طالع قبل ان اشتريه او احسن منكم اليوم لانه اضاف  
 الطلاق الى وقت لم يكن ما كان فيه فليكن كما اذا قال لها انت طالع قبل ان  
 اخلف او قبل ان تخلفي او طلقك وان صحت او نام بخلاف ما اذا قال انت  
 قر قبل ان اشتريه وانت حرام قد اشتراه اليوم حيث يقع لا بد  
 له بالحرية قبل ملكه لا بد ان من قال انت حرة قبل بعد النكاح اعتقه مولاه ثم  
 اشتراه يقع عليه كما قلنا ذكره الزيلعي وان لم يكن قبل امس وقع الا ان لانه  
 لم يسنده الى حاله من حيث فلا يمكن تصحيح اخباره عن طلاق نفسه ولا عن طلاق  
 غيره لا تعدلها فيه فتعين الا ان لا قدرة له على الاستدلال فتعين الا  
 في الحال قال انت طالع قبل موتى بشهر من او كثر ومات قبل مائة شهر من  
 لم تطلق لانها الشرط وان مات بعد طلقك بوجوه الشرط ولا يبرأ لها لان

العدة

بطلت بعد الغيرة  
 مولاة في اشتراه

العدة قد تنقضي بشهر من طلاق فيض كذا في الترتيب شرح الجامع الكبير قال  
 انت طالع عالم اطلقك او من عالم اطلقك وسكت طلق لانه اضاف  
 الطلاق الى زمان حال عن التطبيق وقد وجد حيث سكت فان مع شرح  
 في الوقت كذا من ظروف الزمان كما وما ايضا يستعمل فيه ولو قال انت  
 طالع ان لم اطلقك لا اى لا تطلق يا سكت بل بمدة النكاح حتى يموت  
 احدكما قبل ان تطلق فينع الطلاق قبيل الموت لان الشرط لا يتحقق واذا  
 لم يمت احدكما لم يمت كان غيرة ومعه عند اماد قد مر حكمها وان نوى الوقت  
 او الشرط فذكر لا احتمال للفظ كلامها وفي قوله انت طالع عالم اطلقك  
 انت طالع لطلق بالاجرة معناه اذا قال ذلك موصولا او انفصلا  
 يقع ثنتان ان كان قد قولها به او قول زفر لانه اضاف الطلاق الى زمان  
 حال عن التطبيق وقد وجد ذلك وان كان قبلها وهو زمان اشتد  
 بالطلاق قبل ان يفرغ منه وجه الاستحسان ان زمان الترخير داخل في الجبر  
 وهو المقصود به ولا يمكن تحقيقه الا باخراجه ذلك العدة عن الجبر واصيل  
 الخلاف فيمن علف لا يلبس به التوب وهو لا يبرأ وكذا كما روي  
 ان ثالثة وفي قوله انت طالع يوم اشترى جك فملكها بطلت  
 بخلاف الاول باليد اعلم ان اليوم اذا قرن بفعل محتمل اذ به النهار ولذا  
 قرن بفعل غير محتمل اذ به مطلق الوقت لان ظرف الزمان اذا تعلق  
 بالفعل بلفظ لا يكون معيارا كقول صمت السنة بخلاف صمت السنة  
 فان كان بالفعل محتملا كالام باليد كان المعيار محتملا فاما اليوم النهار  
 واذا كان غير محتمل كوقوع الطلاق كان المعيار غير محتمل فاما اليوم  
 مطلق الوقت وقام كتحقيقه في اليوم وقد اوضحناه في حواشيه

في قوله انت طالع  
 في قوله انت طالع  
 في قوله انت طالع

او ضحك لم اطلقك

بطلت  
 اذا اشترى او اقرن بفعل  
 محتمل اذ به النهار

مخبر او كسب يوم  
 يتقدم ويؤخر







على ما بعد ما دلنا على ان في النوات المحل لانها غير معتدة لا الى عدة كبرها  
 غير منقول بها ولم يقع الثانية لانها لا تنقل المحل ويصح اي الطلاق بعد ذلك  
 بم اي بالطلاق لا به يعني اذا قال انت طالق واحدة يقع الطلاق  
 واحدة لا ما انت طالق لان مصدر الكلام موقوف على ذكر العدد فلا  
 يبعد ان يكون قبل كما تقرر في الاصول فلو كانت قبل ذكر العدد لكانت  
 طالق فلم يقع الطلاق قبل موت الزوج قبل ذكر العدد يقع  
 واحدة لانه وصل لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها وذكر العدد بعد موتها  
 وموت الزوج ذكر لفظ الطلاق ولم يفسد به ذكر العدد فبقي قولك انت  
 طالق وهو عاقل بنفسه في وقوع الطلاق الا ترى انه لو قال لامرأة انت  
 طالق يريد ان يقول ثلثا فخذ رجل فاه فلم يقل شيئا بعد ذكر الطلاق  
 تقع واحدة لان الوقوع بلفظ لا بقصد كذا في مخرج الدررانية ويصح  
 في غير الموطوعة واحدة اي انت طالق واحدة واحدة لو قبل واحدة  
 او بعد واحدة واحدة واحدة اما الاول لفظا واما البواقي فلان الواحدة  
 الاولى فيها وصفت بالعلمية فلما وقعت لم يقع للثانية محل ويصح  
 واحدة اي انت طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة او مع واحدة  
 او معها واحدة طلعتان ثنتين اما الاول فلان العلمية صفة ثنائية  
 لا تصار بحرف الكسابة فاقطع افعالها في الماضي والماضي والاولى  
 في الاول في الحال لكن لا يقع في الماضي افعال في الحال فيقتصرنا في ثنائيتها  
 واما ان ثلثا في البعدية صفة للاول فاقطع افعال الواحدة في الحال  
 واثبات الاخر قبل هذا في ثنائيتها واما الثالث والرابع فلان مع النوان

قوله في غير الموطوعة واحدة اي انت طالق واحدة واحدة لو قبل واحدة او بعد واحدة او معها واحدة  
 قوله في البعدية صفة للاول فاقطع افعال الواحدة في الحال واثبات الاخر قبل هذا في ثنائيتها

دفع

ويصح بان دخلت الزا فانت طالق واحدة واحدة واحدة واحدة  
 ان دخلت الزا لان المعلق بالشروط كالمخرج فموت في المخرج يقع  
 واحدة او لا يستحق في الثالث محل فكذا انها وان اخر الشرط وقال  
 لغير الموطوعة انت طالق وطالق ان دخلت الدرر فثنتان لان الجرائين  
 متعلقان بالشرط وقوة فبقعان كذلك وفي الموطوعة ثنتان في كل ما  
 يتبع انما الحكم بوجود العدة هذا هو كل هذه العبارة وقوت  
 في الوكالة في غيرها قال امرأتك طالق ولو امرأتك او ثنت طالق  
 ولو اي الزوج عبارات التبيين هو الصحيح اصرار على قيل يقع على كل  
 واحدة منهن طلاق والصحيح هو الاول ذكره الربيع في آخرها لا يظن  
 من طلق امرأته قبل الرضول ثلثا وقول لا في قوله انت طالق ثلثا  
 افعال المصدر كخوف وتبريد طلاقا ثلثا فيقعن على وليس قولك انت  
 طالق افعال على عدة كذا في الاختيار لا يقال النص قد ورد في المرفوع  
 بها حيث قال حيث تنكح زوجها غيره لاننا نقول قد تقرر في الاصول ان  
 زينة عموم اللفظ لا خصوص السبب ولا دلالة في النص مما وصل الرفع  
 الاول لو قال لثلاثه الاربع سكرن تطليقة طلعت كل واحدة  
 تطليقة وكذا لو قال سكرن تطليقتان او قال ثلث اذ اربع  
 الا ان نوس قسمه كل واحدة غير من فطلق كل واحدة فثلاثه لو قال  
 سكرن خمس تطليقات يقع على كل واحدة طلاقان هكذا الى ثمان تطليقات  
 فان زاد عليها طلعت كل واحدة ثلثا كذا في الثانية وكذا في الثالثة وهي



عند الأصوليين ما استمر المراد به حقيقة كان أو مجازا وهي ههنا ما لم يوضع  
 الى الطلاق وأصله وجبره فلا يقع بها الطلاق إلا بالنية أو دلالا الحار  
 لانها لم يوضع له أصلا وجبره وقب التبعين بالنية أو دلالا التعيين  
 كان عندكم الطلاق وحال الغضب وهو اني لم توضع له نية أقام  
 ذكر الاول بقوله اما صالح للجواب عن سؤال المرأة الطلاق وهو اني لم توضع  
 نية لكلاهما ولا شيئا مشتركيا كما عرفت فانه يحتمل ان يراد به اعتد بغير نية  
 على عليك أو اعتد بغير نية لكاح فاذ انوى الاعتد من السكاح والابا  
 ووجب بها الطلاق بعد الرضا اقتضاء كانه قال طلقك وانت طالق فانه  
 وقيل الرضا جعل مستندا عن الطلاق لانه سببه في الجملة وان لم يكن سببا  
 بها وجوز استمارة الحكم بسببه اذا فصل السبب به كما تقرر في الفتاوى  
 ان سببه في رخصه فان استمر يستعمل بمعنى الاعتد لانه تصريح بما هو المقصود  
 بالاعتد فكان بمنزلة وجعل الاستمرار ليطاوعها في حال فراغ رعاها اي توطئة براءة  
 رخص لا طلقك انت داهية اي انت داهية عند قومك او منوذة  
 عند ليس في موك غيرك ويحتمل ان يكون نعتا لمصدر المحذوف ولا عبرة  
 بأحزاب داهية عند عامة المشايخ لان عوام الاعراب لا يعرفون بين  
 وجه الاعراب فغلبه افعال الجواب عن سؤال الطلاق لا الرد ولا  
 استمر احرك بيدك اي عليك بيدك كما في قوله تعالى وما ارزقون بهن  
 ويحتمل ارادة الاخر ما يبعد في الطلاق كما سبنا في اخبار ان اخبار  
 نفسك بالبراق في السكاح او اخبار نفسك في اوقافها لا يصلح ان  
 يردوا انهم فيكونان جوابا لسؤال الطلاق وأرادوا في اي لغة كان

فقط لا يكون روا

تقرى براءة  
 تارة

وفي الاخير من يعنى قوله احرك بيدك اخباري لا تطلق ما لم تطلق  
 كما سبنا في الباب الذي قبله وذكر انك بقوله واما صالح للجواب  
 سؤال الطلاق والرد لسؤالها كما خرج اي من عندي لاني طلقك  
 او اخرج ولا تطلب الطلاق وكذا اذ هي تولى واما تنقضي فاما من القصاص  
 وهو الجار اي استمر لاني طلقك او الغناية اي اقصى بما زكرك  
 اي من من امر العيشة ولا تطلب الطلاق وكذا اخرج اي استمر واما  
 اعزني عن العوبة اي اخبار العوبة لانه طلقك او لست دوريا اهلك  
 وقيل اعزني وهي امان من العوبة وهي التجرد عن الزوج او بمعنى البعد  
 اي اخبار العوبة او البعد عن لاني طلقك او اطلبك انت اذ الزوج  
 مشترك بين الزوجين والمرأة ولا تطلب الطلاق الحق بانك اي لاني  
 طلقك او لاني اذنت لك ولا تطلب الطلاق جعلك على عابد العار  
 ما بين السام والعنق اي اذ هي حيث شئت لاني طلقك او لاني تطلب  
 الطلاق وفي معناه سر هتك ولذا لم يورد بالذكر لا سبيل في عليك  
 لا لكاح بني وبينك لا طلقك عليك احتمالها للطلاق طوا واما احتمال الرد  
 فلان كلامها محذوف السكاح فلا يكون طلاقا بل كذا كما سبنا في جواب الجمل  
 على الرد ما يلحق الرد وعادها من اي لغة كان ذكر الثالث بقوله واما  
 صالح للجواب والشم كل منة برية نية بنية بانيان فارقك حرام احتمالها  
 للطلاق طوا واما احتمال الشم فلو اراد ان براد انت فنية عن الخبر لا الصالح  
 برية عن الطاعات والمحامد نية بنية بانيان كلها بمعنى المنقطعة المنقطعة  
 عن كل رشد او عن الاطلاق الحنة فارقك فارقك فارقك حرام الصحة

بالتحقيق النية والارادة في اي لغة كان او بالحق والحق والحق

او زيادة افعالكم في تطلب  
 الطلاق تزويج ايتى الاذواج  
 اي لاني طلقك صح







فلا يصح في نفي النية ليست لي بارة بمعنى ان قول الزوج لا اراة ليست لي بارة وكذا قوله انما است كزوج طلاق باين ان لو ادعى وقال لا اراة طلاقا لانه نفي النكاح وهو لا يكون طلاقا بل كذا يكون اربعة معلومة نصيب كما لو قال لم اتزوج بعد او سئل هل كذا اراة فقال لا ادعي الطلاق لا يقع فكذا هنا ولو ان هذه الالفاظ تصلح لانكار النكاح وتصلح لان الطلاق لانه انما يجوز ان يقول ليست لي بارة لاني طلقها كما يجوز ان يقول ليست لي بارة لاني ما تزوجتها فاذا ادعي به الطلاق فقد نوي محتمل لفظه فصح كالمو قال لا نكاح بيني وبينك طلقها واحدة فصح بانها صارت ثلثا وقال لا اراة الا واحدة لان الواحدة لا يتصور ان يكون ثلثا وان الواحدة يكون ثلثا بانضمام الطلاق باثنا اثنين فيحل على هذا الصحيح كلامه طلقها وهما فصح اي فقال قبل الرعدة جعلت ذلك الطلاق باثنا صار باثنا وعند محمد انه لا يصير باثنا لانه قصد تغيير المشرع وهو ابطال ولاية الرعدة بعد تزوجها فيلغو ولها ان ما لك للطلاق بوصف البيونة اتمه الوجود كحاجة اليه فصح الحاق هذا الوصف به الصحيح المقررة وتخصيلا للرعدة وانما قال قبل الرعدة لما قال في المحط هذا اذا كان قبل الرعدة لانها لو اوجها ثم قال جعلتها باثنة لا يصح اتفاقا لانه بالرعدة ابطال عمل الطلاق فتعذر جعلها باثنة الصحيح يلحق الصحيح اي اذا قال انت طالق انت طالق لو قال انت طالق وطالق تطلق نسيان وهو لا يصح يلحق البائين اي اذا ابارزا ثم قال انت طالق يقع الطلاق لانه قال لعلها جناح عليها فيما اقدت به يعني

فلا يصح في نفي النية ليست لي بارة

صحيح  
ما تقدم  
مكرر

الحل

الحل ثم قال فان طلقها فلا حل لمن عد حتى تنكح زوجا غيره وانما النسيان مع الوصل فيكون هذا ايضا على وقوع الثلثة بعد الحل الذي هو طلاق باين وقد صحت براه النكاح واوضحناه في حواشيه فمن يدعيه اجمع والباين يلحق الصحيح يعني اذا قال للموعدة انت طالق ثم قال انت باين يقع الطلاق البائين لا البائين اي لا يلحق البائين البائين الا اذا كان معلوما قال ان وجدت الدار فانت طالق باين ثم دخلت الدار في العدة فانها تطلق اما لم تجز البائين الصحيح فطلاق العدة الحكمي باق ببقاء الوفا وانما عدم كونه البائين البائين فلا مكان جعله خبرا عن الاول هو صادق عليه فلا حاجة الى جعله اثنا لانه اقتضا ضروري حتى لو قال غيبت به البيونة الغليظة او حرمة الغليظة يسقط ان يغير ويثبت به حرمة الغليظة لانه ليست باثنة في الحل فلا يمكن جعله اطارا عن ثابت فصح ان ثبت ضرورة وانما يقع المعلق كما ذكر اذا لا يمكن جعله خبرا صحيحا التعليق عليه وعند وهو شرط في الحل للطلاق فيصح كذا في النكاح وغيره اقول مولاهم حتى لو حشي به البيونة الغليظة لا يدل قطعا على انه اذا ابارزا ثم قال العدة انت طالق يقع الثلث لان حرمة الغليظة او اثبت بخبر النية ملاذ ذكر الثلث لعدم ثبوتها في الحل فلا يثبت اذا صرح باثلاث ادلة وبديل عليه ايضا ان الصحيح يلحق البائين لان قوله انت طالق ثلثا صحيح بلا ريب ومعنى قولهم انت طالق ثلثا بعد البيونة الغليظة انه بعد حرمة الغليظة والوقفة الطامة لا البيونة المستفادة من الكفريات طلق او اراة قيل الرسول ثلثا ومعنى لان قوله انت طالق ثلثا ايقاع المصدر

ثم قال انت باين

الصريح يلحق البائين

مطلوب  
ادعاء الثلث  
بعد النكاح

مطلوب  
وقوع الثلث  
بعد البائين



عند وقت تقديره طلاقا ثبتا فيقعن حكمه وليس قول انت طالق ايتعا  
 في حدة كراهة الاختيار اقول يظهر به ان ما نقل عن المشكلات انه اذا طلق  
 اعرانة قلنا قبل القول لا يتبع لان الامة لم تزلت في حق الموطوءة باطل شخص  
 من شأوه الفقه عن القاعدة المقررة في الاصول ان خصوصية النزول  
 غير معينة عندنا طلاقا ثبت في **باب التخييل** اذا قال لا اعرانة طلق  
 نفسك وامرك بيدك واختار من ينوي بها اي بالتولين الاخر من الطلاق  
 قديم لا ينافي مع كنهيات الطلاق فلا يعلل ببلانية لم يصح رجوعه الى مالك  
 الرد 2 عزها لانه عليك لا توكل لا متباعدة في حق نفسه وتقدر بحسب  
 علمها فان كانت تسع ثبته بحسبها ذلك والآن مجلس بلوغ الجبر لها فان طلقت  
 في المجلس صح والافلا اذ للمخيرة خيار المجلس باجماع الصحابة عنوانه  
 ساعطيه اجمعين وان وصليته طال اي المجلس سبابة بيانه الا اذا اراد  
 على قوله طلق نفسك واخوانه استثنى من قوله قيد مجلس علمها بانه ثبت  
 او ثبتا ثبت او اذا ثبت او اذا ثبت امامية وبتما فلا ينافي مع الا  
 كانه قال في اي وقت ثبت فلا يقتصر على المجلس اما اذا اراد انا فانها  
 وجميعه سواء عندهما واما عند فيستلزم الشرط كما يستلزم للعرف  
 لكن لا يصارح به فلا يخرج 2 بالشك في طلق ضرر بك او طلق امرأتك  
 فكسرها يعني اذا قال للزوجة طلق ضرر بك او قال لا جنة طلق امرأتك صح الرجوع  
 لانه توكل شخص لا يشوبه عليك ولم يقيد المجلس كما هو حكم التوكيل الا اذا  
 قيد بالمشية لم يصح الرجوع ويقتصر على المجلس قال في رد المحتار والاول  
 سواء لانه توكل كالاول وعامل غيره وبذلك المشية لا يكون عاطلا لقوله تعالى

لان التوكيل يتصرف عن مشية سواء ذكر الموكل او لا فصار كالوكيل بالبيع  
 اذا قال له ان شئت ولنا ان المأمور يصح وكبلا وما لك لان التوكيل من  
 يتصرف به اي غيره والمالك من يتصرف به اي نفسه سواء يتصرف فيه بنفسه  
 فاذا قال له طلقها ان شئت كان عليك لانه فوض الى رايه والمالك هو الذي  
 يتصرف عن مشية واما التوكيل فمطلوب منه الفعل (ث) او لم يثبت وقوله رد المحتار  
 لان التوكيل يتصرف عن مشية اح قلنا المراد بالمشية مشية بالصفة فاذا ذكر  
 من المشية ليست كذلك وانما ثبتت من عدم القدرة على الالتزام  
 وكلامنا في موجب الصيغة فان لم ينو في الاول متعلق باول الكلام يعني  
 اذا قال المزوج 2 طلق نفسك فان لم ينو شيئا او نوى طلقة واحدة قطعت  
 نفسها في اي المجلس وقعت طلقة رجعية لانه فوض اليها الصريح  
 ولو نوى ثلثا قطعت ثلاثا وتقعن اي الثلث لانه امر بالتطبيق لونه  
 فيقتضيه مصدرا هو اسم جنس فيقع على الا دني مع احوال الكل كسائر اعيان  
 الاجناس وفي قوله اصدارك ان اصدارت نفسها بان قال اضررت نفسي  
 بانته بواحدة والقياس ان لا يتبع به شيء وان نوى الزوج الطلاق لانه لا يملك  
 الا يقع بهذه اللفظة فيجوز لو قال اضررتك من نفسي او اضررت نفسي  
 لا يتبع شيء لكنهم استحسنوا الاطلاق الصحابة ووجه وقوع البابين ان اختيارا  
 نفسها انما يكون ثبوت اقتضاها صراها به في البابين اذ في الرجعي  
 يمكن الرجوع من رجعتها بطارضا او قايلا اختيار نفسه والقياس  
 ان لا يتبع به شيء لانه مجرد وعدا يحمله لانه مشترك بين الحال والاستقبال  
 فلا تطلق بانته كما اذا قال طلق نفسك فعالت انا اطلق نفسي وجه

مطلق  
 لانه التوكيل من  
 يتصرف به اي  
 غيره

مطلق  
 اختار من يثبت

يمكن الرجوع  
 في الرجعية بلا شرط



الاستحسان انما هذه الضيقة غلب استعمالها في الحال كناية كلمة الشبهة  
 واذا كانت شرها وة فيكون حكمها عن اختيار راجع للعيب بخلاف قولنا  
 انما اطلق نفسي اذ لا يمكن ان يجعل حكمها عن تطبيقها في تلك الحالة لانه  
 التمسك ولم يوجد فيها ولم يصح نسبة التمسك الى لا تطلق فلتاوان نوى  
 الزوج لان الاختيار لا يتنوع لانه ينسب عن المخلص وهو غير متزوج  
 الغلط والخفة كالطلاق بخلاف البتونة وفي قوله انت طالق مع  
 شئت او نحوها اي متى شئت واذا شئت واذا ما شئت لا يجزى  
 بالمجلس ولا يرجع الزوج ولا يبرئ الا بمردها بل تطلق المرأة غيرها  
 مع ثبات اما الاول لان فلما مر واما الثالث فلانه حكمها الطلاق في  
 الوقت الذي شئت فلا عليك قبل المشية ليرتد بالرد ولا تطلق نفسها  
 الا واحدة فوطا لازما نعم الا زمان لا الافعال فيحك التطبيق في كل زمان  
 لا تطبيق بعد تطبيق وفي قوله طلق نفسك او انت طالق كلما شئت  
 تطلق المرأة نفسها الا بالثبات لان كلها تعيد عموم الافعال بالتزويج  
 لانها تعيد عموم الانوار دون الاجتماع ولا تطلق المرأة نفسها بعد زوج  
 آخر لان التعلق ينصرف الى الملك الثابت فلا يتبدل الملك الحادث  
 بعد زوج آخر وفي قوله انت طالق حيث شئت واين شئت تطلق  
 حيث شئت وتعيده المجلس لان حيث ولين من اسماء المكان والطلاق  
 لا يتعلق بالمكان حيث اذا قال انت طالق في (البيت) لم تطلق الا في البيت  
 ويسمى ذكر مطلق المشية فيقتصر على المجلس بخلاف الزمان فان لم يتعلق  
 حتى يقع في زمان دون زمان فوجب اعتباره كما لو قال انت طالق غدا

انما اطلق نفسي

والطلاق لا يتعلق

او غيرها

كما لو قال في اي وقت شئت وفي قوله انت طالق كيف شئت مع  
 قبل المشية طلقة رجعية لانه مقتضى اللغو فان شئت اى قالت  
 شئت ما شئت او لم شئت ونواه اى الزوج اى قال بوقت ذلك وقبح ذلك لشبه  
 المطالبة بدين مشيها وارادته وان اختلفت بينهما بان ارادته  
 والزوج واحدة او بالوكسر رجعية لان تصرفها بالعدم الموافقة  
 بتقايها الزوج وان لم ينو اى الزوج فاشاءت اى بعين مشيتها  
 وبما على موجب الظن بخبر وفي قوله انت طالق كرم شئت او ما شئت  
 طلقت نفسها ما شئت في المجلس لانها تستعملان للعد وفوق فوض الزمان  
 الى عدو شئت وان قامت من المجلس بطل لان هذا امر واحد وخطاب  
 في الحال فيقتضيه كقوله في الحال وان ردت اربعة لانه عليك فيقبل الرد  
 وفي قوله انت طالق من ثلث ما شئت تطلق ما دورها اي واحدة وشبهين  
 دون الثلث وعند ما تطلق ثلثا ايضا ان شئت لان ما حكى في العموم  
 ومنه يستعمل للتميز فيجعل على غير الجسوس كما اذا قال كل من طامع ما شئت  
 او تطلق من نساء من شئت وله ان من حقيقة في التبعض وما  
 في التعميم فيعمل بها وفيما استشهد به ترك التبعض لدلالة الظاهر  
 او عموم الصفة وهي المشية حيث لو قال من شئت كان على خلاف ثم لما  
 ذكر المجلس اراد ان يبين ما يخلف به وما لا يخلف فقال والمجلس  
 يخلف فيما اراد ان كانت قاعدة او ما يراها ان كانت قائم او شروها  
 في قول او كل لا يتعلق بما مضى من تعديض الطلاق بالمجلس القويم  
 والكا والباعرة وقعود التكملة ودعاء الاب المشهورة وشهيرة وشهيرة  
 ووقف دابة هي راكبتها لا تعطي المجلس لان كلامها يجمع الراي فيطلق

بنشأها

شئت



ایمان و تقویٰ و طاعت و عبادت و  
انجمن خیرات و احسان و  
ایمان و تقویٰ و طاعت و عبادت و  
انجمن خیرات و احسان و

ان

[illegible]

فان قبل از او که در اوضاع این مملکت نبودند، فلاک و سرفرازان را به هر جا چه



مذكورة في جواب ضرورة الموافقة ولا بد من الليل في امرك بغيرك اليوم  
 يعني اذا قال لامرأة امرك بغيرك اليوم وبعد غدا لا بد من الليل في امرك  
 لم يجز بما ليس لان كل واحد من اليومين ذكر موقفا لا يتناول الليل وفيه  
 امر الفصل باختيار الزوج ودام اليوم لا الام بعد غدا يعني اذا ردت  
 الامر في يومها بطل الامر فيه وكان امرها بغيرها بعد غدا لما ثبت انها امران  
 لان انفصال وقتها ثبت اختيارها في كل من الوقتين على مدة فيرة احدهما  
 لا يرتد الامر ويحل اي الليل في قوله امرك بغيرك اليوم وغدا اذ لم يتخلل بين  
 الوقتين وقت من جهتها لم يتناول الامر فكان امر او ادها وحمل الليلة  
 لا يفسلها لان القدم قد يكون مشورة فيهم الليل ولا يقطع  
 مشورتهم ويجلسهم ويرد امر اليوم باختيار الزوج ودام امره  
 لم يبق لها اختيار في الغد كما انه امر واحد فلا يتبعها اختيار بعد الرد كما اذا قال  
 لها امرك بغيرك اليوم فردته في اول النهار لا يتبعها اختيار في آخره قال طلق  
 نفسك فطلقها ثلاثا ان يورها اي الزوج الثالث وقعت والا اي وان لم  
 يور او نوى واحدة فرعية ولحق بنته الشين لان قوله طلق معنا افعي  
 طلاقا والطلاق لفظ فرد كقول الواحد الاعتبار كما هو الثلاث لانه تمام  
 الجنس كما لا يعدد كخص وهو شين كذا اي كما بلغوا ثلثة الف من طلاقها  
 ايضا قولها اضررت نفسي في جواب طلق نفسك وليس لها اتباع الثاني  
 بل مطلق الطلاق فبطلت الابانة في قولها انت نفسي وبقي مطلق الطلاق  
 وهو رضى امرت بالثلاث اي قال الزوج لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت  
 واحدة واحدة لانها ملكت اتباع الثلاث فيملك اتباع الواحدة ضرورة لان

فصل في جواب ضرورة الموافقة  
 لا بد من الليل في امرك بغيرك اليوم  
 يعني اذا قال لامرأة امرك بغيرك اليوم وبعد غدا لا بد من الليل في امرك

فصل في جواب ضرورة الموافقة  
 لا بد من الليل في امرك بغيرك اليوم  
 يعني اذا قال لامرأة امرك بغيرك اليوم وبعد غدا لا بد من الليل في امرك

من ملك شيئا ملك كل جزء من اجزائه ولو ملكك اي اذا قال لها طلق نفسك  
 واحدة فطلقت ثلاثا لا يقع شئ عندك حتى يرمي منه وعند ما تطلق واحدة  
 امرت بالثلاث او الرضى فقلت اي قال لها الزوج طلق نفسك واحدة  
 رضى فقلت فطلقت نفسي واحدة بانكاد وقع امر به الزوج وبلغوا ما صغرت  
 لان الزوج فوض اليها ذات الطلاق مع الوصف وانها انت ذات فوض  
 اليها وخالف في الوصف فصارت مخالفة في الوصف موافقة في الال  
 ولا يجوز البطلان لصل بالوصف فيقع الال ويستتبع الوصف الذي ذكره الزوج  
 ولا يقع الطلاق بطلاق نفسك ثلاثا ان شئت لو طلقت واحدة ولا يقع بك  
 ايضا وان يقال طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا اما الاول فلان معناه  
 ان شئت الثلاث فصارت مشية الثلاث شرط وقوع الثلاث لان  
 مثل هذا الكلام يؤول منه البناء على سبق واذا بني عليه تبين ان الشرط  
 مشية الثلاث ولا توجد الا مشية الواحدة واجزاء لا تنقسم على اجزاء المشروط  
 فلا يقع شئ بخلاف المسئلة وهي المسئلة المتقدمة لان ملكها الثلاث بهما ولم يقع  
 وقوعها بمشية الثلاث فلها ان توقع بعض ما ملكت ولو قالت في هذه المسئلة  
 شئت واحدة وواحدة وواحدة فان كان بعضها متصلا ببعض فطلقت  
 ثلاثا وفلها اولا لان مشية الثلاث قد وجدت والطلاق لا يقع الا  
 بمشية الثلاث ومشيئها لا توجد الا بعد الفراغ من الكل فوجدت مشية  
 الثلاث وهي في مكانه فبانت بثلاث جملة وان كان بعضها متصلا ببعض  
 بان سكتت عند الاولى او الثانية ثم شئت الباع لا يقع شئ اذا لم توجد  
 مشية الثلاث لكون السكوت قاصدا واما الثاني فالحديث بانها قول له حنفية رحمه الله  
 وعند ما يقع واحدة وهذا بناء على ما تقدم ان اتباع الثلاث اتباع للواحدة  
 عند ما وعده لا لا يقع ايضا بان شئت طلاقا ان شئت فقلت شئت

شئت



مختصا

طهوف دودي

الطبیقات

فصل اول



في كل من كان من حروف الشرط اذا وجد الشرط في الملك بغير ان يكون  
 حرار اي يبطل اليقين ويترتب عليه اجراء واذا وجد الشرط في غيره اي في  
 غير الملك بغير ان يكون اليقين لا اليقين اي لا الى حرار اي يبطل اليقين ولا يترتب عليه  
 اجراء فان قال ان دخلت الدار فانت طالع نشأ فاراد ان يدخل الدار  
 ولا يقع الثلث فحيلة ان يطلقوا واحدة وتنقض عدتها فدخل الدار  
 يبطل اليقين ولا يقع الثلث ثم يزوجه فان دخلت الدار لا يقع شيء يبطل  
 اليقين وانما قلنا وتنقض العدة لانها ان دخلت الدار في العدة يقع الثلث  
 اختلف في وجوب الشرط فالقول له الا ان تبرين اي امرأة لانه يتم بشرط  
 وهو عدم الشرط ولانه ينكر وقوع الطلاق وزوال الملك والمرأة تبرين وفي  
 شرط لا يعلم الامر بان كان حصة فانت طالع وفلان صدقت في حقها  
 اذا قالت حصة فوط اي لاني حق ضررها والحق ان لا تصدق  
 في حق نفسها ايضا لانه شرط فلا يصدق فيه كانه القول بغير الاستحسان  
 انها امينة في حق نفسها او لا يعلم ذلك الا من جهتها فيقبل قولها كانه  
 حق العدة والوطى لكنهما مشاهدة في حق ضررها بل هي مترتبة فلا يقبل قولها  
 في حقها بقول في التام عن شرح الطحاوي ان هذا ليس بحجة على عموم بل هو  
 فيما اذا كثر بها الزوج في قولها حصة واما اذا صدقها بغير الطلاق عليها  
 جميعا فيحكم بالطلاق بعد الدم ثلثة ايام من اولها يعني اذا زات الدم لم يقع  
 الطلاق حتى يستمر ثلثة ايام لان ما ينقطع ووزنها لا يكون حصة فاذا  
 تمت ثلثة ايام لان ما ينقطع ووزنها لا يكون حصة فاذا تمت ثلثة ايام  
 لان ما ينقطع ووزنها لا يكون حصة فاذا تمت ثلثة ايام حكن بالطلاق

خلاصة  
 صفة  
 النكاح

من

من حين حاضت لانه بالامتداد عرف انه من الرحم فكان حصة من الامتناع  
 وبان حصة اي اذا قال ان حصة حصة فانت طالع تطلق اذا  
 طهرت لان الحصة بالها من الكمال منها وكما لها بشرطها وذلك الطهر  
 وبان حصة يعني اذا قال ان حصة فانت طالع تطلق اذا غربت  
 الشمس في اليوم الذي تصحب فيه لما قران اليوم اذا قرن بفعل محتمل مراد بيان  
 النهار بخلاف ما اذا قيل حصة ولم يفعل يوما لانه لم يقرر بمعيار وقد وجد  
 بركته وهو الامساك بشرط وهو النهار والنسبة على طهارة الولادة وذكر  
 طلعين بانته يعني اذا قال للمرأة اذا ولدت غلاما فانت طالع واحدة  
 واذا ولدت جارية فانت ثنتين فولدتها ولم يعلم ولم يعلم الاول طلعت  
 واحدة فضا وتبين تنزها اي احتياطا وانقضت العدة بالانصراف  
 من الولدين فانها لو ولدت الغلام اولاد فعت واحدة وينقض عدتها  
 لو ضحى الجارية ثم لا يقع به اخرى لانه حال النقصا والعدة ولو ولدت الجارية  
 اولاد فعت وقت طلعين وتنقض عدتها بوضع الغلام ثم لا يقع شيء  
 اخرى لما لانه حال النقصا والعدة فاذا يقع في حال واحدة وفي حال ثنتين  
 فلا يقع الثانية بالاشك الاول في اذ يا هذا بالثنتين احتياطا حتى لو كان الزوج  
 طلقا طلعت واحدة قبل اليقين واذا ان ينزوها قبل زوج او فالا حوط  
 ان لا ينزوها لانه ان يكون ولادة اجارية او لا على الثلث يتبين  
 الثلث ان وفيد انما في الملك يشتمل ما اذا وجد في الملك اذ وجد في  
 فيه فقط مثل ان يقول ان ككيت زيدا وبكر فانت طالع تطلق وتنفذ  
 عدتها فككيت زيدا ثم تزوجه فككيت بكر فانت طالع تطلق والاولا يشتمل  
 اذ لم يوجد شيء منها في الملك اذ وجد الاول فيه لانه في ذلك لان صحة الكلام

تصوم فيه  
 ما

وانما يقع صوم ساعة ص



بايلية المتكلم لكن الملك بشرط حال التعليق ليصير اجزاء غالب الوجود  
 باستصحاب الحال فيصح اليقين بشرط عند تمام الشرط ايضا ينزل الاجزاء  
 لانه لا ينزل الا في الملك والحال فيما بين ذلك حال بقا اليقين فيستغنى عن  
 قيام الملك اذ بقاؤه محله وهو المذمة علوق هو اي الزوج الثالث او  
 الامة العنق بالوطى فقال الزوج ان وطئت فانت طالق مثلث وقال  
 المولى لامة ابن وطئت فانت حرة فادج اي ادخل الحنفية حتى انتهى  
 الحنفية ان طلقت المرأة وعتقت الامة لوجود الشرط وليست بعد الاطلاق  
 ولم يخرج بعد وقوع الثلث فلا محذور هو من المثل وقيل هو مقدار اجرة الوطى  
 لو كان الزنا حلالا لامة اي باللبث عليه اي كل من الزوج والمولى ولم يصح  
 اي باللبث واصحاب الطلاق الرجعي لان الطامع ادخل الزوج في الفرج ولم يصح  
 ذلك بعد الطلاق والعتق لان الادخال لا دوام له حتى يكون له فقام حكم الاستبراء  
 ولهذا لو حلف لا يدخل دابة الا يطيل وهي فيه لا يثبت بامساكها فيه بل يجب  
 العنق عليه في الاول لا يصير واصحاب الثانية بايلامه ثانيا لوجود الجماع فيه  
 حقيقة بعد ثبوت احرمة لكن اكد لا يجب نظر اليه اي الجماع والعضود  
 وهو قضاء الشهوة فاذا امتنع احد للشبهة وجب المهر لانه يجب الشهوة  
 قال انت طالق ان شاء الله تعالى متصل اذ ماتت قبل ذكر الشرط لم يقع  
 الطلاق اما الاول فلان التعليق بشرط لا يعلم وجوده من غير صدور الكلام  
 ولهذا بشرط اتصاله وانما ان كان الكلام خرج بالاستثناء من ان يكون  
 ايجابا للموت بناء على محض لا المبطل وان مات الزوج قبل ان ياتي  
 الطلاق اذ لم يتصل بكلام الشرط قال انت طالق ثلاثا وتلقا ان  
 امة وانت حرة وان طلقت المرأة ثلثا وعتق العبد وثلاثا

عائق

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

ان شاء الله

لا تطلق ولا يعتق لان المتكلم شايخ في كلامهم فيجعل عليه تصحيح الكلام فلا يبطل  
 اتصال الشرط ولا ان اللفظ اشبه لغوا ولا يعتد بقوت ما ينفذ في الاول ولا  
 لكونه تأكيد للمفصل بالواو فيمنع المعطوف عن اتصال الشرط به فيصح كذا  
 ان شاء الله انت طالق فانه تطلق عند له عتق ومحمد رحمه الله وتعلق  
 عند له يوسف رحمه الله ان المبطل متصل بالاجاب فيبطل حكمه كالمواخر  
 ولها ان الموضوع لا ارتباطا بيمين هو الفارق فاذا انتهى الارتباط انتهى قوله  
 انت منجز الخلاف ثاخير الشرط فانه يكون في غير متوقف عليه صدور الكلام  
 وبانت طالق بمنية امة او بارادة او محبة او رضائه لا اي لا تطلق  
 لانه تعلق بما لا يتوقف عليه صدور الكلام كقوله انت امة او امة او امة  
 للاصناف وفي التعليق الصافي اجزاء بالشرط واصنافها اي اضافة  
 المذكورات من المشية وغيره الى العبد عليك منه اي من العبد كان  
 فلان اذ ارادوا احب ادرى فيقتصر على المجلس فان علم العبد في المجلس  
 شأ وقع العنق وقوله انت طالق بافره او حكمه او قضائه او اذنه  
 ادعاه او قدرته بغير بيع الطلاق في الحال سوار اضيف الى الله تعالى  
 العبد اذ اراد بمنزلة الشجر عرفا كقوله انت طالق يحكم القاضي ان قال باللام  
 اي انت طالق مشية او لامه او حكمه اي يقع الطلاق في الحال اي في وجوه  
 العشرة كلها سوار اضاف الى الله او الى العبد لانه للتعلق كانه اوقع على  
 كقوله انت طالق لرؤسك البار فان قال بغير اي انت في مشية الله  
 فان اضاف اليه لا يقع الطلاق في الوجوه كلها لان في بيع الشرط  
 يكون تعليقاً بما لا يتوقف عليه فلا يقع اللفظ العلم لانه ذكره وادس  
 المعلوم وهو واقع ولا ينافي بغيره عنه كحال لانه يعلم ما كان وما لم يكن

طالع  
 ان شاء الله



فيكون تعليقا باموجود فلا يلزم القدرة لان المراد بهما التوقير وقد عرفت  
 ولا يقدح شيئا حتى لو اراد به صفة يوتر على وقف الارادة بتبعه الحال وان  
 اضاف الى الجرح على كماله الاربع الاول فيعبر على الجرح على كماله  
 غير ما هي السنة الباقية فالاصل ان الالف اربعة اربعة منها للتعليل وهي  
 الحية واخرها سنة للتعليل وهي الام والواحدة والكل على وجهين اما  
 ان يضاف الى سنة ادا الى الحد وكل وجه على وجه ثلثة اما ان يكون بابا  
 او بالتمام او بنى بانت طالق ثلثة لاثنين يقع واحدة وبالا واحدة  
 يقع اثنين وبالا ثلثة يقع ثلثة لان الاستثناء محكم بالباقي في الدنيا  
 فشرط صحة ابن يتي ورأى المستثنى بشي يصير تمكلا به حتى لو قال انت  
 طالق ثلثة لا ثلثة تطلق ثلثة لانه استثنى جميع ما يكلم به فلم يبق بعد  
 الاستثنى بشي يكلم به لا بان تكلمها عليك فهي طالق فتدبر عليها في عدة  
 السنين اي لا تطلق احواله الجديدة فيما اذا قال للتي تحتك ان تزودي عليك  
 احواله فالتى تزويها طالق فطلق الى موعده ثم تزوج اخرى وهي في البعد  
 لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها ان يصل عليها من تباينها في الزمان  
 وفي احوالها القسم ولم يوجد فسالت المرأة الطلاق فقال الزوج انت  
 طالق حين تطلقه فقالت المرأة ثلثة يكفيني فقال الزوج ثلثة  
 واثباتي لصواحيك لثلثة نسوة غير ما تطلقن فخالصة ثلثة لا غير  
 اصلا كذا في واقعات الصدك شهيد **باب طلاق الفار من غالب**  
 حاله الملاك مبتدأ خبره قوله الا في فار الطلاق كمرخص عن اقامه معصاة  
 خارج البيت فمن يقضيها في البيت وهو يتي لا يكون فارا لانه الانسان فلما  
 تجاور

فيكون تعليقا باموجود فلا يلزم القدرة لان المراد بهما التوقير وقد عرفت  
 ولا يقدح شيئا حتى لو اراد به صفة يوتر على وقف الارادة بتبعه الحال وان  
 اضاف الى الجرح على كماله الاربع الاول فيعبر على الجرح على كماله  
 غير ما هي السنة الباقية فالاصل ان الالف اربعة اربعة منها للتعليل وهي  
 الحية واخرها سنة للتعليل وهي الام والواحدة والكل على وجهين اما  
 ان يضاف الى سنة ادا الى الحد وكل وجه على وجه ثلثة اما ان يكون بابا  
 او بالتمام او بنى بانت طالق ثلثة لاثنين يقع واحدة وبالا واحدة  
 يقع اثنين وبالا ثلثة يقع ثلثة لان الاستثناء محكم بالباقي في الدنيا  
 فشرط صحة ابن يتي ورأى المستثنى بشي يصير تمكلا به حتى لو قال انت  
 طالق ثلثة لا ثلثة تطلق ثلثة لانه استثنى جميع ما يكلم به فلم يبق بعد  
 الاستثنى بشي يكلم به لا بان تكلمها عليك فهي طالق فتدبر عليها في عدة  
 السنين اي لا تطلق احواله الجديدة فيما اذا قال للتي تحتك ان تزودي عليك  
 احواله فالتى تزويها طالق فطلق الى موعده ثم تزوج اخرى وهي في البعد  
 لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها ان يصل عليها من تباينها في الزمان  
 وفي احوالها القسم ولم يوجد فسالت المرأة الطلاق فقال الزوج انت  
 طالق حين تطلقه فقالت المرأة ثلثة يكفيني فقال الزوج ثلثة  
 واثباتي لصواحيك لثلثة نسوة غير ما تطلقن فخالصة ثلثة لا غير  
 اصلا كذا في واقعات الصدك شهيد **باب طلاق الفار من غالب**  
 حاله الملاك مبتدأ خبره قوله الا في فار الطلاق كمرخص عن اقامه معصاة  
 خارج البيت فمن يقضيها في البيت وهو يتي لا يكون فارا لانه الانسان فلما  
 تجاور

فلما خلوا عنه هو الصحيح ومن يارر رطلا في الحارة او قدم ليعمل نقصا  
 او ربح ومن كسح من قال اذا قدم للنقصا لا يكون فارا لان العفو  
 مندوب اليه بخلاف الرجم وعلى الاول الاعتناء وذكره الزيلعي او ركب سفينة  
 فالتسرت وبنى على لوح او اقره السبع وبنى في فيه والمقعد والمقعد  
 ما دام فيه او ما به كالمريض فان صار قديما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق  
 وغيره والمراد في جميع ما ذكره كالمريض حتى لو باشرت سبب التوبة كجار  
 ابلوغ وضار العتق والمكمن من ابن الزوج والارثاء او بعد ما حصل  
 لها ما ذكره من المرض وغيره من غيرها الزوج كونه فارا ذكره الرضوي والحاكم  
 كالصحيح فان اخذها الطلاق فهي كالمريضة لان هلاكها لا يوجب الم  
 ياخذها الطلاق كذا في الكفاية فارا بالطلاق ولا يصح تبرع الامن الثلث  
 فلو اباها بلا رضاها حتى لو رضيت لم يكن الزوج في فادامات الزوج  
 ولو غير ما ذكر من المرض والمبارزة وكونهما بان تفعل المرض او كونه  
 بمرض آخر وهي في العتق تترت هذا في البابين واما في الرضوي فترت منه  
 مطلقا اذامات وهي في العتق لبقاء الزوجية بينها فانها السبب  
 لا تترت في مرض موته فان الزوج في قصد ابطاله فيرضو عليه قصد تباصر  
 فلم الى زمان انقضاء العتق لرفع الضرر عنها ولما تترت بها اذامات  
 بخلاف البابين لان السبب وهو الكفاية قد زال كذا تترت طالمة وهي  
 طلقت ثلثة لان الطلاق الرضوي لا يزيل الكفاية ولا يزيل عمل وطهرها ولا  
 يجرم به ايمرات فلم يكن سؤاها اياه واعينه بطلان حقها وكذا الوطوء  
 واصح ما ينسب وكذا تترت حياثة قبلت ابن زوجها يقع اباها المرفوض اوانه

المرأة لا رطل  
 في ارض طلاق  
 الفار  
 او قبلي في حدود موش  
 الطلاق يبيح خلية وتلقيح  
 وتحتله وجعه ويرد  
 المهر في الطلاق  
 المهر في الطلاق  
 الطلاق يبيح  
 الطلاق يبيح  
 الطلاق يبيح

فيكون تعليقا باموجود فلا يلزم القدرة لان المراد بهما التوقير وقد عرفت  
 ولا يقدح شيئا حتى لو اراد به صفة يوتر على وقف الارادة بتبعه الحال وان  
 اضاف الى الجرح على كماله الاربع الاول فيعبر على الجرح على كماله  
 غير ما هي السنة الباقية فالاصل ان الالف اربعة اربعة منها للتعليل وهي  
 الحية واخرها سنة للتعليل وهي الام والواحدة والكل على وجهين اما  
 ان يضاف الى سنة ادا الى الحد وكل وجه على وجه ثلثة اما ان يكون بابا  
 او بالتمام او بنى بانت طالق ثلثة لاثنين يقع واحدة وبالا واحدة  
 يقع اثنين وبالا ثلثة يقع ثلثة لان الاستثناء محكم بالباقي في الدنيا  
 فشرط صحة ابن يتي ورأى المستثنى بشي يصير تمكلا به حتى لو قال انت  
 طالق ثلثة لا ثلثة تطلق ثلثة لانه استثنى جميع ما يكلم به فلم يبق بعد  
 الاستثنى بشي يكلم به لا بان تكلمها عليك فهي طالق فتدبر عليها في عدة  
 السنين اي لا تطلق احواله الجديدة فيما اذا قال للتي تحتك ان تزودي عليك  
 احواله فالتى تزويها طالق فطلق الى موعده ثم تزوج اخرى وهي في البعد  
 لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها ان يصل عليها من تباينها في الزمان  
 وفي احوالها القسم ولم يوجد فسالت المرأة الطلاق فقال الزوج انت  
 طالق حين تطلقه فقالت المرأة ثلثة يكفيني فقال الزوج ثلثة  
 واثباتي لصواحيك لثلثة نسوة غير ما تطلقن فخالصة ثلثة لا غير  
 اصلا كذا في واقعات الصدك شهيد **باب طلاق الفار من غالب**  
 حاله الملاك مبتدأ خبره قوله الا في فار الطلاق كمرخص عن اقامه معصاة  
 خارج البيت فمن يقضيها في البيت وهو يتي لا يكون فارا لانه الانسان فلما  
 تجاور



فقبلت ابن زوجها لا يمنع تغييرها الارث او البيوتة وقعت بابانة  
 لا بتغييرها بخلاف ما اذا بان بالتغيير فانها لا ترث وكذا ترث  
 من لا عنها ادلى منها فيه اي في المرض اما الاول فهو اذا فقدت حرة وهو  
 صحيح ثم لا عن في المرض فانها ترث كذا اذا فقدت في المرض فان هذا المسمى بتعليق  
 الطلاق بفعل لا بد للمرأة منه كما سيأتي اذ لا بد لها من الخصومة لرفع الحار  
 عن نفسها واما ان في فو او اختلف في مرض موبة ان لا يفرها اربعة اشهر  
 فلم يفرها حتى مضت المدة ووقعت البيوتة ثم ماتت ترث المرأة  
 ولو اتي في محبة وبانت به اي بالبراءة في مرضه لا اي لا ترث اذ ان كان  
 الاطلاق ايضا في المرض ترث لان الاطلاق يمنع تعليق الطلاق بمضي اربعة اشهر  
 فالبينة عن الوقوع فيكون ملحقا بالتعليق بحج الوقت وبتأنيده فان  
 الى آخرة متعلق بقوله كمن يرضى عن آخرة من في صفة العتال او عيس  
 لتخصيص اديهم او خص فان المطلقة لا ترث لان الهلاك ليس بخالف فيها  
 كذا لا ترث الخاتمة في مرضه وخيرة اعمارت نفسها فيه ومن طلعت ثلث  
 بار بماتت وهي في العدة لانها رضية بطلان حقها والتاخير كان  
 نحوها اولاه اي وكذا لا ترث من طلعت ثلثا لا بامر بائنه صحيح الزوج من مرضه  
 ثم ماتت في العدة فانه لا يكون فارا لانه لما صح تبين انه ليس بمرض الموت  
 وهذا يعتبر بغير عامه من جميع المال وكذا اذا اقر بالدين لا يقدم عليه غرام  
 الصحة تصادقا على بنت في الصحة ومضى العدة او ابانها باقرا فاقترابا بال  
 او اوصى فلها الاقل منه ومن الارث اي قال لها في مرضه كسنت طلقك وانا  
 صحيح فانقضت مدتك فصدقته ثم اقر لها بدين او اوصى لها بدين او انا  
 باقرا في مرضه فاقترابا او اوصى ثم مات فلها الاقل منه ومن ميراثها منه اذا

على المرض طلاقا بفعل اجنبية او بحج الوقت والتعليق والشرط والحال  
 اي في المرض او علق طلاقا بفعل نفسه وهما من التعليق والشرط في المرض والشرط  
 فطفيه او علق طلاقا بفعلها ولا بد لها منه كالاكل والشرب وكلام الابوين  
 وقضا الدين والاستغفار وهما في المرض والشرط فطفيه وحواك ذاقوله  
 ورثت المرأة لكون الزوج فارا في غير ما اي غير هذه الصورة المذكورة لا اي  
 لا ترث المرأة وهو ما اذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجود ككلامه او كان  
 التعليق في الصحة فيما اذا علقه بفعل الاجنبية او بحج الوقت او كيف كان اذا  
 علقه بفعلها الذي لا بد لها منه بتد فانه لا ترث في هذه الصور اعلم انه هذه  
 المسئلة على اربعة اقسام اما ان علق الطلاق بحج الزمان او بفعل الاجنبية او بفعل  
 نفسه او بفعل المرأة وكل وجه من وجهين اما ان يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض  
 او كانا في المرض اما الوجهان الاولان اعني ما اذا علقه بحج الزمان او بفعل الاجنبية  
 فان كان التعليق والشرط في المرض ورثت للزوار وان كان التعليق في الصحة والشرط  
 في المرض لم ترث واما الوجه الثالث وهو ما اذا علقه بفعل نفسه فترث كيف كان  
 اذا وجد الشرط في المرض سواء كان التعليق في الصحة او في المرض فكان الفعل كونه لولا  
 لانه صار قاصدا لابطال حقها بالتعليق والشرط او بالشرط وحده لان الشرط  
 شرط بالعلية لان الوجود عنده فصار متوقفا من وجه صيانة نحوها واضطراره  
 لا يبطل حق غيره كالتلف الى الغير حال الاضطرار والنوم واما الوجه الرابع وهو  
 ما اذا علقه بفعلها فان كان فعلا لها منه بدم ترث مطلقا سواء كان التعليق  
 والشرط في المرض او كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لانها رضية بالشرط  
 والرضا به يكون رضاه بالشرط ابانها في مرضه وقد دخل بها فصح قيام  
 او ابانها فارتدت فاسلمت ومات الزوج لم ترث اما الاول فلان الصحة لا تخل

قال منه بد اولاً











الطلاق الثاني كان قبل الولادة الاولى وقال كلما ولدت فانبت طالق  
 وولدت ثلثة يطون يقع طلقات ثلث والولد اثنى والثالث وجمعة  
 فانها طلقت بالولد الاول فصارت معدة وبالولد اثنى مراجعة الطلاق  
 الاول ان جعل الطلاق بوطي حدث في العدة حمل الام الحليم على الصلاح  
 وطلقت ثانيا بالولد اثنى لان اليمن عقدت بكلمة وبالولد اثنى من صار  
 مراجعة الطلاق اثنى لأمه وطلقت ثانيا بالولد اثنى ثلث فتقيد بالخص  
 لانه حامل من ذوات الاقراء حين وقع الطلاق الرجعي من الطلاق لا يحرم  
 الوطى لبقاء اصل النكاح كما هو حتى لو وطى لا يحرم العقر وقال الشافعي يحرم  
 يحرم العقر ومطقة الرجعي من غير نية لغيره الرجوع في رجعتها طلاقا فربما  
 بلا اشتباه على رجعتها لقوله لا يخرجوه من من بيتها من الامة ثم ردت  
 في المحدثات من الرجعي لبيان قوله ثانيا فاذا اطلقتها لثا وصرح الطلاق  
 وجعي بالاثني في تنكح الزوج عينا منه بلا ثلث في العدة وبعد ان حل الخبة  
 بان لان زواله حلق بالطلاق الثلاثة فينعدم قبلها ومنع العدة في العدة  
 لا شبهة في التثنية ولا اشتباه في صحة لا مطقة بها ان بالثلث لو حرة و  
 بالثنتين لو امة حتى يطار عترة لقوله سي فان طهرتها فلا كل له من بعد حتى  
 تنكح زوجها غيره والمراد منه الطلقة الثالثة والثنتين للامة كالثلث  
 في الحرة لان الرقة متصصة لكل الخبية على ما عرف والنكاح في الامة حل على  
 العقد والزوج الوطى ثبت بحديث مشهور بحديث الزيادة على الكتاب  
 وهو حديث عبيد وقد حقق هذا البحث في الاصول واوضحناه بموافاقه  
 وتوضيحه في شرح الوكاية المرفقات وهو ان النكاح بالامر عليه ولو كان  
 ذلك الغير مراها غير بالية لانه في التحليل كالباية لانه شرط الابلاخ وكون

[illegible]

انفرد

دون الاقرار  
لأن الاقرار 2

الأثران هو موجود فيه كالحاج يخرج مطلقا بوجهه يطا يا ويخرج مطلقا على يطا يا  
عنده أي عدة الزوج أنه لا يسد مطلقا على غيره يعني أن طى السيد  
أبنة لا يكون محلا لتعويض ملك النكاح التحليل بالنص وكره نكاح الزوج  
أنه بشرط التحليل وان حلت للأول بان قال زوجك على ان أحللتك  
قالت المرأة ذكر أو كلمها أما لو أضمر أذكر في قيلها فلا أكره عند قائمة  
العلماء ويهدم الزوج أنه مادون الثالث أي حكم أيضا كما يهدم حكم  
الثالث يعني إذا اطلق أجرة تطليقة أو تطليقتين ومضت عندها ومزجت  
بزوج آخر ثم عادت إلى الزوج الأول عادت بثلاث تطليقات ويهدم  
الزوج أنه حكم مادون الثالث من أجرة أحققة كما يهدم حكم الثالث  
من أجرة العقوبة عند له حكم ولم يوسف لعمها الله وعنده محمد وزفر أن الح  
لعمها الله لا يهدم مادون الثالث وهذا الحث أيضا ذكر مستوفى في الكفا بين  
المذكر وبين مطلقة الثالث أضرت بمضى الزوجين عدة من الزوج الأول  
وعدة من الزوج أنه دائمة تحت أي مضيتها أو سكني في آخر العدة أن  
مضيتها أن كان بعض فأقل أو تصدق ففيه عدة يشهر أن وعنده ما تسعة  
وثلثون يوما له أي جاء للزوج الأول تصدق بها أن طن صدفها لأنه أما  
المعاملات تكون البصير مقوما عند الدخول أو الدخول بأن تطلق أجل في قول  
الواقع مقبول فيها يا الأيلاء وهو لغة الحلف مطلقا ومشرا  
حلف على مركب قربانها معرفة وهو طاقة بأنه إن بَر والكفارة والأجر  
أن ضنت وأقلها لحرة أربعة أشهر وللأمة شهران وللأمة لا أكثر بأ  
فلا أيلاء لو حلف على أهل من الأقارب بان قال لحرة وأمة لا أكثر شهرين  
أو ثلاثة أشهر فلو قال أمة لا أكثر بأ أو أكثر بأ أربعة أشهر الأول مؤبد والثاني موقت

معين موكلة انقضت قدرته وانه ميت باطل  
وخل في طلقه وانقضت عدته ارسا  
لانه طلقها في اول الطهر ثم راعا التامع الطلاق  
في الطهر بعد الجماع بنفسه اطلاقا ولو كانت  
واربع وجعل صيغة كانه غيبه لانه  
بين اهلكه واكثره فاقترع الوسط وخذها  
غيبه وثقت صيغة يكون غيبه وخذها  
سبعة وثلاثين يوما جعل كانه طلقها  
في اخر الطهر اخر ايام تطهر <sup>الطهر</sup>  
العدة فاعترضا في بعض اقل مدة  
اسامه

三



انما يتحقق  
بطلان تعليقها

في يومه من شهر ربيع  
الاول سنة ١٢٩٩  
١٢٩٩

ادان قمر سكر فبيع حج او نحوه اذا كانت طالع او عند خرقان قمرها في  
 حيت واذا حلت في الحلف بانه وجب الكفارة وفي غيره وجب ابراء  
 وسقط لا ابراء ولا اى وان لم يقرها بانه بواحدة وسقط الحلف  
 حتى لا يقرها فلم يقرها بعد ذلك لا تبين لا اى لا يسقط الحلف المؤبد فيخرج  
 عليه بقوله فلو نكحها ثانيا وثالثا وبصحت المدتان بلا فى اى بلا قربان  
 بانه باعربين يعني ان نكحها ولم يقرها اربعة اشهر تبين ثانيا ثم ان نكحها  
 ولم يقرها اربعة اشهر تبين ثالثا فان نكحها بعد زوج اخر لم يطلاق اوله  
 من الابراء وان وطئها كوطئها اليقين ان كان الحلف بغير طلاقها وان كان  
 به لا يتحقق لما عرفت ان نكحها انقضت بطلان تعليقها قوله وانه لا اقرى  
 شهرين وشهرين بعد شهرين الشهرين ابراء لانه جمع بينهما بحرف الجمع  
 كجمع بلفظ الجمع فيتحقق المدة الاولى بعد يوم وانه لا اقرى شهرين وشهرين  
 بعد الشهرين الاولين لانه لا فصل بين الشهرين الاولين والشهرين  
 الاخيرين يوم لم ينكح على عدة الابراء ومن اربعة اشهر وكذا قوله وانه  
 لا اقرى سنة الا بوما لا يكون ابراء لان المستثنى يوم منكر فلا ان كجمله  
 اى يوم فلا يبر عليه يوم من ايام السنة الا ويكنه ان كجمله المستثنى  
 وكذا اذا قال الا بوما اقرى فيه لا يكون مولى لانه يستثنى كل يوم يقرها  
 فيه فلا يتصور ان يكون ممنوعا ابراء ولو قرها يوما والباقي اربعة اشهر او  
 اكثر فصارت مولا بسقوط الاستثناء لان اليوم المستثنى لما مضى لا يكتنه  
 قربانها الا بكنارة وكذا قوله بالبصرة وانه لا اقرى كوفية وامرأة بها لا يكون  
 ابراء لان كان قربانه بلا لزوم شي بان يخرجها من الكوفة المطلقة الرجعية

كالزوجه

فانما يتحقق بطلان  
تعليقها في يومه من  
شهر ربيع الاول سنة  
١٢٩٩

انما يتحقق بطلان  
تعليقها في يومه من  
شهر ربيع الاول سنة  
١٢٩٩

انما يتحقق بطلان  
تعليقها في يومه من  
شهر ربيع الاول سنة  
١٢٩٩

كالزوجه فانه لا يتصور في حقها لان محله من يكون  
 من نكاحها فانه لا يتصور في حقها فانه لا يتصور في حقها فانه لا يتصور في حقها  
 تزوجها بعد ذلك لا يكون مولى وكيفية ان الابراء بمنزلة تعليق الطلاق  
 نفس الزمان فلا يصح الا في الملك او مضافا الى الملك كما سبق بان قال  
 ان تزوجها فانه لا اقرى ولم يوجد وكذا وطئها كوطئها فانه لا اقرى  
 متعقده في حق وجوب الكفارة عند كسبت عجز عن الوصل لم يرضه باحد  
 او صوغا او ريقا او مسابقة اربعة اشهر بينها فبطلت قوله فانه لا اقرى  
 فلا يطلاق بعده اى انقضت مدته وهو عاجز وان قرر على الجاه في المدة  
 فعليه الوصل لان النكاح خلف عن النكاح بلحاظ فاذا قرر على الاصل  
 قبل حصول المقصود وبالبطلان كالتبني اذ اراى انما قوله لا اقرى انت  
 على عوام ابراء ان نكحها يوم اوله يوم ثانيا فان هذا اللفظ محل مكان بيانه  
 الى المحل فان قال اردت به التحريم او لم ارد به شيئا كان مفسدا وبصير  
 مولى لان تحريم الحلال عين وطئها وان نواه لان في الظاهر ضرورة فاذا  
 نواه صح لا يتحقق وعند محمد لا يكون طرا والعدم ركنه وهو تشبيه المحل  
 بالحرية وبه ان نوى الكذب لانه وصف المحل بالحرية فكان كذا حقيقة  
 فاذا نواه صدق وتطلقه بانه ان نوى الطلاق ونكحها فانه لا اقرى  
 وقد قرع الكنايات واشتوى على انه طلاق وان لم يشره فحصل نكاحا وبها  
 عرفنا لانه لا يحلف به الا الرجال ومن هذا قالوا لو نوى غيره لا يصح  
 فصار ولو كان قوله اربعة اشهر والمسلم كالا ما يقع على كل واحدة منهن  
 فله بانه وقيل لا يطلاق واحدة منهن واليه البيان وهو الاظهر والاشبه

انما يتحقق بطلان  
تعليقها في يومه من  
شهر ربيع الاول سنة  
١٢٩٩

انما يتحقق بطلان  
تعليقها في يومه من  
شهر ربيع الاول سنة  
١٢٩٩

انما يتحقق بطلان  
تعليقها في يومه من  
شهر ربيع الاول سنة  
١٢٩٩



ذكرها الزمنى كذا كل صل على حرام وهرم بدست راست كرم بروى حرام  
 اى الفتوى على انه طلاق وانه لم يوه له قال بدست صيب كرم لا يكون  
 طلاق لعدم الوفاء ولو قال هرم بدست كرم كان طلاقا كراه الزهابة  
باب الخلع والخلع بغير الحائض ونحوها لغة الازالة وبشرها  
 شرعا الازالة المخصوصة هو فصل من كراه بمال بلفظ الخلع غالبا انما قاله  
 لانه قد يكون بلفظ البيع والشراء ونحوها كما سياتى ولا بائس به عند الحاجة  
 بقوله تعالى فاضاح عليها فيما ائتمت به بما يصلح للمهر لانها تكون عوضا  
 للمتقدم او في ان يكون عوضا لغير المتقدم كمن لا يحب ان يكون ما يصلح  
 لبذل الخلع مراه الخلع كما دون العشرة ويعتقوا الى ايجاب وقبول كس  
 المعتودة دونه جانب الزوج من لانه يعلق الطلاق بشرط قبلها  
 المال حتى لم يصح رجوعه قبل قبولها حتى لا يصح الرجوع في اليه ولم يطل اعياء  
 عن الخامس قبل قبولها كما لا يبطل المهر به بل يصح ان يثبت بعد الخامس  
 فلم يتوقف على صدور ما فيه ان في الخامس كما لا يتوقف الى امر عليه بل يتوقف  
 على علمها فاذا اطلقها قبلها العتول في خمسة وهاهنا تعلية بشرط او وقت  
 كما جاز في اليها لا اى لم يجر بشرط الخيار لى الزوج كما لا يجوز في اليه وهو  
 في جازية اى المرأة عطف على قوله في جانب كس على معاوضة لانه قبل لا  
 يستلم لها نفسها حتى انعكس الحكم اى جاز رجوعها قبل قوله وبطلت معاوضتها  
 عن الخامس علمها ولم يجر تعلية بشرط وقت وهاهنا الشرط لهما كما  
 في الحكم المعاوضة وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق فيكون من  
 طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى يتبادر معنى تعلية العتق في العتاق  
 بشرط قبول العبد فثبتت أحكام المعاوضة في جانب العبد لا المولى  
 والخلع قد يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والباراة بان يقول الزوج

فانعمت

فانعمت على الف درهم او بعثت نفسك او طلاقك على الف درهم او تقول  
 المرأة استترت نفسي او طلاق منك بالف او تقول الزوج طلقك على الف  
 او باراك اى فارقتك فثبتت المرأة وقد يكون بالبارية كما لو قال رجل  
 لارائه خوتى من ارضي من خوتى فقلت خرم بدم فقال الزوج فصرتم باني  
 الى بيع واحدة بانيته ذكره قاضى والواقع به اى بالخلع وبالطلاق على  
 مال وهو ان يقول الزوج طلقك او انت طالق على كذا من المال او تقول المرأة  
 طلق على كذا او تقول الزوج طلقك عليه والكوف بينهما ان الطلاق على مال  
 بمنزلة الخلع في الاحكام الا ان بدل الخلع ادا بطل بغير الطلاق بانيا وعوض  
 الطلاق ادا بطل يقع رجعا كذا في الحديث وسبانية في المهر طلاقا باني  
 لانها لم تسم المال الا لتسم لها نفسها وذكره بالبينونة وهو اى الخلع من  
 لاحكام الطلاق وغيره فبعضه ما يعتبر فيه من قرآن ثم يثبت جانب  
 الطلاق وان قال لم اذنو الطلاق فان ذكر بدلا لم يصدق في نفسه في شيء  
 من الصور الا ببيع بل بخل على الطلاق ويكون ذكر البذل مثبتا من النية  
 والا وان لم يذكر بدلا يصدق في الخلع والباراة اى فيما يقع الطلاق  
 بلفظ الخلع والباراة لانها كناية فلا بد من النية اذ ما يقدم مقامها  
 وهو ذكر البذل وقد انشأ ولا يصح في لفظ البيع والطلاق لكونها  
 صريحة كذا في الكافة واعترض عليه بان لفظ البيع في الطلاق غير  
 صريح وهو ظاهر اقول المراد بكونه صريحا في دلالة عليه قطعا بحيث لا يخلف  
 عنه اصلا وذلك لان البيع يوجب زوال ملك العين فبذلك قطعا زوال  
 ملك المتعة ولذا وقع الطلاق بلفظ العتق لا العتق بلفظ الطلاق كما قر  
 فبما قل فانه دقيق وبالعقول صحت ذكره اى اذ الزوج البذل  
 اى بشرط الزوج بقوله نعم وان اردتم استبدال زوج مكان زوج

الكتابات

مطلق  
 في الزوج من الخلع  
 وطلاق بانيته  
 والرجوع

سنة اخذ الزوج



مشرقة

مطلوب  
لان طلاق  
المكره واقع

في المهر ما كان

وان يتم احد من قنطارا فلان اخذ فامنه شيئا ولا بد ان يكون مستقبلا  
فلا يبريد في وقتها باخذ المال وكراه اخذ الفضل اي الزيادة على ما وقع اليها من  
المهر ان شئت وفي رواية الجامع الصغير لا يكره لاطلاق قوله فلا جناح عليها  
فيما افقت به اكرهها اي اكره الزوج المرأة عليه اي على الخلع تطلق المرأة  
لان طلاق المكره واقع بلا مال اي بلا لزوم مال بل الرزق ان يعطى بالمال  
ليتحلص او بلا سقوط مال ان كان لها عليه مال كالمهر ونحوه كما سبقت  
ان الرضا شرط في لزوم المال بسقوط والاكره بعدم الرضا بهلك بدله  
يد ما يقع خالفت في زوجها على مال فقيل ان تدفع اليه بملك او احدى فعلها  
فحينئذ ان قيمها او مثله ان كان مثليها ولا يبطل الخلع لانه لا يقبل النسخ بل يجب  
الانحلال عليها كقيمة للمعاوضة خلع او طلق بغير او خسر او ميتة ونحوها  
فما ليس بمال وقع طلاق بابين في الخلع رجوع في حق غيره كما في اي غير شئ لان  
الابناء مطلقا بقول وقد وجد في الخلع البابين في الطلاق الرضائي  
هو مقتضى النكاح قد غلناه من الخط ولا يجب عليه ما يشاء لانهم ليسوا بالاشقوا  
ليصير غارة له وايضا لا وجه لاجاب المسمى بالاستسلام ولا الجاب غيره لعدم  
الاتزام كالنكاح على ما في تركي ولا يشي في يد اي كما يقع الطلاق في ثانيا اذا  
قالست خالعي على ما في يدك ليس في يد ما يشي فانها لم يستم بالاشقوا فلم يضر  
غارة له والرجوع بالنزور والمراد باليد ههنا اليد الحسية وان زادت على قولها  
خالعي على ما في يدك قولها من مال او دراهم ولم يكن في يد ما يشي ردت عليه  
في الاول من مهرها الذي اخذته منه او دعت اليه في الثانية فمقتضى دراهم  
فان كان في يد ما يشي ودرهمان مؤخر باتمام ثلثة وان كان اكثر من ثلثة دراهم  
فقد ذلك كذا في العناية بالادوية اخذته في الاول في فلانها كما سمت بالمال فيكون اذ

رافيا

واضا من مال ملكه الا بعوض ولا وجه لاجاب المسمى وقيمة لكونه مجهولا  
ولا لاجاب قيمة البضع وهو مهر المثل لانه غير متقوم حال الخروج فحين  
الاجاب ما قام به البضع على الزوج وقابل للمهر فانه واما دفع ثلثة دراهم  
في الثانية فلانها سمت بلفظ الجمع واقد ثلثة يجب عليها للثبوت بها  
فصار كالمهر او على بدرهم فالتفت على عبد الله اي اياها على مهرها من ضمانه  
لم يبرأ بل عليها تسليم عينه ان قدرت وتسلم قيمته ان عجزت لانه  
عقد معاوضة فمقتضى سلامة العوض واشترط المرأة عنه شرطان  
يسهل هو لا الخلع لانه لا يبطل بالشروع في الفاسدة طلقت طاعت  
ثانيا اي قالت طلقت ثلثا باللف او على الف فطلعت واحدة مع في  
الاولى بانية بثلث الالف في الثانية رجعية في ثانيا فانها اذا قالت  
طلقت ثلثا باللف جعل الالف عوضا للثلث فاذا طلعت واحدة وجب  
ثلث الالف لان اجراء العوض تقسم على اجزاء العوض اما اذا قالت  
طلقت ثلثا على الف جعل على الشرط عند لم يفسد رجم انه الطلاق بغير تعليق  
بالشرط واجراء الشرط لا تنقسم على اجزاء المشرط فيقع رجعية بلا شئ  
وعند ما يقع بابين ثلث الالف لانها حلا على العوض بغير الداء كما  
تت جدا باللف او على الف وله ان السبع لا يصح تعليقه بالشرط وان قال  
طلعت ففك ثلثا باللف على الف فطلعت واحدة لم يقع لانه لم يرض باليسونة  
الاستلام الالف كلها بخلاف قولها لم طلعت ثلثا باللف لانها لما رضت  
باليسونة باللف كانت ببعضها او بغيره ان ترضى ويثبت اي اذ قال  
انت طالق باللف او على الف فطلعت المرأة بانث المرأة ولزم الالف لانه

فيحذر على العوض ضرورة ولا ضرورة  
في الطلاق لصفة تعليقه  
بالشرط مع







من نياتهم ثم يعودون لما قالوا فخر برتبة من قبل ان يتماثل الله  
 للظواهر والعود المعسر بالمرح على الوطى فان سبب وجوب التكفير بالظواهر  
 والعود لان الكفار دائمة بين العقوبة والعبادة وبسببها ايضا ما بين  
 الخطر والامانة حتى يتعلق العقوبة بالخطور والعبادة بالمباح وانما  
 جاز تقدم الكفارة على العود لانها وجبت لرفع الحرمة التي تثبت في المذات  
 فيجوز بعد ثبوت تلك الحرمة لرفعها كما قلنا في الكفارة انما يجوز قبل اداء  
 الصلوة مع انها سببها لانها شرعت لرفع كدث فيجوز بعد وجوده وهذا  
 جازت الكفارة بعد ما اياها او بعد ما انفسح العقد بالارتداد او غيره لانه  
 هذه الحرمة لا تنزل بغير التكفير من اسباب اهل الملك اليقين واقابة الردع  
 التام والامانة ان تطالب بالوطى وعليها ان تنفع من الاستغناء بها حتى  
 يكون على القاض ان يجبره على التكفير فعلا للضرر عن ذكره الرباني ولو  
 دخل قبله ايا قبل التكفير استغفرا له وكفر للظواهر فقط اي لا يجب عليه  
 غير الكفارة الاولى وقال سعد بن جبير يجب عليه كفارتان وهذا اي  
 الظاهر كانت على كظفر ابي اوراسك وكوه بين رقتك وعنك ما  
 يعتبر به عن الكل او عنك كظفر ابي وكوه من الجزاء ان يبع او يظفر  
 او كونهما او كظفر ابي او كونهما في الصورة المذكورة ونظايرها  
 وان لم يوه لان المشية بها اما كلها او ما يعتبر به عنه او جزاء شايع  
 منها هو الشرط في حق المرأة والشرط في جانب المحرم ان يكون المشية به  
 عضو الاجزاء النظم اليه كما ذكر وقد وعد الاطلاق وان نواه ولا اطلاق  
 لان اللفظ لا يحتملها او في قوله انت على كافي او مثل ابي ما يجوز من  
 الكرامة او الظاهر اذ الاطلاق لان اللفظ يحتمل كل لفظها فماترجم بالنية حين

النية على كافي

وان

وان لم ينو لغيره لغرض المعاني وعدم المخرج وفي قوله انت على كافي  
 ما نواه من الظاهر اذ الاطلاق لان اللفظ لا يحتملها وانما يترجم بالنية حين  
 انت على كافي كظفر ابي وكوه وان نوى اطلاقا او اطلاقا لان ذكر الظاهر  
 جانب الظاهر وبما نوى على كافي كظفر ابي كافي لانه يكون نظايرها  
 جميعا لانه اضاف الظاهر للترجم فصار كما اضاف الاطلاق فيجب لكل  
 منهن عليم الكفارة وهي عقوبة رتبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين  
 فان لم يستطع فاعطاهم سنين مستكنا للنص الوارد فيه وقيل في قوله  
 وهي محرمة رتبة مؤمنة كانت او كفرة ذكر الادوية صعبة او كفرة  
 لم تكن فائدية جنس المنفعة وهو المانع اما اذا اضلعت المنفعة فلا  
 يمنع حتى جاز العود او نحو ما جاز الاصم والقياس ان لا يجوز لانه جانب  
 جنس المنفعة لكنهم استحسنوا الجواز لان اصل المنفعة باق فانه اذا  
 أصبح اليه سمح حتى لو كان بحال لا يسمع بان ولد اصم مثلاً او بالآخر  
 او لو كان المحرم بشر او قريبه بغيرها اي نية الكفارة وبين فوت جنس  
 المنفعة بقوله كالا على خلاف الاعور ويجوز لا يعقل لان الانتفاع بالجوارح  
 ليس الا بالعقل فكانت غايت المنافع والذي يفتن ويفتق يحزبه لان  
 الاضلال بغير مانع والمقطوع بده فانه غايت منفعة البطلان والامانة  
 لان قوة البطلان بها فيفوتها بغيرها بغيرها فانه غايت منفعة البطلان والامانة  
 منفعة المشي او بغيره او رجليه من جانب فانه ايضا غايت منفعة المشي  
 متغير عليه بخلاف ما لو قطعنا من خلاف اذ لم يفت جنس المنفعة ولا مدبر  
 عطف على ما لم يكن غايت جنس المنفعة اذ لم يفت لا يتحققها كحرمة  
 الجارية فكان الرق فيها ناقصا او مكافيا اذ لم يفت بغيره كحرمة بعض ذبته

او اياهما

لغايرة ظاهرا

وقال بعض من ادعى ان التكفير بالظواهر لا يوجب العود لان  
 التكفير بالظواهر لا يوجب العود لان التكفير بالظواهر لا يوجب العود لان  
 التكفير بالظواهر لا يوجب العود لان التكفير بالظواهر لا يوجب العود لان



لا يتأدى الكفارة لانها عبادة فلا بد ان يكون خالصا لله تعالى واذا كان بغير  
 لم يكن خالصا لانه يكون نجاسة فان اعتق مكانا لم يؤد شيئا جاز او عبدا  
 مشتركا اعتق الكفر عن ظهره نصفه وهو مفسد ثم اعتق عنه باقية يومه  
 لان الاعتاق يتجزى عنه كما سبق والنقصان يكون في النصف الاخر فتجزى  
 استدامة الروح فيه وهذا النقصان حصل في ملكه ثم اعتق الله تعالى  
 ناقصا فلا يجزيه عن الكفارة او عبدا اعتق نصفه عن كونه ثم باقية يومه  
 من ظاهرها لان الاعتاق يتجزى عنه وآثاره العتق قبل الميسر فلم  
 يوجد لان النصف وقع بعده وان تجزى عن العتق تمام شهرين ولا ريب  
 فيما رمضان ولا الايام المزمومة للالتحاق وهو ثابت بالحق وصوم  
 رمضان لا يقع من غيره فلا يجوز التكفير به والصوم في الايام المذكورة من غير  
 فيكون ناقصا فلا يتأدى به الواجب الحامل وان افطر المظالم يوما ولو كان  
 كالمرض والسوء او ظمها الى التي ظمها في الشهرين متعلق بافطره وعطف  
 عليه بطلانها او يوما هو المستأنف في الصوم اما في خلاف الاعتقاد  
 فلا تقطع التتابع بالافطر وهو مذكور يمكن الاصرار عنه لانه قد يجد شهرين  
 لا يذوقها واما في الوطى فلان الواجب عليه صوم شهرين متتابعين  
 قبل التماس ومن ضرورة كونها قبل اخلاؤها فانه اذا كوى وطى غير الظاهر  
 منها ناسيا فلا يضر كراهية النهاية لا الاطعام ان وطأ حلالا الى انه وطى  
 التي ظمها في خلال الطعام لم يستأنف لان النقص في الاطعام مطلق غير  
 متيقن بما قبل التماس هو منصوص عليه في الاعتاق والصيام في الاطعام  
 غير متيقن بما قبل التماس هو منصوص عليه في الاعتاق والصيام في الاطعام  
 المكروه بالصوم في الاعتاق في اول اليوم الاخير اي قبل غروب الشمس في اليوم  
 الاخير

الاخير من الشهرين كره الى الاعتاق ولم يصح تكفيره بالصوم وكان  
 صومه تطوعا وفضل ان يتم صوم اليوم الاخير وان افطر فلا قضاء  
 عليه ذكره الزيلعي وان تجزى المكروه عنه الى الاعتاق اطعم عنه اي  
 الظاهر هو اي النظام او ما يمينه ستين مسكينا يعني امر غيره ان  
 يطعم عنه عن ظهره ففعل اجزة اعلم ان ما شرع بلفظ الاطعام او  
 الطعام يجوز فيه التملك والاباحة وما شرع بلفظ الاقبار والاداء  
 بشرط فيه التملك فيذكر صورة التملك بتولم اطعم عنه هو او ناسيه  
 ستين مسكينا كما قدره الفطرة او قيمة وعقدان في الكوز ووجه القيمة  
 من غير المنصوص في الشياخ المنصوصه كالبه وقيمة وسوية والرجب  
 والتم والشعبه وغيره كاللوز والودس والذرة وكوبان ربع صاع  
 من التمر اذا سادى نصف صاع بمر او صاع شعير قيمته لم يجز فيه خلاف  
 اللوز مثلا والودس والذرة فان ربع صاع منه اذا سادى نصف صاع بمر  
 او صاع شعير قيمته جاز فيه وهو منى على اصله في شرح قاضي الكبير  
 ان المنصوص لا يوجب افاه او اطعم واهو شهرين اي اعطى الطعام كله مسكينا  
 واحد ستين يوما جاز عندنا لان المقصود مسد خلة المسكين وقدر  
 به قوته وذو النجدة ونجدة الايام فكان هو في اليوم اثنتي عشرة مسكينا  
 سبب الاحتاق لانه يوم من الشهرين الا ان لونه سواء كان بدنة  
 او بدفقات لان الواحد لا يستد في يوم واحد طعام ستين مسكينا فلم  
 يوجد العدد والمفروض حقيقة وعلمنا لعدم تجدد الحاجة وذكر ضرورة الاناسة  
 بقوله واذا استوفى اي ستين مسكينا وان قل ما اكملوا بقدره وهو الطعام

او تصد

ان المنصوص

وروى



قبل نصف النهار والوقت هو الطعام بعد نصف النهار او غدا بين اي شهر  
 بطعام قبل نصف النهار مرتين او غدا بين اي شهر بطعام بعد نصف النهار  
 مرتين او غدا بين اي شهر بطعام الا بانه (كلما كان لكل مسكين  
 غدا وغدا والغدا بحرية والوقت ان ذكره الغدا او حركه ذكره او حركه  
 واعد لها الغدا والوقت والمعتبة فيه السبع لا المقدار والمعتبة في العمل  
 لا الشغل وكذا قد يصح للاستيفاء فاقم مقام الغدا وانما اعتبر الاكلين  
 بقوله تعالى فاطعام مسكينين مسكنا والواجب منه الوسط وهو الكتان لا اكثر  
 بكماله قطع في العادة ثلث حصة والاقامة كذا في غاية البيان بحرية فقط او بغيره  
 بالادام فانه لا يستوي فيه حصة الا بالادام بخلاف حصة البر او اعطى فقط  
 في شهر كل اربع صاع بربع ونصف صاع بثلث او ثلثين او ثلثين او ثلثين  
 حاز جواب قوله او اشهر وما عطف عليه فان ربع صاع بربع ونصف صاع  
 بثلث او ثلثين بثلث نصف صاع بثلث او ثلثين بثلث او ثلثين بثلث  
 وثلثين بثلث او ثلثين بثلث نصف صاع بثلث او ثلثين بثلث او ثلثين بثلث  
 هذه الاشياء مخرجة ليجس لان الكيل من حيث الاطعم جسد واحد جاز تكميل  
 بالآخر ولا كذلك القيمة كما عرفت بخلاف بصفة رقة وصيام شهر لتكتميل  
 احد هما بالآخر لا غدا فانه فان العتق شرع لتخليص الرقبة والصوم  
 ليجزى النفس بخلاف اطعام نصف صاع ثم قيمته نصف صاع بثلث  
 عرفت من عدم جواز ما هو من الاعداد المنصوصة فيه اذا كان اقل قدرا  
 مما قدره الشرع وان كان اكثر من الاثني عشر فقيمة اطعمهم اي مسكين  
 كل واحد منهم صاع بثلث عن طهارين لم يصح الا عن احدى وعشرين او طهرا  
 عنها

اختلاف النسخ

عنها لان السنة تمل هذا اختلافها كالا فطار والطهار لا غدا فاما اذا  
 لغت السنة والصاع يصح للكملة الواحدة لان نصف الصاع من  
 ادنى المعادير والموتى وهو الصاع كفاية واحدة فلا يصح جعلها بالطهارين  
 بل الطهار واحد بخلاف اذ افرق في الفرع لانه في الفرقة الثانية في حكم مسكين  
 آخر كصوم البعير اسيرا او اطعم ما يهوى عشرين مسكنا او اعطى عشرين  
 عن طهارين فانه صحيح وان لم يجز واحد الواحد لان جسد الطهارين متحد  
 فلا يجب التبعين وكذا في الاطعم من اعطى عشرين او صوم عشرين ان يجزى  
 لا يميزها شأوا وان اعطى من قبل او طهرا لم يجز عن واحد لان السنة التبعين  
 في جسد واحد وفي الخلف مخرجة فاذ العتق بقى مطلق السنة فله ان يجزى  
 ايها شأوا كما لو اطلقه في الابد او صنيعة انه لو تولى قضاء يودين من رمضان  
 بحرية عن يوم واحد ولو تولى من العتق او النذر او عن القضاء والكملة لا بحرية  
 من واحد منها عند كل عام كذا بالصوم فقط اي صام شهرين او لا مكره له فلم يكن  
 من اهل الكوفة بالمال فعال الخن كذا بصوم شهر اعتبارا بالعمدة لانه شرع رخصا  
 كالحدد ولا سبده منه بالمال بان اعطى عنه او اطلع لم بحرية لانه ليس من  
 اهل الكيل فلا يصير بالمال بثلثه والله اعلم **باب الثاني** هو لغة من اللعين  
 وهو الطرد والابعاد حتى به لما في الحامسة من لعن الرجل نفسه ومن قبل  
 المرأة غصبه بها عليها الملعنة واللعين وشرا عاشرها ذات مكرات بالامان  
 مودنة باللعين فائمة مقام حد القذف في حقها مع انها اذا اذاعت سقط  
 عنه حد القذف ومقام حد الزنا في حقها مع انها اذا اذاعت سقط عنها  
 حد الزنا واللعن على انه فائمة مقام حد القذف في حقها ان هلال بن امية  
 جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غيبته عن ابي سفيان فلما رجعت

اختلاف النسخ



وجدت على بطن امرأتى الشريك نرى بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اوتت باربعة شهود والا تجلد على ظهرك فقال هلال رايت بعيني ما ركز  
 الله واغاد هذه كماله ثم قال لا رجوا من الله سبحانه ان يجعل في محرابنا من  
 الله تعالى هذه الآية قول ذلك على ان اللعان قائم مقام حد الزنا في جانب  
 الزوج حيث لم يجلد هلال بقذفه ثم ادخل على امه قائم مقام حد الزنا  
 في جانب المرأة ان هلالا لما زانما بالشريك بن الحجاج قال وجدت  
 على بطن امرأتى الشريك نرى بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عانت  
 فحارت به على نعت المكروه فقال عليه السلام لولا الايمان تسقت لكان  
 في ولها شان وهذا الشارة على ان اللعان قائم مقام حد الزنا في جانب  
 كذا في الميسوط وحكم حرمه الوطى والامتناع بعد الامتناع لحصول ابيونة  
 التامة وشروط قيام الزوجية حتى اذا اطلعت بها نكاحا او نكاحا سقط ولم يثبت  
 وسياتي بيانه في اخر الباب ان شتم امه ما يكون الكفار محجبا فمن قذف  
 بالزنا الزوجة العفيفة اي البرية على الزنا غير متهم به كن يكون موباه ولا  
 لا يكون له اب مودف وصلى الى الزوجان لاداء الشهادة على المسم به الا  
 اللعان بين الكافر والابن كافر ومسلم وان صلى بشاهد المثل كما سياتي  
 او نفي عطف على قذف ولهم ما اعترا من نفي الجلي سكتا وطالت به ان  
 بموجب القذف وهو اكد فانه صغرها فلا من طهرها كسر صوغها دلالة  
 من شرط اللعان واذا لم يكره عفيفة ليس لها المطالبة لغوات شرطها وهو  
 العفة لا على ضرب لقوله من قذف فان اتى اي الزوج عن اللعان حسن  
 ملاعن او كذب نفي فهد لان اللعان خلف عن اكد فاذا لم يات بالخلف  
 وجب عليه الاجل فان لاقى الزوج لاحت المرأة بالنكاح كمن يدا الزوج  
 لانه المدعى فيطلب منه اجرة او لا اي وان لم يلاعن فبست حتى يلاعن

روى صحاح

ابن ابي  
الكرام  
ابن ابي  
الكرام

ادراك  
كذلك  
فقد  
الشريك

او تصدق

او تصدق وقال الربيع في بعض نسخ العدة ان او تصدق في غير غلط لان  
 اكد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق  
 اربع مرات لان التصديق ليس باقرار فصار قضاة يعقرون في وجوب اكد  
 بعينه في ذرية فيمنع في اللعان ولا يجب به اكد ولو صدقته في نفي  
 الولد فلا حد ولا لعان فهو ولد صحيح لان النسب انما ينقطع حكما باللعان  
 فلم يوجب له ولده فلا يصدقان في البطالة وبه يظهر عدم صحة قول  
 صدر في شتمه فيمنع في النسب ولعمري فان لم يصحح الزوج للشهادة ما كان  
 كافرا او عبدا او محمدا وان قذف حد لو من اهلها لان اللعان تعذر  
 بين من حرمة فيصير الى الموجب الاصلح وهو ان ثبت بقوله تعالى الذين  
 يرمون المحصنات الآية ولا يتصور ان يكون الزوج كافرا وهي مسلمة  
 الا اذا كانا كافرين فاستلتم ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه فان صح  
 لها اي الزوج للشهادة وهي لا تصح لها بان كانت امة او كافرة او محرمة  
 في قذف او حبيته او محبونة او لا يحد قاذفها بان كانت زانية فلا حد  
 عليه كما اذا قذفها اجنبية ولا لعان لانه خلف عنه وصورة اي صورة  
 اللعان ما يطوق به النص بين الزمان حاصله ان يقول الزوج او لا اربع مرات  
 اشهد يا به لاني صادقة فيما رويتها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه  
 ان كان كاذبا فيما رايها من الزنا مشير اليها في كل ثم تقول المرأة اربع مرات  
 اشهد يا به انه كاذب فيما رايها من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه  
 ان كان صادقا فيما رايها من الزنا فيمنع من اللعان في كلا من  
 كثير كما ورد به الحديث لكن يكثر اللعان ويكون العشرة وسقطت حرمه  
 اللعان في غير من فبما بين يكثر اللعان بخلاف العطف فان اللعان قوا

صورة  
اللعان















ثم زات الدم على عادتها المروية انتفض ما مضى من عدتها وعليها ان تستأنف  
بالحيض لان عودها يعطل الايسر هو الصحيح فيظن ان لم يكن قاطعا لا يشترط  
الحيض فيحقق الايسر وذلك باستدانة البحر الى الحيات كالعدة في حق  
الشيخ الثاني فعلم من هذا التعريف ان ما وقع في عبارة صدره من قوله  
فقبل انقباضها بها كانه سهو من الشيخ والصواب بعد انقباضها بها  
كما تضاف بالشهر من عاضت حيضة ثم آتت يعني ان من عاضت  
حيضة او حيضتين ثم آتت اي انقطعت وهما دهي في سن الايسر فقد  
بالشهر واعترازا عن الجمع بين البذل والمعدل كونه الهداية فان العدة بالشهر  
برل من العدة بالحيض فلو جعل الحيض الى زات قبل الايسر مشتملا على الوقت  
ليكون محسوبا من العدة من حيث انه وقت لازم للجمع الممنوع ويجب من  
الشريعة ان عبارة الهداية بعد ما وقعت كما قلنا كنفال اقول ان  
شكل فانه لو ظهر ان عدتها بالشهر من وقت الطلاق فالحيضة التي رأت  
قبل الايسر مستند على الوقت فجب ان يكون محسوبا من العدة ثم حيث انه  
وقت معتدة طلاق وطئت بشهرته وقد مر بنا انه هو مبتدأ خبر قوله  
وعلمها عدة اخرى لحد والسبب وتداخلنا اي العدة ان فمراه اي اذا تضاف  
مكون ما تراه من الحيض بعد الوطى بشهرته منها اي من العدين واذا  
تم العدة الاولى ولم تكمل الثانية انتفض بعض الثانية فعليها انما هي  
او اوجبت على المرأة عدتان فاما ان تكون من رجلين او رجل واحد  
فان كان اثنتي كذا اطلقها ثلثا وقال طنتت انها كالي او طنتت بانها  
الكنابة فوطئها في العدة فلا يشك ان العدين تداخلتا وان كان الاول  
وكانتا من جنس كالمتوفى عنها زوجها او وطئت بشهرته كما سياتي

او من جنس واحد كالطالقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها اثنتي وفرق بينهما  
تداخلتها بخلافه ويكون ما تراه المرأة من الحيض محسوبا منها جميعا واذا انت  
العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها انما هي العدة الثانية وصورتها ان  
الثاني ان كانت بعد ما رأت حيضة كتب عليها بعد الوطى الثاني ثلث حيض  
ايضا فالحيضة الاولى من العدة الاولى وحيضتان بعد ما من العدين  
فيتم العدة الاولى وكتب حيضة رابعة ليتم العدة الثانية وان كان قبل ما رأت  
حيضة فلا يشك عليها الاثنتي حيض وهي يتوب على ستة حيض معتدة  
وقالت وطئت بها اي بشهرته بعد بالشهر وكتب ما تراه من الحيض فيها  
اي في الشهر وقال في المسوط لو تزوجت في عدة الوفاة فوطئها اثنتي  
فزوج بينهما فعليها بقية عدتها من الاول تمام اربعة اشهر وعشر وعلها ثلث  
حيض للمأخر وكتب بما عاضت بعد التزوي من عدة الوفاة ايضا كقوله  
للتداخل بقدر الامكان وهذا الشئ من العدة غير مذكور في الوفاة والكنس  
عدة الطلاق والموت تنقضي وان جهلت المرأة بهما اي بالطلاق والموت  
مع ان الزوج اذا كان غائبا عنها وبلغها خبر طليقة اياها بعد ما رأت ثلث  
حيض او مائة بعد مضي اربعة اشهر وعشر كانت عدتها منقضية وابتدأت  
اي ابتداء عدتها عقيبها اي عقيب الموت والطلاق لا عقيب عليها  
لانها سبقت او جبرها على الطلقة والمتوفى عنها زوجها وهما يتصفان بهما  
عقبها وابتدأت كالحائض عقيب بغيره اي تزويها او عدة على الوطى  
بان يقول تركتك او طنتت سبكتك كخوة ذكر لا بحر والغرم ذكره الزلي قالت  
مضت عدتي وكبرها الزوج حلفت فان القول لها مع اليقين لانها اثبتت  
فيما تجزى وقد مر في آداب الرقبة كمن معتدة من يابن اي ابان اقراة بادون الثلث

وعنت



ثم تزوجها في العدة وطلق قبل الوطى وجبت عليه مهرها وعليها عدة معتدة  
 لانها مقبوضة في يده بالوطى الاول وبقي غيره وهو العدة فاذا اهدى النكاح  
 وهي مقبوضة نائب ذلك القبض عن القبض الواجب في هذا النكاح كالسب  
 اشترى مقبوضا في يده فيصير قابضا بغير العقد فيكون طلاقا بعد فورا  
 لا عدة على سببته افرقت بنسبها لان الدار من لان العدة حيث وجبت  
 انما وجبت فعلا للعباد والحرى ملكي بالمجاد واليهام حتى صار محلا للملك  
 فلا حرة للزناش الا الحامل لان في بطنها ولد اثابت النسب ولا على وجه  
 طلبها حتى اذا اعتقد واحد منهما لان وجوب العدة لا يجوز ان يكون كحق الشئ  
 لانها غير خاطبة بحق الشئ ولا في الزوج لا خلاف معتد ومقدار  
 ان شركتهم وما يدينون ولا على حرية خربت البناء مسلم او دحية او مسلمة  
 ثم اسلمت او صارت دحية لقوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوا من  
 بلا قيد ولا عرفت ان الحرى ملكي بالمجاد واليهام ولا حرة للزناش الا الحامل  
 لما عرفت ان في بطنها ولد اثابت النسب **فصل في العدة**  
 نومه النكاح الذي هو سبب لصونها وكنية مؤنثها ولهذا لا تحل المطلقة الرجعية  
 لان نومه النكاح لم تغتربا لغير النكاح ولهذا يحل وطئها ويكرى عليها الحكم الزوجي  
 حال كونها كبيرة مسلمة فان الصغيرة والكافرة غير خاطبتين بالزوج ولو كانت  
 الكبيرة المسلمة امة لانها خاطبة بخلاف امة تملك فيما ليس فيه ابطال حق المولى  
 بخلاف المنع من الخروج فان فيه ابطال حق المولى وهو العبد مقدم طاعة  
 بترك الزينة مطلق بقوله تحذروا من نكاح المهرى اي كصبيوع بالزعمان و  
 المقصود اي كصبيوع بالعصاة او يزوج بها راحة الطبيب والحناء والطبيب  
 والدمى والحناء لا بعد فان الضرورات تنجح المحظورات لا الى الحد معتدة طوى

فانما الضرورات تنجح المحظورات لا الى الحد معتدة طوى

فانما الضرورات تنجح المحظورات لا الى الحد معتدة طوى

وهي اتم ولد واعتقها عولاء ومعتدة نكاح فاسد لان الاهدى والظهار  
 التامس على فوات نومه النكاح ولم يفتها ذلك لا كخطب معتدة الا بتوصية  
 لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الى ان قال ولكن لا  
 واعدوهن ستر الا ان يقولوا قولا لم يروا فاقولوا التوريق ان يقول اني اريد ان  
 انزوج انك طيلة وانك صالحة وتؤخذ ذلك مقابل على ارادة التزوج بها  
 والقول المودف اني فيك لراغب اني اريد ان يجمع وتؤخذ ذلك ولا يخرج معتدة  
 الطلاق رجعا كان او باينا من سترها قبل او زنا او يخرج معتدة الموت  
 زنا او بعض القبلة وتثبت فيه اي في سترها فان نفقة معتدة الموت  
 عليها فتحتاج الى الخروج زنا او للكب وقد عرفت ان يهرم البتل المطلقة  
 ليست كغيره لكون النفقة عليها من مال زوجها وتعتد ان اي معتدة الطلاق  
 والموت في بيت وجبت العدة فيه اي في بيت يضاف اليها تان كنه  
 حال وقوع الزينة والموت لقوله تعالى لا يخرجون من بيوتهم اي بيوت سكن  
 الا ان يظهر خدر بان كان نصيبها من دار كمن لا يكفرها وافوها الزينة  
 من نصيبها او خافت من تلفها او الا تهرام او لم يجد كرا بيت لا بد  
 من ستره بينهما الطلاق البايين حتى لا يقع خلوة الصبيحة بالحيثية  
 بعد ما لا ياتس في ان يكونا في منزل واحد لانه معتد بالخروج والظاهر ان اذا  
 لم يبرأ الا بياض الحرام وان صاف المنزل عليها او كان الزوج فاسدا فلا  
 خروجه وان جاز خروجها وترب بينها ان جعل احواله نعمة فاذرة على الحلو  
 احتياطا بانث اومات عنها زوجها في سترها وبين مصرها دون ثلثة  
 ايام رجعت الى مصر لانها ليست بائنا يخرج بل هو نكاح ولو سترها  
 ثلثة غيرت بين المصير والرجوع سواء معها ولاي اولاد وندب الرجوع  
 يكون الاعتد في منزل الزوج هذا اذا كان الى المصير ثلثة ايام وان كان

بجملته معتدة الموت طيلة



اقل مضت الى مقصد ما ولم يذكر هذا الشق اعتمدا على انهما قد تم قتل وهو  
 ان الحكم في صورة التتويج في صورة اقلية احد الزوجين ولو لم يجر  
 عطف على قوله في سواي لو بان ان اوقات عنها في مصر من الانصار لا يخرج  
 بل اعتد فيه فخرج بحرم ان كان له حرم محرم فقامت بالاشهر كدليل  
 يوما دما فاقطع حتى مضت سنة لانه في حكم الاول واعتبار الشهر العدة  
 بالايام لا بالالهة كذا في الصوري طلوعها فصاحبة من نفقة العدة لو بان شهر  
 اصبحت تعين الشهر ولو بانها لا تكون بالحوالة اصبحت المرأة بمضي عده  
 اي عدة الزوج الاول عدة الحمل وغلب على طه اي طهر الزوج الاول  
 لصدقها والمدة كحمل ما اصبحت به فكما اي جاز ان تكون الزوج الاول  
 مضت اي العدة لو كان كغيرها ما عده نفقة المرأة فيه شهر ان عده  
 حنفية ثم انه وعدهما تسعة وثلاثون يوما لاحتمال ان يقع الطلاق قبل اول  
 خمسة فيكون زهرتها ثلثة وتطهر بعد خمسة عشر يوما ثم كغير ثلثة وتطهر  
 خمسة عشر يوما كغير ثلثة فحكم العدة في زواج الاسلام ثلث سعات ثلاث  
 بناه على زمان كون الحمل من كغيره ان يوتربا كذا نادرة فلا يبين عليها  
 الحكم الشرعي بل الاغلب للاغلب فيعدها اكثر مدة الحيض واقل مدة الحيض لا فيكون  
 ثلث حيض شهر او الطهر شهرها **ثبوت النسب** اكثر مدة الحمل  
 شتان لقول عائشة رضي الله عنها الزول لا يثبت في البطن اكثر من سنتين  
 ولو بطل منزلها سنة اشهر لقول عائشة وحكمه وقصالة ثلثون شهرا قال الله  
 وقصالة في عامين فيقول الحمل سنة اشهر فثبت به نسب ولو بعدة الرضعة وان  
 ولدت لاكثر من سنتين ما لم تنزل العدة لاحتمال العلق حال العدة لجواز كونها  
 محدة الطهر وبانت في الاقل يعني اوجازت به لاقل من سنتين بانته من زوجها بالنفقة

علم الخبير

العدة

العدة ويثبت نسبة لوجود العلق في الحكم اوفي العدة ولا يصير اوجازا  
 يحل العلق قبل الطلاق وبعده فلا يصير اوجازا بشك كان اوجازا لا  
 بني اوجازت به لاكثر من سنتين كان اوجازا لان العلق بعد الطلاق والفا  
 انه منه لا انفار الزنا منها فيكون اوجازا كذا مبتوتة ولدت لاقل منها يثبت  
 نسب ولم مبتوتة اوجازت به لاقل من سنتين فلا بدوة لاحتمال كون  
 الولد قائما وقت الطلاق فلا يتعين لزوال الوارث ويثبت النسب ايضا  
 ولو لم يولد لا يعني اوجازت به تمام سنتين من وقت النفقة لم يثبت نسبة  
 لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه حرمة الوطى الا بدوة لانه التزم  
 وايضا يحتمل ان يطاها في العدة وكذا اوجازت اي صيته مسترها تسعة  
 لم يظهر فيها اماره البلوغ يثبت نسب ولدت او اولدت لاقل من تسعة  
 اشهر من طلوعها باينا كان او رجعا لان العلق يكون في العدة ولنفقة  
 اي لو ولدت تسعة اشهر لا يثبت نسب ولدت لان العلق يكون خارج  
 العدة وذلك لانها صغيرة يتعين والبقية لان زوال الاتصال والقصور مناف  
 للحمل فاذا بقي فيها صفة الصغر حكم بمضي عدها بثلاثة اشهر وحمل الحمل على انه  
 طالت فلا يثبت الطلاق الا يرى انها لو اقرت بمضي العدة ثم ولدت  
 لسنة اشهر لم يثبت النسب لوجود دليل الانقضاء وهو اقرارها فكذا انما بل  
 اوجب لان اقرارها يكتمل الكذب وحكم الصحيح بالانقضاء لانه وفيه كذا  
 محدة اي محدة الطلاق اقرت بالمضي اي مضي عدها ولدت لاقل من  
 نصف سنة من وقت الاقرار هذا هو المظن في الهداية والكنز وغيرهما  
 وهو الصواب الموافق للتعليل وقد وقع في عبارة صدر الشريعة الطلاق مكان  
 الاقرار وكانه سهو من النسخ الاول ثبت نسب ولدت لما قران العلق  
 يكون في العدة لظهور كونها يتعين حيث اقرت بالانقضاء ووجهها مشغول

واصل  
 بالاصح  
 لا بد



بما كان والمقصود لا يخفى ان العلوق يكون خارجا عنها او ظهر عطف على نفسه  
اقرت اي كذا معتدة طلاق ظن قبلها او لتر الروح به اي ثبت نسب  
معتدة ادعت ولادته وانكرها الزوج وقد كان قبل الولادة ظن او اقر  
الزوج بالحمل والا اي ولن لم يظهر حملها او اقر الزوج به فيثبت النسب  
او ان ثبت ولادتها بحجة تامة اي شهادة رجلين او رجل وامرأتين بان ولدت  
المرأة شيئا ولم يكن معها احد دلالة البيت والرجلان على الباب فيه ولدت  
فعلم الولادة برؤية الولد او سماع صوته فيدخل في التامة اذ لا يثبت النسب  
بشهادة امرأة واحدة على الولادة خلافا لما قال في فصل ان المعتدة اذا ولدت  
ولم يثبت نسب حملها فسد رجمانه الا ان يشهد بولادته رجلان او رجل  
وامرأتان الا ان يكون هناك حمل ظاهر او اعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب  
بلاشهادة وعندهما يثبت في الجميع شهادة امرأة واحدة مسلمة بوجه عدل  
كراهة الكاذب وكذا معتدة وفات ولدت لاق منها هذه المسئلة ذكرت في الهدية  
بقوله ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها اي اي ثبت نسب ولد  
معتدة وفات يكون بين موت ولادته اقل من سنتين وقال زفر اذا جازت  
بعد انقضاء عدة الوفاة ستة اشهر لا يثبت النسب لان الشرع حكم بانقضاء  
عدتها بالشهرين بتعيين اجتهاد فصار كما اذا اقرت بالانقضاء كما بين في الصفة  
ولما ان الانقضاء عدتها بوجه آخر وهي وضع الحمل بخلاف الصغيرة لان الحمل  
عدم الحمل لانها قبل البلوغ ليست بحمل وفي البلوغ تنكره الضوابط  
فلا يرد لانها تنكر او ولدت عطف على قوله ولدت لاق منها هذه المسئلة ذكرت  
في الهدية ثانيا بقوله فان كانت معتدة عن وفات وصدها اي ثبت نسب  
ولد معتدة عن وفات وصدها ولدت في العدة واقر الزوج بالولادة ولدت  
على الولادة احد فلما بين اتفاقا وهذا في حق الارث ظاهر لانه خالص عنهم فيقبل فيه

نصدهم

نصدهم اما في حق النسب فهل يثبت في حق الارث ظاهر لانه خالص عنهم  
غيرهم ممن لم يصدره قالوا اذ كانوا من اهل الشهادة بان صدقها  
رجلان او رجل وامرأتان من الورثة يثبت لغيرهم اجتهاد ولا يقبل بشرط  
نفاذ الشهادة وحيل لا يستر لان الشبهة في حق غيرهم تتبع للشبهة  
في حقهم باقرارهم وما ثبت تبعا لا يراد في غير شرط اهل كالحديث  
القول والجد في حق السلطان في حق الامة هذا هو الصحيح كراهة الكاذب وكذا  
مكتومة ولدت ستة اشهر بعد اقرار الزوج بالولادة فثبت بولده ستة  
اشهر فصاعدا يثبت نسب منه سواء اقر به الزوج او سكنت لان الوارث قائم  
والمدة تامة وان انكر الزوج ولادتها يثبت بشهادة امرأة واحدة فان  
تاه ملاعنا لان النسب يثبت بالوارث القاييم واللعان انما يثبت بالعدف  
وهو موجود هنا لان قوله ليس متى قذف لها بالزنا والعدف لا يستلزم  
وجود الولد فلم يعتبر الولد الثابت بشهادة القابلة ليكره كون اللعان  
ثانجا بشهادة القابلة بل اضيف اللعان الى العدف فخرج عنه **اقول**  
يراد على ظاهره ان لا يتم ان العدف المطلق لا يقتضي وجود الولد لكن لان العدف  
بالولد لا يقتضي وجوده والحكم فيه ووفيه ان راو القوم بالوجود بالوجود  
الخارجي والعدف بالولد انما يقتضي الوجود في العبارة دون الخارج مثلا  
اذا سمع الزوج ان امراته ولدت ولدا فعلى ذلك الولد ليس منه كان قذفها  
بالزنا فكانه قال زنيته فحصل الولد منه وان لم يكن الولد موجودا في الخارج  
وان ولدت لاق منها اي من ستة اشهر لا يثبت النسب لغير العلوق  
على الكاذب فان ولدت ثم اعتلها وادعت مكافها مدة ستة اشهر وادعى  
الزوج الا قبل صدقته بمالين عنده خلافا لما كان سابقا قال ان نكحها  
فهي طالق ثم نكحها فولدت نصف ستة من نكحها لزم اي الزوج نسبه اي



نسب الولد وحررها لوجود العلوق في العلق علق عليها بولادتها ان قال  
 لاجلته او اولدت ولد فان طلق فشهدت اذاعة الحق بها اي بالولادة  
 لم يقع اي الطلاق عند لم يصح رعايته وعند ما يقع لان الولادة تثبت بها  
 اذاعة ثم تثبت الطلاق بالتبعية وله ان الولادة تثبت ضرورة فيمتنع بغيره  
 فلا يتعدى الى الطلاق وهو ليس بتابع لها لان كلامها بوجوبه وان لا  
 احصر من عليه بعض شرائع الهداية بان كلامه في الطلاق المعلق بالولادة المعلق  
 بالشيء لازم من لوازمه والولادة تثبت بشهادتها والشيء اذا ثبت ثبت  
 بجميع لوازمه **اقول** قوله ان تثبت كجس لوازمه ليس في اطلاقه بل هو  
 في موضع لا يتصور فيه الاتساع بين اللازم والمكروه كما في المردوم العلق وقد  
 اشار اليه صاحب الهداية بقوله والطلاق ينفي عنها وقد تقرر في كتب الاصا  
 في بحث الافتقار وان قوله اعتق عبدا عني بالفا يقتضيه بيع ضرورة كما  
 العتق فصار كانه قال بيع عبدا عني بالف وكفى بالاعتق فثبت  
 ابيع بعد الضرورة حتى لا يثبت من الاركان والشرائط الا ما يحتمل الفتا  
 اصلا وان كان الزوج اقرب الجمل ثم علق طلاقها بالولادة وقالت امرأة  
 ولدت وكثيرا الزوج يقع الطلاق بلا شراية عند لم يصح رعايته فغيرها  
 بشرط شراية القابلة لانها تدعى حنث فلا بد من الحنث وله ان اقرازة الجمل  
 اقرازا يقتضي اليه وهو الولادة كجس امه فطلقها فسترها فان ولدت لاقا  
 من ستة اشهر من سترها لم ينفك الولد والا فلا يلزم لان الولد في الوجه الاول ولد  
 المختدة اذ العلوق سابق على الشراية وانما ولد المملوكة اذ الحان  
 اما اقرب دقة فلا بد من الدعوة حال لامة ان كان في بطنك ولد فهو من  
 فتره اذاعة بالولادة لاق من ستة اشهر من اقرازة ام ولد له لان سبب

لا يحتمل  
 كانه

ال

النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو مني وانما الحاقه اليه  
 تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة اتفاقا وانما قال لاق من  
 من ستة اشهر من اقرازا لولدت ستة اشهر فصاعدا لا يثبت  
 النسب لاحتمال انها صلت بعد محالة المولى فلم يكن المولى مريضا اذا  
 الولد بخلاف الاول للتيقن بقيام الولد في البطن وقت القول فصحت  
 الدعوة اول طفل عطف على قوله لامة اي قال الطفل هو ابني ومات الممر  
 فثبت امه اي ام الطفل هو ابني وانما رويته برئانه اي حرث الطفل و  
 انه من المولى لان المسئلة فيما اذا كانت معروفة بالحرية وبكونه ام الطفل  
 السبيل اليه نبوة الطفل له الا بكناه امه نكاحا صحيحا لانه المومنون  
 كل فان قال وارثه انت ام ولده وجعلت حرثها لامة لان ظهور  
 حرثه باعتبار الدارحة في دفع الروح لا يستحق الارث زوج امه من  
 عدله فثبت بولدها وقاه المولى لا يثبت نسب لان ثبت نسب  
 يقتضي فسخ النكاح وقد ثبت ان النكاح بعد ما صح لا يقبل الخلع بخلاف  
 ابيع فان المولى اذا باع امه ولدت عند كثره ثم ادقاه ابيع  
 يثبت نسب وينسخ ابيع وعلق اي الولد لانه ملك المولى وقد اقر  
 بنبوته فلم يحرثه وان لم يثبت المردوم كما اذا اقر بنبوة عبده المعروف  
 النسب وتعيير اي لامة ام ولده لا قراره بذلك ولدت امه الموطوءة له  
 ولما لم يثبت نسب حتى يرضيه فان العراش على ثلث مرات اقولا  
 وهو فراس المنكوة وحكمه ان يثبت به النسب بلا دعوة فلا ينتفي  
 المحر والنفي بل ينتفي باللعان في النكاح الصحيح اذ اللعان في النكاح  
 من وضعف وهو فراس لامة وحكمه ان لا يثبت به النسب بلا دعوة  
 لضعفه ومتوسط وهو فراس ام الولد وحكمه ان لا يثبت به النسب

الفراس من ثلث مرات



بلاد دولة ويستحق مجرد الشئ لكن بثبوت بلاد دولة انما يكون اذا حمل المولود عليها  
 واما اذا لم يحمل فلا يشبهت بلاد دولة كام ولا كانت بها مولا با واما من ترك  
 بين اثنين استولدا ما لم يثبت بولد لا يشبه النسب بدونها كذا  
 في خزانة المفتي **باب** **الحضانة** هي من حضن الطاهر بغيره  
 اذا اضطر الى نفسه تحت جناحه وكذا المرأة اذا ارضعت ولذا يملك لها  
 بعد الطلاق ما لم يتزوج بين زوج آخر غير حرم المولود كذا في  
 لها الا حياء الام عليه ولا يملكها استحقاق من غيرها الا ان يكون له حصة  
 تحبس وتضرب فلا تزوج الحضانة او فاجرة كذا في الكا في بلادهم على اقد  
 الولد اذا ابيت او لم يطلب لاحتمال ان تجزع الحضانة الا اذا ابيت  
 بان لا يافد الولد ثم يغيرها او لا يكون له ذورهم محرم سوى الام فتجوز  
 الحضانة اذا الاجنبية لا شفقة لها عليه ثم انما هي ام الام وان كانت  
 لان هذه الولاية تستفاد من قبل الاقارب ثم انما هي ام اب الولد  
 اي وان عطلت لانها من الاقارب ولذا يحرم ميراث الاقارب من الام  
 ولانها او فتر شفقة لاهل الولادة ثم اشتهت لاهل ولانها استحقاق ثم اشتهت  
 لام لانها قريبة لما قبلها في هذا الامر ثم اشتهت لاهل لانها من اهل  
 من بنات الاجداد ثم لا تشبه حالها لان قرابة الام ارفع من هذا الامر كذا  
 اي من كانت لاهل وام او ولي ثم لاهل ثم لاهل او ولي من بنات لاهل  
 لانها تدل بالام وتلك بالاف ثم عتقت كذا في الترتيب ولا يصح لسان  
 البعثة والحالة في الحضانة لانها غير محرم بشرط من يخرج الحق على الحضانة  
 لا يشترط كونه المولى ولان هي الحضانة في ولاية ولا ولاية لغيره على  
 نفسه فضلا عن الولاية على غيره فلا يصح لاهل وام ولد قبل عتقها بل هي للمولى  
 ان كان الصغير قتيلا ولا يورثه بينه وبين امه ان كانا في ملكه كما في البيوع

يخرج  
 من

وان كان حرا فالحضانة لا قرباية الاوار ولا اعتقا كان لهما حق الحضانة  
 في اولادهما الا حرا لانها ولادها واما اوار حال ثبوت الحق الزمنية كالمسألة  
 بين انما هو بولد بالمسلم حتى يعقل اي الولد فيسلك ان الحضانة تبني  
 في الشفعة وهي اشفع عليه فيكون الرفع اليها انظر له ما لم يعقل دينا فاذا  
 عقل يخرج منها لاحتمال الضرر او يخاف ان يالف الكوفان فالف الكوفان يكون  
 قبل تعقل الدين فاذا خيف هذا يخرج ايضا منها يسقط هوها اي حق  
 الحضانة انما كانت او غيرها كالحدة بنكا في غير محرم للمولود لا تنقض  
 الشفعة هي وان كانت محرم لا يسقط كام تحت ثم حصة جده وعود  
 اي هوها بالعودة لان الام انما اذا زال عاد كمنع طلبت الام او اقل طلبت  
 في الكا في عدة الرجوع لم تسحق الا لاهل لان الارضاع مسحق عليها وبان  
 وان لم يكن مسحق دينا فالسنة والوارثات يرضعن اولادهم لكنهما عذرت  
 لاحتمال عجزها فاذا قدمت عليه بالاجرة ظهر قدرتها فكان الفعل واجب ايضا  
 عليها فلا يجوز اخذ الام عليه ولو طلبت بعد عدة او غيرها لكن لا ينفذ من غيرها  
 مسحق اما الاول فلان الكا في قدر زال بالكلية فصارت كالاجنبية والى  
 اثنتي فلان غير مسحق عليها اعلم ان الام اولى بارضاع الولد بعد ارضاعها  
 ما لم يطلب اكثر من امة الاجنبية لانها اشفع وانظر للنص في الاخذ  
 منها اضرار به فان التمس اكثر من ذلك لم يجز الالب عليها دفعا للضرر  
 قال الله لا تضاروا الامة بولدها ولا مولود له بولده اي لا تضار من هذه  
 الولد منها ولا يضار هو بالزمام باكثر من امة الاجنبية وان رضيت  
 الاجنبية ان ترضعه بغير اج او بدون او الحفل والام باجر الحفل  
 فالاجنبية منها اولى بما قلنا ذكره الربيع في المبسوط رواه ابن حبان في رواية جاز

مطلوب  
 لان الحضانة اذا زال  
 عاد الحضانة



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

استجاره لان النكاح قد زال فالتحت بالاجانب وفي آخره لان  
العدة من احكام النكاح ولهذا يجب فيه النفقة والسكنى ولا يجوز دفع  
الزكاة اليها والشهادة لها قال الاب احمد مرفوعة بل اخرجين قالت الام  
كا بعد العدة لا ارضعه الا بالاج او بالاكل حين قالت لا ارضعه الا بكذا  
ليس لها منه ولكن مرفوعة الضمير في بيتها ما لم تسرح و رعاية لها بنين  
لا توضع حبيته الى حبيته غير محرمة كونه العاقبة و ابن العم لا يقال الفاء  
مع وجود حرم غير حبيته كالحال لعدم اعتداله ولا ترفع ايضا الى ما سبق ما من  
هو من لا يقال بما يصنع فانه لا يتجاش من الفاء ولا يحتر طفلا بين  
ابيه وامه وان كان غير اذ قال الشافعي يحرم اذا بلغ سن التمييز وسلم  
الى من يجاراه الام وكذا اخرج به اي بالصبي من ابيه حتى يستغنى عما  
القرى بان ياكل ويشرب ويستجى وليس هذه لانه اذا استغنى كجاء  
الى انما يجب والتجاش ما داب الرطال واقلاتهم والاب اقرهم ذلك  
وقدر الاستغناء بسبع سنين فانه انقصا وفيه بفتح كذا في الجاني  
والام والجهة اخرج بها اي بالصبي من الاب حتى يحض لانها بعد الاستغناء  
يحتاج الى صورة اداب النساء والمرأة على ذلك اقرر وبعد البلوغ يكمل  
الى التحسين والحفظ والاب فيه اقرر وروي عن محمد حتى تستن من ابناء  
تدفع الى الاب اذا بلغت هذه الشهادة لتحقيق الحاجة الى الصيانة وهو الاوجه  
فساد الزمان وغيرهما لا يقرر على استجراها اي حضانه غير الام والجهة اخرج  
بها ان بالنسبة هي تستن لان التزك عن من حضنها نوعا كخدم وغيرها  
لا يقرر على استجراها لان المقصود هو التعليم وهو يحصل بالاستخدام وغيره  
لا يمكنه ولهذا لا يجوز بالخدمة فلا يحصل المقصود بخلاف الام واجبة لعدتها  
عليه

عشر عالات ومطلقة بولدها اي يدون اذن ابيه لما فيه من الاضرار  
بالولد الا الى وطنها الذي ينحسب فيه حتى لو دفع الزوج في بلدة وليس  
بوطن لها ليس ان ينقل اليه ولا الى وطنها لعدم الاورين في كل منهما وهو  
رواية كذا في الطلاق من الاصل وهو الاصح بهذا اذا كان بين الموضوعين  
تفاوت فان تعارفا بحيث يمكن في مطالبة ولد في يوم ويرجع الى ابيه  
فيه قبل البطلان جاز لا النقل اليه مطلقا في دار الاسلام ولا بشرط فيه ودفع  
النسوة ولا الاوطن الا الى قرية من مصر لان الانتقال الى القرية بمنزلة  
الانتقال من قرية الى قرية في بلدة واحدة لكن الانتقال من مصر الى قرية  
مصر بولده لانه يخلق بافلاق اهل القرية ولا يمكن ذلك الا ان يكون وطنها  
ادفع العقد فيها في الاصح لما يتبادر فخص هذا السفر بالام وليس لغيره ان  
ينقله بغير اذن الاب حتى اجددة للصغيرة عم موسرة و اب محسرة وان ارادت  
التمه ان ك الولد حنانا ولا تمنعه الى التمه الولد عن الام وهي اي الام تاتي  
التمتع من الحضانة وتطالب به بالاجرة ونفقة الولد فالصحيح ان يقال لها  
اما ان تمسك الولد حنانا او بدفعه الى التمه كذا في الخلاصة باب النفقة  
في اسم بعين الانفاق قال شام سالت محمد عن النفقة فقال هي الطعام  
الكسوة والسكنى كذا في الخلاصة هي الحب بما يات منها الروضة ومنها  
السب ومنها الكسوة قدم الروضة لانها اصل النسيب وهو اقوى من الكسوة  
فحب على الزوج ولو صغير لا يقرر على الوطى او غير ابيه عنده قدر النفقة  
لروضة سواء كانت مسلمة او كافرة كبيرة او صغيرة وطوى اي من شأنها  
ان تطوا حتى لو لم يكن كذلك كان المانع من جهتها فلم يوصد تسليم البضع  
فلا يجب النفقة بخلافه اذا كان الزوج صغيرا لا يقرر على الوطى فان المانع



من جهة فلو كانا صغيرين لا يطيقان اجماع لان النفع لهما لان المنع ممتنع جاء  
من قبلها فبانه ما في الباب ان يجعل المنع من قبله كالمعهوم فالمنع من قبلها  
قائم ومع قيام المنع من قبلها لا يستحق النفقة كزنا الزانية فقيرة او غنية  
فان غناها لا يبطل حقها في النفقة على الزوج موطوءة او لا كما اذا كان الزوج صغيرا  
لا يقدر على الوطء وهي كبيرة يقدر حالها فتعلق بقوله فجب وافتقار الاختلاف  
وعليه الفتوى وبسته بقوله في المومنين نفقة الياس والمعتبرين نفقة النساء  
والمتولين بان يكون احدهما موسرا والاخر معسر او هو متيسر والصورتين  
احدهما ان يكون معسرة والزوج موسرا او الثانية فكسرها من الحالين النفقة  
دون نفقة الموسرات وفوق نفقة المعسرات وقال الكرخي بغيره قال الزوج  
هو قول الثالث نعم قال صاحب البدائع هو الصحيح وقال صاحب المبسوط المعتبر طار  
في الياس والوارث في طار الزاوية ولو هي في بيت اسرها قال في الهداية اذا  
سكنت نفسها بالزوجة فليس نفقتها وقال في النهاية هذا الشرط ليس بظاهر  
في طار الزاوية فانه ذكر في المبسوط وفي طار الزاوية بوجه العقد النفقة واجبة  
لها وان لم تنقل الى بيت الزوج ثم قال وقال بعض المتأخرين من الامة بان لا  
يستحق النفقة اذا لم تنزل الى بيت الزوج والفتوى على جواب الكفاية  
وهو وجوب النفقة وان لم تنزل او مرضت في بيت الزوج فانها النفقة  
والعياش على عدوها اذا كان رضا بمنع اجماع ليقوت الاقباس بالاستتماع  
وبه الاخصان ان الاقباس قائم فانه يستأنس بها ويسترها ويحفظ ابنتها  
والمانع لعارض فاشبهه بغيره وعن لي يوسف رحمه الله انما اذا سلمت نفسها  
ثم مرضت جبت النفقة لتحقيق التسليم ولو مرضت ثم سلمت لا يجب لان  
التسليم لا يبرأ من النفقة في الهداية لا في الجب النفقة لثبوتها في بيتها  
بقوله فرقت من بيتي الى بيت الزوج بلا حق حتى تعود الى منزله لان فوات

الاقباس منها واذا عادت عاد الاقباس فجب النفقة بخلاف ما اذا  
امتنعت من السكن في بيت الزوج لان الاقباس قائم والزوج قادر  
على الوطء جبر او قسرا بلا حق اصرار عن زوجها بحيث كما اذا لم يعطها المهر  
المطل فخرقت من بيتها وكسوة يدين لان الامتناع جبر من قبلها بالمال طلبة  
وان لم يكن منها بان كانت عابرة فليس منه وعرضه لم تترك اي لم تنقل  
الى منزل زوجها لعدم الاقباس لاجل الاستتماع ومقصود بغيره انهما  
يجل كرها فذهب بها فان النفقة جبر الاقباس من بيتها وقد فاتت و  
قائمة بدونه اي بلا زوج ولو مع حرم لان فوات الاقباس منها ولو كانت  
في اي بالزوج فنفقة الحق اي الواجب هي لان الاقباس قائم لقيامها عليها  
لا غير لان النفقة السرة لا الكراهة وكما زوجها الواحد عطف على قوله في اول  
البيان لوجه لو كان الزوج موسرا لان كفايتها واجبة عليه وهذا من  
قارنها للمعسر في الاصح لا يتوق منها اي الزوجين بجزة الى الزوج غيرها اي  
النفقة ولا بعدم اي ثمة اي الزوج حال كونه غائبا عنها فتسأل انية  
او كان الزوج موسرا اعلم ان محور النفقة عند الزوج او ان احدهما اعسار  
الزوج وطريقه ان يثبت اعساره عند الحاكم فله ثبته امام ومكثها منه  
صبيحة الرابع كذا في غاية العوضك وثانيتها عدم انية الزوج الغائب  
فوقها من النفقة ولو موسرا قال في شرح الغاية العوضك ولو غاب الزوج  
قال كونه جارا على اداء النفقة ولكن لا يوفي حقها فاطهر الوجهين انه لا يجب  
فيها ولكن يثبت الحاكم الى حاكم ببلده ليطالبه ان كان موضع معلوما وان  
ثبوت النفقة واليه مال جمع من اصحابنا وافتوا به لكونه المصلحة وقال في شرح  
الحاوي وهو اختيار ابي علي الطبري وابي الصباح وعين الرباعي وابن  
ابيه صاحب العمدة المصلحة والفتوى به وقد اشار الى اختلاف الاول

اذا غصب رجل كسرة من ذهب  
في نفقة لزوجته لان نفقة الاقباس  
بين من يوجبها قبل تنقلها



بقوله بجرحه عنها والى الثاني بقوله ولا بعدم الغاية **اقول** قد علم مما نقل عن كتب  
 الشافعية الموثوق بها ان الحكم بالجرح عند انما هو بالنظر الى الجرح  
 واما الحكم بالنظر الى الغايب فبعدم الاتفاق وكل من الجرح وعدم الاتفاق  
 يكون معلوما بالضرورة فلا وجه لما ذكره الرواية الشافعية في شرح الهداية وغيره  
 ان الجرح عن النفقة انما يظهر عند حضور الزوج واما اذا كان غايبا غيبة مستعظفة  
 فلا يعرف الجرح لانه ان يكون قادرا فيكون هذا ترك الاتفاق لا الجرح عن الاتفاق  
 فان دفع هذا العضل الى قاض آخر فاجاز قضاءه فالصحيح انه لا ينفذ لان هذا  
 العضل ليس بجرح فيه لما ذكرنا ان الجرح لم يثبت نعم مرد هذا على من لا يعرف  
 من جهة من الشافعية ويحكم على الغايب بالجرح لم يثبت نعم مرد هذا على من لا يعرف  
 عن الاتفاق لا على الشافعية ولا على من يعمل بغيره الشافعية فقلت على ما تقوم  
 الى المرأة بالاستدانة اي يقول لها انما ضاقت بدينه على زوجها اي بشره بالدين  
 نسبة على ان تقطع التي من ماله فرض نفقة **الحكم** يكونا معا من فاقب  
 الزوج ثم لها نفقة **ن** انه ان طلبت لان النفقة تختلف بحسب السبب **الحكم**  
 وما قطع به فعدم النفقة الموصرات وفوق نفقة الموصرات **وتسقط**  
 ما مضى من النفقة الا اذا فرضت او رخصت اي يصطليح على شيء  
 لانها صلبة وليست بعوض فلا تتأثر الا بقضاء كالامنة فانها لا توجب  
 الملك الا بمؤبد وهو القبض والصالح كالقضاء لان ولايته على نفق اقوى من ولايته  
 القاضية بخلاف المهر فانه عوض عن الملك وبموت **احدهما** او طلاقها **تسقط**  
 المروضة يعني ان مات احدهما بعد فرض عليه النفقة لكن لم توف المرأة بالامنة  
 ومعتت شهور ولم تأخذ ما سقطت المروضة لما قرأها صلبة والصلابة  
 تسقط بالموت كالامنة تسقط بالموت قبل القبض الا اذا استدانت  
 النكاح لانها تنكح كما قد لا تستر والمجلة يعني ان تجلبها نفقة سنة مثلا

ثم مات احدهما قبل مضي المدة لا يسترد شيئا منها لانها صلبة وقد نقلت من الغرض  
 ولا رجوع في الصلابة بعد الموت لانها صلبة حكمها كانه امينة يباع **القول** المأذون  
 بالكلية في نفقة زوجته لانه دين وجب في ذمة الزوج وسببه وقد ظهر وجوب  
 حق المولى لان السبب كان باذنه فمقتضى برقيته كدبر الخاتمة في الوفاق  
 والمولى ان ينفذ لان حقها في النفقة لا عين الرقبة مرة بعد اخرى مثل اعذار زوج  
 امرأة باذن المولى ففرض القاض النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم  
 فبيع بمائة درهم قيمته والمشتري عالم ان عليه دين النفقة ببيع مرة  
 اخرى بخلاف ما اذا كان الالف عليه بسبب آخر فبيع بمائة فانه لا يباع  
 مرة اخرى **وتسقط** اي النفقة بموت اي بموت العبد وقوله ولا يوافق  
 المولى شيئا لغوات محل الاستيفاء ببيع دين غير اى غير النفقة  
 مرة فان ادعى الغريم فيها ولا يطلب به بعد احرته والزوج ان دين النفقة  
 يتجدد في كل زمان فيكون دينا آخر حادثا بعد البيع بخلاف سائر الديون ولو  
 كان مديرا او مكاتبا لا يباع بالنفقة لعدم حوازا **بيع** يمكن المكاتب اذا عجز  
 بيع لانه يقبل النفقة بعد الجرح **الامنة** المكسوة اما تجب بالقبول اي  
 اذا تزوج امته لغيره فانما تجب عليه النفقة اذا تزوج سبيها اي خلى بينها  
 وبين زوجها ولا يستحقها لان الاحتباس لا يتحقق الا بها وعدم استحقاقها  
 فان المعتبر في استحقاق النفقة تزويجها لمصالح الزوج وذلك يحصل بما ذكر  
 ولو استحقها المولى بعد ما اى بعد التولية تسقط ال النفقة لزوال الموجب  
 وان خدمته اعيانا بلا استحقاقها لا تسقط لانه لم يستحقها لم يكن مستورا  
 ولا فرق فيه بين ان يكون الزوج حرا او عبدا او مكاتبا او مديرا لان المصنف  
 الموجب هو التولية فلا يختلف باختلاف الزوج كذا اي كالقنة المدبرة

مطلوب  
 في جواز  
 اذا عجز



وام الرزقة لا تجب نفقتها الا بالتبوء بخلاف المكاتبه اذا تزوجت  
 بادن المولى حيث تجب نفقتها قبل التبوء كالحرة وليس للمولى ان  
 يتخذ منها الصيرور ونزها افع بنفسها ومنافعتها وتجب على الزوج  
 لزوجه نفقة نفقة سكنهم من حيث سكنهم في بيت حال عن اهل الزوجين  
 لانها يتضرران بالسكن مع الناس اذ لا يمانان على متاعهما ويمنعها  
 من الاستمتاع والمعاشره الا ان يحسرا لان الحق لهما فلها ان يسكنها معاد  
 يتفقا عليه ولا يلهيها بعين محررها النظر اليها والجلام معها متى شاءوا  
 الزوج عن ذلك لما فيه من قطع الرحم وليس عليه في ذلك ضرر لا الدور  
 عليها بل اذنه فانه لا يجوز لان البيت ملكه فله المنع من الدخول فيه والصحيح  
 ان لا يمنع من زوجه الى الوالدين ولا من دخولها عليها كل جمعة ودخول الحرم  
 غيرهما كل سنة قوله الصحيح اضرا عن قول محمد بن معاوية فانه يقول لا يمنع الكلام  
 من الزبارة في كل شهر فخص الزوجه الغايب وطفله وابويه في كل اى الغايب  
 من جنس موته اى دراهم اذ ذابوا وطعام او كسوة من جنس موته بخلاف اذا كان  
 من خلاف جنسه لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغايب للمالك بالوفاء  
 ان اقر من عنده المال بمعنى المضارب او المودع او المديون به اى بالمال وبالزوجه  
 والولاد او علم الغايب ذلك اى المال والزوجه والولاد ولا يعرف من عنده  
 المال ويجوزها انما هي الزوجه على اذنه اى الغايب لم يعطها النفقة ويكفرها  
 لان من الناس من يعطى الكفيل ولا يخلف ومنهم من يعكس فيجمع بينهما ايضا  
 نظر الى الغايب لا باقاه بيته عطف على موته فخص الزوجه الغايب  
 لا يخصص النفقة باقاه الزوجه بيته على الكساح ولا يخصص ايضا ان لم يشرك  
 اى الغايب مالا فاقامته اى اقامه الزوجه البيته فيبصرها اى الغايب  
 النفقة عليه اى على الغايب ويأمرها بالاستدانة لان فيه قضاء على الغايب

مطالع  
 ان لا يمنع من خروجها  
 الى الوالدين

مطالع  
 ولا يباع مال  
 الغايب

ولا يخصص به اى بالسكاح لانه ايضا قضاء على الغايب وقال زفر بن جهم  
 لا يخصص اى بالنفقة لا بالسكاح لان فيه نظر اليها ولا ضرر على الغايب فانه  
 لو مضى وصدرها فبها اخذت هوها وان حجبها فان لكل قدرها  
 وان اقامت بيته فبها اخذت هوها وان عجزت يضمن الكفيل او المرأة  
 وبهذا اى بقول زفر بن جهم الحاجة اليها دون ما علم انه لا يخصص نفقة في  
 مال الغايب الا بالمولد المذكور من لان الغضا على الغايب لا يجوز نفقة  
 هؤلاء واجبة قبل الغضا فلهذا كان لهم ان يأخذوا قبل الغضا ويرون  
 رضائه فيكون الغضا في حقهم اعانة وفتوى من القاضي بخلاف غيرهم  
 من الاقارب لان نفقتهم غير واجبة قبل الغضا وهذا ليس لهم ان  
 يأخذوا من ماله شيئا قبل الغضا اذ اخلوا به فكان الغضا في حقهم  
 ابتداء الحاب فلا يجوز ذلك على الغايب وتجب لمعه الطلاق رجعا كما  
 اذ بانها ومعهدة التزويج لا بمعصية كغيره من الحقوق والبلوغ او التزويج لعدم  
 الكفاية النفقة ولا السكنى اما الرجوع فان السكاح بعده قائم لا سيما عندنا اذ  
 حال الوطى واما البين فلان النفقة جزاء الاضاس كما ذكره الاضاس  
 فائم في حق حكم مقصود بالسكاح وهو الولد اذ العدة واجبة لصيانة الولد  
 فبها النفقة ولذا كان له السكنى بالاحكام لا الموت والمعصية اى لا تجب  
 النفقة لمعهدة الموت والتزويج لمعصية كالردة وتقبيل ابن الزوج  
 اما الاول فلان النفقة تجب في ماله شيئا فشيئا ولا مال له بالموت  
 ولا يمكن اجبارها من مال الورثة واما الثاني فانه صارت حابة نفسها  
 بغير حق فصارت كالثامنة وسقط اى النفقة بارتداد معصية  
 الثلث لا يمكنها اية لان الرقة ثبت بالطلاق الثلث والاعل  
 فيها كردة والتمكين الا ان المردة تحبس حتى تنوب ولا نفقة للمحرمة  
 والممثلة لا تجس ولها النفقة ومنها اى من اسباب وجوب النفقة

مطالع  
 لان الغضا  
 الغايب لا يخصص



النسب فنجب على الاب فاصمة لا يشترك احد في كنفقة ابويه وزوجته  
 اي كما لا يشترك احد في نفقتهم ولو كان الاب فقير التولية على المولود  
 وزوجته وكسوتهن والمولود له هو الاب لو لم يمتنع بقوله يجب النفقة  
 حال كونه صغيرا حتى لو كان الصغير غنيا فهو في ماله او كبير عاجزا حتى  
 الكسب حتى لو لم يعجز منه لم يجب نفقته على ابيه وفي الخلاصة  
 اذا كان من ابناء الكرام فلا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا  
طلبية العلم اذ لم يمتد الى الكسب فلا تسقط نفقتهم عن ابائهم  
 وعلى الموسر عطف على غيره على الاب اي يجب على الموسر فانه اذا كان  
 موسرا كان عاجزا لا نفقة على العاجز بخلاف نفقة الزوجة والاولاد  
 الصغار لانه التزيم بالعقد فلا تسقط بالحق والاختلاف في البار  
 والفتوى على انه معتبر بملك لصاب حرمان الصدقة اغنيها بالخطرة  
 وقرباينه لا اصوله اي ابويه واداده وجرانه اما الابوان فلقوله  
 وصاحبهما في الدنيا موعودا فسترهما ابني عليهما سلام بخمس عشرة بيان  
 بطريق اذا جاءا ويكسوهما اذا عريا نزل في حق الابوين الكافرين بدليل  
 ما قبلهما فادوات وجوب النفقة في حق الكافر جوارته وفي حق مسلم  
 بطريق الاولوية واما الازداد واجرات فلا ينهم من الاباء والامهات  
 ولهذا يقوم بعد تمام الاب عند عدم الفقر اقيده لانهم لو كانوا  
 اغنيا فنفقتهم في حالهم وان قدروا على الكسب لانهم يتضررون  
 به والولد مأمور به بدفعه عنهم بالسوية بين المذكور والامهات في ط  
 الرواية وهو الصحيح لان استحقاق الابوين انما هو بحكم الملك في مال الولد  
 لقوله عليه السلام انت وما لك لا يبيد هذا المعنى يشمل المذكور والامهات  
 ولذا ثبت لها هذا الاستحقاق مع اختلاف الكلمة وان عدم التوارث يعتبر

بغير الجذمتان  
 الاب عند عدمه

فيه الزبينة والجرية لا الارث لما ذكر في من لربنت وابن ابن النفقة  
 على البنت مع ان الارث بينهما نصفان وفي ولد بنت وادخ النفقة  
 على ولدها مع ان الارث كله للامه ولا شيء لولد البنت لانه من ذوي الارحام  
 وهو عصبة ولكل ذي رحم محرم عطف على اصوله التوق بين ذوي الرحم  
 والمحرم عموم وخصوص مع وجه لعقبه وقربا على البنت والامه وصدق  
 الاول على بنت التيم دون ابنت النكاح وصدق الثاني على ابنت الزوجة  
 لعدم صحة نكاحها دون الاول صغيرا وان بالغه او ذكر عاجزا بان كان  
 زنيا او اعلى او جونا فقرار حال على المجموع حتى لو كان غنيا لم يجب نفقتهم  
 على غيرهم وانما وجبت لان الصلة في الرواية الزبينة واجبة دون  
 البينة والقاصي ان يكون ذارهم محرم وقد قال الله تعالى والوارث  
 مثل ذلك وفي قراءة ابن مسعود رحمه على الوارث ذارهم محرم مثل ذلك وقراءة  
 مشهورة فصارت بمنزلة النكاح المشهور كما عرف في اصول الفقه فارتفع  
 اطلاق الكتاب بوجوبه لانه من الحاجة والصغير والامهات والامهات والامهات  
 اماره الحاجة للحق الجوفان العاد على الكسب غني بكمية بخلاف الابوين  
 كما سبق بعد الارث فان ترتب الحكم على الوصف مشورا لعلته ولان الغنى  
 بالغنى ويجوز عليه اي على الانفاق لا ينفق على ابنته فوجب نفقة البنت  
 البالغة والابن الزمن البالغ على ابويهما ان كانا على الاب الثلثان وعلى  
 الام الثلث لان الميراث لهما على هذا المقدار وفي ط الرواية كل النفقة على  
 الاب لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وفي غير الوالدين يعتبر  
 قدر الميراث رواية واحدة وقوله عليه السلام نفقة من اي فقير له اخوات  
 متوفيات موصيات عليهن انما ساء كادته ثلثه انما ساء على الاخوات  
 لاب وام وخمسها على الاخوات لاب وخمسها على الاخوات لاب وخمسها  
 على الاخوات لام على قدر ميراثهن ويعتبر فيه اي في ذي الرحم المحرم اهل بيته

نكاحها  
 سئل  
 بجواب

متعلق بحال العدة وانما اظهر  
 قدره اخذ من حكمه في  
 الوارث مثل ذلك



الادراك بان لا يكون محروما لا حقيقة بان يكون محروما للمراث لان لا يعلم الا  
بعد الموت وخرج عليه بقوله نفقة من اي نفقة قال داود بن عم موسى  
على الحال اذ يمكن ان يكون ابن التيمم محروما يكون الارث على ان ابن التيمم  
محرم فلا نفقة عليه والحال محرم فيكون النفقة عليه لا نفقة مع الاصل  
ونبأ لان الاستحسان انما ثبت باسم الوارث واختلاف الدين يمنع التوارث  
فلا يجب على النصارى نفقة اهل المسلم وعلى المسلم نفقة اهل النصارى  
الا للزوجة لانها يجب باعتبار الجنس حتى بعد النكاح وذلك بمقتضى  
العقد لا اتحاد الملة حتى لا يجب بالنكاح انما بعد ولا الوفا بشبهة  
والاصول لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وقدره النبي عليه السلام  
بحسن العشرة وقد مر بيانه ولا جدوا وجمادات كالا بون كما قد ولا كبير  
المسلم على اتفاق ابويه احرى ولا احرى على اتفاق ابيه المسلم او الذي  
لان الاتفاق بطريق الصلة والحرية لا يستحقها للنهي عن جرمهم بقوله تعالى  
انما ينهيكم الله عن الذين يتعاملونكم في الدين ولذا لا يجري الارث بين من  
هو في دارنا وبينهم وان احدثت ملتهم والزوج لان الزوج جزءه ونفقة  
اخره ولا تمنع بالكون نفقة نفق الميتين فبذلك اصرارنا عن الحرية  
اما الاول فلا تارة من بيتنا عن البر في حق من يتعاملنا كما قد واما الثاني فلو حثته  
ان يلحق بدار الحرب يبيع الاب عرض ابنه لا عقاره للنفقة اي يجوز له بيع  
النفقة لان له ولاية الحفظ في مال ولده الغائب اذ لو لم يكن ذلك فلا  
اولى لتوفير شفقتهم وبيع المنقول من باب الحفظ او يكتفى عليه بالتلف  
ولا كذلك العقار لانها محفوظة بنفسها وبخلاف غير الاب من الآثار  
اذ لا ولاية لهم اصلاح التصرف حال الصغر ليعتق اغير ما بعد البلوغ ولا في  
الحفظ بعد الكبر بخلاف الاب واذا جاز بيعه فالتمس جسر صحة وهو النفقة  
فله الاستيفاء منه لا اي لا يجوز بيع الاب عرض ابنه لربن له اي الاب

الحريين  
ما

عليه

عليه اي الابن غير ما اي غير النفقة هذا عند جسرهم ومما عندهما فلا يجوز  
ذلك كله وهو انفس اذ لا ولاية له لا تعطاها بالبلوغ ولا هذا لا يمكن حال  
حضرة ولا يمكن البيع في دين سوى النفقة ووجه الاحتجاج ما ذكرنا  
قال الزملي في المسئلة نوع اشكال وهو ان يقال اذا كان للاب حال غيبة  
ابنه ولاية الحفظ اجماعا فما المانع من البيع بالنفقة عندهما او بالدين  
عند الكل **اقول** لا اشكال اصلا لان ههنا مقدمتين احدهما ان للاب  
حال غيبة ابنه ولاية الحفظ والثانية ان بيع المنقول من باب الحفظ  
فلا يترتب من كون الاول اجماعية كون الثانية كذلك فالمانع من البيع بالنفقة  
عندهما كونه منافيا للحفظ واما المانع من البيع بالدين فهو ان يترتب  
الدين يحتاج الى القضاء بخلاف نفقة الاولاد كما سبق والجب ان  
هذا مع كونه في الظاهر كيف ضحى على من هو بالفضل مشهور وقال صدر الشريعة  
قالوا ان للاب ولاية حفظ مال الابن وبيع المنقولات من مال الحفظ لا يبيع  
العقار لانه محصن بنفسه فاذا باع المنقول فليكن من جسر صحة والنفقة  
فبصرفها لها ثم قال قلت الكلام في انه هل يجل بيع العود من اجل النفقة  
لا في البيع لاجل الحفظ ثم الاتفاق من التمس على ان العلة لو كان هذا  
جاز البيع لربن سوى النفقة بغير هذا الدليل **اقول** القوم انما يكرهون  
جواز البيع لاجل الحفظ لا ثبات جواز البيع للنفقة فان معنى كلامهم  
ان بيع المنقولات يجوز للنفقة لانه يجوز لاجل الحفظ بديل جواز  
للوصي فلان يجوز من الاب اولى لانه يستفاد الولاية من الاب فاذا جاز  
بيعه للحفظ وجاز حصول مال من جسر النفقة فيا زجره الاب اياه  
الى نفقته واما قوله على ان العلة لو كان هذا فيما لم يخص ما عرفت

القول الصواب

في اقل قول  
المرتب



ان المانع من البيع بالدين هو ان ثبت الدين محتاج الى العضا، والعضا على  
الغائب لا يجوز خلاف نفقة الاولاد فلا يلزم من جواز الاول جواز الثاني  
ولا تبسح الام ماله اى مال ابنه لها اى نفقتها او لاولادها اى النصف حال الضر  
ولا لا يحفظ بعد الكبر فان قيل قد سبق ان للام ايضا حق التمكيد في مال الابن  
بالحرث وبه يقتضى ان يجوز لها ايضا ان تبسح مال ولدها بالنفقة فلما  
ان مدار جواز البيع ليس هو التمكيد بل ولاية النصف في مال الولد في لولاية  
فيه جاز له البيع ومن لا فلا ضمن مودع الابن لو انفقها اى الوديعة  
على ابيه بلا امر قاض لتصرفه في مال غيره بلا ابانة ولا لاية بخلاف ما اذا امر  
القاضي لانه يلزم لا الابن ان لا يضمن لو انفق ماله اى مال الغائب  
على انفسها اذا كان من جنس النفقة لان نفقتها واجبة عليه قبل  
التعاضد استوفيا قبل العضا، وهما قضى بنفقة غير الزوجة يعنى  
الاصول والزوج والوايب ومضت مدة لم تصل اليهم فيها سقطت  
لان نفقة هؤلاء باعتبار الحاجة فاذا مضت المدة اندفعت الحاجة  
وانما قال غير الزوجة لان القاضي اذا قضى بنفقتها لا تسقط بمضى المدة  
لانها جزاء الاعتبار بالحاجة كما قرره لهذا يجب محسار ما فلا يسقط  
بحصول الاستغناء فيما مضى الا اذا استدنا اى الاصول والزوج والغائب  
باذن القاضي اى اذن لم القاضي بالاستدانة فاستدناوا على الغائب  
في لا يسقط نفقتهم ايضا كما لا يسقط نفقة الزوجة بمجرد تقدير القاضي وان  
مضت مدة ومنها اى من باب وجوب النفقة الملك فحب على المولى المملوك  
فان ابي اى امتنع المولى من ان يتفق عليه كسب اى المملوك ان يدر  
على الكسب والنفق على نفسه والا اى لم وان لم يقرر عليه امر اى المولى ينج

امره القاضي ببيعهم لورقيها وفي الحديث وان الولد اجبر المولى على الانفاق  
 لا شئع البيع فيها والمكاتب على المال يكسب لانه مالك يذوان كان  
 مملوك رقبة واهتز به عن المكاتب على الخدمة فانه كالرقبة اذ لا يدرى  
 رجل لا ينفق على عبده ان قدر اى العبد على الكسب ليس له اكل مال مولاه  
 بلارضاه والآى وان لم يعذر على الكسب جاز اكله بلارضاه لانه مضطر كذا  
 اى جاز اكله بلارضاه ايضا ان منع مولاه عنه اى عن الكسب **فصل**  
 شخص عبدا فينفقه عليه اى على القاضي الا بالنفقة اى بان ينفق القاضي على  
 العبد او اى بان يبيع القاضي العبد لا يجيب القاضي ولا يعجل  
 كلام الا ان يخاف على العبد ان يضيع فيبيع القاضي لا ان يبيع العبد  
 ثمه فالكلام اودع شخص عبدا عند زيد فقال للشخص المودع فطلب زينة  
 المودع من القاضي الا بالنفقة فالقاضي لا يأمر بالتفريق المولى به لا بمال  
 استيعاب قيمته بالنفقة بل يوجه فينفق عليه منه اى من اوجه  
 اى ببيعهم ويحفظ ثمنه لمولاه دفعا للضرر عنه **كتاب العتق والعقود**  
 والعقود لغة القوة مطلقا وشرعا قوة حكمت نظر في حق الادنى بانقطاع  
 حق الاغيار عنه والاعتقاد لغة اثبات القوة مطلقا وشرعا اثبات القوة  
 الشرعية التى بها يصير المحتق ايمانا شرعا والولاية قاذ راعى التصرف  
 في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار عن نفسه لا مطلقا بل بازالة الملك الذي  
 ضعف حكمه كالقوة الحقيقية التى تحصل في اليد بزوال ضعف حقيقته هو  
 المرض وازالة الملك مطلقا اى غير مفقود بكونه ملكا وحاصله جعله غير مملوك  
 لا بد من خروج به الى البيع والرهنة اذ فيها جعل مملوكا ملكا لغيره ويلزمه اثبات  
 القوة الشرعية وسببها حقيقة انشائها من قبل القاضي لا من قبل الادنى

مجلس لا یجبر کافر  
عز الانفا قبل  
یوم فطینه وین  
است که فطینه است  
مجلس فطینه  
است که فطینه است  
مجلس فطینه  
است که فطینه است



من قول ان المملوك لا يملك وان ملك ولا اعتق الا في الملك مكلف اي عاقل  
وبالبيع اما الاول فلان يحنون ينافي اهلية التصرف وانه لو قال العاقل  
البيع اعتقت فهو وان قال انا صبي او جنون وجنونه كان ظاهرا كان  
القول له لا سند له التصرف الى حالة منافية له اما ان قلنا ان الاقامة  
ضرر ظاهر لا يملكه الوصي والولي عليه والبيع ليس باجل للضرر المحض بخلاف  
البيع المحض المتردد بينهما حيث يكون اهلا للاول قبل الاذن وانما بعد  
ملكه حال عن غيره صحيح وانما اشترط ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا اعتق  
فيما لا يملك ابن آدم ولو بالاصالة الله اي ويصح الاعانة ولو كان باضافه  
الى الملك كان يقول لعبد غيره ان ملكته فهو حر حيث يعتق او لملكه قد  
قرئ في الطلاق بصرحة اي صريح الاعانة بان كان مستحقا لغيره وضاعف  
متعلق ببيع بلانية لانها انما يشترط اذا ثبتت راد الحكم اذ لا يشاء  
فلانية وذلك كانت حرا وعتق او معتق او حر او حر او حر او اعتقت  
او ما انت الا لان كلامه يستل على النفي والاثبات وهو ان من حره الا بانه  
بدل كلمة الشهادة ونحو الوصف بالحرية يعتق فاذا اكره كان اول ان  
يعتق او هذا مولاي او يا مولاي فان لفظ المولى مشترك احد معانية المولى  
وفي العبد لا يبيع الا بهذا المعنى فيعتق بلانية او ياتر او ياتر او ياتر فان  
لفظ الاخبار جعل انشائي للتصرفات الشرعية وفعل الحجة كما في قوله  
والطلاق والبيع ونحوه فان تصحيح كلام العاقل بقدر الامكان واجب  
ووجه له الا بتقدم بثبوت العتق ونحوه في العمل يتحقق منه هذا الاخبار  
فان قال اردت الكذب كما اوردته من العمل صدق وديانة لا صيانة  
لا تضار والنداء لا تضار المناوي فاذا ناداه بوصف بملك انت اذ كان

لذلك

لذلك الوصف الا اذا سماه به اي سمي عبده بالحر او العتق في الاعتق  
لان راداه الاعلام باسم علم به وهو العتق به ثم اي بعد ما سماه به اي  
عبده بالحر اذ نادا بالحقية وقال يا اراذ وقد سماه بالحر او عكس بان  
سماه اراذ ونادى ببياعه عتق لانه ليس بعبدا باسم علم فيعتق اضارا  
عن الوصف كنز اراذ حر ونحوه مما يعتبر به عن البدن اي وجهه اذ رقت  
اذ قال لامته فربك فان هذه الالفاظ مما يعتبر به عن البدن وقد قرئ في  
الطلاق وان اضافة الى حره شايح كالنصف والثلث ونحوه بغير ذلك  
بجزء وسبب الخلاف فيما رواه في الباب الذي يلى هذا بقوله عبده وبيت  
لذلك انك او لجت ملك نفسك عتق وان لم يقبل اي العبد البيع والاسية  
ولم يبرأ المولى الاعانة لان بيع نفسه العبد منه اعانة وكذا الرهبة ولو زاد  
لم لا يعتق مالم يقبل كذا في القاموس بكنية فطف على صرحه ان نوى ازالة  
لا يشبهه والاصح ان كلامه ملك عليك او لارفا او لا سبيل وقويت من ملكي  
اقلت سبيلك لانه يكتفي في هذه الاشياء بالبيع او الكفاية كما يحتمل بالعتق  
واذا نواه تعين ولو قال عبده اذ بيت حيث بيت او توه اني بيت  
من بلاد امة بيت لا يعتق وان نوى لانه يفتقر زوال اليد فلا بد من العتق  
كانه المكاتب كذا في غايه البيان وكقوله لامته قد اطلقك بنية الا  
يعتق اذ يقال اطلقته من النسيء او اضلي سبيلك وهو كقول اقلت سبيلك  
لا بطلقك وانك طالما عما سبق في اول كتاب الطلاق ان الطلاق ببيع  
بلفظ العتق بلا عكس فان ازاله ملك الرقة ستر من الطلاق ازاله ملك  
العتق بلا عكس ولا يكتفى بلفظ الطلاق وان نوى لهذا الوصف كذا في الاعتق  
ايضا بقوله يا ابنه وان يضر النون ويابسه ويابسه ويا ابي ويا سيدني  
ويا مالك لان النداء كالحرف لا يحضر المناوي فاذا ناداه بوصف بملك

عنه



انت اية كالتحية كان تحقيقا لذلك الوصف وان لم يملك انت اية كان  
 لا اعلام الجرح ولا تحقيق الوصف لتعذره وهذه الاوصاف من هذا القبيل  
 ولا يقول لا سلطان لي بملك وان نوى لان السلطان هو الحق قال ابن  
 اوليايتم سلطان مبين اي كنهه وانه كره ويراد به اليد والشيء لا يسمى  
 به لقيام يده واستيلائه فصار كانه لا كنهه ما عليك ولو نوى عليه لم يفتق وان  
 نوى فكل هذا ولا يقول انت مثل الحق لان الحق يستعمل في ركة في بعض الاورد  
 عرفا فوقع انت كنهه في كنهه فلا ثبت بخلاف ما اذا قال هذا ابنه لذكره  
 منه او الاصل ثابت كانه يفتق بلانية لان الاكبرية في الاول والثوب  
 في الثاني ينعان ارادة الحق الحقيقي وهو ثبوت البتوة فيصار الى  
 الجاز ويراد ثبوت الحرية اللازم للبتوة وفيه خلاف للامام وان  
 واما غير ثابت اي غير ثابت النسب يعني مجهول النسب في مولده الى  
 الاصلية اشارة الى الخلاف في تجهول النسب قال في الغنية تجهول  
 النسب الذي يذكر في الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في البلدة التي هو  
 فيها وخمار المحققين من شرايع الهداية وغيرهم انه الذي لا يعرف نسبه في  
 مولده ومسقط رأسه بدليل الوقاية على ان الحاكم المسببة ولد ثابت  
 النسب فاذا ثبت نسب الحمل الخارج من دار الحرب باعتبار كونه  
 من الكفاية لا السفاح فلان يثبت نسب الشخص الخارج منها او لا  
 فالجيب انما يكون مجهول النسب اذا لم يعرف نسبه في مولده ووطنه  
 الاصلية فيعتق ويثبت نسبه جليبا اي مجهولا من دار الحرب او مولدا  
 ووطنه الاصلية في دار الاسلام قال في الكافي لا فرق بين ان يكون جليبا  
 او مولدا لان جهة دعوة المولى باعتبار الملك وهاجته المملوك الى النسب  
 وقال في الكفاية قوله جليبا انما يصح اذا كان جليبا غير ثابت النسب  
 في مسقط رأسه اما اذا كان ثابت النسب في مولده فلا يثبت نسبه في مولاه

جليبا  
 هو من مولد  
 من غير ابيه

ولهذا

ولهذا قلت بهما غير ثابت في مولده ولو قال عبده هذا بنتي او لامته  
 هذا ابنه قبل هو على هذا الخلاف وقبل لا يعتق بالاجماع لان اثبات النسب  
 ليس من جنس المستحى كذا اي كما يعتق بقوله هذا ابنه على الخلاف يعتق  
 بقوله هذا ابني اذ اني بطريق الجواز كما ذكر لا هذا اي حيث لا يعتق به في  
 الرواية يعني اذا وجد الابوة او الامومة في الملك كانا موضعين للعتق  
 بالواسطة فيكون الحرية لازمة لهما فيصح الجواز بذكر واسطة بخلاف الاخوة  
 لانها لا يكون الا بواسطة الاب او الام لانها عبارة عن محاورة في صلب  
 او رحم وهذه الواسطة غير مذكورة ولا واجب لهذه الكلمة في الملك  
 بدون هذه الواسطة فاذا لم يذكر في الكلام لعدم صحة الجواز الا اذا  
 قال من النسب اولاد ادم قال في المبسوط ان اختلاف الروايتين  
 في الاخوة انما كان اذا ذكره مطلقا بان قال هذا اخي فاما اذا ذكره مقيدا بان  
 قال هذا اخي لادم واتي فيعتق بلان مولد لان مطلق الاخوة مشتركة وقد  
 يراد بها الاخوة في الدين قال ابنه انما المؤمنون اخوة والشركة لا يكون  
 حجة فاما اذا قيد بما ذكر فتعين المراد فان قيل البتوة ايضا مشتركة بين  
 النسب ورضاع فكيف ثبت العتق باطلاق قوله هذا ابني قلنا مثل  
 هذا الجواز لا عارض الحقيقة فاذا امتنع يفتقر الى ما يكون بينه  
 وبينه علاقة وهو هذا اخر فان الحرية لازمة للبتوة فيكون الانتقال من  
 اللزوم الى اللازم كذا اي كقوله هذا اخي هذا جدي حيث لا يعتق الا اذا  
 قال بواحدة فان هذا الكلام لا يفيد العتق الا بواسطة اذ لا موجب له  
 في الملك الا به كما سبق من ملك مستداه خبره قوله الا في عتق عليه  
 وارحم الرحم في الاصل وعاد الولد في بطن امة وسميت التوبة من جهة  
 الولاد رحما ومنه ذوالرحم الحرم الحريان شخصان لا يجوز السكاح بينهما ولو كان

مظهر  
 والمشترة لا يكون



احدهما ذكر او الآخر انت و هو صفة ذواته لا يجرى الى اوله قوله عليه السلام  
من ملك دار حرم محرم فهو حر واللفظ بعموم يتناول كل قرابة فلو كان  
ولا و كانت او غيره ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا في الاول  
لعموم العلة والمكانب اذا اشترى اخاه لا يكاتب عليه اذ ليس له ملك  
يقدره على الاعناق والزوج عند القدرة ولو صلح كان المالك صبي او  
مجنونا حتى يعق الوصي عليها عند الملك اذ قلنا به هو الوجه في النسخة  
او اعنى عطف على ملك لوجه الله او للسلطان او للصم فانه ايضا يعق  
لوجود ركن الاعناق من اهل في محله ووصف القرابة في اللفظ الاول فيكون  
فلا يحل العتق في الاخيرين بوجه بل يكون المعنى عاصيا لان ذكر من فعل  
الكثرة وعبدة الاصنام او اعنى في الاستقاطات الرضاء وبالاكرام  
ينعدم الرضا ولا تاثير له في انعدام الحكم الا يركب الى ما روي عليه  
وسلم ثبت جد من جد و ههنا من جد النكاح والعلة والطلاة  
والنازل لا يرضى بالحكم او اصناف عطف على عتق عتق الى الشرط ووجه  
الى الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت حر عتق عليه اي على من  
ملك واخذ كوكبه محرقة فخرج اليك مكانا فانه يعق لوجه الله  
عليه وسلم في عبدة الطائف حين فوجوا اليه مسلحين هم عتق الله ولانه  
امر زوجه وهو مسلم ولا استمقاع على المسلم ابتداء والحل يعق يعق  
اقه تعالى لا اتصال بها ولا يصح بيعه وبيته لان التسليم نفسه  
في الامة والقدرة عليه في البيع ولم توجد بالاضافة الى الحل وشئ  
منها ليس بشرط في الاعناق ثم قيام الحل وقت الاعناق انما يعرف اذا ولدت

بعد

فان كان فان اعنا في صحيح صدره

بعد

بعد عتقها لاقل من ستة اشهر لانه اقل مدة الحمل كما علم ان المصطوري  
كتب القدم ان الحمل يعق باعتاق الامة تعالى بها مطلقا فان اعتقت  
وهي حامل فان ولدت بعد عتقها لاقل من ستة اشهر لانه اقل مدة الحمل كما علم  
يعق الحمل ولا يجرى ولاؤه وان اعتقت وهي غير معلوم الحمل فان ولدت  
لاكثر يعق تبعا لاه لكن يجرى ولاؤه الى موالي الامة كما قرره هذا يظهر ان  
في عبارة صدر الشرح حيث قال اعلم ان الحمل يعق بعتق امة لا بطريق  
التبعية بل بطريق الاتصال حتى لا يجرى ولاؤه الى موالي الاب وهذا اذا  
ولدت بعد عتقها لاقل من ستة اشهر حيث كان ظاهره في الف  
عبارة القدم حيث قالوا ان اعنى حاملا اعنى كملها تبعا وايضا  
قوله اذا ولدت بعد عتقها لاقل من ستة اشهر في قوله يعق  
يعق امة ومتمم له وقد فصل عنه بل هو العبارة ان يكون هكذا اعلم  
ان الحمل يعق بعتق امة وهي حامل بان ولدت لاقل من ستة اشهر  
حتى لا يجرى ولاؤه الى موالي الاب فالحاصل ان الحمل يعق بعتق امة مطلقا  
فان وقع العتق عليه فعلا بان ولدت لاقل من ستة اشهر يعق  
ولا ينتقل ولاؤه ابدا الى موالي ابيه وان وقع بجره تبعية امة بان ولدت  
لاقل من ستة اشهر يعق ولا ينتقل ولاؤه ابدا الى موالي ابيه وان  
وقع بجره تبعية امة بان ولدت لاكثر يعق ايضا لكن اذا عتق الامة بعد  
بجره ولاؤه ابدا الى مواليه وسببا تمام حقيقة في بحث الولاء ان تبعية  
بلا عكس من ان الامة لا يعق بعتق الحمل فقط اذ لا وجه للاعتاق بها  
مقصودا لعدم الاضافة اليها ولا يتبع له لان تبعية قلب الموضوع ولو  
نسخ الاب في النسب لانه للتبعية والام لا يجرى ويتبع لانه في الملك حتى اذا كانت

لا يجرى  
ابن فلان

وحيثما ينبغي ان يكون  
وهذا هو الوجه في  
منه فاما صراحة في

او لو كان



الام ملك زيد فولدت ولدا كان ايضا ملكا له وان كانت مشتركة بينه وبين  
 غيره كان الولد كنه لك والرقا في الزوج بينهما اي الملك والرقا في الزوج  
 ركنه اما على بعض عبادته جزاء استسكانهم عن طاعته وهو في  
 اوصاف العامة على الخلاف فيه والملك هو ملك الشخص من التصرف فيه  
 حقه والاول لا يوصف بالاسم بل يوصف بالرقا لا الملك الا بعد الاخوة  
 الى دار الاسلام والملك في الجاود وحيوان وجميع ما غير الآدمي لا الرقا وبه  
 يزول ملك الملك لا الرقا وبالعقود يزول ملكه فصد لانه حقه وبه  
 الرقا ضمن ضرورة فراه عن حقوق العباد وتبين لك الفرق بين  
 في العرق وام الولد والكتاب فان الرقا والملك كالمال في الرقيق في العرق  
 ورق ام الولد ناقص حتى لا يجوز اعتاقها عن الكفارة والملك فيها كامل  
 والكتاب فان الرقا والملك كالمال رقة كامل حتى جاز اعتاقه عن الكفارة  
 وملكه ناقص لخروجه عن ملك المولى يد ولا يدخل تحت قوله كل مملوك لا  
 ذكره الزنيلي والعقود وفروعه كالتمسك واستيلاء والكتبة تبعا لاجماع  
 عليه ولان ماله يكون مسترسلها بما فيها فترجح جانبها ولانه متيقن من  
 جانبها ولانها ثبت نسب ولد الزنا وولد المكلا عنه منها حتى تم ذ  
 برتها ولانه قبل الانعصال كعضو منها هات وهما حتى يتخذ كعضو  
 ويتعلق بانتقالها وتدخل في البيع والعقود وغيرهما من التصرفات تبعا  
 لهما فكان جانبها ارجح ولهذا يعتبر جانب الام في البهايم ايضا حتى اذا  
 تولد بين الوهشي والاهلي او بين المأكول وغير المأكول بأكمل اذا كانت  
 امة مأكولة ذكره الزنيلي ويتبع خبرهما في رعاية لسان الولد فولد  
 الامة من زوجه ملك لسيد ما يزوج عنه كون الولد تابعا للام في الملك  
 ولو كان الولد من سيد ما فخر لانه في حق من ماله فيعتق عليه ولا يباع

يوجد

ان يكون اعتاق  
 ام المولود  
 الكفارة

الملك

ما الامة لان ما فيها مملوك لسيد ما بخلاف امة الغير لان ما فيها مملوك لسيد  
 فتعارض اخر حجج جانبها بما ذكرنا والرقا قد رضى به لعلمه وولد المولود  
 من بائنة المولود رجل اشترى امة على انها ملك لبايع او نكح امة  
 على انها حرة فولدت كل منهما ولدا فظهر ان المالك يملك لغير البايع  
 والثانية امة فيكون كل من الولدين حرا بائنة اما حرة فلا نه خلق  
 من ماء امر ولم ير من الولد بهرقيته كما رضى في الاول فلا يتبعها ولما  
 اقيمة فخرها في جانب التبعية الاصلية **باب عتق البعض**  
 اعتق بعض عبده لم يعتق كله خلافا لما اختلف في حيث يقولون  
 يعتق كله وحاصل الخلاف ان اعتاق البعض هل يوجب زوال الرقا  
 عن الكل كله ام لا فعنده لا يوجب بل يبيح المحل رقيقا ولكن زوال الملك  
 بغيره وعندهم يوجب لهم ان الاعتاق اثبات العتق الذي هو  
 قوة حكيمة وانما ترها بازالة ضدها الذي هو الرقا وبها لا يتجزأ  
 بالاعتاق فكذا الاعتاق والالزام تخلف المفعول عن العلة او تجزئ  
 العتق لانه اذا تجزئ فاما ان ثبت باعتاق البعض اعتاق الكل  
 او لا ثبت شي او ثبت بعضه وعلى كل من الاولين يلزم تخلف  
 المفعول عن العلة وعلى الاخير يلزم تجزئ العتق فصار الاعتاق كالطلاق  
 والعتق عن العضاص والاستيلاء في عدم التجزئ وله ان الاعتاق  
 اما اثبات العتق بازالة الملك او ازالة الملك اثناء الاثبات  
 العتق بازالة ضد الذي هو الرقا ولا ازالة الرقا لتلزم عدم تجزئ  
 وذلك لان الاعتاق تصرف وكل ما هو تصرف لا يتقيد ولا يباين المتصرف  
 ولا يباين المتصرف انما يكون على وجهه وحقه الملك ولا يباين انما يكون على

الامة

الاولى

انما هو بائنة او بغيره  
 سياتي في ما - وهو ان يثبت



الملك والملك متجزئ بالاجماع لكن متعلق به امر غير متجزئ وهو الحق وتعلقه  
 لا يستلزم عدم تجزئ به كجواز الصلوة فانه امر غير متجزئ متعلق بمتجزئ وهو الاول  
 هذا المختص ما ذكره القوم في هذا المثل وانت فيه بان لا يغيب جواب عن حقيقة  
 الاحتجاج حرام اللام ووجه الاشكال الوارد على اللام في هذا المقام  
 بان العتق مطاوع للاعتاق فكيف يتصور تجزئ الفعل وعدم تجزئ  
 مطاوعة فان اردت القوة على تحقيق المرام فاستمع لما اقول عليه  
 من الكلام **فأقول** وبما التوفيق وببده معاليد التحقيق ان الحق حقيقة  
 للاعتاق اثبات العتق الذي هو قوة شرعية كما قالوا ومن القوى القوية  
 الباتين ان اثباته من حيث هو كركب خارج عن قدرة البشر وانما هو قدير  
 خالق القوى والقدرة فاذا استمع من حقيقة وجب ان يصار الى الجاز  
 كما هو القاعدة المقررة واقرب الى الجازية الى الحقيقة ههنا ان  
 احد ما اثبات القوة الشرعية بازالة الملك بان يكون الصا در من  
 ازالة الملك ويثبت عليه ثبوت القوة ونظيره الكتب والخلق  
 في افعال العباد فان الاول مقدور العبد ويثبت عليه مقدور الله  
 والحق ان ازالة الملك وهو ظاهر وبهذا يخرج جواب عن دليلهم المذكور  
 وينفع ايضا الاشكال المشهور اما الاول فبان يقال لا سلم ان الامانة  
 اثبات القوة الشرعية فان صدوره عن العبد محال فكيف يصح اسناده  
 الى حقيقة فاذا بطلت هذه المقدمة بطل ما يثبت عليها واما الثاني  
 يقال ان اردتم يكون العتق مطاوعا للاعتاق كونه كذا يجب معناه  
 تحقيق سكتنا لكن المراد ليس ذكر المعنى كما عرفت بل معناه الجازي  
 ويجوز خلاف مطاوع الفعل عن معناه الجازي كما في كسره فلم يفسد  
 لان معناه اردت كسره فلم يفسد وان اردتم به كونه مطاوعا فمعناه

مستدر

بما لا يفسد

معنى المطاوعة

المراد

المراد منها فلتا ثم ذكر فانه اما ازالة الملك او ما هو سبب عنها وطاهر ان  
 تجزئ ازالة الملك لا يستلزم تجزئ العتق بل تجزئ العتق زوال الملك  
 ولا تجزئ فيه بل الاول كذا فانه اذا اعتق البعض زال بعض ملكه كونه  
 هو ملك العبد وبقي ملك الرقبة فصار كالمكاتب وهذا عقدها بالسيد  
 اليه بملكها وبهذا التحقيق الخالص على من انوار التوفيق الصالح قال  
 صاحب الهداية البدائع ان اكثر القوم على ان التجزئ عنده الاعتاق  
 لا العتق وهو غير سديد لان الاعتاق لا كان متجزئا كان العتق متجزئا  
 ضرورة ان العتق حكم الاعيان والحكم ثبت على وقوع العلة ولان القول  
 بهذا قول تخصيص العلة اذ لو وجد الاعتاق في النصف فتنافى العتق  
 الى وقت الضمان او السعاية وانما قول بوجوب العلة ولا حكم له وهو  
 تخصيص العلة وقال بعض محبي الهداية انه يلزم من توزيع صاحب البدائع  
 ان العتق لا يتخلف عن الاعتاق في عدم التجزئ فانه لا يعقل التجزئ فيظهر  
 قوة الصاحبين ووجه الاشكال يظهر من الشاغل فيما ذكرنا فلتا على ثم  
 اذ تجزئ الاعتاق بزوال بعض الملك احسن مالم يفسد بعض العتق عنده  
 فوجب عليه السعاية **وسمى** لولاه في قيمة الباعة من ذلك البعض  
 فصار كالمكاتب لان المستحق بمنزلة المكاتب عنده حتى لا يجوز له  
 السكاه الادب ولا يملك التبرعات لان الاضافة الى البعض توجب  
 ثبوت المالكية في كله وبقاء الملك في بعضه يمنع فعائنا ما لم يسلط  
 بانزاله مكاتب لانه مالك به الارقية والسعاية كبديل الكتابة فله  
 ان يستعبد وله ان يعتقه لان المكاتب قابل للاعتاق بل اراد الى  
 الرق كونه تجزئ ان الفرق بينهما ان معتق البعض اذ تجزئ عن الاول  
 لا يرد الى الرق لانه اسقاط محقق فلا يعقل الفسخ بخلاف الكنية المقصودة

مستدر



لانها عقد قبل الفسخ وليس في الطلاق والعقاص حاله متوسطة فاشتبه  
 في الحكم بحال المهر والاستيلاء وتجرعه حتى لو استولد نصيب من  
 مبرة يقتصر عليه وفي العينة كما ضمن نصيب صاحبه بالالف درهم  
فكل استيلاء واعتق رجل حصته من المملوك المشترك بينه وبين غيره  
فليس له الاعفاء او الاستسقاء والولاء لهما لانها المعتقان او شبه  
اي شريك ان يضمنه لو كان للمعتق مؤسرا بان يملك قدر قيمة نصيب  
الاخر ولو كان مؤسرا فليس له الاعفاء او الاستسقاء فقط والولاء لهما  
لانها المعتقان او نصيبه كما في الاول ويرجع المعتق الفاضل من  
اي باضمن على العبد لانه قائم مقام البك فكأن البك استسقاء  
هكذا للمعتق والولاء له لان المعتق كله من جهة حيث ملكه بالاضمان  
شهد كل من الشريكين بعقوب نصيب الآخر سعي العبد لهما مؤسرا  
 كانا او مؤسرا من اواحد هما مؤسرا والاخر مؤسرا هذا عند نصيب  
 رحمه الله وعندهما ان كانا مؤسرين فلا سعاية عليه وانه كان مؤسرا  
 سعي لهما وان كان احد هما مؤسرا والاخر مؤسرا سعي للموسر والولاء لهما  
 لان كلامهما يقول عتق نصيب صاحبه باعقابه وولاء له و  
 عتق نصيبى بالسعاية وولاء له والولاء موقوف في جميع ذلك عند  
 لان كلامهما يحيل على صاحبه وهو تبرأ عنه فيبقى موقفا الى ان  
 على اكتمال اعتاق واحد مما عتق احد الشريكين عتقه بفعل عتق  
 فقال ان دخل فلان هذه الدار غدا فهو حر والاخر بعدة وقال ان لم يزل  
 فهو حر فمضى العتق وجرى شرطه اي لم يعلم انه دخل ولا عتق له نصيب  
 في نصيب لهما وعند محمد يسى في كل لان المكفص عليه بقوط السعاية  
 مجهول فلا يمكن القضاء على المجهول لهما ان نصيب السعاية ساقط بغير

خلاصة  
 فلا يكون العتق  
 من المجهول

فكل

فكل واحد من الشريكين يقول لصاحبه ان نصيب الباقي هو نصيبى  
 نصيبك فينصف بينهما ولا عتق في عتق اي قال رجل ان دخل فلان  
 الدار غدا فعتقك كذا وقال الاخر ان لم يدخل فعتقك كذا فمضى فلم يعلم  
 انه دخل او لا لا عتق واحد من العبدين لان المكفص عليه بالعتق  
 والمكفص له به مجهولان فثبت الجهالة ملكا اي رجلان وله احدى  
 بشر او دمية او وصية او شترى اي احد صاحبه نصف ابيه عن مولا  
 اي مولى ابيه او علق عتقه اي عتق عبد بشر نصفه بان قال زيد  
 لعبد بكر ان اشتريت نصفك فنصفك ثم اشتراه اي ذلك العبد  
 اي زيد ورجل اخر بالاشترى عتق حصته اي حصته الاب في صورتين  
 الاولين لانه ملك شخص قريبه وشراؤه اعتاق كما قرع حصته اختلف في  
 الثانية لوجوه الشرط ولم يضمن عند نصيبه لانعدام التعدي علم الشريك  
 حاله اولا اي سواء علم انه ابن شريك او لا كما اذا ورثه اي لا يضمن الاب  
 نصيب الشريك في الصورة المذكورة كالا يضمن الاب اذا ورث هو وشريكه  
 ابنه صورة امارة ماتت ولما عتق هو ابن زوجته فنكت الزوج و  
 الا في ورث الاب نصف ابنه فعتق عليه لا يضمن حصته اخيرا  
 اتفاقا لان الارث ضروري لا اختيار للاب في ثبوته قال اخر اعقبة  
 او استسقى اي اذا لم يكن للشريك ولاية التضمين بقى له احد الامرين اما  
 الاتفاق او الاستسقاء وقالا في غير الارث فعتق نصف قيمته غنا  
 وسعى له فغيره لان شراء الغريب اعتاق فان كان مؤسرا يجب الضمان  
 فان كان مؤسرا سعى العبد والوصية رحمه الله يقول انه رضى بافاد  
 نصيبه فلا يضمن كما اذا اذن باعقاف نصيبه حيث شاركه في عتقه  
 العتق وهو شرا وان جعل الجمل لا يكون عتق وان اشترى اي احبب نصيبه ثم

قط



اشترى الاب موسرا بابقية ضمنية اي الاجنبي الاب لانه مارضى باف نصيب  
 او اشترى الابن في نصف قيمة لاهتاس باليتة عند هذا عند  
 لان يار المعنوق يمنع السعاية عند ما وان اشتراه اي النصف الاب  
 موسرا من مال ككل لم يضمن اي الاب لانه اي مال ككل لانه مارضى باف نصيب  
 ببيع من الاب وبه احد الشراكا واعطى الآف وموسرا ان ضمن  
 اسكت مدبره فوط لا المعنوق وضمن المدبر معتقة ثلثه مدبر الاب  
 ضمنية اذا كان العبد بين ثلثه نذر به احد هم ثم اعتقه الآف وموسرا  
 موسرا ان والثالث سكت فاراد اسكت والمدبر الضمان وذلك  
 ان يضمن المدبر دون المعنوق والمدبر ان يضمن المعتقة ثلث قيمة مدبرا  
 ولا يضمن ثلث الذي ضمن توضيحه ان قيمة العبد اذا كانت سبعه وعشرين  
 دينارا مثلاً فان اسكت يضمن المدبر تسعة والمدبر يضمن المعنوق ستة  
 وذلك لان قيمة المدبر ثلثا قيمة العنق لما سكت فبالثلاثة سكت منه تسعة  
 وكان الاثلاث بالاعتاق واقفا على قيمة المدبر وهي ثلثا قيمة العنق وهي  
 ثمانية عشر وثلثها ستة فيضمن المدبر المعنوق ثلث الستة فقط ولا يضمن  
 السهم التي هي نصيب اسكت مع ثلث الستة التي يضمنها ايها هذا عند  
 به حنفية رحمه الله وقال العبد للمدبر ويضمن ثلثي قيمة شريك موسرا كما  
 او موسرا لانه ضمان تملك فلا يختلف بالبر والعار كخلاف ضمان  
 الاعتاق فانه ضمان جنابة قال هي ام ولد شريك وانكر شريك تخدومه اي  
 تخدوم الجارية الشريك المنكر بوجاهة وتتوقف لو ما عند له حنفية رحمه الله  
 المعنوق ان لا يصح له عليها فورا فذا بالقراره المنكر بوجاهة ان كان كذا  
 هو له الا في نصيبها وعند ما للمكر ان يستحق الجارية في نصف قيمتها ثم  
 يكون حرة لانه لم يصدقها عليه انقلب اقراره عليه كانه استولى ما فتعق

بالسعاية

بالسعاية لاقية لاقية ولد وقالوا لاقية لانها مملوكة فحرزة ينتفع بها  
 وطار واجارة واستخذما فكلون مقومة كالمدة ولذا لو قال كل مملوك  
 لي كذا تدخل ام الولد واستبصة الوطى وليل الملك لانه لا يحل الاب بالسخاخ  
 او بملك اليامين والاول منتصف فتعين الثنا وتجا الملك وليل بقا الى  
 والتقوم اذا المملوكية في الآف ليست غير كالمالية والتقوم وصح اكرية  
 لا ينافي التقوم كالمدة ولذا اذا اسكت ام ولد النصراني شعي وهي آية  
 التقوم ولا يفي حنفية فوله عليه السلام اعتقها ولو بارواه ابن ماجة  
 والدارقطني ومقتضى اكرية زوال التقوم لكنه تباعد عن افادة اكرية  
 لما رض وهو فوله عليه السلام اعتقها ولو بارواه ابن ماجة  
 معنقة من ذمير منه وفي رواية من بعده رواه احمد ولا معارض له في زوال  
 التقوم فيثبت فلا يضمن غني اعتقها اي ام ولد حال كونها مستركة بينه  
 وبين غيره بان ولدت ولذا فانه لا يضمن حصته سكر مكره عند له حنفية بناء  
 على عدم تقومها وعند ما يضمن بناء على تقومها رجل له العبد ثلثة قال  
 في صحته لاثنتين عنده احد كافر فخرج واحد منها فدخل آخر فاعاد هذا الكلام  
 فان كان حيا امر بالبيان وان مات مجهولا اعتق ثلثة ارباع الثابت  
 ونصف كل من الاخرين عند به حنفية وليه يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله  
 ربع من دخل وغيره كما قالوا ذلك لان الايجاب الاول داير بين الخارج  
 والثابت فينصف بينهما ثم الايجاب الثاني داير بين الثابت والداخل  
 فينصف بينهما فالنصف الذي اصاب الثابت شاع وما اصاب النصف  
 الذي عتق بالايجاب الاول لفي وما اصاب النصف الفارغ وهو الربع بقي  
 ينصف فيعتق منه ثلثة ارباعه واما الدافل فيعتق منه ربعه عند محمد رحمه الله  
 لان هذا الايجاب لما اوجب عتق الربع من الثابت اوجب من الدافل ايضا

والمسلم



لنصف بينهما واما بقولان المخرج من عتق النصف يختص بالثابت لا بالمتغير  
في الداخل فيعتق نصفه ولو كان هذا القول منه في المرحل ومات قبل البيان  
وقيمة العبد من وية فان لم يخرج قدر العتق في الثلث وذكر رتبة  
وثلاث ارباع رتبة عندهما ورتبة ونصف رتبة عنده اولم يخرج وذكر  
اجازت الورثة فالجواب كما ذكر فان لم يكن له سوى مال العبد ولم يخرج  
الورثة قسم الثلث بينهم على هذا اي على ما وصفتنا وبيانه ان من اخرج  
في النصف وصح الثابت في ثلثة الارباع وصح الداخل عندهما في النصف  
ايضا فيحتاج الى مخرج له نصف وربع واقله اربعة فيقول الى سبعة  
ففي الخارج في سهمين فيبلغت سهام العتق سبعة فجعل ثلث المال سبعة  
لان العتق في المرحل وصية وحل ثلثا ثلثا واذ اصاب ثلث المال سبعة  
صار ثلثا المال اربعة عشر وهي سهام السعاية وصار جميع المال اربعة عشر  
وماله ثلثة اشد فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج سهام ويسعى  
خمسة ويعتق من الداخل سهام فيسعى في خمسة ويعتق من الثابت ثلث  
فيسعى في اربعة فيبلغ سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية اربعة عشر فاستقام  
الثلث والثلثان وعند محمد رحمه الله حق الداخل في سهم فكان سهام العتق  
سبعة وجعل كل رتبة ستة وسهام السعاية اثنى عشر وجميع المال ثمانية عشر  
فيعتق اربعة من الثابت ثلثة ويسعى في ثلثة ومن الخارج سهام ويسعى  
اربعة ومن الداخل سهام ويسعى في خمسة فيستقيم الثلث والثلثان اتول  
برو على ظاهره ان اربابا الخوايف صرحوا بان الاربعة لا يقول فكيف يصح  
قوله وراثة اربعة فتقول الى سبعة ودفعه ان معناه على ما ذكرناه في كلامهم  
لا يتصور في اجتماع نصفين وربع وهذا الاشاع في قول الجوزي في ثمانية  
الركعة ولو طلق كذا قبل وطل سقط ربع مخرج من حرية وثلثة اثمان من

ثبت

ثبت وثمن من دخلت يعني ان كان له ثلث زوجات مخرج من مخرج  
فطلق قبل الوطى على الوجه المذكور فبالاجاب الاول سقط نصف  
هر الواحدة بمقتضاها بين الخارجة والثابتة فسقط ربع مخرج من مخرج  
ثم بالاجاب الثاني سقط الربع بمقتضاها بين الثابتة والداخلة فاصاب  
كل واحدة الثلث فسقط ثلثة اثمان مخرج من الثابتة بالاجابين وسقط  
من مخرج الداخل واما فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطى لا يكون الاجاب  
الاول موجبا للبيونة فما اصاب الاجاب الاول لا يستحق في الدار الاجاب  
اثنى فبصير في هذا المعنى كالعتق الوطى والموت بيان في الطلاق  
بمهم يعني اذا قال للواثية اهديك طالق فوطا اهد بها او ماتت  
فكل منهما بيان ان المراد من الاخرى اما الوطى فلان النكاح عقد وضع  
لحل الوطى والطلاق لا لازالة ملك النكاح اي ازالته حل الوطى اما  
في الحال او بعد انقضائه كالعدة فالوطى دليل على ان الموطوءة لم تكن حرة  
بالطلاق واما الموت فلما عرفت ان البيان اثبت امره فيه فلا بد له  
من حل كبيع وتدبير وموت واسيلا ووجهه وصدة مستحق  
في عتق مهم اي اذا قال لعبدية اهدك كما قرع فباع اهد بها او ماتت اهد بها  
او تبره او استولر اهدك امة بعد ذلك القول او وبيع اهد بها  
او تصدق به وسلم فكل ذلك بيان ان المراد هو الاخر فان حصل له  
الاتى ولم يبق حلا للعتق اصدرا للموت وللعتق من جهة يبيع  
والعتق من كل وجه بالتدبير والاستيلاء فقتل الاخر والامنة بالتسليم  
والصدقة به بمنزلة البيع لانه يملك لا وطل في اي لا يكون الوطى بيان  
في عتق مهم يعني لو قال لامنية اهدك كما قرع ثم جامع اهد بها لم يكن بيان عنده

الستاد



طالع  
والملوك بالشرط  
لا يزال قبله

رئيس

وعند بيان لان الوصي لا يحل الا في الملك فصار الاقدام عليه لئلا يستغنى  
وكذا ان الملك ثابت فيها ولذا كان له ان يستخذهما وكان له الارش  
اذا جنى عليهما والمهر اذا وطئنا بشبهة لان العتق المبرم معلق بابي  
والملوك بالشرط لا يشترط قبله وبما اول ولد له لا يولد له لامة اول ولد له  
لو كان ابنا اثار زيادة لولة العبارة الى ان عبارة الوقاية لا  
يستقيم بدونها فانت حرة ان ولدت ابنا وبنتا ولم يدر الاول  
عتق نصف الام ونصف البنت والابن عبد لان كلام من الام وبنت  
يعتق في حال وهو اذا ولدت الغلام لولى مرة الام بالشرط والبنت تبعته  
لكونها حرة حين ولدتا وتزوج في حال وهو ما اذا ولدت البنت اقلا  
لعدم شرط فيعتق نصف كل واحدة ونسب في النصف واما الابن فرق  
في الحالين شهد اي شهد رطلان على زيد يعتق بملوكه عبدتين كانا  
او اثنتين لغت الشهادة في النورتين عند لم حفيظهم رحم الله اما في الاول  
فلان الشهادتين على عتق العبد لا تقبل بلا دعوى العبد عنده ولا دعوى  
منه منها لكونه مجهولا وعند صاحبه لا تقبل بلا دعوى فلا ينفذ واما في الثانية  
فلان الدعوى ذاتها يمكن شرطها في صحة الامة كفى الشهادة على العتق المبرم  
مردودة كما في احد العبدتين الا ان يكون شهادتهما في وصية قال في الهداية  
اذا شهد انه اعتق احد عبده في فرض موته او شهدا على تدبيره في صحة  
او فرضه واواد الشهادة في فرض موته او بعد الوفاة تقبل بشي ان  
لان التدبير حثما دفع وحكمه وصيته وكذا العتق في فرض الموت  
وصية والخصم في الوصية انما هو الموصى وهو معلوم وعنه خلفه وهو  
الوصي او الوارث **اقول** مرادنا ان مقتضى القياس ان ينفذ هذه الشهادة  
ايضا لانه انما يدعى كثرها تقبل شيئا لو وجد المدعى تقديرا ومدعى عليه  
تحقيقا

تحقيقا لان هذا وصية والخصم في الوصية هو الموصى لان نفعه يعود اليه فيكون  
مدعى تقديرا وعنه خلفه يقدم مقامه في الحاصات وغيره ما وهو الوارث  
او الوصي فيكون كل منهما مدعى عليه تحقيقا فكان الموصى ادعى على اوصيها  
حقه واقام الشاهد بين فيكون الموصى مدعى من وجه ومدعى عليه من  
آخيه فاصحح هذا الحل ما قال صدر شريعة الدليل الاول مشكل لان المتنازع  
فيه ما اذا انكر المولى تدبير احد عبده او الوارث ينكر ذلك بعد موت المولى  
والعبدان يريدان اثباته فكيف يقال ان المدعى هو الموصى او نائبه  
لانهم ان المتنازع فيه ما ذكر بل انكار المولى تدبير احد عبده واراثة  
العبدان اثباته ليس الا فيما اذا شهدا في صحة المولى على انه اعتق احد  
كيف لا وقد قال في الهداية وهذا كله اذا شهدا في صحة على انه اعتق احد  
عبده وقال بعده اما اذا شهدا انه اعتق احد عبده في فرض موته  
وايضا لم يقبل صاحب الهداية ان المدعى هو الموصى او نائبه بل جعل  
الموصى مدعى ونائبه مدعى عليه كما بينا يؤيد ما ذكرنا ما قال غاية الب  
لما كان العتق في فرض الموت او التدبير وصية كانا المتحققين معلوما  
لان الخصم في تنفيذ الوصية هو الموصى وهو معلوم وعنه خلفه وهو  
الوارث فقبلت الشهادة بخلاف حال الحياة فان الشهادة للعبد  
لان المولى لا يدعى والعبد الذي دفعت الشهادة له لم يولد انما  
قول صدر الشريعة ما قال في الكافي وتبعه زيلح وجه الاستحسان ان العتق  
في فرض الموت وصية حتى اعتمر من الثلث والتدبير وصية سواركا  
في الصحة او في فرض الموت والخصم في تنفيذ الوصية هو الموصى لان وصية  
تنفيذ الوصية نفعه ونفعه يعود اليه وانكاره مردود لان سعيه نفعه  
وهو معلوم وعنه خلفه هو الوصي او الوارث فيحقق الدعوى من كل واحد



من وصية او وارثه فانه غير صحيح اما اول فلان انكار المولى ليس بهذه  
 الصورة بل فيما اذا شهد في صحة المولى كما قد واما ثانيا فلان تحقق الدعوى  
 من الوارث في هذه الصورة غير معقول اصلا لانه اذا قال اعتق منزلي  
 احد عبدي كان اقرارا لا دعوى فلا يحتاج الى اثباته فليتأمل في هذا الكلام  
 فانه من مزالق الاقدام وانه الهادي الى سبيل حسنا منه ونعم الوكيل  
 او طلاق مبهم بان قال لا امر ابي اهدى طالق فان الشبهة فيه بقيل بلا  
 دعوى تضمنت تحريم الزوج فيكون صحيحا فلا يشترط فيه الدعوى اجماعا  
**باب الخلف بالعتق** قال ان دخلت هذه الدار فكل مملوك في  
 يومئذ حر اي يوم اذ دخلتها عتق من لم وقت الدخول مطلقا سواء  
 لم يكن له مملوك فاشتره ثم دخل اذ كان في ملكه مملوك يوم خلف فبقي غلاما  
 حتى دخل لان العتق قيام الملك وقت الدخول وهو خاص به لا يورث  
 من لم يوم خلفه فقول اني لم اعتق في يمينه يومئذ بل قال ان دخلت الدار  
 فكل مملوك باخر لا يعتق من ملك بعد اليمين لان قوله كل مملوك في الحال والجزء  
 حرية المملوك في الحال الا انه بدو لشرط عليه تناقرا في وجود الشرط فيعتق  
 اذا بقي على ملكه في وجود الشرط وهو الدخول ولا يتناول من اشتراه بعد  
 لعدم الاضافة الى الملك السببه كذا اذا قال كل مملوك في اوقال كل ما  
 املك حر بعد غدا وله في الصورة بين مملوك فاشترى آخر ثم جاء بعد غدا وقال  
 كل مملوك في اوقال املك حر بعد موتي وله مملوك فاشترى اخر حيث تناول العتق  
 والتدبير من ملكه ثم خلف فقول ولا يتناول من يشتريه بعد اليمين  
 لا يتناول كل مملوك في الحال وكذا كل مملوك املكه وكذا يستعمل فيه بلا قرينة  
 وفي المستقبل بقرينة السبق او سوف فيصرف مطلقا الى الحال فكان

فقد استشهد ومرض  
 عنه استنزل منه

جزء

الجزء حرية المملوك او تدبيره في الحال فلا يتناول ما يشتريه بعد اليمين كمن  
 يموت اي موت المولى عتق اي في ملكه بعد اليمين وقبله من ثلثه وقال  
 ابو يوسف رحمه الله لا يعتق من ملكه بعد اليمين لان اللفظ حقيقة الحال  
 كما في فلا يتناول ما سيملكه ولا يصادر من كان في ملكه وقت اليمين معتبرا  
 دون المخرولهما ان هذا الجواب عتق بطريق الوصية حتى اعتبر الثبوت  
 الرصية انما يعتق بعد الموت ويكون المقصود منها حال الموت الا يترك ان من  
 اوصى بثبوت ماله وليس له مال او كان له مال واستحدث غيره ثناء ولها اذا  
 بقي في ملكه الى الموت المملوك اي لفظ المملوك لا يتناول الحال لان ثناء المملوك  
 المطلق والحال مملوك بتعالاه ولذا لم يصح اعتاقه عن كفاية اليمين ولانه  
 عضو من وجه واسم المملوك تناول الانفس لا الاعضاء فلا يعتق حاله  
 من قال كل مملوك في ذكر فهو حر قيد بالذكر لانه لو اطلق عتقت الام  
 فيعتق الكل تبعا والمملوك لا يتناول المكاتب ايضا لانه ليس بمملوك مطلقا  
 لانه مالك بدار **باب العتق على جعل** وهو ما يصح ما جعل للسان  
 من شيء على شيء يفعل وكذا الجماله بالاسر عتق عبده على مال او به بانه  
 قال انت على الف درهم او بالف درهم فقبل العبد عتق لانه معاوضة  
 المال ولو بغير المال اذ العبد لا يملك نفسه ومقتضى المعاوضة ثبوت الحكم  
 بقبول العوض كما في ابيع فاذا قبل صار حرا او اقال الذي شرط دين  
 صحيح عليه لكونه دينيا على حر حتى يكفل به ولو لم يكن صحيحا لما صح الكفالة  
 بخلاف بدل الكفاية حيث لم يصح الكفاية به لانه ثبت مع المناقضة او  
 قيام الرق كاسبائى والحال يتناول النقد والوض والحياوان وان لم يمين  
 لانه لما كان معاوضة المال بغيره مثابه النكاح والطلاق والصلح عن دم العبد



وكذا الطعام والكبير والموروث اذا علم جنسه ولا يضر جهالة الوصف  
لانه مبينة المعلق عتقه بالاداء بان قال مولاه ان ادبت الى الف  
درهم فانت حر ما دون اى عبدا ما دون لا يعتق الا باءادار المال لا مكاتب  
لانه صريح في تعليق العتق بالاداء وانما صار ما دون لان الموت رغبة  
في الاكتساب بطلبه الاداء منه ومراوه التجارة لا التكرى فكان اذنا  
ولالة في ربيعة اى اذا كان عبدا ما دوننا معلقا عتقه بالاداء لا مكاتب  
جاء للموت ان يبيعه بخلاف المكاتب ولا يكون له العبد اصح بما سببه  
جاء للموت اخذ ما منه بلا رضا بخلاف المكاتب ولا يسرى اى حكمه الى الولد  
الموت وقيل الاداء كما يسرى في المكاتب وعتق العبد باءادار حكمه لوجود  
المعلق به ولو كان ادائه بالتولية بينه وبين الموتى يعني ان العبد اذا  
حضر المال حيث يمكن الموتى من قبضه وخلق بينه وبين المال اجبره الحاكم  
ونزله قابضا وحكم بعتق العبد قبض اولا وببعضه لا اى باءادار بعض  
المال لا يعتق لانتفاء المعلق به ولو اجبر الموتى على القبول اعتبارا  
للجزء بالكل فان كان المال الذي اداه مما كسبه قبل التطبيق رجع به اليه  
عليه لانه ملكه ولو كان مما كسبه بعد اى بعد التطبيق لا يرجع لانه  
ما دون من حرمة بالاداء منه وعتق في عاتقه اى حال ادائه من كسبه  
قبل التعليق او بعده لوجود الشرط فان علق الموتى بآيت فقال ان  
ادبت الى بيعك ادائه اى ادار العبد المال بالخاص فان ادب فيه عتق  
والا فلا لانه تجنيز كانه الطلاق وبادا لا يعتق به لانه يستحق التوفيق  
كنه كما قال الموتى انت حر بعد موتى باللف ان قبل العبد بعد اى بعد  
موته واعتقه الوارث عتق به اى بالالف والاى وان لم يقبل العبد

العتق

العتق بالالف بعده اذ قبله ولم يعتقه الوارث فلا اى لا يعتق بالالف  
وان جاز ان يعتقه الوارث مجانا اعتبر القبول بعد الموت لان ايجاب  
العتق اضيف الى ما بعد الموت ولا يعتبر وجود القبول قبل وجود ايجاب  
فصار كقولك انت طالق عدا ان شئت حيث لا يعتبر شيئا قبل  
عدا واعتبر اعتاق الوارث حتى ان العبد ان قبل بعد موت لا يعتق  
مالم يعتقه الوارث لان كسبه ليس باهل الاعتاق لان العتق ليس  
معلق بالموت وفي مثل لا يعتق الا باءادار الوارث كما لو قال انت حر  
بعد موتى بشرط خلاف المدة لان عتقه معلق بنفس الموت فلا يشترط فيه  
ما عدا ذلك احد صرح على عدمه سنة فعمل عتق لان الاعتاق على شئ يقضى  
وقد القبول لا وجود القبول كسائر العقود وصورة ان يقول اعتقدك  
على ان يخدمنى كذا سنة واما اذا قال ان خدمنى كذا مدة فانت حر لا يعتق  
حتى يخدمه لانه معلق بشرط والاول محاذنة ولزمته اى لزمته الخدمة  
العبد اذا سلم له المبدل فخدم عليه تسليم المبدل فان مات هو اى العبد  
او مولاه قبلها اى قبل الخدمة يجب قيمته عليه وتؤخذ من تركته ان كانت  
عمره هو العبد عليه صفة وله يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله عليه  
الخدمة في المدة كبيع عبده بدين فملك العتق يجب قيمته اى قيمته العبد  
ان يذره اقلانية مبنية على خلافية اخرى وهى لو قال لعمرك بعتك نفسك  
منك بهذا العتق فملك العتق يجب قيمته العبد عندهما والعتق عند  
محمد كانه محاذنة مال بغير مال لان نفس العبد ليس بمال في حقه اذ لا يملك نفسه  
فصار كما لو تزوج امرأة بعت عبدا فاحتج فانها ترجع عليه بعت العبد  
لا بقيمة البضع وهو من المشى ولها ما انه محاذنة مال بمال لان العبد كمال في حق  
الموتى وكذا المنافع صارت مالا باءادار العتق عليه فصار كما لو اشترى اياه

ح

قيمة صح



بطلان شرط البطلان في الطلاق لا يقع في

باقية فملك قبل القبض أو استخفت فان الباطل يرجع عليه بقيمة الاب لا بقيمة  
 الامه قال رجل لموتى امه اعتقها بالف على ان تزوجها ان فعل اي اعتقها  
 الموتى وانت اي استخفت الامه عن النكاح عتقت الامه ولا ينش عليه  
 اي على الباقي لان اشتراط البطلان على الاصل جاز في الطلاق لا العتق كما في  
 ولو ضم الباقي على وقال اعتقها عني بالف على ان تزوجها قسم الالف  
 على قيمتها وحر مثلها فحصة القيمة عليه وحصة المهر تسقط فما اصاب القيمة  
 اداة الامر وما اصاب المهر تسقط لانه كما قال عني بعض الشرار اقتضا  
 كما في آخر باب نكاح الرقيق فاذا كان كذلك فقد قابل الالف بالرقبة شر  
 وفي البضع نكاحا فانقسم عليهما ووجب عليه حصة ما قسم له وهو الرقبة وبطل  
 عنه حصة ما لم يستم له وهو البضع ولم يبطل البيع بشرط النكاح لانه  
 يقتضي صحة العتق عنه فيكون منه رجاء فيه فلا يراد في حقه شرائط القرض وهو  
 العتق كما تقرر في الاصول فلنرا وجب عليه حصة من الالف كما لو كان  
 فاسد الوجوب عليه القيمة فلو لم ياب الامه بل تزوجت عن الباقي للمهر ما  
 حصة من الالف منه اي من الالف فهو ثلث الالف في صورة الضم اي  
 ضم عن وتركة ولو اعتق اعتقه على ان تزوجه نفسه بافرو حصة نفسه ما كان  
 لها مهر المثل عند له حصة ونحو ذلك لانه لان العتق ليس بمال فلا يصح للمهر  
 وعند له يوسف رحمه الله يجوز لانه صلا عليه وسلم اعتق صفية ونكحها وحل  
 عتقها مهر قلنا كان النبي عليه السلام مخصوصا بالنكاح بغير مهر فان ابنت  
 فعليه قيمتها في قولهم جميعا وكذا لو اعتقت المرأة عبد اعلى ان تزوجه فان  
 ابنت فعليه قيمتها في قولهم جميعا وكذا لو اعتقت المرأة عبد اعلى ان تزوجه  
 فان قبل فعليه قيمتها في قولهم في مهرها وان لم يفعليه قيمتها **باب التدبير**  
 بولغة النظر الى عاقبة الامر فكان الموتى نظرا الى عاقبة امره فافترق عبدة

الى احربة بعده وشرعا يستعمل كل من لفظ التدبير والتدبير في المطلق والمقيد  
 والظاهر ان اشتراكه بينهما معنوي لان اللفظ يحتاج الى تقدير والوضع وهو خلاف  
 الظاهر فلا يصح ان يرد عليه ولا يرد عليه فليس كذلك بل بينهما من بيان ذلك المعنى  
 المشترك او لا ثم تقيمه الى ذنوب القسمين وبيان احكام كل منهما كما وقع ههنا  
 حيث قلت هو تعليق العتق بالموت اي تعليق الموتى عتق مملوكه بالموت  
 سواء كان مومنا او موت غيره كما سيجي في التدبير المقيد ثم قسمته الى قسمين  
 وبينت احكامهما واما ما يورد كونه اشتراكه معنويا قول شمس الامة في المبسوط  
 التدبير عبارة عن العتق الواقع في المملوك بعد موت المالك فعلم من هذا  
 ان قول الكثرة هو تعليق العتق بمطلق موته وقول الزيلعي احتراز الشيخ عن  
 المدبر المقيد بقوله بمطلق موت الموتى ولفظ الوقاية من العتق  
 مطلقا وقول شارح صمد شرعه انما قال مطلقا احترازا عن المقيد ليس  
 كما ينبغي نعم يرد على المبسوط ايضا ان قوله بموت المالك ليس كما ينبغي لوجود  
 المعلق بموت الغير على المعتد اللهم الا ان يقال كلامه ينس على الامم الغلب  
 وما ذكرنا في الوقوع وهو اما مطلق كما اذا امت فانت ح اذ انت ح اذ انت ح اذ  
 اموت او انت ح اذ انت ح اذ انت ح اذ انت ح اذ انت ح اذ انت ح اذ انت ح اذ انت ح اذ  
 انت الى ما له سنة اي ان امت من هذا الوقت الى ما له سنة وتكتب  
 موته قبل ما بان يكون ابن ثمانين سنة مثلاً فانه في الصورة مقيد وفي  
 المعنى مطلق لان الغالب ان يموت قبل هذه الحدة ثم يبين حكم المطلق  
 بقوله فلا يرهن ولا يخرج من الملك ببيع او هبة او كونهما الا بالاعتاق  
 او القباية وعند الشافعي يجوز انتقاله من ملك الى ملك ويستخدم و  
 يسافر والامة لو طأ وتزوج الموتى اصح بكسبه وارثه ومهر كدمه  
 لبقاء الملك في الجملة وبموت اي بموت الموتى يعقوب المدبر من الثلث وسعى في

اي كسبه المدبر من الثلث  
 اي كسبه المدبر من الثلث



ثلاثة ان لم يترك الموت غير من الى الاله وارت اي والحال ان الموت وارت  
ولم تجز اي التدبير حتى لو لم يكن له وارت او كان له لكنه اجازة يعق  
كله لانه في حكم الوصية فيقدم على بيت المال فهو باجازه الوارث ويسمى  
في كل اي كل قيمة لو كان مديونا ولا يمكن تقض العتق فيجب رويته ولو  
المدة مدته لا يجمع الصيانة ولانه يتبعها واما مقدر عطف على المطلق كان  
مت في شوي هذا او مر في هذا او مات فلان او مت الي سنة او نحوها  
اي عشر سنين مثلا مما يقع غالب هذه العبارة احسن من عبارة الوفاة  
ما يمكن غالبا في بيع وبوب ويزهين فان الموت على تلك الصفة ليس  
لا محالة فلم ينفذ سببا في الحال واذا انتفى معنى السببية لتزداد بين  
الشك والعدم بقي تعلقات كسائر التعلقات فلا يمنع البيع وكذا قبل  
وهو الشرط ويعتق من الثلث ان وجهه لا لان الصفة كما صارت متعينة  
في آخر جزء من اجزاء الحياة اخذ حكم المدة المطلق لوجوه والاضافة الى الموت  
وزوال الشرط وحجج قال العبد انت حر قبل موتك بشرط ان تبذل ثمنك  
كل ما لم يفرج رجل صحيح قال العبد هذا الكلام ثم مات بعد شرطه فالتحق  
نفسه بالشرط قال بعضهم من جميع ماله هو الصحيح لان العتق مما قول له يستند  
الى اول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت كذا في احيائه ولو مات قبله  
اي قبل شهر لم يعق لانه مدبر مقدر والعقد لم يوجد ولو قال انت حر بعد موتك  
بشرط ان تبذل ثمنك لم يعق بالموت لعدم اهلية الموتى للاعتاق عند وجود المولى  
بل يعق الوصي او الوارث او الوصي لان انتقال الولاية بعد المهر كذا في النخبة  
قيمة المدة المطلق نصف قيمة لو كان قنا والمقيد يعق قنا واختلفوا في قيمة  
المدة قبل قيمته نصف قيمة لو كان قنا وقبل ينظر كيف يتخير مدته من حيث الحرز  
وقبل قيمته ثلثا قيمته  
لو كان قنا

والنظر فيجعل قيمة ذلك وقال الفقيه ابو الليث نصف قيمته ان كان قنا  
وكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده لان للفقيه من منفعته  
البيع وما يشاء من المالك بالدين والامور وغير ذلك ان نصف القيمة  
والاستخدام والتدبير فينفذ الاول ويسمى انما فيكون نصف قيمة لو كان  
قنا ولو كان التدبير مقيدا بقوم قنا كذا في احيائه **باب الاستيلاء**  
بصفة طلب الولد وشرط طلب المولى ان يكون من ائمة باقوا من ائمة متدبر  
غيره قوله الاتي لم يذكر لرب من مولا باقوا من ائمة باقوا من ائمة باقوا من ائمة باقوا  
الولد منه ولو كان اقراره حال كونه حيا لم يان يقول عمل هذه الامة مع اولد  
من زوجها بان زوجها المولى من رجل فولدت منه فاستمر بها الزوج لم يملك  
اي لم يكن مملوكا طلاقا تاما وان بقي فيها المالك في الجدة وحكمها اي حكم المستورة  
كما لمدة وقدر كغيرها اي يكون الزوجي شيئا ان المستورة تعق بموت مولا  
الكل والمدة من الثلث ولم تسع لربيه والمدة تسع فان ولدت اخرى  
ثبت له بلا دعوة اذ بدعوة الاول تعيين الولد مقصود ومنها فصار  
فراش كالمكتوبة والى هذا ذهب المدة ثبتت بعض العتق ولكن الشيخ  
ينفي لان فراشها ضعيفة حتى يملك نقله بالزوج بخلاف المكون حيث  
لا ينش الولد بنفيه الا باللعان لتأكد التواش حتى لا يملك البطالة بالزوج  
وهذا الزم ذكر حكم القضاء واما الديانة وان كان وطرها وحققها ولم  
يعزل عنها بلزم ان يعرف به ويدعى لانه الظاهر ان الولد منه وان عزل عنها  
اولم يخصها جازله ان ينفيه لان هذا الظاهر يتقابل ظاهر آخر وان زوجها  
فجاءت بولد فهو في حكمه لان حق احرية يسرى الى الولد كالتدبير  
والنسب يثبت من الزوج لان التواش له ولو ادعاه المولى لا يثبت نسبه منه

والنظر  
لو كان قنا



ويعتق الولد ويصير أم ولد له لا قراره وأما إذا مات المولى عتقت  
من جميع المال كذا في الهداية أم ولد للمولى إذا سلمت عرض عليه السلام  
فإن اسم من له والاسم في قيمته وعتقت بعد ما أي بعد العايد أي  
ولده أم مشتركة بينه وبين آخر ثبت نسبه منه لأن النسب إذا ثبت  
منه في نصفه لصداقة ملكه ثبت في الباقى ضرورة لأنه لا يجزى لما أن  
هو العلوق لا يجزى أي الولد الواحد لا يتعلق من مائتين وهي أم ولده  
لأن الاستيلاء لا يجزى عندهما وعند له نصفه رحمه الله نصير نصيبه أم ولده  
ثم يملك نصيب صاحبه لأنه قابل للتملك أو لم يحصل لها من أسباب الحرية  
شئ كالنسيب وغيره والممن نصف قيمته لأنه يملك نصيب صاحبه حتى يستكمل  
الاستيلاء ويعتبر قيمته يوم العلوق لأن المومية الولد ثبت من ذلك الوقت  
سواء كان موصرا أو موصرا لأنه ضمان ملك بخلاف ضمان العتق كما تقرر في  
موصفه ونصف عتقا لأنه وطى جارية مشتركة أو ملكه ثبت بعد الوطى ملكا  
للاستيلاء فيعقبه الملك في نصيب صاحبه بخلاف الأب أو الأم أو الجارية  
ابنه حيث لا يجب عليه العرق لقيمة ولده لأنه علوق من الأصل إذا ثبت  
مستند إلى وقت العلوق والضمان يجب في ذلك الوقت فيعتد الولد عليه  
ملكه ولم يعلو شئ منه على ملك غيره وإن ادعاه معاقبتها أي الولد ثابت  
النسب منها ومقتضاها إذا أصيبت في ملكها وكذا إذا اشتراها بأجل  
لا يختلف في حق ثبوت النسب منها وإنما يختلف في حق وجوب العرق والولاء  
وضمان قيمة أم الولد حتى لا يجب على كل واحد منها العرق لصاحبه لعدم الولاء  
في ملكه ويجب عليه نصف قيمة الولد إن كان له في واحد أو ثبت لكل واحد منها  
قيمة الولاء لأنه لا يحرر على ما عرفت وإنما كان منها لاستوائهما في سبب الاستيلاء  
الاتحاد فيسيويان فيه وهي أم ولد لها لصحة دعوى كل منهما في نصيبه في

الولد

الولد فيصير نصيبه منها أم ولد له تبعا لولدها وعلى كل منهما نصف عتقا  
تخصا صاعدا على الآخر ويرث الابن من كل من الميراثين كذا في  
كامل لأنه أقرار بجبرائه كمال وهو جبر في حقه وورثته ارث أب واحد  
لاستوائهما في النسب كما إذا أقام البينة على البتة أو على ولد أمه كاتبه  
يعني إذا وطى جارية ملكته فحلت بولد فادعاه وصدره المولى لزم عتقا  
لأنه وطى بغير كاح ولا يملك يمين وقد سقط عنه الحد لأنه ولد له كاتب  
ولده لصداقها على ذلك فصار كما ادعى نسب ولد جارية الأجنبية  
فصدقه وقيمته أي قيمة الولد لأنه في معنى المورث حيث اعتمد وليا له  
أنه كسبه فلم يرض بكونه رقيقا فيكون حرا بالقيمة ثابت النسب منه  
كما أن المورث اعتمد وليا وهو الملك ظاهرا وإن لم يكن حقيقة لا لامية  
أولا ملك له فيها حقيقة وماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء فلا حاجة إلى  
التعلل وتقديم الملك بخلاف أمه الابن أو ليس للاب فيها حقيقة الملك  
ولا حاجة دافعا له هو الملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاضطرنا إلى نقلها  
إلى ملك الاب ليصح الاستيلاء وإن لم يصدقه أي الكاتب المولى في دعواه  
فلا يثبت نسب أي نسب الولد منه وقال أبو يوسف يثبت لأن الجارية  
كسبه فصار جارية الابن بل أويل لأن المولى في المكاتب ملك الرقبة  
بخلاف الابن وجه الفرق أن للاب أن يملك بالابن إذا أصبح وإنه لا يجب  
عليها عتقا ولا قيمة الولد ونصير أم ولد له وليس للمولى أن يملك المكاتب  
لأنه بالوقد حرم على نفسه والحق بالاجنب وإنه لا يجب عليها عتقا وقيمة ولده  
ولا نصير أم ولد له فيسقط تصدقه بخلاف ما إذا وطى المكاتب فارت بولد  
فادعاه حيث يثبت نسب ولا يشرط تصديقه لأن رقبته ملكه له لا أمه



الى الولد يوم ما يثبت نسبه منه وتقصير ام ولد له ايضا اذا جعلها لان الار  
 باق وهو الموجب وزوال حق المكاتب وهذا ما وجدته على جارية لمرأة  
 او والده او غيره فولدت فادعاه لانيست النسب ويدل على انه لا يثبت  
 فان قال احلها الى المولى لانيست النسب الا ان يصدر في اي المولى فيه  
 وفي ان الولد منه ولو صدر قد في احد هما فبقا لانيست النسب وان كذب  
 المولى لم ملكها يوم ما يثبت النسب بقا الاقرار كما ذكره الحاشية **اعلم كتاب**  
**الكتابة** اوردته بهذا لان الكتابة تدين توابح العتق كالتيه والاسياد  
 وهي لغة النعم والجمع ومنه الكتابة للجنس العظيم والكتب بلع اعرف في  
 الخط وشرعنا جميع حرية الرقبة مالا مع حرية اليد هالا فان المكاتب مالك يدا  
 مملوك رقبة دستا بيانه وركنها الايجاب والعتق كان يقول لعبد فان  
 ادبت الى النفاذ فانت قد اوكا تشك على الف ففعل لازم معاوضة  
 فلا بد من الايجاب والعتق وشرطها كون البدل معلوما مالا كان او عسلا او ابا  
 كونه مخيا او موهلا فليس بشرط حتى كوز الكتابة علم الحال والمحال والمخيم وعقد  
 لا يجوز الا موهلا بمخيم وعلمها في جانب العبد انتفاء الجبر ونشوت الحرية في  
 حق اليد لا الرقبة حتى يكون اقصا بمناقحة ومكاسبه لان النقص من الكتابة  
 وصول المولى الى بدنها والعبد الى الحرية باقائه وذا لا يتحقق الا بذكر  
 جانب المولى بقا رقبة العبد على ملكه ونشوت حق المطالبة ببدنها في  
 واسترداده اليه ملكه ان عجز او اذ كانت قنة ولو كان صغيرا يفتل البيع  
 والشراء فانه اذا عطل كان من اهل العتق والتصرف نافذ في صحة فهو  
**بالحال** او موهلا بسنة او سنتين مثلا او بمخيم اي موقت بازمته معينة  
 اخذ من التوقيت بطلوع النجم ثم شاع في مطلق الوقت او قال جعلت **عليك**

التي توديه يوما اولها كذا واوفا كذا فان اوتيه فانت حر وان عجزت  
 فعتق ففعل اي العتق عطف على قوله كاتب شرط قبوله او يلزمه الحال للاب  
 من التزامه صحيح جواب اذا كاتب اي صح عقد الكتابة سواء عتق بلفظ الكتابة  
 او بما يوديه مؤداه لوجود ركنه وهو الايجاب والعتق والعقود القن اذا  
 ادى كلمة وان وصليته لم يعل اذا اديتها فانت حر لان موجب الكتابة  
 هو العتق عند الاداء تنبني عن جميع حرية البدل الى حرية الرقبة عند الاداء  
 فلا قال في فخر عطف على صح و فرع لم اي اذا صح عقد الكتابة خرج  
 المكاتب من يده اي المولى لانه يقتضي الكتابة ما لكتبة اليد في حق المكاتب  
 ولهذا لا يكون المولى منعه من الخروج والسخر لامن ملكه لانه عقد معاوضة  
 فيقتضي المساوات بين المتعاقدين واصل البدل يجب للمولى في ذمته  
 بنفس العقد لكنه ضعيف لا يتم ملكه فيه الا بالعقب لانه يثبت في ذمته  
 مع المكاتب او المولى لا يستوجب على عبده دينه ولهذا لا يبيع المكاتب  
 فيثبت للعبد بقا بلية ما لكتبة ضعيفة ايضا فاذا تم للمولى الملك بنقص  
 ثم المالكية للعبد ايضا تمام المالكية لا يكون الا بالحرية فيعتق لفروا المالكية  
 يستحقها المكاتب بذكره ابتداء وانتهاء وعتق مخانا اي بلا بدل ان  
 اعتق مولا لا سقاطه صفة وعزم المولى العتق وان وطى المكاتبه او ارسل  
 اجابة ان جبا عليها او على ولدها او مثل الحال او قيمته ان جنى على مالها لانه  
 بعقد الكتابة حرصت من يد المولى فصار كالا جنة وصارت اقصا بنفسها  
 وولدها وماله او اذ كاتب على قيمته بان قال ان اوتيت الى قيمتك فانت  
 حر او اذ كاتبك على قيمتك او على عبتي فغيره مالا قال كما تشك على هذه  
 العبد وهو بغيره هذا في ظاهر الرواية وعن لم يفسد اتم انه لا يصح حتى اذا



ملكها واستمرها متوق وان عجز رد الى الرق يتعين بالتعيين اجترار عن دراهم  
الغير وبنائيه فان الكفاية عليها جائزة لعدم تعيينها او على ما بينه من  
الدراهم او الدنانير لرد مولا اليه وصفا اي ضا وما عدا كان اداة شرط  
شرط ان يرد عليه امينا او امانة معينة صح او الحكم عطف على ضمير كاتب  
وجاز للعقل في امره وخصمه قوله قد صواب اذا كانت اي فلهذا  
في هذه العقود اما الاولي فلان القيمة مجهولة قدر او ضا ووصفا  
فتعاشت الجملة واما الثانية فلجزمه عن تسليم ملك الغير واما الثالثة  
فلان هذا عقدا شتمل على بيع وكفاية لان ما كان من المالك ما زاد الوصف  
الذي يرد له المولى بيع وما كان ما زاد رتبة الكتابة فكون صفقة في  
صفقة فلا يجوز للنهي عنها كذا قال الربيع ويروى عليه انه يقتضيه عدم  
صح العقد اذا شرط ان يرد عليه عبدا امينا او امانة معينة والقوم  
بخلافه فالصواب في الكفاية ان يدل الكتابة في هذه الصورة بمجهول القدر  
فلا يصح كما لو كانت على قيمة الوصف وهذا لان العبد لا يمكن استناده  
من الدنانير واما يستثنى قيمة والقيمة لا تصلح ان يكون بدل الكتابة  
لجها لهما قدرا فلذا لا تصلح ان يكون مستثنى من بدل البذل واما الرابعة  
فلان المهر والختم ليس بالمال في حق المسم فلا يصح للعوض في عقد المعاوضة  
وعوض فيها اي المهر والختم في اوانها لانها مال في اجلة فامكن اعتبار معنى العقد  
فيه وبوصية العقد عند اوار التعوض المشروط ثم ان يردا عن باوار المسم  
سعى في قيمة نفسه لان البذل هو القيمة قال في الكفاية وفي نسخ الهداية  
لا يعنى الا باوار قيمة المهر وانه مشكل جدا يخالف العامة روايات الكتب  
فان فيها لا يعنى الا باوار قيمة نفسه لا يقتضيه منه ويروى عليه هذه مسئلة  
لها روى

لها نوع تعلق لما قبلها غير مختص بها يعني ان القيمة في الكتابة النافذة  
من جنس المسم فان كانت نافذة عن المسم لا يقتضيه وان كانت  
زائدة زبرت عليه لان الواجب عليه اي المكاتب رد رقبته لنفسه  
العقد وقد تقرر ان العتق فوجب رد قيمته بالغة ما بلغت لان المولى  
لم يرض بالانقضاء والعبد يرض بالزيادة لكيلا يبطل صفة في العتق فوجب  
ذلك ولو على مينة وكذا يبطل اي عقد الكتابة لانها ليست بالمال فلا يلزم  
على المكاتب شي وصحت الكتابة على صواب ذكر حقه كالعبد فقط اي النوع  
وصفته ويؤدي الوسط او قيمته فان كل واحد اصل من وجه واما الواجب  
فقط هو امانة فلهذا يعرف بالقيمة فصارت اصلا فخرج القيمة قضاء  
في معنى الاداء كما تقرر في الاصول ومن كافر عطف على قوله على صواب اي  
صحت الكتابة من كافر كانت عبدا مملوكة يعني كافر اخرج مخرقة اعتبر العتق  
ليعلم البذل واما صحت لانه مال عند المهر بمنزلة الكل عندنا واي من المولى  
والعبد اسم للمولى قيمتها لان المسم ممنوع عن تلك المهر وتلكه وعتق  
العبد بمقتضى المهر لان العتق متعلق بقبضها كمن مع ذلك يجب عليه قيمة  
نفسه كما تقرر على عدمه من عطف على قوله على صواب لانه اي للمولى او غيره  
او غيره او بنار دارا اذا ما من قدر المهر الاجر بما يرفع النزاع  
لخصول الركن والشرط والفعل ان يورثها الى غيره والف وصف  
والف وخدمة سنة وخدمة ابد الا اي لا يجوز هذا لانه مناف لمقتضى  
العقد فان المقصود من الكتابة ان يكون المملوك ما كان ولو في بعض الاوقات  
ليكون ما كان مطلقا بعده كما في الكتابة على اخذه وهذا مناف لانه لا يملك الكتابة  
بشرط الا ان يكون اي الشرط صلب العقد قال في الهداية تشبه  
البيع ببيع اشترها لانه مباذلة المال بالمال اشترها ونسبه الكاح ابتداء



لانها مبادلة المال بغيره وهو البيع ابتداء فالحقنا بالبيع في شرط يمكن في  
 صلته العقد كما اذا شرط عليه خيرة من ماله لانه في البذل وبالكافة  
 شرط لم يمكن في صلته هذا هو الاصل **فصل في تصرفات المكاتب**  
 صح بيعه وشراؤه ولو بالحيات فانها من صفة الخار فان الباجر قد كان  
 في صفقة ليربح في اخره وسره وان شرط تركه لانه شرط في الف حقيقة  
 العقد هو ما كتبه اليد والآخر الكفاية بطل هذا لانه ليس في صلته العقد  
 ونزوح امة لانه ينفذ المال وهو كماله لا تزويج عبده لانه تنفصل العبد  
 بغيره وشغل امة بالمرء والنفقة وصح كتابة رقيقة لانه عقد كتاب  
 المال فملك كمنزوح امة والولاء اي ولاء امة اي الاول ان اوى ان  
 بعد عتقه اي عنق الاول لان العاقبة من اهل ثبوت الولاء وهو الاصل  
 فثبت ولا اي وان لم يوده بعد عتقه بل قبله فله لاه اي مولى المكاتب  
 الاول لانه فيه نوع ملك ونفع اضافة الاضافة اليه في الجملة فاذا اقر  
 اضافة الى امة شرع عدم اهلته اضافة اليه كماله العقد المادون اذا اقر  
 شي وان اقر بالحق المكاتبان بملها جميعا قولها لهما لهما بملها جميعا  
 وان عجز الاول عن اداء البذل ورد الى الرق ولم يود الثاني بملها جميعا  
 مكاتبان ادى البذل الى المولى عنق وان عجزوا الى الرق كالاول لا النزوح  
 عطف على قوله بغيره اي لا يصح تزويجه بمل اونه اي المولى ولا التزويج  
 انما في السرية بغيره ان شترى جارية ليستمتع بها وطنا ولو به اي باذن  
 المولى كذا المادون والمدة وذلك لان من التزويج على ملك الرقبة  
 دون المتعة فالرقبة وان كان مكاتب او مادونا او مدبرا لا يملك شيئا  
 من احكام ملك المال اياك يكون رقبته مملوكا ولا ينفذ اذن المولى ولا  
 الرقبة ولو بعوض والتصدق في الالبس والسكنى والاقرض واعطاء غيره

وذكر

مطلق  
 فلا يملك  
 المكاتب  
 ان يشرع

ولو بال مال وبيع ثوبه اي العبد منه اي من العبد لان هذه شراعات فلما  
 يملكها المكاتب الاب والوصي في رقيق الصغيرة كالمكاتب اي كل تصرف  
 يملكه المكاتب في عبده يملكه في رقيق الصغيرة وما لا فلا فانها يملكه  
 فيه تصرفا يحصل به المال للصغيرة كالمكاتب يملك كسب المال في حكمه  
 فيمكن ان كتابة عبده لا اعطاه على مال وبيع عبده ممن ثوبه يملكه  
 تزويج امة لا اعطاه على مال ولا يملك شيئا منها مضارب وشريك  
 شركة معاوضة او اعطاه لانها لا يملكه الا التجارة والتزويج والكتابة  
 ليس منها وبكاتب عليه بالتزويج من غيرها ولا لان المكاتب من اهل  
 ان يكاتب وان لم يكن اهلا للعتق فيجعل كل منهم مكاتبه حقيقة للصلة  
 بقدر الامكان واقوامهم واولاد المولود في كتابته ثم الولد المشترك  
 ثم الابوان وعن هذا يتفاوتون في الاحكام فان المولود في كتابته يكون  
 حكمه حكم ابيه حتى اوامات ابوه ولم يترك شيئا ذاهبا على حكم ابيه  
 والولد المشترك يودى بدلا لكتبة حاله والاراد الى الرق كالمكاتب ولا  
 يوديان حاله وموطلا وانما كان كذلك لان الولد المولود في الكتابة تبعه  
 ثمانية بالملك وبالبعضية بينهما حكم في حق العبد لا حقيقة في حق اولا البضية  
 بينهما حقيقة بعد الانفصال والولد ان يشترى باعنا لملك لا البضية  
 فانما ياب ببعض لم فاضل الاحكام لذكره لا غير ولو محررا كالاخ والعم  
 هذا عند لم يصح رحم الله وقال المكاتب عليه لانه وجوب الصلة يشتمل الوارثة  
 المحرمية ولما يفتق على كل ذي رحم محرم منه وجب نفقته عليه لا يرجع  
 فيما دونه لهم ولا يقطع بده اذا سرقة منهم الى غير ذلك من الاحكام ولله ان



المكاتب كسب لأملاك حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهذا اشترى  
 احرار لا ينفذ نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كسره الا ان الكسب  
 يكون للمصلحة في الولاء لا يبرى ان العا د على الكسب يخاطب بنفقة الولد  
 والولد لا يكتفى في غيره حتى لا يخاطب الا بنفقة ابيه الا اذا كان موسرا  
 والرضول في الكسب به بطريق الصلة فيحصل الزوجية لحله حتى جاز له ان يكاتب  
 بغيره لانه لم يملكهم فممنع بيعهم كسبه اي المكاتب اذا ادى اليه لم ينفذ  
 لان كسب المكاتب موقوف بين ان يودي فيستقر له وبين ان يخرج فيستقر  
 للمولى وبهنا تقرر لم ينفذوا عليه ولا نجاة عليهم لانه صار كسرى القريب  
 ابتداء اشترى المكاتب ام ولده لو كانت جارية مع ولد بالمخرجين  
 لان الولد لما دخل في كتابتها امتنع بيعه لما ذكر في تبعية ابيه امتنع بيعها  
 لانه يتبع له قال صلى الله عليه وسلم اعقوبها ولدها والا اي وان لم يكن  
 ولدها موسرا جاز اي يبيعها عند له قسم رجم الله وخذها لا يجوز لانها ام ولده  
 فلا يجوز بيعه وله ان يبيعها من حوزة يبيعها وان كان موسرا ولدها لان كسب المكاتب  
 موقوف فلا يتعلق به ما لا يحتمل الفسخ اما اذا كان موسرا ولدها فيمنع بيعها  
 بتبعية الولد للجد حيث ولد وولد الوالد لو ثبت ثبت ابتداء القياس بتبعية  
 زوج المكاتب ائمة من عبده فكاتبها فولد منه ولدا دخل في الولد في كتابتها  
 وكسبه لها لان تبعية الام ارجح ولهذا يبيعها في احرته والرق كما مكاتب  
 او ما دون ذلك بالاذن ولا في الواجب بل يبيعها حيث قالت اما حرة فولدت  
المكسوة ولدا فاستحقت فولد له عند غنله قسم ولم يوسع رجم الله وقال  
 محمد رحمه الله حرة بالقيمة لانه شارك في حرته في سبب نبوت هذا الحي وهو الوتر فانه  
 لم يرغب في كسبها الا لئلا يحرته الاولاد ولها انه ولد بين رقيقين فيكون رقيقا

وقد مر مرارا ان الولد يتبع الام في الرق والحرية لكن ترك هذا الكلام في محذور  
 باجماع الصحابة رضي الله عنهم وهذا ليس في معناه بل هو لانه حق  
 المولى هناك فيجوز بيعه تاجره وبهنا ببيعة متافهة اليه ما بعد العتق  
 فيبقى على الاصل ولم يخلو به وطى المكاتب احد اشترى ابنا فاستفردت  
على مولاه اذ اشترى ابنا يحررها فاستحقت ضمن عتقها حاله الا ان يوفد حال  
 الكسب به كالمأذون بالتجارة فانه اذا فعله هكذا يضمن عتقها حاله لانها  
 بلا اذن فاستحقت ضمن العتق بعد غنله والخوف ان في الاول نظر المدين  
 في حق المولى لان التجارة وتوابعها داخل تحت الكسب وبهنا العتق من  
 توابعها اذ لو لا الشراء لم تسقط الحدود وما لم تسقط لا يكت العتق في  
 الكسب يظهر في حقه لان الكسب ليس من الكسب فلا يدخل في الكسب به قال  
 صدر بشره وتعالى ان يقول ان العتق من التجارة في شيء فلا يكون ثابتا في  
 حق المولى **اقول** جوابه سلمنا ان العتق ثبت بالوطى لا بالشراء ابتداء  
 لكن الوطى مستنده الى الشراء اذ لو لاه لكان الوطى موقفا بلا شبهة فلا ثبت  
 العتق ويجب ان يكون الاذن بالشرى اذنا بالوطى والوطى نفسه ان  
 لم يكن من التجارة لكن الشراء منها فيكون ثابتا ثابتا في حق المولى بل هو  
 تدبيره اي يجوز لمولى المكاتب ان يبرره فان عجز عن مدينه او الاسرى في ملك  
 قيمته او ثلثي البذل كونه محررا يعني ان المكاتب بعد التدبير فحر اما ان  
 يجر نفسه ويكون مديرا او يخلصه على الكسب فان مضى فانت المولى ولا مال له  
 سواء فهو بالتجارة اما ان يسعى في ثلثي قيمته او ثلثي بدل الكسب وانما قال  
 محررا لانه اذا مات موسرا كيف خرج المدين من الثلث فانه يفتق  
 بالتدبير وتسقط عنه بدل الكسب ويستولر با عطف على تدبيره اي المولى يجوز



ان يستولد ما يكتبه بان وطهرها فولدت فادعى الولد فمضيه ام ولد له وضعت  
عليها او خربت وكانت ام ولد اي خربت بين ان تضع على الكفاية وتودي  
البدل فتفتق قبل موت المولود وتاخذ وبيان ان يخرج نفسه ما فتفتق بعد  
المولود وتكتب عطف على يد برة او يستولد ما ان المولود ان يكتب ام ولد  
مكافا وغتفت بموته ليعلق عتقها بموته فحاننا اي يسقط عتقها بدل الكفاية  
لان النقص من الجاب الحق عند الاذنا واغتفت قبل لا يمكن توفير الرض  
ومدبره عطف على ام ولد اي يجوز ان يكتب مدبره ويسعى في ثلثي قيمته  
او كل البدل بموته اي مولاه محتررا هذا عند لم يصدره ام ولد وعند لم يوف  
رهم ام يسعي في الاول منها وعند محمد رهم ام يسعي في الاقل من ثلثي القيمة او ثلثي  
البدل واختار عدم فخرج بالخرى وعدمه كما قد يصالح المولود مع مكانه من الغنى  
موقل على الضحال والقياس ان لا يجوز لانه اعتناض من اعتناض من الاصل بالخال  
وجه الاستحسان ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر على الاداء  
الا به وبدل الكفاية ليس بمال من وجه حتى لا يصح الكفاية به فاعتد باليات  
فرض كاتب عبده في مرضه وليس له مال سوى الجهد على ضعف قيمة  
ما كان ثمنه الغا فكاتبه على الثمن باجل وروى عنه اي هذا التصرف  
ادى المكاتب ثلثي البدل حالا وما قبله موهبا او اسرق يعني ان الجهد خير بين  
ان يودي ثلثي البدل حالا والباقي موطا وبين ان ياتي بستره وهذا عند لم ينفه  
وانه يورث رهما ام ولد وعند محمد رهم ام يودي ثلثي الالف حالا والباقي الى  
اجله لان الرض ليس له التاجيل في ثلثي القيمة او لا حتى له فيه وفيما وراءه  
له الترك فبيح التاجر ولهما ان جميع المسح بدل الرقبة وهو الورثة يعلق  
بالبدل فلا يجوز التاجر ثمنه ولو كاتب الرض على نصفه اي نصف  
قيمته بان كاتبه على الف وقيمته الفان ادوى ثلثها حالا وسقط الباقى  
من

من العينة او استرقا بيع ابنه بخير بين الاخرين لان الحايات وقعت في  
المقدار وفي التاجر فينفذ بالثلث لا الثلثين حركات عن عبد باللف  
واوى اخر عتق العبد ولا يرجع اخر عليه وان قبل العبد لم يكتب صورة  
ان يقول قول المولود العبد كاتب عبدك على الف درهم على اني ان ادبت البكر  
التاجر موهبا وكاتبه المولود على ذلك يعنى باوانه بحكم الشرط واذا قبل العبد  
صار مكاتبه لان الكفاية كانت موقوفة على اجازته وقوله اجازة و  
لوم فعل على اني ان ادبت البكر التاجر موهبا وادى لا يعنى قياس لان  
معدوم والعتق موقوف والموقوف لا حكم له ويعنى استحقاقا اذا  
لا ضرر للعبد الغائب في تعليق عتقه باوانه القابل فيصح في حق هذا الحكم  
ويتوقف على لزوم الالف العبد ولو ادى الجهد بدل لا يرجع على العبد لانه شرع  
كاتب حاضر وغائب وقبل الحاضر العتق فاي كفاية ادى البدل قبل المولود وكل  
البدل جورداد عتقا صورته رجل له عبدا قال له اعد بها كاتبي باللف  
عن نفسي فلان فعقل وقبل الحاضر فالتقياس ان يرجع من حصته الحاضر  
ويتوقف في حصته الغائب على قوله وجه الاستحسان ان الحاضر باضافة  
العتق الى نفسه ابتداء جعل نفسه فيه اصيلا والغائب تبعاً كانه كوتبت  
دخل اولادها تبعاً حتى عتقوا باوانها وليس عليهم من البدل شي فان صحت  
عن الحاضر فلم يملك ان ياخذ بكل البدل لاصالتها فابها اوى كبر المولود  
على العتق ان الحاضر فلكون البدل عليه واما الغائب فلانه نال شرف الحرية  
وان لم يكن البدل عليه فصار كعبه الرهن اذا ادرك الدين كبرهم من  
على العتق الحاجة الى كايمن دية وان لم يكن الدين عليه وابها اوى لم  
يرجع على الاول لانه مبرج في حق الاول وقبل الغائب ليعود فلا يؤخذ بشي



لنفاذ العقد على الحاضر فان حرره اي عتق المولى الغائب سقط عن الحاضر حصته  
 من البذل لان الغائب دخل في العقد مقصودا فكان البذل منفعها عليها  
 وان لم يكن مطابا به بخلاف الولد المولود في الكفاية حيث لا يسقط عن  
 الامة بشئ من البذل بعينه لانه لم يدخل مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا  
 وانما دخل في الكفاية بتبعه وكذا ولد بالمشترى وان حرر المولى المكاتب  
 الحاضر او مات الحاضر سقط حصته الحاضر وان ادعى الغائب حصته حالا  
 والاروقنا لما قرأه دخل في العقد مقصودا بخلاف ولد المولود في الكفاية  
 حيث يبقى على نجوم والده حيث اذا مات كوثبت امة وطفلان لها وادعت  
 قاتل اديك لم يرجع وعتقوا لما قرأه دخل في العقد مقصودا بخلاف ولد المولود  
 في الكفاية حيث يبقى على نجوم في السئلة الاولى **باب كتاب العبد**  
**المشترك** احد شره على اذن للاخر بكتابة حصته اي حصته الاخر باللف  
 وقبضه اي قبض الالف قبض وقبض بعضه فهو له اي القابض ان يخرج المكاتب  
 وقال ابو مكاتب بينهما وما ادرك من بينهما فان الكتابة عندهما غير متخرجة  
 فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقبض اصيل في البعض المقصود  
 مشترك بينهما فيبقى كذا بعد الجز وعنده متخرج فيكون الاذن مقتصر على  
 نصيبه وقايدته انه ان لم ياذن فله حق الفسخ فيما لا يذون لا يتوق كذا  
 واذن لشره بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه فيكون متبرعا في نصيبه  
 القابض فيكون له ولو قبض كله عتق نصيبه اي القابض مكاتبه كرجلين  
 جاز ان يولد فادعاه احد بهما ثم وطى الاخر فادعاه فخرجت هي اتم ام  
 للاول لان احد بهما لا ادعى الولد صحت دعوته لقيام ملكه فصار نصيبه اتم  
 ولله لان الكفاية لا تفعل النقل من ملك الى ملك فيقتصر اوقية الولد  
 نصيب

نصيبه كما في المدبرة المشتركة واذا ادعى الاخر ولدها انما صحت دعوته  
 ايضا لقيام ملكه ثم اذا عجزت فعل الكتابة كان لم يكن وتبين ان الامة  
 كبريا اتم ولد للاول لان الكفاية من الانتقال قد زال ووطئه سبب الوطئ  
 للاخر نصف قيمتها لانه تملك نصيبه كما استكمل الاستيلاء ونصف  
 عجزها لوطئها جارية مشتركة وضمن شره عجزها بالتمام لانه وطئ اتم ولد  
 حقيقة فلم يرد كمال العجز وقيمة الولد انما اليها دوا بعه لانه بمنزلة  
 المهور لانه حين وطئها كان ملكه فاعطاهم اود ولو لم يورثا بت النسب منه  
 وحر بالقيمة كما عرف واتي دفع اليها العجز لان الكتابة ما دامت  
 باقية فحق القبض لها لا اختصاصا بها بمنافعتها اذ ابد لها فاذا عجزت  
 ترد الى المولى لظهور اختصاصه وان دبر انك ولم يطئها وعجزت  
 بطل التدبير لانه لم يصادف الملك اما عندهما فطاهر لان الاستولاد ملكها  
 قبل العجز واما عنده فلا بالجز تبيان انه تملك نصيبه من وقت الوطئ  
 فبين ان مصادف ملك العجز غيره والتدبير يعمد الملك بخلاف الشفاعة  
 يعتمد المهور كما قد هي ام ولد للاول لما قرأه ملك نصيب شره وكما الاستيلاء  
 والولد له لما قرأه دعوته صحيحة لقيام المصالح وضمن شره نصف عجزها  
 لوطئه جارية مشتركة ونصف قيمتها لانه تملك نصيبها بالاستيلاء وهو ملك  
 بالقيمة فان حررتا يعني ان كانا كتابا ثم حررتا احد بهما عجزت  
 هي العجز نصف قيمتها لشره ورجع الضامن به عليها عنده وعندهما  
 لا يرجع وهذا مبني على ما قرأه ان التكتب اذا ضمن المصالح يرجع عنده  
 لا عند احد بهما لرجلين وبه اتم احد بهما حرره الاخر عتقا او عتق الى  
 حرره احد بهما غنيا ثم دبره الاخر اعطى المدبر او استثنى فيها اي العتوقين



او ضمن شريكه في الاول فقط وهي ما اذا تبره احد هما اولاً فانه اذا تبره  
اولاً فليس شريكه تضمينه او اعانة حصته او الاستعانة واخره نصيب  
المتبر فله ان يفتق او يستحق او يضمن قيمته متبراً او بنصف قيمته فقا  
او ثلثها كما هو وبالصحة لا يملكه لانه لا ينتقل من ملك الى ملك في الصورة  
الثانية وهي صورة العكس اذا تبر الاول فله ان يفتق اثار التملك عند  
فانه اذا تبر لم يبق له ولاية التضمين بل ولاية الاعانة او الاستعانة  
فولاية الاعانة او الاستعانة ثابتة في التوريات والتضمين يخص  
بالاولى وعندهما اذا تبره احد هما فاعانة الآخر باطل لان التدبير لا  
يجزى عندهما فيملك نصيب صاحبه بالتدبير وبعض نصف قيمته فقا  
موسر اكان او موسر لانه ضمان تملك فلا يختلف بالبر والبر وان  
اعنته احد هما فتمت بغير الاخر باطل لان الاعانة لا تجزى عندهما فيضمن نصف  
قيمته اذا كان موسر او بغير العبد اذا كان موسر لان هذا ضمان اعانة  
فيختلف بالبر والبر راسه اعلم **باب الموت والبر** المكاتب عجز  
عن جميع الطالع ثم سعى به الوقت لانه يعرف به ثم سعى به ما يؤدى فيه  
لنأسيه بينهما لو كان له مال سيصل لم يجزه الحاكم اي لم يكسب بجزءه اي  
ملكته ايام نظر الى الجانيين فانها مدة ضربت لابلاد الا عذار كما حال  
الحضم للذبح والمديون للعضاء واللا اي وان لم يكن له وجه سيصل بجزءه  
هذا عندهما وعند لم يوصف لا بجزءه حتى يتوالى عليه بخان وقسح اي  
فسخ الحاكم اكتب به بعد عجز المكاتب بطلب مولاه او فسخ مولاه برضاه  
اي رضاه المكاتب وان لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ لانه عند  
لازم تمام فلا بد من القضاء والرضا كما في الرجوع في الهبة وفي بعض الروايات

ينزود

ينزود المولى بالفسخ ولا يشترط رضاه كما اذا وجد المشتري عبداً قبل القبض  
فانه ينزود بالفسخ كذا في الكافي اعلم ان حكم الكتابة انفاضة ان  
يكون للمولى حق الفسخ واعادته الى الرقة من غير رضا العبد والعبد ان  
يفسخ في الجائزة والثالث بغير رضا المولى كذا في القواعد وعاد  
رقة لا يفسخ في الكتابة وما في يده من الاكساب لمولاه اذ ظهر انه  
كسب عبده وان مات من وفاء لم يفسخ الكتابة وعندنا ان يفسخ  
لعوات الخ والحق نقول يستند امرته الى ما قبل الموت وقصه بده  
منه وحكم بموته حراد الارث منه وعقب بنيه سواء ولد وان كان به  
او شراهم حال كونه او كوتب هو وابنه صغير او كبير بركة اي بكتابة  
واحدة فان كل اسمهم يتبعه في الكتابة ويعتقه عتقوا وان لم يترك  
وقا فحق ولده في كتابة يسي على نجومه وباداية حكم بعقوب اسبه  
قبل موته ويعتقه اي عتق الولد لانه داخل في كتابة وكسب بكتابة  
في الاداء كما اذا تركه وقا ترك ولد اشراه فيها اي في كتابة ادلى  
المولد البذل حالاً او رور فيقا عتقه وعندهما يؤدى به الى اجل اعتباراً  
بالمولود في الكتابة وله ان الاجل ثبت شرطاً في العقد فيدخل في صحة  
من دخل تحت العقد والمشتري لم يدخل اذ لم يصف اليه العقد ولم يبر  
حكم اليه لان انفصاله بخلاف المولود في الكتابة لانه متصل وقتها فمضى  
الحكم اليه واذا دخل في حكمه سعى على نجومه ترك ولد من حرة ودنيا يعق  
البذل فحق المولد وقصه به اي بموجب الجناية على عاقلة امة لم يكن  
تجراً لاسبية لان هذا القضاء يغير الكتابة لانها يقتضيه الحاكم المولد  
موا في الام والنجاء العقل عليهم كمن لا على وجه كمال ان يعق فبنيح الاول  
الى موا في الاب والقضاء بما يجر حكمه لا يكون تجزاً او اتماماً قال ودينج



يبقى لانه ان كان غنيا لا يتاخر في التصدق بالالحاق بالام لا مكان الوفاء في الحال  
 وان اخصص قوم امة وابية في ولاية فقص به بقوم امة فهو خير لان مغبته  
 التصدق يكون ولا الولد لو لم يات الام ان الاب مات وبقيا ويتفنى  
 الكتابة يكون التصدق في حجر يد فيه فينفذ ويخرج الكتابة طالب لمولاه  
 صدقة او ايا اليه فخير ان يكون ان مولاه اذا لم يكن مصر فالصدقة زكاة  
 كانت او غير ما فافضل الكتاب الزكاة مثلاً لا تكون من المصارف  
 واذا اه الى المولى عن بدل الكتابة ثم يخرج فظهور ان المولى اخذ الزكاة  
 غنيا ومم ذلك طاب له لانه اخذ موصفاً عن العتق زمان الاخذ والعبد  
 قد اخذ صدقة ومن الاصول المفضلة ان تبدل الملك قائم مقام  
 تبدل الذات اخذ من قوله عليه السلام لبريرة بولك صدقة ولنا  
 بزية اجتهد المكاتب جنابة او جنابات خطأ كان عليه حالاً اي في  
 المكاتب في كسبه لا على مولاه لان المكاتب مملوك للمولى رقية وذاتاً  
 وحرّاً يذا وتقر فاجابة رانه مملوك رقية يكون موجب جنابة على المولى  
 وباعتبار رانه مملوك رقية يكون موجب جنابة عليها كسبه حاكم  
 يجب ان يكون موجب جنابة عليه لا على المولى فجعل موجب جنابة  
 عليه لا على المولى كسبه حتى يكون موجب جنابة عليها لان لها حقاً  
 في كسبه وقد تقرر دفعه بسبب الكتابة وهي حقها فوجب القيمة  
 في مالها الا اقل من قيمته ومن الارش لان المكاتب عبد لكن تقدر  
 دفعه بسبب الكتابة ولو كان يمكن الدفع يتخلص المولى بدفعه وان  
 كان الارش اكثر من قيمة العبد فاذا تقدر دفعه يتخلص بدفع قيمته  
 كما في كسبه وان تكررت قبل التصدق لرمته قيمة واحدة ولو جنى بقتل  
 عليه ثم جنى اخو يقتص عليه بقيمة اخو لان جنابة المكاتب لا تقصر  
 دنيا

دنيا الا بالتقضاء او الصلح او الياس عن الدفع بان يعتق او يموت فيستوقف  
 وجوب القيمة على ما يوجب توكيده باحد الاشياء اقرب جنابة خطأ لرمته  
 في كسبه يعني لو اقر المكاتب جنابة خطأ لرمته في كسبه وحكم بها عليه  
 لان جنابة مستحقة في كسبه فينفذ اقراره كما هو اذا لم يحكم عليه حتى يخرج  
 بطلت كذا في القاعدية جنة عبد في جنابة مولاه جاهل بجنابة فوجب  
 اد مكاتب فلم يقتص به الا بوجوب جنابة فخرج دفع المولى العبد الى دني  
 جنابة او قد يكون لانه الموجب جنابة العبد في الحال ولم يكن عالماً بجنابة  
 حتى يصير محمداً للتقضاء لكن الكتابة مانعة للتدفع فاذا زال المانع عاد  
 الحكم الاصل واذا اقتص به عليه حال كونه مكاتباً فخرج بيعه لاستقال الحق من  
 رقبته ان قيمته بالتقضاء ولا يتفنى اي الكتابة يموت مولاه لانها  
 سبب الحرية وسبب حق المرافعة ويؤدي اليه في ورثة على قوله  
 لانه اصح الحرية على هذا الوجه والسبب انفق كذا في حق ربه الصفة  
 ولا يتغير لكن الورثة يختلفونه في الاستيفاء فان اعطوه بعضهم لا يعطون  
 لم يملكه فان المكاتب لا يملك سبب من اسباب الملك والوراثة منها  
 وان اعطوه غنى محانا والقياس ان لا يعطى وجه الاستحسان انه جعل ابرار  
 عن بدل الكتابة فانه حقهم وقد جرى فيه الارث فيكون الاعطاء منهم ابرار  
 اقتضاء او اقراراً بالاستيفاء منه فيبر اذمنة فيعتق كما اؤاير المولى  
 عن بدل الكتابة كله وشرط ان يعطوه في مجلس اصد حتى لو اعطوه متفرقا  
 لم يعطى وقبل يعطى اذا اعطاه القون عالم به رجوع الاول كنه اي المكاتب  
 امة مملوكه شتات فحصلت حرة غليظة مملوكها لا على اي لا يجوز ان  
 ينكحها حتى تنكح نكاحاً غيره اي غير المكاتب ولو لم ينكح فلا يلزم حتى تنكح زوجها غيره

انما طارها اشحن لا تملك  
 حرة او عاقرة



فان كان الخايم غير مأجور على العقد الصحيح وشترط الوصول ثبت بحديث العسيلة  
 كما تقرر في موضع **كتاب الولاء** هو لغة من الولي بمعنى التوثيق وشترط  
 قرابة حكمية حاصلة من العتق او الموالاة الاول اي الولاء اصل من العتق  
 يكون لعتق غير حر في معنى لو اعتق حر في ذوار الحرب عبدة لاولاد له عليه  
 اذا خرجوا اليها مسلمين لانه خلقا لانه يوسف كذا في الخايم وقال الركن  
 الرمتون بتأريثون بالولاء كالمسلمين لانه احد اسباب الارث ولو تيسر  
 او كناية او اطلاق اي جعل الامة ام ولد له او ملك قريشة اي بان يملك قريشة  
 فان كلامها اعتناق يثبت به الولاء لولده صلواته عليه وسلم ان الولاء لمن اعتق  
 وان شرط عدمه بمعنى لو اعتق المولى عبده بشرط ان لا يرثه كان الشرط لولا كونه  
 محالنا حكم الشرع فيه كذا في النسب اي اذا شرط انه لا يرثه وآورد بان الولاء  
 بالتدبير او الاستيلاء وكيف يكون للمولى والمهر وام الولد انما يقتضيان بعد موت  
 المولى واجب بان صورته ان يرثه المولى ويخرج برار الحرب حتى حكم ينج  
 مدبره وام ولده ثم جاز ما خات مدبره وام ولده فان الولاء لا تكون  
 ان يقال لمراد ان ثبوت الولاء لخصه المولى انما يكون بسبب ثبوت المولى  
 فانه المستحق له اولا لصدور سبب العتق ثم يسرى منه الى خصته اعتق الامة  
 ووجهها من الغير هذه العبارة احسن من عبارة الوقاية ووجهها من قول  
 لاقل من نصف حول فله ولاد الولد بلا نقل عنه يعني اذا تزوج عبد رجلا امه  
 لافق اعتق مولي الامة وهي حامل من العبد غنقت وطبق حملها وولاد  
 الحمل لمولي الامة لا يستعمل فيه ان الامة اعتق على موقوف الامة قصدا لانه ضرورة  
 يتقبل الاعناق قصدا لان الجاهل في حكم العتق كشخص على جهة حيث يكون انوار  
 بالعتق فلا يستعمل ولادته عنه لارادها وكذا اذا ولدت لاقل من ستة  
 اشهر من وقت الاعناق للتيقن بقيام الحمل وقت الاعناق وكذا المولود

ولدين

ولدين اهدى لاقبل منه اي من نصف حول من وقت الاعناق والا فاكتر  
 منه وبينهما اي بين الولدين اقل من الاقل اي اقل مدة الحمل يعني اقل من  
 اقل مدة الحمل يعني اقل من نصف حول لانا يتقن ان الاول كان موجودا  
 وقت ديقنا انها توثان حملت بها حمله لعدم تحمل اقل مدة الحمل بينها فاذا  
 تناول الاعناق الاول تناول الاخر ايضا ضرورة فصلا معتقها لهما ولا يهاجم  
 لا يستعمل منه ابراء ولو ولدت ولدا بعد عتقها لكانت من ستة اشهر تولاده  
 اي ولاد الولد كولا لانه اعنتق بها للام لا اتصال بها عند عتقها وقد تقرر  
 جعله بها للام لا اتصال بها عند عتقها وقد تقرر جعله بها للاب لرقيته  
 فان عتق الاب حر ولاد ابنه الى قومه لان الولد بمنزلة النسب قال عليه السلام  
 الولاء لجهة كليم النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ثم النسب الى  
 الاباء فكل الولاء والنسب الى مولي الام كانت لعدم اهلوية الاب ضرورة  
 فاذا صار املاعا والولاء اليه محض له مولي الموالاة كمن موقوفه موار كان  
 معتقها من التوثيق غير ما قولت ولدا فولاده كولا لهما عندهما وعند لم يوسف  
 حكم حكم ابيه لان النسب الى الاب كما اذا كان الاب عربيا بخلاف ما اذا  
 كان الاب عبدا لانه مالك معن ولهما ان ولاد العاقبة قوي معتبر في حق  
 الاحكام حتى اعتبر الكفاية فيه والنسب في حق العجز ضعيف لتضعيفهم  
 انسابهم ولذا لا يعتبر الكفاية بالنسب بينهم والضعيف لا يعارض  
 القوي بخلاف ما اذا كان الاب عربيا لان انساب العرب قوية معتبرة في حكم  
 الكفاية والعقل من العاقلة تكون تناصهم بها فان غنقت عن الولاء والام  
 اذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولاد له ولاد والاب  
 اذا كان كذلك فلو عربيا لا ولاد عليه مطلقا ولو عجميا لا ولاد عليه لعدم الاب  
 ومرت موقوف الام وعصته خلافا لانه يوسف اعلم ان لفظ حر الاصل  
 يستعمل عند الفقهاء في معنيين اهدى لهما من لم يجرى في نفسه رقب بل تولد من

مطلق  
 والضعيف  
 لا يعارض القوي



معتقة بعد مضي سنة اشهر من وقت النكاح والولود او ممن في اصلها قس  
واثنان من لا يكون في اصله رقيق اصيلا وان الولاء كما صرح به صاحب الهداية  
وغيره مبني على زوال الملك ولهذا قالوا لا قبل بالشهادة بالتباعد في الولاء  
كما في العتق وزواله فخرج بثبوته وثبوته على الولد يكون من قبل الام لما تقرر  
ان الولد يتبع الام في الرقة والحرية ولا يشرى ملك الاب الى الولد فلا يكون  
زواله عن الولد الا من قبل معتق الام وعصبته في حكمه فاذا لم يكن في جانب  
الام رقة لا يتصور على الولد ولا رقة وان اللفظ اذا كان قطعيا في معنى وجب  
ان يحمل عليه اللفظ المحقق لا وغيره وان المطلق يحل على العقيد في الروايات اذا  
عرفت هذه المقدمات فاعلم ان صاحب البدائع ذكر فيه ان من شرائط  
ثبوت الولاء ان يكون الام حرة اصلية فان كانت فلا ولا رقة ولا حرمة ولا احد  
د ان كان الاب معتقا لما ذكرنا ان الولد يتبع الام في الرقة والحرية ولا ولا احد  
على انه فلا ولا رقة ولا حرمة فانه اراد بالحرية الاصلية بالمعنى التثبوتية قوله ولا ولا  
لا احد على انه قد عرفت ان الولد مبني على زوال الملك وهو بالواسطة لا يكون الا  
من قبل الام فاذا كانت حرة الاصل لم يثبت على الولد ملك فلا يثبت  
عليه ولا رقة ولا حرمة كلام شيخ رشيد الدين الشافعي في شرح التكملة وكلام  
صاحب المحيط في تحفة المحييا وكلام الشيخ في شرح مسعودي في مختصره  
المستشرق بالمسعودي وكلامهما فيهما منقح في شرح التوايض وسماه بالكتابة  
وانما قيل في النسبة الولد وان يطلق من الاصل ما كان انت ام حرة اصلية او  
عاصية يجوز ان يثبت عليه ولاد اما الولد لقوم الاب او لقوم الام ثم قال  
ان كان الاب حرا اصل لا ولا لقوم الاب وكذا اذا كانت الام حرة اصل  
لا ولا لقوم الام لان حرة الاصل لم يحز عليه حتى فالتساوي من ظاهره ان  
الام اذا كانت حرة الاصل مطلقا جاز ان يثبت على ولده بالولاء وليس كذلك بل

مراد

بل مراده بالحرية الاصلية الحرة الاصلية بالمعنى الاول بقرينة انه جعل الولد  
المعتق من حرة عارضة وهي المعتقة حرة الاصل ثم جعل الحرية الاصلية مقابلة  
للعاصية فلا مخالفة بينهما وبين ما سبق من الحق وصورة كون الولاء  
لقوم الاب اذا لم يكن في نسب الاب رقيق والولد ولد من معتقة  
او ممن ولدت من معتقة وصورة كون الولاء لقوم الام ما اذا كان الاب  
بنطيح الاصل بنزوح بمعتقة انسان او من ولدت من معتقة فان  
ولاد الولد في الاول لقوم الاب اتفاقا وفي الثاني لقوم الام عند لم ينفذ  
رهما اسم فالحاصل ان الابوين اذا كانا حرتين اصليتين بالمعنى الثاني  
فلا ولا رقة ولا حرمة ولا اذا كانا معتقتين او في اصلهما معتق فلا ولا لقوم  
الاب واذا كان الاب معتقا او في اصله معتق ولا حرمة الاصل بذلك  
المعنى سواء كانت عرصة او لا فلا ولا رقة على الولد لقوم الاب واذا كان الام  
معتقة والاب حرا اصل بذلك المعنى فان كان عرصة فلا ولا رقة على الولد لقوم  
الام وان كانا غير عرصة فعند لم ينفذ رهما اسم يكون لقوم الام عليه  
ولا خلاف لانه يوسف رحمه الله وبناته فوايد كثره ذكرنا في رسالتنا  
المجولة في الولاء فمن اراد بالغير اجمع ثم نعم المعتق عصبة الى شخص يأخذ  
ما بقى من صاحب الفرض وكلاهما كما له عند عدم اقرت عن العصبة النسبية  
وهي اقرب على التوايض اما عصبة بنفسه الى ذكر لا فرض له ولا بد في نسبه  
الى كسيت انت واما غيره ومن انت لعصبة ذكرنا ما في غيره كما لا يخفى  
وام الاول اب لعصبة عصبة محالست وكلهم يقدم على المعتق وقدمت العصبة  
على ذي الرحم وهو من اقربا به ولا فرض له ولا بد في نسبه الى كسيت انت فان  
ما لم يثبت ثم المعتق فانه لا فرض لعصبة سبيته اي ان مات سيد ثم المعتق



ولا وراثته من النسب فانتم لا تقر بعصبة سببه على الترتيب المعروف  
ويثبت به اي بالولاء العقل وهو من العاقلة وسببا بيانها في كتاب المعامل  
ولاية الحكم وقد ذكر في كتاب ادعياء الاشخاص ولا اميت وبرهن كل  
منها انه اعتقه يقتضيه بالولاء والميراث لها جواز اشتراكها فيه كما في المذكر  
ذكره في المنة لا ولاء للنفذ الا ما اعتق من كان له ميراث وهو قوله سبحانه  
عنه وسلم ليس للنفذ من الولاء الا ما اعتق او اعتق من اعتق او كاتبين  
او كاتب من كاتبين او دين او دين من دين او حر ولا معتق من او  
معتق معتق من اي ليس للنفذ من الولاء الا ولاء من اعتقه او اعتق من  
او معتق معتق من اعتقه واما ولاء المذنب فقد عرفت بانه بالوجهين  
وعرفت ايضا سببه بقره الولاء ان في اي الولاء الى اصل من الموالاة اذا ولى  
مكلف اي عاقل بالغ قدير لان عقد الموالاة تصرف دايم بين النفع والضرر لانه  
فيه ايجاب الارث والتمتع العقل فلا يصح بدون ذلك الا باذن من  
يجوز النسب قدير لان من عرفه نسبه لا يجوز ان يوالي غيره غير عتقه  
قدير لان تناقض التوب بالقبول فافتح من الولاء او ولى من عاقل قدير لانه  
اذا لم يفعل لم يعتبر تصرفه اصلا باذن ابيه او وصيه لان الصبي من اهل  
ان يثبت له ولاء العتاقة اذا ثبت نسبه بان ملك قريبه او كاتب  
ابوه او وصيه عبده وعق كان ولاءه للعتيق في ازان يثبت له ولاء الموالاة  
اذا صدر عنه عقدا بالاذن او ولى العبد باذن سيده فانه يكون وكيله  
سنته لعقد الموالاة آخر معقول والى على ان مرتبة متعلق بقوله والى على ان مرتبة  
متعلق والى وبيان لعقد الموالاة اي ان مات المتعلق ورنه لا مل ويعمل عنه  
اي ان جنى المتعلق فريته على الاعلى سواء المتعلق اسلم في يده اي يد المتعلق  
او لا فان ما وقع في عبارة بعض الفقهاء عن ذكر الاسلام في يده فخرج من باب

وهو ليس بشرط صح هذا العقد خلافا لثبت في عقله عليه وارثته في الاولين  
اي احرار المكلف والقبض العاقل لانا كلما عرفت اهل الميراث والتمتع المالك للميراث  
في الاخير اي العبد لانه ليس باهل ميراث بل هو وكيل من المالك كما في الميراث ولاء  
المولات من الجاهلين يتوارثان في الميراث من جهة خلاف ولاء العتاقة حيث  
لا يرث الا الاعلى واخر مولى هو الالة من ذوي الارحام لان المولات  
عقد بها فلا يلزم غيرها وذو الرحم وراثته شرعا لا لعل لان ابطاله لا يفسد  
القبول عنه الى غيره اي يجوز له ان يستعمل ولاءه عن ارادة الى غيره ما لم  
يعمل عنه فانه اذا عمل عن اهل نسبه ان يجوز له لانه لعلق هو القربة او من  
ولده فانها في حق الولاء الشخص واحد ولا على السراية عن اي عن ولاء الاصل  
بمخض منه اي الاصل قال في الردية لا على ان تراه من ولاءه لعدم المردم الا انه  
يشترط في هذا ان يكون بمخض من الآخر كما في عزل الوكيل قصد خلاف اذا عقد  
الاصل من غيره غير مخض من الاول لانه قسح حكمي بمنزلة الخزل حكمي في الوكالة  
المعتق لا يوالي احد لان ولاء العتاقة لازم لا يكتفى بالنقص والتامة  
اي عتقت عقد ولاء المولات مع شخص فولدت مجهول النسب اي وليا لا يعرف  
له اب صح هذا العقد وتبوعا ولد له ويصير ان مولى ذلك الشخص كذا الوارد  
به اي بعقد الموالاة ذات اوه وهو ان والى حال ان ولد له مجهول النسب معها  
فانه صحيح ايضا وتبوعا ولد له عند له حصة وقال لا يتبوعا لان الام لا ولاءه  
لها في مال فاولي ان لا يكون لها في نفسه وله ان الولاء كالنسب وهو منع شخص  
في حق صغير لا يدرك له اب فيملك الام كقبول الرهبة قال في المحيط والى ذمي  
مسما او ذميا جاز وهو مولا لانه يجوز ان يكون بدمي على مسلم ولا العتاقة  
فقد كسب ولاء المولات وان اسلم على يد غيره في ولاءه على وجه لم يذكره  
في الكتب وفيه خلاف قيل يصح لانه يجوز ان يكون لغيره ولاء العتاقة على مسلم



فكذا ولا الهالات في الزم وقيل لا يصح لانه في عقد الموالاتي محرم في تناقض محرم في  
وموالاة وقد نبتنا عنه بخلاف الذي **اقول** ظاهرة شكل لانه الارث لازم للموالاتي  
وقد تقرر ان اختلاف الذين مانع من الارث اللهم الا ان يقال معناه ان  
سب الارث ثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظهر ما دام على حالها  
فاذا زال المانع يعود الممنوع كما ان كونه العصبة او صاحب نفوس مانع من الارث  
فاذا زال قبل الموت يعود الممنوع **كتاب الايمان** ذكر ما عقيب العقاب  
لما سبها لم يرد في عدم تأثير الهزل والاكراه فيهما اليقين لغة القوة  
وشرعا لقوة الحق بذكر اسم الله تعالى لا يجوز له لا فعل كذا او وانه لا فعل كذا  
والعلوي يقع تعليق الجزاء بالشرط كذا ان فعلت فكذا وان لم افعل فكذا  
والمقصود منه تقوية عزم الخالف على الفعل او التبرك وهذا ليس بيمين ولا نذر  
وانما سمي بها عند الفقهاء لحصول معنى اليمين به وهو الحيل او كتمنح واليمين  
انتم الاول تنسب اليها الايمان اليه اعتبر بالشرح ورتب عليها الاحكام ثم تنسب  
الانواع والا فطلق اليمين اكثر منها كاليمين على الفعل المانع صا دقا والمراوئيت  
الاحكام عليها ترتب كواضحة الاخوية على نفوس وعدوها على النفوس والكفارة على  
المنفعة احدها اليمين النفوس سميت به لان النفوس تنفس صا صرا في الآدمية والربا  
وفي النار في العقوب وهي حلف على ما دبت يعلم كذب به حتى لو لم يعلم وطعن صدق كونه  
لنواكح سكت ان شاء الله تعالى كونه ما فعلت كذا عالما بقوله والله ما علمت ومن  
عالم بخلافه والله انه لم يدع عالما بانه عليه المشهور في عبارة العقوم ان النفوس حلف  
على فعل او ترك ماض كادبا قد صرح في شرح الهداية وغيره ان ذكر الفعل والمض  
ليس شرط بل هو بناء على الغالب دايرا والمثاليين الاخيرين اثبتوا في هذا  
فلا حاجة الى حلف او كتمنح صدق شرعه حيث قال ان قلت اذا قبل دابة ان يهرج كيف

يصح ان يقال هذا الحلف على الفعل قلت يقرر كماله كان او يكون ان اريد في  
الزمان الماضي والمستقبل على ان اعتبار الحال والمستقبل في هذا الحلف بط  
لنفس ارادة الحال فتدبر ويتبين حكم النفوس بقوله وما يتم بها ان الحالف  
يقول بيمينه على ما عليه سم من حلف كاذبا او خيرا او نارا وما يمينها اليمين التي سميت  
به لانه لا يعتبر بها فان النفوس اسم لا لا يعتمد به يقال نعمي اذا اتيت بشي لا فائدة  
فيه وهي حلفه كاذبا ليطنه صداقا كما اذا حلف ان في هذه الكوزة مار  
بنار على انه رآه كذا ثم اربع ولم يوفقه ويتبين حكمها بيمينه من عقوبة  
فيل ما مع تعليق عدم المواضعة بالرجاء وقد قال الله تعالى لا يؤاخذكم الله  
في ايمانكم فقلن نعم لا شك في نفي المواضعة في النفوس المذكور في النص وانما  
اشك في كون صورة اليمين ذكرنا نفوا فان النفوس عندك في رعايه ان  
يجري على لسانه بلا قصد سواء كان في الماضي او في الاتي بان قصد التبرج  
فجرى على لسانه اليمين مثلا والاثنت اليمين المنعقدة وهي حلفه على شئ  
آت في المستقبل فعلا كان او تركا قال صدر بسره فان قلت الحلف كما  
يكون على ماض ولا اتى يكون على الحال ايضا فليكن لم يذكره فهو من اتى قسم  
اقام الحلف قلت انما لم يذكر معنى دقيق وهو ان الكلام يحصل اولاً في  
النفس فيعتبر عنه باللسان فاذا اخطار المعلق بزمان الحال اذا حصل  
في النفس وعتبر عنه باللسان فاذا اتم التعبير باللسان انعقد اليمين  
فزمان الحال ماضيا بالنسبة الى زمان انقضاء اليمين فاذا قال كتبت  
لا بد من الكتابة قبل ابتداء الحكم واذا قال سوف اكتب لا بد من الكتابة  
بعد الفراغ من الحكم بنى الزمان الذي من ابتداء الحكم الى اخره فهو زمان  
الحال بحسب الفرق وهو ماض بالنسبة الى ان الفراغ وهو انقضاء اليمين



فيكون الحلف عليه الحلف على الله **اقول** حاصل الجواب ان ما يظن من كون الحلف  
على الحال فهو في الحقيقة حلف على المأخوذ فلا يوجد الحلف على الحال حقيقة ولذا  
لم يذكره وفيه بحث لان الحال المتقابل للمأخوذ والمستقبل على ما ذكره رضي الله  
وتبعه من بعده من المحققين اجزاء من ادوار المأخوذ واوائل المستقبل بغير  
اعتداد بالحجب الوفاء حيث قالوا ان زيدا اذا صحت فريضة حال الصلوة  
مادام مصليا واذا كتب فهو في حال الكتابة مادام كاتباً فاذا قال زيد  
حين كتابته والله اني كاتب يكون يمينا على الحال بل لا يثبت ولا يثبت اعتباره  
ما ضاع فاسأل ماذا بل الصواب في الجواب ان يقال لا وجه لهذا السؤال  
بعد ما قال اولاً ان مطلق اليمين اكثر من الثلث فتدبر وبين حكم المنقذة  
بقوله وكوفيته الى في هذا القسم فقط دون الاولين لقوله تعالى وكفى بكم  
اباء باعديتم اللعان فكلوا منه الآية والمراد به اليمين على المستقبل بغير قوله  
تعالى واغضوا ايديكم ولا تبصروا يحفظ عن الحنث واليهنك الا في المستقبل  
ان صحت الحالف وقوله فقط اشارة الى خلافات في في الجورس فان الكفار  
يجب فيها ايضا عذره ولو كان الحالف مكرها او ماسيا في خطئها كما اذا  
اراد ان يقول استغنى الخا فقال والله لا اشرب الخاء وقيل في هذا في التلخيص  
بان قيل لا الاتامينا فعال بل والله غير قاصد لليمين وانما وجب فيها الكفا  
لقوله عليه السلام قلت جد من جد وهذا من جد النكاح والطلاق واليمين  
في اليمين او لكانت لان العقل الحقيقي لا يعدم الاكراه والسيان وكذا الاغاة  
والجنون فيجب الكفاية بالحنث كبقيا كان والقسم بالله او باسم الله من اسم الله  
كالرحمن والرحيم والحق وجميع اسماء الله تعالى ذكره سواء عارف الناس  
الحلف به او لا وهو الظاهر من مذهب اصحابنا والصحیح وقال بعضهم كل اسم لا يسمى به غيره

كالرحمن

كالرحمن والرحيم فهو يمين وما سمي به غيره كالحكيم والعليم والعاذر فان اراد  
يمينا فهو يمين وان اراد به غيره لا كذا في الحائز والحق من اسماء الله تعالى قال  
الله تعالى ذلك بان الله هو الحق المبين او بوصفه بحلف بها من صفاته كقوله الله  
وعلمه وعظمته وقدرته فان الايمان مبني على الوفاء فان عارف الناس  
الحلف به من صفاته كما يكون يمينا وما لا فلا لان اليمين انما يصدق على  
المتخذ ودا انما يكون ما يعتقد الحالف تعظيمه وكل مؤمن يعتقد تعظيم الله  
وهو جميع صفاته معظم فصار قسمه ذاته وصفاته عاملا للحالف او ما يخاف  
في هذا انما يكون اذا كان الحلف بها متعارفا واما اذا لم يكن متعارفا لا اي التسمي  
بغير اسم كالنبي والقرآن والكعبة لقوله عليه السلام من كان منكم حالفا فليحلف  
باسم الله وليذكر هذا اذا قال والنبي والقرآن واما اذا قال انما يميني او النبي  
فانه يكون يمينا لان اليمين منها كونه وتعليق الكفر بالنبيين ولو قال انما يميني من  
المصطفى لا يكون يمينا ولو قال انما يميني عا في المصطفى يكون يمينا لان ما في المصطفى  
قرآن فكأنه قال انما يميني من القرآن كذا في الحائز ولا يصفى لا يحلف بها عا  
كرهته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه لما سبق ان يمين اليمين على  
الوفاء واما قوله في الجواب قوله اما قوله الاتي قسم وجه كون علم الله  
قسما ان علم الله تعالى والبقا صفة وهو مرفوع بالابتداء واللام لتوكيد  
الابتداء والخبر محذوف والتقدير لعمر الله قسمه ومعناه احلف ببقاء الله  
ودوام كذا في الصحاح واما الله معناه عند الكوفيين ايمان الله وهو صحيح  
حذف لونه لكثرة الاستعمال وهذا البصريين من ادوات القسم ومعناه والله  
وعمر الله وميثاقه فان اليهوديين لانه تعالى قال واوفوا بعهدهم اذا عاهدتم  
ثم قال ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها بالمشقة بمعنى اليهود واقسم واحلف  
واشهد واعمرم وان لم يعلم بالله فان هذه الالفاظ مستعملة في الحلف لجعل



هلما في الحال سواء قال باسمه او لا على نذر او يمين او عهد فان كل واحد منها يكون قسما  
 وان لم يضيف الى الله تعالى عند اذ قال ان فعلت كذا فعلى نذر فان نوى قربته  
 من القرب التي يصلح النذر بها لزمته وان لم ينو فعلية كقارة يمين لقوله تعالى  
 من نذر نذرا ولم يستعمل فعلية كقارة يمين وكذا قوله على يمين لان معناه على  
 بموجب يمين والعهد بمعنى اليمين كما هو وان فعل كذا فهو كافر فانه قسم يستوجب  
 الكفارة اذا حثت ان كان في المستقبل واما ان كان في الماضي شي قد فعله فهو  
 ولا يكون فيما روي عن النبي يوسف اعتبارا لما مضى بالمستقبل لانه قصد اليمين  
 ولم يقصد به تحقيقه بل ان يصدقا في حاله وقال محمد بن مقاتل يكون لا على الكفر  
 بما هو موجود والتعلق بما كان تخيرا فكانه قال هو كافر والاصح ان الحالف  
 لم يكن في الحلف والمستقبل ان علم انه يمين وكذا ان كان حالفا اعتقد انه كافر  
 في الحلف والمستقبل لانه اذا اقدم على ذلك الفعل وعنده انه يكون به فقد رضی  
 بالكون وسوكت في حورم كبراي فحسم لانه في الحال لا يحل ان المنكر اذ به تحقيق  
 الوعد ومعناه الفعل في الاحالة فلا يكون يمينا ولو قال والحق يكون يمينا ولا  
 حق اسم فانه لا يكون يمينا عند له حسم ومحمد بن عيسى وهو رواية عن النبي  
 لان الحق اذا حلف الى الله تعالى اذ به طاعة الله تعالى اذا الطاعات حقونة  
 كما ورد في حديث فيكون يمينا بغير اسم ولا حرمة اذ لا حلف بها عفا وسوكت  
 محرم كبراي قبل لا يكون يمينا لانه وعد او قول سوكته حورم بطلاق الحق  
 زن فانه ايضا لا يكون يمينا لعدم التعارف وحرمه او اشارة الى ان  
 لفظ التارسة الواقعة في عبارة الوقاية مكان او غير صحيحة فتدبر وان علم  
 فعلية غضبه او سخطه او لعنته اذا انازان ادسار في ادسار  
 او اكل ربا فان كلامها لا يكون يمينا لانه دعاء على نفسه ولا يتعلق ذلك بشرط  
 ولانه غير متعارف وحروفه أي حروف القسم الاول كذا والله تعالى اعلم

بخواتمه لان كلامها موجود في الايمان ومذكور في القرآن وقد تضمنت الحرف فيكون  
 حالفا كما لا اظن فان من عادة العرب حذف حرف الجر لا يجر ثم قيل  
 يضيف بنزع الحافض قيل يخفص ليدل على الحذف ثم لما فرغ من بيان  
 موجب اليمين شرع في بيان موجبها وهو الكفارة لكنهما موجبان عند الاطلاق  
 لان اليمين لم يشرع للكفارة بل تنقلب اليها عند الانتفاء بالحدث فقال  
 وكفارة اطلاق رتبة او اطعام عشرة ساكنين كما هما في الظاهر وقربنا هما  
 ثم ادكسوتهم بحيث يكون لكل من تلك العشرة ثوب بستر فانه بدنه فلم  
 بحر السراويل لان لا يستعمل في بيان في الوفاء هو الصحيح لم يرد في غيره  
 دله يوسف بن عمار لا ما روي عن محمد اذا اذناها ما يجوز به الصلوة فان حذر  
 غيرها أي من الاشياء الثلثة وقت الاداء الى وقت ارادة الاداء وصام  
 ثلثة ولا رد الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم كفارة اطعام عشرة ساكنين الامة ولم يكون قبل  
 حثت بغير لا يجوز تقديم الكفارة على الحث وقال الشافعي يجوز اذا كانت بالمال  
 لانها اذا ما بعد السبب وهو اليمين لانها يضاف الى اليمين يقال كفارة  
 اليمين والاضافة دليل السببية والاداء بعد السبب جائز اتفاقا  
 فاشبه التكويد بعد الحرج قبل الموت ولنا ان الكفارة شرع الجنابة ولا  
 جنابة هنا لانه يحصل بترك حرفة اسم الله بالحث فيكون هو السبب دون  
 اليمين لان اقل مرتبة السبب ان يكون موقفا الى احكام اليمين فيرفض  
 الى الكفارة لانها يجب بعد تفضيها بالحث وانما اضيف اليها لانها يجب  
 كحث اليمين كما تعطف الكفارة الى الصوم بخلاف الحرف لانه مفضل الى  
 الموت حلف على معصية كعدم الكلام مع الله وترك الصلوة وكجوه حث  
 وكذا ينعى ينيق ان كسبت ويكون لولم عليه السلام من حلف على يمين  
 داني بغير ما حضر افليات بالذين هو خير ثم يكون يمينا لان الكفارة في حلف كافر



وان حدث مسلما لانه لم يكن اهلا لليمين لازما تنعقد لتعظيمه <sup>سكنا</sup> وكذا  
بنا في التعظيم ولا اهلا للكفارة لازما عبادة وان تنوعا معنى العقوبة  
من حرمة ملكه لا يحرم الى حرمة على نفسه شيئا مما يمكنه لم يصح ما اذا ان استباحه  
اي عامل به معاملة المباح كقوله قال الشافعي لا كفارة عليه لانه ليس بيمين الا  
في السار والحوار لان تحريم الحلال قلب المشروع واليمين عقد مشروع فلا  
يشترط بلفظ هو قلب المشروع كوكسه وهو تحليل الحرام ولنا قوله تعالى يا ايها  
البنين لم تحرم ما احل الله لك اي قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ثم قيل حرم  
البنين عليه السلام العمل على نفسه وقيل حرم ما رتبته على نفسه <sup>والتمسك على الاول</sup>  
ظننا ان لا كفارة لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كل حل اي اذا حل  
الرجل كل حل على حرام يحل على الطعام والشراب الا ان ينوي غير ذلك والقبالة  
انه تحنت عقوبته فمراعاة مباشرة فعلا مباحا هو التنفس وكذا ما ذهب  
اليه زفر وجه الاكلان ان المقصود وهو البز لا يحصل مع اختيار الحوم واذا  
سقط اختياره يصرف الى الطعام والشراب للوقوف والغنى على بينونة  
اخراته بلانية لغلبة الاستقبال فيه كذا قوله حلال تبردي حرام للفتنة ايضا  
للمندور اذا كان له اصل في الغرض من لزوم التناذر كالصوم والصلاة والصدقة  
والاعكاف ومالا اصل له في الغرض فلا يلزم التناذر هذا هو اصل الحكمي نذر  
مطلقا يتعلل صوم هذا الشهر او مطلقا بشرط يبرمه كونه على كذا عبادة  
المرض وتيسير الخسارة ودفع الهمم وبها القنطرة والرباط والسجدة  
وكذا بان قدم غايبي فوجد اي الشرط في اي عليه العاقبة الصور من  
لقوله عليه السلام من نذر وسخ فعمله الوفاء بما سيجي او نذر مطلقا بما اي  
بشرط لا يبرمه كان ربيته فعمله كذا في او كذا في غيره يعني ان  
على نذره بشرط لا يبرمه بثبوت كالتنا وكذا في تحنت بخير بين الكفارة

وبين الوفاء بما التزم وهو قول الشافعي في الجدي وروي ان ابا حنيفة رضى الله  
قبل موته بسبعة ايام وبه كان يفتي الامام شمس الائمة الضريه وغيره  
من كبار الصحابة واذ كان كلامه نذرا بظاهره يدين بعينه لانه قصد المنع  
عن التحا والشرط فيمنع الى اي الجاهلين من استباحته لانه قصد المنع عن  
التحا والشرط هو شافعي بخلاف ما اذا اعلق بشرط يبرمه بثبوت لان معنى الجاهل  
وهو قصد المنع غير موجود وفيه لان قصده اظهار الرغبة فيما جعله شرطا قال  
صدر الشرح **اقول** اذا كان الشرط حراما كان ربيته مثالا ينبغي ان لا يتخير  
لان التخيير تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف **اقول** ليس الموجب للتخفيف  
هو الحرام بل وجوده دليل التخفيف لان اللفظ لما كان نذرا من وجه وبينا  
من وجه يلزم ان يعمل بمقتضى الوجهين ولم يحز اهدار احد منهما فلزم التخيير الموجب  
للتخفيف بالضرورة فثبت واستمع نذر يعين رغبة يملكها وفي غيرها والا  
انتم ولا يجبره القاصح يعني لو قال الله علي ان اعطي هذه الرغبة وهو يملكها  
فعلية ان ينفي به ولو لم يف اثم ولكن لا يجبره القاصح نذر لغيره اذ ملكه جاز الشرع  
اي غيرا غير ما لان المقصود التوبة الى الله تعالى بدفع حافة الغيبة ولا يدخل  
فيه خصوص المكان قال الفقيه ابو الليث وهو قول علمائنا الثلثة وقال زفر الجوز  
الا بقصد فخر اذ ملكه شرعا الله نذر بصرف عشرة دراهم غير انصدقة بغير تحجر  
فما يب ولا عشرة دراهم او بصرف ثمنه جاز اما الاول فلان خصوص التحريم لا يدخل  
في دفع الحاقه واما الثاني فلان الثمن انفع للمعوز قال ان ربيته من وجه هذا وجبت  
شاة لم يبرمه الا ان يقول قلله على ان يذبحها لان اللزوم لا يكون الا بالنذر والردال  
عليه الثاني لا الاول نذر بصوم شهر معينه لزم متتابعا لكن اذا اقطر يوما  
فضاه لا يلزمه الاستقبال يعني لو قال الله علي ان اصوم شعبان مثلاً فانما فيه يوم فضاه



وحرره ولا يستقبل وان قال في نذره متتابعاً لان شرط التتابع في شرطه  
 لقوله متتابع لستابع الايام وايضا لا يمكن الاستقبال لانه متتابع  
 بصدقه الف درهم من ماله وهو للملك الامانة لزمته فقط وهو الحيوان فيها  
 لا يملك لم يوجد النذر في الملك ولا مضاعفا الى سبب الملك فلا يصح كما لو قال  
 مالي في كين صدقة وليس له مال لا يصح نذر ان يصدق به هذه المائة يوم كذا  
 على قلان فتصدق بمائة اخرى قبل ذلك اليوم على غيره او جاز لا عرف ان هذه  
 لخصوصيات لا تعتبر بعد حصول دفع حاقبة للغير قال على نذر فكت ولا يمين  
 له يلزم كقارة يمين كقارة النوازل وصل خلفه ان شاء الله بطل اي خلفه يمين  
 اذا حلف على فعل او ترك وقال بعده متصلا ان شاء الله لا يثبت لما روي عن الجواب  
 الثلاثة موقفاً ورفوعاً من حلف على يمين وقال انت فقرا استثنى او من  
 فلا حث عليه ولا كفارة ولكن لا بد من الاتصال لانه بعد الاتصال رجوع  
 ولا يصح الرجوع في الايمان ولكن بن عباس انه كان يجوز استثناء المنفصل  
 في ستة اشهر لقوله تعالى واذكر ربك اذا نسيت الى اذا نسيت الاستثناء  
 المنفصل فاستثنى مفصلاً قال متتابعاً في تصحيح الاستثناء المنفصل اخرج  
 العقود كلها من البيوع والائتمار وغيره ما عدا ان يكون طرفة ولا يباح الى الخلل  
 لان المطلق يستثنى اذا نذر واما قوله تعالى واذكر ربك اذا نسيت فغناه  
 اذا لم يذكر ان شاء الله في اول كلامه فاذا ذكره في آخره فهو موصولا به ولو كان  
 محذوفاً صح ما عدا ان يكون في هذا المنصور وكان عنده بقرار الفاروق كالتوقيع  
 كان حاضر افاراد ان يقول الخليفة عليه فقال ان هذا الشيخ يخالف هذا الاستثناء  
 المنفصل فقال لا يمكن قد ترك ان يخالف جدي فقال ان هذا يريد ان يفسد عليك  
 ملكك لانه اجاز الاستثناء المنفصل فانما من يبايعونك ويخلفون ثم يخونون  
 ويستثنون ثم يخلفون ولا يثبتون فقال نعم ما قلت وغضب على محمد بن اسحق وادوم

**باب حلف الفعل** الفصل الاول في الاطلاق المستقلة في الايام  
 مبنية على الوقت عند نداء عند الشاخص على الحقيقة لا زماً حقيقة بان يراد دون  
 الجاز وعند مالك على معاني كلام الله تعالى لا يدخل متتابعاً بقوله صفة  
 لان البيت اسم لمبنى مستقف مدخل من جانب واحد يبنى للبيتونة صواباً  
 صيطانها اربعة اذنشة وبذا المجمع موجود في الصفة الا ان مدخلها اوسع  
 فيستأولها اسم البيت فيثبت بسكنها بالان يبنى ما سواها هو الصحيح اخرج  
 عما قيل انما يثبت اذا كان الصفة ذات جواب اربعة وبكذا كانت صفات اهل البيت  
 لا بد قول الكعبة او سجد او بيعة او كسبة وقد مر بيان ان البيت كما عرفت  
 ما يبنى للبيتونة وهذه ليست كذلك او دليلاً لانه انما يبنى للبيتونة  
 فيه وقبل يثبت اذ يثبت فيه عادة اقول هذا القول لا يثبت في كونه بل لا بد من  
 كون بنيانه للبيتونة كما سبق لا يقال اذا بيت فيه عادة كان بنيانه للبيتونة  
 عادة لان الملازمة ممنوعة او طلبة باب دارة وهي التي يكون على باب الدار لا يكون  
 فوقه بناء اذا كان على باب الدار يكون على السكة فلا يكون متتابعاً لا يثبت وفي  
 الحلف بانه لا يدخل دارا لا يثبت بدخولها فربما وفي هذه الدار يثبت وان صارت  
 صحرا او بنيت بعد ازدهارها وادخلها لان الدار اسم للوصف عند العرب والجمع  
 يقال دار عامرة ودار عامرة وقد شهدت اشعار العرب بذكر البناء وصف فيها  
 غير ان الوصف في الحاضر لقوله وفي الغائب معبر بهذه عبارة الهداية ويحتويها  
 ان مراده بالوصف ليس صفة عرضية قائمة بحولها كالشباب والشيخوخة وتحتها  
 على ما يتبادر لها ويتناول جوهرها قايماً بحولها كالبهائم والحيوانات والجمادات  
 انتصافه فحاله ونقصانها من قواها بين الوصف والحد كالمسكن في احوال  
 البيوع ان شاء الله تعالى بان الاول يوزن تشخيصه صواباً لا اصله وان  
 قال لا يورثه ذلك وجعلوا ما يابوا في الزرع في المزروعات وصفها ما يابوا

من عنده الله اعلم **باب حلف الفعل** الفصل الاول في الاطلاق المستقلة في الايام  
 مبنية على الوقت عند نداء عند الشاخص على الحقيقة لا زماً حقيقة بان يراد دون  
 الجاز وعند مالك على معاني كلام الله تعالى لا يدخل متتابعاً بقوله صفة  
 لان البيت اسم لمبنى مستقف مدخل من جانب واحد يبنى للبيتونة صواباً  
 صيطانها اربعة اذنشة وبذا المجمع موجود في الصفة الا ان مدخلها اوسع  
 فيستأولها اسم البيت فيثبت بسكنها بالان يبنى ما سواها هو الصحيح اخرج  
 عما قيل انما يثبت اذا كان الصفة ذات جواب اربعة وبكذا كانت صفات اهل البيت  
 لا بد قول الكعبة او سجد او بيعة او كسبة وقد مر بيان ان البيت كما عرفت  
 ما يبنى للبيتونة وهذه ليست كذلك او دليلاً لانه انما يبنى للبيتونة  
 فيه وقبل يثبت اذ يثبت فيه عادة اقول هذا القول لا يثبت في كونه بل لا بد من  
 كون بنيانه للبيتونة كما سبق لا يقال اذا بيت فيه عادة كان بنيانه للبيتونة  
 عادة لان الملازمة ممنوعة او طلبة باب دارة وهي التي يكون على باب الدار لا يكون  
 فوقه بناء اذا كان على باب الدار يكون على السكة فلا يكون متتابعاً لا يثبت وفي  
 الحلف بانه لا يدخل دارا لا يثبت بدخولها فربما وفي هذه الدار يثبت وان صارت  
 صحرا او بنيت بعد ازدهارها وادخلها لان الدار اسم للوصف عند العرب والجمع  
 يقال دار عامرة ودار عامرة وقد شهدت اشعار العرب بذكر البناء وصف فيها  
 غير ان الوصف في الحاضر لقوله وفي الغائب معبر بهذه عبارة الهداية ويحتويها  
 ان مراده بالوصف ليس صفة عرضية قائمة بحولها كالشباب والشيخوخة وتحتها  
 على ما يتبادر لها ويتناول جوهرها قايماً بحولها كالبهائم والحيوانات والجمادات  
 انتصافه فحاله ونقصانها من قواها بين الوصف والحد كالمسكن في احوال  
 البيوع ان شاء الله تعالى بان الاول يوزن تشخيصه صواباً لا اصله وان  
 قال لا يورثه ذلك وجعلوا ما يابوا في الزرع في المزروعات وصفها ما يابوا



الكثير في المكملات قد راها اذا كانت الدار اسما للوصف وكان البناء وصفاً وقد  
 كانت الدار منكراً كانت غايبة فيعتبر فيها البناء واذا لم يوجد لم يكن حيث واذا  
 كانت مؤنثة كانت حاضرة فلا يعتبر فيها البناء واذا لم يوجد لم يكن حيث اذا عرفت  
 هذا فاعلم ان ما صدر من صدر شيوخهم ههنا ايضا من كوايب لانه خالف جمهورهم  
 برأي غير صائب حيث قالوا علم انهم قالوا لا يدخل هذه الدار فدخلها  
 منهدمة انه حيث لان اسم الدار يطلق على الخربة فهذه العلة توجب الحث  
 في لا يدخل دارا فدخل دارا خربة ثم فرقهم بان الوصف في الحاضر لغو في قوله  
 لان معناه انه اذا وصف المشار اليه لصفة مثلاً لا يكلم هذا الثالث فكل  
 شيخا يحث لان الوصف بالثابت صار لغوا وفي قولنا لا يدخل هذه الدار  
 ولا يدخل دارا من الوصف حتى يكون لغوا في احداهما غير لغو في الاخر ثم هذا  
 المعنى يوجب الحث في لا يدخل هذا البيت وعدمه في لا يدخل بيتان ههنا صحرا  
 لان البيتوتة وصف فيلزم في المشار اليه فزوال اسم البيت ينبغي ان لا يعتبر  
 في المشار اليه ثم قالوا لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما بنيت مما لا يثبت  
 لانه لم يبق دارا فلان ما قاله فاسد اما اولاً فلان قوله هذه العلة توجب  
 نأش عن النقلة على قول الهداية غير ان الوصف في الحاضر لغو في الغاييب  
 معتبر واما ثانياً فلان قوله معناه انه اذا وصف المشار اليه في نأش عن النقلة  
 على معنى الوصف وقد مر ان البناء وصف في الدار كما صرح به في الهداية واما  
 ثالثاً فلان قوله ثم هذا المعنى يوجب في غلط فخص نأش من عدم الوقوف بين  
 البيت والدار وايضا البيتوتة ليست بوصف للبيت لانها عرفت  
 انه عبارة عن ان يزاد على الذات قائم بها والبيتوتة ليست كذلك بل هي  
 علة غائية لبنائية بخلاف الدار فان البناء زايده على الدار التي هي العروة  
 واما رابعاً فلان حاصل قوله ثم قالوا لا يدخل هذه الدار الى ان الدار اذا كانت

عنه وقد مر في محاربه

عبارة عن العروة كان ينبغي ان يحث فيما اذا بنيت على ما لوجود العروة وهو  
 فاسد لان الدار تطلق على العروة المحررة وعلى عروة ما يبنى عليها من بناء الدار  
 واما اذا بنى عليها بناء غير الدار او تصرف فيها تصرفاً يزيل به اسم الدار عن حيزها  
 فلا يكون وارداً كان هذا الفاضل لم ينظر في الفاظ الهداية وعبارة فضل عن النأش  
 وانتكس في اعتباراته اطروحة عليهم الصواب واليه المرجع والهاك كذا الوقوف  
 على سطحها فانه ايضا يوجب الحث لان السطح من الدار لا يترك ان الحث لا يفسد  
 اقله بالخرج الى سطح المسور وقبل عرفت لا الحث كما لو جعلت الدار  
 مسجداً او علماً او بستاناً او بيتاً حيث لا يحث لانها لم تبق داراً الا على من  
 اسم آخر عليه او دخلها بعد هدم الحام وشبها به لان اسم الدار لا يعود به وبكذلك البيت  
 يبنى اذا حلف لا يدخل هذا البيت ودخله منهدماً صحرا لم يحث كزوال اسم البيت  
 فانه لا يثبت فيه حتى لو بقيت المحيطان وسقط السقف يحث اذ يثبت فيه والسقف  
 يحث ايضاً وصف فيه او دخله بعد ما بنى بيتاً آخر لم يحث ايضا لان الاسم  
 لم يبق بعد الانهدام او حلف لا يدخل هذه الدار فوقف في باب دار لو اطلق البناء  
 كان خارجاً لم يحث لان الباب لا يخرج الدار وما قدما فلم يكن الخارج من الدار  
 او حلف لا يسكنها اي هذه الدار وهو ساكنها او حلف لا يلبس اي هذا الثوب  
 وهو لا يلبس او حلف لا يركبها هذه الدابة وهو راكبها فاحذر في النقلة من كدار  
 في الاول ونزع الثوب في الثاني ونزل من الدابة في الثالث بلا مكث فيه الثالث  
 فانه لا يحث في شيء من الصور وقال زفر يحث لوجود الشرط وان قل ولنا ان  
 اليقين يبعد للبر فيستثنى منه زمان حقيقة فان لم يثبت على عالم ساعة حيث لان  
 هذه الافعال لها دوام يتجدد امثالها حتى يضرب لها مدة يقال ركبت يوماً  
 ولست يوماً بخلاف الرقول اذ لا يقال دخلت يوماً ههنا المدة والتوقيت  
 وان جاز يعمى الطرف ولا يؤولى ابتداء اللبس مثلاً يصدر لانه يحتمل كلامه



فلا يثبت بالثبت او حلف لا يدخلها وهو فيها فتعذر فيها فانه لا يثبت  
 الا بخروجهم ثم بدوهم والقياس ان يثبت بالتقيد لان الدوام له حكم الابد  
 وجه الاحتجاج ان الدفول لا دوام له لانه انفصال من الخارج الى الداخل  
 وفي لا يسكر هذه الدار او البيت او المحلة لا بد من خروجهم بايده وجميع متابعه  
 حتى لو تقي وكثر هنت هذا عند له حقيقه وقال ابو يوسف يعتبر نفل الاكثر نفل  
 الكل لان نفل الكل قد يتعذر وقال محمد يعتبر نفل ما يقوم به كتحذيره لانه ما وراء  
 ذلك ليس من السكنى قالوا هذا احسن وارفع ماكتسب بخلاف الكسر والعزبة  
 فان البت لا يتوقف على نفل المتاع واللاجل لانه لا بعد ساكنه الذي اشغل عنه عرفا  
 بخلاف الاول و هنت في لا يخرج ان محل واخرج بافره لان فعل المأمور مضاف  
 الى الامر فصار كما ركب دابة خرجت به وبه وبنه اي بدون الاخر بايده عليه  
 اي لا يثبت لان الفعل لم ينتقل اليه لعدم الامر ولو كان راضيا بالخروج لانا لا يثبت  
 يكون بالامر لا يخرج والخروج ومثله لا يدخل اقسام حكمي فالاقام ان يخرج  
 بافره وبلا امره اما ما كان راضيا والحكم الحنت في الاول وعده في الاخير من  
 ولا يثبت قوله لا يخرج من داره الا الى جنازة ان خرج اليها ثم الى  
 الى امر آخر لان خروجهم لم يكن الا الى جنازة قال في الوفاة ان خرج اليها ثم الى  
 امر آخر وكانت سره من السج الاول لانه يقتضيه خروجهم الى غير جنازة فيسقط  
 الحكم ويثبت ولزأفت ثم الى امر آخر كما قال في الهدية فخرج اليها ثم الى  
 امر عامه اخر و هنت في لا يخرج الى مكة فخرج بها ورجع لوجود الخروج على قصد  
 مكة وهو شرط الا لا يثبت في لا يات بها حتى يدخلها لان الاتيان انما يكون بغير  
 دوام به كخروجهم يعني لو حلف لا يذهب الى مكة قبل هو كالاتيان وقبل كخروج  
 وهو الاصح لانه عبارة عن النزول و هنت في لا يات بها مكة فلم يات بها حتى مات هنت

هو قوله لا يخرج من داره  
 الى امر آخر  
 الى امر عامه اخر  
 الى مكة

في امر اخر من اجرائه لانه ان البت قبل ذلك مرجو والقياس يحصل و هنت في  
 لياتيها هذا ان استطاع ان لم يات هذا بل امانه يعتبر ما في كرض كسطا  
 ودين نية حقيقة اي اذا قال اردت الاستطاعة الحقيقية المقارضة للفعل  
 كما تقرر في الكتب الكلامية صدق ديانة لا قضاء لانها يطلو في الحرف على لانه  
 الاسباب والآلات والمعنى الاخر خلاف الظاهر حلف لا يدخل دار فلان  
 يراد به نسبة السكنى بدلالة العادة ان الدار لا تغادي ولا تخرج لذاتها  
 بل لبعض ساكنيها الا ان السكنى قد يكون حقيقة وهو قد يكون لانه  
 بان يكون الدار ملكا فيتمكن من السكنى فيها فيثبت بالدفول في داره من ملكا  
 لفلان فلا يكون هو ساكنها فيها سواء كان غيره ساكنها او لا القيام به بل  
 السكنى التقديرية وهو الملك صرح به في الحاشية والظهور ان كذا سكنى  
 ان غيره لو كان ساكنها فيها لا يثبت لانقطاع النسبة بفعل غيره او حلف  
 لا يصح قدم في دار فلان هنت بدوهم مطلقا الى سواء كان راكبا او ماشيا  
 حافيا او مغفلا فان المعنى الحقيقي ههنا لا يجوز اذ لو اضبط ووضع قدمه  
 في الدار يثبت يكون بانه جده خارج الدار لا يات في الحرف انه وضع القدم في  
 الدار فاذا لم يخرج حقيقة اريد معنى حازي وهو الدفول مطلقا بقية الحرف  
 بشرط البتة لا يخرج الا باذنه لكل خروج اذن لانه استثناء مخرج ومعناه  
 لا يخرج فخرج الا بالاف و بما اذنه وانكسر في سبيل النفل فماذا اخرج منها  
 حتى ما عداه على العموم لا يخرج قوله لا يخرج الا ان اذن لك فانه لا يوجب لكل  
 خروج اذنا ولا يمكن حمله على حقيقة الاستثناء لان الاذن ليس من قبيل الخروج  
 نفل على الغاية لانه نسبة بين ما فان الغاية قص لا استثناء وبيان لانها تسمى  
 ان الاستثناء قص للمشيئة منه وبيان لانها حكم وفي هذا انعام بما هنت شره  
 او ردنا في شرح الفرائض من اراد ما فليطلب ثم و شرط الحنت في ان هنت











يوسف بحيث لصحة الحلف عنده وان كان فيه ما وصفت حيث ان السبر  
 وجب عليه اذا خرج من الكلام كمن موسعا بشرط ان لا يغتفر في غيره والبرهان  
 عند الخرافة منه فان تعذر اليقين حتى لو امتنع بان صحت عقيب اليقين بلا  
 تراخي لا يتعذر فان قيل لم لم يتعذر اليقين على ما يوجد منه في الكون  
 فانه يمكن قلنا ذلك لما ليس الماء الذي يتعذر اليقين عليه فان قيل يمكن  
 القول بان تعذر اليقين موجبة للبرهان وجه يظهر في صحة الحلف والبراءة  
 قلنا شرط انعقاد السبب في صحة الحلف احتمال الانعقاد في صحة  
 الرسل ولا احتمال لها لعدم المكان البرهان في تصديق السماء وليطابق  
 هذا الخبر فيها حيث الحال وعند زفر لا حيث لا احتمال البراءة ولذا  
 ان الصعود الى السماء يمكن حتى وقع لبعض الانبياء فاجاب حيث قال  
 وما لم يكن السماء الالية وكذا قلب في ذهابها في وقت واقع لبعض  
 الاخبار واذا افكر البرهان في حيث في الحال بجزء من كقول  
 البرهان او اذا كلف للحديث وكذا يتعذر قلنا عالم بموت اذا اراد  
 قبله بعد اصابه الله تعالى وهو ممكن فيتعذر اليقين ويثبت في الحال بخلاف  
 ما اذا لم يكن عالم بموت فالمراد العقل المتعارف ولما كان ميتا كان ذلك  
 ممتمنا حقيقة شهر على ان سبعا وحلف ليعقله في وقت حقيقة  
 فان قيل لا لا حيث لان السيف الاله له وشهر عصا وحلف ليعقله  
 قلنا ان الحلف يقع على اطلاقه لا حقيقة العقل فان الاله لا حيث لان  
 العصا ليس الاله للعقل بل للاعلام بالضرر كذا في شرح الجليلي الكبير للشهيد  
 سليمان كالحلف الذي يعلمه كل داعي من عند كماله لا يتبع اذا حلف  
 الاله في هذا له شعور على اهل القاد ليعلمه كل مؤخر في البلدة  
 كان ذلك مقبدا بحال الالية الواجب وان لم يذكر فان اعلم حال الالية بتر

والا

والاصح وبعد ما غفل لم يلزم الاعلام والضرب والكسوة والرجل عليه الكلام  
 مقبدا بحياة يعني لو حلف على ضرب فلان او كسوة او الكلام معه او القول  
 عليه كان ذلك مقبدا بحياة حتى لو فعل هذه الافعال بعد موته لا يكون بارا  
 لان الضرب اسم لفعل موتم يتصل بالبدن والايلام لا يتحقق في الميت ومن  
 يعذب في قبره بوضع فيه قدر من الحية وكذا الكسوة او تروا به التعليل عند  
 الاطلاق وهو في الميت لا يتحقق الا ان ينوي به التستر وكذا الكلام  
 لان المقصود منه الافهام والموت يخافه وكذا الرجل فان المقصود منه  
 زيارته وبعد موت يزار قبره لا باللفظ بل بالاعتقاد على غير ذلك لان  
 لا يتعذر كونه لان الفعل هو الالاب له ومعناه التطهر وهو يتحقق  
 في الميت والويعب مقبدا ما دون شهر في بعضا من دينه الى قريب شهر  
 وما زاد عليه بعد وهذا يقال عند بعد العهد ما يقتضيه من شهر متشعرا  
 وحققها وعصرها كصحتها يعني لو حلف لا يضرب امراته قد شعرا او شعورها  
 او عصبها حيث لانه اسم لفعل موتم وقد تحقق الاعلام وقيل لا حيث في  
 حال الملاعبة لانه يشبه عازبة لا يضرب بالامرأة ان ليست من غير ذلك فلهذا  
 الى فاللباس صدقة يتصدق بها في مكة فاشترى الى الزوج قطعا فخر له  
 المرأة ونسج وخيط ونسج الزوج فخر الى اللباس بدو عند له صنفه  
 وقال ليس عليه ان يهدي حتى تغزل من قطن ملكه يوم حلف لان النذر انما  
 يصح في الملك او مضافا اليه نسبه ولم يوجد لان اللبس غزل المرأة  
 ليس من اسبابه ولم ان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والمعاد  
 هو المراد وذلك سبب ملكه ولهذا حيث اذا غزلت من قطن ملكه  
 وقت النذر لان النطق لم يذكر حتى اذا ذكر بان اضافة الى نفسه  
 وقال ان ليست من غزلت من قطن فهدى بالاجماع واذا اضافة اليها

والعصا  
 والمراد



وقال ان لبست من غزيرك من قطعك لم يكن هذا بالاجماع عقودك لو لم  
 برجع وهاجم ذهب على لاهام قصبة يعني خلف لا يلبس حليا فلبس  
 عقدك لو لم يغير رصع لم يكن عندك حنفة رصع له وقال كيت لانه على حنيفة  
 حتى سمع به في الزمان وله انه لا يتجلى به عرفا الا وضعا ومبنى لايمان على الوف  
 وقيل هذا اختلاف عصر و زمان و بفتح بقولها لان التجلي به منقودا مقاد  
 وان كتمت نجاة ذهب كيت لانه على ولهذا لا يخل استعمال الرجال وان  
 كتمت نجاة فضة لا كيت لانه ليس كتم عرقا وشرعا حتى ايسر استعمال الرجال  
حلف لا يجلس على الارض مجلس على بساط او عصير او لا ينام على هذا  
التواضع فنام على فراش او فوقه او لا يجلس على هذا السرير فجلس على  
سرير فوقه لم يكن كيت اما الاول فلانه لا يسجد جالس على الارض ولا كيت  
 وثالث فلان مثل هذا البنية لا يكون تبعا لقطع النسبة على الاول ولو  
 حال بينه وبينها بساط في الصورة الاولى او جعل على التواضع فراش او على  
 السرير بساط او عصير في الصورتين الاخيرتين صحت اما في الاول  
 فلان لبسته تبع له فلا يقدح في الايمان او ثانيا فلان التواضع تبع للتواضع  
 فيعد ما عليه واما في الثالثة فلان الجلوس على بساط او عصير فوق  
 السرير جلوس على سرير لان الجلوس عليه في العادة كذا بك قوله في  
 هذا السرير اشارة الى ان ما وقع في الهداية والوقاية ولكن من كبر  
 سره كانه سره من الشيخ اذ على هذا لا يستقيم قول الهداية بخلاف ما اذا  
 جعل فوقه سرير آخر لانه مثل الاول فان هذا لا يستقيم الا في المعين بل  
 الصواب ما في الثاني من تعريف السرير فليست لا يفعل بفتح على الابد  
 يعني اذا قال والله لا افعل كذا وجب ان لا يفعل ابدا لانها في المعنى كبرة  
 في سياق النفي وفعلة يقع على مرة لانه في سياق الاثبات يقع

الشيء

الشيء يعني بقوله على الشيء الى بيت الله او الكعبة سواء كان فيها او في  
 غيرها يجب عليه حج او عمرة ما شيا ودم ان ركب في القياس لا يجب عليه  
 شيء لا التزام باليس بقرينة واجبة ولا مقصودة في الاصل لكنه يستحسن  
 بالانحراف عنه على رضى لا يبيح الخروج او الذهاب الى بيت الله الحرام  
 الى احرام او المسجد احرام او الصفا والمروة لان التزام هذه الافعال  
 بهذه العبادات غير متعارف ولا يمكن ايجازها باعتبار حقيقة اللفظ  
 لانها ليست بقرينة مقصودة قال العبد ان لم اجد العام فانت حرة  
 محررة بكوفة لم يفتقر العبد عند هذا وعند قوله انه يفتقر لانها شهادة  
 على امر معلوم وهو القضية ومن ضرورة انتفاء الحج فيتحقق البنية  
 ولما انما كانت على النفي لان المقصود منها نفي الحج لا اثبات القضية او  
 لا عطالب لها مضار كما اذا شهدوا انه لم يحج العام غايته ان هذا النفي  
 مما يحبط به علم ان هر كنه لا يميز بين نفي ونفي تبسيرا كذا في الهداية  
 والها في غيرها من كتب الفروع لكنه مخالف لما تقرر في كتب الأصول ان النفي  
 اذا كان محصورا احاط به علم ان هر كان مثل الاثبات في لا يصوم صحت  
 بصوم ساعة بنيت يعني لو حلف بانه لا يصوم فنوى الصوم ساعة  
 ثم افطر من يوم صحت لوجود الشرط اذا الصوم هو الامساك عن كل طعام  
 في النهار على قصد التوب ولو ضم يوما او سورا لا كيت حتى يتم يوما لان كراوية  
 الصوم اتمام معتبر شرعا وذلك باقائه الى آخر اليوم وفي لا يصوم صحت كراوية  
 لا ياد وراية يعني لا كيت بالقيام او الوأة او الركوع وان سجد مع ذلك  
 ثم قطع صحت والقياس ان كيت بالافتتاح اعتبارا بالشرع  
 في الصلوة وهو الاحتياط ان الصلوة عبارة عن الاركان الخمسة



فما لم يأت بكلمها لا يستحق صلوة بخلاف الصوم لأنه ركن واحد لا يمسك  
 ويكرر في باقي الأجزاء ولو ضم صلوة فيمنع لا أقل أذيراد الصلوة  
 المعترضة شرعا وأقلها ركعتان للبرهان من التبرار وبأن ولدت فانت  
 بحيث بولر ميت يعني لو قال لامرأة أن ولدت ولدا فانت طالق فولدت  
 ولدا ميتا طلقت وكذا لو قال لامرأة أن ولدت ولدا فانت طاهرة فولدت  
 ميتا لأن المولود ولد حقيقة وسبح به عرفا وبعبارة الشرع حتى  
 تنقضي به العدة والدم بعده نفاس دامة أم ولد لم تحقق الشرط في أن  
 ولدت ولدا فلهذا لو قال لو لم يولد لي غلام فانت طاهرة فولدت  
 لا يفتق لان الشرط تحقق بولادة الميت كما ذكرنا فانت طاهرة لا يفتق  
 جزاء الشرط لان الميت ليس بحل للحرمة ولأن مطلق اسم الولد يقيد بوصف  
 الحيوة يصحى الكلام القائل اذ لو لم يتقيد به لما لانه نص في نيات الحرمة  
 جزاء وهو لا يثبت في الميت فيستقيد به كما اذا قال ان ولدت ولدا ميتا  
 بخلاف جزاء الطلاق وحرمة الأم لانه لا يصلح للتقيد في بعضه  
 دينه اليوم وقضاء زبونا او بغيره او مستحقة او باقية به ميتا وقبضه  
 يعني اذا حلف لبعضين فلانا دينه اليوم فمضاه ثم وجد فلان بعضهما  
 زبونا او بغيره او مستحقة لم يثبت لان الزمان في عيب والعيب لا يعدم  
 اجتناب لهذا لو يجوز به صغار مستوفيا لدينه فوجد شرط البر وكذا الزهري  
 وقبض المستحقة صحيح ولا يرفع برده البر المحقق وكذا لو باع من الدارين  
 عبدا بدينه وقبضه بدينه لان قضاء الدين طريق المقاصة لان الدين  
 يقضى بأشائها لا بأعيانها وقد حكمت بالسبع فكأنه شرط القبض  
 ليقتر العضاء به ولو كان ما قضاة ستوفى او رضاها او يهيم أي الدارين

لا يفتق

صحيح

لم آتى للذين لا اى لا يبرأ اما الاستوفى والرصاص فانها ليس من جنس  
 البراصم حتى لا يجوز بهما في العرف والسلم واما الريبة فليعدم المقاصة وفي  
 لا يقبض دينه ورضا دون درهم لا يثبت حتى يقبض كلمة متوقفا غير ضروري  
 يعني اذا حلف لا يقبض دينه ورضا دون درهم فقبض بعضه لم يثبت  
 حتى يقبض كلمة متوقفا لان الشرط قبض الكل بوصف التزوي لانه اضاف  
 القبض الى دين يزوي بالاضافة الى نفسه فينصرف الى كل فلو كانت الاية  
 فان قبض دينه في وزن من لم يتشغل بينهما الا بعمل الوزن لم يثبت لانه  
 ليس بتزوي اذ قد يتزوي قبض الكل وفيه في العادة فيكون بهذا التور  
 مستثنى منه واليه اشار بقوله غير ضروري ولا في ان كان في الاية فكذا  
 فلم يملك الا فليس يعني اذا قال ان كان في الاية درهم فكذا ولم يملك  
 الا فليس ورضا لم يثبت لان المقصود منه عرفا في ما زاد على المائة فكذا اذا  
 قال غير مائة او مائة لان كلها اداة الاستثناء ولا اى لا يثبت في الاستثناء  
 رجاها ان يتم ورضا او باسما لانه اسم لا ينافي له ولها سابق في الاستثناء  
 والورد يجمع على الورق حتى لو حلف لا يشترى بنفش او وردا فاشترى  
 ورقها ما يثبت ولو اشترى دهنها لا يثبت لانها يقعان على الورق لا الدارين  
 في عرفنا كذا في **باب حلف القول** قسنت في لا يكلمه ان كلمة  
 نايما فاقطعه لانه كلمة واسمه فيجنت ولو لم يوقظ ذكر العقود في انه ان  
 كان بحيث يسمح لو لم يكن نايما واصغر اذ فيه يثبت والخيار الاول قسنت  
 في لا يكلمه الا باذنه ان اذن ولم يعلم فكلمه لان الاذن مشتق من الاذان  
 بمعنى للاعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بالسماح  
 وقسنت في لا يكلمه صاحب هذا التوب فباعه فكلمه لان هذه الاضافة لا تحيل

في التبع

موقوف



الا التعريف لان الانسان لا يتعاقب في البيع والشراء الا كالمشتري  
 غير ان به الذات وحسب في لا يكلم هذا التاب فكلمه شي لان الحكم تعلق  
 بالذات لان الصفة في الحاضر لغو وهذه الصفة ليست برابعة الى اليمين  
 لتغير كذا وحسب في هذا ان بعته او شريته ان عقد بالخيار يعني اذا قال  
 بعته هذا ان بعته فباع بالخيار يعني لانه لم يخرج من ملكه وقد بشر  
 فيه ولو قال بعته الغير ان اشريته فهو حشره بالخيار يعني اما عندها  
 فلانه دخل في ملك المشتري واما عنده فلانه علق العتق بالشر او بالملك  
 والعلق بالشر كالمنفعة عند وقوعه فكانه قال بغير الشر بالخيار وهو حشره  
 اشترى هذا بالخيار فاعنته بغير الشر سقط خياره وحسب الملك مقتضى  
 للاعتاق سابقا عليه كذا هنا بخلاف قوله ان ملكك فانت حشره  
 بالخيار لا يعني لان شرط الحسب وهو الملك لم يوجد لان المشتري بالخيار  
 لا يملك عنده حقيقة وهم انه فلم يزل بخلافه وان باعه بعبايات لا يعني لان  
 البيع كاتم زال الملك بخلافه لم يزل في غير الملك وحسب بانفسه الوقوف  
 يعني اذا حلف لا يبيع يحسب بالبيع الفاسد لوجود هذه وهو تعليق الحكم  
 من الجانبين لا الباطل لا انتفاء هذه وحسب في ان لم ابعه كذا فاعنى  
 لوجود المعلق عليه وحسب بفعله فعل وكلمة حلف الكساح والطلاق  
 والحلح والعق والكتابة والصلح عن دم والهمة والصدقة والتوفيق  
 الاستغراض اقول عدتهم الاستغراض منها شك لانهم صرحوا بان التوكيل  
 بالاستغراض باطل فوجب ان لا يترتب عليه الحسب لان الباطل لا يترتب عليه  
 الحكم والابداع والاستبداع والاعارة والاستعارة والرجح وضرب العبد  
 وقضائ الدين وقبضة البناء والحيطة والكسوة والحمل والطعام يعني اذا حلف

اذا قال

اذا قال ان تزوجت فلان تزوج بنفسه او زوجة وكيله بحيث وكذا  
 سائر الصور ووجهه ان الوكيل فيها سفير محض حتى ان الحق يرجع الى الامر  
 فكأن الامر فعل بنفسه وحسب بفعله فوطا اي دون فعل وكيله حلف بالبيع  
 والشراء والابحار والاستعارة والصلح عن مال الخصومة والعتق  
 وضرب الولد وانت خبير بان ما يرونه الاستغراض وارادوا ضرب الولد  
 لان الضرب فعل عتق لا يستعمل من قبل الي محال الا اذا صح التوكيل وحسب  
 في الاموال فيصح بالنظر الى العبد ويبطل بالنظر الى الولد ولا يحسب في  
 تكلم فخر الزمان او سجد اذ يمل او كبر في صلوة او فخر بها فانه لا لا يبيع  
 مستكلم عرفا وشرا عند الشائع بحيث وهو القياس ويوم الكلم يبيع شي  
 الملوين يعني اذا قال عبيد حرم يوم الكلم فلان يبيع على البيل والظهار  
 لما قران اليوم اذا قرن بفعل غير ممتد بزمانه مطلق الوقت وصح فيه  
 النهار لانه مستعمل فيه ايضا وعند لم يوصف لا يصدق قضاء لكونه  
 خلاف المتعارف وبيد الكلم تعبر على البيل خاصة لان البيل لا يستعمل في  
 مطلق الوقت الا ان يكون للفاية كمن فني لا الكلم الا ان يقدم زيدا  
 وضع يقدم زيدا وحسب ان كلم قبل قدوم والا فاعضد المدة لا الكلم بعبه  
 اي اذا قال لا اكلم عبيد فلان او لا يلبس ثوبه او لا يدخل داره او لا ياكل  
 طعامه او لا يركب دابة ان اشار الى المضاف فانه قال بعبه هذا  
 مثلا وزالت اضافة بان اخرج عن ملكه لان اليمين عقدت على عين  
 مضاف الى فلان اضافة ملك فلا يبقى اليمين بعد زوال الملك كما  
 اذا لم يشتر لان هذه الاعيان لا يقصد بيعها لكونها باطل لا ذي  
 من ملكها واليمين بنقود بمقصود الخالف كمن صار كانه قال ما دام

سوار ومعه هذه الاغراض خارج  
 او فيها لا تسمى كلاما موقفا  
 وقال بعض ان وجهه في  
 خارجا بحيث







النية العتق بطله واليمين ولما اشترى فشرطه فان العتق بطله انما يضاف  
 الى اليمين السابقة ولم يوجد نية الكفارة وقت اليمين ولا شرط مستولدة  
 بنكاح علق عتقها عن كفارة بشرائها يعني قال الجارية قد استولت بانكاح ان  
 اشترى منك فانت مة عن كفارة يميني ثم اشترى اياها فانت عتق لوجود الشرط  
 ولا يجزيه عن الكفارة لان متهما مستحقة بالاستيلاء فلا يضاف الى اليمين  
 من كل وجه بخلاف ما اذا قال العتية ان اشترى منك فانت مة عن كفارة يميني حيث  
 يجزيه عنها اذا اشترى اياها لان متهما غير مستعدة الى امر آخر وقد عارضة  
 النية وبان سترت امره فمضى مة تعلق من ستر اياها وهو ملكه لان اليمين  
 انقضت في حقها لصداقتها للملك لا من ستر اياها فانت عتق لاعتق  
 وقال في حقها لان السرى لا يكون الا في الملك فكان ذكره ذكر الملك دلالة  
 او اضمارا لانه لا يقول الا بقتضا ولنا ان الملك يصير مذكورا في الشرط  
 فيقدر بقدره فلا يظهر في حق صحة الجزاء وهو حرة ويعتق بكل قول في حق  
 امرات اولاده ومدمره وعبيده لوجود الاضافة المطلقة فيهم رتبة  
 ويدل الامكان بهم الا بغيرهم لعدم ثبوت الملك بيد هذا الملك اذ لا  
 يحل له وطلعي مكانية ويعتق بهذا وهذا وهذا العبيد الثلاثة تاليفهم في  
 الحال وفيه في الاولين لان سوف كلام لا يجاب العتق في احد الاولين وشريك  
 الثالث لم فيما سبق له الكلام كاهد هاهنا وهذا المعطوف عليه هو الماخوذ  
 من صدر الكلام لاحد المذكورين بالتعيين وهو هنا ما كانت شريطة ذكرنا  
 في مرات الاصول كالطلاق يعني اذا قال النسوة هذه طالق او هذه وهذه  
 طلعت الاضرة وفيه في الاولين والاولى معنى اذا قال فلان على الف درهم  
 او فلان وفلان كان لهما فمساواة وعلم انه بين الاولين ولان تعلق

مبتدأ خبره قوله الاتي اقتضى بفعل يعقل نيابة الغير كبيع وشراء واجارة  
 وصياغة وصباغة وبناء اقتضى اي اللام امره الى امر ذلك الغير للمكلم لخصه  
 اي ليعيد اللام اختصاصه في كذا الفعل به اي بذلك الغير للمكلم لان وضع اللام  
 للاختصاص وهو لا يتحقق به هنا الا بالامر المقتضى للتوكيد ولم يثبت في ان يثبت  
 لك ثوبا ان ياعه بل امره لا انتفاء التوكيد سواء ملكه اي الخاطب ذلك الثوب  
 او لا بخلاف ما اذا قال ثوبا لك فانه يقتضيه كونه ملكا له كما سيجي وان علق  
 اي فارق بفعل او يمين لا يعقلها اي النيابة كما كل وشرب ودخول وضرب  
 الولد اصرار عن ضرب لعلام فانه يعقل نيابة الغير اقتضى ملكه اي ملك  
 الخاطب لانه كمال الاقتضاء فثبت في ان يثبت ثوبا لك ان ياعه اي ثوبه  
 بل امره علم به الباع او لا بان اضغ الخلو ف عليه ثوبه من ثياب الخلف فباعه  
 ولم يعلم هذا نظير التعليق بالعين والمناظر التعليق بفعل لا يعقل النيابة فهو  
 ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا اقتضى ان يكون الطعام والشراب  
 ملك الخاطب كما في قوله ان اكلت طعاما لك او شربت شرابا لك فانه وان علق  
 بالاكل صورة فتعلق بالطعام مفعلا واما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة  
 الملك بل امره او لا اختصاص فالت امره لكونها تحت على امره قال الروي  
 كل امرأة في هكذا طلعت الغائبة لكونها تحت كل امرأة وصحة نيابة عنه لانه انما  
 قال هذا الكلام لارضائها ووراده غير ما لكنه خلاف الظاهر فيصنع ديانة  
**كتاب الحدود** وهو لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة خرج به التعذيب او  
 لا تعزير فيه اي ليس له قدر معين فان اكثره تسعة وثلاثون سوطا واكلت  
 تحب على اللام اباها هاهنا فان القصد الاصلح من شرع الاثر فاعلم  
 ينضرب به العباد خرج به العتصا لانه حق العهد والزنا الموجب للحد وطلعي  
 مكلف خرج به وطلعي المجنون والبسيع والوطي يتناول الاطلاع المجرى عن الاثر

في فسخه



فانه ليس بشرط ههنا كما في الجنابة في قبل مستهارة خرج به واطى غير المشربة كصغيرة  
لا تشترى والميتة والبهائم فان وطئها لا يوجب احد حال من ملك اعم من  
ملك الكاح وملك اليمين وبشرته ويدخل فيه بشرته الاشتباه وسببا في  
بيانها على طوع خرج به زنا المكره فان الاكراه يسقط احد وسببا في تفصيله  
كتاب الاكراه هذا في حق الرجل اما زنا المرأة فعبارة عن ملكها بمنزل هذا الفعل  
كرا في النهاية وبنت الى الزنا بشرها دة اربعة من الرجال في مجلس واحد  
لو شهدوا واستوفين لم تقبل ذكره الرنسي بالزنا متعلق بالشهادة اي شهادة  
ملتزمة بلفظ الزنا لانه الدال على فعل الحرام او ما يفيد معناه وسببا في  
لا يجر لفظ الوطى او الجماع فانه لا يفيد فائدة فيه الا ان الامام عنه ما هو عن  
ما يمتد فانه قد يطلق على وطى حرام وايضا اطلاقه على غير هذا الفعل نحو  
العينان من زنا وكيف هو فان الوطى قد يقع بلا التقارر كخاتمين وابن ربي  
فان الزنا في دار الحرب لا يوجب احد ومنع زنى فان التقادم لا يوجب احد  
ومن رى فانها قد يكون في وطئها بشرته فان بينوه وقالوا ارثاء وطئها  
كالميل في الكلبة بضمين وعاء الكحل وعدلوا ستر او علنا ولم يكتف بظاهر  
عدالتهم احتياطاً للدرع حكم الامام به اي بشيوت الزنا وباراها العاقل البالغ  
عطف على قوله بشرها دة شرط العقل والبلوغ اذ لا اعتبار بقول المجنون والعي  
خصوصاً في وجوب احد لا اسلام لان الذي يحد ما قراره عندنا خلافاً لما كان  
ولا احرته لان اقرار العبد بالزنا يوجب احد عليه ما دوننا كان او مجور اخلاقاً  
لزفر اربعاً الى اربع دوة وعندنا في غير ذلك انه يحد بالقرار مرة كانه سبب احرته  
في اربعة محاسن من محاسن العقول كما في القصة ما عرفت فانه عليه السلام اقر بالزنا  
عنه انه ان اقر اربع مرات في اربعة محاسن فلو ظهر دونهما ما اقر بشيوت  
الوجوب ورده كل مرة الا مرة رابعة فانه اذا اقر مرة رابعة قبل الامام ثم سلك

كما قبل الامام السؤال عن مية لانه للاصرار عن التقادم وهو يوجب الشهادة  
لا الاقرار وقبل يال عنه ايضا لاحتمال كونه في الصبي فان بين يديه  
لمجوعه بل على كسحت او قبكت او وطئت بشرته فان رجع قبل هذه  
او وسطه على والاخذ وهو اي حد الزنا نوعان احدهما للمحصن ذنايتها  
غير المحصن والاحصان ايضا نوعان احدهما احصان الزنا وثانيها احصان  
التدفع وسببا في هذا التدفع وجوبه وهو بتدفعه قوله الاتي رحمه الله  
المحصن على وجه يعلم منه احصان بقوله اي احره فان الاحصان يطلق عليها  
قال الامام في من لم يستطع ان ينكح المحصنات اي احره ما جماع الامة المكلف  
اي العاقل البالغ فان غير المكلف ليس باجل للمعتوبات المحكم لقوله عليه السلام  
من اشرك بالله فليس بحسن الواطى بنكاح صحيح هذا ينضم بشرطين النكاح  
والوطى به اشتراط الاول لان الاحصان يطلق لقوله لتمام المحصنات من  
النساء اي المنكوحات وقال الله تعالى فاذا احصن اي تزوجن وشترط  
ان يقول عليه السلام الشيب بالشيب والشيابة لا يكون بلا دخول وذا  
لا يكون على عليه اصل حال الادنى من احرته لا بالبنكاح ويجب ان يعلم ان حصول  
الوطى بنكاح صحيح شرط حصول صفة الاحصان ولا يجب تعاونه بتعا  
الاحصان حتى لو تزوج لمره مرة بنكاح صحيح ودخل بها ثم زال النكاح وبقي  
مجرد ادنى يجب عليه الوهم وهما اي والحال ان الزوجين بصفة الاحصان  
فاطلقة حال تعاونه قبلها من الوطى والموطوءة ونظيره نعت زيارا كين  
محضين وحاصلاً اشتراط صفة الاحصان فيها عند الدخول حتى ان المملوكين  
اذا كان بينهما واطى بنكاح صحيح حال الرقة ثم منعاً لم يكونا محضين وكذا العتق  
وكذا الحر اذا تزوج امة او صغيرة او مجنونة وطئها وكذا انكح امة او تزوج  
كنيسة وطئها وكذا لو كان الزوج موصوفاً بأحد هذه الصفات وهي

مطلوب حد الزنا

رذائل



حرة عاقلة بالغة مسلمة بان اسلمت قبل ان يطهرها الزوج الكافر ثم وطئها الزوج  
 الكافر قبل ان يتزوجها فانه لا يكون محصنة بهذا القول لان الزوج المتأخر  
 لكونه مشيعا عن احوام وانما يكون مشيعا اذا دخل على ما يحل بالبرقة كالبعث والجنون  
 والرق والكوهم في قضاء حتى يموت يبداء به منه وانه ابوا او غابوا او  
 ماتوا سقطت احدى الامام ثم برحى الناس في الكفر بدار الامام ثم برحى الناس  
 وغسل وكفن وصلى عليه وذكر النوع الثاني من حد الزنا بقوله وغير المحصن  
 حال كونه حرا مائة جلدة لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة  
 جلدة لكن في نسخة حق المحصن ففي حق غيره مائة وسوطا اي متوسطا  
 بين المولم وغير المولم لا قضاء الاول اطلاقه فلو اشتبا عن المقصود وهو الزنا  
 بسوط لا عقده لان عليا رضي الله عنه لما اراد ان يعقوب حد علي الزنا في الضرب  
 الا ان ازار لان فيه كشف العورة ويوق الضرب على بدنه لان الجميع يفتوا  
 واحد بغيره الى التلف وهذا الحد زاجر لا يمتثل الا بالاسد وقرنه ووجهه  
 لقوله عليه السلام للذي امره ان يضرب هذا اثم الوجه والذكر فاما في كل حد  
 لان مبنى اقامة الحد على التبرير والقيام ابلغ فيه بلا حد قيل هو ان يلقى على الارض  
 ويمد كما يفعل في زماننا وقيل ان يمد السوط فيضربه الضارب فوق راسه وقيل  
 ان يمد بعد ضربه وكل ذلك زيادة على كسحي فلا ينبغي فعله وقيل اعطف على  
 قوله من الصغار وهو كسبون سوطا لقوله من فعله من نصف ما على الحصان من  
 العذاب نزلت في حق امار ولا يحد اي لعبد سببه بلا اذن الامام لان  
 الحد هو الله تعالى لان المقصود منه اطلاق العالم عن النفس وهذا لا يستقل  
 باستقام العبد فيستوفيه الثابت عن الشريعة وهو الامام او نائبه خلاف  
 القول لانه هو العبد وهذا لا يحد بالصبر وهو الشريعة قطعية ولا  
 ينزع ثبوتها الا بالحد والحد لا يحد في تجريد ما كشف العورة والغزو والختون

شك

طالع  
لان الحد هو

طالع  
الحد  
مع العبد

وصول

وصول الاثر الى الضرب وتحد حاله لانها استر لها وجاز الحكم بها لانه  
 لانه عليه السلام حرر نفسه فبقي ربه لشراعه وان تركها لانه عليه السلام  
 لم يامر به وهي مستورة بشيائها لانه عليه السلام لم يحرمها ولا يحرم  
 المحصن من اكله والرم لانه عليه السلام لم يحرم لم يحرم ولا في كبره من جلد  
 والث فو رحمه الله يجمع بينهما فجلده مائة ويؤت سنة لقوله عليه السلام ابكر  
 يا بكر جلده مائة وتخرج عام ولنا في قوله تعالى فجلده واهيت لم يذكر التعزيب  
 والاسكوت في موضع الحاجة الى البيان تمام البيان كما تقرر في الاصول  
 وما رواه منسوخ **الاساس** فان الامام اذا اراد ان يحد مصلحة غيب بغير  
 ما يرى لانه يبعد في بعض الاصول ويرحم مرضي محصن اذا اذن لانه شرع فلا تلاف  
 فلا يمنع بسبب المرض ولا يحد مرضي حد اكله حتى يبرأ لانه شرع زاجر  
 لا متلفا واهل الحد المرضي بما يكون متلفا وحامل زنت لم يحد حتى تضع لاه  
 فيه اخر ارباب الولد الذي لم يكن والحلوه من ماء الزنا محترم كغيره وان كان  
 حدها الرجم ثم حبس وصوت لان التاخير لاجل الولد وقد خرج والمرضى  
 لا ينفذ اقامة الرجم وان كان حدها اكله بجلده بعد الثاقل لانه نوع مرض  
 فيستقر البرائة **باب وطئ موجب الحد** اول الشبهة وارده الكبر  
 لقوله عليه السلام اوزوا الحد وبالشبهات ما استطعتم هذا حديث تلقته  
 الا انه بالقبول وانما اختلفوا في ثبوت الشبهة وهذا يحتاج الى تحديد  
 وتوضيح فنقول الشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي نفس انواع  
 احد ما يشبه في الفعل ويشبه في الشبهة المشتبه وهي مشبهة شئت في  
 الفعل بغير الدليل اي غير دليل الحق وكما لا يمتنع في حق من يشبه  
 عليه لانه لم يشبه عليه فلا بد من الظن لتحقيق الاشتباه كعدم استواء  
 غيرا يحد من علم منهن انه غير لانه لم يعلم فلم يجد من ظن الحق في غاية مواضع

والاسكوت  
في موضع الحاجة  
الى البيان تمام  
البيان

مشبهة في  
الفعل







وان كانت مما يوكى تزويج وتوكى عندل حرم الله وعندل يوسف رحمه  
 حقوق اداني في دبر كطف على وطى فانه لا يجد عندل حرم الله وعندل  
 وعندل شافى رحمه الله بخلافه في معنى الزنا لانه قضاء الشهوة في محل تناسل  
 سبل الكمال المحض مما لا بد له ان ليس بزنا فان الصحابة اختلفوا في موطن  
 من الاوراق وهدم اجدار طينيه والتكيس من محل فرغ باتباع الامار  
 فعندل حرم الله بعد زنا بمثل هذه الامور او زنى في دار الحرب او  
 دار البقي ثم فرح البيا لانها لا تقادم هناك بالحدث ولا بعد ما فرح لانها  
 لم ينفذ موجبة فلا ينعقد موجبة ولا يزني غير مكاف بمكافه مطلقا  
 اى لا على الفاعل ولا المتعول به وفي مكاف بان زنى مكاف غير مكافه قد  
 هو فقط ولا بالزنا بمثل هذه كذا اى للزنا بان استباحه اداة ليزني بها  
 لم يجد عندل حرم الله وقالوا قد هو قول شافى رحمه الله اذ ليس بينهما  
 ملك ولا شبهة فكان زنا محصنا وكذا ما روي ان امرأة سالت رجلا  
 فابى ان يعطيها حتى تمكنه من نفسها فذرا عمره احدث عليه وقال هذا امرنا  
 ولا بالزنا كذا سواد كان المكره زانيا او فريضة ولا باقرار الزنا اربع مرات  
 ان امكره الاقر هذه المسئلة على وجهين احدهما ان يقر اربعا بالزنا بخلاته  
 وقالت انه تزويجى او اقرت اربعا بالزنا مع فلان وقال فلان تزويجها  
 لم يجد اتفاقا وثانيهما ان يقر اربعا انه زنى بخلاته فعالت ما زنى بي ولا  
 اعرفه او اقرت اربعا بالزنا مع فلان وقال فلان ما زنيته بها ولا اعرفها  
 لا يجد المعز عندل حرم الله وفي فعل الامة بمرنا كجب احدث والقيمة لانه  
 هنا جناتين فيترتب على كل منهما موجبه احدى الزنا والقيمة بالتعقل  
 والتحقيق اى الامام الذى ليس فوته امام لا يجد كان احدث حق الله وانما

بالزنا لا يكره لان الفقه والاشاعرة لا يكرهون الزنا ولا يكرهون  
 الاشارة ولا يكرهون مع هناك كذا فاشيخ الوجوه لعدم  
 الغاية فاذا ينفذ موجبه لا ينفذ موجبه  
 بمرنا كذا اى

الى  
 في الزنا  
 في الزنا

انما ينفذ الزنا  
 انما ينفذ الزنا  
 انما ينفذ الزنا

اليه دون غيره ولا يكتفى ان يعينه على نفسه ويقتصر بوجوه بالمال لانها من حقوق  
 العباد ويستوفيه ولي الحق اما بملكه او بالا ستعانة بمنفعة المسلمين  
**باب شهادة الزنا والرجوع عنها** شهادته بعد مفاد بلا اقرار بان يكون  
 قريبا من امام بحيث يقدر على اقامة الشهادة بلا تأخير لم يعمل لان ان  
 في احدى وخبر بين حسيين او االشهادة والستر فالتاخير كان لا اختيار  
 فالاقام على الاداء بعدة يسور في باطنه من جود او عداوة حركته فبشره فيها  
 والا صار فاستعاثا بخلاف الاقرار كما سياتى الا في حد فذف لان الرغوى  
 فيه شرط فعمل تأخيرهم على اتمام الرغوى فلا يوجب قضيتهم وبعضهم يصرح  
 السرقة اى اذا شهدوا السرقة بعد التقادم لا يجد اربا ولا ينفذ  
 ما سرقة لان التقادم لا يضره لانه حق العبد ولو اقر به اى بالحد بعد التقادم  
 يجد لانتفاء اتهامه احدى والعداوة الا في الشرب كما سياتى وتقدم اى اثر  
 بزوال الرجح والتقدم لغيره بمعنى شهدوا الا بحد وقيل سنة اشتهر شهدوا  
 بمرنا كذا اى غايته حد وبسرقة من غائب لا لان الرغوى تنعدم بالنسبة  
 وفي شرط في السرقة لا بالزنا كما سياتى ولو اختلف اربعة في زانية البيت  
 او اقر بمرنا وجهها هذا الاول فعنه ان يشهد كل من اثنين على الزنا  
 في زاوية والقياس ان لا يجب احد لا اختلاف المكان وجه الاحكام  
 التوفيق ممكن بان يكون اشد الفعل في زاوية والانتها في زاوية الاخرى  
 بالاضطرار وفي الكفاية هذا اذا كان البيت صغيرا بحيث يحتمل ذلك ولما  
 اذا كان كبيرا فلا واما اذا كان اهل البيت لا يدفع احدث اذ لو كانت اداة  
 او امة لم تخف عليه وان شهدوا كذا اى شهدوا انه زنى باهرا لا يعرفونها  
 لو اختلفوا في طوعها اى شهدوا ثنائ ان زنى بخلاته فاكرمها واخران

ضمنية

وانما عدم  
 شهادته  
 في الزنا



انها طاعة و اعتقاد طوعا بطوعها بلذاتها اي شهادتين ان زنا براءة  
بالكوفة و ان كان انه زنى بالبصرة او النجف حياه و قسمة و اعتقاد  
في طهره او شهيد و امرنا و هي براء و هم فسقة او شهيد و على شهيد و لم يجد احد  
لا المشهود و عليها ولا الشهود بسبب القذف و ان شهد الاصل بعد  
اي بعد الخوف اما عدم الخوف في الاول على المشهود و عليه فلان الظاهر زوجة  
او امة و اما عدم على الشهود فلان اتقا قسمة على النسبة الى الزنا بلغظ  
الشهادة اخرج كلامهم من ان يكون قذفا و اما عدم في الثاني فلان الفصل  
المشهود به ان كان واحدا منهم فبعضهم كاذب لان الواحد لا يكون بطوعها  
و كرها و الا فلا نصاب للشهادة على كل منها و اما عدم على الشهود فلان نصابهم  
بلغظ الشهادة و اما في الثالث فلان الفصل الواحد لا يكون في موضعين ولا  
يحد الشهود و لما ذكر و اما في الرابع فلما ذكر في الثالث و اما في الخامس فلان الزنا  
لا يتحقق بالبكارة فظهر كذبهم يتبين فلا يجب اكل عليها لان قولهم في  
استحاطة احد لان الجارية و لا على الشهود و تكامل عددهم و لفظ الشهادة و كذا  
اذا شهدوا على الرجل بالزنا و هو محبوب فانه لا يجد ظهور كذبهم ولا الشهادة  
تكامل عددهم و لفظ الشهادة كما اذا شهدوا على امرأة بالزنا فوجدت  
و تقار حيث لا حد عليها ولا عليهم و اما في السادس فلان القاسم من اهل  
الشهادة و الاداء و ان كان في ادائه نوع قصور لثمة القسمة و انما لو  
قضى القاضي بشهادته يتخذ حذنا فيثبت بشهادتهم الزنا من وجه باعتبار  
الاهلية دون وجه باعتبار القصور فيقطع احد على الشهود و عليها باعتبار  
عدم البتة و يستقط عن الشهود باعتبار البتة و اما في السابع فلان  
في الشهادة على الشهود و زيادة الشهادة لان احتمال الكذب فيها في الموضوعين

فلا يثبتهم

في شهادة الاصول و شهادة الخوف و لا يحد الخوف لانهم ما نسبوا المشهود عليه  
بالزنا بل حكوا بشهادة الاصول و انما روت شهادتهم لنوع شهيد و هي كافي  
لدرء الحق لا لاثباته و ان جاء الاصول و شهدوا على محابته ذلك الزنا بعينه  
لم يقبل لم يجدوا ايضا لان شهادتهم قررت في تلك الحادثة من وجه  
مرد شهادة الخوف لانهم قايمون مقامهم و شهادتهم بشهادتهم في حادثة  
اذا روت لم يقبل فيها ابدان ان شهدوا بالزنا حال كونهم عيانا او مخدوعين  
في قذف او ثلثة و قد وجبت الاربعة او اربعة اعدام معذوف في قذف  
او عيب او وجد كذا اي مخدوع في قذف او عيب بعد اكد حد و اي الشهود  
لا المشهود و عليه و هو جواب لقوله فان شهدوا و انما خص احد منهم لعدم  
الشهادة فيهم او عدم النصاب فلا يثبت الزنا و يجب اكل لكونهم قذفا  
و ارباع خرج حمله برأي شهيد و او الزنا في الشهود و الزنا في شخص  
جلد خمره اكل ثم ظهر احد من عباد مخدوع في قذف فارتحل اكله بعد عقده  
فلانها و دية رجم في بيت المال اي شهدوا و الزنا في شخص فخرج ثم ظهر  
احد من عباد مخدوع فدية الرجم في بيت المال و اي رجم من الاربعة اعدام  
قد اي حد الرابع فقط حد القذف فلان لا فرق في رجم الاربعة اعدام  
لث في قذف اي رجم منهم قبل الرجم حد و اي حد جميع الشهود و حد القذف  
لان كلامهم قذف في الاصل و انما يصير شهادة بانصال القضاء به فلان  
لم يتصل بمق قذفا فيحدون لاثني على خامس رجم او ثلثي من يتق شهادتهم  
كل الحق و هو الاربعة فان رجم اخر حد او عزم الربيع اي رجم الاربعة اذ بقي  
ثلثة ارباع الحق يتعارف ثلث على الشهادة لان كمال العدد ليس شرط  
للتعارف بل يتق لكل رجل قسط فصار عليها الربيع و على كل واحد من الاربعة

مخدوع

حد القذف



هو كامل لان احد لا يتجزى ضمن المزدكية المبرجعة ان ظهر واعيد او تقار  
 يعني شهد اربعة على رجل بالزنا فزكوا فرحم فان الشهود كانوا عبيدا  
 فالدية على المزدكين عنده وعندهما على بيت المال قالوا انما هو اذ ارجوا  
 عن التزكية وقالوا هم عبيدا وكفار وقيل هذا اذا قالوا هم عبيدا وكفار وقيل  
 هذا اذا قالوا انهم باقية التزكية مع عبيدنا كالمالهم كما لو قيل من اقرهم فظهر  
 كذلك يعني شهد اربعة على رجل بالزنا فادخلوا في برجه ففرض رجل عقبة  
 ولم يبرجهم ثم وجد الشهود عبيدا وكفارا ففعل القاتل الدية والقياس ان  
 يجب القصاص لانه قتل نفس معصومة بغير حق فله الاحتجاج ان القضا  
 صحيح ظاهر اذ قد قيل فادرك بشبهة بخلاف اذا قيل قبل القضا لان  
 الشهادة لم تخرج بعد ويجب في مال لانه قد وسى ان القوا لا يفعل  
 دم القتل ومن بيت المال ان لم يبرجهم لانه امتثل امر الله ففعل فعليه  
 ولو باشره بنفسه بحسب الدية في بيت المال كذا هذا اقر شهود الزنا بنظرهم  
 عما قبلت لا باضة النظر اليهم ضرورة تحمل الشهادة وان امكن الا حصان  
 بعد وجود ما يشترط في شهد عليه رجل وامرأتان او ثلث زوجة  
 برحم اما الاول فغير خلاف زفروان ففان زفر يقول انه شرط في معنى  
 العلة فلا يقبل فيه شهادة النساء احتيا لا للزوات ففكر على اصل  
 ان شهادتهن غير مقبولة في غير الاموال ولما ان الا حصان عبارة عن الخصال  
 الحميدة وانها مانعة من الزنا فلا يكون في معنى العلة لان ادنى درجات العلة  
 ان يكون مقتضية الى المعلول وهو المانع غير معقول **باب** حلف او شرب  
 فمما اجاب اذا قوله الا انه قد معنى ان مجرد شرب الخمر ولو كان قطرة واحدة  
 برحمها وان زالت اي ربحها بعد لظهور او سكر عطف على شرب ووال عقله حيث

لا يبرج

بحيث لا يميز بين الرجل والمرأة وهو عطف تفسير قوله سكر فان المراد بالسكر  
 عند بعضهم ربح الله في حق وجوب احد هذا المعنى وهو حرمة الاشارة ان يبرج  
 وعندهما ان يبرج مطلقا بنسبة وكفه من السكرات غير لظهور اقرب الى شرب الخمر  
 وان سكر بغيره او شهد به رجلان لا رجل وامرأتان فانها لا تقبل في الخمر ودون علم  
 شرب طوعا فان الشرب بالاكراه لا يوجب احد حذوا حيا ليشاوب في شرب  
 لان لفظ الله لا يتكلم حال السكر فاما بين سوطا لظهور ونصونها للبعد لا الحيا  
 عليه بخرج قوله يعني الا لالازار ويرون حله كما في الزنا لما قرئتم وان اقر به اي  
 شرب الخمر او شهد عليه بعد زوال الخمر فيجب مجموع الاقرار والشهادة او يقاها اي  
 علم شربها بان تقاها او وجود ربحها منه بلا اقرار او شهادة او ربح على اقرار  
 شرب الخمر وشرب السكر بغيره في قصبة الرطب ان اشد وقيل بوجوب شرب السكر  
 او اقر سكران لا اي لا احد اما عدم احد بعد زوال الخمر فلان قد شرب شرب  
 باجماع الصحابة ولا اجماع الا برأي ابن مسعود وهو شرط قيام الراجحة ولما  
 عدم تنقيا با ووجدان ربحها فلان الراجحة محتملة وكذا انتم بعد تعين كراه  
 واضطرار ولا خلاف ان من يعلم انه سكر من البسند وشرب طوعا لان السكر  
 من المباح لا يوجب احد كالبسند ولكن الزمان وكذا ان شربا يمكن لا يوجب احد  
 واما عدمه بالرجوع عن اقراره فلانه خالص هو الله في فعله في الرجوع واما  
 عدمه في اقرار سكران فلان زيادة احتمال الكذب في اقراره فيحتاج لدركه لانه  
 خالص هو الله بخلاف قد انقذ لان فيه من العذر والسكران فيه كما لا يخفى  
 عقوبة عليه كانه سابر نصر فانه ولو اقر سكران اي زال العقل لا يجرم  
 عرس لان الكفر من باب الاعتقاد ولا يتحقق مع زوال العقل اذ تم عليه  
 بعضا كذا فرب قسرب ثانيا يستأنف احد كذا في الزنا لما شرب  
 قصص في السكر اذا شب الانسان غالبا وسكره استغوا

يعني اذا اقر بالسكر لا يبرج احد  
 ان سكره من الاشارة الخمر



منظمتا الزينة لا حرم فيه  
 ان احد واد اذ كانت من جنس احد يتداخل **باب قد القذف هو كذا**  
 كيمه اي عدو او يفتنون جلدته للرد لصفها لغيره وبنونا حيث ثبت كل  
 منها بشهادة رجلين ولا تقبل فيه شهادة التوكل كما في سائر الحدود واد القذف  
 محصنا او محصنة ولما كان معنى الاحصان بهما معا فربما يقع الاحصان في الزنا  
 فشره بقوله اي مكلفا يقع عاقلا بالغا وانما اشترط ذلك لان العار لا يلحق البتة  
 والمجنون لا انتفاء الزنا منها **مسألة** قوله عليه السلام من اشرك بابه فليس محصن  
 عصفيا عن الزنا فان غير العصف لا يلحقه العار ايضا والقاذف صادق  
 وعفته اعم من ان يوطئ بشكاح صحيح او لا ويزن النعيم بما زعم احصان الزنا  
 بصركه متعلق بقذف اي بصره الزنا بان يقول زنيته او يار زنيته فاما  
 او يرمات في الجمل معناه زنيته فانه يحكي فهو الزنا ايضا وعند محمد رحمه الله لا يجزئ  
 لان المأثور هو الصعود او مشركه واشره وادته قلنا حالة الغضب ترجح  
 ذلك او لست لا يبيك او لست بدين فلان ابية اي قال لست بدين  
 الذي هو باب القذف وقوله ابية لفظ المحسن في غضب متعلق بمرات المحسنين  
 بعده ونفي البينة في غير الغضب كجمل العامة وهذا القذف يطلب المصدق  
 المحسن واشترط عليه لان فيه حقه من حيث دفع العار عنه ولو كان القذف  
 قابلا عن مجلس القاذف حال القذف ذكره النعمان في التاثير فانه نقل عن  
 المضمرات ولا بد من حفظه فانه كثر الوقوع فيزج القذف والخشوف فقط متعلقين  
 بحكمه مع لا يجر دكا بجره في قد الزنا لان سببه غير مقطوع به لا فقال كون القاذف  
 صادقا لكن ينزع عنه القذف والخشوف لانه يمنع اتصال الالم اليه لا يثبت اليه  
 بقوله لست بدين فلان جده بالجر صفة فلان او يدل حقه وانما لم يذكر لانه  
 صادق في نفسه ونسبه اي لا يجر ايضا بنسبه اليه اي الجدة او الخالة  
 او عمه او رتبة لان كلامهم يستلزم اباء وليس باب حقيقة فلا صفة في نفسه ولا بقوله

باب

عن علي بن ابي طالب عليه السلام  
 في القذف انما هو ان يقول  
 بامر الله او بامر الله

بابين ما بالسماء فان في ظاهره نفي كونه ابنا لابي له وليس المراد ذلك بل التشبيه  
 الجود والسخاوة والصفاء ولا يقول يا بني لعمري فانهم يصل من الناس في  
 سواد الرواق وقال ابن ابي ليلى هو قذف فيخبر فيه لانه نسبة الى غير ابية ووجه  
 عليه ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما من رجل قال لرجل يا بني فقال لا  
 وطلب عطف على نطلب المصدق من يوع القذف في نسبة القذف اليه  
 بينه لا يطلب بحد القذف للميت الا من يوع القذف في نسبة القذف كالموت  
 وان علا والولد وان سفل لان العار يلحق بهم بسبب الجزئية فيشاورهم  
 القذف معني وعندنا ان القذف العار يلحق بهم بسبب الجزئية  
 فيثبت لكل وارث صا المطالبة ولو كان الطالب محروما عن الإرث  
 بالقتل والكفر والرق فان المصدق اذا كان محصنا عازا لانه الكافر او  
 العبد ان يطالب بالحد خلافا لمحمد رحمه الله ويثبت لولد الولد خلافا لغيره  
 فيها او ولد بنت فان له المطالبة لتحقيق الجزئية وعند محمد رحمه الله لا يطالب  
 الا من يثبت بالصورة قال يا ابن الزنايين ودموات ابواه فعليه  
 واحد لان المطالب الغالب في الحد وعندنا حقه الله تعالى فينتداه حتى  
 لو قذف رجلا مورا او جماعة كل واحد منهم لا يجب الا حد واحد كما سئل  
 حكي عن ابن ابي ليلى كان قاضيا بالكوكة فسمع يوما رجلا يقول عند باب مسجد  
 لرجل يا ابن الزنايين فامر به بافذه فادخل المسجد فصر به حديثين فانيين  
 فانيين لقذفه الوالدان فبلغ ذلك ابا حنيفة رحمه الله فقال يا للجب من  
 قاضي بلد ما قد اخطأ في مسئلة واحدة من فقه اوجه حدة من غير  
 خصوصية القذف وصر به حديثين ولا يك عليه الا حد واحد ولو قذف  
 النوا والى بين احدين والواحد ان يقتص بينهما يسوم او اكثر وحد  
 في المسجد وقد قال صلى الله عليه وسلم من جئتوا صبيا نكحتم ما جرتكم

عنه في باب الولد

قاضي بلدنا



وسئل سبوعكم واقامة حدودكم والخامسة ينبغي ان يكشف ان المعذوبين  
 حيان او ميتان تكون المصونة اليها او الى ولدها وان اجتمعت على واحد  
 اخا من مختلفه بان قذف وزني وشرب وسرقا قيام الكل عليه ولا يوجب  
 فيها حقيقه الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الاول فيبدأ بحقه القذف او لا  
 فيه حق العبد ثم الامام بالخيار ان شاء بدأ بحقه الزنا وان شاء بالخطيئة  
 في القوة لشبوتها بالكتاب ويؤخر هذا الشرب لانه اضعف منها ذكره الزناني  
 ولا يطالب احد من العبد سيده ولا احد من الاولاد اباه تعذف اثم الحصة  
 لان الموت لا يوجب سبب عبده ولا الاب سبب ابنه فلو كان لها  
 ابن من غير هذا الطيب لوجب السبب وانتفاء المانع وليس فيه ارث اي  
 اذا مات المعذوف نظر اكد عندنا خلافت في لان الارث يجري بجنون  
 العباد ووجهنا حق الشرع غالب عندنا ولا فيه رجوع بغير من اقر  
 تعذف ثم رجوع لا يقبل لان المعذوف فيه حقا فيكذب به في الرجوع بخلاف  
 اكد ووجهي خالص هو انه اذا لا يكذب لغيرها ولا اعتنا من اي اكد حرم  
 عليه لانه ايضا يجري في حقوق العباد وقال رجل ياراه فرد الاخر كلامه عليه  
 بطل اي بقوله لا يبل انت هذا لان معناه لا يبل انت زان وكذا قال لوجه  
 فردت به حرمت ولا تعان لان كلامها قذف الاخر وقذفه يوجب اللعان  
 وقذفها يوجب اكد فيبدأ بالحد لان في بدايته فائدة ابطال اللعان لان  
 الحد ودية بالتعذف ليست باهل اللعان ولا ابطال في عكس لان الملازمة  
 تحرم التعذف لان احصائه لا يبطل اللعان والحد ودية في التعذف  
 لا تلاعن بسقوط الشهادة فيقال كدفع اللعان لانه في معنى الحد ودية  
 هذا يعني اذا قال لها يارانية فعالت زنت بك لاحد ولا تعان لوقوع  
 الشك في كل منهما لاحتمال انها ارادت الزنا قبل النكاح فيجب اكد اللعان

واصل

واحتمال انها ارادت زناى هو الذي كان معك بعد النكاح لاني ما كنت لاحد  
 غيرك وهو المراد في مثل هذه الحالة وعلى هذا يجب اللعان لاحد لوجود التعذف  
 لانهما في ذلك كراقر بولد متعلق لاعتق وان عكس هذا لان السبب ثبت بقراره  
 ثم بالنسبة صار قاذفا فوجب اللعان واذا انقاه ثم اقر فقد كذب فوجب  
 اكد والولد ان ينعى ولد اقر به ثم نكاه وولد انقاه ثم اقر به لم يثبت  
 نسبها منه لا قراره قال الامارة يار الى حد ورجل يارانية لا كرا في حقه الغنى  
 لا شئ بليس بابني ولا بابنيك لانه نفي الولادة ولا يصير به قاذفا ولا  
 تعذف من محال ولد الاب له قيام اماره الزنا منها فله ولادة ولولا  
 ففانت العفة نظم اليها او تعذف من لا عنت لولده والولد من  
 او قد فرها بعد موت الولد لقيام اماره الزنا منها كما في خلاف الملازمة بطلا  
 الولد حيث يحد قاذفه لا انتفاء الامارة او تعذف رجل وطل في غير ذلك  
 بكل وجه او بوجه كالا لانه المستركة فان الوطى في الصور من حرام بعينه والاصل  
 ان من وطى وطيا حراما بعينه لا يجب اكد تعذف او وطل في ملك الحرم  
 ابد كامة بها عنته رضاعا او من زنت عطف على رجل وطل اي لا يحد تعذف  
 من زنت في كرا في تحقيق الزنا منها شرعا لا لعدم المكركه الزنا حرام  
 في جميع الاديان او تعذف مكاتب مات عنها وقاتلته الشبهة  
 في حرمة لا اختلاف الصحابة فيه حد مستان قذف مسلمانا في دار الاسلام  
 لان فيه حق العبد وقد التزم انما حقوق العباد وهد قاذف واطى  
 عرسه عايشا لكون الحرمة موقوفة او واطى جارية فلو كرهت موقوفة  
 كامة المحرمة او ملكا بغيره وقاذف بجوبه نكاح اثم فاسلم فانه يحد  
 عند له حقيقه رغم انه خلافها وهذا مبنع على ما سبق ان تزوج المحرمة

نفي



بالحارم لم يحكم الصواب فيما بينهم عنده خلافا لها او اقر القاذف بالقذف لطلب  
 اي القاذف بالبينة على كون القذف زائفا فان اقام اربعة مع الزنا  
 او اقراره به اي بالزنا كما ذكرنا اربعة في السهم قد القذف وان  
عجز القاذف عن اقامة البينة للحال استباح لاهضار شهوده في القذف  
 الى قيام المجلس فان عجزه ولا يكفل ليهيب فيطلبهم بل يجس ويقال  
 اجس بهم من يحضرهم كذا في حقه القذف كفي حد واحد جنائيات احدى  
 جنسها بخلاف ما اختلف اي جنسها وقدم تفصيل فصل في التعزير  
 وهو ما ديب في الكف والعز المنع ومنه التعزير لانه يمنع من معاودة  
 البتة دون اكد اي اذني قدرا وهو قد يكون بالجس او الصنع او توكيد  
 الاذن او الكلام او الكلام العنيف او نظرا في اليه يوم عيوس القذف  
 في اكثره سعة وتكون سوطا واعلمت لال التعزير ينبغي ان لا يبلغ  
 الحد واقلا اكد اربعون وهو الحد في القذف والشرب وادب يوسف  
 اعتبر حد الاقرار لانهم الاصول وهو غانون ونقص عنها سوطا في رواية  
 وفيه في اخره وانما كان اقله ثلثة لان مادونها لا يقع به الزجر ولا يقر  
 اي الضرب على الاضمار بها اي في التعزير كغيره في الحد لما استلزم التعزير  
 على اربعة مرات تعزير شراف الشراف كالقذف والعقوبة وتعزير الشراف  
 كالقذف وكبار التجار وتعزير اوساط الناس وتعزير الخبايس فالاول  
 الاعلام وهو ان يقول القاذف بلفظ انه تفعل كذا وكذا او كذا الاعلام وجر  
 الى باب القاذف وتعزير اوساط وهم السوقية الاعلام وجر الى باب  
 القاذف والجس وتعزير الخبايس الاعلام وجر الى باب القاذف والجس والضرب  
 ومحسب صر به اذا اجتنب الى زيادة تاويل وضرب به من ضرب الحد

كذا في نسخة  
 في نسخة

لان التعزير جرم فيه من حيث البعد فلا يخفف من حيث الوصف لئلا  
 تؤدي الى قوت المقصود وكذا لم يخفف من حيث التلويح على الاضمار  
 ويضرب قايما في ازار واحد ثم الضرب للزنا انما من الباقي لانه ثابت بالكتاب  
 وحد الشرب ثبت باجماع الصحابة حيث قال في رضى اذا شرب سكر او اسكر  
 يرمى اضرى وعلى المفترين ثمانون جلدة وعليه اجمع الصحابة رضوان الله  
 عليهم اجمعين ثم للشرب ثم للقذف لان جنابة الشرب مقطوع وجنابة القذف  
 لا الاحتمال كون القاذف صادقا في قذفه وعجزه عن اقامة البينة لا يدل  
 على كذبه لاحتمال غيبة شهوده او ابايهم عن ادائها ولان شارب الخمر قلما  
 يجادل عن القذف فيصير كل شارب جامعا بين الشرب والقذف فتحقق منه  
 جنائيات ومن القاذف جنابة واحدة ولهذا كان ضربه اخف من ضرب  
 الشارب وان كان منصوبا عليه كذا في الكافي فاصح ما قال صدر شربه  
**اقول** حد القذف ثابت بالنص هو قوله تعالى فجلدهم ثمانين جلدة وهذا  
 الشرب فيس على حد القذف لان حد الشرب لا يثبت بالقياس بل باجماع  
 الصحابة غاية ان سدد الاجماع هو القياس وقد تفرع في الاصول ان الحكم  
 يستند الى الاجماع لاسنده وعذر بقذف ملوك عبد اداة اولم دله او كافر  
 بمرئياته جنابة قذف وقد امتنع وجوب الحد لقوله الاضمار فوجب التعزير  
 ولذا يبلغ في التعزير غاية وفي الصورة الآتية الراي الى الامام وضورتان  
 اخريان يجب فيهما البلوغ في التعزير غاية احدهما اذا اصاب من الاجنبية  
 كل حرام غير الجماع والثانية ما اذا اخذ السارق بعد ما جمع المتاع قبل الاقوال  
 كذا في الكافي وعذر بقذف سلم بياقاسق الا ان يكون معلوم القسح في  
 لا يعذر ذكره فاضحان فانه فاراد البينة لرفع التعزير لاسمح لانه شهادة على



اخرج مجرد خلاف ما اذا قال ياراني فاراد انبائه حيث يسمع لانه ثبت  
 عليه انه قد هو حق الله تعالى فلا يكون حرجا مجردا كما سيجي في كتاب الشهادة وحده  
يا كافر يا ضيقت يا سارقة يا حاجر يا مخنت يا حامين بالوطى يا زنديقا  
يا لص الا ان يكون لصا كذبا الخائبة يا ديوت هو من لا يفر على زنا اهل  
يا قريطان هو محرب قريتان هو مرادف ديوت يا ثر يا ثر يا اكل الربوا  
يا ابن الحية في القنادي الظهيرة الحجة الزانية ما هو ذم من القاري هو السعال  
 وكانت الزانية في الوصف اذا قررها الرجل رجل سعلت ليغضه فيها حجة  
 فسميت الزانية لهذا الحجة وقيل في من يكون همها الزنا وقيل هي  
 اقل من الزانية لان الزانية قد تفعل سورا تالف منه الحجة من جارية  
 بالاجرة **اقول** يرد على طائفة ان مقتضى هذه المعاني ان يكون في الحجة  
 الزنا مع زيادة امر فيجب فينبغي ان يجب فيه امر كما وجب في يابن الزانية  
 اللهم الا ان يقال ان هذا كما يجب اذا قذف بصره الزنا او باه حكمه بان يرد  
 عليه اللفظ اقتضاها كما اذا قال نسيت لابيكم اولست بيا بن فلان ابيه في  
 الغضب كما ورد لفظ الحجة لم يوضع بمعنى الزانية بل استعمل فيه بعد وضعية  
 آخر كما قد لا يدل عليه اقتضاها ايضا وهو بوجه ما قال الزندي لا يقال يجب  
 بقوله لغيره نسيت لابيكم وليس بصره في الزنا لاقصاها ان يكون من  
 غيره بالوطى بالسيئة لانه نقول فيه نسبة اتم الى الزنا اقتضاها او المتفهم  
 اذا ثبت ثبت بجميع لوازمه فيجب امره اذا ثبت اقتضاها كان بتا العبارة  
 هذا غاية ما يمكن في هذا المقام بعد موضع تأمل يا ابن العاقرة فانها من تباشر  
 كل معصية فلا يكون في معنى الزانية ولا في حكم فلا قد به اليك ماوى اللصوص  
 وانت ماوى الزاني يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاده معناه المتولد من  
 الوطى

انما ثبت اقتضاها  
 كما ثبت بالعبارة

الوطى احرام وهو علم من الزنا كالوطى حاله الحيض وفي الوطى للبراد الاول الزنا  
 وكثيرا ما يرد به الحثيث اللثيم فلا قد به وعزرها لانه اذكى مسلما والحق الثمين  
 به ولا بد من القياس في امره وجوب التعذر لا الى لا يجوز ما جاز فيه  
يا كلب يا تيسل يا قرد يا حجام يا ابنة ابي ابن الحجام وايضا ليس كذا يا موال  
 فانه يستعمل فيمن يورث اهل الزنا لكنه ليس معناه الحقيقي المتعارف بل معنى المجرم  
 فلا تعذر يا كفا فانه من ستم العوام ولا يقصدون به معناه معينا بل محكية  
 بوزن النقطة من يضحك عليه الناس ووزن الهمة من يضحك على الناس  
 يا حرة هو ايضا كذلك قيل في عزها بغيره يا كلب يا حمار يا خنزير يا ثور يا ذئب  
 به الستم وبتأذون به وقيل ان كان السبب من الكثر اذ كان تعذرها  
 والعلوية بغير لان الوضعية يلحقهم وان كان من العامة لا يجوز للتبصير به  
 وهذا اصل كذا في الكافة اذ هي عند الناس على رجل سرقة وعجز عن انباتها  
 لا تعذر لان مقصود المدعى تحصيل ماله لا السبب والتم كلاف دعوى الزنا  
 فانه اذا لم يثبت بحد ما ورد هو حق العبد اي حق العبد غالب فيه فيجوز له  
 الابراء والعفو واليمين والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وكثيرين  
 بخلاف امر الذم هو حاله من حق الله تعالى حيث لم يجر فيه شئ من ذلك بغير الوطى  
 عبده والزوج زوجته على تركها الزانية وتركها غسل الحجابة وعلى اخذ  
 من المنزل وترك الاجابة الى الخواش لا الى لا يجوز الزوجة على ترك الصلوة  
 والاب بغير الابن عليه قال في النهاية انما يضربها لمنفعة يهود واليه المنفعة  
 نحو واليه الاثر انه ليس له ان يضربها على ترك الصلوة وله ان يضربها  
 على ترك الزينة وكونه من هذا وعزرها مات بغيره لانه فعل ما فعل بغير  
 الشرع فيكون منسوب الى الامر فكانه مات على حصة ثم لا ارادة عزرها

من اذكي  
 من اذكي

سجنه

من اذكي  
 من اذكي



رويها مثل ما ذكرنا فانت فان وهما لا يكون هدر لان تأديبه مباح فتعبد  
 بشرط السلامة لا على رويها ضربا فانت وشت ذلك عليه يجوز وكذا  
 المعتم اذا ضرب البصير ضربا فانت يعذر كذا في جميع الفتاوى راي علماء ائمة  
 اوجح محرم وهما مطاوعان قبل الرض والبراءة كذا في **النية كن السرقة**  
 هي لغة اخذ النية من الغير خفية اي شيء كان شرطا اخذ مكلف اي عاقل بالغ خفية  
 قدر عشرة دراهم مضروبة بجدة محرزا صفة ضررا او طاعة بكان او حافظا فغير  
 على المعنى اللغوي او صاف شرطا منها في السارق وهو كونه مكلفا ومنها  
 في السرقة وهو كونه بالامتقوما مقدر او منها في السرقة وهو كونه محرزا  
 وشيئا بها ان ثلث الله تعالى والمعنى اللغوي مراعي فيها اما ابتداء وانتهاء  
 كما اذا باشر سبب الاخذ خفية واخذ خفية او ابتداء فخطا كما اذا انقب  
 الجدار خفية واخذ المال من المالك مكافئة على الجور او سرقته اما جوري  
 وهي السرقة المشهورة وفيها سارفة عين المالك او من يقدم مقامه  
 واما كبرى وهي قطع الطريق وفيها سارفة عين الامام لانه المتصدر لقطع  
 الطريق باعوانه وشرط كون السارق مكلفا لان الجنابة لا يتحقق بدون العقل  
 والبلوغ والقطع جزاء الجنابة وشرط كون الخافو عشرة دراهم مضروبة  
 بجدة فصاعدا او قدر ما قيمة لان النص الوارد في سرقة مجزئة هي  
 قيمة السرقة وقدر رد الحديث في بيان في الجملة حيث قال صلى الله عليه وسلم  
 لا يقطع السارق الا في ثلث المحن وقال الصحابي الجليل الذي قطع اليد في محن  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يداي عشرة دراهم وداة ابن عباس  
 وابن عمر وشرط كونها وزن سبعة مثاقيل لان المعتمر وزن الدرهم في  
 غالب البلدان وكونها مضروبة لانها المتبادلة عفا لاسم الدرهم وهو الرواية  
 وهو الاصح حتى لو سرق عشرة مثاقيل او عشرة مثاقيل لا يجب القطع

رويها

لان

لان شروط العقوبات تراعى في وجودها بصفة الكمال والتميز النفس من الظروف  
 قيمة وانما شرطوا الجودة حتى لو سرق عشرة روية لم يقطع عندهم خفية  
 وزفر رويها وشرط كون الاخذ من حرز لا بشرته فيه لان ما يدرب بالشبهات  
 لا يستوي بشرته وحرز قد يكون بالمكان وقد يكون بالحفظ وسيأتي بيان  
 انما اراد الله تعالى بقطع السارق اي يمينه ان اقرره كما في العصا وحده  
 الخذف ويروى عن لم يوسف عدم القطع الا باقراره مرتين او شره لان  
 كافي سائر الحقوق وبينها الى ان يدين الامام كيف هي ومعه هي  
 وابن هي دكم هي ومن سرقة وبنينا بالزيادة الا احتياط كما في حرز  
 ويجب الى ان يبال عن الشرع والمهنة ثم يحكم بالقطع وان شارك  
 مع في السرقة واصاب كل قدر نصيب وهو عشرة دراهم قطعوا وان اخذ  
 المال كله من الحرز بعضهم لان المعنى وبين السرقة ان يتولى بعضهم الاخذ  
 ويقتصد ويستقد الباقيون للدفع فلو امتنع احد بمنزلة لا يمنع القطع اكثر  
 السارق فتؤدي الى فتح باب الفساد ويقطع باب ج حبس مقوم  
 بحلب من الهند والنفار الرج والابوس غيب ضلوك وفي الصحاح شجر  
 طليت الراية والقود والمسك والادبان والورس نبات كالسنت  
 في اليمن يزرع فيبقى عشر سنين كذا في العاموس والزعفران والعنبر والنخل  
 الخضر كانها الرزق والياقوت والبربرجد واللؤلؤ واللعل والغير ورج وبالحلابة  
 كما هو من اعرار الاموال وانقرها فلا يوجد في دار الاسلام مباحة راسل غير غريبة  
 فيها وانا وباب من غيب فان الضيقة فيها غلبت على الاصل فالحقنا  
 بالاموال النفيسة وانما يقطع في الباب اذا كان محرزا غير منصوب على الجدار  
 خارج البيت وكان خفيها لا يتعل على الواحد حلة لا اي لا يقطع بتأفة اي غير



يوجد مباح في دارنا كحطب وحشيش وقصب وسبك وصيد وزرنيخ  
 ومرة وهو الطين الأحمر ونورة ولا يابى بعد سوا كل من ذلك وفالته رتبة  
 ومن على شجر لعدم الاحراز ويطبخ ودرج لم يجد لعدم خبرها ايضا ولا في  
 اشربة مطربة واللات لهو وصليب من ذهب او فضة وسنطرج  
 وبرلان من اخذ ما يتناول الكس ككلاف دراهم عليه التمثال لانهما اعتد  
 للعبادة بل للتمول فلا يثبت فيها تاويل الكسر وباب سجد لعدم الاحراز  
 وصحيف لانه ليس محرز للتمول واخذه متناول بالقرعة منه وصحيفه لان الحر  
 ليس بمالك لو كان المصحف والصبي حلالين لان ما فيها تابع لهما فلا يعتبر وعيد  
 لان اخذه غصب او ضلع لاسمقة ودفاتر غير احساب لان الغصوب ما فيها  
 وهو ليس بمالك ولا انها ان كانت شرعية ككتب التفسير والحديث والفقهاء  
 فهي كالمصحف وان كانت اشياء مكرهة فهي كالطنبور واما دفاتر حكاية  
 فالمدكور في الحكاية ان لم تدف فاشترى مضمنا به لان ما فيها لا يقصد بالافقة واما  
 المعقود والكواقد فيقطع ان بلغت نصابا في الخط سرق ودفاتر حساب  
 انسان واستهلكها بضمين المالك فمقتضاها وان ينظر بكم شري ذلك وهو  
 نظير من سرق حكاية ان ضمن قيمة الصك مكتوبا على قول اكثر الناس ولا  
 ينظر الى المالك وكتب وقدره لانها يوجدان مباح الاصل وحياته كان يكون  
 المودع ما في يده من الاشياء المأمون وحاشي هو ان يافقه من الدرس من جهر  
 او سبب هو ان يأخذ به العلانية فمقتضاها من ظاهري بلدة او قرية كذا في المقتضى  
 المستصحب وبشئ لقوله عليه السلام لا قطع على المختص وهو الشاخص بلغة  
 اهل المدينة ومال عامة كمال بيت المال ومال له فيه شركة ومثل حقه حاله او  
 موطنه بان كان له على آخر دراهم حاله او موطنه فسرقة منه مثله لم يقطع لانه  
 استيفاء بجهة والحال الموطن فيه سواء لان التباين لا يغير المطالبة ولو اخذ بغيره

على حقه لانه بمقدار حقه يكون شره كما فيه وهو شايخ وان سرق منه عرضا  
 اذ ليس له ولاية الاستيفاء منه الا بعبا بالشرطي وما قطع فيه ولم يتغير  
 بين من سرق عبنا فقطع فردا ثم عاد فسرقتها فهو كالم يقطع كما شيا  
 حتى اذا عير سرق قطع ثانيا كقول قطع فيه فشيء فسرقة ولا يقطع بستر  
 من ذي رهم محرم ولو كان المسروق مال غيره يعني ان السرقة من ذي الرهم  
 المحرم سواء كان المسروق مال ذي الرهم او مال غيره لا يوجب القطع للشرية  
 في الحرز بخلاف مال اى مال المحرم او اسرقه من بيت غيره حيث يقطع لتحقيق  
 الحرز بخلاف مال موصوفة مطلقا سواء اسرقه من بيتها او بيت غيره باهت  
 يقطع لتحقيق الحرز ولا يسرقه من زوج وعرس لو كان سرقة العرس من حرز  
 حاصل له اى للزوج فان بسوطة اليد لكل منهما في مال الآخر مانع من القطع ولا  
 سرقة عبده من سيده او عرسه اى عرس سيده او زوج سيده  
 لوجود الاذن بالدخول عادة في هذه الصور ولا يسرقه المولى عن مكانه  
 لانه في الكتاب به حقا ولا يسرقه الضيف من مصيفة لان البيت لم  
 بين حرزا في حقه لكونه مأذونا في دخوله ولا يسرقه من مخيم لان فيه نصيبها  
 وتمام زيارا لوجود الاذن عادة في الاول وحقبة في الثاني فافضل  
 الحرز وكذا حوانيت الجار والحانات الا اذا سرق منها ليلالا لانها ليست  
 لاحراز الاموال والاذن يختص بالزهار وسرقه ولم يخرج من الدار  
 لا يقطع فيه ايضا لان الدار كلها حرز واحد فلا بد من الاخراج منها او دخل  
 بيتا وناول من هو خارج حيث لا قطع عليها لان الاول لم يخرج لا اعتراض  
 يد معتبرة على المال قبل خروجه والثاني لم يملك الحرز فلم يتم السرقة من  
 كل واحد وقت بيتا فادخل بيده واخذ نصيبا حيث لا يقطع لما روي عن  
 اودلى شره

ان مال غنيمة  
 لا يقطع فيه



على ربه النص اذا كان ظاهرا لا يقطع وقت ربه بهذا او طرحة خارجة من كم  
 تجر قال في النهاية العشرة وعاء النور بهم والمراد بها بهننا نفس النكم وانما كان  
 الحكم بهذا لان الرباط من خارج فبالظن يتحقق الاخذ من الظلم بوجه يتكبر  
 وان كانت العشرة داخلية فظننا واخذنا قطع لان الرباط من داخل فبالظن  
 تنق العشرة داخل النكم فيوجه الاخذ من الداخل ولو كان مكان الظن على الرباط  
 ينكسر الحكم لانكاسه ثلثة او تسرى جلا من قطار او جلا حيث لم يقطع  
 سواء كان مع سابق يسوقه او قايده بقوده او لالان مقصودات بن  
 والعايد السوقة والقود وقطع المسألة لا الكفظ وقطع سارقا بجلا  
 ان حفظ صاحبه او نام عليه فان النوم على الجمل او بوز منه حفظه او شق  
 الجمل واخذ منه شيئا يبلغ النصاب فان الجمل في حرز او اصل يده في حوزة  
 غيره او كم او حبيب للاخذه واخذ قدر النصاب او اخر 2 من مقصورة  
 وارفعها من صاحبها او سرق صاحب مقصورة من مقصورة اخرى  
 يعني دار فيها تجلات يسكن في كل منها من لا تغلق له بالجرة التي يسكن فيها  
 غيره لا دارا فيها لواحد يتوكلها مشغولة بمساعه وخدام وينيرهم انبساط اواني  
 شيئا من ارض من طرف ثم اخذ لان هذا من جملة حيلة موقنا والسرقة لا غرض  
 فابدية فيه ولم يتعرض عليه يد معتبرة فاعتبر الكل فعلا اذ اذا اخرج ولم  
 ياخذ فهو مضيق لا سارق فلا يقطع او حمله على حارسه واخرجه لان سرقة  
 مضاف اليه تسوية في كنية للامام ان يفتل السارقا سياسة لسيعة  
 الارض بالغ **فصل يقطع يمين السارق** واما القطع فبالنص  
 واما اليمن فلعنة ابن مسعود فاقطعوا ايماهم والنواة المشهورة فعل  
 بها عندنا من زنده لان النبي عليه السلام امر بقطع يمين السارق من الزند  
 وحكم بقوله عليه السلام فاقطعوا واحصوا لاخ فخر ولا بد من يد

جرات  
 في حوزة  
 داره او المشهورة  
 يتجمل بغيره

من اليد  
 والرسنة

قطر  
 والخط زاج  
 لا مستند

لانه ربما ينفذ الى التلذذ واخذ زاجر لا مستند ثم رجع اليسرى ان عاد  
 فان عاد ولا الى لا يقطع وجب عليه يتوب وعز ايضا وقال الشيخ يقطع  
 في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجليه لقوله عليه السلام من سرق  
 فاقطعوا فان عاد فاقطعوا فان عاد فاقطعوا فان عاد فاقطعوا وان  
 ان اجماع الصحابة حين جرتهم على ربه بقوله اني استحي من الله ان لا يرفع له  
 يدا يبطش بها ورجلا يمشي بها ولم يحجج احد منهم بالحديث قول علي بن  
 وقال الامام الطحاوي سمعنا هذه الآثار فلم نجد شيئا منها اصلا ولو صح  
 عمل على السياسة او الشيخ فان كان جواب هذا الشرط قوله الا ان لم يقطع  
 اما عدم القطع فيما اذا كان يده اليسرى او ارجلها او اوصبعها او يده  
 اليمنى مقطوعة او شلاء فلان فيه تقويت جنس المنفعة وهو البطش بالشيء  
 بخلاف ما اذا كانت اصبع واحدة سوى الاربعة مقطوعة او شلاء  
 لان فورها لا يمنع القطع في الظاهر الرواية واما عدم فيما ذكر قوله او رده  
 الى مالك قبل الخصومة فلان الدعوى لا يمكن فلا يظهر السرقة واما فيما  
 ذكر بقوله او ملكه بهيمة مع القبض او بيع او نقصت قيمته من النصاب  
 قبل القبض هذا قيد للملك والنقصان معا فلان قيام الخصومة عند الاستيفاء  
 شرط القطع وقد انتفى في الاول وقيام كمال النصاب عند الاقتضاء شرط  
 القطع ايضا وقد انتفى في الثاني وثنا ذكر بقوله او سرقة وشهد عليه اهران  
 فادعي كون السرقة ملكه وان لم يبرهن فلان الشهادة دائمة للحد وثبت  
 بمجرد الدعوى للاحتمال واما فيما ذكر بقوله او اقر آي ات ارقان بالسرقة  
 وادعاه اي الملك اهد بها وان لم يبرهن حيث لا يقطعان فلان الرجوع  
 عامل في حق الراجع ويورث للشبهة في حق الآخر لان السرقة تثبت باقرارهما



لاد

१८६०।

لأن السرقة إنما توجب القطع إذا كانت من يد المالك أو لامين أو ضمن  
لما قرأنا ولم يوجد شيء منها أو كانت رفا الأول ليس بمالك ولا أمين ولا ضمن  
حتى لو اتلفه لا يضمن كما ينبغي بخلاف ما إذا سرقة قبل القطع حيث يكون له ولرب  
المال القطع لأنه في معنى الناصب وقطع عبد آخر سرقة لا إقراره صحيح  
حيث أنه آدمي لأن إقراره إنما يجب عليه بسبب الجناية التي يتحقق بواسطته  
والكليف إنما يتحقق من حيث أنه آدمي لا من حيث أنه مال ثم يتعدى  
إلى المالية فيصح من حيث أنه آدمي لأنه إقراره مال إذا لامته فيه لا يرى  
أن قوله مقبول في مال رمضان لعدمها وما قطع به مطلقا أي سواء كان القطع  
حرا أو عبدا أي يفي رد إلى صاحبه بقائه على ملكه والا لا يضمن وإن اتلف  
لقوله صلى الله عليه وسلم لا عزم على السرقة بعدما قطعت يمينه قوله  
وإن اتلف إشارة إلى رد ما رد إلى الحسن على له فعه أن الضمان يجب  
بالسرقة ولو لامن سرقة عطف على ضمير لا يضمن وعاز للفصل مرات ففقط  
ولو كان القطع ببعضها أي بعض السرقات شيئا مضمونا لا يضمن غيرها  
أي من تكرار السرقات يعني أن من سرقة سرقات فحضر واحد من أربابها  
و ادعى حقه فاشتت ففقط غيرها فهو ملجوبها ولا يضمن شيئا عند الخصم  
وهمائه وإن حضر جميعا فمقطعت يده بخضورهم لا يضمن شيئا بالوفاء  
فلا أي لا يضمن أيضا فاطح باره من إقراره سرقة لأنه اتلف  
واختلف من جنسه ما هو غير منه فأن قيل اليمين لم تحصل بقطع اليسرى بل  
كانت حاصلة قبله قلنا اليمين كانت مستحقة بالاتلاف فبقطع اليسرى  
سلمت فصارت كالخاصة له به قال أناس رفا هذا الثوب لا مصادرة  
قطع لكونه إقرارا بالسرقة ولو قال أنا سارق هذا الثوب يدور بأي يده  
الإضافة بل تنوين سارق كأي لا يقطع لكونه عدة لا إقرارا و قطع من قطع

بعد ما قطعت يمينه قوله  
 ففعله ان الضمان تجب  
 وحاز للفصل مرات ففعل  
 شيئا مفعول لا يضمن بها  
 ت فحضر واحد من اربابها  
 لا يضمن شيئا عند لم يضمنه  
 ورهم لا يضمن شيئا بالوقت  
 ح يمينه بسرقة لانه التلص  
 ان لم يحصل ففعل اليسرى بل  
 تحقة الخلاف ففعل اليسرى  
 سارق هذا الثوب بالاصالة  
 هذا الثوب يدور بها اي يدور  
 رة لا اقرارا وقطع من شئ  
 ففعله بامره انما  
 لا يضمن انما قاله  
 قاله بغيره  
 سارق ب  
 ففعله بامره انما



في السرقة في الدار فخره و هو بعد السواب والاشرة العشرة وراهم  
 مفر و به قيمة يعيد من ان يكون الشق في الدار و ان ياب و السرقة عشرة  
 وراهم مفر و به قيمة يعيد من ان يكون الشق في الدار لانه اذا افرجه غير مشقوق و هو ياب و  
 عشرة وراهم ثم شقة و انتقص قيمته بالسوق عن العشرة فانه يقطع  
 و اعداء اذا شق في الدار و انتقص قيمته ثم افرجه لم يقطع لان السرقة  
 تمت على النصاب الكامل في الاول لانه في الظاهر ان العقد انما لا يثبت  
 و هكذا ذكر في الهداية و الكافي و غيرهما و قد ذكر في الوقاية و الكفر لا الى القطع  
 من سرقة شاة فذبح في اكرز فخره لان السرقة قد تمت على اللحم و قد سبق  
 ان السرقة فيه لا يوجب القطع و من جعل ما سرقة من الذهب الفضة  
 قدر النصاب وراهم او دنانير قطع اب و قد روت الدراهم و الزنابة  
 الى السرقة منه عند له صمد رحمه الله و قال لا يرد دينار على انما شقة  
 مستقومة عند ما خلا قاله و ان مهره اي النوب التي سرقة فقطع طارده  
 و لا ضمان عند ما خلا قوله رحمه الله يؤخذ منه الشرب و يعطى ما زاد و الصبح  
 فيه لان عين ماله قائم من كل وجه و هو اصل و الصبح تبخ فكان اعتبار المال  
 اذ في و له ان الصبح قائم صورة و معنى و هو صاحب النوب قائم صورة  
 لا معنى لزوال التقدم بالقطع كما كان هناك اب رافا اخرج بالخرج و ان  
 سرقة اب رافا النوب رافا على السرقة منه عند له صمد لان السواد  
 نقصان فلا يرجع لا لقطع هو المالك سرقة في ولاية سلطان اب سرقة  
 امر قطعه اذا لاد لانه على من ليس به تحت يده ما قطع الطريق  
 كما فرغ عن بيان سرقة الصوري مشرع في بيان السرقة الكبرى فقال من  
قصد اي قطع الطريق سوار كان جماعة ممنوعين عن طاعة الامام فقصده  
 او اعداء يقدرون على الامتناع فقصده و هو مبتدأ خبره قوله الاتي حسن

معصوما اي حال كون الناقص معصوم الدم بان كان مسلما او ذميا فانه لا  
 ان كان مستائنا ففي اقامة الحد عليه خلاف على معصوم مستحق بالضرب البارد  
 في قصده اي قصد القطع على مسلم او ذمي حتى لو قطع على مستامن لا يثبت  
 عليه الحد فاذا كان من قبل اقد شق من المارة و قبل قبل الوافد منهم  
 او اكثر حسب بعد التعزير لمناشرة منكر احيى يتوب لا يجر و القول بل  
 بان يظهر فيه بيمار الصالحين و ان اعداى الناقص لا لا و نصب كل منها  
 نصاب قطع يده و رجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف كونه حقة  
 الغور و ان قبل بلا اقد قبل هذا لا قصاصا فلا يعفوه و لا يخرج به كونه  
 هذا و لو كان قصاصا لعفى و في القصاص و ان قبل و اقد فقطع ثم قبل  
 او صلب عطف على قبل او قتل عطف على قطع اي قبل ابتداء بلا قطع  
 ثم قبل او صلب حيا و صحيح اي شق بطنه بخرج حتى يموت و ان قبل  
 قوله اي الماخرا و الذين ياربون الله و رسوله الآية اي ياربون اولياء  
 الله على حذف المضاف لان اعداى يارب الله و لان المسافر في البراري  
 و الغمام في امان الله و حفظه فالمعرض له كان يارب الله فالحكم اذ لا يخرج  
 على الاحوال كانه قال ان يقولوا ان قبلوا الى لا التحريم كان لا كمشقة  
 بظاهرة اذ ثبت ذلك بقوله عليه السلام من اخذ المال قطع و من قبل  
 قبل و من اخذ المال و قبل صلب و قد روي ان جبريل عليه السلام نزل في هذا  
 الشق في اصحاب ابي بردة و يتنكر مصلوبا بثنية ايام لعشر به غيره  
 لا اكثر منها لانه يتغير بعد ما قيتا ذلك العنان به و ما اقد قتله او اتلف  
 لا يضمن معنى اذ اصل العاطف فلا ضمان عليه في مال اقد اذ اعتبارا بالسرقة  
 الصوري و قد روي قبل اهداهم حدوا لانه خبرا المخاربة و هي تحقق بان يكون

معصوما

في السرقة في الدار فخره و هو بعد السواب والاشرة العشرة وراهم  
 مفر و به قيمة يعيد من ان يكون الشق في الدار و ان ياب و السرقة عشرة  
 وراهم مفر و به قيمة يعيد من ان يكون الشق في الدار لانه اذا افرجه غير مشقوق و هو ياب و  
 عشرة وراهم ثم شقة و انتقص قيمته بالسوق عن العشرة فانه يقطع  
 و اعداء اذا شق في الدار و انتقص قيمته ثم افرجه لم يقطع لان السرقة  
 تمت على النصاب الكامل في الاول لانه في الظاهر ان العقد انما لا يثبت  
 و هكذا ذكر في الهداية و الكافي و غيرهما و قد ذكر في الوقاية و الكفر لا الى القطع  
 من سرقة شاة فذبح في اكرز فخره لان السرقة قد تمت على اللحم و قد سبق  
 ان السرقة فيه لا يوجب القطع و من جعل ما سرقة من الذهب الفضة  
 قدر النصاب وراهم او دنانير قطع اب و قد روت الدراهم و الزنابة  
 الى السرقة منه عند له صمد رحمه الله و قال لا يرد دينار على انما شقة  
 مستقومة عند ما خلا قاله و ان مهره اي النوب التي سرقة فقطع طارده  
 و لا ضمان عند ما خلا قوله رحمه الله يؤخذ منه الشرب و يعطى ما زاد و الصبح  
 فيه لان عين ماله قائم من كل وجه و هو اصل و الصبح تبخ فكان اعتبار المال  
 اذ في و له ان الصبح قائم صورة و معنى و هو صاحب النوب قائم صورة  
 لا معنى لزوال التقدم بالقطع كما كان هناك اب رافا اخرج بالخرج و ان  
 سرقة اب رافا النوب رافا على السرقة منه عند له صمد لان السواد  
 نقصان فلا يرجع لا لقطع هو المالك سرقة في ولاية سلطان اب سرقة  
 امر قطعه اذا لاد لانه على من ليس به تحت يده ما قطع الطريق  
 كما فرغ عن بيان سرقة الصوري مشرع في بيان السرقة الكبرى فقال من  
قصد اي قطع الطريق سوار كان جماعة ممنوعين عن طاعة الامام فقصده  
 او اعداء يقدرون على الامتناع فقصده و هو مبتدأ خبره قوله الاتي حسن



البعض ردا للبعض حتى اذا قل ذلك فقد انهم انما هو شرط العقل  
 من واحد منهم وقد وجد وجرد وعنه لهم كالسيف لان قطع الطريق يحصل  
 بالعمل باي آلة كانت بل مجرد اخذ المال او الاغارة وان جرح واخذ المال  
 المال قطع يده ورجله من خلاف وهو جرحه لان هذا وجب قتله  
 سقطت عصمة النفس جفا للبعد كما سقطت عصمة المال لان القطع مع الضمان  
 لا يجتمعان وان جرح فقط اي لم يقتل ولم ياخذ الاجزاء هذا الشرط قوله الآية  
 فلا احد او قتل على الجديرة واخذ المال قتال ان يسك او كان منهم غير  
 مكلف اي صبي او مجنون او ذورهم حرم من المارة او قطع بعض المارة على  
 البعض او قطع الطريق ليل او نهارا في مصر او مصرين متقاربين فلا حد ما  
 سقوط اذا جرح فقط فلان هذه الجناية ليس فيها حد فلا يسقط قتل العبد  
 او سقوط ضمن استيفاء الحد ولم يوجد فيبقى حقة فلولي القصاص ان كان  
 اكرامة فافيه القصاص او الارش ان كان فافيه الارش في الاولين الصور  
 المذكورة وهي ما اذا جرح فقط واما سقوط اذا اخذ بعد ما تاب وقد قتل على  
 فلو قتل في الارض ما بوا من قبل ان يغدر واعلمهم فاذا سقط ظهروا في العبد  
 فيه ويكون له اي لولي القود اي قتل العاطل او العفو في غيرهما من الصور المذكورة  
 دكي واما اذا كان منهم غير مكلف او ذورهم حرم فلان جناية واحدة قامت  
 بالكل فاذ لم يقع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعض العلة وبه لا يثبت الحكم  
 واذ سقط لحد صار العمل الى الاولياء ان شاءوا قتلوا وان شاءوا عفوا  
 واما قطع بعض المارة على البعض لان الحزب واحد فصارت العاقلة كذا واحدة  
 واما اذا قطع ليل او نهارا بمصر او بين مصرين متقاربين فلان الخطا لولي القود  
 الا انهم يؤخذون برؤس المال ايضا لا المال الى الكسح ويؤدون ويؤدون ولا يكسبون  
 الجناية

الجناية ولو قتلوا فالاولاد الى الاولياء وعن لم يوسف انهم لو كانوا في مصر ليل  
 او فيما بينهم وبين المصر اقل من مسيرة سفر يجرى عليهم الحكم قطع الطريق  
 قال في الاختيار وعليه الفتوى لمصاحفة الناس وهي دفعة شدة المتعلقة بالمتعلقة  
 في الخنق بكسر الهمزة مصدر خلق يعني خلق رجلا حتى قتل عليه ذبيحة وشيئا  
 وجره في الجنايات انما الله تعالى ومن احاد في مصر قتل به لانه صار ساعيا  
 في الارض بالغ وفيه شدة بالقتل مع القطع اذ امة فقتلت واخذت  
 المال دون الرجال لم يقتل المرأة وقتل الرجال عشرة نسوة فقطع الطريق واخذ  
 المال فقتل وضمن المال كذا في السنة كمالا شربة الخمر وجره مناسبة هذا  
 الكتاب ككتاب الحدود والقود اربعة الى آخر الكتاب وهي جمع شراب وجره  
 لونه كمالا شربة مسكرا كان اولاد شرعا ما يجره مسكرا علم ان جميع ما يجره  
 منه الا شربة اربعة العنب التمر والزبيب والحبوب كالحنطة والشعير  
 ثم كمالا المستخرج منها طائفا في قنطريون ومطبوخ والطبخ قنطريون حتى يبق ثلثه  
 وقد يطبخ حتى يبقى ثلثه وقد يطبخ حتى يبقى نصفه والحرام من الاشربة اربع  
 والحلال ايضا اربعة ما احرام فيمن الاول منه بقوله حرم الخمر وان قلت وهي  
 التي من ما العنب او اقل واشتد وقد ف بالربد حفص هذا الاسم بهذا  
 الشراب باجماع اهل اللغة وقيل كل مسكر لا ينافي سميت في الخمر اذ في العقل  
 وسائر المسكرات كذلك قلنا لان اسم ذلك بل انما سميت به لاختيارها  
 قال ابن الاعراب سميت الخمر لانها تركت فاختمرت واختارها بغير تغير  
 كذا في الصحاح ولو سلم فلان ان رغبة المني سبب الاطلاق بل سبب  
 الوضع وتخرج الاسم على غير فان القارة سميت بها لاختيارها فغيرها  
 فلا يطلق على الرن والكورد وقد تقرر في موضعه ان القياس لا يجرى في اللغة



ثم العذب بالزبد شربا هذه وعندهما اذا اشتد حصارا كذا قدف بالزبد  
اولا وبين ان في قوله كذا الطلاء وهو ما عذب طبع فذهب اقل من ثلثه  
كذا في الزبدية والكاف وقال في المحيط الطلاء اسم للثلث وهو ما طبع من ماء  
العذب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار من كذا قال الزبد وهو الصواب كذا  
ان كبار الصحابة رضى كانوا يشربون من الطلاء ما ذب ثلثاه وبقي ثلثه  
وعظما الى اخره ما ذب اقل من ثلثه بحاسة اما الخمر فثبوتها بالليل  
القطعية حيث سماها الله تعالى وصار هو اسم الخمر كالعنق كذا في الكاف  
وكذا ورد الاحاديث المتواترة المخرج فيه واما ما ذب اقل من ثلثه لانه  
فيكون في حكم الخمر وبين الثالث بتركه والنجس الذي اذا غلبت اليها  
الطلاء والسكر والنجس واشتد قدف بالزبد فان هذه الاشربة انما يحرم  
عذبه صفة رحمة الله اذا حصلت لها هذه الصفات الثلثة وعندها يمكن  
الاشتداد كذا في الخمر ووجه الخمر اقوى من وجه الثلثة الباقية لثبوتها بالليل  
شربها فيه اصلا كما في فيكون حلالا ولم يجر معها ولم يضمن مسلوفا الا ان يكون  
لذي ذنوب شاربها ولو قطرة وشارب غير ما ان سكره في الحلال فيمن الاول  
بقوله وحل المثلث العنق وهو ما طبع من ماء العذب حتى ذهب ثلثاه وبقي  
ثلثه وان غلب واشتد وسكن من الغليان هو عذبه صفة ولم يورسها الله  
وقد تجد ما كذا في الخمر ووجهها قليل وكثير حرام سبيل ابو حفص الكبير عنه  
قال لا يحل شربه فقال اما صفة واما يوسف فقال لا لانها حلال كسكر الطلاء  
والخمس في زمانا يشربون الخمر والثلثي فعلم ان الخلاف فيما اذا قصد  
واما اذا قصد به التلذذ فلا يحل اتفاقا والذي يصيب عليه الحار بعد ذب  
ثلثاه بالطلع حتى يروى ثم يطبخ طبخة حكم المثلث لان صلب الماء عليه لا يبرد

في قوله العنق وهو ما طبع من ماء العذب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه

الاضعفا بخلاف اذا صلب الحار على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلثا الكحل  
لان الحار يذهب اوله للطفة او تذهب منها فلا يكون المذايب تليق بار  
العذب وبين الثاني بقوله وحل شربه والذبيب مطبوخا او في طبخة  
وان على واشتد وسكن من الغليان عندهما وعند غيرهما في ردها  
حرام والكلام فيه كالكلام في المثلث المذكور وبين الثالث بقوله وحل  
وهو ان يحل بين ما التمر والذبيب مطبوخا او في طبخة ويترك الى ان يطفئ ويشد  
فانه ايضا حل اذا شرب ما لم يسكر بل هو وطرب وبين الرابع بقوله وحل شربه  
الحل والثنين والبر والسعير والذرة وان لم يطبخ ويترك في هذا الاشربة  
اذا سكر منها قبل لا يجد قالوا لا يصح ان يتركها تفصل بين المطبوخ والنس لانه  
الفتاح يجمعون عليها في زمانا كما جاعلهم في سائر الاشربة المحرمة بل  
نوع ذلك وكذا المتخذ من الالبان اذا اشتد او اشرب فيه لقوله  
حل الى حل هذه الاشربة الاربعة اذا شرب ما لم يسكر واذا سكر وادخلها  
كان العذب الاضمر اما لانه المفيد بل هو وطرب مطبوخ بقوله شرب وهذا  
افيد غير فخص بهذه الاشربة بل اذا شرب الحار وغيره من المباحات بل هو وطرب  
على هيئة الفتنة حرمت اعلم ان السكر حالة توضح الانسان من اسباب  
وما نه عن الابخرة المتصاعدة اليه فيتعطل معه عقله المميز بين الامور  
والعبيثة وهو حرام بالاجماع لكن الطمأنينة المفضية اليه قد يكون ايضا حلالا كما في  
الاربعة السابقة وقد يكون مباحا كما في الاربعة اللاحقة وسكر المظفر  
الى شرب الخمر وان سكر الحاصل من الادوية والاعذية المتخذة من غير العذب  
فان قيل حل وهو حرمة من صفات الافعال الاختيارية حتى ان اكرام قد يكون  
واصب التبرؤ من سكر على ما ذكر ليس بفعل فضلا عن كونه اختياريا  
قلنا من كونه حراما حرمة المباشرة الى خضبه وكتاب اسباب حصوله

والتلذذ

في قوله العنق وهو ما طبع من ماء العذب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه



كما يجب في قانوني بيان وجوب الايمان وحرمة الكفر بانها من الكبائر  
 النفسانية دون الافعال الاختيارية فتدبر وحل الحرج عطف على الثلاث  
 اي حل الحرج الذي يحل الحرج اليه ولو كان حله بعلاج كالتقار المملو  
 الحرج مثلا اليها ولا يكره تحليلها وقال الشافعي كرهه ولا يحل الحاصل بان  
 كان بالغا ليس فيه قول واحد وان كان بدونه فلا يحل قولان والاشارة  
 اي حل الحرج الذي يستند في الرضا وهو التزويج والختن وهو الحرج المرفق  
 وهو المطلق بالرفق والتزويج هو طرف يكون من الخشب المنقول فان هذه  
 الظروف كانت فحصة بالحر فاذا حرمت حرمة النبي عليه السلام استحال هذه  
 الظروف لان في قبورها بشر حر واما لان فيها انحرافا فالحق  
 مرة اباح النبي عليه السلام استعمالها ايضا ببلوغه ابتداء تحريم شيء وشدة  
 لغيره العكس مرة فاذا تركه واستقر الامر بول التبريد وكره شربه ودون  
 الحرج والافتقار طهارة ارا بالكرامة المحرم لان فيه اجراء الحرج وعبر به لعدم  
 فيه كراهة اول كتاب الكراهية والاشارة ولا يجد شاربه بلا سكر لان وجوب  
 الحرج في قتل الحرج لكونه داعيا الى الكثرة والذود ليس كذلك فاعلم حقيقة  
**الكتاب الجنائيات** لا يخفى وجه مناسبتها هذا الكتاب الحرج ود  
 والاشارة والجنائيات اسم لفعل يحرم شرعا سواء تعلق بالادنى وفي اصطلاح  
 الفقهاء فصحت بما تعلق بالنفوس والاطاف وفصل الغصب والسرقة  
 بما تعلق بالاموال العنق وهو فعل مؤثر في ذوات الروح وهو على ما ذكر في  
 المبسوط ثلثة اقسام عذر وشبه عذر وخطاء وكان ابو بكر الرازي يقول  
 في حقه اقسام عذر وشبه عذر وخطاء وجاز مجرى الخطاء وقيل بالسبب والاضارة

والاشارة

المتأخر من والمراد به بيان انواع قتل يتعلق به الاحكام الآتية والآفاق  
 انواع كثيرة كالجرم والعصا وقتل الحرية والقتل صلبا في حق قطاع الطريق  
 بين الاول بقوله اما عذر وهو قتل ادمي قصدا اضرازا به عن الخطاء ولا يخفى في  
 قول الوفاية ضرب قصدا من التسليم نحو سلاح اي سلاح ونحوه في نون  
 الاجزاء فان القصد فعل القلب لا يوقف عليه فاقسم استعمال الآلة العامة  
 غالبا مقام ميتة كما اقيم السموم المشقة بخليطة ونار ورجاح  
 ومخدر وخبث ومخدر ومخدر فان الآلة العامة غالبا هي المخدرة لانها هي  
 المعدة للقتل حتى لو ضرب بحجر كبير او خشب او بضربة حديد او باللسان  
 انقصا من هذا صنفه رحمه وسببا في شبهة العذر في الحائز ان الحرج لا يشترط  
 في الحيز وما يشبهه كالتحاشي وغيره في ظا الرواية وشروطه ان شرط القتل الحرج  
 كون القاتل مكلفا اي عاقلا بالغا لما قرأ في اول الحدود وان غير المكلف ليس  
 اهلا للعقوبات وقال في الخلاصة ليس للصبي والمجنون عذر وهو خطأ منها  
 وكون المقتول معصوم الدم بان يكون مسلما او ذميا او اضرارا حجة  
 فمن المستأن من فان عصمة دمه موقوت الى رجوعه بالنظر الى القاتل اضرارا  
 عما اذا قتل زيد بكذا حجة وجب العصا ثم قتل بشرا فان زيدا  
 لم يكن معصوم الدم بالنظر الى اوليا بذكر لكنه كان معصوم الدم بالنظر الى شر  
 ولذا وجب على بشر العصا ان كان قتله زيدا عمرا والدية ان كان خطأ  
 كما شأ وان لا يكون بينهما اي بين القاتل والمقتول شبهة ولا رتبة تلك  
 لما شأ ان القتل لا يكون عذرا بشرت عليه العصا وحكمه الاثم لقوله تعالى  
 ومن قتل مؤمنا خطأ فجزاؤه جهنم خالدا فيها ابراه وقد ورد فيها احاديث  
 كثيرة وانعتد عليه الاجماع والفقهاء وعينا وقال الشافعي هو غير متعين بل الوفاية مخيرة



بسمه واخذ الرتبة ولنا قوله تعالى كتب عليكم العصاص في الغني والمراوبة  
المراد لانه واجب في الخطاء الرتبة لقوله ومن يعقل مواظبا على الآلة والآلة  
قال النبي عليه السلام المراد قواي موجب العود فان فعل المراد لا يكون قوله اول  
في كل من الدليلين اشكال اما في الاول فهو ان من العوائد الموقرة في اصول  
ان التخصص بالذكر لا يدل على اخصر فتخصص الخطاء بالذكر لا يدل على قصر الرتبة  
على الخطاء بل يجوز ان يكون الرتبة مشتركة بين المرء والخطاء كما ذهب اليه  
اما في الثاني فهو ان من العوائد الموقرة في الاصول ايضا ان تعين الخطاء  
وهو يجوز بغير الواحد والظان ان هذا الحديث كذلك ومن ادعى الشهرة فليس  
البيان وان تخصيص عام الكتاب بغير الواحد قبل ان يخصص كلامه بغير  
لا يجوز ونظير التعيين في الآية اما مطلق او عام وعلى التعيينين لا يجوز  
العمل بغير الواحد بل الوجه ان يقال ان الآيات يفسر بعضها ببعض فتكون  
وكم في العصاص صيغة بدل على ان موجب العود هو العصاص فقط لا  
الآية على ما ذكره التفاسير وكتب المعاني ان القائل اذا اخطأ انه ان قتل  
ارتفع بالضرورة عن العقل فاذا لم يقتل لم يقتل فيبقى ان على الحيوة  
وظهر ان هذا مختص بالمرء فان القائل في الخطاء لا يقتل بل يخص بالمرء  
وبه يظهر المرء على الشئ فيما ذهب اليه فليست لفظة ما تفرقت به الحمد  
عليهم الصواب واليه المرجع واليات الا ان يعقوب عليه السلام لا يصح  
لان الحق له وحكمه ايضا ما ان الارث لقوله عليه السلام لا ميراث لقائل  
والكفارة فيه اي في المرء عندنا سواء عدا جب فيه العصاص او لا كالآيات  
قتل ابنه عدا ورجل قتل من اسلم في دار الحرب ولم يهاجروا اليها عدا كذا  
في النهاية وقال الشئ يجب الكفارة لانها شرعت كاسم ما هيته للام والام

في المرء اكثر فكان ادعى الى ايجاب الكفارة ولنا ان الكفارة دامة بين  
العقوبات والعقوبة لما قر في اليقين التوسل لا يجب الاسباب ابرهين  
بخط ولا باصة كالحطاف فانه بالنظر الى اصل الفعل مباح وبالنظر الى محل  
الذي احاط به حرام بسبب ترك التثبت وذكرنا بقوله واما شبه المرء  
فقد قصد بغير ما ذكر في المرء كالعصا والسوط والجر الصغير واما الضرب  
بالجر والحبس الكبير فمن شبه المرء ايضا عند لم حنف طائفا بغيره  
لان في هذا الفعل معنى المدة باعتبار قصد القاتل الى الضرب ومعنى الخطاء  
باعتبار عدم قصده الى الفعل لان الآلة التي استعملت ليست باله  
الفعل والقاتل انما يقصد الى كل فعل باله فاستعمل غير آلة القتل  
وليس على عدم قصده اليه فكان خطاء يشبه المرء وحكمه لان مقتضاهما هو  
شرعا والكفارة لانه خطاء نظر الى الآلة فدخل تحت قوله تعالى ومن قتل  
مؤمنًا خطأ الآية وبين اليك رتبة قوله تعالى فخر رتبة مؤمنة ان قدر عليه  
والا الى وان لم يقدّر قضام شهر من متابعين لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا  
خطأ فخر رتبة مؤمنة الآية الاطعام غير مشروع فيه لانه غير مخصوص  
عليه اثبات الابدال بالمرء لا يجوز وبغيره رضى احد ابويه مسلم لانه لم  
لتعينة غير الابوين ديننا والسلامة في اطراف ثمانية ظاهرا وغائبا ولا يجزى  
بأنه البطل لانه عوض من وجه فلم يدخل تحت اسم الرتبة ودية عقلة  
على العاقلة وسما في بيانها ان الله تعالى قواي ليس فيه قود شبه  
بالخطا كما عرفت وهو اي شبه المرء فيما دون النفس في الاطراف عند معنى  
اذا جرح عضو باله جازمة وجب فيه العصاص ان كان ما عدا في الماتلة  
كما سئل في اي فيما دون النفس شبهه اي شبه المرء كما كان في النفس



لان اطلاق النفس مختلف باختلاف الآلة وما دون النفس ليس كذلك  
 وذكر الثالث قوله واما الخطاء فهو اما في العصد كرمية سما ولو عبد فخطئ  
 صيدا او حر تبا فانه لم يخطئ في الفعل حيث اصاب ما قصد رمية واما الخطا  
 في العصد اي في الظن حيث ظن الا في صيدا والمسلم يتبادر انما قال  
 ولو عبد الرفع توهم ان العبد مال وضمان الا احوال لا يكون على العاقلة  
 فان المعبرة آو متية لا ماليتها او خطا في الفعل كرمية غرضا فاصاب آو متية  
 فانه اخطا في الفعل لا العصد فيكون معذورا للاختلاف لكل خلاف ما اذا  
 تعد الضرب موصفا من جسد فاصاب موصفا آخر من فوات حيث يجب القضاء  
 او جميع البدن محال واحد فيما يرجع الى مقصوده فلا يعذر واما اخطا في الخطا  
 الانفراد كما ذكرنا والاجتماع بان يرمى آو متيا فخطئ صيدا فاصاب غيره من  
 الناس وذكر الرابع بقوله واما جار مجرى الخطا كناية عن تعقب على رجل او سقط  
 من السطح عليه فعقله فان هذا ليس خطا حقيقة لعدم قصد ان يرمى الى شيء  
 حتى يكون خطا لمقصوده لكن ما دبر فعله حقيقة وجب عليه ما اتفق كفعل  
 الطفل ففعل كخطا لانه معذور كخطا في حكم الخطا والجار مجرى  
 الآثم دون اثم العمل اما الآثم فله ترك التحرز فان الافعال المباشرة لا تجوز  
 مباشرة الا بشرط ان لا يورث احد فاذا اذى فقد ترك التحرز فانه واما كون  
 وونه فله عدم العصد والكفارة والدية واما كونها حكم مجرى مجزاة فظاهر  
 وحرمان الارث لا يقال ان قصد استئصال الميراث واطهر من نفس العصد  
 محال آخر وان يكون متنا وما لم يكن تايما قصد الاستئصال الارث وذكر  
 الخامس بقوله واما فعل بالسبب اي يكون سببا بفعل كالا في حجر البئر  
 او وضع حجر في غير ملكه قيد للحفر والوضوح او وضع خشبة على فارة الطريق  
 ونحوه

في شرط الافعال  
المباشرة

موقع

ونحوه مما هو سبب الاضرار الا ان يحتمل الهالك عليه اي على البئر ونحوه بعد  
 علم بالحفر ونحوه لا يلزم شئ على الكافر ونحوه وحكم الدية على العاقلة لان  
 انما على سبب التلف وهو متقد فيه كانه موقع في البئر واقع عليه حجر  
 فوجب الدية ومن على العاقلة ملا كفارة ولا اثم العقل لان العقل منه  
 معدوم حقيقة والحق به الخطا في حق الضمان فبقى في حق غيره على الاصل  
 وانما قال ولا اثم العقل لانه ياتم بالحفر في غير ملكه ولا ارث الا بها لان احكام  
 بسبب العقل ولا عقل هنا **باب ما يوجب القود وما لا يوجب**  
 يجب فعل معصوم الدم عدا قيدا للعقل بشرط اذ ذكرت من كون العقل  
 مكلفا الى ففعل الكافر بالحفر لتمام التماثلة وبالعقد وعندا في اثم الله العقل  
 الكافر بالعقد لقوله تعالى الكافر بالحفر والعبد بالعقد ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس  
 بالنفس والعين بالعين والآلة والتخصيص بالذكر لا ينبغي ما عداه لا يقال لو  
 دل لوجب ان لا يقتل العبد بالحفر لان اثم في يجب عنه بانه تفاوت  
 الى النقصان فلا يمنع وبه يندفع ما قال صدر لشرعة على انه ان دل يجب  
 لا يقتل العبد بالحفر لقوله تعالى العبد بالعبد والمسلم بالذمي وعندا في  
 اثم الله لا يقتل لقوله عليه السلام لا يقتل مؤمن بكافر ولنا ما روي انه عليه السلام  
 قتل مسلمانا في قول عبيد بن رافع انما اعطوا الجزية ليكون اموالهم كما هو الفاء  
 واما اثم كرمائنا والمكراد باروي الجزية بسابقة ولا ذود عهد في هذه العطف  
 للمغايرة فكانه قال لا يقتل مؤمن ولا ذمي بكافر فيكون مستان ضرورة  
 لا يها اي لا يقتل مسلم وذمي بمسلمان غير معصوم الدم على التبايد كافر  
 بل لا يقتل اي بفعل المتكافئين بالمستأن من قيات للمساوات بينها  
 ولا يقتل استحقاقا لقيام مبيع العقل ويعتقل العاقل بالمجنون والبالغ  
 بالصبي والصبيح بالاعمى والزمن وما قص الاطراف والرجل بالامرة للعوامات

ولا ارث  
الا بها







وتشديد اللام ابرة عظيمة يقال لها بالغا رسية جوال ووز لا يجوز ان  
تعد لانها ليست في معنى السلاح الا ان يجوز الابر في معمله اي في وضع  
يعمل بنوزة الابر فيه فيجب القصاص كذلك في الحانة وكذا في عطف  
على مسلة اي يقتض ايضا يخرج حد مبر وهو بالغا رسية كذلك لانه في معنى  
السلاح لا ظهوره لانه ليس كذلك وروى عنه اذا خرج وجب القصاص  
ولا عود او متعل او صنف وهو بغير النون مصدر صنف بفتح الصاد  
او يفرغ او سوط والى ضرب من ثياب لان وجوب القصاص يخص بالجو  
الحص وذايان يباشرة القتل بالته وهي الالة اشارة لان يخرج عمل  
في نفس البينة ظاهرا او باطنا وغيره بنقضها باطنا لا ظاهرا او قوارها  
بالظاهر والباطن كل ما يوجب الحد كالصغر والحياسة والخصاص والحب  
والفضة والآنك كالحديد او كان له حدة كحرق لانه يكون في معنى  
السلاح رماه بعدد حد يقتل به اي من ثباته ان يقتل فخره او لا  
ثم مات منه قبل كذا الوجه به بعضا راسه مضتب بالحد يد وقد اصاب  
الحديد بحرمه او لا او ضرب به بعدد حد يد او تمخه او حودة فوات منه كذا  
وروى الطحاوي عن له حصه رجمه لانه لا يجب القصاص اذا لم يخرج  
كما لو ضرب بالعصا الكبيرة او حجر المدور ولم يخرج لا يجب القصاص في قول  
رجمه قال فاضحان في الرواية في الحديد وما يشبهه كالخماس وغيره لا  
يجز لوجوب القصاص قتل من له وية واحده لانه لو قتل في حال  
قصاصا قبل قصاص العاصي بالقصاص بنفسه متعلق بقوله قتل القاتل اي لم  
ان يقتل بنفسه القاتل او امر غيره ولا ضمان عليه اي على ذلك الغير اذا  
كان الامر ظاهرا ان يقتل بحد ما سبق يعني اذا قتل رجل رجلا بمخض جماعة وكان له

الحد

ادبنا وجودنا

ادبنا

ولي واحد جاز له قتل القاتل بنفسه حتى لو كان متعدد امان اتفقوا كانوا  
كالواحد واللام يجوز القتل وجاز ايضا ان يامر آخر يقتله اما كونه قيد الجواز  
القصاص له قبل القضاة فلما قر من جواز القصاص خرج ثبت عليا واما  
كونه قيد الجواز الامر به فلا لانه لا جاز ان انا به الغير منابه واما كونه قيد  
الجواز الامر به فلا لانه لا جاز له كالحكم لعدم الضمان عليه فلان جواز القتل لظهور  
الامر فيها في الضمان واما اذا قتل الاجنبية وقال الوية امره لم يصدر  
ويقتل الاجنبية لانها مشروط جواز القتل ويظهر الامر ويلى القصاص من  
يرث اي كل من يرث المقتول فله ولاية القصاص ولو كان روحا او روحا  
كذا الدية اي يستحق الدية كل من يستحق الارث وليس لبعض الورثة استيفاء  
اذا كانوا كبارا جميعا احتمل عفو الغائب او صله ويستوفى الكبير  
قبل كبر الصغير لانه حق لا يتجزى لثبوت سبب لا يتجزى وهو القرابة واما احتمال  
العفو او الصلح من الصغير منقطع فثبت لكل واحد حكمه في ولاية الاكاح  
فلا يجوز التوكيل باستيفاء اي استيفاء القصاص بغير الموكل عن المحبس  
لانها تنه عنك بالشهادت وبشبهة العفو فثبتة حال غيبته على هو الظاهر  
الشرعي قتل رجل رجلا لا وية له للامام قتل والصلح لان السلطان وية  
من لا وية له لا العفو لان فيه ضررا للعامة ويوقيد ابو المعنوه قاطع يره  
وقال قريش يعني اذا قطع رجل يد المعنوه قدا او قتل قريشه كوليده فاب  
المعنوه يقتل من جانه لان لا يمين ولا يمينه بنفسه فيلها كالاكاح  
ويصلح لانه انفع للمعنوه من الاستيفاء فلما ملك الاستيفاء فلا يملك  
الصلح اولى بهذا اذا صلح على قدر الدية او اكثر منه ولا لا يصلح ويجب الدية  
كاملة ذكره الزبيعي ولا يقول لانه ابطال الحقة ولو صح الصلح فقط لانه ولاية



العصاص تابعة لولاية النفس وهي مختصة بالآلات النسي كالمتقوه  
 كالأب في الأحكام المذكورة وتسقط قود نفس مادونها وزنه على أبيه  
 بأن قتل أبوه أمة عدا أو قطع يده عدا لا يستوفيه ابنه بل يسقط حرمة  
 الأبوة وبموت العائل لغوات المحل وبعض الأولياء وصلوهم على مال  
 وإن قل لأنه حقهم فحوز قهرهم كيف شأوا ويجب حالا وإن لم يتركوا  
 أحول والتأجيل لأنه مال واجب بالعقد والأصل في أمثال الحلول كالمالكين  
 وتسقط أيضا بصلح أحد بهم وعقودهم لأن القوة إذا ثبت للجميع فكأنهم  
 يمكن من الصلح والعفو ومن ضرورة سقوط حق البعض في القوة سقط  
 حق الباقيين لأنه لا يتجزئ وللباقي حصته من الدية لأن استيفاء العصاص  
 معتذر لمعنى في القاتل وهو بثوت عصمته بعفو البعض فيجوز المال كما في  
 الخطأ فإن العجز عن العصاص ثم لمعنى في القاتل وهو كونه خلطا ولا عصمة للقاتل  
 لا سقاط حقه صالح بالف وكيل مولى عبد وحر قتل أي العبد وحر بالصلح على  
 بوكيل عن دمه أي الدم الواجب عليها به أي بالالف ينصف بينهما  
 الف بعنه أن قتل عبد وحر رجلا عدا حقه وجب عليها الدم فوكل حر مولى  
 العبد رجلا أن يصالح من دمه مع الف ففعل فالالف على الحر ومولى العبد نصفاً  
 ويقبل جمع يرد بعنه إذا قتل جماعة وأحد عمد أو قتل الجماعة به لاجتماع الصحابة ولو كسب  
 بعنه يقبل واحد الجماعة قتلهم عدا أو يكسب أي يقتل الجميع وكسب من المال أن  
 ولهم قال أن قتل حر أو مملوك منهم أن قتلهم بالتعاقب يفتى بالدية لمن  
 بعد في شركة لأن العاقلة لا يقبل العمد وإن قتلهم جميعا عدا ولم ينفذ الأول  
 يفرق بينهم ويقض بالعقود لمن خرج له النعمة وبالدية بالباقيين وقيل لهم جميعا  
 ويعتسم الديات بينهم لأن الموجد منهم قتلات والموجد منه قتل واحد

راجع  
 إلى

راجع  
 إلى

ظاناً فكل هو العباس في الفصل الأول لكننا تركناه للاجماع ولنا أن كل واحد  
 منهم قاتل على الكمال فحصل القاتل لا يرى أن الواجب في قتل واحد جماعة هو  
 العصاص ولولا التماثل لما وجب ولو حضر في قتل واحد من المعتولين قتل  
 القاتل له ويسقط حق البعنة أي حق الأولياء بعنه المعتولين كوت القاتل  
 جتف انفة لغوات محل الاستيفاء كما في قود بين اثنين فعفا أحدهما فمقتل  
 الآخر أن علم أن عفو البعض مسقط له تبادلاً ولا فلا يحسن أن العصاص إذا  
 كان بين اثنين فعفا أحدهما وطلب صاحبه أن عفا فيه لا يورث في  
 حقه فقتل القاتل منه فانه لا يبا دونه ومعلوم أن هذا قتل بغير حق ولكن لما  
 لما كان قتلاً ولا يجزئ فيه أو عند البعض لا يسقط العصاص بعفو أحد  
 فصار ذلك التأويل ما نفا وجوب العصاص كذا في المحيط بمرجع راجعاً فانه  
 المخرج على نفسه أن ظاناً لم يجره ثم مات المخرج ولا شيء على ظان ولا يقبل  
 البينة عليه وإن سعى المخرج أو الأولياء بعد المخرج وقبل الموت جاز العفو بخلاف  
 كما في الفتوى المسعودي لأجل القود يقبل عبد الوقف كذا في  
 الخلاصة ولا يجازى بالسيف لقوله عليه السلام أي لا قود إلا بالسيف أي  
 يستوفي الأبا سيف المرد بالسيف السلاح كذا في أفرقت الصحابة وقال  
 أصحاب ابن مسعود لا قود إلا بالسلاح وإنما كنى به عن السلاح كذا في  
 الكافي **باب العود فيما دون النفس** هو فيما يمكن فيه الممانعة  
 فيما دنا طح اليد عدا من المفصل حتى إذا كان من نصف الساعد  
 لم يقد لا مشاع حفظ الممانعة ولو كان يده أكبر منها كذا الرجل فانه  
 إذا قطعت من المفصل يباد ولو من نصف الساق لا والممانعة فانه  
 يارن الأنف إذا قطع عدا يباد ولو من قصبة ظا والأذن فانه إذا  
 قطع عدا يباد أيضاً وكذا عين ضربت فزال ضوياً وجبت العين وبهاين طرفها



القود بقوله فيجعل على وجهه اي الضارب قطن رطب ويغسل عينه بماء  
 محلاة فان ضوء عينه ايضا يزول ولو خلت اي عينه لا اى عياده تشاع  
 حفظ المماثلة بحيث ثبت فيه القود كما لو خلت اي عينه لا اى عياده تشاع  
 في عظم الا السرة لقوله عليه السلام لا قصاص في العظم وقال عمر وابن  
 لا قصاص في عظم الا في السرة وهو لم يرد بالحدوث وان تعاقبا بالصغر  
 والكبر لانه لا يقتضيه التفاوت في المنفعة فتعلق سن الضارب ان قوت  
 سن المصروب وببر واني تكسر بالجملة وان كسرت الى ان يتساوى ولا قود  
 ايضا في طرف رجل وامرأة وحرد عبد وعبد بين لان الاطراف في حكم الاموال  
 فيستغنى المماثلة للتفاوت في القيمة ولا قود ايضا في قطع يد من نصف  
 لافرو جانبته برئت لان البر في الجافية نادر فلا يمكن ان يخرج عنها على وجه  
 يسير امة فيكون اهلا كالفلا يجوز واما اذا لم يسر اوجب القود والافلا  
 الى ان يظهر الحال من البر او التبرية ولا قود ايضا في لسان وذكر لا تشاع  
 حفظ المماثلة فيها لان الانقباض والانبساط يجري فيها وعن لم يوصف  
 رحمه الله انه ان كان القطع من الاصل يقتضى الا اذا قطع من الذكركهفة  
 لا مكان حفظ المماثلة في وطرف الذي والمسلم سواء للثاوي بينهما  
 في الارش وفيه المجنى عليه ان كان يد القاطع مثلاً او ناقصة اي ناقصة  
 الاصابع او راس الشح أكبر من راس المشجوع بين القود والارش الكامل  
 متعلق بقوله غير اما الاول وهو اذا كان يد القاطع مثلاً او ناقصة الاصابع  
 بخلاف يد المخلوع فلا يستيفه حقه بكامله متقدر فيخبر بين ان يجوز بدون  
 حقه في القطع وبين ان يأخذ الارش كاملاً لمن ائلف مثلاً لان فاقطع  
 عن ايدي الناس ولم يبق منه الا ردني بخير بين ان يأخذ القود ناقصاً

كل شئ يراعى فيه المماثلة  
 ورسد وكل شئ يراعى فيه المماثلة

وبين ان يأخذ القيمة واما الشح وهو اذا كان راس الشح أكبر من كان  
 الشح يستوعب ما بين قرني المشجوع وهي لا يستوعب ما بين قرني  
 الشح فلان الشح انما كانت موجبة لكونها مشقة فيرداد الشح  
 بزيادة رها في استيعاب ما بين قرني الشح زيادة على ما نوح وبما يستيفه قدر  
 حقه لا يلحق الشح من الشح مثل ما يلحق المشجوع فيخبر كافي مثلاً او الحقيقة  
 لا يعطى يدان بيدان امرأ سكتها واحد اعلمها ما قطع يمينه اذا قطع رجلان  
 يد رجل بان اخذ سكتها واحد من جانب واحد او باعلى يده حتى انقضت  
 لا يقطع يد ايها وقال الشح في يده يد يقطعها ان اعتباراً بالانفس لان الاطراف  
 تابعة لها بخلاف ما اذا امر احد بها السكتين من اخر والاخر من جانب اخر حتى  
 اتت السكتان في الوسط وبانت اليد حيث لا يجب القود فيه على واحد منهما  
 اذ لم توجد من كل منهما امر السكاح الا على بعض العضو ولان كل واحد منهما  
 اذ لم توجد من كل منهما امر السكاح اذ لم توجد من كل منهما امر السكاح  
 الاخر فلا يجوز ان يقطع الكل ببعض ولا الشح بالواحدة لان عدم المساواة  
 كما اذا امر كل واحد من جانب آخر بخلاف النفس لان الشرط فيها المساواة كما  
 اذا في العصمة فقط وفي الطرف يعتبر المساواة في المنفعة والقيمة وضماناً بينهما  
 اي ضمن القاطع ان دية المخطوعة لان القلف حصل بفعلها فوجب عليها نصف  
 الدية على كل منهما الربع من مالهما لما قررنا وان قطع رجل يمينه رجلين سواء  
 قطعها معاً وبالغافق فلها اذا حضر ايمانه اي قطع يمينه ودية يد يمينه  
 ودية النفس فيقيمانه بينهما نصفين اما ثبوت القطع لهما فلان ثاويهما  
 في سبب الاحتياط فيوجب الشح في الاحتياط ولا عبرة بالتقدم والتأخر  
 كالنويين في النكحة وذلك لان كل واحد منهما ثابت في كل اليد لتو الرب



في حرج كل واحد منهما وهو القطع وكونه مشغولا بكون الاول لا يمنع تفرق السبب  
في الشيء ولهذا لو كان القاطع لهما عبدا استويا في استحقاق رقبته واما  
ثبوت الدية فيها فلم يعرف ان الاطراف بهما في حكم الاموال وعرفت ايضا  
ان التودد ثابت لهما على الكمال لكن كل واحد منهما لم يستوف حقه كما هو مقتضى  
بالضرورة اعتبار رالية الاطراف ايضا كمالا يتقوى مع المظنوم على الظاهر ولهذا  
وجبت الدية بخلاف اذا كان العضان في النفس حيث يكتفى فيه بالقتل لهما  
بدون الدية فيقترب بيمين الرجلين لانه لو قطع يمين رجل ويا رجل آخر قطع  
يمانهما وكذا اذا قطع يمانه لواء فان ضراهما اي احد المقطوعين وقطع  
يد القاطع فلا اثر الدية اي دية يد واحدة لان الحاضر ان يستوف حقه  
ولا يجب عليه التأخير ليحضر الآخر لثبوت حقه بيمين ووجه الآخر مسترد  
لاحتمال ان لا يطلب او يعفو جانا او صليا فاذا استوفى الاول قام حقه  
بالتودد بغير حق الثاني قام دية يد واحدة لان الاطراف ليست كالنفس  
كما ذكر في عقد افتقدي سهمه الى آخره فاما بعض الاول لانه قد وعده عاقلة الدية  
لثباني لانه قطار قطع رجل يد رجل ثم قتله اهذا اي القاطع بهما اي بموجب  
قطعه وقتله في كمين ومختلفين بان قطع عدا وقتل قطار او عكس برأيهما  
او لا متعلق بالعدوين والمختلفين اما في العدين فان برئ بينهما يقتضى بالقطع  
ثم بالقتل وان لم يبرأ فكذا عنده لانه المشيورة ومعنى وهذا ما يقتضى بالقطع  
فيقتل ضرا القطع في ضرا القتل واما في المختلفين فانه اذا قطع عدا ثم قتل قطار  
يقتضى للقطع ويؤخذ دية النفس وفي عكس يؤخذ الدية للقطع ويقتضى للقتل  
لاختلاف الجنايتين لكون احداهما عدا والآخر قطار واحدهما ايضا في خطاين  
بهما برئ اي يجب دية القطع ودية القتل واخذ بدية واحدة في خطاين اي  
قطار

خطار القطع وضار القتل لا يبرأ بينهما لان دية القطع انما تجب عند استحكام  
القتل وهو ان يعلم عدم التسوية والعرفا بين هذه الصورة وبين  
لا يبرأ بينهما ان الدية مثل غير معقول فالاصل عدم وجوبها بخلاف القصاص  
فانه مثل المعقول والاصل ان القتل اما عدا او قطار والقطع كذلك صار  
اربعة اما ان يكون بينهما برأ او لا صار ثمانية وقد بين حكم كل واحد منهما  
كما في ضرب مائة سوط برأ من تسعين ولم يبق اثروا من مائة من عشرة حيث  
يكتفى بدية واحدة فانه لا يبرأ من تسعين لم يبق معتبرة المائة في حق التوبة  
وكذا كراهية ان دخلت ولم يبق لهما اثر عند له صفة رجم الله وعن لم يبق  
رجم الله في قتله حكومة عدل وعن محمد رجم الله اجرة الطبيب بمن الادوية  
وان بقي اي الالة وجب حكومة عدل وسبب بيانها في الديات ودية  
المقتل عن المقطوع عن القاطع فمات منه ضمن دية يعني رجل قطع يد رجل  
عدا فقتل المقطوع عن القاطع ثم مات منه فقتل القاطع الدية في ماله ولو عصى  
عما يحدث منه ايضا وعن الجناية فهو عفو عن النفس والشيء عليه اي على القاتل  
فقطار من الثلث لان الدية والعهد من الكل يعني ان كانت الجناية خطا  
فقتل عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر من الثلث لان الدية مال في الورثة  
يتعلق بها والعفو وصية فيخرج من الثلث واما العهد فهو جبه القود وهو  
بمال ولم يتعلق بهج الورثة فيصبح العفو على الكمال هذا عنده وعندهما  
العفو على القطع عفو عن النفس ايضا كذا الشجة يعني ان العفو عن الشجة  
كالعفو عن القطع عنده وعندهما عفو عن النفس ايضا فقتلوا اذ  
يد رجل عدا فقتل عليه بديه ثم مات فلها مهر مثلها وعليها دية في ماله او على  
عاقبتها لو خطا بغير عذبة صفة رجم الله لان العفو عن اليد او القطع لا يكون  
عفو عما يحدث منه فكذا التزوج على اليد او القطع لا يكون تزوجا على ما يحدث منه



عنده ثم اذا كان القطع عند الكان تزوجها على القصاص في الطرف وليس مال  
على تقدير الاستيفاء وعلى تقدير السقوط او في فلا يصلح للمهر فجب لها عليه  
المثل فان قيل قد سبق ان القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة فكيف يصح تزوجها  
عليه قلنا الموجب الاصل للتعاقص لاطلاق قوله في وجوب القصاص  
وانما سقط للتقدير ثم يجب عليها الدية لان التزويج وان تضمن العفو  
عن القصاص في الطرف فاذا سري تبين انه قتل ولم يتنازل العفو فوجب  
الدية لعدم صحة العفو عن النفس وهو في مالها لانه عند العاقلة لا يتحمل  
فاذا وجب له الدية ولها المهر تعاقصا ان استوبا وان كان احد هما اكثر رجع  
صاحبه على الآخر وان كان القطع خطاء كان تزوجها تزوجا على ارش اليد  
واذا سري الى النفس تبين انه لا ارش لليد وان المسح معدوم فجب مهر  
المثل كما اذا تزوجها على ما في يده ولا شيء غيرها والدية واجبة بنفس القتل  
لانه خطاء ولا يقع المقاصة لان الدية على العاقلة **اقول** ينبغي ان يقع  
المقاصة على القول المختار في الدية وهو عدم وجوبها على العاقلة في الغالب  
كما سبق تحققة ولو تكلمنا على يده وما حدث منها بين التراتبية او على الجناية  
فما كانت منه فلها مهر مثلها لوعدها لانه ككاح على القصاص وليس مال  
فلا يصلح للمهر فجب مهر المثل كما اذا تكلمنا على فم او فمير ولا شيء عليها  
الى لا ولاية ولا قصاص لان حقة القصاص وقد رضى بسقوطه على انه  
يصير مهر او هو لا يصلح له اصلا ورفع عن العاقلة قدر مهر مثلها لخطا  
لان بذا تزوج على الدية وهو يصلح للمهر فان ساوى اي مهر المثل الدية ولا  
مال له سواء اي سوا مهر المثل فلا ينبغي عليهم اي العاقلة لان التزويج من  
لواجح الاصلية فيعتبر من جميع المال هم لا يزعمون شيئا منه لهما لانهم انما يتكلمون

عنها

عنها بسبب جبايتها فكيف يزعمون لها وفي الاكثر اي ان كان مهر المثل اكثر  
من الدية لم يجب الزيادة لانها ضمت باقل من مهر مثلها والزيادة في المال  
اي ان كان مهر المثل اقل من الدية يدفع عن العاقلة مهر المثل والزيادة منها وصية  
لهم اي العاقلة ويصح لانهم من الاجانب فان كان يخرج من الثلث  
يرفع عنهم ايضا والا بسقط عنهم قدر الثلث وروى الفضل الى الولي او  
لا تنفذ الوصية الا من الثلث قطعت يده مثلا يعني قطع زيد بغير عند  
القاضي فام بالقصاص فاقترض زيد له اي بغير بان قطع زيد فمات المعطوع  
الاول وهو بغير قتل المعترض عنه وهو زيد به اي يقطع سابقا او تبين بترائية  
ان اجباية كانت قتل او ان حق المعترض له وضمن دية النفس من قطع  
بنفسه بلا حكم الحاكم ثم سري الى النفس ومات ضمن دية النفس عند حقه  
وهو انه وعندها لا يضمن وهو قول الشافعي لانه استوفى حقه وهو القطع فقط  
حكم بترائية اذا لامر ازمن التراتبية خارج عن وسعة فلا يتعذر شرط التراتبية  
بئلا يفسد باب القصاص نصار كالامام ان قطع الترافق وسري الى النفس  
ومات كالنزاع والفساد والحاقم واختان وله قتل غيره لان حقه في القطع  
والموجود قبل الا ان القصاص سقط للمثلية لانه في منع المخل لان قصده  
استيفاء حقه لا القتل وقتل الخطاء بوجوب الدية بخلاف ما ذكره اهل المسائل  
اذ يجب الحكم فيها بالقصاص على التوافق بتخلده والعمل على النزاع وكوجه العقد  
واقامة الواجب لا يتعذر شرط السلامة كالرعي الى الجرح وفيه تسليتا  
هو مخير بين الاستيفاء والعفو بل العفو مندوب فيتعذر استيفاءه  
بشرط السلامة كالرعي على الصيد هذا ما قالوا ويرد على ظاهره ان استيفاء  
القصاص مندوب في هذه الصورة اذ لو ثبت شره لسقط بها القصاص  
لان حكمه كان ينبغي ان يورث حكم القاص في الصورة الاولى بشره سقط



بها القصاص القاضى ليس لادني من البشارة بنفسه **قول** في وفوان  
 حكم القاضى لا يورث مشبهة برفع القصاص بل ما يوجب القصاص على  
 مدعى القطع لانه اذا ادعاه وانتهى عند القاضى كان موجبا عليه الحكم به فيكون  
 المدعى في حكم المكره للقاضى كما يكون المستوفى بنفسه في حكم المحل بل يكون  
 مكرها حقيقة بتعريض تعريف الاكره وهو جعل الغير مع فعل ما يعدم رضاه به  
 لا اختياره فاذا كان في حكم المكره او مكرها وجب القصاص عليه لان القاضى  
 لا يكون له ان يقرر ذلك كالبشارة للعقل القدر كما تقرر في موصوفه وارسل  
 اليد عطف على قوله دية النفس اي ضمن ارسل اليد من قطع بر من له عليه  
 نفس فعفا عنه اي قطع ودية العقل يد القاتل ثم عفي عن العقل ضمن دية  
 اليد عنه لم يصرف رجم الله وعند هذا لا يضمن لانه استحق ابتلاف النفس بجميع  
 اجزائها فانقص البعض فاذا عفا فهو عفو عما سوى هذا البعض وله ان يستوفى  
 حق غيره لكن لا يجب القصاص للشبهة **باب الشهادة في القتل** واثبات  
 حاله اي حالة العقل ان يثبت للورثة بدارثا اعلم ان ههنا طريقتان  
 احدهما طريق الخلاف وهو ان يثبت الملك للوارث ابتداء بسبب انعقد في  
 حق المورث كما اذا اترهب العبد فان الملك يثبت ابتداء للموثر بطريق  
 الخلاف عن العبد لان العبد ليس اهل الملك الثاني طريق الوراثة وهو ان  
 يثبت الملك للمورث ثم للوارث بالقتل منه اليه فذهب الامان الى ان  
 قولنا بان القصاص موروث عن الميت هيته يجرى فيه سريان الوراثة ويصح  
 عفو قبل الموت ويقضى ديونه منه اذا انقلب بالاداء تنفذ وصاياه منه كما  
 في الدية وذهب الامام الى الاول قولنا بان القصاص غير موروث لانه يثبت  
 بعد الموت للشق ودرك الثار والميت ليس باهله وانما يثبت للورثة  
 بطريق الخلاف بسبب انعقد للميت اي يقومون مقامه فيستحقون له ابتداء من  
 غير

غير ان يثبت للميت لان القصاص ملك الفعل في المحل بعد موت المخرج ولا يورث  
 الفعل من الميت ولهذا صح عفو الورثة قبل موت المخرج وانما يصح عفو  
 المخرج لان السبب انعقد له وقوله من قبل مطلقا فقد جعلنا الوثية  
 سلطانا نص على ان القصاص يثبت للوارث بخلاف الدين والدية لا  
 الميت اهل ملك المال ولهذا لو نصب شيعة في عقل به بعد موته  
 يملكه واصل الاختلاف راجع الى ان استيفاء القصاص حق الورثة عند  
 موت الميت عند ههنا فان كان القصاص يثبت حق للورثة عند ابتداء  
 فلا يصير احد منهم خصما عن الباقيين في اثبات حقهم بغير وكالة منهم وباقية  
 الحاضر البينة لا يثبت القصاص في حق الغائب فلو برهن احد بهم غيب  
 عليه على قتل ابيه فحضر الاخ الغائب لا يعيد بما يمكن من الاستيفاء وجب  
 القتل اذا اقام الحاضر البينة بالاجماع لانه صار متبعا بالقتل والمتمم  
 الخطا والدين متعلق بقوله يعيد بما اي لو كان العقل خطا لا يحتاج الى  
 اعادة البينة لان موجب المال وطريق ثبوت الميراث وكذا الدين اذا  
 اقام احد الورثة بينة على ان لابيهم على فلان كذا فخص اخوه لا يعيد  
 برهن القاتل على عفو الغائب فالحاضر خصم ويسقط القود اي اذا  
 كان بعض الورثة غائبا وبعضهم حاضرا فاقام القاتل بينة على اخيه  
 ان الغائب قد عفي فالحاضر خصم لانه يدعى على الحاضر سقوط حقه في  
 القود وانتقال المال فاذا قضى عليه صار الغائب مقضيا عليه بخلاف  
 كذا لو قتل عبد لرجلين احدهما غائب يعني اذا قتل عبد لرجلين احدهما  
 غائب فادعى القاتل على الحاضر ان الغائب قد عفي فالحاضر خصم  
 ويسقط القود ان ثبت لما ذكرنا جبر وليا قود بعفو شرعها فهو عفو للقصاص

يطبق  
 والمستمح



منها ان رجلا قتل عدوا له ثلثة اوليا فشهد اثنان منهم على صاحبهما  
 انه قد عفا فان اخبارهما عفو للعصا من مناهما وهذه المسئلة على وجه  
 اربعة ذكر الاول بقوله فان صدقهما اي الخبر من القاتل والشريك فلا يكون  
 اي الشريك لانه بتصديقه بطل نصيبه ولما ثبت الدية لان نصيبه اقتصار  
 ما لا والله بقوله وان كذبها اي كذب القاتل والشريك الخبرين فلا يكون  
 لانهما باخبارهما استقطا حقهما في القصاص فان قلبت الادلة لهما لم يكن  
 القاتل والشريك وشركهما بثلثها لان حق الخبرين كما سقط في القصاص  
 حق شركهما فيه وهي ثلث الدية والثالث بقوله وان صدقهما القاتل وحده  
 اي كذبها الشريك فلكل منهما ثلثها لانه با صدقهما اقرارهما بثلث الدية فلم  
 وادعى بطلان حق الشريك فلم يصدق فحول ما لا وغرم القاتل الدية اثنان  
 والرابع بقوله وان صدقهما الخبرين الشريك فقط اي كذبها القاتل فلا يكون  
 للشريك ثلثها اي يغرم القاتل ثلث الدية وهو نصيب الشريك وينصرف الى الخبرين  
 لانه زعم الشريك انه عفا بتصديقه الخبرين فلا شيء له على القاتل ولما عفا القاتل  
 ثلث الدية وما في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقها فيصرف  
 اليها والعياض ان لا يلزم شي لانها ادعى المال على القاتل والقاتل ينكر فلم يثبت  
 وما اقر به القاتل للشريك فبطل بتكذيبه وجه الاتحان ان القاتل بتكذيبه  
 الخبرين قد اقر للمث هو وعليه ثلث الدية لزعم ان القصاص سقط باخبارهما  
 بالعفو كما سدد العفو منهما والمقر له ما كذبته القاتل حقيقة بل اضاف الوجوب  
 الي غيره وفي مثله لا يرتد الاقرار كمن قال اعلان عني مائة فقال المقر ليس لي  
 ولكن اعلان فان المال المقر له انما في كذا انها اختلفت بهذا القول في زمانه او

مكانه

او مكانه او الله بان قال احدهما قتل بعضا والاخر قتل بسيف وقال شاهده  
 قتل بعضا وقال الاخر جهلت الله قتلته لغت اي شهدا لان القتل يختلف  
 باختلاف الزمان والمكان والالة ويختلف احكامها والمطلوب بها المقتضى  
 على كل قتل شهادة فرد فثبتت شهادته بقتله وقالوا لهما الله وجب الدية  
 والقياس لا يجب شي لان القتل يختلف باختلاف الالة فحمل الشهود به  
 وجه الاتحان انهم شهدوا بقتل مطلق والمطلوب ليس بمثل ليمتنع العمل به قبل  
 البيان فيجب اقل موجب وهو الدية فيجب في مال لان اصل في القتل هو فلا يلزم  
 العاقلة لما قررنا اقرار كل من الرجلين بقتل زيد وقال الولي قتلته فقتلها  
 لان كلامهما اقرار بانوا به بكل القتل وبالقصاص عليه والمقر له صدقة في وجوب  
 القتل عليه ايضا لكنه كذب في اقراره بالقتل وتكذيب المقر له المقر له بعض اقراره  
 لا يبطل اقراره في الباقي لان ذلك يوجب تفريقه وفسوق المقر لا يمنع صحة  
 اقراره ولو كان مكان الاقرار شهادة لغت اي شهدا بقتل زيد وعروا والاخران  
 بقتل كذا بآية لغت الشهادتان لان تكذيب الشهود له ان يدعي بعضا يشهد به  
 يبطل شهادته لان التكذيب تفسيق وفسوق الشاهد يوجب رد شهادته  
 شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية في المثل هو وله بقتله قصاص العاقلة الولي  
 لانه قبض الدية بخير هو او الشهود لان المال يتلف بشهادتهم ورجعوا الى الشهود  
 عليه اي على الولي لانهم حكموا المفقود وهو ما في يد الولي كالفاسد مع غائب  
 الغائب والحمد كالحال الا في الرضوخ اي اذا كانت الشهادة على القتل  
 ثم جاء حيا بخير الورثة بين قضيتين الولي الدية او الشهود فان ضمنوا  
 الشهود ولم يرجعوا على الولي عند نفسه رده لانهم اوجبوا بها للولي  
 ما ليس قال هو القصاص فلا وجه لان يرجعوا اذا ما ثلثة بغيرها وعند ما يبرعون

بقتل الشاهد  
 بقتل الشاهد



على الوجه كما في الخطأ ولو شهد على اقراره اقراره على ما بالخطأ والحمد لله  
حيث لم يضمن ايضا ولم يظهر كذبها في شهادتها او شهدا مع شهادة غيرهما  
بمزمهما في الخطأ وقضى بالدية على العاقلة ثم جازها لم يضمن ايضا ولم يظهر  
كذبها في شهادتها لان المشهود به شهادته على العقل لان العقل ضمن الولاية  
الدية في صورتين للعاقلة او يظهر انه اخذ ما منهم بغير حق ثم كافر عن  
مسائل الشهادة في العقل شرع في مسائل اعتبار حالة العقل فقال العبرة  
بحالة الرمي لا الوصول اعلم ان العبرة بوقت الرمي في حق الضمان ولعل لان  
الضمان انما يجب بالجناية وانما يظهر الشخص جانيا بفعله بدخول تحت اختياره  
الرمي لا الوصول فيجب الدية على من رمى مسلما فارتد المرء الى ابيه فوصل السهم اليه  
فمات فعلى الرامي الدية لو رثته المدة عند له حقه رحمه الله وقال الاشعري في الرامي  
لان التلف حصل في محل غير معصوم وانما لا يغير المعصوم يدرى انه ان الرمي اليه  
وقت الرمي معصوم والعبرة به ويجب القيمة لسد عيبه في اية اى صار مرصدا اليه  
فاستحق فوصل السهم اليه فمات لان وقت الرمي ملوك وقال محمد رحمه الله عليه  
فضل ما بين قيمة مرصدا اليه غير مرصدي ويجب الجزاء على محرم رمي عبدا فقتل اي خرج  
من الاحرام فوصل السهم لانه وقت الرمي محرم لا على حال رماه فاحرم فوصل لانه  
وقت الرمي غير محرم ولا يضمن من رمى مقصبا عليه به ثم فرج شاهدة فوصل  
لانه وقت الرمي مباح الدم **كتاب الوثبات** جمع دية مصدر وذكى القاتل  
المقتول اذا اعطى وليه المال الذي بدل النفس ثم قيل لذكى المال دية سمية  
بالمصدر وفاقا لما اخذت في عدة كذا في الخوف والارشاسم للواجب على  
ما دون النفس الدية الف دينار من الذهب وعشرة الاف درهم من الفضة  
وما لم من الابل فقط يعني ان الدية عند له حقه رحمه الله لا يكون الا من هذه

الاموال

الاموال الثلاثة واما امهنا ومن البعز ما يثبت دية ومن الغنم الغاشاة ومن  
الحمل ما يثاقله ثوبان ودية اي الابل في شبه البقر اربع بين الارباع  
بقوله من بنت فاض خمس عشرون ومن بنت لبون خمس عشرون ومن  
حقه خمس عشرون ومن جرعة خمس عشرون وهي الدية المفظة تعني في  
غاية البيان على شرح العذوري ان تغليظ الدية روى عن عمر وعنه ابن  
مسعود وزيد ووليه موسى الاشعري والمغيرة بن شعبة رضوان الله تعالى  
عليهم اجمعين وان اختلفوا في كيفية التغليظ فعند له حقه وله يوسف  
ما ذكرهنا وعند محمد والثقل ثلثون حقة وثلثون جرعة واربعون شاة  
كلها خلقت في بطونها اولادها وفي الخطأ عطف على شبه البقر اي الابل  
في الخطأ الخمس منها اي من المذكورات الارباع ومن ابن فاض عشرون  
بنت فاض عشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جرعة وعشرون  
ابن فاض وهذا قول ابن مسعود فاخذنا بذلك وكذا رتبها ما ذكر في النص سنة ١٢٠٠  
وهو متوافق رتبة مؤمنة وان عجز منه صام شهرين ولا ولا يصح الاطعام  
اذ لم يرد به نقص والمعادير تعرف بالتوقيف والتحقيق اذ لم يعرف حيوته  
وسلامته ويصح ربيع احد ابويه مسلم لانه مسلم تبعا والظلاله طراف  
ودية المرأة نصف دية الرجل في النفس وما دونها وقد ورد بهذه اللفظ  
موقوف على على آراء ومرفوعا اليه ابن عليه السلام والذي فيها اي الدية كما سلم  
بقوله عليه السلام ودية كل ذي عهد في هذه الف دينار وقضى به ابو بكر وعمر  
وفي النفس وما دونها من ثلثون الف دية والمارن واللسان ان من  
المنطق او اداء اكثر الحروف والذكر والخشعة والعقل والسمع والبصر والشم  
والذوق والحيمة ان خلقت ولم يثبت وتسو الرسل ان خلق ولم يثبت

شبه البقر  
والخطأ



دنية اعلم ان الجاني ان فوت في الاطراف جنس منفعة على الاحمال او زال قصد  
في الادنى من كمال الحال يجب عليه كل الدية لا ملاذ النفس من وجه وهو  
بالاطراف من كل وجه تعظيماً للمادى اصله قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله بالدية كلها  
في اللسان والاذن وقد قطع ثمره لرجل على رجل بارج ويات بضربة  
واحدة وقتت على راسه فوجب بها عقلة وسمعه وبصره وكلامه كذا  
كل ما في البدن اثنان كالحاجبين والعينين واليدين والرجلين والفتحين  
والاذنين والاشنين ونحو المرأة فان الواجب في كل اثنين منها دية  
كاملة وفي احدى اهما نصفها كذا روي في حديث سعيد بن المسيب عن  
ابن عباس السلام وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفيما كتبه  
ابن عباس السلام لم يرد من روى في العينين الدية وفي احدى اهما نصف الدية  
ولان تقويت الاثنين منها تقويت جنس المنفعة او كمال الحال فيجب كمال  
الدية وفي تقويت احدى اهما تقويت النصف فيجب نصف الدية وكذا اشجار  
العينين حيث يجب في كل اية دية كاملة وفي الاثنين منها نصفها وفي  
احدهما اى احد الاشجار ربعها اى ربع الدية كما ذكره في كل اصبح يدور على  
عشر بقوله عليه السلام في كل اصبح عشر من الابل وما فيها مما يصل ثلثة  
وفي احدى ثلث دية اصبح لانه ثلثها وتنعونها اى نصف دية الا اصبح  
مفصلان كالارهام لانها نصفها وهو نظير انعام دية اليد على الاصابع  
كما في كل سن نصف عشر الدية وخمس من الابل بقوله عليه السلام في حديث  
بشر بن الحارث في كل سن خمس من الابل ومن اليراهم خمسمائة درهم  
فان قيل لو قلنا بذلك يزيد على دية واحدة اذا تلفت كل الاسنان  
لانها في الغالب اثنان وثلثون سنناً في اطراف كلها اطراف النفس من

في دية اسن

لتقويت

لتقويت جنس المنفعة لانها تصير كمالها كتمتع وحكم الاطراف من وجه يجوز  
ان يزيد على الاطراف من كل وجه قلنا بهذا ثابت بخلاف القياس بالنقص فلا  
يرد السؤال كذا غاية البيان واذا ثبت هذا بخلاف القياس كان غير  
مقبول المعنى فلا يجب لان يذكر له وجه معقول وان اريد ذلك بغيره لشرع  
فالوجه ما ذكره الشرع ان عدد الاسنان وان كان اثنين وثلثين فالاربعة  
الاخيرة وهي اسنان الحليم قد لا تثبت لبعض الناس وقد تثبت لبعضهم  
بعضاً والبعض كلها فالعدد المتوسط للاسنان ثلثون ثم لاسنان منفعتان  
الزينة والمضغ واذا سقط سن بطلت منفعتها بالكلية ونصف منفعة السن  
التي بقا بلها وهو منفعة المضغ وان كان النصف الآخر هو الزينة باقيا  
واذا كان العدد المتوسط ثلثين فنصفه السن الواحدة ثلث العشر ونصف  
المنفعة سدس العشر ومجموعها نصف العشر وفي عضو زال نفعه بضرب دية  
كدرية منبت وعين عمت وعلب انقطع سكره لان وجوب الدية يتعلق  
بتقويت جنس المنفعة ولا عبرة بالصورة بل بالمنفعة الا اذا جردت عن  
المنفعة عند الاطراف فيجب فيه حكمة عدل ان لم يكن فيه حال كاليد  
الشلاء وارتمه كمالا فان ذلك كالاذن الشاة فخصه ذكره الزبيدي  
**فصل** لا تقويت في الشجاج الا في الموضحة عدا وهي التي توضح العظم  
اي تبين الامكان اعتبار السداة فيها بايشر عودها بالمشا ثم يخذ  
حديثه بقدر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع وفي الظ الرذابة يجب النقصان  
فيما دونها ايضا ذكره محمد بن اسمعيل وهو الامم لا يمكن اعتبار السداة  
فيه ايضا با ذكر في الموضحة ذكره الرباعي فيها خطا نصف عشر الدية وفي الها شمة  
عشر وهي التي تك العظم والمنقطة عشرها ونصف عشرها وهي التي تنقل العظم



بعد الكسر والآلة وهي التي تصل الي اتم الواقع وهي جلدة رقيقة تجمع الدماغ  
 وبعد الكسر الآلة شجة نسبة الرافعة بالعنق المحجة وهي التي تصل الى الدماغ  
 لم يذكرها محمد رحمه الله لان النفس لا تبقى بعد ما عادة فيكون فتلا الامر يحتاج  
 والكلام فيها واجابة وهي التي تصل الى الجوف ثلثها كل ذلك ثبت بالحديث  
 وفي جايعة تقذف الى الجانب الاخر ثلثها ثلثها لان ابا بكر رضي الله  
 عنه حكى ولائها جانيقتان وفي الحارصة هو وما عطف عليه خبر لقول الآلة حكومة عدل  
 وهي بالحارصة المحلة تحريض الجلود اي تحريضه ولا يخرج الدم والدعوة بالعنق المحلة  
 وهي نظار الدم ولا تسيل بل يجمع في موضع اجراحة كالدم في العين والدعوة  
 هي التي تسيل الدم والمداومة وهي التي تبضع الجلد اي تقطعه والمداومة وهي التي  
 تأخذ في اللحم وتقطعه والسمحاق وهي التي الى جلدة رقيقة بين اللحم وعظم  
 الرأس نسبة سمحاق حكومة عدل اذ ليس فيها ارش معدر شرعا ولا يمكن اهداها  
 فيجب فيها حكومة عدل وهو ما نزع من ابراهيم الخنفي وعمر بن عبد العزيز فيبين  
 الحكومة بقوله فيقوم عبد بل هذا الاثر ثم موه فقدر السقاوت ما بين القطين  
 من الدية هو الحكومة فيعرض ان هذا الحر عبد وقيمة بلا هذا الاثر الف درهم  
 وسقائه فالتفاوت بينهما مائة درهم وعشر الالف فيؤخذ هذا التفاوت  
 من الدية وهو عشرة آلاف درهم ف عشرة الف درهم فهو حكومة وبه يثبت اهواز  
 مما ذكره في انه ينظر مقدار الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف  
 عشر الدية وقال شيخ الاسلام قولنا ذكر في اصحة ان علي رضي الله عنه اعتبر هذا الطريق  
 فيمن قطع طرف اسنانه ذكره الزبلي وفي اصابع يد بلاكف درهم نصف الدية  
 يعني ان الارش لا يزيد بسبب الكف لانه تابع بل الواجب في كل اصبع عشر  
 من الابل فيكون في الحمة فمسون ضرورة وهي نصف الدية ودرج نصف الدية

والدائمة

حكمه  
 اذ ليس فيها  
 ارش معدر شرعا

نصف دية الاصابع والحكومة لنصف الدية عدد في كفيها اصبع عشر  
 لا اصبع وان كان اصبعان فخمهما للاصبعين والشي في الكف كما قد في  
 اصبع رابته هو وما عطف عليه خبر لقول الآلة الحكومة عدل وعين البصيرة ذكره  
 دلالة ان لم يعلم حكمة اي حكمة كل من الثلثة بما دل على نظره في العين  
 وبجركه ذكره في الذكر وكلامه في الدية ان الحكومة وان علمت اي حكمة فالدية  
 فان حكمه بعد ذلك حكم البالغ في اليد والخطا ودخل ارش موضحة اذ هي  
 عمله او شرع في الدية يعني اذ الشرح اقبلا موضحة فذهب عنه او شرع  
 ولم يثبت ودخل ارش موضحة في الدية لان فوات العقل يبطل منفعة جميع  
 الاعضاء اذ لا يتفقد بدونه فصار كما اذا اوجع فمات وارسل موضحة يجب  
 لغوات جزء من الشر حتى لو ثبت الشر سقط ارشها والدية وجبت لغوات  
 الشعر وقد تبينها جميعا سبب واحد وهو فوات الشعر فبطل اجره في  
 الكل كمن قطع اصبع رجل فثلثت به يده بخلاف اذ ياب السمع او البصر او  
 النطق اي كسجه موضحة فذهب احد هذه الاشياء لا يدخل ارش موضحة  
 في ارش احد منها لان كلامها جنائية فيما دون النفس والمنفعة مختصة بنفاته  
 الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان نفعه عايد الى جميع الاعضاء كما قد طريق  
 موهنة وجاب السمع ان يترك الخنفي عليه حتى يفعل ثم ينادي ان اجاب او التفت  
 علم انه لم يذهب كذا في الضوى الصغرى اظم من موهنة وجاب البصر ان يترك الابل  
 البصيرة فان قالوا بانه ياب وجب الدية وان قالوا لا ندرى اعلم الدعوى والافكار  
 بان يقول الخنفي عليه للحاكم اذ هي بصرى فاذا امكن يطلب المدعى البصيرة  
 فاذا عجز فيكون القول للضارب ثم يمسكه على البات دون العلم الى خلاف  
 بان هذه الجنابة لم تصد عنه فان كل حكم ذكره في الضوى ايضا لا فو في اذ ياب

نصف



عينة بل دية الموضحة والعينين يعني شئ رجلا موضحه فزيب عيناه فلا تصح  
فيجب بل يجب الدية فيها لان سرية الفعل من ابتداء الفعل كشيء واحد لان السرية  
لا تنفصل عن الجناية وقد اتخذ المحل فيه من وجه بواسطة اتصال احداهما بالآخر  
واذا لم يكن آخر الفعل موجبا للقتل ولا يكون اوله موجبا له لانه بالنظر الى الابد  
ان كان عددا فبالنظر الى الانتهاء خطأ فصار خطأ من وجه دون وجه فلا يكون  
موجبا للقتل والشبهة ولا يقطع اصبحت حارة لانه ايضا من قبيل السرية  
بل الدية فيها لان العصاص لما سقط وجب الرش كل منهما لكونها عضوين  
مستقلين او اصبحت اى لا قد ايضا في اصبحت قطع مفصلة الاعضاء فبما  
لانه ايضا من قبيل السرية بل دية المفصل لانه معذور شرعا فخطا ان لم  
ينتفع بما يتبع والحكومة فيما يتبع لانها التقدیر الشرعي فيه ان انتفع  
وانما كان كذا لكونها عضوا واحدا ذكره الزمعي ولا قد ايضا بالشرع  
الحسن اسود باقية او امر او احضر وظلها عيب بوجه ما بل يجب  
كل دية السن كذا في الكافي وقال في الخلاصة ثم فيما اذا حضرت او سوت  
او امرت انما يجب الدية اذا كانت منفعة الموضع والا فلو كان السن فابري  
حال الحكم يجب اى الدية ايضا كما في الوجه الاول والا فلا شيء عليه هذا لا سبق  
كلام الكافي على اطلاقه واحدا في الاصغر والحق الدية كما في سائر الاوان  
كذا في الخلاصة اما دية تنزع رجل من رجل فانتزع المشروعة سنة الحسن  
انتزع فثبت سن الاول او قلها اى قطع رجل من رجل فثبت الى مكانها  
ونبت عليها القيم وجب الارش في الصورتين اما في الاول فلانه تبين ان  
الاستيفاء بغير حق لكنه لا يجب العصاص للشبهة فيجب الحال لان الموجب

فاد

فاد المبت ولم يجر حيث نبت مكانها اخرى فانعدمت الجناية واما في  
الشيئية فلان انبات اللحم لا اعتبار له لان العود لا تعود كذا الاولين يعني  
اذا قطع اذنه فالصوتها فالتحت يجب الارش لانها لا تعود الى مكانها عليه  
لا اى لا يجب الارش ان قلعت سن فثبت اخرى لان الجناية قد زالت  
وانذا لو قطع سن صبي فثبت في مكانها اخرى لا يلزم شي بالاجماع لعدم  
المبت حيث نبت مكانها اخرى فلم تغت المنفعة ولا الرنية او النجم  
يعني شئ رجلا فالتحت ولم يبق لها اثر ونبت شر سقط الارش لزوال  
الشيء الموجب له او جرح بضرب يعني ان ضرب رجلا ماله سوط مثلا فجرم فراه  
ولم يبق اثر سقط الارش لزوال الشيء ولم يبق اثر قيد للصورتين صبي  
ضرب سن صبي فانتزعها ينتظر الى بلوغ المضروب انه بلغ ولم يثبت يجب  
على عاقلة الدية ولو من اللحم فغنى ماله كذا في الخلاصة وسبق في كتاب المعامل  
انه الخمار لعلم رجل رجلا ففسد بعض اسنانه يستحق المضروب من سن الضارة  
ذاك العذر كذا في الخلاصة وطريقه ان يبرء بالمكر حتى يكون سنة مثل المضروب  
فان قلت ليس يبرء بل يبرء اذ قرآن لا قد وفيما دون اليه قلت قد ايضا  
ان يبرء العذر فيما دون النفس فلا تغفل لا يبرء الا بعد برء لقوله عليه السلام  
يستأني في الجراحات سنة ينتظر لان الجراحات تعتبر فيها ما لا قالها لا قال  
استراية الى النفس فيظهر انه فعل وانما يستقر الا بالبرء عند الجرح والبصير خطا  
وعلى عاقلة الدية لما روي عن علي رضي الله عنه جعل عقل على عاقلة وقال عده  
وضطأوه سواء ولان البصير مظنة الرحمة والعاقلة الخاطي لما استحق التحفيف  
وجبت الدية على العاقلة فالبصير وهو اعذر اولى بهذا التحفيف ان لم  
يكن من لحم وان كان منهم فغنى ماله لما قرأه الخمار بطل كعادته لانها كاسمها

سنة



ستارة ولا ذنب لها تسره لانها فوقان العلم ولا حمان الارث لانه  
عقوبة وها ليس من اهلها **فصل** ضرب بطن ارجاء حرة احرار عن  
الامة وسيا حكمها فالتعت جنبنا ميتا وحيث غرة وهي نصف عشر وربع  
الرجل وهي عسامة وربع لو كان الجنين ذكرا او عشرة دية المرأة لو كان الجنين انا  
وهو عسامة وربع لماروي انه عليه السلام قال في الجنين غرة عبد او امه قيمته  
فمسائة فيكون الغرة نصف عشر دية انا حتى الرقيق غرة لانه غرة ما يملك اي  
غيره وافضل او اطلق الغرة وهي الوجه في الجملة كما قيل رقبته كذا في الناقصة  
لما روي عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل  
على العاقلة في سنة وتقسيم بين ورثة سوي ضارب ان كان وارثا لما قر  
ان العاقلة لا يرث ولا كفاية عليه اي الضارب لان فيها معنى العقوبة وقدرت  
في النفوس المطلقة فلا يتعد ما ودية عطف على غرة اي ودية دية  
ان كان حيوانات لانه اتلف حيا بالضرب البين وديتان اي للضروب جنين  
فاما فان اجزاء يتعدو بتعدو اجنابات وغرة ودية ان كان الجنين ميتا  
فانت الام الغرة للجنين والدية للام ودية الام فقط ان ماتت الام فالتعت  
جنبنا ميتا لان فوت الام بسبب لموته ظاهرا لان صوته بجبانته يتغنى  
بمنفعتها وديتان ان التعت حيا فانت دية للام ودية للجنين لانه قبلها  
كما اذا التعت حيا وماتا وفي جنين الامة نصف عشر قيمته في الذكر عشر  
قيمته في الانثى لان القيمة في الامة كالدية في حرة ولا يلزم منه كون الواجب في  
الانثى لان القيمة في الامة اكثر من الواجب في الذكر فيما اذا كان قيمة اجارته  
اكثر من قيمة الفلام لانه نادر والغالب ان قيمته تنزل على قيمتها بكثير حتى  
ان قومت اليه دية بالف وربع يكون فلام مثلها في الصفات المرفوعة بالبن  
وربهم فلا يلزم الاكثرية هذا اذا كان الجنين من غير مولود ومن غير المحذور

اما اذا كان من احد جهات قيمة الغرة المذكورة في جنين حرة ذكر اكان او انثى  
لانه ذكره الزيلعي فان ضربت فاعلى سبعة دفع في عبارة الوقاية سيده  
كان سوا من النسخ لانه الضمير للرجل وهو مؤخر اي لفظا ومعنى وحكما مطلقا فلها  
فالتعت حيا وحيث قيمته حيا لاديه لان قبله بالضرب البين وهو كالا  
في حالة الرق وقد قرأ العبرة بحالة الرمي لا الوصول ويلزم منه كون القيمة للمولود  
لا مورثه وما استبان بعينه كالتام اي الجنين الذي استبان بعض خلقه  
بمنزلة الجنين التام فيما ذكر من الاحكام لا إطلاقا ما روي اذ استقطت  
ميتا عبد او اوفعل كضربها بطرما مثلاً يجب فيه الغرة اي يجب على عاقلة  
في سنة واحدة الا ان يكون باذن الزوج في لا يلزم بشئ ولو اشرت اذ التعت  
لا تضمن المأمورة كذا في الخلاصة **باب** يحدث في الطريق وفيه احدث  
في طريق العامة كسقاء وهو كسرة في او ميرايا وهو كركب الار او حرقا وهو  
مجرى ما يركب في الخياط وقيل جرح يخرج من الخياط يسبب عليه او كان جاز  
اعدائه ان لم يضر بهم وكل من المارة تقصه لان كلامهم صاحب الحق بالمرور  
بنفسه وبدوا به فكان له حق التقص كذا في ملك المشتري وفي طريق الى حصة بان  
يكون غيرنا فذ لا اي لا يجوز احدث الشئ منها بلا اذن الشر كما بان لم يجر لانه  
كالملك الخاص بهم وحق عاقلة دية من مات بسقوطها عليه لانه صار سببا  
لموته كما لو وضع حجرا او صخر بغيره في الطريق او في غير ملكه فقتل به فقتل  
قيمة بهيمة تلتقت بواحد من المذكورات ان لم ياذن به الامام فان الضمان في  
جميع ما ذكرنا باحداث الشئ في طريق العامة انما يكون اذا لم ياذن به الامام لانه  
اذا ن اذ مات واقع في بئر طرعا او جوعا او غما بضم العين الكسرية والمولود هنا  
احتساب من هو ابرير وعذله سوف ان ما يغني عن الضمان لان الغم سبب الوقوع



على حجر أو صفة آخر فغلب به رجل ضمن المصحح لأن فعل الأول انفتح بفعله فالضما  
عليه كمن حمل على رأسه أو ظهره شيئا في الطريق فسقط شيء منها على آخر  
فغلب به فانه يضمن أو ادخل حصيرا أو قندلا أو حصاة في مسجد غيره  
فسقط شيء منها فغلب به ان ان ضمن قبيح مسجد غيره لانه اذا كان في  
مسجد حقة لم يضمن لان القندل فيما يتعلق بالمسجد لانه لا يغيرهم كغسلهم  
واختيار المتولي وكذا ذلك فكان قطعهم مباحا مطلقا غير مقيد بشرط السلام  
وفعل غيرهم تقديرا او مباحا مقيدا بشرط السلام أو جلوس في مسجد  
مسجد حقة او غيره حال كونه غير متصل فغلب به اعديان سقط عليه اعم فغلب  
بضمن قبيح كونه غير متصل لانه لو كان مصليا سواء صلى الفرض او النفل لم يضمن  
لان المسجد انما يضمن للصلوة وان لم يكن مصليا سواء جلس لقراءة القرآن للعلم  
او نام فيه اثناء الصلوة ضمن لا اى لا يضمن من سقط منه ردائه عليه  
انسان فغلب به قبيح بالنسب لانه ان كان حاملا لم يسقط على ان  
فغلب به او سقط فغلب به ان ان ضمن والزوج ان حامل ابنى يتصدق  
فلارجح في التقدير بوصف السلامة بخلاف الأبس فلو قيد بما ذكره لزم الجرح  
فجعل مباحا مطلقا وضمن ذو عايط مال الى طريق العام وطلب نقصه مسلم  
او دعى رجل اذاعة قرا او مكاتب لان النقص في الموضع في الطريق شرعا وطريق  
الطلب ان يقول اني تقدمت الى هذا الرجل لخدم عايطه وهذا التقدير  
يكفي ولا حاجة الى الاشارة وذكر في الكتب الطلب والارسل يتمكن في اثبات  
هذا الاصل كما روي يعلق بطلب بملكه اى النقص كما لا ريب في الحايطة فانه ملكه  
بملكه اى تلك الرهن وارجاع المهر الى بده وارب العايط والوضي فان لها  
ولاية التصرف في مال البع وملكه لانه مالك يد اولاية النقص له والعبد

انما

ان جرح ولو مد يده لانه ولاية النقص له ثم ما تلف بالسقوط ان كان  
مالا فهو في رقبته وان كان ثوبا ففعله عايطه المولى لوله عايطه لان  
الاشهاد من وجه على المولى وضمان المال اسبق بالعبد وضمان النقص المولى  
فلم ينقص من ملكه في مدة يمكن اى نقصه فيها اى في تلك المدة مالا مقبول  
ضمن وعاطلة عطف على ضمير ضمن وجار للفصل نف مقبول ضمن القدر لعل  
اى المال والنفس به اى بذلك الحايطة الا اى لا يضمن من اشهد عليه فباع  
داره ونقصه المشتري او لا كذا في الكفا في وليس في الهداية لفظ او لا سقط  
الحايطة بعد البيع فتلف به مال او نفس وانما لم يضمن لان الجناية بترك الدم  
مع ملكه وقدر ال بالبيع بخلاف اشراء الجناح لانه كان جانيا بالوضع  
ولم يتغير بالبيع ولا ضمان على المشتري اذ لم يشهد عليه الا ان يشهد  
بعد شرائه في يضمن لترك التوزيع مع ملكه بعد الطلب او طلب محض لا بملك  
نقصه اى لا يضمن من لا يملك نقصه وان طلب منه كالمهرين او كالمهر  
والكودع والسكن كعدم قدرتهم على التصرف مال الحايطة الى دار رجل فله  
الطلب لان الحق له فيصير تاجيله وبراءة مراه اى من الجناية لان مال الى  
الطريق فاحل الفاض او الطالب لانه من العامة فلا يجوز لها ابطاله  
وان من ماله لا يبرأ ضمن بلا طلب كما في اشراء الجناح وهو اقول في الجرح  
اجدار الى الطريق وابنا على وكذا كالكتيف مثلا حايطة محبة طلب نقصه  
من احداهم وسقط على رجل فغلب به ضمن عايطه اى عايطه المطوب منه  
عسر الدية لان الطالب يضمن في حق ففكون متقدرا فان قيل الوارد من التمسك  
لا بقدر ان يهدم شيئا من الحايطة فكيف يبيع الطلب منه قلنا ان لم  
يتكمن من يهدم نصيبه يمكن من اضلاله بوجه وهو المرافعة الى الحكم وبه



يحصل الخوض واذا ترك ضمن العاقلة كما تضمنوا الى العاقلة ثلاثة  
في دارهم براءه بن حبيب باب لان الحافر والباقي في التلخيص  
**باب جناية الهيم والجناية عليها** اصل ان المور في طريق المسلمين  
مباح بشرط السلامة لانه يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه يكون  
مستزكا بين كل اثنين فقلنا بالاباحة بشرط السلامة ليعتدل النظر من  
الجانبين فيما يمكن الاضرار عنه لا فيما لا يمكن لان تقيده بها مطلق يؤدي  
الى المنع من التصرف وسد باب به وهو مفتوح اذا تقرر هذا فنقول ضمن الراكب  
في طريق العامة ما وطئت دابته وما اصابته بيده او رجلها او راسها او  
كدمت اي عشت بمقدم اسنانها او عبطت اي ضربت بيده او عمت  
اي ضربت بنفسها شيئا يقال اصطدم الغارس ان ضرب احد هما الآخر بنصف  
فان الاضرار عن هذه الاشياء يمكن لانها ليست من ضرورات السير فقيده بشرط  
السلامة عنها فلو حدثت هذه الاشياء في السير في ملكه لم يضمن لانه غير متوقع الا  
في الوطى او هو راكبها لان الابطار مباشرة لانه قد يتقيد حتى يحرم الميراث ويظلم  
الكفارة وغيره تسبب وفيه بشرط التعدي فصار كخوالبه في ملكه وفي الجارية  
لا يشترط ولو حدثت في السير في ملك غيره فلو كان سيرة باذنه اي باذن الغير  
كان ذلك الملك كملكه وسيرة فيه كاسيرة في ملكه حيث لا يضمن عليه والا اي  
وان لم يكن باذنه ضمن ما تلف مطلقا لانه متوقع لا ما لم تحت عطف على قوله  
ما وطئت دابته نزع الدابة بالحاء المهملة ضربها بنحو حافر بما الى الايمن ما تحت  
برجلها او دبرها باب سيرة اذا لا يمكن الاضرار عنها مع سيرة ما تحت لواءها  
في الطريق ضمن لا مكان الاضرار عن الاتفاف وان لم يكن عن النخبة  
فصار متوقفا بالاتفاف او عبط باب اياه راشت او باليت في  
سيرة فانه لا يضمن ايضا لما من امتناع الاضرار او لوقوعها فان بعض

الدواب لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف فلو اذ قفها لغيره ضمن لانه متوقفا بالاتفاف  
الا ان يكون الاتفاف في موضع اذن من قبل الامام بايقافها فيه في اثنين  
لعدم التعدي وان اصابته بيده او رجلها حصاة او نواه او انارت  
عيارا او حجر صغيرا ففقا عيناه او اذ قفها لا يضمن لتعذر الاضرار  
وبالكبير ضمن لا مكان الاضرار ضمن باب في الدابة وان اذ قفها اصابته  
بيده او رجلها اي كل صورة يضمن فيها الراكب يضمن فيها باب في الاتفاف  
لانها مسيبان كالراكب في غير الابطار فجب فيها الضمان بالتقدي كالراكب  
وبهذا الحكم يطرده وينعكس في الصحيح وذكر القدر في ان باب يضمن  
النخبة بالرجل لانه يراى عينه فيمكن الاضرار عنها مع السيرة وغاية عن بصر  
الراكب والتأيد فلا يمكنها الاضرار عنها وعليها بعض المشايخ واكثرهم  
الاول وعليه اي الراكب الكفارة لانه مباشرة ومن حكم المباشرة ولا يرت  
ان كان المقتول مودعه لذلك ايضا فلو قفها اي باب في الاتفاف حيث لا  
كفارة عليها ويرت ان لانها مسيبان والكفارة وجرمان الارث ليس من  
اسباب التسبب ضمن عاقلة كل حرة فارس او راجل ذكر الراس في الموط  
وغيره دية الاخوان اضطرة وقد قرع مع الاصطدام وماتا ولم يكونا من جمع  
حتى لو كانا منهم وجبت الدية في مالهم كما قرع راوا وكان اي الاصطدام خطا  
لان موت كل منهما مضاف الى كل صاحبه لان غلظه في نفسه مباح وهو المشي  
الطريق فلا يغير في حق الضمان بالنسبة الى نفسه لانه مباح مطلقا في حق نفسه  
ولو اعتبر لوجب نصف الدية فيما اذا وقع في سيرة في قارعه الطريق او لولا المشي  
ونقله في نفسه لا يوجب في السيرة وفيها صاحبه وان كان مباحا لكنه متوقع بشرط  
السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلف وفيه  
خلاف زفروان في حقها انه ولو كان الاصطدام عند قصورها اي الوضوب



نصف الدية اتفقا لان كلامهما في خبر مات بفعله وفعل الآخر في خبر نصف  
الدية ويهدر النصف كما اذا جرح كل منهما نفسه وصاحبه ولم يذكر في الهدية  
والكافة صورة العود صرحا بل في ضمن ويصل الحضم وهذا قال في الكفاية ان يجب  
نصف الدية في العود على عاقلة كل واحد في الخطأ يجب الدية الكاملة على ما ذكر  
في الكتب خلا انه ذكر الخطأ في موضع المسئلة والعود في بيان قول الخصم لو كان  
المصطلحان عبيدين يهدر دمه لان الجناية تعلقت برقبته ما دفعا وفرا  
وقد فانت لا الي خلف ولو كان احدهما حرا والآخر عبدا فعاقلة المقتول  
قيمة العبد في الخطأ في اخذها ورثة المقتول اذ على اصله صفة ومحمد بن ماسه  
يجب القيمة على العاقلة لانه ضمان الادنى عندهما فخذ اخلف العبد الثاني بدلا  
بهذا العذر في اخذه ورثة المقتول ويصل ما زاد عليه لعدم الخلف و  
نصفها في العود اي يجب على عاقلة المقتول نصف قيمة العبد لان المضمون في النصف  
وهذا العذر في اخذه دلي المقتول وما على العبد في رقبته وهو نصف دية  
المقتول لا يدر ما اخلف من العبد وهو نصف القيمة وقيمة اي الدية عاقلة  
سابق دابة وقع بعض الازهار كالسرج والجام ونحوهما على رطل فانت لانه  
ما يمكن التحرز عنه ان سقوطه اما لعدم شدة عليها او لعدم احكامه وضمن  
ايضا عاقلة قابض قطار وطى بعير منه رجلا فانت لان القابض عليه حفظ القطر  
كان يجر وقد امكنه التحرز عنه فصار متعديا بالتقصير فيه الا ان ضمان النوقش  
العاقلة وضمن المال في مال كذا في الكافة ولو موه اي مع العايد بسابق في جانب  
الابل ضمانا ان لم يكن لها عاقلة وان كانت ضمن عاقلة مالان قابض الواد قابض  
لكل وكذا سابقة الاتصال لادته ولما اذا لم يكن في جانب الابل بل توسطها

اي دخل بين الابل واخذ ذمام واحد منها ضمن وحده ما عطف بما هو خلفه  
ويضمن ما عطف بما هو بين يديه لان القابض لا يقود ما خلفه السابق  
لانقطاع الزمام والسابق يسوق ما كانت امامه قبل بعير ربط على قطار <sup>علم</sup> بعير  
قابضه متعلق بربط رجلا مقتول قبل ضمن عاقلة القابض الدية لانه قابض لكل  
قابض لذلك بعير والعود سبب لوجوب الضمان ومع تحقق سبب الضمان  
لا يسقط الضمان بجهلهم ورجعوا اي العاقلة بها اي بالدية على عاقلة الربط  
لان الربط هو الذي اوقع في هذه الضمان حيث ربطه بالقطار وهو متعلق  
فيما مضى فصار في التعذيب هو الجاني فلو ربط والقطار واوقف ضمنها اي الدية  
عاقلة القابض بل رجوع لانه قابض بعيره بلا اذنه لاصرها ولادلاله فلا يرجعون  
بالحقهم على احد غاية الامر انه متعلق بالربط ولا يقاف على الطريق لكنه زال  
بالعود فصار كما لو وضع حجر او قولة غيره وكذا اذا علم القابض بالربط لا يرجعون  
على عاقلة الربط بالحقهم من الضمان لان القابض ارضى به والتلف قد انفصل  
بفعله فلا يرجع به ارسلا كلبا او طيرا وساته اي مشى خلفه موه وان لم يش  
خلفه فادام في فوره فهو سابق له في الحكم فيلحق بالسوق وان ترافى انقطع  
السوق ذكره الزبيعي فاصاب في فوره ضمن في الكلب ما اقلقه لانه محمول عليه  
من جهته فاضيف فعله الي الكره فيما يصلح اليه لا اي لا يضمن في الطير اي البازي  
والفرقا الى الكلب يحتمل السوق فاعينه سوقه والطير لا يحتمل فصار وجود  
السوق وعدم نسوا ولا كلب لم يضمن لعدم سبب الضمان ولا دابة  
منفصلة اصابت نفا او لا ليل او نهارا والقول عليه ان الزمام جرح الجاني  
اي يهدر وهي المنفصلة ولان الفعل لم يضمن اليه اذ لم يوجده منه ما يرجع  
النسبة اليه من الارسال والسوق ونحوهما كلب ما كل غيب الكرم فاشهد  
عليه ولم يحفظ حتى اكل الغيب لم يضمن وانما يضمن اذا اشهد فيها بخلاف تلف

مطالع  
يكتب بكل غيب الكرم



بن آدم كالحايطة الحايطة ولعلم الثور وعقر الكلب العقود فيضمن اذا لم يحفظ ضرب  
داية عليه بالركب او تحبها اي طعن بها بعد وقوعه فتحت او ضربت بيد  
شخص اخر غير الطاعن او تعرت من ضربته او تحب او صد منه وقوله ضمن يروي  
الضارب او انما حصل للراكب لان المروي عن عمر وابن مسعود ومنه لان الناس  
معتقد في التسبب والراكب في فعله غير متقد فيتخرج جانبه في التفرقة للثقة  
حتى لو كان موقفة دابة على الطريق يكون الضمان على الراكب وانما حصل لانه  
معتقد في الاتعاف ايضا وان تحت النافس فإيها لكان منه هدر لانه كاليان  
على نفسه وان الوقت الراكب ففعلته كانت دية على عاقلة النافس  
معتقد في تسببه ثم النافس انما يضمن اذا كان الوطى في فوطه حتى يكون  
السوق مضافا اليه واذا لم يكن في فوطه فالضمان على الراكب لانقطاع اثر  
النفس فيبقى السوق مضافا الى الراكب وضمن في فوطه عين مناة التعصب  
ما تضمنها لان المتصور منها العلم فلا يعتبر فيها النقصان للابنخ وضمن في عين  
بغير جزاء وحروره اي ابله والطار والنفل والنرس بربع القيمة لما روي انه ضلت  
عليه وسلم قطع في عين الدابة بربع القيمة وبهذا اقصى عمره لان اقامة العمل بها  
انما يمكن بربع اعين عينها وبعين المستعمل لها فصار كانه ذات اعين  
اربع فوجب الارباع بنوات احد باب **جناية الرقيق والجناية عليه**  
**عبد عمدا** حق النفس بحسب التهود لما روي الا ان يصالح في بيعه بغير الضلع بين الرقيق  
والمولى او بغيره اي بغير العفو من المولى ولم يجب الاسترقاق لكونه مباحا  
ويثبت اي العقود باقراره اي العبد لا اقرار المولى لان هذا الاقرار من العبد  
لانهم فيه لكونه عابدا عليه بالضرر فيقتل ويهجر على اصل الحرية باعتباره لادنية  
فيما يرجع الى الدم فلذلك لا يقبل اقراره ولا نقصان وان كان هذا الاقرار اجبارا

حق المولى لكنه ضمنه فلم يجب مراعاة وفيما عطف على النفس دونها اي دون  
النفس كالجناية اي يكون كالتعطل الخطار في الحكم وبيان الحكم بقوله دفعه لسيده  
بها اي بمعاذلة الجناية وبذلك وليها اي ولي الجناية او فداء بارشها يعني  
ان سيده فخر بين دفع العبد والفداء بالارسل فخلص عبده لكن الواجب  
الاصل هو الدفع في الصحيح ولهذا سقط الواجب بموت العبد لغوات  
محل الواجب بخلاف موت الحر الجاني حيث يجب الارسل على عاقلة  
حالا اي كانيا كل من الدفع او الفداء على الحلول اما الدفع فطاعة عين ولا يصل  
في الاعيان واما الفداء فطاعة بدل العين فيكون في حكمه وان لم يجز شيئا  
حتى مات العبد بطل حق المجني عليه لغوات كل حقة كما مر وان مات بعد  
اختيار الفداء لم يبرأ التحول الحق من رقبته العبد اي ذمة المولى فان فداء  
فجني قهرى كالاولى فانه اذا فداءه خلس الجاني عن الاولى فصارت  
كان لم يكن فوجب بالتبعية الدفع او الفداء وان جنى جانيين ودفعهما  
الى وليهما بثمانية مائة حقيقة ما اي على قدر ارسل الجانيين او فداء  
بارشها لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بهما كالدون  
المقتل حقيقة لا يرى ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجناية فحق المجني عليه  
الاول او ان لا يمنع وان كانوا جماعة يقتسمون العبد المدفوع على قدر  
حصصهم وان فداءه بجميع ادواتهم لما ذكر ان تعلق الاولى برقبته  
لا يمنع تعلق الثانية بها وان دفعه اي المولى العبد طاعة او باعه او  
ادخله او دبره او استولى بها اي الجانية ولم يعلم بها اي بالجانية  
ضمن الاقل من قيمته ومن الارسل وان علم غرم الارسل فان المولى  
قبل هذه التصرفات كان مختارا بين الدفع والفداء والمالم يبق محل الدفع



بلا علم المولى بالجناية لم يصح خيار الارش فقامت القيمة مقام العبد  
 فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر فوجب الاقل بخلاف ما اذا علم فانه يصير  
 خيار الارش كما لو علق عتقه بعقل زيد او رمية او حجة فعقل ان  
 قتلت زيدا فانت حر فعقل او قال ان رميت زيدا فانت حر فري  
 اذ قال ان قتلت زيدا فانت حر فعقل او قال اذ قال ان شجيت رأس  
 فانت حر فصح غم الارش لانه يصير خيارا للعدا حيث اعتقه على تقدير وجود  
 الجناية فقطع عبيد حر عدا و دفع اليه بقضاء او لا فاعتقه فسر فانت  
 منه فالعبد صلي بها فانه اذا اعتق ول عليه ان قصده تصحيح الصلح اذ لا يحل  
 الا ان يكون صلي عن الجناية وما يحدث منها وان لم يعتقه بتردي سببه  
 لانه ان لم يعتقه وسري ظهر ان الواجب ليس الحال بل العود فكان الدفع  
 باطلا فيرد العبد الى سببه فيقتل الولي او يعفو اي يخير الولي بين العمل  
 والعفو لانه مباح الدم كما جنى ما دون مدون فخطا فاعتقه سيده  
 بلا علم بها غيب غم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه ولو لم يكن  
 اي غم لولي الجناية الاقل منها اي من القيمة والارش فان السيد اعتق  
 المأذون المدون غم لرب الدين الاقل من القيمة ومن دينه واذا اعتق  
 العبد الجاني ضاياه خطا غم الاقل من قيمته ومن الارش فكذا اخذ الاصحاب  
 لعدم المزاحم بينهما اذ لو لا الاعتاق يدفع الى ولي الجناية ثم يباع للدين ولا  
 مأذون مدونة ولذا لا يدفع مولا الجناية ويبيع لدينها لان دينها  
 ذمتها متعلق برقيتها فيسرى الى الولد والدفع للجناية في ذمة المولى  
 وانما يلاقها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والسراية يكون في الامور الشرعية  
 لا الحقيقية عبيد لرجال زعم رجل آخر ان مولا اعتقه فقتل اي العبد المعتق  
 ولما لم

صلي  
 ساه

وليا له اي لراعي خطا فلا يترتب له اي للراعي لانه لما زعم ان مولا اعتقه فقد  
 اقر انه لا يسخي على المولى دفع العبد ولا العدا بالارش ولذا استحق المولى  
 على العاقلة لانه حر فيصدقه الراعي في حق نفسه فسطا الدفع والعدا ولا  
 يصدق في دعواه الدية عليهم قال قسنت انا زيدا قبل عتقي خطا وقال زيد  
 بل بعده صدق الاول لان زيدا يدعي عليه شيئا لواقربه لزوم الضمان لان  
 الثابت بالاقرار لا يتحمل العاقلة فماده بقوله قسنته قبل عتقي ما قسنته بعده  
 عن لزوم الضمان عليه لا معناه الظاهر لزم الضمان على المولى بالاقل من  
 قيمته ومن الدين ان لم يعلم بالجناية والدية ان علم بها مع ان قوله ليس  
 على المولى وانما قال قطعت يد ما قبل الضامها وقالت كان بعده صدقت  
 وكذا في اخذه منها اي اعتق امة ثم قال لها قطعت يدك او اخذت منك  
 هذا المال قبل ما اعتقتك قالت بل بعده فالقول لها لانه اقر بسبب الضمان  
 ثم ادعى البراءة ويمنك فالقول للملك لا يلجأ والعتلة يعني اذا قال جامعها قبل  
 الاعتاق او اخذت العتلة قبل ما قال قول له لان الظاهر كونه حال الرق او عبد  
 مجرد او صبي صبيتا بعتل رجل فعتقه فالدية على عاقلة العتلة لان العتلة صبي  
 في هذه الورطة لكن قوله معتق على المولى فيضمن بعد العتق لا على الصبي لقصور طيبته  
 ولو كان ما مور العبد المجرد عليه عبدا مجورا مقلده دفع السيد العبد العتلة او فداه  
 في الخطا بلا رجوع حاله لان المأذون قول المجرد غير معتق فلا يوافق في الحال بل بعد  
 عتقه لزوال المانع ويخرج المولى باقل من قيمته ومن العدا لانه خطا دفع  
 الزيادة لا مضطر كذا الحكم في العدا اي دفع السيد العتلة او فداه ثم رجوع على  
 العبد الامر باقل من قيمته ومن العدا ان كان العبد العتلة صغيرا لان على الصغير  
 كالخطا ولو كان كبيرا اقتصر لانه كركي بين آخره العبد قبل من فداه من كل  
 وليا فعقل احد وليه كل منها دفع نصفه الى الاخرين او قدر بدية هي عشرة الاف

من



درهم لان الرقبة حكم القود وصارت بينهم لكل واحد ربحه فان غنى انسان بطل  
 حقهما وبقى حق الاخرين في النصف فلذلك قيل ادفع نصفه واما القود فذكر كان  
 محسرين النفا فاذا غنى انسان بطل حقهما فبقى حق كل من الباقين في خمسة الاف  
 ان شاء وان قتل العن اهداها الى احد كترين خطا والآخر عدا وعلى امره في  
 العمد فدي بدينه لو في الخطا وبضربها لاحد ولو في العمد الذي لم يعرف لان نصف الحق  
 بطل بالعفو فبقى النصف وصار مالا ويكون خمسة الاف لم يبطل شيء من حق في  
 الخطا وكان حقهما في كل الدية عشرة الاف او دفع اي العن اليهم بغير ان يستبد  
 كان خيرا بين القود والدمع فان دفعه دفعه اليهم انما ثلثناه لو في الخطا وكشف  
 للملك لم يعرف من وية العمد ولا عند له حصه رحمه فيضرب وفي الخطا بكل  
 وغير العاني بالنصف لان حقه في النصف وحقهما في الكل فصارت كل نصف بينهما  
 فصار حق وية الخطا في سهمين وحق غير العاني في سهمين فيقسم بينهما اثلاثا  
 واربعا معا رة عند هما ثلثة ارباعه لو في الخطا ودفع لاحد وية العمد  
 لان النصف سهم لو في الخطا بلا معا رة واستودت معا رة الترتين  
 في النصف الآخر فينصف فلذلك ايقسم اربعا قبل عدها فريهما وعلى احد هما  
 بطل كله لان ما يجب من المال يكون هو المقتول لانه بدل دمه ولذا يقض  
 ديونه وتنفذ وصاياه ثم الورثة يخلفونه منه بعد النزاع والموت لا يستوجب  
 على عبده دينا ولا يخلفه الورثة فيه **فصل** دية عبادة قيمة  
 فان بلغت الى قيمتها دية الحر وهي عشرة الاف درهم او اكثره وهي خمسة الاف  
 درهم نقص من كل منها عشرة ال عشرة وراهم استعارا بانقطاع دية الرضخ  
 عن الحر وقيمة العشرة باشر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما كانت القيمة اكثر من  
 عشرة الاف من الدراهم في العبد ومن خمسة الاف في الامة ولم يورث في  
 حب

يجب قيمته بالقيمة ما بلغت في العصب عبر قيمة اي قيمة كل منهما بالقيمة ما بلغت  
 فلو غصب عبدا قيمته مائة دينار وهلك في يده يلزم تلك القيمة وما قدر من  
 دية الحر قدر من قيمة العن لان القيمة في العن كالدية في الحر لانه بدل الدم  
 فحق يده اي اطلاق بدل العن يلزم نصف قيمته كما في دية الحر بالقيمة ما بلغت  
 الصحيح الا في دية عن حر لانه يجب في قطع يد العبد خمسة الاف درهم عليه  
 يده عدا فاعتق فسرى اقيدان وذه لسيده فوط ان كان وارث المحتج  
 سيده فوط اقا د عند له حصه وليه يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله  
 لان القود يجب بالموت مستند الى وقت اخرج فان اعتبر وقت اخرج  
 نسب الولاية الملك وان اعتبر وقت الموت فسيبها الورثة بالولاء  
 فجهالة سبب الاستحقاق يمنع القود كجهالة المستحق ولما ان جهالة  
 السبب لا يعتبر عند تحقق من له الحق والافلا اي وان لم يكن الوارث  
 السيد فوط بل لم وارث غيره لم يند بالافلا لان لمعتبر ان كان وقت  
 اخرج فالمستحق السيد وان كان وقت الموت فذلك الوارث اذ هو  
 السيد فجهالة المقض له يمنع الحكم قال الموت لعبد به احد كما قرئ في اي  
 صار مشجوا بين قسامين الموت واحد للحرية بان قال اردت هذا فارتبها له  
 اي الموت وان قتلها رجل وجب دية حر وقيمة عبده والنوع ان البيان  
 ان شاء في حق المحل اظهر في حق المولى ولهذا اذا مات المولى قبل البيان  
 بشيخ العتق بينهما وبعد الشيخ يقع محلا للبيان فاعتبر ان شاء في قولها  
 وبعد الموت لم يقع محلا للبيان فاعتبر اظهرها راحضا واحدا مما قرئ في  
 فيجب قيمة عبده ودية حر ولو قيل كل منهما راحلا قيمة العبد لاننا لم نشيخ  
 لقتل كل واحد حرا وكل من العاتلين بترك ذلك فاعلمها قيمتها ما وية فحق يعنى



يعني عبد دفعه سيده واخذت قيمته او امسكه بلا اخذ الثمن يعني  
 اذا فسخ رجل عيني عبد فان شاء مولاه دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه بلا  
 وان شاء امسكه ولم يأخذ الثمن يعني ان كان له مال كان معبدا فاقا وجب ان يخرج  
 مع اخذ الثمن لان معنى المالكية لما كان معبدا فاقا وجب ان يخرج  
 على الوجه المذكور كما في سائر الاموال فان من خرج ثوب غيره فاقا فاقا  
 يخرج المالك بين دفعه اليه وتضمن قيمته وبين امسكه الثوب مع تضمن  
 الثمن وان كان المالكية ان كانت معبدا بالذات فالأولية غير  
 مبردة فيها وفي الاضرار ايضا ولهذا لو قطع عبد يد عبد يوم المولى  
 بالدفع او الثمن ولو كان مالا فحقا لو جب ان يباع من احكام الادوية  
 ان لا يتقيد الضمان على الاضرار ولا يملك نجاسة ومن احكام المالكية ان يتقيد  
 بملكه فصرنا على الشرايين فظهر ما من احكام **فصل** اقر مدبر  
 او ام ولازم بذكر المكاتب اذ علم حكمه فيما سبق من كتابه بجناية خطا لم  
 يخرج ولا يثبت عليه احد منهما ولو بعد العتق لان وجب جناية الخطا منه على  
 سيده واقراره لا يتقيد عليه وبعد اثباتها بالبينة ضمن مولاه الاقل  
 من الارش والقيمة لما روي ان ابا عبيدة اجراه ربه فضع بجناية المدبر  
 على مولاه كان اميرا بالشام بمحض من الصحابة رضوان الله على جميعهم فصار  
 اجماعا ولا يثبت عليه ولا يستلاد همار ما نفاذ دفع الرقبة عند الجناية ولم  
 يصح تخارا بالدية لانه غير عالم بانه يفتني فصار كما فعله بوجده الجناية غير عالم بها  
 وانا وجب له الاقل من قيمته ومن الارش لان الاصل وجوب الدفع بالجناية  
 وقد تقرر الدفع بسبب من المولى فيجب القيمة عليه لمنعه منه ولا يمنع  
 من المولى في اكثر من القيمة ولا حق للمولى الجناية في اكثر من الارش ولا يثبت

بمحض  
 ٥٥

الجناية بين الاقل والاكثر في متحد الجنس بخلاف التوق حيث خبر بين الدفع  
 والنفاء وجنسهما مختلف وان جنى المدبر جنابات لم يلزمه الاقيمة واحدة  
 بمجايلة عين واحدة فشارك في الجناية الثانية وفي الاولى في قيمته  
 وقوت اليه اي دية الاولى بمقتضى ولا يطالب من المولى شيئا لانه مجبور  
 في الدفع ويبيع مولاه او دية الاولى لو دفعت اليه برونه اي بدون  
 العتق لانه لم يكن مجبورا في الدفع حتى مدبر خطا فاقا لم يسقط  
 عن مولاه لانه ثبت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا يسقط ذلك  
 قبل المدبر مولاه خطا بسبب تدبيره لان التدبير وصية برقبته وقد سلك  
 لانه عتق بموت سيده ولا وصية للمولى فوجب عليه رد رقبة وقد  
 عجز عنه فعليه رد بدلها وهي القيمة ولو قتل عتق الوارث او استعاه  
 قيمته ثم قتل كما الاول فظاهر وانما ذكر من ان التدبير وصية بالقتل  
 قطع سيده بده فسر في ضمن قيمته اقطع وان قطع سيده في بدعيه  
 هذه لم يضمن لان الغصب يوجب ضمان ما غصب وسيرار القاصب زاد  
 المصنوع والاستيلاء عليه في المسئلة الاولى لما قطع المولى يده ونقصت  
 قيمته بالقطع فوجب على القاصب قيمة اقطع وفي الثانية لما قطع المولى  
 يده ونقصت قيمته بالقطع فوجب على القاصب قيمته بدعيه في  
 يد القاصب مستر والم لا يستلاد يده عليه قيمة او القاصب من ضمانه  
 لوصول ملك اليه ومن عبد مجبور غصب مملوك فاقا سيده فان الحجر يؤخذ  
 بافعاله حتى لو ثبت الغصب بالبينة يباع فيه دون اقراره حتى لو  
 اقر به لا يباع بل يؤخذ به بعد عتقه حتى مدبر عند غاصبه ثم عند مولاه  
 ضمن قيمته لهما يعني اذا غصب رجل مدبر الجاني عنده اخرى ضمن المولى للمدبر



الجنايتين فيكون بينهما نصفين لان موجب ضايرة المدبر وان كثر  
 قيمته واحدة فوجب على المولى لانه اعجز نوع عن الدفع بالتدبير  
 من غير ان يصير خائرا للعدا وكما في العن اذا اعتقه بعد الجنايتين  
 يعلمها وانما كانت القيمة بينهما نصفين لاستوائيهما في السبب ورجع  
 بنصفها اي رجع المولى بنصف ما ضمن من قيمة المدبر على العاصب لانه  
 ضمن بالقيمة بالجنايتين نصفها بسبب كان عند العاصب والنصف  
 الآخر بسبب كان عنده فيرجع عليه بسبب حقه من جهة العاصب  
 لم يزد نصف العبد لان رد المستحق بسبب كان عند العاصب كذا رد  
 ودفعه الى الاول اي دفع المولى نصف القيمة الذي اخذه من العاصب  
 الى ولي الجناية الاول عند له حصصه ولم يوصف رعاها انه وقال محمد رحمه  
 لا يدفع اليه لان الذي رجع به المولى الى العاصب عوضا عن سبب ولي الجناية  
 الاول لانه انما رجع على العاصب بسبب ذلك فلا يدفع اليه ليلتصم  
 التبدل في ملك واحد ولها ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى  
 عليه لا يترام احد يستحق كلها وانما ينتقص باعتبار فراهقة الثاني فاذا وجب  
 شيئا من بدل العبد في يد المالك فاربعا باخذه منه لئتم حقه وبذلك ينع  
 جنى عند المولى خارا ثم خص به رجل فجن عنده لا يرجع الى المولى لان الجناية  
 الاول كانت في يده والحق في الفصلين يعني اذا جنى عند عاصبه ثم عنده  
 مولاه او بالعكس كما تدبر لكن الفرق بينهما ان المولى يدفع العن نوعا  
 المدبر فاذا دفع العن يرجع بنصف قيمته على العاصب ويسلم للمالك  
 عند رد المولى عندهما لم يل بدفعه الى الاول واذا دفعه اليه يرجع في  
 الفصل

في الفصل الاول على العاصب وفي الثاني لا تدبر خصب من جنى في كل مرة  
 بين رجل غصب مدبرا فجن عنده ثم رده الى مولاه ثم خص به فجن عنده  
 ضمن مولاه قيمته لهما اي لولي الجنايتين لانه منع عليهما العبد عن الدفع  
 بالتدبير فوجب عليه قيمته كما قر ورجع بها اي بتلك القيمة على العاصب  
 لان الجنايتين كانتا في يده فاستحق المولى كله بسبب كان في يد العاصب  
 فيرجع عليه بالكل بخلاف المسئلة التي لو كانت هناك استحق النصف  
 بسبب كان في يد العاصب ودفع اي المولى نصفها اي نصف القيمة انما اخذ  
 من العاصب ثانيا اي الاول اي ولي الجناية الاول لانه استحق كل القيمة  
 لعدم المزام عند وجود جنات وانما انتقص حقه بحكم المراه من دفع  
 اي المولى به اي النصف الذي دفعه ثانيا الى ولي الجناية الاول على  
 العاصب لان استحقاق هذا النصف ثانيا بسبب كان في يد العاصب  
 فيرجع به عليه وسلم له ذلك لا يدفعه الى ولي الجناية الاول لانه استحق  
 حقه ولا الى ولي الثانية اذ لا حقه الا في النصف سوي حق الاول عليه  
 وقدر وصل ذلك اليه وام الولد في كلها اي كل الاحكام المذكورة كالتدبر  
 كاستراكمها في كون المالك من الدفع للجناية من قبل المولى غصب صبيحرا  
 قامت عنده فجاء ادعى عليه لم يضمن ولو مات بصاعقة او لاش عليه  
 ضمن عاقلة الدية هذا استحقاق والقياس انه لا يضمن في الوجهين كما  
 قال زفر واثبت في عدم تحقق الغصب في الحر الا يرى انه لا يتحقق في المكاتب  
 وان كان صغيرا لكونه حرا بواجب انه رقيق رقيقه فاطر بر ورقيقه او لانه لا يضمن  
 وجه الاستحقاق انه ليس بضمير الغصب بل ضمان الاطلاق بالتسبب  
 الى مكان فيه الصواعق والحياة حتى لو نقله الى موضع يغلب فيه الحيض

(نصف)



كراه في الكفر كما في صبي او دغ طيرا فقتله اي اذا ادغ مولى العبد عبده  
صبي فقتله ضمن عاقلة الصبي قيمته وان اختلف بالانا يداع لا يضمن عند  
له حنقه وجر رحمة الله ويضمن عند لم يرضه وان اختلف بالانا يداع لا يضمن عند  
موصوما ولا امان العبد موصوم لحق السيد وقد قوته لدفعه الى يد الصبي ولما  
العبد فوصمته لحقه لبقائه على اصل الحرية في حق الدم وبدونه يضمن للخرائه  
مواخذ بافعاله **باب القاتل** من ايمان تحسم على اهل الحلة الذي وجد  
القتيل فزهم قوله ميت به جرح مبتدأ خبره قوله لانه حلف له او انزق  
او حلق بكسر النون او خروج دم من اذنيه او عينيه وجهد في حلقه او كثره  
عطف على ضم وجهه وجاز للفصل او اكثر البدن سواء كان معه راس او لا  
او نصفه مع راسه لا يعلم فانه اذا لم يعلم كان هو الخصم وسقط القاتل وادعى  
وليه القتل على اهلها اي كلامه او على بعضهم عدا او خطا ولا يثبت له عطف  
اي لا اهل ذلك الميت فموتون رجلا منهم اي من اهل الحلة لا روي ابن عباس  
ان النبي عليه السلام كتب الى اهل خيبر ان هذا قتيل وجد بين اظهركم فالتزم  
يكرهه عليكم فكتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني اسرائيل فالتزم  
الله تعالى على موسى عليه السلام امره فان كنت نبيا فارسل الله رسلا مثل  
ذلك فكتب عليه السلام اليهم ان الله تعالى اراد ان اخذ رءوسكم فبين  
رجلا فحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلا ثم يرمون الدية قالوا لقد  
قتلت نبيا مائتا موسى اي بالوحى يحاربهم الوحي اشارة الى ان خيار  
تعيين الحقين الى الوحي لان اليقين حق والظان انه محتمل من تهمه بالقتل  
وهم الغفلة والشيان او صالح اهل الحلة لان تحريمهم عن اليقين الكاذبة  
ابلى فيظهر القاتل قاتلا كل منهم باحد ما قتل ولا علمت قاتلا لا الوحي اي

لا يختلف ولي المعتول بانهم قتلوه وقال الشافعي اذا كان هناك لوث استخلف  
الاوليا رخص بين يمين فان حلفوا يقضيه بالدية على المدعي عليه عدا كانت  
الدعوى بالعدوان لكل المدعي عن اليقين حلف المدعي عليهم فان حلفوا تركوا  
ولا شيء عليهم وان تكلموا فاعلمهم الخصاص في قول والدية في قول اللوث الذي  
ذكره قرينة حاله توقع في القلب صدقة المدعي بان يكون هناك علامة القتل على  
واحد بعينه كالذم او ظاهر يشهد للمدعي على دعواه من عداوة ظاهرة او باداة  
عدل او جماعة غير عدول ان اهل الحلة قتلوه وان لم يشهد له الظاهر حلف اهل  
الحلة الشافعي في البداية يمين الوالي قوله عليه السلام للاوليا فتقسم  
فموتون انهم قتلوه ولان اليقين حجة لمن يشهد له الظاهر كما في سائر القضاة  
فان الظاهر يشهد للمدعي عليهم لان اهل الحلة في الذم البسرة والظاهر يشهد للمدعي عند  
قيام اللوث وقرب العهد فيكون اليقين حجة لم ولكن في هذه الحجة نوع شرية  
والخصاص عقوبة يسقط بها فلانها واجب كدية في الحديث والشافعي عليه السلام  
الستية للمدعي واليمين على المدعي عليه وروى ان ابن المسعود رده انه عليه  
الله تعالى عليه ولم يدار باليهود وبالغرامة وجعل الدية عليهم لوجود القتل بين  
بين اظهريهم ولان اليقين ليست بحجة لا حقا في فلس فكيف يكون حجة  
لاستحقاق نفس اليقين عندنا ليظهر القاتل بخبر زعيم عن اليقين الكاذبة  
فيتقرر انجب الخصاص واذا حلفوا حصل البراءة عن الخصاص ثم يقضي على اهلها  
اي اهل الحلة بالدية لوجود القتل بينهم وقد ثبت انه عليه السلام جمع بين  
الدية والقسم وكذا عمر ربه وان ادعى ولي القتل القتل على واحد من ظهرهم  
سقط القسم يعني اذا ادعى ولي القتل القتل على رجل من غير الحلة كما ذكر



ابراهيم لا يل الحلة حتى لا تسمع وعواه بعد ذلك عليهم وان ادعى منهم فلا  
 اي ان ادعى على واحد منهم بحسب لا يبطل التهمة والدية من ايها ومن  
 لم يصح في رواية يكون ذلك ابراهيم لا يل الحلة كذا في الحاشية وان لم يوجد  
 اني الجشون فيها اي الحلة كثره الخلف عليهم اني ان يتم اي الجشون ومن كل  
 منهم حسن حتى يخلف لان الخلف فيه واجب تعظيما لامر الدم ولهذا يخلف  
 وبين الدية بخلاف النكول في الاموال لان الخلف فيها بدل عن اصل حق وهذا  
 يسقط ببذل الدية عليه وهناك لا يسقط ببذل الدية وتختلف حال فعله  
 جلف بانه ما فعلت ولا عرفت فالتاخير فيه لانه يريد استحقاق الخصومة  
 عن نفسه فلو لا يقتل فيخلف على ما ذكرناه لما اقر بالقتل صار مشتبه على الجاني  
 فتقضى حكم من سواه فيخلف عليه ولا فائدة على صحتي الجشون لانها ليس من  
 اهل القول الصحيح لما عرفت واليه قول واحدا وعبد لانها ليس من اهل النقرة  
 واليه من على اهلها ولا فائدة ولا دية على احد في مع ميت لا اثر به او جرح  
 دم من قتل او لاقه او دمه او ذكره لانه ليس بقتل اذ لا بد من اثر يستدل  
 به على كونه قتيلا وهو ما ذكر في اول الباب بخلاف ما ذكره هنا لان الدم يخرج  
 من هذه المواضع عادة بلا فعل احد وما تم خلوة كالكبير اي اذا وجد سقط  
 تام اخلق به اثر من الاثار المذكورة فهو كالكبير في الاحكام المذكورة لان  
 الظاهر ان تمام الخلق يتفصل عنها رجل يسوق دابة عليها قتل من عاقلة  
 اي عاقلة الرجل دية اي دية القتل لا اهل الحلة لانه في يده فصار كانه في يده  
 كذا في لوقا وادركها فان اجمعوا اي القاتل والباقي والراكب ضمنوا  
 لانه في ايديهم ذكره الرزوي ولو بين قريتين او قبيلتين فعلى اقربهما  
 لان قتيلا وجد بين قريتين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

عاقلة  
كان

فامان يمسح بنهما فوجد الى احد القريتين اقرب وقضى عليهم بالقصاص  
 والدية وروى غيره مثله وان استوفينا الى القريتين او القيسية فاعلمنا  
 ان كان اي القيتل في موضع يسمع منه الصوت لا يل قريته في الصورة الاولى  
 واهل قريتين في الصورة الثانية لانه اذا كانت بحيث يبلغ الصوت  
 يلحقه الذئب فكلهم النقرة واذا كان في موضع لا يسمع الصوت الا بصرهم  
 النقرة فلا يثبتون اليه التقصير فلا يجعلون قاتلين فغيره اذ جازي قتيلا في  
 دار رجل فعليه القصاص وعلى عاقلة الدية اذا ثبت ان مال بالحق  
 لان الذئب يربح حفظ الخاص الى المالك والدية على عاقلة لان الضرر وقوته  
 بهم وهذا اذا كان له عاقلة والا فعليه كما قرر مرارا لا جرح والدية على لوكا  
 به لانه في عاقلة والذئب ولو وجد قتيلا في دار نفسه يدي عاقلة ودر  
 عند لم حنيفه لان الدار حال ظهور القتل لو رثته فالدية على عاقلة وعند بها  
 وعند زفر لا شيء فيه دية يفتي لما قالوا ان الدار في يده حال ظهور القتل  
 فيجعل كانه قتل نفسه فكان هدر وان كانت الدار لورثة فالعاقلة كما  
 يتحملون ما يجب عليهم كعقوباتهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة التي  
 على اهل الخطاة اي على اصحاب الاملاك القديمة الذين يملكون حين فتح  
 الامام البلدة وقسمها بين انفسهم بخط خطبة لتيمة انفسهم وهم لا  
 مع السكان اي لا بد من السكان يعني المستأجرين والمستعيرين مع  
 الملاك في القصة عند لم حصه ونحو رحمة الله وقال ابو يوسف هو عليهم  
 جميعا لان ولاية الله بغير يكون بالكنة كما يكون بالملك الا يرى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 جعل القصة والدية على اليهود وان كانوا اسكانا بخبر ولهم ان المالك  
 هو الخضر بنصرة البقرة لا السكان واهل خضر معزون على املانهم  
 ولا المشركين عند ما ايقض قال ابو يوسف كلامهم مشتري كون لان وجوب



الصمان بترك الحفظ فمن دلالة الحفظ وهي بملك قد استوفاه والها  
 ان صاحب الحفظ هو مختص بتدبير الحلة فكما هو المختص بالحق والدية  
 لا المشتري وقيل انما اجاب ابو حمزة رحمه الله بهذا بناء على ما يشاهد من  
 عادة اهل الكوفة في زمانه ان اصحاب الحطة في كل حلة يقومون بتدبير  
 الحلة ولا يشتركون في ذلك فان باع كلهم يعني ان يبي وداهن  
 اهل الحطة فذلك الحكم لان المشتري من ابتاع لاهل الحطة فابقى شئ من المال  
 يكون الحكم لردون البيع وان لم يبيع بل باع كلهم فعلى المشتري اتفاقا  
 لرد ال من يتقدم منهم عند ما اويزا هم عنده فانتقلت عندها اليهم  
 فخلصت عنده لهم وقد قيل في دار مشتركة بين قوم بعضهم اكثر بان  
 كان نصفها لرجل مثلاً وعشرها لرجل آخر فلهما لا فرق في الرد ولا يعتبر  
 الا نصيب الاستواء صاحب العقبيل والكثير في الحفظ والتقصير وان بيعت  
 دار ولم يقبض هي وهدرها فعلى اي الدية عاقلة البايع وفي البيع  
 خيار فاعلى عاقلة ذي اليد عند له حصه ربه الله وعند ما ان لم يكن فيه  
 خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من تصير له الدار سواء كان خيار  
 لبايع او المشتري وان كان صحيح فانه يعتبر البيد هي الملك وان لم يقبض  
 في الملك والقبالة والدية على من فيه من الركاب والملاصين والمالك غيره  
 فيه سوار وكذا الحلة وفي مسجد حلة وست رعاها اي شئ من الحلة اضر از  
 عن ان راع الاظم كما سئل عن ايها لانهم اضر الناس بالتدبير فيه وفي  
 سوا مملوك على المالك وفي غيره اي غير المملوك وان راع الاظم والسجين  
 والجامع لاقالة لان المقصود بهما نفع تهما العقول ولا ولا لا يتحقق  
 في حق العامة والدية على بيت المال لان النعم بالنعم اعلم ان الطريق  
 ابتداء في قسمين احد هما طريق خاص وهو ما يختص بواحد او اكثر ويكون له  
 مدخل

مدخل لا يخرج كما ذكرنا في بحث الرابطة المستطيلة والآخر طريق عام وهو  
 ما لا يتحقق بواحد او اكثر ويكون له مدخل ومخرج ويستتبع هذا بان راع وهو ايضا  
 قسمان احد هما شارع الحلة وهو ما يكون المورث فيه اكثر لاهل الحلة وقد يكون  
 لغيرهم ايضا وهذا ما قال في النافذ وفي مسجد حلة على اهلها كالمورد في شارع  
 الحلة والآخر ان راع الاظم وهو ما يكون مروج جميع الطوائف فيه السوية  
 كالطريق الواسعة في السواقي وخارج البلدان وهذا ما قال في الهداية ومن وجد  
 في الجامع وان راع الاظم فلاقاة فيه كذا يجب ان يعلم هذا المقام  
 يندرج الشهادة ويصحح الادبام وفي قوم النقباء بالسيوف واجعلوا عند  
 ان تفرقوا فظهر في موضع اجتماعهم قتل على اهل الحلة لان حفظ الحلة عن  
 مثل ذلك واجب عليهم فاذا لم يوف من يباشره جعل عليهم القامة والدية  
 الا ان يدعى الويل على القدم او على بعض منهم فممكن على اهل الحلة شئ لان  
 هذه الدعوى لا يثبت الحق كمن يسطط الحق على اهل الحلة لان قوله حجة على  
 نفسه وقد قيل في برية لا عارة في قبرها من الغيب ~~على سبيل~~  
 سماع الصوت او في نهكير وهو باليس في يد اهد ولا ملكه كالتواتر مثلاً  
 بخلاف النهر الذي يستحق به الشفعة لا خصص اهلها به لقيام يد لهم  
 فيكون القامة والدية عليهم فقوله الوفاية او ما يميز به ليس على اطلاقه  
 فهذا لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحقه القوت من غيره فلا يوصف بالتقصير  
 ولو كان القتبيل محتب ما كان فاعلى اقرب التي من ذلك الموضع على  
 التفسير لذكر الموت ولو في ارض او دار موقوفتين على ارباب معلومة  
 فليهم لانهم اضر الناس بالتدبير فيها ولو كانت موقوفة على مسجد

يختص



فكانت حراى كما لو دعه في السجن وقد مررت في محنة فلانة غير  
 مملوكة ففى الجنة. والقطاس على كثرها وانه خارجها ان كانوا اسكنوا  
خارجها قبائل فبعض قبيلة وقد قيل فيها ولو بين القبيلتين كان كالمدين  
البريتين وقد فرجا به وان نزلوا جملته فمختلفين فخلاهم العسكر كلهم  
 لانهم لما نزلوا جملته صارت الامكنة كلها بمنزلة محلة واحدة منسوبة اليهم  
 غرامة فادخل في خارج الجنام عليهم ولو كانت الارض التي نزلت فيها العسكر  
 مملوكة فبعض المالك اى القامة والدية بالاجماع لانهم كان ولا يراهم  
 المالك في القامة والدية جرح في حق فبعض الى اهله فبعض وافرانش فانت  
 والدية والدية على اهل خلا لا يوسف رحمه الله لان اخرج اذ انصلح الموت  
 صار قبيلة لئلا وجب القصاص بخلاف ما اذا لم يكن صاحب فرانش رجل  
 مع جرح رمي فبعض آخر الى اهله فمكت زمانا فانت لم يضمن الخامل في قول يوسف  
 محمد رحمه الله وفي قياس قول لم يضمن رحمه الله لان ندره بمنزلة المحلة  
 فوجد وهو كانه يده كوجوده فيها رجلان في بيت بلانالت ومجاورهما  
 قبيلة ضمن الاثم دية عند يوسف فلاقا لمح فانه لا يضمن عنده لانه قتل  
 نفسه ولا يضمن يوسف ان الظان ان الانسان لا يقتل نفسه وجد قبيل في قرية  
 اذ اذ كثر الخلف عليها وندي على عاقلها هذا عند يوسف محمد رحمه الله وعند  
 لم يوسف رحمه الله القامة ايضا على العاقلة لانها على اهل النقرة والمرأة ليست  
 منها فاشترت الصبي ولما ان القامة لتفى التهمة والتهمة من المرأة متحققة  
بطل شهادة اهل المحلة بفعل غيرهم اذ ادعى الولي على اهل المحلة وشهدت بان  
من اهلها لم يقتل عند يوسف رحمه الله ولا لاقتل لانهم كانوا اصدوا ان يصبر صبرا وبطل  
 مدعى

مدعى الولي العقل مع غيرهم فتقبل شهادتهم كالتوكيد بالخصومة اذ ادعى  
 قبل الخصومة وله انهم حضار بانزالهم قائلين بالتعظيم لصا ومنهم فلا  
 تقبل شهادتهم وان فرجوا من الخصومة كالوصي اذا خرج من الوصاية بعد ما  
 به شهدوا على واحد منهم بعد ما ادعى الولي العقل بعينه لان الخصومة قائمة  
 في الكل على ما ذكره والى يد فرجها عن نفسه فيكون متهاك **المعتقل**  
 جمع معتقل بفتح الميم وضم القاف بمعنى العقل الى الدية سميت به لانها تعقل  
 الذمار من ان تسفك ومنه العقل لانه يمنع القصاص العاقلة هم الذين  
 يقسم عليهم دية القتل خطأ اهل الديوان لمن هو منهم يؤخذ من عطايتهم  
 في ثلث سنين من وقت القصاص وبنهم الجيش الذين كنت اسماهم  
 في الديوان هذا عندنا وعندنا في على العشرة لما روي ان النبي عليه السلام  
 حكم عليهم وفسخ بعهده فلانها صلة فالاقارب اول بها كالارث والفقرا  
 ولنا قضية عمر بن قامة لما دون الدواني من جعل الدية على اهل الديوان كخبر  
 من الصحابة من غير تكبير منهم فكان اجماعا وليس في ذلك يخرج بل تقرر  
 لان العقل كان على اهل النقرة وقد كانت با انواع كالولاء والخلف  
 والعدو هو ان يقدو رجل من قبيلته وفي عهد عمره صار بالديوان فخطبها  
 على اهل اجماعا للمنفعة ولما قالوا لو كان اليوم قوم يتشامون بالخلف  
 فعاقلتهم اهل الحرفة وان كانوا يتشامون بالخلف فاهله والدية صلة  
 كما قال الشافعي لكن ايجابها فيما هو صلة وهو العطار او له من ايجابها  
 في اصول اموالهم لانها اخف وما تجملت العاقلة الا للتخفيف والتقدير  
 ثلث سنين روي عن النبي عليه السلام ومكي عن عمر بن الخطاب  
 في مال العالم من الدية يعني يؤخذ في ثلث سنين عندنا ويجب الا عند



ان في وسياقي امثلة ان ثار الله تعالى ان عرفت ان العطايا بالكر  
مرها اي من ثلث سنين او اقل منها يؤخذ منه اي الاكثر او الاقل وهي  
عطف على اهل الزبوان اي العاقلة القليلة لمن ليس منهم اي من اهل  
الزبوان وقع في عبارة الوفاة بهذا وصية لمن ليس منهم وكذا هو  
من الشيوخ لان ضمير صيغة لا وجه لا رجاء اليه فالصواب والحق لمن ليس  
بمنهم يؤخذ من كل اي كل واحد من آحاد العاقلة في مجموع ثلث سنين  
ثلاثة دراهم او اربعة فقط بحيث يؤخذ من كل واحد منهم في كل سنة  
دراهم ليكون المأخوذ في ثلث سنين ثلثة دراهم او من ثلث اي ثلث  
دراهم ليكون في ثلث سنين اربعة دراهم وان لم يسح الحق ضم اليه اقرب  
الاخبار ان الاقرب فالاقرب كما في العصابات واما الاباء والابناء  
فاختلف في ذولهم والفقائل كما هم لان الجاني فلا معنى لاختصاصه فيه  
فلا فرق في العاقلة للمعتق حتى مولاه لان نصرة بهم بولاية قوله عليه السلام  
مولي القوم منهم ومولي المولاة مولاه الذي عاقده وصية اي قبيلة  
مولاه لان العرب يتناصرون بهم فاشبه مولاه العاقلة وتكمل العاقلة ما يجب  
بغير العقل الاصل في الجباب الدنية على العاقلة بالخطا ونسبة القول  
عليه السلام لا وليا الضاربة قوتوا فذوه قال حين ضربت امرأة بطن اواة  
فالقت جنيئا فراقوا الامم عليه السلام ولان الخاطي معذور وكذا الحكماء  
بشبهه لان الآلة للتأديب لا العقاب وللنفوس هرام لا يجوز لا يجوز  
اظهارها ولا وجه لا يجب العقوبة عليه وفي الجباب مال عظيم يستصالح له  
فضم اليه العاقلة لانه انما قهر لقوة منه ومن بانصاده وبهم العاقلة فكانوا  
معتقون في ترك مراقبته فخصوا به وقد ارسل موسى فصاعدا كما في فضل

الشجاع

استحتاج ان الواجب في الموضحة فصاعدا الدنية وهي على العاقلة لا اي تمل  
العاقلة ما يجب بصلح او اقراركم بصحة العاقلة او كد سقط قوده  
بشبهة او قيل ابنه عدا او لاجنابة غيره وعده وما دون ارسل الموضحة  
لما روي انه عليه السلام قال لا يعقل العواقل عدا ولا عبدا ولا صلي ولا  
اعترافا ولا ما دون ارسل الموضحة ولان التحمل للتحريم عن الاستيصال في العقل  
والاستدراك العاقل عرف بالسمع وما نقص منه لا يتحمل العاقلة بل الجاني  
ولو صدق العاقلة الجاني لزمهم الدنية لانها شئت بقضا وقدم  
والاستماع كان لحقهم ولهم ولاية على انفسهم فوجب عليهم ومن ليس له  
ديوان ولا في عاقلة بيت المال في الرواية وعليه الفتوى كذا  
في الخلاصة وقال عصام روي محمد بن محمد بن يوسف عن حماد بن محمد  
انه يجب في مال الجاني ولا يجب في بيت المال بالاجماع كذا في الخلاصة ولا  
عاقلة للجم في الخلاصة لو كان الرجل من الجم عن شمس الائمة الجواني فان  
الائمة اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل الجم هو اختيار فقيه بصحر  
قال وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرقيني في كتاب الاتباع  
لا يخفى مناسبة كتاب اجنابيات وتوابوها وهو مملوك فترى ما كان  
قصدا لب اخذه لها وعليه لان فيه اصابا بالنية والمال حرمة كل  
كالنفس واعانة لمولاه واختلف في الضال قيل اخذه افضل اصابا  
له لا الضال الضياع وقيل تركه افضل لانه لا يرجع مكانه فليقاه مولاه  
واذ عرف الواحد بيت مولاه فالاولي ان يوصله فبما في اي الاخذ  
به اي بالاتباع الى العاقلة فبحسب تعزير الولاة لا يؤمن من الاتباع  
ثانيا ولهذا لا يجوز ان كان له منفعة وينفق عليه من بيت المال



ويجعله ديناً على مالكه فيأخذ منه اذا جاء او من ثمنه اذا باع ولا يفسد  
 لانه لا يستحق التفرير ولا البيع وان لم ينفعه آجره وانفق من آجره  
 الى مجي مولاه فاذا جاء واقام البيعة انه لم يقبل على الفايض وقيل على من  
 ينصبه الفايض كخوف الادب وكخوف ما يخلفه ان الفايض او من ينصبه  
 بالله ما اخرج من ملكه بوجه من الوجوه فبدقه اليه قبل بدقه بالكيل  
 لزيادة الاحتياط وقيل لا يكون الدفع بعد الاشبات وان لم يجرها عطف  
 على اقام البيعة واقر الى العبد انه عبده او وصف المولى بعلامته وطينته  
 ودفعه الفايض اليه بالكيل وان اقر المولى اياه اخذ الجعل منه بخلف  
 باقية ما اباع ويدفع اليه فان طال حبه اي مجي ناطقه الفايض وان علم مكانه  
 لبلا يتضرر المولى بكثرة النفقة وامسك منه وانفق عليه الى الابن  
 منه اي الشئ ودفع ارباح اليه اي المولى ان اثبت انه له بالبيعة او بين  
 الحلية والعلاء وليس له اي المولى فسخه اي فسخ بيع الفايض لان  
 بيعه بامر الشريعة حكم لا ينقض وان زعم المولى انه كان كاتبة او غيره لم  
 يصدق عليه نقض البيع كذا في الفتاوى للسعودي ولو صلح بغير لقوله  
 الاتي اربعون درهم اليه الى ادى الابن الى مولاه سواء كان الابن  
 عبداً حراً او مائتاً او مدبراً او ام ولد لانهم مملوكون فيحصل لهم اعيان المائنة  
 من هذا الوجه بخلاف المكاتب لانه احق بمكاسبه لانه غير مملوك يدركها  
 سلباً من مدة سخرة او اكثر متعلق بالموصل اربعون درهما وان لم يجد لها  
 اي وان كانت قيمته اقل منه ان اشهد انه اخذه للركه وان لم يشهد فليكن  
 كما سلف من اقل منها اي مدة السخرة الى كسبه لان الوصل  
 يوزع على المعوض ضرورة المقابلة وفي الاخير ان اي اكد تبرام الولد اذا

المولى صح

او اخذ من الشئ ما  
 اتفق عليه الابن

بلا يشاهد

مات المولى قبل وصولها اليه فلا جعل له لان ام الولد يتحقق بموته فيكون حرة  
 ولا جعل في الحرة وكذا المدبران خرج من الثلث وان لم يخرج فكذا عندهما  
 لانه صمديون اذا الاعاق لا يجزي عندهما وعنده مكاتب ولا جعل  
 في المكاتب كما سلف فان اشهد اي اخذ الابن بانه اخذه ليرده الى  
 مولاه وابع منه لم يصح لانه امانة عنده ولم يتعد والاي لم يشهد  
 ضمن لانه غاصب ولا يصح له في الوجهين اما في الاول فلانه لم يرده الى  
 مولاد واما في الثاني فلانه سترك الاشهاد وصار غاصباً هذا عندهما  
 عند لم يوصف فلا يصح وبسحق الجعل اذ ارده لان الاشهاد وعنده  
 ليس بشرط فيه وفي اللقطة لا جعل يرد المكاتب لانه ليس بمملوك يد  
 وعلى المهرين جعل الرهن لان وجوب الجعل للراد باصايرة مالية العبد و  
 ماله حق المهرين اذ موجب الرهن بثوت يد الاستيفاء للمهرين مما  
 المالية فكان الراد عاقلاً لم فيجب الجعل عليه وان رده بعد ثبوت اي الرهن  
 اذ الرهن لا يبطل بالموت وهذا اذا كانت قيمة من الدين او اقل منه  
 وفي الاكثر فبر الدين عليه والبيع على الرهن لان حقه بالعد والمضمون  
 فيه وصار كمن الراد والتخلص عن الجناية بالعدا فانه على المهرين  
 بالعد والمضمون فيه وصار كمن الراد وان كان مديوناً فعلى اي الجعل  
 على المولى ان اصاب الرضا اي قضاء ما على العبد من الدين فان ابا  
 من الرضا بيع العبد فصار الجعل اي اخذ صاحب الجعل جعله اولاد ابائهم  
 للعدا لانه مؤمنة الملك فجب على من يستوفى ملكه له وان كان العبد حائراً  
 فعلى المولى في الراد اي الجعل على المولى ان اصاب الراد لانه طهره عن  
 الجناية باهيائه الراد وتبين ان المراد اي ماله والاولى في الرفع

نور الدين



اي الجعل على الاول تبارا ان اضر المولى دفع العبد اليهم لانه احق صفة وان  
كان العبد موهوبا فليس الموهوب له وان رجع الواجب في بيته بعد الرد لان الملك  
للموهوب له عند الرد فزواله بالرجوع بالتفويض منه وهو ترك العرف فيه فلا يسطر  
عنه الواجب بالرد وان كان لصبي في مال له مائة مؤنة ملكه وان رده وصية  
فلا جعل له لان تدبيره واجب عليه فلا يبيح الاخر به ابي بعد البيع وقبل القبض  
غير كسري اي فالتمس في خبر ان شاء الله حتى يبرح الابن او رجع الاصل الى  
تبيح العقد حكمه غير عن التسليم ذكره في الكافي في باب التصرف في الرهن  
**كتاب المنقود** هو ثمة من فدت الشيء اذا غاب عنه وانما فاد هو  
منقود واصلها غائب لم يدر انشره في اتي موضع هو ولم يسمع خبره  
اي بوام ميت في حق نفسه بالاستصحاب فلا كاح لو لم يكن في انا  
لنقله والذين يتوفون منهم ولا يسمي حاله قبل ان يعرف حاله لان ظاهر  
حاله الحياة والقبض بعد المات ولا يبيح اجارته لانه لا يخرج قبل الموت  
ويقيم القاض من قبض هذه الكاين في الزم ويحفظ ماله ويبع ما يخاف  
فاده لان القاض من قبض ماله نصب ناظرا لكل عاجز عن النظر بنفسه كالصبي  
والجذون والمنقود كذلك وفي نصب الحافظ له والقيام عليه نظرا فانه ينفذ  
غلاية والذين الذي اقرب به غريم من غمائه لانه من باب حفظ وحماهم في  
كل دين وجب بعهده لانه اصل في حقوقه ولا يخاص في الدين الذي تولاه  
المنقود ولا في نصب له في عقار او عروض في يد آخر لانه ليس بالملك ولا نائب  
عنه بل هو وكيل بالقبض من جهة المالك في الدين فان ادعى احد من المنقود  
عما من الحقوق لم يلتفت الى دعواه ولم يقبل منه بيته ولم يكن وكيل  
القاضي ولا احد من الورثة خصوصا وان القاضي سماع البيته وحكمه به  
لم ينفذ حكمه لان الاختلاف في نفس القضاء وذكره الرضوي وينبغي على اقرانية

بالولاد

بالولاد كولد له وابويه وعمره لما تر في باب النفقات الاصل ان كل من  
يستحق النفقة في مال المنقود حال حضوره بلا قضاء والتا في ينفق عليه  
من ماله عند غيبته لان القضاء يكون اعانة وكل من لا يستحقها بحضوره  
الا بالقضاء لا ينفق عليه من ماله لانه النفقة يجب بالقضاء والقضاء على  
الغائب لا يجوز لا يعرف بيته وغيرها اي بين المنقود وعمره لوليه  
السلام انها اقرانه حتى ياتي البيان ولو لا أربع سنين وعندها كذا اذا  
اربع سنين يفرق بينهما وتقدر مدة الوفاة ثم تزدحمت ان شارت  
دميت عطف على اتي في حق غيره فلا يبرت من خبره ولا يبيح ما وصي الا اذا  
مات الموصي بل يوقف قسطه من مال مورثه وموصيه الى موت اقرانه في بلد  
اختلف في تقدير مدة حيوته وظار رواية ما ذكره هنا فان ما يقع الحاجة الى  
معرفة قطريقة في تشييع الرجوع الى امثاله كقيمة الممتلكات ومثل التنازل  
وتعاونه بعد كل اقرانه تادير وبناء الاحكام الشرعية على الظان الغالب  
واعبر اقران في بلده لان الشخص من حال الاقران في كل البلد ان خارج من  
الامكان وقال الرضوي المختار ان ينفق ابي راي الامام لانه يختلف باختلاف  
البلاد وكذا اختلف الظن يختلف باختلاف الاشخاص فان الملك العظيم اذا  
انقطع خبره يوجب على الظن في ادنى مدة انه مات سيما اذا دخل مملكة ولم  
يكن سبب اختلاف اراهم فيه فلا معنى لتقدير المدة له فان ظهر قبل اتي قبل  
موت اقرانه حيا فله ذلك القسط الموقوف وبعده اي بعد موت اقرانه  
يحكم بموته في حق ماله يوم تمت المدة الظرف متعلق بماله اي يحكم بموته  
في حق ماله الذي في يده وكنت قصره حقيقة او حكما يوم تمام المدة فتعقد  
عمره لانه كان الا ان مات الموت بغير أربعة اشهر وعمره او يوم  
بين من يرثه الان ولا يبرت وارث مات قبل المدة وفي مال غيره عطف



على في مال اى يحكم بموته في حق مال غيره من حين نفيه حتى لا يكون بعد ذلك  
 مالكا بمال الغير لانه كانه ميتت والميت لا يملك الا فيرد ما وقف له  
 من برت مورثه عند موته لانه المستحق لهذا المال الموقوف الى الآن وذلك  
 لما تقر في الاصول ان الاستحياب وهو طحال حجة دافعة لا مثبتة  
 فالمنفذ قبل المدة حتى فلا يرثه الوارث الذي كان في وقت نفذه وما  
 قبل الحكم بموته لان الظاهر انه كان حيا فيصلح حجة لدفع ان يرثه الغير في مال غيره  
 ميت لان الظاهر لا يصلح للحجة لا يجب ارثه من الغير فيرد ما وقف بالمنفذ  
 الى من يرثه مورثه يوم موته ليس للقاضي تزويج امة الغائب والحجوة  
 وعبد هما ولا ان يكاتبهما ويبيعهما كذا في الفصول العادى **كتاب الملقط**  
 وهو لغة ما يلقطه برفق من الارض فيصير مملوكا ثم يخلع على الطيبين  
 باعتبار ماله لانه يلقطه ويشرع بمولود طمحا بل هو قاصد من العيلة او قرار من  
 التهمة نذب دفعه ان لم يخف هلاكه بان يوجد في المصادر لان فيه الظاهر النفقة  
 على الاطفال وهو من افضل الاعمال ويجب ان خيف هلاكه بان وجد في  
 مفارقة وكوبا من المالك كمن راي اعمى يقع في البئر وكفه بحب عليه حفظ  
 عن الوقوع وهو من كفاية حصول المقصود بالبعض وهو الاجرة رقة  
 لان اصل في بني آدم اكرية يكونهم اولاد آدم وقوارهم ولان اصل في  
 دار الاسلام ايضا اكرية ثم ان خرج جميع الاحكام حتى ان فاذنه كذا  
 لا فاذنه امة لو حود ولد منها لا يوف له اب فننقته وجانية في بيت  
 اعمال وارثه لانه الغرم بالغنم اتفاق الملقط عليه بشرع لا يكون دينا  
 اى الملقط وان امره اى الملقط القاضي به اى بالاتفاق في الاصح الا ان  
 يقول على ان يكون دينا عليه في يكون دينا على الملقط يرجع به الملقط عليه

لان للقاضي ولاية عليه وانما قال في الاصح لان تجرد امر القاضي بالاتفاق عليه  
 يكفي في الرجوع على الملقط فيما ذكره الطحاوي كما اذا قضى دينا على شخص بآمره  
 فانه يرجع عليه وفي الاصح لا يرجع الا صرح بالامر لان مطلقه قد يكون للحث  
 والترغيب فلا يرجع عليه بالاحتمال فان ادعى الملقط الاتفاق كما ذكرنا  
 يقول القاضي على ان يكون دينا عليه فكذلك اى الملقط الملقط لا يرجع الا  
 ببينة بخلاف الوصي اذا اتفق على الصغير حيث يصدق في الاتفاق المتعارف  
 ولا يحتاج الى بينة اى الملقط ان ينفق وسأل القاضي ان ياقضه  
 كانه امر القاضي لا يقبله اى الملقط الا ببينة على كونه لقطا لانه متى لم يات  
 ان يكون ولده او بعض من يلزم نفقته واصل بالهذه الحيلة ليندفع  
 النفقة عن نفسه واذا اقامها قبلها القاضي فلا ضم حاكم وبعد ما اى  
 بعد البينة الاولى قوله ان علم بحره اى علم بحره الملقط فان اى بعد  
 ما قبله ان وضعه اى القاضي عند اخر فطلبه الاول فهو اى القاضي فيخير بين  
 الذبح وعدمه لا يؤخذ من اخذه سبقة في اخذه وان دفعه اى اخذه  
 اى اخر ليس له الاخذ منه لاستقاط حقه ونسبه يثبت من ادعاه  
 ولو كان المدعى رجلين فيكون ولد اليا كما في الجارية المشتركة او يثبت  
 ممن يصف منهما اى من الرجلين المدعين علامة به فانه فيكون ولد للواصف  
 دون الآخر او ذات زوج عطف على رجلين اى لو كان المدعى امرأة  
 ذات زوج فانه يكون ولد لها ان صدقها اى زوجها او برهنت  
 انما ولد ما او كان المدعى امرأتين فبرهنت كل على ولد فانه يكون ولدا  
 او عبد اى لو كان المدعى عبدا يثبت نسبه منه فيكون حرا لان الاول  
 في دار الاسلام اكرية او دينا يثبت نسبه منه فيكون مسلما ان لم يكن



في موضعهم اي مقرر الذميين بل في مصر من اصحاب المسلمين او قرية من قرى  
او موضع فيه كثر من مسلمون ووثيقا ان كان فيه اي مقرر الذميين بان  
وجد في قرية من قرى اهل الذمة او بيعة او كنيسة ما شذ عليه من المال  
او دابة عليها له اي اللقيط اعتبارا بالنظر في صفة اي الملتقط ذلك المال اليه  
اي اللقيط باقر العاصي لانه مال صايع وللقاضي ولاية صرف مثل اليه ويجوز  
بدونه لانه للقيط ظاهر اوله لانفاق عليه فملتقط قبض بهته اي تاويل  
للقبط لانه نفع محض ونقله حيث شاء ذكره قاضي خان وتسلمه في حرفة  
لانه من تاديبه وحفظ حاله لا انكساره لانفاقا سب الوارثة والملك  
الحكومة ولا تصرف له كماله فان ولاية التصرف لغيره المال هو يحصل بالرأي  
الحكام والشفقة الوافرة والموجود في كل منهما احدهما ولا اجارة لانه لا يملك  
انفاقا منافع فاسية التعم بخلاف الام فانها يملكها كما ذكر في كتاب الكراهية  
في الامم احراز عما قبل يجوز اجارته لانه ترجع الى تاديبه والاول رواية  
الجامع الصغير ولا ان يحسنه فان فعل فربما يكون ضمن كذا في الخاتمة **في القطة**  
هي اسم اللقيط في المعنى لكن استعمال اللقيط في الادنى واللقطة في غيره ندر  
رفعها لصاحبها لانه ان تركها رجا يصل اليه بوجاهة فيكثر ما يملكها فيضيق  
ماله فكان رفعها وسيلة الى اتصال الحق اليه المستحق وهذا قال يجب اذا  
خاف الضياع كما ذكره فان اشهد عليه بانه اخذ ما ليرد على صاحبها وعرف  
في مكان وجرت فيه وفي الجامع بان ينادي اياه وجرت لقطة لا ادري  
مالها فليت مالها وليصونها لارادها عليه ان علم صاحبها لا يطلبها  
اذاها **توفد** ان بقيت بعد هذا كالا طعمة المعونة للاكل وبعض النماكات  
امانة عنده حتى اذا هلك لم يضمن قلت او كثر او اخذت  
من الحلي او الحرم وعند الشافعي يجب تعريف لقطة الحرم الى ان يحل صاحبها

فيستغنى

فيستغنى اي الراجح بها اي باللقطة ولو تغير الادان صدق بها على غير ولو على  
من الاباء والاقارب الغنم وقدر من الاولاد واولادهم الغنم وعرض  
الغنية فان جاء صاحبها اجارة اي التصديق وله اجرة اي الثواب او اخذها  
من الغنية لو كانت قائمة والا ضمن صاحبها الاخذ او الغنية بلا رجوع  
بيها يعني ان ضمن الاخذ لا يرجع على الغنية وان ضمن الغنية لا يرجع على  
الاخذ وان لم يشهد عطف على قوله فان اشهد فان اقر اي الملتقط باخذ  
له نفع ضمن وفاقا ان هلك في يده لانه متقد وان تصادقا اي الملتقط  
والصاحب على اخذها لصاحبها لم يضمن وفاقا لان تصادقها في حقها  
حقها وصار كالسنة وان اختلفا بان قال الملتقط اخذتها كذا قال  
صاحبها اخذتها كذا ضمن عند من صنفه ومجربها من الاخذ لم يضمن  
بل قوله في انه اخذها للرد وان لم يجد من يشهد به او وجد لكن تركه خوفا  
من اخذ الظالم اياها قالوا لم يضمن ذكره الربيعي كذا البرهية في الاحكام المذكورة  
وما انفق الملتقط عليها اي البرهية بل اذن القاضي برفع وبه اي باذنه وبه  
على صاحبها فاذا حضر ياخذ منه الملتقط بحكم القاضي واجر القاضي ما لم يقع  
اي يستغنى به بالاجارة كالنوس والنفل والجار والشور وانفق عليها منه  
يومين او ثلثه بقدر ما يقع عنده ان المالك لو كان حيا يحضر لان فيه ابتعاد  
العين على ملكه بلا الزام الدين عليه قال في الهداية والحاكم في هذا المقام وكذا  
يفعل بالابق لم اجد في غيرهما بل وجدت في المحيط والبدائع والحلاصة خلافا  
حين قالوا لا يجوز اجارة الايق لاحمال ان ياتي ولما تركته وما لا يقع  
من البرهية كانت وكذا اذن القاضي بالانفاق عليها بشرط الرجوع  
على صاحبها لما قرأه الاصح ان كان الانفاق هو الاصح والامر ابتداء يصدقها  
وحفظ عنها لان نفعه الدر مستصلحة وللتفق جبرها اي منع البرهية



عن صاحبها لا خذ نفقتها لان بقائها الى الآن كان بنفقة فصار كأنه استعار  
الملك منه فان هلك بعد حبس سقطت لانه في معنى الزين فملكها  
وقيل لا اذ لا تعلق له به وانما يأخذ حكم الزين عند اختياره حبس بين مبرها  
علامتها هل الدفع لقوله عليه السلام فاذا احاط صاحبها وعرف علامتها وعرد يا  
فادفوها وهذا للاجابه لان وجوب الدفع انما هو بالبنية فلا بد ان يكون  
عليه السلام البنية للذي واليمين على من انكر وكذا ولا يجب بلا حجة فاذا كنا  
وعند الشافعي يجب بيان العلامة وحالات بالبنية جاز لرفعها ببيع متاع  
ومركبه وحمل ثمنه الى اهلكه كذا في العضول العمادية خطيب في وجده كما  
ان كان له قيمة فلو قطعت يراعي فيها حكم القطع والافلال لمن اخذ كاي  
المباحات الاصلية **كتاب الوقف** هو لغة بمعنى الحبس فان وقف الزين  
مصدره الوقف متعمدا ما ذكره وقف الذي مصدره التوقف  
لازم وشرا حبس العين على الواقف والتصدق بالمنافع بمنزلة العاين  
حلالا لها فانه عند حبس العين على ملك الله فيقول ملك الواقف عنه  
الى الله تعالى على وجه يعول فغضه الى العبد فيلزم ولا يباع ولا يورث لهما ان  
عمره قال يا رسول الله اني استغذت بالآل وهو عندك فليس انا تصدق به  
فقال عليه السلام تصدق باصلها لا يباع ولا يورث ولكن  
ليستفق ثمرته فقد نص على انه لازم وله قول عليه السلام لا حبس عن فرائض  
الله تعالى الى مال حبس بعد موته المالك عن القسمة بين ورثته ومن قال  
بانه لا يبقى على ملكه يلزم القول بالحبس عن فرائض الله تعالى وقيل الفتوى  
على قولها كذا في الكافي وفتح على قوله والتصدق بالمنافع بقوله فلم يخرج  
رواية عن ابي الحسن الوقف التصديق بالمنافع لم يخرج لان المنفعة معدومة  
والتصدق بالمعذور لا جاز في صحيحه لان الاصح ان يصح اجماعا لان

التصدق

التصدق بالمنافع جاز ايضا كما جازت الوصية بخدمة عبده وسكنى  
داره وغلته ما كنهه غير لازم عنده ولذا قال ولم يلزم لبقاء الملك كما في العارية  
والمراد بالزوم ان لا يجوز للواقف ابطاله في حياته ولو ارثه بعده فلو وقف  
على الفقراء وبنية سقاية اذ خاننا لبنى السيل او رباطا او جعل ارضه معبقة  
لا يردول ملك الواقف وفتح على عدم الزوم بقوله فيصير عليك في حياته  
دارته اي كونه مودونا بعد موته والرجوع عنه ولو في مرض موته الا انما  
استثنى من قوله لم يلزم الى لا يكون الوقف لازما الا ما مورار بعد ذكره  
الاول بقوله بالتصا من قاضي يري ذلك موثقة من قبل السلطان غير حكم  
بأنه كان قاضيا يحكم الخصمين اياه فانه ان حكم له لم ينفذ حتى جاز  
لموته ان ينقضه كما تقرر في موضعه وطريق القضاء ان يستلم الواقف  
ما وقفه الى المتولي ثم يرجع بحكمه انه غير لازم فاذا تراجعا الى الحكم وحكم  
بانقطاع ملكه عن الوقف لزم بالاجماع لانه فصل في نفسه فاذا لم يحكم  
الموكل لزم كبر الاحكام الصادرة من الحكم وما يذكر في حكم الوقف  
ان قاضيا من القضاة قضى بملزم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع  
ليس بشيء في الصحيح كذا في الكافي والحاشية وذكر الله في قوله او بالموت او  
علق به بان قال اذا امت فخذ وقفت داريا على كذا ثم مات صحيح ولزم ان  
خرج من الثالث لان الوصية بالمعذور جازة كالوصية بالمنافع كما ويكفي  
ملك الميت فيه باقية كما في تصديق عنه وايا وان لم يخرج منه جاز بقدر  
الملك وبقي الباقي الى ان يظلم مال آخر او يحرق الورثة وان لم يظلم ولم يحرق  
قسم الغلة بينهما اثلاثا ثلثها للوقف والثلثان للورثة وفي قوله او بالموت  
اذ علق به اثارة الى ان يخرج والتعلق بالموت لا يفيد زوال الملك بل لا بد



من الموت بعد التعليق ليفيده وذكر الثالث بقوله وقدرها في صورة بعد  
 ما في مؤثرها في جابر عندهم لكن عند بعضهم رحمه الله ما دام حيا كان  
 يذا نذرا بالتصدق بالعتق فكان عليه الوفا بالنذر وله ان يرجع عنه حتى  
 مات جاز من الثلث ويكون سبيله سبيل من اوصى بخدمته عبد الله  
 فان الخدمة يكون للموصى له والرقبة مع ملك المالك حتى اذا مات الموصى له  
 بالخدمة يصير العبد ميراثا لورثة المالك الا ان في الوقف لا يتصور انقطاع الموصى  
 لهم فينأى هذه الوصية وذكر الرابع بقوله او بناء مسجد او فواذ بطرفة  
 شرط الا فزالا المسجد لا يبدل يكون خالصا لله تعالى فلو كان في المساجد  
 لله اي مختصة به فلا يخلص منها الا به والا لاول الناس بالصلوة فيه وصلوة  
 جماعة وقيل لا حاجة الى صلوة جماعة بل يكفي واحد او اربعة فيه شرط الاذن  
 لهم بها لان التسليم شرط لصيرورته مسجد عند ما خلا لا يوسف شرط  
 في كل نوع تسليم يليق به وهو المسجد بالصلوة فيه وهذا الوجه والوجه الاول  
 مع انها درهما للزوم بالنظر الى الواقف ووارثه فيبدل ان فروع الوقف عن ملك  
 الواقف والوجه الثاني فيبدل موت الواقف لزوم الوقف بالنظر اليه وفروجه  
 عن ملكه ايضا لزوم بالنظر الى الوارث ان فروع من الثلث والوجه الثالث  
 فيبدل فروع عن ملكه ما دام حيا ولا لزوم بالنظر اليه لجواز رجوعه بالنظر  
 الى الوارث اذا فروع من الثلث ثم انما بعد ما خالف الامام في عدم زوال  
 ملك الواقف وقال لا يزول اضماعا فيما يتم به الوقف فذكره بقوله ولم يتم  
 الا بترك مصرف مؤثر عنده رحمه الله لانه تصديق بالمنفعة او العتق وانه  
 يكون موقفا وتكون مؤثرا فطلقة لا يدل على انما يبدل فلا بد من التخصيص  
 فلو وقف على اولاده مثلا بان قال وقفته على اولادك ولم تنزل عليه وانما هو

من التخصيص  
 ما

اي الاولاد وعاد الوقف على المالك عنده لكونه منقطع الآخر ولو وقف  
 بان قال وقفته على عشر سنين مثلا بطل اتفاقا كالنوقية في البيع وعند  
 رحمه الله يتم بدونه اي بدون ذكر التأييد لان المقصود التقرب الى الله تعالى  
 وهو تارة بالصرف الى جهة يتوهم انقطاعها واخرى بالصرف الى جهة لا يتوهم  
 ذلك فيصح في الفصلين تخصيص المقصود والواقف واذا انقطع الموقوف اتفاقا  
 عليه كالاولاد مثلا صرف الوقف عنده الى العتق فالصحيح ان التأييد شرط  
 اتفاقا لكن ليس بشرط عند يوسف رحمه الله لان قوله وقفته او تصدقت  
 يقتضي الازالة الى الله تعالى وهو مقتضى التأييد فلا حاجة الى ذكره كالاتفاق  
 شيئا وعند محمد رحمه الله بشرط ذكره لما قرأه هو ان الوقف عنده اي عند يوسف  
 استقام اي شرع لاسما ملك الواقف عن العتق كالاتفاق فانه استقام الحق  
 الموقوف لا يملك به سواه لا يستغنى به عن ذكر لانه المالك للواقف والوقف ولا  
 للعبد والا فارتفع وسائر تصرفاته فيخرج الى يوسف الوقف عن ملك  
 بنفس القول بلا حاجة الى العتق وغيره ويجوز الشيوع لان القسمة من ثمة  
 القبض لانه للحيازة تمامها يقسم القسمة واصل القبض عنده ليس بشرط  
 فكذا تمته وقد عرفت ان الوقف عنده استقام الملك كالاتفاق والشيخ  
 لا يمنع الاعناق ولا يمنع الوقف ايضا وبه يفتي شيخ العراق وعند  
 محمد صدقة لقوله عليه السلام لعمرم تصدق باصلها لا يباع ولا يوهب ولا  
 يورث فيشرط محمد التسليم اي تسليم الواقف الوقف الى المتولي والقبض  
 اي قبض المتولي الوقف كانه الصدقة المنفذة دون الموصى بها فانها لا  
 يزول عن محمد ملك التصديق بخبر القول بل بتسليمه وقبض الفقير وذلك  
 لان التملك من الله تعالى لا يتحقق قصد ما قرأ الا ان ما ثبت له من الله

لا يملك للعبد ان الوقف  
 ان يبيع عبيدين نصفه يا حود  
 ربعه يا حود ثلثه اعتناق  
 جاز ان والد وعي كسبي

او حال مرضه وصية



في الصدقة يشبث في ضمن التسليم الى العبد فنزل منزلة الصدقات  
والزكاة ولو تم قبل التسليم لصاحبها مستحقا عليه والتبرع لا يكون سببا  
للاستحقاق على المختبر ويمنع الشيوع فيما قبل القسمة لان اصل القبض  
شرط فكذا ما يتم به القبض وتمايم فيما يجمل القسمة وفيما لا يجملها يصح مع  
الشيوع حتى لو وقف نصف الحام جاز كالصدقة المنقذة فانه اعتبر  
الوقف بها فانها لا تتم في مشاع بقسم كما اذا قال تصدقت هذه الدراهم  
العشرة بهذا الفقير فانها لا يتم ما لم يجزئها ذلك الفقير ويتم في مشاع  
لا تقسم كنصف الحام وبه يعني مشاع كما قال في مجمع الفتاوى انتم على قول  
محمد لو كانت الارض بين رجلين فتصدق فابرها صدقة موقوفة على اليك  
او على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى ختم يقوم  
يقوم عليها كان جائزا لانها لا يخرج من اجواز على قوله هو الشيوع وقت  
القبض لا وقت العقد فلو هبنا لم يكن الشيوع عند العقد لانها تصدقا  
بالارض جملة ولا وقت القبض لانها ستم الارض جملة ولو تصدقا  
كل واحد بنصف هذه الارض مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد  
لوقف متوليا على عدة لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لان كل واحد  
منها باشر عقدا على عدة وتمكن الشيوع وقت القبض ايضا لان كل واحد  
من المتولين قبضا نصفها بما قاله في كل واحد منها المتولية القبض  
نصيب من نصيب صاحبها ولو تصدق احد بها بنصف الارض  
صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق الآخر بنصفها كذلك جعل  
كذلك قضا واحدا جاز لانه اذا جاز الشيوع وقت العقد لم يوجد وقت  
القبض لان المتولي قبض الارض جملة وبها ستم اليه جملة وكذا لو جعل

التولية

التولية الى رجلين معا لانها صادرا مكتولة واحد وكذا لو اختلف جهة  
الوقف جاز وكذا لو كان الواقف واحدا جعل نصف الارض وقف  
على الغنم والنصف الآخر على امر آخر جاز هذا كله على قول محمد  
اما على قول من يوجب جواز الوقف في كلها لان الوقف عنده يجوز غير  
مقبوض وغير مقسوم وبعض مشايخ زماننا افتوا بقول من يوجب  
وبه يعني واذا الرم الوقف وتم لا يملك اي لا يكون مملوكا لصاحبه ولا  
يملك اي لا يقبل المملوك غيره بالبيع وكونه لاستحالة تملكه الخارج عن  
ملكه ولا يباع ولا يبرهن لاقتضاها المملوك لا يقسم الا عند امواله كانت  
القسمة بين الواقف والمالك اي اذا قضى قاض جواز وقف المشاع ونفذ  
قضاؤه وصار متفقا عليه كسائر المختلفات فان طلب بعضهم القسمة  
لا يقسم ويبرهاتون وعندنا ما يقسم واجمعوا ان الكل لو كان موقفا على الارض  
فازادوا القسمة لا تقسم كذا في المحيط وهو معنى قوله لا الوقف عليهم لان  
القسمة تميز واقرار بالبيع وتملك فجوز فجزاؤه انما يبيع معنى كمالها  
على الافراز والمبادلة وجه المبادلة راجحة في غير المتعلقات ازال ابو  
المجد عن ملك الواقف بقوله جملة سجد لان التسليم ليس بشرط  
عنده لانه استقام كالاعطاء بشرط الصلوة كما راعا ذكر المسجد لان  
ذكره اذ لا في تعداد موجبات اللزوم وذكره بهنما الخاتمة احكام ما  
الواقف في عدم اشتراط المتولي عند خروجه وبيع الشيوع عند  
برسف رحمه الله وفروجه عن ملك الواقف عنده صفة وان لم يكن له حكم  
وان جعل كتبه سرديا وهو موقوف بشرط انه يوصي بغير الارض للتبريد

في مشاع

ادامام محمد عنده

الشيخ بركتة ملك صاحب  
قلبا ايدر برسة واقف  
قلبا ايدر عنده محمد



لمصاحبة جارية كحاج في بيت المقدس ولو جعل لغيره ما وجعل فو قد أي فوق المسج  
بنيما وجعل باب المسجد إلى الطريق ويمتد له عن ملكه فلا أي لا يكون مسجد اول  
بيعه ويورث عنه الامات لان المسجد يجب خلوصه لله تعالى ويخلص بها لغيره  
هو العبد مملعا باسقله او باعلا فلا يثبت احكامه وعن يوسف  
جوز الوجهين حين قدم بغداد ضرورة ضيق المنازل وغرم ان حين دخل  
البراي اجاز ذلك كله للضرورة كما لو جعل وسط داره مسجرا واذن للصلاة  
فيه حيث لا يكون مسجرا وله بيعة ويورث عنه لان ملكه محبط بجوانبه فكان له  
حق المنع والمسي لا يكون لاهديه هو المنع قال الله تعالى ومن اظلم ممن منع  
من احده ان يذكر فيها اسمه ولو حرق ما حوله واستغنى عنه يعني مسجد اعند بيعة  
ولم يوسف لكانه الله ولا يعود الى ملك بانيه ان كان حيا والى ملك وارثه  
ان كان ميتا وعاد الى الملك عند قهره الله لانه عتيقه توبة معينة فاذا  
انقطعت عاد الى ملكه كالتحريم في الحج اذا بعث بالهدايا ثم زال الاحصار  
واذكر الحج كان له ان يصنع به توبة ما شاء ولها ان التوبة التي قصد بالم  
تنزل بخراب ما حوله اذا الناس في الك جد سوا فيصلي فيه المسافرون والجاره  
وهي الاحصار لم يزل عن ملكه قبل الذبح ومثله حصير مسجد وحشيه اذا استغنى  
عنهما حيث لا تظان في الملك عندهما خلافا لغيره والرباط وابنه اذا لم يتفع  
بها فانها ايضا على هذا الخلاف فيصرف وقف المسج والرباط وابنه الى اقرب  
مسجدا ورباطا او غيره الى غير ذلك على قولهما اذا اجد الواقف والجهة بان يني  
رجل مسجدين وعين لمصالح كل منهما وقفا وقل رسوم بعض الموقوف  
عليه بانها انتقص رسوم امام المسجدين او مؤذنة مثلا بسبب كون  
وقفه خرابا جاز للحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانهما في كثير واحد

وان اختلف اهل بيابان بن رجلان مسجدين او رجل مسجدا او مدرسة  
ودقولهما او قافلا الى لا يجوز للحاكم ان يصرف من فاضل وقف احدهما  
الى الآخر كذا في البرازية وقف ضيقة على القوار وسلمها الى المتولي ثم  
قال لو صيته اعطى من عتقها فلان كذا او فلان كذا افعلا ما رليت من الصواب  
فجعل لهم باطل لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه فلا يتدر وصيته على التعريف  
فيه الا اذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل ان يصرف الى الواقف فلهما  
اي من شاء كذا في الحاشية جاز جعل بين من الطريق مسجد او ملكه كذا في  
الكتاب الكراهية من الخلاصة وفي فصل العاشر من العاديه وجاز ايضا اخذ  
ارض بمسجدا او اضاف على الناس بالبيعة كرم كذا في مجمع النصارى وجاز  
ايضا جعل الطريق مسجد الا انك اذا جوز الصلوة في الطريق لا للدور في المسجد  
كذا في العاديه وجاز ايضا جعل الواقف الولاية لنفسه لان المتولي يستفيد  
الولاية منه فيكون له ولاية ضرورة لكنه بعد ذلك ان كان غير تامون على الوقف  
فلما جاز ان يستزعم من يده نظرا للفقراء ذكره الوشرط ان لا يخرج منه سلطانا  
او فاضل من يده ويؤتي غيره لانه شرط في وقف حكم الشرع واجاز ابو يوسف  
خلة لنفسه مادام حيا وبعد الفقراء بطل الوقف عند قهره الله وهما الفقراء  
مع التوبة بازالة الملك الى الله تعالى وقال ابو يوسف يصح اعتبار الابدان  
بالاشهاد فانه يجوز بيع جهة تنقطع فيعود الى ملك المالك ومثلي بيع اخذوا  
بقول ابو يوسف وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف كذا في الحاشية  
وغيره واجاز ايضا شرط الواقف ان يستبدل به او يبيعه ويستبدل  
بمنه ارضا اخرى اذا شاء فاذا افاضت الثانية كالاو في شرطه اخطا  
بما ذكره ثم لا يستبدل بها بالثانية لانه حكم ثبت ما شرط وهو وجه في الاول  
للا الثانية واما بدون الشرط فلا يملكه اي الاستبدال الا ان كان في كذا في الحاشية



وقف الفقار بقره وكرته وهم عبدة وسائر آلات الحراثة <sup>للفقار</sup>  
 ولا المتقول لانه لا يتاخر وعن محمد بن جعفر في المتعارف وقضية كائنات <sup>او قومه</sup>  
 والقدوم والمنشور والجنابة والحدود والمجاهل واذا وقف مصحفا <sup>اي بطله</sup>  
 اهل مسجد لقراءة القرآن ان كان يحضرون جازوا ان وقف على مسجد جازوا  
 فيه ولا يكون مقصورا عليه واما وقف الكتب فكان محمد بن مسلم لا يجزى  
 ونصر بن يحيى يجزى وقف كتبه والتعظيم ابو جعفر يجزى به اخذ كثراته  
 اكله وعلق الاضغاري وكان من اصحاب زعفر بن وقف الدراهم او الطعام  
 او ما يكال او ما يوزن يجوز ذلك قال نعم قبيل وكيف قل بدفع الدراهم مضاربة  
 ثم يتصدق بفضله في الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يباع فيرد  
 ثمنه مضاربة او بضاعة كالدراهم فعمل هذا اكثر من الخطئة كذا في الخلاصة  
 بنى على ارضه فوقه اي البناء بدونها اي الارض لم يجز لان اصل فيه الفقار لانه  
 مما يتاخر وحي به ما يتبعه وما ورد فيه الاثار وما فيه التعامل فعمل البناء  
 على اصل العيس وقيل جاز في الكافة ولو وقف البناء قصد المخرجة الجحش  
 انما عديته عن له صفة رحمه الله انه اجاز وقف بمخرجة والطريق كما اجاز في  
 المسجد وكذا القنطرة يتخذها رجل للمسلمين ويتطرقون فيها ولا يكون بناءا  
 ميراثا لورثته ثم قال وهذه المسئلة ويل على جواز وقف البناء بدونها  
 الدار لا يجوز وبنى على ارض موقوفة لمخرجة اي البناء اليها اي تلك المخرجة  
 جاز بالاجماع لا في المخرجة ولو وقف لغرض اخر اختلف فيه قيل جاز وقيل لم يجز  
 ثم الوقف اذا احتاج الى الحارة يجب حارة بشرط الوقف او لا فانها  
 وان لم يكن مشروطة نصا لكن مشروطة اقتضاء لان مقصود الواقف  
 ادراك الغلة فلو بداه على المصارف وهذا انما يحصل باصلاحها وعمارتها

او تليق الكسب  
 او تشتر  
 وجميع ملك  
 او قازن

فيت

فيثبت بشرط الحارة اقتضاء وان ثبت به كالتأيت نصا على الموقوف عليه  
 متعلق يجب اي كتب عليه عارته بالوقف ولا يؤخذ من الغلة شي لو كان  
 موقفا بار وقف واراء على سكنى اولاده مثلا لانه المنتفع به والوقف  
 بالوقف وهذا يكون نفقة العبد الموصى بخدمته على الموصى له بها والآي وان  
 لم يكن موقفا بيد اربها اي بالحارة من غلته اي غلة الوقف لان الوقف  
 كان على غير معين لم يكن مطالبتهم بها لكثرة زعم وغلة اقرب اليهم فوجب  
 ولم تزرع الاصح معنى انما يجب الحارة عليه بعد ما يتقرب الى الصفة التي وقف  
 المالك عليها وان ضرب بيني على تلك الصفة لانه بصفة صار غلة مستحقة  
 العرف الى الموقوف عليه فاما الزيادة فلا والغلة مستحقة له اي جهة غير مستحقة  
 الا برضاه ولو اتي المعين على عارته الوقف او عجز عنه فمخرجة الحاكم بان اقره  
 وعمره باقرته فمخرجة اليه اي الموقوف عليه ولا يجزى اي الذي عليها اي الحارة  
 لان فيها اتلاف ماله ولا يجزى الا ان عليه كالا يجزى صاحب العذر في المخرجة  
 ولا يكون اباؤه رضا بطلان حقه لان في حيز الترتيب ولا احتمال ان يمنع  
 لرضاه به ويمتنع عذر من اتلاف ماله فلا يملك بانك ولا يجوز الحارة  
 من له السكينة اذ لا ولاية عليها لانه غير مالك لانايب عنه بل بوجبه  
 المنوط او النافذ وصرف نفسه او ثمنه اليها اي الحارة ان اصاح الوقف  
 اليها يعني ان نقص الوقف ان صلح لان يصرف الى عارته صرف اليها  
 والاي سوية الحاكم ويصرف ثمنه اليها صرفا للمبدل الى مصرف المبدل وان  
 لم يجز حفظ الحارة ولم يقسم بين مصارفه لانه مخرجة من العين وصوتهم  
 في الانتفاع بمنافعه دون العين لانه صوت الله تعالى اوصى الواقف  
 فلا يصرف اليهم باليسر فصار الواقف اذا اقتصر واصاح الى الموقوف

يجزى



يدفع الى القاضى ليعتقنه ان لم يكن مستجلا كذا في الخلاصة فمنه لو كان  
الوقف كان ذكرا حكما بطلان الوقف والافعال في جميع النسخ  
 اذا اطلق بيع وقف غير سجل ان اطلق لوارث الوقف كان ذلك منه  
 حكما بطلان الوقف ويجوز بيعه وان اطلق لوارثه لان الوقف اذا اطلق  
 عاد الى ملك وارث الوقف وبيع مال الغير لا يجوز ان يوقف بما به  
من يده ووارثه يعلم فلا بد ان لم يوقفه ولم يجز من يده اذ الوقف  
 وليس له ان يوارثه ان ياقضه ولا يبيع دعواه في العقد كذا في الحاشية  
 الوقف في مرض الموت كالامة فيه فبعته من الثلث ويشترط فيها  
 من القبض والافراز فان خرج ثلث الثلث واجازة الوارث نفذ في الكل  
 والا يبطل في الرايد على الثلث وان اجاز البعض دون البعض جاز بقدر  
 ما اجاز وبطل في الباقي لان نظار للميت مال غيره فينفذ في الكل كذا في  
 الحاشية الوقف اما للفقراء وهوط او للاغنياء ثم للفقراء كذا في الاول  
 الاغنياء ثم الفقراء ويستوي فيه الوارثان اي الفقراء والاعنياء كالربا  
 والحانات والمعاير والمسايد والنايات والقبائل وكذا في **فصل**  
يتبع شرط الوقف في امارته حتى لو شرط ان لا يورث اكثر من سنة وان  
 لا يرثون في استجارها سنة وكان اجازتها اكثر من سنة اذ شرط الوقف  
 واستغ للفقراء فليس للقيم ان يخالف بشرطه ويورث اكثر من سنة بل يدفع  
 الامر الى القاضى حتى يوجه اكثر من سنة لان القاضى ولاية النظر للفقراء  
 والنايات والامت وان لم يشترط الوقف فلا قيم ان يورث اكثر من سنة  
 بلا اذن القاضى كذا في الحاشية فلو اطلق الوقف مذكرا اي لم يشترط قبل  
 بطلان اي يبقى على اطلاقها فلا يفتد بمدة فليقيم ان يورث اكثر من سنة

ويقتضى ان لا يورث اكثر من سنة

بلا اذن

بلا اذن كيف اجرها على سنين الوقف وقيل بفتح سنة سواء كان  
 الوقف دارا او ارضا لزيادة احتياط في الوقف وبراى بالنسبة بفتح  
 في الدار لان الكدة اذا طالت يؤدي الى ابطال الوقف فان من رآه تصرف  
 فيه تصرف الملاك على طول الزمان ثم عدا بالحا وبثنت سنين في الارض بفتح  
 ان الارض اذا كانت مما يزرع في كل سنة لا يورث ما اكثر من سنة وان  
 كانت مما يزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة كان راجح بوجه  
 مدة يمكن فيها المستاجر من الزراعة وبالقيل يورث بالاقبال من اهل المنزل وقفا  
 للضر من الوقف فلورخص اوجه بسبب من الاسباب بعد العقد على  
 مدار لا يفسخ العقد للزوم الضر ولو زاد اي اجره على اهل المنزل قبل العقد  
 اي باجر المنزل فانيا لاني من الزمان واما ما في فله حصته من الاجر الاول  
 وقيل لا يعتد به ثانيا كزيادة واهد تفتت في الرخصة اذا استاجر ارض  
 وقف ثلث سنين باجرة معلومة اي اجر المنزل حتى جازت الاجارة فرفقت  
 اجرها لا يفسخ الاجارة واذا اراد اجر منها بعد مضي مدة فعل رواية فتاوى  
 سمرقند لا يفسخ العقد وعلى رواية مشرح الطحاوي يفسخ ويجرد العقد الى  
 وقت الفسخ بفسخ المسجل وزيارة الابوة فتمت اذا زادت عند الكل حتى لو  
 زاد واحد فتمت لا يعتد به رواية مشرح لواز دوت الابوة فتمت  
 المستاجر الاول بالزيادة كان هو اولى من غيره ولا يورث الموقوف عليه  
 كالامام والمدرس والاولاد وكذا لو لم يصر فيهم في عيشة الابن وليته اي  
 بان يجعله الوقف متوليا في يكون له حق التصرف فيه متول اوجه بدون اجر  
 المتول لزمه اقامه كذا اب اجر منزل صغير بدون اي بدون اجر المنزل بفتح  
 لزمه ايضا اقامه اذ ليس لكل منها ولاية الخط والاسقاط كذا في الحاشية  
 لا يفسخ اي اجارة الوقف بموت المورث لان العقد لغيره كالوكيل والاب

اي يجمع نقصان اوله

اي يجمع عناد



ولو وقف لأبصار ولا يبرهن رعاية الحق الموقوف عليه لأن فيها إبطال حق  
فلو سكن المزمع فيه يجب عليه الأمر ويغني بالضمان بالتلاف معاقبة  
يعني إذا سكن رجل دار الوقف أو سكنه المتولي بلا أمر مثل فعل لا شيء  
على التمكن وعامة المتأخرين على أن عليه إرجاء المثل وعليه الفتوى وكذا  
مناخ مال يتيم كذا في العارية وعقب عقاره يعني أن الفتوى في نصب  
العقار والدور الموقوفة بالضمان نظر الموقوف ومعه قطع عليه القيمة  
بؤخذ منه القيمة فيشترى بها ضيقة أخرى فيكون على سبيل الوقف لأن  
هذه بول الأولي كذا في الاستر وسنية وقيل فيه أي الوقف الشهادة  
على الشهادة وشهادة الرجال بالنسبة والشهادة بالثبات أصل  
وإن صوابه أي شهيد وإبالت مع وقالوا عند القاضي شهيد بآب  
تقبل خلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بآب كالتب فانهم إذا صروا  
بأنهم شهيد وإبالت مع لا تقبل لأن الوقف حق الله تعالى في جوارحه  
ببصر التمس مع حفظ للأوقاف القديمة عن الاستهلاك وغيره ليس كذلك  
لأن الثبات شرط في الإصحاقان الشهادة على أصل الوقف بشهادة يجوز على  
المختار وإن كان الوقف على قوم بأعيانهم وأما على الشرط فلا يختار  
وكذا في العارية وبيان المصروف من الأصل يعني أن شهيد وإن هذه القضية  
وقف على كذا فتقبل فيه الشهادة بآب مع سقوطه متول بينه وبين  
الوقف قهواي البناء يكون للوقف فيصرف غلته إلى مصارف الوقف  
أن بناء من مال الوقف أو مال نفسه ونواه للوقف أو لم يتوشى  
أن بنى لنفسه وأشهد عليه كذا في المتولي نفسه والأجنبي إذا بنى ولم يتوشى

شي

شيئا فله ذلك وإن تولى كونه للوقف كان وقفا كذا الحسن يعني أنه كالمستأجر  
في جميع ما ذكرنا والنسب في السجدة مطلقا سواء بنى أو لم يتوشى بآب دار  
ثم ادعى أن كنت وقفا أو قال وقف يعني لم يصح للفتا قض فليس له أن يحلف  
المشترى ولو قامت البينة قبلت كما لو شهدوا على عتق أمه تقبل وتولي  
الولاية في إقرار الوقف للواقف وإن لم يتوشى بها لأنه إقرار من الأجنبي وتول  
لو كان كالموصي رعاية لمصلحة الوقف وإن شرط الواقف أن لا يورث لأنه  
شرط مخالف لمقتضى الشرع ولأنه أي الواقف المتولي وأمره صحيح وإن لم  
يكن له جرمه وإن شرط أن يخرج لأنه في معنى التوكيل ولا عبرة بالشروط التي  
لا يورث كالماتولي طالب الوقف عرض المتولي عرض الموت وتوفيق التولية  
إلى غيره جائز لأن المتولي بمنزلة الوصي وللوصي أن يوصي إلى غيره كذا في الحاشية  
ولومات أي المتولي بلا توكيلها إلى غيره أو به فالرأي في نصب المتولي إلى الواقف  
لأنه في نعم أزمات الواقف فالرأي فيه إلى وصيته ثم إن مات وصيته  
فالرأي فيه إلى القاضي ويجعل المتولي من أهل الواقف ما أمكن لا الأجنبي  
البناء للسجدة أو إلى بنصب الإمام والمودون في المختار إلا إذا عين القوم  
من عينه أي البناء المستر المتولي بال الوقف دار الله أي للوقف لا يكون  
وقفا إلا صح لأن في صحة الوقف والشرائط إليه يصير بها الوقف لازما  
كلما كثر ولم يوجد ههنا كذا في العارية جاز للحاكم تزويج أمه الوقف لأنها  
لا عبده ولو من أمته وصيانة عبده من ماله إلى مال الوقف **فصل** فيما يتعلق  
بوقف الأولاد قال أرى هذه موقوفة على ولدي كانت العلة لولده عليه  
فستولي فيه الذكر والآن لان اسم الولد كما هو في الولادة وهي موجودة  
فيها إلا أن يعيد بالذكر بان يقول على الذكر من ولدي فلا بد فيه الأثاث



وإذا جاز هذا الوقف فما يوجد واحد من الولد الصلي كان في الغلة لا غيره  
وإذا استحق أي الصلي صرفت أي الغلة إلى الغرة لا إلى أولاد الولد لا قطع  
الموقوف عليه هذا إذا كان حين الوقف صلياً وإن لم يكن حين الوقف  
ولر صلي بل ولد الابن ذكر كما إذا كانت الغلة له خاصة لا  
يشترط فيها من دونه من البطون ويكون ولد الابن عند عدم الصلي  
بمنزلة الصلي ولا يدخل فيه ولد البنت في الصحيح وهو الرواية وبه أخذ  
هلال لأن أولاد البنات ينسبون إلى آبائهم لا إلى إبنائهم كما فيهم  
بخلاف ولد الابن ولو زاد في العبارة الأولى وقال ولدي وولد ولدي فخط  
أي لم يرد على هذا يدخل فيه الصلي وأولاد بنين يشتركون في الغلة ولا يحرم  
الصلي على ولد الابن لأنه سوي بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال  
هلال يدخل ولو قيد بالذكور أي قال ارضي هذه موقوفة على ولدي وولد ولدي  
الذكور قال هلال يدخل من ولد البنين والبنات وهو الصحيح لأن اسم الولد  
كما يتناول أولاد البنين يتناول أولاد البنات كما قال الإمام الشافعي  
أن ولد الولد اسم لمن ولدته ولده وابنة ولده ومن ولدته ابنته يكون  
ولد ولده حقيقة بخلاف ما إذا قال على ولدي فانه ثم ولد البنت لا يدخل  
في الرواية كما أن اسم الولد يتناول ولد الصلي وأما يتناول ولد  
الابن لأنه ينسب إليهم عرفاً ثم إذا تعرض الأولاد وأولادهم في الصور  
صرفت الغلة إلى الغرة لا لقطع الموقوف عليه ولو زاد البطن الثالث  
وقال على ولدي وولد ولدي وولد ولدي صرف إلى أولاده متساوياً  
لا الغرة ما بقي واحد من أولاده وإن سفل يستوفى فيه الأقرب والأبعد  
إلا أن يذكر ما يدل على الترتيب بأن يقول الأقرب فالأقرب أو يقول على ولدي  
ثم

ما يتساوون

ثم على ولد ولدي أو يقول بطناً بعد بطن في سبيل ما بدأ الواقف لأنه لا ذكر  
البطن الثالث فحشر التفاضل فتعلق الحكم بنفس الاستباب لا غير ولا  
موجود في حق من قرب ومن بعد بخلاف البطن استثنى لأن الواسطة له واحد  
كأن في الخلاصة كذا أي صرف إلى أولاده ما تناسلوا لا الغرة إذا قال على  
ولدي وأولاد ولدي أو قال ابتداء على أولادي يستوفى فيه الأقرب والأبعد  
إلا أن يذكر ما يدل على الترتيب كما في وقف ضيعة على أولاده ثم الغرة  
فمات بعض صرفت الغلة إلى الباقي لأنه وقف على أولاده ثم الغرة  
فما بقي منهم أحد وإن سفل لا يصرف إلى الغرة ولو وقفت على أولاده  
وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل أخرى للغرة فمات أحد منهم  
نصيب إلى الغرة لأنه وقف على كل واحد منهم وجعل أخرى للغرة فإذا  
مات واحد منهم كان نصيب للغرة بخلاف المسئلة الأولى فإن الوقف بناءً  
على الكل لا على واحد ولو وقف على امرأة وأولاده أي أولاد الواقف ثم  
ماتت امرأة لا يكون نصيبها لابنها المتولد من الواقف خاصة إذا لم يشترط  
الواقف رد نصيب الميت أي من مات منهم إلى ولده حتى إذا شرط  
كان نصيبها لابنها بل يكون للجميع أي جميع الأولاد ولو قال على ولدي وولد  
ولدي ابتداء متساوياً ولم يقل بطناً بعد بطن لكن شرط الشرا المذكور  
وهو رد نصيب الميت إلى ولده فالغلة للجميع ولده وسفل بينهم على الترتيب  
ولو مات بعض ولد الواقف وترك ولداً ثم جاءت الغلة توسع على الولد  
وولد الولد وإن سفلوا بمقتضى عبارة الواقف وعلى الميت لأنه استحق  
النصيب قبل موته فما أصابه إلى الميت من الغلة كان تولده بالارث  
فيصير له أي لولد الميت سهم الذي عينه الواقف حكم تعيين سهم ولده

نصاب



بالأدب ولو وقف على أولاده ولده فاذا التزمنا فعل أولادها أبراما  
 فاذا مات أحدهما وحلف ولدهما نصف المدة إلى الباقي والنصف إلى  
 الآخر كما ذكر في صورة تسمية كل من الأولاد فاذا مات الآخر صرف المال إلى  
 أولاد الأولاد بقسمه بين ولد واحد وكل واحد من أولاد الآخر على السوية  
 وقف على ذوي قرابته لم يدخل والده وجده وولده رجل قال ارض هذه موقوفة  
 على أقاربي أو على قرابتي أو على ذوي قرابتي قال بل مال بيع الوقف ولا يفضل  
 الذكر على الأنثى ولا يدخل فيه والده الواقف ولا جده ولا ولده كذلك في الثانية  
 دارية يدبر من أم أمها وقفت عليه وبر من قيم الوقف أنها للمسجد فان  
 أوقفها على أبيه والابن بينهما نصفان كما هو الحكم في دعوى الملك وقف بين  
 أخوين مات أحدهما وبيع في يد الحجة وأولاد الميت ثم لم يبق من بيت واحد  
 من أولاد الآخر إن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف وأهل بيته  
 وينصب خصما على الباقيين ولو تبرع من أولاد الآخر إن الوقف مطلق  
 عليك وعلى قبيصة مدة في الوقف بطن بعد بطن أو على كذا في القبيصة  
**كتاب البيوع** هو أي البيع الذي دل عليه البيوع لغة مبادلة مال بمال  
 مطلقا وهو من الأحكام يقال باع الشيء إذا اشتراه أو شره وتعدى إلى  
 المنقول أشن بلا عرف وربما يقال باع الشيء وباعه منه وأما جمع كونه أنوالا أربعة  
 باعتبار البيع لانه إما بيع شئ بثلثه أو بغيره أو بغيره أو بغيره بالثمن  
 ويستعمل بغيره كونه اشهر الأنواع أو ببيع ثمن بثلثه أو بغيره أو بغيره  
 أو ببيع دين بدين ويستعمل سلا وباعتبار الثمن أيضا لان الثمن الأول أن لم  
 يعتبر ببيع مسوعة أو اعتبار مع زيادة ثمنه أو ببيع مسوعة بثلثه  
 أو ببيع النقص ببيع وضيفة وشرعا مبادلة مال بمال بطريق الألفاظ في التجارة  
 فزده بمبادلة رجلين بماله بطريق البيع أو الهبة بشرط العوض فانه  
 ليس

ليس ببيع ابتداء وان كان في حكمه بقا لم يقل على سبيل الترافع ليشا ولا يبيع  
 المكروه فانه منعقد وإن لم يلزم وينعقد لا انعقاد يعلق كلام أحد العاقلين  
 بالآخر شرعا على وجه يظهر أنه في المحل بالاجاب وهو الاثبات يستحق به أول  
 كلام أحد العاقلين سواء بيعت أو اشتريت لانه ثبت للأخر هذا القبول  
 والقبول وهو ثمان كلام أحد العاقلين سواء كان بيعت أو اشتريت الما صلبين  
 قال في الهداية البيع منعقد بالاجاب والقبول إذا كانا بلفظ الماضي ثم قال إن  
 البيع اثنا عشر في الألف يعرف بالشرع والموضوع للأخبار قد استعمل فيه  
 في منعقد به وأراد بالموضوع الأخبار لفظ الماضي أو اللام فيه للتعهد فلا وجه  
 للاعتراف عليه بانه لا بد من ضم شيء إليه ذلك وهو ان يقال وكان استعمال  
 بلفظ الماضي والآلية الوكيل ثم قال ولا ينعقد بلفظين أحد هما لفظ المستقبل  
 بخلاف الكساح وقد مر الوقع هناك وأراد بلفظ المستقبل صيغة اللام كوجه  
 من بكذا فقال بيعت لانه قال هناك مثل ان يقول زوقني فيقول زوقنيك فلا  
 وجه لجملة على المضارع كما ذهب بعض شراحه ثم منعقد به البيع إذا قارنه  
 النية كما فعل صاحب النهاية من العلي دي وكيفية النية وينعقد أيضا  
 بألفاظها أي الما صلبين نحو رضيت وأعطيتك بكذا فخذ ببيع ان كل  
 ما دل على معنى بيعت واشتريت منعقد البيع به أيضا فافا قال بيعت منك كذا  
 بكذا فقال رضيت أو قال اشتريت هذا منك فقال فخذ ببيع بعت بذلك  
 فخذ فانه امر بالخذ بالبدل وهو لا يكون الا بالبيع فكأنه قال بعتك منك  
 فخذ فقدر البيع اقتضاء فثبت العقد باعتباره لا بلفظين أحد هما الما  
 لينة ما قرآن المعنى هو المعنى في هذه العقود ولان اعتبر اللفظ في بعضه  
 كتركه المماضة حيث لا يصح أن لم يتنا جميع ما يقتضيه حتى التماطل  
 أي اعطى المبيع والتمن من الجانيين فان البيع منعقد به بلا وجود فضلا

فضلا



والاخر من انفسين باليمين واليسار  
والاخر من انفسين باليمين واليسار  
والاخر من انفسين باليمين واليسار

عن الما فبين لوجوه المقصود وهو التراضي مطلقا اي في النقيض  
هو الصحيح لانا قال انكر في بيعه في النقيض فقط كالبيع وكونه وبيعنا  
بلفظ واحد كما في بيع الاب من طفله بان يقول بعث هذا منك بكذا او  
منه بان يقول اشتريت هذا من ابني فان عبارة الاب كمال شلقة اقيمت  
مقام العبارتين فلم يحتج الى القول وكان اصيلا في حق نفسه وناييا  
عن طفله حتى اذا بلغ كان العهدة عليه وول ابسه كمال ما اذا باع  
طفله من اجنبي فبلغ كان العهدة على ابسه فاذا ازم عليه شيء في صورته  
لا يبرأ عن الدين حتى ينصب القاضي وكيلا بقبضه للصغير فيرده عليه  
فيكون امانة عنده وكذا لو قال بعث منك هذا برهم فقبضه المشتري ولم  
يقبل شيئا ينعقد البيع ويجوز العاقل في المجلس لانه لو لم يجز لزم حكم العقد  
جبراد هو منتف بين قبول الكل بالكل والترك يعني ان البايع اذا وجب  
في شيء قبل المشتري في بعض ذلك ووجب المشتري في شيء فقبل البايع في بعض  
لم يجز لان فيه تزويج الصفقة واصل المتعاقدين لا يمكن ذلك لان فيه ضررا  
للمشتري او البايع لان المبيع ان كان واحدا لزم ضرر الشركة للمشتري فان  
كان متعددا فالعادة ضم الجيد الى الردي ونقص من الجيد لوجه الردي  
فلو ثبت ضار قبول العقد في بعض قبل المشتري العقد في الجيد وترك الردي  
فزال الجيد عن يد البايع باقل من ثمنه وفيه ضرر له واذا لم يجز اخذ البعض  
بالبعض فلان لا يجوز اخذ الكل بالبعض او في وان تعد الصفقة فلم ذلك  
لان انتفاء الضرر عن البايع واليه انت يقول الا اذا كرر اي البايع لفظ بعث  
فصل الثمن اثباته اليه ما ذكر في قوله في الهداية الا ان يبين ثمن كل واحد

لانه

رشد

لانه صفقتان معية لا يتم الا ان يدرج تكرار لفظ العقد اذ به ينعقد الصفقة  
لا يجوز بيان ثمن كل واحد وقال الربيع وليس له ان يقبل بعض المبيع دون  
البعض وان فصل الثمن الا اذا كرر البايع لفظ بعث مع ذكر الثمن لكل  
واحد عند له صفة رجم احد وعند مال ذلك ان فصل الثمن بان قال بعثك  
هذين كل واحد بكذا او بعثك هذه العشرة كل واحد منها بكذا او رضي اي  
البايع بقوله اي قول المشتري اشتريت هذا بكذا قال القدروري ان رضي البايع  
في المجلس بتزويج الصفقة يصح ويكون ذلك من المشتري في حقيقة استيف  
الجاب لا قبولا ورضي البايع قبولا واغترض عليه بانه انما يصح اذا كان  
الذي قبله المشتري حصته من الثمن كالصورة المذكورة وفي غيره من باعها  
بعشرة لان الثمن منقسم عليها ما جاز لا يجوز فيكون حصته كل بعض معلومة  
فاما اذا اضاف العقد الى عشرين او ثوبين فلم يصح العقد بقول احد هما  
وان رضي البايع لانه يلزم البيع بالحصصة ابتداء وانه لا يجوز اقول مشاوة  
الفعلة عن اداء القدروري فانه تسمية عبارة المشتري ايجابا ورضي  
البايع قبولا لا تدل على انه اعتراف بعبارة المشتري والبايع ذكر الثمن في  
مما يملك بعض المبيع فان جرد قول المشتري اشتريت به فلا ذكر الثمن لا يكون ايجابا  
ولا قول البايع ورضيت قبول عدم صدق تعريف البيع عليه وهو مباذلة  
الكل بالكل فظهر عدم لزوم البيع بالحصصة ابتداء ولهذا قلت او رضي بقوله  
اشتريت هذا بكذا ويمتد اي ضار القول الى آخر المجلس ولا يبطل بالتأخير  
اليه وان طال لان المجلس جامع للمتوفات كما في كتاب الطهارة فاذا  
عدت الامور المتعددة بسببه واحدة فلان يعتبر ساعة ساعة واحدة



اولى دفعا للعرض وتحقيقا للبسر وانما لم يكن الخلع والعتق على مال كذا قبل  
 توقف الاجاب فيها على ما دار المجلس لما قرأها اشتد على اليدين من  
 جانب الزوج والمولى فكان ذلك مانعا عن الرجوع في المجلس والكتب في الرسالة  
 كالخطاب يعني اذا كتب اما بعد فقد جرت عهدي فلانا بكذا او قال الرسول  
 هذا من فلان الغائب بكذا فاذهب واجزه فوصل الكتاب الى المكتوب  
 اليه اضر الرسول المرسل اليه فاعل في مجلس بلوغ الكتاب والرسالة اختيرت به  
 او قبلت تم البيع بينهما لان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر والرسالة  
 معبر وسفر فكلما كمل المرسل فان الرسول عليه السلام كان يبلغ نارة بالخطاب  
 ونارة بالكتاب ويبطل الاجاب قبل القبول بالرجوع اي رجوع الموجب  
 لان المانع من الرجوع لزوم ابطال حق الغير وهو منتف بهما لانا لا نكاتب  
 لا بغير الحكم بدون القبول اعترض بان الحق غير مختص في الملك بل في التملك  
 ايضا حق وفيه ابطال ورد بان الاجاب اذا لم يند ملكا لمشتري لم يكن  
 مزيل الملك لبايع فحق التملك للمشتري لا يعارض حقيقة للبايع كونه اقل  
 منه ولا ينقض بما اذا دفع الزكوة قبل الحول الى السائل فان المزك لا يجزى  
 على استمرادوه لتعلق حق الغير لا انتفاء ما هو اقوى منه ويبطل ايضا الاجاب  
 قبل القبول بقيام ايها من الموجب والقابل من المجلس لان القيام قبل  
 الرجوع والدلالة على العمل على الصريح اعترض بانها انما فعل عمدا اذا لم يوجد صريح  
 يعارضها وهرنا لو قال بعد القيام قبلت وجد الصريح ولم يعتبر ورد بان  
 الصريح انما وجد بعد الدلالة ولذا لم يعارضها ولم يزم اي البيع بهما اي بالاكاب  
 والقبول بلا اختيار لاحدهما في المجلس قال الشافعي لكل منهما خيار المجلس

الغنية

بطلان العمل  
 على الصريح

لغزله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتخيرا فاولنا ان في الغني ابطال  
 حق الاخر فلا يجوز **قول** يرد على ظاهره انه ان اريد حق التملك  
 فتم لكنه لا يجزى لما قرأ ان اريد حقيقة الملك فمنع بل هو اول المسئلة  
 ويمكن دفعه بان حق التملك ثابت قبل القبول ولو لم يثبت حقيقة الملك  
 بعده لم يكن للقبول فائدة زائدة بل كان وجوده وعدمه سواء مع كونه ركنا  
 فالاحسن ان يقال ولنا ان حقيقة الاجاب والقبول بغيره ان حقيقة  
 الملك كما قال الله تعالى ما اربا الذين امنوا الا تاكلوا اموالكم بينكم بايباط  
 الا ان يكون تجارة عن تراض منكم فاباح الاكل ولو في المجلس بوجود التجارة  
 الناشئة عن التراضي والبيع تجارة فدل باطلاقة على نفي الخيار وصحة وقوع  
 الملك للمشتري والقول بالخيار تعبير وهو نسخ فلا يجوز والجواب عن الحديث  
 انه محمول على خيار القبول اي قبول كل من المتعاقدين العقد في المجلس فانه  
 دفع توهم ان الموجب بعد ما اوجب لا يكون له ان يرجع لاختيار الغني  
 بعد الاجاب والقبول وفي الحديث اشارة لان الاصول ثلثة قال لم  
 يوجد فيها الاجاب والقبول وقال وهو فيها فانقضى وقال وهو فيها  
 احدهما والاخر موقوف واطلاق اسم المتبايعين عليهما في الاول مجاز  
 باعتبار ما يؤول اليه وفي الثانية مجاز باعتبار ما كان وفي الثالثة حقيقة  
 كما تقرر في موضعه ان اسم الفاعل على حقيقة في الحال بمعنى اخرا من اذ  
 الماضي واو ايل المستقبل وهي حال المباشرة بان يقبلي احدهما في المجلس  
 والاخر متوقف فيه لا ما قبلها ولا ما بعد ما ويجعل في عمل عليها لئلا يلزم  
 ابطال حق الاخر والتوقف المذكور في الحديث محمول على تفرق الاقوال بان

منه في خبر



يقول احداهما بعت ويقول الآخر لا اشتري او بالعكس حيث لا يثبت الخيار  
 بعده فان قيل التوفيق يكون بعد الاجتماع وولا يتصور هذا قلنا المراد بالتوفيق  
 عدم الاجتماع ابتداء وهذا مبني على قاعدة معروفة في المصنف والكف فانهم  
 يقولون ضيق نعم الركبة او وبيع كذا الثوب والمراد في الاول اهل في الركبة  
 ضيقا وفي الثاني استاءا ابتداء فلا تغفل وكفى في صحة البيع الاشارة الى ان  
 اعم من البيع والتمن غير ربوية احراز عن بيع درهم ودينار وصنعة  
 ونحوها بحسبها فان الاشارة فيه لا يكفي بل لابد من مساواتها قدر الاتصال  
 الربو كما سياتي وانما كفت الاشارة لكونه ابلغ طرفة التوفيق فلا يحتاج الى  
 بيان التوفر والوصف بخلاف السلم فان معرفة قدر السلم فيه ووصفه واهية  
 فيها لكونه غير من اليه كما سياتي وشرط معرفة مبيع بتم اي يحتاج الى  
 التسليم احراز عما اذا اقران فلان عنده مساواة ما اشتراه منه ولم يعرف  
 فانه يجوز لعدم احتياجه الي التسليم ذكر التراخي بما يتعلق بمعرفة ترفع الخصال  
 المفضية الى النزاع المفضي الى فدا البيع بان يبيع غايبا واثرا الى  
 مكانه وليس سمي فيه يستعمل بذكر الاسم فيه فانه جائز كما سياتي في خيار الرتبة  
 وشرط ايضا معرفة قدر الثمن كعشرة مثلا كما بين في الدقة احراز عن  
 الاشارة اليه كما سبق وما يحصل فيها كالمكيلات والعدديات المتعارفة  
 والوزونات كالدرهم والدينار وسائر ما يوزن او اقوليت بالبيان  
 القيمة معرفة وصفه لكونه بخاري او سرقندي لان ههنا لها تفضي الى النزاع  
 فيقول العقد عن المصنوع ووجه البيع بحال اي ثمن حال وموجب لاطلاق قوله

والوصف

سما

ص

لما واهل الله البيع وحرم الربوا وعنه صلى الله عليه وسلم انه اشترى  
 من يهودي ثوبا الى اجل ورينه وزعمه ولا يتران يكون الاجل معلوما  
 الجهالة فيه مانعة من التسليم الواجب بالعقد فهذا يطالبه في قربة المدة  
 وذكر يستعمل في بيعه ما كذا في الهداية والحاشي وبغيرها **اقول** فيه شك لا  
 نقص البيع مطلقا كما قالوا واشتهر ان معلوماته الاجل بالبدل القطع تقييد المطلق  
 بالركن وهو غير صحيح كما تقرر في الاصول ان تقييد المطلق بنسخ ونسخ الكفاية  
 بالركن لا يجوز ويمكن دفعه بان اطلاق النص انما هو بالنظر الى نفس الاجل  
 وهي لم يقيده بالمعلومية كما سياتي في خيار الشرط انه اذا قال بعتك هذا  
 الى اجل او مؤقلا صح فنصف الى نصف يوم او ثلثة ايام او شهر او عقد  
 بالمعلومية انما هو في وقت الاجل والنقص ليس بمط بالنظر اليه ولا ينافي  
 معلوم الوقت حتى اذا اجل وقت فسد البيع كما يبيع الى الحصاد ونحوه  
 وكيفية ان البيع مطلق والمطلق هو المعترض بالذات وكون الصفات لا  
 بالنفي والابالائبات وذات البيع وحقيقته كما عرفت مباو له المال بالمال  
 فالتمن معينة في مفهوم البيع والتاصيل من صفات الثمن فيكون من صفات  
 البيع ولهذا يقال بيع مؤجل فالنظر الى التاصيل يكون ابيع مطلقا لا يجوز  
 تقيده بظن او اما تعيين وقت الاجل ليس من صفات البيع بل امر نوع  
 تعلق بصفته فبالنظر اليه لا يكون البيع مطلقا فيجوز تقيده بالرأي فيندفع  
 الاشكال وبعد ما علم الاجل ان مات البائع لا يبطل الاجل وان مات المشتري  
 حل المال لان غاية التاصيل ان يخرق فيؤدي من المال فاذا مات وتي من  
 له اقل تعين المسترك لغضار الدين فلا يغير التاصيل واذا امتنع البائع التسعة

فما ينظر



سنة الاجل فليشترى اجل سنة ثمانية يعني اذا اشترى ثمن مؤجل الى سنة  
غير معينة ولم يقبض المبيع حتى مضت السنة فليشترى سنة اخرى  
بعد قبضه وقال ليس له ذكر وبطلان اي صح البيع ثمن مطلق عن ذكر الصفة  
لا يؤثر لو جوب ذكره لما عرفت فالعقد اي فالعقد يقع على غالب العقد  
اي غالب نقد البند في الرقوع لانه المتعارف فان استوي اي ان لم يوجد  
الغالب بل استوي الرقوع في العقد ولا المالية بل تفاوتت فيها فاشترى  
ان لم يتبين اي الثمن انه من اي نوع لان الجهالة تنقض الى النزاع كما مر  
او استوي المالية ايضا اي كما استوي الرقوع واختلف الاسم كما لا يخفى  
والثاني والثالث في صح ان اطلق اسم الدرهم على كل منها حيث يطلق  
على الواحد من الاول والثاني والثالث من الثلاث اسم  
الدرهم اذ لا نزاع عند عدم الاختلاف في المالية وهو المانع من الجواز  
وصرف الى ما قرر به من كل نوع مثلا اذا باع عبد ابا الف درهم فله ان  
يعطى الالف من الاحادي او الالفين من الثنائي او الثلاثة الالف درهم  
من الثلاث هذا ما ذكره الكافي واراد صاحب الهداية وان في عبارته نوع  
غرض ولا يتعين العقد ان النقود ليس مضمونا من الذهب والفضة  
مسكوكا او لاد العروس النافقة كذا في العمادية في صحيحه اي صحيح البيع  
وان عينا يعني اذا عتق العاقدان درهما مثلا ثم اراد المشتري تبديله  
بدرهم آخر جاز عندنا ولا يسمي نزاع البايح وعندنا في بيعتين  
بالتعيين حتى لا يجوز تبديله باخر ولو ملك قبل التسليم او اشترى بعده او ملك  
يشترى البيع عنده لا عندنا بل يطالب تسليم مثله وانما قال في صحيحه ما ذكر  
في العمادية ان الدرهم والدينارين بيعتان في البيع انما سد من الاجل ولا  
يتعينان

يتعينان فيما ينتقض بعد الصحة صورة الاولى ما اذا باع عبد او قبض الثمن  
فقطر انه ثمن آخر او باع جارية وظهر انها ام ولد يتعين دراهم الثمن  
للمرء لان لهذا القبض حكم الغصب وصورة الثانية اذا باع عبد او ملك  
قبل التسليم فالثمن المقبوض لا يتعين بالتعيين في رواية وهو الاصح وصح  
البيع في الطعام وهو الحنطة ودينورها لانه يقع عليهما عرفا وسميا في  
في الكالة والحبوب وهي غير ما كالعوس من الجنس وكذا لو كان ابيع  
جراقا اي بطريق المجازفة مخوف كذا في لوبيع بغير حقه لقوله عليه السلام  
اذا اختلفا النوعان فبيعا كيف شئتم بخلاف ما اذا باع بجنس مجازفة  
فانه لا يبيع لاحتمال الربا وصح ايضا بيع المكبلات والموزونات بآثار  
او بخر معين كل منهما جهل قدره لان المانع من الصحة جهالة تنقض الى النزاع  
وهنا ليس كذلك لان التسليم في البيع متقبل فيشترى هلاك الاناء والخر  
بخلاف التسليم فان التسليم فيه متأخر فالحال ليس بنا ورقبه فيتحقق المنازعة  
وقد لم يفسد رحمه الله ان الجواز فيها اذا كان الكيل لا يكتسب الكيس  
كالقصة وكذا ما اذا كان الزنبريل وكذا فلا يجوز وكذا اذا كان الخ يتعيب  
او باع بوزن بشي اذا جف يخف ويصح ايضا في القدر المسمى واحد كان او اكثر  
اذا بيع صبرة كل قفيز او قفيزين مثلا بكذا يعني اذا قال بعصك بذه الصبرة  
كل قفيز او قفيزين او ثلثة بكذا فابيع جاز في القدر المسمى من عدد الخوان  
عند له صفة لا البايح الا اذا زالت الجهالة بعلم جميع القفيز ان تسميتها  
او بالكيس في المجلس قبل الافتراق وقال لا يجوز مطلقا لا صبرتان اي لا يبيع البيع  
عند له صفة رحمه الله في القدر المسمى اذا بيع صبرتان من جنس كصبرتين  
بزو مشعر كل قفيز او قفيزين بكذا حيث لم يصح البيع عنده في قفيز واحد



لتفاوت الصبر بين وعندهما يبيع فيها ايضا وذكر في المحيط والايضا ان  
 العقد يبيع على قنبر واحد منها ولا الى لايح ايضا البيع شدة في العذر  
 المسمى اذ يبيع متفاوت كالثلاثة وهي قطعة غنم كل شاة اثنتان  
 بكذا والقول المشتمل على الاثواب المتفاوتة كل ثوب او ثوبين بكذا  
 للتفاوت في البعاضها يقتضي الى حالة المؤدية الى التنازع بخلاف البصرة  
 وان سمي الجلبين اي جلبت المبيع والتمس بان قال بعثت هذه الثلاثة  
 وهي مائة بالفاء فيهم او بعثت هذا القول وهو عشرة اثواب مائة بلا فصل  
 اي لا يقول كل شاة بكذا او كل ثوب بكذا اصح ابيع في الحكم اجماعا بينهما وما  
 او لا معلومية المبيع فان باعها هذا تفصيل لقوله وان سمي الجلبين بلا فصل  
 يعني ماسي الجلبين ولم يفصل بها فان باع البصرة على انهما مائة اي مائة  
 قنبر مائة صح ابيع ولا يتفاوت حكمهما بين ان يبيع لكل قنبر قنابان  
 يقول كل قنبر بدرهم وبين ان لا يبيعه لعدم التفاوت بخلاف الرديات  
 المتفاوتة كما سئل وهي اي البصرة اقل من المائة اخذوا في الشراء لاقول  
 بحصة من الثمن او صح العقد يعني انه مخير بين الاخرين لتفوق الصنف  
 عليه فلم يتم رضاه بالموجود او هي اكثر من المائة فالتقدير على المائة  
 للبائع والمائة للمشتري لان البيع وقع على قدر معين وقد وجد العقد  
 والقدر ليس بوصف حتى يدخل في البيع كما في الثوب فيكون للبائع فان  
 باع المذروع هكذا اي سمي الجلبين ولم يغل كل ذراع او ذراعين بكذا صح  
 ابيع فان وجد المشتري تاما اخذ لكل الثمن بلا خيار وان وجد اقل  
 خسران ثاخذ اقل بالكل اي كل الثمن او ترك لان المذروع وصف في الثوب

لا يبيع كونه صفة عرضية بل هو في اصطلاح الفقهاء ما يكون تابعا للشيء غير منفصل  
 اذا حصل فيه يزبد حسنا وان كان في نفسه جوهرا كذراع من ثوبين  
 من دار كما سبق في الايمان فان ثوبا هو عشرة اذرع ويساوي عشرة دراهم  
 اذا انتقص منه اذراع لا يساوي تسعة بخلاف الحكيكيات والورديات  
 فان بكتها منها يبيع قورا واصلا ولا يفيد الضمان الى بعض آخر كالا مجموع  
 فان حنطة هي عشرة اقعة اذا سادت عشرة دراهم كانت التسعة منها  
 تسعة وقد اختلفوا في تفسير الوصف والاصل والكل راجع الى ما ذكرنا والوصف  
 بهذا المعنى لا يقابل شي من الثمن كالم ا ف الحيوان الا اذا كان محصوا  
 بالتداول كما سئل واخذ اي المشتري الاكثر بلا خيار للبائع لانه وصف  
 فكان كما اذا باع مبيعا فاذا هو سلم وان باع المتفاوت هكذا اي سمي  
 الجلبين ولم يفصل صح ابيع في الحكم هي ان يساوي المبيع والتمس لزم البيع  
 بمعلومية كل منها لا لادخل والاكثر قال في غاية البيان نقلا عن الايضاح  
 اذا قال بعثت هذا القطيع على انه ثوبون ثوبا بكذا ابيع فانه لا يجلد  
 المبيع والتمس صارا معلوما بالقسم فاذا وجد المبيع زائدا او ناقصا فابيع  
 فاسد لان الزيادة لم يقع عليها العقد فيصير كانه باع ثوبا من احد  
 وهذا فاسد لانه مجهول متفاوت وان كان ناقصا فبصح الى ان يحط  
 حصته الثوب الناقص وهو مجهول فيفسد ايضا كذا في ما يما يختلف  
 وان زاد او اقل في بيع المذروع بعد ذكر الجلبين كل ذراع بدرهم لم يتوض  
 لذكر البصرة لما ذكر ان الحكم لا يختلف هناك بين ذكر العقد وبين تركه  
 لعدم التفاوت صح في الحكم لما ذكر قال وجدا في او اكثر اخذ الا بالاصل  
 او ترك في الصورة الاولى لان الوصف وان كان تابعا لا يقابل شي من



من الثمن صار ههنا اصلا باقراره بذكر الثمن فانهم قالوا الوصف معايل  
 شيء من الثمن اذا كان مقصودا باننا ناول حقيقة كما اذا قطع البائع يد  
 العبد المبيع قبل القبض بسقط نصف الثمن او على الحى التابع كما اذا  
 عيب عند الشراء او على الشراء كما اذا اخطأ المشتري الثوب المبيع ثم  
 اطلع على عيب يكون للوصف قسط من الثمن فاذا صار اصلا ووجهه  
 ناقضا ثبت الخياران في واحدة بخصه وان ثبت ترك لشدة الصفقة  
 عليه او لغوت الوصف الموعوب فيه وفي الصورة الثانية اخذ الاكثر بالاكثر  
 او في لانه ان حصل له الزيادة في المبيع لزمه زيادة الثمن لا ذكر فكان نفعها  
 يشوبه ضرب فيجوز اخذها بالاقل لم يكن عاملا بمقتضى اللفظ وانما قال او ترك  
 وقال ههنا اوفى لان المبيع لما كان ناقضا في الاول لم يوجد المبيع فلم يقع  
 البيع حقيقة وكان اخذ الاقل بالاقل كالمبيع بالتعاطي في الثانية وفي البيع  
 مع زيادة هي تابعة في الحقيقة فتدبر وان وجهه اي المزدوع عشرة ونصف  
 او تسعة ونصف اخذ في الاول بعشرة بلا خيار والثانية تسعة به اي الخيار  
 وقال ابو يوسف رحمه الله في الاول ياخذها باعشرة بالخيار والثانية بعشرة  
 به وقال محمد رحمه الله في الاول ياخذها بعشرة ونصف بالخيار وفي الثانية  
 تسعة ونصف به لانه من ضرورة معايلة الذراع بالدرهم معايلة نصفه  
 بنصفه فيجوز عليه حكمه ولا يوجب انه لما افرده كل ذراع بدينار  
 كل ذراع مثله ثوب وقد انتقص ذلك الى الذراع ونصف في اهل واما  
 اخذ حكم المقدار بالبشره وهو مقيد بالذراع فاذا اعدم فادعاهم الى الاصل  
 وانما اخذ حكم المقدار بالبشره وهو مقيد بالذراع فاذا اعدم وقيل في اكثرها

الذي لا يتفاوت جوابه لا يطلب ما زاد على المشتري لانه كما لو زاد  
 حيث لا يضر الفضل فيجوز بيع الذراع منه وان زاد ما الى القيد المذكور  
 في بيع المتفاوت صح في الاقل بقدره لانه لما بين لكل منها ثمن كان كل  
 ثمن كان كل منها مبيعا فصح في العدد والموجود لكنه غير لشدة الصفقة عليه  
 وقد في الاكثر لانه اذا كان زائدا تبقى الجهالة في المردود والمتفاوت  
 فيؤدي الى الشراء صح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دارهما  
 لا عشرة اذ ربع من مائة ذراع منها عند لم يصح رحمه الله وعندهما  
 جائز ذكره في غاية البيان فعلا عن المصدر الشهيد والامام العياشي ان  
 قولها بخيار البيع اذا كان الدار مائة ذراع ويغرم هذا من تعليلها ايضا  
 حيث قال لان عشرة اذرع من مائة ذراع عشر الدار مائة عشرة اسهم  
 من مائة اسهم ذلك ان البيع وقع على قدر معين من الدار لا على ثمنها  
 الذراع في اهل اسم ثمانية اذرع بها واستغمرت ههنا لما حكاه وهو معين  
 لا مشتاع لان المشتاع لا يتصور ان يدرع فاذا اراد به ما يحل وهو معين  
 لكنه مجهول الموضوع بطل العقد ولا توبين على انهما هرويان فاذا اهدى هرويان  
 سكن الزاد وان بين عن كل ثمن جعل القول في المردود شرط جواز العقد  
 في المردود واشترط قبول المردود في العقد بقوله **فصل** اعلم ان ههنا  
 اصولا الاول ان كل ما هو مشتاق اسم المبيع عرفا يدخل في البيع وان لم يذكر عرفا  
 والثاني ان كل ما يكون مقصلا بالمبيع اتصال قرار كان تاجاره واخطا المبيع  
 وما لا فلا قالوا ان ما وضع لان يفصله البشر بالآخر ليس اتصال قرار  
 وما وضع لانه يفصله فهو اتصال قرار والثالث ان ما لا يكون من  
 الغنمين ان كان من صنوع المبيع ومرافقة تدخل في البيع بذكرها والا فلا



أو أن يترك هذا فنقول لا يدخل العلو بشرارة بيت بكل حق له وكيفية إلى معرفة  
أي بكل قليل وكثير هو فيه أو منه لأن البيت اسم لما يات فيه والعلو مثله  
والشي لا يستتبع مثله فلا يدخل فيه البيت إلا بالتخصيص عليه ولا يدخل  
العلو أيضا بشرارة منزله إلا به أي بالعقد المذكور لأن المنزل اعلم من الدار  
والبيت أذنيات فيه رافق السكن بنوع قصور ما يتقارر منزل الدواب  
فيه فلهذا الدار يدخل العلو فيه تنجاء عند ذكر الحقوق وتسميه بابيت لا يدخل  
فيه بدونه ويدخل هو أي العلو والبناء ومحتاج مطلق متصل باب الدار  
بخلاف المنفصل وهو العقل فانه ومحتاج لا يدخلان بهذا العقد والكتيف  
دار محدودا بدونه أي بذكر العقد أما العلو فلان الدار اسم لما يدور عليه محدود  
والعلو منها وكذا البناء وأما المصاح فلان العلق المتصل بغيره من المصاح  
يدخل في بيع العلق بلا تسمية لانه كالجزمه أو لا يستغنى به الآية والعقل ومحتاج  
لا يدخلان والسم المتصل بآيات يدخل ولو من فشب لا غير المتصل والسم  
كالم كذا في المكان لا أي لا يدخل في بيع الدار والظلة والطريق والمتراب  
الآية أما الظلة فلانها مبني على بوار الطريق وأخذت حكم دالها الطريق والسم  
المبني فلانها فارقة عن محدود ولكنها من الحقوق فتدخل بذكرها وتدخل في  
الافادة بلا ذكرها لانها تعقد للانقطاع ولا يحصل الآية بخلاف البيع لانه قد  
يكون للحجارة ويدخل الشجر وان لم يسمه لا الدرع إلا بالتسمية بشرارة الدار  
لان الشجر متصل بها فوارق فاشبه البناء والزرع متصل بها متعلق فاشبه  
فيها ولا التسمية الشجر لان الاتصال وان كان فليعلق للعقد لا للبقاء فصار للزرع  
الابكل ما فيها أو منها لانه يكون من المبيع لا يجوزها لانه ليس منها لا يبيع  
الزرع قبل صيرورته بغيره لانه ليس بمشتغ به وتابع لارض فيكون كالوصف فلا  
عز

بشبه

بشبهه أي والعقد عليه بانفراد وان باع به ان يتركه حتى يترك لم يجر  
وكذا البرطية والبقول وبعد ما يبيع ان شرط تحلية المشتري أي تحلية الرض  
البيع بان يقطع أو يرسل عليه دابة فيما كان يبيع لان الشرط مقتضى العقد  
فلا يفسد ويجوز بيع حصته من شريك لوجود المقتضى وعدم المانع لانه بالنظر  
اليه كالحاصل للاختلاط ملكها مطلقا أي سواء بلغ أو ان الحصاد أو لا ومن  
غيره بغير اذنه ان لم يبيع في الحصاد فانه ينعكس إلى الجواز كما اذا  
باع الجوز في السقف ولم يبيع البيع حتى افرجه وسلم ولو كان الارض  
والزرع مشتركين فباع نصف الارض مع نصف الزرع من شريك  
أو اجته بغير رضا شريك جاز وقام المشتري مقام البائع ثم يبيع نصف  
الزرع بدون الارض انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع حق  
التوارق فيه بان ذرع في ملك نفسه اما اذا كان مقدما في الذراع كان صاحب  
فجاز بيع النصف كذا منقذ باع كله أي جاز بغيره ايضا ان لم يبيع في  
الحصاد اذع يرتفع الف ذراع سكة فيها دوة لم يدخل في البيع يبيع  
اصطفا سكة في بطنها دوة فلكت السمكة والذرة لشبوت اليد عليها  
فلو باع السمكة لم يدخل الذرة في البيع كانها ليست من اجزائها كذا  
في الهدية والكافة في باب الركا زجج ببيع البرق سبيل والباقي يشترط  
اليدم والعقد واذا قلت الباق لا يملك ضعف اللام كذا في الصحيح والارز  
والسمسم في قسم الاول وكذا الجوز والنوز والغسق وقال ان فم  
لا يجوز بيع ذلك كله وله في بيع السمكة قولان وعندنا يجوز بيع ذلك كله  
له ان المقصود عليه استورا لا منفعة له فاشبه تراب الصاعقة اذا يبيع كسبه



ولنا ما روى عن النبي عليه السلام نهي عن بيع الخمر حتى يبيعه من يبيعه  
 حتى يبيعه ويأمن الآفة وحكم بعد الغاية خلاف حكم ما قبله قال في الغاية  
 وفيه نظر لأنه استدلال بمفهوم النية والادعي ان يستدل بقوله من يبيعه فان النية  
 يقتضي المشروعية **اقول** فيه نكت لان المشروعية التي يقتضيها النهي عن الافعال  
 الشرعية مع مشروعية الاصل مع عدم مشروعية الوصف وهو عين الفساد  
 فالدليل بغير خلاف المدعى لان المدعى صحة البيع والدليل بغير فساد بل  
 ان يقال ان الاستدلال مبني على ما قال صاحب المجمع في البداية ان الغاية هي  
 من قبل الاشارة لا المفهوم او على ما قال صاحب السبلوك في بحث الموازنة  
 والتمهيد ان مفهوم الغاية متفق عليه وصحح بيع مرة وان لم يبد صلها  
 لانها مال متقوم حالا او مالا ولزم على المشتري قطعها اذا اشتريها مطلقا  
 او بشرط العطف بشرط اعتبارها على الشجر حال البيع **فقد** لانه شرط لا يقتضيه  
 العقد وفيه نفع للمشتري وهذه هي النكت **اقول** ليس له استرداد السلعة  
 وجب عليه اي بالنسبة اليه اذ ابيع سلعة بشئ فله حق حبسها حتى يستوفي  
 ثمنها فان سلمها الى المشتري بطلت حقه في الحبس ليس له استرجاع السلعة  
 وانما له المطالبة بحقه وقال زفر رحمه الله لم ذلك قبض زبوا فابدل الجياد يعني  
 كان له على اخر دراهم جياد فاستوفى زبوا فاعطى ظن انهما جياد فالتحقها  
 ثم علم انها زبوا ان كانت قايمة ببرد وباستردادها والاولى وان لم  
 يكن قايمة سوار كانت بالكله او مستهلكة فلا اي لا يرد ولا يسترد وقال ابو  
 رحمه الله يرد الزبوا ويرجع بالجبا لان الرجوع بالنقصان باطل لاستلام  
 الربوا ولا وجه لابطال حقه في العودة لعدم رضاه فكان النظر فيما عساه وانما  
 ان قضاء الدين حصل بقبض جنس حقه وبعد العلم حقه في جنس ذلك القضاء  
 وهو متحقق لولا ما به حصل القضاء وانما قال زبوا لانها لو كانت راضيا

استرد

او استوفى - فترد اتفاقا وانما قال زبوا لانها لو لم يعلم لانه لو علم عند القبض  
 انها استوفى سقط حقه في استرجاع شيئا وقبضه وماتت مخرجه قبل  
 فقد علمه فالبايع اسوة للمواريض **اقول** في استرجاع شيئا وقبضه ولم يتعد المثلث  
 حتى ماتت مخرجه فالبايع اسوة للمواريض **اقول** في قبضه ولم يتعد المثلث  
 وهذا الثاني رحمه الله هو الحق به وانما قال قبضه او لم يقبض فالبايع احوق به  
**باب خيار الشرط والتعيين** اعلم ان البيع يكون مارة لازما واخرى  
 غير لازم واللازم مالا خيار فيه بعد وجود الشرط وبغير اللازم مالا خيار  
 ويكون اللازم اقوى قدم ثم ذكر خيار الشرط والتعيين وآراء بالاولى ان يكون  
 الحاقه مخيرا بين قبول اصل العقد وردة وازاد بالثاني ان يشترى احدى شيئين  
 او الثلاثة على ان يبين ايات وقد مرها على باقي الخيارات لانها لا يمتنعان  
 لزوم الحكم ثم ذكر خيار الردية لانه يبيح تمام حكمه واخر خيار الجيب لانه يبيح  
 بالحكم والحكم وخيار الشرط انواع فاسد وفاقا كما اذا قال اشترت على الخ  
 بالخيار او على الخ بالخيار اياها او على الخ بالخيار اياها او جازية وفاقا دون  
 يقول على الخ بالخيار ثلثة ايام او مادونها وتختلف فيه وهو ان يقول على  
 انما طار شره او شرهين فانه فاسد عند زفر رحمه الله في قوله يقول على  
 وجازية عند زفر رحمه الله وجازية اي خيار الشرط **المتبايعين** اي لكل  
 منها خافلا بوجه البيع مالم يرضيا ولا احد اياها وخبرهما كما سئل في الغنة ايام  
 الى اخر لقوله عليه السلام طعن من منعه اذا باع بعت فقل لا خلاف في ذلك  
 خيار ثلثة ايام وجه الاستدلال ان شرط الخيار مخالف لمقتضى العقد وهو اللزوم  
 فيكون مشددا له لكنه قد رتب هذا النقص الداني على الخيار في البيع والشراء لولا  
 باعوت على خلاف القياس فيقتصر على الحدة المذكورة فيه لا اكثر ولا يجوز

او استوفى



اذا استميت معلومة وان اجاز اي من له الخيار بعد العدة الى اكثر من ثلثة  
 ايام فيها اي في ثلثة ايام جاز البيع لزوال العقد قبل توريته ان شري  
 لم يذكره بالثالث كما ذكر في الوقاية اشارة الى انه ليس من صور خيار الرد  
 حقيقة لتتفرع عليه بل اوردده عقبيه لانه في حكمه معنى في انه ان لم يسجد  
 التمس الى ثلثة ايام فلا بيع صح واني اكثر الا ان ينقذه في الثلثة فلو  
 لان هذا في معنى استراط الخيار اذا كانت في الاخرى في عند عدم  
 تحرزا عن الماطلة في الفسخ فيكون محقابه **اقول** يريد في ظاهره ان يفسد  
 عرفت ان النص الوارد في شرط الخيار مخالف للقياس وقد تقرر في كتب الأصول  
 ان ما ثبت في خلاف القياس فغيره لا يماس عليه ودفعه ان المتقرر في كتب  
 الأصول عدم جواز القياس الجلي ما ثبت بخلاف القياس الجلي اذا تقرر  
 فيها ايضا جواز الحاق حكم ثبت في خلاف القياس بغيره بطريق دلالة  
 النص وبطريق الاستحسان الذي هو القياس الحق وكثير منها محتمل ومنها  
 كما لا يخفى في المناظر المتأمل ولا يخرج البيع بخيار البايع عن ملكه لان تمام  
 البيع بالرضاات ولا يتم مع الخيار ولذا لو اعتقه البايع نفذ ولا  
 يملك المشتري النصف فيه وان قبضه باؤن البايع فان قبضه المشتري  
 فهو ملكه يرد في مدة الخيار ضمن قيمته لان في البيع بالهلاك لانه كان  
 موقوفا ولا نفذ بدون الحاصل فيبقى معقوضا في يده على سبيل الشرارة فيه  
 القيمة ولو يملك في يد البايع يملك عليه البيع ولا يملك في المشتري كما في البيع  
 المطلق ويخرج المبيع على ملك البايع بخيار المشتري يعني اذا كان الخيار  
 للمشتري فقط يخرج المبيع عن ملك البايع للزوم البيع في جانبه بانتفاء  
 الخيار للمشتري فقط فان يملك المبيع عنده اي المشتري ضمن الثمن فان الهلاك

لا

لا يخرج عن مبدء عيب وسياق انه اذا دخل عيب يمتنع الرد واذا امتنع  
 لزوم العقد ولم يخلزم الثمن المستحق بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع لان الخيار  
 اذا كان له يهلك والبيع موقوف كقول فيلزم القيمة ولا يملك المشتري  
 المبيع وقال لا يملك لانه خرج من ملك البايع فلو لم يدخل في ملك المشتري كان  
 ملكا بلامالك ولا ينظر له في شروع وانه ان الثمن لم يخرج عن ملكه فلو دخل البيع  
 في ملكه لا يمتنع البطلان في ملك شخص اخر حكما للمعاوضة ولا ينظر له في الشرح  
 ويرجع هذا بان الخيار انما شرح نظر المشتري ليرد في قبضه على المصلحة فلو  
 دخل في ملكه ربما كان عليه لانه بان كان المبيع قريبا فيبقى عليه ولا يرد  
 ثمنه للمشتري المبيع فروغ الاول لو اشترى زوجة ببيع النكاح لعدم ملكه اليه  
 الميزان لانه ان وطى اي وطى المشتري بالخيار زوجة جاز له رد ما لان وطية  
 بالنكاح لا يملك اليه ليمتنع الرد الا انه ابكر لانه لو ثبت وسياق انه يبطل الرد  
 والثالث فريبه لا يعتق عليه في المدة لعدم الملك فيها والعقد وثبت عليه  
 الرابع كما ان لا يعتق ايضا من شره فاقبل ان ملكه عبد فهو قودم  
 وقوع الشرع الخامس فيضرب في المدة لا يعتق من الاستبراء لانه انما يجب بعد  
 ثبوت الملك ولم يثبت الاستبراء ان ردت الامة المشتري بربا بالخيار  
 على البايع فلا استبراء عليه اذ لم يملكها المشتري ليجوز له الملك فوجب الاستبراء  
 السابع من ولدت في النكاح لم تصرام ولو يعني ان اشترى زوجة بالخيار  
 فولدت في ايام الخيار في يد البايع لا يصير ام ولد للمشتري فيملك الرد وانما  
 قلنا في يد البايع لانه لو ولدت في يد المشتري لزم البيع ويبطل الخيار  
 لان الولادة عيب انما من انه اي المبيع بخيار يملكه البايع ان قبضه المشتري



باؤنه واودعه عنده اي عند البايح لا ارتفاع القبض بالبر والعدم الملك  
 انما سيج بق خيار ما دون شراء وبيع او بايعه عن ثمنه في المدة اي ان  
 اشترى عبدا فاذون شيئا بالخيار وبيع به بايعه عن ثمنه في مدة خيار  
 بق خياره لانه عالم بملكه كان رده في المدة امتناعا عن الملك فاذون  
 ولاية ذلك فانه اذا وبيع له شي فله ولاية ان لا يقبله الا بشرط شرائه  
 اي من دعي خيارا ان اسم ليل ان يملكها مسلما باسقاط خياره من  
 له الخيار فلو كان بايعا او اشترى ما با او اشترى فلا ينجح ولم ان يجبر فاذ  
 اراد الاجازة يجبر بلا علم صاحبه ولا يقض بدونه اي بدون علمه ولو كان  
 فابا وقال يوسف وانما في المقتضى ايضا بدونه كالاجازة  
 ولا ملط من قبلها ولهذا لا يشترط رضاه كالتوكيل بابيع فان لم ان ينجح  
 فيما وكل به بلا علم الموكيل لانه ملط من قبله ولما انه تصرف في حق الغير  
 بالرفح ولا يبرك عن الضرر لان الخيار ان كان للبايع جاز ان يعمد المشتري  
 تمام العقد فيصرف فيه فليز من غرامة القيمة بملك المبيع فان كان المشتري  
 جاز ان لا يطالب البايح مسلوقة مشتمية يا هذا نوع ضرر فيتوقف على  
 علم كونه التوكيل بخلاف الاجازة اذ لا التزام فيها مع انه موافق له فيها  
 ولا انه ملط عليه من قبله كيف هو ينفذ لملك المقتضى وانما يقض  
 لكونه العقد غير لازم واعتبر من بان ما ذكرتم من التزام الضرر وان دل  
 على استهانة العلم ولكن عندنا ما ينبغي وهو انه ان لم ينفذ بالقبض  
 لربما اختفى من ليس الخيار في مضي المدة فليز المبيع اوجب بانه  
 ضرر فرض به منه حيث ترك الاستيثاق باخذ التوكيل مخافة الغيبة

رومشتري  
سأه

وان نقض العقد من له الخيار فلو علمه اي علم الآخر النقص في المدة التقص  
 العقد لصول العلم به والآن وان لم يعلم به في المدة بل بعد ما تم العقد لم ينجح  
 المدة قبل النسخ ولا يورث هذا في ايراد الشرط بمعنى ان العقد لا ينجح  
 بفسخ الوارث كما كان يفسخ المورث حال صوته فاذ كان الخيار للبايع  
 ومات ملك المشتري المبيع ولا يوارثه وارث البايح كما اذا كان المشتري  
 بلا خيار فان قيل كيف يملكه الوارث والمورث لم يكن مالكا قلنا العقد  
 الموجب للملك كان موجودا في حقه ولكن الخيار كان مضافا وبطل الخيار  
 في حق الوارث فظهر انه الموجب فتدبر وقال آت في رحمة بورت  
 عنده لانه حق من حقوق البيع خيار العيب والتعيب والجموالة  
 لو مات من عليه الخيار وهو من الاضارعة بق الخيار ولنا ان الارث فيما  
 يقبل الانتقال والخيار ليس لامشية وارادة ولا وارث في خيار العيب  
 والتعيب لما سباني ولا وارث ايضا خيار الردية لانه ايضا ليس الا  
 مشية وارادة حتى ان المشتري لو مات قبل الردية فليس لورثته الرد  
 بعد ما كان له ولا خيار التعيين لما ذكرنا في خيار الوارث استداره اختلاط  
 ملكه بملك الغير واذ بطل الخيار لزوم البيع ويتم ولا خيار العيب بل المورث  
 استحق المبيع سالما فكذا الوارث لقيامه مقامه ولهذا يثبت له الخيار  
 فيما بقيت في يد البايح بعد موت المورث وان لم يثبت للمورث شرط  
 اي الخيار احداهما من اذ احد العاقدين اذ شرط الخيار لغيرهما جاز فاني  
 من العاقدين والغير اجاز او نقض صح استحقاقا والقبض ان لا يصب  
 وهو قول زفر لان الخيار من احكام العقد فلا يوجب شرطه لغيره كالشئ وبه استحسن



ان الخيار غير العاقد ثبت بالنسبة عنه فيقدم الخيار للعاقدين اقتضاها  
 بونايبا عنه تصحى التصرف فيكون الحكم منها الخيار وفي اجازة احدهما  
 من الاصيل او التنايب وتضمن الآخر الاول وفي توجده في زمان لا يلزم  
 غيره فيه وفي المعية اي ان خرج الكلامان فيهما معا يعتبر تصرف العاقد في رتبة  
 لان التنايب يستفيد التصرف منه تصرف الناقص في اخر لان الخيار كونه  
 النقص والمنقوص لا يلحقه الاجازة فاذا اجتمعا كان النقص اولى كالحاج  
 احره مع نكاح الامة اذا اجتمعا كان نكاح الامة اولى لانه مرد على نكاح  
 بلا عكس ولان احتياط فيه اذا الفسخ يوجب احره على المشتري الاجازة  
 توجب الاباحة والمحرم راجح على المبيع باع اي عهدي بالخيار احدهما  
 ان فصل اي التمن وعتن اي محل الخيار صح اي العقد والافلا وهو على اربعة  
 اوجه اوجه اوان لا يفصل التمن ولا يعتن ما فيه الخيار لا ينعقد في حكمه في الدال  
 فيه اوجه انا ان لا يفصل التمن ولا يعتن ما فيه الخيار لا ينعقد في الحكم في المبيع  
 والتمن لان ما فيه الخيار كالحاج عن العقد لانه مع الخيار لا ينعقد في الحكم في  
 الرافض فيه اوجه اوه هو جوهول وثانيتها ان يفصل التمن وعتن ما فيه الخيار  
 وهو جائز لكون المبيع والتمن معلومين وقبول العقد فيما فيه الخيار وان كان  
 شرطا لانقعا والعقد في الآخر لكنه غير مفيد لكونه محلا للمبيع كالجوع بين فن  
 ومعدته والثالث ان يفصل ولا يعتن والراجح عكسه وهو فاسد فيه بالجملة  
 المبيع او التمن وان اشترى كليا او وزنيا او عدا او عدا على انه بالخيار  
 في نصفه صح فصل التمن او لان النصف من الشيء الواحد لا يتفاوت  
 فقيمته ايضا لا يتفاوت فاذا كان عن الكل معلوما كان من النصف

(ايضا)

ايضا معلوما ان الشيوخ لا يمنح اجاز كذا في الكافي وفتح التبيين فيما دون  
 الاربعة وهذا خيار التعيين بيع اشترى ثوبين على ان ياخذ ايهما شاء  
 بعشرة جاز وكذا كل الثلثة استخارنا وان كانت اربعة فسد وهو القياس  
 في الكل كماله المبيع وهو قول زفر والنفى وبه الاستحسان انه في معنى شرط  
 الخيار او الجواز ثم للحاجة الى التنايل الخيار والادقف والارفق مع انه في الغ  
 لمقتضى العقد فكذا يجاز هذا الى اختيار من شئ به ان كان الشئ لنفسه  
 او من يشتر به له ان كان الشراء بغيره فحوز المبيع على هذا الوجه وفي الحاجة  
 والجملة انما توجب الفساد اذا كانت مفضية الى النزاع ولو اشترط  
 الخيار للمشتري ففيه لا تنقض الى النزاع لان الارض مفضية اليه فيختار  
 اياها ويرد الآخر والحاجة تنفذ بالثلثة لثمتا لها على الجهد والرد في  
 الوسط وفي الاربعة لم يوجد الشرع كمن لم توجد الحاجة وهذه الرخصة  
 قايمة بها فلا يحصل باءد هاتم قيل يشترط ان يكون في هذا العقد خيارا بشرط  
 وقيل لا بشرط واذا لم يذكر خيارا بشرط لا بد من توقيت خيار التعيين بالثلث  
 عنده وجمدة معلومة عندهما اشترى بالخيار فرض احدهما لا يردده الآخر  
 اشترى رجلان هدايا عنهما بالخيار غشيه ايام فرض احدهما دون الآخر  
 فليس للاخر ان يردده عنده له هدايا الله وقال له الرد وكذا خيار التعيين  
 اشترى باعدا فظهر عيب فرض احدهما لا الآخر والردية يعني اشترى با شيئا  
 لم يرياه فراه احدهما فرض لا الآخر فانها ايضا على هذا الخلاف لها ان اشترى  
 الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما ثمانية شرع لدفع العيب وكل منهما كساح الى  
 دفعه عن نفسه فلو بطل هذا با بطل الآخر خياره لم يحصل مقصوده وبطلت به  
 ضرر ولم ان المشتري وخيارهما لا خيارا كل منهما بالانزاد فلا يتغير احدهما بالرد

في خيار التعيين



اقول حقيقة ان الخيار تصرف يحتاج فيه الى الراي كالبسج والخلع ونحوهما وكل  
ما هو كذلك اذا فوض رجلين لاستبادهما فيه كالوكالة فاذا وكل رجلين  
بالبسج ونحوه لا يقدر احدهما على التصرف بدون الآخر لان الموكل رضي برأيهما  
فانه لا يحتاج الى الراي بل بغير شخص وعبرة الواحد والاثنين فيه سواء  
ويبطل اي خيار بشرط الاخذ بالشفعة وارا مفعول الاخذ بيعت  
شفعة الدار بجنب حال من دارا وصفة لها ما بشرط الخيار فيه وهي الدار  
المشترقة يعني من يشتري دارا على انه بالخيار فبيعت دار بجنبها فافترقا  
بالشفعة فهو رضي لان طلب الشفعة دليل اختياره للملك فانه ان شئ  
لرفع ضرر الرضيل وهو بالاشعة انه يقتضي سقوط الخيار ساقا  
عليه فنثبت الملك من وقت الشراء بالاستتار وفتبين اذ الجوار كان  
ثابتا بخلاف خيار الردية فانه لو اشترى دارا ولم يرها فبيعت دار بجنبها  
فاخذها بالشفعة لانه يرد الدار الا وله بخيار الردية ولو عرض على بيعه  
لا يبطل ايضا خيار الردية ويبطل خيار الشرط لانه لو قال ابطلت خيار  
الشرط سقط الخيار ولو قال ابطلت خيار الردية لم يبطل خيار الردية  
لان ثبوته موقوف على الردية كما ساقى كذا في غاية البيان ويبطل ايضا  
تعينه اي تعينت ما شرط فيه الخيار بما آتى بحسب لا يرتفع كمنطج يرد فان  
الروح يمتنع حتى لو عرضت وزال جاز رده ويبطل ايضا مضي المدة لان  
الخيار لم يثبت له الا فيها كالمخيرة في وقت معد لم يبق لها الخيار مضي  
ويبطل ايضا تصرف لا يقع كالاغصاف والتدبير او تصرف لا يخل الا في  
الملك كالوطي والعقل والتمس بشراوة او تصرف لا ينفذ الا في اي في  
الملك كالبسج والريتين والاحارة والرهبة فان كل انهما دليل اختيار والملك

واستيفائه لا البسج والركوب مرة ونحو ذلك فانه يفعل للايمان والتجربة  
فلا يدل على الاستيفاء اشترى بالخيار الى الغد وقل اي الغد فيكون مخيرا في الغد  
ايضا وكذا اذا قال لي الظهر او الليل دخل الظهر والليل عنده ضعف ثم انه  
وعندهما لا يدخلان لان الغد ونحوه جعل غايته والغاية لا تدخل في المقياس كالمثل  
في الصوم وله ان الغاية اذا كانت مذكرا الحكم الى موضع الغاية وادراكها كانت  
لا فروع ما قرأنا فيبقي موضع الغاية واضلا وهذا لو اقتص على انه بالخيار  
ثبتت الخيار موقفا فيكون البيع فاستقطت الغاية ما وراها بخلاف التباين  
فانه لو باع مؤجلا الى رمضان لم يدخل رمضان فان مطلق التباين بان قال  
بعثتك مؤجلا ولم يوقت لا يتايد بل يصرف الى نصف يوم او ثلثه  
ايام او شهر وبالشهر يفتي فكانت الغاية لم تكن اليها فلم تدخل والقول  
للمكره في الخيار يعني اذا اختلف القاذان في اشترط الخيار قال القول لمن  
ينكره مع اليقين في الرواية لا يثبت بشرط فكان من العوارض فيكون  
القول لمن ينفيه كما في دعوى الاجل والمضي اي اذا اختلفا في مضي المدة  
قال القول للمكره لانها تصادقا على ثبوت الخيار ثم ادعى احداهما السقوط  
بمضي المدة فكان القول للمكره والزيادة يعني اذا اختلفا في قدرة القول  
لمن يدعي اقص الوقتين لان الآخر يدعي زيادة شرط عليه وهو ينكره  
عبد بشرط خبره او كتبه ووجد خلافه واخذه بمقتضى ادعاه لانه وصف  
وعوب فيه فيستحق بالشرط في العقد ثم عدم قدرته بوجوب الخيار لانه لم يرد  
برونه وذلك بان لا يقدر على الخيار والكتابة قدرا ينطلق الخيار والكتاب  
في خبر بين القول بجميع الزمن وبين الرد اذا لم يمنع الرد بسبب من  
الاسباب كتر او شاة مع انها طوب او يكون ولم يوجد كذا فانه خبر ما ذكره



شرائها على انها حامل او حليب بكذا اطلاق حيث يفيد العقد لان ذلك ليس من  
قبيل الوصف بل من قبيل شرط الفاسد اذ لا يعرف ذلك حقيقة بشرى  
جارية فرد غير بديلها فانها بائنها المشتراة فتشترى البائع والمشتري فقال  
البائع غيرت والمبيعة ليست كذلك انك المشتري التغير وليس للبائع  
سببه فالقول له اني للمشتري مع الميمن وجاز للبائع ان يملكها وطرفها لا  
المشتري لانه لا يرد ما رضى بملكها من البائع بذكر الميمن فكان للبائع ان يملكها  
كذا في الواقعات **باب خيار الرؤية** جاز البيع والشراء عالم براه اي  
البائع والمشتري يعني يجوز ان يبيع رجل شيئا ملكه ولم يره كما اذا ورثه  
او كذا يجوز ان يشتري رجل شيئا لم يره لاروي ان عثمان ربه باع ارضه له  
بالبصرة من طلحة بن عبد الله فقبل فطلحة انكر عنت فقال انما  
اشتريت عالم اراه وقيل لعثمان انك قد عنت فقال له خيار لاني عنت  
عالم اراه فحكم جبر بن معطرم ففقه بالخيار لطلحة فكان ذلك محض من الضميمة  
رغم قصره اي سواء قصر المبيع انما المسمى في المجلس بان يكون زينا في زرق او  
بترانج جواهر او ذرة في حقة او ثوبان في قمه او جارية متنفقة وانفق  
انه موجود في ملكه ولم ير المشتري شيئا منه او غاب المبيع عن المجلس اشترى  
الى مكانه الحالي من تسمية اي ليس له في ذلك المكان مستحق بذلك الاسم غيره  
وللمشتري خيار عند ما اي عند الرؤية ان شاء اخذ وان شاء ردد وقال  
انما فني اذ لم ير لم يصح العقد لهما لانه المبيع ولنا ان العورات المجوزة  
بلا قيد الرؤية فلا تارة قيد الرؤية عليها كالغنى وقد روي انه صلى الله  
عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذ اراده ولان الجارية انما  
تقدر

تقدر اذا افضيت الى النزاع كما في شاة من القطيع واذ لم يرض اليه  
فلا كغير من الصبرة والجمالة بعدم الرؤية لا تفضي اليه اذ لو لم يوفقه  
يرده فصار كجماله الوصف في المغاير المشا الى بان اشترى ثوبا  
ولو لم يعلم عدد ذراعيه وان رضى قبلها يعني اذا قال رضى ثم رآه  
له ان يرد لان الخيار متعلق بالرؤية لما روي ان فلان اشترى ثوبا كذا قيل  
اقول فيه بحث اما اولا فلما تقرر في الاصول ان كذا وظاهره في الشرط لا يجب  
ان يكون شرطاً بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء حتى يلزم من انتفاء انتفاء  
الشرط ولما ثانيا فلان هذا يستدل بالمعنى الشرط وكذا لا نقول به  
فالوجه ان يقال لو لم يرض العقد بالرضا قبل الرؤية لزم امتناع خيار عندنا  
وهو ثابت بالنص فابودي الى ابطاله كان باطلا دون البائع اي ليس له  
خيار الرؤية لما من قضاء جبر بن معطرم ولا يتوقف اي ليس له وقت  
معي لان الحديث ورد بخيار مطلق للمشتري فالنوقيت فيه زيادة  
على النص فيسقى الى ان يوجد مبطل ولا يشترط الا في الشراء والاعارة والتمتع  
والصلح عن دعوى الحال على من اشترى لان كلامهما معاوضة وكفى رؤية ما يعلم به  
المقصود فان رؤية جميع المبيع غير لازم بقدره فيكون رؤية ما يدرك العلم  
بالمقصود فان كان المبيع اشياء وان لم يتفاوتت اعادة كما يمكن  
والموزون وعلامته بالموزن اكثر برؤية واحد منها الا اذا كان البائع  
اردا عاريا في يكون خيارا وان تفاوتت كالشباب والدواب لزم  
رؤية كل واحد والموزن والنور من هذا القبيل فيما ذكره الكوفي وقال صاحب  
الهداية ينبغي ان يكون مثل الخططة والسحر لكونها متفاوتة اذ تقرر هذا  
فقدل ما يعلم به المقصود كوجه الصبرة لانه يعرف حال البقية وان وجدت



اراد منها غير وجه الدقيق لان الوجه هو المقصود في الادنى ووجه الدابة  
 وكذا لانها مقصودان في الدابة وشرط بعضهم رؤية القوائم والاول  
 هو المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا في شاة الغنم عطف على كونه فانه ايضا  
 مما يعلم به المقصود فيكون رؤيته وطاهر ثوب مطوي غير معلوم لانه يعرف بالبقية  
 اما اذا كان في باطنه ما يكون مقصودا لموضع العلم فلا بد من رؤيته ولو كان  
 علم معلوما فليس عطف على رؤيته اي كما جرت شاة الله لان المقصود  
 هو العلم يعرف به وادنى ما يعلم لانه يعرف المقصود لا اي لا يكتفي بالخارج الدار  
 صحتها بل يجب رؤية جميع بيوتها وماروي من عدم الخيار لمن راي صحى  
 الدار او خارجها فانما هو على مادة القوم في الالبسة فان دورهم يميز  
 لم يكن متفاوتة فالنظر الى النطق كان يوقع العلم بالداخل فاما اليوم فليس الامر  
 كذلك او رؤية الدمين في الزجاج فانها لا يكون رؤيته للدين حقيقة لوجود  
 الحائل وكفى نظرا وكيفية القبض كوكيله بالشر لا نظره رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بالشرار وكذا بالقبض ورسولا صورة التوكيل بالشر ان يقول الموكيل كذا  
 وكذا يعني بشارا كذا وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كذا وكذا بالقبض بالشر  
 ومارايته وصورة الرسالة ان يقول كذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعضه فبعضه  
 الاول تسقط الخيار بالاجماع ورؤية الوكيل انما تسقط عندهم رجاءه  
 اذا قبضه ناظر اليه في ليس له ولا لوكيله ان يردده الامم عيب ولما اذا قبضه  
 مستورا ثم رآه فاستقط الخيار فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستورا يسهل التوكيل  
 بالقبض الناقص فلا يملك استقطا قصد العير ورثه اجنبا وان ارسل رسولا  
 يقبضه فقبضه بعد رآه فله المشتري ان يردده وقالوا التوكيل بالقبض والرسول  
 سوانه ان قبضه بعد الرؤيه لا يسقط خيار المشتري صح عقد الا على اي سبعة وثلاثة  
 وتسقط خياره ان اشترى تحتها فيما يدرك الحبس ونحوه فيما يدرك بان يردده

فما

بعضه

فيما يدرك بالرد وق ووصف العقار ولا عبرة لوقوعه في مكان لو كان بصير الراي  
 كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ونظر وكيفية لانه كنظره راي احد التوبين فاشترى  
 ثم راي الاخر فوجده معيبا علم روي لا غير الى لا روي المعيب وهذه ليل يلزم  
 تفرق الصفقة قبل تأديتها فانها لا يتم مع خيار الرؤيه قبل القبض وبعد  
 وشري ما راي اي ما رآه قبل الشراء ان تغير خيره لانه اشترى بالملم يره  
 اذا تغير صار شيئا آخر والا فلا اي وان لم يتغير فلا اي لا خيار له لانه  
 اشترى شيئا رآه الا اذا لم يعرف انه الذي رآه قبل العقد لانه لم يرض به  
 اختلفا في التغير فقال المشتري فرتعه وقال البائع لم يتغير فالقول  
 للبائع هو عينه وعلى المشتري البينة لان سبب لزوم العقد هو  
 الرؤيه الباقية والتغير حادث والقول لمن ينسك بالظاهر هذا  
 اذا كانت المدة قريبة يعلم انه لا يتغير في مثل تلك المدة فان عدت بان  
 راي امة شابة ثم اشترى با بعد عشرين سنة وزعم البائع انها لم يتغير  
 فالقول للمشتري لان الظاهر ثابت بطله لو اختلفا في الرؤيه فله المشتري  
 اي القول له مع يمينه لانه يكره احادنا وهو الرؤيه بشر اعدل ثوب  
 وقبض قبض ثوب امانة او وبه سلم لم يردده اي القول بخيار رؤيه  
 او شرط بل بعيب لان الرد فغير فيما خرج من ملكه وفي رد ما بقي ثوب  
 الصفقة قبل تأديتها لان الخيارين ينعان تأديتها كما وكذا خيار العيب  
 فلا يمنع تأديتها بعد القبض وقبضه وضع المسئلة لانه لو كان قبل القبض  
 لما جاز التصرف فيه فان عاد الثوب الذي باعه المشتري اليه بسبب  
 بوقسه بان رد المشتري الثاني اليه بالعيب بالعوض او رجع  
 الاول في الهمه فهو على خياره لجاز ان يردده اكل خيار الرؤيه لا ارتفاع

لان الرد فغير



المانع من العمل فهو لزوم تزويج الصفقة وعمل يوسف ان خيار الرؤية  
 لا يعود بعد سقوط خيار الشرط وعليه انعقد القدر ويبيطل اي خيار  
 الرؤية مبطل خيار الشرط وقد ذكره مطلقا اي سواء كان قبل الرؤية او  
 بعدا ويبيطله لا يوجب حق الغير كايحياي والمساومة والهبته بكتايم  
بعد الرؤية لا قبلها لان هذه التصرفات لا تزيد على صريح الرضا وهو  
انما يبطل بعد الرؤية واما التصرفات الاولى فهي اقوى لان بعضها لا يخل  
الخير وبعضها يقبل ويوجب حق الغير فلا يملك ابطاله كذا اطلب الشفعة  
بالمبره ان يبطل بعد الرؤية لا قبلها باب خيار العيب مستز وجدي  
 مشراه ما ينقص منه عند التجار وهو العيب المختبر شرعا والمراو عيب  
 كان عند البائع ولم يره المشتري حين البيع ولا عند التعيين لانه رضا  
 اخذه بكل الثمن اوردته لان مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع فاذا  
 فانت غير كليا يتضرر بلزوم ما لا يرضى به لا غير اي امساكه واخذ نقصانه  
 لان الاوصاف لا تقابل شي من الثمن الا اذا كان مقصودا بائنا دل  
 كما في سنجيا كالاباق ولواله ما دون السور والبول في التواتر  
 كلها مختلف بالصغر والكبر فان شيئا من هذه الاشياء اذا وجد من غير  
 غير فميز لا يكون عيبا وان كان فيه اخفكون ويزول بالبلوغ فان عاوده  
 بعد البلوغ كان عيبا حادثا فيكونان مختلفين لاختلاف سببهما فاذا  
 حصل عند البائع في الصغر وعند المشتري في الكبر لا يردده المشتري على البائع  
 بناء على انه عيب قديم وكان اجنونا وهو لا يختلف بهما اي بالصغر والكبر  
 يعني اذا حصل في يد البائع في الصغر وعاد في يد المشتري في الكبر يكون عيبا  
 واحدا يرد به على البائع لانه لفاده في الباطن لان العقل معدنه العيب

وسكان جنت  
 ع

وشعاع

وشعاع في الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشعاع وهو لا يختلف باختلاف  
 ذلك السبب وكما جرت ان رايحة النعم والذوق بالذال المحم وكبريك الغاء  
 نتم رايحة الا لابط والزنا والتولد منه اي من الزنا فيها اي في الامة متعلق  
 بالعيب لا بالوجه يعني انها عيب فيها لان المقصود قد يكون الاستفراش  
 وهي تخل به دون الفلام فانها ليست بحبيب فيه او المقصود منه الاستفراش  
 وهي لا تخل به الا ان يخل الاولان فيه بحيث لا يكون في الثمن مثله الا ان دورا  
 فانه يكون لرايحة البدن وهو ينقص الثمن ويكون الزنا عاوده لان ابتداء  
 فخل للخدمة وكذا كراي دكا لغير فيها لان طبع المسلم يشتر عن صحته ولا  
 يمنع حرقه في بعض الكفارات فختار الرغبة ولو اشتراه على انه كافر فوجه  
 مسلما لا يردده لانه زوال العيب والكساح القديم لانه مرض ينقص الثمن  
 والدين لان ماليتته يكون مشغول به في الزنا والشور والماء في العين  
 لانها ينقصان البصر وارثاع هبض بنت سبع عشرة والاسحاضة  
 لان كلاهما لوان في البطن فلو حدث متعلق بقوله مشر وحدث مشر اه الى  
 الى بعد ما ظهر العيب القديم لو حدث عيب آخر عند المشتري رجع اي المشتري  
 بنقصانه اي بنقصان العيب بان يقوم فيه عيب ويقوم لا عيب له فان  
 كان تفاوت ما بين التعيين والشرا رجع بوشر الثمن وان كان نصف الشر  
 رجع بنصف عشر الثمن اوردته على البائع برضا البائع الا ان يرد  
 المشتري واخذ البائع كتوب مشراه فقطع فظا عيبه وجاز له ما به اخذه  
 لانه لاي معطوفا فلا يرجع مشريه ان باعه او للبائع ان يقول انا  
 اخذه عيبا فامسري سيعم يكون طاب المبيع فلا يرجع بالنقصان  
 وامة وظهرها عطف على كتوب مشراه اي كامة مشراه ولم يشرا من عيوبه  
 فوطها بكم كانت او شيئا او قبلها بشرا او كسرها بها اي بشرا



توجد بها عيب يرجع بالنقصان لا يرد بها الا برضا البايع اذ لو ان يقول انا  
اخذت بها مع ذلك العيب اذ ليس بهنا مانع من الاخذ كما كان في ما سياتي  
ثم بين المانع من الرد برضا البايع بقوله فان ضابط اي المشتري المقتطوع او  
صنفه غير سواد قيد به ليكون الزيادة في المبيع اتفاقا فانه يصنفه اسود  
فكذا الجواب عندهما لان السواد عندهما زيادة كالجزء والصخرة عنده  
السواد نقصان اولت السووق بيمين وبالجملة فخطا المشتري ملكه  
ملك البايع فظهر عيبه القديم لا يأخذ به اي البايع ويرجع به اي يرجع  
المشتري بنقصان العيب ولا يقول البايع انا اخذته معيبا لافضل  
ملك المشتري بالمبيع وهو الخط والصنع والسمن وفي العادة ان الرد متبع  
من جهة الشريعة لان المشتري يرد به والبايع يقبله الا ان الشريعة تنفذه  
عن الرد والغنى لحصول الرد بالجملة لو باعه اي المشتري الثوب الخط ونحوه  
بعد روية عيبه او مات العبد او اعتقه قبلها اي قبل روية عيبه فبان  
اود برة او استولد فانه يرجع بالنقصان في هذه الصور اما في البيع  
بعد الروية فلان الرد كان متعاقبا قبل البيع فلا يكون المشتري بالبيع حاب  
للمبيع حتى لو كان البيع قبل الخطا كان حابا واما في الموت فلان الملك  
ينتهي به وفي امتناع الرد يشترط حكم الموت لا بفعله فلا يمنع الرجوع  
واما في الاعاقا فالقياس فيه ان لا يرجع بالنقصان وهو قول ابي حنيفة  
وحده لان امتناع الرد بفعله فصار كالتقيل في الاستحسان يرجع لان  
الاعاقا انها ملك اي تمام له بخلاف البيع قبل الخطا فانه فاطح  
ملك البايع الي غيره لا منتهى للملك في العبد وهذا ملك المشتري فصار البايع  
كالمستقبل لملكه فلم يرجع بالنقصان واما قلنا ان الاعاقا انها للملك

لان الملك في الادنى يثبت على منافع الدليل الى غاية العتق والشيء  
ينتهي بمضج مدته والمنهى مقرر في نفسه واما شئت الولاء وهو من آثار  
الملك فصاؤه كبقائه في الملك فان الاعاقا لا يكون كالتقيل بل كالموت  
واما في التدبير والاستيلاء فلا نهانها لان الملك في الملك ولكن المخل بها يخرج  
من ان يكون قابلا للتقيل من ملك الى ملك فقد تعذر الرد مع بقاء الملك  
المستفاد بالشرع حقيقة او حكما فيرجع بنقصان العيب لانه استحق  
ذلك الملك بوصف السلامة كما لو تعقب عنده وان اخطى على حال  
او قبل او اكل كل الطعام او بعضه او لبس الثوب فخرقا لم يرجع اما في  
الاعاقا على حال فلا نهانها جسد البدل وجسد المبدل كبس المبدل منه وعن  
له جسد ربه الله انه يرجع لانه انها للملك ان كان يعوض واما الكسبة  
فلا نهانها كالا عتق على مال لحصول العوض المقصود فيها وان عجز المكاتب  
ينبغي ان يرد به بالعيب لزوال المانع وهذا كما قالوا اذا ابتاع العبد المبيع  
ثم ظهر عيبه لا يرجع بالنقصان لان الرجوع خلف عن الرد فلا يصار اليه  
اخلف ما دام قويا لان رجوعه محل فممكن رده فاذا رجع رده لزوال المانع  
واما في القتل وما بعده فالاصل فيه ان امتناع الرد اذا كان بفعله مضمون  
من المشتري لا يرجع بشيء لانه اذا كان مضمونا كان ملكا لمبيع معناه ومن  
شرط الرجوع بالنقصان ان لا يكون ممكالا واذا امتنع الرد ولا بفعله منه  
بان ملكا او بفعله غير مضمون منه يرجع لامتناع احد كونه القتل فله نقصان  
اذا لو باشره في ملك الغير بغيره وانما براء من النقصان بهنا ملكه فيه فيجوز استحقاق  
الزمان عنه بسبب الملك فصار كالمستفيد بالملك عوضا واما الاكل  
واللبس فعلى الخلاف عنده جسد ربه الله وعندهما يرجع لانه ضريح في المبيع



باعتها وفعل فيه ويشترى لاجله فلا يمنع من الرجوع كالا عتاق وله انه  
تقدر الرد بفعل مضمون منه في المبيع فلا يرجع كالا حراج والتعلل بشي  
هو بيعه ويطلب ووجده فاسد ينتفع به في الحجة ولو بالنظر الى الرد  
عليه نقضاته اي لا يردده لان الكسر عيب حادث ولكنه يرجع بالنقص  
وفما للضرر بقدر الامكان والا وان لم ينتفع به اصله فكما انتم اي المشتري  
كل الثمن لانه ليس بالمال فابيع بط ولا يعتبر في اجور صلاح قسره كما قيل لان ياليت  
باعتها للرب باع مشترية وورد عليه عيب بعضا متعلقا بقوله رده  
ما تعلق به بعيب رده على بائعه يعني باع عبدا فباعه المشتري ثم رده عليه بعيب  
فاما ان قبل نقضا العاقله او لا فان كان الاول قلنا ان يكون باقرا المشتري  
بمعنى ان المشتري انما ادعى على البائع اقراره بالعيب والبائع انكر فالبائعه  
المشتري بالبيته وانما اوجب الى هذا القول لانه اذا اقر باقراره بالعيب  
لا يكون الرد محملا الى النقص بل يرد عليه باقراره بالعيب فلا يكون له ان  
يرده على بائعه لانه اقاله واما ان يكون بيته او ينكول وفي كل منهما له ان  
يرده على بائعه لانه فسخ من الاول فجعل البيع انك كالمردوم والبيع الاول  
قائم فله الخصومة والرد بالعيب غاية الامر انه انكر قيام العيب فلم يرد  
لكنه صار كمن باع بغير نقضا انما فسخ فارتفع النقص وصار كمن اشترى  
شيئا واقر ان البائع باع بملك نفسه ثم ظهر المسخ لا يبطل عهده في الرجوع  
على البائع بالثمن وان كان انك و هو ان يكون الرد بغيره من المشتري لا اي  
ليس له الرد على بائعه لانه اقاله وهي بيع جديدة حق ثالث والبيع الاول  
ثالثا هذا اذا كان رد المشتري انك على الاول بعد القبض ولما اورد قبله فلا  
فرده بينهما سواء كان رد المشتري انك على الاول بعد القبض ولما اورد قبله فلا  
بقضاء

بعضا او بغيره لان الرد بالعيب قبل القبض فسخ من الاول في حق الكمال فصار  
كالرد بخيار الرؤية او بخيار الشرط ثم اذ ارد عليه بغير نقضا وبعبء لا يحدث  
مثله كما لا يصح الزايدة ليس ان يحاكم البائع هو الصحيح قبض مشري  
واوحي عيبا لم يجبر اي بعد دعوى العيب على دفع ثمنه اذ لو دفعه لم يل  
العيب يظهر فيستحق النقض فلا يقض به صونا لنقصه من الانتفاض  
بل برهن على ثبوت العيب فبرد المعيب ان امكن والا يرجع بالنقص  
كما ترى او يحلف انما اشترى البائع على عدم العيب ان لم يكن له ثبوت  
فان شهوده وقعه ايضا الثمن ان حلف بائعه لان الانتظار ضرر بالبائع  
وليس في الدفع كثير ضرر بالمشتري لانه متى اقيم البيته رده عليه المبيع واخذ  
ثمنه ولزم عيبه ان نكل لانه حجة في الزام العيب وقد دقت العبارة في  
الهداية هكذا ان اشترى عبدا فقبضه فادعى عيبا لم يجبر على دفع الثمن حتى  
يحلف البائع او يقيم المشتري بيته وقد تكلفوا في توجيهها ما تكلفوا  
واحقا انها من قبيل اللف والنشر التقدير تقديره ولم يجبر المشتري على دفع  
الثمن ولا يكون للمشتري حق الرجوع على البائع حتى يحلف البائع او يقيم المشتري  
بيته وهذه فائدة اخا وباصحاب الكشف الكشاف في تحقيق قوله تعالى  
يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل او  
كسبت في ايمانها فخر انه من قبيل اللف والنشر التقدير والمعنى لا ينفع  
نفسا ايمانها ولا علمها لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها او ادعى اباها  
يعني اشترى عبدا فادعى انه آباها واداد تحليف البائع على انه لم يبايع  
عنده اي الكدعي لم يحلف البائع حتى يثبت الكدعي انه آباها عنده اي  
عند نفسه لان القول وان كان قول البائع كمن انكاره انما يعتبر بعد قيام العيب



في يد المشتري ومعرفة يكون بالبينة ثم اذا اثبتت حلف اي البايع  
 اثبات مع فعل الغير فاشتمل الائمة الخلو اني الحليف على فعل الغير يكون  
 العلم مطرقة في جميع المسائل الا في دعوى الاباح حيث على اثبات  
 لان البايع يدعي تسليم المبيع سليمان لا استحقاق يرجع الى الممنوع  
 بنفسه ويحال في الحليف بالله ما ايقظ او ماله حق الرد عليك من قوله  
هذه اول قد سلم وما به هذا العيب لا بانه ما ايقظ عندك قط فان هذه العبارة  
 وان وقعت في الكتاب لكن المتأخرون فيه ترك النظر للمشتري لانه يحتمل انه  
 باعه وقد كان ايقظ عنده غيره وبه يرد عليه وفيه ذبول عنه ولا بانه لم يجد  
 باعه وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري ايضا لان العيب قد  
 يحدث بعد البيع قبل التسليم وهو موجب للرد ولا بانه لو باعه وسلم وما به  
هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري ايضا لان العيب قد يحدث لانه  
 يورثهم تعلقه بالشرطين فيتنادون في اليدين عند قيامه في احد الخاليتين  
 وهي حالة التسليم واذا لم يتنبه متعلق بقوله حتى يثبت يعني اذا  
 لم يثبت انه ايقظ عند نفسه حلف باعه عندهما انه اي البايع لا يعلم  
 انه اي العبد ايقظ عنده لان الدعوى صحيحة حتى يثبت عليه البينة  
 هكذا اليدين واختلفوا مع قول الامام وله على ما قاله البعض ان الدعوى  
 لا يصح الا من خصم ولا يصح خصما الا بعد قيام العيب واذا تكلم في  
 اليدين فعندهما يختلف لطلب المشتري الرد عليه فان شكوله يثبت العيب  
 عند المشتري فاذا اراد الرد على البايع بهذا العيب حلف البايع في  
 اثباته كما تقدم من قوله بانه ماله حق الرد عليك فان حلف بالبرء

وان تكلم غير عليه ثم الدعوى وان كان في اباح الكبير حليف بانه ايقظ  
 عند بلخ مبلغ الحال لان الاباح في الصور لا موجب رده بعد البلوغ  
 كذا في النهاية اقول ينبغي ان يكون الحكم في القول في الكراشي والسمه ايضا  
 كذلك لا اشتراكها في العلة والقبه اشار في غاية البيان بقوله وذلك  
 لان اتحاد الحالة بشرط في العيوب الثلثة اختلفا اي البايع والمشتري  
 بعد التعارض في قدر المبيع يعني اشترى عبدا وتنا بضا فوجد عيبا  
 فقال البايع بعثك هذا واخر معه وقال المشتري بعثته وصدقه فابعد  
 ودعوى البايع بخر نفع تخصيص الثمن عي تعدير لهذا قال وتنا بضا  
 او المقبوض بان اشترى عبدين فقال البايع قبضتهما وقال المشتري  
 ما قبضت الا احدهما قال قول في الصور بين المشتري لانه قابض  
 والقول للقبض كان في الغصب اشترى عبدين صفقة واحدة وقبض  
 احدهما ووجد به او بالآخر عيبا اخذ بها اوردتها ولو قبضت هاتري  
 المعص فقط لان قام الصفقة بالقبض وقيل القبض لا يجوز تفرقها  
 لانها تكون بيعا بالخصه ابتداء وهو لا يجوز لانه يكون بيعا بالخصه بقاء  
 وهو جائز كما تقرر في كتب اهل الحل قبض كلبيا او وزينا ووجد عيبه عيبا  
 رد كله او اخذ لان المكمل او الموزون اذا كان من جنس واحد كان  
 كسرا واحدا قبل هذا اذا كان من دعاء واحد وان كان في دعائين كان  
 بمنزلة العبدين حتى يرد الوعاء الذي فيه العيب لا للاخر ولو اشترى بعضه  
 اي بعض المكمل او الموزون لم يجز بعد القبض في رد ما بقي اذ لا يضره البعض  
 والاتحاف لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها بضرى العاقد لا المالك والما اذا  
 كان قبل القبض فله ان يرد ما الباقي لتزوا الصفقة قبل التمام وفي التوب

ربطت



خير لان التبعض فيه عيب وقد كان وقت البيع وظهور الاختلاف اشترى  
 جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها او قبلها او سترها بشهوة ثم وجد  
 عيبا لم يبرأ به مطلقا ان سوار كان بيرا او شيئا نقصها الوطئ او لان  
 كلامها هادئ ويرجع بالتقصان لامتناع الرد الا اذا رضى البائع  
 باخذها لان الامتناع كان كحقه فاذا ارضى زال الامتناع والحادث  
 من العيب اذا زال بالتقديم بوجوب الرد بيع او اشترى شيئا فحدث فيه عيب  
 ثم اطلع على عيب القديم لم يردده لان حدوث العيب هذه مانع في الرد  
 فاذا زال جاز الرد لعود المنوع بزوال المانع ظهور عيب بيع الغائب  
 عند القاي فوضعه عند عدل فملك كان اي الهلاك على المشتري الا ان  
 بالرد على البائع يعني اشترى جارية من رجل وغاب البائع فاطلع المشتري  
 على عيب الجارية فرجع الى القاي او ثبت عنده الشراء والعيب  
 فاحذ بالقاي وضوعها على يد عادل فماتت في يده وحضر البائع ليس  
 للمشتري ان يسترد منه لان الرد على البائع لم يثبت لمكان عيبه  
 فكان الهلاك على المشتري قال في الخلاصة قلت ينبغي ان يكون هذا فيما  
 اذا لم يقض القاي بالرد على البائع بل اخذها منه وضوعها عند عدل  
 اما اذا قضى بالرد على البائع فينبغي ان يملك من مال البائع ويسترد  
 الثمن لان اقصه ما في الباب ان هذا قضاء على الغائب من غير خصم لكنه  
 ينفذ في اظهر الروايتين عن اصحابنا مدونة المعيب وعرضه على العيب  
 الببيع ولبس واخذاه وكرهه في حاجته رضا لان كلامها دليل الاستيفاء  
 ولو كان ركو به للرد لا اي لا يكون رضا لانه وسيلة الى الرد كاستيفاء  
 العلف عن ضرورة بان لا ينساق ولا ينقاد او يكون العلف في عدل واحد

لا يكونان

وركيه ط

لا يكونان رضا واذا عدم الضرورة كانا رضا واذا قطع المقتضى اقطع  
 به المبيع المقتضى او قبل بسبب كان عند البائع رد المقتضى لبقاء  
 عينه واخذ ثمنها اي من المقتضى والمقتول يعني اشترى عبد افسد  
 ولم يعلم به ففقط عند المشتري له ان يردده وياخذ ثمنه وقال لا يردده  
 بل يرجع بما بين قيمته سارقا وغير سارقا وعلى هذا الخلاف اذا قبل في يد  
 المشتري بسبب وجد في يد البائع وهو بمنزلة الاختلاف عنده وبمنزلة  
 العيب عندهما لانه ان الموجود في يد البائع سبب القطع والقيل به  
 لا ينافي المالية فينفذ الحقة فيه لكنه تعيب يرجع بنقصانه لغير  
 الرد وله ان سبب الوجود حصل في يد البائع والوجوب ينقض الوجود  
 فيضاف الوجود الى السبب السابق قوله ولم يعلم به المشتري تعيد  
 على مذهبه لان العلم بالعيب رضا به ولا يفيد على قوله في الصحيح لان  
 العلم بالاختلاف لا يمنع الرجوع كما سباني في باب الاختلاف باع بشرا  
 البراءة من كل عيب ولم يستم العيوب بعد واما صحيح قال ان لا يصح  
 على مذهبه ان الابراء عن الحقوق المجهولة لا يصح لان فيه معنى التملك  
 بالرد وتملك المجهول لا يصح ولنا ان الجهالة في الاستقاط لا يفضي الى  
 النزاع وان تضمن التملك لعدم الحاجة الى التسليم فلا يكون موقدة  
 ويرى فيه اي في هذا الابراء العيب الموجود قال العقد والحادث للعدو  
 قبل القبض عند لم يوسف رحمه الله وقال في ردده لا يرد في الحادث  
 بعد العقد وهو قول زفر قال مشتري العبد من سائمة اشترى فلا عيب به  
 صورته اشترى زيد من بكر غلاما فاراد ان يبيعه من بشر فقال البشر  
 حين السائمة اشترى فلا عيب به ولم يبيع الغلام من بشر فوجد زيد به



غيب كان ينبغي ان لا يجوز رده على البايع لاقراءه بعدم الغيب لكنه رده  
 على بايعه ولا يبطله اي الرد لاقراءه انما هو بعدم الغيب لانه تجاوز عن التزويج  
 لظهور انه لا يخلو عن غيب ما يقتضيه الفاضل بان ظاهره غير الاول  
 عينه اي الغيب بان قال لا يعود به او لا يشترط لآي لا رده لاحاطة  
 العلم به الا ان يحدث مثله بان قال ليس له اصبح زائدة ثم وجد به اصبا  
 زائدة لم ان يردده لستقنا بكذبه في اقراره كقوله لغيره فقلت بركوبه  
 صححه قال بايع عبد الله عبد الله هذا ابو فاشته منه وباع باخر فوجه  
 ان المشتري انما لا يرد ما سبق من اقرار البايع الاول ما لم يجرى  
 انه ابو عنده اي عند البايع الاول المتقرر لان الموجود عن البايع  
 انما استكوت عند اقرار البايع الاول واقراءه ليس تحت على المشتري  
 الاول وهو البايع انما مشتر له اذ اذاعة قال اعتق البايع العبد وير  
 او دلالة او هو الاول والكر البايع وحلف بغير المدعي عن الانبا  
 وقع عليه اي على المشتري بالعتق والتدبير والاستيلاء لاقراءه  
 بما ذكر ورجع بالغيب ان علم به لان المبطل بالرجوع ازالته عن ملكه  
 غيره بانثائه او اقراره ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك فلان صدقة  
 فلان لا يرجع بالنقصان لانه اقرجه عن ملكه في الظاهر اقراره كانه وبه  
 كذا في الجامع باع الامام او امينه عتيمة محرزة حتى لو لم يحز له لم يجر  
 بيعها لانها لم يملك كذا في كتاب السير ووجه كثر في المبيع عبا  
 لا يرد عليها اي الامام والامير لان الامير لا ينصب خصما بل الامام  
 ينصب له خصما ولا يخلفه لان فائدة الخلف استنول ولا يصح تكويله  
 اقراره فاذا ثبت عليه الغيب ورتد بايع ويرفع الثمن عليه والنقص والنقص

يرجح اي ان نقص الثمن الاخر عن الاول ان كان المبيع مع اربعة الانجاس  
 يعطى منها وان كانت من الخمس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان  
 المبيع منه لان الغرم بالغنم **باب بيع الفات** تحت الباب به وان  
 كان الباطل والموقوف والمكروه ايضا كقصة وقوعه بعد واسبابه الباطل  
 ما لا يصح اصلا ووضعا ولا يفيد الملك بوجه حتى لو اشترى عبد الميمنة  
 وقبضه واعتقه لا يعتق وانما سدا يصح اصلا لا وضعا ولا يفيد  
 الملك عند اتصال القبض به حتى لو اشترى عبد الحر وقبضه والحقه  
 يعتق والموقوف ما يصح باصله وصفه ولا يفيد الملك على سبيل التوقف  
 ولا يفيد تمامه لعلق حق الغير والمكروه ما يصح باصله وصفه كذا جازوه  
 شي منى عنه كالباع عند اذان الجمعة اذا تقرر هذا فاعلم انه بطل بيع  
 ما ليس بمال والبيع به اي جعله ثما باذ قال الباع عليه كالدوم والرجح والرجح  
 والميمنة يكون الباع الميمنة يشترى الباع اي الميمنة التي ماتت حنف  
 انهما فان الميمنة لم تمت حنف انهما مثل الموقوفة حال عند اهل  
 الذمة كالحجر واختره بركاشا والمكروه ومنه حق البيع فانه معدوم  
 نحن ومنه ايضا المصا من جمع مضمومة وهي اصلا لا تتحول من المال والملا  
 مع موقوفة وهي ماني البطل من عتيق ويجب ان يحل بينهما على ما يكون  
 والا كان عملا وشيئا ان بيع الحكم الحفل فاسد لا باطل والستاح بكسر  
 من تحت الدابة على الباع للمفصول هو جعل الجلبة وبيع امة ثباته  
 ذكر الضمير لغيره كغيره عبد وعكس وهو بيع عبد ثباته فانه الامة  
 ليست بعبد وكذا انعكس فيكون بيع معدوم وانما لم يكن هذه الاشياء



مالا لان المال موجود بميل اليه الطبع ويجري فيه البذل والمنع وهذا  
ليست كذلك لان صفة المالية للشئ تثبت بمول كل انفس او بعضهم  
ايها والتقدم انما يثبت باباحة الاشتعاع به شرعا وقد ثبت صفة  
التقدم بلا صفة المالية فان صفة من الخطه ليست بمال حتى لا يبيع بها  
وان ابيع الاشتعاع بها لعدم قول انفس اياها كذا في الكافي ومروكة  
التسمية عامرا فان قيل ينبغي ان يجوز العقد فيما ضم اليه لانه مجتهد فيه  
بخلاف الشافعي فيه كالمهر فينفذ فيه ابيع بقضائه القاضي قلنا هو  
مخصوص عليها ولا يباع لاجتماعها في موارد النص فلا يعتبر خلافه ولا ينفذ  
بالعقار وكذا في الكافي وما في حكمه اي في حكم ما ليس بمال عطف على المال  
كالحام الولد والمكاتب والخدم فان بيع هؤلاء ايضا بطل ليس بطلان بيع  
اخر فانه بطل ابتداء بقاء لعدم ملكية للبيع اصلا بثبوت حقيقة كونه  
وبيع هؤلاء بطل لكونه لا ابتداء لعدم حقيقة بقاء ولهذا اجاز بيعهم  
انفسهم فيبطل ما قيل لو بطل بيع هؤلاء فكان كبيع الحر ولزم بطلان  
بيع العن المضموم اليهم في البيع كالمضموم اليه الحر وذلك لانهم دخلوا  
في البيع ابتداء لكونهم محلا له في الجملة ثم خرجوا منه لتعلق بعضهم بغير العن  
بخصته من العن والبيع بالخصه بقاء جاز كما بخلاف اخر فانه محال بطل  
في البيع لعدم الملكية لزم البيع بالخصه ابتداء وان بطل كذا وشتا وبيع  
عطف على ما ليس بمال غير مستقيم كالحرة والخنزير وميتة لم تمت حقت انفسها  
قيد بما به يكون مالا كالحرة والخنزير حتى لو ماتت حقت انفسها لا يكون  
مالا عند اهل الذمة ايضا باليمن اي الدراهم او الدينار او الفلوس الناقصة  
متعلق بقوله وبيع مال وانما بطل بيعها باليمن لانه لا يفيد الحكم في طرف  
البيع

فان البيع هو اصل في البيع لتوقف البيع على وجوده بخلاف الشراء والاصل  
ليس كمال المملوك فكذا البيع لان ثبوتها في الذمة انما يكون حكما لثبوتها بعبارة  
ذلك مال آخر فاذ لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت فيه المملوك  
لاختلاف ثبوت المملوك في المردوم وان قولت بوجوبه في البيع حكمك  
ما يقابلها وان لم يملك عين الحر والخنزير كحاشية وبطل ايضا من ضم اليه  
حر وذكوة صحت ان ميتة ماتت حقت انفسها قيدت به ليكون كالحرة  
وانما بطل بيع العن والركبة وان سقي عن كل لان آخر غيره وافل في البيع  
اصلا لكونه غير مال وبضمه الى العن جعله شرعا ليقول وجعل غير المال شرعا ليعتبر  
المبيع مبطل للبيع وضع بيع العن ضم الى مديروا ومن غيره وملك حكم  
الى وقف لانها في البيع عند البعض فيبطلانها لا يسري الى غيره وبيع  
منها بالخبر له حال العقد كبيع الصغير او وصيته ماله بعين فاقترع قال في العلوية  
فان كان يورثه اذ اجازتهم بيع الاب لحر ووصيتهما واقترع بثلث الوفاة  
او بالثلث يورثها بغير انفس في ثلثها وان كان قد ماتت بغير انفس في  
الجزء ولا يتوقف على الاجازة بعد الادراك لان هذا عقد لا يجزئه حالة  
العقد وبيع ثمنه في العن فانه اذا نفي قد نفي الركن فلم يكن بيعا وقيل  
ينفذ البيع ويثبت الملك بالقبض كحاشية وحكمه اي حكم البيع البطل  
ان المبيع به لا يملك اي لا يكون ملكا للمشتري لان البطل لا يثبت عليه حكم  
بخلاف الناقصة لما كان يملك المبيع عند المشتري لم تضمن لان المقبوض  
امانة عنده لان العقد اذا بطل بقي مجرد القبض باذن المالك وهو لا يوجب  
الضمان الا بالتوري وقيل يكون مقبوضا لانه يصير كالمقبوض على سومه  
او ان يستعمله فيقول اني بيب هذا فان رضيت به انشتريته بما ذكر  
اما اذا لم يستعمله فذميبه به فلهذا لا يضمن نقص عليه الفقيه ابو الليث



قيل وعليه الفتوى كذا في النهاية ثم لما فرغ من بيان البيع المطالب فيه في  
البيع الثاني فقال وقد ابيح بيع سكت اي دفع السكت فيه ثم  
كان البيع لا يبطل فيه بل ينعقد وثبت الملك بالتبعض لان مطلق البيع  
يعتقد بالتمام فاذ استكت كان غرضه القيمة فكانه باع بقيمة فخذ  
ولا يبطل وقد ابيح بيع ورض بالخمر وعلمه لان مشتري الرض انما يبيع  
فلك الرض بالخمر وفيه اغراض الرض لا الخمر فيبقى ذكره مخرجا في تلك الرض  
لان حق نفس الخمر من قدر التسمية ووجبت قيمة الرض لا الخمر  
لكونه معاينة وقد ابيح بيع الرض بام الولد والمالك والمدم  
حتى لو باع ايضا ملكا مشتري الرض بالرض لانهم يدخلون في العقد لا يبطل  
العقد فيما ضم الي واحد منهم وبيع معه ولو كانوا كالمزوق قد ابيح بيع  
سهم لم يصد لانه بيع مال لا ملك او صيد والحق فيما اي خطية لا يؤخذ منه  
الا بجله لانه غير محدود والتسليم وان اخذ بدونهما لم يفسد العقد ولا التسليم  
الا اذا دخل في الخطية بنفسه ولم يبد منه فله عدم الملك وقد يبيع بلم  
في الهواء لانه يملك الاخذ غير مملوك فيكون الف وبيع البطران وبعده غير  
مقدور التسليم وانما قال لا يرجع لما قل الزيلو اذا كان الطير بطير في الهواء  
ثم يرجع اليه جاز ببيع والجم اذا علم عدوها وامكن تسليمها جاز ببيعها  
لانه مال مقدور التسليم وقد ابيح بيع الحمل انما كان ببيع الشجاج باطلا وبيع  
الحمل فاسد لان عدم الاول مطلق به وعدم الثاني مشكوك فيه وقد ابيح  
بيع امه الاصلها لما تقرر ان مالها ببيع اقاربه بالعقد لا ببيع استثناءه من  
العقد والحمل كذلك لانه بمنزلة اطراف الحيوان لا اتصالا بها خلقه وبيع الال  
بتناولها فاستثناءه يكون على خلاف موجب فلم يبيح ببيع فيه شرطا  
او البيع بخسبه وقد ابيح بيع لبن في خرقة للضرر لا فساد كونه انتفاعا

ولو لا

ولو لو خر صدق للضرر وصوف على ظهر القنم لان النبي عليه السلام قال  
وهو في سقف ودرع من ثوب اذا باع جزعا في سقفه او ذراعا  
من ثوب يبيع ثوبا بغيره التبعض كالتبعض لا الكرايه فاما بيع الجوز  
ذكر القطع اولا اذ لا يمكن التسليم الا بضر لم يوجب العقد ومثله لا يكون لازما  
فيتمكن من الرجوع ويحقق المنازعة بخلاف ثوب لا بغيره التبعض كبسعة عشرة  
درهم من ثوبه فضة ودرع من كرايه فان بيعه جاز لا انتفاع للمانع  
وبهذا التقدير يشرح ما يقال ان هذا الضرر مرضي به فينبغي ان يكون  
معدا ولو لم يكن اخرج مخرجا لا يجوز للزوم الضرر ولا جرحه اليه (ايضا ولو  
قطع البايع الذراع او قلع الجوز قبل ان يفسد المشتري عاد البايع  
لرواى المفد قبل التقرير بضره القالب وهو ما خرج من اللاء بضر  
الشبكة مرة لانه مجهول والمراتب وهو بيع الثمر بالثمن المنقوطة بالثمن  
على التمثيل بتم بالثمن المنقوطة بشئتين فخذ ومثل كيلة حوصا للثمن وشرابه  
الزباد والعلامة والمنازعة والحق الجوز فانها ببيع كانت في الحياضية  
بان ينادى الرجلان على سلعة فاذا احسها المشتري او تبذرها اليه  
البايع او وضع المشتري عليها حصاة لزم فالاولى المرافعة والثاني في  
المنازعة والثالث القمار وقد نهى عليه السلام عن الاولين والحق بهما  
الثالث لولا ان النص قد ابيح بيع الكلاء بالعقد وهو ما يجوز الارض  
من الثبات كذا اي يفسد ايضا جارية اما فديعة فلانه ورد على مالين  
ملكوك للبايع او مجرد ثبات الكلاء في ارضه لا تنقطع شركة الناس عنه ولا  
يصير ملكا فيبقى على اصل الاباحة ما لم يوجد الاوار قال صلى الله عليه وسلم



الناس شربا في الشفت في الماء والكلاء والنار والما في امارته  
 فلورود ما على استهلاك العين وكل الاجارة المنافع دون الاعيان ولا  
 يلزم الصنيع والدين في استنجاا الصباغ والطيرة لان العين ثم آله الامة  
 العمل المستحق بالاجارة والحيلة فيه ان يستاجر موصفا من الاخص لمضرب فيه  
 فسطاطا او يجعلها حطيرة لغرضها فتصح الاجارة ويصح صاحب الموضع  
 الانتفاع له بالرعي فيحصل مقصودهما كذا في الكفاة وكل ما يفتح فان يبيع  
 فابعد عنده صفة ربحه يصف ربحها الله وحكمه عند محمد رحم الله اذ كان  
 محرز الامة حيوان منتفع به حقيقة وشرعا وان كان لا يؤكل كالغنم والحمير  
 ولها انة من الهوام فلا يجوز بيعه كالزنا بغير الانتفاع ليس به بل يخرج  
 منه ولا يكون منتفعا به قبل الخروج الا مع كوارات فيها العمل في يجوز  
 يجوز بيعه تبعا لما ذكره القودري في شربه وقال الكرخي لا يجوز بيعها ايضا  
 لان الشيء انما يدخل في البيع تبعا لغيره اذ كان من حقوقه كالشرب والظن  
 كذا في الكفاة ودور القودري وببيضة فان بيعها لا يجوز عندل صفة له  
 ربحها الله معه في الدود ويصح تجر في بيضة قبل فيه ايضا لانه صفة ربحه الله  
 ان الدود من الهوام وبيضة لا ينتفع به فاشبهه الخنافس والوزغ  
 وبيضا ويجوز ان الدود ينتفع به وكذا بيضة في المال فصار كالحج والبركة لان  
 الناس قد تعاملوه فمست الضرورة اليه فصار كالاستيلاء وبه تفتح كذا في  
 الكفاة والآبج انتهى انتهى السلام عن بيعه ولانه غير موقوف والتسليم  
 ممن يدرهم انه عنده لان المهر فيه بيع آبج مطلق وهو ان يكون آتيا في حق  
 المتعاقدين وهذا غير آبج في حق المشتري فلو قال هو عند فلان فبيعه مئة لم يجز  
 لانه

لانه آبج في حق المتعاقدين ولو باعه ثم عاد من الاباق لم يتم العقد وقبل  
 يتم ولكن امرأة حرة كانت اولمة لانه جزا الادمي وهو نجس اجزاء كرم  
 مصون عن الابتداء بالبيع وعن يوسف رحم الله انه يجوز بيع لبن الامة  
 اذ يجوز ايراد العقد على نفسه فكذا اجزؤها قلنا نفوسها محل للرقا فنفقها  
 بحمل القوة اليه هي ضده وهو الحى ولا يصح في اللبن في وعاء قد حاك كان  
 او غيره فبيعه دفعا لما عسى يتوهم ان يبيعه في الضرع لا يجوز كسائر البان  
 الحيوانات وفي الوعاء يجوز وشرا كغيره لانه نجس العين فلا يجوز بيعه وصار  
 الانتفاع به للحز وكذا للضرورة فان الانسان كفه محضون في عز النعال و  
 الاخفاف اليه لانه لا ياتي الا به ولا ضرورة في شرايه مباح الاصل وتوقع  
 في الماء القليل افسد عندل صفة ربحه الله وطند محمد رحم الله لان اطلاق  
 الانتفاع به دليل لطهراته ولا في يوسف رحم الله ان الاطلاق للضرورة  
 ولا يظهر في حالة الاستعمال وحالة الوقوع في طاهره وشوائب لان الادمي  
 كرم غير متبدل فلا يجوز ان يكون من اجزائه مهانا متبدلا كذا في الاجوز بيعه  
 لا يجوز الانتفاع به كما ذكر وجلد الميتة قبل الدبح لانه غير منتفع لوقته  
 لا تستفعل من الميتة باهاب وهو غير المدبوع منه ويباع وينتفع به  
 بعه لانه طاهر باع كوطم الميتة وعصبها وصوفها وبرها وقشرها  
 فان كذاها يباع وينتفع به كونه طاهر الاصل الخلقة لعدم حلول الحيوة فيها  
 كما في كتاتس الطهارة والعين كذا في بيعه كرم بيعه عظمه والانتفاع بعظمه  
 وعند محمد رحم الله نجس العين وقد يوزن مع ان يوزن بظرفه  
 ويظهر عنه بكل ظرف كذا في اطلاق خلاف شرطه وزن الظرف لان الشرط  
 الاول لا يقتضيه العقد والشيء يقتضيه وذلك لان منتفع العقد ان يخرج وزنه

وازال انتفاع



الطرف فان طرح كذا رطلا يحتمل ان يكون اكثر من الطرف او اقل الا اذا عرف ان  
وزنه كذا رطلا يجوز لانه مقتضى العقد اختلاف الزق يعني اشترى في زق  
وزن الطرف فوزن في عشرة ابطال فعلى البائع الزق غير هذا هو في ابطال  
فانقول للمشتري لان هذا الاختلاف ان يعتبر في تعيين الزق المقبوض  
او مقدار الثمن فان كان الاول فالمشتري قابض والقول قول الله تعالى قابض  
ضمينا كالمقبوض او امينا كالمودع وان كان الثاني فهو الحقيقة اختلاف  
في المسمى فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة والقول للبائع مع يمينه ونشأ  
ما باع عطف على قوله ويبيع عرض اي قد شرأ ما باع بالاقبل اي باق فاباع  
قبل التقديري فعد الثمن الاول صورته اشترى جارية بالف حالة او نسبة فقبضها  
ثم باعها من البائع بخمسائه قبل ثمن الاول فعد البائع الثمن الثاني واما ما  
يجوز لان الملك قد تم فيها بالقبض فصار البائع من البائع وغيره سواء  
كما لو باع بثمن الاول او بالزيادة او بالعرض ولنا ان الثمن لم يدخل في  
ضماني البائع فاذا وصل اليه المبيع وقعت المقاصة له فمما له وهو لا يرد  
بخلاف ما اذا باع بالعرض لان الفضل انما يظهر عند الحاجة فكل ما مضى  
اليه ويبيع المبيع بالثمن الاول قبل ثمنه صورته اشترى جارية بخمسائه  
ثم باعها واخرى موهبا من البائع بخمسائه قبل ثمن الاول فالبائع فاسد في  
اليه اشترىها من البائع وصح في اليه لم يشترها منه اذ لا بد ان يجعل بعض  
الثمن بمقابلته اليه لم يشترها منه فيكون مشتري الاخرى باق فاباع وهو كذا  
ولم يوجد هذا المعنى في صحتها ولم يشيع الف دلالة باعها بثمن  
الربوا فلو عبرت بما ضمت اليها لكان اعتبار البشيرة بالبشيرة وهي غير معتبرة

صح بيع الطريق حد اي بين له طول وعرضه او لا اي لم يحده اما الاول فلفظ  
واما الثاني فلفظ ان لم يبين بعد ربح باب الدار العظمى كذا في النهاية  
وعلى التعديل من يكون غنيا معلوما فيصح بيعه وبسته وفي الحاشية الطريق  
منه طريق الى الطريق الاعظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق خاص  
في ملكات فان الطريق الخاص في ملكك الا ان لا يدخل في البيع من غير  
ذكر لا يبيع سبيل او بسته لانه مجهول اذ لا يدري قدما يشغله من المار  
وصح بيع حق المرور بغير الارض بالاجماع ووجهه في رواية وهي رواية  
ابن سماعه وفي رواية الزيات لا يجوز وصح الحقيبه ابو الليث بانه  
حق من الحقوق ويبيع الحقوق بلا انفراد لا يجوز والشرع كذا في بيعه  
بغير الارض بالاجماع ووجهه في رواية وهو اختيار من يبيع بانه لا يوجب  
من المار ولم يجر في اخرى وهو اختيار من يبيع بخاري لجهالة لا يبيع حق سبيل  
وبسته لانه اذا كان على السطح كان حق التعلق وقد قرأنا بيعه باطل وان  
كان على الارض كان مجهولا لجهالة محله ووجه الزق بين حق المرور على احد  
الروايتين وحق التعلق ان حق التعلق يتعلق بعين لا بتقديري وهو البناء  
فان شئت المنافع وحق المرور يتعلق بعين بتقديري وهي الارض فارتبها لاعتبار  
ولا يبيع الى الغير بموجب نوروذ هو اول يوم من الربيع والمهرجان  
هو الخريف وانما لم يجر لان البئر يختلف بين نوروذ السلطان و  
نوروذ الدماقين ونوروذ الجوس كذا في الكفاية والى صوم النصارى وظهر  
اليهود اذ لم يعرفوا الى المتبايعان فصوص البوع لجهالة الاجل فاذا عرفاه  
فاز بخلاف فطم النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لان متهمهم بالايام  
معلومه وهي محسونة يوما ذكره الترمذاني و قد دم الحاج والخصا



بفتح الحاء وبكسر فاء قطع الزرع والدياس هو ان يوطأ الطعام بقوام الرداء  
او كذا والعطاف هو قطع العنب والجذاد هو قطع ثمرة الخبز والصوف  
والنالم بحر لانها يتقدم وتياخر ويكفل اليها الى هذه الاوقات لانه لا الهالة  
السيرة متخللة في الكفالة وهذا الهالة بسيرة لاختلاف الصحابة رضي الله  
عنهم جواز البيع او لا وفتح اي البيع ان سقط الاجل قبل حلوله لزوال العقد قبل  
تقرره ولو باع مطلقا ثم اقبل الثمن الى هذه الاوقات صح لان هذا ما حصل  
الذين والجهالة في الدينون متخللة وشروط عطف على البيع والبيع  
بشرط لا يقتضيه العقد فيه تقع لاحد هما اي احد العاقدين او البيع بسخة  
اي النفع بان يكون آتيا وانما فسد البيع بهذا الشرط لانها اذا قصد المتعامل  
بسخة اي المنفعة بان يكون بين البيع والشئ فقد خلا الشرط على العوض  
وقد وجب البيع بالشرط فيه فكان زيادة مسخنة بعد المعاوضة حاله  
من العوض فيكون ربا وكل عقد شرط فيه الربو يكون فاسدا كشرط ان يقطع  
اي المبيع وهو ثوب البايح ويحيطه قبا فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع  
لاحد هما او كشرط ان يحدوه اي المبيع وهو ثوب يخالج الى ثوبا اي ثوبا او  
كشرط ان يشترها اي النخل من الشريك اي يوضع عليها الشراك وهو سيرة  
الذين على ظهر القدم كذا في المغرب وفتح البيع في النخل بفتح الناء المتعامل فيه  
فصار كبيع الثوب او كشرط ان يستخدمه اي المبيع وهو هذا نظير شرط لا يقتضيه  
العقد وفيه نفع للبايع وانما قال شرط لما قرأ الخيار اذا كان ثوبا كان جاز  
ان يشترط فيه الاستخدام او بدنه او مكانه او يستوله با ولا يخرج الحق  
عند كان او امة على ملكه هذا مثال شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمبيع  
ونوع بفتح فان العن تجبه ان لا ينداوله الا يدين فتوجد زيادة حاله  
من

عن العوض ففسد البيع وفتح على اصل المذكور قوله فيصح اي البيع بشرط  
ان يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري او لا يقتضيه ولا يقع فيه لاحد كشرط  
ان لا يبيع الدار المبينة فانها ليست باهل للنفع جاز ان الحكم رتبيا  
بيعه ثم ادخله بغيره وشراها وام الحرم غيره اي غير الحرم ببيع عبده  
وقالا لا يجوز لان الموكل لا يبيع بنفسه فلا يولي غيره كوكيل المسمى محسنا  
بشرط فحوسبة ولان ما ثبت للوكيل ينتقل الى الموكل فصار كانه باشره  
بنفسه وله ان المعبر في هذا الباب اهلتيان اهلتيه الموكل وهي اهلتيه  
التصرف في المأثور به وللنصر في ذلك واهلتيه الموكل وهي اهلتيه ثبوت  
الحكم له وللموكل ذلك حكما للعقد لئلا يلزم انعكاس المأثور عن المأثور الا يرى  
الى صحة ثبوت ملك المثل لم ارنا اذا سلم مورثة النضر في مومات  
عن غير خنزير و ايضا العبد المأثور له النضر في اذا اشترى غير المشت الملك  
فيها لم يملك المسلم اتفاقا فاذا اشترى اهلتيان لم يفتح العقد بسبب السلام  
لانه جالب لاسباب ثم ان الموكل به ان كان في ماله وان كان خنزيرا  
سببه وقد قالوا هذه الوكالة مكرومة استكرامة وحكمه ان المشتري  
او قبض المبيع بغيره بغيره صريحا او دلالة بان قبضه في قبض العقد كخزيرة  
ولم ينههم ملكه وقال الشافعي لا يملكه وان قبضه لانه عوام فلا ينال به لعم الملك  
ولان النهي نسخ للشرعية لتناف بينهما وهذا لا يفيد قبل القبض  
فصار كما اذا باع بالمسبة او باع غير اياه رايهم ولان ان كان البيع صدر  
عن اياه ودفع عن محله فوجب القول بانفعا ده ولا شك في اهلتيه  
والملكية وركنه معاولة المال بالمال وهو حاصل والنهي عن الافعال الشرعية  
بقتضيه تقرر الشرعية لانه يقتضي تصور النهي منه اذا النهي عما لا يتصور لغو



وتكفيته يقتضي تصور الشريعة لانه يقتضي تصور الشريعة او النهي  
 ما ذكرت في مرات الاصول ان مدار الامر والنهي المقدر ورتبة فالنهي عن الحال  
 الحسية يقتضي كونها معذورة حقا وعن الامور العقلية يقتضي كونها  
 معذورة عقلا وعن الافعال الشرعية يقتضي كونها معذورة شرعا والا كان  
 عبثا محضا فان الظاهر ان من الامور الحسية فاذا قلت لشخص لا تطربك  
 كل من يسمعه لانتفاء العذرة وكذا اذا قلت للامم لا تبصر وبيع  
 من الافعال الشرعية فاذا نهى عنه وجب ان يكون معذورا شرعا وبوجه  
 يقول علمائنا النهي عن الفعل الشرعي يقتضي المشروعية باصله وفيه مشروعية  
 بوصفه فان الاول ناظر الى المعذورة شرعا والثاني الى النهي عن البيع  
 وبه نبين ان نوع الملك انما يكون لامر عارض وعدم نبوت الملك قبل القبض  
 هذا بغير الغف والمجاورة لانه واجب الدفع بالستر او قبلا لانتفاع  
 المطالبة اولى لان الدفع اسهل من الدفع والبيعة ليست بالانقضاء  
 اتركين وان كان الخمر ممتنا فعدت وجهه وكذا اي ان ملك المتقبض في المشتري  
 لزومه منكم حقيقة وهو الذي يائنه صورة ومعنى ان كان الهالك متلبا  
 او مملوكا معناه فقط وهو القيمة ان كان الهالك قيميا لانه مضمون بالقبض  
 كالغصب ويعتبر قيمة يوم القبض وان زادت قيمة في يده فالتلف لانه  
 دخل في ضمانه بالقبض فلا يعتبر كالمغصوب كذا في الكاغ ويجب على كل منهما  
 اي المتبايعين لم يعمل لكل منهما اشارة الى وجوب الفسخ واللام يقيد  
 ايجاز فسخ قبل القبض وفعل الفسخ وكونه العدة اي بعد القبض دام  
 اي المبيع في المشتري لم يعمل اذا كان الفسخ في صلب العقد كبيع درهم

برهين ولين له الشرط ان كان بشرط زايده لما فعل عند الشريعة عن الضرر  
 وصاحب الخلاصة عن التجريد انه قول محمد رحمه الله واما عندنا فلكل منهما حق  
 الفسخ لان الفسخ من الشرع لا من الحي احد المتبايعين فانها ما ضيان بالعد  
 فان باع اي باع المشتري شرعا فانه لما قبضه او به وسلمه لو اعيته  
 فذهب بيعه او بهته واعقابه لانه لما ملكه ملكه بالتصرف فيه فلا يتصور  
 فيه لتعلق حق العبد بالتصرف اليه وفسخ البيع الاول كان لحي الشرع  
 ومن العبد يقدم حاجته فعليه بيمينه لما انه مضمون بالقبض والغصب  
 والكنية والرهين كالمبيع لانها لا زمان فيثبت بحجته عن رد العين  
 فيلزم القيمة الا ان حق الاسترداد يعود بغير المكاتب ونكر الرهن اذ لا  
 الماني قبل تحول الحي الى القيمة كذا في الكاغ ولا يسترط حق الفسخ بموت  
 احدهما اي احد من البايع والمشتري وبه يفتي كذا في الاطراف وفيه زيادة  
 تفصيل فمن اراد فليظن انه ولا يافذه البايع اي لا يافذه للمبيع باي بعد  
 الفسخ حتى يرد منه لان المبيع متعلق به فيصير محبوسا به كالرهن فان باع  
 الى البايع فاشترى اي باع اي باع اشتراه حتى يافذه منه لانه مقدم عليه في  
 صوته فكذا على ورثته وغيره ما به بعد وفاته كالمترين ثم ان كانت دراهم  
 النمن قايمة يافذه بايها لانه يتعين في البيع الفاسد والصح وان  
 كان مستهلكا اخذ منها لانها مثلية طاب للبائع ما يبيع في النمن المشتري  
 في المبيع صورته اشترى جارية بعمارة سدا وتعاينها فباعها وزج فيها  
 قصد في البيع وبطيب للبائع بالرجح في النمن قال في الهداية والنوابة ان  
 الجارية ما يتعين فيعلق العقد بها فيتمكن الحث في الرجح والدرهم والدينار



لا يتعين في العتق فلم يتعلق العقد الثمن بعينه فلم يتمكن من حبس فلا يتعد  
وقال صدر الشرحه فان قيل ذكر في الهداية في المسئلة ان البعثة فيما اذا كانت  
وراهم الثمن قايمة ياخذها بعينها لا ارضا يتعين بالتعيين في البيع والاشترى  
الاصح لانه بمنزلة العصب فهذا تناقض فلو لم يرد من عدم تعيين الدراهم  
والدراهم قلنا يمكن التوفيق بينهما بان لهذا العقد من بشريتين بشرة  
العصب بشرة البيع فاذا كانت قايمة اعتبر بشرة العصب سعيه في دفع  
العقد الفاسد واذا لم يكن قايمة فاشترى بها شيئا يعتبر بشرة البيع  
حتى لا يسهل النسيان الى بدلته لما ذكرنا من بشرة البشرة اول لا يتعين في التعامل  
المصنف ان ما ذكر لا يعيد التوفيق بين كلام الهداية والما بعد فيه وليلا  
المسئلة لا يرد عليه ما يرد على الهداية فالوجه ما قال في النهاية انه انما يستقيم  
على الرواية الصحيحة وهي انما لا يتعين لا على الاصح وهي ما ذكرنا يتعين  
في البيع الثابت اعلم ان الحبس في المال نوعان حبس لعدم الملك ظاهر  
او حبس لغاير الملك في المال ايضا نوعان ما يتعين كالوجود وما لا يتعين  
كالنقد فالحبس لعدم الملك يعمل في النوعين كالموجود والنفق اذا  
تصرف في الرض او النفق ويصح يتصرف بالزوج فله حصة ومرد لها  
ليعلق العقد على الغير ظاهر انما يتعين ويمكن حقيقة الحبس وفيما  
لا يتعين يتمكن بشرة الحبس لتعلق العقد به من حيث يكون بطلان  
المبيع به او تعدد الثمن فصار ملك الغير وسبيله الى الزوج من وجه فيمكن  
فيه بشرة الحبس واما الحبس لغاير الملك فيقول فيما يتعين لا فيما لا يتعين  
لان فساد الملك دون عدم الملك فينقلب حقيقة الحبس فيما يتعين

لا فيما لا يتعين لان فساد الملك دون عدم الملك فينقلب حقيقة الحبس  
فيما يتعين ثم بشرة ههنا وبشرة فيما لا يتعين ثم ينقلب بشرة البشرة  
ههنا فلا يعتبر كطاب روح مال او عاه فقضي ثم ظهر عدم بالتصادق  
صورته ادعى على رجل مالا فقصاه فخرج فيه المدعي ثم تصادقا على ان هذا  
الحال ليس على المدعي عليه فالرجح طيب لان الحبس ههنا لغاير الملك لان  
الدين واجب بالاقرار ثم اسحق بالتقاضي دون بدل المستحق فلو كان  
يعمل فيما لا يتعين بنى في دار ثم اياها فاسد او عرس في ارض ثم اياها فاسد  
لزمه قيمتها اي قيمة الدار والارض وقال لا ينقض البناء ويرد الدار وكذا  
الغرس لان حق الشفعة اضعف من حق البايع او يجاب فيه الى القضاء  
او الرضا فيبطل بالتأخير ولا يورث بخلاف حق البايع والاضيق اذا  
لم يبطل بشيئا فالاقوى اوجه ان لا يبطل به وحق الشفعة لا يبطل بالبناء  
والنفس في حق البايع كذلك وله ان البناء والنفس فصل للمشتري بتسلط  
من جهة البايع وكل ما يملك كذلك ينقطع حق الشفعة وادكا بيع الحاصل من  
المشتري بخلاف الشفعة او التسليم لم يوجد منه ولهذا لو دبر المشتري  
لم يبطل حق الشفعة وكذا لو باعها من آخر فانها ياخذ بالشفعة بالبيع  
التم بالتم او بالاول بالقيمة وان لم يكن في الفاسد شفعة لان حق البايع  
قد انقطع ههنا وعلى هذا صار حق الشفعة لعدم التسليم من اقوى من  
حق البايع لوجوده منه ثم لما فرغ من بيان البيع الفاسد واحكامه شرع  
في بيان البيع الموقوف واحكامه ووقف بيع مال الغير على اجازة وبيع  
العبد والعبيد المحجورين على اجازة مولاه وعلى اجازة الاب او الوصي  
وبيع ماله من فاسد على غير رشيد على اجازة القاضي وبيع المهر من والمستاجر



وارض في مزارعة الغير على اجازة المزارعين والمستاجر والمزارع ولو تناسخا  
الاجازة يلزم ان يسمي المشتري وكذا الوقف الراهن المال او ابرار المزارعين  
وردة الرهن عليه ثم البيع وبيع شي برهجه والبايع يعلم المشتري لا يعلم  
توقف ان علم المشتري في مجلس البيع فخذ وان تعرف قبل العلم بطل وبيع  
البيع من غير المشتري يعني لو باع شيئا من زيد ثم باعه من بكر لا ينفذ ان  
حتى لو تناسخا الاول لا ينفذ ان كان يتوقف على اجازة المشتري ان كان  
بعد القبض وان كان قبلك في المنقول لان العتق فاعل الخلاف الموقوف الذي  
شيئا وبيع كدبره عليه صفة الله وقد قرئ في باب وبيع ما باع فلان  
والبايع يعلم المشتري لا يعلم وان علم في المجلس صح والابطال وبيع بطل  
بيع الناس به او بطل ما اخذ به فلان ما ذكر في شرح ان في انه لا يجوز وفي نسخة  
الا ان رخص هذا اذا لم يعلم المشتري به كذا فان علم في المجلس فصح في نسخة  
فيه روايتان وبيع شيء بغيره لم يخرجهما له ولو جئت في المجلس فادفع  
فيه خيار المجلس قد قرئ في اول البيوع وبيع العاصب فانه موقوف على اجازة  
المالك ان اقر به العاصب ثم ابيع وان جدد والمقصود منه بينة فذكر  
وان لم يكن ولم يسم حتى يهلك ينتقض البيع وحكمه ان علم البيع الموقوف  
انه انما يقبل الاجازة اذا كان البايع والمشتري والبيع قابلا المراد بكون البيع  
قابلا ان يكون متغيرا بحيث يحد شيئا اخر فانه لو باع ثوب غيره غير  
امره فصنفه المشتري فاجازت ثوب البيع فاجاز ولو قطع فامره  
ثم اجاز البيع لا يجوز لانه صار شيئا اخر كذا القوم لو كان عرضا اي  
كما يشترط قيام البيع يشترط قيام الثمن ايضا اذا كان عرضا وصاحب

المناج

المناج ايضا اي كما يشترط قيام البيع والثمن المذكورين بشرط قيام صاحب  
المناج البيع حتى لو باع مناع غيره فانت صاحب المناج قبل ان يجيز  
البيع فاجاز وارثه لا يجوز وحكمه ايضا ان اخذ المالك الثمن  
وطالبه من المشتري ليس باجازة البيع الموقوف واصل في الحسنة  
فقبل اجازة وقيل لا وقوله لا اجيز وقوله اي للبيع الموقوف بخلاف المستاجر  
فانه اذا قال لا اجيز بيع الآخر ثم اجاز حاز كل ذلك من الطلعة ثم كما  
فرغ من البيع الموقوف والحكم شرح في بيان البيع المكروه وحكمه فقال  
ذكره البيع عند الاذان للجمعة لان فيه اخلا لا بواجب السعي اذا قد اوفى  
متبايعان واذا تبايعا بمثل شيان فلا كراهة وذكره المحقق وهو ان يزيده  
الثمن لغيره غيره ولا يبريد الشراء لقوله عليه السلام لا تنافسوا وكذا السوم  
سوم غيره بعد رضاهما بغير لقوله عليه السلام لا يستام الرجل على سولم فيه  
ولا يخطب على خطبة اخيه وانه نهى عن صيغة النفي وهو ان يبيع فاما اذا  
ساومه بشي ولم يذكره احدهما الى صاحبه فلا بأس للغير ان يساومه ويشترى به  
فانه بيع من يزيده وكذا قال بخلاف بيع من يزيده فانه جائز لو ردد الاثر  
او محل النهي في الخطبة ايضا وكذا ايضا تلحق الخيل وهو ان يتلق بعض  
اهل البلد المجلوب من خارج البلد اليه من الطعام المضر لاهل البلد منه  
لان فيه تضيق الامر على الخاضعين فان كان لا يضر لا بأس به الا اذا التمس  
السعر على الواردين واشترى باقل من القيمة وبيع الحاضر لباي دي زمان  
الخطبة لقوله عليه السلام لا يبيع الحاضر لباي دي وهذا اذا كان اهل البلد في خط  
وهو يبيع من اهل البلد ورغبة في الثمن اتفالي فيكره لانه اضرار بهم فانه لم  
يكن كذا فلا بأس به لعدم الاضرار وقيل صورته ان يبيع البادي بالطعام الى مصر



في توقف كل الحاضر على الباوي وبيع الطعام ونحو السور على الناس فانه  
منه فانه لو تركه لبيع لنفسه ورفض في السور والتزويج بين صغير  
وذي رحم محرم منه كقول عليه السلام من فرق بين البوالة وولد با فرق الله  
بينه وبين وادبته يوم القيمة ووجب عليه ان يبيع غلاما من صبيان  
ثم قال له فاعمل الغلامان فقال بعتهما فقال عليه السلام ادرك ادرك يروى  
ارود ارود لان الصغير يتألف بالصغير وبالكبير والكبير يتألف بالصغير  
ويقوم كواجبه باعتبار الشفعة الثانية من قرب القرابة وكان في بيع  
احدهما قطع الاستيناس والمنع من التعاقد وفيه ترك المهره على الصغار  
وقد اوعده عليه بخلاف الكبير من اذ ليس ترك المهره عليهم بها والرواجين  
لان النص معلول بالقرابة المحرمة للشكاح حية لا بدخل فيه محرم غير قريب لا قريب  
غير محرم فلا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احد الصغيرين له والاخر لغيره  
لا بأس ببيع واحد منهما ولو كان التزويج يستحق لا بأس به كدفع احداهما  
بالخيانة وبيعها بالدين وردة بالحب لان المنظور اليه دفع الضرر عن غيره  
لا الاضرار به وحكمه ان حكم البيع المذكور انه لا بأس لان النهي باعيت بمنع جاز  
لبيع لا في صلبه ولا في شرائطه محتمة ومثل هذا النهي لا يوجب الفاسد على الكراهة  
ولا الحبس فيه لان وجوبه في الفاسد لرفع الحرمة ولا حرمة بهنا وبذلك  
المبيع قبل القبض لا قران عدم ثبوت الملك قبل القبض في الفاسد فذرا  
تقرن الف والما وزولاف دهنها وكذا التمن لا العينة ان ملك المقبوض  
في يد المشتري لان وجوب التمن او العينة في البيع الفاسد يكونه في حكم الغصب  
وهذا ليس كذلك **باب الاقالة** هي لغة اسقاط والرفع ثم عارضا ببيع

ويعبر

ويصح بلغطين احدهما مستقبلا في شرح العقود والاقالة تثبت  
بلغطين احدهما يعتبر به من الماضي والاخر من المستقبل كقول الرجل اقلني  
ويقول صاحبه اقلت وقال محمد رحمه الله كايصح لا يصح الا بلغطين يعتبر بها  
من الماضي وفي الفتاوى اطار قول محمد كذا في الخلاصة وتوقف على قول  
الاخر في المجلس في الجزية يتوقف قول الاقالة على المجلس كما يصح قولها  
في مجلسها نقضاً بالبول فيصح قولها دلالة بالفعل كما اذا قطعه قميصاً قوله  
معالة المشتري وهي في ما هو من موجبات العقد قال الزملي قولهم في  
في حق المتعاقدين غير محرر على الاطلاق لانه انما يكون فسخاً فيما هو  
من موجبات العقد من غير شرط اما اذا لم يكن منها بل وجب شرط  
زايد فالاقالة فيه تعتبر بعبارة في حق المتعاقدين ايضا كما اذا اشترى  
بالدين الموجه قبل حلول الاجل ثم تعانلا عا والدين حالاً كان به  
منه وكما اذا تعانلا ثم ادعا رجل ان المبيع ملكه وشهد المشتري بذلك لم يقبل  
شهادته كانه هو الذي باعه ثم شهد انه لغيره ولو كانت هي التي  
الابري ان المشتري لو رد المبيع بعيب بعضاء وادعى المبيع رجل  
وشهد كثر لكونه فسخاً من كاديه وفتح على كونه فسخاً فروعاً ذكر  
الاول بقوله فمطلت اى الاقالة بعد ولادة المسبعة لا امتناع الفسخ  
سبب الزيادة ولو كانت بيعاً مخضاً جاز قالوا هذا ولدت بعد  
القبض واما اذا ولدت قبله فالاقالة صحيحة عنه وذكر ابن تومس  
بمثل التمن الاول الا اذا باع المتولى او الوصي شيئاً ما كثر من قيمته حيث  
لا يجوز اقالته وان كان بمنى التمن الاول رعاية بجانب الوقف وحق







لا يجوز ان يبيع المبيع قبل القبض  
 الا اذا كان المبيع من جنس الثمن الاول  
 او كان المبيع من جنس الثمن الثاني  
 او كان المبيع من جنس الثمن الثالث

الصغير وان وصلة شرط غير مبنية على جنس الثمن الاول ولما اشترى فلان  
 الشرط فاسد والاقالة لا تقيد بالشرط المسمى كما سبق الا اذا اشترى  
 من المبيع عند المشتري استثناء من قوله او الاقل فان الاقالة يجوز باقل  
 من الاول لان نقصان الثمن يكون بمقابلته الغاية بالحجب وذكر الثالث  
 بقوله ولا تقيد بالشرط لان فساد البيع به للزوم الربو كما مر ولا ريب  
 في الفسخ وذكر الرابع بوجوبه وجاز للبائع بيع المبيع قبل قبضه يعني  
 ان كان المبيع مكبلا او موزونا او ثاقلا ولم يرد المبيع من المشتري المبيع  
 حتى يباع منه ثانيا جاز ولو كانت بيعة ثالثة بانه قبل القبض  
 ولو باعه من غير المشتري لم يجز لانه بيع جديد في غيرهما وذكر الخامس  
 بقوله وجاز بيع المكبل والموزون بلا عادة الكيل والوزن يعني اذا  
 كان المبيع مكبلا او موزونا وقد باعه منه بالكيل والوزن ثم تعادلا واسترد  
 المبيع من غير ان يعيد الكيل والوزن جاز ولو كان بيعا لم يجز وذكر السادس  
 بقوله جاز بيع المبيع للمشتري بعد الاقالة قبل القبض يعني اذا ذهب  
 المبيع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض جازت الهبة ولو كانت بيعة  
 لم يجز لان البيع ينسخ بهبة المبيع للبائع قبل القبض وبيع في حق  
 ثلث عطف على موصى فسخ حال في الهبة بخلاف فيما اذا ذكر الفسخ بلفظ  
 الاقالة ولو ذكر بلفظ المناسخة والمناكحة لا يجعل بيعا اتفاقا  
 لمصوعة اللقوى وقد فرغ من كونه بيعة فروعها ذكر الاول معلوم  
 استغنى في البيع لا يباح اخذها في الاقالة يعني اذا كان المبيع عقارا  
 فلم الشفعة لشفعة ثم تعادلا بقبضه له بالشفعة لكونها بيعة جديدة

في صحة كانه اشتراه منه وذكر الثاني بقوله ولا يرد البائع الثمن على الاول  
 بعين علم بعد باي بعد الاقالة يعني اذا باع المشتري المبيع من آخر  
 ثم تعادلا ثم اطلع على عيب كان في يد البائع فاذا اراد ان يرد على البائع  
 ليس له ذلك لانه بيع في صحة كانه اشتراه من المشتري منه وذكر الثالث  
 بوجوبه وليس للواهب الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من آخر تعادلا  
 يعني اذا كان المبيع موهوبا فباع الموهوب له ثم تعادلا ليس للواهب ان  
 يرجع في بيته لان الموهوب له في حق الواهب كالمشتري من المشتري  
 وذكر الرابع بوجوبه والمشتري اذا باع المبيع من آخر قبل العقد جاز للبائع  
 استراؤه منه بالاقل يعني اذا اشترى شيئا فقبضه ولم ينفذ الثمن حتى يبيع من  
 آخر ثم تعادلا وعاد الى المشتري فاشتراه منه قبل فسخه باقل من الثمن  
 الاول جاز وكان في حق البائع كالمالك بشرط اخذ منه من المشتري ان يذكر  
 الخامس بوجوبه واذا اشترى بوضع الحارة عبد الخدمة بعد طول ووجه به  
 عينا فرده بغير قضاء واسترد الوض فمهلك في يده ولم تسقط الركة  
 يعني اذا اشترى بوضع الحارة عبد الخدمة بعد ما حال عليها الكول فوجده عيبا  
 فرده بغير قضاء واسترد الوض فمهلك في يده فان الركة لا تسقط  
 منه لانه بيع جديد في حق الثالث وهو كغيره لان الرد بغير قضاء اقالة وهلاك  
 المبيع ميتا اي الاقالة لا يهلك الثمن لانها في دفع البيع واصل فيه المبيع لا  
 وانما اذا هلك المبيع قبل القبض بطل البيع بخلاف هلاك الثمن وهلاك بعضه  
 اي هلاك بعض المبيع بغيره بطله اعتبارا للبعض بالكل ولو قضا بضا جازت  
 الاقالة بعد هلاك بعضها ولا يبطل بهلاكه لان كل واحد منهما مبيع وكان البيع

الثمن











لان الاجل شبه المبيع حتى تزداد في المبيع لاجل الاجل الشبهة هي هنا حقيقة  
 بالحقيقة فصار كأنه اشترى شيئين وباع احدهما مرة ثم باع ما بقيت  
 انما رعت علمه بالحياة فان اتلفه ثم علم لزومه كل ثمنه وهو الف مائة  
 لان الاجل لا يتابع به شيء من الثمن كذا التولية يعني اذا كان دلا له اياه ولم  
 يبين خبره لان الحياة في التولية مثله في المراجعة لانه بناء على الثمن الاول  
 وان كان استمر ملكه ثم علم لزومه بالف حال ملكه ان الاجل لا يتابع به شيء من الثمن  
 وفي رجلا شيئا ما قام عليه ولم يعلم متى يرد له اي قدر ما قام عليه  
 البيع بحالة الثمن وان علم المشتري قدره في الحاضر من البيع لئلا يتغير قبل  
 تفرزه وجب المشتري ان يشاء قبل وان شاء رد لان الرضا لم يتم قبل عدم العلم  
 فيستخرج كما في الركنية **فصل** في بيع العتق قبل قبضه لان المتقول  
 عند بيعه ولم يفسد بغيره انه دخل في ركنه لاجل قوله عليه السلام اذا  
 اشتريت شيئا فلا تبعه حتى يقبضه ولانه لا يفرقه على تسليم قبل القبض  
 فلا يجوز بيعه كالمقول ولها ان ركن البيع صدر عن امله ووقع في محله  
 اذ ثبت قبول معلول باعمال الهلاك وبه في العتق نادرا حتى لو تصور بها قبل  
 القبض بان كان على شرط الزهري فله قالوا لا يجوز بيعه قبضه ولا يقاس به المتقول  
 وقد اضطرب فيها كلمات شراح الهداية وغيرهم والظاهر الموافقة لقولهم  
 ما ذكر في الغاية وهو ان الاجل ان يكون بيع المتقول او غير المتقول قبل القبض  
 لقوله صلى الله عليه وسلم انما البيع ودون الروا الآلة لكن خص من الربوا ببيع مستقل معار  
 وهو قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع ودون الروا لخاصة من يجوز خصيصه بخره الواحد وهو ما روي  
 انه صلى الله عليه وسلم من يبيع ما لم يقبض ثم لا ينجح اياه ان يكون معلولا لا قدر  
 الاثني في اوله ان كان ثبت المطلوب حيث لا يتناول العتق ولو لم يكن

يمكن وقوع الفراض بينه وبين ما روي في السنة من هذا الى الاجل من مائة  
 رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الواردين بينه وبين اوله  
 الجواز وذلك يستلزم الترك وجعله معلولا بذلك اعمال الشئ التوضيح  
 في الاعمال متعين لا محالة ويكون مختصا بغيره بغيره بهذا المعنى  
 قبل القبض ستره الكيل كمالا لاجرا فاقدر انه موب كذا فاذا جوزه  
 الجيم لحر كات التت لم يبيع ولم ياكله حتى يكيله لنهي النبي صلى الله عليه وسلم  
 بيع الطعام حتى يحرق فيه صاعا فان صاع البايع وصاع المشتري ولانه  
 يتم ان يزيد على الكسوة وذلك للبايع بخلاف ما اذا باع خرافا لان  
 الزيادة للمشتري بخلاف ما اذا باع للبايع بخلاف ما اذا باع خرافا لان  
 لان الزيادة لم تكن ان الذرع وصف في الثوب بخلاف العذر طارفا ذكر  
 الشراء لانه اذا ملك موزونا او مكيلا بيمينه او وصية جاز لما كان  
 بخلاف فيه قبل القبض وقبل الكيل وقد يكون المكيل مبيعا لانه اذا  
 كان مبيعا جاز المتصرف فيه مطلقا كذا في النهاية الا ان يكيل البايع  
 بعد بيعه عند المشتري لان المبيع يصير معلوما بكيل واحد ويحقق معنى  
 التسليم ويحل الحديث اجتماع الصنفين كما سئل ان شاء الله  
 فاذا كان البايع قبل البيع وان كان بخره المشتري لم يفسد لا يفسد  
 البايع والمشتري وهو شرط وكذا لو كان بعد البيع بغيره المشتري  
 لان الكيل من باب التسليم اذ به يعلم المبيع ولا يفسد الا بخره كذا  
 الورون والمعدود اي لا يبيع ولا ياكله حتى يفرغه او يفرغه ثانيا  
 ويمكن ان يفرغه وعدة بعد بيع بخره كذا في التذرع اي لا يفسد طارفا ذكر



في المذروعة وان اشتراه بشرط الذرع لما مر مرارا ان الذراع وصف  
 لا يتبادر بشئ من الثمن فيكون المشتري قال الربيعي هذا اذا لم يستعمل  
 ذراع فثنا فان سعة فلا يحل له التصرف فيه حتى يزرع جاز التمسك  
 في الثمن قبل قبضه سواء كان بالمالين اثنين كالنقد او يتعين كالمكيل  
 والموزون حتى لو باع ابلا بدرهم او بكر من كخطة جاز ان يافد بها  
 شئ آخر لو وجد الجوز وهو الملك وانما في المانع وهو عند الاثبات  
 بالهلاك كما قرأنا في اصل في البيع هو المبيع وبه لا يفسخ البيع بخلاف  
 الثمن اما اذا كان من النقود فقط واما اذا كان من الكيل او الموزون  
 فلا بد مبيع من وجهين من وجه واحد لا يبطأ الا في صورة  
 المتعاضد بهلاك احدهما وقد مر جاز زيادة المشتري فيه اي الثمن  
 ان قام المبيع لانه ان لم يبيع بحالة لا يصح الاعتراض عنه لانه انما يكون  
 في موجود واثبت ثبوت ثم يستند ولم يثبت الزيادة لعدم ما يقابل  
 فلا يستند اي لا يلحق باصل العقد بالاستناد وجاز حفظ البائع  
 ثمنه لانه يمكن كمال افراده في البذل عما يملكه لانه لا يملك  
 لا يستلزم بثوت ما يقابله فثبت الخط في الحال ويصح باصل العقد  
 استنادا ووجاز زيادة اي البائع في المبيع لانه تصرف في حقه  
 وممكنه ويعلق الاحتجاج الاحتجاج بالبائع والمشتري بالكلية على كل  
 الثمن والمبيع والزائد والمزبد عليه والزيادة والخط يلحقان باصل  
 العقد لانها بالخط والزيادة لا يغير ان العقد من وصف مذكور  
 وهو كونه راجيا او فاسدا او عدلا وله دلالة الزرع فاولا ان يكون  
 دلالة

دلالة التعيين قال صدر بسرعة ويكون ان يقال انه اذا استحق مبيع  
 المبيع او الثمن فلا احتجاج بعلق ببيع ما يقابل من المزد والمزبد عليه  
 يكون الزائد صلة مستداة كما هو مذنب زفردان فمعهما انما يقول  
 لا يمكن ذلك لان مدار هذا الاحتجاج على الوعدي والبينة فان ادعى  
 المستحق مجرد المزبد عليه واثبت هذه وكذا ان ادعى الزيادة فخط  
 ثم ان حكم الاحتجاج يظهر في التولية والمراجعة ويؤيد عليه اي الحكم ان زيد  
 على الباع ان خط فبما ان البائع اذا خط بعض الثمن عن المشتري  
 المشتري قال لا بد وثبت هذا الشيء وقع عند التولية مع ما بقي من الثمن  
 بملحوظ كان الخط بعد العقد ملحقا باصل العقد فكان الثمن في ابتداء العقد  
 هو ذلك المقدار وكذا اذا زاد المشتري على اصل الثمن او البائع على اصل  
 المبيع والتفريع ياخذ بالاصل فيهما في الزيادة على الثمن والخط وان كان  
 منضم الاطراف بالاصل ان ياخذ بالكل في صورة الزيادة لانه لا يعلق  
 بالعقد الاول وفي الزيادة ابطاله وليس لها ابطاله كالرطل لا يبيع  
 غير من زيد باللف مع اني ضامن كذا من الثمن سوى الالف اخذه  
 الى مولى العبد الالف من زيد والزيادة من الضامن ولو لم يقبل من الثمن  
 فالالف على زيد لانه ثمن العبد ولا شيء عليه اي على القابل اصله ان الزيادة  
 في الثمن والمشتري جازة عندنا ويصح باصل العقد كان العقد ورواها  
 على الاصل والزيادة كما قرأنا اصل الثمن لم يشرح بغير ما يقابل وهذا لا يصح  
 ايجابه على الاجنبى لانه لا يستفيد بزيادة مالا والمقتول الثمن يستفيد  
 عنه حتى يصح الزيادة من الاجنبى كما يصح من المشتري الا لا يستعمل لها شئ



بمقابلته الزيادة اذ البضع عند الخروج غير مقوم لكن من شرط الزيادة  
المعابلة تسمية وصورة يجب وجود التمتع بواسطة المعابلة  
فاذا قال من التمتع فقد جعل المائنة بمقابلته المبيع صورة فوجدت شرطها  
فتصح فاذا لم يفعل مما لم توجد المعابلة صورة ولا موضع فلم يوجد شرطها  
فلا يصح وبقي الزام المال ابتداء لبيع داره من غيره وهو شقة وهي  
معام مع تاجيل الدين وان كانت حالة في الحال لان الدين حقه فلم  
ان يؤخره يتبرأ على المدين كانه ابراءه الى اجل معلوم ويجوز له ان  
يسره كان قبل الى الحصاد بخلاف ما كانت فاحشة كبسب الزرع  
سوي الترض فان تاجيله لا يصح لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم لانه  
معاوضة انتهى وان كان اعادة وصلة ابتداء الا اذا اوصى بغيره  
اذا اوصى ان يرض من ماله الف درهم فلانا الى سنة لزم من ثقله ان  
يؤصوه ولا يطالبوه قبل السنة لانه وصيته بالتبرع والوصية بتسليم  
فيها نظر الموصي ولذا جوزت بالخدمت والسكنى والرضع او اطلاق  
المستعرض المعرض على اخر به منه فاقبل المعرض على آخره معلومة  
فانه يصح حتى لو اراد المعرض ان يطالب المستعرض ذلك الدين ليس له  
ذلك لان كونه مبرأة براءة الدين في رواية وبرأة المطالبة في اخرى كذا  
في العادة **باب الربوا** هو كونه الفضل مطلقا وشرا فصل احد الجانبين  
على الآخر مفضل بغيره بغيره لا يكون ربوا لان انتفاع الجانبين  
بالمعاملة شرعي وهو اليك والوزن ولا فضل عشرة اذرع عن الشوب الهادي

صفحة ٢٧

على

على خمسة اذرع منه لا يكون ربوا لان انتفاع المقدار الشرعي قالوا عن العرض  
احترار عن بيع كثر بكثر وكثر شعير بكثر وكثر شعير فان انتفاعا  
على الاذل غير حال عن العرض بعرض الجنب الى خلاف الجنب شرط لا  
العائد من حتى لو شرط بغيره لا يكون ربوا في المعاد منه حتى لم الفضل  
الحال عن العرض في الية ربوا وعلته القدر الجنب لان الكل فيه  
الحديث المشهور هو قوله عليه السلام الحنطة بالحنطة مثلاً قبل بدال الفضل  
ربوا اي يبيعوا مثلاً قبل او يبيع الحنطة بالحنطة مثلاً قبل ولا يبيع  
الا واما كان الا للوجوب وبيع مباح صرف الوجوب الى رعاية  
المماثلة كانه حقه كما في ان مقبوضة حيث صرف الاجاب الى القبض  
فصار شرط الدين والمماثلة بين الشئين كونه باعتبار الصورة والمعن  
معاد القدر يستوي الصورة والجنسية يستوي المعنى فيظهر الفضل  
الذي هو الربوا ولا يعتبر الوصف لقوله عليه السلام جيد ما دردمها سواء  
فان وجد الى القدر والجنب عزم الفضل كعقير بر بغيره من منة والى  
الومع التاوي كعقير بر بغيره بر اهداها او كطائفة منة وان عدا  
الكل منها هل اي الفضل والنية وان وجد احدهما فقط طالع الفضل  
كما اذا بيع عقير حنطة بعقير شعير بدال الفضل فان احدى  
العلقة وهو اليك موجود بها لا الجزء الآخر وهو الجنب وان بيع في اذرع  
من الشوب ستة اذرع منه بدال الفضل ايضا لوجود الجنسية وان عدم  
القدر لا انتفاع اي لا يحل التاوي في ما بين الصورتين ولو بالتساوي  
الفضل بالوصفين ربوا والنية يحد بها لان عزم القدر لا يوجب الحكم كونه يورث النية



وهي في باب الترواحلحة بالحقيقة وان كانت منها فلا بد من اعتبار  
 الطرفين في النسبة احد البديلين معدوم وبيع المعذوم غير جائز فصار  
 هذا المعنى ورجح تلك الشبهة فلم يخل وفي غير النسبة لم يعتبر الشبهة  
 كما ذكرنا اذ في من الحقيقة كسب حوب هرو في هرو في هرو في هرو في هرو  
 لا تحاد الجنس وبيع في شجرة فانه ايضا لم يخل لوجود العذر والجهد والردى  
 سوار لقوله جيد باور وبيعها سوار ولان في اعتبارها سوار باب ابيات  
 ثم فرغ من قوله فاشهد احرع الفضل والنفاء قوله محرم ببيع الكيل والوزن  
 في حقه اي ببيع الكيل بالكيل والوزن بالوزن متفاضلا ولو غير متقوم  
 كما يخص فانه من الكميات والحديد فانه من الموزونات والطعم غير متعب  
 عندنا بل عندنا في رحم الله وبالله عطف على متفاضلا وبه يتم  
 التوزيع الا ان لا يتفق اي الموضان استثناء من قوله محرم ببيع  
 الوزن في حقه في صفة الوزن بان يوزن احداهما بغير ما يوزن به الا في  
 كالنفود والزعفران والعظم والحد يد وكذا فان الوزن هو ظاهر  
 لكنها تختلفان في صفة الوزن ومعناه وحكمه اما الاول فلان الزعفران  
 يوزن بالامانة والنفود بالسجات وآما الثاني فلان الزعفران ممنوع  
 بتعيين بالتعيين والنفود ممنوع بالتعيين والتعيين وآما الثالث  
 فلانه لو باعه بالنفود موازنة بان يقول اشتريت هذا الزعفران بهذا  
 النفود المثلاليه في انه عشرة دنانير مثلا وقبضه البايح مع النص فيه  
 قبل الوزن ولو باع الزعفران في انه منوان مثلا وقبله المشتري ليس  
 له ان يتصرف فيه حتى يعيد الوزن واذا اختلفا في صفة الوزن ومعناه  
 وحكمه لم يجوز العذر من كل وجه فتشمل الشبهة فيه الى شبهة الشبهة فان  
 الموزون

كان وصي

فان الموزونين اذا اتفقا كان البيع للشبهة واذا لم يتفقا كان ذلك  
 لشبهة الوزن والوزن وهذه شبهة مكان ذلك شبهة الشبهة وهي  
 غير معتبرة وكل عطف على حرم اي هل ببيع الكيل والوزن متساويا بلا  
 تفاضل وهل ايضا ببيعها بلا قدر كما اي ببيع ما دون نصف صاع فان  
 المعبرة قدر الكميات نصف الصاع لا ما دونه اولا تقدير في الشرع  
 بما دونه باقل منه متعلق بالبيع المعذر كبيع ما دون صاع باقل منه  
 كفتنين من بتر حقيقة منه فان بيعها بها جائز وان وجد الفضل  
 لا يشترط العذر الشرعي باقل منه اذا كان حالا اما اذا كان بالنسبة  
 فلا يخل لوجود جزء من العلة فخرم النساء وهو الجنس حتى اذا اشترى الجنس  
 هل البيع مطلقا ولو بالنسبة لا يشترط كل من جزء العلة كبيع حفنة  
 من بتر كفتنين من شجرة كذا حكم كل عدوي متقارب فان بيع المتقارب  
 بجنس متفاضلا جاز ان كانا موجودين لانعدام المعيار وان كان احدهما  
 نسبة لا يجوز لان الجنس باقرا اذ يحرم النساء والمعتبر في غير الصرف  
 التعيين لا التفاضل حتى لو باع بتر بيمينها وتوقا قبل القبض  
 جاز وقال الشافعي رحمه الله يعتبر التفاضل قبل الاخر ان في بيع الطعام  
 بالطعام كما في الصرف لقوله عليه السلام في الحديث المعروف يد بيدك  
 انه بيع متعين فلا يشترط فيه القبض كالشوب وممنع يد بيدك  
 كذا رواه طحاوي من الصامت البر والسجدة والبر والكيل والذهب  
 والفضة وروى فان كل ما نقص رسول الله صلى الله عليه وسلم على حريم  
 التفاضل فيه وزنا فهو وزني ابروا وان ترك الناس فيه الوزن كان ذهب  
 والفضة لا يغيران يعرف لانه النص قوي من الوفاء والا فليس كذلك



بمختلف ما عدا ما الى ما عدا الاشياء الستة فان ما لم ينقص عليه فهو محمول على  
عادات الناس لقوله عليه السلام ما رآه المؤمنون ههنا فهو ههنا حسن  
فلم يجر بيع البر بالبر متساويا وزنا والذهب بالذهب متساويا  
كيلا كما لم يجر حارقة وان تعارضوا ذلك لاحتمال الفضل على ما هو المعيار  
الا ان السلم يجوز في الحنيفة ونحوها وزنا لوجود السلم في معلوم وجاز بيع  
النفس بالنفسين باعيانها عند بيعه ولم يوسف درهمها مرة قال  
محمد لا يجوز لان الثمنية تثبت باصطلاح الكل ولا يبطل باصطلاحها  
واذا بيعت اثنا لا يتعين كبيع الدرهم بالدرهمين ولها ان الثمنية  
في حقها تثبت باصطلاحها اولاد لاية لا غير غيرها واذا بطلت تتعين  
بالتعين خلاف النقص لانها للثمنية فليقطة وجاز بيع الرطل بالرطل  
وبالتمر وبيع التمر بالتمر وبيع العنب بالذهب وبيع البر بالبر  
او مبلولا بمثل او باليابس وبيع التمر او الزيت المتعق بالمتعق منها  
وبيع الدقيق بمثله نقل عن محمد بن الفضل ان بيع الدقيق بالدقيق انما  
يجوز اذا كانا بكميتين والالم يجوز قوله متساويا فيد جواز البيع في الاشياء  
المعدودة ووجه الجواز انه ان كان بيع اجنس بالجنس بلا اختلاف  
الصفة جازمتساويا وكذا مع اختلاف الصفة لقوله عليه السلام  
بيدها وزنها سواء والا حاز كيف ما كان لقوله عليه السلام اذا  
اختلف النوعان فبيعا كيف شئتم وجاز بيع اللحم باللحم او  
وبيع اللحم والالبان المختلفين الى بيع لحم الغنم بلحم البقر وبالعكس  
كذلك لغيرها بعضها ببعض وبيع الكرايس بالقطن وبالنول وبيع قطن  
الدق وهو ادر التمر بخل العنب وبيع شحم البطن بالالة او بالليم  
وبيع اجرة ابلر والدقيق متفاضلا اختلاف هذا فيد جواز البيع في الاشياء

المعدودة من اللحم الى ما عدا جوارحه متفاضلا اختلاف اجناسها وبها  
عطف على متفاضلا الى جواز البيع بالنار ايضا والا جرد هو بيع الجوز  
بالبر والدقيق وبه يغتبر حاجة الناس تكن يجب ان يحاط وقت القبض  
حتى يعقب من اجنس الذي يسمى ليلا يصير استبدالها بالسلم فيه قبل القبض  
لا يبيع البر بالدقيق او بالتسوية او بالتحالة فان استبدلها بالسلم فيه قبل  
القبض يبيع بها لا يجوز مطلقا لبقا للمجانسة من وجه لانها اجزاء البر  
والمعيار فيها اكمل لكنه غير مستو بينها وبين البر لاكتنازها في الكيل  
وتختلف قببات البر فلا يجوز وان كان كيلا بكيل ولا يبيع الدقيق بالتسوية  
مطلقا ايضا اذ لا يجوز بيع الدقيق بالمثوبة ولا يبيع السويق بالحنطة بكمية  
بيع اجزائها لقيام المجانسة من وجه ولا الزيتون بالزيت ويسمى بالشرج  
الزيتون بالزيتون والسمسم يكون الدقيق بمثله والزباد بالشرج فلا  
يلزم الربا وان لم يعلم معذرا فيه لم يجر لاحتمال الربا وقد قران الشربة  
فيه كالحقيقة ويستعرض الجوز بوزن لا عدد عند يوسف لان احادته تتفاوت  
بالعدد ووزن الوزن وبه يغتبر ذكر الزيتون ويستعرض العلوس بها الى الوزن  
والعود بالعرف او بالنقص فيها والدرهم والدرهم يستعرض بالوزن فقط  
لانها من الموزونات بالنقص كذا ما تلتها خالص لان الحكم للعالم وبما تلتها  
خالص يستعرض بعد ان تعالوا به ويوزن ان تعالوا به لانه ليس مما  
ورد فيه النص فيعمل في العرف كما ولا يستعرض العجمي لانه يخص بمثلي  
وهو كل مثلي كمال او يوزن نحو الحنطة والشعير والسمسم والتمر والزيتون  
وكذلك وفي الجوز بوزن العوديات اليه لا تتفاوت تفاوتها  
كالبيض الجوز وفي الكاف لان العرض اعارة شرعا لا طلاق الانتجاع



بالعين غير انه لا يمكن الانتفاع بالكسب والموزون والعدوي المتعارف  
بامتلاك اعيانها وكانت المنفعة مائدة الى ذاتها فقام المثل في الزمة  
مقام العين كانه انفع بالعين وروى في هذا انما ياتي في ذوات الامثال  
ليكن في الجواب المثل في الزمة لانه الحيوان والنبات اولامثالهما ولا  
ربوا بين السيد وعبيده ما دوننا غير مديون لان العبد وما في يده يكون  
ملك مولاه فلا يكون بينهما بيع يستحق الربو اذ كان عليه دين يفتق  
الربو التحقق البيع ولا ربوا بين مسلم وحرية ثم اي في دار الحرب وكذا  
اذا تباعا فيها بيها فاسد ذكره الزبلي فان مالهم مباح وبعد الامان لم  
يصح موصو ما لكنه التزم ان لا يقدروا ولا يتعرض لما في ايديهم بلارضاهم  
فاذا اخذه برضاهم اخذ مالها مباحا بلا عذر او من امن ثم فان احترق اذا  
اسلم ثم لا يكون بينهم وبين مسلم مستامن في دار الحرب ربوا عذبه  
فبيعه رعا امه ولان مال من اسلم ثم لا عصمة له فصار كالحرية ويجوز  
اخذ مال الحر برضا المسلم المستامن وقال انه ربوا جري بين مسلمين  
وهو حرام كذا في الكافي **باب الاتحاق** لم يذكر الحقوق كما ذكر في بعض  
المثون لانها ذكرت في اوائل البيع هو نوعان احدهما مبطل للملك الا  
منزل له بالكلية بحيث لا يبقى لاحد عليه حق التملك كالحرية والاصالة  
العتق وفروعه كالتبدير والكنية والاستيلاء وثانها ما قل له اي التملك  
شخص الى شخص كالاتحاق بالملك بان ادعى زيد على بكر ان ما في يده من  
العبد ملك له وبهر من عليه والنوعان بعد اتفقا فترها في انها يجعلان المتيق  
عليه ومن تملك في ذلك الشيء من جهة مستحقا عليه حتى ان احدهما منهم لو ادعى

واقام

واقام ابنة على المتيق بالملك المطلق لا تقبل بيته مختلفان بوجه آخر  
او النوع الاول **باب الاتحاق** في العتق والجارية بين الباعه بلا حاجة  
في اتحاق كل منها الى حكم القاضي بلا اختلاف رواية وروى عليه قبول  
فلكل من الباعه الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه بصفة المجهول  
وان لم يحصل الرجوع عليه ويرجع او ايضا كذا في الكافي وان لم يقض  
على المكفول منه فان توقف رجوع البعض على البعض على حكم القاضي انما  
يكون اذا بقي اثر العتق وهو الملك كذا في النوع الثاني واول ما سبق لم يفتح اليه  
وايضا يدل الحر ليس بملوك فلا يجتمع ثمان في ملك احد بخلاف الاتحاق  
بالمالك كاشيما والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة اي كانه انما  
لا يسمع دعوى المالك من احد كذا العتق وفروعه فان تحريره من الله  
حتى لا يجوز استرقاقا او حر برضاه والفقهاء كلهم قصروا في اثبات حقوق  
الله تعالى به عتقه فان كانوا عبيده فكان حضور واحد كحضور الكافة  
الملك لانه حق العبد خاصة فلا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب لعدم  
ما يوجب انتصابه خصما الا ان من تعلق الملك من جهة يصير مقضيا  
عليه ايضا لتعدى اثر القضا اليه لا حق والمالك ومن قضا عليه في حادثة  
لم يصير مقضيا له فيها بملك الجهة ولما الحكم في الملك المورث فعمل الكافة  
من الخارج لا قبله يعني اذا قال زيد لبكر انك عبيد ملكك منذ فنة  
او لم فقال بكر ان كنت عبيد بشر ملكي منذ ستة اعوام فاعتق غير ان  
عليه ان دفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو لبكر انك عبيد ملكك منذ ستة  
اعوام وانك وانت ملكي الآن فبهر من عليه يقبل ويغني الحكم بحرية وكفيل

مختار







ملكاً لغيره ويدل عليه ان فاضل خان قال في اول البسوق من شرح الزيارات  
بعد ما صنف المسئلة عن التحقيق فصار كتاب الباب على قسمين احدهما  
اعتق في ملك مطلق وهو بمنزلة اجرة الاصلية والعقار به فصار على  
كافة الناس من وقت ابتداء ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكره  
فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة والنوع الذي لا يوجب  
اي انفس العقود في الرواية لانه لا يوجب بطلان الحكم والحكم  
اي بهذا النوع من الاتحاق حكم على ذي اليد حتى يؤخذ القرض من يده على  
من ملق ذواليد الملك منه بلا واسطة او ب واسطة فلا يسمع دعوى الملك  
منهم كونه حكوما عليهم تزويج على قوله والحكم به حكم على ذي اليد بل دعوى  
الشيخ بان يقول بايع من الباعة حين رجع عليه بالثمن انما لا اعطى الثمن  
لان المستحق كاذب لان البائع يخرج ملكي او ملك بايع بلا واسطة او بها  
فسمع دعواه ويصل حكمه ان اشيت او بلغ الملك من المستحق بان يقول انما  
لا اعطى الثمن لاني اشتريته من المستحق فسمع ايضا ولا يبايعة البينة  
لرجوع هذا ايضا تزويج على قوله والحكم به الباع اذا كان الحكم للمشتري  
حكم على الباعة فاذا اراد واحد من المشتري ان يرجع على بايعه بالثمن يحتاج  
الى اعادة البينة ولكن لا يرجع واحد من المشتريين على بايعه قبل  
الرجوع عليه حتى لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع على بايعه قبل ان يرجع  
المشتري الاخر ولا يرجع بضعة المجهول اي كصاحب رجوع المحكوم عليه  
على الكفيل اي الضامن بالذبح قبل ان يفتقر على الكفيل لانه لا اصل  
ومنه يسرى الحكم الى الكفيل وانما لا يرجع قبل الرجوع عليه لئلا يجمع

ثمان في ملك شخص واحد لان بدل المستحق مملوك ثم الرجوع اي رجوع المشتري  
بالثمن على البائع انما يكون اذا ثبت الاتحاق بالبينة كما عرفت انما  
حجة مقيدة اما اذا ثبت باقرار المشتري او بنكوله عن اليدين او باقرار  
وكيل المشتري بالخصوص او بنكوله فلا يوجب الرجوع بالثمن لان الاقرار  
لا يكون حجة في حق غيره وفي زيادات لم يكن حامدا لخياره اشتريته او حجة  
رجل باقرار المشتري او بنكوله عن اليدين لا يرجع على بايعه بالثمن فان الحكم للمشتري  
البينة ان لا يدار ملك المستحق ليرجع على بايعه بالثمن لا يسمع بینه لما اذا  
قام البينة على اقرار البائع ان البائع ملك المستحق قبضه ويؤخذ البائع  
بالثمن ولو لم يتم بینه على اقرار البائع بذلك لكنه طلب بینه ثمة  
على الحكم على كان له ذلك لانه يحتمل ان ينكح عن اليدين فيصير بنكوله كالمقر  
وبسته منه الثمن بعد ذلك كذا في العادة وهذا كما يجب حفظه والفقهاء  
منه فافهم وقد فرغ عليه بقوله فبينة ولدت عند المشتري لا باستيلاده  
استحقت بینه بنوعها ولد بها اي ياخذها بالمستحق ولد بها فان اقرها  
لرجل لا اي لا يتبعها ولد بها بل ياخذها المولود الاول هو الزوج ان البينة  
ثبت الملك من الاول والولد كان متصلا بها يؤخذ فيثبت بها  
الاتحاق فيها والاقرار حجة قاصرة ثبت به الملك في المحرر بضرورة  
صحة الخبر وما ثبت بالضرورة بعد الضرورة التناقض يمنع دعوى  
الملك لانه يكون متصلا بها لا دعوى اخرى اي احرته الاصلية فلحقها بها  
حال الطلاق فان الولد يثبت من دار الحرب صغيرا ولا يعلم بحرية  
ابيه واقه يتقرر بالحق ثم يعلم بحرية امه وابيه فيدعي احرته وانسانا



فيما يقع طهره فصار لا يمنع صحة الدعوى وأما العارضة فلان المولى يتفرد  
 بالاعانة والتدبير بلا علم العبد فيجوز فيه ايضا الحقا فبجمل التناقص  
 واذا اقام المكاتب بيته على اعانة سيده قبل الكفاية تقبل استقلال  
 سيده بالحرية والطلاق فان المرأة اذا اختلفت ثم اقامت بيته  
 على انهما طلقها ثلاثا قبل الخلع فانها تسمع وان تناقضت للخطأ في تطبيق  
 الاستقلال به والسب كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قال هذا ابني تسمع  
 وكذا اذا قال استانا بوارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين جهته  
 ارثه تسمع وفرع عليه قوله فلو قال رجل لاخر اشتري فانا عبد فاشتره  
 ثم ادعى الحرية فاشتت حرته ضمن العبد ان لم يعلم مكان بايعه لان المقر  
 بالعبودية ضمن سلامة نفسه او سلامة الثمن عند تفرغ استيفائه من  
 البايع فجعل متورا والتقرير في المعاوضة سبب الضمان وفما للضرر عند  
 الامكان فاذا ظهر حرته وانتهى للضمان وتقدر الاستيفاء من البايع  
 حكم عليه بالضمان ورجع الى العبد عليه اي على البايع اذا وجد له لان بيع  
 دينيا على البايع وهو مضطرب فلا يكون متبرعا كغير الرهن اذا قضى الدين  
 تخلف الرهن حيث يرجع على المدين ولو لم يبق لشرائه او قال ولم يبق  
 ان عبد ليس على العبد شيء وان علم اي مكانه بايعه فلا يضمن العبد بخلاف  
 الرهن فانه اذا قال ارهن فاني عبد ليس على العبد شيء ولا يجعل ضمانا لا  
 يخص بعقد المعاوضة والرهن ليس كذلك بل حسن بلا عود من قبالة فائدة  
 ذكر المسئلة بطريق التفرع على ذلك الاصل دفع الشكل من لول الامر  
 ذكر في الكتب المشهورة ان الدعوى بشرطان حرية العبد عند بيعه

وانت قضى بعد الدعوى لا عبرة لتاريخ الغيبة بل العبرة لتاريخ الملك  
 فلو قال المستحق غابت عني هذه الدابة منذ سنة يوعى استحق رجل دابة  
 من يد آخر وقال المستحق هذا الدعوى غابت عني هذه الدابة منذ سنة قبل  
 ان يقضى بالدابة للمستحق اخبر المستحق عليه البايع عن العتقة فقال البايع  
 في بيته انها كانت ملكا لي منذ سنتين لا يندفع الخصومة بل يقضى  
 القاضي بالدابة للمستحق لان المستحق ما ذكر تاريخ الملك بل ذكر تاريخ  
 الملك بل ذكر تاريخ الغيبة فبقيت دعواه الملك بلا تاريخ والبايع  
 ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري يعلق الملك منه  
 فصار كان المشتري ادعى ملكا بايعة بتاريخ سنتين الا ان التاريخ  
 لا يعتبر حالة الا ان زاد كاستحق فسقط اعتبار ذكره وبقيت الدعوى  
 في الملك المطلق فيقضى بالدابة العلم بالاستحقاق لا يمنع صحة الرجوع يعني  
 اذا اشترى شيئا من رجل يعلم انه ليس ملكا له بل لغيره وبعد ما استحق  
 ذلك الغير واخذ المشتري من يد المشتري يرجع المشتري على البايع لا يمنع  
 علمه بالاحقاق صحة وجوده فاذا استولد مشرته يعلم غيب البايع اياها  
 كذا لو رقبته ويرجع بالثمن مع ان المشتري جارية مفضوعة وهو يعلم  
 ان البايع غاصب فاستولد بها كان الولد رقبته لا يقدم الغور لعلم حقيقة  
 الحال ولكن يرجع بالثمن على البايع واقام البايع بيته ان المشتري اقر  
 بعد الشراء بملكته المبيع المستحق لا يبطل هذا الرجوع بالثمن كذا في الحاشية  
 لا الحكم بسبب الاحقاق بشهادة انه كتاب كذا بل الشهادة على  
 مضمونه يعني اذا استحق دابة من يد المشتري بخاري وقبض المستحق عليه  
 السجل ووجد بايعة بغير قند واراد الرجوع عليه بالثمن واظهر سجل



فاقض مجازي واقام البينة ان هذا كتاب قاض مجازي على المستحق عليه الزكاة  
 التي اشترى بها من هذا البائع واخرها من يد المستحق عليه هذا لان الخط  
 يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد على نفس رجل بشرط ان يشهدوا على قضاء  
 انقاضي وعلى قصر يد المستحق عليه كذا في النجاشية كذا ما سوى فعل الشهادة  
 والوكالة والمراد بما سواها المأخوذ والسياسة والصكوك فان في كل منها يجب  
 فان في كل منها يجب الشهادة على مضمون المكتوب لان المقصود بكل منها كونها  
 على الخصم وهو لا يكون الا به بخلاف فعل الشهادة والوكالة فان المقصود بهما  
 ابداء القاضى ولذا لا يجوز كون شهود الطرفين كفايا وان كان الخصم كافرا فاقض  
 كل المبيع فاقض بعضه بطل المبيع في قدره اي قدر ذلك البعض فان اوردت  
 الاحتجاج البعض العيب في الباع اذا كان المستحق شيئا من كسبه واخذ كالمسك  
 بالتزوير والتوسل بالوتر خير الشراء في الباع وهو طواف الا ان لم يورث  
 عيبا في الباع ولم يكن شيئا من كسبه او اعد له اي لزم الباع المشتري بحسنه  
 من الثمن توضيح ان المبيع اذا بطل في قدر البعض المستحق ينظر ان كان الاحتجاج  
 ما استحق بورث العيب في الباع كما اذا كان المقصود عليه شيئا واحدا  
 مما في تبعية ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوه فالمشتري بخيار  
 في الباع ان شاء رضى بحسنه من الثمن وان شاء رد وكذا اذا كان المقصود  
 عليه شيئين وفي الحكم كسبه واحد فاقض احدى اقله الخيار في الباع وان  
 كان ما استحق لا بورث عيبا في الباع كما اذا كان المقصود عليه ثوبان او  
 عبدين فاقض احدى اوصيه حنطة او جملة وزنة فاقض بعضه  
 فانه لا ضرر في تبعية فلزم الباع المشتري بحسنه من الثمن وليس له خيار

يتبع

في شرح الطحاوي او بعضه عطف على كل المبيع فاقض المقتضى او غيره اي غير  
 المقتضى بطل المبيع فيه اي فيما اذا قبض ايضا كما بطل في العقد المصحح  
 المقتضى في صورة قبض الكل وقصر المشتري في الباع سواء اوردت الاحتجاج  
 البعض العيب فيه او لا لتوقف الصفقة على المشتري بسبب الاحتجاج  
 قبل التمام ادعى حياجه لاني دار ضوحي على شئ كانه درهم مثلا فاقض  
 بعضها اي بعض الدار لم يرجع صاحب الدار شيئا من البطل على الدعي لحراز  
 ان يكون دعواه فيما بقي وان قال او استحق كلها اي كل الدار رد كل العوض  
 لعلم بانه اخذ عوضا من لم يملكه فيرد فان ادعى اي الدار كلها فصول  
 على شئ كانه فاقض بعضها اي بعض الدار رجع بحسنه لان الصلح على  
 دفع على كل الدار فاذا استحق منها شيئا تبين ان للدعي لا يملك ذلك العذر  
 فيرد كسبه من العوض صالح من الدار غير على دراهم فقبضها الى الدار  
 فاستحققت اي الدار اتم بعد التزوير رجع بالثمن لانه هذا الصلح في مقل  
 العرف فاذا استحق البطل الصلح فوجب الرجوع باذن اعدائه فاقض  
 من فاقض باجادة ببيعته يعني لو قضيت رجل عبدا وابعده فاقضه كسبه  
 فاجاز المالك بيع العاصب جاز عقده عند له حنيفة ولم يوسد كمالا  
 وعند محمد رحمه الله لا يجوز اذا اشترى بدين المالك لقوله عليه السلام لا اشترى  
 فيما لا يملك من آدم والموقوف لا يبيع المالك ولو اقا ويثبت مستندا  
 وهو ثابت من وجه دون وجه المصحح لم يملك المالك الكامل الحديث ولها ان  
 المالك ثبت موقوفه بتصرف مطلق بموضوع لا فاودة المالك فيستوفى  
 الاطاعة وتباعدية وينفذ بتفاده وصار كالحق في المشتري من الراي والاعانة



الوارث عبد من تركه مستوفى بالدين حيث يصح ويتخذ اذ اقص  
الدين بعده لا يبيع الى الجوز بيع المشتري من الغائب بعد ما اجاز المالك  
بيع الغائب اذ بالاجازة ثبت للبايع وهو المشتري الاول ملك  
بات فاذا اظهر مع ملك موقوف لغيره بطلت كالحالة اجتماع الملكين والملك  
الموقوف في حق واحد باع عبد غيره بغير اذنه وهر من المشتري على اقرار  
البايع او الموالي انه لم يور بالبيع واداره البيع لم يقبل للتناقض في  
الدعوى اذ اقدم على الشراء اقرار منها بصحة ونفاذه لان الظاهر  
حال السلم العاقل مباشرة العقد الصحيح النافذ والبينة مبينة على دعوى  
صححة فاذا بطلت لا يقبل البينة وان اقر البايع به عند الدعوى على  
ان طلب المشتري لاني التناقض لا يمنع صحة الاقرار لانه غير متهم فيه  
فان من انكر شيئا ثم اقر بغير اقراره بخلاف الدعوى لانه متهم فيه  
فللمشتري ان يسأله عليه فيستحق الاتفاق بينهما فلهذا شرط طلب  
المشتري ببيع دار غيره بطل اذ اعترف بالنصب وانكر المشتري لم يضمن  
البايع قال في الكنت من باع دار غيره فادخلها المشتري في بناءه لم يضمن  
البايع وقال الزنبي مع المسئلة اذ باع دار غيره بغير اذنه ثم اعترف البايع  
بالنصب وانكر المشتري لم يضمن البايع الدار لان اقرار البايع لا يحد  
على المشتري لا بد من اقامة البينة حتى ياخذ بما فاذا لم يتم المستحق  
وهو صاحب الدار البينة كان التلف مضاعفا الى عجزه عن اقامة  
البينة لا الى عقد البايع فان الغائب لا يجوز بيعه حتى هذا التقدير  
يعلم ان قوله فادخلها المشتري في بناءه وقع اتفاقا او لا تأثير لادفال

في البناء في ذلك فلهذا ترك تلك العبارة **باب السلم** هو لغة بمعنى  
السلف فانه اخذ عاجل باجل سيج به هذا العقد يكون مجلا على وقته  
فان وقت البيع بعد وجود المبيع في ملك البايع والسلم عادة  
يكون بما ليس بوجوده في ملكه فيكون العقد مجلا وهو مشروع بالكتاب  
وهو قوله تعالى اذا تواترتم بدين اية اجل الالية فانها يشتمل السلم والبيع  
ثم هو اجل وتاجيل بعد الحول والسنة وهي قوله عليه السلام من اسلم  
منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم والاجماع وباباه  
القياس لانه بيع المودوم لكنه ترك لما ذكره ولم يستدل بما روي انه  
عنه السلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان وخصص في السلم  
محمد بن العزيم الحنفى قال في حواشى الهداية هذا اللفظ بكذا لم يرد من احد  
من الصحابة في كتب الحديث وكان من كلام واحد من الفقهاء وشرعا  
بيع الشيء على ان يكون ذلك الشيء دينا على البايع بشرط معتبر شرعا  
وتشايها والبايع في اصطلاحهم سلم اليه والمشتري ركب السلم  
والمبيع سلم فيه والتميز راس المال ويصح فيما يعلم قدره ان مقداره  
التميز من الكيل والوزن والمواضع وصفته اي جودة وروانة ونحو  
ذلك كالكيل والوزن والمتميز احرازه عن الدنانير والدراهم فانها  
من الموزونات لكنها ليست بثمنه فلا يجوز فيها السلم والعقد  
الشعاري كالجوز والبعض والجلس واللين والاجل على عين والوزن  
كالنوب سيما قدره اي طوله وعرضه وصفته اي غلظته ورقته ووزنه



ان يبيع به اي بالوزن فصحة السلم المالح ويقال سمك ملح ومملوح ولا يقال  
ماح الا في لغة ردية والطرى حين يوهن غير متجدد بوقت دون وقت  
حتى لو كان في بلد لا ينقطع يجوز مطلقا وزنا وضربا الى نوعا معلومين  
قيده المالح والطرى وصحة في الطست والقوة والحقين اذا عين كل منهما  
بما يرفع النزاع كما فيما لا يعلمان اي قدره وصفته عطف على قوله فيما  
يعلم قدره وصفته كالحوان واطرافه والحم والجلود وعدا قيده للجلود  
الجلوب مما يجمع فرمة وهي بالفارسية بند بيزم والرومية جزا جمع جزه وهي  
بالفارسية دست تيره والجمهر والجزز بالحرك الذي ينظم فلان في كل منها  
تفاوتا فاشتمل اسم حتى ان بين الطول والوزن والصفة في الجلود  
وقدر ما يشبه اخرمة جاز والمنقطع اي ولا فيما انقطع ولم يوجد من  
حين العقد الى حين الحلي اي بالاجل بان استوفى العدم جميع الوقت من  
العقد الى الاجل ولا يكيل او ذراع معين لم يعلم قدره لان التسليم يتأخر فيه  
فربما يفسح فيؤدى الى المنازعة ولا سرفرة او تمر كلمة معينة اذ قد يغير  
آفة فلا يقدر على التسليم بشرط صحة بيان الجنس كبر وشعر والنوع  
كقبة وخجبة والصفة كجدة وردى والقدر نحو كذا كيل لا ينقبض ولا  
ينسط والاجل واقلة شهر في الاصح وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف  
يوم وقدر راس المال في الكيل والوزن والعقد في معنى بشرط بيان قدر  
راس المال وان كانت مثارا اليه فما يتعلق العقد على مقداره كالكيل  
والوزن والمعد والمقارب كالجوز والبض وكالا لا بشرط معرفة  
العقد بعد التعيين بالاشارة حتى لو قال غيره اسلمت اليك هذه الدراهم

في كبرته ولم يدر وزن الدراهم او قال اسلمت اليك هذه التبر في كذا  
مثلا من الزعفران ولم يدر قدر التبر لا يصح عنده وعندهما صح وانهما  
ان راس المال اذا كان ثوبا او حيوانا يصير معلوما بالاشارة ومكان ايقايته  
بجمله مؤنة والا اي وان لم يكن بجملة مؤنة فيؤنبه حيث نكروا هو الاصح  
لان الايمان كمالها سوا ذلك لا وجوب في الحال كذا التبر اي التبر الموصل بان يبيع  
عبد اخر ابيته موصوف في الذمة اي اجل حيث يشترط بيان مكان الاقرار  
والقسم بان اقتساما وازا وشرط احداهما على صاحبه شيئا له اجل ومؤنة كزيادة  
غرس او بناء في نصيبه بشرط بيان مكان الاقرار والاقربان استاخرارا  
او دابة بما جملته مؤنة دينية الذمة بشرط بيان مكان الاقرار وشرط  
بيانها اي بقاء صحة اسم قبض راس المال قبل الاقرار لانه ينفذ صحيا  
ثم يبطل بالاقراة لا عين قبض فان اسلم مائة فعد او مائة على المسلم اليه  
كبره لعل في حصة الدين لا نقار القبض في الحلي وجاز في حصة النقد لا اجتماعها  
بشرائط ولا يشبع النفي ولانه طار لوقوع اسم صحبي ابتداء حتى لو وقع راس  
المال في المجلس صح لا يتصرف في راس المال والمسلم فيه قبل القبض اما الاول  
فلان فيه نفوذ القبض الواجب بالعقد واما الثاني فلان المسلم فيه مبيع  
والنصف قبل القبض لا يجوز كما في شركة متعلق بقوله لا يتصرف بان يقول  
رب السلم اعطى نصف راس المال ليكون نصف المسلم فيه لك او تولية بان يقول  
اعطى مثل ما اعطيت المسلم اليه ليكون المسلم فيه لك او نحوها وانما خصتها  
بالذكر لانها اكثر وقوعا من المراجعة والوضيفة وفتح على قوله لا يتصرف  
فعله فان قالوا اسلم لم يشتر ان يرب السلم من المسلم اليه شيئا براس المال



حتى يقبضه كله لئلا يلزم المقر في راس المال قبل قبضه يشتري كراوا ورأى  
 بقبضه قبضا لم يصبه بغير السلم كراوا فلما حل الاجل يشتري المسلم اليه من  
 رجل كراوا ورأى السلم بقبضه قبضا لم يكن قبضا وان اقره له بقبضه لم يتم  
 بقبضه لنفسه فاكنته ثم اكنته لنفسه جاز لا يجمع الصفقتين بشرط  
 الكيل فلا بد من الكيل مرتين انتهى النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجرى  
 فيه صاعان واذا اقر بمخرجه صح معنى ان لم يكن سلميا وكان قد صاعا فمخرجه  
 بقبضه كراوا لان الوضو اعادة ولهذا ينعقد بلفظ الاعادة فكان الرد  
 رد عين المأخوذ ومطلعا حكما فلا يجمع الصفقتان كراوا في صح ايضا في الصورة  
 الا انه لو اشتري المسلم اليه كراوا ورأى السلم بقبضه لم يصبه لاجل السلم اليه  
 ثم لنفسه قبض اليه اكنته للمسلم اليه ثم اكنته لنفسه وانما صح لاجتماع الكيلين  
 ولو اقره برب السلم اي اقره برب السلم اليه ان يكيل المسلم فيه  
 في ظرف رب السلم فحال في ظرفه بعينه او اقره المشتري البايع فحال في  
 ظرفه اي ظرف البايع لم يكن قبضا لان الاكيل لم يصب لعدم مصادفة ملك  
 الاو لان حقه في الدين لا العين فصار المسلم اليه مستغنى عن ظرف رب السلم  
 وواضعا ملك نفسه فيها بخلاف كيله في ظرف المشتري بآمره بغيره لو اشتري  
 مثلا حنطة معينة فلم يشتري البايع ان يكيله في ظرف المشتري بعينه  
 صار قبضا لانه ملكه الحنطة بالشرافا فاره صادف ملكه كيل اوصين ثم كيل  
 الدين في ظرف المشتري قبض وعك لا صورته رجل سلم في ظرف حنطة  
 فلما حل الاجل يشتري برب السلم من المسلم اليه كراوا حنطة بغيرها ودفع  
 رب السلم ظرفا الى السلم اليه ليجعل اكراوا فيه واكره المشتري في ذلك الطرف

رجل حنطة

فان يواد الكيل العين المشتري في الطرف صار قابضا للعين لصحة الاقر فيه  
 ولدين المسلم فيه لمعارضة ملكه كمن استعرض حنطة واقره المقرض ان  
 يزرعها في ارضه وان يواد بالدين لم يصرفا قبضا لئلا يفسد منها اما الدين  
 فلم يدم صحة الاقر فيه وانما العين فلانه خلط بملكه قبل التسليم فصار ملكا  
 عند التسليم وهو ايده فينتقل اليه ببيع وهذا الخلط غير مرضي به لجواز ان  
 يكون اقره البداية بالعين وعند اقراره بالخيار ان يقبض البيع وثان  
 ان ياد الخلو لان الخلط ليس باستهلاك عند اقراره بقبضه  
 السلم اليه قبضا بل كانت بقي اي التقابل او كانت قبضا صلاح اي  
 التقابل وعليه اي السلم اليه قيمتها يوم قبض فيها اي في الموت بعد التقابل  
 وقبله بغيره اشتري كراوا بعد التسليم وجعل راس المال امة وسلمها الى السلم  
 اليه ثم نقلا صلاح التقابل لان الجارية راس المال وهو في حكم الثمن في العقد  
 البيع هو السلم اليه وصحة الاقالة تعتمد قيام المبيع لا الثمن كما في ملك  
 الامة لا بغير حال الاقالة من البعارة في الاول والصحة في الثانية فاذا  
 انقضت العقد في السلم فيه انقضى في الجارية بغيره فوجب عليه رد ما  
 اقره بغيره فوجب رد قيمتها كراوا المعايضة واي بيع العين بالدين  
 كراوا وجوبه بغيره بغير الاقالة ونقض بعد هلاك احد العوضين لان  
 كل واحد منهما مبيع من وجهين ومن وجه فني البايع بعينه المسبقة وفيه  
 الهلاك الثمينة بخلاف الشراء بالثمن فيها بغيره او اشتري امة بالف فصار  
 فانت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقابل بعد موتها فالاقالة باطله  
 لان الامة هي اهل في البيع فلا يبقى بعد هلاكها فلا تصح الاقالة ابتداء

سنة



ولا يتبع اشتراط عدم تحلل القول كدعي الرواة والاصل اي اذا اختلف  
عاقدا سلم في شرط الرواة والاصل فالقول كدعيها اما الرواة فبان قول  
المسلم اليه شرطنا الروي وقال رب السلم لم بشرط شيئا ليكون العقد  
فالقول للمسلم اليه لان رب السلم متعنت في انكاره الصحة لان المسلم  
زاد على راس المال عادة ولو ادعى رب السلم الرواة وقال المسلم  
شروط شيئا فالقول للمسلم لانه يدعي الصحة وبالمجمل القول في الصوابين  
لدعي الصحة عنده وعندهما للمكروه اما الاصل فايتهما ادعاه فالقول عنده  
لانه يدعي الصحة وللمكروه عندهما الاستصناع وهو ان يقول للمصانع كذا  
اصنع من مالك فقام من هذا الجنس بهذه الصنعة بكذا باجل كان يقول  
الى شرا مثل السلم سواء تعاملوا خوفا وطشت وكوفا او لا كان  
وكوفا اما كون الاستصناع باجل سلم اذا لم يتعاملوا قبل وفات واما  
اذا تعاملوا فعنده لم يصح ربه الله يصير سلما وعنده اما لان اللفظ  
حقيقة للاستصناع فيما فظا على مقتضاه ويجل الاصل على التعجيل  
بالا تعاملوا فيه لانه استصناع فاسد فجعل على السلم الصحيح ولانه  
دين يكتمل السلم وجواز السلم بالاجماع لا يشترط فيه وفي تعاملهم الاستصناع  
نوع شبهة فكان الحل على السلم اذ في الاستصناع بدونه ان يردن الاصل  
صح استحسانا للاجماع الثابت بالتعامل من زمن الصحابة الى يومنا هذا وفي  
القياس لا يصح لانه بيع المقدم والصحيح انه بيع بيعا لعدة كما نقل عن  
الحاكم الشافعي وقرع على قوله صح بيعا بقوله فالصانع يحبر على حكمه ولو كان  
عدة لا يجبر بقوله والام لا يبرج عنه ولو كان عدة لجاز رجوعه المبيع  
او العين لا على كما ذهب اليه ابو سعيد البرقي قول ابان والاستصناع

استعمال

استعمال من الصنع وهو العمل وقرع على كونه العين بقوله فلو جاز الى الصانع  
بما يصح قبل العقد او غيره عطفت على ضمير صنعه وجاز للفصل صح  
ولو كان المبيع على ما صح ولا يتعين اي المبيع له اي لا يلزم ان يرضاه فصيح ببعه  
قبل ونية الامم ولو تعين له ما صح ببعه وله اي لا يلزم ان يرضاه فبسته لانه  
اشترى ما لم يره ولم يبيع ايما السلم في غير المعامل كالشوب الا باجل يعني لو  
امر عا كما انه سيج له ثوبا يقول من عنده بدراهم معلومة لم يجر ان لم يخرجه  
التمال لبق على اصل القياس الا اذا شرط فيه الاصل وبين شرط السلم  
في جزم بطريق السلم **سائل** شئيه جمع شئت بمعنى المتوفرة صح ببيع  
كلب ذي ناب او حباب كل كلب والنهد والسباع والطيور الجوارح علمت  
ادلا لانه مال متقوم الم لا صطيحا ولا اخضر لانه جنس العين والذم فيه اي  
في البيع كالمسلم لقوله عليه السلام فاعلم ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما للمسلمين  
والانهم مكلفون فيما جرت كالمسلمين الا في بيع الخمر والخمر فان عقدهم فيها  
كعقد السلم مع العيص وانما في دينته لم تمت حقت انها فانها كاخضر  
وانما لم تمت حقت انها لانها لو كانت كذلك بطل بيعها اتفاقا لانها  
ليست مال عند احد وقد قرع في البيع الفاسد وقرع على قوله وللمسلم كالمسلم  
فكلمه ما اذا اشترى اي الذي عبد المسلم او صحفها ببعه لخروله تحت اطلاق  
الحدث وكبر على ببعه لان في ابقائه في يده اذلالا له وعلى روجه الاستدلال  
ببعض لانها هي ببعه اذا اشترى عارضة وزوجها قبل قبضها صح فان كان  
ادها فقد قبضت للمشتري ولا اطلاق يكون مجرد تزويجها فانها ببعه لاشترى  
شيئا فجاب فبها من البايح على ببعه وعدم قبض ثمنه ان علم مكانه لم يبيع  
لونه اي دين البايح لا مكان ان يصل البايح الى صفة بدو المبيع وفيه بطلان







من باب الاطلاقات والولايات يجوز تعليقه بالشرط الملازم وكذا التخصيصات  
قال صلى الله عليه وسلم من قبل قبل فليلقه سلبه وهو اربعة عشر البيع وقد  
قربا منه في البيع الخامس واجازته فان اجازته البيع كاي بيع حتى لو قال ان  
زاد فلانا في الثمن فخذ ابرنت البيع بطل الاجازة والقسمة والاجازة  
فان في الاول معنى الباطل وفي الثانية معنى تملك المنفعة والابوة والامانة  
فانها استدامة الملك فيكون معتبرا بابتدائه فلا يجوز تعليقه بالشرط والصلح  
عنه مال بمال يكون معاوضة مال بمال فيكون بيعا والابوة هي التي فانه تملك  
من وجه حتى يرتد بالرد وان كان فيه معنى الاستعانة فيكون معتبرا بالملك  
الا اذا علق بكاي اي بشرط كاي حتى لو قال بمديونة مالي بمن دونه فقال شرطي  
توراده ام فقال المدعي اكر داره بغير رشوم از توراده است صحت  
البراة لان هذا تعقيب البراة بشرط كاي كذا في الاستدانة وغل الاصل  
والاعتكاف فانها ليست مما يحلف به فلا يجوز تعليقها بالشرط والمراة والمراة  
فانها اجازة لا من يجبر بها لم يجز بها الا على اعتبار الاجازة فيكونان معاوضة  
مال بمال فيصدق ان بالشرط والاقرار فانه اختيار متردد بين الصدق والكذب  
فان كان كذبا لا يكون صدقا لقوات الشرط والوقف فان فيه تملك المنفعة  
والحكمة فانه تولية صورة وصح معنى اذا لا يصار اليه الا بتم اخيرها لفظ الخطبة  
بينها فبا اعتبار ان صلح لا يصح تعليقه ولا اضافة وباعتبار انه تولية بيع  
فلا يصح بالشك ومالا يبطل به اي بالشرط الخامس ستة وعشرون القرض  
والهبة والصدقة والسكك والطلاق والحمل والعتق والرهين والاصحاب  
والوصية والشركة والمضاربة والعضار والامارة والكفالة والوكالة والوكالة  
والاقالة والكتابة الا اذا كان الف في صلب العقد صلب الشئ ما يقوم به

الشرط وقيام البيع بالعوضين فكل فاد يكون في احد العوضين يكون فسادا  
في صلب العقد قال الزبيدي الكتابة انما يفسد بالشرط انما اذا كان الشرط  
غير داخل في صلب العقد بان كاتبه على ان لا يخرج من البلد او على ان يعامل فلانا  
فان الكتابة على هذا الشرط تصح وتبطل الشرط واما اذا كان دلفلا في صلب العقد  
بان كاتبه المسلم على امر او خسران فانها تفسد وانما كانت كذا لان الكتابة  
تسبب البيع من حيث ان العقد مال في حق المولي وتسبب الشك من حيث انه  
ليس بمال في حق نفسه فعلمنا بالشرطين فلهذا يفسد بالبيع تفسد اذا كان العقد  
في صلب العقد وشرها بالسكك لا تبطل بالشرط الزايد قول بهذا يعلم ان قال  
في الامر وشئيه والهادية او لا وتعلق الكتابة بالشرط لا يجوز وانما تبطل  
بالشرط الخامس مبني على كون الف في صلب العقد وما قال بنا الكتابة بشرط  
متعارف وغير متعارف صحيح وتبطل الشرط مبني على كون الشرط زائدا ليس معه  
فساد في صلب العقد ولذا قيد الشرط في الاول بالف ودون الشئ فلا وجه  
ما قال بعض المتصنفين هذا الكلام لا يتم على اطلاقه لانه لو كانت غيره بشرط  
الا يخرج من ماله مديونة صح الكتابة وتبطل الشرط ففي هذه الصورة لم تبطل الكتابة  
فك كشرط واذا كان العقد بالحقارة بان يباذن المولي ان كان لهذه الامة حمل  
فهو مولى والصلح عن دم العمد وكذا الابراء عنه ولم يذكره الكتاب بالصريح او  
ليس بينهما كثير فرق فان المولي اذا قال للعامل ابراءت فتمتلك على ان  
لا يعير في هذه البلدة مثلا او صاها معه عليه صح الابراء والصلح ولا يفسد  
ومن الجراة التي فيها العصا حتى فان الصلح اذا كان عن العمل الطاهر  
الجراة التي فيها الارش كان من القسم الاول والصلح عن جناية العصب  
الاختصوب وجناية الوديعة والعارية اذا ضمنها اي وجبات الصلح في

سحب من غير شرط ان يوفى  
بشرط المولي  
ان تبطل



الصورة المذكورة رجل بشرط فيها كماله او حوالته فان البيع صحيح بشرط  
 بطء وعقد الزمة فان الامام اذا فتح بكرة واقرباها على امل انهم بشرطوا  
 مع الامام في عقد الزمة الى لا يعطوا الجزية بطرح الامانة كما هو المشهور في العقد  
 صحيح والشرط بطء والرد بالعيب وبقدر الشرط بان يقول المشتري ان لم اجد  
 هذا الثوب لمعيب عليك اليوم فقد رضيت وكذا الرد بخيار الشرط كان  
 ابطمت خياره عند اوله اختيارا اكثر من ذلك بطل الشرط والرد بالعيب  
 الشرط وعزل العامل بان يقول الامام للقاضي اذا وصل كذا في الكفاية  
 معزول فلن يصح الشرط ويكون معزولا وليس له البيع بشرط ولا يكون معزولا  
 وبمقتضى كونه الجارية والامانة وشبهة وانما يبطل بهذه التصرفات بشرط  
 الخامس لانها امانة معاوضات غير ملية او من شترقات او من استقامات  
 وما يصح اضافته الى المستقبل اربعة عشر الاجارة وفسخها بالاجارة  
 عليك المانع ووجودها لا يتصور في الحال فيكون مضافه ضرورة وهو  
 معنى قول علماء الفقه الاجارة تنقذ ساعة ف ساعة على حسب عذورها  
 وانما فسخها فمعتبر بها فيجوز مضافا كما ان فسخ البيع وهو الاقالة بغير  
 حجة لا يجوز تعليقه بالشرط ولا اضافته الى الزمان كما يبيع **اقول** هكذا  
 وقعت العبارة منضمها فسخ الاجارة الى الاجارة في الفصولين وغيرها  
 من المعبريات ووجه ما ذكره بعد ذلك نقل في الفصول من ما كالف حيث قبل  
 ذكره القنادي القاضي ظهر كذا لو قال ابيع ثوبا واري هذه راس كل شهر  
 بكذا حارة قولهم ولو قال اذا جاء راس الشهر فقد فسخته لم يصح اجماعا  
 كما ذكر في فوايد صاحب المحيط ولو قال فسخته عند اهل بيع الفسخ المضاف لا بد

نعمة ربية

لهذا

لهذا اختلف المتأخر فيه واختار طبريزي انه لا يصح فبين الكلامين  
 تناقض فليتأمل والمدارعة والمعاملة فانها اجازة ان من يجزى بها لا يطرقها  
 ويراعى فيها شرابطها والمضاربة والوكالة فانها من باب الاطلاقات  
 والاستقاطات فان تصرف المضارب والوكيل قبل العقد والتوكيل المستقطب  
 يكون استقاطا فيقبل التطبيق والوكالة فانها من باب الاطلاقات  
 اضافتها الى الزمان وتعلقها بالشرط الملام كما تقرر في موضعه بخلاف  
 الوكالة حيث يجوز تعليقها بالشرط مطلقا كما ذكره الايضاح اي جعل  
 الشخص وصيا او وصية بالمال فانها لا يفيدان الا بعد موت يجوز تعليقها  
 و اضافتها والعضاء والامانة فانها تولية وتفويض شخص فجاز اضافتها  
 والطلاق والاعاقاة فانها من باب الاطلاقات والاستقاطات  
 وهو شرط والوقف فان تعليقه الى ما بعد موت جائز وما لا يصح اضافته  
 الى المستقبل عشرة البيع واجازته وفسخه والعنة والشركة والدية  
 والكمال والرصة والصلح فانها من البقرة عن الدين فانه هذه الاشياء  
 تليكات فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط لما فيه  
 الغرر **باب الحرف** عنوانه الاكثر من بالكتبة وهو لا يناسب  
 لكون الحرف من انواع البيع كالربوا والسلم فالحسن ما اخبر بهما هو  
 لغة بين الفضل فسخ به هذا العقد اذا لا يتفصح بعينه ولا يطل منه الا  
 الزيادة ويمنع النقل فسخ به لا يصح في بدليته الى النقل من يد الى يد  
 قبل الاقراء وستر ما يبيع المتع بالحق اي ما خلق بالثمن كما ذهب  
 والفضة سواء جنس بجنس او بغيره كبيع الذهب بالذهب والفضة



بالفضة سوار حشيش او سبيبه او بالعكس فان بجانب الى الثمن  
بان يكونا ذهبيين او فضيين لزم التباين والتباين لما قرره الربوا  
من قوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثله المثل  
بما يبدو والفضل بواقل الاقتران بالابدان حتى لو ذهبيا بشيا  
في جهة واحدة او ناعا او اعلى عليها في المجلس ثم تعاقبا قبل الاقتران  
وقد قال عمر بن الخطاب في حديثه من سئل عن رجل اشترى خيلا فاشترى  
عليه فيسطل ما يدل على الرد والقيام وليد ولو وصليه اختلفا في  
المتحاشان صودة وصيافة لا عبرة لهما لما قرره الربوا والا اي وان  
لم يتحاشا فالتباين لما قرره في العلة بحكم التباين فلو باع احدهما  
بالاخر اى احد مختل في المجلس بغير الذهب بالفضة او بالعكس جزا فادول  
وتعاقبا فيه اى في المجلس محتمل بذكر التباين لانه ليس محتمل الاشياء  
ولا يتعينان اى لا يتعين العوضان في الصرف كغير العقود حتى اذا لم يكن  
هذا العاقد من بيت فاستخرضا فادول قبل اقترانها او استخرج كل من العوضين  
فاعطى كل منهما صاحبه بول ما استخرج من جنس او اسكما ما اشير اليه  
في العقد واعطيا مثلهما جاز ولو قدر اى الصرف خيار الشرط او يمتنع  
استحقاق القبض ما بقي الخيار لان استحقاقه مبني على الملك والخيار عليه والاصل  
لانه يمنع القبض الواجب ويصح الصرف ان استعطا اى خيار الشرط  
والاصل في المجلس لارتفاع العقد قبل تنوره فظهر بعض البدل زينا فردد  
انقبض فيه فقط الى انفسح الصرف في الردود ويبقى غيره لارتفاع  
القبض فيه فقط ولا يصرف في من الصرف قبل قبضه لانه واجب فها  
هنا

نحو تجوز فواته فلو ستر به اى بمن الصرف بوباء فبما ان باع  
وبناء بعشرة دراهم ولم يقبضها حتى اشترى بها بوباء فبما ان باع  
مع طوق ذهب قيمته الف درهم بالعين سبية فسد في الكل كما في الصرف  
فلغوات التباين واما في الامة فكان العقد معارفا للعقد وقد تقرر  
في الكل معنى من حيث ان قبول العقد في القبض شرط ليقوله في البناء ولو  
نقد الغايعة في المسئلة السابقة او ستر بها الى الامة والطوق  
بالعين اعداها نقد والاقرسية فهو عن الطوق والناجى الاول فلان  
قبضه حصنة الطوق والمجلس واجب لكونه بدل الصرف والظن من الاتيان  
بالواجب واما الثانية فلان الاجل بط في الصرف فبايز في البيع الحارثة  
والمباشرة على وجه الجواز هو الظن من العاقدين وان وصليه لم يبين  
اى انه من الطوق او قال فذ هذا من ثمنها اذ لم يبين فقط لانه كما  
باع قصد الصوة ولا صحة الا بان جعل المقبوض في مقابلة الفضة واما اذا  
لم يبين فقط لانه كما باع قصد الصوة ولا صحة الا بان جعل  
فمنها فلان معناه فذ هذا من بعض مجموعها لظهور ان الالف ليس من  
المجموع ومن الفضة بعض من المجموع فيعمل عليه تحريا للجواز كما اذا باع  
سبا عليه فسون مائة ونقد حشيش فهو حصتها اى الحلية ان تخلص  
فردد كان المقبوض حصنة الحلية وان لم يبين ذلك كما ذكرنا وكذا اذا  
قال فذ هذا من ثمنها لما قرره فان لم يتعاقبا حتى اقترنا بطل العقد في الحلية لانه  
صرف فيها والا اى وان لم يخلص للاضرار بطل العقد فها اى في السيف والحلية  
اما الحلية فلما واما السيف فلانه لا يمكن تسليم غير ضرر وهذا المجرى فراه



بالعقد كالجذع في الشقف باع انار فضة وقبض بعض منه واقرقا  
صح فيما قبض واشترى كالجذع لان انار صرف كله وصح فيما وجد شرط وبطل فيما  
لم يوجد فالنقد وطار لانه يصح لم يبطل بالاقتران فلا يشترط وان اشترى بعضه  
اخذ اكثر من باقية بقطعة او رده لان الشراء في الاثنا وان اشترى  
قطعة نخرة بيعت اخذ الباقي بقطعة بلا اعتبار لان التبعيض لا يضر صح بيع  
درهمين ودينار بدرهم ودينارين وبيع كثر وكثر شجرة بضعهما اي كثر  
بثرو كثر شجرة وعند ذوات فعلى لا يصح لانه قابل الجدة بالجملة ومن ضرورة  
الانقسام على الشيوع وفي صرف الجنس الى خلافه تغيره فلهذا المعادلة  
المطلقة كمثل النصف الذي كور فحل عليه بضمها للتصرف وليس فيه تغيير اصل  
التصرف بلا وصفه لا موجه ثبوت الملك في الكل بمقابلة الملك هو حاصل  
بهذا الوجه وصح بيع عشرة درهما بعشرة دراهم ودينار بان يكون عشرة  
عشرة دراهم ودرهم بدينار بطريق المذكور وصح بيع درهمين بدينارين  
عشرة وهو ما يرد به بيت المال وياخذة الجار بدرهمين صححين ودرهمين  
ليحقق التباين في الوزن وسقوط اعتبار الجودة فمن لم يعلل آخر عشرة دراهم  
فباع من هي الى عشرة عليه دينار اربعا اي بعشرة عليه صح بالاجماع ويقع  
المعاصرة بنفس العقد وان باع اي الدينار بعشرة مطلقة اي غير مفيدة بكونها  
عليه ودفعه اي الدينار وقصاصا بعشرة بالوشرة فيكون التفاضل في خارج  
الدينار بعشرة المطلقة وبيع الدينار بعشرة على شرط او اذ لو كحل عليه كان  
استدلالا لبيد الصرف الغالب الفضة من الدرهم والغالب الذهب  
من الدينار فضة وذهب حكما وبغير فهما من كثر ثم التفاضل ما يغير  
بالجبا فلا يصح بيع الخالص بغيره اي بالخالص ولا يبيع بعضه اي بعض الغالب

هذا هو الوجه في بيع الدينار  
بدرهمين ودينارين  
بدينارين ودينارين  
بدينارين ودينارين

الفضة والذهب ببعض منه الامت وياوزن او كذا الجوز استقران  
بها الا وزنا وذلك لان النقود لا يخرج من قبيل غش عادة فيلحق الغشيل  
بالزكاة والجهيد والردى سوار والغالب الغش منها اي الدرهم والدينار  
في حكم الغش اعتبار الغالب فصح بغيره اي بيع الغالب الغش بالخالص  
من الدرهم والدينارين ان كان الخالص اكثر من الغش فالغش الخالص  
وغيره الى الزايد وصح بغيره ايضا بجنسه مفاضلا من الخالص الى خلافه الخالص  
الخالص في الجنس في الصورتين وانما شر لان الغش في الخالص شرط في شرط  
في الغش لعدم التميز وان كان اي الخالص مثله اي مثل الغالب الغش او اقل منه  
او لا يدرى فلا اي لا يصح البيع للربوا في الاولين او لا عقالة في الثاني وادراج  
غالب الغش لم يتعين بالتعيين والا اي اذ لم يبر 2 يتعين به لانه مادام  
لم يروج كان ثمة فلا يتعين بالتعيين والا فوسيلة فتعين بالتعيين  
وان كان يقبل البعض دون البعض فهو كالربوا لا يتعلق بالعقد بعينه بل  
بجنسه انما ان كان ابياح يعلم عالم لتحقيق منه وجب من الجبا وان  
لم يعلم لعدم رضاه فالكبا لجملة والاستخاض ما يروج منه فيكون وزنا او عدا  
ادها اي ان كان يروج بالوزن فالمبايعة والاستخاض فيه يكون بالوزن  
فالمبايعة وان كان يروج بالعدد فبالعدد وان كان يروج بها فبالعدد  
منها لان المعبر هو المتعارف فيما نص فيه والتساوي كغالب الخالص المبايعة  
والاستخاض حتى لا يجوز البيع بها ولا لقراضها الا بالوزن بخلاف الدرهم  
الردية ولا ينقض العقد بها كرها قبل التسليم ويعطى بها شيئا لان الخالص  
موجود فيها حقيقة ولم يضر مغلوبا يجب اعتبارها بالوزن شرعا الا ان  
بشار اليها كما في الخالص وكغالب الغش في الصرف حتى اذا باعها بجنسها جاز



في وجه الاعتبار ولو باعها بالخاصة لم يخرج من كون الخالص أكثر مما في  
 الخالص فان احداهما لم يخلو على الآخر وجب اعتبارهما اشتراطاً  
 اي بالغالب النقص او بفلس نافية فكسدها قبل التليم بطل البيع  
 فندله صفة وهم ان الثمن ملك باليك ولان الثمن بالاصطلاح ولم  
 يبق فيه بيعاً بل ان قبضه واذا بطل فيرد المبيع ان قام ولم يملك الا قبله  
 ان كان مثلياً او قيمته ان كان قيمياً صح اي البيع بفلس نافية بلا تعيين  
 لانه في الاصطلاح وبكاسدة به اي بالتعيين لانه سعة فلا بد من تعيين  
 استوفى فلو كانت فكت رومها عند صفة وهم ان لا إعادة وهو  
 رة العين مفع واما المثل والثمنه فضل فيه اذ هو مستوفى فلهما بقاء  
 ثمنه بل لانه مثلي سواء باليك ولم يخرج من كونه مثلياً ولهذا صح استوفى  
 بعد ذلك بشرى بنصف درهم فلو من او واثق فلو من او غير اذ فلو من  
 صح وقال زفر لا يبيع لانه يشتري بالفلس فانها بقدر ما بعد لا بالارواح والدين  
 فلا بد من بيان قدرها قلنا ما يباع بنصف درهم من الفوس ولو كان  
 معلوم عند الناس فافق من البيان وعليه اي على المشتري ان يدفع اليه  
 البايح قدر ما يباع بها اي بنصف درهم او واثق او قراط منها اي  
 من الفوس قال مشتري من افطاه درهم من الصرافية اعطى بنصفه فلو  
 وبنصفه نصفاً اي ما ضرب من الغنمة على وزن نصف درهم الا ان  
 قد اي البيع في الكل للزوم الربا بخلاف اعطى نصف درهم فلو من  
 الاحبة اذ يكون النصف الاحبة مثله وما بقي بالفوس ولو تكرر اعطى  
 بان قال اعطى بنصفه فلو من اعطى بنصفه نصفاً الاحبة صح اي البيع  
 في الفوس فوط ولم يبع في نصف درهم الاحبة لانه لما تكرر صار عقدين

اعطى

وفي الثاني الربوا اذ فساد احد البيعين لا يوجب فساد الآخر **بذنب**  
**كتاب البيع** بيع الوفاق قبل رهن قال الشيخ نجم الدين السبكي في جوابه  
 البيع الذي تواف اهل زماننا احبوا للربوا وسوءه بيع الوفاق هو  
 الحقيقة رهن وهو المبيع في المشتري كالرهن في يد المبر من الملك ولا يخلو  
 في الانتفاع الا باذن مالكه وهو ضامن لما اكل من ثمره او استعمله من شجره  
 او الرتين يسقط بهلاكه اذا كان به وفاد بالدين ولا ضمان عليه اذا ملك  
 من غير صفة والبايع استرداده اذا قضى دينه عندنا بينه وبين الرهن  
 باعهم من الاحكام لان المتواقدين وان سباه بقاءه لكن غرضها  
 والاستيثاق بالدين لان البايح يقول لكل احد بعد هذا العقد رهن  
 ملك فلانا والمشتري يقول ارتمنت ملك فلان والعبرة في العقارات  
 للقاصد والمعاني فان اصحابنا قالوا الكفالة بشرط ازالة اهل حوالة  
 والحالة بشرط ان لا يبرك كحالة وبمئة اكرة لغرضها بحضرة الشهود  
 بحسبة المهر لكاح وراستصناع الفاسد اذا ضرب فيه الاجل حكم  
 ونظيرة كثيرة وكان الامام سيد ابو شجاع على هذا وقبل بيع ذكره  
 مجموع النوازل اتفقوا على ان هذا الزمان على صحة بيعها كما  
 عليه بعض استلف لانها تلفظ بلفظ البيع من غير ذكر شرط  
 فيه والعبرة للمفوض ايضا دون المقصود فان من تزوج امرأة ومن  
 نيت ان يطلقها بعد ما جامها صح العقد وقيل فانه قص الصحيح  
 انه من العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهن لان  
 كل منهما عقد مستقل شرعاً لكل منهما احكام مستقلة بل يكون بيعاً فان  
 شرط اي العاقدان اتفقا فيه اي العقد فدان البيع فغيره كذا



اي يوزن ايضا ان لم يشترطه اي الغني ولكن تلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء  
لان هذا الشرط مفقود او تلفظ بالبيع الجائر وعندنا اي في الحال ان في  
نظرنا هو بيع غير لازم فانه ايضا يفسد على ان يشرطها وان ذكر اي العاقل ان  
البيع بشرط ثم ذكره اي الشرط على وجه المعيار جازي البيع كخوذة من  
المعد ويلزم الوفاء به لان الواجب قد يكون لازما فيجعل هذا المعيار لازما  
لحاجة الناس صح بيع الوفاء في العقار حتى انما للتعاقد او انصاف في  
المنقول قبل بيعه لعدم الحاجة وقبل البيع خصوص في تعامل **كتاب الشفعة**  
ما فرغ عن البيع بانواعه شرع فيما يترتب عليه وبذلك من تأخيرها  
الى اواخر الكتب كما وقع في سائر الكتب هي لغة من الشفع وهو قسم  
بها تأخيرها من ضمن الشفعة الى ملك الشفع وشرعنا تلك العقار في الشفعة  
وقبل ما له اصل من دار وشفعة كذا في المذهب وما في حكمه كالملوك قال الكافي  
العلو شفع بالشفعة ويسحق بالشفعة في الشفعة وان لم يكن طريق العلو  
في الشفعة لا تسحق بالعقار عال من حق التوارث من حيث يترتب على  
مطلق بالملك ما قام عليه من الثمن وتثبت اي الشفعة بعد البيع فليست  
اي الشفعة في نفس البيع ثم لم يرد ما سلمها ثبتت للخليط في حكمه  
اي حق البيع كالشرب والطريق الخاصين مع خصوصهما ان يكون الشرب  
من نهر لا يجري فيه السفن وان لا يكون الطريق نافذا ثم اي ما يستلزم ثبت  
لحار ملاصق ولو ذميا او مأذونا او مكاتب لا اطلاق ما روي من قوله  
الشفعة لشريك لم يفسد وقوله عليه السلام جار الدار هو بائرها والارض  
ينظر له وان كان غائبا او كان طريقها واحدا والمراد جار هو شريك  
في الطريق ويثبت الحكم في الشرب ولانه لان الشفعة انما تثبت بالشرب

في الطريق باعتبار الخلط وقد وجدت في الشرب بائرها سكة اخرى فان بائرها  
ان كان في تلك السكة كان خليطا في حق البيع فلا يكون ملاصقا صورته  
ممثل مشترك بين الاثنين في دار هي تقوم سكة غير نافذة اذا باع احد  
الشريكين نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل احق بالشفعة فان سلم  
فالشريك في الدار احق من الشريك في السكة لانهم اقرب للشركة بينهم  
في ضمن الدار فان سلموا فاعايل السكة احق للشركة في الطريق فان سلموا  
فلم يار الملاصق وهو الذي يعلو ظهر هذا المنزل وديار داره في سكة اخرى  
ولو وصلية الى ولو كان الجار الملاصق واضح اخرج على حايطة اي حايطة البيع  
او مشترك في البيع في حشبة عليه اي على الحايطة فان الجار بهذا المقدار  
لا يكون خليطا في حق البيع ولا يخرج من كونه جارا ملاصقا كذا في الهداية  
والكافي وغيرهما وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية لان المتبادر  
منها تغايرهما الجار على عدد الروس متعلق بقوله وتثبت لا قدر الملك  
وعندنا ان ثبت على قدر الملك صورته دار بين ثلثة لا حد لهم نصيبها  
ولا فرس يد والثلثة ثلثها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الآخر  
ان الشفعة قضى بالشفقة المبيع بينهما عند ذلك في ان لا ينفذ ملكها وان  
باع صاحب السدس قضى بينهما الفاس وباع صاحب الثلث قضى بينهما  
اربعا وعندنا يقضى بينهما نصفين في الكل وتستوفى عطف على ثبت  
ان تستوفى الشفعة بالاشهاد واذا لابتد من طلب الموائمة لان حق الشفع  
ضعيف يبطل باعراض فاذا اشهد ابتداء على طلبها ثبتت رافعة المقصود  
حكم القاضي ولم يوجب حاجة الى البين على ما سبأ في ويذكر اي العقار  
دما في حكمه بالقبض والافضل الرضا بين الشفع والمشتري قال في الوقاية



والكثرة ويملك بالاختار فالتراضي او بقضاء القاضي وصرح شارحها بان  
قوله او بقضاء القاضي عطف على الاختار لا على التراضي لان القاضي اذا حكم  
ثبت الملك للشئخ قبل اخذه ولما كان عبارة المتن موجهة لطرف  
بقضاء القاضي على التراضي بل ظاهرة فيه غيرت العبارة الى ما هي  
منها ثم اذا ثبتت الملك للشئخ قبل اخذه بعد حكم القاضي كان هذه العبارة  
احسن من عبارة الهداية ايضا حيث قال يملك بالاختار سلمها المشتري  
او حكم بها حاكم لان قوله او حكم عطف على سلم فليعلم ان يكون الاختار  
معتبرة في كل من تسليم المشتري وحكم القاضي وليس كذلك في الثاني بطلانها  
اي الشئخ الشفعة اعلم ان الطلب هنا ثلثه طلب المواتية وطلب الشفعة  
والشئير وطلب الاختار والتملك ذكر الاول بقوله وبطلانها الشئير وحكم  
علمه بالبيع سماعه متعلق بالعلم من رجلين او رجل واحد او ايمان او واحد  
قالا يكفي واحد كما كان او عبدا صبي او امرأة ان كان اخبر صدقا وان ائتم  
اي الجلس لا كما ثبت له خيار التملك حينئذ الى زمان التملك كما في الحقة  
فلو قال بعد ما بلغه البيع الحريم او لاصول ولا قوة الا بانه او سبحانه لا يطل  
شفعة لان الاول عمد على الخلاص من جوار البايح مع الامن من ضرر  
الرضيل على الشفعة والثاني نجح منه بقصد اخراره والتملك لاقتناع  
الكلام كما هو عرف بعض الناس فلا يدل شي من على الاخرى بل يعلق متعلق  
ببطلانها بعضهم منه طلبها كطلب الشفعة او انما طارها او لطلبها او نحو ذلك  
فان الجرة للمعنى في الوفاء يراو بهذه الفاظ الطلب لئلا لا يخرج عن  
اخرها او مستقبلا حتى قال شيخ ابو بكر محمد بن الفضل اذا سمع بيع  
ارض بجنب ارضه فقال شفعت شفعة كان ذلك طلبا منه كراهة الكفاية  
وقيل

بطلانها

وقيل يبطل باوئي سكوت حتى لو اضر بكتب الشفعة في اوله او وسطه فوار  
الكتب الى اخره بطلت شفعتها كما قال في الايضاح الاول الصحيح ويستج  
في الطلب طلب المواتية ليبدل على طلب غاية التحيل كان الشئخ يثبت  
ويطلب الشفعة والاشهر ما وفيه ليس بلازم وانما اشهرها وخافه الجود  
كراهة الهداية والكافة وسببا زيادة كتحقيقه انما يثبتها وذكر الثاني  
بقوله ثم يشهد عند الدار لان الحق متعلق بها او على البايح ان كان الدار في  
بره ولم يستم الى المشتري فانها اذا استتم اليه لم يصح الاشهاد عليه  
خروج عن ان يكون خصما او لا يدره ولا ملك او المشتري وان لم يكن ذا يد  
لانه مالك قائل حال من ضمير يشهد اشترى فلان هذه الدار وانما شفعتها  
وكتبت طلبت الشفعة واطلها الان فاشهدوا عليه وسلم طلب الشفعة  
وهذا الطلب واجب حتى اذا تمكن من اشهادها عند الدار او على ذي اليد لم  
يشهد بطلت الشفعة فاذا كان في مكان بعيد فسمع نطلب طلب المواتية  
وغيره من طلب الاشهاد عند الدار وعند ذي اليد يوكفي وكيفا ان وجد والا  
يرسل رسولا او كتابا فان لم يجد فها هو على شفعتها فاذا حضر طلب وان اجد  
لا يعمل بطل الشفعة كراهة الضرر واداشته في الاول يعني طلب المواتية  
عند احد ما في عند الدار او البايح او المشتري استغنى عنه اي عن اشهاد  
في الثاني لقيام مقام الطلبين فكل في الكافة عن الغاوي الظاهرية في شرح  
الهداية عن مبسوط شيخ الاسلام وانما قال عند احد لان الاشهاد على جرة  
طلب المواتية بلا حضور واحد مما ذكر لا يقوم مقام الطلبين بلا حضور  
طلب عند قاضي قائل اشترى فلان وارا كذا او انما شفعتها يدرك كراهة  
يسلم اليه ويستج طلب عليك قصوره وما فيه مطلقا اي شهرا كان او اكثر



لا يبطل اي الشفعة عند بيعه رحمه الله وقال محمد رحمه الله اذا تركه شرا بلا عذر  
 بعد اشرها وبطلت وهو قول افرجه الله لانها لو لم يسقط به نص في كسري  
 اذا لا يمكن التصرف عند نقضه من جهة الشفع فقدر به لانه اجل ما و  
 عاجل كما قرئ الايمان قال شيخ الاسلام الغوثي يوم على هذا النسخة احوال الناس  
 في قصور الاضرار بالخير واخذوا في الوفاة وجه قول رحمه الله وهو  
 المذهب ان حق قسور شرع عافلا يبطل تباضه كير الحقوق الا ان  
 يستظهر بان له وما ذكر من الضر يمكن ان يدفعه بان يرفع الدار التي  
 ياف الشفع بالاخذ او انكر فتح لم يفعل فهو المضر بنفسه وبه نفع كذا في الرد  
 والكافي ولو علم انه ليس في البلدة قاض لا يبطل شفقة بالتباضا ق  
 اذا لا يمكن من الخصومة الا عند القاضي وكان عذرا واذا طلبت الشفعة  
 الشفعة عند القاضي يسيل القاضي الخصم على ما كتبه الشفع بما يشفع به فانه  
 اقر بها او تكلف على الخلف على العلم بان يكلف بانه ما يعلم انه مالك الدار التي  
 يشفع بها او برهن الشفع كونه مالكا لما يشفع به سلكه القاضي المدعي  
 عليه عن اشرار فاذا اقر به او تكلف على المدين على الحاصل او السب فان  
 ثبوت الشفعة ان كان متفقا عليه بخلاف على الحاصل بانه ما يشفع به الشفع  
 الشفعة على وان كان متفقا فيه كشفقة الجوار بخلاف على السب بانه  
 ما اشترت هذه الدار لانها ربما يكلف على الحاصل بمذهب الشفع او برهن  
 الشفع قضى له اي الشفع بها اي بالشفعة وان لم يحضر الشفع الثمن  
 وقت الدعوى وبعد القضاء المزمع الى الشفع اعضاء الثمن والمشتري حين  
 الدار لعرضه اي الثمن وتباض او انه اي الثمن فلا يبطل اي الشفعة مع اذا  
 قيل للشفع رد الثمن فاخر لا يبطل الشفعة والخصم للشفع البايع قبل السليم

اي تسليم المبيع الى المشتري لانه ذواليد ولكن لا تسلم اليه بيته  
 الشفع عليه اي البايع بعينه المشتري ويخرج اي البيع كصوره لانه  
 الاكس ويقع بالشفعة والعهدة على البايع حتى يسلم الدار عليه  
 الاحتياج يكون عهدة المدين عليه فيطلب منه بخلاف ما اذا قبض المشتري  
 المبيع من يده حيث لا يعتبر حضوره ولا يكون العهدة عليه لانه صار حنيا  
 الوكيل بالشرع فم الشفع لانه العاقبة والاخذ بالشفعة من حقوق العهدة  
 مالم يسلم الي الوكيل فاذا سلم اليه يكون هو الخصم او لم يسلم اليه ولا يمكن  
 الخصم هو الموكل للشفع فيما للرؤية والحب وان شرط المشتري البراءة منه  
 الى من الحب لان الاخذ بالشفعة شرعا من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض  
 وان كان قبله فشرار من البايع لحول الصفقة اليه فثبت له الخيار كما اذا  
 اشتره منها ولا يسقط خياره برؤية المشتري ولا بشرط البراءة منه لان  
 المشتري ليس بنائب عن الشفع فلا يعل شرط رؤيته في صحة اضماعا  
 الشفع والمشتري في التمس قال المشتري بالف وماله وقال الشفع الف قال التمس  
 لشره ما يمينه لان الشفع يدعي احقاق الدار عند نقض الاقل والمشتري  
 يكره ولو برهنها فالشفع اولى لان بيته اكثر اثباتا مع وان كان بيته  
 المشتري اكثر اثباتا صورة لان البيات للارام وبينه الشفع بانه  
 بخلاف بيته المشتري فان بيته الشفع اوا قبلت بيته المشتري  
 لا يجب على الشفع شيء بل يختار بين الاخذ والترك ادعى المشتري ثمنه وباليه  
 اقل منه بلا قبضه فالقول له اي للبايع وبه ان بالعرض للمشتري بيته اذا  
 ادعى المشتري ثمنه والبايع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفع بما قال  
 البايع لان الاوان كان كما قال البايع فالشفع ياخذ به وان كان



كما قال المشتري يكون خطا عن الشرع بدعوان الاقل وخطا البعض يظهر في  
 حق الشفع كما او يمينه وسيا فافذبه وان كان البايح قبض الثمن  
 اخذ الشفع بما قال المشتري اذا ثبت ذلك باليمين او باليمين لان البايح  
 باستيفاء الثمن خرج من البيع والتحق بالاجانب فيقول الاصل ان  
 الشفع والمشتري وقد ثبت ان القول فيه للمشتري خطا البعض يظهر  
 في حق الشفع حيث يأخذ البايح بالاقول لانه يلحق باصل العقد فكان الثمن  
 ما بقى لا حظ لكل لا العقد يكون سببا باطلا او يمينه وعلى التقديرين  
 لا يصح الشفعة ولا الزيادة على الثمن الاول لان الحاقه لا فذ بما دونها  
 وفي الشراء بمنزل يأخذ الشفع بثمنه وفي قيمته يأخذ بالقيمة ففي بيع عقار  
 بالعقار يأخذ كل باقية الاخر بغيره اذا بيع عقار بعقار يأخذ كل شفع  
 كل من العقارين كلامها بالقيمة الاولى لانه بدله وهو من ذوات القيمة  
 وفي من اي البيع بمنزله يوجب ما فذ بحال او يطلب لان يأخذ بعد الاجل ثبت  
 بالشرط وليس من لوازم العقد وشرطه في حق المشتري لا يكون اشترا  
 في حق الشفع كما خيار البراءة من العيوب ورضا البايح به في حق المشتري  
 لا يدل على رضاه في حق الشفع لتفاوت احوال الناس وتوهم طلب  
 الشفع الآن وسكت عن طلبها وصبر لطلبها عند الاجل بطلت الشفعة  
 لان حق الشفع قد ثبت ولهذا كان ان يأخذ الان بيمين حاله ان يكون  
 عن الطلب بعد ثبوت حقه يبطل الشفعة وفي شراء دمي كحر او غيره يرفذ  
 الشفع بمنزل المير وبعينه الخمر لو كان الشفع ذيبا وقيمة ما لو كان الشفع  
 مسلما وفي بناء الشتر في الارض او الدار وعرض باليمين وقيمة ما لو كان الشفع

بما قال المشتري

حال

حال كونها مستحق القلع او يخلف المشتري قلعها يعني اذا بنى المشتري او  
 لم يقض الشفع فهو بالخيار ان شاء اخذها باليمين وقيمة البناء والنوس  
 القلع وان شاء يخلف المشتري قلعها كما في النصب وان قلعها ان البناء  
 والنوس الشفع فاستحققت رجع باليمين فقط ولا يرجع بقيمة البناء والنوس  
 على من اخذه منه بايها كان او مشتريا بخلاف المشتري فان يرجع بقيمة  
 على البايح لانه مستقط من قبله بخلاف الشفع لانه اخذ جبر وان خرجت  
 الدار او اصراف بنائها او جفت سحر البناء ولا فعل لاخذ الشفع بالخيار  
 ان شاء اخذها بيمين الثمن لان البناء والنوس تابع حقه وخطا في البيع ملاذ  
 فلا يباين بها شئ من الثمن الا ان يكون مقصودا بالاطلاف كما هو تركي لان  
 ان يستخرج عن تلك الدار بماله وبجسده الرصة عطف على تمام الثمن ان نقص  
 المشتري البناء يعني ان نقص المشتري البناء قبل الشفع ان شئت في الرصة  
 محضتها وان شئت فترج لانه صار مقصودا بالاطلاف فيما يلزمه  
 من الثمن بخلاف الاول لان الهلاك فيه باقة سعادته والنقص له اي  
 للمشتري لا للشفع لانه صار منفصلا فلم يبق تبعه حتى يكون للشفع  
 في شراء ارض نخل عليها لم يحن اذا اشترى ارضا نخل عليها ثم ذكر ثم الحظر  
 الا لا يدخل بدون الذكر او شراها ولم يكن على النخل ثم دامت عنده اى  
 هذا المشتري يأخذ بها اي الشفع الارض والنخل بكل الثمن فيها اي في الفصيلين  
 اما في الاول فلانه باعتبار الاتصال كان تبعا للعقار كما ان بناء في الدار  
 واما في الثاني فلانه مبيع تبعا لان البيع مسرى اليه كما اذا اشترى  
 عاملا فولدت عنده اى عند المشتري كان ملكه تبعا وان اخذ المشتري  
 ثم جاز الشفع ولا يأخذ الثمن فيها لان عدم تبعيته للعقار وقت الاخذ لا



لكن في الاول وهو اذا اشترى ارضا بنخل عليها ثم سقط حصته من  
التمتع لانه وفاء في البيع قصد او كان له قسط من الثمن فيفوت قسطه  
بقواته لا انك لانه لا يقابل من الثمن كدونه بعد القبض فلم وعليه  
العقد ولا القبض الذي له شبهة بالعقد ففواته يوجب سقوط ثمن الثمن  
**باب ما يكون من اى الشفعة فيه او لا يكون وما يسطرها لا تثبت قصد**  
**الا في العقار** اما قال قصدا لانه ثبت في غير العقار بتسوية العقار  
والتمتع وما في حكمه كالعدو وقد ربيانه ملك بالشفعة عقاري بموضع مالي  
حيث لو فوج على دار لم تثبت وان لم يسقط عقار وما في حكمه ذكره لان  
الشفعة لا تثبت فيه عندنا في لانه عندنا لدفع ضرر العدة وعندنا  
لدفع ضرر الجوارحهم ورمى وبشر وبنت صغيرة حيث لا يشفع به او اقسام  
ونهر وطريق مملوكين لا يشارون كقائما ليل بعقار ولا في حكمه تبعا قصد  
وقد عرفت انها اذا بيعا مبيعا للعقار ثبت فيها الشفعة وعرض  
وقدك خلافا لما لك وارت اى يورث فان الدار اذا ملكك يارث  
لا يثبت فيها الشفعة وصداقة وبيعة الابن شرط عوض بلا شفع  
فيها اى الموهوب وعوضه فانها ليست بمعاوضة مال بمال فصارت  
كالارث الا ان يكون عوض مشروط لانها ببيعة ابتداء وان لم يكن  
العوض مشروطا فلا شفعة فيها ولا في دار قسمت بين الشركاء ولا  
العمة فيها مع الاقرار ولهذا يجزى فيها اجرة الشفعة لم تشرع الا  
في المبادلة المطلقة او جعلت اجرة او بدل من دم عدو او ميرا  
وان قبل بيعها مال بان تزوج او ارة على دار على تروى على الزدج  
الف درهم فلا شفعة في شئ منها لانها عندنا تختص بمعاوضة مال بمال  
مطلقا

مطلقا لانها تثبت بخلاف القياس بالاثار في معاوضة مال بمال مطلق  
فيستقر عليها او بيعت عطف على جعلت اى لا شفعة في دار بيعت بخيار  
البيع ولم يسقط خياره لانه يمنع زوال الملك من البائع فان سقط  
وجبت لزوال المانع عن زوال الملك لكن بشرط الطلب عند سقوط  
الخيار في الصحيح لان البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك او بيعت  
بيعا فاسدا يعني اذا اشترى دارا بيعا فاسدا فلا شفعة فيها اما قبل  
القبض فليقار ملك البائع فيها واما بعده فلا احتمال الفسخ لان كل واحد  
من الشبايعين يسيل من فسخه ولم يسقط فسخه فانها اذا بيعت  
بيعا فاسدا وسقط حق الفسخ بالدار بين المشتري فيها تثبت الشفعة  
او رد اى البيع بخيار روية او بشرط او عيب بقضاء مطلق برودة بعد  
ما تمت بيعه اذا بيع وسلمت بالشفعة ثم ردوا بعد ما ذكر قضاء  
العالم فلا شفعة لانه فسخ لا بيع بخلاف رد بلا قضاء لان الرد لا يجب  
فاذنه بلا قضاء صار كانه اشتراه او باق له فانها بيع في حق الثالث  
والشفيع ثالثا وثبت اى الشفعة للجد المستوفى بالدين بحيث يخط  
برقبته وكسبه في مبيع سيده وله اى سيده في مبيعه اى العبد لان ما  
في يده ليس ملك لولاه وثبت ايضا لمن اشترى اسوار شري ارضا او وكالة  
او شرا لمن وكل اخرا بالشر او فاشترى لاجل الموكل للموكل شفيع كانت  
لا شفعة بصورة دار بين ثلثه وللدار جارية ماصقا فادى بيع الكوار  
اشترى اياها اشترى كاشفت الشفعة للمشتري سوارا اشترى ارضا  
او وكالة وكذا تثبت للموكل اذا اشترى الموكل لاجله وثبت ايضا



للشريك الآف وخامسة اذ لا تثبت له الجار لان الشريك مقدم عليه لا أي لا يشترط  
 كذا باع وكيل كان او اصيلا لان اخذه بالشفعة يكون سعيًا في نقص  
 ما تم من جهته وهو الملك والبدل المشتري وسعي الالف ان في نقص ما تم من  
 جهته فرد و او يبيع له وهو الموكل لان تمام البيع به اولو لا وكيل كما  
 جاز ببيع او ضمن الدرك اي من ضمن الدرك عن البائع وهو شفع لا يشترط  
 له الشفعة لانه تغير البيع فكانه كاي بيع كذا أي كالا تثبت الشفعة  
 فيما ذكر لا تثبت ايضا فيما يبيع الا ذراع وما وقع في الوفاة من قوله لا  
 ذراعًا بالنصب كانه سره من الكسح من طول هذا الشفع اي الامتداد  
 عرضه ذراع او شبر او اصبع وطوله تمام ما تلاصق دار الشفع فان ما لا  
 اذا لم يبيع لا تثبت الشفعة لا لقطع الجوار وهذه حيلة مستحقة  
الجوار كذا اذا وبت للمشتري هذا المقدار وقبضه وله حيلة اخرى ان  
 او شري منها ثمنين ثم باقية ثمنين اخرين فجار شفع في الاول لانه البيع  
 اول لا لا يتصل بل يوفيه جاره والمشتري شريك في الثمن فاشترى مقدم عليه  
 الجار وهذه حيلة ابطال حق الشفعة ابتداءً وبها حيلة تقبيل  
 رغبة الشفع في الشفعة وهي انه اذا اراد ان يشترى الدار بالف  
 اشترى سرها واحد من الف سهم منها بالف الادوية ثم اشترى  
 اباية بدمهم فالشفع لا يأخذه بالشفعة الا الاول ثمنه لا الباقي  
 لان المشتري صار شريكاً وهو اجمع من الجار له حيلة اخرى ذكرها بقوله  
او شري الدار ثمنين قال كالف مثلاً و دفع ثوباً بثمنه عشرة مائة  
 بمقابلته الثمن فالشفعة بالثمن لا بالتوبة لانه عقد آخرى والثمن هو العوض

من الجار حقا الشفعة

عن الدار وهذه حيلة تقع الشك. والجوار فيشترى المنزل الذي قيمته مائة بالف  
 ويبيع في الالف ثوباً قيمته مائة المنزل اذا اشترى يرجع المشتري على  
 البائع بالف بقاار العقد الثاني فيتنظر البائع فالاول ان يبيع الدار لهم  
 الثمن ديناراً حتى اذا اشترى المنزل يبطل الصنف فيجرب والدنيا رخصت  
 او انظر ان الالف لم يكن عليه فصار كمن اشترى من آخر ديناراً عشرة ثم تصادقا  
 ان الدين عليه فانه يرد الدينار وله حيلة اخرى احسن واسهل  
 ذكرها بقوله او شري ابراهيم معلومة اما لوزن او لاثارة بعضه  
 الى قبضة طوس استبرأ منها وجعل قدرها وضيق القلوس بعد قبض  
 فان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن يمنع  
 الشفعة كره الحيلة لا سقطت الشفعة الثانية وفاقاً بان يقول المشتري  
 الشفع بعد اثباته انا ابيعها منك لما اخذت فلما فاشرة في الاخذ  
 بها قبل الشفع ولا يأخذها بعد الاثبات فيسقط لكن كره ولا  
 الحيلة لعدم ثبوتها ابتداءً فعند لم يوصف له انه لا يكره لانه خيار  
 لدفع ضرره عن نفسه لان في تلك الدار عليه بلا رضاه ضرراً عليه الحيلة  
 لدفع الضرر عن نفسه جازية وتفرغ في ضمنه وعند محمد رده انه يكره  
 لان الشفعة انما تثبت لدفع الضرر وفي اباحة الحيلة ابتداءً الضرر الاول  
 يقع بها وبالثمن في الزكوة قال صدر بسرعة انما شرعت لدفع ضرر الجار  
 فالمشتري ان كان ممن يتضرر به الجار لا يحل سقاطها وان كان  
 رجلاً صالحاً ينتفع به الجار والشفع منقلب لا يجب جواره في  
 حاله في اسقاطها يبطلها أي الشفعة شريك طلب الموازية او تركها لاشترائها عليه



أي على طلب الموانبة فأوراعها أما الأول فبان ترك طلب الموانبة حين  
 علم بالبيع فأوراعه بان لم يأخذ أحد من أولئك في الصلوة فان  
 تبطل فانه تبطل بالاعراض أصح وهو انما ثبت حالة الاختيار وهو لا يقد  
 واما الثاني فبان ترك الاشتراء على طلبها حين علم بالبيع فأوراعه بان  
 كان عنده رجلان أو رجل واحد ان فسكت ولم يشهد بها على طلبها  
 فانه أيضا دليل للاعراض قال في الهداية اذا ترك الشفع الاثرها  
 حين علم ولم يعذر على ذلك بطلت شفعة وقد قال قبل هذا باب  
 طلب الشفعة الاثرها في طلب الموانبة ليس يلزم واعترض عليه بان  
 بين كلاميه تناقضا ومشاوذه الغفلة عن قوله وهو قد علم ذلك فان  
 مراده ان الشفع اذا سمح ابيع في مكان حال عن الشهود فسكت تبطل  
 شفعة واذا قال طلبت الشفعة وان لم يسمع احد لا تبطل حتى  
 اذا حضر عند القاضي وقال الشفع طلب ولم اشركه وحلف على ذلك كان  
 باراً في عينه وثبت طلب الموانبة وسببه لهذا زيادة حقيقة في قريب  
 وبطلانها أيضا صلح أي الشفع منها أي من الشفعة بعوض لانه تسليم  
 فيه رده أي العوض بطلان الصلح لانه مجرد حق التملك فلا يصح الاغنياء  
 عنه لانه رشوة فيه وبطلانها أيضا موت الشفع بعد البيع قبل  
 انقضاء بها أي بالشفعة ولم يكن تورثه هو الاخذ بالشفعة حتى  
 اذا مات بعد انقضاء بها ولو قبل نقد الثمن وقبضه لا تبطل لتقرره  
 بالانقضاء ووجه بطلانها مجرد حق التملك وهو لا يبقى بعد موت صاحب  
 الحق فكيف يورث لا أي لا يبطلها موت المشتري لان الشفع باق بموت  
 المشتري

فحتم

المشتري عليه لا يتغير سبب الاحتقان ويبطلها أيضا بيع ما يشفع  
 قبل انقضاء بها يعني اذا باع الشفع داره التي يشفع بها بعد شري  
 المشتري قبل ان يقضي له بالشفعة وهو يعلم بالشراء او لا بطلت شفعة  
 لان الاحتقان بالجوار والشركة وقد زال قبل التملك ويبطلها أيضا جعله  
 ما يشفع به مسجدا أو مقبرة او وقفاً سجداً قال قاضي خان فان شرط  
 قيام ملك الشفع فيما يستحق به الشفعة وقت انقضاء فلو جعل داره  
 التي يستحق بها الشفعة مسجداً أو مقبرة او وقفاً لم تقض له بالشفعة  
 لم يكن شفعاً للمسقة فان المسجود والمقبرة والوقف المسجل بمنزلة الزايل  
 عن ملكه قال الشفع طلبت حين علمت قال قول لم يمينه قوله قال قول  
 لم يمينه يدل على ان الأصل ان يعطي المشتري البيعة اما بان يقول للشفع  
 تركت الطلب يكون صورة الاثبات او تقول ما طلبت لانه وان كان نفي  
 ظاهر الكثرة في خصوص فكون في حكم الاثبات كما تقرر في الاصول وعلى التعديل  
 ان اقام البيعة بقول ولا يخلف المشتري بانه لم يتركه او طلب وان لم يكن له  
 بيعة على تركه واما ان الشفع البيعة على طلبه فبطل وان كان له ما بيعة  
 نفي بيعة لان الشفع يثبت كالبطل وهذا كان القول لم ولم يخلف  
 بانه البيعة بخلاف قوله علمت امس وطلبت كما سبق ويدل على ذلك  
 ما ذكره بعض شيوخنا من ان الشفع لو لم يكن بحضرة احد  
 يسمع ينبغي ان يطلب لانه يصح بلا اشهاد واما الاثرها ولا يملك  
 فيبغي ان يطلب حتى اذا خلف المشتري عليه ان يخلف انه طلب  
 كما سمع فظهر ان الحكم بهذا ان المشتري ان قام البيعة حكم بها والا فان

اقامها



الشفعة حكم بها وان لم يكن لواحد منها بيعة خلف الشفعة حكم بالشفعة  
 ولو قال علمت امس وطلبت بكلف اقامة البيعة ولا يقبل حكمه  
 لانه اضاف الطلب الى وقت ماض فقد حكم بالملك استنادا للحال  
 ومن حكم بالملك استنادا للحال لا يصدق فيما حكم بالبيعة واذا لم يصف  
 الطلب الى وقت ماض بل اطلق الكلام اطلاقا فقد حكم بالملك استنادا  
 للحال لانا نجعله كانه علم بالشرع الآن وطلب الشفعة الآن فلهذا جعل  
 القول قوله كذا في العادة وغيره سمي اي الشفعة شرعا فليس بها اي  
 الشفعة فظهر شرعها غير ان اوسع بيعه بالف فسلم وكان باقيا او يكتفي  
 وورثي وورثي متقارب بقيمة الف او اكثر فلهذا لم يسم الشفعة يكون  
 للشفعة ولا يكون تسليم ما فيها وبوص كذا انما اذا علم انها بيعت  
 بوص بقيمة الف او اكثر لا اي لا يكون له الشفعة ولا يملك فيه ان الوض في  
 الشفعة يختلف باختلاف قدر الثمن وحيثما اشتري فاذا سلم على  
 بعض الوجوه ثم تبين فلا بد بقيت الشفعة بحالها لان التسليم لم يوجب  
 على الوجه الذي استحق بيانه انه اذا اضر ان الدار بيعت بالف فسلم  
 الشفعة ثم علم انها بيعت باكثر من ذلك كان ارضى بالتسليم وانه علم  
 انها بيعت باقل او بكنة او شفع بقيمة الف او اكثر فهو على شفعة  
 لان تسليمه عند كثرة الثمن لا يدل على تسليمه عند قلته وكذا تسليمه في احد  
 الجانبين لا يكون تسليمه في الاخر فربما يسأل عليه او اراهما ويتخذ  
 الاخر كذا الكل موزون او يملك او عدد من متقارب بخلاف ما اذا علم انها  
 بيعت بوص بقيمة الف او اكثر فانه تسليم لانه انما يأخذ بقيمة وراهم  
 او ونايبر ولو انها بيعت بعد ثمن فبها الف او اكثر فسمي التسليم كذا

هذا

هذا وان كان اقل فهو على شفعة بشفعة اشد كونه من واحد لا حصته  
 او الباعثة بل اخذ الكل او ترك منه اذا اشترى جماعة من واحد فلهذا شفع  
 ياخذ نصيب ادهم وان باع جماعة من واحد لا يأخذ حصته اصرار العدة  
 لان في الاول دفع ضرر الجار الثاني وشفعة ايضا نصفا معترزا ببيع  
 من دار فبما يبيع اذا اشترى رجل نصف دار فقام البائع فلهذا شفع  
 ان يأخذ نصف الدار صار للمشتري او يدعي وليس له ان يبيع النصف  
 لانها من ثمة العقب لان العقب لا ينتفع ولا يبيع الا انتفاعا بالثمن  
 الا بالقيمة في الدار والوصى تسليمها الى الشفعة على الصغير لانه ترك  
 التجارة فخرج من ملك التجارة كذا يلقونها شراء دار يجوز البصير فكلما  
 فان اسكت عن الطلب من ملك التجارة التسليم بمنزلة التسليم الاول  
 بطلبها او اسلم او اقر على الموكل بسلمه الشفعة مع كونه التسليم  
 او الاقرار عند الحاجة وان كان في غيره فلا يجوز الا انه يخرج من الخصومة  
 وقال ابو يوسف رحمه الله كونه موطا وقال اقرره انه لا يجوز مطلقا **كتاب**  
**الايبة** لما فرغ من البيع الذي هو عليك عين بعوض وما يتبعه من الشفعة  
 شرع في الايبة التي هي عليك عين بلا عوض فقال هي لغة تسرع وتقصي  
 بالشفعة الموهوب لم مطلقا قال الله تعالى فرب لي من لردك ولينا وقال الله  
 يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم  
 بالباطل لان عدم العوض شرط فيه يستقص بالايبة بشرط العوض فتدبر فتصيح  
 بالايبة كويبت فانه صريح فيها وتحت ايضا كذا قال تعالى خذ  
 كذا اي اعطاه اياه بطيب نفسه بلا عوض واعطيت واطعناك  
 الطعام فاقبضه قال صاحب الهداية (الاطعام) اذا اضيف الى ما يطعمه

انما الايبة  
 لغة التسرع



يراد به تملك العين بخلاف اذا قال اطعمتك هذه الا ان حيث يكون  
 عارية لان عينها لا تطعم وقال صاحب المحيط اضافة الطعام الى الطعم  
 عينه كقول التملك والاباحة فان اصل الامر في اذ قال اقبضه وان ذلك  
 على ان المراد بالملك والاباحة قول علي بن ابي طالب من امر عمر بن الخطاب ولورثته  
 اللام للتملك واعلم انك تقول عليه السلام من امر عمر بن الخطاب ولورثته  
 من بعده ونسبنا تمام بيانه وجعلناك عمر بن الخطاب على هذه الولاية  
 لو تولى اي ان تولى بالكلية لانه ليس يصح فيها فحماج الى التبة  
 لانه قد يراد به الهبة يقال عمل الامر فلانا على الفرس يراد به الملك كونه  
 يعني هذا الثوب فان الكسوة يراد بها التملك قال الله تعالى او كسوتهم وداري  
 لك بمسدا وفيه هبة تصيب على الحال من ضمير الطرف واللام في كقولك  
 تسكنها هذا لا ينافي الهبة بل مبني على المقصود بمنزلة قولهم هذا الطعام  
 لك تأكله وهذا الثوب لك تلبسه لان دارك لك هبة سكنى فان قولك سكنى  
 تغير فيكون تغيرا حقيقيا فيكون عارية لا هبة او عكس وهو دارك لك سكنى  
 هبة فان معناه دارك لك بطريق السكنى حال كون السكنى هبة فيكون عارية  
 لا هبة او دارك لك سكنى حال كون السكنى هبة فيكون عارية  
 تغير او دارك لك سكنى صدقة اي بطريق السكنى حال كون السكنى صدقة  
 او دارك لك صدقة عارية اي حال كونها صدقة بطريق العارية فعارية تغير  
 بغضهم منه المنفعة او دارك لك عارية هبة اي بطريق العارية حال كونها  
 كون منافعة هبة لك فان هذه العبارات تدل على العارية لا الهبة وقول  
 عطفت على الحجاب فانها كالحجاب لا يصح الا بالحجاب والقبول ونتم عطفت على  
 بالقبض قال الامام محمد بن زكريا الهبة الاحباب في مع الواهب لانه يبرع

فتم

فتم من جهة التبرع اما في حق الموهوب له فلا يتم الا بالقبول ثم لا ينفذ  
 ملكه فيه الا بالقبض الكامل الممكن في الموهوب فالقبض الكامل في المتحول  
 ما يناسبه وفي العتار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض  
 الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالاصالة  
 من غير ان يكون بتبعية قبض وفيما لا يحتمل القسمة بتبعية الكل ولو صلية  
 شغلا ملك الواهب لا مشغولا به فتم تخرج على قوله وتتم بالقبض الكامل  
 بالقبض في مجلسه اي مجلس الهبة بلكا اذ في الواهب وبعده اي بعد  
 المجلس به اي باذنه ولو نهاه اي نهى الواهب الموهوب له عن القبض  
 لم يصح القبض مطلقا اي في المجلس وبعده اذ لا عبرة للدلالة بما يملك  
 التصريح في محور متعلق بقوله تتم بالقبض والمراد به ان يكون مخرج من ملك الواهب  
 وقفة واضرار عن بينة التمر على النحل ونحوه كما يشيخ مقدم اي متعلق  
 به القسمة ولم يوجب ما عاومت ولا قسم اي ليس من شأنه ان قسم  
 يعني لا يبغي منتفعا به بل قسمه اصلا كعقد واحد ودابة واحد  
 كالحيت الصغير او لا يبغي منتفعا به بل قسمه من حيث الانتفاع الذي  
 كانت قبل القسمة كالحيت الصغير والحمام الصغير والثوب الصغير لا الهبة  
 ثم بالقبض فيما اي مشاع يقسم اي من شأنه القسمة كالارض والثوب  
 المزروع ونحو ذلك ولو وصليته اي لو كانت الهبة لشريكه اي شريك الواهب  
 لان القبض الكامل لا يتصور فيه فان قسمه الى افرز الموهوب المشاع وتسلم الى  
 الموهوب لم تمت الهبة لان ما هو بالقبض بهذه الاشياء فيه ولو لم  
 شاعا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه ويكون تصرفا عليه وينفذ فيه تصرف  
 الواهب ذكره فاضح فان كل من في صرح وصوف على غنم وكل في ارض ومرة

نحل



هذه نظائر المشاع لا امتلاكها اذ لا شيوخ في شئ منها كغيرها في حكم المشاع  
 حتى اذا فصلت هذه الاشياء عما ملك الواهب وسلمت تحت يديها كانه  
 المشاع بخلاف وصق وبرودين في قسم وسمي في لبن حيث لا يصح اصل  
 الى سواها فزما وسلمها اول لان الموهوب في حكم المبعود وسره ان الخطه  
 استحالته وصارت وقتها وكذا غير ما بعد الاستحالة هو عين آخر في ما عرف  
 في الغصب بخلاف المشاع فانه محل للملك حتى يجوز بيعه كغيره لا يمكن تسليمه  
 فاذا زال المانع جاز ويتم عطف على قوله ولو لم يملك الواهب  
 لا مشغول به في مشاع في داره وطعام في جرابه بخلاف العكس في لو  
 وهب مشاعا في داره او طعاما في جرابه وسلمها العكس في لو وهب الى دار  
 وجراب ما فيها صحت الهبة في المشاع والطعام ولو وهب دارا وفيها مشاع  
 للواهب وسلم الكل الى الموهوب لم او وهب جرابا وفيه طعام الواهب وسلم  
 الجراب لا يصح الهبة والاصل ان الموهوب متى كان مشغولا بملك الواهب يمنع  
 التسليم فيمنع صحة الهبة وفي ان الموهوب مشغولا بملك الواهب ومنع كانه  
 مشغولا لا يمنع التسليم فيصح الهبة ففي الفصل الاول والموهوب شاغل لا يتناول  
 وهذا لان المظروف يشغل الطرف واما الطرف فلا يشغل المظروف الا اذا وجب  
 المشاع والطعام ايضا فقبض الكل باذنه فيصح في الكل فيعني لو وهب الدار  
 ولم يسلم حتى وهب المشاع او وهب الجراب ولم يسلم حتى وهب الطعام وسلم  
 الكل صحت الهبة في الكل لانه اذا سلم الكل صحت الهبة في كل جزء  
 بخلاف ما اذا تزوج التسليم وانما قال باذنه لانه اذا لم ياذن له بالقبض فقبض  
 ضمن لانه افسد ملك غيره كذا في الكا في ويتوب القرض في المجلس مما قبل القول  
 يعني اذا صدر الجواب من الواهب فعيل قبول الموهوب لم العقد او قبض

الموهوب باذنه صحت الهبة لان القبض في المجلس قبل القول ثم ان القبض  
 في المجلس قبل قبض بالتحلية بين الموهوب والموهوب لم اختلف فيه المشاع  
 قال الامام ابو الليث في قبض عند محمد رحمه الله لا عند غيره رحمه الله  
 والمخاراة به يصح في صحيحها الى الهبة بالتحلية لانها سبها كذا في الفتاوى  
 الظاهر به وهب دارا بمشاعها وسلمها في المشاع ثم وهب لم الدار او اودع  
 الدار والمشاع صحت في الدار او بالمشاع في ظاهره ان يرد كان يرد بغيره  
 كما لو غصب الدار والمشاع ثم وهب الدار او اودع الدار والمشاع ثم  
 وهب لم الدار فانه يصح ولو وهب ارضا او ذراعا وسلمها في المشاع  
 ارضا كما في استحق البعض ان يبيع فيما يملك العتمة فيبطل الهبة في ان  
 كذا في الكا في وقال صدر الشريعة الموهوب هو الشيوخ المتعارف لا الشيوخ  
 الدار كما اذا وهب ثم رجوع في البعض ان يبيع او استحق البعض ان يبيع  
 بخلاف الرهن فان الشيوخ المتعارف موقوف في الفصول من ان الشيوخ  
 الطاري لا يبعد الهبة بالاتفاق وهو ان يرجع في بعض الهبة شايها  
 اما الاحتياقي فيفسد الكل لانه معارض لا طار كذا في الشيوخ الاسلاميون  
 به المحيط اقول عدة صورة الاحتياقي من امثلة الشيوخ المتعارف  
 في الفصولين غير صحيح والصحيح ما في الكا في والفصولين لان الاحتياقي  
 اذا ظهر بالنية كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون معارضا لها لا طاريا  
 عليها الهبة الثانية سدة قيد الملك بالقبض وبه يفتح كذا في الفصولين  
 وفي التريب الرجوع فيها الى الهبة الثانية يعني اذا ثبت الملك فيها  
 بل يشترط دلالة الرجوع للواهب فيما وهب به فاسدة لغيره ثم  
 منه قال بعض المشايخ فكلت كانت المستند واقعة الفتوى وقررت  
 بين الهبة الصحيحة والثانية واقعت بان رجوع وقال الامام الهبة وشيئة

ان الموهوب بملك الهبة في الارض لان الارض  
 ملك الموهوب لا الهبة في الارض لان الارض



واللام على الدين وهذا الجواب مستقيم اما على قول من لا يرى الملك  
 بالقبض في الهبة الفاسدة فظا واما على قول من يرى فلان المقبوض  
 في حكم هبة الفاسدة مضمون على ما تقرر فاذا كان مضمونا بالقيمة بعد الهلاك  
 كان مستحقا للرد قبل الهلاك فملك الرجوع والاسرود وقالوا يجب ان  
 هذه النوازل الحظية او الذوق السمين تحت الهبة في الحظية والسمع  
 لما عرفت ان كل امرئ ما شغل ملكه او اربى لسؤل به وبيت داريا لزوجه  
 وهما يتبعانها ساكنان فيها جارت الهبة ويظهر الزوج قابضا للدار لان المرأة  
 وعملها في يد الزوج فصحة التسليم ذكره قاضي خان ووجب ثبانا في صدق  
 معقل ودفعه الى الصدوق لا يكون فصلا لان الهبة لان القبض انما يحصل  
 اذا صح الانتفاع به ولا انتفاع به القفل وقيم هبة ما مع الموهوب له بل القبض  
 حدين يعني اذا كان القبول الموهوب في يد الموهوب له ودفعه او عارته ولا  
 ملكها بالهبة والقبول وان لم يجد فيها القبض لان في باب الهبة غير مضمون  
 فيعتبر فيه اصل القبض وهو موجود بها فباب عن قبض الهبة كذا في البيع  
 او ابيع الودعية او كونه ممن في يده يحتاج الى قبض حديد لان البيع يقبض قبضا  
 مضمونا وقبض المودع قبض امانة فلا يتوب عن قبض الضمان بل يحتاج  
 الى تجديد القبض والاصل فيه ان القبضين اذا كانا في احداهما من غير  
 الاتحاد جازا واذا اختلفا في الاقوي عن الاصع فلا عكس لان في  
 الاقوي مثل الادخ وزيادة وليس في الادخ ما في الاقوي وتم ايضا ما ذهب  
 الى الالب لظنهم بالقبض لانه في قبض الاب قبض عن قبض الصغير لانه وليه فثبت  
 قبضه سواء كان في يده حقيقة او يد مودعة لان يد المودع كيد المالك  
 ما اذا كان في يد الغاصب المستأجر او المهر من حيث لا يجوز الهبة لعدم قبضه لانه

كل

في قبض

كل واحد منهم قابض لنفسه او اكان الى الموهوب معلوما قال في الهبة لفظ  
 المبسوط وكل شيء وجبه لانه الصغير واسمه عليه وذلك ان الشيء معلوم  
 جازية والقبض فيه باعلام ما يجب له والاشياء عليه ثم قال والاشياء ليس  
 بشرط بل الهبة يتم بالاعلام الا انه ذكر الاشياء والاشياء لا يخرج عن محو  
 ما به الودعة بغيره وفي محو جوده جوده اركان الولد وتم ايضا ما ذهب اجنبية  
 ان للطفل قبضه بقبضه اي الطفل عاقل لانه في النسخ المحض على ما بينا  
 او قبض ابيه او جده او وصي احداهما لانه قابض ما منها او قبض امة او الى الطفل غيرها  
 او قبض اجنبية يربيه وهو الى الطفل موهوب او قبض زوجها لانه اي الصغيرة لكن يوزن ان  
 لان الاب اقامه مقام نفسه في حفظها وقبض الهبة لها ولو قبض الاب  
 ايضا صح لان اصل الولاية لم وولاية الزوج منه ولم يجب هبة التي تكون  
 وصفا لانه لا اتصال بها بخلافه اطرافها ولا الى لم يجر الهبة للحمل وان  
 جاز الاقرار له ان يبين سببا صالحا يستلزمه الاقرار انما رافقا للهبة  
 صح هبة الاثنين واداد امة لانها سلمها بجملة وهو قد قبضها فلا يشوع  
 وعكس وهو هبة واحد الاثنين لا اي لا يبيع لانها هبة القبض من كل  
 واحد فيلزم الشروع كصدقة عشرة الى ثلثين فانه لا يجوز لان الصدقة  
 في الغني هبة لا يجوز للشروع وهو اي تصدق العشرة وبنها على زوج  
 لان الهبة للهبة للفقير صدقة والصدقة يتقبلها وهو الله تعالى وهو واحد  
 والفقير نائب عنه بخلاف الهبة ويجب نصف الدار وسلم ثم البتة  
 لم يجوز ولو ذهب الى الباقي قبل التسليم وسلم الكل حلة صححت في الكل  
 لانه اذا سلم الكل حلة صار كانه يجب الكل حلة بخلاف ما اذا كان  
 نزع التسليم هبة وادامته امة قبل القبض متعلق بالهبة يجوز يعني اذا اشترى

الاشياء

لان اصل

البيع







قد انتقل الى الورثة واما اذا مات الواهب فلان النص لم يوجب  
لرجوع الا الواهب والوارث ليس بواهب وذكر الرازي بقوله لو كان  
كان حق الرجوع في الهبة كان خلل في مقتضوه وقد عدم ذلك بوصول  
العوض اليه اصنف اليها اي الى الهبة بان قال هذه عوضا عن بيتك  
او بدلا عنها او بمقابلتها او مكانها فتبطل لم يرجع فلو وهب وعوض لم  
يصف رجوع كل رتبة مطلقا سواء كان العوض من الموهوب له او لا اجنبيا  
الموهوب له او لا لان العوض ستم لم يخل بوجوب الرجوع وكذا ليس للاجنب  
المعوض الرجوع في عوضه لانه متبرع عن الموهوب له لا مستطاع حق الرجوع  
عليه وذلك جائز ولا يرجع المعوض عن الموهوب له اذا كان لغير امر  
لانه متبرع وكذا اذا اراد الا اذا قال عوض عن عني اي ضامن كذا في الاصباح  
وذكر الخامس بقوله ووجهها عن الملك فان تبدل الملك كتبدل الدين  
وقد تبدل الملك بتبدل السبب وذكر ابن ابي عمير بقوله والروضة بينهما  
تغير الزاوية المحرقة في التواصل برسل حريان التوارث بينهما بلا عيب  
وبطلان وكان المقصود الصلة قد حصل وقت الهبة حتى لو وهب لأمارة  
ثم نكحها لم ان يرجع فيها ولو وهب لأمارة ثم ابانها فليس له ان يرجع  
لعدم العلاقة بينهما في الاول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها  
وذكر ابن ابي عمير بقوله وهلاك الموهوب فانه اذا هلك تعذر الرجوع فلو ادلى  
الموهوب له الهلاك صدق بلا عيب كذا في الكافي وضابطه اي ضابط  
المرائج حروف ومع خرقة ما هو ذمما قيل ثابته من الرجوع في الهبة  
صاحب حروف ومع خرقة ما لوال الزيادة والميم موت احداهما القين  
العوض والجار الخروج عن الملك والزار الزهية والعار الزاوية

والهبة

والهبة الهلاك الخروج الطين والحاذق السنان فكانه شبه الموهبة  
اي انما عروبه لافيه واجنبى عبد فقبضاه اي الاخ والاجنبى العبد  
لم اي للواهب الرجوع في نصيب الاجنبى لان الهبة صحيحة في حقته  
يكون العبد عا لا يتهم ولا يابى من الرجوع بخلاف الاخ لان الزاوية فيه  
مانعة عنه وسبب الرجوع شيئا وقبضه اي الرجل فوجهه اي الرجل العبد لا  
ثم يرجع الثاني اورث عليه فلما ادلى الرجوع فيه ولو صدق به الثالث  
على ان كان فقيرا او باع منه ان كان غنيا لم يرجع الاول لان هذا  
ملك جدير لعوده اليه بسبب جديده وحق الرجوع لم يكن ثابتا في  
هذا الملك فلما يرجع كذا في الحيط يرجع في الاحتياق نصفا اي نصف الهبة  
والمراد الموهوب بنصف عوضه لانه لم يدفع اليه الا يسلم الموهوب كله  
فاذا مات بعضه رجوع عليه بقدره كغيره من المعاوضات لانه احتياق  
نصفه يعني اذا احتج بنصف عوض لا يرجع بشئ حتى يرد ما بقي من  
العوض لانه يصلح عوضا عن الكل ابتداء وبك الاحتياق ظهر انه لا عوض  
الا هو فيكون خيرا لان حقه في الرجوع لم يستطع الا يسلم له كل العوض  
الم يستلمه فان شاء رد ما بقي ورجع في الكل او ان شاء اسكت ما بقي ولم  
يرجع بشئ بخلاف ما اذا كان العوض مشروطا لانها تتم بتعاقب وزع العبد  
على المبدل منه فانه اذا احتج ببعضه يرجع بما قبضه بقايله من العوض كذا  
في الكافي ولو عوض نصفا يرجع بالمعوض لان التقويض مانع فاذا  
رجع في النصف يمتنع بعوده ولو باع نصفا او لم يسبح ورجع في النصف  
لان الرجوع في الكل في البعض اولى فلا يمتنع يسبح النصف واما الرجوع  
انما يصح بحيث يوفى الموهوب من الموهوب له بشرط من الطرفين او حكم



قاضي لان الرجوع في الهبة مختلف فيه فمنهم من راي ومنهم من ابي في اصل  
وبما لان الواهب ان طالب الحق فالموهوب لا يمنع تلكه وفي حصول  
المقصود وعدم خفاء اذ من الجائز ان يكون مراده العوض فعلى هذا يرجع  
فلا يرد من الغرض بالرضا او القضا فصل في احوال الموهوب الى الموهوب  
المعبر الموهوب بعد الرجوع متعلق بالاعطاء قبل القضا لانه لا يخرج  
عن ملك الموهوب لم لا بالقضا فصيح اعطاء قبل ولم يصح الي الموهوب  
لم يملكه اي الموهوب في احوال القضا فصيح اعطاء قبل ولم يصح الي الموهوب  
بعد الرجوع وقبل القضا بعد المنع عن الواهب لقيام ملكه فيه وكذا اذا  
هلك في يده بعد القضا لم يضمن لان اصل قبضه لم يكن موجبا ضمان المقبوض  
عليه وهذا دوام ملكه واستدامة معتبرة باصله ولكن ضمن به اي يملكه  
بعد القضا والمنع اي منعه بعد القضا وطلب الواهب فان الموهوب  
يكون امانة عند الموهوب له بعد الطلب بوجوب الضمان في الامانة ورجع  
احدهما عطف على قوله بشرط اي الرجوع بشرط او حكم قاض فصيح  
بعد الهبة من الاصل واخاوة للملك القديم لا يهتبه الواهب فلم يشتر  
قبضه اي قبض الواهب لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك القديم  
وصح اي الرجوع في وقت في المقابل القية كمنصف دار وهبت ولو  
كانت هبة لما صح فيه تلف الموهوب في يد الموهوب لم يات في قصص  
لم يرجع على واهبه لانه بعد تبرع فلا يمتنع فيه السلامة قصي بطلان  
الرجوع المانع ثم زال اي المانع عاد الرجوع ببيانه انه اذا بقي في الار  
الموهوبه وبطل العاخذ رجوع الواهب بسبب البناء فمردم الرجوع  
البناء وحدثت النار كما كانت فلا يرجع فيها بخلاف ما لو اشترى شيئا

بالحجار

بالحجار ثقتة ايام فحق العبد في مدة الخيار وخاصة المشتري البايع في الرد  
وابطل العاخذ حق في الرد بسبب الختم في مدة الخيار ليس له ان يرد كذا  
في المخطط وهي بشرط العوض هبة ابتداء هذا اذا ذكره بحكمة على بان يقول وجبت  
هذا العبد لك على ان يعوضني هذا الثوب اما اذا ذكره بحرف الباري بان يقول  
وجبت لك هذا الثوب بحبك هذا او بالغ درهم وقيل لا فرق بين بيعا  
ابتداء وانتهاء بالاجماع كذا في شرح الهداية وغيره فشرط قبضها  
اي العاخذين للعوض ان يكون كل منهما هبة وبطلت بالتبوع كما هو حكم  
الهبة ولم يجز هبة الاب مال طفله بشرط كالم جرح هبة به وبيع انشائها  
فرد بالحب وبخيار الرؤية وتنعق الشفعة كما هو حكم المبيع هذا  
فقدنا وعذر فروا في رهما الله ببيع ابتداء وانتهاء لان الجيرة للمعاينة  
ولان انه اشتمل على جهتين فصيح بينهما ما يمكن عللا بالشريعتين فان قلت  
الهبة تملك عين بلا عوض وابيغ عليك عين بعوض فكيف يجمع بينهما  
وايضا التملك لا يجرى فيه الشرط وكلمة على قيد شرطية قلت قد عرفت  
ان معنى كونها عليك بلا عوض كونها عليك بلا شرط عوض لا بشرط عدم العوض  
لانها في كونها بيعا وعرفت ايضا ان الشرط الثاني للتملك شرط قبضه  
الربا او القار لا مطلق الشرط حتى لو قال بعثت هذا لك على ان يكون ملكا  
لم يصح البيع فيكون ما نحن فيه بشرط ابتداء نظر الى العنارة حتى لا يصير  
كالمبيع لا لما قبل القبض بشرط بمعنى العوض نظر الى ما يؤول اليه في وقت  
الحكم البيع طالة البقاء وهبت كرايا فقصر الموهوب له لا يرجع فروا  
بين هذا وبين الفصل بان في القضا زيادة متصل دون الفصل كذا  
قد كافر اسلم في يد الموهوب له وجاز به علمها الموهوب له الوان والكمات



او نحوها حيث لا يرجع الواهب في هذه الصورة لان كماله لا يعلم  
وتكونها ازاد الموهوب فبطل الرجوع وكذا ان يرد به بعد اتمامها  
الى بلج حيث بطل الرجوع لزيادة مشقة في قيمة الموهوب تصدق الى غنى  
الا قال الغني تصدقت عليك بهذه الدراهم او ذهب لغيره قال له وبتك  
بهذه الدراهم لا يرجع اعتبار اللفظ في المسئلة الاولى وللمعنى في الثانية  
كذا في الكافي **فصل** في بيع امة الاصلها او على ان يرد عليه ثمنها  
او يستولمها او ذهب دارا او تصدق بها على ان يرد عليه شيئا منها او  
يعوضه في الامة والصدقة شيئا منها صحت اي الامة لانها لا تبطل بشرط  
الخاصة كالم والبيع على السلام اجاز المولى ابطال الشرط كما سيجي وبطل  
الاستثناء الى استثناء المحل لانه انما يعمل في المحل الذي يعمل فيه العقد وقد عرفت  
ان الامة المحل لا يجوز فلا يجوز استثناءه ايضا وبطل الشرط لمخالفة مقتضى العقد  
وهو بقاء ملك مطلقا فاذا اعتبر الشرط المذكورة تعديت بها وهو ينافي  
الاطلاق واعتراض الزمعي على قولهم او يعوضه شيئا منها بان المراد به الامة  
بشرط العوض فيه الشرط جائز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط ولان ارادة  
ان يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو مكرر محض لانه ذكره بقوله  
ان يرد عليه شيئا منها **اقول** تخار السج الاول قوله وهي الشرط جائز ان  
ممنوع وانما يجوز ان اذا كان العوض معلوما كالمعروف من المباحث ان  
وشرح به بعض شراح الهداية وكذا الحال في الصدقة اعطى عملها وديارها  
صحت الامة في الام لان الجاني لم يبيع على ملكه فامكن الموهوب مشغولا  
بملك الواهب بخلاف التدبير يعني تدبير عملها وديارها لم يبيع الامة لان  
بقى على ملكه لا يجوز تعليق الامة عن الدين بشرط الا كما بين اي شرة

كاتب فلو قال بديونه اذا اجاز عند فانت بديون من الدين بطل اي لا يرد  
لانه تعليق بشرط محض ولو قال بديونه ان كان في عليك دين ابرار كمن  
ولم دين عليه هي الامة لانه تعليق بشرط كاي يكون تحية اجاز المولى  
لا الرقبة المولى ان يتخلل داره لا فدية غيره واذا مات ترو عليه في عليك  
في بطل الشرط والرقبة ان يقول ان مت قبلك فهي لك فيكون عليك مضافا  
الى زمان وهو من الارتعاب وهو الانتظار كانه ينظر مونة فلا يصح لعدم  
التعليق في الحال قال ابو يوسف رحم الله يبيع الرقبة ايضا نارا على انها عليك  
الحال بشرط الاسترداد بديونه عند يكون انشراح لفظا **ك** **الاجارة**  
بما فرغ من مباحث عليك العين بلا عوض شرع في مباحث عليك المنفعة  
بعض قال في لغة فعالة من ابرار من باب طلب ضرب من الامم لاجرة  
وهي ما يعطى من كره الاجير شرعا عليك تمنع بعض دنا من قولهم عليك  
تمنع معلوم بعض كذلك لانه ان كان ثوبا لاجارة الصبي لم يكن ثوبا  
لثبانه الفاسد بالشرط الفاسد وبالشروع الاصل وان كان التعريف  
لازم كما ان تعريف البيع كان كذلك حيث تناول البيع العكس من  
اودين او تمنع الاولان ظاهر ان واما الثالث فسيكون توضيح وينقد بغيرك  
بانه الدار شرعا بكذا او بملك منافقها يعني ان الاجارة تنفذ بلفظ  
العارية حتى لو قال ابرار هذه الدار بلا عوض كانت اجارة فاسدة لا اجارة  
ولو قال له وبتك منافق هذه الدار بكذا يجوز ويكون اجارة كذا في الفوائد  
الصغرى واختلف في انعقادها بلفظ البيع ذكر الشيخ ابرار ان فيه  
اختلفا في البيع واما اذا قال هو لغيره بعت نفسي منك شررا في كذا  
فهو اجارة وعن اكره ان الاجارة لا تنفذ بلفظ البيع ثم رجع وقال



تتعدد كذا في الاصله و يعلم النفع ببيان المدة طالت او قصرت كالبيع  
والزراعة كذا اي سكن الدار والارض او زراعة حرة كذا او بيان  
العمل كالصنع والحياطة ونحوها او كذا عطف على بيان اي يعلم النفع ايضا  
بالاثر كنعقل هذا الى ثمة فان النفع ليس بمشار اليه كمن يعلم من الاثر  
انه النفع المخصوص لا يلزم الاثر بالعقد اي لا يلزم بفعل العقد ولا يجب تسليمه  
عينا كان او دين لان العقد معاوضة احد ~~العهدين~~ العوضين منفعة تحدث  
شيئا فشيئا والآخر مال ومقتضى المعاوضة المكادات فمن ضرورات  
الشرافي في جانب المنفعة السرا في البديل بل بتجمله بان يعطيه قبل طر  
الاجل فانه يكون هو الواجب بالعقد حتى لا يكون له حق الاسترداد او شرط  
اي او شرط تجمله حال العقد فانه يجب او الاستيفاء او استيفاء المنفعة  
عليها فان الاجرة يجب ايضا او كمنه من اي من الاستيفاء و فترج مع هذا  
فيجب اي الاجر لو ارجعت ولم تكن لوجوده لكان من الاستيفاء وتلك  
ويستط ان الاجر بالقبض اي اذا غصبها غاصب من يده يستط الاجر  
لمجرد طلب الاجر للدار والارض لكل يوم وليلة لكل حرفة والقياس  
ان يطلب في كل ساعة يجب بها حقيقة للمساواة كما عرفت لكنه يغني  
الى الحق او لا يعلم حقيقة المشتقة فيرجع الى ما ذكره الحياطة ونحوها  
ينبغي للموخر طلب الاجر في هذه الصناعات او اقرب الى العمل لا كل يوم وان  
على بيت الحياطة و لم يفرغ من العمل ليس في شيئا من الاجر بل في  
الهداية والتجريد وذكر في المبسوط ان الفوائد النظرية والهدية وشرح  
الجامع الصغير انه اذا غلط البعض في بيت المتاجر يجب الاجر له كما  
حتى اذا سرق الثوب بمراخاط بعضه سرق الاجر كما به واجبة فيه اي

طلب

طلب الاجر المجزئ في بيت المتاجر بعد افراده من التور فان اصرق بعده  
فله الاجر ولا غرم ما بين ان الاجر والضمان لا يجتمع وقبله الاجر ويغرم ما في  
الوقاية فان اصرق بعد ما اخرج فله الاجر وقيل لا ولا غرم فلهما قال السيد  
اي في الاصرق قبل الاخراج وبعد الاخراج اقول فيه بحث اما اولاهما بخالف  
لما في شرح الهداية انه فيما قبل الاخراج غرم حتى قال في غاية البيان انما قبله  
بعد الضمان في صورة الاصرق بعد الاخراج من التور لانه اذا اصرق  
قبل الاخراج فعليه الضمان في قول الصحابي جميعا واما ثانيا فلانه مخالف للثالثة  
المعروفة الالتي ذكرها من الاجر المشترك بعين ما تلف بعلمه فان قيل وصح السيد  
فيما اذا اصرق في بيت المتاجر وذلك يمنع ان يجزئه فليكون اجرا خاصا  
وسيجي ان ما تلف بعلمه لا يضمن قلنا قد صرح الشرايح بان الاجر مشترك حيث  
قالوا اجبر الواحد من وقع العقد في مدة على المدة بالتخصيص كما سيجي  
استوجر شهر الخدمة على ان لا يخدم غيره وما نحن فيه مستاجر على العمل بل لبيان  
المدة ولا يدخل للفعل في بيته فكان اجرا مشتركا ولا يغيرت العمارة  
الى ما ترى ومن شاء هذه النفقة ان صاحب الهداية قال فلو اصرق او سقط  
من يده قبل الاخراج فلا اجرة له للمالك قبل التسليم فان اصرق ثم اصرق  
لم يملك فله الاجر لانه صار مسلما بالوضع في بيته ولا ضمان عليه لانه لم  
يضمنه الجناية فعمل صاحب الوقاية قوله ولا ضمان عليه متعلقا بما قبل  
الاخراج ايضا فلزم ما لزم المدين منهم الصواب واليه المرجع والكتاب من قوله  
ان في العين كالتصاوغ والقصار يقصر بالثاثة وكذا قية به ليكون له الاجر  
واصرق به عن غاسل الثوب كما سيجي بحسن العين للاجر لان المقصود عليه  
وصف في الحبل فكان حق الجبس استيفاء البديل كما في البيع فلا غرم ان ضاع

استيفاء







العين بعده لانه امانة في يده ولا ابر لان المعقود عليه بذلك قبل القبض ومن  
الان لم يملك كالمال والملاحة وغاسل الثوب لغير ما ذكر لا يحبس له اي الاجر ذكره  
النهاية ان القصار اذا لم يكن لعله اثر الازالة البدن اختلعه وفيه الاجر  
ان له حق الحبس على كل حال لان البياض كان مستترا وقد ظهر بفعله بعد ان كان  
ياكنا بالاستتار فصار كانه احدثه بالاطهار وغراه الى الجامع الصغير تعاقب  
فان خلاف ردة الابح حيث يكون له حق الحبس وان لم يكن فله اثر في العين  
فانه كان مع شرف الهلاك فلكانه اصابه وباع منه بالجمل ان شرط عليه لا يخل  
بغيره لان المعقود عليه العمل من قبل تعين فلا يقوم غيره مقام خلاف استقام  
المعقود عليه هناك العين لا العمل فجاز ان يعمل غيره ولا اي وان لم يشترط عليه  
استعمال غيره لان الواجب عليه احدث المعقود عليه ويمكنه الان ان ينفذ  
وبالاستيفاء بغيره استجار رجلا ليحيى رعياله فمات بعضهم فجاز ان ينفذ  
فله الاجر بحسب ما لو كان عياله معلومين لانه اوفى بعض المعقود عليه في بعض  
بقدره ولا اي وان لم يكن عياله معلومين فله اي له كل الاجر او استجار رجلا  
لا يصلح قط او زاد الى زيد ان رده الى القط او زاد لكونه ازيد او  
ذكره في النهاية لا يشترط اي للاخير لان المعقود عليه في الكتاب يقول لانه المعقود  
او الوسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم معقود به وقد نقض بالمعقود  
في سقط الاجر ويصير كالتجار اذا خالفوا الثوب ثم نقضه فانه لا ابر له وزاد  
فانه بالمعقود ونقض تسليم المعقود عليه فان دفع القط الى ورثته في صورة  
الموت او من بعده او اضر في صورة الغيبة وجب الاجر بالذات بالاجل  
وهو نصف الاجر الحسي لانه اتي باقضي ما في وسعه وان دفعه ولم يوصل اليه  
لم يحبس بشئ لان انتفاعا بالمعقود عليه وهو الاصل صحيح استجار الدار او كان  
بلا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعارف فيها السكن فيصرف اليه وانه لا يتنازع

فيصح العقد وله كل عمل للاطلاع سوى حرمن البناء كالتصادة لان كنه ضررا  
ظاهر فيستفيد العقد بما وراها ولا لالة او ارض عطف على واراى صحيح استجار ارض  
لبناء او غرس لانه منفعة معلومة تقصد بعقد الاجارة عادة فاذا مضى المدة  
قلعة الى البناء ونحوه وسلم الارض فارعة الا ان يضمن الموجه قيمته اي قيمة البناء  
ونحوه مستحق العلف فاذا ضمن يملكه بلا ارض المستاجر ان نقص العلف الا ارضه الا  
غير ضاه او يرضى اي الموجه بتركه فيكون البناء والنرس لصاحبهما والارض  
لصاحبهما والذرع اي اذا انقضت مدة لا يجبر على دفعه بل يترك بوجه المثل  
الى ان يترك لان له نهاية معلومة فامكن دخالة الجانبين فيه والبرطبة  
لا تسجل لان لها بقا في الارض وليست كالذرع وقد علم حكم الذرع او دابة  
عطف على ارض اي صح استجار دابة للركوب او الحمل بغير الخار او استجار  
نوب للركوب ان بين الركوب والحمل كركب الخار والركوب قال في الكفر والذات  
لركوب والحمل والثوب للركوب عطف على الدور في قوله صح اجارة الدور  
فغيره منه ان اجارة الدابة وما عطف عليه جاز مطلقا وقد قال في الكافة  
فان لم يبين من يركبها او يحمل عليها او من يملكها فالاجارة فاسقة  
والذات قلت ان بين الركوب والحمل فان علم بان على ان يركب لركوب  
لنشر او يحملها اركب الركوب من ثا وعلما ان الوجود الاذن  
من الموجه ولكن اذا ركب بغيره او اركب واحد ليس له ان يركب غيره  
لانه تعين مراد من الاجر فصار كانه نقص على ركوبه ابتداء كذا في الكافة  
وانه مختص براكب ولا يسأل فالف ضمن لانه قد ذكر كل ما يحتمل  
بالمستعمل كالتفطاط حتى لو استجاره قد دفعه الى غيره اجارة او اجارة  
نفسه وسكن فيه ضمن عند له بسبب ربحه لانتفاعه بالنفس في نفسه



واختيار مكانه وضرب اوتار عند تحريره لانه لا يضمن لانه لا يمكن فصلا  
 وقيما لا يختلف به اي بالمستقل بطل التعقيب لانه غير معتد فان سمي في العمل  
 نوعا وقد راكركم له اي المستاجر حل مثله في الضرر وان ت ويا وزنا  
 والاحف كالسهم في الشجر لا الاخر كالمخج واهد به حتى اذا استاجر با  
 ليحل عليها قطنا سميها فليس له ان يحل عليها مثل وزنه حديد لانه ربما يكون  
 آخر بالدرية لان الحديد يجمع في موضع من ظهورها وانقطع ينسب على ظهرها  
 وضمن بار داف رجل ان ذكر ركوبه اي ركوب نفسه نصف قيمته بطل اعتبار  
 الشغل بين المردف والركوب فالاحف الجاهل بالركوب قد يكون آخر من  
 الشغل انما لم يها ذكر الاراداف لانه لو ركبه وحمل في عاقبة غيره ضمن جميع  
 القيمة وان كان الدابة تطيح عليها لان ثقل الركاب مع الذين عليه يمتد  
 في مكان فيكون اشق على الدابة اما اذا كانت لا تطيح فيجب عليه جميع  
 الضمان في الاحوال كلها وقد يتولى رجلا لانه لو اردف جب لانت كركبه  
 ما زاد الشغل وان كان حيتا يتكبر فهو كالحمل كذا في الكفاة وضمن بالزيادة  
 على حمل معلوم ما زاد ان اطاعت الحمل اي ضمن قدر اذاد على الحمل معلوم في الشغل  
 لانه يملك بما دون فيه وغير ما دون فيه والسبب الشغل فان قسم عليه  
 والا اي وان لم تطح حمل مثله فيضمن كل قيمته لعدم الاذن فيه فيكون اهلا كركبه  
 كاهلا كركبه اي الركاب وكبحه ويوان بحرها الى نفسه ليعف ولا تحرك  
 فانه يضمن بها لان الاذن معتد بشرط السلامة لتحقيق السوء برونه وان  
 بها اي بالدرية عما اي عن مكان استوجرت اليه ولو وصليته ذاهبا وجائيا  
 الى الدواب والحي ورواها اليه طلف على جوارحه بها يعني اذا استجرت جوارحه اليه  
 آخر

نظري

آخر ثم روي الى الاول ثم نقصت فهو ضامن قبل تاويل هذه المسئلة اذا  
 استجرت ذاهبا لا جائيا ليشترى العدة بالوصول الى الاول فلا يصير بالعود  
 مردودة اليه بمرامالك معني اما اذا استجرت ذاهبا وجائيا يكون بمنزلة  
 المودع اذا اختلف في الردية ثم عاد الى الوفاق وقبيل الجواب بحري على  
 اطلاقه والخوف ان المودع كما هو المحقق مقصود بالقبول الا بالحق بالعود  
 الى الوفاق فحصل الرد الى نائب المالك وفي الاجارة والعارية يصير الحفظ  
 ماثورا به تبعاً للاستقلال لا مقصودا فاذا انقطع الاستقلال لم يبق ثوبا يبا  
 فلا يرد بالعود قال في الهداية هذا الوجه وقال في الكفاة الاول الصحيح ونزع  
 اي ضمن بنزع بنزع حمار مكرى واليكافه يعني اذا اكرت حمارا مسرجا وسرج  
 سرجا واوكفه يضمن مطلقا سواء كان الاكاف مما يوكف به الحمار مثله  
 او لا اما الكفاة فاما الاول فلان الاكاف ليس من جنس السرج فحقلا فيها  
 صورة ومعني فيضمن القيمة اذا عطيت كما اذا حمل الحديد مكان الحنطة  
السراج باللا يشرح اي الحمار يشترى حيث يضمن كل قيمته لانه معتد اولا  
 للدابة كمن اكرت الحنطة بالحديد وسلوك اي يضمن الحامل قيمة متاع عمله  
 ان يملك بسلوك طريق غير ما عينه المستاجر لكن الناس يسكنونه ايضا  
 ان ينفذوا في الطريقين بالطول والعرض والصنوية والسرورية حتى  
 ان لم يتفادوا فلا ضمان عليه ان يملك او لا فائدة في تعيينه او سلوكه **بلكه**  
 الناس اي يضمن ايضا اذا يملك بسلوك طريق لا يملك الناس لصفة التعقيب  
 وحصول النجاسة وعمله في البحر يعني اذا حمل في البحر فمات له الناس ضمن او  
 تلف لان البحر مختلف حتى ان المودع ان يكرت بالردية في البحر لا يضمن  
 ولم اي الحال الاجرة في الصورة المذكورة ان يملك المنزل كما حصل المقصود

نزع بنزع

بلكه



استأجر أرضا لزرع فزرع رطبة ضمن ما نقصت لانه الرطبة اعظم ضررا  
من البيرة لا تشترى وعرضها فيها وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا الى  
شركة فيضمن ما نقصت بلاكرا لانه صار غاصبا حيث اشتغل الاخر بخير  
غير ما امر به وفتح ثوبا الى خياط ليحيط بمصايد ربه لحاطه قباء غير الرافق  
ان شئ ضمنه قيمة ثوبه او اخذ الثوب بامر مثله ولم يرد على المستحق قيل  
معنا ان الطرف الذي هو دوطا لانه يستعمل استعمال القمص وقيل هو يجري  
على الطلاق لانها يتقاربان في المنفعة لانه شتر وسطه وينتفع به يحتاج  
القميص فغيب الموافقة والحالقة فيميل الى اي الطرفين شتر لكن يجب ان  
لعمور جهة الموافقة فلا يجوز له الرجوع اليه المستحق كما هو حكم الاجارة النافذة  
وفتح غلامه الى حايك مدة معلومة ليعلم الشئ على ان يعطى الاستاذ والمولى  
كل شهر كذا حاز ولو لم يشترط على اخذ الرجوع فبعد تعلمه طلب الاستاذ من المولى  
اجاد هو منه ان المولى من الاستاذ ينظر الى عرف الطلبة في ذلك العمل كان  
يشترط للمولى في جباة مثل الغلام على الاستاذ وكذا لو دفعه اليه فحل حكم  
نوك العمل وذكره فافهم وان علم **باب الاجارة النافذة** فخر ما مر ذكر  
الاول بقوله بالشرط الموحى لبيع لان المانع يكون له اقيمة بالقيمة  
بالا فباعتبر الاجارة بالمعاوضة المالية دون ما سواها من النكاح والخلع  
والصلح عن دم المهر ونحوها وذكر ان بقوله **والشروع** بان يوجه نصيبا من  
داره او نصيبه من دار شريكه من غير شريكه وانما قدرت لان المنفعة  
منها الانتفاع وهو امر حسي لا يكون بالمشاع يتصور تسليمه فلا يجوز خلاف  
البيع لان المقصود به الملك وهو امر حكمي يمكن في المشاع فيجوز الاصل  
احترز به عن الشروع الطارئة فانه لا يفدر الاجارة في ظاهر الرواية

كما اذا اجر كل ثم فسخ في النصف او اجر بطان دارهما لو اصدقات  
اصداها او بالعكس الا من شريكه فان كل المنفعة عكست على ملكه فالبعض حكم  
بملكه الحقيقي والبعض حكم الاجارة فلا يظهر معنى الشروع وانما يظهر اختلاف  
في حق النسب ولاجرة لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم فاذا لم يكن  
الشروع صحيح العقد على ان لا يصح في رواية على له حصه ربه امه كذا في  
ذكر الثالث **بهم وجهالة المستحق** بان جعل الاجرة ثوبا او دابة بل انقيبين  
وذكر الرابع **بقوله** وعدم التسمية بان قال اجرتك واري شهر او سنة  
لم يقل كذا او نفرا ايضا اذا استأجر حائوتا او دارا سنة بانية وراهم  
ان يوتقها المستأجر ويكون على المستأجر او المثل بانها مابلغ بالما شرط المدة  
على المستأجر صارت المدة من الاجرة فيصير الاجر محولا ذكره فافهم وانما لم  
يذكر ههنا لرفوله تحت قوله وجهالة المستحق فان قدرت بهما الى هذين الاخيرين  
وجوب اجر المثل باستيفاء المنفعة ان قيل استيفاءها لا يستحق الاجر  
بالحال مابلغ والا اي وان لم يقدر بهما بالشرط او الشروع لم يرد اي اجر  
المثل على المستحق اي اذا كان اجر المثل زائدا على المسمى لا يجب الزيادة لانها  
انما باستيفاء حقها حيث سمي الاقل وينقص منه ان كان اجر المثل  
ناقصا عن المسمى لا يجب قدر المسمى في التسمية وانما لم يجر المثل في النقص  
لانها مابلغ ولم يرد على المسمى في النقص بغيرها لان المانع لا قيمة لها  
في نفسها عندنا وانما يتقوم بالعقد او بشبهة فاذا لم يتقوم في انفسها  
وجب الرجوع الى قوتت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها  
باعتقاده واذا جمل المسمى او عدم التسمية انتفى المبرمج ووجب  
الرجوع الاصل وهو وجوب القيمة بالقيمة مابلغ كذا ينبغي ان



يتوزع هذا الكلام فان عبارات العدم مضطربة في هذا المقام فان اردت تخرج  
 على قوله وجهه المسمى بعد اى بعد مجهول فكيف مدة كسنة اشهر لا ولم  
 يدعه الى العبد فعليه المدة اى المثل بان ما بالغ ونفسه في الباقى من المدة اى  
 واما كل شهر بمقدار صح في واحد فقط وفيه اى في اى لا يمكن تصحيح العقد على  
 كلمة الشهور ولجها لثباتها ولا على ما بين الادنى والكل لعدم اولوية بعضها على البعض  
 فتعين الادنى واذ اتم اشهر الاول فكل شهر منها ان ينقض الاجارة لانها العقد  
 الصحيح وفي كل شهر سكن في اوله فانه اذا سكن ساعة من الشهر ان صح العقد  
 فيه ولم يكن للموخر ان يخرج اى ان ينقض الاجارة وكذا لكل شهر سكن في اوله  
 لان التراخي منها بالعقد يتم بالسكن في شهر اى وهذا هو الحق وقد قال به  
 بعض المتأخرين وفي ظن الرواية لكل منها اجارة في الليلة الاولى من الشهر  
 الاصل ويومها لان ذلك راس الشهر وفي اعتبار الاول نوع خرج الا ان  
 الكل بان يقول اى زها السنة اشهر كل شهر بمقدار متعلق بالمسكنين ما بين  
 او اسنى جملة الشهور وعين حصه كل منها جاز العقد لان المدة قضيت  
 معلومة فارتفع المانع من الجواز اى ما سنة بمقدار صح وان لم يسم لغير كل  
 لان المدة معلومة الا يري ان اجارة شهر واحد صح وان لم يسم قط كل يوم  
 واول المدة ما سمي بان يقول من شهر رجب من هذه السنة والا اى ان  
 لم يسم شيئا فوقت العقد لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي  
 مثله يتعين الزمان الذي يعقب السبب كاخ الاجال بان باع الى شهر  
 الايمان بان حلف ان لا يكلم فلانا حيث اعتبر فيها الابتداء بعد النزاع  
 من الحكم فان كان اى العقد عين بالالهلال اعتبر الالهلة اى شهر السنة كلها  
 بالالهلة

بالالهلة لان الالهلة اصل في الشهر وقال الله تعالى قل هي موافقة للناس  
 قال الامام لان اصل اذا تعذر يصار الى البدل استأجر بعد اى جرم معلوم بطلان  
 لم يخرج لجهالة بعض الاغراء جاز اجارة الحمام فجاز اخذ اجرة لما روى انه دخل  
 الحمام في الجمعة والتعارف الناس والحمام لما روى انه قلته السلام اصبحت واعطى اجرة  
 وانظر باجر معين والقياس ان لا يصح لانها تروى على استهلاك العين  
 وهو الدين فصار كاستيجار البقرة او الدابة لشرب لبنها والبستان  
 لياكل ثمرها وجه الاستحسان قوله تعالى فان ارضعت لكم فاتوهن اجورهن  
 وعليه انعقد الاجماع وقوي به التماس في الامصار ملائكة ولا تسم  
 وترتبته وقد مره والدين تابع والما لا يستحق الاجرة اذا وضعت لبن  
 شاة لانها لم تأت بالعمل الواجب عليها لانها لا تجار وليس بارضاع  
 بطلانها وكسورها وعندنا لا يجوز لغيرها وله ان ايجالها انما ثقت العقد  
 لا فضائها الى المنازعة وبها ليس كذلك لان العادة بين الناس التسعة  
 على الاطراف لان منفعة ذلك ترجع الى اولادهم ولزوج وطرفها لا في  
 بيت المستأجر الا ما بذنه يعني ليس المستأجر ان يمنع زوجها من وطئها  
 لان الوطئ حق الزوج فلا يمكن من ابطاله لكن المستأجر يمنع من  
 وطئها في منزله لان المنزل حكمه فلا يجوز له ان يدخل ملا اذنه ولله في الزوج  
 في مكانه ظاهر من الناس او عليه شهود فسخها اى اجارة الظلم وتغير اذنه  
 سواء كان الزوج من نفسه ان يكون اجارة ظلم او لا لان هذه الاجارة  
 تزوج فلان حق الزوج ولزوج ان يمنع اجارته عما يوجب ظلمه في  
 فقه وفيما اى في نكاح غير طيب بل باقرار بالالهلة اى ليس له ان يفسخ الاجارة



ورسالت

لان العقد قد لزمها وقولها غير مقبول في حق من استأجره وجاز للبتا  
فجرها ان رخصت او جعلت لان البتة ينضم بالولد وعليها غل الصبي  
وتبابة واصلاح طعام وديته لان العادة ان الطير هي التي تتولى  
هذه الامور فصار ذلك كالمسروط للممن بشئ منها اي من اشياء  
والطعام والدين وهو اي غنمه واجره اي امر على المصنعة وارضاعها  
على ابيه وفرج على هذا قوله فان ارضعت بلبن ثاة او غذية لطعام  
ومضت المدة فلها اجر فان ارضاع لما كان على الاب كان ثمر الارضاع  
وما كان الاخر فان الارضاع هو ثمر البني لهما باو حال صليته في ثمرها في ثمر  
ولما حال صليته في ثمرها فان هذا الكار وليس بارضاع فتقوله فان  
ارضعت يكون من قبيل المثل كذا بخلاف ما اذا وضعت في حادها  
حتى ارضعت حيث شئت الام كذا في الكفاية فلم تصح الاجارة للاذان والالة  
والج وتعليم الحوان والغنة والعناء والملاهي والبتواهي وفي المحيط في كفاية  
الاختان اذا اخذ المال بلا شرط يباح لانه اعطاه مال عن طوع بلكا عقد  
وعت السيس وهو ان يوجر فلما يتزوج مع الالات والمراد اخذ الاجرة  
عليه والاصل ان الاجارة لا يجوز عنده على البطانة والمعاصم لكن لما دفع  
الفتور في الامور الدينية جوزها المتأخرون ولذا قال ويغني اليوم بغيرها  
اي الاجارة لتعليم الحوان والغنة والامانة والاذان ويحبر المستأجر على  
دفع الامور الخمسة على اطلاق المرسومة وهي تهدي للمؤمنين على رؤس  
بعض سور القرآن سميت بها لان العادة ايها الخلاء في تغذي الاجارة  
ان دفع الى امر غز لا ينسج نصفه او استأجر حمارا ليجاز اذ به  
اي بعض الزاد او نور ليطن ثمره بعض دقيقه هذا لا يبرر بغير الطمان

وقد

وقد نهى النبي عليه السلام لانه جعل الاجارة ما يخرج من علمه والاقلان في مضاف  
او من تجزئه كذا اليوم بكذا اي استأجر رجلا فيجزئه هذه العشرة الا صوغ من  
الدينق اليوم بدرهم فسد عند له صفة رحم الله لهالة المعقود عليه لان ذكر  
الوقت يقتضي كونه المنفعة وذكر العمل مع تقدير الدينق يقتضي كونه العمل  
ولا يرضح لاحدهما على الاخر بل ان نفس المستأجر في وقوفها على العمل لانه  
لا تحق الاجارة الا به لكونه اجيرا مشتركا ونفع الاجير في وقوفها على المنفعة لا يذ  
يستحق الاجارة بمضي المدة عملا ولا نفعه ولو كان المعقود عليه كلمة ما اي  
يعمل هذا العمل مستقرا لهذا اليوم فهو غير محدود وعمل له صفة رحم الله  
اذا سمى عملا او قال في اليوم جازت الاجارة لان في اللظف لا التقدير المدة فلا  
يقتضي الاستمرار فكان المعقود عليه العمل وهو معلوم او ارضاء بشرط ان يسبقها  
او يكره ان يمارها او يسبقها لان اثر هذه الافعال يبقى بعد انقضاء المدة وليست  
من مقتضيات العقد وفيه نفع صاحب الارض فتقيد كالمبيع بخلاف استأجرها  
على ان يكرها ويذر غيرها او يسبقها ويذر غيرها لانه شرط يقتضيه العقد لان  
الزراعة مستحقة بالعقد وهي لا يتأتى الا بالاسق والكرى فلا تقدره وبلا  
ذكر ذاعتها او ما يزرع فيها لم يصح اما الاول فلان الارض يستأجر للزراعة  
والبناء والغرس مما لم يبين شيئا منه لم يعلم المعقود عليه وانما ان فلتقات  
انواع الزراعات واضرار بعضها بالارض فلو لم يبين شيئا منها لم يعلم  
المعقود عليه الا ان يعمم الموضع بان يقول على ان تزرع ما شئت في تصح  
لوجود الاذن منه ولو ذكر بها بلا ذكر الزراعة او ما يزرع فخص الاصل عاذاي  
العقد صحيحا وله المسمى لا ارتفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد استأجر  
جملا الى بغداد ولم يتم عمله في وقتها فلو لم يصح لان الاجارة فائدة  
والعين امانة ولم يوجد التقدير وان بلغ المكان المعقود عليه المسمى من الاجر

ورسالت

فهذا



استحسانا والقياس انه يجب ابرام المثل لانه وقع فاسدا ووجه الاحتجاج ان الجارية  
 ارتفعت قبل تمام العقد فان تنازعا اي العاقدان قبل الذرع في الاول  
 او المثل في الصورة الثانية فثبت الاجارة يعني فسخها العاقدان فلو اختلف  
 وان تعدى الى المتأجر على التذاتة وضمن او عمل طعاما مشتركا بينه وبين آخر  
 فاستأجر احدهما الاخر او حماره الى مكان كذا فحمل الطعام كلها فلا ابرام لا يستحق  
 ولا ابرام المثل اما في الاول فلما تنوزر ان الاجر والضمان لا يجتمعان ولما في الثاني فلما  
 العقد ورد على ما لا يحتمل الوجود فبطل كاجارة ما لا منفعة له لان المعقود عليه  
 عمل النصف الشايع وعمله غير متصور لانه فعل حسنة لا مقصود في ان يبيع من حيث  
 انه شايع بخلاف البيع لانه تعهد فشرع وهو يكتمل كانه في الذرع في الطريق يعني  
 استأجر دابة ثم مجد الاجارة في بعض الطريق وجب ابرامه كبيع قبل ان يملك  
 ولا يجب الاجر لما بعده عند له يوسف رحمه الله لانه باجور وصار غاصبا  
 والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد رحمه الله يجب الاجر كله لانه يسلم  
 من استعمال ففسق الضمان كذا في الكافي وزاد في شرح المحقق ففسق  
 ففسق الضمان قوله وعقد الاجارة قائم لان الاجارة لا تنسخ به وحده  
 فوجب له الاجر كاستحقاقه على الاجارة كاستلامه بذلك اجارة انفع بالبيع  
 يجوز اذا اختلف واذا اختلف لا يبيع اذا اقر داره يسكنها يسكن دار  
 اخرى او دابة ليركنها بر كوبة دابة اخرى او ثوبه ليلبس بلبس ثوب  
 آخر لم يجر عندنا لان المعقود عليه ما حدث بغيره نسبه ونسبه  
 بانزاده يحرم التنازل عند اختلاف ما اذا اختلف الجنس لان التنازل  
 في الجنس المختلف ليس كرام كذا في الكافي اقول يرد على ظاهره ان قوله  
 التنازل في الجنس المختلف ليس كرام مخالف لما قال في باب الرمي ان وجد  
 والجنس هو الفضل والتنازل لوجود العلة وان وجد احدهما وعدم الآخر  
 حل الفضل وهو التنازل لان التنازل هو دابة يردى او ثوبا في شعر

وان عد ما حل الفضل والتنازل فان التنازل في غير جنس مختلف وان وقع  
 التنازل فيه ودفعه ان مراده بالجنس المختلف ما لا يكون فيه قدر كبير كخنة  
 من ثوب كفتين من شعر حيث جاز فيه التسمية لاختلاف الجنس التنازل  
 العبد كما جاز في بابه وهرهنا كذا فان جنس النسخ اذا اختلفا ليس النسخ  
 في المودارات الشرعية لم يحرم التنازل لانتفاء جزئي العلة فيكون هذا  
 داخل في حكمه وان عد ما حل الفضل والتنازل هذا وقد عطل في المحيط عدم جواز  
 اذا ابرام الجنس بان الكفاية معدومة في العلم فليس كانت نسبيا لا عينيا  
 وانما هي كلفة فاعلمه وسلم نهى عن بيع الكاكي بالكاكي الا انه خصصه خلافا  
 لجنس بالاجماع **باب من الاجارة** الاجير نوعان احدهما الاجير  
 وثانيهما الاجير الخاص وسنأتي بيانه الاول من يعمل لواحد كالحياط وكجوه  
 او يعمل لى واحد على غير مؤقت فاذا استأجر رجلا وصدقه للحياطة او الخبز  
 في بيته غير متعبد او يومين كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل لغيره او موقفا  
 بلا تخصيص يعني اذا استأجر رجلا ليرعى الغنم شهر ابد رعيهم فهو اجير مشترك  
 الا ان يقول ولا ترفع غنم غيري في يصير اجيرا معدوم شيئا حقيقة والما لا يجرى  
 اي لا يستحق الاجير مشترك الا بالاجرة كالمصاع وكجوه لان الاجارة  
 عقد معاوضة فيقتضي المساواة بين العوضين فالتمس الموقوف عليه  
 المتأجر وهو العمل لا يسلم للاجير العوض وهو الاجر ولا يضمن من يملك في  
 برة سواء يملك بسبب يملك التميز عنه كاسترقه او بالاعين كالحرق القاب  
 في الاجارة لان العوض امانة عنده لان قبضه باذن المالك لمنفعته وهي  
 اقامة العمل فيه فلا يكون مضمونا عليه كالمودع واجير الواحد وان وصليته  
 بشرط عليه الضمان لانه لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين اما



اما في ما لا يمكن التفرز عنه فبالاجماع واما فيما يمكن فيه الخلاف فعندما يجوز عند  
 يفسد لما ذكرنا فافقه المتأخرون بالصحة لا بفساد الصلابة فيه  
 كذا في الحاوية بل يضمن ما يهلك بعمل كالحرق اى حرق الثوب الحاصل من الدق  
 اى دق القصار ورتق الحال فان التلصص الحاصل من رتق حصل من ترك  
 التثقيب في الشئ والتعلق حصل بشدة الحال فان التلصص الحاصل من  
 من ترك التوثيق في شئ والحرق السقيمة من مدة الا او ميا غرق  
 اى لا يضمن او ميا غرق من مدة السقيمة او سقط من دابة وان كان بسوء  
 او قصوه لان ضمان الادنى لا يجب بالعقد بالجنابة وما يجب بها كسبي  
 العاقلة والعاقلة لا تبيح ضمان القود وهذا ليس بجنابة لكونه مأذونا  
 فيه او يهلك من جنابة لو قصد لم يفسد كالعقد وكذا دابة اى لا يضمن ايضا  
 دابة يهلك من قصده وكجوه ولم يجره اى لم يجر المعاد لانه الترتيب المعقد  
 فصار واجبا عليه والواجب لا يحاط به الضمان كما اذا قد انا في اخر  
 ومات المضروب به الا ان يمكن التفرز كقوى الثوب وكجوه اذ بقوة الثوب  
 ووقته يعلم ما يمكنه من الدق بالاجتهاد فافقه تعينه بالسلافة بخلاف  
 القصد وكجوه فانه يبنى على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا  
 ما لا يمكنه من الجرح فلا يمكن تعينه بالسلافة فسقط اعتباره الا اذا المعاد  
 فيضمن الزايد كله او لم يهلك واذا يهلك يضمن نصف دية النفس لانه يهلك  
 بما دون فيه وغير ما دون فيه فيضمن كسبه وهو النصف حتى اذا اخطأ  
 لقطع الحشفة وبئر المعطوع كسبه عليه دية كاملة لال الزايد وكشفة وهو  
 كامل فيجب عليه دية كاملة وان مات كسبه عليه نصف الدية ومن التواجب  
 يجب الاكثر بالبر والاعل بالهلاك ذكره الرامى وان انكسر في الطريق ضمن

رواقه نحو

خطبته على ما في المحل

الحال

الحال قيمة في مكان علمه بلا اجر او مكان كسبه بخصه اى اما الضمان فلانه  
 يملك بفعله لانه الدخول تحت العقد عمل سليم والتفدية افضل والا الجواز  
 فلانه يملك بفعله لانه الدخول اذ انكسر في الطريق والحل شر او احدثت  
 انه وقع تعديا كان عند انكسر فيميل الى اى الجنتين شاء فان ماله من الابتداء  
 من هذا الوجه وله وجه آخر وهو ان ابتداء الحل حصل بآثره فلم يكن متعديا  
 وانما صار متعديا متعديا ضمن قيمته في الابتداء فلا يجب الا بالبر او بينين  
 انه وقع كان متعديا من الابتداء وان مال الامة لكونه مأذونا فيه في الابتداء  
 وانما صار متعديا عند انكسر ضمن قيمته عند انكسر واعطاه اجره بكتاب  
 ومانى النوى من الاجرة الحاصل ويسمى اجبر وهذا ايضا هو من يعمل لو اهد  
 كلاما موقفا بالخصم وقابلة الشئ وعرفت مما سبق وسمي الاجر بسليم  
 تعينه مدته وان لم يعمل كما جبر شخص لخدمة او رعى غنمه وليس له ان يعمل  
 لغيره لان منافعه صارت مستحقة له والاجر مما يلزمها فيستحقه عالم يمنع  
 من العمل مانع كالمرض والمطر وكذا ما يمنع الممكن من العمل اقله ان الاجر  
 للخدمة او لرعى الغنم انما يكون اجيرا خاصا او اشرط عليه ان لا يخدم  
 غيره ولا يرعى لغيره او ذكر المدة او لا يجوز ان يستاجر راعيا شره الرعي له  
 فقامت مدة بامر معلوم فانه اجير خاص باول الكلام اقول شره انه وقع  
 الكلام على المدة في اقله فيكون منافعه المستاجر في تلك المدة فيمتنع ان  
 يكون لغيره فيها ايضا وقوله بعد ذلك ليرعى الغنم كقول ان يكون لا يتابع  
 العقد على العمل فبصرفه اجير مشترك لانه من يقع عقده على العمل وان  
 يكون لسان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاطاعة  
 في المدة لا تنحصر في الاجير الخاص ما لم يبين نوع من العمل بان يقول اشتاجر منك



شهر الخدمة او المصادق فلا يتغير حكم الكلام الاول بالاحتمال فيجب اجبر و قد لم  
ينقص على خلافه بان يقول على ان تسمى غنم غيري مع غنمي وهذا اذا اقر المدة  
بان استاجر لي غنما سمائة له باجر معلوم شهراني يكون اجبر امشركا  
باول الكلام لا يتبع العقد على العمل في لوله وقوله شهراني آخر الكلام يتم ان  
يكون لا يتبع العقد على المدة فيصير اجبر و قد وكتم ان يكون لتقدير العمل الذي  
وقع عليه العقد فلا يغير اول كلامه بالاحتمال ما لم يصح بخلافه ولا يضمن ما  
يملك في بده او عمله ابا الاول فلان العين امانة في يده بالاجماع اما غيره  
فظاهر اما عند هما فلان تضمن الاجبر المشترك نوع استحسان عندهما  
صيانة لاموال لانه يتقبل الاعمال من خلق كثير طعنا في كثرة الاجرة وقد تجر  
عن القيام بها فيمكن عند طويلا فيجب عليه الضمان اذا اهلكته بما فكر في  
عنه لئلا يتحمل في حفظها واجبر لو عد لا يتقبل الاعمال فاذا فيه العاين  
واما الثاني فلان المناخ صارت مملوكة للمستاجر فاذا احره بالتمرف  
الى ملكه صح وصار ثابا منابه فصار فعله منقول اليه كانه فعله بنفسه وكثير  
عليه بقوله فلا يضمن طم صبي ضاع اي الصبي في يده او سرقة ما عليه اي  
على الصبي من الخسار لكونها اجبر و قد صح تردد بين الاول والثاني في العمل نحو  
ان خطته فارسيه فبدرهم وان خطته رومية فبدرهمين وزمانه  
ان خطته اليوم فبدرهم وخطته غدا فبنصفه ومكانه ان سكنت  
في هذا الدار فبدرهم او هذه فبدرهمين والعامل ان سكنت فيه عطارا  
فبدرهم وان سكنت غدا فبدرهمين والمسافة نحو تذهب فبدرهم  
وان تذهب الى واسط فبدرهمين والحق ان تحمل عليها شعير فبدرهم  
او برافير رصين وكذا اعيه بين ملته شياء ولو بين اربعة لم يجر كانه باجر

والجانب دفع الحاجة لكن يجب اشتراط اختيار التعيين في البيع لا الاجارة  
لان الامر انما يجب بالعمل واذا وجد بصير المعقود عليه معلوما وفي البيع كسب الثمن  
بنفس العقد فتحقق الجهالة بحيث لا يبرقع النزاع الا بالاثبات الخمار  
ويجب اجبر و قد من الامر من المتروك فيها قليلا كان او كثير لكن اولى  
اي التردد في الزمان نحو ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فبنصفه  
يجب في الاول اي يجب اذا وجد العمل في اليوم الاول من اليومين المتروكين فيها  
ما سمي من الاجر وفي الثاني اي يجب اذا وجد العمل في اليوم الثاني من الاجر المتروكين  
زلا يد على الحسم وعندهما شرطان جازان وعند رفرهم احد فاسد ان  
لان ذكر اليوم في الجملة وذكر المدة وفيه يجمع في كل يوم تسعينان الواجب  
احدهما وهي محاولة كالمقال فخطه اليوم بدرهم او نصف درهم ولما ان  
كل واحد مقصود فصار كاخلاف النوعين كالأروية والارسية ولم ان  
العقد المضاف الى الغد لم يثبت في الاول فلم يجمع في اليوم ستمين فلم يكن  
الاجر كجاولا في اليوم والمضاف الى اليوم يبقى الى الغد فيجمع في الغد ستمين  
درهم او نصف درهم فيكون الاجبر نحو الاول وهي يبيع جوارا العقد في المستجر  
شورا او كانوا في الدار المستأجرة واصرف بعض بروت اجبر ان او الدار  
لا ضمان عليه مطلقا اي سوار بني باذن صاحب الدار او لا لان هذا انشاع  
نظام الدار على وجه لا يغير بيته الباقية الى المقصود الا ان يبيع ما يضمن  
الناس من ترك الاحتياط في وضعه واتقاد نار لا يوقد مثلها في الشور والحق ان  
كرا في العادة استاجر حارا فضيل عن الطريق ان علم ان لا يجد له طلب  
لم يضمن كذا راع شاة من قطعة لحاف على الباقية انما تبصرها كذا في الحاجة  
لا بفرع بعد موخر الخدمة بلا شرط لان في خدمة السخر زبارة مشقة فلا  
يستلزمها الاطلاق لا يستد مستاجر اجبر على عبث بخور ينع اذا استاجر عبدا



يجوز ان يشر او اعطاه الاجر فليس المستاجر ان يأخذ منه الاجر هذه الاجارة بعد  
 الفراغ صحيحة حتى انما لان فساد الرعاية حق المولى فيبعد النزاع رعاية  
 حق في الصحة ووجوب الاجر ولا يضمن اكل غلة عبد نصيب فاجر هو العبد  
 نفسه بيع رجل نصيب عبد فاجر العبد نفسه وستم فتن العبد تحت الاجارة  
 كونه نفعاً في حق المولى فان اخذ العبد الاجر فافضل الغاصب الاجر منه  
 فاكمل لا يضمن عند له حقيقه رهنه وقالوا لا يضمن لانه انتف بالغير بلا تأويل  
 لان الاجر مال المولى وله انه انتف بالغير مستقوم في حق المتدف فلا يضمن  
 كنصب السرقه بعد القطع كما اذا اجره الغاصب فانه اذا اجر عبد انضم  
 واخذ الاجرة وانتف لا يضمن لان الاجر وجه للعبد قبضه بالاجرة المأثورة  
 من اجارة نفسه اتفاقاً لانه نافع محض ما دون فيه كقول الهبة وفائدة  
 تظهر في حق خروج المستاجر عن عهدة الاجرة فانه يحصل بالاداء المأثورة  
 مولاة فاقية لانه وجد عين ماله ولا يلزم من بطلان التقويم بطلان الملك  
 كما في نصيب السرقه بعد القطع فانه غير متقوم وملك للمالك استاجر عبد  
شهرين شهرين اربعة وشهرين خمسة صح على الترتيب المذكور لان الشهر المذكور  
 او لا ينصرف الى ما يلي العقد تحريماً بالحوار فينصرف اثنا الى ما يلي الاول ضرورة  
 حكم الحال ان اختلف في ايام العقد ورضه وجرى ما الرضى بغير ان يستاجر  
 عبد شهرين اربعة شهرين فاقية في اول الشهر ثم جاء آخر الشهر وتعدت بعض ايام  
 واختلف في حال المستاجر ورضه هو اذ اتم من اول المدة وقال المور في آخرها  
 حكم الحال فان كان العبد ابقا او رضاه في الحال حكم بانه كذا من اول المدة فلا  
 يجب الاجر وان لم يكن ابقا او رضاه في حكم بانه كذا من اول المدة فيجب  
 الاجر وكذا الاختلاف في جرم ما الرضى القول لرب الثوب في التخصيص والقبض  
 والصورة والتمرة بغير اذ قال رب الثوب للخياط امرتك ان تحيط ثوبي فقبض

فقطه

فقطه قميصاً او للصبغة امرتك ان تصبغ ثوبي امر فصبغته اصغر فقال  
 الخياط والصبغ ما امرتني هو الذي فعلته فالقول في صورتين لرب  
 الثوب مع اليقين لان الاذن يستفاد من قبله وكان القول قوله فيما  
 اذن فيه فاذا لم يكن له ما يشته فحلف رب الثوب في الصورة الاولى  
 غير ان شاء ضمن قيمة الثوب فيرمول ولا اجرة وان شاء اخذها و  
 اعطاه اجر مثله ولا يحاوزه به المستحى لانه امثل امره في اصل الامر به وبه  
 القطع والخياطة لكن خالف في الصفة فيجوز انهما في وفي الثانية  
 غير ان شاء ضمن به قيمة ثوب بعض وان شاء اخذ ثوبه واعطاه اجر  
 مثله لا يحاوزه به المستحى ايضا والقول لرب الثوب في الاجر وعنده اي  
 صدقة رب الثوب مع بینه في قوله قلت لي لجانا لا يصانع قال بل باجر  
 لانه نكر العقد ووجوب الاجر وتقوم عليه باب فتح الاجارة  
فتفتح اي المستاجر ولاية الفسخ لانها تنفس الاحمال الانتفاع بوجه امر  
واذا لم يعل تنفس خيار الشرط بان استاجر داراً سنة على انه اذله  
الموجر بالخيار فيها ثلثة ايام وانما تنفس به لانها عقد معاوضة ولا يجب  
 قبضه في المجلس ويكمل الفسخ بالاقالة فيجوز شرط فيه كالبسج وخيار الرؤية  
 لانه صحيح عليه وسلم قال من اشترى شيئاً لم يره فله الخيار اذا رآه  
 والاجارة شراء المتافع فيقتول نظام الحديث لفظاً او دلالة وخيار  
 عيب حاصل قبل العقد وبعده اما جواز الرتبة بعيب حاصل قبل العقد  
 نظام واما جوازه ما بعد العقد فلان المعتقد عليه هو المتافع وازا  
 توجد شيئاً فاشأ وكل ما كان كذا فكل جزء منه جزء لا يتجزأ فكان  
 العيب حاصل قبل القبض والعيب وذلك بوجوب خيار كذا في البيع وهذا لا  
 يفرق بين ان يكون العيب حادثاً بعده قبض المبيع المستاجر او قبله



لان الذي حدث بعد قبض المستاجر كان قبل قبض المعتود عليه وهو النافع  
 كذا في شرح ابدية نفوت النفع صفة عيب كراه الوار وانقطاع ما  
 الرعي وما الارض فان كل امرها نفوت النفع فيثبت خيار الفسخ او كل عطف  
 على نفوت به اي بالنفع يعني ان العيب لا نفوت النفع بالكلية بل بكل  
 يجوز ان ينتفع به في الجملة كمرض العبد ووجه الدابة فان الاجارة نفسه به  
 ايضا فلو لم يخل اي عيب به اي بالنفع او انتفع اي المستاجر بالحق بالنفع  
 واستوفي المنفعة وقدره في العيب او اراد اي الاضرار الموجب بسقط  
 خياره لرد اليبس ولذا قالوا ان العيب او المخل بالنفع المقصود لم يكن  
 مجوزا للفسخ بوجه اذا كان في الارض جايضا للجمال لا ينتفع به في سكنى او حفظ  
 ذلك الجايض ليس له ولاية الفسخ لان المعتود عليه المنفعة فاذا لم يتمكن  
 المخل فيه لم يثبت الخيار وبعد عطف على خيار الشرط لزوم ضرر لم يجز  
بالعقد ان يفي الى العقد كما في مسكون وبيع ضرر من استوجبه جرحا لملقه  
 فان العقد ان يفي لزوم فله سن صحيح وهو غير مستحق بالعقد وموت عرض  
 استوجبه اي طباع لطبخ واذا اضلها بها ولتمها فان العقد ان يفي بضر  
 المستاجر بالملأف ماله في غير الولية ولزوم دين عطف على لزوم ضرر لا  
 الا بئس الموجر فانه اذا اجر وكانا او دلوانه انفس ولزوم دون لا يقد  
 مع ضمانها الا بئس ما اجر وارا فسخها فسخ والا لزم ضرر الحسن  
 عطف على لزوم مستاجر عبد لخدمة في الحضر او مطلقا اي غير مقيد بكونها  
 في الحضر وان كان محولا على الخدمة في الحضر فان منع مالكه من السفر فله  
 الفسخ لوجود العذر واراد المستاجر سفره فلما ذكر العسخ لوجود العذر وان  
 رضى المالك بسفره فليس للمستاجر الفسخ لان تقار العذر واقل من مستاجر

وكان يستجر فان الاجارة ان ثبت لزوم اجر الدكان وهو يستحق بالمال  
 واقل من ضباط يعمل بماله استاجر عبد الخياط فترك عمله قبل ان يملكه بماله  
 لان من ليس له دين بالاجرة فماله ابرة ومقراض فلا يحق العذر في  
 حقه ويدر مكره الدابة ممن سفره فانه عذر لانه لو منع على موجب العقد  
لم يضر زايلا فيقال كون ضرره سفره فذهب وقته او طلب غريم لم  
يضر او الحارة فافترى بخلاف متعلق بوجه وضباط يعمل بماله استاجر عبد  
ترك مستاجره اي مستاجر عبده الى الخياط ليعمل متعلق بالترك في الصرف  
فانه لا يكون عذرا اذ يمكنه ان يعقد الخلام للخياط في حاجته ويعمل في الصرف  
فاحيته ويدر المكارى متعلق بوجه ويدر المكارى فانه ايضا ليس بعذر  
اذا يمكنه ان يعقد ويبعث دابة على يد مكيذه او اجهرة وبيع ما اجره  
بمتعلق بوجه ولزوم دين فانه ايضا عذر بدون حقوق دين كما هو في بيع  
الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت احداهما اي احد العاقدين ولو غدر  
لنفسه لانه لو بقيت بصيرة المنفعة المملوكة او الالة المملوكة بغير العقد  
مستحقة بالعقد لانها اتي الوارث وهو لا يجوز ولو غدر بغيره لا  
اي لا يفسخ كالوكيل والوصي والمتولي المسحق عليه المسحق هي لومات  
المعتود لم يطل ما ذكرنا وينسخ بموت احد المستاجرين او الموجر  
في حصته فقط وبقيت في حصته التي قال بطل فيها لان الشيوخ يمانع  
قلنا الشرط يراعى وجوده في الابدان لا التوارك كما شهدا في النكاح  
مسائل شتى اقوا حصان يد ارض وهي مع خصيد وحصنة وهي  
 الذرع المخصوص والمراد بها ما ينسب من اصول العصب المخصوص وفي



الارض استأجرها او استعارها فاصرف ما في ارض غيره لم يضمن لان الارض  
 ليس مباشرة فلا يكون متعديا كذا في البرية ملكه ان لم يخطب الرياح قال النكاح  
 عدم الضمان اذا كانت الرياح ساكنة ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة  
 فيضمن لان موقد النار يعلم انها لا تستقر في ارضه فيكون وضع حجره في الطريق  
 فاصرفت شيئا من لانه متعديا بالوضع ولو رخصها الريح الى شيء فاحرقه  
 لا يضمن لان الريح فحيت فعله كذا في النهاية سقى ارضه سقيا لا يحتمل اي  
 لا يحتمل تلك الارض ذلك السقي فتعدي الى الماء الى جاره ضمن لانه مباشر لا  
 مسبب اقعد ضياط وكوه في دكانه من يطرح عليه العمل بالنصف جاز فان  
 صاحب الدكان قد يكون ذاهبا ووجهه ولكن لا يكون حازقا في العمل فيعقد  
 حازقا في العمل يطرح عليه العمل وكان العتس ان لا يجوز لانه استأجره بنصف  
 ما يخرج من عمله وهو مجهول كعقبة الطحان لكنه جاز استحقاقا لانه مشترك  
 الوجود في الحقيقة فان هذا بوجاهته يقبل وذلك بخلافه يعمل فينتظم  
 المصلحة ولا يضره الجهالة فيما يحصل كاستجار عمل لحمل عليه محلا وراكبين  
 وحمل محلا معادافا انه جاز استحقاقا في القياس الجوز وهو قول  
 الشافعي رحمه الله لان الحمل متفاوت بمجهول فيقتضي الى التزاع وصحاح  
 انما الجهالة تنزل بالصرف الى المعاد واراوته اجوداى اراة ان الحمل  
 احسن لان الشافعي يذهب الى ان الجهالة مستأجرة محلا جاز قدره فكل من  
 زاد عوضا لانه اسحق عليه محلا معادافا في جميع الطريق فله ان يسترد منه  
 قال القاضي دارة فرغها والا فاجرتها كل شهر كذا ولم يفرغ وجب  
 الحسم لانه اذا عين الاجرة وانصاف رضى بها طاهرا انعقد بينهما

انما يخطب  
 :

عقد اجارة الا اذا انكر الفاعب ملكه فاذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة  
 وان وصليته انتبهت اي اثبت صاحب الدار كونه ملكا او اقر الفاعب  
 اي ملكه ولم يرض بالاجرة اي صرح بعدم رضاه به في لا يجزى رضاه طاهرا  
 المستأجر اي جازله ان يوجر المأجير من غير موجه ولا يجوز ان يوجر الموجه  
 لان الاجارة تملك المنفعة والمستأجر في حق المنفعة قائم مقام الموجه  
 فيلزم تملك المالك ويغير ويودع فيما لا يختلف التمسك بالانتفاع بها  
 والا كان متعديا فاذا استأجر واية ليركب لا يوجر غيره ولا يغيره لانه  
 مما يختلف في الانتفاع به وكل لا يستأجر دار وقبض ولم يملكها اليه  
 حتى مضت المدة رجع الوكيل بالاجرة على الاثر كذا ان شرط العمل بالاجرة  
 وقبض ومضت المدة ولم يطلبها الاثر منه رجع الوكيل بالاجرة عليه  
 لان الاثر صار قابضا بقبضه عالم بظهور المنع ولو طلبها فاني حتى يحل  
 لا يرجع به على الاثر لانه لما جسد الدار من الاثر وله هو الجسد فوجب  
 يد الوكيل من ان يد يبايع فلم يصح الموكل قابضا حكما ولم يضر الشافعي فاذا  
 يد الموكل حكما فلم يجب الاجرة على الموكل كذا في القواعد الاثر على كتب المحاكم  
 قدما يجوز لغيره لان كتبها ليس من افعال القضا بل جزم المستأجر لا يكون حصما  
 لدعي الاجارة والرتين وان شاع لان الدعوى لا يكون الا على ما ذكره العيون  
 بكتاب المشتري لانه ما ملك العين ذكره في الهادية **كتاب العارضة** فخرج  
 من كتاب تملك المنفعة بعض شرح في كتاب تملك نفع بلا عوض في الحاح  
 بالتدبير كانه منسوب الى العار لا لطلبها عار وجب في الهداية اي من  
 العتية وهي العتية في الهادية اي من العتية وهو التناوب حكاه  
 محل للغير قرينة في الانتفاع بملكه الا ان يعود اليه في لغة ما ذكره في تملك

انما يخطب  
 :

:



نفع بلا عوض وبهذا يخرج الاجارة ونفع باعرك لانه صريح فيها وطهرتك  
 ارض لان الاطعام اذا اضيف الى ما لا يعلم كالارض يرد به الكل فقلت  
 اطلاقا لا اسم المحل على الحال ونحوك ثوبه هذا او جارية هذه او الم يرد به  
 الهبة فان النفع تملك العين عرفا وعند عدم ارادة يحل على تملك المتنازع  
 واصله ان يعطى ثاقه او مشاة يشرب لبنها ثم تزدوكة استعماله فليكن  
 العين فاذا اراد به الهبة افا وملك العين والابق على اصل وضعه  
 وملكك على دابتي هذه اذا لم يرد به الهبة فان هذا اللفظ يستعمل عرفا  
 في الهبة لما سبق من قولهم عمل الامر فلانا على الترس ويراد به التملك ومما  
 لعله هو الاركان ويستعمل فيه ايضا فاذا توى احداهما صحت وان لم يكن  
 له نية حل على الادنى لئلا يلزم الا على بانك اقول بهذا التوفيق بين  
 ما عترض صاحب الكافي على الهداية بوجوهين احدهما انه جعل في كتاب  
 العارية هذين اللفظين يعني ممتلك وممتلك حقيقة فملك العين  
 وبجاز التملك المنفعة ثم ذكر في كتاب بيان النواظر وملكك على هذه  
 الهداية اذا توى بالحل ان وعلى بان الحل هو الاركان حقيقة والحقيقة  
 ثم اذ باللفظ بلانية ففقد عدم ارادة الهبة لا يحل على تملك المنفعة بل  
 على الهبة ان دفع الاول فلانة اراد جعل هذين اللفظين حقيقة فملك  
 العين في العارية جعلها حقيقة لم عرفها فليكونا محازين لملك المنفعة  
 عرفا ضرورة اراد جعل المحل حقيقة الاركان جعل حقيقة لم لعله يكون  
 تملك العين محاذ لاله ضرورة فلا منافات واما اندفاع الثاني فلان  
 الحقيقة انما تزدو باللفظ بلانية او الم جارضا محازا مستعمل فلان الهبة  
 اذا انتفعت كان المعنى الوفي واللفظ المستعمل مستوفين في الارادة

وحاشيك

فيجب

فيجب على اللفظ على الادنى لئلا يلزم الا على بانك واخذ منك عبدي  
 فانه اذن له في الاستخدام فيكون عارية وداري لك سكني وداري لمرك  
 سكني فان لفظا سكني محكم في ارادة النفع فيصرف اللام عن اعادة  
 الملك ويرجع المعبر مع بان لان المتنازع تملك شيئا فشيئا يجب  
 حدودها فالم توجد لم تملك فتصح الرجوع ولا يتضمن اذا ملكك بلا نقد  
 لانها امانة ولا تخرج الى العارية ولا تترفع لان الاجارة دون الاجارة  
 والزمين والاشي ولا يتضمن ما فقه فان آخر ادر بين المستعير فملكك  
 بلا نقد لانها امانة ولا تخرج الى العارية ولا تترفع لان للاجارة  
 دون الاجارة والزمين والاشي لا يتضمن ما فقه فان آخر ادر بين  
 المستعير فملكك العارية ضمنه المعبر الى ضمن المعبر المستعير لانه اذا لم  
 تناولها كان كل منها غصبا ولا يرجع الى المستعير على احد اذ ظهر الغصب  
 انه آخر ادر بين ملك نفسه او ضمن المستاجر ويرجع الى المستاجر  
 على دفع الضرر والضرر عنه ان لم تعلم انه عارية معه وان علم فلا يرجع  
 لانه لم يفرقه فصار كالمستاجر من الغاصب عاكما بالغصب وتعار  
 الى العارية مطلقا اي سواء اختلف استعماله او لا ان لم يعلم متغصبا  
 لانها لما كانت تملك المتنازع محازا ان يعبر لان المالك ملك  
 التملك كالمستاجر يملك ان يوجر والموصى له بالخوة تملك ان يوجر ويغار  
 بالاختلاف استعماله ان عينه اي متغصبا وفرع على قوله ويغار مطلقا  
 بقوله ممن يستعار دابة مطلقا يحل عليها ما شاء ويؤجره اي المحل ويركب  
 نفسه ويركب غيره دابا فعل تعين وضمن بغيره حتى لو ركب نفسه



ليس له ان يركب غيره اذ قد بين وكوبه ولو اركب غيره ليس له ان يركب نفسه  
 حتى لو فعله ضمن وان اطلق اي المجر الانشغال في الوقت والسوق الشغل  
 ما شراي وقت شرا لانه يتصرف في ملك الغير فحين يتصرف على الوجه  
 الذي اذن له فيه وان قيد ضمن الى المستعير بخلاف ان شرط فقط التعبد  
 انما في الوقت لا النوع او بالوكس او فيها فان عمل على والتدقيق وان  
 خالف شريطين والى مثل او غير الاعية التماس والكيل للموزون والموزون  
 المتعارف فمن لان الاعارة عليك المنفعة ولا يستفيع بهذا الامر  
 الا بالاسلامك غيرها ولا عليك استمرلكها الا اذا حكمها فان قبضت  
 عليك غيرها ضرورة وذلك بالهبة او القرض او انا بما ضر الكونه موجبا  
 للزوال لشي هذا او لم يعين الجهة اما اذا عينها كاستغارة الدراهم  
 لغيرها الميزان او يميز بها النكاح وكذا ذلك من الانتفاعات  
 فيصير غاربية اما انه ليس له الانتفاع باهلها كما كان نظير الحكم في السب  
 المحلى وقرع على كونه قرضا قوله فيضمن بهلاكها قبل الانتفاع كما  
 حكم القرض صح الاعارة اي اعارة الارض لنفسه والقرص لان منفعتها  
 معلومة عليك بالاعارة فيملك بالاعادة وله اي للمجر ان يرجع لان الاعارة  
 ليست بلا زمة ويكلف قلوها اي البناء والنوس لانه شغل ارضه  
 يملك فيوم بالتوزيع الا اذا اشار ان ياخذها بغيرها اذ استغرق الارض  
 بالفتح في يضمن له قيمتها معلومين ويكونان له كمالا يملك ارضه عليه ويستبد  
 ذلك به صاحب اصل واذا لم يستضر به لا يجوز التمسك الا بالانفاقاها ولا  
 شرطا الانتفاق في الفتح بل انما طلبه اوجب وضمن رب الارض بالنقص  
 البناء والنوس بالفتح ان وقت الاعارة لانه موزون من جهة حيث وقت  
 والاعام

لا عار فيه

والاعام هو الوقت بالعهود فيرجع عليه دفعا للضرر عن نفسه وكما  
 الموضع قبل اي قبل وقت عين لان خلف الوعد ولو اعاد اي ارضه  
 للزراع لا يؤخذ اي الارض حتى يحصد اي الزرع اي فان له ان يحصد  
 سواء وقت اوله زهامة معلومة وفي التمسك مراعاة الحقين بخلاف القرض  
 اذ ليس له زهامة معلومة فيفتح دفعا للضرر عن الملك واذا كتبت  
 قد اطلقني ارضك لا اعزتي يعني اذا اعاد ارضا بغيرها بكتبت  
 المستعير انك اطمعني ارض كذا لا زرعها عند لي صغر رومها قال ايكبت  
 المذاعزتي لان الاعارة هو الموضوع لهذا العقد والكفاية بالموضوع  
 اذ لا يملكه وان لفظ الاطعام اولى من المذاعز لان الاعارة لا يخصص  
 بالزراعة واعارة بارة يكون للزراعة وبارة للبناء ونصب العظام  
 فكانت الكفاية بلفظ الاطعام اذ في يعلم ان غرضه الزراعة فيجوز  
 بردا العاربية والخصوب لانه التزم فعلا واصبا ولو توكل به اي بالرد  
 لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده لان الوكيل  
 لم يضمن شيئا بل وعد ان يبيع على الامم بخلاف الكفيل لانه ضمن كالكفيل  
 تفادى الربوب فانه اذا امتنع عنه لا يجبر عليه والمستعير الدابة جند  
 من النسل الا انه تسليم ولو وصليته مع عبده اي عبد المستاجر او اجيره  
 سانهمة او مشاهرة لا مباداة الى منطلق بالرد اصطفى مالها لا انفس  
 مالها او العبد عطف على الدابة الى دار مالكه لان تسليمه حتى اذا اهلك  
 لم يضمن استحيانا والقياس ان يضمن لانه لم يرد العاربية بغيرها  
 ولا عي وكيل مالها بل ضميرها وجه الاستحيانا انه اني ملكت له المتعارف  
 لانه رد العاربية الى الربط او الى دار مالكه واما ان يد املك حكما فانه

مطاعا



ردتها الى المالك كذا ما مع عبد الوهيد مطلقا اي يقوم مع واية اولاد الوهيد  
 او اجير كذا في مشايخه او سائمة لان المالك راضى به عادة كذا  
 كان المستعار غير خيس يعني ان جواز رتق المستعار الى غلام صاحب  
 او صنعه في داره او اصطبله انما يكون في الاشياء التي يكون في يد الغلام  
 واما اذا لم يكن كذلك كعقد اللؤلؤ ونحوه فاذا ردت المستعير الى غلام صاحب  
 ووضع في داره او اصطبله يضمن لان العادة لم تجز به ولذا في الوديع  
 المودع الى غلام يضمن بخلاف الاجنبي اي بخلاف ما اذا ردت مع  
 الاجنبي فانه يضمن بخلاف رتق الوديع والمغضوب الى دار المالك فانه  
 اذا ردت الى دار المالك لم يضمن اليه ضمن اما الوديع فلا يملك الحفظ ولم يضمن  
 بحفظ غيره والامان ودعها عنده واما الغصب فلان الواجب عليه  
 ابطال فعله وذلك بالرد الى المالك العبد المأذون بملك الاعارة كذا  
 في الخلاصة والحج اذا استعار واستهلكه يضمن بعد التمسك لان المعيرة  
 على التمسك بشرط عليه الضمان فصح تبليطه وبطل الشرط في حق المودع  
 اثار هذا الحج ومثله فاستهلكه ضمن ان كان له الحال لان الحج يضمن بالتلف  
 استعاره بها فله صيا فسرقة اي الزهبة منه فان كان العبد يضمن  
 ما عليه لم يضمن اي المستعير لانه لم يضيع او المستعير ان يبيع ولا يضمن لانه  
 ضيعه حيث وضعه عند من لا يقبل حفظه كذا في الحفظ وضو اي وضع المستعير  
 العارية بين يديه فقام فضاغت لم يضمن لو كان نومه جائلا لان هذا  
 حفظ عادة وضمن لو لم يضمن كما ذكر الحفظ ليس للاب اعارة بالاطفال  
 كذا في الخلاصة واجرة الرد العارية والوديع والوعين المستأجرة والعتبة  
 والارهن على المستعير المودع والمودع والمغضوب والمرهون لان القنة

اذ اردت  
 =

فصلت لهم

فصلت لهم **كتاب الوديع** لا يخفى وجه مناسبتهم لكتاب العارية بلغة  
 امي مطلقا الترتيب ونشر عا امانة تركت للحفظ وركبتها الاجاب من الوديع  
 كذا ودعته او ما يتوب مما به قول او فلان من وضع ثوبه يدر رجل سوار  
 قال هذا وديعة عندك او سكت او ذهب صاحب الثوب ثم غاب  
 وترك الثوب ثم رضاع صار ضامنا لان هذا ايداع عرفا صرح به في كلامنا  
 والقبول عطف على الاجاب حقيقة ان يقول قبليت او اخذت او نحو  
 ذلك او عرفا بان يكتفى بوضع الثوب ولو قال لا اقبل الوديع  
 نرضع بين يديه وذهب فضاغ الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا  
 يصير مودعا بل يقول ذكره فاضي جان ونشرها كون الحال فاعلم ان الثوب  
 اليد عليه لان الايداع عقد استحفاظا وحفظا ليس بدون اثبات  
 اليد عليه فحال فايديع الطير في الهواء والعبد الآبق والحال ان يقطع في  
 البحر غير صحيح وحكمها وجوب الحفظ على المودع وصيرورة الحال امانة  
 عنه وفرض عليه تعهده فلا يضمن اي المودع ان يهلك او سرقته عنده  
 لقوله عليه السلام ليس على المستودع غير الحفظ ضمان والمفعل الحائز والاعمال  
 الحائز ولو وصليته وحدها اي لم يبق من مواعيل المودع وقال مالك  
 يضمن للتهمة والحجة عليه ما نقلنا الا ان الموت اي المودع مجهلا اي لم  
 ين حال الوديع فانه فيكون متقدرا يضمن كذا الامانات اي كل امان  
 مات مجهلا فحال الامانة يضمن الا متوليا اخذ العلة ومات مجهلا واطمان  
 او دوع النعمانين بعض الغنمة ومات مجهلا اي بلا بيان المودع كذا في  
 الحائز وحفظها بنفسه وعياله اي زوجته وولده والديه واصيره  
 ويضمن ان حفظ بغيرهم او او دعها غيرهم لان المالك رضى بحفظه وبدون



غيره فيضمن بالتسليم اليه الا اذا خاف حرقا او غرقا فلم يجز له الجارية او غيرها  
اذ لا يمكن ان يحفظها في هذه الحالة الا بهذا الطريق فصار ما دونها فيه  
ولا يصدق عليه الا بينة لانه يدعي ضرورة تستقط الضمان بقوله  
سببه فصار كما ادعى الاذن في الايداع كذا اي يضمن ايضا المودع  
او اطلب ربحا اي رب الوديعة فتعني اي المودع فادري على تسليمها فانه  
اذا اطلبه الرق لم يكن راضيا بانك بعده فيكون متعديا بالبيع فيضمن  
او تعدي اي المودع وفسر التعدي بقوله بقوله فليس نورا او كذا في استه  
او اتفق بعضها فان المودع اذا اتفق بعضها ضمن في ما اتفق منها ولم  
يضمن كلها او خلط مثل ما بقي فانه اذا جاز ما اتفق فخلطه بالباقي صار  
ضامنا جميعا لانه صار مستهلكا للكل بالخط كذا في الكافي او نحو ما عده  
يضمن اذا اطلبها ضامنا فجد ما عنده ثم اقر او لا ضمن لان المالك غير ان  
الحفظ حين طلبه بالرق فهو بالامساك بعده غاصب فيضمن فان عاد  
الي لا اقرار لم يبرأ عن الضمان لان العقد ارتفع فلا يعود الا بالتجدد  
ولم يجد وانما قال عند غيره بان قال اجبني ما عندك ما قل ان فقال لا اضمن  
لان الجود عند غيبة المالك من الحفظ لانه يقطع به طمع الطامعين عنها  
فلا يضمن به او حفظ اي الوديعة في دار امر به اي يحفظها في غيره اي غير  
ذلك الدار فيضمن لحالته امره او خلط حاله في لم يميز سواء خلطها  
بجنب او خلاف جنبه فان خلط استهلك عند له حصة مطلقا وان  
احتفظت اي الوديعة به اي مال المودع بلا صنع منه كما اذا اشترى  
الكلب فاضلطا اشترى كذا ولا ضمان اذ لا تعدي منه وهذا اتفاق  
وان ازال التعدي يعني اذا تعدي المودع في الوديعة بان ادعها لغيره  
غيره ثم ازال التعدي فربما الى يده زال الضمان بمعنى الوديعة اذ انشأت  
بعد

بعد العود الى يده لم يضمن خلا فالت في هذا الذي ذكر حكم الوديعة وخلاف  
في سائر الامانات قال في الحادية لو استعار دابة الى مكان سمي فادرس  
ربها المستعير لكان المستعير ثم عاد اليه فهو ضامن الى ان يرد ما على المالك قبل  
هذا اذا استعار ما ذابها وجائيا سيرا وهذا القائل يسوي بين المودع  
والمستعير والمستأجر اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق سيرا عن الضمان  
اذا كانت مدة الايداع والاعارة باقية ومن الشايخ من قال في  
الحارثية يسري عن الضمان ما لم يرد ما على المالك سواء استعار ما ذابها  
وجائيا وهذا القائل يقول ان المستعير والمستأجر اذا خالفوا ثم عادوا  
الى الوفاق حيث يسري القول الاول واليه مال الشيخ الاسلام فوافقه زاده  
ولم يرد اي المودع السعير اي بالوديعة وان كان بها حل ومونة ان امين  
اي الطريق بان لا يقصده احد غالبا وان قصده امكنه دفعة بنفقة وبه فناء  
ولم يرد اي المودع عن السعير فان لم يامن او زهاه فصاحت ضمن او  
دعاه اي اودع رجلا رجلا متلبيا يعني الكيليات والموزونات والوديات  
المستعارات لم يدع اي المودع الى احد ما حصة بينة الا فلولودع  
ضمن وقال لا يدفع ولا يضمن في اختلاف في المتلبات والقيمت معا  
الصحيح انه في المتلبات فقط ولذا قال كذا في القيمي او دعها ما قسم  
اقساما وحفظ كل نصيبه وان كان مالا لا تقسم جاز ان يحفظ احدهما  
بازن الا فلولودع لانه رضي بحفظها ولم يرض بحفظ احدهما كذا فان  
الفعل كالحفظ مع اضيف الى اثنين فيما يقبل التجري يتناول  
بعض دون الكل فيقع التسليم الى الاخر بلا رضاه المالك ضمن وادفع  
كله لا قبضه لان مودع المودع لا يضمن عنده بخلاف ما لا تقسم فان دفع



كلمة لا يضمن لانه لما اودعها مع علمه باستناع اجتماعها عليه ليل اذنها واذا  
امكنها امرها بات راضيا بدفع الكل الى احد هما في بعض الاحوال كذا المثل  
والوكيلان بالشرع اذا سلم احد هما الى الآخر ما يقسم حيث يضمن بخلاف  
يقسم من دفع الى عياله فدرج الى من له بداء انفق كمنه مع انه من  
عياله من دفع الى من لا بد له منه كدفع الدابة الى عبده وما يحفظه الناس  
الى من لا يضمن يعني اودع رجلا ودبته وقال لا تدفعوها الى امرأتك  
وعبيدك وامتك ولديك وابيكم وبنهم في عياله فان دفعها الى واحد  
منهم فمهلك فان كان يجب بداء من الدفع اليه بان كان له سواء اقبل وضم  
فهو ضامن والا لم يضمن لان هذا الشرط يفيد فداء من الان في الرجل  
على المال ولا يضمن عياله لكن انما يلزم مراعات شرط بقدر الامكان فان  
كان يجب بداء من الدفع الى من نهى عنه وهو ممكن من حفظها مع الوكيلة  
فيضمن بحفظها على الوجه الممنوع وان كان لم يجب بداء من لم يضمن اذ لا يمكن  
الحفظ الا به فلم يكن العمل به مع مراعات هذا الشرط فلم يبين التقييد بقصر  
كانه قال لا يحفظ قصار من اقصا لاصل وهذا كما اودع دابة وقال لا تدفعوها  
الى غلامك او نساءه عن الدفع الى امرأته والوديعه شيء لحفظه غير الناس  
والرجل من لا يجب بداء منها فهذا شرط ينقض اصل قصار باطلا كما لو  
يحفظها في بيت معين من دار او صندوق معين فيه اي البيت  
فحفظ في بيت اخر منها اي من بيتك الدار او صندوق معين اخر من  
من ذلك البيت فانه لم يضمن بخلاف الدارين الاصل ان الشرط انما  
يصح اذا كان معندا والعمل به يمكن واليه من الوضع في دار اخر معند  
لان الدارين مختلفان في الامن والحفظ فيصح الشرط وامكن العمل به وانما

البيتان في دار واحدة لا يختلفان في الجور فالممكن من الاخذ من احد هما  
يمكن من الاخذ من الآخر قصار الشرط غير مفيد ويعذر العمل به ايضا  
فلا يعتبر وكذا الصندوقان في هذه الصورة لا يفيد فان الصندوقين  
في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهر الا ان يكون لهما اي للبيت والصندوق  
فلا يظن في تقييد الشرط ويضمن بالخطاف اودع المودع فمهلك ضمن المودع  
المودع الاول فقط وقال لا يضمن ايها ثا فان ضمن الاخر رجع الاول فلو  
اودع الغاصب ضمن المالك اتي اثار من الغاصب والمودع اما  
الغاصب فظاهر واما مودعه فليقتضيه من بلا رضا مالكم ثم انه لم يعلم  
انه غاصب رجع على الغاصب قولا واحدا وان علم فذلك في الظاهر  
وحكي ابو اليسر انه لا يرجع واليه اثار ضمن الاية كذا في النهاية كما في القاص  
وغاصبه والغاصب والمشتري مشتقان غاصبه والمشتري صار مشتقا  
بالسلف منه ابتداء لعدم اذن المالك فكذا ابتداء رجع الف ادعى رجلا ان كل سرها  
انه لم اودع اياه فمهلك لهما فهو اي الالف لهما وعليه الف آخر بينهما لان  
دعوى كل منهما صحيحة فتوجهت اليهم لهما وانما يختلف الحكم بينهما انراوه  
لان كلامهما ادعاه بانزاده والمسئلة على اربعة اوجه لانه امان يختلف  
لها او يختلف للاول ويكمل للثاني او بالعكس او يكمل لهما فان حلف  
لاول ويكمل للثاني فالالف له يبذله او اقراره وان عكس فالاول فالالف  
لاول ولا شيء للثاني وان سئل للثاني ايضا فالالف بينهما لانه اوجب الحق  
لكل منهما عليه يبذله او اقراره وعليه الف آخر بينهما لان يكون له اوجب لكل  
منهما كل الف كان ليس مع غيره فاذا ضم اليها فقد صرف نصف نصيب  
الى ذاك ونصف نصيب ذاك الى هذا فيخرج ذلك اودع محررا جورا فاقا وودع



المحرر محررا مثلا وصاع المودع ضمن الاول لانه سلطه على التلاوة وشرط  
 عليه الضمان ففتح التسلط وبطل الشرط في حق المودع فخطا الى لا يقضي  
 اثنان لان مودع المودع لا يقضي عند له صفة رهنه او لم يجد بعد العتق  
 رغبة في المودع ولو صاع المودع عند ثالث يحنه اذا اودع المحرر اثنان  
 عند المحرر الثالث فلهما عند الثالث فلا ضمان عليه وان حقوق لانه مودع  
 المودع وهو غير ضامن عند له صفة رهنه او لم يجد بعد العتق كما  
 من حكمه لانه سلطه الى وغرم اثنان في الحال لانه استر له بر فلهما عند الثالث  
 ومودع المودع يقضي عنده اذا جنى **كتاب الرهن** مناسبه لكتاب  
 الوديعة ان عين الرهن امانة في الرهن كما هي فيكون كالوديعة يوفى  
 احسن مطلقا وشرعا حبس الحال احراز عن رهن ائتمروا بوجوبها  
 بحق يمكن اخذها اي كفى منه اي الحال وهو اي ذلك كفى الدين حقيقة وهو  
 دين واجب ظاهرا وباطنا او ظاهرا فقط فانه يوجب ثمن عند وثمن قبل  
 وديعة وبطل صلح عن الجار وان ائتمروا او وجدوا او اؤتمروا او اؤتمروا  
 ان لا دين لان الدين واجب ظاهرا وهو كاف لانه اكد من دين موعود كما  
 سيأتي ادعيا كالاعيان المضمونة بالمثل او القيمة والقوم يستوزر الايمان  
 المضمونة بنفسها وديعة تخلف وجب التسمية ان شاء الله تعالى في عقد حال  
 كونه غير لازم لانه تبرع كالهبة والصدقة بايجاب وقبول كما في الهبة  
 فلهذا رهن تسليم والرجوع عنه تزيح على نفسه غير لازم فاذا استلم اي  
 الراهن الرهن وقبض من قبل المرتهن يجوز اي جوعا احراز عن رهن  
 المرتهن على الشجر ورهن النزر في الارض لان المرتهن لم يجزعه موعدا اي عن  
 ملك الراهن وهو احراز عن ملكه وهو رهن الشجر دون النزر ورهن الارض

دون النزر ورهن جاريهها مباح الراهن متميزا احراز عن رهن  
 المشاع كرهين نصف العبد والدار كذا في غاية البيان وهذه المعاني  
 هي المناسبة لهذه الاغراض لا ما قبل الى الاول احراز عن رهن المشاع  
 والثالث عن رهن ثمر على شجر دون الشجر كالا يحن على اهل النظر لزم  
 الى الراهن هو جاريه القول فاذا سلم والتخلية فيه اي رفع الحائض من القبض  
 في زمان يمكن فيه قبض اي في حكم قبض المرتهن حتى اذا وجدت من الراهن  
 حفرة المرتهن ولم يأخذها فبطل ضمن المرتهن فلا وجه لما قال الرهن على  
 القبض وهو فعل المسلم دون التمسك والقبض فعل التمسك كالباع  
 اي كان التخلية فيه ايضا قبض اخر من على العتق بان التخلية ينبغي ان  
 لا يكون في قبض الراهن اذا القبض منصوص في الرهن بخلاف البيع حتى  
 استدلوا على شرطية القبض في الرهن بقوله فريان مقبوضة والاول  
 ان المنصوص يراعى وجوده على اكل الجهات اقول المنصوص انما يراعى  
 وجوده كما ذكرنا فان التراضي في البيع منصوص عليه بقوله لان يكون  
 عادة عن تراضي فلو صح ما قال المعترض لبطل بيع المكره ولم يجد وليس كذلك  
 كما سيجي ولولهذا اي الراهن اعلم ان الرهن امانة محضة عند ثالث فحق  
 حتى لم يجعل مضمونا وعندنا امانته لكن بذكره يبرأ استيفاء ويتوزر  
 بالهلاك لانه الاستيفاء يحصل من المالك دون العين فالا استيفاء بالعين  
 كما ذهب اليه يكون استدلال المرتهن مستوف لا مستدل وانما  
 يحصل الاستيفاء بحبس الحق والمجانسة بين الاموال باعتبار صفة دون  
 العين فكما هو امين في العين كالقبض في حقيقة الاستيفاء ولهذا كان  
 لغة الراهن على الراهن في حيوته وكفنه بعد عاقبة وهذا مفعول قوله غرم عليه غرم



فاذا اهلك المراهق ضمن اى المراهق بالاقبل يجب تعريفه باللام لئلا يتوهم كون  
 من في قوله من قيمته ومن الدين تفضلية وليس كذلك بل بيانية والمخفى  
 بالاقبل الذي هو من هذين المراكزين ايتهما كان وقد وقع في نسخة في الوفاة  
 منكرا ولو استويا اى الدين وقية الرهن سقط دينه اى صار المراهق  
 مستويا لدينه ولو كانت قيمته اى الرهن اكثر من الرهن فالفضل امانة  
 لان المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء وهو قدر الدين ولو كانت اقل منه  
 سقط من الدين قدره ورفع المراهق بالفضل مثلا اذ ادين ثوبا قيمته  
 عشرة بخره فاهلك عند المشتري سقط دينه فان كانت قيمته الثوب عشرة بخر  
 المراهق على المراهق نحتة اخرى وان كانت عشرة فالفضل امانة وضمن  
 اى المراهق بدعوى المالك ببلابنية يعنى او ادعى المراهق بملك الرهن  
 ضمن ان يقيم البينة عليه مطلقا اى سواء كان من الاموال الطاهرة كالخمر  
 والعبيد والعقار او من الاموال الباطنة كالنقد والحق والورث والوضع حال  
 مالك يضمن في الاموال الباطنة فحقا اى للمراهق طلب دينه من المراهق  
 لان الرهن لا يسقط طلب الدين وله حصة به اى للمراهق بالدين وان كان  
 الرهن في يده لان حقه باق بعد الرهن ولجس خراج الظلم فاذا اظهر مطلقا عند  
 القاضي نجبه دفعا للظلم وله ايضا جسر رهنه بعد خراج حقه بفضه دينه  
 او بغيره لان الرهن لا يبطل بخروج الفسخ بل برده على المراهق بطريق الفسخ  
 فان لم يسبق مضمونا ما بنى القبض والدين لا الانتفاع به اى بالرهن قطف  
 على حقه طلب دينه مطلقا اى بالانتفاع ولا يكتفى ولا بس ولا اعادة او  
 اعادة سواء كان من المراهق او المراهق بالامانة اى اذن المراهق اذ  
 كان المستفيع المراهق او اذن المراهق اذ كان المستفيع المراهق المستفيع اى المستفيع

بالمراهق

بالمراهق قبل اذن قدي ولم يبطل اى الرهن به اى بالتقدي واذا اطلب  
 اى المراهق دينه ولو في غير بلد العقد او باحضار الرهن لان قبضه قبض  
 استيفاء فلا وجه لقبض عالم مع قيام بد الاستيفاء لان هلاكه محتمل فاذا  
 اهلك في يد المراهق بغير الاستيفاء ان لم يكن حله مؤنة متعلق به ولو في  
 غير بلد العقد فان امكن كلفه حق التسليم مكان واحد فيما ليس عليه  
 مؤنة فان احضره اى المراهق الرهن سلم المراهق الرهن ثم لم يره  
 الرهن ليتبين حق المراهق كما تبين حق المراهق بغير الرهن حقيقة  
 للتسوية كما في البيع والتمن بغير المبيع ثم يسلم الثمن وان كانت اى  
 بكم مؤنة سلم اى المراهق الدين بلا احضار الرهن اى لا يكلف المراهق  
 احضار الرهن لان الواجب عليه التسليم بغير التحلة لا التسل من مكان  
 الى مكان ولكن للمراهق ان يكلفه بانه ما يملك كذا في الكافة في مراهق  
 طلب دينه لا يكلف اى المراهق احضار رهن وضع عند عدل بامر المراهق  
 لكونه في هذا الغير بامر المراهق ولا يكلف ايضا المراهق احضار رهن  
 بامر المراهق باجره اى بامر المراهق حقه بقبضه لانه صار دينيا بالامر ببيع الرهن  
 فصار كالرهن دينه وهو دين واذا قبضه يكلف احضاره لقيام العدل  
 عام العدل منه ولا يكلف ايضا مراهق معه رهنه فمكنه اى تمكن المراهق  
 من بيعه اى الرهن بقبض دينه يعنى لو اراد المراهق ان يبيع الرهن  
 بقبض الدين بتمنه لا يجب على المراهق ان يتمكن من البيع لان حكم الرهن  
 الرام الى ان يقضى الدين فكيف يصح القضاء من تمنه ولا يكلف ايضا  
 من قبضه بعض دينه تسليم بعض رهنه حقه بقبض البقية من الرهن  
 لان له ان يجب كل الرهن حقه يستوفى البقية كما في جسر المبيع وحفظ

بالمراهق



بنفسه وحياله كزوجه وولده وخدام واجر و شاة او سانه  
يسكنون معه فان العبرة بالمسكنة لا بالنفقة حتى ان المرد لو دفعه الى  
زوجها لا يضمن ذكره الريلق وضمن بحفظه بغيره لان ترك الحفظ الواجب  
وتعديه اي صرحا وابداعا كما تور ان عتبه اما نته وجعل حاتم الرهن  
في عنقه اليه او اليسر لانه استعمال وجعله في اصبغ اخر حفظه وتقليد  
سبق الرهن لانه ايضا استعمال لا التثنية فانه حفظ فان الشان يتجدد  
في العادة مسبقين لا التثنية والضممان في هذه الصورة ضمان القسط كجمع  
القيمة لان الزيادة على مقدار الدين ايضا امانة والامانة يضمن بالامانة  
وفي سر حاتم اي حاتم الرهن فوق احوال يرجع الى العادة فان كان ممن  
يحمل بلس حاتم ممن والا كان حافضا فلا يضمن وعليه اي على كثرته  
مؤمن حفظه كاجوبت الحفظ واج الحافظ فان قام على كثرته وان كان  
قيمة الرهن اكثر من الدين لان وجوبه بسبب اجسره صح الحس في الكل  
ثابت له واما مؤن رده او رد جز منه الى يده فتقسم الى المضمون  
والامانة يعني ان مؤنة رده الى مرتين ان كان خرج من يده كجمل الآباء  
على المرتين ان كان قيمة الرهن مثل الدين وكذا مؤنة رده جزا منه الى  
يد المرتين كداواة الجروح ان كان قيمة مثل الدين اما اذا كانت  
اكثر منه فتقسم على المضمون والامانة على الراهن وكذا اعداواة التورج  
ومعالجة الامراض والغدا من اجنابة وعلى الراهن فواج الرهن ومؤنة  
تتبعه واصلاح منافعه كنفقة الرهن وكسوته واجر راعيه وظيفه واد  
الرهن وسقي البستان والقيام باموره فالحاصل ان ما يرجع الى بقائه  
فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضلا او لا لان التبعين يثبت  
على ملكه وكذا منافعه فلو لم وما يرجع الى حفظه فهو على المرتين اما خاصة

او بالتقسيم كما قد وكل وجب على احد هما من الراهن والمرتين فارة  
الاخر كان متبرعا لانه قضى دين غيره بغير امواله الا ان يامر القاضي لان  
له ولا يذع عنه فكان صاحبه امره به **باب ما يصح رهنه والدين به**  
**اولا** صح رهن الجرحين يعني الذبيات النضدة والمكيل والموزون لكونها  
على الاستيفاء فلو رهنت المذكورات بخلاف جسرنا فلهلكت بملكك بغيرها  
كباير الاموال وهو ظاهر ولو رهننت بخسرها فلهلكت بملكك بغيرها  
من الدين ويعتبر التماثل في القدر وهو الوزن والمكيل بلا عبرة للجوذة ولا  
للقيمة فان الدين اذا كان وزنيا والرتين ايضا كذلك فلهلكت بان  
شاديا سقط الرهن وان كان الدين زائدا سقط قدر الرهن منه  
وبقي الزايد في ذمة الراهن وان عكس سقط قدر الرتين منه والفضل  
للايهن لا اي لا يصح رهن مشاع لان حكم الرهن كما عرفت ثبوت  
يد الاستيفاء وهو لا يتصور في المشاع من حيث انه مشاع مطلقا  
اي سواء كان مما يحتمل القيمة او لا وسواء رهن من شريكه او من اجنبي  
والطاري كما عاين هو الصحيح كذا في الخلاصة ونحوه على سبيل خبر دون  
الشجر ودرع ارض وكلها دونها اي دون الارض لان المرتين متصل  
بالسبب بمرهون خلفه فكان في معنى المشاع كذا العكس وهو رهن حر  
لا القمور رهن الارض لا النخل او الذرع لان الاتصال يقوم بالطرفين  
فالل ان المرهون اذا كان متصلا بالسبب بمرهون لا يجوز لامتناع  
قبض المرهون وحده ولا يصح ايضا رهن حر ومدم ومكان وامر ولد  
ووقف ونحوه لان حكم الرهن ثبوت يد الاستيفاء ولا يشتك الاستيفاء  
منها لعدم الحالية في الحر وعدم جواز بيعه ما سواه ولا يصح ارتهاؤها من سلم



او ذى واللام في السلم متعلق بقرينة من غير او ذى انما هي الى الجوز المسلم  
ان يرهن او امتار او يرهنها من سلم او ذى لتعذر الايضاح والاستيفاء  
في حق المسلم ولا يضمن له اي السلم من رهنها الذي يعني ان كان المرتهن ذميا  
لم يضمنها بالغصب منه لانها ليست بمال في حق المسلم وفي تلك الحالة  
يعني ان كان الراهن ذميا والمرتهن مسلم فيضمن الحق للذمي كما اذا غصب  
لانها مال الذمي ولا يصح ايضا بامانات كالوديعة والعارية ومال المضاربة  
والشركة لان موجب ثبوتها يستيفاء المرتهن فكان قبض الرهن  
مضمونا فلا بد من ضمان ثابت ليصح القبض مضمونا ويشتد استيفاء الدين  
منه وقبض الامانات ليس مضمونا ليصح الدين بها ومبيح في يد البايع  
لما عرفت ان الرهن يجب ان يكون في مقابلة الدين حقيقة او حكما والمبيح  
في يد البايع ليس برهن حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لانه يجب ان يكون مضمونا  
بالمثل او القيمة والمبيح في يده كذلك بل اذا هلك سقط الثمن وهو هو  
البايع وليس فيه ضمان والقوم يستوفونه بالدين المضمونة بغير او شيئا  
تحقيقه ان ثابته كما ودرى نفسه الرهن بالدرك ان يبيع رجل  
سلعة وقبض ثمنها وسلمها وفاق المشتري الاحتياج وافقه بالثمن  
من البايع رهنها قبل الدرك باطل حتى لا يمكن حبس الرهن حال الدرك ولم  
يحل واذا هلك الرهن كان امانة عنده حل الدرك او لا لا عقد حيث  
وقع باطلا كذا في الكفاية وارجو تاييده ومخبرته وعن غيره لو هلك الرهن  
لم يكن مضمونا او لا يتايد بشئ مضمون وكذا لا بالتعذر لتعذر الاستيفاء او  
لان المبيع غير مضمون على المشتري وعنده حان او مديون لانه غير مضمون  
الموئنة فانه لو هلك لا يجب عليه شئ وقصاص مطلقا اي في النفس وما

دونها لتعذر الاستيفاء بخلاف الجناية خطأ لان استيفاء الاثر من الرهن  
ممكن ويصح بعين مضمونة بالمثل او القيمة كما في المقتضب وبدر الخلع  
والمرء وبدر الصلح عن دم هذا علم ان الاعيان ثلث اقسام اهدىها  
عين مضمونة اصلا كامانات فان الضمان عبارة عن رد مثل الرهايك  
ان كان مثليا او قيمة ان كان قيميا فالامانة ان يهلك بلا تعد فلا ياتي  
في مقابلتها او بتعذر فلا يبقى امانة بل يكون مضمونة وثانيا عين  
مضمونة بنفسها كالقصب وكحبه والقوم يستوفونها الاعيان المضمونة  
بنفسها ويريدون الاعيان المضمونة في ذاتها ووجهه ان الضمان  
كما عرفت عبارة عن رد مثل الرهايك او قيمة فائش اذا كان مثليا  
او قيميا يكون حيث لو هلك بذلك بعين المثل او القيمة فيكون مضمونة  
في حد ذاتها مع قطع النظر عن العوارض وثالثها عين ليست بمضمونة  
ولكنها تشبه المضمونة كبيع في يد البايع فانه اذا هلك لم يضمن اخذ ثمنه  
او قيمته لكن الثمن بسقط عن ذمة المشتري وهو غير المثل والقيمة تنجز  
بها الاعتبار سقوطه بالدين المضمونة بغير ما فكله من قبيل المثل كونه  
ايصح بدني كما هو الحال وهو توطئة لقوله ولو موعودا فلهلكه في يد المرتهن  
عليه اي على المرتهن بما وعد من الدين يعني ان رهن لتعريضه الف درهم  
وهلك الرهن في يد المرتهن فلهلكه على المرتهن بمقابلته الالف المودع فجب  
عليه تسليم الالف الى الراهن او المدين الدين اكثر من قيمة الرهن بل  
كان ساديا او اقل حتى اذا كان اكثر لم يكن مضمونا بالدين بل بالقيمة ويصح  
ايضا برأس المال السلم او من العرف لان المقصود ضمان المال والجائفة ثابتة



في الحالة فيثبت الاستيفاء من حيث المال فان يهلك اي الرهن بان يهلك  
براس المال او ثمن الصرف ثم العقد اي السلم والصرف واخذ حقه اي صار  
المهر من مستوفيا لديه لتحقيق القبض حكما وان افترقا قبل نقد هلك  
بطل اي عقد السلم والصرف لغوات القبض حقيقة وحكما والمالم ينفذ  
التفصيل في السلم فيه افروده بالاكرفعال وبالمسلم فيه فان يهلك اي الرهن  
ثم العقد وصار اي الرهن عوضا للمسلم فيه فيصير كانه استوفاه وان  
اي عقد السلم صار اي الرهن رهنه ببدل وهو راس المال فيجب فصار  
اذا هلك وبه رهن يكون رهنه بقيمة وبذلك رهنه بغيره بغيره  
بالمسلم فيه حتى يجب عليه رد مسمى السلم فيه يقبض راس المال لانه رهنه  
به وان كان محبوسا بغيره وهو راس المال ويصح ايضا بدله عليه اي الالب  
طقه مضمون الرهن المقتد لانه يملك الايداع وهذا اولى من صحة البيع  
لان قيام المهر من يحفظ ابلغ فوافي الزاوية ولو هلك بملك مضمون  
والودعة يهلك امانة والوصي كالا ب وعين له يوسف وزفر ان لا يجوز  
منها ويصح ايضا بتمن عبد اذ قل او زكته ان ظهر العبد او اقبل من الرهن  
ان ظهر العبد او امته ويبدل صلح عن الكار ان اقر ان لا دين صورته  
رجل صالح عن الكار و رهن ببدل الصلح شيئا ثم تصادقا على ان لا دين  
فالرهن مضمون والصلح في هذه المسائل ما قرآن وجوب الدين ظاهر يكون  
بصحة الرهن ولا يشترط وجوب حقيقة بشرى على ان يبرهن شيئا او بطل  
كفلا حال كون الرهن والكفيل معينين لثمة متعلق ببيع على اي المشتري  
ان يبرهن ما سواه او يعطى كفلا سواه صح اي الشرع استيفاء لاقباص

لانه

لانه لا يقتضيه العقد وفيه نوع لا حد المتعاقدين ولانه صفقة صفقة  
وهو منهي عنه كآخر وجه الاستحسان انه شرط ملائم للعقد لان الكفالة والرهن  
للاستيفاء وهو ملائم وجوب الثمن فاذا كان الكفيل حاضرا والمهر من  
معينا اعتبر معنى الشرط وهو الاستيفاء فصح العقد ولا اعتبر عين  
الشرط فخر ولا يجبر اي المشتري على الوفاء لان عقد الرهن يتبرع من جانب  
الراهن ولا جبر على التبرع وانما صار حقا من حقوقه اذ وجد بعد الوعد  
بالرهن لا يكون فوق الرهن ولو رهنه لا يلزم مالم يسلم فلا ان لا يصير  
بالوعد اذ في قلبه يبيع فصح الا اذا سلم عنه حالا او قيمة الرهن بها  
اي اذا ابي المشتري ولم يجبر على الوفاء جاز للبايع ان يفسخ العقد لان  
رضاه بالبيع كان بهذا الشرط فبدونه لا يكون راضيا واذا لم يتم رضاه  
كان له ان يفسخ او يرضى بترك الرهن الا اذا كان كما ذكر حصول المقصود  
او يد الاستيفاء انما يشبث على المعنى وهو القيمة لان الصورة امانة قال  
المشتري لبايعه وقدا عطاءه شيئا غير المبيع امسك بها حتى اعطى ثمنها  
ايها لانه ما يدل على الرهن لان العبرة للمعان وفيه خلاف زفر رهنه ايضا  
راجلين بدلين لكل منهما صح وكله رهن عند كل منهما الا ان يصفه اي  
احدهما ويصفه الاخر للآخر لان الرهن اصيل الى جميع الدين بصفقة  
واحدة ولا يشوع فيه وموجب الجس بالدين وهو لا يجزى قصاصا  
بكل منهما ولا تنازع فيه كما اذا قتل واحد فباعه فخر احد او لبايا المقتولين  
استوفى يكون مستوفيا لنفسه وللبايعين خلاف الرهنه من رجليه  
هنا لا يجوز عند له صفة رهنه لان المقصود منها ايجاب الملك العاين







الواحدة لا يتصور كونها ملكا لكل منهما فلا بد من التقاسم وبنها في القصور  
 وفي نهائهما كل نوبة كالقول في حق الآخر ولو ملك صنف كل حصته اى حصته  
 دينه اذ عند الهلاك يصير كل منهما مستوفيا حصته لان الاستيفاء يجري  
 فان قصص دين احدهما فكله رهن للآخر لان جميع الدين رهن في كل احد  
 منها بلا تفرقة رهن بدين عليهما صحيح الرهن بكل اى الدين يملك اى المرتهن  
الى قبض الكل اى كل الدين ان قبض يحصل في الكل بلا سبوع بطل حجة كل  
من شخصين انه رهن عنده وقبضه يذو مسئلة مستقلة لا تعلق لها  
بما سبوع يذو اذ كل واحد من الرجلين على رجل انه رهن عنده الذي  
في يد وقبضه فهو باطل لان كلامهما اثبت بيشة انه رهن كل  
العبد ولا وجه للقضاء لكل منهما لان العبد الواحد يستحيل كونه كله رهن  
برئذ كله رهن بذلك في حالة واحدة ولا للقضاء لانه لو اهد بعينه لعدم  
الاولوية ولا للقضاء لكل منهما بالنصف للزوج الشروع فتعين التمايز  
ولومات رهنه والرهين معا فبرهن كل كذا اى بان رهنه عبده  
وقبضه كان نصفه اى نصف العبد مع كل منهما رهنه حقيقة الاحكام في هذه  
اجنبى الشروع ويضرة بعد المات استيفاء بالبيع في الدين والشروع  
ولا يفرقة باب رهن بوضع عند عدل سمي به لعدالة في زعم الرايين  
والمرتهن وصفاه اى الرايين والمرتهن الرهن عنده صحيح خلافا لما كذا  
بأخذ منه اى الرهن من القول احدهما يتعلق حق الرايين في الاحتفاظ ببدنه  
واما ثمة وهو الرايين به استيفاء فلا يملك احدهما ابطال حق الآخر  
ويضمن اى العدل بدونه اليه اى دفع الرهن اليه احدهما لان مودع الرايين  
في حق العين وحق المرتهن في حق المالية واحدهما اجنبى عن الآخر والودع  
يضمن بالذوق الى الاجنبى ويملك على المرتهن اى ان يملك الرهن في يد

العدل يملك في ضمان المرتهن لان يده يد المرتهن وكله اى الرايين للمرتهن  
 او العدل او غيرهما ببيعة اى بيع الرايين عند حلول الاجل صح لانه توكل  
 ببيع ماله فان شرط الى التوكيل في عقد الرهن لم ينزل بالعدل وبموت الرايين  
 او المرتهن الا بموت التوكيل سواء كان التوكيل للمرتهن او العدل او غيرهما  
 واذا مات التوكيل لا يقوم وارثه ولا وصيته معاه لان الوكالة لا تجري  
 فيها الارث ولان التوكيل رضى برأيه لا رضى غيره وله اى التوكيل ببيعة الرايين  
 بعينه ورثته اى الرايين كما بيعه حال حيوته بعينه وان مات  
 المرتهن فالوكل عليه وكالته لانها لا تبطل بها ولا بموت احدهما وتجبر  
 اى التوكيل عليه اى البيع ان حل الاجل والرايين غائب فلا يقصر  
 المرتهن وكلف الاجبار ان يجب التمايز اياها ببيع فان لم يبعه فالتمايز  
 ببيع عليه كوكيل المضمرة غاب موكله حيث يحكم عليها بوضع الضرر ولو  
 وكل بالبيع مطلقا ثم نهاه عن الشبهة لم يفر كذا في الكافة ولا ببيعة الرايين  
 او المرتهن الا برضى الآخر لان لكل منهما حصة في الرهن للرايين حق المالك  
 المرتهن حق الاستيفاء باعه اى الرهن العدل حتى خرج من الرهن فالتمس  
 رهن معاه وان لم يعقبه لقيام مقام المقتضى فملكه اى يملك التمايز  
 ملك على المرتهن لبقاء عقد الرهن في التمايز لقيام مقام المبيع المربون  
 كرامة حيدر رهن قتل اى اذا قتل العبد الرهن وعزم القاتل قيمته صارت  
 رهن ببدل العبد وكذا عبد قبله اى العبد الرهن قد دفع به فانه ايضا يجرى  
 بدل المقتول فان اوفى اى ان باع العدل الرهن فاوفى رهنه اى ان  
 الرهن المرتهن فاصحح اى الرهن فحق المالك اى اذا هلك الرهن  
 في ذمته فحقه فيما رآه في نسخ صدر الشريعة بدل المقتول المرتهن

ببيعة الاجبار ان يبيع  
 ببيعة الاجبار ان يبيع



فكانه موهوم من الخارج ضمن السخى الراهن قيمة الرهن لانه غاصب في حقه  
 وصح البيع والعقبض الثمن لان الراهن ملكه باءاد الضمان او ضمن السخى  
 العمل القيمة لانه متعدي بالبيع والتسليم فهو اى في يكون العمل محيرا  
 ان شئ ضمن الراهن قيمة الرهن لانه وكيد فيه رجح عليه بالحكمة بالزور  
 من جهته وصح اى البيع والعقبض لانه ملكه بالضمان فثبت ان بيع  
 ملك نفسه فلا يرجع المهر من على العمل بدونه او ضمن المهر من نفسه الذي  
 اداه اليه او اتبائن بالاستحقاق انه اخذ الثمن بنقض لان العمل ملك  
 العبد بالضمان فهو اى ذلك الثمن لم اى للعمل لانه يولد ملكه واذا اداه  
 الى المهر من ظن ان البيع ملك الراهن فاذا تبين انه ملكه لم يكن  
 راضيا به فله ان يرجع به عليه ورجع المهر من على راضيه بدونه ضرورة  
 وفي الغايه عطف على مصله ففى الهاك اى اذا كان الرهن قابلا للثمن  
 اخذه الى السخى من مشريه لانه وجد عين ماله ورجع هذا في مشريه  
 على العمل بنفسه لانه العاقبة وعقودا العقد يتعلق به ثم يرجع به  
 العمل على الراهن به اى بنفسه لانه الذي ادخله في العهدة بتولية محبته  
 بخلصه واذا رجع عليه فقبض المهر من المهر وسلم المقبوض له او يرجع  
 العمل على المهر من بنفسه لان العقد لما انتقض بطل الثمن وقد قبضه المهر من  
 فلما فاطم البلب وجب نقض قبضه ضرورة ثم يرجع هو المهر من على  
 الراهن بدونه لانه اذا رجع عليه وانتقض قبضه عاد حقه في الدين  
 كما كان فيرجع به عليه وان لم يشترط اى التوكيل في عقد الرهن عطف  
 على مصله فان شرط بل وكل بعده يعني ان ما ذكر من التفصيل الفاتية  
 او شرط التوكيل في عقد الرهن واما اذا لم يشترط فيه بل وكل الراهن

تغية

العمل

العمل بعد العقد فما حق العمل من العهدة ورجع به العمل على الراهن فخط  
 اى على المهر من لان التوكيل اذا كان بعد العقد لم يتعلق به هو المهر من  
 فلا يرجع عليه كما في الوكالة المجردة عن الرهن بان وكل ان بان  
 يبيع شيئا ويقض دينه من ثمنه ففعل ثم حقه عهده لم يرجع به على  
 القابض بخلاف الوكالة المشروطة في الرهن او تتعلق بها حق المهر من  
 وكان البيع واقعا لحقه وقد سلم له ذلك فجاز ان يلزمه الزمان فقبض  
 المهر من ثمنه او لا صورة عدم قبض ان العمل باءاد الراهن وصناع  
 الثمن في يد العمل بلا عهدة ثم استخى المهر من بالضمان الذي يلقى العمل  
 يرجع به على الراهن بذلك الرهن مع المهر من فاستحق ضمن الراهن قيمته  
 بذلك بدونه يعني استحق الرهن الهاك رجل فله الخيار ان شئ ضمن الراهن  
 قيمته وان شئ ضمن المهر من لان كلامه متقد في حقه بالتسليم او بالعقبض  
 فان ضمن الراهن فقد بذلك بدونه لانه ملكه باءاد الضمان فصيح الانبار  
 واذا ضمن المهر من رجع على الراهن بعجته التي ضمنها وبدونه املا القيمة  
 فلا يجوز من جهته ارايته بالتسليم واما بالدين فلانه انتقض قبضه فعود  
 حقه كما كان **باب التصرف والحيابة في الرهن** وقف بيع الراهن  
 اى اذا باع الراهن بلا ادان المهر من فابيع موقوف لتعلق حق المهر من  
 به فيوقف على اجازته ان اجاز المهر من او فحق اى الراهن دينه  
 ثم اذا الاول فلان التوقف حقه وقدم في بسقوطه واما ان فلان المانع  
 من التوقف قد زال المقنع وهو التصرف في المهر من الا اهل في الحق  
 نود والتميز رهن فان البيع اذا نفذ باجازه المهر من ينتقل حقه الى  
 براء وان سخر اى المهر من عقد الراهن لم يفسح في الاصح لان التوقف



مع المقتضى المتفاوت انما كان لصيانة حقة وحقة ببيان بانقضاء موقوفها  
واذا بقى موقفا غير المشتري الى تلكه او دفع الام الى القاضى ببيع الى  
القاضى العقد يحكم بغير الراي من التسليم ببيع الى الراي من رجل  
ثم ببيع من اخر قبل الاجارة الى اجارة المتهين وقف البيع الى اجارة  
ايضا الى كذا وقف الاول فان الاول موقوف والموقوف لا يمنع توقف  
اثنى فلو اجازته الى اجازة المتهين البيع الى اجازة الاول ولو ببيع  
الراي من المتهين ثم اجر الى الراي من ادريس من غيره الى غير  
المشتري فاجاز باي هذه التصرفات من البيع وغيره المتهين جاز  
الاول وهو البيع لا التواضع والوقوف بين المسلمين حيث جاز البيع الاجارة  
في الاول ولم يجر التصرفات المذكورة بعد البيع في الثانية سوى البيع  
مع وجود الاجازة لكل ان للمتهين فائدة في البيع لتعلق حقة ببدل  
بخلاف العقود المذكورة اذ لا بد له في الهبة والرهين وما في الاجارة بدل  
المنفعة لا العين وحقة في مائة العين لا المنفعة فكانت اجازته متعلقا  
لحقة فزال المانع فينفذ البيع وصح اعتقاده اعتاق الراي من المتهين  
واستيلاده لانه تصرف صدر من الامل ووقع في المحل فبطل الرهن لغوات  
محلته فلو كان الراي من موصي طوبى بدينه حال اذ لا معنى لالزامه قيمة الراي  
مع حلول الدين وفي الموجب اخذ منه اي الراي من قيمة وجعلت رهنه بدينه  
يحل الدين لتحقيق سبب الضمان وفائدة في القضاء ومن حصول الاستيفاء  
ويجوزها الى حلول الاجل فاذا حل استوفى حقة اذا كانت من جنس  
لان التزم له ان يستوفى حقة من مال غيره اذا ظهر بجنس حقة فان كان

فيها

فيها فضل رده لانتهى وحكم الرهن بالاستيفاء وان كانت اقل من حقة  
رجع عليه بالزيادة لعدم ما يسقط ولو كان الراي من موصي اقل من حقة  
يسحق العبد للمتهين في الاجل من قيمته ومن الدين اي اذا كان القيمة  
اقل منها سعى في القيمة وان كان الدين اقل منها سعى في الدين ورجع على  
سببه اذا صار غنيا لانه قضى وهو مضطر به بحكم الشرع فيرجع عليه  
بالحمل عنه وفي اخصيه يعني التدبير والاستيلاد سعى كل من كد المستولد  
للمتهين في كل الدين بطار جوع على سببه لانها اذ ياه من مال الموجب  
لان كسبه مال واثلا في اي ائلاف الراي من رهنه كاعانة غنى اي ان  
كان الدين حالا اخذ منه الدين وان كان مؤجلا اخذ قيمته فيكون رهنه  
الى حلول الاجل واجتنبى ائله ضمنه المتهين فباعتد مثله او قيمة وكان  
اي المأخوذ رهنه بدينه كذا اعارة اي الرهن من رهنه رهنه او اعارة  
احدهما من الراي من المتهين بدين صاحبه او فحقه سقط صانده الى  
ضمان الرهن حالا لمخافة بين يد العارية ويد الراي وان وصية نوى الرهن  
ولهذا كان للمتهين ان يسترده الى يده وفتح على قوله سقط ضمانه  
بأنه لو كان الرهن من موصي غيره اي مع رهنه ان كان بالمستعير  
بواجب ان كان هو المستعير ملك بلائش لغوات القبض المضمون ولكل  
مهما اي من الراي من المتهين رده اي رده الراي من المستعار رهنه  
كان لان لكل منها حقا فخره فيه فان مات الراي من قبل رده اي المتهين  
في صورة الاعارة فالمتهين اصبوا اي بالرهين من غير التواضع لان  
العارية ليست بلازمة والضممان ليس بلوازم الراي من قطعا فان حكم الرهن



ثابت في ذل الرهن مع انه غير مضمون بالهلاك واذا بقى الرهن فاذا اخذ  
عاه القمان لعود العقبض فيعود بنصفه فاذا اجر او هب او باع  
احدهما باذن الآخر من اجبى خرج عن الرهن فلا يعود الا بقصد  
ولومات الرهن قبل الرد الى الرهن فالرهن اسوة للوامة اذا تعلق  
بالرهن هو لازم بهذه التصرفات فيبطل به حكم الرهن بطلان الاعارة  
حيث لم يتعلق بها حق لازم فافتقر الى عينه فغيبه ثم استرد  
ماله لا يعيد الرهن لانه توقف على اجازة المالك فلا ينفذ ما جازة  
غيره ولا يسقط الدين بالهلاك لان ملك الرهن ثبت بعد عقد الرهن  
كلاهما ما اذا اهلك في يد الرهن واذا اهلك في يد الرهن لانه ملك  
بالقمان من وقت العقبض فكان ملك الرهن سابقا على الرهن كذا  
في العامة من رهن اذن باستعماله اذن له الرهن بلا طلب منه فيقار  
الاستعارة وان كان الرهن عارية او استعارة اي الرهن من رهنه  
فعل ان يملك اي الرهن حال العمل في صورتي الاذن والاستعارة لم يضمن  
الرهن لشئ من العارية بالاستعمال وهي مخالفة ليد الرهن فانفق القمان  
وفي طريقه اي قبل العمل وبعد العمل منه ضمن كالرهن اي ضمن الرهن ضمانا  
كضمان الرهن وهو معلوم صحيح استعارة شئ للرهن لان المالك رضى بتعلق  
دين المستعير به وهو ملك ذلك كما ملك ان يتعلق بذمة مالكه  
واذا صح فيه الرهن المستعير فاشد من قليل او كثير فان الاطلاق واجب  
فصوصاخ الاعارة لان الجهالة فيها لا يفي الى المنازعة وان عين المر  
تقيد بما عينه من قدر فانه اذا عين قدر لا يجوز للمستعير ان يره  
باكثر منه او اقل لان التقيد مفيد وهو يفي الزيادة لان غرضه الاقبال

با يتيسر ادائه وينبغي النقض ايضا لان غرض المعير ان يعير المرتهن مستوفيا  
لذا كثر بمقابلته عند الهلاك ليرجع عليه ولو رهن باقل منه بهلك الباقي  
امانة فلا يرجع عليه وحسن وعرضه وبلد وبلد فان كل ذلك مفيد ليعتد  
البعض بالنسبة الى البعض وتفاوت الاشخاص في الامانة والحفظ فان خالف  
الا بعد ما اعتبر التقيد ان خالف المستعير المعير ضمنه اي المستعير المعير لخاصة  
دينه الرهن لانه ملك بالقمان فثبت ان رهن ملك نفسه او ضمن المعير  
المرتهن لانه ايضا متقيد فصار الرهن كالتعاقب المرتهن كالتعاقب  
الرجح المرتهن بما ضمن من القيمة وبدينه على الرهن اما رجوعه بالقيمة فلانه  
مخو من جهة الرهن واما رجوعه بالرهن فلان قبضه انتقض ففادته  
كما كان وان وافق بان رهنه بمقدار ما ربه وملك اي الرهن عند المرتهن  
استوفى اي المرتهن كل دينه لو قيمته كالدين او اكثر لتأم الاستيفاء  
بالهلاك ووجب مثله اي مثل الدين للمعير على المستعير وهو الرهن لانه  
فقد بذل القدر ودينه ان كان كله مضمونا والا يضمن قدر المضمون والباقي  
امانة لا القيمة لانه قد وافق فليس بمقيد وبعض دينه عطف على كل دين  
اي استوفى المرتهن بعض دينه لو قيمته اقل من الدين وباقية على الرهن  
المرتهن او المبيع والاستيفاء بالزيادة على قيمته لو افقته المعير يعني ان  
الغير اذا اراد ان يقض دين المرتهن لملك ملكه على الدين ليس المرتهن  
ان يمتنع عن تسليم الرهن لان المعير غير متبرع بقضاء الدين كما فيه  
ما خلاص ملكه فصار ادائه كاداء الرهن فيجوز المرتهن على القول بوضع  
على الرهن بما ادى ان ساد الدين القيمة لانه قضى دينه وهو مضمون  
فيه فلا يوصف بكونه مشعرا وانما قال ان ساد لانه ان كان اكثر من  
القيمة يكون في الزيادة على القيمة متبرعا فلا يرجع بذلك القدر وان كان اقل



من القيمة فلا يجبر المهرين على تسليم الرهن ذكره في صدره بطلان الدين  
 عند الرهن قبل رهنه او بعد فله لا يضمن وان وصليته تصرف فيه من قبل  
 بالاستخدام او الركوب او نحو ذلك لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن  
 خلافا لثبوت ضمانه الراهن على الرهن مضمونة لانه تعويذ حق لازم  
 محترم وتعلق منه بالمال جعل المالك كالا جنيح مع ضمان وضمانه للمهرين  
 عليه اي الرهن يسقط من دينه اي للمهرين بقدر ما ادى الضمان لانه انكف  
 ملكه غيره فله ضمانه واذا الرهن وكان الدين قد قل سقط من الضمان  
 قدره ولفظه الباقي لان ما زاد على قدر الدين من القيمة كان امانة وانما  
 ضمانه بالاتفاق بقصد الرهن فهو بمنزلة الوديعة اذا ائتمرها المودع بغير  
 الضمان كذا في غاية البيان وضمانه الرهن عليها وعلى مالها بغير رهن  
 بالضمانه على النفس ما يوجب المال بان كانت خطا في النفس او في  
 ماله او في اياها ما يوجب انقصا من فهو مضمون بالاجماع كذا في الزمان  
 اما لو كان ضمانه على الراهن بغير اقراره ضمانه المملوك على ماله وهو يملك  
 اقراره بغير اقراره المستحق ولا يثبت الا تخافا له عليه واما لو كان ضمانه على  
 المهرين بغير اقرارهم هذه الضمانه لو اعترفا بالدين كان عليه التطهر منها  
 لانها حصلت في ضمانه فلا يغير وجوب الضمان مع وجوب التحصيل عليه رهن  
 يعدل الغالب فموجب ضمانه قيمته ماله فعليه حرم ماله وقل اقل  
 اخذ من ماله من ماله وسقط باقية وهو ضمانه لان نقصان  
 السرا لا يوجب سقوط الدين لانه عبارة عن فتور رغبات الناس  
 بخلاف نقصان العين فاذا كان ما قبله بغير المهرين بغير الاستفاد  
 مستوفيا للملك من الامتداد ولو باع باخره بامته اي باع المهرين العبد والراهن  
 بها ونقصها رجع باعها وتضمنه لان المهرين اذا باعها صار كانه اشتريه

في ضمانه

وباعه بنفسه في بطلان الرهن وبيع الدين الا بقدر ما استوفى فكذا امرها  
 قبله اي عدا يعدل الغالب فعليه ماله قد دفع به فك اي الرهن بكل دينه  
 لان العبد امانة في قيم مقام الاول فصار كالاول ويرا جع سورة جنيح اي  
 العبد المهرين يعني رهن رجل رجلا بعبد قيمته الف درهم بالف درهم  
 او اقل منه فعلى العبد قسيلا خطأ فراه ماله لان ضمان الضمانه على  
 المهرين والعبد كله في ضمانه ودينه مستوفى لرقبته فعلى المهرين اقد  
 العبد من الضمانه فان فراه اصله رهنه وكان دينه على الراهن كالم  
 العبد رهن كما كان ولم يرجع اي على الراهن بشئ من العدا لان العبد  
 كله مضمون وضمانه المضمون كضمانه الضمان فلو رجع على الراهن رجع الراهن  
 عليه فلا يغير ولا يرفع اي ليس للمهرين محكم ان يرفعوا الى يدي الضمانه  
 لانه لا يملك المملوك فان ابي اي امتنع المهرين من العدا ودفعه  
 الراهن او فراه يسقط الدين اي يقال للراهن ادفع العبد او فراه  
 بالدينه فان دفع او فراه يسقط دين المهرين واخذ الراهن العبد ويعدل  
 الرهن ان لم يكن اي الدين اكثر من قيمته اي قيمه الرهن بل يكون مساويا  
 او اقل منها واما اذا كان اكثر فيسقط من مقدار قيمة العبد ولا يسقط  
 باقية مات الراهن باع وصيه الرهن وقضه الدين لانه باع مقامه  
 فان لم يكن له وصي نصيب اي وصي لبيعه اي نصيبه انما رهن الوصي  
 بعض الدين كذا في الدين على الميت عند غريم من غريمه توقف على رضى  
 الاخرين ولهم رده لانه انما بعض الزمان بالانفا الحكمي لان موجب عود  
 الرهن بثبوت يد الماستفاد للمهرين حكميا فاشبهه الا بانه بالانفا الحقيقي  
 فان قضيه ودينهم اي دين تباير الزمان قبل الرواى فيل ان كل ما يرد  
 قد زال المانع وهو حق بقبه الزمان ولو انقضى الزمان لم يكن للميت الا



عظيم واحد هاز هذا الرهن اعتبارا بالوفاء الحقيقي ويبقى في رهنه لانه يباع  
قبل الرهن فكذا بقوله واذا اودع من اى الوصى بدين للميت على اوصاف  
لاننا استنفذ حكمنا وهو يملكه وفي رهن الوصى تفصيلات اخرى في كتاب  
الوصايا ان شاء الله تعالى **فصل** رهن عصبه قيمته عشرة بها  
اي عشرة فتم وكل من يبيع ويشتري او يقرض او يقرضه بدين رهنه رهنه اي بالعهدة  
وكان ينبغي ان يبطل الرهن اذا بالتميز خرج من كونه صاميا للاباء او لم يبق  
بالا منقوما وانما لم يبطل لانه بطر وان يعود بالتخلل ولهذا اذا اشترى عصبه  
فخرج قبل القبض لا يبطل البيع لاحتمال صيرورته خلا فكذا هذا ورهن  
شاة كذا في قيمته عشرة عشرة فانت بلا فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج  
ورهنه فهو اي بطر رهن به اي بدرهم لان الرهن يتصور بالملك فاذا  
بعض الخلل يعود حكمه بقدره بخلاف ما اذا كانت الشاة المسبقة قبل القبض  
فخرج فخرج فخرج لا يعود البيع لان البيع ينتقض بالملك قبل القبض  
والمنتقض لا يعود قبل يعود البيع ايضا فان الرهن كونه ولو لم يبق  
ونعمه للرهن كونه من ملكه ورهنه مع اصله لانه يبيع له والرهن  
حق لازم فيسره اليه ويملكه فحاشا ان يملك يملك بلا شيء لان  
الاتباع لا يقطع لها ما يقابل الاصل لعدم وجودها تحت العقد مقصودا  
وان بقي الى انهاء وملك الاصل فكيف يقطع اي افكده للرهن بقطع  
الرهن على قيمته اي على قيمة التمام يوم الفسخ وقبض الاصل اي اصل الرهن  
يوم القبض لان الرهن يصير مضمونا بالقبض صدارة حصته من الثمن  
تسقط من الرهن حصته الاصل اي ما اصابه الاصل تسقط من الرهن  
لانه يقابل الاصل مقصودا ويملك التمام بحسبه اي ما اصابه التمام افكده  
الرهن به الزيادة يبيع الرهن مثل ان يبيع رهنه ثوبا بعشرة شاة عشرة

ثم

ثم يبيع الرهن ثوبا آخر ليكون مع الاول رهنه بالعشرة لا الدين مثل  
ان يقول اقرضني خمسمائة افنى على ان يكون العبد الذي عندك رهنه  
بالف والعشرة ان جاء الحقدر بينهم ان الاطراف باصل العقد انما يتصور  
اذا كان الزيادة في المقصود عليه او المقصود به فالزيادة في الدين  
ليست شيئا منها اما كونها غير مقصودة عليه فظاهر واما كونها غير مقصودة  
فلهو و بسببه قبل الرهن بخلاف الرهن فانه مقصود عليه لانه لم يكن  
مجبورا قبل عقد الرهن ولا يبيع بعده رهنه عدايب وفي الخافض  
منه اي عدايب وفي الخارج رهنه بدينه هو اي الاول رهنه بدينه  
رايحه والرهن امين في الثاني حتى يحل مكان الاول وفل في ضمانه  
بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما بقا الا ينقض القبض فاذا كان  
الاول في ضمانه لا يرسل الثاني فيه لانهما رضا برضول احدهما فاما  
زال الاول فخل الثاني في ضمانه ثم قبل بغيره بغيره بغيره لان الرهن  
على انك يد امانة وبذلك لا يدر استيفاء وضمان فلا ينوب عنه وقيل  
لا يشترط لان الرهن بغيره كالمهنة وعينه امانة كما عرف وقبض  
الامانة ينوب عن قبض الامانة امراء المرتهن الراهن عن دينه  
اي قبل الراهن الامراء او و بهم لم يملك الراهن في يد المرتهن بلا منع  
من صاحبه بملك فحاشا استحقاقا وقال فرهم انه ضمن قيمته للرهن  
هو القرض لان القبض وقع مضمونا بغيره فكذا يبيع القبض وقبض الاصل  
ان ضمان الرهن باعتبار القبض والدين لانه ضمان استيفاء وذا  
لا يتحقق الا باعقار الدين وبالا لانه لم يبيع احدهما وهو الدين والحكم  
النائب بعلم ذاته وصفين يزول بزوال احدهما ولهذا لو رهن



سقط الضمان لعدم القبض وان بقي الدين فكذلك اذا ابراء عن الدين سقط  
الضمان لعدم الدين وان بقي القبض ولو استوفاه اي المدينين  
دينه بالتام او بعضه بائنا الزين او مقطوع او شرابه عينا به اي  
بالدين او صلح عنه اي الدين على عين او احوال فزينة بدينه على اخر فذلك  
في يده اي المدينين ملك بالدين لان نفس الدين لا تسقط بالاستيفاء  
وكونه لما تقرر ان الدين لا يقضى بائنا لها لا انفسها لكن الاستيفاء  
يتعذر لعدم الفائدة لانه بقيت مطالبة مثله فاذا ملك المدين موز  
الاستيفاء الاول فانقض الاستيفاء الثاني وروى ما قبض الى من اوى  
في صورة ابراء الراهن او النوع او الشراء او الصلح وبطلت كونه  
وهذا المدين بالدين او بالحوالة لا تسقط الدين ولكن ذمة المحال عليه  
يقوم مقام ذمة المحل وهذا يعود الى ذمة المحل ولهذا اذا مات المحال  
عليه مقلب كذا كما كان المدين بالدين في الصورة المذكورة ملك به  
ايضا اذا ملك بعد تصاوقها على ان لا دين لان الراهن مضمون بالدين  
او بحراسته عند توهم الوجود كما في الدين الموعود وقد بقيت ذمة  
لا ضمان ان تصاوقا على قيام الدين بعد تصاوقها على عدم الدين  
بخلاف البراء لانه سقط به **كتاب الغصب** اورده عت  
كتاب الراهن لان في الاول عيب شرعي وفي الثاني عيب غير شرعي  
هو كونه اخذ الشيء من الغير بالتغلب متوقفا او لا تغلب غصب ذمة  
فلان وفلان وشرعا اخذ مال هو بمنزلة الجحش متقوم اخذ من  
الغير محترم اخذ اخذ من مال الحر في فانه غير محترم من يملكه  
ملا اذنه اخذ من اخذ من يملكه باذنه واثارة الى ان ازالة

من افذه  
بره

يد المالك معتبرة في الغصب عندنا وعندنا فخرهم الله بن اثبات  
يد العدو ان عليه ذمة الخلاف يظهر في زوايا المقصوب كوال المقصود  
وذمة البستان فانها ليست بمضمونة عندنا لعدم ازالة اليد عنده  
مضمونة لاثبات اليد فالحاصل ان المحقة في الغصب عندنا ازالة اليد  
المحقة واثبات اليد المبطله وعندنا فخرهم الله المحقة هو ان سقط  
لا حجية اخذ من غير السرقة فاستخدام العبد وكسب الدابة اي وضع  
الحمل عليها **كتاب الغصب** لوجود ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطله فانهما  
لا يطوب على الباطل لعدم ازالة اليد بالاستيلاء اذ لم يوجد منه  
النقل والتحويل والباطل فعل المالك وقد بقي اثره فلهذا الاستعمال فلم يكن  
اخذ من يده وحكمه الا انه لم يكن علم انه مال الغير وروى العين فائمه والقوم  
بذلك ولغيره اي غير من علم الاخر ان لانه حق الغير فلا يتوقف على علم  
ولا انه لانه فظا وهو من نوع بالحديث وجب المثل في المثل كالمثل الموزون  
والعدوي المتقارب لقوله تعالى فاعندوا بثل ما عتد من عليكم الآية  
المراد بالمثل ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت بين اجزائه يتقدم  
وما لا يكون كذلك فهو قيمته ثم المثل قد يكون مصنوعا بحيث يحضره  
الصفة عن المثلية يجعله باذرا بالنسبة الى اصله كالعمقة والقدر  
والا برى فيكون قيميا وقد يكون مصنوعا بحيث لا يحضره الصفة عن  
المثلية لبقاء كثرته وعدم نفاذه كالدراهم المضروبة والدنانير فان  
انقطع اي المثل قيمته يوم خصوه وعندنا يوسف رحمه الله يوم الغصب  
لم يدرهم الله يوم الا انقطاع لانه يوسف انه لما انقطع الحق بالمثل لم  
يغير قيمته يوم انعقاد السبب لانه الموصوب ولم يدرهم الله ان الواجب



المتعلق في الزمة وانما يستعمل في القيمة بالانقطاع فيعتبر قيمة يوم الانقطاع  
 ولا في غيره ومما لا يشك ان النقل لا يشك بحجود الانقطاع وهذا الوجه  
 ان يوجد مثله فله ذلك وبقضاء القاضي يستعمل فيعتبر قيمة يوم الخصومة  
والقضاء وجب القيمة في القيمة كاللوازم والحيوانات والعدوى المتعار  
يوم خصيه لانه مطالب بالقيمة حين غصب فيعتبر قيمة عند ذكائه  
او في اي الناصب الملاك حين يعلم انه اي المخصوص لو بقي فظهر  
فرض عليه بالبدل لان حق المالك ثابت في العين فلا يقبل قوله فيه حتى  
يطلب على طلبة انه صادق كما اذا اوعى المالكون الا فلا سب من اي المالك  
انه مات عند غاصبه وطلب المالك اي من ان مات عند ماله فثبت  
اي الناصب او في غير محرم انه لان وجوب الضمان بالغصب ثابتا  
والثابت الرضا والبينة لمن يدعي خلاف ظاهر البينة المالك او با  
عند يوسف رحمه الله لان حاصل اختلافهما في الضمان وفي بيته اثباته  
في اي الغصب انما يتحقق فيما يتعلق ويحول لما عرفت انه ازالة المال عن يده  
ما كان يثبت اليد عليه ولا يمكن حقيقة الا في المنقول لا العقار الذي لا ينقل  
ولا يحول فلو اخذ عقارا وملكه في يده بان غلب السيل على الارض فثبت  
تحت الماء او غصب دارا فهدمت باقعة سماوية او جاء سيل فزاح  
البناء لم يضمن لانها مشروطة وهو الغصب قبل قابله عما ذكره في الاستدلال  
في فصولها الاصح انه يضمن بالبيع والتسليم والحوادث والودعة نعم اذا  
كان العقار ودية عند فحرج كان ضامنا بالاتفاق وبالرجوع على المشهود  
بان شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضمنا وضمن فيها اي العقار  
والمنقول ما نقص منقول من يملكه متعلق بقوله نقص يسكنه هذا بيان الضمان

في العقار العبارة الصادرة عنها الخ ينج منها ما ذكرنا وبين شرح الهداية  
 وغيرهم الفعل بالعمل والسكن بالسكن المخصوصة وهي ان يكون متعارفة  
 بعمل يفي الى انهدام البناء كالحراقة والقضارة حتى قالوا في شرح قول  
 الهداية ويدخل فيما قاله اذا انهدم الدار يسكنه وعلمه وانما قيد بعمله  
 لانه اذا انهدمت الدار بعد ما غصب وسكن فيها لا يسكنه  
 وعلمه وانما قيد بعمله لانه اذا انهدمت الدار بعد ما غصب وسكن فيها  
 لا يسكنه وعلمه بل باقعة سماوية فلا ضمان عند له حصه وله يوسف رحمه الله  
 فظهر ان رادهم بيان سببي النقص الاول ما يوجب ابتداء وهو الهدم  
 والثاني ما يفيض اليه بالاجابة وهو السكن الخاصة وقد عرفت صاحب الوقاية  
 هذه العبارة فقال وما نقص بفعله سكنه فظهر عليه ان السكن ان  
 قيدت بالفعل المسمى المير من سبب الضمان وقد عرفت ان الدار مع  
 السكن اذا انهدمت باقعة سماوية ليس فيه ضمان وعندئذ نسحق منقولة  
 من خط المصنف وكانت العبارة المكتوبة فيها اولاً في الهداية وغيره  
 ثم غيرت وتبعه الصدوق والعلويان ما وافق الهداية ودرجته فان  
 الارض المخصوصة اذا انتقضت بالوراثة يقوم النقصان لانه انقضى  
 البعض او باجارة عبد غصبه فحصل له في مرة الاجارة نقص سبب  
 استعمال خلاف المبيع يعني اذا انتقض شيء من قيمة المبيع في البيع  
 بنوات وصنف منه قبل ان يقبضه المشتري لا يضمن البائع شيئاً  
 لنقصانه حتى لا يسقط شيء من الثمن وان تحسن النقصان ويترجع  
 السعر اذا رجع مكان الغصب يعني اذا رجع الناصب المخصوص  
 الى مالكه بعد نقصان السعر بان كان الردي في مكان الغصب فلا ضمان عليه

باب جنة



لان تراجمه بنحو الرغبات لا لغوات جزوان لم يكن فيه بحجة المالك بين  
 القيمة وبين الانتظار الى الزمان الى ذلك المكان ليستردده لان النقص  
 حصل من قبل الغاصب بنقله الى هذا المكان فكان له ان يلزم الضرر  
 ويطالبه بالقيمة ولما لم ينتظر تصدق باجره عطف على من اى اذا  
 غصب عبد املا واجره واخذ اجرة فقصده بالاستحقاق وضمن ما نقص  
 تصدق باجره اخذه عند له عنيجه ونحوه مما اسند واصله ان الغاصب  
 عند تعلقه بالثمن في لان المنافع لا يتقدم الا بالعقد والعاقبة هو الغاصب  
 فهو الذي حصل منافع العبد لا يعقده فكان هو الذي يبدلها ويؤجره  
 يتصدق بها لا يستحق ويبدل فيستحق وهو التصرف في مال الغير واستحقاقه  
 الى اذا استعار شيئا واجره واخذ اجره بملكه وجب عليه تصدقه لما اذا  
 وزج الى تصدق ايضا بخرج حصل بالتصرف في مودعه ومقصوده  
 معينا بالاثارة او بالشر او بدفعهم الوديعة الغصب وبعد ما قال  
 ان رايها وقد غير ما او الى غير ما او اطلق وقد لا يعنى ان المودع  
 او الغاصب اذا تصرف في الوديعة او المقتضوب وخرج يتصدق به  
 له صفة ونحو ذلك انه وهذا واضح فيما يتعين بالاشارة اليه كالوجهين ونحوها  
 لان العقد يتعلق به حتى لو ملك قبل القبض يبطل البيع فيستفيد الرقبة اليه  
 في المبيع بملك فيستصدق به اما في ما لا يتعين كالدرهم والذمان  
 فقد ذكر في الجامع الصغير انما اشترى بها فانه يتصدق بالخرج فظاهر  
 العبارة بول على انه اراد به اذا اشترى رايها ونقدتها واما اذا اشترى رايها  
 ونقدتها من غير ما او اطلق ونقدتها او اشترى رايها ونقدتها من غير ما  
 كل ذلك يطيب له لان الاشارة اليها لا يفيد التعيين فيستوى جودها وهدمها الا ان

تلك

تلك بالنفقة منها ودية كان يفتي الامام ابو الليث وفيها قال ما نحن  
 لا يطيب بكل حال ان يتناول من المشتري قبل ان يضمن وبيع الضمان  
 لا يطيب الرجوع بكل حال وهو المختار لا طلاق الجواب في الجامعين والمضاربة  
 آجره الى الغاصب فاجاز ما لك في المدة فخذ له يوسف رحمه الله اجره ما بينه  
 قبل الاجارة وما بيني ما لك لان الغاصب فضولي في حقه وعند محمد رحمه الله  
 اجره ما بيني ما لك لان الغاصب فضولي ما لك لانه فضولي في حقه ما لك كذا الى  
 على هذا الخلاف لو آجره ما بيني في المدة واجاز المسح لانه كما لا شك غصب لي  
 رجل مالا ولا غير الى المقتضوب اقران ما اذا تغير بغير فعله مثل صار الغيب  
 ذيبا بنفسه او الرطب ثم افان المالك فيه بالخيار ان شاء اخذه وان  
 تركه وضمنه فزال اسمه اقران ما اذا غصب شاة فذبحها فان ملكها ملكها  
 لم ينزل بالخرج الجحر واذ لم اسمها حيث يقال شاة مذبوحة ولم يقل اعظم  
 منافع لان من قاله فقد تناوله كخطة اذا غصبها وطبخها فان القاصد  
 المتعلقة بتعين الخطة كجعلها حريسة ونحو ما ينزل بالطبخ ولا حاجة اليه لان  
 قوله زال اسمه مفعول عنه لانه يلزمه واختلف الى المقتضوب بملك الغاصب  
 ولم يمتنع اصلا كما قلنا برة برة وشجرة بشجرة او لم يمتنع الا بخرج كما  
 برة بشجرة او بالعكس فضمنه الى الغاصب المقتضوب وملكه اما الضمان في  
 صورة التعيين وزال الاسم فلكونه مقتضيا واما المالك فلانه احدث صنعة  
 مستقرة لان قيمة الشاة تزداد بطبخها وشيئها وكذا قيمة الخطة تزداد بطبخها  
 وفيها وادائها صير حق المالك بالكلية من وجه حتى يبدل الرسم وفات  
 اعظم المنافع وحق الغاصب في الصنعة قابض من كل وجه فيكون راجعا  
 على المالك من وجه على ما تقرر في الاصول ان ضرر المبرج صحيح اذا عارضنا

فقلنا



كان المراجحة في الذات اصح منه في الحال وما الضمان في الاختلاف فلكونه  
 متقدرا فيه ايضا واما المالك فليست يجمع البدلان في الملك المضمون منه  
 بلا حل متعلق بملكه قبل الرضا اي رضا المالك اما باو او بواو او بواو او  
 تضمين الناحية وهذا مستحسن في القياس على ان ملكه ثبت بملكه  
 يجوز للشرف بلا توقف على رضا غيره ولذا لو دهمه او باعه صح وجه  
 الاحتياط قوله عليه الصلوة والسلام في اثناء المذبوحة المصلحة بلا  
 رضا صاحبها اطعوا امرا فاذ لا بالصدق زوال ملك المالك في حرة  
 الانتفاع للمالك قبل الارضا ولان في اباة الانتفاع فتح بالخصب  
 فحرم قبل الارضا حصة المادة الحرة ونفاذ بيعه وبسته مع حرة لقيام  
 الملك كما في البيع المذکور في شاة وجرها او غيرها وطحن برادرم وحمل  
 هدر اسبقا والبناء على ساحة وهي شجر عظيم جدا ولا يثبت الا ببناء  
 الرشد وان ضرب الحجر من درهما او دينار او انا فلما لم يكن يثبت لانه بان  
 من كل وجه ومعناه الاصل الثمنية وكونه موزونا دما باقيا في حرة  
 فيه الروايات اعتبارها في شاة غيره طرحتها اي ذلك الخبز به عليه اي  
 الذراع واخذ قيمتها واخذ ما في اثناء المذبوحة يعني ان المالك حذر ان  
 شاة ضمنه قيمتها وسلم اثناء اليه وان شاة واخذ ما ضمن نقصانها لانه  
 اتلاف من وجه لغوات بعض المنافع كالحل والذر والتسويق وغيرها  
 وهو اللحم وان كانت الدابة غير مأكول اللحم يقطع الغاصب طرحتها بضم  
 المالك جميع قيمتها لوجود الاستهلاك من كل وجه كذا الحرق ونوما وفوق بعضه  
 وبعض نقص يعني ان المالك جميع قيمتها لوجود الاستهلاك من كل وجه كذا  
 كما خبر فيه ايضا ان شاة ضمن الغاصب كل قيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب

ورن شاة واخذ الثوب وضمنه النقصان لما ذكر ولو فوت كلمة ضمن اي  
 الغاصب كلها اي كل القيمة ووجه قوله بغير نصه بلا غنوية بشي منه  
 ضمن ما نقص واخذ رب الثوب ثوبه لان العين قايمة عن كل وجه من كل وجه  
 غيره او غرس فلما اي البناء والغرس وردت لان الارض خصت حقيقة  
 فيبقى فيها حق المالك كما كان والغاصب جعلها مشغولة فيثوب بتفويتها  
 كما لو شغل طرف غيره بطعامه ولما لم يكن اي الارض ان يضمن له اي الباني  
 او الغرس قيمتها اي قيمة البناء ان نقصت اي الارض به اي بالبناء  
 او الغرس وبقين موقفة قيمتها بغيرهم فتقدم اي الارض بدورها اي بدونه  
 البناء والغرس ووجه اعادة الحال كونه مسجحا القلع فيضمن النقصان  
 قيمة الشجر والبناء المسجحا القلع اقل من قيمة موقوفها فقيمة المخلوع اذا  
 نقصت منها اجرة القلع كما في اباة قيمة السحر المسجحا القلع فاذا  
 كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المخلوع عشرة واجر القلع درهم  
 بغير تسعة دراهم فالارض مع هذه الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم  
 فيضمن المالك التسعة هذا اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة  
 البناء او الغرس واذا عكس فللغاصب ان يضمن له قيمة الساحة  
 فيما عداها اي الساحة كذا في النهاية من الثوب الذي غصبه او سحر  
 اول السويح الذي غصبه بسمي فالملك بالخيار ان شاة ضمنه  
 اي الثوب حال كونه ابيض يعني اخذ منه قيمة ثوب ابيض ومثل  
 سويقه وسلم اي الغاصب لانه من المثلثات او اهداها اي  
 الثوب والسويح وضمن ما زاد الصبح والتميم لان الثوب مال متقوم  
 كالثوب ويغصبه وصيفه لا يسطر حرة ماله ويجب صيانتها ما امكن



وذا في اتصال مال احدى اليه وايضا حق الآخر في عين ماله وهو ما قلنا  
من التخيير الا اننا اثبتنا الخيار لرب الثوب لانه صاحب اصله والى صاحب  
صباغ وصيف وان سوداى الغاصب ضمنه اى المالك ابيض  
او اخذه ولا يلى للغاصب اجر التسويد لانه نقص **فصل** عيب اى  
الغاصب ما غصب وضمن قيمة ملكه اى الغاصب ملكا مستندا الى  
وقت الغصب وقال الشافعي لا يملكه لان الغصب تعد نقص فلا يكون حيا  
للمالك لانه حكم شرعى فيستدعى سببا مشروعا ولنا ان المالك ملك حيز  
المغصوب بكماله اى رقبته ويدفع وجب ان يخرج المغصوب عن ملكه  
لما اجتمع البدل والمبدل في تلك شخص واحد ووجب ان يدخل في ملكه  
الغاصب والا لزم بثوب المالك بكماله **وهذا** اى الغاصب في قيمة  
اى المغصوب يمينه ان لم يبرهن المالك للزيادة يعني ان ادعى المالك  
زيادة قيمة المغصوب وانكرها الغاصب فان برهن المالك قبل والا  
صدقه الغاصب يمينه في نفي الزيادة كما في سائر الدعاوى فان  
ظهر المغصوب وبنى اى قيمته اكثر مما ضمن الغاصب وقد ضمن بقوله مع  
يمينه اخذ اى المغصوب المالك ودفعه او اقره اى المالك الضمان  
لان رضاه بهذا العذر لم يبرهن حيث ادعى الزيادة وانما اخذ دون المالك  
البينة ولو ضمن الغاصب بقول ماله او حجة اى حجة ماله او كقول الغاصب  
فهو كره اى للغاصب ولا خيار للمالك لانه رضى بالمباغعة بهذا العذر  
حيث ادعى هذا العذر فقط نفذ بيع غاصب ضمن بعد بيعه لا اجماع  
كذلك اى اذا ضمن بعد الاعتراف لان المالك اثبت للغاصب ما ضمن  
لثبوته مستندا وانما ثبت مستندا ثابت من ذم دون ذم المالك  
انما ضمن بغير لينه او بيع دون العتق زاد المغصوب مطلقا اى سواء

كانت

كانت متصلة كالسمن والحنى او منفصلة كالنول والثمر لا يضمن الا بالثبوت  
او المنع بعد الطلب لانها امانة وحكمها هذا وما نقصت الجارية بالنول  
مضمون ويجوز لربها اى اذا ولدت الجارية المغنوبة ولو كان النقصان  
مضمونا على الغاصب فان كان في قيمة النول وفاء به غير النقصان بالنول  
ويستقطضها من الغاصب ولا يسقط بغيره رضى بامه غصبها  
فثبتت فردت حاملا فولدت فانت ضمن قيمتها لانه لم يرد بها بجا  
اخذها لانه اخذها ولم ينفق فيها سبب التلف ورواها فيها  
ذلك فصار كما اذا جنت جنابة في هذا الغاصب فعملت بها او  
دفعت بها بعد الرقانة يرجع قيمتها على الغاصب كذا في الخلاف احره  
يعني اذا رضى بها رجل كرهه فثبتت فانت في نفاسها فانها لا يضمن  
بالغصب لئلا ينقض عقد الرقضاء الاخذ رضى بها اى بامه غصبها  
استولر اى حبست منه فادعى ثبت النسب بعد ارضاء المالك  
لان التقنين ممن لم حق التقنين اوردت بشبهة والنسب يثبت بها  
كالورثت به غير امانة والنول رقبته لان كونه لا يشبه بالبشره كراهه اى في المناقح  
ركوب الرابة وسكنه الوارد وسجن المملوك لا يضمن بالغصب والاتفاق صورة  
غصب المناقح ان يغصب عبدا مثلاً ويملكه شهرا ولا يستعمل ثم يردده في سببه  
كراهه اى في بل يضمن ما ينقص استعماله فيقوم النقصان الا ان يكون اى  
المغصوب استناده من ذم الغاصب او مال يمين فان منافقها يضمن  
كراهه الحادية وغيره ولا يضمن ايضا غير المملك وحضره بان استلم  
في يده ثم اخذته فامتنعها او لا تهاب بالمال في حق المسلم بخلاف اللذم  
من اخذ واخذته حيث يضمن بالاتفاق لانها مال في حق غصب غير مسلم



فخللها بغير مقوم كالنقل من الظل الى الشمس او من اية الى اية او جلد ميتة بغير  
 به ان بغير مقوم كالتراب والشمس اخذها المالك نجاسا وليس فيه مال  
 متقوم للخاصة وكانت الدباغة اظها والتمالية والتقوم فصار  
 كمثل الثوب ولو اتواها ضمن لا تلاف مال ملك الغير ولو خللها بمقوم كالملك  
 ملكه اي الناصب الخ لا يملك عليه اي الناصب لان الخ لا يمكن مقوما  
 والمثل مثلا متقوم فخرج جانب الناصب فيكون له بغير شيء ولو دفع به اي بمقوم  
 كادارة النوط والعصص ونحوهما الجلد اخذه المالك ويراد ما زاد والبرج اذ هذا  
 التبايع اتصل بالجلد مال متقوم كالصبي في الثوب فخرج جانب الناصب  
 ولو اتلفه لا يضمن لانه لم يتلف مال الغير ضمن بغير معرفه وهو الله  
 كبريط ورمار ودف وطل وطينور فتمت صانع لغير الله وشمس الطنبور يضمن  
 الخشب المحوت ونحوه الباعة ويضمن باراقة مسكر ومصف وقد مر هذا  
 في كتاب الاشربة فتمت لانه لا المثل لان المثل ممنوع عن ملك غيره ولو كان فعل  
 حاز وان اتلف صليب نصراني ضمن قيمته صليب لانه مال متقوم  
 في حقه ومقر عليه فلا يجوز الترضي لم ويصح بيعها اي بيع هذه المذكورات  
 وقال لا يضمن ولا يبيع بيعها وقيل الخلاف في الدف والطبل الذين يقران  
 للهدوء واما طبل الثرات والدف الذي يباح ضربه في الحرب فيضمنها  
 بالانلاف بلا خلاف لهما اي هذه الاشياء اعدت للمعينة فيبطل تقديرها  
 كالحزول انما اموال لصلا حيتها لما يكل من وجوه الانتفاع وان صلحت  
 لما لا يكل ايضا كالالة المغنية ونحوها كالكل النطوح والحامة الطيارة واليك  
 المتقاتل والعبد الخ حيث يجب فيها القيمة غير صالحة لهذه الامور والنفوس  
 على قولها ككثرة الف وثمانين انسان كذا في الحنفية فاحمد عبد الله  
 او حل رباط وائمة او فتح اصطبلها اي الدابة او فتح فقص طابره قد ثبت

هذه

هذه المذكورات وفي الدابة والغنم خلاف فخرهم انه اوسى الى سلطان  
 من يود به ولا يرفع ايدواوه بل ارفع اليه اوسى اليه من يرضى ولا يمتنع عن  
 الغنم يراهية اي نهى الساعي او مال عند سلطان قد يورم وقد لا يتوكل  
 القول قوله انه وجد مال لا يورم لا يضمن في هذه الصورة لانتفاء السبب  
 وتخلل فعل مختار ولو حرم قطعا يضمن لوجود السبب كذا يضمن الساعي  
 ولو سوس بغير حق عند فخرهم انه زجره من السعاية فيه يفتح او عند غيره  
 بالاباحة او قال ان فعل فخرهم فعل اي ابق او فعل نفسه وجب عليه اي لا يورم  
 قيمته ولو قال له انك مال مولاك فانكف لا يضمن لانه يامره بالامانة او  
 الفعل صار غاصبا لانه استعمله في ذلك الفعل اما بالامر بالانلاف مال المولى  
 فلا يصير غاصبا ماله وانما يصير غاصبا للعبد والعبد المخصوص قائم لم يملك وانما  
 التملك بفعل العبد كذا في العادة استعمل عند الغير لنفسه كان يقول له ارتق  
 هذه الشجرة وانثر الثمرة لتأكل انت وانا وان لم يعلم انه عدا او قال ذلك  
 العبد اي من ضمن قيمته ان يترك لانه استعمله في منفعة ولو استعمل لغيره كان  
 يقول ارتق الشجرة وانثر الثمرة لتأكل انت لا اي لا يضمن لانه لا يصير غاصبا  
 كذا في العادة **كتاب الاكراه** وهو المناسبة بينه وبين كذا الغصب  
 ظاهر واوله حل الفاعل على امره كونه وشرا على الغير على فعله اعم من اللفظ  
 وعلى سائر الجوارح بما يتعلق بالحل وهو اعم من الفعل والملك الغنم والخص  
 والضرب والعقد بعدم رضاه به اي الغير بذلك لا اختياره اي لا يورم اختياره  
 لكنه اي ما بعدم الرضا قد يفرضه اي الاختيار وقد لا اي لا يفرضه فالحاصل  
 ان عدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار ثابت في جميع  
 لكن في بعض الصور يفرض الاختيار وفي بعضه لا يفرضه اقول هذا هو المستطوع في جميع



كتب الأصول والنزوح حتى قال صد الشريعة في التيقن وهو ما لم يكن بيان  
يكون بحسن اذ قد اضر بدها لعدم الرضا غير مفيد للاختيار فلا يصح  
ما قال في الوكالية هو فعل يوقعه بغيره فيفوت به رضاه او بفد اختياره  
فان فيه جعل الشيء قباله كما لا يخفى على من يعرف معنى القسم واليمين  
ان صد الشريعة بعد ما قال فيه ذلك قال في شرح الوكالية ثم الاكراه فوعان  
احدهما ان يكون مفوت الرضا وهو ان يكون بالجنس والضرب وان كان يكون  
مفدا للاختيار وهو ان يكون بالتفعل او قطع العضو ففوت الرضا وان  
من فساد الاختيار في الجنس والضرب يثبت الرضا ولكن اختيار الصحيح  
وفي التفعل لا رضا ولكن لا اختيار في صحيح بل اختيارا فاسده ثم قال بحقيقة  
ما قال والشجر تنبئ عن النعمة مع بقاء الالهية وعدم سقوط الخطاب عنه لا  
المكره مبتلى الانبلاء بحسب الخطاب الامر ان متردد بين فرض وصطر وقصة  
ويانتم مرة ويوجد اخرى وهو دليل الخطاب وقبارة الالهية وشرط اربعة امور  
قوة الحامل على كفيته ما يرد به سلطانا او غيره يعني لقا او كونه هذا  
عند له صفة ربه لا يتحقق الامن سلطان لان القدرة لا يكون بلا نعمة  
للسلطان قالوا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة وبرهان لان في زمانه  
لم يكن لغير سلطان من يفره ما يتحقق به الاكراه فاجاب بنار على ما شذ في  
زمانها فظهر انفسا وصار الامران في كل متغلب فيتحقق الاكراه من الحكمي الغلبة  
على قولها كراه في الخلاصة وانما خوف الفاعل وقوعه اي وقوع ما يرد به الحامل  
بان يغلب على ظنه انه يفعل ليصير به محمولا على ما دعي من الفعل والمباشرة والاشارة  
كونه اي الفاعل محتسما ما اكره عليه حتى ما ان لم يفسد كبره او ان لا يفسد  
اعتقاد عبده او حتى شخص آخر كاتلاف بالغير او حتى الشرع كشره بغيره وانما  
وتكونها

وتكونها والآراء مع كون المكره به متلف نفس او عضو او موجب عدم الرضا  
وهذا ادعى وانه وهو ايضا متعاودت بحسب الأشخاص كما شذ في اوراق  
الاكراه اما على وجه الاختيار لو كان باطلا ففوت الرضا وانما غير على  
لا يفعله لو حسن او بعد مريد او ضرب بشدة في الميسر الحد في الجنس  
الذي هو اكرهه بالبلع الاغتنام البين به وفي الضرب الذي هو اكرهه ما يجد فيه الم  
الشديد وليس في ذلك حد لا يراو عليه ولا ينقص منه لان المقادير لا يكون  
بالرأي ولكنه على قدر ما يرى الحاكم اذ ارفع اليه بخلاف حسن يوم او قيده  
اي قيده يوم او ضرب بغير شدة فانها لا يكون اكرها اذ لا يبالى بمثل عادة  
فلا يعدم الرضا الا لغير جاه يعني اكرها اكرها لرجل له جاه وعزة لان ضرره  
اشد من ضرب الضرب بغيره فيفوت به الرضا فبالاول يعني المكي رخص  
اكل ميتة ودم دحم فخره وشرب كمر لان حرمة هذه الاشياء مفقودة كال  
الاختيار في حالة الضرورة مبقاة على اصلها بقوله تعالى الا ما اضطررتم  
اليه فانه الاستثناء حالة الضرورة والاستثناء الحكم الباق بعد الشيا والاضطرار  
يحصل بالاكرام المكي وبالصبر على الفعل انتم في هذه الصورة كما في المحضرة لانه  
لا يبرح كان بالامتناع مما دنا غيره على اهلاك نفسه ورضي ايضا بطول  
كلمة كنود عليه مطهرين بالايان كدبت غريبت بار ربه الله حيث  
ابتلى به وقال له صلى الله عليه وسلم كيف وجد قلبك قال مطمئنا  
بالايان فقال صلى الله عليه وسلم فان عادوا فقد وثقت لولته تعالى  
الامن اكرهه قلبه مطهرين بالايان الاله وبالصبر عليه اي العقل في هذه الصورة  
اي صار ما جوار ان صبره ولم يظهر الكفر حتى قتل على ذلك كما ان حبس رضى الله  
صبره على ذلك حتى صلبه وسماه الله صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء  
ارخص ايضا اتلاف مال مسلم لان اتلاف مال الغير يستباح للضرورة كما في المحضرة



وقد ثبت ولكن صاحب المال من الحامل لا انما على آية الحامل فيما يصلح له  
 له ولا خلاف من هذه التفسير بان ينعقد فيعطل لا قبله لطف على خلاف  
 اي لا يرضى قبل مسلم بل يصير على ان يعمل فانه قبله كان انما لان قبل  
 المسلم لا يستباح لصورة ما لا ان يعلم انه لو لم يعلم قبله وتجاوز  
 الحامل فخط عند له صفة وتجردها انه لان الفاعل يصير له رد قال  
 ابو يوسف رحمه الله لا يبا وداه منها للشبهة وقال زفر رحمه الله يبا  
 الفاعل لانه مباشرة وقال الشافعي رحمه الله يبا وكل منها الفاعل بالباشرة  
 والحامل بالسبب ولا يرضى بالاول رضى الرجل لانه كالتفصيل لان ولد  
 الزنا يملك لما بعد من يربيه فلا يستباح لصورة ما كالتفصيل ولكن لا يملك  
 الحامل يبا لانه رضى زناه بالحق كان ينعقد العتس ان يجد لان  
 انتشاء لانه دليل الطواغية ولكن لا يجد مستحسانا فان انتشاء لانه  
 لا يدل على الطواغية او قد يكون طبا كما في النسيم وبالله عطف على الاول  
 يعني باكره غير ملج ولا اي لا يرضى الامور المذكورة لكنه اي انتشاء مع الاكره  
 اسقط الحكم رتابا لازما وان يكن مكره فلا اقل من الشبهة كذا في الثانية  
 لانه ان لم يسقط الحكم في زناه لان الاكره المملوك لم يكن رخصة في حقه  
 كما كان في اصل المرأة حتى يكون المملوك بشبهة يندري احد تصرفات المكره فلا  
 يمنع ان العمل ان التصرفات التولية للمكره سواء كان مكره بالمملوك او غيره  
 ينعقد عندنا كما في البيوع الفاسدة وما يكتمل الفسخ بغيره ان فسخ المكره  
 وما لا يكتمل فلا يفسخ الاول وهو ما يكتمل الفسخ كسبعة اشراة واحارة  
 وصلة وامرأة مبرورة او كعتل وبيعتة كانه اذا كره على واحد منها ما بعد  
 نوع الاكره ان انتشاء رضى وان انتشاء لان الاكره مطلقا بعد الرضا  
 والرضا شرط صحة هذا العقد فتعذر بوجاهة واقراره فانه يكتمل الصدقة والكذب

بما يكتفي  
 بالاول

وانما صار حجة لرجحان جانب الصدقة والاكره دليل على كونه فيما يرضى  
 الى دفع الشتر عن نفسه وبملكه اي المبيع بالاكره للمشتري ان قبض كما في  
 سائر البيوع الفاسدة فيصح اعماله اي اعادة الشتر يكون ملكه وله  
 اي المشتري يفتحه لانه ان تلف ما ملكه بغير فاسد فان قبض اي البايع لم يكره  
 الثمن او سلم المبيع لم يبا فاقيد المذكورين فخذ البيوع لوجود الرضا وان قبضه  
 اي الثمن مكره لا اي لا ينعقد لعدم الرضا وردة اي رد البايع الثمن الذي  
 قبضه مكره ان يبا في يده ولم يضمن ان يملك لان الثمن كان امانة عند  
 المكره لانه اخذه باذن المشتري والعقب اذا كان الحاكم فانما هي الضمان  
 او قبضه للملك وهو لم يقبضه لم يكره مكره على قبضه فكان امانة كذا  
 في الكافي بخلاف ما اذا كره مع الهبة بلا ذكر الدفع فوجب دفع حيث  
 يكون فاسدا اي يوجب الملك بعد القبض كالهبة الصحيحة شارحا على  
 ان الاكره مع الهبة اكره على الدفع والاكره على البيع ليس اكره على التسليم  
 ملك المبيع في بيعه غير مكره والبائع مكره ضمن اي المشتري قبضه للبائع  
 لانه يحكم عقد فاسد فكان معفوفا عليه كما في اعطاء المشتري ولم يبايع  
 ان يضمن ابيات من الحامل والمشتري كالتعاصب وتعاصب التعاصب  
 فالمكره كالتعاصب والمشتري كالتعاصب فان ضمن الحامل رجع  
 على المشتري بغيره لانه قام مقام البايع باءاد الضمان لان المضمون  
 يصير ملكا للضمان من ثم وقت سبب الضمان وهو العقب وان  
 ضمن احد المشتريين فقد تؤولت لالا يدي فخذ كل شرا كان بعد اي  
 بعد شرا لانه ملكه باءاد الضمان فظهر انه باع ملك نفسه ولا ينعقد ما كان  
 قبله لان استثناء وملك المشتري الى وقت قبضه بخلاف ما اجازة الحاكم



وتوان قاضي قضيه بطلان طلاق المكره ثم رجع ذلك في قاض او يري طلاق المكره واقعا فابطل حكم الاول لا يجوز ابطال  
 ذكره في الامم اخوانه من استاذ العاصم الاجل في مع الشرح لا يجازي في تحريمه لان  
 فان طلاق المكره اذا وطئها قبل فسخه بطل الحكم في طلاقه واقعا الا انه يعود الحكم بقضاء القاضي فان كان الزوج وطئها  
 اربعين يكل لان القاضي رجع الطلاق بعد الحكم قبل فسخه المهر ثم فسخ القاضي ايمن كان الزوج طلاقا بماتجاه  
 من الاصل ممراده

عقد امتهان حيث كان قبله وبعده لان المانع من النكاح فسخه فيكون الكل  
 جائزا وان شئت وهو لا يحتل الفسخ ككاه وطلاق واعادة وسائر  
 شي فان هذه العقود يصح عندنا مع الاكراه قياسا على صحة البيع والشراء  
 وعندنا في رجم الله لا يصح ورجع اي انما على الحامل نصف المهر في الطلاق  
 وان لم يوطأ وان كان المهر مسمى في العقد وان لم يسم فيه يرجع عليه ما  
 لم يسم من المسمى لان ما عليه كان في شرف السقوط بوقوع النكاح من  
 جهتها بمقتضى كالأرتداد وتقبل ابن الزوج وقد تكاد ذلك بالطلاق  
 فكان تقرير المال من هذا الوجه فيضاف تقريره الى الحامل والتعريف كالأجاب  
 فكان مستقلا فيرجع عليه بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر تقريرها بالرجوع  
 لا بالطلاق ورجع القاضي على الحامل بقيمة المهر في الاعادة لانه صلح اليه  
 فيه من حيث الاتفاق فانضاف فله ان يضمه موصرا كان او غير  
 يكون ضمان اتفاق كاه ولا يرجع الحامل على المهر بالتمام لانه موافق لما  
 وتدره فانه اذا كره على حجة ولزم لانه لا يحتل الفسخ فلا يعمل فيه الاكراه  
 ويحبس وطئها به حيث لا يعمل فيها الاكراه لعدم احتمالها الفسخ ورجع  
 وابطاؤه وقبضه فيه اي في الاطلاق باللبس بان يقول فيست ايها فانها  
 لما صحت مع اذ لم صحت مع الاكراه ايضا وسلامه فانه اذا كره عليه صار  
 مسلما اذا وجد الركنين قطعا وفي الاخر احتمال فرجنا جانب الوجود  
 احتياطا بطلان فعل او رجع بغيره اذا سلم بالاكراه ثم رجع عنه لا يقبل لكن  
 الشهادة لاحتمال عدم الكلام في الابتداء فيكون كونه اصليا فلا يكون مردا  
 ولا يعتبر ردة لانها يتعلق بالاعتاق لا يري انه لو نوى ان يكون يكون  
 كافرا وان لم يكلم به والاكراه والى عدم تغير الاعتاق فلا تبين عرسه لعدم  
 الحكم

الحكم بالردة صاورة السلطان اي طلب منه ما لا يكره ولم يبين بيع له  
 الا لم يكل بيع مالك واعطى ثمنه فباعه صح اي ذلك لبيع لعدم الاكراه بالنظر  
 اليه كذا في خلاصة فوفيهما الزوج حتى ويستمر به لم يبع اليه انه قد  
 اي على الحرب لوجود الاكراه كتاب الحجر بوليعة المنع مطلقا وشرا  
 منع نفاذ تصرف القولي فخصه بالذكر لان الحجر لا يتحقق في افعال الكوارح  
 وبسته ان اثر تصرف القولي لا يوجد في الخارج بل امر بعينه في شرع  
 كالبيع وكذا في الم يوجد في الخارج جاز ان يعتبر عدم خلاف تصرف  
 البعض الصادر عن الكوارح فانه لما كان موجودا خارجيا لم يحجر اعتبارا  
 كالتقضي والاتلاف المال والا كان سفطة وتسمية الصوريان يكون غير بالغ  
 فان كان غير متبرك كان عدم العقل وان كان غيرا ففعله ناقص فالضرر محتمل واذا  
 اذن له القولي صح تصرفه لغيره جانب المصلحة واجنون فان عدم الإفاقة  
 كان عدم العقل كصحة غير متبرك وان وجدت وانما في تفسيره وحسن  
 ما قيل فيه هو من كان قليل النعم مختلط الكلام فاسد التفسير لانه لا يضرب  
 ولا يشتم كما يفعل المجنون والركوة فان الرقيق لا يملكه ابلية في نفسه لكنه  
 يحجر رعايته حتى الموت لئلا يبطل منافعه عبده باجارة نفسه لا فولا ملكه  
 رقبته يتعلق الدين به لكن الموت اذا اذن رضى بقوات هذه فم يبيع  
 طلاقا حتى ويجنون مغلوب اما المجنون فله عدم عقله واما الصبي فغير العاقل  
 كالمجنون والعاقل لا يقف على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة ولا توقف  
 للولي على عدم التوافق باعتبار بلوغه قد الشهوة ولذا لا يتوقفان  
 على اجازته ولا ينقدان مباشرة ولم يبع اعتاقهما لغيره في الضرر ولا اثرهما  
 لان اعتبار الاقرار بالشراء والافراج يكتل الصدوق والكذب وقيل ان رجع  
 شهادة البعض ون البعض فامكن ردة بكل المرفق ونظرهما وجه طلاق العبد



لانه اهل ونوف وجه الفضل فيه وليس فيه ابطال ملك المولى ولا تنوب  
منافعه فينفذ واقرار في عقد تقيد بقيام اهل بيته لانه حق مولا رجاية  
جانبه لان نفاذه لا يورث من تعلق الدين برقبته اذ كسبه وكلاهما اطلاق  
ماله فان اقر بال اقر الى عقد لوجود الالبية وزوال المانع ولم يترتب في الحال  
تقيد المانع هذا اذا اقر بغير المولى بال واما اذا اقر فلا يترتب شيء بعد عقد  
لما توارى ان المولى لا يستوجب على عبده مالا ولو اقر بحد او فو دجل ولم يورث  
الى عقد لانه مبني على اصل الكربة في حق الدم ولهذا لم يصح اقرار المولى  
عليه فيها اي في حد والعود واذا عقد منهم اي المجررين من يعقل اي يسل  
العقد بان البيع سائب للملك والشراء جالب له احترزه عن المجنون  
المغلوب والجنبي الغير المتميز خيره وليته على الفسخ والامضاء وادار باله  
ما دار بين النفع والضرر خلاف الاسترباح حيث يصح بلا اذن المولى وكذا  
الطلاق والعاق حيث لا يصحان وان اذن المولى وان اطلقوا اي  
المجرون سواء عقلا او لاشيا ضمنوا لما رانه لا يجر في افعال الجوارح  
لان اعتبار الفعل لا يتوقف على التقيد فان التام اذا انقلب على حال غير  
او انفسه ضمن وان عدم التقيد لكنه لا يخاطب بالاداء الا عند القدرة كالنفس  
لا يطالب بالدين الا اذا ايسر كالتام لا يجر بالاداء الا اذا استعقط  
لا يجر من مكافئ تسعة هو غنة تغري الا ان في محله على العمل بخلاف موجب  
الشرع او العقل مع قيام وقبول في عرف الفقهاء على تميز المال واداء  
على خلاف مقتضى الشرع او العقل وفسق ودين عند من قسم رحمه الله  
وعندهما وخذلان في حق المولى واذا طلب غراما للمفسد المجرم  
مجرة النافعة ومنع من البيع والافراز وعندهما ذمة الشئ في حق الفسخ  
زجر المبل منعت ما جازي بوالله يعلم انفس الجاهل ومغلوب جاهل ومكابر

مفلس هو الذي يكره الداية وياخذ الكراه فاذا جاز وان السخر لادابة له  
انقطع المكسري عن الرقعة فان في حجر كل واحد منها وقع حوز العانة فالمعنى  
الماضي يفسد على الناس دينهم والمغلوب الجاهل ابدانهم والمكابر المغلس  
يتلف اموالهم فان دابة اذا مات في الطريق وليس له امر ولا يكتبه شيء  
اخره ولا الاستحجار فمؤدى الى التلاف اموال الناس بمنع المنع عن التعريف  
هـ قال في البدايع ليس المراد به حقيقة الحجر وهو المنع الشرعي الذي يمنع  
نفوذ التعريف الا بغير ان المنع لواقعة بعد الحجر واصحاب في الغتوى جاز  
ولواقعة قبل الحجر واظلم لم يجر وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد الحجر  
فقد بيعه قبل ان يجر وادوية الحجر حقيقة وانما اراد به المنع الحتمي اي يمنع من الاداء  
الثلاثة فمن علمهم حث لان المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر يبلغ الصبي غير رشيد الرشيد عندنا هو الرشيد في المال فاذا بلغ  
مصلحة الماله لا يجر عليه ولو فاسقا وعذات في حق الدين ايضا لم يسلم  
اليه ماله حتى يبلغ في عشرين سنة كما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال  
ينتهي لبيت الرجل اذ يبلغ في عشرين ولو وصيلة صح لقرنة قبل ان يتصرف  
في ماله قبل ذلك نفقة وبعده الى بعد بلوغه في عشرين سنة ماله اليه ولو قبل  
رشيد وقال لا بدفع حتى يونس وشده ولا يجوز لقرنة فيه كس الناحية  
المدينون ليسبح ماله لدينه لان قضاء الدين واجب عليه والمحاكمة ظلم  
بجبر الحاكم وقال الظلم وايضا لا يلحق اي مستحقة وقضه اي القاضي بلا  
ان اكره المدينون وراهم دينه من دراهم لان للدائن ان ياقض بدينه  
اذا ظهر كحسن حقه بلا رضا المدينون فكان للناحية ان يعينه وبيع  
ونائيه لدراهم دينه وبالعكس والقاسي ان لا يجوز كالا لاديين  
لان الدرهم والدرهمين متخالفان وجاز استحقاقا وجهه انها متحدان



جناح الثنية والمالية حتى يضم احد هاتين الركبتين فحسب ان في  
 الصورة حقيقة وحكما اما الاول فطاهر واما الثاني فمردم حرمان ربوا الفضل  
 بينهما لا فضلا فيها فبالنظر الى الثاني يثبت للقاضي ولاية التفرغ  
 وبالنظر الى الاختلاف سلب عن الزاين ولاية الاخذ بعلامات  
 لا اي لا يبيح القاضي عرضه وعاهره اي لدرأهم ودينه لان المعاهد يتولى  
 بصورها وانما غايتها وليس للقاضي ان ينظر النهاية على وجه يلحق به الضرر  
 واما الشك في سلب لان المقصود فيها المالية لا التفرغ فافترقا  
 اقل من عرض سائر مقتضى بالاذن اي باذن تابعه فيما يعم السوء  
 فلو ما اذا كان ما يقتضي فلنبايع ان يحسن المتاع حتى يقتضي التفرغ  
 اذا اقتضت المشتري بغير اذنه كان له ان يسترد ويجب بالتفرغ بغير اذنه  
 الى فاضل امر فاطلة ان في جاز اطلاقه وما وضع المحررون ماله من بيعه  
 قبل اطلاقه ان وبعدده كان جائزا لان جاز الاول فمجرد فيه فينوقف على  
 امضاء فاضل آخر كذا في الحاشية **فصل** ببلوغ الصبي بالاصلام والاب  
 والازال وبلوغ الصبية بالاصلام والحيض والجمل الاصل ان البلوغ يكون  
 بالانزال حقيقة ولكن غيره مما ذكره لا يكون الا بالانزال فجعل كل واحد  
 علامة على البلوغ والا اي وان لم يوجد شيء منها حتى اي لا يكمل بالبلوغ حتى  
 يتم له اي للصبي كالي عشرة سنة ولها اي للصبي سبع سنين عند احد  
 رحم الله عليه رحم الله لولده ولا تفرق بواله اليتم الابان حتى يبلوغ  
 اشده واشد الصبي على ما قاله ابن عباس رحمه الله وتبعه العتيق فان عشرة  
 وقيل اثنان وعشرون وقيل خمس وعشرون واقول ما قالوا هو الاول فوجب  
 ان يدار حكمه عليه لاحتياط الا ان الجارية اسرع ادراكا من الغلام فتقص سنة

فهي

فهي اشملها على الفصول الاربعة التي توافق المراجع وقالوا فيها خمس  
 عشر سنة ورواية عن الامام وبه يقع للعادة الغالبة او العلامة يظهر  
 في هذه المدة غالبا فجلوا المدة علامة في حق من لم يظهر له العلامة وادى مدته  
 اي البلوغ له اثنا عشرة سنة ولها تسع سنين وقد يحصل لهما في هذا السن  
 علامة البلوغ فان راى بها اي قريبا الى البلوغ بان يبلغها هذا السن واقرا  
 بالبلوغ كانا كالبالغ حكم لان البلوغ لما كان فاصلا في هذا السن ولو  
 نادرا وكان مما يعرف منها كالحيض قبل اقرا رها به مودة **كح الاذن**  
**الاذن** لغة الاعلام وشرا فكل بحر مطلقا وهو نوعان احدهما اذن العبد  
 وهو كل بحر بارق انما يشرع على العبد واستطاع الحق اي المولى  
 فان اصله في الانسان كونه مالكا للتصرفات فيستحق هو المولى فمروص  
 الرق صار مائلا لما كتبته له فاذا استطاع المولى حقه بعود المولى الممنوع  
 فيتصرف اي ان كان اذن العبد فكل بحر واستطاع الحق فيتصرف العبد  
 لنفسه بايديته فلا يرجع بالعهدة على مولاه فانه اشترى شيئا لا يملكه  
 من المولى لانه اشترى لنفسه والوكيل يطلبه من المولى ولا يتوقف عليه  
 اذا اذن لعهده يوما او شهرا كان ما ذونا ايدا الى ان يحرق عليه لان استطاع  
 لا يتوقف ولا يخص بلوغ فاذا اذن يتزوج عمه اذنه الانواع فكذا  
 اذا مال اقدم حبا فانه اذن شراره مالا يذمه في هذا العمل وكذا اذا قيل اذن  
 الى الغلة كل شهر كذا بخلاف ما اذا اذن بشرائه من مائة لانه استخدام  
 لا اذن وشئت اي الاذن والالة اذا راي المولى بيع عبده ملكه الا بيمين  
 اخذت على اذنه ببيع عبده مولاه فانه اذا راي عبده ببيع ملكه على امانة  
 المالك فكت لم يكن اذنه كذا في الحاشية وبشرته ما اراده وسكت

الماذون ح



اي المولى يكون اذ ناله في التجارة و دفعا للفر ولا يكون اذ ناله في بيع  
ذلك الشيء او شره كذا في الاستدلال و ثبت ايضا ما قلنا  
اذن العبد مطلقا بان يقول مولاه اذنت لك في التجارة في كل تجارة  
منه لان التجارة اسم عام يتناول الانواع فيبيع ويشترى ولو بعين  
فاحش خلافا لما وبالعين السير جازيا فالتعذر لا يضر اذ عهدها  
ان البيع بالعين الفاحش منه بمنزلة البيع حتى اعتبر من البذل فلا  
يتناول الاذن ولم انه تجارة والعبد متصرف بالهبة نفسه فصار كالمالك  
وفي هذا الخلاف البصري المادون ويؤكد بها لانه قد لا يتوزع بنفسه فصار  
كالحرة ويرى ويرهن ويتقبل اي يستجور بالارض اي ياخذها قبلا  
بالاستجارة والمسافات وياخذها فوارطة ويشترى بمرارة وبيع  
اجير مشاهرة او مسانعة ويؤجر نفسه ويصارب اي يدفع للمال فصار  
ويترك مائنا لانه اي المذكور است من صنيع التجارة ويقر بدين لان الافراد  
من تواع التجارة اذ لو لم يبيع لم يعلم احد غير زوج وولد والرفاق  
اقراره لهم بالدين باطل عند المصنف رحمه الله خلافا لما هو كالاختلاف  
في بيع الوكيل منهم ذكره الزملي ويتواضع بفضب ودية لان الاقرار بها  
ايضا من تواع التجارة واما ما كان قطعا او الاول فلان ضمان النفس  
لانه يملك المصوب بالضم واليه من طاعا ما يبرر الحقيقة لانه لا ينفك  
عن بطنة لانه من ضرورات التجارة استجلا بالعلوب اهل الحرفة ويخط  
من التمنع بغير مثل يخط التجار لانه من صنيعهم وربما يكون الخط انظر  
من يقول المصنف ابتداء خلاف الخط بلا عيب لانه تبرع شخص واما  
لعبد ذكره الزملي ولا يشترى الا بالاذن المولى لان الاول للتجارة ليس

اذ ناله ولا يبرر رقبته وان اذن له كذا في تحفة العقب اذ في التزوج  
في بيان العوارض على الالهية ولا تنزوج رفيقه ولا يجانبه لانها ليس  
من التجارة ولا يعتق لانه فوق الكفاية مطلقا على مال اولاد لا يقرض لانه  
تبرع ابتداء ولا يبرر لانه تبرع شخص مطلقا اي بعض اولاد لا يشترى  
لانه كالهبة ولا يتقبل لكونه ضررا لخص مطلقا اي لا بالنفس والابا حال الدين  
وجوب تجارته مستدركه قوله الاتي يتعلق برقبته او بما هو بغيرها كبيع  
وشر او اجارة واستجارة وعزم ودية وغصب والمانعة جديا وعزم  
وجوب بوطى ومشرته بعد الاحتياج يتعلق برقبته لانه دين ظهر وجوبه  
في حق المولى فينتقل برقبته كدين الاستدراك والمهر ونفقة الزوجة  
يباع فيه ان حضر مولاه قال في الهداية يباع للزوار الا ان يذره المولى  
وقال شراعه هذا شارة الى ان البيع انما يجوز اذا كان المولى حاضرا لان اختيار  
العبد من الغائب غير مقصور لان الخصم في رقبته العبد هو المولى فلا  
يجوز البيع الا بخبرته او بجهته نائبة خلاف بيع الكسب فانه لا يحتاج  
الى حضور المولى لان العبد خصم فيه ونفسه عنه باخصص يتعلق بكسبه مطلقا  
اي سواء حصل قبل الدين او بعده ويتعلق بما اتيه به وان لم يخبره مولاه  
بذلك الكسب والاتهاب ولا ينافي بين تعلقه بالكسب وتعلقه بالرقبة فينتقل  
بها ولكن يبدأ الاستجارة من الكسب لا يمكن توفيره حتى الزمان مع تحصيل  
مقصود المولى فان لم يوجد الكسب يستوفى من الرقبة بهذا في الكفاية  
لا اي لا يتعلق الدين بما اخذه منه مولاه قبل الدين لوجود شرط لطلبه  
ساقية بعد عمدة لتوفر الدين في وقتة وعدم وفاء الرقبة ولا يباع ثانيا  
لان المشتري يبيع عن شره فيؤدي الى امتناع البيع بالكلية فينتصر الزمان



ولمولا ان اخذ غلة من ثوبه ودينه وما زاد للزوجة يعني لو كان المولى اخذ  
من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلاً قبل خروج الدين كان له ان ياخذ ما بعد  
لحوقه استحقاقاً والقياس ان لا ياخذ لان الدين مقدم على حق المولى في  
الكسب وجه الاستحسان ان في ذلك نفع الزوجة لان حقهم ينقطع بها  
بكماسه ولا يحصل المكاسب الا ببقاء الاذن في التجارة ولو منع من اخذ  
الغلة بغير عليه فيفتر باب الاكساب ولو اخذ اكثر من غلة مثله رد  
الفضل في الزوجة لتقدم حقوقه ولا ضرورة فيها وبغير حجة اية قول المولى  
بحر ترك عن التصرف او اتصال خبر بحرية ان علم اكثر اهل سودة حتى لو  
بحر عليه في التسوق وليس فيه الا رجل او رجلان لا يخرج اذا العبرة اشتراها بغير  
وشيوه فيعام ذلك مقام الظهور عند الكل هذا اذا كان الاذن شاملاً  
اما اذا لم يعلم الا العبد ثم بحر عليه بمعرفة بغير لا تنافي الضرايفه وباقية  
لان المولى لا يرضى بتصرف عبده الخارج عن طاعة عادة فكل بحر عليه  
دلالة وموت مولا و جنونه مطلقاً وكيفية بدار الحرب مرتدا علم العبد  
اولم يعلم لان الاذن ليس اولا لازماً ولا يكون من التصرفات يكون لرداه  
حكم الابدان كما انه ما ذن له ابتداء في كل ساعة لم تكن من الغنى وبغير عليه  
في كل ساعة فتمت كونه على ما كان عليه كالثاء الاذن فيه فيشترط قيام الالبنة  
في كل ساعة كما يشترط في الابدان وقد زالت بالموت والجنون وبالحياة  
ايضاً لانه موت حكم حتى ينتج مدبره واقرباء اولاده ونفسه ماله  
بين ورثته فصار بحراً عليه في ضمن بطلان الاهلية واستيلاد ويا اي بحر  
الامة المأذونة باستيلادها فانه يحسنها بعد الولادة فيكون الاستيلاد  
ولالة البحر عادة لا بالتدبير اي اذا استبدلت الامة المأذونة لها اكثر  
من قوتها فذبح المولى فربي مأذونة لها على حالها لعدم دلالة البحر اذا لم بحر

العادة بتحصين المدبرة وضمن اي المولى بها اي بالاستيلاد والتدبير  
فيتمها للزوجة لا لالة فلا تخلوا به حقوقهم اذ بها يستخرج البيع دية كان يفتي  
حقوقهم اقرى المأذون بعد حجة ان ماله امانة او يصب او يدين  
عليه صح اقراره ويقضه مما في يده وقال لا يصح لان ماله اقراره ان كان  
الاذن قد زال بالبحر وان كان العبد بالبحر ابطالها لان يد البحر عليه غير معتبرة  
وله ان المصحح هو العبد وهذا لا يصح اقراره قبل البحر فيما اخذه المولى من  
يده والعبد باقية حقيقته وشرط بطلانها بالبحر على فراغ ماله يده من  
الاكتساب عن حاجته واقراره دليل تحقيقها اتماماً دينه بماله ورقبته  
لم يملك مولا ماله فلم يعنى عبد كسبه باعاً في مولاة ولا لا يملك المولى  
فيستحق العبد وعليه قيمته لو جرد سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبة  
ولهذا يملك اعتاقه ووطئ جارية المأذون لها وهو دليل كمال الملك وله  
ملك المولى انما يشتت خلافة عن العبد عند فراغه من حاجته والحيط به  
الدين مشغول بها فلا خلافه فيه والعنف وعدم فرج ثبوت الملك وعدمه  
وعنف ان لم يحط اي دينه بماله ورقبته بلا خلاف اما عندهما قطعه واما  
عنده فلانه لا يعنى عن قليل دين فلو جعل ماله لانه باب الارتفاع  
بكسبه فيجوز المقصود من الاذن وتبنيح من مولاة بمنى العتمة لانه كاجنبي  
عن كسبه اذا كان عليه دين ولا يبيع منه بنصفان لانه منهم في حقه كونه  
مولاة ويتبع مولاة منه به اي بمنى العتمة وبالاقل لان مولاة اجنبي عن  
كسبه اذا كان عليه دين كافر ولا تهمه فيه وله اي للمولى حقه ان يبيع  
بالثمن اي بماله استيفاء الثمن من العبد لان البيع لا يربط ملك العبد  
مالم ينفصل اليه الثمن فينتج ملك المولى على ما كان عليه حتى يستوفى الثمن  
ولهذا كان اخفض من سائر الزواجر ولو باع المولى منه بالاكثرة خط الزايد



او فسخ العقد اي بغير مولاة بازالة الحاباة او فسخ العقد لان الزيادة تعلق  
بها حق الزمارة وتبطل اي لمن لم يسم اي مولاة المبيع قبل قبضه اي الثمن  
فلا يطالب العبد بشي لان ما سلم المبيع سقط حقه في المبيع ولا يجب له  
على عبده دين فخرج مجانا صح انعاقه اي المولى العبد المأذون مودونا  
بقا ملكه وضمن المولى للزما الاقل من دينه وقيمة اذ كان الدين اقل  
من القيمة يضمن الدين او الاصل لهم الا ان الدين وان عكس ضمن القيمة  
او تعلق حقهم بالرقبة وهو انفسها واذ اي المأذون ضمن فضل دينه على  
قيمتها لان الدين في ذمته وما لزم المولى الا بعد ما تلف فمجانا فبقي  
الباقى عليه كما كان يبيع عبدا مأذون له فحيط بدينه برقبته وقيمة المشتري  
بعد ان قبض احاد العرقم اي خير العرقم ان شاء اجاز بيعه ولم يمتنع لانه  
احل له والا حابة الا لاصقة كالاذن الباقى او ضمن المشتري او البايع  
لان حقه تعلق بالعبد حتى كان له ان يبيعه الا ان يقضى المولى دينه  
والبايع متلف بالبيع او التسليم والمشتري بالقبض والتغيب  
فيختار في التضمن فانه ضمن المشتري ربح اي المشتري بالثمن على البايع لان  
افضل العتمة منه كفاية الثمن وان ضمن البايع سلم المبيع للمشتري وضمن البايع  
لزوال المانع ثم اي بعد ما ضمن البايع ان رد اي العبد على مولاة بغير  
ربح اي مولاة على العرقم بغيره وعاد حقه اي هو العرقم في العبد لا ارتفاع  
سبب الضمان وهو البيع والتسليم فصار كالتقاضي اذ باع وسلم  
وضمن بالقيمة ثم رد عليه بغير كان له ان يرد على المالك ويسترد القيمة  
كذا هنا كذا في الكاف وانهما اضرار تضمنه براء الاخر حتى لا يبرح عليه  
وان تويت القيمة عند الذي اضراره لان الخبز بين الشئين اذا اضرار احد  
تعين حقه فيه وليس له ان يكثر الكاف ولو طهر ان العبد للمغيب بعد تضمنه اي بغير اضرار

تضمن

الاذن العرقم

تضمن احد اي كسبيل له اي للعرقم عليه اي العبد ان قص له بالقيمة ببينة  
او كثر لان حقه تحول الى القيمة بالقبض ولو قبض له بالقيمة بغيره فضمن  
مع يمينه ولو ادعى العرقم الشفعة فهو بالخيار ان شاء رضى بالقيمة او رد  
واخذ العبد فبيع له اذ لم يصل اليه تمام حقه بزمه كذا في النهاية وان باعه  
معلم دينه فلعرقم رد بغيره ان لم يصل اليه تمام حقه بزمه كذا في النهاية  
ان لم ينف بدينه فممنه لانه اذ لم ينف به نفق البيع كيف كان وان دفع له  
بدينه ولا حابة في البيع لا اي ليس للعرقم ان يرد البيع لان حقه قد وصل  
اليه فينفذ البيع لزوال المانع ولا خاص للعرقم مشقة كما ينكر دينه ان غاب  
بالبينة فعنه لو باع المولى عبده المودون وقيمة المشتري ثم غاب البايع  
يكون المشتري خصما للعرقم اذا انكر المشتري الدين لان الدعوى تتضمن  
فسخ العقد وهو قائم بالبايع والمشتري فيكون الفسخ قضاء على البايع  
والخاص ليس خصم عنه اشترى عبدا وباع ساكن عن اذنه وجعله فهو  
مأذون يعني ان عبدا اذا قدم مصرا فباع واشترى فالتسليم على وجهين  
احد ان يخبر مولاة اذن له فيصدق استخانا فملاك ان اولاد العتق  
ان لا يصدق لانه مجرد دعوى عنه ولا يصدق الا بحجة لقوله عليه السلام  
على المدعى وهو الاستحسان ان تعاملوا ذلك واجماع المسلمين على تحصيلها  
الاثر ويترك العتق والنظر وثانها ان يبيع ويشترى ولا خير بشي  
واقفا من فيه القضا ان لا يشتت الاذن لان استكوت محفل في الاستحسان  
بشت لان الظاهر انه مأذون لان امور المسلمين تحول على اصلاحهم  
ولا يشتت الجواز الا بالاذن فوجب ان يحل عليه العمل بالظاهر هو الاصل  
في المعاملات دفعا للضرر من الناس ولا يباع لغيره الا اذا اذن مولاة  
ماذونه لان الاذن بالخيار رضاء ببيع رقبته المأذون بالدين او البينة  
اي المأذون للعرقم يعني ان قال المولى هو مجرد القول له تمسكه بالاصل فلا يباع الا اذا



اثبت التوكيم اذنه في بيعه والنوع الثاني اذن الصبي والمعتوه الخمسة هؤلاء  
 في العقل بحيث يحاط فيه تارة بكلام المحامين وحكم حكم الصبي مع العقل وهو  
 فكما ذكرنا اثبات الولاية لها ونقصها وان نفعها كالاسلام والارباب صح  
 يرويه اي بدون الاذن وان حر كالتطابق والعاق لا اذن وصليته اذنا به  
 وما نفع تارة وحر احرى كالبيع والشر ابروته اي بالاذن لان الصبي العاقل  
 يشبه البالغ من حيث انه عاقل بميزه يشبه طفلا لا عقل له من حيث انه لم يبر  
 عليه خطاب وفي عقله قصور وللغير عليه ولا ية فالجوع به البالغ في النافع المخص  
 وبما تطفل في الضار المخص وفي الدابر بينهما ما تطفل عند عدم الاذن لرحماني له  
 النفع على الضرر بل لالة الاذن ولكن قبل الاذن يكون منعقد موافقا على  
 اجازة الولي لان فيه منفعة لصيرورته مهتدا الى وجوه الحارات حتى  
 لو بلغ الولي فاجازة نفذ عندنا خلافا لفر لانه توقف على اجازة ولية  
 وقد صار وليا بنفسه وشرط الصحة ان الاذن ان يعقل البيع سلبا  
 للملك عن البائع والشر ابره لانه اي للملك للمشتري الولي الاب ثم وصية  
 ثم احرى اب الاب ثم وصية ثم القاض او وصيته دون الام او وصيتها  
 وقد سبق اثباته اليه في كتاب الكا في باب الولي ولو اقر اي الصبي  
 والمعتوه لاتبان بما موها من الكسب والارث يقع اقراره ما وراه  
 من ابيهما لفلان صح في ظاهر الرواية عن لم حصه ربه الله لا يصح فيما ورنه  
 لان صحة اقراره في كسبه خاصة الى ذلك في الحاريت ولا حاجة في مورد  
 وجه الظاهر انه بانضمام رأي الولي الحق بالبالغ وكل من الخالين ملكه فيصح  
 اقراره فيها **كتاب الوكالة** وجه المناسبة بين الكليتين ان كل من الكليتين  
 والاذن في الرضا بتصرف الغير وجميعه في حفظ ومنه التوكيل في اهما الله  
 ولهذا قلنا فبين قال وكلتكم في مال بلكي لحفظ فقط وقيل التوكيل يدل على  
 معنى التفويض والاعتماد ومنه التوكيل قال على الله توكلنا ان نوضحنا  
 امورنا وشئنا وعلى هذا التوكيل لغة تفويض الامر الى الغير وشرقا

تفويض

تفويض التصرف في امره الى غيره واقامة مقامه والرسالة بتبليغ الكلام الى  
 الغير بلا دخل له في التصرف وشرط جواز كون الموكل اهل تصرف لم يقل اهل  
 التصرف لئلا يفهم ارادة التصرف المذكور فانها بطلان استلزامها بطلان توكيل  
 المسلم كافر ببيع كونه التوكيل يعقل اي يعقل ان البيع سالب الشراء  
 جالب ويوف الفهم البير والفاصل ويقصده حتى لو تصرف باذنه لا يقع  
 على الآخر فروع على قوله كون الموكل اهل تصرف بقوله صح توكيل المسلم كافر  
 ببيع ثم وفروع على قوله والتوكيل يعقل ويقصده بقوله واخرى وصح ايضا  
 توكيل هر البالغ والمأدودون عبدا كان او حيا مثلها فبقتا والصور الرابع  
 وصيا يعقل عبدا حال كونها مجورين لوجود الشرط المذكور في كل ما ذكر  
 العالم نقل منها وبرجع حقوق العتدالي موكلها لانه قال فيما بعد ان لم يكن  
 مجورا والتوكيل عطف على توكيل المسلم بكل ما يقدر لنفسه فان الانسان  
 قد يجز عن التباشرة بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد من جواز وفيما  
 خاصة لنفسه اضرار عن التوكيل حيث لا يجوز له ان يوكل فبا وكل فيه لانه  
 التصرف من غيره وهو مقيد بالحرية حتى لو خرج به ايضا جاز وبما يخصومة  
 عطف على بكل في كل حق اذ ليس كل احد رتبة الى وجوه الخصومات فيحق في  
 ان توكيل غيره كما ذكره لم يلزم اي التوكيل بالخصومة لم يقل لم يجوز لان الجواز  
 اتفاقا والخلاف في اللزوم بل ارضا خصم الخصم المأدودون اضرار والنفق  
 ان القاض اذا علم من الخصم التعتت في آباء التوكيل لا يمكنه في ذلك وقيل  
 التوكيل من الموكل وان علم من الموكل العتد الى الاضرار بخاصة التوكيل  
 لا يقبل منه التوكيل الا بضرار صاحبه واخصيار ركن ثلثة اخصية كراهة الكاذب  
 الا لموكله نص او صراحي غايب ثلثة ايام فصا او مدها لليونان  
 بنظر القاض في حاله في عدة فانه لا يفتي بيمينه من يافر ولا يقبل قوله  
 اني اريد ان اسافر او محذرة لم يجوز عاودتها بالبروز وحضور مجلس الحكم

رمد



وضح ايضا التوكيل بانها آى انما كل حق واستيفاء الا لا صدود وقود  
 فانه لا يجوز بيعه موكلا عن المجلس لانها بسقطان بالبشره فلا يستوفى بما  
 يقوم مقام الغير لما فيه من نوع بشرته قال انت وكيل في كل شئ كان وكيل في  
 الحفظ فقط ولوزاد جائزا فانه كان وكيل في جميع التصرفات حتى الطلاق والطلاق  
 وقال في الفتوى الصغرى لوزاد جائزا اذ هو وكيل في الحفظ والبيع والشراء  
 وبغضاء ديونه وحقوقه والصدقة والهبة وغير ذلك لانه فوض اليه التصرف  
 عانا فصار كما لو قال ما صنعت من شئ فهو جائز فيملك جميع انواع التصرفات  
 حتى لو اتفق على نفسه جازا فيفتح بهذا حتى يتبين خلافه حقوق عقد متدا  
 خبره قوله الا انه يتعلق به نصيبه والوكيل الى نفسه في عرف اهل المعاملة كبيع  
 واجارة وصلى على اقراره امتعة للعقد فان الوكيل بالبيع يقول بعت بكذا  
 ولا يقول لاجل فلان يتعلق اى تلك الحقوق به اى بالوكيل ان لم يكن اى الوكيل محجور  
 احتراز عن الصبي والعبد المحجورين فان توكيله جازا في كل حقوق عقدها  
 ترجع الى الموكل ومثل حقوق العقد بقوله تسليم المبيع ان وكل بالبيع  
 ان وكل بالشراء وقبض منه اى شئ يبيع والمطالبة بتمن مشرقة بعه ان الوكيل  
 بالشراء اذا اشترى بطالبه ابايع بتمنه والرجوع به اى بالتمن عند الاحتياج  
 اى احتياقا ما باع او رجوعه هو بالتمن على بايعه عند احتياقا ما اشترى او رجوعه  
 اى بخاصم ونخاصم في شفعة ما يبيع وفي العيب فيرده اى المحجب اليه  
 ابايع ولو كان بيده وبعد تسليمه الى الموكل يرده باذنه اى اذن  
 الموكل والمشتري منه التمن من موكل بايعه معنى اذا وكل رجلا ببيع شئ فباعه  
 ثم الموكل طلب التمن من المشتري له منه لان المشتري اجنبى عن العقد وهو  
 كما بينا وان دفع اليه اى الموكل صح ولا يطالبه بايعه بعه الوكيل ثانيا  
 لان المتضمن عقد فلا فائدة في نزع منه ثم رده اليه فيرثه المشتري  
 لوصول التمن الى مسجته والملك يثبت للموكل ابتداء لكن خلافا عن الوكيل

في البيع والشراء  
 وكذا في الاحتياج  
 والرجوع به

جواب عن سؤال مقدم كما ذكر في النهاية وهو ان يقال اذا ثبت الملك  
 للموكل ينبغي ان يكون الحقوق واجبة اليه لانها تابعة للملك فاجاب عنه  
 بهذا وقال نعم الملك يثبت للموكل ابتداء لكن ثبت له خلافا عن الوكيل  
 وحاصله ان الوكيل خلف عن الموكل في حق استيفاءه التصرف و  
 الموكل خلف عن الوكيل في حق الملك كالتعب اذا قبل الهبة يثبت الملك  
 للموكل ابتداء وكييل الملك يثبت للموكل لكن لا يتور بل ينتقل الى الموكل  
 بلا امله وعلى القولين لا يعتنق قريب شراء اى الوكيل ولو كان اى  
 المشتري عرسه لا يتور الكفاح اما على الاول فقط هو لان المشتري  
 لم يملك واما على الثاني فلان العتق وف الكفاح يقتضيان تور  
 الملك على ما ذكر في الزيادات وبغيره فاذا لم يوجد لم يحصل واغرض  
 عليه بانه مخالف لاطلاق قوله عليه السلام من ملك داره محرم عتق  
 عليه واجيب بان المطلق منصرف الى الحال والمجرد غير خافلا واما  
 فرعها الاكثرون على القول لانه اصح عندهم وحقوقه تصيبه اى  
 الوكيل الى الموكل كالكفاح وصلى على الكفاح او دم عتق على مال  
 وكاتبه ودية ونصفا داغارة وايداع ورهن واقرض يتعلق  
 بالموكل وسره لان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانها من قبيل  
 الاستقاطات والوكيل اجنبى عن الحكم فلا بد من اضافة العقد الى الموكل  
 ليكون الحكم معارنا للسبب اما الكفاح فلان الاصل في البضع الحرية في  
 الكفاح استقاطا لها والساقط بلائش فلا يتصور صدور السبب عن  
 شخص على سبيل الاصاله ووقوع الحكم لغيره فجعل سببه التفتت السبب  
 حتى لو اضاف الكفاح الى نفسه دفع له بخلاف البيع فان حكمه يقبل  
 الفصل من التنب كانه البيع فما رصده والسبب عن شخص اصاله ووقوع



الحكم بغير خلافه وأما الخلق فلا نه استقام للنكاح والتملك المرد المحكومة  
 المرأة والوكيل العامة او منها و مع التقدم بين يكون سغيرا محضا فلا  
 من الاضافة الى الموكل وأما الصلح عن النكاح فانه ايضا استقامت  
 والوكيل اجنبية سغير فلا بد من الاضافة فكذا الحال في البولي في هذا الموضع  
 ما ذكره القوم في هذا المقام ويصحح ما قاله السمرقندي وأما الصلح فلا فرق فيه  
 من ان يكون عن اقرار او انكار في الاضافة فان زيدا اذا ادعى وارثا لم يرد  
 بالمانه ويقبل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار واللا  
 انه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فيه جميع الحقوق الى الوكيل كما في البيع  
 فتسليم بول الصلح على الوكيل واذا كان عن انكار فهو فداء بين لانه في حق  
 المدعي عليه فالوكيل سغير محض فلا يرجع اليه الحقوق وذكر لانه ان اراد  
 بقوله يتم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار تمامه بلا اعتبار اضافة في  
 صورة الاقرار الى الوكيل وفي صورة الانكار الى الموكل فلا نه ذلك فانه  
 عين محل النزاع وان اراد تمامه باعتبار ترك الاضافة كان اعترافا بجملة  
 كلام القوم فلا وجه لانكار الفرق والقول بالتسوية و فرغ عن كون الوكيل  
 في هذه الصورة سغيرا محضا بقوله فلا يطالب من قبل المرأة وكيلة أي وكيل  
 الزوج بالمرء بتسليمها ويبدل اطلاق لما مر من كون الوكيل في هذه الصورة سغيرا  
 محضا التوكيل بالامر اخص بطل حيث نسبت به الملك لان تفويض  
 التصرف في ملك الغير لا يجوز ونقص بالوكيل بالشراء فانه امر تفويض المبيع  
 وهو ملك الغير واجب بان التصرف في ملك الغير انما يجوز اذا لم يكن  
 تفويضا في التوكيل بالشراء عوض فافترقا لا الرب لانه فانه غير باطل  
 لا نقض تفويض التصرف فيها لان الرسول سغير محض وقد مر ان التوكيل بالاقرار  
 صحيح لانه تفويض التصرف في ملكه **باب الوكالة بالبيع** ولشراء ان علمت

بأنه انما هو في بيعه  
 بغير ان يكون له في بيعه  
 بغير ان يكون له في بيعه

اي الوكالة جزاء الشرط ففهمه الا في صحت قال في الهداية من وكل بشرا شيئا  
 فلا بد من تسمية جنسه وصفته او جنسه ومبلغ ثمنه لصير الفعل  
 الموكل به معلوما لتمكنه الايتبارا لا انما بوجه وكالة عامة فنقول بوجهاين  
 لانه فوضن الاخر الى رايه فاني شئني بشرا يكون محملا او علم بصيغة  
 الجاهول ان يكون معلوما بين الوكيل والموكل ما وكل بشرا انه اوجهل جهالة  
 بسيرة وهي جهالة النوع صحت اي الوكالة وان وصليته لم يبين  
 التمكن لان التوكيل يعذر على الامتناع وان شرطية جهل اي ما وكل به جهالة  
 فاحشة وهي جهالة الجنس لا اي لا يبيع الوكالة وان وصليته بين التمكن  
 لان الوكيل لا يعذر على الامتناع وان شرطية جهل اي ما وكل به جهالة  
 متوسطة وهي ما بين النوع والجنس فان بين النوع او ضمن نوعا  
 صحت لان الوكيل يعذر على الامتناع لكن الجهالة بسيرة والا فلا  
 لان الوكيل بهما ايضا لا يعذر على الامتناع لكن الجهالة بسيرة فلو كان الجهالة  
 فاحشة الاول وهو جاهل جهالة بسيرة كالنفس والبعل والجار والثوب والردى  
 او المردى والثاني وهو جاهل جهالة فاحشة كالنوب والداية والمرقوع و  
 الثالث وهو جاهل جهالة متوسطة كالعبد والامانة والدار فاذ وكل  
 بشرا فخرس وكوه مما ذكر صح وان لم يبين التمكن لانه من القسم الاول واذا  
 وكل بشرا عبد وكوه صح ان بين النوع كالنكاح او كونه على نوعا من  
 انواع العبد وجعل محضا جهالة النوع وان لم يبين بشرا منها لم صح  
 والحق جهالة الجنس لانه يمنع الامتناع واذا وكل بشرا ثوب وكوه  
 لا اي لا يبيع وان يسمه اي التمكن فمجرد بيان لا يرتفع الجهالة واذا وكل  
 بشرا التوكيل بشرا طعام يقع على البر ووثيقه يقع دفعه الى اورداهم  
 وقال اشترى طعاما مشرا البر ووثيقه والعباس من ان يشترى كل



مطلوع اعتبار الحقيقة كما في المدين على الاكل اذا الطعام اسم لما يطعم  
وهم الاسكان ان الطعام اذا قرن بالبيع والشراء يحل على ما ذكرنا عرفوا  
عرف في الاكل فبقى على الوضع وقيل يقع على البرية وراهم كثره والخبر  
في القليلة والدقيق في موسط رعاية للتشاسب بين التمن والمتمن  
وفي فتح الولية يقع على الخبر مطلقا يعني قلت الدراهم او كثر  
لدلالة الحال وكل بشر بهذا العبد يدعى له على الوكيل حتى ينع اذا  
كان له حل على آخر الف وراهم فانه ان يشترى بهذا العبد فاشترى  
ولزم الموكل حتى لو مات مات عليه وان اطلق ينع وكل بان بشر به بالف  
عبد غير معين فاشترى عبد كان اى ذلك العبد لو كمل الا ان يعرضه  
الموكل حتى مات قبل قبض الموكل مات على الوكيل ولو بعد مات على الموكل  
وقال ابو بكر كل على الوجهين اذا قبض الوكيل لها ان الدراهم والدرامير  
لا يتعينان في المعادضات ونيكا كانت او غيرا حتى لو تباعا عشرين  
ثم تصادقا ان لا دين لا يبطل العقد فصار الاطلاق والتعبد في الدين  
سواء في بيع التوكيل ولم يلزم الموكل ذلك انها يتعين في الوكالات حتى لو فيه  
الوكالة بالدين منها او بالدين منها ثم استمر ذلك الدين او سقط الدين بها  
سب الدين عن المدين بطلت الوكالة واذا تعينت كان هذا عليك  
الدين من غير من عليه الدين بطل توكيل قبضه او كان او ابرق بشئ  
لا يملكه الموكل الا بالقبض وهو الدين وكلما بها غير جائز واذا لم يصب التوكيل  
فقد اشترى على الوكيل فله من ماله الا ان يعرضه الموكل من الوكيل فبشر  
بالتعاطي فله من ماله الموكل وكل عبد بشره بغيره من ماله له اى الموكل  
فان قال لم ينع نفع لفلان ببيع حتى يكون الموكل لان العبد يصلي لان  
يشترى نفسه بغيره بغيره بالوكالة لكونه اجنبيا عن ماله وبيع بغيره

عليه

عليه من حيث انه قال لان ماله في بده فاذا اضافة الى الامر صحيح فله الا مثال  
فيبيع العقد لفلان وان لم يعل لفلان ببيع نفع لنفسه او قال  
بفني نفعي ولم يقل لي او لفلان عتق اما في الاول فلما اراد ان يصلي لشرا نفع  
واما في الثاني فلان المطلق يحتمل في الوجهين فلا يقع الاشتغال بالاحتمال فيصير  
واقعا لنفسه التمن على العبد فيها اى في الوجهين لا على الامر اما اذا وقع الشراء  
له فقط واما اذا وقع لفلان المباشرة بالعبد فيه جمع الحقوق اليه فيطالب  
بالتن لكنه يرجع على الامر فان قبض العبد بها تجوز وقد قران العبد اذا  
كان تجر عليه لا يرجع الحقوق اليه قلنا زال الخبر بها بالعقد الذي بشر بها  
بأن الموكل وكل عبد من بشرى نفسه من مولاه اى العبد بالف دفع الى  
وكيله فان قال اى وكيله لم اى مولاه اشترى بنفسه قبضه على عليه اى  
مع ذلك الحال لان بيع نفس العبد منه اعيان وشرا العبد نفسه بال قول الامام  
بيد الوكيل صغيرة فصار كانه اشترى بنفسه فله من المولى وان لم  
يقبل وكيله اشترى بنفسه كان اى العبد لو كمل لان اللفظ حقيقة للمعاوضة  
وامكن العمل بها اذا لم يتبين فيما في ذلك خلاف شرى العبد نفسه لتعين  
الحجازية وعليه اى على الوكيل ثمنه لانه العاقبة والالف الذي دفعه  
العبد للموكل لانه كسب عبده قال اى المأمور بشراء العبد شريته عبد الامام  
فكانت اى العبد وقال اى الامر بل شريته لشركه فان كان اى العبد معينا  
فلو كان صيا قال القول للمأمور مطلقا اى سواء كان التمن مفقودا او لا  
ولو مبينا فان كان التمن مفقودا حكما اى القول للمأمور والالف وان  
لم يكن مفقودا فلكل امر ان القول لم وان كان غيره اى كان العبد غير معين  
فلكل اى القول للمأمور وان كان اى التمن مفقودا سواء كان العبد حيا او ميتا



والا ان وانه لم يكن الثمن منقودا فليلا سوار كان العبد حيا او ميتا قال في  
الحكاية هذه الحكيمة على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مأمورا بشراشي بعينه  
او غير عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن منقودا او لا وكل وجه على  
وجهين اما ان يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل بالشراء او ميتا فان كان مأمورا  
بشراشي بعينه فان اخبر عن شرائه والعبد حي فاقول للمأمور بالاطلاع منقودا  
كان الثمن او غير منقود لانه اخبر عن اهلك استينافه والخبر في التحقيق  
والشكوت يستغنى عن الشراء فيصير وان كان العبد ميتا حين اخبر  
فقال اهلك عندى بعد الشراء او انكره الموكل فان كان الثمن غير منقود فاقول  
للاول لانه يخبر عما لا يملك استينافه ووجه الرجوع بالثمن واللامشكروان  
كان عهده الامانة من الوجه الذي اقر به فكان القول له وان كان غير عينه  
فان كان حيا فاقول للمأمور اشتريته لك فقال الاول لا بل هو عبيدك فان كان  
الثمن منقودا فاقول للمأمور لانه يخبر عما لا يملك استينافه وان لم يكن منقودا  
فاقول للاول عندى ههنا وجه رجاءه وعندى القول للمأمور وان كان العبد ميتا  
فانه لم يكن الثمن منقودا فاقول للاول لانه اخبر عما لا يملك استينافه ووجه  
الرجوع بالثمن واللامشكروان كان الثمن منقودا فاقول للمأمور لانه لعين  
او على الخروج عن عهده الامانة فيكون القول قوله قال في الهداية من لو رجا  
بشراشي بعينه فقال قد فعلت ومات عندى وقال الاول اشتريته لنفسك  
فاقول قول الاول فان كان وجه اليه الالف فاقول قول المأمور لانه في الوجه  
الاول اخبر عما لا يملك استينافه وهو الرجوع بالثمن على الاول وهو مشكروان  
للمشكروان في انما هو امين يدعى الخروج عن عهده الامانة فيقبل قوله وقال  
عبد شره كل واحد من التعليلين شامل للصورتين فلا يتم النزاع اقول الاول

يس كما قال لان التعليل الثاني لا يجوز في الصورة الاولى اذ لا يجوز ان يقال  
المأمور امين يدعى الخروج عن عهده الامانة لانه انما يكون امينا اذا  
كان قابضا للثمن والرضاء انه لم يقبضه له اى للموكل بالشراء الرجوع بالثمن  
على آثره اذا فعل ما اقر به سوار وجهه اى الثمن الى بايعه او لا وله ايضا حبس  
المبيع منه من آثره لقبض منه وانه لم يدفعه اى الثمن الى بايعه او لا والمأمور  
من انفعاد مساو له حكمته بينهما وهذا اذا اختلفا في الثمن يقال فان  
ويرد الموكل على الوكيل بالبيع فان يملك اى المبيع في يده اى الوكيل فكل  
الحسن في الاول اى يملك من ماله ولم يسقط الثمن لان يده كيد الموكل فاذا  
لم يحسن بغيره الموكل قابضا بغيره وله ان يبيع حتى يستوفي الثمن كما ذكره  
وبعد اى يوجب عليه اى المأمور ويسقط اى الثمن لان الوكيل كالبائع  
منه فكان حبه الاستيفاء الثمن فيسقط بهلاكه كانه ابيع وليس هو  
بشراشي بعينه بشرائه لنفسه لانه يؤدي الى تعريض الام حيث اعتد عليه الا  
اذا شره بغيره فحسن ما سمي او بغيره منقودا او شره بغيره بغيره بعينه فيكون  
للموكل الاول لانه خالف الموكل فنقد عليه فان حضر اى الوكيل الاول  
فللام اى المشتري للموكل الاول حصول راي الوكيل وعدم مخالفة ونحوه  
اي اذا وكل بشراشي غير معين بوجه اى مراه للموكل الا اذا اطلق وتواه  
اى كون المبيع لا آثره اى اشتري باللف مطلق بلا تعييد كونه ملك الموكل كمن  
نوى الشراء لم يكتف للموكل او اضاف العقد الى ماله اى مال آثره بان يقول  
اشتريت بهذا الالف وهو مال الموكل وان لم ينفذ الثمن منه فان اضافه  
الى مال نفسه كان لنفسه محلا لانه على ما يحل شرعا او بفعل عادة اذ انما  
لنفسه باضافة العقد الى ماله بغيره مستنكر شرعا وعادة ووجه اى التوكيد



بمعنى الصرف والاسلام والعبارة المذكورة في كتب القضاة عقد الصرف وسلم  
قال صاحب الهداية والخراج وسائر المتأخرين المراد بالاسلام اي بشره اي  
بمعنى السلم لا اي لا يصح التوكيل بقبول السلم لا اي لا يصح التوكيل بقبول السلم  
لانه لو كمل التوكيل بقبول السلم وهو لا يجوز اذا التوكيل ببيع طعام في ذمته على  
ان يكون الثمن بغيره لا نظيره في الشراء العبرة لمعارضة التوكيل فيها اي الصرف  
والسلم لا معارضة الآخر بمعنى ان فارق التوكيل صاحبه قبل القبض  
في العقدين بطلان وجود الافتراق قبل القبض في العبرة لمعارضة الموكل  
لانه ليس تعاقداً والمعتبر قبض العاقبة وهو التوكيل فيصبح قبضه وان لم يتجاوز  
به الحقوق كما يصح والحمد لله عليه بخلاف الرسول لان الرسالة في العقد  
لا القبض قال معنى هذا الرزق فباعه فاعلم المشتري اي امر زيد بقراره بقوله  
لزيد فان كذبه اي كذب زيد في الكاروه وقال ان اخذه اي زيد لان  
قوله بغيره لزيد اقرأ منه ما لو كان له فاذا انكر الآخر بعد صراحته فصار مقصوداً  
لا قول ان يكون للموكل وان صدق اي صدق المشتري زيد في الكاروه لا اي  
لا يأخذ زيد لان اقرار المشتري ان يرد بدهه الآخر فانه لان المشتري لم  
يأخذ الآخر اول مرة بطل اقرار المقر ولزم الشراء للمشتري فاذا استمر واخذ  
صار بيعاً بالتعاطي او بشره او من لم يرد بهم فشرى متولين ورجع ببيع من  
به لزم الآخر من ينصفه لانه او بشره او من ولم يرد بشره الزيادة فينصف  
بشره المثل على الموكل والزيادة على التوكيل او بشره او بشره معينين فلا ذكر  
ثم فشرى احدهما او امر بشره اي باللف وقبضهما سواء فشرى احدهما  
او اقل وجب عنه اي من الآخر في الصور بين المانح الاول فلا بد من الباقي الا للف  
بهما وقبضهما سواء فينصف بينهما نصفيين ولالة فكان امر بشره او بشره

بجسمانية ثم الشراء بما موافقة وباقيل منها مخالفة الى خبره بالاكثرة مخالفة الى  
شرفيقيع على المشتري الا اذا شرى البائع بالبيع قبل الخصومة لان الشراء  
الاول باق وقد حصل غرضه المصريح به وهو قبض العبد من ولم يثبت له  
الا لالة والصريح يقولها قال التوكيل بشرية باللف وقال الآخر بنصفه فان  
كان الاثر الف اعطاه الف صدقة المأموران سواء اي اكثرة الف  
بمعنى اذا وكل رجل آخر بشره عبيد باللف فقال المشتري باللف فقال المشتري  
باللف وقال الآخر ان شترته بنصفه فان كان الآخر اعطاه الف فهو يساويه  
فالقول للمأمور لانه امين فيه وقد ادعى الخروج من عهدة الامانة والآخر  
عليه حسابه وهو منكر ولا اي وان لم يساوه بل يرد حسابه قال الآخر  
صدقة الآخر بل يمين لانه امره بشره عبيد باللف والمأمور بشرى بغيره فاشترى  
فينصف فيعتن حسابه وان لم ياله ويباوي نصفه اي حسابه صدق اي  
الآخر بل يمين وان ساواه كما قالان الموكل والتوكيل بينهما كالبائع والمشتري  
وقد يقع الاختلاف في الثمن فيجب الحالف ويصح العقد فيلزم المشتري  
التوكيل كذا معين لم يسم له ثمناً فشرى واختلفا في ثمنه بغيره اذا قال له  
اشتر هذا العبد لي ولم يسم له ثمناً فاشترى فقال الآخر ان شترته بحسابه  
وقال المأمور باللف وصدقة البائع المأمور بالخالف لانهما اختلفا في مقدار  
الثمن وليس لهما بينة فوجب المصير الى الخالف كما في مسألة الاول في التوكيل  
اذا خالف او الآخر ان كان خلافا الى خبره فيجنس بانه وكله ببيع عبيد باللف  
ورهم فباع باللف ومائة ينصف ولو وكله ببيع كذا كذا فباع بمائة وشار  
لا اي لا ينصف عليه وان كان فيه كذا في الاختلاف **قصة** التوكيل ببيع  
والشراء لا يعقد مع من يرد شهادته له كاصد وفرد وزوج وطرس وسيد



بعدد ومكانته وشركه فيها يشترط كنه لان مواضع التهمة مستثناة عن الكلا  
 وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة هذا اذا لم يطلق الموكل واما اذا  
 اطلق بان قال له بيع من شئت في يجوز بيعه لهم مثل القيمة ذكره الربيع في  
 النهاية ان الوكيل باسبع اذ اياح منهم ان كان باكثر من القيمة يجوز مطلقا  
 وان كان باقل منها بغير ما حصل لا يجوز بالايجاب وان كان بغير سيرة لا يجوز  
 عنده ويجوز عندها وان كان مثل القيمة معنى له صحة روايتان وصح بيع  
 الوكيل بما قل او اكثر والوضع والنسبة لان الوكيل باسبع مطلقا فيجوز على  
 اطلاقه في غير موضع التهمة وصح ايضا اخذه الى اخذ الوكيل ربه وكفلا  
 بالتمتع فلا يضمن ان يصاح اي الرهن في يده او يبيع ما على التبعيل لان الجواز  
 اشترط في بيان الضمان ويجوز شراره مثل القيمة وحين يسير وهو يقوم به  
 معوم من اهل الجيرة حتى لا يجوز شراره بغير ما حصل بالايجاب فان في النهاية  
 هذا التحديد فيما لم يكن له قيمة معلومة في تلك البعثة كالعبيد والارواح وما  
 فاما ما له قيمة في البعثة كالجزة والحم وغيرهما فيزداد الوكيل بالشر لا ينفذ على  
 الموكل وان كانت الزيادة متناهية فلا كمال في نفسه وكذا في بيعه على قبا  
 بضمه لان اللفظ مطلق من قيد الاجتماع وفي الشرع ان يوقف على شراره  
 الصاح فان اشترى باقية قبل ان ينقصا لزم الموكل والالزم الوكيل لان شراره  
 البعض قد يقع ومصلحة فينفذ على الامر اذا ورد ببيع محبوب على وكلمة بنية  
 او كقول ان الوكيل او اقراه فيما لا يحدث رده اي الوكيل على الامر وبما قرره  
 فيما لا يحدث لا يرد على الامر بل يبقى عليه معنى ان الوكيل يبيع شي اذا  
 باع فردد عليه بالعيب فان كان ما لا يحدث مثلا كالاصح المائدة او لا  
 يحدث مثلا هذه المدة يرد على الامر سواء كان الرد مع الوكيل بالبيعة

او ان يكون او الاقرار في عيب لا يحدث مثله اصل في الوكالة المخصوص لهذا  
 لو قال خذك وكفلا في مالي بغير حفاظا لماله فقط وفي المضاربة العموم  
 ولهذا لو قال خذك مضاربا كان مضاربا في جميع الاغراض فان باع  
 الى الوكيل في افعال امره او امره بنقد وقال اطلقته هذه الاثر بنار بيع  
 كون التفسير اصلا في الوكالة وفي المضاربة معنى اذا قال المضارب في  
 فقال رب المال امرته بنقد وقال اطلقت هذه المضاربة بنار بيع  
 الاطلاق اصلا فيها وبشيء بحقيقة في آخر كتاب المضاربة ان كانت بالبيعة  
 لا يتصرف اهل الوكيلين وهذه لان الموكل رضي برأيها لا يراي احد هما  
 وان كان البديل معذرا لان تعذره لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة والنقصان  
 وفي اختيار البائع والمشتري وكذا ذلك وهذا في تصرف الامانة فيمنع الا  
 ويحتاج فيه الى الرأي ولم يكن توكيدهما بلفظ واحد ذكر الاول بقوله الا في  
 خصوصية فان الاجتماع فيها معذرا لافضائه الى التفتت في مجلس القضاء  
 ذكر الثاني بقوله ورد ودية وقضا دين وطلاق وعق لم يعوضا او لا  
 يحتاج في شيء منها الى الرأي بل هو تغيير شخص وعقادة الواحد والمشتري سواء كان  
 ما اذا قال لهما طلقا ما ان شئنا او قال امر يا برأيكما لانه تعويض الى  
 مشيئتهما فيقتصر على المجلس او كان الطلاق والعق بغير لانه يحتاج في  
 الى الرأي وذكر الثالث بقوله ولم يكن توكيدهما بكلام واحد بل على التعاقب  
 في يجوز لاهد هما ان يتزوجا بالتصرف لانه رضي برأي كل منهما على الاثر او  
 وقت توكيده فلا يتزوج ذلك بخلاف ما اذا وكلها بكلام واحد او لا يتزوج ولم  
 احدهما وان كان احدهما ابا والآخر عبدا او صبي فخر عليه لانه رضي  
 برأيها وقت توكيده فلا يتزوج ذلك فان تصرف احدهما كخبرة صا صفة فان  
 اجاز صا صفة جاز ولا افلاذ لو كان غايبا فاجاز لم يجوز ذكره الربيع الوكيل

الاغراض

صناع



بعضه الدين لا يجزئ لانه لم يضمن شيئا بل وعد ان يتبرع على الاثر  
بخلاف الكفيل لانه ضمن لا يملك اى الوكيل الا باذنه امر او باطل من ابي  
و نحو كاصح ما شئت مثلا فان وكل به اى بان الاثر كان وكيل الاثر لا يبرر  
بغير موكل او موثبه ولا ينقل لان موثبه الاوله مستحقة في اذنه  
الخاص ان شاء الله تعالى وكل اى الوكيل بلا اذنه اى اذن الموكل فعليه اى  
وكيله عنده اى عند الموكل ان شاء الله تعالى او عند بعينه قبله فاجاز اى عنده  
او كان الموكل الاول قد مات صح اما الاولان فلان المقصود هو حضور  
رايه وقد حصل في الصورتين واما الثاني فلان الاحتياج الى اى اى فيه  
لغيره الممنوع ظاهر او قد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقد بينا لانه  
لما فرض اليهما مع لغيره الممنوع ظهر ان غرضه اجتماع رايتهما في زيادة و  
المستتر كما قال فوضت اليك امر اى صار وكيلنا بالطلاق والوصية  
بالجلس فان طلق في المجلس صح والافلا بخلاف قوله وكلت في امر اولي  
حيث لا يقيد بالجلس فان طلق بعده صح من لا يبي غيره لم يجز لغيره في هذه  
لان صحه التصرف منبثه على الولاية فاذا انتقلت اليه انتقلت  
الاولى فاذا باع عبدا ومكاتبه اودى مال صغيره لغيره المستتر به  
وهو منهم الى ان يذكر حال لم يجز لانها لا تنفذ عليه كذا امر و صحه صغيرة كذا  
اى و مسلمه حيث لم يجز لولا اهداهم ذلك لانها والولاية باب الوكالة  
بالخصومة والعرض اعلم ان الوكيل بالخصومة وفرض بهادونه ولهم ان  
من ملك شيئا ملك اقامه وتام الخصومة وانتهاؤها بما يعرض وقالوا لغيره  
ايوم يبيع قول زفر رحمه الله تعالى والريان وكذا قلت الوكيل بهادونه  
لا يملك العرض و به يفتح لظهور اخصائه في الوكلاء وقد نوت في الخصومة من  
لا يوثق على المال وكذا الوكيل بالتعاضد على اصل الرواية لانه في معناه

وصفا انتقلت حتى اى قبضته فانه مطاوع قضى لكن الوقت بخلافه  
ويوقاض على الواقع والفتوى على انه ايضا لا يملك الوكيل قبض  
الدين يملكها اى الخصومة عند له صفة رحمه الله حتى لو اقام المدعى عليه  
ان الدائن استوفاه منه او ابرر يقبل بيته والوكيل يقبض العاين  
لا اى لا يملكها فلو لم يبرر ذوا اليد على الوكيل يقبض عنه ان الموكل باعه  
وقعت الاثر حتى يحضر الغائب صورته وكل وكيل يقبض بغيره وغائب  
فاقام ذوا اليد البيه انه استراه من وكله بالقبض لم يقبل بيته  
في اثبات الشراء ويقبل في دفع الخصومة فيستوقف حتى يحضر الموكل  
ويقبل البيه كذا الطلاق والعراق يعني اوقات اقامت المرأة البيه  
على الطلاق والعقد والامه على العاين على الوكيل يتعلمه من مكان الى  
مكان لا يقبل هذه البيه على اثبات العتق والطلاق ويقبل في قصر يد  
الوكيل حتى يحضر الغائب الوكيل بها اى الخصومة اذا اى اى الشئ من  
الخصومة لا يجزئ عليه لانه لم يضمن شيئا بل وعد ان يتبرع بخلاف الوكيل  
حيث يجزئ لانه ضمن كذا اذا وكل بالخصومة واخذ حقوقه من الناس  
على ان لا يكون وكيله فيها يدعى على جاز فلو اشترى المال لم يتم ارادته الخصم المدعى  
لا يسمع على الوكيل كذا في الصوري صح اقرار الوكيل بالخصومة يعني اذا شئت  
وكالة الوكيل بالخصومة واقر به موكله سواء كان موكله المدعى فاقرب يستأجر  
اى او المدعى عليه فاقرب بثبوت عليه فان كان ذلك عند القاضي صح دون  
غيره اى ان كان اقراره عند غير القاضي فيشهد له ثبوت اقراره عند القاضي  
لا يسمع وان اعترف به حتى لا يدفع اليه المال ولو ادعى بعد ذلك الوكالة  
واقام بيته لم يسمع لانه زعم انه يبطل اقراره كذا اذا استأجر  
الاقرار واقر عنده يعني اذا استأجر الوكيل الاقرار بان قال وكلت في قبضه



الاقرار واقرار الوكيل هذا القاضي لا يصح حجة الاستثناء ولكن يخرج عن  
 الوكالة فلا يصح حضوره لا اى لا يصح توكيل وكيل كميل بالقبضه صورة  
 كميل عن رجل مال فوكله صاحب المال بقبضه عن الغرم لم يصح لاى الوكيل  
 من بيع الغنم ولو صح هذا صار عاملا بنفسه في ابراء ذمته فالعدم الكون  
 بخلاف الرسول ووكيل الامام يبيع الفقائم والوكيل بالشرع حتى يصح  
 ضمانهم بالثمن والمهل لان كل واحد منهم سفير ومقر ذكره الزيلع الوكيل يبيع  
 الدين اذا كمل صح وبطل الوكالة الكفالة اقوى من الوكالة لكونها لا  
 فيصليها نسخ لها بخلاف العكس والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن لم يملكه  
 المشتري لم يجز لانه يقصر على نفسه كاتر ولو ادعى بحكم الضمان مرجع  
 لبطالانه ويروى اي يرون الحكم لا اى لا يرجع لكونه تبرعا بمصدق الوكيل  
 بقبضه لو عر يا اريد دفع دينه الى الوكيل يعني اذا ادعى رجل انه وكيل فلان  
 الغائب بقبض دينه فصدقه الغرم او يدفع اليه لانه اقرار رجل لنفسه  
 ما يدفع فالحص هذه اذا يدون بقبضه بامانة لها حتى لو ادعى انه ادنى الدين  
 الى الدين لا يصدقها او لم يدفع اليه الوكيل باقراره ولم يثبت الاقرار  
 بخبره وعواه فان حضر الغائب وصدقه ثم الادوان كذبه الغائب دفع  
 الى المصدق اليه اي الغائب تائيدا اذ لم يثبت الاستيفاء لا اقرار  
 الوكالة والقول لم مع يمينه فيفسد الاداء ورجع به على الوكيل ان يفي  
 في يده لان غرضه من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فله ان ينقص قبضه  
 وان صاح لا اى لا يرجع لانه يقصد بقاءه اعترف انه محج في القبض  
 مظلوم في هذا الاخذ والمظلوم لا يطعم غيره الا اذا اتمته الى شرطه  
 من على الوكالة الضمان عند الدفع اي دفع ما اذناه او لم يصدق اي ادعاه  
 التوكيل ودفع اليه على رجاء الاجارة اي اجازة الغائب فاذا

رجاؤه

رجاءه ورجع عليه او دفع اليه مكذا في دعواه التوكيل ولو لم يكن مصدق  
 التوكيل عر يا بل هو عالم يوم بالدفع لانه اقرار بالغير بخلاف الدين  
 فانه يقضى بشك كما ذكره الوادي الشراء وصدقه يعني لو ادعى انه اشترى  
 الوديعة من صاحبها وصدقه المودع لم يبر فيها اليه لان اقراره على غيره  
 غير مقبول واو بر بالدفع لو قال اي المدعى تركها اي الوديعة المودع غير ائنا  
 بصدقه اي المودع لان ملكه قد زال بموته وانقضا انه مال الوارث  
 فندفع اليه وكل بصيغة المحمول اي جعل رجل وكيله بقبض مال وادعى  
 الغرم قبض دايته دفع اي الغرم اليه اي التوكيل يعني يجب دفعه اليه ان وكالة  
 تثبت بقوله اخذه رب المال حيث لم يترك الوكالة وادعى الاقرار دفعه  
 ودعواه اقرار بالدين وبالوكالة واذ كان اقرارا بشت الوكالة في رقه  
 ولم يثبت الاقرار بخبره ودعواه في يوم بالدفع اليه ولا يخلف اي الغرم دايته  
 على عدم قبضه لان قبضه واجب براءة ذمته فاذا اخرج من اقامة البينة  
 يستلزم لا الوكيل على عدم علمه بقبض الموكل او لا يخفى البينة في اليقين  
 وكله يجب اي يرد للجب بسبب غيب فادعى البايوع وصار المشتري  
 لم يرد اي التوكيل عليه اي البايوع حتى يخلف اي البايوع اكثر بخلاف  
 مسئلة الدين لان التدارك ممكن هناك ما ستر داونا قبضه الوكيل اظهر  
 الخطا عند قوله ولا يمكن ذلك في الغيب لان الغيب بالقبض ناقض ظاهر  
 وباطن عند له صدق رماه فيصح القضاء ولا تخلف المشتري بعده لا  
 بعد اذ لا يجوز فسخه وبسبب مسئلة قضاء بطل امر بالتسليم فاذا اظهر الخطا  
 يمكن نزع منه ودفعه الى الغرم بلا نقص القضاء دفع رجل الى او عشرة  
 بنفقها الى اهلها فانفق عليهم عشرة اخرى فمضى بها استخفافا  
 الغائب ان يكون متبرعا لانه خالف امره فيرو العشرة على الموكل وجه

كميل  
 اقراره بالغير مقبول

كميل  
 اقراره بالغير مقبول



الاستحسان ان الوكيل بالانفاق وكسب الشراء لان الانفاق لا يكون بدون الشراء  
 فيكون الوكيل به توكيلا بالشراء فكل العقد من مال نفسه ثم يرجع به على  
 الآخر الوكالة المجردة لا يرد على كسب الحكم قال في الصوري الوكيل بتفويض الدين  
 اذا حضر خصما فاقتر بالوكيل وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد  
 الوكيل اقامة البينة على الدين لا يقبل واذا ادعى ان فلانا وكله بطلب كل  
 حق له بالوكالة وبقتضيه والخصومة فيه وجار بالبينة على الوكالة والموكل صاحب  
 ولم يحضر الوكيل احد الموكل قبله حتى فان ادعى لا يسمع من غيره وجب  
 حضر خصما فاحذر ذلك او متوا به في بسمه ويؤثر الوكالة فان احضر بعد  
 ذلك عريضا يدعي عليه هنا للموكل لم يحضر الى اعادة البينة ولو كان يتردد  
 انه وكله بطلب كل حق له قبل له انسان بغيره بشرط خضرة ذلك بغيره  
 ولو اثبت ذلك المحضر من ذلك المعين ثم جاء خصم آخر يدعي عليه هنا  
 بغير البينة على الوكالة مرة اخرى **باب عزل الوكيل** ينقل بعزله  
 اي الموكل لان الوكالة عقد فلا ان يبطله وينزل نفسه اي بان يقول عزلت  
 نفسي بشرط الاخرى في صورتين معنى اذا عزل الموكل بشرط علم الوكيل  
 وان عزل نفسه بشرط علم الموكل به حتى اذا لم يتكلم بغيره عزل فهو على  
 وكالة وتصرفه جائز حتى يعلم باخبار متعلق بالعلم عدل او اثنين ولو  
 غير عدلين اعلم ان الوكالة تثبت بغير الواحد مما كان او بعد اعدا  
 كان او فاسقا رجلا كان او اذلة صبي كان او بالغا وكذلك القول  
 عند ما وعند له صفة ربه ان لا يثبت القول الا بالعدل والعدالة  
 وينزل ايضا بموت الموكل هكذا وقعت عبارة العقد دوى ووقعت بالعدالة  
 والوفاءية هكذا بموت احد المالكين لم يكن لذكر الوكيل بهنفا فائدة تركته  
 وينزل ايضا بجنون احدهما من الوكيل والموكل جنونا مطبقا لان قبله

بمخرجه

بمخرجه

بشرطه الا انما ويشتر عند له بصفته وماله وحول كامل عند محمد وماله وحول  
 وحكم بمخرجه اي لم يرد احد ما يرد احدهما فان لم يرد احد لا يثبت الا  
 بحكم الحاكم فاذا حكم به بطلت الوكالة بالاجماع واما قبله فموقوف عند  
 ربه وماله وانما ينزل بهذه الاشياء لان الوكالة عقد غير لازم فكانت بقائه  
 حكم الا بداء فيشترط لقيام الامر في كل ساعة ما يشترط لبقاءه واداء  
 انزال الوكيل في الصورة المذكورة اذا لم يتعلق به اي بالموكل حتى الفقرة اما  
 اذا يتعلق به ذلك فلا ينزل كما اذا شرطت الوكالة في بيع الرهن كما مر او جعل  
 احرارته في يد بائنه من المزدوج وينزل ايضا بتصرفه بنفسه اي تصرف  
 بالموكل بحيث يخرج الوكيل عن الامتثال به كما اذا وكله باعيا في هذه او كناية  
 او تزوج اذلة او شر اربش او طلاق او خلع او بيع عبده فاطوع او كاتب  
 او تزوج او اشترى او اطلق فلانا او اعدة ومضت عدتها او قالوا  
 او باع بنفسه غير الموكل من ذلك الفعل فيبطل الوكالة ضرورة حتى ان الموكل  
 اذا اطلق واحدة والعدة فائمه بقيت الوكالة لانها لا تنفذ ما وكل به ولو  
 تزوجها بنفسه واما بانها لم يكن للموكل ان تزوجها منه لزال حاجته بخلاف ما  
 لو تزوجها الوكيل واما بانها هبت يكون له ان يزوجه الموكل لان الحاجة باقية وتعود  
 لوكالة اذا عاد اليه اي الموكل قد تم ملكه معنى اذا وكل ببيع عبده ثم باعه  
 الموكل ثم رده عليه بغير بيعه بغيره كان للموكل ان يبيعه وكذا لو وكل كل واحد  
 من رجلين ببيعه فباعه احدهما فله عليه بغيره فلكل واحد منهما ان يبيعه  
 ثانيا كذا في الصوري بان يرفع البائع وينزل ايضا بالحقراة الشريكية وان  
 لم يعلم الشريك وهذا يقتضي ان احدهما ان يكون الا فترج بملكه اكالين  
 او مال احدهما قبل الشراء فان الشركة يبطل به ويبطل اليه في ضمنها علمه أولا  
 لانه عزل حكمي اذا لم يكن الوكالة معهما معا عند عقد الشركة وثانيهما ان احدهما



لو وكل من يتصرف في المال فارتفعوا فخرنا انزل هذا الوكيل في معنى غير الموكل منها  
 اذ لم يصرفها بالاذن في التوكيل وانما ذكرنا الوجهين اذ لو سبق الافتراق على ظاهره  
 لم يصح قولهم وان لم يعلم الشريك اذ لا يصح ان ينزوا احداهما بنفسه الشريك  
 المستأجرة للوكالة بلا علم صاحبه وينزل ايضا بغير موكله لو كان الموكل كالمالك  
 وحجره لو كان ما دون المالك ان تعار الوكالة معتبرة باعتبارها كغيرها لا لزوم  
 فيشترط في حالة التعار قيام الامر كما في الابتداء وقد بطل بالبحر فيسقط الوكالة  
 علم الوكيل او لا لان السطرات امر حكيم كما اذا وكل يبيع ان عا ذكر من انزل  
 الوكيل المكاتب بحجره ووكيل المأذون بحجره اذا وكل الوكيل في العقود  
 والخصومات لا قضاء الدين اذ اقتضائه لان العقد مطالب بان ينفذ ما عليه  
 وله مطالبته استيفاء ما وجب له لان وجوبه كان بتقدير اذا بغير حقه في  
 وكيله على الوكالة كما لو وكله بعد حجر بعد انعقاد العقد مباشرة لا ينزل بغير  
 المولى وكيل عبدة المأذون لانه حجر خاص والاذن في التجارة لا يكون الا عاما  
 فكان القول باطلا لا يري ان المولى لا يملك بنهيه عن ذلك مع تعار الاذن  
 ذكره الزبيدي قال وكلتكم بكذا على اني متى عزلتكم فانت وكيل فانه اذا  
 عزله لا ينزل بل كان وكيل له ونه يسمي وكيله واذا اراد ان يخرج من الوكالة  
 يقول في عزله عزلتكم ثم عزله فانه اذا قال عزلتكم كان محمولا لفظا الى ظاهر اللفظ  
 ومنصوبا بوجود الشرط حيث قال متى عزلتكم فانت وكيل واذا قال ثم  
 عزلتكم ينزل عن الوكالة انشائية بهذا اللفظ لان متى يعيد علوم الاوقات  
 لا علوم الافعال ولو قال كلما عزلتكم فانت وكيل لا يكون محمولا بل كلما عزل  
 كانا وكيلان لان كلما يعيد علوم الافعال واذا اراد ان ينزل يقول في عزله رجعت  
 عن الوكالة المتعلقة فاذا علمتها اني فيما يقول بعد ما وعزلتكم هي الوكالة المتغيرة  
 الحاصلة من لفظ كلما في انزل انه علم **كتاب الكفالة** هي لغة الفهم مطلقا

وشرها

وشرها ضم ذمة الى ذمة في المطالبة النفس او المال او التسليم قال في البداية  
 والمالك في غيرهما هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة وقيل في الدين والاولى  
 اقول لا صحة للثاني اصله يكون الاول اصح اخذ في الكفالة بالنفس عنه  
 مع انهم قسموا بعد التعريف الى الكفالة بالنفس والمال ثم ان قسم الكفالة  
 الى اثنين يشتر باختياره فيهما مع انهم ذكروا في انباء المسائل ما يدل  
 على وجود قسم وهو الكفالة بتسليم المال كما سبق ولها اضررت تعريفها  
 صحيحا متبنا ولا يجمع الا قام صرحا وكنها الايجاب اي ايجاب الكفيل  
 بقوله كفلت عن فلان للفلان بكذا او العيول اي يقول الطالب  
 بكفول له وشرطها مطلقا كون المكفول به نفسا كان او مالا او تسليما  
 من الكفيل حتى لا يصح الكفالة بالحدود والعقاص كما سبق وحكي بالروم  
 المطالبة على الكفيل بما هو عليه اصله نفسا كان او مالا او تسليما اهل التبرع  
 بان يكون حرا مكلفا فلا يصح من العبد والصبي والمجنون لكن العبد مطالب  
 بعد العتق كذا في الخلاصة فالمدعي بكفول له او قابضة الكفالة يرجع اليه  
 والمدعي عليه بكفول عنه ويسمى الكفيل ايضا والنفس في الكفالة بالنفس  
 او المال في الكفالة بالمال بكفول به فالكفول عنه والكفول به في الكفالة  
 بالنفس احد من لزم عليه المطالبة فالكفالة لهما بالنفس ان تودتا  
 اي الكفالة بالنفس والنفس ايضا الاول ان يأخذ منه كفيل او يبي ان  
 يتعد والنفس المكفول بها ويصح بكفالت بنفسه وما يعتبر به غيرها  
 اي عن النفس كالرأس والوجه والرقبة والجهد واليدون كفالت برأسه  
 ووجهه اليه وبجرائه يبع كفالت بنفسه او ثلثه او ربه وتصح بجمته  
 وبعليته فان على ملازم نعمناه انا ملتزم تسليمه والى واد يستعمل في  
 معنى على وانما به ربحه فان الزمانة هي الكفالة او قبيل لا ينفك الزعيم

في الدين كونه حيا حتى لا يجوز الكفالة  
 بغير الكفالة كما سبق



لا باننا من معرفة لان موجب الكفالة التزام التسليم وهو من المع  
 لا التسليم واختلف في اننا من لتوفيقه او على توفيقه كذا في الخلاصة  
 فان عين وقت التسليم احضر فيه او اطلب رعاية لما التزمه كذا اي  
 احضره ايضا اذا اطلق بان قال انا كفيل بنفسه اذا طلبته سلم اليك  
 او ان طلبته ونحو ذلك او علم بان قال انا كفيل به كلما طلبته او ممتنا  
 طلبته سلم اليك وان لم يحضره الحاكم لا امتناع عن ايقاعه  
 لازم عليه لكن يجب اول ما ادعى تعلمه لم يعلم لما اذا ادعى وان غاب  
 المكفول عنه وعلم مكانه اعلمه اي الحاكم الكفيل به طرة واما بيان  
 مضت فلم يحضره وان لم يعلم اي مكانه لم يطلب اي الكفيل به  
 اي بالمكفول به لانه عاجز وقد صدقة الطالب فصار كالمكفول لو اثبت  
 اساره وان اختلف فقال لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرفه تنظم  
 فان لم خريجه موقوفة يخرج الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت والقول  
 قول الطالب ويؤم الكفيل بالذباب الى ذلك الموضع لان الظاهر بشهره  
 للطالب والا فالقول قول الكفيل لانه متى كان جاهلا وهو جاهل ومنكر  
 لزوم المطالبة وان شرط تسليمه في مجلس القاضى سلم فيه ولم يحضر  
 في غيره وبه ينعى في زمانها وان الناس في اقامة الحج ذكره الزيلعي  
 وغيره كفيل بالنفس في شهر طالب بها بوجه ينعى لو قال كفلت لك  
 بنفس فلان الى شهر فانه لا يطالب تسليم النفس في هذا الشهر يطالب  
 به بعد مضي الشهر قال الشرح الآتي اكلوا في هذا بدل على خلاف ما يظنه  
 العوام فانهم يقولون اذا قال الرجل بالنفس لاف من فلان اريد ورفتم  
 رايك سال انه يطالبه بتسليم النفس قبل الاجل ولا يطالبه بتسليمها  
 بعد مضي الاجل قال وليس احر كما يظنون بل الجواب مع العكس الا ان يبرر  
 فيقول

فيقول في الكفالة هر كما انه نحو اي بتوسيسا ريش في يطالبه في السنة وبعد  
 كذا في الخلاصة وكتبه ايضا والخيلة في سقوط المطالبة ابريد الكفيل في  
 كفالة فيقول انا كفيل بنفس فلان الى كذا من الاجل ثم لا كفالة لك به على  
 بعد ذلك وانما يبرئ فاذا قال ذلك فلا يطالب في الحال ولا بعد مضي الاجل  
 بئري الكفيل بموته اي يموت المكفول لحصول الحجر الكفيل عن تسليم  
 المطلوب من الكفيل بعد موته وورثته لم يكفلوه بشئ وانما يكفلونه  
 فيما لا فيما عليه ولا يبقى الكفالة باعتبار تركه لا امتناع استيفاء  
 النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال وبئري الكفيل بالنفس ايضا  
 بموته اي النفس المطلوبة لا امتناع التسليم ولو كان النفس المكفول بها  
 عبد الكفيل وانما قال هذا فالتوهم ان العبد مال فاذا انقضى تسليمه ولزم  
 قيمته فان هذا اذا كان على العبد مال مطالب وكفيل بنفسه رجل واما اذا كان  
 المطالب رقية العبد فليأت انه اذا مات واشتد الخصم وعواهضه  
 الكفيل قيمته لا اي لا يبرأ الكفيل بموت الطالب بل ورثته او وصيه  
 يطالب الكفيل وبئري الكفيل ايضا بتسليم الكفيل او ما موره وكما كان  
 او رسولا المطلوب او تسليم ذلك اي المطلوب نفسه الى الطالب  
 متعلق بقوله وبئري حيث يمكن في صمته متعلق به ايضا يعني اذا سلم  
 الكفيل من كفيل به الى الطالب في موضع يمكن في صمته بئري وان لم يقبل اذا  
 سلمته اليك فانما يبرئ حتى لو سلم في بئري او سواد او سجن حسب  
 فيه غير الطالب لم يبرأ قائلا سلمته اليك عن طرف الكفيل في صورة  
 تسليم الامور او سلمت نفسي عنه اي عن الكفيل في صورة تسليم الامور  
 عنه قال قاضي فان المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول له او  
 قال سلمت نفسي اليك عن الكفيل بئري وان لم يقبل عن الكفيل لا يبرأ



الكفيل وكذا لو امر الكفيل رجلا ان يسلم فقل مكفول به الى الطالب ان  
 قال المأمور للطالب سلمت اليك نعمة عن الكفيل برأ الكفيل وفي سلم  
 الاجنبية شرط معه اي مح ما ذكر من حوصه عن الكفيل قبول الطالب قال  
 ما في فان لو ان رجلا اجنبيا ليس بمأمور يسلم المكفول به الى الطالب  
 وقل سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب برأ الكفيل وان سلمت الطالب  
 ولم قبل قبلت لا يبرأ الكفيل كقل بنفسه على انه ان يسلم غدا فهو ضامن لما  
 عليه من المال ولم يسلم غدا تحت الكفالتان اي بالنفس المال يعني رجل  
 على غيره ما يبرأ منهم فقل اخر بنفسه على الوجه المذكور تحت الكفالتان واذا  
 لم يوافق به غدا فعليه الغاية لانه علق الكفالة بالمال بعدم الموافقة وهذا  
 التعليق صحيح لتعامل النفس اياه وان كان القياس ياباه وبالتعال على  
 ترك القياس في البيع كما لو اشترى فعلا على ان يخرجه البائع مع ان ياباه  
 اضيغ من الكفالة فلان يتركها ببارها او سح لانها من التبرعات  
 اولى واذا لم يوافق به حتى لزمه المال لا يبرأ من الكفالة بالنفس ولا يتنازع  
 بين الكفالتين وان مات المطلوب ضمن الكفيل المال حكم الكفالة او مات  
 الكفيل فوارثه اي ضمن وارثه او مات الطالب فكذا اي طلب وارثه  
 او عي على رجل ما يدينه لم يبرأ بانها روية او جعدة او اشراقية او افرنجية  
 ليصح الدعوى فقل بنفسه اخر على انه ان لم يسلم غدا فعليه الغاية صحى الى  
 الكفالتان عند هذا وقال محمد رحمه الله اذ لم يصح الدعوى بل ببيان فلم يجز  
 انفس لعدم صحة الكفالة بها فلم يصح الكفالة بالمال لا يتنازعها عليه ولها ان  
 المال ذكره موافق فيصرف الى ما عليه فصح الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين  
 التحول باصل الدعوى فظهر صحة الكفالة الاولى فثبت عليها الثانية والقول  
 له اي لا يخل في البيان اذا اختلفا في وجوده وعدمه لانه بدعي الصفة الاجمير

على اطار كفيل في حدوده ومطلعا عنده وعند صاحبه في حدوده لان فيه  
 صح العبد وفي القود لانه خالص صح العبد بخلاف الحدود خالصة منه لثما  
 وله ان مبني الكل على الترافاجيب الاستيفاء بخلاف سائر الحقوق لانها  
 لا تغدركا بالبرهان فيلحق بها الاستيفاء ولو اعطى حارسا لا مكان تربية  
 موصيه فيه وهو الطالبة بالنفس ولا جس فيها اي حدوده ووقود حتى  
 يشهد من نور ان او عدل لانها جس منها للثمة وهي تثبت باحد  
 شرط الشهادة اما العدد او العدالة بخلاف الجس في المال لانه غاية عقوبة  
 فيها فلا يثبت الا بجهة كاملة ولما انبأ به اي الكفالة بالمال فيصح ولو جعل المكفول به  
 اذ اصح دين الدين الصحيح هو لا يقطع الا بالاداء او الامراء احرازه من  
 برل الكفالة وسكن بكونت عنه بالف او عاك عليه وبما يدركه في هذا  
 البيع وهذا يستحق ضمان الدرك وهو ضمان الاحتفاظ اي ضمن الشراء او الترخي  
 المبيع وبما يبيع اي يبيع منه فالى ضامن لثمة لاما يشترى به منه فالى  
 ضامن المبيع لان الكفالة بالمبيع لا يجوز كما سيجي وقد مر عام تحققة في كذا  
 الرهن او ما ذاب اي وجب له عليه وما في هذه الصورة شرطية معناه  
 ان يبيع فلانا فيكون في معنى التعليق او علق عطف على صح وينا  
 بشرط يفي صرح والا فلي الامثلة اب بقة معني الشرط ملائم ان مناسب  
 للكفالة بان يكون شرطه لوجوب الحق كوان استحق المبيع او لا مكان الاستيفاء  
 نحو ان قدم زيد وهو مكفول عنه او لتغذرا الاستيفاء كوان قاب ابد المكفول  
 عنه فمن كان كلامها مناسب للكفالة كالشرط والمفومة من الامثلة  
 المذكورة فانها اسباب لوجوب المال فتناسب ضم الزمة الى الزمة  
 لا اي لا يصح الكفالة ان علق بغيره اي بشرط غير ملائم كوان يثبت  
 البيع او جاء لخطر قال في الهداية لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله ان يثبت



او جازا لمطر لانه يصح الكفالة وجب المال حالان الكفالة لما صح تعليقها  
بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسق كالطلاق والعتاق وتبعه صاحب الكفاية  
وقال الزيلعي هذا هو فان الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزمه المال لانه الشرط  
غير ملائم فصار كماله لو علقه بدخول الدار ونحوه ما ليس ملائم ذكره قاضي خان  
وغيره اقول قولهم شبهه بغيره لان المذكور في العمادية والاسنة وشبهة ان الكفالة  
مما لا تبطل بالشرط الكسوف فالظاهر ان فيه اذ يتبين بوجهه ان الصدق شرط  
ينقل مسئلة هي ان العبد المأذون اذا كثر دينه وخاف صاحب المال ان يفتقه  
الموئدة فقال رجل لصاحب المال ان اعطته المولى فانما صا من لم يترك عليه  
صحت الكفالة ثم قول هذه المسئلة وليس على ان تعليق الكفالة بشرط غير  
متعارف جائز ولا يصح ايضا بحكمالة المكفول عنه بحكمالة المكفول له الاول  
فكما ذاب كل من الكفالة او احدهما عليه فله كذا في العمادية ولا يفسد  
حد وقصاص ما قران شرطها كون المكفول به مقدر والتسليم من الكفيل وهذا  
ليس كذلك وانما قال بنفسه حدوده وقصاصه احراز عن الكفالة بنفسه  
من عليه الحد والقصاص فانها يجوز كذا ولا يخل وانه معينه مستبوبة ليوافقة  
عند موافق مستاجر لها للجزء عن التسليم لانه لا يخل عليه الجاهل على دابة معينه  
والكفيل لو اعطى دابة من عنده لا يخل لا تسحق الاجرة لانه اني غير المكفول عليه  
الا ترى ان الموجع لو علقه على دابة اخرى لا تسحق الا حد فصار عاجزا عن ضرورة وكذا  
العبد للخدمة بخلاف ما اذا كان الدابة غير معين لان الواجب على المورط العمل  
مطلقا والكفيل بعد رعيه بان يحمله على نفسه ولا يبالى للموكل ورب المال  
اي اذا باع رجل لرجل ثوبا بآخرة ثم ضمن الثمن على المشتري لتمام ارباع المضاربة  
مال المضاربة ثم ضمن الثمن لرب المال لا يصح لان حق العبد للموكل والمضاربة  
ولذلك لا تبطل بموت الموكل حتى لو مات كان له ان يضمن الثمن وكذا لو مات  
الموكل عن قبض الثمن حال حيوته لا يعمل منه فلو صح الضمان صار ضمانا لنفسه

وانه لا يجوز ولا يشترط اذا بيع عبد صفقة يعني باع رجلان عبد الرجل  
صفقة واحدة وضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن بطل الضمان لان  
الصفقة اذا احدثت فالثمن يجب لهما مشتركا بينهما ولو صح ضمان احدهما  
لصاحبه ينصبه شيئا صار ضمانا لنفسه وهو باطل ولو صح في نصب  
صاحبه خاصة يؤدي الى قسمه الدين قبل القبض وهو باطل لان القيمة  
يقتضي ان يصير حق كل منهما معززا في حصة على حدة ولا هو يتصور في الدين  
وان باع العبد صفقتين بان باع كل واحد منهما نصفه بعت على حدة  
فضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن صح لان الصفقة اذا احدثت  
فيما يجب لكل منهما بعت يكون له خاصة ولا بالعهدة لانها اسم مشترك يقع  
على الصلتا القديم والعقد وحقه الدرك وخيار الشرط فقد زعم  
لها قبل البيان ولذلك بطل الضمان ولا بالخلاص عنده لصحة رده  
لان معناه عنده تخليص المبيع عن المشتري وتسليمه الى المشتري وهو غير  
مقدور له وصح عندهما لان معناه عندهما ضمان الثمن ان يخرجه عن تسليم  
العين بوزن والاختلاف فيكون كالدرر ولا يبدل الكتابة لانه موضع  
الزوال بالجزء فلا يكون دينيا صحيحا ولا عن ميت مغفل يعني اذ مات  
عليه دين ولم يترك شيئا فكل من غفل عنه للموكل لم يصح عند له ضمانه رده  
لانه كفل بدين ساقط عن ذمة الاصيل لان الدين عبارة عن اشتغال  
الذمة بدين يجب ادائه لكنه في حكم مال لانه بول اليه في الحال وعجز بنفسه  
ويخلصه فقات عاقبة الاستيفاء فسقط ضرورة ولا يقبل الطالب  
في المجلس اي مجلس عقد الكفالة الا في مسئلة واحدة هي ان يخلو وارث  
المريض عنه بقبضة الغرماء بان يقول المريض لو رثته بعضهم بخلو في  
ما على من الدين لزماني فضمنوا به مع قبضتهم فانه جائز حتى اذا وان



كان القياس ان لا يجوز لان الطالب غائب ولا يتم الضمان بقبوله وجه  
الاتحسان انما هذه وصية منه لو زنته بان تقصود فيه وهذا يوجب وانه لم  
يسم المريض الدين وغرامة لال الجاهلية لا يمنع صحة الرخصة ولهذا قال تصح  
اذا ترك بالالا وصحت اي الكفالة بلا قبول الطالب عند لم موافق رجم  
انه مطلقا في رواية وفي اخرى اذا بلغه الخبر واجاز وبه يفتي كذا في تبيين  
الحاجج الكبير وفي القنادي والبرازية واجمعوا انه اي الكفيل اذا قال بطريق  
الاخبار بان يقول انا كفيل فلان على فلان كذا في احواله ولا امانات  
كالودعة والاستقار المستأجر ومال المضاربة والشركة ولا بالمبيع قبل  
القبض والمرهون بعد القبض لان من شرط صحة الكفالة ان يكون الكفيل  
مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكنه ان يخرج منه الا بدفعه او دفعه له لتحقق  
معنى الضمان فيجب على الكفيل والامانات ليست بمضمونة وان بيع قبل  
القبض ليس بمضمون بنفسه بل بالثمن كما في وكذا المرهون ليس بمضمون بنفسه  
بل بسقط الدين اذا اهلك فلا يمكن ايجاب الضمان على الكفيل في هذه الصورة لعدم  
وجوبه على الاصيل ويجوز اي الكفالة بتسليمها اي تسليم الامانات والمبيع  
والمرهون فان كانت قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل  
بالنفس وقبل ان وجب اي تسليمها على الاصيل كالعارة والاعارة جازت  
اي الكفالة به اي تسليمها والا اي وان لم يجب تسليمها كالتوديع فلا  
اي لا يجوز الكفالة بتسليمها وتصح اي الكفالة بالثمن لانه دين مضمون  
على المستعير والمفوض على سائر سائر المبيع بغير ايراد  
فانها مضمونة حتى اذا هلكت عنده يجب الضمان عليه فافهم ان ايجابه على  
الكفيل ويصح بالخراج لانه دين مطالب من جهة العباد فصار كسائر  
الديون خلاف الزكاة في الاموال الظاهرة والباطنة لان الواجب فيها قبل  
هو عباده والمال المحل ولهذا لا تؤخذ من تركته بعد موته الا بوصية والنوايب

مير

قبل ان يكون كجرح كجرح الحارس ذكرى النهر المشتركة المال الموقوف بقرينة الجرح  
وقد اشرى وقيل من ليس كجرح كالجبايات اليه في زمانا فاقطع الظلمة  
بغيره فان اريد الاول جاز الكفالة بها اتفاقا لانه واجب مضمون و  
ان اريد الثاني ففيه اختلاف المشايخ والعقيدة في النوايب الا ان  
القيمة ما يكون لانيها والنوايب ليست كذلك وانما بوظيفة الامام عند  
الحاجة او ان لم يكن في بيت المال شيء وقيل هي ان يمتنع احد شر يكون  
من القيمة بينه وبين صاحبه فيضمنه شخص لازما واجبة والذكر  
قد تبيانه والاشجة وهي بجرأة والكفالة بها ان يقول كلفت بوجهي  
وهو الارش وقطع الاطراف او لم يكن موصيه انصافا من الدية  
او الواجب في حال واجب الاداء او قال او فقه الكفالة او اقصيته لا يكون  
كفالة الا ان تترك ما يدل على الالتزام او على اطلاقه في فناء وفي  
التسليم لو قال تصاحب الدين الدين الذي لك على فلان انا اودعوك  
او اقصيته لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام بان يقول كلفت  
او ضمننت او عني او الى امانك قال تعلقا يكون كفالة فلو قال ان لم يؤد  
فلان وانا اودعك فيجب للطالب مطالبة الاصيل مع الكفيل لان مضمون  
الكفالة هو ضم ذمة ال ذمة في المطالبة فيقتضي قيام الذمة الاولى لا البراءة  
عنها الا اذا شرط البراءة فتكون الكفالة حوالة اعتبارا للمعنى كما ان الحوالة  
بشرط عدم البراءة اي براءة المحيل كفالة وله ايضا مطالبة احداهما ولو وجد  
مطالبة الاخر لان مقتضاها الضم لا التملك بخلاف المالك اذا اختار احد  
التأخيرين حيث يتضمن التملك منه اذا قضى القاضي به فلا يمكن التملك من  
اشي كقولك عليه اي قال كلفت فان برهن اي الطالب على ان لا  
اي الالف الكفيل لان التثبت بالبرهان كالتثبت بالعيان والاشي وان لم



يسر من صدق الكفيل فيما يوجب به محبة لانه منكر للزيادة لا الاصيل في  
المراد عليه في حق الكفيل يعني اذا اعترف الاصيل بالزيادة على ما اقر به الكفيل  
لم يصدق على كفيله لانه اقرار على الغير ولا ولاية له عليه بل يصدق في حق  
نفسه كقول بارة يعني كوز الكفالة بامر المكفول منه وبلا امره لا طاعة <sup>عليه السلام</sup>  
الزعيم فارم فاذا كفل بارة وادى رجع عليه اي المكفول منه بما ادى ادا  
ادى ما ضمنه لانه قضى دينه بارة فيرجع واذا ادى خلا لانه رجع بما ادى  
اذ لا يجب عليه شيء حتى يملك بالاداء بل كان موصفا فيرجع بما ادى ولا يطالب  
اي الكفيل المكفول منه قبل الاداء الى المكفول له لانه ما يملك ما في ذمة  
المكفول منه ويملك بعده فيرجع ويبدونه اي بدون امره لم يرجع بما ادى  
لانه جرح فيه وان وصله اقرار اي المكفول منه بعد الحكم لان كل كفالة  
ينفذ غير موجبة للرد لا ينقلب موجبة ابد كرا في القياسه قال احمد  
انما اعلان على فسخه فادى لم يرجع عليه الا اذا اكل على كفالة الكفالة  
بالنفس فان تورم اي لازم الطالب الكفيل لطيب المال لا ادم اي  
الكفيل المكفول عنه وان جسد اي صار الكفيل فموجب جسد هو المكفول  
اذا لم يلحقه ما لحقه الا من جهته فيجوز ان يشتر ابراء الطالب الاصيل له  
قبل ان الاصيل الا براءة برئنا اي الاصيل والكفيل معا او اقره اي الطالب  
اي الاصيل باقره لانه الاصيل والكفيل تابع بلا عكس فمما استلزمه  
تبعية الاصيل الغرض ولو ابراءه اي الطالب الكفيل فقط براءة وان لم يصيل  
اذ لا دين عليه يحتاج الى قبول بل عليه المطالبة به فيسقط بالابراء  
ولو وجب الدين لم اي الكفيل ان كان غنيا او تصدق عليه ان كان  
فقيرا يشتر العتق كما هو حكم الهبة والصدقة ودينه الدين بقدر  
عليه الدين يرحى اذا سلف عليه والكفيل مسلف على الدين في الجملة كذا في

الكان وبعده لم الرجوع على الاصيل كذا في التاخر فانية صالح اصدقا  
من الاصيل والكفيل الطالب عن الف على خمسة برئنا اي الاصيل  
والكفيل لانه اضاف الصلح الى الالف الدين وهو على الاصيل فببراء  
عن خمسة وبراءة يوجب براءة الكفيل وان اداها الكفيل رجع على  
الاصيل بها اي خمسة اداها ان كفل بارة او بالاداء يملك ما في ذمة  
الاصيل فاستوجب الرجوع ولو صالح على جسد او بالف لانه مبادلة  
فملك ما في ذمة الاصيل فيرجع بكله عليه صالح اي الكفيل عن موجب  
الكفالة لم يبرأ الاصيل لان موجبه المطالبة وبراء الكفيل عنها لا يوجب  
ابراء الاصيل قال الطالب للكفيل برئت التي من المال رجع الى الاصيل  
لانه اقرار بمقتضى المال من الكفيل لانه اسند البراءة الى الكفيل وغناها  
لي نفسه فزله الى وبراءة التي ابتداءها من الكفيل وانتهى بها الى  
الطالب لا يكون الا بالانقضاء فيكون بهذا اقرارا بالقبض منه فيرجع ان  
كانت الكفالة بارة وفي ابراء لا اي لا يرجع لانه ابراء الاقرار منه  
بالقبض من الكفيل واصلف في براءة يعني اذا قال الطالب للكفيل  
برأت ولم يعل اليه فهو ابراء عند محمد رحمه الله وعند ابو يوسف رحمه الله  
اقرار بالقبض هذا كله او اغاب الطالب وان كان حاضرا يرجع اليه  
في البيان لصدور الاجال عنه لا يصح تعليق البراءة منها اي من الكفالة  
بالشرط مسلا اذا جاء غدا فانت برئ منها لان في البراءة معنى التملك كالأبراء  
عن الدين وهذا على قول من يقول بشيوت المطالبة فقط فلا يفيها تملك  
المطالبة وهي كالدين لانها وسيلة اليه والتمليك لا يقبل التعليق بشرط  
وقيل نعم لان الثابت فيها على الكفيل المطالبة لا الدين في الصحيح فكان  
استعمالها محضا كالطلاق والعتاق وقيل اذا كان الشرط عاما لا منفعة فيه للطالب



نحو اذا جاء الجوز واذا كان ملايا متعارفا فيه يقع للطالب الجوز كما اذا كفل  
بالمال والنفس وقال ان وافيتك به فدا فانا بركي من المال ففعل الطالب  
فوافاء الكفيل في الغرض هو بركي من المال كذا في الغاية مانت الكفيل قبل  
الاجل هل اي الدين عليه فان ادى وارثه لم يرجع قبل حلوله لا الكفيل  
المتزم الدين مؤجلا فلو رجعوا بالمعجل وهو اكثر من المؤجل في المالاية يكون روبا  
وان مات المطلوب قبل الاجل هل عليه فقط وان مات اي الكفيل والمكفول عنه  
فالطالب ياقده من اي التركة من شئ لان دينه ثابت على كل واحد منهما  
كما في حال الحياة لا يسترد اصل ما ادى الى كفه ليدفعه الى طالبه ولم يوطئه طالبه  
اذ يتعلق به حقا على احتمال قضاء الدين فلا يجوز الاسترداد ما بقي هذا احتمال  
كفي محل زكوة ودفعها الى ابي وان يرجع الى الكفيل به اي بالمال الذي  
قبضه من المطلوب قبل ان يعطى الطالب له اي للكفيل لانه ملكه بالتقضي  
وكان الرجوع بدل ملكه وذهب ردة الى الرجوع على فاطمة وهو الاصل فيما يتعلق  
بالتعيين كالشعير والخطه وهذا اذا قضى الاصل الدين وهو قول  
فيهم رجم الله وعنه انه مقصود به وقال لا يطيب له الرجوع لا الآدمي  
رواية عنه امر كفيل ببيع العينة ففعل فجميع الكفيل والرجوع الذي حصل  
للبايع يكون عليه اي الكفيل لا الاثر بانه انما الاصل امر الكفيل ببيع العينة  
وهو ان يقول له اشتر من الناس من الاثنية ثم بعد فارجع البايع  
ملك وقهرته انت ففعل وهو ياتي الى تاجر فيطلب منه التوضي ويطلب  
التاجر الرجوع ويخاف من الربا فيبيع التاجر ثوبيا ودي عشرة مثلاً  
عشر نسيه فيبيعه او في السوق عشرة فيحصل له عشرة ويجب عليه البايع  
عشر عشر الاجل او تعرضه عشرة ورجعها ثم يبيعه المتعرض ثوبيا ودي  
عشرة بخمسة عشر فياخذ الدراهم التي اقترضه على انها ثمن الثوب فيبيع عليه خمسة  
عشر ورجعها فاذا فعل ذلك فقد عليه الرجوع الذي ذكره التاجر بزمه ولا يلزم الاثر  
شيئ

شيئ لانه اما ضامن لما يخسره كما قاله بعضهم فنظر الى قول علي فانها للموجب  
فلا يجوز كما اذا قال له اقل بايوع في السوق فاحسرت فمعه واما توكيل  
بالبشر كما قال بعضهم فنظر الى الاثر به فلا يجوز ايضا لانه نوع الثوب ونحوه  
وبسبب هذا النوع من البيع عينته لما فيه من السلف يقال باعه بعينه لانه  
نسبة ذكره الرهن كفل باذاب له او قضى له عليه او بالزمن له اي كفل رجل من  
رجل باذاب له عليه فغاب الرجل فبرهن المدعي على الكفيل ان له على الرجل  
كذا وادى لم يقبل به بانه على الكفيل حتى يحضر الغايب فيقضى عليه لان  
شرطا وجوب المال القضاء بالمال على الرجل وهو لم يوجد لكونه غائبا  
برهن ان له على زيد الغايب كذا وهذا كفه ففعل على الكفيل لان المدعي  
برهن مال مطلقا فامكن اثباته بخلاف ما تقدم فانه مفيد بكون المال مقنيا به  
على الرجل ولوزاد بانه قضى عليه لان الكفاية بانه تبرع ابتداء ومعاوضة  
اشترها وبغير اجرة تبرع ابتداء واشترها فالتوضي باحد هما لا يكون مضيا  
بالاخر فاذا قضى بها بالام شئت وهو يتضمن الاقرار بالمال فتضمنه  
والكفاية بغير امر لا يحس طائفة لان محتها يعتمد قيام الدين في زعم الكفيل  
فلا يتعدى عنه وفي الكفاية بالام رجع الكفيل باذي على الام كفاية بالبركة  
سليم للبيع واقرار منه بان لا حق له في المبيع حتى لا يجوز بعد ما دعوى  
ملكته كتبت شهادته في حصة فيه باع ملكه او باع بغيره فاما ما فانه  
ايضا تسليم للبيع واقرار منه بان لا حق له في المبيع لا كتبت شهادته في حصة  
بيع مطلقا عن قيد الملكية وكونه فاذ ابا ما فانه لا يكون تسليم للبيع  
بعد دعوى الملكية اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملك للبايع لان  
البيع قد يصدر من غير المالك وتعليقه كتبت الشهادته لحفظ الواقعة  
بخلاف ما تقدم فانه مفيد بما ذكر كتبت شهادته على اقرار القاديين  
فانه ايضا لا يكون تسليم اذ لا يتعلق به حكم وانما هو مجرد اخبار ولو اخبر



بأن فلانا باع شيئا كان له ان يرد عليه قال فممنه لك الى شهر وقال الطالب قال  
فالتقول للصانع يعني اذا قال الكفيل للطالب فممنه لك عن فلان انما  
الى شهر فلا تطالبني الا ان قال الطالب هو حال فالتقول للكفيل وعكس ذلك  
على ما نه الى شهر اذا قال الاخر قال والفرق ان الكفيل لم يرد بالدين اذ لا دين  
عليه في الصحيح كما مر ارايا اقرح والمطالبة بعد شهر والطالب يدل عليه  
المطالبة في الحال وهو ينكر فالتقول له والفرق اقرح بالدين ثم ادعى فممنه وهو  
تأخير المطالبة الى شهر فلا يقبل قوله الا ببينة لا يوجد صاحب الدين اذا  
استحق المبيع قبل القبض على البائع بالدين لان البيع لا ينتقل بمجرد الاستحقاق  
ما لم يقبض بالدين على البائع فلا يجب رد الدين على المشتري فلا يجب على الكفيل قال  
الاخر اسلك هذا الطريق فانه امن فملك واخذ واما لم يقبض ولو قال  
ان كان خوفا واخذ مالك فانا صامنا وباع المسك بجالها صمنا وصار  
الاصل ان المفرد انما يرجع على الغار اذا حصل الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن  
الغرامة السلامة للمفرد نصا حتى لو قال الطحان لصاحب الخبزة اجعل  
خبزة في الدار فذهب من ثقبه ما كان فيه الى الحار والطحان كان عالما به  
بعضي لانه صار غارا في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لانه لم يضمن  
السلامة بحكم العقد وهما العقد يقتضي السلامة كذا في النجاشية **فصل**  
فيما بين من اقر ففعل احد ما لصاحبه بنصيبه لم يجر يمينه اذا فعل احد  
الشركاء لصاحبه بنصيبه من الدين لانه لو انصرف الى نصيبه لم يكن  
قسمة الدين وهو لا ولو انصرف الى الثلث يجر يمينه فممنه لنفسه فلو وقع حكم  
الضمان له ان يسترد الا اذا بعد فاسد حكم ولو ادى متبرعا جاز لان  
الشرع لا يمتح الا بالقبض وبم نصير عينا وبتميز نصيب شرعية نصيرة  
عينا بفعله كذا في الوجيز شرح الجامع الكبير وغيره وفي الاقربان ان شرعا  
عبد بالف وكفى كل من الاخر جاز لعدم الخاف ولم يرجع على شرعية الا بالادنى

زاد

زاد على النصف لان كلامهم اصيل في النصف وكفى في النصف الاخر فما  
يؤديه ينصرف الى ما عليه اصالته اذ لا معاوضة بين ما عليه اصالته وبين  
ما عليه كماله لان الاول دين ومطالبة والثاني مطالبة فقط ولما اريد  
فينصرف الى ما عليه كماله ولانه لو وقع في النصف عن صاحبه كان لصاحبه  
ان يرجع عليه بان يجعل المؤدى عنه لان المؤدى ما بينه وادارنا به كماله  
فيؤدى ايا لا تدور كمالا بشي من رجل بالتعاقب وكفى كل من ادى بذكره  
الاخر بآخرة يعني اذا كان مع رجل الف درهم مثلا فكفى عنه رجلان كل منهما  
جميعه على الاخر او لم يكفى كل منهما عن صاحبه بالزعم بالكفاية اذ الكفاية  
بالكفيل جائزة فما ادى اي احد من ربيع بمقتضى شرعية ثم رفعان على  
ادب ربيع هو بالكل على الاصل لان ما عليه مستويا بل لا يوجب اذ الكفاية  
فيكون المؤدى شرايعا بينهما فراجع بنصفه على شرعية اذ لا يؤدى الى الدور هذا  
اذا كفى منها عن صاحبه بالجميع واما اذا كفى كل منهما بالنصف ثم كفى عن صاحبه  
فهي كمالها اي كماله في الصحيح حتى لا يرجع على شرعية باودي لم يرد على  
النصف كذا لو كفى عن الاصل بالجميع معان كفى كل من صاحبه لانه لا يرد  
ينقسم عليها بنصفين فلا يكون كفى عن الاصل بالجميع او كفى كل من ادى  
بالجميع متعاقبا ثم كل من صاحبه بالنصف كما ذكره ان اراء الطالب اعداها  
اخذ الاخر حكمه لان اراء الكفيل لا يوجب اراء الاصل فيقال كماله عن الاصل  
والاخر كفاية فمما اخذه اقرح المعاوضة ان شرع كان شركة معاوضة  
اخذت من ايات رجل الدين لان كلامهم كفى عن الاخر كما سبق في ما بينكم  
ولا يرجع حتى يؤدى اكثر من النصف كما ذكره في كفاية الرجلين كانت  
عبد به بعقد بان قال كما تبعا بالف الى سنة مثلا وكفى كل من صاحبه  
جازا استحسن ان لا يجوز لان فيه كفاية لانه كفاية الكفاية  
بدل الكفاية وكل منهما باقراده بطل هذا الاجتماع او في فساد كفاية



كما بينهما فانه لفظ واحد قال بعد ذلك ان تصرف الانسان بحسب  
قدر الامكان وقد امكن بينهما بان يجعل كل المال على كل منهما حتى الموطن  
وهو نفسه وفتوح الاخر مغلقة باداة لان موطنه كانت بينهما ان اديها  
الف درهم فانها حوان فكانت قال لكل منهما ان اديت الالف فانت حر  
فيكون عتق كل واحد مغلقة باداة الالف ولا يحصل عتقه باداة نصفه ذو  
الشرط بجعل المشروط حلة ولا يتايله اجزاء فطالب الوطن كلامها بجميع  
المال حكم الاصل لا الكفالة فاما ادي عتق وعتق الآخر يتبع له كما في قوله  
المكاتب فادى احداهما رجع على الآخر بنصفه كسواءهما ولو رجع بالحل  
او لم يرجع بشئ استغنى المسواة وان اعتق احدهما قبل ان يودع ثانيا  
فان كفايته ملكه وبرار المعتق عن النصف لانه لم يرض بالمال الا كونه  
وسيلة فيسقط النصف ويبقى النصف على الآخر لان المال حقيقة تمام  
برقبتهما حتى يكون موزعا متساويا عليهما وانما جعل على كل واحد منهما نصيب  
الصمان فكان ضروريا لا يتعدى غير موضوعه واذا اعتق استغنى عنه وانتهى  
الضرورة فاعتبر بما يلزم قيتهما ولهذا ينصف واذا اعتق المولى احداهما اخذ  
ايات بخصه من لم يعتق اما اخذ المعتق فبالكفالة واما اخذ صاحبه فبالاخذ  
اعترض بان اخذ المعتق بالكفالة تصحيح الكفالة بدل الكفالة وهو بطا ووجب  
بان كلامهما كان مطالبا بجميع الالف والباقي يفتقر لذكر نصيبه على كسر النصف  
لان البقاء يكون على وصف الشبوت فان آخر المعتق رجع على صاحبه باداة  
لانه اداة عنه باء وان اخذ الاخر لا اي لا يرجع عليه لانه اداة عن نفسه  
مال لا يجب على عبده يعتق ويودع لم يظفر في حق المولى كما اذا الزم باقراره  
او استقرضه او وطئه بشبهة او استبرأه ووقع فانها لا يظفر في حق المولى  
بل يؤخذ بها العبد بعد عتقه حال على من كسب له مطلقا عن قيد الكفول  
والغايه لان المال حال عليه لوجود السبب وقبول الذمة لكنه لا يظفر

لان ما في يده لمؤلا ولم يتعلق به والكفيل غير موصى بخلاف ما اذا كفل بدين  
موجب حيث لا يلزم الكفيل حال الامانة التزام المطالبة بالدين الموقل وان  
اذا رجع عليه بعد عتقه لو كفل باءة لاني الكفيل بالاداء ملك الدين و  
قام مقام الطالب فلا مطالبة قبل الجزة اذ على عبده لا وكل نفسه بكل  
فان العبد لرب الكفيل لبراءة الاصيل بموته كما اذا كان المكفول نفسه  
قوامات عتق مكفول برقبته فبر من انه كد عليه من الكفيل بقيمة دينه  
ادعى رجل رقبة عتق فكل من آخر فانت العبد واقام المدعي البيعة انه كان  
له من الكفيل قيمة اذا كان على المولى رده على وجه كلفه قيمته وقد التزم  
الكفيل ذلك ويعد موته بقي القيمة على الاصيل فكذا الكفيل كفل بغير لاه  
بارة فتتوخ فاداه او كسب اي كفل مولى عبده واداه بعد عتقه لم يرجع  
واحد منهما على الآخر معنى الاول ان لا يكون على العبد دين لان اذ به مكفيل  
يخرج اذا لم يكن عليه دين مستورا فان كان فلا يصح كتفيله ابطال حق  
الزمار واما كفاية المولى عن عبده فيسقط مطلقا وانما لم يرفع لان الكفالة وقعت  
غير موصية للمرجوع لان احداهما لا يتخلى عن الآخر وينا ولا يتقل موصيه بعد كفا  
اذا كفل رجل عن غيره بغير اذاه فاجاز فانها يتقل موصيه لم يرجع كما ذكر  
فكذا هذا ثم فائدة كفاية المولى عن عبده وجوب مطالبة بائع الدين في  
سائر احواله وفائدة العكس تعلق برقبته العبد **كتاب احواله** هي لغة  
اسم بمعنى الاحالة وهي التقل مطلقا وشرعا نقل الدين من ذمة الى ذمة  
الى من ذمة الخيل الى ذمة الخيل عليه وانما خصت بالدين لانها نقل  
شرعي والدين وصف شرعي بطوره اشره في المطالبة فان نقل الدين من  
ان يوتر في الوصف الشرعي كما ان ابيع الشرعي فاز ان يوتر في نقل المالك  
الذي هو الوصف الشرعي ويتبعه نقل العين هو البيع المذون فكل  
الدين محال ومحال له ومحال له يعني يطبق عليه هذه الالفاظ الاربعة في



الاصطلاح ومن قبلها اي الحاله التي هي عليه وحال عليه يعني يطلق ايضا  
بأن النطق بالحال به وشروطه هي الحاله رضا الكل اما الاول  
فانه ذوي المراتب عاقله غيرهم ما عليهم من الدين فلا يرضاه  
رضا واما رضا الثاني وهو الحال فلان امتثال حقه الى ذمة اخوه والزم  
تتبادله فلا بد من رضائه واما رضا الثالث وهو الحال عليه فلا يرضاه  
ولا لزوم بل التزام بلا خلاف الا في الاول حيث قال في الزوائد الحاله  
يصح بلارضا المحيل لان التزام الدين من الحال عليه تعرف في حق نفسه المحيل  
لا يتضرر بل فيه نفعه لان الحال عليه لا يرجع الى المكنين باوجه وشروطه  
معنى لا يصح كونه في غيبه الحال له الا ان يحيل الى الحاله فتصوي كاي لا قبل  
الغائب كذا في الحاشية لا حضور الباقين اما عدم اشتراط حضور الاول  
المحيل فيان يقول رجل للدين لك على فلان بن فلان الف درهم فاحيل بها  
على برضى الدين فان الحاله تصح حتى لا يكون ان يرجع واما عدم اشتراط الثالث  
وهو الحال عليه فيان يحيل الدين على رجل غائب ثم علم الغائب بقبول صحته  
الحاله كذا في الحاشية وان تمت اي الحاله به المحيل عن الدين بقبول الحال  
والحال عليه لان معنى الحاله انفق كانه هو بنفسه فراجع ذمة المحيل لان  
من الحال بقا الشيء الواحد في محيل بين زمان واحد ولا يرجع عليه الحال  
الا بالقوى لانها مقيدة بسلاحة حقه له لانه المقصود فيه رجوع عند عدم سلاحة  
وبين القوى بقوله يموت المحيل عليه مطلق او حلقه قال كونه منكر الحاله  
ولا يثبت عليها لان الرجوع عن الوصول الى حقه يتحقق بكل منها وهو القوى  
حقيقه وعند هذا هناك وثالث وهو ان يحكم القاضي باطلاسه في صوته  
تصح اي الحاله ما لزمهم الموقفة يعني اودع وطا الف درهم واحال به عليه  
او رجوع لانه اقدر على التسليم فكانت اولى بالحواز وتصح ايضا بالزام  
المقصوده اي الدين التي قصيرها المحيل عليه من المحيل وبالكثير الكائن

المحيل

للمحيل على الحال عليه وتبطل اي الحاله بهلاك الاول في اي الوديعه لتبطل الكفالة  
بها لانه فالتمس الاداء الا منه او استحقا قهرا لانه كرهها له وسير المودع  
ويؤد الدين على المحيل وتبطل ايضا باسحقاق الثانية اي الدين  
المقصوده لعدم ما يخلو بها وسيرها الخاص وبمو الدين لا يهلكها  
اي ما تبطل الحاله بهلاك الثانية او كان فيه اي في بلاكه وقا اي ما تبطل  
الحاله ويكون الضمان قائما مقام المقصوده وفيها اي في هذه الصور  
لا يطالب المحيل المحال عليه بالدين او الدين اللذين قيدت كونه بها  
لتعلق حق المحال له بها ولا يقدر المحال عليه ان يدفعها الى محيل يعني كالا  
يملك المحيل مطالبة المحال عليه لا يملك المحال عليه ايضا ان يدفعها الى محيل  
حتى لو دفع صار ضمانا للمحال له لانه استمر بملك ما تعلق به حق المحال له  
مع ان المحال اسوة لهما المحيل بعد موته يعني ان هذه الاموال او التعلق  
بها حق المحال كان ينبغي ان لا يكون المحال اسوة بوما المحيل بعد موته  
كأنه الرهن مع انه اسوة لهم لان العين الذي يبدل المحال عليه محيل  
والدين له عليه لم يصح ملوكا للمحال بعد الحاله لا يداو هو طاهر ولا  
رقبة لان الحاله ما وضعت للدين بل لتعلق فيكون بين الوفاء واما  
المزنان فملك المليون يداو حاشا فيثبت له فرع اقتصاص بالمليون  
شرعا لم يثبت لغيره ان شاء الله فيه خلاف احواله المطلقة اعلم ان الحاله  
اما مطلقة او مقيدة اما المطلقة فهي ان يرسلها راسا لا يقيد بالدين  
له على المحال عليه ولا يعين له في بده او يحيله على رجل ليس له عليه دين ولا  
في بده عين له واما المقيدة فهو ان يكون للمحيل مال عند المحال عليه من وجه  
او غيبه او عليه دين فقال احلت للطالب عليك الالف الذي  
له على عني ان يؤد بها من المال الذي لي عليك وقبل المحال عليه فلما بين  
حكم المطلقة اراد ان يدين حكم المقيدة بانه خالف له حيث طالت منها  
المحيل المحال عليه بالعين والدين ويقدر المحال عليه ان يدفعها الى المحيل او لا



تعلق الحق المحال باعنده او طلب بل صحة في ذمة المحال عليه وفي ذمة سبعة  
لا يبطل ما عتده من العين كما لم يصب والوديعه او عليه من الدين  
سواء كانت الحاله مطلقه او مقيدة اما الاول فلان الاطلاق ينافي تعلق  
الحق بخصوصيات ما عتده او عليه والمبطل تعلقه واما الثاني فلان المحال  
حق الاخر من المحال فان دفع اليه المحال عليه فقد دفع ما تعلق به حق  
المحال فيضمن المحال عليه لا يقبل قول المحال اعلنت بدين لي عليك محال  
عليه اذا طلب مثل اهل يجر رجل اهل رجل على اخر بالف فدفعه المحال  
الى المحال ثم طلب الدافع الا ان دفع من المحال فقال المحال اعلنت بالف لي كان  
عليك والمحال عليه انكره فالتقول له لا المحال ولا يكون الاقرار من المحال عليه  
ما الحاله اقراره بالدين عليه ولا قوله اقراره ولا يسلط على طلب دينه  
لان الحاله يجر وان لم يكن للمحال على المحال عليه دين ولا قول المحال للمحال اذا  
طلبه اعلنت بدين لي عليك فمعه او قال المحال للمحال اعطني ما قبضته  
من فلان فان اعلنت لتقبضته في كنت وكسبي في قبضته فقال المحال اعلنت  
بدين لي عليك فالتقول للمحال لان المحال يدعي عليه الدين وهو مكره فالتقول للمحال  
ولا يكون الاقرار من المحال بالحاله واقدمه عليها اقراره بان عليه دين  
للمحال لان لفظ الحاله يستعمل في الوكالة كقول المحال اذا ادعى المحال فمعه  
لا فقال عود الطالب الى المحال بالقبول اهل عزمه على رجل ان يعطيه من ثمن  
داري دار المحال عليه فقبضت احواله لانه اهل بالقبول على ابناء  
لانه يملك بيعها ولا يحرم على ابيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو كان  
يحرم على الاداء ليقض الوصوب وهو اهل على ان يعطى من ثمن دار المحال  
اي لا يبيع لانه لا يقدر على بيعها الا اذا اراد ابيع في يجر لوصفها لغيره  
على البيع والاداء يبيع بشرط ان يحيل على الشتر كما بالثمن عزمه اي يبيع  
بطل البيع لانه بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبايع ولو باع بشرط ان  
يحال بالثمن صح لانه يكون موجب العقد اذا الحاله في العاده يكون على الاداء

والا حسن قضاء فصار كشرط الجوده كره السعة بضم السين وفيه انوار  
والله السعاج قريب سعة وهي شي في حكم وبسعي هذا التوضيح في الاحكام  
اخره وصورة ان يدفع الى تاجر مبلغا فخره ليدفعه الى صديقه في بلد آخر  
ليستفيد به بسوطه فخطر الطريق كتب **المضاربة** وجعلها بين  
الكتايب من وجود معنى نقل المال في الحاله والمضاربة في الحاله هي لغة متعارفة  
المرتب في الارض وهو السير فيها يسمى هذا العقد بالان المضاربة يسمى في  
الارض غالب لطلب المخرج وشرا فخره في الزرع مال من رجل ليعمل  
من ارضه وكرهها الاجابة بان يقول رب المال دفعت هذا المال اليك  
فصارته ارضه او اخذ هذا المال واخلى له على ما رزقه الله شيئا ليعمل  
في ارضه من الانفاذ شئت بها المضاربة والقول بان يقول المضاربة  
فكسبت ونحوه وحكمها اربع الاول انها ايداع اول الاله قبض المال  
باذن مالكه لا على وجه المعاولة والوثيقة بخلاف المقنن على سوء التراء  
لانه قبضته بغيره بخلاف الرهن لانه قبضته وثيقة وتوكيل عند ملك لانه  
يعتبر فيه لم ياره حتى يرجع بالمحقة من العهدة على رب المال وشركه  
ان ربح لانه يحصل بالمال والعقل فبشره كان فيه وخصيب ان خالف لتقدير  
على ال غير فيكون ضامنا ولو وصليته اجاز بعده اي المضارب اذا اشترى  
ما ينفق منه ثم باعه وتعرف منه ثم اجاز رب المال لم يجر وكذا المستضعف  
الاجارة فحاشه ان قدرت فان الواجب للمضارب فيها المثل كالاجارة  
للمسدة وهو بدل ملكه لانه لا يتحجج المستحق لعدم الصحة ولم يرض بالعمل فحاشا  
فيجب احوال طارئة لا لانه يكون في المضاربة الصحة ولا قدرت  
صارت اجارة بلا اجر ملكه كما هو حكم الاجارة الفاسدة وقد قرر ولا ضمان  
بها اي المضاربة الفاسدة كالصحة لا امان فلا يكون ضمنا واما دفع  
المال الى اجر وشترط الرجوع للمالك فبصاغة وشترط للمالك فمقوض فاما طر  
استلوه الوقاية حيث لم يقد المضافة والتوضيح في سلك الابداع وغيره فامره

مطابقا لروح اولاد بلان باء  
مع التبريد كما هو حكم الاجارة  
انفا سعة



عليه من قول صدر الشريعة ان المضاربة اذا كانت عقد شركة في الربح فكيف  
 تكون بضاعة او قرضاً وشرطها في المدة الاول كون راس المال من الامانة  
 فلا يصح الا بمال يصح به الشركة لانها تصير شركة يحصل الربح فلا بد من مال  
 يصح به الشركة وهو البراءة والذمان والشر والعلوس النافعة كالحا  
 ولو دفع ايضا او اجر بسببه وعلى مضاربة في ثمنه فقبل صح لانه لم ينصف  
 المضاربة الى الاصل بل الى ثمنه وهو ما يصح به المضاربة والاضافة التي  
 المستعمل يجوز لانها وكالة او ودعة او اجارة فلا يمنع من المضاربة الاضافة  
 اليه وان كان كونه مضافا لا ينافي لان المضارب امن ابتداء ولا ينعقد  
 كونه امينا فيما عليه من الدين فلو قال اعمل بالدين الذي في ذمتك مضاربة  
 بالنصف لم يجز بخلاف ما لو كان له دين على ثالث فقال اقبض مالي على  
 وامل بمضاربة حيث يجوز لانه اضاف المضاربة الى زمان القبض والدين  
 فيه عيناً وهو صحيح ان يكون راس المال وانما ثبت تسليمه الى المضارب حتى  
 لا يبقى لرب المال فيه يد لان المالك يكون امانة عنده فلا يتم الا بالتمسك  
 كالودعة بخلاف الشركة لان المال في المضاربة من اهل الجانبين والفعل من  
 الجانب الاخر فلا بد ان يخلص المال للفعل ليتمكن من التصرف فيه واما العمل  
 في الشركة في الجانبين فلو شرط علوساً ليد لا احد به لم ينفع الشركة لانها  
 شرطها وهو العمل منها فشرط العمل بموجب المال بعد ما ان شرط  
 ان يعمل المالك مع المضارب في المضاربة لان هذا شرط يمنع تسليم  
 المال الى المضارب والتمسك من المال والمضارب شرط صورة العقد فاما ما  
 كان مفرداً ضرورة والاربع كونه راس المال معلوماً لا يقع في المضاربة  
 سمية بان يعقد على قدر معين من مال يصح به الشركة او راساً و  
 كما اذا دفع مضاربة الى رجل وراهم لا يعرف قدر ما فانه يجوز فيكون القول  
 في قدر ما وصفتها بالمضاربة مح يمينه واليمين للمالك والجانب يكون

رشد

المضارب

المضارب من الربح معلوماً عنده اي عند العقد لان الربح هو المقصود عليه  
 وجهه البتة بموجب فاد العقد والاساس شيوع الربح بينهما بحيث لا يتحقق  
 احدهما وراهم مسماة لقطع الشركة في الربح لا يتحقق لاحتمال ان يحصل  
 من الربح الا قدر شرطه واذا انتفى الشركة من الربح لا يتحقق المضاربة  
 لانها جوزت بخلاف القياس بالنظر بطريق الشركة في الربح فيقتصر على  
 مورد النص فيقدر بشرط زيادة قدر معين لا حد فانه لا يحد لانه لا يحد  
 لم يرض بالعمل فاما ولا سبيل الى المستحق المشروط للفاد فيضاف الى الاجر كمثل  
 ضرورة والربح لرب المال لانه غار ملكه كذا اي في المضاربة كل شرط بموجب  
 وكالة الربح كما لو قال لك نصف الربح او ثلثه او ربحه لما كان الربح  
 هو المقصود عليه فحالته في العقد وغيره لا اي غير ذلك من الشروط  
 النافذة لا بعد المضاربة بل يبطل الشرط كما كانت ايطا احسن ان على المضاربة  
 لانه قد هلك من المال فلا يجوز ان يلزم غير رب المال كمنه شرط لا بد لا يجب  
 الشركة في الربح والجهة فيه فلا بعد المضاربة لانها لا تقيد بالشرط  
 كالوكالة ولا ان صحتها توقف على القبض فلا تبطل بالشرط كالمهنة واذا صح  
 فله اي المضارب في مطلقها وهو ما لم يحدد زمان او مكان او نوع من التجارة  
 ثم ان يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة ولم يرد عليه البيع مطلقاً اي  
 بتقدير سمية الا باجل لم يبعد عند التجار كونه من سنة وله ايضا الشراء  
 والتوكيل بها اي بالبيع والشراء والتصرف والا لصاع وهو دفع المال بضاعة  
 ولو لم يرد المال وسما انه لا يبطل المضاربة والابداع والربح والارزاق  
 والاستيجار والا حتمال اي قبول احواله بالتمسك مطلقاً اي على الربح والارزاق  
 لان كل ذلك من ضيق التجار والمضاربة عطف على البيع فله في مطلقها  
 البيع اي ليس له فيه ان يضارب مع الاجنبى الا بامره او ما علم من ان لا  
 انشئ لا يستتبع مثله لاستوائها في القوة كالتوكيل لا يملك التوكيل بخلاف  
 المستعير والمكاتب لانها يمكن ان لا تارة وتكف به لان الكلام في التصرف



نيابة واما يتصرفان بحكم المالية لا النيابة او المستعير ملك المنفعة والمكان  
فما حررا يد والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التصريح به والتفويض  
العام اليه والابداع والايضا دون المضاربة فيضمونها ولا يبعد  
في الاذن والعمل بها في الاخر اقل والاستدانة نحو ان يشتري بكثر من  
مال المضاربة بل يجب التصريح بها لانها ليس من ضيق التجارة ولا يحصل بها  
الغرض وهو الربح اما الدفع مضاربة فمن ضيعهم وكذا الشركة وكلها بمال  
نفسه فبدخل تحت هذا القول وخرج على الاستدانة بقوله فلو شري بماله اي  
المضاربة ثوبا وقصر بالماء وحمل متاع المضاربة من موضع الى آخره لا بالمال  
بعد ذلك القول كان منوطا لانه استدراك من المالك بلا اذنه انما قال المالك  
لانه اذا تصرف بالثمن حكمه الضيق وان صبغه امر يشترى بما زاد ووضعه  
في العمل به اي انما قال امر لانه اذا صبغه امر لم يدخل تحت العمل به اي ان  
رعايه لا وان اسود هذه بخلاف سائر الاوان كالخط اي خطه مال المضاربة  
بالنفس فلا يضمن اي اذا دخل في العمل به اي لا يضمن المضارب بها اي يصبغه  
امر او بالخط لانه فعل ما فعل باذنه ولم يصبغه ان يبيع وحصة التوب في  
مالها يعني يصبه المضارب شربا في الشرب الا يضمن من مال المضاربة ولا يجوز  
فقط على وجه لا المضاربة اي ليس في مطلقها تجاوز بله وساعة او وقت  
شخص عليه المالك لانه لم يملك التصرف الا بتفويضه فينفذ بما فوض اليه وهذا  
التفويض مفيد لان التجارات تختلف بالامكنة والامتنعة والاولى شدة والثانية  
ولهذا ليس له ان يرفع بضاعة الى من يخرج من تلك البلدة لانه لا يمكن ان  
يتصرف بنفسه في هذا المال في غير تلك البلدة فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا فان  
كانت بالخرج الى غير ذلك البلد فاشترى سلعة غير ما عنده او في وقت غير  
ما عنده او باع مع غير من عينته ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه خسارته لانه  
تصرف في مال غيره بغير امره وان لم يتصرف فيه جئت رده الى البلد الذي عليه ثمنه  
من الضمان لانه اذ عين خالف ثم عاد الى التوفيق ورجع الحال مضاربة على حاله لاني المال بان

في يده بالعدة السابقة ولا اي ليس ايضا تزوج قن من مالها وعين يوسف  
وهو انه انما يتبع وح الامة لانه من الاكث ب او يستفيد به المهر وسقوط  
المنفعة من مال المضاربة ولها ان ليس من التجارة والعقد لا يضمن التوكيل  
بالتجارة فلا يملكه وان كان اكت باكالمة بالاعانة على ضعف قيمة ولا  
شراء من يفتق على رب المال بزيادة او يمين بان قال ان ملكته فهو مال المضاربة  
اذن تصرف يحصل به الربح وهذا انما يكون شرا ما يمكن بيعه وهذا ليس كذلك  
ولا من يفتق عليه اي المضارب ان كان في المال ربح لان نصيبه يفتق عليه  
فيكون نصيب رب المال فان فعل اي اشتري من يفتق على واحد منها فصار  
اي اشتراؤه تنقسم دون المضاربة لان الشراعية وقد نقضنا على المشتري  
ينفذ عليه كالتوكيل بالثمن اذا خالف وان لم يكن رجا فصح اي شرا من يفتق  
عليه لان الشرا المضاربة فان ظهر اي الزجر بزيادة قيمة بعد الشراء عن حظه اي  
المضارب من العبد لانه حكم قريبه ولم يضمن للمالك شيئا لانه انما عتق  
هذا المالك لا يضمن منه بل بسبب زيادة ملكه بلا اختيار فصار كالورثة مع  
غيره بان اشترت اداة ابن زوجه ثم ماتت وتمتعت بهذا الزوج وانما عتق  
نصيب الزوج ولا يضمن شيئا لانه لا يضمن لعدم الضمان منه وسعى العبد بيمينه  
نصيب المالك من العبد لا يضمن ما ليس له عنده معه اي مع المضارب  
الف بالنصف فاشترى به امة قيمتها الف فوطرها فولدت ولها سادها  
الف فاذا عاه حال كونه موسرا فمطلت قيمته الف وحماه سعى للمالك  
بالف وربعه اذا عتقه اي ان شرا المالك استسقى الف الف والالف و  
ما كان في حقه وان شرا عتقه فان قبض اي المالك الف الف من الف الف  
صحيح المدعي نصف قيمتها اي الامة وذلك لان دعوة المضارب وقعت  
صحيحة ظاهر الامة بكل على انه ولده من النكاح بان زوجه ابنا يولد له ما عاها منه  
وأي صلي منه حلالا لانه على الصلاح لكنه لا ينفذ هذه الدعوة لعدم الملك وهو



شرط فيها اذ كل واحد من الجارية وولدها مستعمل برأس المال فلا يظهر المخرج  
 فيه لما عرف ان مال المضاربة اذا صادت اجناسا مختلفة كل واحد منها  
 لا يبريد على رأس المال لا يظهر المخرج عندنا لان بعضها ليس باولى من بعض  
 في لم يكن للمضارب نصيب في الامة ولا في الولد وانما له الثابت المخرج  
 حق التصرف فلا يتخذ دعوته فاذا اذادت قيمته وصارت الغاية مما  
 ظهر المخرج فذلك المضارب منه نصف الزيادة فتعذت دعوته لوجود كسرها  
 وهو الملك بخلاف ما اذا اعتق الولد ثم ظهر المخرج حيث لا يتخذ اعتقا  
 اتبوا لانه انما اذا باطل لعدم الملك لا يتخذ بعده بحدوثه ولما ارجو  
 فاختار فاذا روى في حقه غيره فهو باق في حقه نفسه فاذا ملك بعد ذلك نفذ  
 دعوته كما اذا اضر بخرقة عبد غيره يبرو اخباره فاذا ملكه بعد ذلك صار حرا  
**باب مضارب بلا اذن** اى دفع المضارب المال الى غيره مضاربة بلا اذن  
 المالك لم يصح بالدفع ما لم يعلم اذن واذا عمل من الدافع ربح اى اولاد او  
 قد لها وظاهر الرواية عنه وفي رواية لم يضمن عالم بربح وهو رواية الحسن عليه  
 السلام الا بضاع فلا يضمن بالعمل عالم بربح فاذا ربح فقد اشتهر له شركة في  
 المال فيضرب كل ما لها بغيره يجب الضمان وقد ظاهروا ان المخرج  
 انما يحصل بالعمل فيقام سبب حصول المخرج مقام حقيقة حصولها في  
 صيرورة المال مضمونا به وهذا اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فان  
 كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل اثنان لانه اجير الا جبره حتى شيئا  
 من المخرج وان اذن اى المالك فدفع بالثلث وتصرف اثنان ورجح وقيل له  
 ما رزقه الله تعالى فبينما نصفان يعنى ما دفع اليه ربح المال مضاربة بالنصف  
 واذن له ان يدفعه الى غيره فرفع بالثلث وتصرف اثنان ورجح فان  
 كان ربح المال قال له على ما رزقه الله فبينما نصفان فلما ملك النصف  
 وللأول ربح والثلث الثلث لان دفع الاول الى اثنان مضاربة به حيث  
 كان

في المضاربة  
 انما يضمن  
 المضارب  
 ما يضمن  
 المضارب  
 ما يضمن

كان باذن المالك الا ان المالك شرط لنفسه نصف جميع ما رزقه الله وما  
 رزقه به جميع المخرج فكان له نصف جميع المخرج فلا يكون للمضارب الاول  
 يوجب شيئا من ذلك غيره بل اوجهه للثاني وهو ثلث المخرج ينصرف  
 الى نصيب خاصة فيبقى له الربح وبطريق لها ذلك لان على اثنان  
 وقع له كمن استأجر رجلا على ضيافة ثوب بدرهم فاستأجره اثنان من  
 خيطه بنصف درهم طالب الاول كذا هذا ولو قيل ما رزقه الله فهو بيننا  
 نصفان فكل ثلث اى للمضارب اثنان الثلث والثلثان للمضارب  
 الاول وبين ربح المال نصفان لان المالك ما شرط لنفسه نصف جميع  
 المخرج بل نصف ما حصل الاول من المخرج فاشي اثنان جميع ما شرط له  
 وما وراء ذلك جميع ما حصل للمضارب الاول المالك شرط لنفسه نصف ذلك  
 ولهذا كان الباقي بينهما ولو قيل ما ربح من شيء فبينما نصفان  
 وقد وقع الى غيره بالنصف فلهما في نصف ولما اى الاول والمالك  
 نصف لان الاول شرط لثاني نصف جميع المخرج وهو ما دون قيمه من جهة  
 المالك فاستحقه والمالك شرط لنفسه نصف ما ربح الاول ولم يربح  
 الاول الا بالنصف فكان بينهما ولو قيل ما رزقه الله فهو بيننا نصف  
 او قال ما فضل بيني وبينك نصفان وقد وقع الى اخر مضاربة بالنصف  
 فنصف المالك ونصف لثاني النصيب ولا شيء للاول لان المالك شرط  
 لنفسه نصف جميع المخرج فانصرف شرط الاول النصف لثاني الى نصيب  
 فيكون لثاني ما شرط فلا شيء للاول لانه جعل ما كان له الاول كمن استأجر  
 اجيرا لخيطه لم يربح بدرهم فاستأجره الا جبره من خيطه لم يربح فانه  
 لا يربح للاول شيء حيث عود على جميع حقه ولو شرط لثاني ثلث  
 اى للمضارب اثنان ثلث المخرج فلما ملك والمضارب اثنان نصفان وثلث  
 المضارب الاول لثاني اثنان من المخرج لانه شرط لثاني شيئا او حتى



المالك وهو ليس فليمنه في صحت المال ووجب عليه الضمان بالبيعة  
التزم السلامة فاذا لم يسمع ربح عليه كمن استاجر رجلا ليجتهد له فربما يربح  
فاستأجره الا جبر رجلا او ليجتهد بغيره ونصفه فانه يضمن له زيادة الا  
صح شرط للمالك ثلثا وتعيده اي عبد المالك ثلثا ليعمل معه اي في المضار  
وتنفه ثلثا لا شتر اط العمل على العبد لا يمنع التحنية والتسليم لان العبد  
معتبرة خصوصا اذا كان مأذونا له وشتر اط العمل اذن له ولهذا لا يلزم له  
لا فذا او دعم العبد وان كان محورا عليه واذا لم يمنع التحنية لم يمنع الصحة  
ولا يصح لذلك اشترط العمل على المالك لانه يمنع التحنية فيمنع الصحة وان  
صحت كان ثلث الربح للمضارب لان المشروط له هذا القدر والثلثان للمالك  
ان لم يكن على العبد دين لان ما شرط للعبد فليس له ان كان عليه دين فلهما  
ويطعن اي المضاربة بموت احد اي المالك او المضارب لانهما توكل  
وموت الوكيل او الموكل تطط الوكالة وكذا المالك بدار الحرب عزه اذ حكم  
انقاضي به لانه كالموت لا حقوق المضارب بها لان تصرفاته انما توقفت  
بانظرة الى ملكه ولا ملك له في مال المضاربة على حاله ولا تطط بالرفع الى المالك  
بضاعة او مضاربة فان قيل ينبغي ان يكون الا بضاعة للمالك منفعة  
اذا صح ابتداء باعتبار شيوخ الربح بينهما لا تطط تخصيص احد اي بالربح  
وعند زفر تطط وينزل اي المضارب بعزله اي عزل المالك اياه ان علم  
عزل لانه وكيل من جهة فبشرط علمه بعزله كونه الوكالة واذا علم المالك  
عزله يسهل ولا ينزل عنه لان له حق في الربح ولا ينظر ذلك الا بالنقد  
فيشت له حق ابيع لينظر ذلك ولا يتصرف في غنها لان ابيع بعد العزل  
كان للضرورة لينظر الربح ولا حاجة اليه بعد النفقة ولا في نقد من غنها  
راس المال فليس له ان يبيعه بخس الراس راس المال قياسا لان  
النقد من جنس واحد من حيث الثمنية وفي الاحكام له ذلك لان

الواجب

في البيع والرجوع  
في البيع والرجوع  
في البيع والرجوع  
في البيع والرجوع

الواجب على ان يرد مثل راس المال وانما يتحقق ذلك بربح وجنبه فكان له ببيع  
ضرورة اقترقا اي المضارب والمالك في المال وبين وبيع لزمه اي المضارب  
طلبه لانه كالا جبر والربح كالا جبر له وقد سلم له ذلك على اتمام عمله كالا جبر  
المحضة كالرلال فانه يعمل بالاجرة والسماد هو الذي يطلب اليه الرزق  
والجواهر ليس بها ما هو من غير ان يتاجر فهو ايضا يعمل بالاجرة ويجعل ذلك بمنزلة  
الاجارة الصحيحة بحكم العادة فيجب ان يملك المثل وبل ارجح لا اي ان  
لم يكن في المال ربح لم يلزم المضارب طلبه لانه وكيل شخص ومبتدع ولا جبر  
المبتدع ولو وكل اي المضارب المالك به اي بالطلب لان حقوق العقد تتعلق  
بالعقد والمالك ليس بعاقده فلا يملك من الطلب الا بتوكيله فيؤثر بالتوكيل  
ثلاثا يبيع حقه كراسير الوكلاء ان وكيل بالبيع اذا امتنع عن التقاضي  
لا يجبر عليه بل يجبر على جعل صاحب المال ولا يبيع حقه **فصل** المالك من الربح  
يعني ان ما يملك من مال المضاربة فهو من الربح وكون راس المال المالك يصرف  
الى البيع الاصل كما يصرف الملاك في مال الزكاة الى العفو لا النصاب فان زاد  
لم يضمن اي ان زاد الهلاك على الربح لم يضمن المضارب لانه امين فلا يكون  
ضمينا قسم الربح والعقد باق وبه المال او بعضه مراد الربح ليعاقد الربح  
ما لم ينع اقتسم الربح والمضاربة بحالها ثم يملك المال او بعضه مراد الربح  
لما قد المالك راس المال لان اصل ان القيمة لا تصح حتى يستوفى المالك  
راس المال لان الربح زيادة على اصل ولا يكون الا بعد سلامة اصل فاذا يملك  
ما في يد المضارب امانة فله ان يأخذه من راس المال فيضمن المضارب ما اخذه  
لانه اخذه لنفسه ما اخذه المالك كخسبه من راس المال فيضمن المضارب ما اخذه  
واذا استوفى راس المال في قبض يضمن بينهما لانه ربح وما نقص لم يضمن المضارب  
لانه امين وان اقتسم الربح وسحابا اي المضاربة ثم فقد انعقد اخره مال



لم يشتر او البرج الاول لان المضاربة الاول قد انتهت والثانية عقد جديد  
 المال في العقد الثاني لا يوجب النقص الاول كما لو دفع اليه مالا او نفقة  
 مضارب في آخر مبتدأ من ماله غيره كدوابه فانه اذا اراد ان كان دواؤه من  
 ماله سواء كان في السراويل او غيره لانه لم يجز من ماله المضاربة فلا تجب النفقة  
 فيه بل هو سائر بالكلية الاصل وجوب النفقة على الغير بسبب الاحتساب  
 فلم يوجد مكانا في ماله في السراويل وشرايه وكسوته وعمل تباين  
 اذا احتج اليه وركوبه كرا او شرا وعمله من ماله اي من مال المضاربة فانه  
 اذا سافر صار محسوبا بالمال للمضارب فوجب النفقة في ماله لا على الاحتساب  
 به بالمحروف اي غير زايد على المدة الاصلية ولان نقص عنها وضم الزايد على المدة  
 ورد الباقي من الطعام وغيره بعد الاقامة الى مالها اي مال المضاربة لتمام الحاجة  
 وما دون مسوغه تغذو اليه ولا يبيت بملكه كالسراويل لان ربح المضارب  
 اخذ المالك من البرج قدر النقص اي قدر النقص المضارب من راس المال حتى يتم  
 راس ماله فان فضل شيء قسم بينهما وان ربح اي باع المضارب مباح المضارب  
 والجزء حسب النفقة وما انفق على المتاع من اجرة الحمل وادوية الحمل والسم  
 لان هذه الاشياء تزيد في القيمة وتعارف التجار الخاف من اسر المال في بيع المراكبة  
 لا اي لا يجب نفقة نفقة مسوغه وتعلقته في المال لانهم لم يتعارفوا ولا  
 يزيد ايضا في قيمة المتاع بعد اي مع المضارب الف بالنصف فاشترى به  
 براقصا بالعين وكثرى بهما اي بالعين عيدا ولم تقدر الا نفقة فضا على اي  
 الا ان كان عده اي المضارب عظم اي المضارب عظماء والمالك الباقي وهو الف  
 ونفسه وربع العبد للمضارب وبما فيه وهو ثلثه ارباع لها اي المضاربة ادرى  
 المال الا ان وجهه لان المال لم يصار للعين ظهر في حال وهو الف مكانه  
 بينهما نصفين فنصيب المضارب عظماء ثلثا واشترى بالعين عيدا اصاب  
 العبد شرا كان بينهما فربع للمضارب وثلثه ارباع للمالك ثم اذا ضاع الا ان كان قبل النفقة

كان

كان عليه ما كان ثمن العبد على قدر حكمه في العبد فربعه على المضارب وهو عظماء وثلثه  
 ارباعه على المالك وهو الف ونفسه ونصيب المضارب فربعه عن المضاربة لانه  
 صار مضمونا عليه ومال المضاربة امانة وبينهما ثلثا ونصيب المالك على المضاربة  
 لانه صار لعدم ما ينفقها وربع على العين فقط يعني لا يبيع العبد راحة الا على  
 العين لانه اشتراه بها فلو يبيع اي العبد بضعها وهو اربعة الاف فحضرها في قصة  
 المضاربة نفقة الالف قالوا فان وجهه ثلثه راس المال والبرج عظماء بينهما نصفان  
 شتر من المالك بالف عدا شرا نصفه ربح نصفه لان تمام الالف لان بيعة من  
 المضارب كبيعة من نفسه لانه وكيله وان حكمه كوازه تعلق عن المضارب به  
 فلا يجوز بيع المراكبة عليه لانها مبنية على الامانة والاحتمار من شرايتها  
 فبيعت على اشتراها به المالك فيكون المضارب كالموكل له في بيعه ولو كان بالعين  
 يبيعه راحة عظماء لان البيع الجازل بينهما كالمعذور كما ذكر في المراكبة على ما شراها  
 المضارب كان شراها له وناولها اياه ببيع شراها بالعين عيدا على العين فقتل  
 رجلا خطاه فادام بالفرج او العدا فان دفعها العبد انتهت المضاربة لان ما دفعه  
 زال من ملكها بلا بدول وان فديا فخرج العبد عن المضاربة لما حصته المضارب فان  
 ملكه فيه توربا فادام فصار كالثمة واما حصته المالك فظان العبد بالجنة صار  
 كالزائل من حكمها اذا الواجب الاصل هو دفع ما فادام فصار كالثمة اشتراه ثم العدا  
 عليها بالارباع فربح العدا عليه اي المضارب وبما فيه وهو ثلثه الارباع  
 على المالك لان العدا مؤنة المالك فيقدر ربعه للمالك وقد كان المالك بينهما ارباعا  
 لان المال اذا صار عينا واحدا ظهر البرج وهو الف بينهما والالف للمالك فاشترى مال ارباعا  
 فديا العبد لها وخرج عنها اي المضاربة فخرج المضارب يوما والمالك بثلثه  
 ايام بقدر صفها شرا عدا بالعين وهو الف لالف قبل نفقة دفع المالك عنه ثم وخرج  
 اي كماله دفع المالك الف الى مالها لا يتناهي وجميع ما دفع راس ماله فربح من  
 هذا وبين الوكيل بشرا عدا بعينه بالف دفع اليه فاشترى فله المالك الالف  
 قبل ان ينفقه فلو كان لم له ان يرجع على الموكل مرة فقط بالمال في يد المضارب



امانة طاعة الاستيفاء انما يكون بقبض مضمون فلو عمل قبضه على الاستيفاء فصار  
 ضمانا وهو ينافي الالمانية فحق قبضه ثانيا على جهة الالمانية لا الاستيفاء فاداهلك  
 كان الهلاك على المالك بخلاف التوكيل لا مكان جعله مستوفيا لانا الضمان لا ينافي  
 التوكيل فان الفاضل اذا توكيل ببيع المضمون جاز حتى اداهلك في يده بعد  
 باصا وكيلا ضمن واذا اشترى العبد بالغ وجب للبائع على التوكيل التمسك ووجب  
 للتوكيل على الموكل مثله فاذا استوفى حقه من الموكل فحق قبضه على جهة الاستيفاء لا  
 الالمانية فاذا استوفاه حرة لم يبق له حق اصلا فاذا اهلك المضمون كان الهلاك عليه  
 لا الحالة معه ان كان فقال دفعت الفادركت الفاد قال المالك دفعت الفادركت  
 ادعى المضارب العموم او قال ما غنيت لي كجارة والمالك ادعى الخصوص بغيره في الصلح  
 الاخيرتين فالقول للمضارب امانة الاول فلان حاصل اختلافهما في مقدار  
 المقصود والقبض اصح بمعرفة مقداره استحقاقه المالك في مثل القول للقبض  
 ضمينا كان او امينا واهما برهن على ما ادعى من الفضل قيل لان رب المال يدعي  
 فضلا في راس المال والمضارب فضلا من الربح والبيات للامانة والامانة الاخيرتين  
 فلان الاصل فيها العموم والقول لمن يملك بالاصل ولو ادعى كل نوا فاعلم المالك  
 القول لا تغايرها على الخصوص فاختار قول من يستفاد والاذن من جهة اولى  
 والبيضة والمضارب لا يختص به الى نفع الضمان كما لو قال من معه الف مضارب  
 زيد وقدر بريح وقال زيد لصاغة حيث يصدر فزيد مع اليقين لانه يترك دعوى البيع  
 او دعوى تقوم على المضارب او كما قال من معه الف هو قرض وقال زيد لصاغة  
 او وبيع حيث يصدر فزيد مع اليقين لانه يترك دعوى التملك ولو قضا وقضا  
 بان قال رب امال دفعت اليك في رمضان وقال المضارب دفعت في شوال  
 فصاحب الوقت الاخير اولى لان الاخير يفتح الاول **كتاب الشراكة**  
 لا يحسن وجه المناقشة بين الكتابيين في اختلاف شيئين ومنه الشراكة بالبركة  
 هي المصاهرة لان فيه اختلاط لبعض جهله ببعض ثم اطلقت الصداق  
 على العقد جازا لكونه سببا في صارت حقيقة عرفية وهي اما شراكة ملك وهي ان

المضارب

فكما

ففكما جينا بارت او شراء او انهاء او شيئا على مال في او اصدرا لهما  
 بلا صنع من احدكما او خلطهما حتى تغدرا التميز كالخطة والشعر والشعر وكذا  
 ذلك او تفر كالخطة بالشعر وكذا ذلك وكل اجنبية في مال صاحبه حتى لا يجوز  
 التصرف منه الا باذنه كحالة الاجانب يصح له بيع حصة اي نصيبه من المال  
 ولو من غير شركه بلا اذنه يعني يجوز بيع احد الشريكين نصيبه من المال  
 من شركه ومن غيره بلا اذنه شركه الا في صورة الخلط والاختلاط فانه  
 لا يجوز الا باذنه والغرض ان خلط الجنس بالجنس بصفة التقدي سبب  
 لزوال الملك عن الخلوط الى الخالط واذا حصل بغيره حصل سبب الزوال  
 من وجه دون وجه فاعتبر نصيب كل منهم زائلا في حق البيع من غير  
 ان يشرك فلا يجوز الا برضا الشريك غير زائل في حق البيع من الشريك عملا  
 بالشريطين وهذا اولى من عكس لان التصرف مع الشريك اصح تعاذا  
 من التصرف مع الاجنبية بدليل جواز تعليق معتق البعض للشريك  
 لا للاجنبية وكذا اجازة الخت في من الشريك جازية واما شراكة عقد عطف  
 على قوله شركة ملك وركنها الاجاب بان يقول احداهما شراكة في كذا  
 او في عامة الخارات والقبول بان يقول الامم قبلت فانها عقد من العقود  
 الشرعية فلا يتبدلها مع ركن كسائر ما وشروطها كون المعهود عليه اي التصرف  
 العيني عقدا لشراكة عليه قابلا للوكالة ليعقد ما يحصله كل منهما مشتركا بينهما  
 فيحصل لنفسه بالاصالة واشترى بالوكالة ولا يمكنه ذلك فيما لا يقبل التوكيل  
 كالاعتقالات وكونه من المعاصات فان التوكيل لا يصح فيه بل ما يمكنه  
 يكون له خاصة وعدم ما يقطعها اي الشراكة كشرط دراهم مسماة من الربح  
 لا احد بها فانه يقطع الشراكة في الربح لا احتمال ان لا يبقى بعد هذه الدراهم  
 المسماة ربح يشتركان فيه وهي شراكة العقد تسمى الاول شركة بالاموال  
 والثاني شركة بالاعمال وتسمى هذه الشراكة اصطلاحا شراكة القضايع وشراكة  
 التملك وشراكة الاموال ووجه التسمية ظاهر والثالث شراكة الوجهة قال في

المضارب



الهداية ثم هي على اربعة اوجه اى شركة العقود على اربعة اوجه مفادضة  
وعنانا وشركة الصنایع وشركة الوجوه وتبعه صاحب المكان وقال  
في غاية البيان هذا التقسيم فيه نظر لانه يوضح ان شركة الصنایع وشركة  
الوجوه مفادضة لان المفادضة والاوجه في التقسيم ما ذكره الشان ابو جعفر  
الطحاوي وابو الحسن الكرخي في مختصرهما بقولهما الشركة ثلثة اوجه شركة  
بالاموال وشركة بالاعمال وشركة بالوجوه وكل واحد على وجه مفادضة  
وعنانا وفي الهداية اثبات رة الى هذا حيث قال في بيان شركة الوجوه وانها  
تصح مفادضة لانه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الابدان واذا اطلقت  
كون مفادضا فلما عرفت على هذا ختمته وبنيت على طبع غاية البيان قلت  
كل منها اما مفادضة هي بمعنى المساواة سمي هذا العقد بها لانه لا يشرط ان  
فيه من جميع الوجوه كما سمي او عنانا ما فؤد من قولهم عني اى عرض سمي هذا  
العقد به لما قال ابن السكيت كانه عني اى ما شئنا فاشتركا فيه او من عنانا  
الفرس كما ذهب اليه الكسائي والاصح لان كلاهما جعل عنانا التصرف  
في بعض المال الى صاحبه اما المفادضة في الشركة لا اموال عيانا تصفنت وكالة  
اى يكون كل منط وكيل لاخر ليتحقق المقصود فهو الشركة في الحشرى لانه لا  
يقدر ان يرفعه في ملك صاحبه الا بالوكالة منه لعدم ولايته عليه لا يقال  
قدرة ان الوكالة بالجهول لا يجوز فوجب ان لا يصح هذه الشركة لتفويضها  
الوكالة بالجهول بحسن كما اذا وكله بشراء ثوب وكوه لا انا نقول الوكالة  
بالجهول لا يجوز قصد ويجوز ضمنا كما في المضاربة وكفالة بان يكون كل منط  
كفيل لاخر ليتحقق المساواة بينهما وطلب كل منهما فيما يشرع احدهما  
لا يقال قدرة ان الكفالة لا تصح الا بقول الكفيل له في الخمس فكيف  
جازت فيها مع جهالة لا انا نقول قدرة ايضا ان الفتوى في صحة ولو سلم  
فقدرة الكفيل القصدى ومنها ضمنى كالوكالة وقتا ويا اى الشركان  
فلا معنى ما لا يصح به الشركة كما سبب في خلاف الوجوه والاعتبار حيث

لا يصح التفاضل فيها وتصرفا بان يقدر احد على جميع ما يقدر عليه الاخر  
من التصرفات والافات بمعنى المساوات لا يصح تفريق قوله وكفالة بين عبد  
وصبي ومكاتبين فانهم ليسوا باعلى الكفالة ولا بغيره ومكوك وصبي  
وبالنج ومسلم ودحي تفرق على وجه تصرفا فان احقر البائع يستقل بالتصرف  
والكفالة والعبد لا يملك شيئا منها الا باذن مولاه والصبي لا يملك الكفالة  
دان اذن لم اذن ويملك التصرف باذنه والكافر اذا اشترى من اخيه  
لا يقدر المسلم ان يتبعه ومن شرطها ان يقدره على بيعها اشتراه شركة يكون  
وكفالة في البيع والاشراء وكذا المسلم لا يقدر على شرائها كما يقدر الكافر  
عليه ولم يقل ودنيا كما في سائر الكتب لانها لا تدرج ما يقدره تحت قوله  
كما ذكرنا فهو مفادضة ولا بد من انعقاد شركة المفادضة من ذكر لفظ المفادضة  
او بياة عنها اى معنى ذلك لان اكثر الناس لا يعرفون جميع شرائطها فجعل التصريح  
بالمفادضة قائما مقام ذلك كله وان بيننا جميع ما يقتضيه المفادضة صححت اذا العبرة  
بلفظ لا لفظ فشرط كل لهما ان اذا ذكر اللفظ او بياى المعنى يكون ما اشتراه كل  
واحد منهما مشتركا بينهما لان مقتضى المفادضة المساواة الاطعام اهل والادام  
وكسوتهم اى كسوة اهل وكسوة فانها يكون له خاصة احسانا والعباس ان  
يكون على الشركة لانها من عقود التجارة فكان من جنس ما يتناول عقد الشركة  
وجه الاحسان انها مستثناة من مقتضى المفادضة اذ كل منطها صبي يشارك  
صاحبه كان عالما بحاجته الى ذلك في مدة المفادضة ومعلوم ان كل منطها لم  
يقصد بالمفادضة ان يكون نفقته ونفقة عياله على شركة وانه لا يمكن من جعل  
حاجته الا بالاشراء فصار كل منطها مستثنا بهذا القدر من تصرفه مما هو مقتضى  
المفادضة والاستثناء المعلوم بدلالة الحال كالاستثناء المشروط والبيع  
ان يطالب من الطعام والكسوة ايهما شئ المشتري بالاصالة وصاحبه  
بالكفالة ويبرجع الكفيل على المشتري ان ادى من مال الشركة يقدر حصته  
لان الشئ كان عليه خاصة وقد قضى من مال الشركة وكل دين لزم احدهما



بما يصح فيه الشراكة ويستفي ببيانها وهو اصرار عن لزوم دين بالايصح فلو ان  
كالجناية والصلح عن دم قد والكحل والخلع والنفقة كالشراء والبيع والاستيجار  
او كماله بالمال باقر اي امر المكفول عنه ضمنه اي ذلك لا بد من الاخر حتى لو كفل بلام  
لم يضمن وانما ضمن فيها حقيقة المساوات وبلا ايراد اي لا يضمن شركه لانها شريعه  
كالكفالة بالنفس واذا كانت مفادضة باو كانت كالتسبيح واما العتاق  
في الشراكة بالاموال عطف على وجه اما المفادضة فهو شركه في كل جارة او نوع منها  
كالبر والطعام ونحوها ويتضمن الوكالة ليتحقق المقصود بالشراكة وهو التعرف  
في مال الغير فقط اي دون الكفالة لانها تثبت في المفادضة ضرورة المساواة  
التي يقتضيها اللفظ وهذا اللفظ لا ينشئ كاتر وتصح بعض المال لان الحاجة  
ماست اليه والمساواة ليست شرطاً فيه فوجب القول بالصحة ومع فصل  
مال احد هما لعدم اشتراط التساوي فيه وفي ما يليها لا الرجوع وبالعكس  
اي تساوي الرجوع للمالين لقوله صلى الله عليه وسلم الرجوع على ما شرطوا والوصية  
في قدر المالين مطلقاً بلا فصل بخلاف شرط كل الرجوع لاحد هما خروج العقد  
عن الشراكة وتصح ايضا بكون احد هما اي احد المالين والافراد ما سيراو  
من احد هما وراهم ببعض ومن الافراد سود وبلا غلط وقال زفرات في البيع  
يجب برونه لان الرجوع فرع المال ولا يتصور وقوع الضرع على الشراكة الا بشروط  
الشراكة في الكل والاشتراك بلا غلط ولنا ان الشراكة عقد تكميل من الطرفين  
ليست ترى كل منهما بالمال على ان يكون الشريكين بينهما وهذا لا يقتصر الى الخط والرجوع  
يستحق بالعقد كما يستحق بالمال ولهذا سمى العقد شركه وهذه الشراكة مستندة  
الى العقد حتى جاز شركه الوجوه والتقيد فاذا استندت الى العقد لم يشترط  
فيها المساواة وانما رخص الخط وكل يطالب بمسيرة لا الاقلام انة  
متضمن للوكالة لا الكفالة والوكيل هو الاصل في الحقوق ثم يرجع على شركه  
بخصته منه اي من الثمن ان اواه من ماله لا من مال الشراكة لانه وكيل من جهة  
عخصته فاذا اوى من مال نفسه يرجع عليه ولا يصحان اي المفادضة والعتاق

في الشراكة بالاموال الا بالاعتدال اي الدراهم والدرمانين والفلس النافعة  
الراحة والتبر وهو كذهب غير مضروب والنقود وهي فضة غير مضروبة ان  
تعامل الناس بها اي بالتبر والنقود الصالحة ان عقد الشراكة على الفلوس النافعة  
يجوز اتفاقاً لانها تمنى باصلاح النكاح واما التبر فقد جعل في شركة الاشياء وفي  
الجامع الصغير بمنزلة العوض للماليين لراشداً في الشراكة والمضاربة وجعل  
في صرف العمل كالائمان والاول ظاهر المذهب قالوا المعينة في الوفاء في  
كل بلدة جري فيه التعامل بالمباينة بالتبر فهو كالنقود لا يتعين بالعتود  
ويصح الشراكة به ونزل التعامل باستعماله فمما بمنزلة الضرب المخصوص في  
كل بلدة لم يجز التعامل بها فهو كالنقود يتعين في العتود ولا يصح به الشراكة  
كزاد في الكافة ولا يصحان الا بالاذكر وبالعوض لكن بعد بيع كل من الشريكين  
نصف عرضه بنصف عرض الاخر يعني لو باع كل منهما نصف ماله من العوض  
بنصف مال الاخر منه صار الشريكين في الثمن شركة ملك حتى لا يجوز لاحدهما  
ان يتصرف في نصيب الاخر ثم بالعقد صار شركه ملك حتى لا يجوز لاهل ماله  
ان يتصرف في نصيب صاحبه وهذه جملة لمن اراد الشراكة في العوض وان  
ملك احد المفاوضين بارت او بجهة ما صح فيه الشراكة كما وانما وقبض  
عطف على ملك صارت المفادضة عتاقاً كزوال المساواة المعينة في المفادضة  
بلاك ماله او مال احد هما قبل الشراء يبطلها لانها من العتود والجائزة  
لانها من العتود والجائزة وشرط لبروامة ما شرط لانتدائه وهذا ظاهر في ملك  
المالين وكذا اذا ملك احدهما لانه لم يرض بشركة صاحبه في ماله فاذا مات  
ذلك لم يكن راضياً بشركة فيبطل العقد لعدم النافذة وهو اي الملك على  
صاحبه اي صاحب المال جعل الخط بملك في يده او بغيره اما اذا ملك في يده  
نظامه واما اذا ملك في يده الاو فلكونه امانة عنده وبعده اي بعد الخط بملك  
عليها لانه لا يميز فيها ملك من المالين فان ملك مال احد هما بعد شراء الاخر



بما له في شريتها لها على ما شرط لان الملك حين وقوعه مشترك بينهما في قيام  
الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك مال الاخر والشركة عقد حتى  
ان اتفقا بانه جاز بيعه لان الشركة قد ثبتت في الشركة فلا ينقص بهلاك  
المال بعد ذلك فاما ورجع على الاخر بحصة من ثمنه لانه اشترى نصفه بوكالة  
وقد اتفق من مال نفسه فيصير رجوعه كاتر وان هلك قبله اي قبل شراء الاخر  
فان وكله حين الشركة صرحا فمشتريه لها على ما شرط في رأس المال لا الرجوع مثلا  
ان كان رأس المال بينهما اتفقا فاشترى يكون اتفقا وان كان انصافا  
فكله لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصريح بها قايمة فكان مشتركا  
بحكم الوكالة ويكون شركة ملك حتى لا يملك احد بها ان يتصرف في نصيب  
الاخر والاى وان لم يملك صرحا فلا اى لا يكون المشتري لها بل للشركة خاصة  
لان الوقوع على الشركة حكم وكالة ثبتت في نصيب الشركة وقد بطلت  
الشركة بهلاك مال احد هما فيبطل في نصيبها من الوكالة وكل من يدين  
الشركة لى اي المعاديين وشركى العنان ان يبيع لانه مقتاد في عقد  
الشركة ويودع لانه من عادة التجار ان يضارب اى يرفع المال مضاربة لانها  
دون الشركة فيجوز ان ينضمها بخلاف الشركة لان الشئ لا ينضم بمثل  
ويؤكل من يتصرف فيه ببيع وشراء لانه من عادة التجار والمال في يده اى به  
كل من يمكن امانته حتى اذا هلك لم ينضمه بل لا تعد واما المفادضة في شركة  
الصناع فان يشترى صانعان متساويان فيما يجب فيه المساواة في  
المفادضة المذكورة وهي المفادضة في الشركة بالاموال بان يكونا من اهل  
الوكالة وان يشترط ان يكون ما رزق الله بينهما نصفين وان يتلفظا  
بلفظ المفادضة وقد تبيينه سوي المال لا اختصاص المداواة في المفادضة  
اسبقه كصياغة او صياغة اشارة الى اتحاد الصناعة والمكان  
ليس شرط في شركة الصناع وتقبل العمل عطف على ان يشترى كالاخر  
بينهما اى يكون كل ما يحصله احدهما من الاجر مشتركا بينهما كما هو حكم المفادضة

وتضمنت

وتضمنت وكالة باعتبار ما في جميع انواع الشركة وكيفية تحقيق المفادضة  
وصحت وان وصليته شرط العمل نصفين والمال اتفقا استحقاقا وفي القياس  
لا يصح لان الضمان بقدر العمل فالزيادة عليه ربح ما لم ينضم فلم يجز العقد لا  
قضاء اليه وصار كشركة الوجود وجه الاستحقاق ان ما فادته ربحا  
لان الربح عند اتحاد الجسد وقد اختلف لان رأس المال على والربح مال كان  
بدل العمل والعمل يتقوم بالتقويم فيستقدر بقدر ما قوم به فلا يحرم بخلاف شركة  
الوجود لما يجب ان يشترط ان لا يوزع كل عمل قبل اتمامها ويطلب الاجر اى كل منهما  
ويبر الدارج بوجه اليه والكسب بينهما نصفين وان عمل احدهما فقط قياسا  
واستحقاقا لان هذا مقتضى المفادضة المتضمنة للوكالة واما العنان في شركة  
الصناع فبان يشترى صانعان متساويان فيما ذكر وتضمنت وكالة فقط  
ويثبت به الاحكام المذكورة استحقاقا والعنان ان لا يثبت لان الشركة رفعت  
مطلقة من قيد الوكالة والاحكام المذكورة من موصياتها وجه الاستحقاق  
ان هذه الشركة بقتضيه لوجوب العمل في وقت كل منهما ولهذا يستحق الاجر بسبب  
تفاديه تقبله عليه مجرى مجرى المفادضة في ضمان العمل واقتضاه البذل حتى  
كالوا اذا اقر احدهما بدين من من صابون او شئان مشترك لم يصدق  
على صاحبه ويلزم خاصة لان التخصيص على المفادضة لم يوجد وتفاذ الاراء  
موجب التصريح بها واما المفادضة في شركة الوجود سميت به اولا مشتركة  
بالنسبة الامن له وجاهة عند الناس فبان يشترى متساويان فيما ذكر بطلا  
مال مشترك متعلق بوجه مشترك بوجهها وبسببها وتضمنت وكالة فقط  
لما فر ان التصرف على الغير لا يجوز الا بوكالة او ولاية ولا ولاية فقهاء الاولى  
وكالاته تحقيقا لمعنى المفادضة واما العنان فيها اى في شركة الوجود فبان لا  
يعتبر التوازي فيها اى في الامور المذكورة في المفادضة وتضمنت وكالة  
فقط لما واد ان شرط اى الشريك في شركة الوجود بها صفة المشتري احتمالية  
فالربح كذلك وشروط العطف باطل لان الربح لا يستحق الا بالعمل كما مضارب او بالمال  
كرب المال او بالضم ان كمالا شئ الذي يتقبل العمل من الناس فمقتضيه



على التمسك بما قبل ما اخذ فيطيب له الفضل بالضمان ولا يتجنى لغيره الا يرى انه من  
 قال لغيره تصرف في مالك على ان لي بعض ذلك لا يتجنى شيئا لعدم هذه المعاني  
**فصل في الشراكة** الفاسدة لا شراكة في الاحتطاب والاحتشاش والاصطبار  
 وسائر المعاشات لان الشراكة تتضمن التوكيل وهو اشياء ولاية التصرف فيما  
 هو ثابت للموكل وهذا الحق لا يتصور بها لان الموكل لا يملكه فلا يملك اقامة  
 الغير مقامه واما حصل احدهما فله لانه اثر عمل وما حصل معا فلهما لانه اثر عمل  
 نصفين بحسب المساواة وما حصل احدهما باعانة الاخر فله اي يحصل لانه  
 اصل في العمل ولاخر اجر مثله بالتمام بلوغ عند الحاجة ولا زاد على نصف كنه عند  
 الى يوسف رحمه الله كما حكم الاجارة الكسوة على اختلاف بينهما ولا في الاستقار  
 بان كان لاهد هما بقل ولاخر راديه واستحق احدهما والكسب للعمال كونهما  
 وعليه اجر العمل فلاخر لانه اجير اجارة فاسدة المرح في الشراكة الكسوة على قدر  
 المال وان شرط الفصل لان اصل ان المرح تابع للمال كالتبرع ولم يعد فيه  
 الا عند صحة التسمية ولم يقع فيبطل شرط التفاضل لان استحقاقه بالعقد فيكون فيه  
 فقرير الفساد وهو واجب الرفع ويبطل اي شراكة مطلقا بموت احدهما ولو  
 حكم بان يرتد ويلحق بدار الحرب ويحكم ان ينجى لان الوكالة لازمة للشركة ولو  
 يبطل الوكالة ويبطل اللازم يبطل المذموم لان في احدهما مال الاخر بلا اذن  
 اي ليس لاهد الشركتين ان يودي ذكوة مال الاخر لانه ليس من جنس التجارة  
 فان اذن كل لصاحبه فادى ولا اي التعاقب ضمن الشان وان جهل باءاد  
 الاول لانه اني غير المأمور به لانه استقاط الفرض عنه ولم يسقط فصار  
 فمالا فيضمن علم اذ لم يعلم لانه صار موزلا باءاد الموكل حكما لغوات الحق  
 وذا لا يختلف بالعلم والجهل كالموكل بسبب العقد اذا اعتقه الموكل ينزل علم  
 او لم يعلم وان ادعى معا اي ادى كل واحد نصيبه صاحبه وانفق او اؤدهما  
 في زمان واحد او لا يعلم التقدم والتأخر فمن كل قسط الاخر ويتصاحبان  
 فان كان مال احدهما اكثر يرجع بالزيادة شري معاوضة باءاد شركته  
 بطلا

ليطارد ضمن له بما تايعن اذا اذن احد المأذنين لصاحبه بشراء امته ليطاها  
 فاشترى بها المأمور وادى الثمن من مال الشركة ضمن له بغير شئ اي لا يقوم لشريكه  
 شئ عند له صفة ردها له وعندهما يرجع عليه بنصف الثمن لان الشراكة  
 على امور خاصة فكان الثمن واجبا عليه وقد اذاه من مال الشركة فيرجع عليه بنصف  
 الثمن كانه ثمن الطعام والكسوة وله ان الجارية تدخل في ملكها جارية مع مقتضى  
 الشراكة ثم الاذن يتضمن به نصيبه لان الوكيل لا يملك الا بالملك فصار كما اذا  
 اشترى باءاد ثم مال لاهد هما للاخر اقتضاه لك كان بهية وبهية المشايخ فيما  
 لا يقيم جائزة بخلاف طعام الامل وكسوتهم لان ذلك مستثنى من الشراكة الضرورة  
 كما روي بانه ولا ضرورة في مسكنه واخذ البايع ثمنها اياها المشتري بالاصالة  
 وصاحبه بالقبول كانه في الطعام والكسوة **كتاب المزارعة** هي لغة تعاطف  
 من الزرع وشراعه عقد على الزرع ببعض الخارج ولا يصح عند له صفة ردها له  
 حديث رافع بن خديج انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وهي زراعة الارض  
 على الثلث والربع من الجبر وهو الاكثار لمعالي الخار وهي الارض الرخوة ولانها  
 استجار ارض ببعض ما يخرج من طر فكان في بيعه فقرة الطمان كما في الاجارة  
 ويصح عندهما لانه صلى الله عليه وسلم دفع ثمن خيل خبيرا الى اهلها معاولة وارضها  
 فزارعة على نصف ما يخرج من ثمر وزرع وبه على الصيانة والتعاون الصالحون  
 الى يومنا هذا ويشترك شرك خيرا الواحد والقياس وهذا قالوا به بغير وركتها  
 الا كالب والقبول كسيرة العقود وشروطها ثمانية امور الاول اهلية العاقدين  
 او لاصحة العقد باءاد واثان في صلاحية الارض للزراعة ليحصل المقصود  
 والثاني بيان مدة متعارف بان يقول اني سنة او سنتين مثلا لانا العقد  
 يرد على منفعة الارض ان كان المذموم قبل العامل او على منفعة العامل ان كان  
 المذموم قبل صاحب الارض والمنفعة لا يعرف مقدارها الا ببيان المدة  
 فكانت المدة معيارا للمنفعة فوجب ان يكون المدة مما يمكن فيها من المزارعة  
 حتى اذا بين مدة لا يمكن فيها فسدت لعدم حصول المقصود وكذا اذا بين

ورجى

بجواز المزارعة  
 جازية







الزيادة ولو كان رب البذر العالم بملصاحب الارض او قبل ان ينفذها  
 الارض بعقد فاسد فوجب عليه قهرها او لا مثل لها واذا جرت فالتسوية الى  
 الواجب او الكسر والحقه الا انتم اتم ولا يشترط العلم ان لم يجر في الارض شيئا  
 لانه يستحقه شركة ولا شركة في غير الخارج ويجوز العمل ان ان لم يجر البذر بعينه اذا  
 عقدت المزارعة فامتنع من العمل رب البذر فله ذلك لانه لا يتوصل الى الوفاء  
 بالعقد الا بملاف البذر وفيه ضرر يلزم فلا يجبر عليه كما لو استأجر اجيرا لم يهدم  
 داره وفي الكفاية يراعى القايه ويغده بجره وان امتنع العالم اجبره الحاكم على  
 العمل لان الوفاء به ممكن بلا ضرر بلحقه فله ان ينفذ كما في سائر الاجازات الا اذا  
 كان له عذر يوجب به الاجارة كالمريض فيفسخ به المزارعة ولو اخرج رب البذر الارض  
 لم يقر رب العالم فلا يشترط في عمل الكرا ب فضاء لان علمه انما يتقدم بالعقد والعقد  
 قديم العمل بجزء من الخارج ولا خارج بعد ويستمر به وبانه يفتى ان ما ذكره جواب  
 في القضاء واما فيما بينه وبين ربه فيلزمه ان يعمل العالم اجره على ملكه لانه  
 انما اشتغل باقامة هذه الاموال ليحصل له نصيب من الخارج فاذا افضت الارض  
 فقد غره والتزمه مدفع فيفتى بان يطلب رضاه وتسطل اي المزارعة بموت  
 احد اياهما اي العاقد من كان في الاجارة فلو دخرها ثقت سنين فلما ثبت في  
 الاول مات صاحب الارض قبل ادراك ترك اي المزارعة في المزارعة  
 الى ادراكه وقسم على الشرط وبطلت اي المزارعة في السنين الاخيرين  
 لان في ايفاء العقد في السنة الاولى مراعاة حق المزارع والورثة وفي البيع  
 وفي الخط ابطال الحق العالم اصلا فكلما كان الاثبات اولى واما في الاخيرين فلا  
 حاجة الى الاثبات اذا لم يثبت الحق للمزارع في شيء بعد فعلها باقيا من وقت  
 المدة قبل ادراكه فحق المزارع اجره من نصيبه من الارض حتى يترك المزارع لانه  
 استوفى منفعة بعض الارض لانه بيته حصته فله ان يترك الادراك  
 ومنفعة اي نفقة المزارع كما هو السعي والحفاظ والحصار والدفاع والود  
 والتدبير عليه بما يقدّر حقوقها حتى يترك كنفقة العبد المشترك العاقد عن

ولو مات رب الارض قبل ان ينفذها  
 الارض بعقد فاسد فوجب عليه قهرها  
 او لا مثل لها واذا جرت فالتسوية الى  
 الواجب او الكسر والحقه الا انتم اتم  
 ولا يشترط العلم ان لم يجر في الارض  
 شيئا لانه يستحقه شركة ولا شركة  
 في غير الخارج ويجوز العمل ان ان لم  
 يجر البذر بعينه اذا عقدت المزارعة  
 فامتنع من العمل رب البذر فله ذلك  
 لانه لا يتوصل الى الوفاء بالعقد الا  
 بملاف البذر وفيه ضرر يلزم فلا يجبر  
 عليه كما لو استأجر اجيرا لم يهدم داره  
 وفي الكفاية يراعى القايه ويغده بجره  
 وان امتنع العالم اجبره الحاكم على العمل  
 لان الوفاء به ممكن بلا ضرر بلحقه  
 فله ان ينفذ كما في سائر الاجازات الا اذا  
 كان له عذر يوجب به الاجارة كالمريض  
 فيفسخ به المزارعة ولو اخرج رب البذر  
 الارض لم يقر رب العالم فلا يشترط في  
 عمل الكرا ب فضاء لان علمه انما يتقدم  
 بالعقد والعقد قديم العمل بجزء من  
 الخارج ولا خارج بعد ويستمر به وبانه  
 يفتى ان ما ذكره جواب في القضاء واما  
 فيما بينه وبين ربه فيلزمه ان يعمل العالم  
 اجره على ملكه لانه انما اشتغل باقامة  
 هذه الاموال ليحصل له نصيب من الخارج  
 فاذا افضت الارض فقد غره والتزمه مدفع  
 فيفتى بان يطلب رضاه وتسطل اي المزارعة  
 بموت احد اياهما اي العاقد من كان في  
 الاجارة فلو دخرها ثقت سنين فلما ثبت في  
 الاول مات صاحب الارض قبل ادراك ترك  
 اي المزارعة في المزارعة الى ادراكه  
 وقسم على الشرط وبطلت اي المزارعة في  
 السنين الاخيرين لان في ايفاء العقد في  
 السنة الاولى مراعاة حق المزارع والورثة  
 وفي البيع وفي الخط ابطال الحق العالم  
 اصلا فكلما كان الاثبات اولى واما في  
 الاخيرين فلا حاجة الى الاثبات اذا لم  
 يثبت الحق للمزارع في شيء بعد فعلها  
 باقيا من وقت المدة قبل ادراكه فحق  
 المزارع اجره من نصيبه من الارض حتى  
 يترك المزارع لانه استوفى منفعة بعض  
 الارض لانه بيته حصته فله ان يترك  
 الادراك ومنفعة اي نفقة المزارع كما هو  
 السعي والحفاظ والحصار والدفاع والود  
 والتدبير عليه بما يقدّر حقوقها حتى  
 يترك كنفقة العبد المشترك العاقد عن

الكسب وفي موت احد اياهما قبل ادراك المزارع ترك اي المزارع في مكانه  
 الى ادراكه ولا شيء على المزارع لانا انقبت عقد الاجارة بينهما استحقاقا للبقاء  
 مدة الاجارة فامتنع استمرار العالم او وارثه على ما كان عليه من العمل اما في الاول  
 فلا يمكن الا بقاء لانقضاء المدة انقضى احد اياهما على المزارع بلا انقضاء احد  
 فاقض هو منقطع في الانقضاء لان كل واحد منهما غير مجبور على الاتفاق فضاء  
 كالمزارعة المشتركة بينهما اذا استوفت فانفق احد اياهما في مدها بلا ان كان  
 ويصح المزارعة بدون مخرج الى سعي اي بيع الارض كما في الاجارة وليس للعالم  
 ان يطالبه بما كرت الارض وهو الاضرار وسوى المسئلة بينه  
 او لا يحسنه يطالبه بالمستحق وهو الخارج لانه معدوم ولا يابى المشتري لانه انما يجب  
 عند فساد العقد ولم يفسد ولو ثبت اي المزارع لم يبيع اي الارض قبل اخصاده  
 اي المزارع لان في البيع ابطال حق المزارع والتضرر اولى من الابطال  
 بخرجه القاضي ان جيبه لانه طراد الظلم وهو لم يظلم لانه منع من بيع  
 الارض فلم يكن ظالما **كتاب المساقاة** هي لغة فاعلم من السعي  
 ونشر ما دفعه السعي المصلحة بجزء من ثمره وهي كالمزارعة في البطلان عند  
 افساد ربحه اياه خلافا لها وان العتوى على صحتها ونسبها المصلحة بها كما بينه  
 العاقدان وبيان نصيب العالم والحلقة بين الاشجار والعالم والشركة  
 في الخارج وما عداها من الشروط المذكورة فيها لا يجرى فيها فلهذا ذكر المدة  
 والقبول ان لا تنقض لانها اجارة موعنة كالمزارعة وتصح استحقاقا ويوقع على اول  
 ثمرة يخرج اذ لا ادراك الثمرة وقت معين فلا تنقض وتفسد ان لم يخرج الى  
 في هذه السنة لعدم تناول العقد عن هذه السنة فكانها نصا على ذكره  
 تابع الشرقة الا اذا وقع استثناء من قوله فتصح بلا ذكر المدة عاين ارض  
 لم يبيع اي ثمرها السعي ان يظلمها فافترج كان بينهما نصيبين حيث  
 فسد ان لم يذكر سنين معلومة ذكره قاضي خان او وقع اصول رطبة في ارض



مساقاة ولم يتم الوقت فانها تعد لان اصول الرطبة كالنور في بخل  
 رطبة لانها غايه كسنة اشهر مثلا حيث يجوز ويقع على اول حصة او قطع  
 يكون اني يحصل في ذلك الاول لا ما بعده وفي رطبة اشترى جزاها على ان يعود  
 عليها حتى يخرج بزرها يكون بينهما نصفين جاز بلا ذكر الوقت اشترى  
 لان لا ادراك للبذر وقفا معلوما عند المزارعين والبذر انما يحصل بعمل العامل  
 فاشترط انما نصفه فيه يكون صحيحا والرطبة لصاحبها اذا لا اثر فيه لعمل  
 ولو شرط تنصيبها فسدت لاشترط ان الشركة فيما هو حاصل قبلها قبلها وذكر  
 مدة لا يخرج النثر فيها ما يادفع الارض لغيره فيها الكرم سنة وستين بعض  
 الخارج فانه يعلم قطعا ان الكرم لا يخرج النثر فيه فبعد لان المقصود بالمكانة  
 الشركة في الخارج وهذا الشرط بمنع المقصود فيكون مفدا للعقد وذكر مدة  
 يخرج النثر فيها وقد لا اي لا يخرج لا اي لا يفيد عدم العلم بقوات المقصود  
 مفدا بل هو متوهم في كل مزارعة ومساقاة بان يصطلم المزارع او المزارعة  
 سماء في فلو يخرج اي النثر في وقت سمي فعلى الشرط لصحة العقد والا اي ان  
 لم يخرج فيه بل تاخر منه فسد العقد او تبين انها سمي مدة لا يخرج النثر  
 فيها ولو علم ذلك ابتداء كان العقد فاسدا فكذا اذا تبين اشترى واذا فسد  
 فلعامل انما المثل كما في المزارعة نص في المساقاة الكرم اشترى ليقول واصول  
 ابياد كان وانما ولو وصليته فيه لم يردك فيه لو كان مزرعا لم يصح العقد  
 اذا لا يكون في العمل العامل انما كالمزارعة وعند ذلك فحق لا يجوز المساقاة الا في النجاس  
 والكروم وفي ارضها سنين معلومة على ان نورسها اشجارا ويكون هي اي اشجار  
 والارض بينهما نصفين فسدت لاشترط ان الشركة فيما كان حاصله قبل الشركة  
 لا بعد وهو الارض فان غرسها اي العامل الارض غرس من هذه فاقرب  
 غرسا كان العمل لصاحب الارض وللغرس عليه قيمة غرسه واجر مثل عمله  
 لان صاحب الارض اشترى جوازا لعمل ارضه بنسبته بالمال نفسه في

ان يكون اوجه نصف البستان الذي يظهر بجملة والآلة له فيكون معنى غيره  
 الطين عنه فيكون فاسدا ثم انفس ملكا الفارس وقد تقرر رد ما عليه  
 لا شك في اتصالها بارض فوجب قيمتها واجر مثل عمله لانه لا بد من قيمة النور  
 لتقديرها بنفسه بطل اي المساقاة بموت احد ما ومضى مدتها والنثر في  
 هذا قيد لصورتي الموت وفيه المدة وانما بطلت لان صاحب الارض اشترى  
 العمل ببعض الخارج ولو اشترى جوازا بدراهم بطلت الاجارة بموت احد ما  
 فكذا اذا اشترى جوازا ببعض الخارج فلو مات صاحب الارض فلعامل العمل  
 عليه حتى يدرك النثر وان وصليته كرههم درته صاحب الارض لان في اشتراكه  
 العقد بموته اضرازا با العامل والاطال لما كان مستحقا له بالعودة وهو ترك النثر  
 في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتقض العقد سلك في الجزا قبل الادراك  
 وفيه حر عليه واذا جاز انتقض الاجارة لدفع الضرر فلان يجوز ابتعاوا لدفعه كما  
 اولى وان مات العامل فلورثة القيام عليه وان كرههم صاحب الارض  
 لانهم قايون عفاه وفيه نظر الحاشين وان ما كانا خيار في القيام عليه اشترى  
 في ورثة العامل قيام معا ومدة وقد كان له في قيمته هذا الخيار بعد موت صاحب  
 الارض فكذا يكون لورثة بعد موته وانما لم يمت احد ما بل انتقض مدتها اي مدة  
 المساقاة فانما خيار للعامل ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ النثر ويكون بينهما  
 على السواء لان لا الاثر باخذ قبل الادراك اضرازا بها والضرر مد فروع كما هو  
 ولا يصح الا بعد كحاجة الاجارات ومنه كون العامل عاجزا عن العمل فانها لو  
 لم تفسخ لزم استحقاق الاجرة قبلها به ضرر لم يلزم بعد المساقاة وقد قرآن  
 الضرر مد فروع اذ كون العامل سارفا كاف على مائة اي نثر اشجار او سعة السقف  
 بالخروج مع سقفة وهي غصن الخيل كذا في الصحاح **كتاب الدعوى** اوردها غيب  
 المفاعلات لانها شترت عليها في الوجود وهي لغة قول يقصد به الانب  
 ايجاب صوت على غيره وانها للتأنيث فلا ينون وجوبها ودعاوى بفتح الواو كقوى

في كل  
 والخبر



وفيما دى وشراى مطالبة حق من حقوق العباد عند من وهو القاضى بالحق  
 اى تخلصه من المدعى عليه اذا ثبت والمدعى من ادعى ترك اى لا يجزى على  
 الخصومة اذا تركها ولما كان هذا متساويا للاغلب من المتنازعين قولنا  
 عنه بقوله من المتنازعين قولنا ولما كان هذا متساويا لا يثبت زعمين في المباشرة  
 احترز عنه بقوله في الحق اى حق العبد والمدعى عليه بخلاف اى كبر على الخصومة  
 اذا تركها فانطلق الحق على الحدود واضلقت عبارات المتنازعين في هذه  
 ما ذكرها قبل المدعى عليه هو المكرد الاخر هو المدعى قالوا هذا صحيح وكثير بيان  
 في معرفة لان العبرة للمعاينة دون الصور والمعاينة فان الكلام قد يوجد من شخص  
 في صورة الدعوى وهو انكار مدعى كالمودع اذا ادعى رد الوديعة او اهلكها  
 فانه مدعى صورة وشكر لوجوب الضمان معنى وكذا يختلف القاضى اذا ادعى  
 رد الوديعة او اهلكها انه لا يلزم رد ولا ضمان ولا خلاف انه رده لان  
 النعمان ابراهيم على النعمى وركنها اى الدعوى اضافة الحق الى نفسه ان كان  
 اضيلا او الى من تاب اى المدعى منسابة كانه التوكيل وادب الصغير ووصيته  
 هذا التمسك متعلقا باضافة الحق واهلها اى الدعوى المتعلق فخرج به الجنون  
 المميز فخرج به الصبي الغير المحيز قال الكسرة وشي في جامع الاحكام الضغار  
 الدعوى من الصبي يجوز عليه في صحة ايا الصبي المادون له فدعواه صحيحة ان  
 كان مدعىا وان كان مدعى عليه فحوايه ايضا صحيح بشرط جوازها بالمرس  
 القاضى قال الدعوى في خمس عشرة لا تصح من لا يجب على المدعى عليه جواب  
 وحكمها وجوب الجواب على الخصم وهو المدعى عليه اذا امتنع عنه اجبره القاضى  
 عليه وانما تصح اى الدعوى اذا ارتمت شيئا على الخصم بعد نيوتها والا  
 كان غشا لا يبعد عليه عاقل وعلم المدعى غطف على الرمت اى ضار ما يدعى عليه  
 دينيا ذلك من طوكا كان ما يدعى عليه متقولا في يده الخصم ذكر اى مدعى انه في يده  
 غير حق فان اثير قد يكون في يد غيره كالحق كالمدين في يد المدين والمبيع في يد

لا يجزى على المدعى

يتلف

كسرة على النعمى

ابايخ لاجل قبض الثمن قال صدر شرع هذه العلة تشمل العاقل ايضا فلا اذره  
 ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم اقول دراية وجهه موقوف على معرفتين مسكتين  
 احدهما انه دعوى الاعيان لا يصح الا على ذوال اليد كما قال في الهداية اى بتخصيص  
 او كان في يده وانما ثبت ان الشبهة محصورة بحجب دعوى لا شبهة الشبهة كما قالوا  
 ان شبهة الرضا المحقة بالحققة لا شبهة الشبهة اذا عرفت ما علم ان ثبتت اليد  
 على القمار شبهة يكونه غير متبادر بخلاف المنقول فان فيه مشا بد فوجب دعوى  
 في دعوى القمار باثباته باليمين ليصح الدعوى وبعد نيوتها يكون احتمال كون اليد  
 لغير المالك شبهة الشبهة ظاهريته وانما اليد في المنقول فلو كانت مشا بد لا تحتاج  
 الى اثباته لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك فوجب دعوى ليصح الدعوى المدعى  
 اليها الى سوار السبيل حسب اية دفع التوكيل وطلب عطف على ذكر اخصاره  
 اى اخصاره ما يدعى ان امكن ثبت رالية في الدعوى والشبهة لان الكلام ما يقع  
 ما يكن شرطه واذن المنقولات الى يتدر نقلا كالرخص مثلا حضر الحاكم عند  
 او بعث امينا وذكر قيمته انه تعدى اى اخصاره ليصير المدعى معلوما لان الامان  
 يتفاوت والشروط ان يكون الدعوى في معلوم وقد تعدى مشا بد فوجب ذكر قيمته  
 لانه خلف عنه قال الفقيه ابو الليث بشرط ما مع ذكر القيمة وذكر الزكوة والاثارة  
 وقال قضاة وصاحب الزهرة ان كان العين غائبا وادعى انه في يد المدعى عليه  
 فليكن ان بين المدعى قيمة وصفته تسمع دعواه ويقبل يمينه ولو كان غصب  
 منه عين كذا ولا ادري قيمته قالوا يسمع قال في النسخ وان لم يبين القيمة  
 وقال غصبت منه عين كذا ولا ادري انه يملك او قائم ولا ادري كم كانت  
 قيمته وذكر في عامة الكتب انه يسمع دعواه لانه لا يثبت ان رجا لا يعرف قيمة بالم  
 فلو كلف بيان القيمة لتضرر به اقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجمل انما غشيت  
 توجه اليهم على الخصم اذا انكر واجبه على الانسان اذا اقر او شكك في انما غشيت  
 فليسا على فان كلام الكافي لا يكون كافيا لاثبات التحقيق المحرم على التوفيق ولو



كان ما يدعيه عمارا ذكره وادارته لتعذر التعريف بالاشارة لانه لما  
 لا ينقل فبصارا الى التحديد لان التعريف به وكفى التثنية وقال في الاثر لان  
 التعريف لم يتم ولنا ان لنا اكثر حكم الكل الا ان يعلل في احد الرابع لان المولى  
 يختلف به بخلاف تركه وكذا الشهادة التي كانت شرط التحديد في الدعوى بشرط  
 في الشهادة وان ذكرنا التثنية من احدى وجه الشهادة قبلت شرها وترجم عندنا  
 فلانا لفرق وان كان الرجل مشهورا يكتفى بذكره وفي الدار لا بد من التحديد وانه  
 كانت مشهورة عند من حضره الله وعندها لا يشترط لانه الشهادة مفتية  
 عنه ولم ان قد روي لا يصير معلوما الا بالتحديد وذكر ايضا انه لطلبه لان الحاجة  
 حق المدعي فلا بد من طلبه وذكر ايضا انه في يد المدعي عليه لانه انما يكون فصلا  
 يكون في يده ورواي كونه في يده لا يشترط فصلا ورواي كونه في يده بل يشترط  
 بالبينة او علم القاضي لا حصل كون التعارض في يد غيرهما وقد توافقا على ذلك  
 بخلاف المنقول لان البينة مشاهير كاتر في العادة اذ في عينها في يد رجل  
 دارا واهضاره في قبس الحكم فانك المدعي عليه ان يكون في يده في المدعي  
 بشايد من خبره ان هذا العين كان في يد المدعي عليه قبل هذه التواريخ سنة  
 الى سبع وابل كبر المدعي عليه على اهضاره بهذه البينة ام لا كانت واقعة  
 الفتوى وينبغي ان يقبل لانه ثبت في يده في الزمان الماضي ولا لم يثبت  
 في يده من يده وقد وقع السكر في زوال ذلك البينة فثبت اليه عالم بوجود المزيل  
 قال المتسائلة الخواني ومن المنقول لا يمكن اهضاره عند القاضي كالصحة من  
 الطعام والقطع من النعم واقاضي فيه بالجوار ان شارح ذكر الموضع في بيته  
 الحضور ولم يتسبر له الحضور وكان ما ذكرنا بالاختلاف ويبحث خليفة الى ذلك  
 الموضع وهو نظير ما اذا كان القاضي في داره وقبض الدعوى في محل ولا يسبح في  
 داره بانه يترك الباب داره او يتركها بيه حتى يخرج ليشهر اليه اشد ويحضر  
 وفي القدر وروى ان كان المدعي شيئا يتعذر نقله كالرمي فالحكم فيه بالجوار ان شارح

حضر وان شارح بحث ايضا كذا في الرخصة وذكر القاضي الامام طهر الدين  
 ان هذا انما يستقيم اذا كان العين المدعي في الحكم واما اذا كان خارجا لم  
 كيف يمكن بعضه به القاضي والمشرط لجواز القضاء في ظاهر الرواية وطريقه  
 ان واحد من اعوانه حتى يسمع الدعوى والبينة وبعضه ثم بعد ذلك بعض  
 قضاء ولو كان ما يدعيه دين في الذمة وذكره في كذا رايهم ولو كان بشرط  
 والشروط نحو ما قد روي كانه والف وقبض وقبض من وكذا فان المدعي  
 لا يعرف الا بذلك وذكر ايضا مطالبته لما قرأه في حقها واداحت اي الدعوى  
 سال القاضي عنها لينضم وبه الحكم او الحكم بالبينة كالف الحكم بالافرار ومعه  
 سؤالي ان يقول ان فصلك ادعي عليك كذا وكذا فاذا نقول فافا اقر اي الخصم  
 الزم اي القاضي بموجبه لم يقل قضاه حكم عاقل في الكفاية ان اطلاق لفظ القضاء  
 توسع لانه الاقرار به بنفسه ولا توقف على القضاء مكان الحكم من القاضي  
 الزام لا خروج عن موجب ما اقر به بخلاف البينة على دعواه لان اقراره في  
 فصل الخصومة البينة وان اقر اي الخصم سال اي القاضي المدعي البينة لان  
 البينة مع المدعي عليه ولم قال المدعي الكد البينة فقال لا فقال كد بيته سال  
 ورتب اليه مع عدم البينة فلا بد من السؤال عنها ليتمكن من استخلاص فان  
 امام الى البينة قضى عليه لانه نور دعواه بالبينة وهي ينقله من ابيته فانها  
 دلالة واضحة يظهر بها الحق من الباطل والا اي ان لم يبق بل يخرج من اقامتها  
 حلفه اي القاضي الخصم يطلبه اي يطلب المدعي عقده لهذا الضيف اليه كرف  
 في الحديث وهو كونه محال لان المكثر قصد اتوا حقة على رعيه بالانكار فكله  
 ان دفع من اتوا نفسه باليمين الكاذبة وهي الخمس ان كاذبا كما في عدم  
 وهو اعظم من اتوا الحال ويحصل الخالف الثواب بذكره بها وهو صادق على وجه  
 التعظيم ولا بد ان يكون الكول في قبس الحكم لان العترة بين طابع للخصومة  
 ولاجرة لليمين عند غيره وهي بشرط القضاء على نور الكول فيه اختلاف ثم اذا

فان روي



حلف المدعي على دعواه ولا يبطل حقه باليمين لكنه ليس له ان يخاصم ما لم يتم  
 الجبنة على دفع دعواه فان وجد بها اقاومها وقضاها بها وبعض القضاة  
 من السلف كانوا لا يسمونها بعد اليمين ويقولون يخرج جانب صدق اليمين  
 فلا يقبل بيعة المدعي وهذا القول ليس بشي لان عمر قبل البيعة من المدعي  
 بعد يمين المكثر وكان شرع يقول اليمين انما هو اصح ان تروى من البيعة العادة  
 وهل يظهر كذب المكثر باقامة البيعة والصواب انه لا يظهر حتى لا يعاقب  
 عقوبة شارب الزور ذكره الزلمي فان شك اي قال لا احلف مرة او سكت  
 بلا اذ من طرئ او فرس فانه يكون وقضى صح لان اليمين واجب عليه  
 صح انما عليه ولم واليمين على من المكثر هذا الواجب بالكل ولا يل على انه  
 باذل او مخور الا لا قدم على اليمين تنصبا عما عداه الواجب دفعا للفرع  
 بطل المدعي او الاقرار به وان شرع الزم التورع عن اليمين المحاذية دون  
 التورع من اليمين الصادقة فخرج هذا الجانب على جانب التورع في القول  
 وهو اي القضاء بعد عرض اليمين اي عرض القاضي اليمين على الخصم بان يقول ان  
 لم تحلف احكم عليك ثلثا اصولا صلا ان يحلف ببدرة او ثلثين ولا بدرة  
 بعد القضاء والقول احلف لانه ابطال حقه بالكل فلا ينقص به القضاء ويعتبر  
 قوله احلف قبل الحكم ولو بعد الرض ثلثا او لا يلزم فيه نقص القضاء ولا ف  
 ولا بد اليمين على المدعي فان شك خصمه وعنده ان لا يملك المدعي بيعة  
 اصلا وحلف القاضي عليه فشكل يرد اليمين على المدعي فان حلف قضا  
 والا انقطعت المنازعة بينهما لان الظاهر ظنا صار المدعي يتكلم فيجبه  
 يمينه كالمدعي عليه وكذا اذا قام المدعي شاهدا واحدا وعجز عن ثالثة شاهدا  
 فانه يرد اليمين فان حلف قضا بما ادعى وان شك لا يقضي بشي لانه صلي الله  
 عليه وسلم قضى بين يهوديين وكذا نائب حلف المدعي عليه فوطى بعضه  
 بالكل لولنه صلي الله عليه وسلم البيعة على المدعي واليمين على من المكثر

التعجب

انقسم تخلفه انتقار مشاركة كل واحد منها عن قسم صاحبه فبدل على ان  
 الايمان في جانب المدعي عليه ولا يمين له جانب المدعي اذا الالام في اليمين  
 فمن جعل الايمان حجة للمدعي فقد خالف النص وعديث ان يرد اليمين غريبا  
 مشهور بتلفته الا انه يقول حتى صار في خبر النواة فلا ينافي على ان يحكم بيمين  
 قد روى كذا في الجاه ولو قال اي المدعي عليه لا اقر ولا انكر حبه اي انما حقه  
 او ينكر لانه ظالم فخر او له الحس او على رجل على اخر ما لا فائدة في المدعي عليه  
 مع ان حلف المدعي عليه وسرار من المال تخلف فالصحيح بطل وهو على دعواه  
 ان اقام بيعة قسم وان لم يقرها واستخلفه حلف القاضي لولا ان يمين  
 الحلف الاول حين الصلح فانه فان التحليف عند غير القاضي لا يعتبر كما ان يكون  
 عند غيره لا يوجب الحق لان المعتمد على قاطعة الخصومة واليمين عند غير القاضي  
 غير القاطعة ولو كان الحلف الاول عند كني ولا حلف ثانيا كما لو اخطى ان المدعي  
 لو حلف قاطعة فاصح وحلف اي المدعي لم يصح اي الخصم كذا في الهادبة  
 لا حلف في كذا بان ادعى رجل على اواه ادعى عليه كذا والاف مشكور رحمه  
 بان ادعى المولى عليها ادعى عليه بعد المدة انه فارغ المدة وانكر الافر واستلاد  
 بان ادعت امه على سيد ما انها ولدت منه هذا الولد او ولدت ولوا فماتت  
 او اخطت سقطا مستبى الخ من المولى ولا ينافي من الجانب الا اذا  
 لو ادعى المولى يثبت الاستيلاء باقراره ولا يعتبر انكاره وروي بان ادعى على اهل  
 النسب انه عبده وانكر الافر ونسب بان ادعى على اهل النسب انه ابنه او يورث  
 عليه والافر ينكر ولا يرد بان ادعى على الرق انه معتقة او مولا او ادعى الموقوف  
 عليه اذ كان ذلك في ولاه المولاة والافر منكره سواء كان هذا هو الموقوف  
 كذا الزنا وشرب الخمر والسرقة او دأب يمين المدعي كذا القذف حتى ان من ادعى  
 على آخر انه قد فقه والكر القاذف لا يستخلف لان الغالب هو انه قد فقه  
 فالحق بالحدود والخالصة له كذا وكذا في السرقة فان سارقا يستخلف لاجل

لا حلف المدعي  
 عند غير القاضي

هذا كذا في  
 الاستدلال



المال اذا اراد المالك اخذ المال لا القطع فيقال له دفع ذكر السرقة وادع تناول  
 المالك فيكون لك عليه بين قال في النهاية لا يستخلف في كونه وبالاجماع الا  
 اذا تضمن حيا بان علق عتق عبده بالزنا وقال ان ذنبت فانت حر فادع العبد  
 انه انى ولا يثبت عليه يستخلف المولى حتى اذا انكح شئت العتق لا الزنا  
 ولعان بان تدعى المرأة القذف بالزنا وجوب اللعان وهو نكح جميع ما ذكر  
 قول به صهره انه وقال يستخلف فيها كلها الا في كونه واللعان لان هذه حقوق  
 شئت بالشهادات فيجوز فيها الاستخلاف كالاموال بخلاف كونه وهو لان  
 فائدة الخلف ظهور الحق بالنكول وانكول اقرار لان الخلف لما وجب فتركه دليل  
 على انه باذل او موقوف ولا يمكن ان يجعل باذلا لان النكول يعتبر من المأذون والمكات  
 وهما لا يمكن ان يجعل موقوف او ضرورة والاقرار يجري في هذه الاشياء لكنه اقرار  
 بشبهة لانه سكوت في نفسه واسكوت محتمل فلا يكون حجة فيما يستعمل بالشهادات  
 هذا الارواح فاشبه هذا القذف ولنا ان النكول يدل وباقية اذ لو حمل على الارواح  
 لكانت باه في الانكار ولو جعل يرد لا قطع الخصومة بل لا كذب فكان هذا اولى صيانة  
 للنكول على ان يظن به الكذب وهذه حقوق لا يجري فيها البذل فلا يقع فيها بالنكول  
 كالتصاخر في النكح بخلاف الاموال وذكر لان المرأة لو قالت مثلاً لا نكحني  
 وشكوكي وكنت بذلت نفسي لك لم يصح كلامها وكذا سائر الامثلة فالحاصل ان  
 كل قول يقبل الا بانه بالاذن امتدار يقنع عليه بنكوله وما لا فلا مال فاشخاص الموصوف  
 مع قولها وجعل ينفي لظاهر ان ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متفتنا خلفه وباقية  
 بقوله وان كان مظلوما لا يخلفه اخذ بقوله كذا في الكافي وخلف السارق وان  
 نكح ضمن ولم يقطع لانه في السرقة يدعى المال والحد واجب له لا كما هو الشبهة بخلاف  
 ايجاب المال فيثبت به كما ثبت بشهادة رجل وامرأتين حيث لا يثبت القطع  
 ويضمن المال كذا الزوج اذا ادعت طلاقا قبل ان يقول لا يخلف الزوج فان نكح ضمن  
 نصف مهرها منه لان الاستخلاف يجري في الطلاق اتفاقا خصوصا اذا كان الموقوف

في السرقة  
 واسكوت محتمل

المال لانه دعوى المال حقيقة فيثبت بنكوله المال لا النكاح وكذا النسب  
 حقا يعني يخلف في دعوى النسب اذا ادعى حقا يعني يخلف في دعوى النسب اذا  
 ادعى حقا كارت ونفقة بان ادعى رجل على رجل انه اخوه مات ابوهما وترك  
 في يد المدعى عليه او طلب من القاضي فرض النفقة على المدعى عليه بسبب الاضوة  
 فانه يستخلف على النسب بالاجماع فان خلف برى وان نكل قطع بالمال والنفقة  
 لا النسب وخبره اللقيط بان كان صبي في يد رجل القبط وهو لا يعرف من له  
 المرأة حرة الاصل انه اخو ما تريد فحرمه المستقطط لانه من حق الحضانة وادع  
 استخلافه فنكحها يثبت به لها حق نفق البصير الى جرحه ولا يثبت النسب وعق  
 بالملك بان ادعى عليه على مولاه انه معتق لانه اخوه واستخلفه فان خلف  
 برى وان نكل قطع بالعتق لا النسب وامتناع الرجوع في الرتبة بان اراد  
 انوا يسا الرجوع في الرتبة فقال الموقوف له انا فوك فان المدعى عليه يستخلف  
 ما يدعى من النسب بالاجماع فان نكل في الصور المذكورة ثبت الحق في الارش  
 والنفقة والجرح والعتق وامتناع الرجوع لا النسب ان كان ان النسب  
 لا يصح الاقرار به والا لكان كان نسب يصح الاقرار به قطع الخلاف يعني يستخلف  
 في النسب المجرى عندهما اذا كان نسباً يثبت باقراره بانه ان اقرار الرجل  
 يصح بالاب والابن والروضة والموتى واقرار المرأة يصح بالاب والزوج والموتى  
 ولا يصح بالابن اذ فيه يحمل النسب على الغير فكان اقراره على الغير فلا يصح فلو ادعى  
 رجل انه ابوه وابنه ولم يدع ما لا يخلف عندهما لانه لو اقر به ثبت فيستخلف  
 لمرطاد النكول الذي هو اقرار وان ادعى انه اخوه او عمه او كرمه لا يستخلف  
 المدعى عليه لانه لو اقر به لا يثبت لان فيه يحمل النسب على الغير بخلاف منكر القود  
 يعني ادعى على غيره فصا صا في النفس او فيما دونها فانكح استخلف حقا فان  
 نكل في النفس لم يقض بغيره ولا دية بل حسن حتى يزاد خلفه وفيما دونها يقض  
 عنده صهره رحمه الله وعندهما يلزم الدية فيها ولا يقض بالتصاخر لان التصاخر  
 فيما دون النفس عقوبة تدعى بالشهادات ولا يثبت بالنكول كالتصاخر في النفس

في السرقة  
 واسكوت محتمل



لان النكول وان كان اقراره بما فيه شبهة لعدم لانه ان امتنع عن  
 البين كما تورع عن البين الصادقة لا يكون اقرارا بل يكون نكلا واذا امتنع  
 القوي وجب الدية وكذا ان الطرف محل البذل فيستوفى بالنكول كمال فان  
 الاطراف يسكن بها سكر الاموال لانها خلقت وقاية لنفس كمال  
 فجرى فيها البذل بخلاف النفس ويخلف في التعزير متى اذا ادعى مع اقراره  
 التعزير واراد تخفيفه اذا اقر بما فيه تخفيفه لان التعزير محض حق العبد ولهذا  
 يملك القدر استخاطه بالعفو ولا يمنع التصرف وجوبه ومن عليه التعزير اذا لم يكن صاحب  
 الحق منه اقام ولو كان هو الله كان هذه الامكان على عكس هذا اختلاف  
 بحري في حقوق العباد وسواء كانت عقوبة او مالا فان كل قدر لان التعزير مثبت  
 بالشرع في اقراره ان يقتضيه بالنكول قال اي الذي في بيته حاضرة في المص  
 واختلف الحكم لا يخلف قدر المص لانه اذا حضرت في مجلس الحكم لا يخلف اقراره  
 كرامة النهاية ويكفي نفسه ثلثة ايام ليعلا يغيب ويطلب حتى المدعي ويكفي  
 يكون الكفيل معروف الدار يحصل فائدة الكفيل ولا تدرى الكفيل من قوله  
 بيته حاضرة في المص حتى لو قال لا بيته في اوشه هو ولي غيب لا يكفل او  
 لا فائدة فيه فاني اني ان يعطيه كفيلا لارحمه اي داره حيث سار حتى لا  
 يغيب ولا اثم الغيب ان كان الخصم غريبا ولا يكفل اي الغيب الا اني اقر  
 المجلس لان في هذا الكفيل والملازمة زيادة على قدر المجلس اضرار بالغريب  
 لمنعه من استغوث ولا ضرر في هذا القدر ظاهر اذ الخلف بانه سار دون غير ما قوله  
 عليه السلام لا تخلفوا ما ياتكم ولا بالطلاخت فمن كان منكم حالفا على شيء  
 او يذير بالطلاق والعتاق كما روي الا اذا ارجح الخصم يعني حائره للقاضي  
 انه خلفه بالطلاق والعتاق لقلة المبالاة بالبين بانه متى في زمانا كذا  
 اذا لم يكن لا يقضى واذا قضى لم ينفذ ذكره في بعض وخرج الهدية ويخلف الى البين  
 بعضا منه فانه كان يقول انما قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب  
 واشهره اذ هو الرقيم الذي يعلم السر محكم ما يعلم من العلانية بالغلان

ان النكول الكفيل  
 مؤلف البرار

حازم القاضي ان  
 خلف الطلاق  
 والعتاق

حازم القاضي

هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا لا شيء منه ولا تخلف ان  
 يرد في التعليل على هذا وان ينقض منه لكنه يحاط فلا يذكر بلغة الواو ليعلا يكر  
 عليه البين او اللانم عليه بيمين واحدة وكذا ان لا يغلف ويقول بانه او والله لان  
 المقصود منه النكول واصوال الناس فيه مختلف فمنهم من يمتنع اذا غلط عليه  
 البين وبما يتجاسر اذا لم يغلف فكان الراي فيه الى القاضي وقيل لا يغلف على غيره  
 بالصلح ويغلف على غيره وقيل يغلف في الخطر من المال لا الحقير لا يغلف بالاراء  
 والمكان وعند الشافعي انه يغلف بما لا الاول فبان يكون بعد صلوة العصر  
 يوم الجمعة والاشي فبان يكون في المسح الخارج عن الكبر وخلف اليهود بانه الذي  
 انزل التوراة على موسى عليه السلام واليه في بانه الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام  
 والموسى بانه الذي خلق النار فيغلفا على كل واحد بما يعتقد تغلف البين به يكون  
 رادعاه من الاقدام على البين الكاذبة ومن لم يجد رجلا له انه لا يخلف احد  
 الا بانه خالصا تعاذا عن نشر كبر الغير معه في التعظيم وذكر اخصاف انه لا يخلف  
 غير اليهود والنصارى الا بانه وهو المختار بعض مشايخنا كما في ذكرنا في البين  
 تعظيم النار لان البين يشعربه ولا ينبغي ان يغلف النار بخلاف التوراة والاول  
 لان كتب الله واهب التعظيم ولا يخلف الوثني الا بانه اذ الكفرة كلهم مع اقرار  
 كلهم يقرن بانه قال الله ولئن سألتم من خلق السموات والارض ليقولن  
 انه كذا في ذلك ولا يخلفون في معابدهم لان فيه تعظيما ويخلف على اخص  
 في سبب يرتفع كالبسج والكاهن والطلاقة والعصب والتعزير وبين  
 التحليف بقوله بانه ما بينه كما بيع قائم الا ان لا يخلف على السبب  
 وبينه بقوله ما بعته ونحوه اي نكته وما طلقته وما ستمتها الاصل ان المدعي  
 اذا وقت في سبب يرتفع بعد قوله كالبسج ونظايره فان البين يكون على  
 الاصل لا على السبب عند ما صعد وحدها بانه هو اذا ادعى انه اشاع  
 من هذا عيبا لغيره فيخلف بانه ما بينكم ما بيع قائم ولا يخلف بانه نعت  
 فلعنه باع ثم قال كذا الكاهن وغيره ثم التحليف على اخص لا السبب هو المال

حازم القاضي



عندما اذا كان سببا في دفعه برفع الا اذا كان فيه اي في الخلف على الحال  
ترك النظر للمدعي فيخلف على السبب اجماعا كدعوى شفعة بالحوار ونفقة  
مستوتة فانه اذا ادعى شفعة بالحوار والمشتري من لا يراعي ما كان ثانيا  
فانه يخلف على السبب اذ لو خلف على الخلف باسبه ما هو صحيح للشفعة يصدر  
في يمينه في اعتقاده فيقوت النظر في حق المدعي وكذا اذا ادعت مستوتة بشفعة  
والزوج من الامايات فانه يخلف على السبب اذ لو خلف على الخلف باسبه ما هو  
عليك الشفعة يصدر في يمينه في اعتقاده فيقوت النظر في حق المدعي ويخلف  
على السبب لا يرفع برفع بعد ثبوته لا يرفع اجماعا كدعوى برفع شفعة فانه  
اذا ادعى شفعة على مولاه وحججه المولى يخلف على السبب باسبه ما اعتقده لعدم  
الاحتياط على الخلف اذ لا يجوز ان يعود الرق بعد ائتمار سلبا بخلاف الالة والحق  
حيث يخلف برفع المدعي على اي ما هي حرة او ما هو حر في الحال لا يمكن تكرار الرق على الالة  
باردة والحاج السبي على العبد الكافر ينقض العهد النكاح ولا ينكر رعي المسلم  
اسخلف خصمه فعلى خلفه في مرة فاقام باليمين يقول برفع المدعي على اخره لا فانكر  
فما راوا المدعي عليه فعلى المدعي عليه انكر خلفه على هذا الدعوى عند قاضي بلد كذا  
فانكر المدعي ذلك فاقام المدعي عليه يمينه على ذلك فيقول لا لاها اي لو لم يكن باليمين  
واسخلفه اي اراد تخلف المدعي جاز اي تخلفه قال ان المدعي باليمين في ثم يرد  
او لا شرها دة لم ثم يرد مدعي الاول ان يقول المدعي ليس باليمين على دعوى هذا الحج  
ثم جاء باليمين ومعه اثبات ان يقول لا شرها دة لفلان عند رعي حتى يعينه ثم يرد  
به فيه روايتان في رواية لا يقبل لظاهر التناقض وفي رواية يقبل والاصح القول بالحوار  
ان يكون يمينه او شرها دة فشرها ثم ذكر ما لا يعلم بان علمه ما يقبل فعمل ان وقوع  
وفاقا ذكره في الملتقط كذا اذا قال لا دفع ثم لا يدفع اي فيه روايتان وقيل لا يصح  
دفعه اتفاقا لان محناه ليس دعوى المدعي ومن قال لا دفع في قول فلان ثم ادعى عليه

لا يصح

لا يصح كذا انها وبعضهم قال يصح وهو الاصح لان الدفع يحصل باليمين على الدفع  
لا يرفع سوا لا بدعوى الدفع فيكون قوله لا دفع بيمينه قوله لا يمينه كذا في  
الهادية النية بحركة الا بخلاف يعني يجوز ان يكون شخص ثانيا عن آخر  
عنه على غيره في طلب اليمين عن المدعي عليه او غير عن اقامة اليمين لا يخلف  
يعني لا يجوز ان يكون شخص ثانيا عن شخص توجه عليه اليمين ليخلف من قبله وفتح على  
الاول بقوله فالتوكيل والوصى والمتولي والاعية يخلف اي يطلب الخلف  
من الخصم ولا يخلف اي واحد من التوكيل وغيره الا اذا صح اقراره اي اقرار واحد  
منهم على التوكيل بالبيع او الخصومة في الرد والحب فانه الوصي اذا خصمه  
في عيب يمين باعه للخصم لا يخلف والتوكيل بالبيع او الخصومة في الرد والحب  
وجه الحاكم لا يخلف لان اليمين لرجاء النكول ولو اقر الوصي صريحا لا يصح فلذا  
لا يخلف فاما التوكيل فاقراه صحيح على التوكيل فكذلك التوكيل على فعل  
يكون على التثبت ان لا يمين كذا في التثبت القطع والتخلف على فعل غيره  
يكون على العلم اي انه لا يعلم انه كذا في رد الاول ظاهر واما وجه اثباته فلا بد  
ما فعل غيره ظاهر فلو خلف على التثبت لا يمين مع كونه صادقا غير متخير به  
فطلب العلم فاذ لم يقبل مع الامكان صادقا ولا ادعوا هذا اصله عند  
اليمين وكان الامام خيرا اسلام فزير عليه عرفا وهو ان الخلف على فعل غيره  
على العلم الا اذا كان فعل الغير شيئا يتصل به اي بالخالف وفتح عليه بقوله  
فاذا ادعى سرقته العبد او اباه فله يخلف اي البائع على التثبت مع انه فعل الغير  
يعني ان يشتري العبد او ادعى انه سارق او اتى اشته اباه او سرقته  
في يد نفسه وادعى انه اتى او سرق في يد البائع واراد التخلف بخلفا ببائع  
باسبه ما اتى ما سرق في يدك وهذا الخلف على فعل الغير والاصح لان تسليم اي  
اي تسليم البائع المبيع سليما عن العيوب واجب عليه اي البائع فالتخلف  
يرجع الى ما ضمن البائع بنفسه فيكون على التثبت واذا ادعى سبق الشراء



تخرج على قوله وفعل غيره على العلم بغيره اذ لا يشترى زيد من غيره شيئا ثم ادعى  
بكرانه اشتراؤه قبله وعجز عن البينة بخلف خصمه وهو بكر على العلم اي انه  
لا يعلم انه اشتراؤه قبله لما ذكرنا اذ ادعى دينا او عينا في دارت اما الاول  
فبان يقول رجل لاخر انه لي على مورثك الف درهم فأتى عليه الدين و  
اما الثاني فبان يقول ان هذا العبد الذي ورثت من فلان ملكك بغير حق  
ولا بينة لو اصر منها فان الوارث يخلف على العلم لا البينات لما ذكرنا اعلم  
انما هي كونه ميراثا واقربا المدعى وبر بين الخصم عليه كذا في العادة ولو ادعى  
ادعايا اخرى لغيره والدين الوارث على غيره يخلف اي المدعى عليه البينات  
لا العلم لما ذكرنا ولو ادعى المشتري ان لو ذهب رجل لرجل عبد فقبضه او  
اشترى رجل من رجل عبد فادعى رجل وزعم ان العبد عبده ولا بينة له واراد  
استخلاف المدعى عليه يخلف على البينات او ادعى رجل منكوبة ان غيرها منكوبة  
ولا بينة له ان المدعى يخلف الزوج على العلم اي انه لا يعلم انها منكوبة  
فان خلف القطع النزاع وان لم يكن خلف اي المرأة على البينات اي انها  
ليست اذ ان قال خلت فصح بلحاج المدعى كذا في العادة اعلم ان كل موضع  
وجب فيه البينة على البينات يخلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقض عليه  
بالتكليف لا ينفذ البينة منه ويقض عليه بالتكليف لان الخلف على البينات  
اكد فتعبر خلاف الكس ذكره الرين ادعى شيئا فخلقه بخلف على العادة  
في العادة ادعى اعيانا فخلقه الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل فخلقه ولم  
يذكر قيمة كل عين على هذه اختلف المشايخ فيه بعضهم شرط التفصيل فيهم  
اكتفى بالاجمال وهو الصحيح لان المدعى لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط  
لصحة الدعوى بيان القيمة لكان ادعى ان الاعيان قائمة في يده بوجوب حضارها  
فقبل البينة بخضرتها وان قال انها قد هلكت في يده او سرقها وبين قيمة  
الكل فخلقه ببيع دعواه وقبل بينة وان لم يكن بينة له خلف على الكل بطلان

وجوب الخلف مبنى على صحة الدعوى وقد صحت فوجب على الكفاية او بدلين  
او غيره ثم قال كنت كاذبا في اقرارى خلف الكفاية انه اي المقر لم يكن كاذبا  
فيه وتثبت بمطل في دعواه عليه صح فخلقه يوسف رحمه الله وهو اسحق بن عيسى  
يؤيد بسليم المغربي في قوله وهو العكس لما لا اقرار في طرفة شرعا كالبينة  
بل اولى لان اقرار الكذب فيه البعد وجه الاستحسان ان العادة حوت ما بين الناس  
انهم اذا ارادوا الاستدانة يكتبون الصك قبل الاخذ ثم ياخذون المال فلا يكون  
الاقرار وبسبب اعتبار هذه الحالة فيخلف وعليه الفتوى لتغير احوال الناس  
وكثرة الخداع والحنانات وهو يتضرر والمدعى لا يضره البينة ان كان صادقا  
فمصارفها ذكره الرين صح فدرار البينة والصحة منه يعني اذا ادعى رجل على اخر مالا  
فانكره سحافا فقدرى بال اوضاع من عينه على مال صح لما روي عن عثمان رضي  
انه ادعى عليه اربعون درهما فادعى شيئا فادعى عليه ولم يخلف وعمره حذيفة  
رحمه الله انه اقدم بيمينه بال لانه لو خلف وقح القتل والاعمال فان بعض الناس  
يصدقون بعضهم بكذب فاذا اقدموا عليه صان عرضة وهو احسن قال عليه السلام  
في رواه اعراضكم يا هؤلاء ولا يخلف بعده اي ليس للمدعى ان يخلف بعد ذلك  
لانها سقطت فغصومة ما قد في البدل منه بخلافه اذا اشتري بيمينه بوشرة  
وراهم مثلا حيث لم يجر وكان له ان يستخلفه لانا اشتراؤه عقد عند المال باليمان  
واليمين ليست بمال كذا في الفتاوى **باب الخالف** اصلها اي المتبايعان  
في قدر الثمن بان ادعى المشتري انه بذرهم ثمنه او ادعى البائع اكثر منه او حقه بان  
ادعى البائع انه بذرهم راي او ادعى المشتري انه بذرهم كاسرة او حقه بان ادعى  
البائع بالدرناير او ادعى المشتري انه بذرهم او اختلفا في درار المبيع بان ادعى البائع  
بقدر من المبيع او ادعى المشتري اكثر منه حكم بين بر بين اي انها اقام البينة حكم  
لانه نور دعواه بالجهة فيبقى في الجانب الاخر والدعوى البينة اقوى لانها  
تخرج على العلم والدعوى لا يلزم وان برهما حكم فثبت ان زيادة لان البينة



ثلاثيات ومثبت الاقل لا يارضى مثبت الاكثر وان اصلها فيها اي في الثمن  
 والبيع جميعا بان قال البائع بعت العبد الواحد بالدين وقال المشتري لا ابيع  
 بعت العبد من بالغ ثمة البائع في الثمن والمشتري في البيع او بالعكس لان في البيع  
 البائع في الثمن اكثر اثباتا ووجه المشتري في البيع اكثر اثباتا وان عجز اي اذا لم  
 يكن كل منهما بينة قيل للمشتري اما ان مرضي بالثمن الذي يدعيه البائع والاشيا  
 البيع وقيل للبائع اما ان سلم ما ادعاه المشتري من البيع والاشيا البيع لا  
 الغرض قطع الخصومة وقد امكن ذلك برضاه احدهما بما يدعيه الآخر فيحسم ان لا يبقى  
 اتفاق في البيع حتى يسأل كل منهما بما حكاه فان لم يرضيا بدعي احدهما مخالفا  
 له اختلف اتفاق كلامهما على دعوى الآخر اصل ان الخالف قبل القبض حال قيام  
 السلعة على دفع الثمن لان البائع يدعي على المشتري زيادة الثمن والمشتري ينكر  
 والمشتري يدعي على البائع وجوب تسليم البيع بما ادعاه فثنا والبائع ينكره فكان  
 كل منهما منكرا وخلف المنكر موافق للقياس واما الخالف بعد القبض فليس في  
 القياس عند لم يرضه ولم يرضه الا انه لا في البيع سلم المشتري فلا يكون  
 من جبا على البائع شيئا آخر فيكون يفتي ودعوى البائع على المشتري زيادة الثمن وهو ينكر  
 فيكسب خلفه واما ثبت الخالف بعد القبض لم يرضه اذا اختلفا المتباينين  
 والسلعة ثابتة تخالفا وترا او بزيادة يمين المشتري لانه اقواهما انكارا لانه  
 المطالب او لا بالثمن فيكون هو الباي بالانكار فيسدد بيمينه لو سلمه يمين اي  
 يبرأ اذا كان بيع بين يدين والا اي وان لم يكن كذلك بل بيع بين يدين فمن  
 يكون معاينه او من يمين قباها شاي اي بزيادة القاضي يمين ايها شاي يمينها  
 في فائدة القول وصحة الخالف ان خلف المشتري باقته ما اشتراه بالدين وخلف  
 البائع بانه ما باعه بالغ وصحة القاضي اي في دفع القاضي البيع بينهما بطلان  
او طلبهما ولا ينفخ وقيل ينفخ بنفس الخالف الصحيح هو الاول لانها مخالفا  
 لم يثبت ما ادعاه كل منهما فبقى بيعا بين يمين محمول وينفخ القاضي قطعا للمنازعة بينهما

وخرج عليها ما ذكره المصنف بقوله ولو دعي المشتري الجارية المبيعة بعد الخالف  
 وقيل الخلف بكل اي وطؤه ولم يخرج من ملكه ما لم ينفخ القاضي ومن يحكم بين  
 من المتباينين لزومه دعوى كل واحد بالتقاضي لانه صار متقاضيما بدعيه الاخر او باذلاله  
 لا يخالف في اصل البيع والاشيا وبنوا الجيار وقبض بعض الثمن ومكان دفعه  
 وخلف المنكر اي منكر البيع والاشيا وغيرهما لان هذا اختلاف في غير البيع والثمن  
 فان شبه الاختلاف في الحكم والاشيا باختلاف الاختلاف في غير البيع وصف  
 الثمن او شبه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر ولا بعد هذا البيع او  
 حرجه من ملكه او تغيره بالعيب يعني اذا يملك البيع او خرج من ملكه او تغير  
 بكذا في العيب هذه وصار يحال لا يقدر على رده بالعيب ثم اختلفا في الثمن  
 لم يخالف عند لم يرضه ولم يرضه الا انه لا في القول للمشتري وعند لم يرضه  
 واذا فخره اذ يخالفان فينفخ البيع على قيمة الهاك لان كلامهما يدعيها بكرة  
 الآخر فيخالفان ولهما ان الخالف بعد قبض البيع خالف للقياس فلا يتعدى اليه  
 حال هلاك السلعة كذا بعضه اي اذا يملك بعض البيع او خرج من ملكه ثم  
 اختلفا في الثمن لم يخالف الا ان مرضى البائع بنكر حقيقة الهاك اي عدم افض  
 شئ من ثمن الهاك وجعل العقد كان لم يكن الا على التايم ولا في بدل الكفاية  
 اي ولا يخالف ايضا بين المولى والمكاتب اذا اختلفا في قدر بدل الكفاية  
 لان الخالف يكون في المقتضىات عند جاهد الحقوق اللازمة وبذل الكفاية غير  
 لازم لجواز التجوز واذا تقدم الخالف وجب اختيار الدعوى والاكثر فيكون  
 القول قول العبد بيمينه لانكار الزيادة وان اقاما البينة فيبينة المولى او في  
 لانها يثبت الزيادة ولا في راس مال بعد اقلته اي اذا اقل الا عقد اسم وافتقار  
 في راس مال لم يخالف اذ لو خالف ينفخ الاقالة ويعود السلم وهو لا يجوز لان  
 اقالة استغاط الدين والى فقط لا يعود وبالصرف المسلم اليه لو وصف لان  
 رب السلم تدعي عليه زيادة وهو منكر ولا يعود واسم ما ذكر ان اللفظ لا يعود ولا

كل من  
 راس مال



البيع يعني اذا اختلف في قدر الثمن بعد الاقالة وقيل قبض المبيع بحكمه كالحال  
وعاد البيع وهو في الغرض من الخالف في العقد حتى يعود كل منهما الى اصل  
ماله واليه الاشارة بقوله عليه السلام خالفه اذ ادا الخالف في الاقالة في السلم  
لا يقيد بهذه الغرض لان الاقالة في السلم بعد تفاذها لا يحتمل الغش في سبب  
الغش في قولها لا نقض الاقالة لا ينتقض فلا يحتمل الغش ايضا لقوله ان  
لا يعود واما الاقالة في البيع فيحتمل الغش في سبب اسباب الغش في قولها  
نقض الاقالة ينتقض فاحتمل الغش بالخالف ايضا لان تفاذها لا يحتمل  
مكرر العين كقول القدر اختلف في قدر الثمن في كل من اقام البيعة  
لانه لو رد هوانها وهي كاسها مبنية وان لم يباها اي قبض المرأة  
ان شهد مهر المثل كاي الزوج بان كان مثلي ما يدعي الزوج او اقل لان الظاهر  
يشهد بطرؤ وبيعة المرأة تنبث خلاف لظاهر وقض له اي الزوج او  
اي مهر المثل كاي بان كان مثلي ما يدعيه او اكثر لانها تنبث الخطأ في خلاف  
الظاهر وان لم يشهد اي مهر المثل لهما اي لو احدى منهما بان كان مما اذعت المرأة  
واكثر مما اذعتا من اي سبب اخطا استوائهما في الزينات لان ينبت تنبث  
الزيادة وينبت ينبت لخطا فلا يكون احد منهما اولى من الآخر وان عجزا  
المرطبان كالحال وايها كالحال لم يولي الاخر لانه صار متوقفا على غيره فخطا  
ولا ينفع السكاح لان عجز كل منهما يبطل ما يدعيه صاحبه من التسمية فيبقى العقد  
بالتسمية وهو لا يفسد السكاح او المهر تاخير فيه بخلاف البيع فان عدم الثمن يفسد  
بما ذكره ابو يوسف ونفسه انما يفسد قطعا بينهما بل حكم مهر المثل اي يحكم في قبض  
بقوله اي الزوج لو كان مهر المثل كمال او اقل منه وقبض بقوله لو كان مهر المثل  
كانت او اكثر منه وفي اي قبض مهر المثل لو كان مهر المثل بينهما كان اكثر  
ما قاله وافي ما قالت اولم ينبت الزيادة في مهر المثل ولا الخطأ في الخالف  
اختلف في بدل الاجارة بان ادعى الموهبة انه امر شهر او عشرة دراهم وادعى

نقض

استاجر

المتاجر انه استاجر بحصة او بالمنفعة بان ادعى الموهبة انه امر شهر او ادعى  
المتاجر انه استاجر شهرين قبل قبضها اي قبض بالمنفعة او اختلف فيها  
كالحال واما المذكر الا جعل لعدم جريان الخالف فيه بل القول للمكر الزيادة  
ذكره النهاية ووجه الخالف ان الاجارة قبل قبض بالمنفعة كما يبيع قبل قبض  
المبيع فيكون كل واحد من المتعاقدين يدعي على الآخر يدينه ويكون كل من  
التقديين معاوضة بحكم فيها الغش فالحقت به واعتبر من بان قيام المقيد عليه  
شرط لصحة الخالف والمنفعة معدومة واهب بان الدار مثلا اقيم مقام  
المنفعة في حين ايراد العقد عليها فكانت قائمة تقديرا وحلف المتاجر او لا  
لو اختلف في الاجارة وحلف الموهبة لو اختلف في المنفعة وان كان يثبت  
قول الآخر وان برهن قبل وان برهن في الموهبة لو اختلف في الاجارة وحلف  
المتاجر او لا اختلف في المنفعة نظر الى زيادة الاثبات وحكم كل في زائدة عليه  
او لا اختلف فيها اي الاجارة والمنفعة بان ادعى الموهبة شهر او عشرة المتاجر  
شهرين بحصة قبض شهرين بعشرة والخالف لو اختلف بعد قبض المنفعة  
والقول للمتاجر مع يمينه لان جريان الخالف لا جعل الغش والمنفعة المستوفى  
لا يكون فيه العقد فيها وبعد قبض بعضه اي المنفعة كالحال وقضى الاجارة  
فيما بقي والقول للمتاجر فيما مضى لان الاجارة بنقد ساعة في ساعة حسب  
حدوث المنفعة فيصير كل جزء في المنفعة كالمعقود عليه انما نصارى يمتنع  
من المدة كالمعقود بالمنفعة ما العقد فيبقى لان فيه بخلاف ما اذا ملك بعض المبيع  
لان كل جزء منه ليس بمعقود عليه عقدا مبتدأ بل الحصة بمعقود واحد  
فاذا انقضى الغش في بعضه بالهلاك تعذر في كل ضرره اختلف الزوجان في  
متاع البيت سواء قام السكاح بينهما او لا وادعى كل منهما ان المتاع كله له ولا يثبت  
لها قال لقول لكل منهما فيما يصالح به يعني ان القول فيما يصح للرجال كالحامه والقبض  
والفلسفة والطليان والسلاح والمنطقة والكتب والدرج والعوس وكونها



و اذا تنازع الزوجان في قضاء البيت وان كان الزوج قد جاء بالصوف واولاوة فخرت  
 المرأة فالمتاع للزوج ويجب اجر المثل لا وانه ان بقي الزوج بالصوف ولم يجر باخر فخرت المرأة  
 بغير اجره فالمتاع لا وانه ويجب للزوج قيمة الصوف وان كان لا يعرف ارضه فهو بينهما

مهر الحمار

قول الزوج ويومئذ بشرنا ذرة الظلمة وفيما يصيح للثأر كالدرج والحمار وثياب  
 النساء وحليتهن ونحوها قول المرأة مع يمينها لان الظاهر من مهرها الا اذا  
 كان كل منهما او فعل او يبيع ما يصلح للاطوار الا ان يكون الرجل ضارفا ولم  
 اساور وضايم البيت والخلع والخلع والخلع فلا يكون لها ذلك اذا كانت  
 المرأة ولا يبيع ثياب الرجال او ثاخرة تتجر في ثياب الرجال والنساء او ثياب الرجال  
 وهذا كذا في شرح الهداية والقول في اي الرجل فيما يصلح لها كالنوش والامثلة  
 والاواني والرفيق والمخلد والعترة والنواشي والنقود لان المرأة وما في يدها  
 في الزوج واذا تنازع اثنتان في شئ وهو يدعي احداهما كان القول له كذا في  
 ما يخصها لان لها الظاهر اقر الظاهر من اليد وهو يدعي احداهما كان القول له كذا في  
 كرهين اختلعا في ثوب احدهما لابس والآخرة متعلق بكما فالابس اولى  
 وهذا اذا كانا حيين فان مات احداهما فاشكل للمتي يمينه عا كان او قضا  
 او لا يملك فبعثت يد المتي بلا مراض وكذا في الهداية والجامع الصغير  
 وعمر الاسلام ونحوه لانه خلواته وقاضيات وقال في المنة اخرج  
 في الجامع الصغير وقوله في بعض النسخ للمتي منها سهر وفي رواية في الزعزاع  
 للمتي منها بالراي ولو كان احداهما مملوكا فالمتاع للمتي الجوه لان يد المتي اقوى  
 وللمتي الميث او يد الميث فقلت يد المتي المراض وهذا عند بعض الفقهاء  
 وقال العبد المأذون والمكاتب كالمحر لان لها يد معتبرة في الخصومة حتى لو خصم  
 المكاتب في شئ هو في ايدها يقضي بها لاستوائها في اليد بخلاف ما لو كان محورا  
 حيث يقضي له به ثم اذا لا يد له **فصل** فيمن يكون خصما ومن لا يكون قال  
 المكي عليه السلام هذا اربع اودع عليه اليد او جرحه او ربه او عارنيته او غيبته  
 وبر من عليه دفعت خصومة المكي ليغني ادعي رجل عبدا في رجل انه لم فقال  
 ذواليد هو لفلان الغائب او وعينه الى آخر ما ذكرنا فقام على ذلك بينة ان  
 المكي اقرانه لفلان اندفع عنه خصومة المكي لانه ثبت بينة انه وصل  
 اليه من جهة فلان وان يد له ليست به خصومة وقال ابن شبرمة لا يخرج

من

من الخصومة باقاة البينة لانه خصم بيده فصار متناظرا في دفع الخصومة  
 عن نفسه وقال ابن ابي ليلى بخز 2 منها جرد قوله بغير بينة او لا وانه فيما جرد  
 عن نفسه وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان ذواليد رجلا صالحا لم يدفع عنه  
 الخصومة او اقام البينة وان كان موصيا فبالجمل لا يدفع رجع عليه حين  
 اتبلى بالتضار وعرف احوال ائمال فقال المكي من ائمال من ائمال قد قال  
 ان ابن خصيصة ثم رفعه سر اليه بدينه ويودعه بشهادة الشهود حتى اذا  
 جاء المالك واراد ان يشت ملكه فيه اطلع ذواليد بينة على ان فلانا اودعه  
 فيسقط حقه وقال محمد رحمه الله لا يدفع اذا قالوا انوه نوحه لابسهم ونسبه قال  
 ابو حنيفة رحمه الله تنفذ ان قال الشهود تعرف اسمه ونسبه او يوجه لان  
 ذواليد يحتاج الى دفع الخصومة من نفسه وانما تنفذ او لا يشت ان يد  
 ليست يد ملك وخصومة وقد حصل ذلك لانه اشت بينة اذ ليس خصم  
 له المكي فانا نعلم ان مودعه ليس هو المكي او الشهود يقرون المودع بوجه  
 وان قالوا اودعه من لا نعرفه لا اي لا يكون دفعا لا فقال ان يكون المودع يد  
 المنازع كما لو قال الى ذواليد سترته من الغائب حيث لا يدفع الخصومة لانه  
 يترحم ان يد يد ملك صار مودعه فكونه خصما او قال المكي قصته او سترته  
 متى حيث لا تنفذ الخصومة وان وصليته برهن ذواليد على ايداع ربه اما الاول  
 فلان المكي انما صار خصما بدعوى المكي عليه لا بد ذواليد دفع دعواه باطاله  
 المالك الى غيره لانه لم يدع المكي عليه بل ادعى الفعل بلا دعوى الفعل عليه  
 الغصب او السرقة وانما ثبت ففقه خلاف حيث قال يدفع به لانه  
 لم يدع الفعل عليه بل ادعى الفعل على مجهول وهي باطلة فالتفت بالعدم فيبقى  
 دعوى المالك ولها ان يد كنعين ذواليد للسرقة ولو عينه لم يدفع كذا في  
 لان ذلك الفعل يستدعي قاعلا وانما ان الذي يدع وانما ايهما وراي المكي  
 ذلك منتهى تعينه خلاف غصب من على ائمال المفعول حيث يدفع الخصومة  
 اذ لا حد فيه فلا يخرج عن كسبه فلو قضى عليه ثم حضر الغائب فقام المكي  
 على المكي قبيل لانه لم يصير خصما عليه وانما قضى على ذواليد فلو قال ان شترته



من زيد قال ذوالبيد هو اي زيد او دعني دفعت اي الخصومة بل احيى لقصته  
 على ان اصل المدعى فيه لزيد فالظن ان وصوله اليه يدوي اليه من جهة فلم يكن  
 يرد به برفصومة بل يد نيابة والدعوى انما تصح على من يكون يد ملك الا اذا كان  
 المدعى ان زيد او ملك بقبضه في يصح دعواه لانه يشترط ان يدعي صاحبا  
 فان طلب المدعى بقبضه على ما ادعى من الايداع خلف على التات ولو قال ذو  
 البيد او دعني فكيف لم يصح الا بالقبض لان الوكالة لا تثبت بقوله **دعوى**  
**الرجلين** حجة الخارج في الملك المطلق او في من جهة ذوي البيد لان الخارج هو  
 والبينة بينة المدعى بالحدث كما هو في خلاف التات هو رحمه الله فاذا انكسر  
 المدعى عليه فصح بالمال عليه المدعى خلافا لغير الملك المطلق اذ من المقتضى  
 التنازع وعن المقتضى اذا ادعى عليه المدعى من واحد واحد ما يقضي وبما ادعى  
 الشراء من اثنين وتاريخ احدى السبع فان في هذه الصور تقبل بينة  
 ذوي البيد بالاجماع كما سيأتي الا اذا اراد ذوالبيد ان لا يتنازع غيره  
 عند له فصح رحمه الله في دعوى مطلق الملك اذا كان من الطرفين وهو قول  
 رحمه الله الا في قول رحمه الله اولاد على قول لم يوسد رحمه الله اولاد قول رحمه الله  
 اخر الا عبرة له بل بقبضه الخارج ادعى ان هذا العبد له غاب عن منزله وادعى ذوالبيد  
 في سنة سنة بقبضه للمدعى ولا يلتفت اليه بينة المدعى عليه لان ما ذكره المدعى  
 تاريخ غيبة العبد لا يارفع ملك فكان دعواه في الملك مطلقا خاليا عن التاريخ و  
 صاحب البيد ذكر ان تاريخ ملكه كان تاريخ مالكه الا انما لا يعتبر عند له  
 رحمه الله فكان دعوى صاحب البيد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقبض  
 بينة الخارج برهنا اي الخارجان على ما يدعى بغير ادعى اثباته عند له  
 كل منهما بغير ادعى له واقاما البينة فصح به لهما بطريق التنازع بينهما ما روي ان  
 رجلين اختصما اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام كل منهما بينة  
 فقبض بها بينهما نصفين وبرهنا على امرهما اي من اهل كل نصف مدعى  
 وتركة فصح اذا كان عليه دية رجل او دية اثنين كل منهما انه اشتراه منه واقاما  
 بينة بلا توقيت فكل منهما باختيار ان شاء افض نصف العبد لنصف الثمن الذي

شهد به

شهد به بينة ورجع على البائع بنصف ثمنه ان كان دفعه استوائهما في  
 المدعى رغبة كما لو كان دعواه في الملك المطلق واقاما البينة وان شاع  
 ترك لان شرط العقد الذي يدعيه وهو اتحادهما بالصنف قد تفرغ عليه  
 ولعل رغبته في تلك الكيل فلم يحصل فبرده وياخذ كل الثمن ويترك حدهما  
 بعد التقاض لم ياتخذ الاخر كذا معنى اذا قضى القاضي بينهما بنصفين فبالاخذ  
 الاضطرار لم يكن ملافا ان ياتخذ جميعه لانه صار مقضيا عليه بالنصف فانفج  
 العقد فيه وانعقد منه انقضى بقضاء القاضي لا يعود الا بغيره ولم يوجد  
 وذكر بعض الشراحين ناقلا عن مبسوط شيخ الاسلام صوابه زاده انه  
 لا خيار هو الظاهر كذا في العناية وهو اي ما ادعاه شخصان لنفسه  
 ان ارضا اي ان ذكر كل تاريخا فاولا لاول لانه اشترى من زمان لا يتاخر  
 فيه لانه فادفع الاخر منه ولزى يد ان لم يورح اي ان لم يذكر تاريخا لكن ثبت  
 يد احدى فادعى لان يمكنه من قبضه بول على سبع شرايه وتحقيقه يتوقف  
 على مقدمتين احدهما ان الحادث يضاف الى اقرب الاوقات والثانية  
 ان ما مع البعدية زمانية فهو بعد اذا تقرر ما قبض القاضي في شرايه غيره  
 حادثان فيضافان الى اقرب الاوقات فيحكم بوثوقه الى حال قبض القاضي  
 منه على شرايه ومما فرغ منه ظاهرا فكان بعد شرايه ويلزم من ذلك ان يكون شرايه  
 غير القاضي بعد شرايه القاضي مكان شرايه اقدم تاريخا وقد تقدم ان التاريخ  
 المقدم اولى او تاريخ احدى بينهما ان المدعى لزم يد ان تاريخ احدى لان التاريخ  
 ماله الا انما او غير مقبض كما في قبض البيد لوال مع سبع الشرايه كما عرفت وكذا  
 وقت ان وقت احدى فاقطعت ثبوت ملكه في ذلك الوقت مع اتصال الاوقات  
 يكون قبله او بعده فلا يقض له بانكر بلا يد لهما ان كان الجميع في يد احدى  
 اذا ذكر بغير التاريخ فويا فهو البتة اولى اذ يذكر الوقت لا يؤول لاصح السبق  
 ذى البيد لان يمكنه من قبضه بول على سبع شرايه الا ان تشهد شرايه بالخارج  
 ان شرايه قبل شرايه صاحب البيد او ينتقض بها البيد لان التاريخ يتوقف بالاول

ان المدعى  
 بغيره بالاول



وعمل سراج عطف على نفسه ما في يد آخر يعني ان برهن كل من الخاضعين على ان هذه المرأة  
 زوجته سقيا اي البرهان ان لم يورثها او استولى تاريخها لتفقد انفسها بها  
 او التمسح لا يقبل الاستراكي فهي لمن صدقته منها لان التمسح ما يحكم به بقصد  
 الزوجين فيه جمع الى بقصد نهما محب اعتبار قولها ان احد هما زوجها للامانة  
 يكون سقيا اي المرأة في بيت لآخر او دخل بها فيكون هو اولي ولا يقبل قوله  
 لان مكنته من غيرها او من الدخول به دليل على سقيا الا ان يسر من الاخر  
 زوجها قبله يكون هو اولي لان الصريح بنحو الدلالة في حالها انما اذا تنازعت  
 في امانة واقاما البينة فان ارضا وتاريخ احدهما اقدم كان هو اولي وان لم  
 يورثا او استولى تاريخهما فان كان مع احدهما قبض كالدخل بها او تقبلا اليها  
 منزل كان هو اولي ان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وان لم  
 يبرهن برهان يعني ان ما ذكر كان فيما اذا صدقت احدهما برهان فان صدقت  
 غيره برهان فهي كما عرفت ان التمسح يستلزم تصديق الزوجين فان برهن  
 الاخر قبض لم يانه اقوى من التصديق ثم لا يقبل لغيره اذ لا شيء اقوى من البرهان  
 الا تحت سقيا لان البرهان مع التاريخ اقوى من البرهان بدونه كما لا يقبل في  
 الخارج على يد ظاهر التمسح الا ما ثبت ان اثبات سقيا على كسح على كسح ذي  
 اليد اشرا والمهر اولي من بينة وصدقة مع قبض يعني اذا ادعى احد هما شرا  
 من شخص وادعى الاخر بينة وقبض من ذلك الشخص واقاما البينة ولا تاريخ  
 معها كان الشراء اولي لانه اقوى من غيرها معاوضة من ايمانين ومقتضى التمسح  
 بخلاف ما اذا اختلف المملوك لهما او كان معها تاريخ حيث لا يكون شرا فدا  
 او عند اختلاف المملوك نصير كل منهما خصما على فلكه كاحقة الى اثبات المملوك  
 في ذلك سواء وفيما اذا اختلف المملوك لهما فان الى اثبات المملوك لشبهته بغيره  
 وانما يحاط به الى اثبات سبب المملوك لانفسهما وفيه يقدم الاول فيهما او كان  
 معها تاريخ والمملوك لهما او احد كان لا تقدم تاريخا لشبهته بغيره في وقت لا تاريخ  
 فيه احد خلاف ما اذا كان المملوك قتلها حيث لا يعتبر فيه سبق التاريخ كما في  
 وكذا الشراء والصدقة مع القبض في جميع ما ذكر من الاحكام وانما يكون المهر اولي  
 من بينة وصدقة مع قبض فعمدة ان رجلا ادعى غيرا مثله بغير حل انده بينة

سقيا  
 اولي من اقوى  
 من البرهان

او تصدق عليه وقبض وادعت امرأة ان ذاك البند تزوجها على ذكرا العبد وقبضته  
 كان المهر اولي لانه كما اشار اذ كل منها عقد معاوضة ثبت المملوك بينة ورجح  
 معه اي قبض اولي من قبضته معه حتى اننا وانقبض كون البينة اولي لانها  
 تثبت المملوك والبرهان لا يشك فيه والاشك في ان المقتضى حكم المهرين يكون  
 وحكم البينة غير مضمون وعند الفهم اقوى لان بينة اكثر اثباتا بخلاف البينة بشرط  
 العوض لانه يسوع ابتداء والبيع ولو بوجه اقوى من البرهان برهن خارجا على ملك  
 مطلق مورخ او شرا مورخ من واحد غير ذي اليد احقر من طار او البرهان  
 على ما في يد آخر كما هو برهن خارج على ملك مطلق مورخ ودوليد على ملك اقدم  
 تاريخا فان كان هو اولي لانه اشد اولي الى كنهين للاتباع المملوك للمهر بينة  
 فيكون بينة شرا متفق تاريخها من آخر وقت احد هما فقط قطع لها نصفين  
 في التصديق اما في الاول فلان كل منهما اثبت المملوك لبايعه وملك بايعه مطلق  
 ولا تاريخ فيه نصار كما اذا حضر ابايعان فادعيا المملوك بلان تاريخ فيكون بينهما  
 نصفين وانما في الثاني فلان بوقت احد هما لا يدل على تقديم المملوك لهما ان  
 يكون الاخر اقدم بخلاف ما اذا كان التاريخ واحد لانهما اتفعا ان المملوك لا يتبع  
 الا من حرة فاذا اثبت احد هما تاريخا حكم له به حتى يتبين ان غيره تقدم  
 ولم يتبين برهن خارج على المملوك ودوليد على الشراء منه فان كان غيره مثله  
 في يد زيد فادعاه بمراتبه عليه وبرهن عليه برهن زيدا على الشراء منه فزوليد  
 اولي لان الخارج ان كان بينة اولية المملوك فيه نصار كما اذا اقر المملوك له ثم  
 ادعى الشراء منه كذا ان برهن كل من الخارج ودوليد على الشراء ونحوه هو كل  
 سبب للمملوك لا يكره فانه في معنى الشراء كالشراء في ثياب لا شرا الاخرة كالثياب  
 العظيمة وغزل العظم وحلب اللبن والحداد الحين واليد الم غدي وغير الصوف  
 ونحوها وان كان سببا تكرر لا يكون في معنى الشراء فيقبض به الخارج كالمملوك المطلق  
 وهو مملوك الحرة والبشارة العزسي وزراعة الحنطة والحب فان اشك في جميع اهل  
 الجزر لانهم عرف به فان اشك عليهم قبض به الخارج لان القضا بينة هو الاصل  
 والودول منه بحدوث الشراء فاذا لم يعلم به جميع اهل الاصل لو كان الشراء وكثرة



عندنا ببيع فان كلامها اذا اتفق الملك من رجل واقام البيعة على سبب ملكه عند  
لا يتكرر فهو بمنزلة اقامتها على ذلك سبب عند نفسه فزوال اليد وجب من الخارج  
لان بيعة قامت على اولية ملكه فلا يشتت الخارج الا بتعلق منه الا اذا ادعى  
الخارج عليه فعلا قال في الضرورة ان بيعة ذي اليد انما يترجح على بيعة الخارج في  
الشدح او على مطلق الملك بان ادعى ذوال اليد الشراج وادعى الخارج ملكا مطلقا  
او المبيع الخارج على ذي اليد فعلا نحو الغصب او الوصية او الاجارة او الرهن  
او العارية او نحوها فاما اذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك فبيعة الخارج اولى وانما  
قال في رواية كان في الحادثة بعد نقل كلام الضرورة ذكر الفقيه ابو الليث في ما يدعي  
الشراج من المبسوط ما يخالف المذكور في الضرورة فقال دابة في يد رجل اقام في  
بيعة انه دابة اجرها من ذي اليد او اعارها فيه او رهنها اياه وادعى الملك فقام  
بيعة انه دابة تحت عنده فانه يقضي بها لذي اليد بخلاف ما نقل عنه ولو  
برهن احداهما من الخارج وادعى اليد على الملك المطلق والاخر على الشراج فزوال  
اوله لان برهانه قام على اولية الملك فلا يشتت الاخر الا بالتعلق منه برهن  
كل من الخارج وادعى اليد على الشراج من الاخر اي من صاحبه فلا وقت سقط  
وترك له بده عند نفسه ولم يردف ردها انه عند نفسه فبيعه بائنين  
ويكون الخارج لا مكان العمل بها بان يجعل ذوال اليد كانه اشترى من الاخر وقبض ثم يبيع  
لاني القبض دليل الشراج كما لا يتكس لان البيع قبل القبض لا يجوز عنده وان  
كان في العار ولها ان الاقدام على الشراج اقرار منه بالملك فصار كما اذا قام  
على اقرارين وفيه التمسك بها وان وقت البيعة في العقد ولم يشتت  
ما قبضه وقت الخارج سبب يقضي لذي اليد عند ما يجعل كان الخارج يشتري  
اولا ثم يبيع قبل القبض من ذي اليد وهو جائز في العار عند ما يقبض  
لخارج اذ لا يبيع عنده ببيع قبل القبض فيبقى على ملكه وانما اشتت قبضا فله لذي  
اليده عند ما يجعل كان الخارج اشترى اولاً ثم يبيع قبل القبض من ذي اليد وهو جائز  
في العار عند ما يقبض فله بالخارج اذ لا يبيع عنده ببيع قبل القبض فيبقى على  
ملكه وان اشتت قبضا فله لذي اليد بالايجاب يكون ابيح من جائز من على القولين

لا يبيح بيعه  
ان قبضه

وان وقت ذوال اليد سبب قبض الخارج فيجعل كان ذوال اليد اشتراه وقبض ثم  
باع ولم يشتت او سلم ثم وصل اليه سبب آخر ولم يترجح بكثرة الشهود والامور  
يعني اذا قام احد المدعيين شاهدين والاخر اربعة مثلاً او احدى باعها لغيره  
فهما سواء اما الاول فلان الترجيح لا يقع بكثرة العمل حتى لا يترجح اليقين بقاين  
آخر ذكر الحديث واما الثاني فلان الحقرة ان برهان العدل ولا عدل له فله فلا  
يقع الترجيح بها ادعى احد الخارجين نصف دار والاخر كلها يعني اذا كانت  
دار في يد رجل او عاين اثنتان احداهما كلها والاخر نصفها وهرها قال في بيع الاول  
والباقي وهو ثلثه الاربع للثاني عند نفسه ردها فان صاحب النصف لا يترجح  
الاخر في النصف فسلم له فصار بيت مناصرتا في النصف الاخر فيستصفى بينهما  
اثنتان وان كانت اى الاربعهما اى في يد واحدة للثاني وهو مخرج اليك لانه  
اذا برهن كان نصفها له على وجه الغضا وهو الذي كان بيد صاحبه اذا اجمع  
فيه بيعة الخارج وبيعة ذي اليد وبيعة الخارج اولى فقبض له بذلك ونصفها  
لا على وجه الغضا وهو كان بيده لان صاحبه لم يردعه ولا قضا وبلا وهو فيترك  
في بده برهانه على شراج دابة اى تنزعها في دابة واقام كل منهما البيعة ايتها تحت  
عنده او عند بايعه مطلقا اى سواء كانت في يدها او في يد احداهما او في يد  
ثالث لان الحق لا يختلف ذكره الرسل وارضوا قبض كل واحد منهما وقت قبضه  
النظام وان اشكل اى سن الدابة بان لم يوافق الشرايين فلهما اى قبض لهما  
بها لان احداهما ليس اولى من الاخر ان لم يكن في يد احداهما فوط بان كانا خارجين  
والدابة في يدها كانت اولى بدهما والاى وان كانت في يد احداهما فله اى قبض  
بها لانه اليد لان الاخر لما اشكل سقط الباع كان فصار كانه لم يوزعها ذكره  
الرسل وان عاين اى سنها اوقعت بطقت البيعتان لظهور كذب التوطين  
فتترك في يد من كانت في يده كذا في الدابة وانما قال الرسل الاصح انهما لا يسطران  
بل يقضى بينهما ان كانا خارجين او كانت في يدهما وان كانت في يد  
احدهما يقضى بها لذي اليد لان اعتبار ذكر الوقت لحقها وصحتها في استقاط  
اعتبارها لان اعتبارها استقاط صحتها فلا يعتبر فصار كأنها ذكر الشراج من

لا يبيح بيعه  
ان قبضه

ولا يقضي له  
والا فصار له



فبر ما وجب وفيه صاحب اليد اولى ان كانت في يدها والا فلا فهي غيرها كما اذا  
 اشرك في موافقة سنها احدى الترخين وهذا ذكره محمد رحمه الله والاول ذكر  
 الحاكم رحمه الله وهو قول بعض المتأخرين وليس بشي وهذا قلت كانت لها شريك  
 فيها ويتحقق بها لو كان المدينان خارجين او ذوي يد ولو في يدها كانت  
 له كما ذكره من احدى ما على غصب شي والآخر على ايداه نصف اي اذا كان  
 عين في يد رطلين فبر من احدى ما على غصب والآخر على اليد نصفه فبر من  
 نصفين لانه اولى بوجه نصيبه بوجه محب عليه الضمان ولا يسقط  
 بالرجوع الى الوفاق بخلاف ما اذا خالف ما يفضل بواجب ومن عاد الى الوفاق كما تكرر  
 في موضعه ادعى الملك في الحال شهيد الشهود وان هذا الوجه كان ملكه قبل لانه شهد  
 الملك في الحال والمأخوذ ما ثبت في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل كذا في المادة  
 نقل عن المحقق الركب والابن اولى من اخذ الثياب والركب اي اذا انتزعها  
 اداة احدى ركبها والآخر متعلق بلجامها او تشا رعا نوب احدى ما لا يلا في الآخر  
 متعلق بكم كانا ركب والابن اولى من المتعلق بالثياب والركب لان نصيبها  
 اظهر لاقتصاصه بالملك فكانا صاحب يد والمتعلق خارج وذو اليد اولى وما  
 اذا قام البينة في حصة الخارج اولى عامر من اولى من في الشرح من رتبة لانه  
 فكنه من ذلك الموضع وليس على تقدم يده بخلاف ما اذا كانا ركب على الشرح  
 يكون بينهما لا استواء بينهما في التصرف ولو تعلق احدى ما بغيره كذا في المادة  
 كان للملك اولى بالملك التمام غالبا الا المالك بخلاف المتعلق بالثياب وذو يدها  
 اولى من متعلق كونه اي اذا انتزع اداة وعليها حمل لاهد هما ولا في كونه الاول  
 اولى لانه اكثر تصرفا فيها ونصف الباطن جالب والمتعلق بكم كذا في المادة  
 بينهما لا يطرأ الوضوء لان الجلوس ليس بيد عليه بل اليد يكون بوجه في بيته  
 او فعلة في موضعه بخلاف الركوب واللبس حيث يكون بها غاصبا لثبوت يده عليه  
 ولا يصير غاصبا بالاعتقاد على الباطن كمن معه اي في يده ثوب وهو مع الآخر  
 حيث ينصف بينهما لان يد كل منهما ثابتة فيه وان كان يدها في الاكثر ولا يرجع

عالم ان الشرح لا يكون بالاكثريته لا يدرى ايها يكون يده مع الآخر في لو كان  
 معه لا يوجب التخصيص لانه ليس بثوب لانه غير منصوص فلم يكن  
 في يده شي من الثوب فلما اخرج الآخر بخلاف جالس دارت عاقبتها حيث  
 لا يقضي بها بينهما لا يطرأ الترخي ولا يغيره لان الجلوس لا يدل على الملك الحائظ  
 لمن جده معه عليه او متصل به الاتصال ببيع الاتصال بوعا احدى ما اتصال  
 ملازمة وهو ان يلازم احدى الطرفين بالآخر والثن اتصال ببيع وهو ان يكون  
 لبيات الحائظ المتنازع فيه متداخلة في انصاف لبيات الحائظ الذي لا ينزع  
 فيه وان كان الحائظ من غصب فالتربيع ان يكون اطراف غصبات احدى ما كسب  
 في الاخرى وهذا هو المراد بها لانه شهادتها لغير نصيبه لان الظاهر انه هو الذي  
 بناء مع حائظ او مرا فله انصاف اللبيات واطراف الغصبات لا يتصور الا  
 عند بناء الحائظين معا فكل اولى وكذا اذا كان لاهد اثنان رغبين جده مع حائظ  
 كان له لان صاحب الجذوع مستعمل الحائظ بما وضع له الحائظ وهو وضع الجذوع عليه  
 لا على عليه هو اولى وفي غصبات توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب فانها  
 غير معتبرة وكذا البوارى لانه لم يكن مستمرا لاهد وعضا اذ الحائظ لا يبين لها بل  
 بالتسقيف وهو لا يبين على الهادي والبوارى بل بين الجارين لو شارعا في اذ اشار  
 في حائظ ولا احدى ما عليه هو اولى وليس للاخر شي عليه فهو بينهما ولا يخص به صاحب  
 الهادي وذو بيت من دار كذا بيوت منها في حق صاحبها ببيع اذا كان بيت  
 من دار فيها بيوت كثيرة في يده وبيوت الباقية في يد غيره اي ان  
 يكون بينها حال كونه نصفين لا استوائها في استعمالها وهو المرد فيها والتوجه  
 وكسب الحطب ووضع الامتعة وكذا ذلك فصارت نظر الطريق بخلاف الشرح اولا  
 تشا رعا فيه فانه بقدر الارض اي بقسم بينهما بقدر ارضها لان الشرح كذا في المادة  
 لاجل سقي الارض فعد كثره الارض بكثرة الحاجة اليه برها اي خارجا على يده  
 ارض اي على ان لكل منهما يد فيها فبعض يدها لان اليد فيها فبرت يدها  
 اعضاءها ودايمته تثبت ما غاب عن علمه اي يدها فبرت يدها اعضاءها  
 او كان تصرف فيها بان يبيع فيها او يبي او يبيع يدها واما الاول فلقيام

فانه  
 كذا



الحجة فان اليد من مقصود واما الشك فله وجود التفرع والاستعمال فيها حتى يعرف  
يكنم ويعلم ما يقول قال انا في القول لا لانه اذا كان يعبر عن نفسه فهو في نفسه  
فلا يعبر عن غيره اذ عليه انه عبده عند انكاره الابنية كالبائع فان قال  
انا عبدي فلان وهو غير ذي اليد ففني من معني ذبي البعد لانه اقرانه لا يدرك حيث  
اقر عنه نفسه بالرق مكان ملكا لمن في يده كالتحاشي فان قبل الاقرار بالرق مكان  
الواجب ان لا يعبر في حق البصير قلنا الرق لم يشتت بقوله بل يدعي ذي اليد لعدم  
المعارض يدعي الحرية لانه لما صار في يد المدعي بقى كالتحاشي في يده فيقبل اقراره عليه  
ولو كبروا يدعي الحرية بسبب اى ادعاءه بالبينة لان الشافعي في دعوى الحرية لا يمنع  
صحة الدعوى كما سئل ان الله سبحانه **باب دعوى النسب** اعلم ان الدعوة  
توفاها احدى دعوى الاستيلاء وهو ان يكون العلوق في ملك المدعي وان كان في  
دعوة التحرر على الحال باع امة فولدت لاقبل من سنة اشهر منذ بيعت فادعاه  
بنت نسبه واميتها وقال زفروا ان فوطها امة لا يشتت لان بيعه اقرار منه  
بانه امة فبالدعوة يصير منافضا ولما ان مبنى النسب على الخفاء فيقبل فيه  
الشافعي كما سئل فيقبل دعوة اذا ثبتت بالعلوق في ملكه بالولادة فلا مل  
فانه كالبينة العادلة في اثبات النسب منه اذا الظاهر عدم الزمان به والنسب  
على الخفاء فقد يظن المراد ان العلوق ليس منه مكانا عند الرق في استقاط اعتبار  
الشافعي واذا صحت الدعوة استندت الى وقت العلوق فيظهر انه باع  
ام ولده فيخرج البيع لعدم جواز بيع ام الولد ويرد الثمن لان سلامة الثمن مبينة  
على سلامة المبيع بخلاف دعوى اب البائع لعدم انقطاع العلوق على ملكه اذا  
كان له حق التملك على ولده وقد زال ذلك بالبائع وان ادعاه المشتري قبله يشتت اي  
نسبه عنه ويحل على انه نكحها واستولدها ثم اشتراها ولو ادعاه معه اي مع البائع  
او بعد ذلك لا يشتت نسب المشتري لان دعوة البائع ودعوة الاستيلاء  
يكون اصل العلوق في ملكه ودعوة المشتري ودعوة تحرر او اصل العلوق لم يكن  
في ملكه والاولى اقوى لما ذكرنا اي يشتت النسب من البائع ان ماتت الام  
فاذعاه البائع وقد ولدت لاقبل وبأفذه ويسترد المشتري كل الثمن لانه

الولد هو الاصل في النسب لازما تستفيد الحرية منه الا يرى ان قوله عليه السلام  
اعتقها ولدها فاشتت لها حق الحرية ولم حقيقة الحرية واكتفيتها اقوى من  
الحق فيستنجح الاذن ولا يضره فوات البيع بخلاف الولد فانه اذا مات دون  
الام فاذعاه البائع وقد ولدت لاقبل لم يشتت نسبه استغنايه بالموت عن  
النسب ولم تهرام ولده لانه الاستيلاء وفرع النسب فلو ثبت لكان صلا  
بهو باطل بخلاف بيعه فانه اذا باع عبدا ولرغده ثم باعه المشتري من آخر  
ثم ادعاه البائع الاول ابنه فهو ابنه وبطل البيعان لان اتصال العلوق كالبينة  
العادلة والبائع يحتمل النقص والماله من حق الدعوة لا يحتمل فيستفني البائع  
واذا قهرها اي غناة المشتري الام والولد كونهما حرة لو اعتق الام لا الولد  
فاذعاه البائع الولد ابنه ابنة صحت ودعوتها وبشت نسبه منه ولو اعتق الولد  
لا الام لم يصح ودعوتها لا من الولد ولا من الام اما الاول فلانها ان صحت بطل  
اعتقها والعقود بعد وقوعه لا يحتمل البطلان واما الثاني فلانها بيع لهما والصح  
في حق الاصل لم يصح في حق المبيع ضرورة والله سبحانه اعلم لانه ايضا لا يحتمل  
النقص لبثت بعض اثار الحرية كما تنافي التملك للغير وفيما اذا اعتق المشتري  
الام او غيرها او البائع على المشتري حصته من الثمن لا حصته بالانفاق  
وفرق بين الميراث والموت والعقود لان الفاضل كذب البائع فيما زعم حيث جعلها  
معتقة من كتمان فمطل زعم ولم يوجد الكذب في فصل الموت فيوافقهم  
فيسترد حصتها ايضا كذا في الكا في ولدت لا كذا اي اكثر من سنين من  
وقت البيع لم يصح دعوة البائع اذ لم يوجد اتصال العلوق بملكه بغيره وهو شاهد  
والحجة وان صدق اي المشتري البائع يشتت النسب اذ عدم ثبوته لرعاية  
حقه واذا صدق زال ذلك المانع ولم يطل بغيره للمخيم بان العلوق ليس في ملكه  
فلا يشتت حقيقة العقود ولا فقه لانه دعوة تحرر وغيره المالك ليس من اهل  
وكانت ام ولده سكا قاي ولدت من زوجها فملكها او امة ملكها زوجها  
فاذعاه الولد له ولو ولدت فيما بين الام والاكثرة وصدقه اي المشتري كان  
الحكم كالاول يشتت نسبه واميتها ويخرج البيع ويرد الثمن ثم لا يبين حكم ولده



ولو بعد ما باعها ثم ادعاه ارضا وان يبين حكم ولد عنده بوجه باع المولى عند  
 ادعاه بعد بيعه مشترك به ثبت نسبه ولد بيعة لان اتصال العلوق بملكه  
 كالنسبة كما في البيع ثبت النسبة في مال من صرح الدعوة لا يثبت فيمنع البيع  
 لاجله كذا لو كانت الولد او ربه او اجرة او كاتب الام او ربه او اجرة  
 ثم زوجها ثم ادعاه حيث ثبت النسب ويرد هذه التصرفات بخلاف الاغاث  
 مع ما قرب باع احد القومين وبها ولدان بين ولا بينهما اقل من ستة اشهر فيكونان من  
 ماد احد اذ لا يتصور كون علوق اثنين هاذنا اذ لا يصل اقل من ستة اشهر العلوق  
 على العلوق متقدرا لانها اذا اصبحت بعد غم الرحم وادراكا كان كذلك فاذا ادعى  
 نسب احد هما ثبت نسبهما منه لانها لا تنفصلان نسبا فثبت نسب  
 احد هما يستلزم ثبوت نسب الآخر علوقهما وولادتهما عند داخته مشتركة  
 ثم ادعى التبايع الاخر ثبت نسبهما منه وبطل عتق المشتري لان الذي عند ظن  
 انه حر الاصل فانقصه كون الاخر ايضا يكون كذلك لا يحال ان يكون احدهما قاصدا والاخر  
 رقيقا وقد خلعه من ماله واحد فكان هذا انقص العتاق بام فوجه وهو الاصل قال  
لعنني هو الولد من ثم قال ليس من ثم قال هو منه يصح اذ لا قرار بانه ابن مولى  
 هو المولى المولى واما هو المولى فانه ثبت نسبه من رجل عيين حتى ينفى كونه  
 مخلوقا من ماله الزنا فاذا قال ليس هذا الولد مني لا يملك ابطال حق الولد فاذا  
 عاد الى التصديق يصح ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح النفي وهذا  
 اذا صدق الابن اما بغير التصديق فلا ثبت النسب لانه اقرار على الغير بانه حر  
 لكن اذا لم تصدقه الابن ثم عاد الى التصديق ثبت النسب ثبت النسب لولا ان  
 اقرار الابن لم يبطل لعدم تصديق الابن فثبت النسب ولو انكر الابن الاقرار  
 فاقام الابن البينة انه اقره الى ابنة فقبل بيمينته والاقرار بانه ابن مقبول  
 لانه اقرار على نفسه بانه حر وانه اما الاقرار بانه اخوه لا يعقل لانه اقرار على الغير  
 كذا في العادة قال لعنني هو ابنه لم يكن ابنه وان وصليته كجد بنوته وهذا عند رخصه  
 وهو انه دقا لا اذا جحد بنوته فهو ابن المولى واذا صدقه ذرية اذ لم يرد تصديقه  
 ولا يثبت لم يصح وكذا المولى عندهم لهما ان الاقرار بغيره يرد زيدا فصلا كان لم  
 يكن

الابن المولى  
 لا يثبت النسب  
 لولا ان

يكن والاقرار بالنسب يرد بالرد وان لم يحتمل النقص وله ان النسب لا يحتمل  
 النقص بعد ثبوته والاقرار بمثل لا يرد بالرد او تعلق به حتى المقر له صدقة  
 بعد التكذيب ثبت النسب منه وايضا تعلق به صرح الولد فلا يرد بغيره  
 قال له ان النسب موافق يرد مسلم وكافر مسلم هو عبيد وكافر هو ابني كان ابنا  
 وحران ادعيا معا لانه يكون حرا لا اسلا مالا لظهور دلالة التوحيد لكل عامل  
 وفي الحكم ثبت الاسلام يتبعه ولا يحصل له الحرية مع التبع عن كسبه يكونان  
 سبي ودعوى الكسب كان عبدا كذا في النهاية وان ادعيا البينة كان ان مسلم  
 لا يستويان في دعوة البينة ويرجع المسلم بالسلام وهو اولى لنسبه لحصول الاسلام  
 له حاله لا يثبت نسبه قال روج امرأة لعنني موافق هو ابني من غيرها وقالت ابني  
 من غيره وهو ابنيها لو كان غير محبر ولا اى ان كان محبر اقره بولي صدقة لان  
 كلامها اقر للولد بالنسب وادعى ما يبطل حق صاحبه فصح اقرارها له ولا يبطل  
 حق صاحبه بخبر قوله ولا يرجح احد هما في الاقرار لا يستويان بهما فيه وقيام  
 ابنيها عليه وقيام الخواش بينهما دليل ظاهر على انه عنهما او عتق واثبت  
 روج بنوة صبي لم يجر عنه يشهد امرأة على الولادة لانها تدعى بحمل النسب  
 الغير فلا يصدق الا بالجملة بخلاف اقرار الرجل فان فيه حمل النسب على نفسه ثم  
 شهادة القابلة حجة فيها لانه الحاجة الى تعيين الولد اذا ثبت بالنسب بالخواش  
 التام وله كانت معتدة لرم كجامة عند له صفة رجمه وهي رطلان او رجل  
 واخرتان الا اذا كان هناك حمل ظاهر او اعتراف من قبل الزوج وقالا يكون في الجميع  
 شهادة امرأة واحدة قد قرئ الطلاق ولولا الكاح والعدة كان ابنا اذ لم يكن  
 ذات زوج ولا معتدة ثبت النسب منها بقولها لان نسبه الزمان في نفسه  
 كذا في الرجل ولدت امه تزوجها اي رجل او امرأة او غيرها او كفت بيمينته  
 وطى اذ امة معتدة على ملك يمين او كاح فولدت ثم استخفت الوالدة غم الاب فيمة  
 الولد باجماع الصحابة ولان انظر من ابي ناسن واجب فيجعل الولد حرا الاصل في  
 حق ابية ورفيقه هو مدعيه نظر الامانة المولى حاصل في يده لا يبطل بغيره  
 فلا يضمنه الا بالامتنع كانه ولد لمقصودة ولا يعتبر قيمته به يوم يخاصم لانه يوم المنع

في الاقرار



وهو كما قرأه خلق من ماله وحرمة ولم يرضوا بالبرقة كما رضى في الامة المنكوبة وان  
 كانت فلا شئ على ابيه لان عدم المنع وبراءة الاب وارثا له لانه خراسا  
 في حق ابيه مما ترك يكون ميراثا لاثنيه وانا فمذله بوجه او فمذله بغيره واهل  
 ابون ديه عزم اي ابون ديه في الصورتين اما في الاولى فلتحقق المنع من الاب  
 بقوله اما الثانية فله سلامة الولد له او الدية بدل التحل شرعا فصار الولد سالما  
 بسلامتها فيقوم قيمته للمنفق كما لو كان حيا ورجع بها اي بقيته التي ضمنها  
 كتميزها اي كما يرجع بتميزها بغيره على بايعه اي بايع الولد يسبح اياه لانه ضمن له  
 سلامة لانه جزا ابيع والبائع يضمن للمشتري سلامة المبيع بجميع اجزائه  
 لان النور يشتملها لا بالقطر ان لا يرجع به عليه لانه لم يمتنع باستيفاء ضاقتا  
 ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البائع ضامنا لسلامته **فصل الاستبراء**  
 والاستبراء بالاستبراء والاسماء اي طلب شراري من غيره وطلب بهته  
 منه وطلب ابراهم عنده وطلب اجدانه لم يمنع وطول الملك للطالب لان  
 كلامها اقرار بان ذلك الشئ ملك لذي اليد فكون الطلب بعده تنافضا ولا  
 في الامة ليعتبر اي دعوى الملك في حرة يمنع دعوى الحاج كذا في جميع النفاذ  
 ودعي على اقره لا فقال الخصم المدعي عليه على وجه الدفع ابراني عن دعواه وبرهين  
 فادعي تاييانه اي المدعي عليه اقر بعد الاب او فلو كان كالي الخصم ابراني وقبلته  
 او قال صدقته في ذلك لم يصح دفع الدفع نفع دعوى الاقرار وانما لم يكن قال قبلت  
 الاب او صح لانه اذا لم يقل ذلك هاز ان يكون المال عليه لرواه الاب او لانه يترتب بالرو  
 بخلاف ما اذا قال قبلت الامة لانه بعد القول لا يترتب بالرو كذا في النفاذ  
 الظهيرة ادعي رجل على آخر بالاحمال اي لا فاما كان له على تين قط معناه في الوجوب  
 عليه في الماضي في سبيل الاستبراء فبرهين اي المدعي على الالف وبرهين الكثير  
 على النفاذ او الاب او قبل هذا اي صار به ما انما انكر مقبولا وقال لا يقبل لان النفاذ  
 يتلوا الوجوب وقد انكره فكان منشا قضا في دعواه ولما ان التوفيق ممكن لان غير  
 قد يقضي بغير ايمته دفعا لخصومة الا ان يبرأ المدعي عليه بان يقول ولا اعرفك  
 او ان يشهد به كقول ولا ابراهم ولا يبري بينك في الامة فلا يقبل بيته على

على ان يبرأ المدعي عليه  
 او ان يشهد به كقول ولا ابراهم ولا يبري بينك في الامة فلا يقبل بيته على

النفاذ ولا الامة لتعذر التوفيق اذ لا يكون بين اثنين اقدوا اعطوا قضا  
 وانقضاء ومحاكمة بلا اضطرار ومعرفة وقيل يقبل به ايضا نقل القدر  
 عن اصحابنا انه ايضا يقبل لان المحتجب او المحذرة قد يوذى بالشفقة  
 بانه فيما يخصه وكلاهما بارضائه ولا يعرفه ثم معرفة مكان التوفيق فمكنه فلو اذ  
 هذا اذا كان المدعي عليه من بيتي الامة لا يقبل بيته وقيل يقبل البيته  
 على الامة في هذا الفصل بافتتاح الرواية لانه يتحقق بلا معرفة كذا في النفاذ وقال  
 في القسمة المدعي عليه قال المدعي لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبيته ادعي الاتصال  
 لا يسمع ولو ادعي اقرار المدعي عليه بالوصول او الاتصال يسمع قال اصد الورثة  
 لا ادعي في التركة لا تبطل دعواه لان ما ثبت شرعا في حق لازم لا يسطر بالاحاطة  
 كما لو قال ست انا ابنا لاني قال ست انا وارث فلان ثم ادعي ارثه وبيته  
 صح لما سأل ان انت قضيت في موضع فحقا لا يمنع صحة الدعوى قال ذوالرئيس  
 وكوه اي ليس ملكي ادعاه في فيه وكذا ذكر ولا يمتنع عنه ثم ادعاه فقال دو  
 هو في حق وادعاه في حق لان هذا الكلام لم يثبت لاحد فقال لا اقرار للمهر او باطل  
 وانت قضت فاجبيل او انقضت الباطل على ما اصد ولو كان نه مما رجع كان اقراره  
 في رواية دي رواية الجاه الصغير في ادعي لادعي رواية ادعي انما كان قالوا  
 انما قضيت في ذواليد ابو ملك المدعي فان اقر به اقره بالتسليم اليه وان انكره اقر  
 المدعي بامانة البيته عليه ولو كان له ليس به في دعواه الخارج كما بدعي ذكر الشئ  
 بعده للتناقض في عالم يمنع ذواليد على ما رجع البكر كذا في النفاذ ادعي ريدالا  
 ولم يثبت فادعاه على آخر لم يسمع كذا في القسمة اقرار بالغيره كما يمنع دعواه  
 لتعيب بمنه اي دعواه لغيره بوكالة او وصاية نفع اذا اقر رجل بماله لغيره  
 ثم ادعاه لتعيبه لم يسمع وكذا اذا ادعاه بوكالة او وصاية او وصاية انه لو  
 موصيه لان فيه تناقض لان الحال الواحد لا يكون لشخصين في حالة واحدة كذا  
 ابراهيم عن قسمة الدعوى ثم الدعوى بامانة او وصاية حيث يصح لعدم  
 التناقض لان ابراهيم الرسل عن جميع الدعوى المتعلقة بماله لا يقضي عدم دعوى

على ان يثبت شرعا  
 لا يسطر بالاحاطة

على ان يثبت شرعا  
 لا يسطر بالاحاطة



مال غيره مع ذلك الرجل ادعى دار النصف ثم ادعى انهما وقف عليه سبعة كدواها  
 ثم ادعى النصف ثم دعوا بالغير ولو عكس ادعى انهما وقف او فلان ثم ادعى  
 النصف لم يجز روايته دين فاضحان وجاز في رواية اخرى ان دعوا بهيادنه  
 الضرر حيث قال فيه ومن ادعى غيره بالولاية او الوصاية ثم ادعى النصف  
 الا ان يوضح فيقول كان فلان ثم اشترى منه واقام بينته على ذلك ثم قيل  
 ادعى الخصومة ودين النصف ودين الخصم ان النصف كلاكه ان يوضح بالاول  
 لم يوضح به والالتفات لتمامه وعدم الاولوية بغيره ان ابن عمه لايه  
 واقته ودينه الراعي ان ابن عمه لانه فوط او على اقرار المحبت به بانه ابن  
 عمه لانه فوط كان دعوا قبل القضاء بالاول لا بعده لانه كذا ما قضى بالاول  
 ادعى ميراثا بالخصومة فرفعه ان يدعي خصم قبل اقراره معقول مدعى بانه من  
 دوما لا رجاء اذ يكون في دين كلاميه متناقض قال هذا الولد مني ثم قال هذا الولد  
 ليس مني ثم قال هو مني ثم ادعى اقراره بانه مني فعلق على المتولة او ثبت شبه  
 من رجل معين حتى ينشئ كونه فلو قال من جاز الزنا فاقال ليس هذا الولد مني  
 لا يمكن ابطال من الولد فاذا عاد الى التصديق بغيره اقول قد وقعت العمارة  
 في الاستدلال في العادة بكذا قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني ثم ادعى اقراره  
 بانه مني ثم ادعى الطاهر انه مني ومن النسخ الاول يدل عليه التعليق الذي ذكرناه  
 لانه يقتضي ان يكون هناك عبارات بغير الاول والثاني اثبات البنية والاثبات  
 بغيرها والثالث العود الى الاثبات والذكر فيها العبارات فان فوط ولو عكس ادعى  
 قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يبيح النكاح لانه النسب ثبت اذا ثبت  
 ينتج بالنسب برين مع قول المدعي انما حصل في الدعوى او شهودي كذبه او ليس  
 عليه شيء صحيح المدعي ولو برين مع قوله مدعى كذا ان كذا لا يبيح المدعي  
 او لا يلزم منه كذب شهودي بل يبيح الخصم المدعي عليه جاز كذا البراءة بينه اذا  
 ادعى رجل على آخر قد راعى المال فاقتربه المدعي عليه ثم قال قد امرت فحق عنه  
 واظهر كذا بالامر فقال المدعي نعم كنت امرت فثبتك كذا كنت متبنا  
 وقت الامر قال قول له والبنية عليه كذا لانه استند الى حاله فنافيه للضمان  
 فالخصم اذا ثبت بطلوه في ذلك الوقت اندفع كلامه ادعى فيه جارية مستهلكة  
 فبرين

فبرين خصم انما حصة راينا ما به بلد كذا لا يقبل الا ان يبيح بها حصة كذا في الفرقة  
 ادعى الاخرة ولم يذكر اسم احد من خلاف فوط كذا ابن عمه حيث يشترط فيها  
 ذكر اسم احد كذا في العادة ان النصف في موضع النكاح لا يمنع صحة الدعوى قبل  
 يمنع ولهذا الامل كثر ذكر بعضها ببناء وسنة بعضها وذكر بعضها وادعى فقال  
 فان ادعى الوصية وانكرها الوارث فاقام اي الموصي له بينته فادعى الوارث  
 الرجوع يقبل وهو الصحيح لان هذا تناقض في طريقه فقا اذ فعل الموصي قد اوصى  
 ولم يعلم به الوارث ورجع الموصي ولم يعلم به الوارث فجد بناء على ذلك وقيل لا  
 ان لا يقبل لظاهر التناقض ايضا اذا استأجر دارا من رجل ثم ادعى على الآخر  
 ان هذا الدار ملكي لان ابني كان اشترى بها لاجلي في صوري وهي ملكي واقام بينته  
 فسمع ولا يكون هذا التناقض ما نفاضة الدعوى غايه من فقا لان لا يستعمل  
 بالشرع للصغير ومن الصغير نفسه والا بن لا يعلم لذلك وهذا كما لو اقامت  
 المرأة بينته على الطلاق فلا تبا بعد ما اقبلت نفسها لئلا ان يستر ويدل الخلع  
 وان كانت غنا فقتة لا يستعمل في ذلك في ايقاع الطلاق عليها من غير علمها  
 ولها نظائر ذكرت في العادة **في نيب** الكفيل ينتصب خصما لمن لا يقبل  
 على عكس ان الاصيل لا ينتصب خصما على الكفيل لان الكفيل على الكفيل قضاء  
 على الاصيل والقضاء على الاصيل ليس قضاء عليه صورة كذا ان رجل على آخر الف درهم  
 ولم يقبل ما هو المطلوب فليق الطالب الاصيل قبل ان يقبل الكفيل واقام عليه بينته  
 اقام عليه كذا فلان كفيل بباورك فانه يفتي على الاصيل بالف درهم ولا يكون  
 هذا قضاء على الكفيل حتى لو لم يفتي الكفيل ليس له ان ينفذ منه شيئا بل اعادة البنية  
 عليه ولو لم يفتي الاصيل او لا ادعى ان في عين فلان الغائب انما كانت كفيل بها  
 عنه باوره واقام البنية بين المال عليه وعلى الغائب وينتصب الكفيل  
 خصما عن الاصيل اذا اشترك الدين بين الشريكين لا بجهة الارث فاصدرها  
 لا ينتصب خصما عن الاخر عند له حصة زعمه بخلاف اذا اشترك بها يفتي  
 اذا اشترك بينهما بجهة الارث فاصدرها ينتصب خصما عن الاخر وعند له حصة  
 اعم الله ينتصب خصما على كل حال قال محمد رحمه الله ما قال الموصي رحمه الله قياس

مطلب  
 انما قضى موضع النكاح  
 لا يمنع صحة الدعوى

الكلية الكفيل  
 كما كان على الاصيل



وما قال ابو يوسف رحمه الله اخذنا من اخذ بالاثان كابي يوسف كذا  
في المتن ثم على قولها اذا حضر الغائب وصدر الحاضر فيما ادعى كانه بالخيار  
ان شاء شارك المدعى فيما قبض ثم يتبعان المطالب اثباتا يتبع المطلوب  
ويأخذ نصيبه كذا في العمادة **كتاب الاقرار** اورده بعد الدعوى لان الدعوى  
تتعلق به ولا يحتاج بعده الى شيء آخر حتى اذا لم يوجد كبحاج الى الشهادة  
والا فاعقبه بما هو مشتق من القرار فهو لغة اثبات ما كان متنازلا  
وشرا اخبارا حتى لا يقع عليه لاثبات له عليه ما شئ وشروطه مستدكر في  
اشياء الكلام وحكم ظهور المقر به بلا تصديق وقبول من المقر فان لم يزل  
المقر بما اقر به لوقوعه والا على المقر به لان مدلوله الصدق والكذب ما هما ل  
عقل كما تقرر في موضعه **الاجاب** البلاء ويعني اذا اقر رجل بسنة علام فحول  
السبب مع اقراره وكذا اذا اقر هو او امرأته بالولد صح وكذا هو  
ان تقرر هل او امرأته بالزوج او المولى حيث صح وشرا تصديق بولا يوسف تمام  
بيان ولكن يرد في الاقرار بمرده اي بمره المقر لا بعده اذ لا يصدق ببقائه  
لا يبرح لا يثبت ابتداء عطف على نفسه ظهور المقر به للمقر لانه ليس بباقل  
لمقر المقر له المقر له قول ستره ان الاقرار اخبار بحتم الصدق والكذب فيجوز تخلف  
مدلوله البوضف عنه بخلاف الاثان كالباع والته وكما لا ياتي معنى بل فقط تعارض  
في الوجود فيمتنع فيه الخلف وقد فرغ كون حكم الاقرار لظهور المقر به لاثبته ابتداء  
او لا بقوله فصيح الاقرار بالحق **كتاب** حتى نوجه بالتدبير ولو كان عليه فبئس كالحج  
وتأنيبا من عدم الاقرار بطلاق وعق نكر بالقيام وبطلان الكذب وهو الاكراه لو كان  
حكمه بثبوت ما اقر به بان كان اثباتا يتبع لان اثباتها مع الاكراه يصح عندنا فان  
بقوله ولو ادعاه اي الاقرار ابتداء بان يقول انك اقررت لي بكذا فادفعه لي او فله  
اي الاقرار بسيما بان يقول ان لي عليك كذا لا كذا اقررت لي به لم يسمع عندنا  
المتابع لان نفس الاقرار ليس ناقلا للملك لما عرفت بخلاف دعواه اي الاقرار في  
الرفع فانهم اختلفوا انه هل يصح دعوى الاقرار في طرف الرفع حتى لو اقام المدعى  
بيسته على ان المدعى اقراره لاصح له على المدعى عليه او اقام بيسته ان المدعى اقراره هذا العين

ملك المدعى عليه هل يتقبل قال بعضهم لا يتقبل وعامة من ما هنا على انه يتقبل ويجوز  
على انه لو قال هذا العين ملكي واقر به صاحب البعد او قال لي عليك كذا وكذا  
اقر به هذا المدعى عليه نصي الدعوى ويسمع البيسته على اقراره لانه لم يجعل الاقرار  
سببا للتجويد ومن هذه الصورة ولو اقر به بل يحلف على عدم اقراره فيه خلاف  
بين ثم يوسف رحمه الله عليه وقبل يحلف لانه لو كان يثبت الاقرار والفتوى  
انه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال كذا في العمادة ورايها بقوله ولو كتب  
المقر في اقراره بالمال لم يحل ان يقر له اخذ المال الا بطيب نية اي نفس المقر  
ولو كان حكمه بثبوت لم يأخذ به وانما الاقرار كجة قاصرة اما بحسب بطلان البني  
عليه سلام قد برحم ما اقر به اقراره على نفسه بالزنا والعامة بما اقر به ما جعل  
الاقرار في الحدود والية تدري بالثبوت فلا يكون كجة في غير ما اقر به وعليه نفق  
الاجماع واما قصوره فليقتصر ولان المقر على غيره فيقتصر عليه بخلاف البيسته  
فانها نصير كجة بالقبض والتعاضد ولان غاية فتعدي الى الكل ما الاقرار فلا  
يتقوى الى العضاء ولان البيسته على نفسه دون غيره فيقتصر عليه حتى لو اقر بحول  
الانب بالحق لرجح جاز ذلك على نفسه وانه لم يصدق على اولاده واقر بانهم  
ومدبريه ومكاتبه اذ يثبت مع الحرية او استخافها لهؤلاء فلا يصدق في اقر  
مكلف اي ما قل بالحق حوا وعيد ما دون لم يعلو متعلق باقر صح اي اقرار كل من  
اقر والعبد كما دون اما الاول وطا واما الثاني فلا يعلو بالاقرار في حق الاقرار  
لان المولى اذا اذن له فقدر حتى يتعلق انوى برقبته مكان سلطان عليه من جهة  
مطلقا اي سوار كان تصرفا لا بشرط الصحة وتحققه اعلام ما صادف ذلك التصرف  
ادلا كما شئ وشرا الخلف لان الرضى والمجنون لا يتعلق باقرارهما حكم ولو اقر  
بحول صح ايضا لان الحق قد يلزم بحول لا بان الخلف ما لا لا يدري قيمة او جرح  
جرحه لا يعلم ارشاه لو كان ذلك التصرف تصرفا لا بشرط الصحة وتحققه اعلام  
ما صادف ذلك التصرف كالتصديق والودعة فان قيل لانه لا يمنع تحقق الغصب فان  
من غصب من رجل ما لا يجوز له ان يبيع او اودعه ما لا يبيع صح الغصب  
والودعة ويثبت حكمه بخلاف ما استشرط لم يذكر فان كل تصرف بشرط الصحة

الانبياء



وحقيقة اعلام ما صادف ذكره فالأقرار به مع الجهالة لا يصح كالمبيع والاجارة فان  
 عن اقراره باع من فلان شيئا او آجر من فلان شيئا او اشترا من فلان كذا  
بشي لا يصح اقراره ولا يجزئ الموعود تسليم شيئا ولزمه اي الموعود مثل الغصب والبيع  
بيان ما جعل بماله قيمة يعني اذا قال فلان على شيء او على لزمه ان يبينه بالقيمة  
 لانه اخبر عن الوجوب في ذمته وما لا قيمة له لا يجب في الذمة فاذا بين بغير ذلك  
 كان وكفا رخصا غافلا ومع ذلك الموعود يمينه ان ادعى عليه اكثر منه ولم يبرهن  
يعني ان الموعود ادين الجاهل بماله قيمة وادعى الموعود اكثر منه فان برهن عليه  
 حكم به والا صدق الموعود بيمينه على عدم الزيادة عليه ولم يصح اي الاقرار بمجهول  
 اذا حشد جهالة بان يقول هذا العبد لواء من الناس لان الجاهل لا يكون  
 مستحاضا اقل من شخص بان اقراره بغير هذا العبد من هذا او من هذا فانه لا يصح  
 عند شك لا يثبت لانه اقل للجور وانه لا يثبت وقيل بغير هذا الاصح لانه يثبت  
 وصول الحق الى المستحق لانها اذا اتفقت على اخذه فلهما هو الاخذ ويقال له  
 بين الجاهل لان الاجال من جهته وبيان الجمل على الجمل وصار كما لو وقع احد  
 عبده وان لم يبين اجرا فانه على ابي ان يصل الحق الى المستحق كذا في الكفا  
كذا اشارة الى عبدا ذونا في قوله اقر مكلفا وعبدا ذونا في الجور  
قربا لانهم فيه كذا ذونا يعني ان اقراره صحيح لان اقراره عند موصل يتعلق  
 الدين وهو مال فلا يصدق عليه التهمة وتصويره بخلاف المأذون له لان  
 سلطة على الاقرار من جهة المولى لان المأذون بالتجارة اذن بما يلزمها ويدين  
 التجارة بخلاف كذا والقول لانه ميق على اصل امره فلهذا لانها من خواص الادنية  
ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه بالحد والقود وقواخذ به الا ان ولا يوافق الى المعطى  
وكذا الجور اقر بما فيه تهمة كالمال نظرا الى اصل الادنية فيجوز ان يفتقر رفاة  
الحق المولى ولزمه في على مال درهم يعني لا يصدق في اقل منه لانه لا يعد بالعادة  
 ولزمه في على مال عظيم نصاب مال الزكاة وقد رخص نصاب في قدره اي غير مال  
 الزكاة يعني لا يصدق في اقل من مائة درهم في الفضة واصل من عشر من مثقالا

في الذهب في اقل من خمس وخمسين في الاصل ولا في اقل من قدر النصاب قيمة  
 في غير مال الزكاة لان النصاب عظيم حتى صار صاحبه غنيا وكثر في على اموال  
 عظيم ثبت نصيب من جنس ما ساهم اعتبارا لادني الجمع حتى لو قال من  
الدرهم كان ستمائة درهم وفي درهم ثلثه وراهم اعتبارا لادني الجمع وفي  
 درهم كبيرة عشرة اي لا يصدق في اقل منها عند له حصة رخصا لانه لا يصدق  
 كاشتهى الى الجمع وفي كذا درهم من المفسر افسر وفي كذا درهم لانه يبر  
 لهم كذا في الهدية وقال قاضيان لوقال كذا دينار عليه دينارات لان  
 كذا كناية عن العدد واصل العدد اثنان وفي كذا درهم لزم احد عشر اي لم يصدق  
 في اقل منه لان كذا كناية عن عدد مجهول فقد اقر بعد دين مجهولين ليس  
 عرف العطف واصل عدوين كذا وكذا لزم احد وعشرون اي لم يصدق  
 في اقل منه لان ذكر عدوين بهما حرف عطف واصل ذلك من كذا احد  
 وعشرون ووجوب الاقل في الفصلين ليتقنا به في الاصل والاصل في الذم  
 البراة ولو قلت اي قول كذا ابتداء وبيان يقول كذا كذا كذا درهم فاحد عشر  
 على الواحد منها على التكرار اذ لم يجمع بين ثلثة اعداد بلا عطف فلا بد من  
 على الواحد على التكرار على الاثنين على اقل العدد في التفسير عنه ذكر في  
 بلا عطف وهو احد عشر ومعه ان لو ثبت لفظ كذا مع الواو فانه واحد واثنا عشر  
 لانه اقل ما يجزئ عنه ثلثة اعداد مع الواو ولو ربح اي وهم كذا مع ثلثين  
 الواو بان يقول كذا كذا كذا كذا درهم زيد الف على العدد قبله فيلزم  
 الف مائة واحد وعشرون لانه نظيره على قيمة اقرار بالدين يعني اذا قال له  
 على من المال كذا كان اقرارا بالدين لان على لا يجب والا لزم وقبل بيني  
 عن الضمان يقال قيل فلان على فلان الا من وسع الكفيل قيل لانه ضامن  
 للمال وان وصل به ودية اي قال الموعود اراخ وهو ودية صدقة لان الموعود  
 عليه الحفظ والمال محله فقد ذكر الحيل اراخ والمال واحتمل التفظح اراخ  
 موصولا لا مفصلا عندى معي في بين في صدق في كيسي اقرارا بالمانة لان



الكل اقرار يكون الشيء في بده وذا يكون امانة لانه قد يكون مضمونا وقد يكون  
امانة وهذه اقلها جميع مالي او جميع ما املك به لا اقرار لان مال امانته  
يتمتع ان يكون الاخر في تلك الحال فلا يصح الاقرار واللفظ يحتمل الاشياء  
فيجعل عليه ويكون بنية يقتضيه التسليم فان وعدت والا فلا قول المصدق  
منه الاخره قوله لانه اقرار يقع لوقال له رجل له عليك الف درهم فقال  
انزله او انتعه او اجعلني به او قضيتك او ابرأني او صدقت به  
على او يستلم او اهلك به على اقراره وبلا اقراره لا يقع في عبارة القادة  
والوقاية في هذه الضمير ضمير الثاني وفي الكافة والكنه ضمير المذكور والمال بعد  
القوم الالف من الموثقات السماعية اخبر له المذكور ان يكون الاقرار لا بد  
اقرار فلان الضمير راجع الى الالف المذكور وهو موصوف بالوجوب فكأنه انزله  
او انتعه او اجعل مثالا لا يكون اقرارا اذ لا يدل على انصرافه الى المذكور ولا الى  
دعوى الاباء كما يقتضيه لان الامارة استعاط وهو انما يكون بعد الوجوب وانما يدور  
والسابع فلان هذا دعوى التملك منه وذا لا يكون الا بعد وجوب المال في ذمته  
وانما ان من من فلان كقول الدين من ذمته لا يكون بدون الوجوب وهو  
يعلم اقراره اذ قيل له بل في عليك كذا لان الاشارة من الاخرين قائمه مقام  
الكلام لا من غيره اقر بدين مؤجل وقال المولى حال صدق بجميع معنى اقرار  
بدين مؤجل فصدقه المولى في الدين وكذا به بالتأجيل لزم الدين حال الالائه او كونه  
على نفسه وادعى لنفسه حقا فيه فيصدق في الاقرار بلا حجة ودون الدعوى كما لو اقر  
بعيد في بده انه فلان استباحه منه فصدقه المولى في التملك لا الاشارة ولزم  
في لم على ماله درهم درهم اي اذا قال له على ماله درهم درهم ولزم درهم درهم  
ولزمه ماله و ثوب و ثوب الماله اي المخرج في غير الماله اليه والعكس في ماله  
درهم كذا وكذا هو قول الشافعي رحمه الله لانه عطف مخرج ماله في العكس  
والعطف لم يوضح للبيان فيثبت الماله بهما فيها وتلكان فيهما درهم درهم  
لما في عادة الناس استعملوا اقرار الدرهم واكتفى بذكره مرة واثباتها  
بكثر استعماله وهو عند كثرة الوجوب بكثره اسبابه واذ في المقدمات كالمكليات

لا بد من

والمزونات لانها تثبت دينا في الذمة سلم او قرضا وتما بخلاف الشياء  
وما لا كمال ولا يوزن فان وجوبها لا يكثر الذمة لان الشياء لا تثبت فيها  
الا في السليم والكساح وذا لا يكثر فيبقى على الحقيقة كذا وتوابع اي اذا قال  
له على مائة وثوبان لزم ثوبان وبغير الماله وفي الجميع اي اذا قال له على مائة  
ونصفه ثوبان كلها ثوبان لانه ذكر عدد من مائة مائة ونصفه واما غيرها  
فغير انما يصرف اليها لانها استويا في الخاصة الى النصف لا يقال الا انما لا يصح  
محبة لانها لا اقرارا بل ثلثه صار كذا وذا قد لزم في على نصف درهم ودينار  
وثوب ونصف هذا العبد وهذه عبارة نصف كل منها لان الكلام كله وقع  
على شيء بغير عينه فينصف النصف الى الكل كانه قال على نصف هذا  
نصف هذا الخ اقر بفسحة درهم ودينار او بغيره كان من الغضبة لان  
الاكتفاء بالتعبير الاول شايع عندنا قال به في ولبسوا في كساحهم ثلثا ثوبان  
سنتين تسابع من السنين واقر بتمر في قوصرة لزمه اي التمر والقوصرة  
فسحة في المسوط بقوله قضيت لزمه قوصرة ووجهه ان القوصرة وعاء وطرف له  
وغضبة الشئ وهو مطروف لا يتحقق بدون الطرف فيلزمه وكذا الطعام  
في السفينة والحظ في الجوالى بخلاف ما اذا قال قضيت من قوصرة لان  
من الاشارة فيكون اقرارا بنصف المخرج واذية اي اقر بزيادة في صطل  
لزمه اي الدابة فقط اي بلا اصطبل لانه غير المنقول عندنا بخلاف غير ذلك  
كذا الطعام في البيت يعني يلزم الطعام لا البيت الاصل في جنس هذه المسئلة ان  
الطرف ان امكن ان يحمل طرفا ينظر فان امكن نقل لزمه والا لزم المظروف فقط  
عندنا لان الغضب الموجب للضمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى انه لم  
ينقل لم يصدق لانه مطلق فينصرف الى الكمال وعندنا لزمه لزمه جميعا لان  
غضبت غير المنقول منصور وان لم يكن جعله طرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول  
كقوله درهم درهم ولم يلزمه اثني لانه لا يصح ان يكون طرفا في اقر بكذا ثم  
خلقته وقصته لان الاسم يشملها واقر بسيف لم يصدق وجوبه واما على ماله درهم  
السيف يطلق على الكل المنصل عن يده ويقتضي عنده والحق ان جميع الخيارات بغير



وهي علامة واقعة في عهد انما كسوتها لاطلاقة الاسم على الكل عرفا لانها  
 من باب التثنية والاسم في التثنية في ثوب او في منزل لانه لانه  
 طرف له حقيقة وامكن لفظ كاد وافر ثوب في عشرة اوثاب له ثوب عذله كسب  
 رجمه وقال محمد بن احمد عليه السلام ثوبا لان النفس من الثياب قد يلف في  
 عشرة فامكن جعله ثوبا كقول من خط في جوارح ولا في ثوب وهو قول له صمد اول  
 ان العشرة يكون ثوبا لانه عادة والمتنوع عادة كالمختص حقيقة واقعة في  
 ثوب الضرب له ثوب لان اثر الضرب في ثوب الاجزاء لانه بمنزلة المال وبسببه مع  
 عشرة اي لو قال اردت ثوب مع ثوب لانه عشرة لان اللفظ يحتمل قال الله تعالى  
 فادخل في عبادي قسلا مع عبادي واذا اتممت اللفظ ولو جاز انما هو لا يسمي اذا  
 كان فيه تشابه على نفسه كما عرف في موضعه في من درهم الى عشرة او مائة درهم  
 الى عشرة تسعة عند له صمد رجمه الله وقال لا يلزم عشرة وقال زفر طرقة فانه في  
 النكاح لانه جعل الدرهم الاول والاخير واحد لا يدخل في المحرود ولها ان  
 الغاية يجب ان يكون موجودة او المعدوم لا يجوز ان يكون هو الموجود ووجوده  
 بوجوده فيدخل الغاية ولو ان الغاية لا يدخل في المحقق لان الحد يما لم يوجد  
 ولكن ينال به من اذ حال الاول لان الدرهم اثنان والثالث لا يتحقق به في الاول  
 فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية وفي من دارك يا بنين  
 الخاطب ما يشرها ما ذكر ان الغاية لانه في الغاية اقر بالكل اي حل جارية او حلقة  
 لرجل خرج اقراره ولزمه لان له وجهها صحيحا وهو ان رجلا اوصى به لرجل موت المحض  
 وميراثه للموصي له مطلقا اي سواء بين سببا صالحا او لا وله اي لقر المحض  
 ايضا مكن لا مطلقا بل ان بين سببا صالحا كارت ووصيته بان قال مات ابو  
 فزرة او اوصى به فلان فالأقرار به صحيح لانه بين سببا لوعاينا حكما به  
 فكذا اذا ثبت باقراره ثم اذا وجد السبب الصالح فلا بد من وجود الخبر  
 عند الاقرار او محتملا وذلك بان تضعه لاقول من ستة اشهر من مات المورث  
 او الموصي اذا كانت ذات زوج او اقل من سنتين من وقت الزواج اذا  
 كانت معتدة فان ولدت هذا لاقول من ستة اشهر في الصورة الاولى او من سنتين  
 في الصورة الثانية فلو اقر بوجوده في المبطون بين مات المورث او الموصي او بين

سبب  
 والمختص  
 كالمختص حقيقة

ان ولزته ميتا فله وصي المورث اي من المال الى ورثة الموصي والمورث لان  
 هذا الاقرار في الحقيقة لها وانما يتصل الى الجنين بعد ولادته ولم يتصل فيكون  
 لورثتها او ولدت جنين فلها ما اقر من نصيب ان كانا ذكرين او اثنتين  
 وان كان احد منهما ذكرا والاخر انثى ففي الوصية كونه في الميراث بل ذكر مثل قول  
 الاثنتين وان كانا بنتين ففي الوصية كسب وافر اصل وصيته بان قال  
 اطلق يا بني او اقرضني اذ ويب لي او ابرهم الاقرار ولم يبين سببا بان قال  
 على كل فلانة كذا الغاية الاول فلانة بين سببا لعدم تصور ان الجنين  
 لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكم لانه لا يولد عليه وانما ان فلان مطلق الاقرار  
 ينصرف الى الاقرار بسبب الحارة ولهذا اقرار المأذون واحد المتعاضدين  
 عليه فيصير كما اذا اصرح به الشاهد اني جعل رجلا من بنين علي الف في  
 مجلس واثبت رجلا ان اوان في مجلس اقر لزم الغاية لو اراد صك على  
 المشرود فاقرب عندهم قرين او اكثر بالف في ذلك الصك فالواجب ان  
 واحد اتفاقا لا اتفاقا هو الاول كونه موافقا لما لا يثبت في الصك وان لم يثبت  
 بالصك بل اقر بخبرة اثنان بنين بالف ثم في مجلس اقر بخبرة اثنان بنين  
 بالف ببيان السبب فعند له صمد رجمه الله يلزمه اتفاقا بشرط مفارقة  
 اثنان بنين الا في الاولين في رواية بشرط تقدم معايرتهما لهما في اقرار  
 وهذا بناء على ان الثاني غير الاول كما اذا كتب كل بالف صكوا وشهدت على كل  
 صكيت بن بنين وعندهما لم يلزمه الا الف واحد لدلالة النوف على ان تكرار  
 الاقرار لثابت كيداه بالزيادة في الشهود وان اقر المجلس باللازم الف واحد  
 اتفاقا على خروج الكرخ لان المجلس تأثير في جميع الحكايات المنوعة وجعلها  
 في حكم كلام واحد الا في كتابته الاقرار اقراره لوقال للصك كاتبت فلان  
 خط اقراري بالف على يكون اقرارا وكل للصك كاتبت فلان  
 لوقال كاتبت ببيع هذه الدار يكون اقرارا ببيع كاتبت او لم يكتب ولوقال  
 للصك كاتبت طلاق اقراني كاتبت كذا في العادة وانما الحكم حكم لان الامر  
 انما اقراره فلا يكون تخمين حقيقة بل هو ان الامر بكتابة الاقرار اذ اقبل اقرار

بكتابته في الاقرار  
 اقرار



احد النورثة اقربا للدين قبل بلزوم كل وقيل حصته يعني اذا ادعى رجل دينا  
 مع ميت واقرب بعض النورثة نفي قول اصحابنا بوقد من حصته المقر جميع الدين  
 قال العقبة ابو الليث هو القس لكن الاختبار عندنا ان يوقد منه بالحصته  
 من الدين وهو قول الشعبي وابن زيبي وفتيان الثوري وغيرهم  
 ممن تابعهم وهذا القول بعد من الضرر وذكر ثمر الائمة الخلو ايضا  
 قال مشايخنا زيادة شيء لا يشترط في الكتب وهو ان يوقد القاص عليه  
 باقراره ان يجر الاقرار لا لجل الدين في نصيب بل بكل بقضاء القاضي ويظهر  
 ذلك بمسئلة ذكرها في الزيادة وهي ان احد النورثة اذا اقربا للدين ثم شهد  
 هو ورجل ان الدين كان على الميت فانه يقبل ويسمع شهادة هذا المقر فلو كان  
 الدين كل في نصيب يجر اقراره لزم ان لا يقبل شهادة ما فيه من المقر قال  
 رحمه الله عليه وينبغي ان يحفظ هذه الزيادة فائدة عظيمة كذا في العادة  
**باب الاستئذان** في كونه مغيرا لشرط وكونه استئذنه بعض ما اقر به بمصدا  
 باقراره لزمه باقية يعني اذا قال له على عشرة دراهم الا واعد الزمة تسعة لما تورثه  
 الاصول انه بانئذ بعد التثنية اي الاستئذان فكأنه قال ابتداء له على تسعة وشرط  
 الاتصال عند فائدة (فعل) كونه مشرا ولعل عن ابن عباس جواز التثنية  
 ولو كلفه ان لو استثنى كل فكله ان لزمه كل لو كان الاستئذان لبعض لفظ كوعلى  
 في كذا لا غلظة لانك قد عرفت انه تكلم بالباء بعد التثنية والباء بعد كل فيكون  
 رجوعا والرجوع بعد الاقرار باطل موصولا كان او مفصلا فان استثنى الكل  
 لزمه الكل وبطل الاستئذان بخلاف ما اذا كان بغير اللفظ الاول امكن جعله مكانا  
 بالباء بعد التثنية لانه انما صار كذا ضرورة عدم فكله فيما سواه لا لا رجوع  
 الى اللفظ فيما تنظر الى ذات اللفظ امكن ان جعل المستثنى بعض ما تناوله  
 المصدر والامتناع من خارج كقول ما اذا كان معين ذلك اللفظ حيث يكن  
 جعله مكانا بالباء بعد التثنية كذا اذا قال فلانة كذا الا بولا فانه يصح ايضا لو ورد  
 التثنية اللفظي استثنى وزينا او كليا من دراهم صح فقهه يعني لو قال له على  
 ما يدرهم الا وبنار او لا تغير خمسة صح عند لي صم وحمد وحمد له كذا

در بصرى

ما يغناه  
بشراف باج

كل  
دار صوب  
بعد انوار بالكل

الاستئذان في كونه مغيرا لشرط وكونه استئذنه بعض ما اقر به بمصدا

در بصرى

در ما الله ولزمه ما يدرهم الا بولا او لا تغير خمسة الا قيمة الديار  
 او الغيرة والعياض ان لا يصح هذا الاستئذان وهو قول محمد بن الحسن لان الاستئذان  
 اخراج بعضنا بئذ له صدر الكلام على معنى انه لو لا الاستئذان لكان واقلا كالمصدر  
 وبذا لا يتصور في خلاف اجتنابها صحته استحسانا بالمقدرات جنس اصدى  
 وان كانت احصا صورة لانه ثبتت في الزمة ثبنا اما الديار فقطاهم  
 وكذا غيره لان الكسبي والوزني مبيح باعيا زها ثم با وصافها حتى لو عينا تعلق  
 البعد باعيا زها ولو وصفا ولم يعين صا حكا حكا الدنانير وهذا يستوي  
 الجيد والردى فيها وكانت في حكم الثبوت في الزمة كجنس واحد معنى فالاستئذان  
 تكلم بالباء مع الصورة ولو استثنى غيرهما اي غير وزني منها ان من الدراهم لا اي  
 لا يصح عندنا خلاف ذلك في لهما انما اخذ احدا من حيث المالة ولنا ان ذلك  
 المقدور لا يبعد الاتحاد جنس بل لا بد من وصف المنة ولو منع كما عرفت اذا وصل  
 باقراره انت الله ابطله اي ابطال وصلة الاقرار لان التعليق بمشئة الله  
 ابطال عند محمد رحمه الله فبطل قبل انعقاده ليكن التعليق شرط لا يوقف عليه عند  
 لم يوقف رحمه الله كان احوال من اصل او بشرط اختيار بيان قال الغلان في الف درهم  
 على اني بالخير مائة ان لم يدر المال بجملة الاقرار لوجود الصيغة المرفة وبطل شرط  
 لانه الاقرار اختيار ولا يدخل في الخيار الاضار لانه ان كان صدقا فهو واجب العمل به  
 وان لم يكن وان كان كذبا فهو واجب الرد فلا يتغير باختاره وعدم اختياره  
 وانما شرطه اشتراط الخيار في العقود ليتخير من الخيارتين فسخه والمضاهة اقر  
 براد استثنى بناء ما قال هذه الدار لعل ان الانباء كانا اي لا وض وانما التمسك  
 ولم يصح استثناءه لان اسم الدار لا يتناول البناء مقصودا او الدار به لما ادر  
 عليه الخاط من البقية والبناء يدخل في اللفظ ولذا لو اشترى البناء فباعه البعض  
 لا يفسط شيء من الثمن بمقابلته بل يجر المنة والى استثناءه انما يكون في التثنية  
 الكلام نفا لانه تصرف لفظي اقول براد غنى طاهر ان يكون البناء جزءا من الدار حال

بحق







لا منفصلا قال رجل لا اخذت منك الفادبعة فهلك وقال الآخر بل نصبا  
من اي الحق لانه اقرب سبب الضمان وهو اخذ العير ثم ادعى ما يوجب البراءة عنه  
وهو الاول بالاخذ والاخر بغيره فكان القول قوله مع يمينه الا ان يكل عن اليمين  
في بغيره كمال فله نصيب في رد قوله اعطينته ودعيه الى لو قال الحق اعطينت  
الف درهم ودعيه فهلك وقال المالك لا بل نصبت مني لا يضمن الحق لانه لم  
يقرب سبب الضمان والمقول يدعي سبب الضمان وهو بغيره فكان القول له  
قال كان هذا ودعيه لي عندك فاخذته فقال هو لي اخذه يعني اذا اخذ رجل من  
رجل شيئا فقال لا اخذ كان هذا ودعيه لي عندك فاخذته فقال المأخوذ منه هو  
لي اخذه المأخوذ منه لان الاخذ اقرب بالبدل ثم الاخذ منه وهو سبب الضمان  
كالبين وادعى استحقاقه عليه فلا يقبل بل يجب عليه ودعيته قائما بقيمة  
ما كان صدق من قال اجرت قريبا او ثوبه فركبه او سبه وردة التي وقال  
فلان كذبت بل الوصل والثوب في وقد اخذتهما مني ظاهرا فالقول للمقر والامر  
اليمين او عا ط ثوب لي كذا فقبطته اي لو قال فط فلان ثوبه هذا ينصف  
درهم ثم قبضته وقال فلان الثوب ثوب لي فالقول للمقر ايضا قال هذا الالف  
ودعيه لزيد لابل ليكره الالف لزيد وعلى المقر مثله ليكره لانه لما اقرب لزيد  
اقراره لم وصار ملكا له قوله بعد ذلك لا ليكره رجوع عنه فلا يقبل قوله في حق  
زيد يجب عليه ضمان مثله ليكره اقرب من لان ان تم قال كنت كاذبا فيه  
اي في اقراره حلف المقر على عدم كذبه اي على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقر به  
ولست بمبطل في دعيه عليه فدل عليه نوبه ودم انه وعد بما لم يقبله المقر  
الى قوله والعقوى على انه حلف المقر بجره بالعادة بين الناس انهم يمينون  
هكذا الاقرار ثم يخذون المال كذا في **باب اقرار المريض** يعرض  
الموت ومن صحة مطلعا اي سوار على سبب ادعى ما اقرار فيها ودين  
مرض موته بسبب فيه اي مرضه معروف كيدل ملكه ما ملكه او املكه او لا  
مثل عرسه وعلم محاسبه بغيره فان على ما اقرب فيه اي في مرضه وعند ان في

هذا يدعي الاولين لا استواء السبب وهو الاقرار ولنا ان المريض يجوز عن  
الاقرار بالدين ما لم يخرج عن دين الصحة فالدين الثابت باقرار المجبر لا يراجع  
الدين الثابت بلا مجر كعبد ما دون اقرب بالدين ثم اقرب بالدين بعد مجر فالثاني لا يراجع  
الاول والحق اي دين الصحة ودين المرض بسبب فيه معروف ودين المرض الذي  
علم مجر الاقرار فيه لعدم على الارت لان قضاء الدين من احواله الاصلية وفي  
الورثة يتعلق بالتركة بشرط الفراغ ولهذا تقدم فاقصه في التكفين ولم يجز  
خصيص من تم قضاء دينه ولا اقراره لو اراد سوار اقرب من او عين لقوله عليه السلام  
ان الله ياكل كل ذي حق حقه الا وصية لوارثه سوار اقرب من او عين  
قوله عليه السلام الا تصدقوا البيعة اي ببيعة الزمان ودعيته الورثة لان المانع  
من تخصيصه يتعلق حقهم بالتركة فاذا صدقوه زال المانع وقارر الخصص وقارر  
اي اقرار المرض بغيره الى غير الوارث لوجود المقتضي وانتفاء المانع اما الاول  
فلانه تصرف في مال الصالح وهو يقتضي الجواز واما الثاني فلان المانع من الجواز كان  
الارت وقد انتفى ولو وصليته كان اقراره بكل ما له ماردى عن ابن عباس انه قال  
اذا اقر الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط ذلك بالمال والحق  
ان لا يصح اقراره الا في الثلث لان الشئ قد تصرف في الثلث وتعلق بالثلثين  
حق الورثة ولهذا لا يتبع جميع ما له لم ينفذ الا في الثلث فكذا الاقرار وجب  
ان لا ينفذ الا في الثلث ولكن ترك القياس لما روي عن ابن عمر قوله اي  
لا يصح مال ثم اقرب بيمينه ثبتت عليه وبطل اقراره واقر لاجنبية ثم  
تكررها فم اقراره لها وعند زفر يبطل هذا الاقرار ايضا للثمة ولنا انه اقر  
ليس بينهما سبب التهمة فلا يبطل سبب يحدث بعده كلاف المسئلة  
الاولى لان دعوى النسب يستند الى زمان العلوق فيظهر ان الشبهة ثابتة  
زمان الاقرار فلا يصح اما الروضة فتقتصر على زمان التزويج فلا يظهر ان  
اقراره كان لزوجته كلاف التهمة والوصية اي كلاف ما لو وصيت  
لها شيئا او اوصى لها بشئ ثم تزوجها فانها تبطلان اتفاقا فان الوصية



عليك بعد الموت وهي وارثه في طالع والرهبة في مرض وصية حتى لا تغد الا  
من اثنتي عشرة سنة في ثلث الوصية وصارت كالوصية ولو اقر بين  
لمن طلقها في اي فرض مائة فلها الاقل من الارث اي ميراثها منه والدين  
تقيام التهمة ببقاء العدة وباب الاقرار كانه مفيد البقاء الزوجية فربما  
اقيم على الطلاق ليصح اقراره لها زيادة على ارثها ولا تهمه في اقلها فيثبت  
اقرار رجل بنوة غلام حيث قال ابن ابي حنبل سببه في مولده وقدره بانه فاقدة  
هذا القيد ويولد منه بمثله وصدقته اي الغلام ذلك المتولد هو من اهل اي من  
اهل المصدق بن ثبت نسبه اي نسب الغلام منه اي المتولد وشارك اي  
الغلام الورثة بشرط جهالة النسب لانه لو علم لم يثبت من غيره وان ولد لثقل  
ثقل يكون كذا بظاهر اذ ان يصدق الغلام لان المسئلة في غلام يعبر عن  
فلا يد من تصدق لانه في يد نفسه حتى اذا كان صغيرا لا يعبر عنه تصدق  
ولما قال وهو من اهل وشارك الورثة لانه لما ثبت نسبه منه صار كالوارث  
المعروف صح اقراره اي الرجل بالولد والوالدين لانه اقراره على نفسه ليس فيه  
عمل النسب على الغير والزوجة والمولى لان موجب اقراره يثبت بينهما بمقتضاها  
بلا اضرار باحد فينفذ ويصح اقرارها بالوالدين والزوج والمولى لان الاصل  
ان اقرارها لا يثبت في نفسه لا على غيره وبلا اضرار به ولا لاكون الا اقرارا  
في نفسه فيقبل بشرط تصديقهم لانه اقرار غيرهم لا يضرهم لان كل منهم في نفسه  
الا اذا كان المتولد صغيرا في يد المتولد او يولد لا يعبر عن نفسه او عدله فيثبت  
نسبه بخبر الاقرار ولو كان هذا الغير بشرط تصديق مولاها كما شرط تصديق  
الزوج في دعوى المرأة الولد او شهادة امرأة قابله كانت او غير ما في اقرارها  
ذات زوج بالولد وعدم العدة في غير ما في اقرارها في غير ذات الزوج في  
اولم يكن المرأة ذات زوج ولا عدة صح اقرارها بالولد لان فيه الزمان  
نفسها دون غيره فينفذ عليها وصح التصديق بعد موت المتولد الا في الزوج

بعد موتها مائة يعني صح التصديق في النسب بعد موت المتولد النسب بعد موت  
لته وان اقرت بها او ماتت وصدقته بعد موته يصح تصديقه عند له  
رحمه لانه لما مات زال السكاح بطلت به كونه ان يتزوج اخوها او بها  
سواها ولا حل له ان يغلبها فيبطل اقرارها فلا يصح التصديق بعد بطلان الاقرار  
اقر بنسب من غير ولد ولا كان وعلم لم يثبت في النسب ولا يقبل اقراره في  
حقه لانه يحيل النسب على الغير فاذا ادعى نفقته او قصاصة يعتبره بغيرها و  
يرت الاصح وارت وان بعد من ان كان للمتر وارث معروف قريب او بعد  
فواحد بالارث من المولى حتى لو اقر باخ ولد له او خاله فالارث للعمة والحالة  
لان نسبه لم يثبت فلا تراج الوارث المعروف مات ابوه واقر باخ شارك  
في الارث بالنسب لان مقتضى اقراره شيئا حمل النسب على الغير ولا ولاية  
له عليه وشركة في الارث ولم فيه ولا تهمه في نفسه ان لا الاول اقر احد  
ابن يثبت له اي ذلك الميت على آخر ومن بعض منطلق باقر ابنه تصدق لاشي له  
والنصف للآخر يعني اذ مات وترك ابني ولم على رجل الغدرهم فاقتر احد  
الاثنين ان اباه فبعض منه نصفه وكذا في الآخر فلا يثبت للمتر ولا يثبت نصفه  
لان الاقرار باستيفاء الدين اقرار بالدين على الميت لان قبض الدين انما  
يكون بقبض عين مضمون من يصير دينه فيقتضيان فاذا كثر اخوه استوفوا  
الدين نصيبه فالحق يقبض جميع الدين لا يكون له من الميراث شي ولا يصح المتجر  
على اخيه بنصف ما قبض وان تصادف احد استراكم اي المقبوض بينهما لانه  
لورجع على اخيه لرجوع اخوه على الغريم في جميع الغريم على المتر بقدر ذلك لا يتقاضى  
الخاصة في ذلك القيد وتبناه في الميت والدين بعد من على الارث فتودي  
الى الدور **فصل** في اقراره بدينها فليكنها زوجها صح اي اقرارها في حقه اي  
حقه زوجها عند له صحه رحمه الله على حسن ولا لازم كالدين البتة بالمعاشة  
بالاستقلال او الشراء او بائنة وعندهما لا اي لا تصدق في صح الزوج ولا  
فحسن ولا لازم لان فيه منع الزوج على عشاها واقرارها لا يصح فيما يرجع



الى بطلان حق الزوج بجهول النسب اقرب بالرفق لان وصديقها المولى  
 ولها روح واولاد منه اي من الروح وكذا اي الزوج صحيح صحتها اي حق المرأة  
 حتى اذا طلق بعد الاقرار لم يكون رقيقا لاصفة وصح الاولاد فزوج على نفسه وصحة  
 حتى لا يبطل النكاح وفتح على نفسه وصح الاولاد وصحت قبل الاقرار  
 وما في بطلانها وقته اي وقت الاقرار او اقرارهم قبل اقرارها بالرفق فاما ولد  
 على بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عند له يوسف رحمه الله اذ حكمه فيها وولد الرقيق  
 رقيق وقر عند في ربه اذ لا تتردها بشرط اولاد منها فلا تصدق على ابطال  
 هذا الج جهول النسب فزعمه ثم اقر بالرفق لان وصديقها صحيح حتى  
 صار رقيقا دون ابطال العتق حتى بقي معتقه وان مات العتق الذي  
 بجهول النسب يبرئه وارثه ان كانا اي له وارث والا اي وان لم يكن له وارث  
 فالقول اي برئته المولى لانه كان للمولى وقد اقر للمولى فان مات المولى لم يبرئه  
 لعصته المولى لانه لما مات انتقل الولاء اليهم بخلاف ما لو كان صا قال في عتق الف  
 قال الحق او الصدق او البقيع او كراي قال صا او صدقا او بغيضا او كراي  
 اي قال الحق او الصدق او البقيع او كراي قال صا او صدقا او بغيضا او كراي  
 صدقا او بغيضا او كراي او كراي بها البرهان قال البرهان او الحق البرهان كان اقرا  
 لانه ما توصف به الدعوى فصيح للكتاب ويستعمل في التصديق عرفا فكانه قال ادعيت  
 الحق او الحق الحق صا او الصدق او البقيع او كراي لا يكون اقرا  
 لانه كلام تام بخلاف ما تقدم لانه لا يصح للائحة او قال لانه ما رده  
 ما رايه يا جنيته ما ايقنه او قال هذه اربعة فقلت كذا واما قوله في  
 المشتري بها اي باجارتها واهد منها اي من هذه الغيوب لا روي لانه بعد  
 البيع به اي بواحد من هذه العبارات لان غير الاخير نداء وقصد المبادي  
 باعلام المبادي واهضاره لا يقتضي الوصف الذي ناداه به وكذا قال  
 لادائه ما كافرة لانها في نفسها والافضل منه بخلاف هذه سادقة او هذه اربعة  
 او هذه رابطة او كونه في نفسه ترد بواحد من هذه العبارات لانه اضرار وهو  
 لتحقيق الوصف بخلاف ما طالع او هذه المطلقة فقلت كذا طيب

تطابق

تطابق امراته لانه يمكن من اثبات هذا الوصف شرعا فيجعل كلامه ايجابا ليكون  
 صا وفاقا حكمه به وتم لا يمكن من اثبات تلك الاوصاف فيها وكان هذا  
 وشما لا تحقيقا وصفا كذا في كتاب **الشهادة** او رده حقيق كذا  
 الاقرار طرأ ان الخاصة الى الشهادة بعد عدم الاقرار فيكون متأخر اجتهاد  
 ومن اي الشهادة اخبار كبح الغير على امر سواه كان حق الله تعالى او حق غيره  
 على معين اي ناشيا عن يمين لا عن حساب وكتمان واليه الشك بقوله عليه السلام  
 اذ ارايت من الشك فاشهد ولا فديع ولهذا قالوا انما يستفاد من اليقين  
 التي بمعنى المعانة وشروط العمل الحامل بان يكون عاقلا بالغ فلا يقبل شهادة الخيول  
 والصبي والعبد وهو حسن السماع والعزم والحفظ الى وقت الاداء والولاية  
 بان يكون حرا فلا يقبل شهادة العبد وركن الدخول في حقيقة كلفا شهادته مع الجبر  
 دون القسم وذكره الربيع حتى اذا ترك لم يقبل الشهادة وحكمها وجوب الحكم  
 على التمسك بوجهها بعد التزكية والقبول يابى كونه حجة طرحة لانه خبر محتمل  
 للصدق والكذب ولكنه ترك بالنصوص والاجماع وجب اي الشهادة وما يطلب  
 اي طلب المدعى في حق العبد وانما اعترط طلبه لانه حقيقة فمستطاب عليه كما في  
 سائر حقوقه ان لم يوجد بدله ولا يجوز كتمانها لقوله تعالى ولا يابى بالشهادة اذا  
 ما دعوا ثم انه انما يتم اذا علم ان القاضي يقبل شهادته وتعين عليه الاداء  
 وان علم ان القاضي لا يقبل شهادته او كانوا جماعة قاضي غيره فمن يقبل شهادته  
 فقبلت لا ياتم وان ادعى غيره ولم يقبل شهادته ياتم ممن لم يود اذا كان  
 ممن يقبل شهادته لان امتناعه يودي الى توضيح الحق دون حق الله تعالى  
 فانها يجب فيه بلا طلب كفتح الامة وطلاق المرأة فان فيها تحريم النكاح وترك  
 فيها رضاء بالحق والرضا به فسق وبشر ما في احد ود الفصل لقوله عليه السلام  
 لهذا شهيد عنده لو سترته بنوك لكان خبرا لك وتلقينه نارا لقوله لعلي  
 كسرها وقبلتها آية طاهرة على ركن الشتر وقوله في السيرة اخذ لغيره  
 احياء الحق المسروق منه وبرعاية بجانب الشتر وتصابها لغيرنا اربعة رجال لقوله

سبح



والثاني ما بين الفاحشة من ف كيم فاستشهدوا عليه من اربعة مثلكم لو كان  
ثم لم ياتوا باربعة شهداء ونصارىه لبقية اهدرو والقود وطلان لقوله  
واستشهدوا شريدين من رجالكم ولا تقبل بها شهادته ان كان فيها  
من شبهة البدلية ونصارىه للولاوة واسترسل الصبي للصولة والبراءة  
وعيوب النساء في موضع لا يطعن عليه الرجال اذ امة واحدة لقوله عليه السلام  
شهادة النساء جائزة فيما لا ينطبع الرجال النظر اليه والجميع بالامم اذ لا يفتن  
اذا لم يكن ثم موهو واذا لكل ليس بمراة قطعا فراد به الا ان لا يفتن ونصارىه  
غير ما من الحقوق سواء كان مالا او غيره كالحاج وطلاوة وكالة ووصية  
واسترسل الصبي لادارت رجلان او رجل واحد ان كان مالا وى ان علمنا واما اقرار  
شهادة النساء مع الرجال في النكاح والفرقة كما في الاموال وتوايها ولزم في الكل  
من الصور الاربعة المذكورة لفظ استشهد للقبول حتى لو قال انك تعلم او  
استيقن لا تقبل شهادته لان النصوص وردت بهذه اللفظة وجوز ان الحكم  
بالشهادة على خلاف العنصر فيقتصر على مورد النص لزم ايضا العدالة وهي  
كون حسنة الرجل اكثر من سيئاته وهذا يتناول الاحتياط من الكبار  
وتترك الاصرار على الضمائر لان الصغرة تكون كثيرة بالاصرار لما روي ان  
عليه السلام انه قال لا صغيرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار ولو جوبه الى جوب  
القبول لقوله واستشهدوا ذوى عدل منكم ولان الخبر يقتضي الصدوق والعدالة  
والجح هو الجح الصدوق وبالعدالة يترجم جهة الصدوق او من ارتكب غير الكذب  
من الخطوات مرتكب الكذب ايضا وفيه اشارة الى ان العدالة شرط وجوب  
القبول بالشهادة لا شرط اهلية الشهادة لان الفاسق اهل للولاية والقضاء  
والامانة والسلطنة والشهادة عندنا من لم يوصف رحم الله ان الفاسق  
اذا كان وصفا في النفس والفرقة تقبل شهادته والاصح ان شهادته لا تقبل  
الا ان القاضي لو قضى بشهادة يصفه عندنا كراهة النكاح وهي ان الشهادة  
لو كانت على حصر كسب الابانة اشارة الى ان هذا في ثمة مواضع

على سبيل التولية والقضاء والامانة  
والسلطنة وانما يكون هذا

اعني المحققين احدى والحد على يديه والكثرة ودية لو كان عينا اصرار عن الدين  
ولو كانت مع غائب او ميت سموه ونسبوه الى ابيه فقطبان قالوا  
مع فلان بن فلان لا يقبل حتى يسبوه الى جده ولا بنوه صناعة اي ان ذكروا  
اسمه واسم ابيه وصناعة لا يمكن الا اذا كان موهوبا بان لا يكون في ملده  
شريك له في تلك الصناعة وان ذكر اسم ابيه واسمه وقبيلته وحرقة ولم يكن  
محلته رجل اخر بهذا الاسم وهذه الحرفة يكن وان كان اخر مثله لا يمكن حتى يذكر شيئا  
اخر يفيد التميز ولو ذكر اسم واسم ابيه وحرقة او صناعة ولم يذكر احد تقبل بشرط  
التعرف ذكر نفسه شيئا فعلى هذا لو ذكر لقبه واسم واسم ابيه قبل يكتفي بالصحة ان  
لا يكون في اشتراط ذكر احد اختلاف ولو قضى بلا ذكر احد فقد كراه العاوية  
ولا يات على ما يدرى بطاعن الخصم بغير ان القاضي يقتصر على ظاهر العدالة في الحكم  
ولا يات لا لا يخصص ان ان يردل او لا اذ لم يطعن الخصم فيه واذا طعن  
سال القاضي عنه في البتة وركن في العلانية الا انه قد وفود فانه قال في البتة  
ولا يركن في العلانية فيها بالاجماع طعن الخصم او لانه كما لا استقامت في شرط  
الاستقصاء فيها وهذا مما يات في الكل من او علنا ولا وان لم يطعن بالخصم  
لان بناء على صحة وهي شهادة العدل فيستوفى عن العدالة وية بغير ثم التزكية  
في السر ان يبعث قطعه وقطاس كتب فيه اسم الشهود وعليتهم وعليتهم  
المزك توفى حالهم والتزكية في العلانية ان يجمع القاصدين الشهود والمزك  
في مجلس القضاء فيقال للمزك عن الشهود بخبرة الشهود او لا عدول مقبولوا  
الشهادة لغيرهم او بجرهم ووقع الاكفاز تزكية السر في زماننا لان تزكية  
العلانية بلا مدققة اذ الشهود والمزك يتأجلون الجارح بالادى والاصرار  
وكفى للتزكية ان يقول المزك ان يكتب القطاس تحت اسمه او عدل ومن عرفه  
بالعس لا يكتب شيئا اصرار اعمى الهمك او يكتب احد اعلم وان لم يعلم  
جائز الشهادة قال في النكاح ثم قيل لا بد ان يقول المودل هو عدل جائز الشهادة



اذا العبد والمحدود في العتق القايي قد يكون مودلا كما ذكره فلا بد من قول جابر  
 ان شهادته لا يخرج وهذا لا يرد على عبارة الهداية اولم يذكر فيها المحدود وفي العتق  
 لكن لا بد فيه ايضا من اعتبار هذا العبد يخرج به لا يكون الا كعتق نفسه بغير  
 اصح ولا يصح تعدل الخصم بهذا قال الوصف رحمه الله ان تعدل المدعي عليه الشهود  
 لا يصح لان من زعم المدعي وشراؤه ان المدعي عليه ظالم كاذب في الاكثار  
 وتركه الكاذب العتق لا يصح وعند ما يصح ان كان من اهله بان كان عدلا  
 لكن عند محمد رحمه الله لا بد من ضم اخو اليه لعدم جواز التعدل الواحد ابو يوسف  
 يجوز كتمان سبي والمراة بقوله تركته بقوله هم عدول لكنهم اخطأوا او سوا  
 او عدول لم يرد على هذا ما لو قال صدقوا او عدول صدقة فقد لزم الحكم لانه  
 اقرار منه بثبوت الحق بخلاف ما لو قال هم عدول ولم يرد عليه حيث لا يلزم  
 شئ لانهم مع كونهم عدولا يجوز منهم النسيان والخطا فلا يلزم من كونه  
 عدولا ان يكون كلامه صوابا كفي واحد للتركية ولترجمة الشاهد والرسالة  
 الى المذنب لان التركية من امور الدين فلا يشترط فيها الا العادة حتى يجوز  
 تركية العبد والمراة والاطل والمحدود في العتق القايي لان خبرهم مقبول  
 في الاوراد النبوية والاصوط اثنان لان فيه زيادة طائفة تركية  
 المستد اما تركية العلانية فيشترط فيها جميع ما يشترط في الشهادة من حرية  
 والبصر وغيرهما سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة فيها اظهر  
 ولذا يختص بحمل العتق السامع اي يجوز لنفسه ما يتعلق بالاقوال كالبيع بان  
 سمع قول البائع بعت وقول المشتري اشتريت والاقرار بان سمع قول كذا فلان  
 على كذا او راى ما يتعلق بالافعال كانه القايي او غصب او قتل ان يشهد بما عمل  
 قوله يجوز المقدر في نفسه لسماعه وان لم يشهد عليه ويقول ان شراؤه باع او قرأه  
 عاتق السبب فوجب عليه الشهادة به في عاتق وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهر  
 وان كان بالتعاطي فكذا لان حقيقة البيع عبادة الملل بالمال لا قد وجد قيل لا يشهدون  
 على البيع بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حكمي لا يقوله لا يشهد لا يشهدني كيدلا

يكون كذا ولا يصح الشهادة بجماعة من وراء الحجاب اي لو سمع الشاهد صوت من  
 يشهد عليه من وراء الحجاب لا يصح ان يشهد ان يكون غيره او الشاهد نفسه التعميم  
 الا اذا تيقن القائل بان يكون في البيت ومعه وعلم ان هذا ليس فيه غيره  
 ثم جلس على المجلس وليس فيه مسكر غيره فسمع اقراره الداخلي ولم يره  
 اذ لم يحصل به العلم كمن يفتي للقاضي ان لا يقبله او اقره او ليس من ضرورة  
 جواب الشهادة يقول عند التعريف ان الشهادة بالبيت مع بعض بعض  
 الحوادث ولكن اذا خرج به لم يقبل كاتسب او يري شخص القائل ولا يشهد عنده  
 اثنان انها فلانة بنت فلان بن فلان حال العتق ابو الليث اذا اقرت اولا  
 من وراء الحجاب وشهد عنه اثنان انها فلانة بنت فلان بن فلان لا يجوز لمن  
 سمع اقرارها ان يشهد عليها الا اذا راي شخصها يعني حال اقراره في يجوز ان  
 يشهد على اقراره بشرط رؤية شخصه لا رؤية وجهه حال ابوكاكاك المراه  
 اذا كشفت فحسرت عن وجهها فقالت انها فلانة بنت فلان بن فلان وقد ثبت  
 لزوجه غيرها فان الشاهد لا يجازي الى شهادته عدلين انها فلانة بنت فلان  
 بن فلان مادامت حية او يمكن للشاهد ان يشهد بها فان مات مع كذا الشاهد  
 اي شهادته عدلين انها فلانة بنت فلان بن فلان كذا في العادة ولا يشهد على  
 الشهادة ما لم يشهد عليه لانه نصرف على الاصل بازاله ولا يثبت في تعقد قوله  
 الشاهد عليه وازالة الولاية القايية لغيره من عليه فلا بد من الولاية والتجديد  
 ولا يشهد ايضا من راى قطعه الذي كتب فيه شهادته ولم يذكر ما اي شهادته  
 كذا القايي معنى اذا وجد في ديوانه اقرار رجل لرجل بعت او شراؤه شراؤه  
 شهد والرجل على رجل بعت ولا بد من ذكره لا يحكم به ولا ينفذه حتى يذكروه  
 وكذا الراوي معنى اذا لم يذكروا لرجل لرجل لانه كذا من الاكل الاعن علم ولا علم  
 بها لان الخطأ شبه الخطأ ولا يثبت مع الايجاب السبب والموت والنجاس والقبول  
 وولاية القاضي واصل الوقف فان الشهادة بالبيع بالمال لا قد وجد قيل لا يشهدون  
 وعلان اورجل وادان عدولا او القايي ان لا يجوز لان الشهادة لا يجوز ان لا

فان اشهدت ما تسمع  
 فبغيره بعض الحوادث

لان الخطأ شبه الخطأ



يعلم كماله ولا يحصل العلم الا بالمشاهدة والعيان او بحجة المتواترة ولم يوصف بغيره  
 كما يبيع والامارة بل او في الحكم المال اهل من حكم الكاح وجه الاختيار ان  
 هذه الامور تخص بمعاينة اسبابها خواص من الناس ويتعلق بها الحكم حتى  
 على القضاء والحق وانما ارض الاعصار فلو لم يقبل فيها الشهادة بالثبوت  
 اولى الى اخرج وتقبل تلك الاحكام بخلاف اليمين والامارة وكذا لانه كلام  
 يسمى كل احد وانما يجوز ان يشهد بالتب مع او يحصل العلم بالتواتر او بالاشارة  
 او باخبار من يتوكل به ويشترط ان يحضره رجلان عدلان او رجل واحد وان لانه  
 اقل نصاب بعينه العلم الذي يستلزم فيه الحكم في المعاملة وقيل بكتفي في  
 الموت باخبار واحد واحد لان اساس بكونه مشاهدا تلك الحالة  
 فلا يحضره غالب الا اذا عدوا واحدة بخلاف الشك والكاح وينبغي ان يطلق  
 او ارا الشهادة بان يقول لشهد ان فلان بن فلان مات ولا يفتقر حتى لو فسر  
 تلقى في انه يشهد بالتب مع لم يقبل شهادته هو الصحيح وانما قال اصل الوصف  
 لانه يستلزم على انما ارض الحق دون شرط لان اصل الوقف يشترط ما في  
 شرطه التي شرطها الواقف فلا تشهد قال الشيخ الامام طهري الدين الرفيعة  
 لا بد من بيان الجهة بان يشهد وان هذا وقف على المسجد او المعبرة وكذا ذلك  
 حتى لو لم تذكره اذ كان في شهادتهم لا يقبل شهادتهم وما قيل قولهم لا يقبل شهادتهم  
 مع شرط الواقف ان بعد ما ذكره وان هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا  
 ان يبداء من قلته فيصرف الى كذا وقالوا اذ كان في شهادتهم كذا في الكاح وشهد  
 رأى جالس مجلس القضاء يشهد واليه الخصوم انه ماض وان لم يعان فقلته  
 الامام اياه ويشهد ايضا رأى رجل ولواة يسكن بيتا ويشهد بانساق  
 الارواح انها غير سبعة كما لو رأى عينا في يد غيره فلا يظلم الحال ويشهد ايضا رأى  
 شي سوى الرقيق المعبر فان غير المعبر حكمه حكم الرقيق في يد متعلق بالارواح المعبر  
 منصرف كالمالك اي كما ينصرف المالك انه لم يتعلق بشهد المقر صورة ترفع

رأى عينا في يد انسان ثم رأى ذلك العين في يد آخر والاول يدعى المكر وسعه  
 ان يشهد بانه مدعي لان المالك في الاشياء لا يعرف بغيره بل ظاهره ان لا يدعى  
 منازعة وقيل المالك ظاهر اذا اشهد به الى بانه ملكه فانه وقع في قلبه  
 ملكه لغيره لا لغيره الشهادة بالملك له لان الاصل احب اليه من غيره في جواز  
 الشهادة في حقه من قوله صلى الله عليه وسلم اذا علمت مثل التمسك بشهد  
 والا فادع فاذ انفس ذلك لصار الى ما يشهد به فثبت فان فسر ان  
 للعامة شهادته مالت مع في الصورة الاولى او في الصورة الاخرى  
 بطلت فانه اذا اطلق وقع في قلب القاضي صدق فكون شهادته منه  
 علم ولا كذلك اذا افسر وقال سمعت كذا او عن هذا كذا المراسيل من الا  
 اقوى من المكشوف كذا في الكتاب الا في الوقف فان ذلك من اذ افسرها  
 بالتب مع ان يعمل ذكره العادة يشهد به شهادته اي حضره من ربه او صلى  
 عليه فهو معانيه حتى لو فسر القاضي يقبله او لا بد من الماليت ولا يصح الا  
 عليه الشهادة بالايجاب شهادة بالقبول في المعادشات كالباع والامارة  
 والكاح وكذا ما حتى لو شهد على نزع الاب فقط ملا ذكر القبول يقبل اي  
 الشهادة بخلاف اليمين حتى لو شهد باليمين فلا ذكر القبول لم يقبل كذا في الا  
**باب القبول وعدمه** يقبل من اهل الارباع اعلم ان اهل الارباع على ما ذكر في  
 الكتب الكلامية اهل القبلة الذي لا يكون معتقدا هم معتقدا اهل السنة وهم  
 الجبرية والعدوية والروافض والخوارج والمعتزلة والمثنية وكلهم اثني  
 عشر فرقة فيكونوا اثني عشر فرقة وهذا يقبل شهادتهم خلافا لثاني  
 الا الخطاية هم من غلاة الروافض يعتقدون جواز الشهادة لكل من خلف  
 عنه هم اثنى عشر ويقولون المسلم لا يخلف كذا في قول مروني الشهادة لا يستقيم  
 واجبة فيقولون الشهادة في شهادتهم ويقبل من الذي على منته وان اختلف  
 على كالمورد مع النصاري وتقبل من الذي على المستامن لان الذي على حاله  
 فكونه من اهل دارنا ولما يقبل المسلم بالزعم ولا يقبل بالمستامن بل  
 على لا يقبل شهادته المستامن على الذي لقصور ولا يثبت عليه كونه

رغب  
 في



ادنى حاله وتقبل الى الشهادة عنه اي المتسامح على مقتله ان احدى دارهما  
 وان كانوا من اهل دارين كالروم والترك لا تقبل لانه لو لا انهما يتسامح  
 باخلاف المتعاقبين وهذا لا يجرى التوارث بينهما وتقبل ايضا من عبدة  
سبب الدين فان العداوة الدينية تقول على قوة دينه وعبادته بخلاف  
 العداوة الدينية فانها حرام في ارتكابه لا يؤمن من التتوالف وتقبل ايضا  
 من مسلم الى كلب محبته صفة بل اصرار عليها ان اجنب الكلب وهو  
 العداوة كما وتقبل ايضا من اكلت لاطلاق النصوص بل اعتيد بالحيث  
 ولانه لا يخل بالعدالة هذا اذا تركه بغيره من كبر او خوف بلاك وادانته كاستحقاقه  
 بالدين لم تقبل لانه لا يكون عدلا ولم يقدر بوجوه له وقتلا ولم يرد به كفارة ولا  
 منته ولا اجماع والمقادير لا تقف بالراي وقد رخصت في قبول سبب  
 وقيل اليوم انما يجمع من ولائته او بعده الى ان يجتمع ولا يملك به ومن  
 الخصي ودله الزنا والحش او الكا نواحد والآخر قطع العضو وضحية الابوين  
 لا يوجب قرحا في الدلالة وقيل بخرم شهادة علة الحضي والخشخاش الماحل او لوطه  
 او شهادة نجس مقبولة ثم ان لم يكن مشكلا فلا اشكال فيه وان كان  
 مشكلا يجعل امرأة في حق الشهادة احتياطاً والعقود بالعقود وبالحكم لعدم  
 التهمة وقد ثبت ان قنبر اشهد لعلي عند شرحه فقبل شهادته وهو كان  
 عتيق على والتمال المراد قال السلطان عند عاقبة المحتاج لان نفس العمل يفسد  
 الا اذا كانوا على الظلم قالوا هذا كان في زمانهم لان القائل عليهم الصلاح فاما  
 الذين في زماننا فلا تقبل شهادتهم لفسادهم كذا في الكفا وتقبل اي الشهادة  
 لاصية دمه ومن حرم رضاها او مصاهرة كأم امرأة وبنتها وزوج بنته  
 وامرأة ابنته وابنه لان الاملاك بينهم متميزة والابدي متميزة ولا يسلطون  
 لبعضهم في مال البعض فلا يتحقق التهمة بخلاف شهادة لواءه ولا اذا كان  
 احد الزوجين لاف وتقبل من كافر مولا مسلم وعلى وكيل كافر موكلم مسلم  
 بلا عسر اي لا يجوز شهادة الكافر على غيره ككفره مولا مسلم وكذا كافر  
 وعلى وكيل مسلم موكلم كافر فان مسلما اذا كان له عيب كذا في الكفا لا يبيع والشراء

لا يقبل من كافر موكلم مسلم  
 ولا من كافر موكلم كافر

لا يقبل من كافر موكلم مسلم  
 ولا من كافر موكلم كافر

فتشهد عليه

فتشهد عليه شهادته كاذرة ان يشراء او يبيع حازرت شهادتها عليه لان هذه شهادة  
 كاذرة قامت على اثبات امر على الكافر قصد او لم يحكم على الموكلم المسلم ضمنا  
 ولو كان الموكلم كافرا والعدا المأذون مسلما لا تقبل شهادته الكافر عليه لان  
 هذه شهادة كاذرة قامت على اثبات امر على المسلم قصد او لم يحكم على الكافر  
 بشراء او يبيع فتشهد على الوكيل شهادته كاذرة ان يشراء او يبيع حازرت شهادتها عليه  
 لانها قامت على اثبات امر على الكافر ولو كان كافرا وكل مسلم يشراء او يبيع لا يقبل  
 شهادتها عليه لانها شهادة كاذرة قامت على اثبات امر على المسلم قصد الكاذب  
 الشرح المسعودي في تلخيص الخاتمة الكبير لامن كافر على مسلم عطف على قوله تقبل  
 من اهل الايمان الا في الوصاية والنسب او ادعى حقا من قبل الميت  
 فحكم حاكم بينه او ادعى الا لايضا من نصرة واقام شهادته من نصرة ابن  
 فحكم مسلم او ادعى ان فلان بن فلان نصرة مات وهو وارثه واضر مسلم  
 للميت عليه ولا فاقام شهادته من نصرة ابنه على نفسه تقبل وهذا في ما  
 القيل ان لا تقبل دية الا ان ان المسلم لا يجوز موت النصرة  
 والوصاية يكون عند الموت غالبا وسبب ثبوت النسب الكا حوهم  
 لا يجوز موت كمنصارك كما حوهم فلو لم تقبل شهادة النصرة على المسلم  
 اثبات الايصاء الذي يثبته في الموت والنسب الذي يثبته في الكا حوهم  
 ادعى الى منافع الحقوق المتعلقة بالايضا فقبلت ضرورة كما قبلت شهادة  
 القابلة للضرورة ولا ممن اعلم لان الادوار يقع نكاح التمهين من الخصمين  
 والتمهين هو دية ان كان منقولا ولا يميزه الا على الابا لثمة وفيه شبهة فكن الحرز  
 عنها بجنس شهود ومرتبة الشهادة من باب الولاية ولا ولاية له على احد فلا  
 يقبل شهادته ولو على كافر وملك وصبي او لاولاد لهما على انفسهما فقبل  
 غيرهما او في الا ان يحل اي الشهادة في الرق والصغر او ما بعد الحرمة والبيع  
 في يقبل لان التحل بالقبالة او السماع وبها لا ينافيها وعند الاداء انما من  
 الشهادة وكذا روي في ذوق وان باب لقوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا



الا ان حجة كافر قبله فان الكافر اذا شهد في القذف لم يحضرها وانه على اهل الذمة  
لان له شهادة مع جنسه فزنته حرة فان سلم قبل قبل شهادته على اهل الذمة  
عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادة استغاد بها بالاسلام فلم يحضرها و  
هذه الشهادة على اهل الاسلام لانها لم تكن ثابتة زمان الرد ولا بعد فلي  
هازلت شهادته على الكفار ضرورة بخلاف العهد اذا شهد بالقذف ثم عتق  
فهي بر شهادته او لا شهادة للبعد اصلا قال رد فيستوقف الرد على  
عدولها لانه اذا احدث كان رد شهادته بعد العتق من تمام هذه وجوه  
في عادت السجين يعني اذا احدث بين اهل السجون عادت في السجن وادار  
بعضهم انما يشهد في تلك الحادثة لم يقبل لكونهم متهمين كذا في الحاشية اكد قوله  
وقوله وزوج وعريس وسيد ومجدة ومكاتبه الاصل فيه في علمه السلام لا قبل  
شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته  
ولا العبد لسيد ولا المولى لعبد ولا الابن لوالده ولا الابن لوالده ولا الابن  
قول المتكلم في التهمة الخاصة التي بعد صراحتها في القذف ونفع نفع  
ووجه قوله مع الله تعالى ولم لا شهادة للقاضي بالابن وقيل بالابن  
مسألة او مشارة لانه يستوجب الاجابة بما شهد به في هذه الآراء  
فكانه استأجره عليها او ستره فيها يشتركان فيه لا يشتركة في نفسه فهو  
فلو شهد فيها لا يشتركان في قبول لعدم التهمة ونحوه يفعل الروي لا امره على  
القبول وانما من في كلامه لمن في اعضائه مكر ولم يشتر بشئ من الافعال الردية  
فلا بد شهادته وما يكره ومغنية لاركانها المحرم طاعة المال والمراو بانها  
التي تنوع في مصيبت غير ما واخذته مكسبة النسخ لله وحرام في جميع الادوات  
خصوصا اذا كان من المرأة فان نفس رفع الصوت منها حرام فضلا عن رفع  
الغبار اليه ولهذا لم يقيد بها بقوله بالناس وقيد به في ما يكره من التهمة  
اي شرب الا شربة الحرة فان اديان شرب غير ما لا يستحق الشهادة مالم يشكر

مالم يشكر على الله بشرط الادمان ليكون ذلك ظاهرا منه فان شرب الخمر  
مسترا ولا يظهر فذلك لا يخرج من كونه عدوانا كان شرب الخمر كبيرة وانما  
يستقط عدوانه اذا كان يظهر ذلك او يخرج سكران ويلعب به الصبيان او  
لامرأة لنفسه ولا يحترز عن الكذب عادة كذا في الحاشية وهدو بسبب التهمة  
قال في المحيط لا يجوز شهادة رجل مع رجل عدوانا في شئ من امور الدنيا قال  
الرازي ما ذكر في المحيط اختيار المتأخرين واما الرواية المنصوصة فيجل في  
قائه اذا كان عدلا يقبل شهادته قال وهو الصحيح وعليه انما هو من شرب  
بالطهور لشدته فقلت واحارره على نوع لهو ولا ان الغالب انه ينظر الى  
العدوات في السطوح وغيره وهو قس قايما اذا لم يكن اطماعا للشيء  
ولا يظهر باطلا يزل عدوانه لان اطماعا في البيت حياج او الطهور لانه من  
الله ونفع للناس لانه يصير على نوع خسر ويجوزهم على الكتاب كبيرة ولا يقع  
عادة عن المجازفة والكذب واذا كان لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه لا زالة  
الوصية فلا تعدي في الشهادة او ترك ما يحذر به اي ما في نوع من الكبار  
الموجبة للحد لوجود تعاطيه بخلاف اعتقاده وهذا وقيل فله ديانته  
فعله بحري في الشهادة كذا في الحاشية اقول ظاهر هذا مخالف لما نقلناه  
في شرب الخمر لكن التوفيق بينهما ان المراد بان الكتاب ما يحذر به ليس الكتاب  
ما من شأنه ان يحذر به بل بالكتاب ما يحذر به بالفعل ولا يكون ذلك الا ما ظهره  
او اطلاع الشهود عليه او يدرك اطماعا اذ اراد ان كشف العورة حرام  
ومع ذلك يدل على المبطل او ياكل الزوالا فاستحق وشروط المسوط  
ان يكون مشهورا بالكل الزوالا لان المجازفة قلما تخلص من اطماعه  
للقصد وكل ذلك روي فلا بد من اشتراطه او يلعب بزواجره بشرط  
او يشكر به اي بالسطح الصلوة لان كلامها كبيرة نزل على الدعاة فليحذر  
التي لا يشكر بها فان كان كرهة فليس يشترط في الشهادة وان كان له ما لا يشترط



في مسانغا لكونه مباحا عند الشافعي رحمه الله وأما من يوجب بالبرء فهو مردود الشهادته  
 مطلقا أو يقول أديا كل على الطريق قبلها أو يطير سب السلف وهم الصحابة  
 والعلماء المحترمين لأن هذه الأفعال تدل على قصور عقله وحرارة دمه ومن لم يمتنع عنها  
 لا يمتنع عن الكذب بخلاف من لا يتركها بشهادة أي ابن الميت إن أباهما  
أوصى إليه أي جعل هذا الشخص وصيا وهو أي ذلك الشخص يدعيه أي كونه وصيا  
 صحته أي شهادته وأنها حسنا وانكر الوصية ذلك لم تقبل وأما من  
 إن لا تقبل وإن أوعى كشرادة وأبى الميت أي غريمين لها على الميت دين  
 وقد يورثه أي غريمين للميت عليها دين والموصي لها أي رجلين أوصى لهما  
 الميت ووصيه على الأوصياء أي نصب الوصي وهو متعلق بقوله كشرادة  
 وكان أوصيا من أن لا يقبل شهادته هؤلاء لأنها بحكم أن نفسها مفعولها شهادته  
 فيرد ذلك لأن الوارثين قصد بها نصب من يتصرف لهما ويقوم بأعمالهما  
 والغريمين قصد نصب من يستوفيان حقهما أو يبرآن بالرفع إليه والغريمين  
 قصد نصب من تعينوا على التصرف في مال الميت والموصي لهما قصد نصب من  
 تدفع إليهما حقهما وجه الاحتجاج أنها ليست بشهادة حقيقة لأنها توجب  
 على القاضي ما لا يمكن فيه بدونها وهذه ليست كذلك لئلا يمتنع من نصب الوصي إذا  
 رضى الوصي الموت موقوف فقط لا أموال الناس عن القضاء لكن عليه أن يتأمل  
 في صلاحية من ينصبه وأبى بستر هؤلاء بشهادتهم كقوله مؤنة التقين ولم  
 يشترطها شيئا فصار كالفرقة في كونها ليست بحجة بل دافعة مؤنة تقين  
 القاضي ولو شهد أن أباهما الغائب وكله بعض دينه ردت أي شهادتهما سواء  
 أوعى الركيل الوكالة أولا لئلا تكون الشهادة في شهادتهما لازما يشهدان لهما وقدر  
 من يطلانها كما كشرادة على جرح جرح وهو ما يفتق الشاهد ولا يوجب عليه  
 الشرح أو العبد فانها لا تقبل كما سبق أو أكل الربوا وإنه استأجرهم ونحو  
 ذلك كما سيجي لأنهما إذا تقبل فيما يندخل تحت الحكم وفيه نسخ القاضي الزام الوضوح  
 يسكن كذا

وليس كذلك لأنه يدفعه بالبرء والاستيثار وإن كان أجازا على الجرح لكن لا خصم  
 في شهادته إذا تعلق له بالبرء حتى لو أجاز المدعي عليه البيعة أن المدعي يتجاوزهم  
 بكذا وأعطاهم ذلك من مالي الذي عنده يقبل كما سبق قال من يشهد أو أقيم  
 على العدة فاقام الخصم البيعة على الجرح جرحا محررا لا يعتبر بيعة الجرح وإنما  
 قلت إن صورة المسئلة بهذا لأن لم يقع البيعة على العدة فافهم جرحا  
 الشهادة فساد أو أكل الربوا فإن الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدة لا سيما إذا  
 أظهر جرحا أن الشهود فساد أو قول حقيقة إن جرحا إن قبل التعديل دفع الشهادته  
 قبل ثبوتها وهو من باب التريعات ولذا قبل فيه خبر الواحد ككراهة كتاب  
 الكراهية والاحتياط وبعد التعديل دفع الشهادته بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي  
 العمل بها إن لم يوجد جرح المعتد ومن القواعد المقررة أن الدفع سهل من  
 الرفع وهو السري كون الجرح الجرح ومقبولا قبل التعديل ولو من واحد وغير مقبل  
 بعده بل يحتاج إلى نص بالشهادة والاثبات هو الشرح أو العبد فاصطنع  
 التحقيق ما عرض عليه بعض المتصنفين بلا شورى على مراد القاضي وهو ذلك  
 دليل على القواعد وغافل حيث قال أقول فيه نظر أو العوض أن مثل هذه الشهادة  
 لا يعتبر سواء كان قبل تعديل الشهود أو بعده فلا حاجة إلى ما ذكره من الصورة  
 المحققة ولذلك قلت بعد التعديل جعلت مثل أن يشهدوا على أن شهود  
 المدعي فسقط أو نارة أو أكل الربوا أو شرب الخمر أو على إقرارهم أنهم شهدوا  
 بالبرء أو على إقرارهم أنهم أجروا هذه الشهادة أو على إقرارهم أنهم شهدوا  
 أن المدعي مطلق في هذه الدخول أو أنه لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحالة  
 وإنما لم يقبل هذه الشهادات بعد التعديل لأن العدة بعد ما ثبتت لا ترفع  
 إلا بآبائات هو الشرح أو العبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكر آبائات واحد  
 منها بخلاف ما إذا وجدت قبل التعديل فإنها كافية في الدفع كما عرفت على إقرار

جرح الجرح  
 جرح العدة







والشهادة لان شهادة الشاهدين متى ان يكون كل منهما مطابقة للاخرى في  
المعنى وفي لفظ لا يوجب اختلاف المعنى اما المطابقة بين الدعوي والشهادة  
فيثبت ان يكون في المعنى فوظف ولا عبرة باللفظ كذا في الفصول ونسج زيادة  
توضيح لروية يعلم ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث قال شرط  
موافقة الشهادة الدعوي كاتفاق الشاهدين لفظا ومعنى ولهذا انت  
يجب مطابقة الشهادة للدعوي لا لفظا ومعنى معا بل معنى فقط فلو ادعى  
ملك مطلقا فشهد بملك سبب كدعوى الرار بالارث مثلا قبلت لانهم  
شهدوا باقل مما ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة لمطابقة معنى كما ينبغي  
اي لو ادعى ملكا بسبب وشهد بملك مطلق لا اى لا تقبل لانها تشهد بانكر  
ما ادعى فتسقط كدعوى يجب تطابق الشهادة بين المعنى واللفظ لا بوجوب تطابق  
اي اختلاف المعنى بان يتطابق لفظها على ان اداة المعنى بطريق التوضيح لا الضم  
وعندما ينبغي الاتفاق في المعنى حتى اذا ادعى رجل مائة درهم فشهدت بر درهم  
واخر بر درهمين واخر بثلاثة وراهم واخر بأربعة وراهم واخر بخمسة وراهم لم تقبل  
عنده لعدم المطابقة لفظا وعندما يقضى بأربعة لا اتفاقا ان الشاهد من الاخيرين  
فيها مع فلو شهد احداهما بالثلاث والاخر بالثلاثة وقبلت لانها دلتا مع  
كذا الرتبة والعلية وكذا لو شهد احداهما بالف والاخر بالالفين او مائة و  
مائة او مائة وثلثمائة او ثلاث ردت لاختلاف المعنيين كما اذا ادعى  
عصيا او قتل او شهد احداهما بالثلاثة والاخر بالارزابه حيث لا يقبل بخلاف ان شهد  
بالارزابه حيث يقبل وقبلت على الف في بالف والف ومائة اي في شهادة  
احدهما بالف ومائة ان ادعى المدعي الاكثر وهو الف ومائة لا تقبلها في الف  
وتقر واحد بها بمائة بخلاف ما اذا كان يدعي الف فقط حيث لا يقبل لان المدعي  
كذب من شهد بالزيادة هذا الذي ذكره انما هو في الدين وفي العين تقبل  
الواحد كما لو شهد واحد ان يدين العبد لم وآخر ان يذله قبلت على العبد  
الواحد الذي اتفقا فيه بالاجماع كذا في باب الشهادة في الشرب من الخبط وفي  
العقد

وفي العقد لا اى لا يقبل مطلقا اي سواء كانت على الاقل او الاكثر او كان المدعي  
هو البائع او المشتري فلو شهد واحد بشراعه عدا او كسبه بالغ او بالغ  
وعلمانه ردت لان المقصود اثبات السبب وهو العقد فالباع بعلمانه  
فاختلف المشهود به لاختلاف الشتر فلم يتم النصاب على احد منهما ولو ان  
المدعي يكذب احدث يدينه كذا الحق مال والصلح عن قود والمره من مخرج  
ان ادعى العبد في الصورة الاولى والثانية والراية في المباشرة  
والمرأة في الرابعة لان الاول لا يقصدون اثبات المال بل اثبات العقد وهو  
مختلف لما عرفت وان ادعى الاخر بان قال مولى العبد اعطيتك على الف وعلمانه  
والعبد يدعي الف او قال في الف قصصا لثمة على الف وعلمانه والقاتل  
يدعي الف وكذا الباقيان فكل دعوى الدين في وجهها اذ ثبت المقصود والحق  
والطلاق ما عرفت صاحب الحق فيثبت في الدين كذا في الهداية والمدعي في  
الدين اذا كان المرتهن كان دعواه في الدين بلا خلاف لان الزين لا يكون  
الا بعد تقدم الدين فتقبل البيضة في حق ثوب الدين كما في سائر الديون و  
ثبت الدين بالالف ضيفا وتبع للدين كذا في الكفاية قال صدر من رتبة  
كدعوى الدين يثبت باقرار المدعي فيمكن ان يتوعد اعدايت بر من بالف و  
الاخر باكثر ويمكن ايضا ان يكون الحق هو الاكثر كذا في حق الزايد على الف او غير  
من عند اعدايت بر من دون الاخر فالتوقيع بينهما ممكن اما هنا فالحال  
يثبت بشفعة العقد والعقد بالالف غير العقد بالاكتر فينبغي على كل واحد شهادة  
فرد فلا يقبل كذا في الطرف الاخر اقول جوابه ان المشبه لا يجب ان يكون في حكم  
المشبه به كحج الوجه بل المراد بكونه كدعوى الدين ان الشاهد من اذا كان  
مختلفين لفظا لا يقبل عند من عصبه ثم ان كانا متفقين فان ادعى  
المدعي الاقل لا تقبل شهادة الشاهد الاكثر ولا ادعى الاكثر تقبل على الاقل وانما  
كذا في لان المال في هذه الصورة الرابع وان كانتا اثباتا بالعقد حين العقد  
وتما عدا لكن الارض صارا بالعكس حين الدعوى كما عرفت ان صاحب العقد  
الحق اذا اعترف بالعقد والطلاق والمدعي في الرهن اذا كان



هو المهر من كان المدعى في الدين فلا يعتبر العقد وان اعتبره ببيع للدين  
كما في الرهن فظهر ان حكمه فالحال يثبت بتسمية العقد فان كان من عدم  
التفرقة بين ثبوت العقد وزواله فتدبر والاهارة كالباع في اول المدة  
للحاجة الى اثبات العقد كالمدين بعد ما المدعى هو المورث او لا حاجة بها  
الى اثبات العقد والحكم يصح بالاقول مطلقا اي سواء كان المدعى من  
الزوج او المرأة والمدعى يدعي الاقل والاكثرونها تبطل الشهادة ولا  
تقتضي بشئ كما في البيع لان المقصود من الحائزين اثبات النسب والتمسك  
بالف غير التمسك بالف وحسبانه ولم ان المال في الحكم تابع وهذا لا يصح  
تسمية المهر ومن حكمه انما يصح ان لا تغير المهر الا في المهر لا تبطل بنفسه ولا  
يغير بغيره فكذا لا يختلف باختلافه اذا اتفقا مع ما هو المهر وهو المهر  
والكل فوجب التمسك به واذا اوجب بقى المهر بالامتداد فوجب التمسك به  
المقدار من كافي المال المتزوج وشهد بالف وقال احداهما قضى بمائة قبلت  
بالف لانهما اتفقا عليه كما اذا شهدا بغير الف وقال احداهما قضى في كل  
الوقت قبلت الشهادة على التوضيح لا تغايرها معه وروى في قضيه كذا اي  
قضى بمائة في الاول وقضى العوض في الثاني لانه شهادة فرد الا اذا شهدوا  
او اذ وجب نصيب الشهادة ولا يشهد من علم اي التمسك في الصوريين  
حتى يقر المدعى بما قضى لئلا يكون اعانة على الظلم شهد بقول زيد يوم كذا ملكه  
وشهد اخوان بغيره في ذلك اليوم بمائة روي ما يعني ان اربعة رجال شهدوا  
عند قاض فشهد اثنين منهم بما ذكر اول والاخوان بما ذكر ثانيا روي في ردها  
لان احد الطالفتين كاذبة فيعين فان قضى ما شهدا ردت الاخرى كزيمان  
الاول بالسبق شهدا بمائة بغيره واختلفا في ثبوتها بان قال احداهما كانت  
بيضاء والاخر كانت سودا او قال احداهما كانت حضراء والاخر كانت حمرا  
فقط وقال لا يقطع لانها اختلفا في الشهود به فيمنع به القول كما اذا اختلفا  
في الذكورة والانوثة او اختلفا في اللون في النصب بل اولى لان ثبوت النصب  
ضمان

ضمان لا يسقط بالشبهات وان ثبت بها قد يسقط بها وله انهما اختلفا  
فيما ليس من صلب الشبهة وللهذا لم يستثن عن ذكر اللون تعقل شهادتهما  
والتوفيق فكن لان اللونين قد يجتمعان بان احد شقها اسود والاخر  
ابيض ويرى احدان يدين احد طرفيها والاخر الاخر بخلاف الذكورة  
والانوثة لانه لا يعرف الا بالثوب منه وعند الموت لا يقع اشتباه فلا يشتغل  
بالتوفيق ويجوز ان ينصب لانه يقع في انهما رعايا فيمكن ان يدين من الثوب  
من الناحية فينال في جميع الوان المخصوص فلا يشتغل بالتوفيق فكن الموت  
لا يقتضي لوارثه بل هو الذي يدين وبين من يقول بقوله ان مات وترك  
ميراثا او مات وذا ملكه او في يده اعلم انهم اختلفوا في ان الشهادة بالميراث  
هل يحتاج الى اقرار الشغل هو ان يقول ما ذكر في المتن او لا قال ابو بصير رحمه  
الله انه لا بد منه خلافا لابي يوسف رحمه الله هو يقول ان ملك المورث ملك الوارث  
فكون الوارث خلافا له ولهذا لم يوجب ويرد عليه به نصارت الشهادة  
بملك المورث شهادة به لوارث وهما يقولان ملك الوارث يتجدد في حق الغير  
ولهذا يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة وكل لوارث الغني ما كان حقه  
مع المورث الفقير المجهود يحتاج الى النقل لئلا يكون مستحيا بالحال مشتقا  
فكن يكتفي بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت الاشتغال  
في ضرورة ذكر الشهادة على قيام يده لان الايدي عند الموت تنقلب يده  
بواسطة الضمان او الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يسوي اسبابه  
وبين ما كان يديه من المخصوص والودا يوافق الميتين فالظاهر من حاله  
ان ما في يده ملكه فجعل اليد عند الموت وليس الملك كذا ان كان في اداة فأيده  
فولها اه قول الشافعي كان اي ما يدعيه هذا الوارث لانيه اعارة او  
او دعه او اوجه واليد معنى اوامات رجل فقام وارثه بينة على دارها  
كانت لانيه اعارة او ادود عنها الذي في يده فانه ياخذها ولا يكلف  
البيعة انه مات وتركها ميراثا لها بالاتفاق اما عند ابي يوسف رحمه الله



فلانه لا يوجب اجرة الشهادة واما عند ما قلنا ان قيام اليد عند الموت  
يفتح عن آخر وقد وجدت لان يد المستعير المودع يد المودع وشهد  
بمعدني مذكرة روت يعني اذا كانت تارة في يد رجل فادعى اخوانها له واما  
بينة انها كانت في يده منذ شراؤ سنة لم تقبل ومن لم يمسح راسه  
انها تقبل لان الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم ولو اقر المدعي ببينة  
وقعت في المدعي اتفاقا وقرها انه هذه شهادة قامت على جرحه ووليد  
فانها الآن المنقطعة ويحتمل انها كانت يد ملك او ودية او امانة فوجب  
فلا حكم ما عاودتها ما شك الا ان يقول اي انك يدان وانه اي المدعي عليه حدث  
اليد فيه فيقض له اي المدعي باليد ويؤخر اي المدعي عليه بالتسليم اليه اي المدعي  
لكن لا يصير اي المدعي عليه به اي يزوال اليد عنه مفضيا عليه مع لو يبرهن اي المدعي  
بعده على انه ملكه يقبل كذا في العاودة وان اقر المدعي عليه به اي يكون في المدعي  
او شهد انه اي المدعي عليه اقر به المدعي اي بان كان في يده او اقر ملكه او شهد  
انه اي المدعي عليه اخذه من يده اي المدعي دفع اليه كذا في **باب**  
**الشهادة على الشهادة** اعلم ان حوازي الحسن والقياس لا تقتضيه لان  
ادعاء عبادة بدينية لزمت الاصل لاهل المشهود له لعدم الابعار والاثابة  
لا تحكي في العبادات البدينية لكنهم استحوذوا بها في كل حق لا يقطع بشبهة  
لشدة الحاجة اليها لان الاصل قد يخرج عن اداء الموت او غيره وهو ذلك فلو لم يخرج  
لا دى الى ضياع كثير من الحقوق ولما جوزت وان كثرت اعني الشهادة على الشهادة  
على شهادة الفروع ثم وثم وكفى فيها مشبهة البدينية لان البدل لا يصار اليه الا  
عند الجرح عن الاصل وهذا كذلك ولذا لا تقبل فيما يقطع بالشبهات كإشهاد  
الشامح الرجال وتقبل فيما لا يقطع بشبهة بشرط تعذر حصول الاصل اي  
اصل الشاهد على القضية بموت او مرض اي يكون خيرا وصلا لا يستطيع حضور  
فليس الحاكم او سواه يكون غائبا مسيرة غلبة ايام فصاعدا فان حوازي الحاجة  
وانما يس عند الجرح الاصل وبهذا لا شبهة يخرج الجرح بلا حرة ومن لم يمسح راسه

انه ان كان في مكان لو غدا لاداء الشهادة لا يقدر ان يبيت باهلك صح الشهاد  
احياء الحقوق انفس قالوا الاول احسن واثنى ارفع و به اخذ الفقيه ابو الليث  
وبشرط شهادة مدعي كل اصل لقول علي الجوز على شهادة رجل الا شهادة  
رجلين وان لم يعاير فرعا كما يعني لاجب ان يكون لكل شاهدان متغايران  
على بينة شهادة شاهر من كل اصل ثم بين كيفية الشهادة على الشهادة بقوله  
بان يقول الاصل في طلبة النوع اشهد على شهادتي اني استشهد بكذا اي بان فلان  
من فلان اقر عندك كذا امثالا ويقول النوع اشهد ان فلانا اشهد على شهادتي  
كذا ادعالي فلان اشهد على شهادتي بذكر اذ لا يدعي شهادة النوع وذكر شهادتي  
الاصل وذكر الجرح والعبادة المذكورة في بذكر كذا وهي كسمل العبادات  
ولها عند الاداء لفظ اطول من هذا وهو ان يقول النوع عند اتفاقي اشهد ان  
فلانا اشهد على شهادتي ان فلانا من فلان كذا من المال اشهد على شهادتي في كذا  
ان اشهد على شهادتي وانا اشهد على شهادتي بذكر ذلك فان شئت  
والمدعي كذا ولا تحس بشبهة واقصر منه وهو ان يقول النوع عند اتفاقي اشهد  
على شهادة فلان بكذا وفيه شيطان ولا يحتاج الى زيادة شين وهو اختيار  
الفقيه ابو الليث واستدونه به جعفر كذا في العناية صح تعديل النوع للاصل  
لانه اذا كان عدلا صح للتمكية والالم يصح للشهادة لا يقال وهو منهم لان الشهادة  
فصل لا يصح الا بعدل لان يقول العدل لا يتهم بمثله كالا يتهم في شهادة  
نفسه مع احتمال انه انما يشهد ليصير مقبول القول كما قد امكن ان يصح تعديل  
اقدان بدين من للاف لما ذكرنا انه ان كان عدلا وان سكت اي انكره عند  
تعديل الاصل صح نقلا اي نقل شهادة الاصل وان كان مستورا كذا في الخط  
وعدلو اي يعرف القاضي الذي يسمع شهادة الفروع عدالة الاصول  
فمن هو اصل التمكنية كما اذا حضر او شهد واما ان شئت عدلهم حكم والا  
فلا انكر الاصل شهادته بطلان شهادة الفروع قال في الجرح معني كذا في الجرح  
قالوا ما للشهادة على هذه الظاهرة وما هو ادعا بواتهم جاء الفروع يشهدون



على شهادتهم بهذه الحادثة المأمية حضرهم فلا يلتفت الى شهادة الزوج وانه  
 لم يكرهوا هذا لان التحليل شرط وقد فات للتعارض بين الخبرين يعني خبر الاصل  
 وخبر الزوج وقال الزبلي معناه اذا قال شاهد ولا محل لم يشهد بهم على شهادتهما  
 فماتوا او عابوا ثم جاء الزوج وشهد واعند الحاكم لم يقبل شهادتهم لان التحليل  
 شرط ولم يثبت للتعارض بين خبر الاصل وخبر الزوج لان الاصل يحتمل ان  
 يكونوا صادقين فلا يثبت التحليل مع الاحتمال اقول قد وقعت العبارة في الهداية  
 وشروحه وسائر المعبرات هكذا وان انكر شهادته لال الشهادة موافقة لما في  
 الكافي ولا يخفى على احد غاية الاشهاد للشهادة فكيف تغير ما ساءه وتلحقه  
 غلط قولهم لان التحليل لم يثبت للتعارض فان معنى التحليل هو الاشهاد ووضع  
 عليه ان التحليل لا يثبت ايضا اذا انكر اصل الشهادة بل هذا يبلغ من الكفر  
 الاشهاد لانه كناية وهي ابلغ الصريح شهادتهم انهم على فلانة ثبت فلان  
 الغلانية وقالوا اضرنا بزوجها وجاء للذكر باعارة لم تعرف انها محرمات ان لم يكن  
 ما تشاركون فيها لان التوقف بالنسب قد تحقق بشهادتهما والذكر  
 يدعي ان تلك النسبة للحاضرة ويحتمل ان يكون لغيره فلا بد من اعتبارها  
 للحاضرة فها من قبل ما من شهادة قاصرة بغيرهم كذا الكتاب الحكمي  
 ان القاضي اذا ثبت ان قاضي آخر ان فلانا وفلانا شهدا عندي كذا امر كمال  
 على فلانة ثبت فلان الغلانية واحضر المذكر امانة عند القاضي المكتوب اليه و  
 انكرت المرأة ان يكون هي المنسوبة بتلك النسبة فلا بد من شهادتين اخرى  
 يشهدان انها هي المنسوبة بتلك النسبة ولو قال اي اثبتت فيهما اي المحققين  
 المذكورين لبيان النسبة التيمية لم يجز حتى ينسبوا الى قحة لا يكون الخ  
 القبول الخاصة او جهة الا بد من التعريف وهو الاصل بالنسبة العامة والنسبة  
 الى بني عيم عامة او لا يخص عدوهم بخلاف النسبة الى النجد لانها خاصة حتى انه ذكره  
 يقوم مقام ذكر الجد لانه اسم الجد الا على مقام الجد الا انه استشهد اي لا يصل  
 على شهادتهم ثم تكلم اي الزوج عنها اي عن الشهادة على شهادته لم يصح اي نهية

كافران

كافران شهدا على شهادة مسلمين كافر على كافر لم يقبل كذا شهادتهما في القضا  
 كافر على كافر ويقبل شهادته رجل على شهادة ابيه وعلى قضا ابيه في النكاح  
 هذه المسائل الاربعة من الخاتمة من ظهر انه شهد زورا بان اقر على نفسه انه شهد  
 زورا او شهد بقتل رجل او مائة فجارها او شهد بربوية الهلال فبقي ثلاثون يوما  
 وليس بالسماحة ولم ير الهلال وكذا ذلك عذر بالتمسك قال في الكافي اعلم ان  
 شاهد الزور يعذر اجماعا اتصل العضا بشهادته او لا لانه اركب كبيرة  
 اتصل ضرر بالمالين وليس فيها حد عقرب فيوزر زواله وتكفي الا انهم  
 اختلفوا في كيفية قتال اوضاعهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم  
 ويحسن وهو قول الشافعي رحمه الله لانه روى عن عمر انه ضرب شاهد الزور  
 اربعين سوطا وسجدهم وله ان يشركا كان يشهد ولا يضره فيبعت  
 الى سوقه ان كان سوقيا والى قومه ان كان غير سوقي بعد العصر اجمع ما كانوا  
 ويقول انا وهذا يداش يد زور فاحذروه وحذروه الناس وشرح كان  
 قاضيا في زمن القضاة ومثل هذا التبرير لا يخفى على الصالحة ولم يكرهه احد  
 منهم فكل محل الاجماع **باب الرجوع عنها** هو ان يقول كنت منطلقا فيها اي  
 في الشهادة ونحوه كان يقول رجعت عما شهدت به او شهد به زورا شهادتي  
 فلا يكون الكار بما رجوعا لان الرجوع عنها يقتضي سبق وجود ما لا يصح اي  
 الرجوع الا عند القاضي سواء كان هو الاول او غيره لان الرجوع توبة و  
 التوبة على حسب الغلانية فالسبيل والاعلان بالاعلان وشهادة الزور  
 هنا في مجلس الحكم فان توبته عنها تنقيد به واذا لم تقص الرجوع في غير مجلس  
 القاضي فاذا ادعى المشهود عليه رجوعها واقام عليه بينة او عجز عنها واداد  
 تخلف اث بر لم يعمل القاضي بينة عليها ولا يحاكمها لان البينة واليمين  
 ايتريان على دعوى صحفية ودعوى الرجوع في غير مجلس القاضي باطل حتى  
 اذا اقام البينة انه رجع عند قاضي فلان ضمنه المال قبلت بينة لصحة  
 السبب وحكمه بعد القضاء وقبض المال التعزير والتعظيم اما التعزير فلما

توبة



واما النصفين اي نصفين ما اتفقا به بشرا وتهما فلا قرارهما على النصف كما سبب  
الضمان وهو الشهادة الباطلة والتناقض لا يمنع حكم اقراره على نفسه اما  
قال قبض المال لان القاض اذا قبض ولم يقبض احد من مدعيه لا يجب الضمان  
لعدم الاتفاق ولم ينقص اي التوضا لانه كالا يتحقق بالحكم المتناقض  
وهكم قبل اي قبل النصف التفرع فقط وقدرة العبرة في حق الضمان للباقي الا  
لا الرابع هذا هو اصل وقد فرغ عليه بقوله فان رجوع احدهما ضمن النصف  
اذ بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فبقا احداهما على الشهادة يبقى  
الحجة في النصف يجب على الرابع ضمان ما لم يبق الحجة فيه وهو النصف ويجوز  
ان لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة ثم يتبقى بقاء بعض العلة كابتداء  
الحول لا ينعقد على بعض النصاب وان رجوع احد المتضمنين لم يضمن اي الرابع  
اذ بقي من يبق بشهادة كل الحجة وان رجوع كثر ضمن اي الرابع ضمان النصف  
اذ بقي على الشهادة من يبق به نصف المال وان رجعت اداة من رجل  
واثنتين ضمن الربيع اذ بقي على الشهادة من يبق به ثلثة الارباع و  
ان رجعت ضمن النصف لبقاء من يبق به النصف وان رجعت ثمان  
من رجل وعشر نسوة للاصان لبقاء من يبق بشهادة كل المال وهو رجل  
واثنتان فان رجعت اولى ضمن الثلث الربيع لبقاء من يبق به ثلثة  
ارباع الحجة اذ النصف يبق بالرجل والربع بالباقي وان رجوع الكل اي الرجل  
والنساء فعليه النصف عنده والنصف عندها وما بقي وهو خمسة اشهر  
في الاول والنصف في الثانية طهر على التولين لهما ان النساء وان  
كثرت في الشهادة لم ينعن الا مقام رجل واحد ولهذا لا يقبل شهادتهن  
الا بانضمام رجل وكان الثابت بشهادة نصف المال وشهادتهن نصف  
ولم يكن كل اثنتين يومان مقام رجل واحد فثبت نسوة خمسة من الرجال  
فصار كالمشهد به ستة رجال ثم رجعا فان الضمان عليهم يكون اسدا  
وان رجعت اي النسوة الشرف فقط وبقى رجل فالنصف وفاقا ما عندهما قاطن

لان الثابت بشهادتهن نصف المال وكذا عنده اذ بقي من يبق به نصف  
المال فصار كالمشهد به ستة رجال ثم رجوع خمسة وضمن رجلان شهدا  
اجرة فرجعا اي الكل لان المركة الواحدة ليست بشهادة اذ المراتب  
كثرت واعد فكانت الواحدة بعض اثبت فكان الضمان مستند الى شهادة  
رجلين بلا اعادة ولا يضمن الرابع في الحكم بمهر مسجوط اي سواء شهدا  
عليها او عليه الاصل ان المهر هو دين ان لم يكن مالا بان كان قصاصا  
او نكاحا او نحوهما لم يضمن المهر وعندنا خلاف ذلك فمضى وان كان مالا فان  
كان الاتفاق بعوض يرد فلا ضمان على اثبت به لان الاتفاق بعوض كالاتفاق  
وان كان بعوض لا يرد ولم يرد العوض لا ضمان بل فيما وراءه وان كان الاتفاق  
بلاعوض اصلا وجب ضمان الكل اذ تقرر بهذا فنقول اذا ادعى رجل على امرأة  
نكاحا وهي جارية واقام عليه بينة نقض بالنكاح ثم رجعا عن شهادتهما  
لم يضمن لهما شيئا سواء كان المسمى به مثلهما او اقل او اكثر لانها وان اتفقا  
البتح عليها بعوض لا يرد ولكن البتح لا يتقدم على المختلف وانما يتقدم  
على المتمسك ضرورة التملك فان ضمان الاتفاق بقدر التملك ولا عائدة من البتح  
والحال واما عند دخوله في ملك الزوج فوجد صار مقتوما اطرافه والامارة  
على مهر مثلهما يعني ان كان مهر مثلهما مثل المسج او اكثر لم يضمن شيئا لانها اوجبا  
المهر عليه بعوض يرد او غير مدعيه وهو البتح لانه عند الدخول في ملك الزوج  
متقدم وقد بينا ان الاتفاق بعوض يرد لا يوجب الضمان وان كان مهر مثله  
اقل من المسمى ضمان الزيادة للزوج لانها اتفقا عنه فورا الزيادة بلا عوض ولا يضمن  
ايضا وارجع في البيع الا ما نقص من قيمة المسج ان ادعى المشتري ان يقول بغير  
هذا العبد من هذا الرجل بالف وهو يدعي الثمن فابكر المدعي عليه فثبت بطلان  
ثم رجعا يضمنان للباقي الف لانها اتفقا عليه ولا يضمن ايضا وارجع في البيع  
الا ما زاد على القيمة من الثمن ان ادعى الثمن بان يقول ان المشتري مني بشري  
من هذا العبد بكذا ادعيه المسمى وابتكره المشتري فثبت بطلان ان المشتري  
هذا العبد بالثمن وهو يدعي الثمن رجعا يضمنان للباقي الف لانها اتفقا عليه



ولا يضمن في الطلاق قبل الوطى الا نصف ماله معنى اذا شهد بالطلاق قبل الوطى  
ثم رجعا يضمنان نصف المهر خلاف ما اذا شهد بالطلاق بعد الدخول لان  
المهر تارك بالرجوع فلا خلاف ومعنى في العتق القيمة معنى اذا شهد على عتق عبد  
ثم رجعه ضمن قيمة العبد ومنه في العتق من الدية معنى اذا شهد ان زيد اقبل  
بكرا فاقص زيد ثم رجعا يجب الدية عندنا لا العتق لان ما جازا بمباشرة  
العتق ولم يوجد منها ذلك وهذا في ردها عنه يقتضيه ويضمن الرجوع برجوعه  
لان الحكم اخصف الى ادا شهدا وتنفق على العتق فكان التسقف مصفا  
اليه فيضمن لا بقوله بعد الحكم كذب شهروا الاصل او غلطوا في شهادتهم لانهم  
لم يرجعوا عن شهادتهم بل شهدوا على غيرهم بالرجوع ولا يلتفت الى قولهم  
لان العتق المقتضى لا يستغنى بقوله كما لا يستغنى برجوعهم كذا في الكفاة ولا  
الاصل بقوله ما اشهد به معنى ان الاصول اذا رجعوا بعد الحكم وقالوا لم نشهد  
شهروا الرجوع على شهادتنا لم يضمنوا اذ لم يوجد من جهاتهم سبب موجب للضمن  
لاننا دهم سبب الاطلاق وهو الاشهاد على شهادتهم ولا يبطل العتق بالتقاضي  
بين اخبرين فصار كرجوع الشاهد بخلاف ما قبل العتق لانهم انكروا التحميل ولا يثبت  
او بقوله اشهد به وطلعت معنى اذا قال الاصول اشهد بانهم كذا فخطا  
فانهم لا يضمنون عند ذلك مع عدم يوسف ردهما عنه لان العتق لم يقع بشهادتهم  
بل وقع بشهادة الفرد ومعنى ردهما عنه معنى ان الفرد نفلوا بشهادة الاصول  
فكانهم حضروا وشهدوا ثم حضروا ورجعوا ولو رجع الكل الى الاصول والفرد ضمن  
الرجوع عندنا لان سبب الاطلاق الشهادة القائمة في كل العتق او اذ وجد  
من الفرد وعند محمد انه المشهود عليه فخير بين تضمين الاصول والفرد  
من حيث ان القاضي عاين شهادتهم ووقع بشهادة الاصول من حيث  
ان الفرد ثابت عنهم نفلوا شهادتهم باقرهم ومن المزمع بالرجوع معنى  
ان المزمع ان رجوع عن التبركة ضمن عند ردهم عنه لان الحكم انما يضاف  
الى الشهادة والشهادة انما تصير بالعدالة وهي انما يثبت بالتبركة

فصارت

فصارت في معنى طلبة العتق كالمزكاة سبب لمضي السهم في الهواء وهو سبب  
مهر وهو سبب تروا في المهر وهو سبب الموت ثم اخصف الى الموت المدة  
التي هو العتق الا في حق يجب عليه الحكم العقل من العتق من الدية و  
الكفارة وعندنا لا يضمنون لانهم اشوا على الشهود غير المكان كالواشوا على  
المشهود عليه بان شهدوا باحصائه لا شهادته معنى لا احصان معنى لو شهدوا  
بالا حصان ثم رجعوا لم يضمنوا لان شرط محض كاشم به اي بالرجوع بشاهد  
اليمن لا الشرط معنى ان شهدا بشهادته باليمين وقال انه قال العبد ان دخلت  
الدار فانت قر او قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق وهي غير موصول بها  
وشهد آخر ان لوجود الشرط اي دخول الدار ورجع الزوجان بعد الحكم فالظمان  
على شهود اليمين لا وجود الشرط وهو قيمة العبد ونصف المهر لانهم شهدوا بالعتق  
او التلق انما حصل بالا حقا والتطبيق دهم الذين اشعوا ملك الكلمة  
والتطبيق بالشرط كان ما نفاه عند وجود الشرط اخصف التسقف اليه علة  
لا زوال المانع كتاب القضي اورده بنا لانه انما يصار اليه اذ لم يكن من المدي  
عليه اقرار ولا من المدي بشاير فالمناصب ان تورد بعد الامور والشهادة  
بوتة اسم معنى المصاحبة وهو خلاف المصاحبة واصلة من الصالح معنى استقام  
الحال وشرا عاقد به في الشرا وركبة الاية والقول بان يقول المدي  
صا لحكم من كذا على كذا او من دعوا كذا او يقول الاخر قبلت او رضيت  
او ما يدل على رضاه وقوله بشرط العقل وهو شرط في جميع التصرفات الشرعية  
فلا يصح صنع المجنون وصح لا يعقل لا البلوغ فصيح من الصبي المأذون ان يزوج او يره  
عن امر ربي معنى اذا ادعى الصبي المأذون على ان ذنبا فصالحه على بعض حجة  
فان لم يكن له عليه بيعة جاز الصبي او عند انفرادها لا يصح له الا الخصومة  
والخلف والمال انفع له منها وان كانت لم يجر لان الخط تبرع وهو لا يمكن وان  
اخر الدين جاز سواء كان له بيعة او لا لانه من اعمال التجارة والصبي المأذون  
في التجارات كالبالغ ولا الحرية معنى ان حرية المصالح ليست بشرط ايضا كتاب القضي



الصلح من العبد المأذون أو المالك لم فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح على حقل بعض  
 إذا كان له عليه بيعة ويملك اقتناجيل مطلقا وحط بعض الثمن للعيب لما ذكر  
 في الصلح المأذون ومن المكاتب فانه نظير العبد المأذون في جميع ما ذكرناه فلهذا  
 عليه ورهم فان عجز العبد المكاتب فادعى رجل عليه دين فاصطالحا ان يأخذ  
 بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن له عليه بيعة لم يجر لانه لما لم يجر لانه لما لم يجر  
 صلح وشرط ايضا ان يكون المصالح عنه فاما المصالح ثانيا في الحقل لا فائدة  
 فخرج على قوله ان يكون المصالح عنه فاما المصالح بقوله فلو ادعت مطلقا على ردها  
 ان صلتح بده ابنها منه وجده فصاحت من التمس على شيء بطل لان التمس حق  
 الصلح لا فائدة بطلانك الا عني من حق غير ما وفرغ غلبه ثانيا في  
 الحقل بطلانك ولو صلتح الكفيل بنفسه على مال على ان يسره من الكفيل بطل لان التمس  
 للطالب قبل الكفيل بنفسه حق المطالبة بتسليم نفس المكفول بنفسه وذلك  
 عبارة عن ولاية المطالبة وانها صفة التوالي فلا يجوز الصلح عنها بخلاف الصلح  
 عن العاصم لان الحقل هناك يصير مملوكا في حق الاستيفاء مكان الحقل ثانيا  
 في الحقل فبذلك لا اعتبار عنه بالصلح كذا الصلح من الشفعة يعني اذا صلح الشفيع  
 من الشفعة التي وجبت له على شيء على ان يسهل الدار للمشتري بالصلح بطلان  
 لاهل الشفعة في الحقل سوى حق التملك وهو ليس بأمر ثابت في الحقل بل هو عبارة  
 عن الولاية كما وفرغ بطلانك لا فائدة كما بطلانك ولو صلتح من حقه بطل يعني لا يجوز ان  
 يكون المصالح عنه حق الله تعالى سواء كان مالا عينا او دينا او حقا ليس بالصلح لا يصح  
 الصلح عن هذا الزنا والسرقة وشرب الخمر وان اخذ راسا او سارقا من غيره  
 او شاربا من خمر فصالح على مال على ان لا يسلخ لانه حق الله تعالى  
 ولا يجوز الصلح من حقوقه تعالى الا المصالح بالصلح يتصرف في حق نفسه بالاستيفاء  
 كل حقه او استيفاء بعضه او حقا اياها او بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز في حق غيره  
 وكذا اذا صلتح من هذا القذف بان تذف رجلا به فصالح على مال على ان يعفو عنه  
 لانه وان كان العبد فيه حق فالطالب حق الله تعالى والمغلوب ملحق بالمعدوم شرعا  
 بخلاف التعزير حيث يصح الصلح عنه لانه حق العبد والعصا من حق النفس مادونه

لانه

لانه ايضا حق العبد وشرط ايضا كون البدل مالا الاصل في هذا الاصل ان الصلح يجب  
 على اقرب العتق واليه وابشرها روبا لتفخيح تصرفه اقل بقدر الا مكان فاذا كان  
 على مال عال كان في البيع فلا يصح الصلح على الخمر والبيعة والدم وصيد الاحرام والحرم  
 ونحو ذلك لان في الصلح معنى المعاوضة فلا يصح للمعوض في البيع لا يصح عوضا في الصلح  
 معلوما ان الصلح الى نفسه واللام يشترط معلوميته فان من ادعى صلتح دارا او ديني  
 المدعى عليه قبل حقا في خانوته فحقا على ان يشرك كل واحد منها وعوانه قبل صاحبه  
 صح وان لم يبين كل منهما مقدار حقه لان جهالة التمس لا يفضي الى المنازعة كذا  
 في الكاغ او منفعة بان صلتح على حقة عذبة سنة او ركوب دابة بعينه او  
 زراعة ارض او سكنى دار وقتا معلوما جاز الصلح ويكون في معنى الاجارة لانه  
 فملك المنفعة بعوض وقدر وجد وحكم وقدر الزمان على الركول كما قرأه عود  
 من حق النزاع وهو ان الصلح اما باقرار من المدعى عليه او سكوت عنه بان لا يفر  
 ولا ينكر او انكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير لكم عرفه بالظاهر  
 العموم الاول ان الصلح باقرار كبيع في احكامه لو وقع من مال عال لان صفة البيع  
 مبادلة مال بمال كما هو مجرى قيمه اي في هذا الصلح احكامه اي احكام البيع هي الشفعة  
 والرد بعين وضياع روية وضياع شرط الوفاء في جهالة البدل لانه في المقضية  
 المنازعة لانه يسطر والبطل لا يفضي اليها وان اتفق المدعى او بعضه رجع  
 المدعى عليه على المدعى بالبدل في الصورة الاولى او بعضه في الثانية يعني اذا ادعى ربه  
 على بركة او بعضا منها وصالح في الاول على الف وفي الثانية على ثلثها فانه يستحق  
 الدار كلها او بعضها رجع بغيره في الاول بالف وفي الثانية على ثلثها وان اتفق  
 البطل او بعضه رجع المدعى وهو زيد على المدعى عليه وهو بكر بالمدعى وهو الدار او بعضها  
 لان كلامهما عوض عن الاخر فانهما افدتهما بالاحاقاق رجع بما دفعه ان كلامهما لكل  
 وان بعضا فبالبعض كما هو حكم المعاوضة وكما جارة عطف ما دفعه كبيع لود في  
 الصلح من مال بمنفعة لان العبرة للمعاني والاجارة فملكك المنفعة بعوض وهذا  
 الصلح كذا في شرط التوقيت فيه وبطل بموت احدهما في المدعى كما هو حكم الاجارة



وقدره والافان اي الصلح بسكوت والكلام في صفة المدعي لانه باخذة عوضا  
عن حقه في زعمه وفداء يمين وقطع نزاع في حق الاقرار لولا ان يبقى النزاع ولم  
اليمين وهذا في الاقرار ظاهر وانما في السكوت فانه يحتمل الاقرار والاعذار فلا  
يثبت كونه عوضا في حقه بانكر مع ان حله على الاقرار او لا لانه فيه دعوى  
تفريغ الذمة وهو المقتضى فلا تنفع في صلح من دار مع احد ما بينه اذا ادعى  
رجل على اخيه فذكره فكتبت الاقرار او انكر فصالح عنها بدفع شيء لم يجب الشفعة لانه  
يرجع انه يستتبع الدار المحلولة له على نفسه بهذا الصلح ويدفع خصومة المدعي  
من نفسه لانه يشترطها وزعم المدعي لا يبرئه ويجب الشفعة لو وقع الصلح عليها  
اي على الدار بان يكون بولا باحد هما اي الاقرار او ان سكوت لان المدعي باخذة  
عوضا عن حقه في زعمه فصال بزعمه والاقرار بينهما فمثلا وان اتى المدعي او  
بعضه في صورة الصلح بسكوت او الكارم والمدعي البذل اي بدل المدعي او بعضه  
ويخاف من المسحوق لان المدعي عليه لم يدفع عوضا الا بدفع خصومة عن نفسه  
يبقى المدعي في يده بلا خصومة احد فاذا اتى لم يحصل له مقصوده فيظهر ايضا ان  
المدعي لم يكن له خصومة فيه جمع عليه وان اتى البذل او بعضه رجع الى الدعوى  
كله ان اتى كل العوض او بعضه ليلا يسلم له البذل فاذا لم يسلم له رجع بالبذل  
هناك البذل قبل التسليم الى المدعي كاستحقاقه في الفصلين اي فصل الاقرار وفصل  
السكوت والاقرار فانه كان من اقرار رجع بعد اهلاك اي المدعي عليه وان كان  
من انكار رجع بالدعوى صالح على بعض ما يدعيه لم يصح بينه اذا ادعى رجل عليه  
آخر ولما فصالحه على قطعة منها لم يصح الصلح وهو على عواء في الباقى لانا الصلح  
اذا كان على بعض المدعي كان استيفاء لبعض الحق واستقاطا لبعضه والافان  
لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى ادانات واعد وترك ميراثا فبر بعض  
الورثة عن نصيبه لم يجر كونه براءة عن الاعيان لا بزيادة شيء في البذل او  
الابرا من دعوى الباقى هذا ما قالوا من الخلة في قوار الصلح على بعض المدعي وان  
ان يرد على بدل الصلح ودرهما مثلا يكون مستوفيا بعض حقه واخذ العوض

عن

عن البعض او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي لان الابرا من دعوى العين  
جانب صح اي الصلح عن دعوى المال لانه في معنى البيع فما جاز بيعه جاز صلحه وعن  
دعوى المنفعة كان يدعي دار سكنى سنة وصية عن صاحبها محمد الوارث  
او اقر فصالحه على مال او منفعة جاز لان اخذ العوض عنها بالا جاز فكذا  
الصلح لكن انما يجوز الصلح عن المنفعة على المنفعة اذا كانتا محضتا بغيره يصالح  
عن السكنى على حذمة القيد مثلا اما اذا اتى جسد ما كما اذا صالحا عن السكنى  
مثلا فلا يجوز وقد قرع كتاب الاجارة وعن دعوى الرق اي اذا ادعى على غيره  
الحال انه عبده فصالح المدعي عليه على مال جاز وكان عنهما مال مطلقا اي في  
حق المدعي والمدعي عليه حتى يثبت الولاء ولو وقع الصلح باقرار من المدعي عليه  
والا اي وان لم يكن باقرار فقطعه نزاع في زعم المدعي عليه وعن مال في زعم  
المدعي حتى لا يثبت الولاء الا ان يقيم المدعي البيعة فتقبل ويثبت الولاء  
ومن دعوى الزوج السكاح وكان فلهما بين صح الصلح اذا كان الرجل هو المدعي  
والمرأة تنكره لا مكان اعتبار الصحة فيه بان جعل في حقه في معنى الخلع لان اخذ المال  
عن ترك البضع فليح والصلح يجب حله على اقرب عقود اليه كما قرع في صورته لا في  
اليمين وقطع خصومة لاعم وهو اي السكاح اي لا يجوز الصلح اذا كان المدعي  
المرأة بان تدعي نكاحا على رجل فصالحها على شيء وانما لم يجر لانه يذل لها التكرار لدعوى  
فان جعل ترك الدعوى منها فزعه فلا عرض على الزوج في الزوجة كما اذا مكنت  
ابن زوجها وان لم يجعل فزعه فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى لان الزوجة لما لم  
يوجد كانت دعواها مع حالها فبقاء السكاح في زعمها فليح لكن في مقابله الزوج  
دكان رشوة وقيل يجوز لانه لم يجعل كانه راو في مائة فالحال على ما كان عليه  
الزيادة فسقط الفصل لا الزيادة ولا من دعوى حد كما عرفت ان الصلح لا يجري  
في حقوق الله تعالى ودعوى تسليم لان الصلح اما استقاط او معاوضة و  
النسب لا يجرها ولا اذا فصل ما دون رجل اخر او صالح عن نفسه لان نفسه ليست  
من كسبه فلا يجوز التصرف فيها في صلح العبد المأذون له وان لم يصح لكن ليس  
لوي الفصل ان يعمله بعد الصلح لانه اذا صالحه فحقه على نفسه يبدل فصالحه



ولم يجب البذل في حق المولى بل تأخر الى بعد العتق لان صلح من نفسه صحيح ولكنه  
 مكلفا ولم يقع في حق المولى فصار كانه صالحا على بطل موصل لو اخذ به بعد العتق  
 ولو فعل ذلك جاز الصلح ولم يكن له ان يعمله فكذا هذا كذا في العتابة ووجه ان الصلح  
 بين صلح المولى عن نفسه عبدا فمذ ذك ان القفل عدا لان عبده من كسبه فيجوز  
 التصرف فيه واختلاصه ووجه الصلح المكاتب عن نفسه لانه كالمحرر وجه من يذوق  
 وهذا ان ادعى احد رقبته فانه يكون حضا فيه واذا جنى عليه كان الارش له واذا  
 قبل لا يكون قيمته للمولى بل لو رثته حتى تودي بها كفايته وعلم بحريته في آخر حياته  
 ويكون افضل لهم فيجوز صلح من نفسه ولا كذا ذلك ان عبدا كان ذوق ذكره الرضى  
 ووجه الصلح عن مقصود بلفظ اكثر من قيمة او عرض يعني ان من غصب ثوبا  
 او عبدا قيمته الف وستر ملكه فصالح على الفين او عرض جاز وعندهما لا يجوز  
 اذا كان بغير فاحش لان حقه في القيمة فالزائد عليها ربوا وله ان حقه في  
 الزايد باق عالم حكم العاقب بالضمان حتى اذا ترك القرضين بقي العبد بالحا  
 على ملكه حتى يكون الكفيل عليه فاعني بانه اكثر من قيمته لا يكون ربوا اذا الزايد  
 على المالة يكون في مبادلة الصورة الباقية حكما لا القيمة حتى لو قضى العاقب بالقيمة  
 ثم صالح على الاكثر لم يجز لان الحق قد استعمل بالقضاء الى القيمة وكذا الصلح بوضع  
 صح وان كان قيمته اكثر من قيمة مقصود بلفظ عدم الربوا ووجه في الكسب اكثر  
 من الدية والارش وفي الخطا لا الا بالدية في الخطا مقدرة والزائدة عليه يكون  
 ربوا فيبطل الفضل والواجب في العدم هو العتق وهو ليس بمال فلا يتحقق فيه  
 الربوا فلا يبطل فيه الفضل هذا اذا صالح على احد معاير الدية فان صالح على غير  
 صح لانه معايرة بها لكن يشترط العتق في الحس يخرج من ان يكون دينا بدين  
 كذا في الكفاية كما في مؤسرا عتق نصفه وصالح على باقية باقية من نصف قيمة  
 يعني عند رتبين اربعة اربعة او مؤسرا فصالح على باقية باقية من نصف  
 قيمة في بطل الفضل اتفاقا لان القيمة في العتق مقصود عليه كذا في باقية  
 وتقدم الشرح ليس يادى من تقدير العاقب فلا يجوز الزيادة عليه ولو صالح على

باقية

باقية بعض صح مطلقا اي وان كانت قيمته اكثر من قيمة نصف العبد لان الفضل  
 لا يظهر عند اختلاف الجنس وكل بالصلح عن دم عدا وعلى بعض دين بدعيه من  
 المكاتب او الموزون فزعم بطل الموكل دون الوكيل لانه استغنا عن مكان الموكل  
 صغيرا كذا فلا ضمان عليه كالموكل بالسخاء الا ان يضمنه الى الوكيل البذل لانه  
 يكون مؤثقا بالضمان لا بالصلح وقيل هو كسبه وهو اذا كان الصلح عن مال حال  
 كسبه وكذا لان الحق في الرجوع الى الوكيل وهذا اذا كان الصلح عن اقرار واما  
 اذا كان عن انكار فلا يجب البذل على الوكيل كذا في الكفاية صالح فصوله وضمن  
 البذل او اصناف الى ماله بان قال على الف هذا او ات رالى نقد او عرض بل لا شبه  
 الى نفسه بان قال على هذا الف او على هذا الف او اطلق بان قال على الف ونقد  
 اما سلم صح اي الصلح في هذه الصور وصار الى المصالح متبرعا بها اي في الصورة  
 الرابعة لانه فعل بلا اذن المدعي عليه وان لم ينعقد اي لم يتم القرض في البذل  
 وقت اي صار الصلح موقفا على الاجارة فان اجازته المدعي عليه صح الصلح  
 ولزمه البذل والا اي وان لم يجز رد الى الصلح هذه صور حسن لان القرض  
 اما ان يضمن المال او لا فان لم يضمن فاما ان يشتر الى نقد او عرض او لا فان لم يشتر  
 فاما ان سلم العوض او لا فالصلح جائز في الوجه كلها الا الوجه الاخير وهو ما اذا  
 لم يضمن البذل ولم يضمنه الى ماله ولم يشتر البذل ولم يسلم الى المدعي عليه حيث لا يكسب  
 بجوازه بل يكون موقفا على الاجارة اذا لم يسلم المدعي عوض فلم يسقط حقه فاما  
 لعدم رضائه فان اجازته المدعي عليه جاز ولزمه المشروط بالتمتع باختياره  
 وان رده بطل بخلاف سائر الوجوه فانها جائزة اما الاول فلان الحاصل للمدعي  
 البراءة في حق الاجنبي والمدعي عليه سواء ويجوز ان يكون القرض في الصلح  
 او ضمن كالمقضى بالخلع او ضمن البذل او امكن فلانه اذا اضاف الى نفسه  
 فقد انتم تسليم نص الصلح واما الثالث فلانه اذا عتبه للتسليم فمقتضى ذلك انه  
 العوض فصار العقد تاما بقبوله ولو اخطى هذا العبد وجده عيبا فرده او وجده  
 حرا او مديرا او مكاتب فلا يسبيل له على المصالح ولكن يرجع في دعواه لانه المصالح  
 لم يضمن واما الرابع فلان دالة التسليم على رضاه المدعي فوق دلالة الضمان والاضافة

على حال



الى نفعه على رضاه والخامس لما لم يكن كباقي الوجوه لم يرد عليه التصحيح على  
جنس ماله عليه اي اذا كان يرد له التصحيح من جنس ما يستحقه المولى على المولى عليه  
بعده مدائنه حرت بينهما فالصحيح اخذ ليقض حقه وعط لباقيه لان تصرف الماعل  
البايع يصح ما امكن ولا يمكن تصحيحي معاوضة طافيه من الربوا فيصح اي التصحيح  
الف على خمسمائة وعن الصادق عليه السلام في وقت جعل غطاء للبعض في المسئلة  
وللبعض والصفة في اثني عشر لان عين هذه الخمسة كانت مستحقة لذلك العقد  
الذي الدين به وعن الف قال على العاقل على الف فوجله اذ لا يمكن جعل معاوضة  
لان بيع الدرهم بالدرهم سنة لا يجوز فلا بد من حله على تأخير في معنى الاستحاط  
ومن عشرة دراهم وعشرة دنانير على خمسمائة دراهم حاله او مؤجلة اذ يعتبر حله  
للدنانير كلها وبعض الدرهم وتأجيل البعض للمعاوضة لان معنى الاستحاط  
لازم في التصحيح فاذا امكن ان يجعل حله واستحاط لم يعتبر مؤجلة لاعتد الدرهم  
على دنانير مؤجلة لان الدنانير غير مستحقة بعقد المدائنه فلا يمكن حله على تأخير  
فيجوز مع المعاوضة وبيع الدرهم بالدرهم سنة لا يجوز ولا عين الف فوجله  
نصفه حالا لان المجل غير مستحق بعقد المدائنه اذا لم يستحق به هو المجل والمجل غير  
منه فخره في ماله لم يكن مستحقا بعقد المدائنه فصار معاوضة والاصل كان  
حق المدون وقد تركه تارة ما حفظ عنه من الدين فكان احتياضا على الاصل  
وهو حرام الا ان يردوا النسبة حرم بشبهة عبادة المال بالاصل فلان حرم  
حقيقته اذ لا عين الف سودا على نصفه بصفه لان البين غير مستحق بعقد  
المدائنه لان من له السوداء مستحق البين فقد صالح على ما لا يستحق بعقد المدائنه  
فكان معاوضة الالف خمسمائة وزيادة ونصف الجوده فكان ربا ولا عين  
وبين عليه على جنس غيره بغيره لان التصحيح على غير جنس كونه لا يكون الا معاوضة  
وجها له ليدل بطلانها صالح من كره حنطة على عشرة دراهم فان قبض عشرة  
في المجلس فآزاي الصلح لما عرفت ان الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى  
البيع فيجب قبض احد المتعوضين في المجلس والا فلا اي داله لم يقبض عشرة  
فلا يصح الصلح لانه لا يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وربع  
قصة

قصة فتوقا صح في النصف فقط لوجود الصحيح في ذلك العقد كذا العكس في  
لوصالح عن عشرة عليه على كليل او موزون فان قبض في المجلس جاز والا  
فلا لما عرفت قال ادفع اليه خمسمائة دراهم انك برى في الباع فان دفع  
براهم والا فلا له وان لم يدفع لم يبرأ عنه حقه (ههنا) وعنده يوسف  
وهو انه يبرأ لان الارباء حصل مطلقا فثبت البراءة مطلقا كالنوبت والارباء  
كاشي ولما انه ابراهم مقيد بالشرط والقيده برغوبت عند فواته وذلك  
لانه يبرأ باذنه خمسمائة في العقد وان يصح غرضا هذا القالب او توسلا  
الى تجارة او في فصيله ان يكون شرطاً بحسب المعنى وكلمه على وان كانت معاوضة  
لكنها قد يكون بمعنى الشرط كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ان لا تأكلوا  
وقد عذر العاقل بمعنى المعاوضة فيجوز على الشرط تصحيحي للمعقود وهذه المسئلة  
على وجه واحد ما ذكره انما ما ذكره بوجهه ولو قال صالح برى اي من الالف  
على خمسمائة تدفعها الي غدا او امنت برى عن الفضل على انك ان لم تدفعها  
غدا فالحل عليك كان الامر كما قال معنى ان قبض راوي في قوله وان حلت لم  
براهم عن اصحابه والاف الكا عليه كانه اليوم الاول وهذا لا جامع لانه ان يصرح  
التعقيب فاذا لم يوجد بطل وان كانت ما ذكره بوجهه وان قال ابراهم عن  
خمسمائة على ان يعطيني خمسمائة غدا برأه وان وصليته لم يعطها لانه اطلع  
الارباء واذا ابراهم خمسمائة غدا لا يصح عوضا ولا يصح شرطاً مع ذلك في تعقيد  
بالشرط فلا يتقيد بانك بخلاف اذ ابراهم باذنه خمسمائة لان الارباء حصل  
مؤدنا به في حيث انه لا يصح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصح  
شرطاً لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاعه بانك فافترقا وذكر الرابع  
بوجهه واذا لم يوقت ان لم يذكر لفظ غدا بل قال ادفع اليه خمسمائة على انك  
برى لانه لما لم يوقت الاداء وقسم لم يكن الاداء عوضا صحيحا لانه واجب  
عليه في كل زمان فلم يتقيد بل على مع المعاوضة ولا يصح عوضا بخلاف  
ما قرأنا في الاداء في العقد فيه غرض صحيح كما قد ذكر الخامس بوجهه وان قال

في



بموجب عليه بالربح بخلاف الصلح لان مبناه على الخط والاعراض وهذا لا يمكن  
بيعه فربما كان المصالح بالصلح ابراه عن بعض نصيبه وقبض بعضه فان الرضا  
دفع ربح الدين تقضيه المصالح لانه لم يستوف تمام نصف الدين فلهذا اقرناه  
وفي الابراء عن حصته اي اذا ابراه احد الشريكين ذمة المديون من حصته  
وفي المعاصرة بدلين سبع اي اذا كان للمطلوب على احد الطرفين وبين سبب  
قبل ان يجب له عليه فصار قسما لم يرجع الشريك على المديون بحصته في الدين  
اما في الاول في فلان الابراء اطلاق وليس يقبض فلم يرد نصيب المشتري  
بالبراء فلم يرجع عليه واما الثانية فلانه قبضه وينا كان عليه ولم يقبض لان  
الصلح في الدينين اذا التقيا قسما ان يصير الاول موقضا بالثاني والثاني  
انما يشتر في الاقتضاء وفي بعضه قسم الباقى على سبعة اي لو ابراه عن بعض  
حصته كان قسمه الباقى على ما بقي من السهم لان الحق عاد الى هذا القدر  
لو كان له على المديون عشرون ورهما فان ابراه احد الشريكين نصف  
نصيبه كان له المطالبة بالخمسة ولت كانت المطالبة بالواحدة صالح من نصيب  
فظهر عدم ايراد ال بطل الصلح قال في الحادية اقرى عيبا في الحارثة بشرائها  
والثانية باع فاصطلى على مال على ان يسره المشتري البايع من ذلك العيب ثم  
ظهر انه لم يكن بها عيب او كان ولكنه قد زال فللبايع ان يسره ويدل الصلح  
صالح ابراه بانه لم يقبض من نصيبه على دفعه فان اجازة الاخر تقضى عليها وان  
ردوا دفعه اذا سلم رجلان الى اخو درهم مشتركة في طعام ثم صالح ابراهما  
مع المسلم اليه على ان ياقض نصيبه من رطل المال ويخرج عقد السلم في نصيبه  
لم يخرج عنه له حصة وقد رجحنا انه الا باجازه الاخر فان اجاز حاز وكان المقبوض  
من رطل المال مشتركة بينهما وما بقي من السلم مشترك بينهما ايضا وان لم يخرج  
قال الصلح باطل وقال ابو يوسف جاز اعتبارا بالسلم في الدين فان ابراه الدينين  
او اصالح المديون على براءة كان الاخر في ربح الدين فربما كان في المقبوض وبين

يرجع عليه

بموجب عليه بالربح بخلاف الصلح لان مبناه على الخط والاعراض وهذا لا يمكن  
بيعه فربما كان المصالح بالصلح ابراه عن بعض نصيبه وقبض بعضه فان الرضا  
دفع ربح الدين تقضيه المصالح لانه لم يستوف تمام نصف الدين فلهذا اقرناه  
وفي الابراء عن حصته اي اذا ابراه احد الشريكين ذمة المديون من حصته  
وفي المعاصرة بدلين سبع اي اذا كان للمطلوب على احد الطرفين وبين سبب  
قبل ان يجب له عليه فصار قسما لم يرجع الشريك على المديون بحصته في الدين  
اما في الاول في فلان الابراء اطلاق وليس يقبض فلم يرد نصيب المشتري  
بالبراء فلم يرجع عليه واما الثانية فلانه قبضه وينا كان عليه ولم يقبض لان  
الصلح في الدينين اذا التقيا قسما ان يصير الاول موقضا بالثاني والثاني  
انما يشتر في الاقتضاء وفي بعضه قسم الباقى على سبعة اي لو ابراه عن بعض  
حصته كان قسمه الباقى على ما بقي من السهم لان الحق عاد الى هذا القدر  
لو كان له على المديون عشرون ورهما فان ابراه احد الشريكين نصف  
نصيبه كان له المطالبة بالخمسة ولت كانت المطالبة بالواحدة صالح من نصيب  
فظهر عدم ايراد ال بطل الصلح قال في الحادية اقرى عيبا في الحارثة بشرائها  
والثانية باع فاصطلى على مال على ان يسره المشتري البايع من ذلك العيب ثم  
ظهر انه لم يكن بها عيب او كان ولكنه قد زال فللبايع ان يسره ويدل الصلح  
صالح ابراه بانه لم يقبض من نصيبه على دفعه فان اجازة الاخر تقضى عليها وان  
ردوا دفعه اذا سلم رجلان الى اخو درهم مشتركة في طعام ثم صالح ابراهما  
مع المسلم اليه على ان ياقض نصيبه من رطل المال ويخرج عقد السلم في نصيبه  
لم يخرج عنه له حصة وقد رجحنا انه الا باجازه الاخر فان اجاز حاز وكان المقبوض  
من رطل المال مشتركة بينهما وما بقي من السلم مشترك بينهما ايضا وان لم يخرج  
قال الصلح باطل وقال ابو يوسف جاز اعتبارا بالسلم في الدين فان ابراه الدينين  
او اصالح المديون على براءة كان الاخر في ربح الدين فربما كان في المقبوض وبين

يرجع عليه



دين ان يرجع على المدين بنصيبه كذلك ههنا ولما انه لو جاز فله ان يجوز  
نصيبه خاصة او في النصف من النصبين فعلى الاول لزم قسمه بالدين  
فعل الغنص لان خصوصته نصيبه لا يظهر الا بالتميز والتميز الا بالقيمة وقد  
تقدم بطلانها وان كان اثبت فلا بد من اعادة الاثر لانه فسخ على تركه عقده  
فيستقر الى رضاه اخرج احد الورثة عن عرض او عار بما لا اخرج عن وجه  
دين بوضعه او بالعكس الى نصفه بذهب او عن ثلثين بهما الى الثلثين  
بان كان في التركة درهم ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار  
صفا للدين الى خلافه كذا البيع في بركة او لا لا يعتبر في الغنصين التناهي  
بل يعتبر التناهي في الغنصين لانه صرف فان وجد والا فلا وفي الغنصين و  
غيرهما باقية الغنصين لا اي اذا كانت التركة ذهبا وفضة وغير ذلك فضاؤه  
على ذهب او فضة لم يجر لا احتمال الرضا الا اذا كان المعطى اكثر من حصته  
من ذلك حصص يكون حصته بمنزلة الزيادة بخلافه حصته من بعية التركة  
صوتا عن التناهي فلا بد من التناهي فيما تعادل حصته من الذهب والفضة  
لانه صرف في هذا العقد وبطلان شرط اهلهم الدين من التركة معنى اذا كانت التركة  
دين على الدين فادخلوه في الصلح على ان يجر هو المصالح عنه ويكون اهلهم الدين  
بطل الصلح لانه يصير ملكا حصته من الدين بطلان شرط اهلهم الدين من التركة  
من الدين وملكك الدين من غير من عليه الدين باطل وان كان نفوس  
واذا بطل حصته الدين بطل في الكل الا اذا شرط ابراهة العناء منه اي من الدين  
ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح في بيع الصلح لانه في بيعه يكون ملكك الدين  
من دين الدين او قضوا نصيب المصالح منه اي من الدين يتبرعوا نصيبا  
عائني من التركة فانه يجوز ولا يخفى ما فيها من ضرر ببقية الورثة فالاول  
ما ذكره بقوله او ارضوه اي المصالح قدر حصته منه اي من الدين وصالحوا  
عن غيره واحالهم اي احوال المصالح الورثة بالرضى الذي افذه منهم على العناء

وتقبلوا الخوالة واختلفت في صحة الصلح على تركه مجهول لا دين فيها  
على مكمل او موزون متعلق بالصلح مع اذالم يكن في التركة دين واغناها  
غير معلومة واريد الصلح على مكمل او موزون قبل لا يصح لاحتمال ان يكون في التركة  
مكمل او موزون ونصيبه من ذلك مثل بدل الصلح فيكون ربوا وقبل يصح للاحتمال  
ان لا يكون في التركة مكمل او موزون وان كان في التركة ان يكون نصيبه اقل  
من بدل الصلح لكان القول بعدم الجواز مؤديا الى اعتبار شبهة الشهادة  
ولا عبرة بها وصح في الاصل عن تركه مجهول في يد البقية من الورثة غير المكمل  
والموزون لانه لا يخفى الى المنازعة لقيام المصالح عنه في يد البقية من  
الورثة وقيل لا يصح لانه بيع المصالح عنه على وجه الجهالة لا يصح البيع  
كتاب **ادب القاضي** اوردوه بعد الصلح لانه اذا كان المصالح اليه اذالم يكن بين  
المتخاصمين صلح بولفة الاطعام وشرعا الرام على التبرع ببقية او اقرار  
او كقول لان حقيقة فصل الخصومة وهو ان يكون الانية واجله على الشهادة  
لان كلامها من باب الولاية لانه تنفذ القول على الغير وان كلامها الرام  
اذا شهدا بغيره بغيره على القاضي والقضاة ملزمة على الخصم فاشتراط الالهيته فيها  
بشرط الالهيته القضاة وشرط الالهيته شرط الالهيته وقد ذكر في كتاب الشهادة  
وان سأل اهلها فيكون اهلها لا يقدروا ولا يؤمنون عليه لقلة من الالهيته بوسطة  
خصمه حتى لو قيل كان المظن انما كان الصلح بقول شهدا بغيره لوجود اصل الالهيته ولا  
يقبل ما ذكره حتى لو قيل القاضي وحكم بها كان انما يكونه بنقد وجه القضاة والفقهاء  
في ادب اغلب على طه صدقة وهو ما كلفه الخلف في كون الصلح شرط لبقاء  
وكون التمسك من احوال المصالح شرط لبقاء القضاة في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر  
ليس شرط وكثير من مشايخنا اخذوا برواية النوادر باعتبار الحاجة ولو اوردوا  
بالقيمة في الرضا فجاز باتفاق الروايات لان القيمة ليست من احوال  
القضاة وكذا اذا خرج الى التوى ونصيب فيما في امور القضاة والوقوف



القضاء كذا حكى فتوى ظهير الدين المرقباتي لانه ليس بقضاء ولا من اعمال القضاء  
قال في الفصل الحادي والثلاثون من شهادات الخط ان هذا هو الحكم لان  
القاضي اذا يقض ذلك بولاية القضاء الاية انه لو لم يأت ذلك بملك فكل  
من حمله القضاء اخذ القضاء برشوة لا ينفذ حكمه قال في العاوية العاوية اخذ  
القضاء برشوة بل بصير قاضيا اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يصير قاضيا  
ولو قضى لا ينفذ قضاؤه وان كان عدلا ففسخ باخذها بشيء العزل والوجود  
سبب الاحتجاج وقيل ينزل لان المقتدر اعتقد عدالة فلم يرض بقضائه  
بدونها وقال قاضيان اجمعوا انه اذا ارشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارشى ويستحق  
ان يكون مؤثما به في عفاة وهو الاضرار عن الاحرام وعقد وصلافة وقوله  
وعلم بالسنة وهو ما يرد على النبي عليه السلام والانا في هذا ما يرد على اصحاب  
رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ودفعه الحق الى ما يلزم متعلقة بالحكام الوعايع  
والاخرى بشرط الاول ولا يجوز كذا القضي يعني ينبغي ان يكون موصوفا  
بالصفات المذكورة ولا يشترط فيه ايضا الاخرى ولا يطلب القضاء بالاحتساب  
ولا يلزم بالان لم يرد عليه السلام من كل القضاء وكل الى نفسه ومن اصر  
عليه نزل عليه ملك يسدده اي يلهمهم الرشدة ويوقعه للصواب في تحييل الاقدار  
الاوتى اي ينبغي للمقتدر ان يحسن القضاء من هو اقدر واولى به ولا يكون قضا  
غليظا جارا عنيد لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في القضاء قال في السلام  
من قبله فلا غيره وفي رعيته من هو اولى به منه فقد كان الله ورسوله وخان جماع  
المسلمين وعلى القضاء من اهل الدين واعمال المسلمين وبكره السعة اي اخذ القضاء  
لكن حاشا الخلفاء ان الظلم والجور على غيره وان اذن منه لا يكره بل اكره لكونه عليه  
من ائتمن بالقضاء فكانا ذبحا بغير سكين وقيل قد اقرناه بعض القضاة وقال  
كيف يكون هذا ثم دعا في مجلس من يسوي شجرة تجعل الخلاق كلهم بعضا شعرا وقنه  
فعلني لاصاب المويجة حلقه والحق راسه بين يديه كذا في الكفاة ويجوز تخلده من الجارة

كما يجوز من العادل لان الصحابة تعقدوا القضاء من معاوية بعد ان ظهر الخلاف لعلي  
كرهه اياه وجهه مع ان الحق كان مع علي وتعقدوا من يزيد مع فسطه وجوره  
وانما يعون تعقدوا من المجدح فيكونه اظلم زمانه ومن اهل البغى قال في العاوية  
ان تعقد من اهل البغى يصح ونجوا واستبلا الباغ لا ينزل قضاءه العزل ويصح  
عزل الباغ فهم حتى لو انهم الباغ بعد ذلك لا ينفذ قضاياهم بعده عالم بقلده  
السلطان العزل فان تعقد طلب ديوان قاض قبله في الخرافة التي فيها نسخ  
السجلات والصكوك ونحو ذلك لان القاضي يكتب النسخين احدهما يكون في يد الخصم  
والاخر في ديوان القاضي اذ ربما يحتاج اليه لمع من المعاني وما في يد الخصم لا يكون  
عليه من الزيادة والنقصان ثم الورق الذي كتب عليه القاضي المعروف بهذه  
النسخ ان كان من بيت المال بغير دفعه لانه انما يكون في يده بعد دفعه وقصار  
العمل لغيره وكذا ان كان ماله او من مال الخصوم لانه ما اتخذ للمعول بل للتدبير  
وكذا الخصوم تركوه في يده لعله قد انتقل العمل اليه غير الزم بحسب اقرحي اوقام  
عليه بيته يعني نظره في حال الخبوس لانه نصب ناظر للمسلمين فمن اقرح  
او اقرح قامت عليه بيته الزم اياه ولا يقبل قول المعزول عليه الا بيته لانه  
صار كواحد من الرعايا وشهادة الواقدست في خصوصها اذا كانت تفعل  
نفسه والا اي وان لم يرد لم يقر عليه بيته نادى عليه اي لم يعجل بتخليته حتى  
ينادي عليه اي ياتر مشا دنا ينادي كل يوم اذا جلس من كان يطلب فلان  
فلان الخبوس الغلاني في حق فلهضم حتى يجمع بينهما فاذا لم ينظر خصم اخذ منه كغيره  
بنفسه وهواه اي اطلقه ونظر في الودائع وغلالات الوقوف التي وضعت  
المعزول في يد الامتار وعلى بالسنة او اقراره في اليد لان كل ذلك محجة لا يقبل  
المعزول كما لا ان يعزوا اليه بالسنة منه اذ يثبت باقراره ان اليد كانت  
للقاضي فيصح اقراره القاضي كانه في يده في الحال لان من يده في مال اذا اقر به لا يثبت  
يقبل اقراره وجلس في مجلس جامع او في لاه شهر مواضع البلدة او مجلس في



بيته واذن الناس بالدخول فيها وجلس معه من كان يجلس قبله لان المجلس  
 في داره وحده يورث التهمة ورواى لم يقبل بدي لان قولها يورث اليه واما  
 المهردي الامن ذي رحم محرم او من اعاد عداوته اي لا يورث منها قدر عهد اجرت  
 عادة قبل القضاء بمداوته لان الاول صلة الرحم والى ليس القضاء به عوي  
 على العادة ان لم يكن لها خصومة اذ لو كانت لكان اكلا بقضائه وشهد الجارة  
 لانه من حقوق الجدة الدعوة الخاصة وهي ما اذا علم المضيف ان القاضي  
 لا يحضر بالانتدخ لان الخاصة لاجل القضاء بخلاف العامة ويعد مصالاة  
 ايضا من جملة الحقوق وسوى بين الخصمين طولسا واقبالا لقوله عليه السلام  
 اذا ابتلي احدكم بالقضاء فليستو بينهم في المجلس والاشارة والنظر والابصار  
 احد به ولا يشترط اليه ولا يلقنه بحجة التهمة ولا يضيء في وجهه لانه اغراء على  
 خصمه ولا يخرج مطلقا اي لا يمازجها ولا واحد منهما ولا غيرهما لانه يبرل بها به  
 القضاء وهذا احسن مما قال في الوقاية ولا يخرج معه لما قال في الكافة ولا يخرج  
 معه ولا مع غيره ولا يلقنه حجة التهمة ولا يلقن الشاهد بان يقول له  
 تشهد هكذا وكذا لانه اعانة لاحد الخصمين فكيف كلفين الخصم والخصم لا يورث  
 فيما لا يورث فيه لان قد خصص لهما به المجلس مكان تعلقته اصاب الحق بمنزلة خصار  
 الخصم والكفيل واذا ثبت الحق على الخصم باقراره او بيته اقره اي القاضي  
 المقر به فله اوقع الحق فان ابي اي امتنع من الرفع فله شرط الآباء بعد  
 اما اقره ولم يوافق بين ما اذا ثبت الحق عليه بيته او اقره وقررت بينهما في  
 الهداية فقال اذا ثبت بالبيته بحسب ما ثبت المطلق بانكاره وان ثبت  
 باقراره لم يجز بحسب العلم يورث كونه مما طلائ في اول الوهلة فله طوع الاموال  
 فلم يستحب المال فاذا امتنع بعد ذلك بحسب نظره ومطعمه ومثل على من الصد  
 الشاهد ان الحكمي من حسن الالتم عليه لانه اذا ثبت بالبيته يورث وقول  
 ما علمت ان له على ديثار الالات فاذ علمت قضيت ولا يتأتى ذلك في الاقرار  
 والاصح ههنا ما ذكر كما قال الزبيدي قد راجعنا اختلقة في تقدير مدة المجلس الصحيح

انه مغرض الى راحة القاضي لان المجلس لا يذرا واحوال الناس متفاوتة بطلب  
 في الحق متعلق بقصم حسب وكذا اقره فيما الرقة متعلق به برأى مال حصل له  
 كمن يبيع وقرض او الرقة بعد كالمهر المجلي وبول الخلع ودين الكفاية لان مال  
 اذا حصل في يده ثبت غناؤه واقراره على الزام باختياره دليل باره  
 وفي غير ما من الديون لا اي لا يحبس ان ادعى العقر او لا دليل على البت اذا  
 لم يوجد كان القول لمن عليه الدين وعلى المدعي اثبات غناه فحسب ثم يثبت  
 فان لم يظهر له مال اطلقه فنظرة الى مبصرة فحسب بعده يكون ظاهرا ولم يمنع عوامه  
 لانه ثبوت حقه عليه لا يمنع طلب الاخر حقه منه ولا يقبل بيته على اقراره  
 قبل حسمه لانه بيته على النفي فلا يقبل ما لم تأيد بجوابه وهو المجلس وبعد يقبل  
 على سبيل الاحتياط وبيته البت راوي في بعض اوقات اقام المدعي بيته على  
 البت راوي المدعي عليه على الاعار فبيته البت لانه عارض والبيته للثبات  
 وايد حسم المورس لان المجلس خيرا الظلم فاذا امتنع من اوار الحق مع القدرة عليه  
 ظهر ظلمه فيجأزي بتأييد حسمه لا يحبس لشفقة ما حسمه لروحه وولده لانها  
 سقط بعض الزمان وان لم يسقط بان حكم الحاكم بها او اصفح الرضا عن علمها  
 فلا يحبس في ايضا لانها ليست بيد من مل ولا الرقة بعد على ذكرنا بل  
 يحبس في الاتفاق عليها اذا ابي عن الاتفاق لان الشفقة خاصة الوقت  
 وفي تركه تعد اهلاكهما فيجس نرفع اهلاكهما يقضي المرأة في غير المرأة في حد وقود  
 لما ران القضاء يستحق من امرشادة وشهادتها جائرة في غيرهما فكذا  
 قضا وباقية ولا يجوز فيها لما فيها من شبهة البدلية ولا يخالف القاصي  
 قاصراي لا ينصب نائبا لان المفوض اليه القضاء لا التقليد ولا يتصرف في  
 غيره ما فوض اليه كما لو كمل لا يوكل بلا اذن الموكل الا اذا فوض اليه اي لا يحبس  
 اليه بان قال له السلطان ولي من شئت بخلاف الامور ما فوض اليه وهو يطلب  
 فانه بخلاف في الصلوة للحرور وكذا في غير الفوات فلو لم يجر لغايت لجنة



مما يسمع الخطبة فنقول يستخلف وقد تم تحقيقه في باب صلوة الجمعة وفتح على  
 الا او اوصى اليه بقبول فطالب القاضي المنفرد اليه نائب من اهل السلطان  
 فلا يجوز له ان اذا كان نائباً عن اهل السلطان لا يجوز له ان اذا اوصى اليه بان قبض له  
 السلطان استبدل من شئت في يجوز له القول ولا يقول ان نائباً  
 حتى يجوز له ان اوصى عن القضاء هذا ايضا على ما قبله ونائب غيره اي غير المنفرد  
 ان قضى عنده واجازة اي لم يقض عنده لكنه سمع انه قضى في غيبته واجازة  
 حتى قضاؤه لان المقصود حضور راي الاول وقد وجد محض حكم قاض آخر  
 اذ ارفع اليه حكم قاض اعضاء اذا كان جبراً فليس الا بالخالف الكتاب والاشنة  
 المتروكة او الاجماع او الامرية لاحد الادين على الاخر وقد تبادر الاول بانضال القضاء  
 فلا يتقضى بما دونه فلو قضى قاض بشا هو ويمين المدعي او شئت صل الوطى  
 بجرد الكاح في مطلقة الثلاث او بجواز بيع متروكة التسمية هذا او بجواز بيع  
 درهم بدرهمين لا يتخذ اما الاول فلمحا لغته الكتاب لانه قال في استشهاده  
 شهادتين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل واحد هذا انما يذكر لعقده حكم عليه  
 قال ذلك ادنى لانه ثابوا ولا منبر على الاول في واما الثاني فلمحا لغته حديث المشهور  
 حديث العسيلة اما الثالث فلانه قال في ما اتفقوا عليه في المصدر الاول فكان قضاؤه  
 بخلاف الاجماع واما الرابع فلان الخلاف فيه منقول عن ابن عباس فقد ائتمر عليه  
 الصحابة فلا يعتبر خلافه كذا في الكافي وقد فرغ من قوله محض حكم قاض آخر  
 فان احضى قاضاً ائتمر عليه الا في مقتضى من حد في قذف ونائب او قضاة الاعلى  
 او قضاة قوله كذا او قوله متعلق بقوله قضاة او قضاة قاض لا اراة وقاض شهود  
 الحد ووا ان نائب وشهادة الاعلى وقاض لا اراة وشهادة زوجة وقاض كذا او قوله  
 بشهادتها اي شهادة اراة فذل ان كلامها جبراً فيه ولم كالف ما ذكر حتى لو اطل  
 ثانياً فذل ثالث لان الاجتهاد الاول والثاني الاول تارة بالقبض والقضاء به  
 فلا يتخذ باجتهاد ولم يتأيد به لانه دونه والقضاء حق الشرع كك صيانة  
 من صيانة ان يلزم ولا يقرض عليه واما قضاة عبد او وصي مطلقا اي سواء

وامرأته

كان

كان على مسلم او كافر وقضاة كافر على مسلم فلا يتخذ ابداً لا تنفاد اهلية الشريعة  
 فهم عليه يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم العمل يعني اذا ادعى  
 رجل ان اياه مات في يوم كذا او قضى به فادعت اراة ان الميت تزوجها  
 بعد ذلك اليوم بسمع ويقض ما يكسح ولو ادعى قبله فيه وقضى به لم يسمع فلو ادعى  
 الكسح بعده كذا ادعى ان فلان مات وترك بنتاً لامي وماتت قبل فلان اليه  
 عنها ماتت قبل فلان اليه تدعى ان مات اولاد اقام البينة لم يسمع الدفوع وسيرة  
 ان القضاء بالبينة عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس  
 محلاً للنزاع لغير نفيه ما شانه بخلاف القتل فانه من حيث هو محمل للنزاع كالا  
 القضاء بكل او حرة بشهادة زور يتخذ ظاهر او باطن او ادعاء سب  
 بينه العتود كما يبيع واشهره والاحارة والكسح والنسوة كالا قالة والزوجة  
 بطلاق وكخوة فانه يتخذ فيها عند نفيه ظاهراً وباطناً وعند الباقين يتخذ  
 ظاهراً لا باطناً بخلاف الاملاك المرسلة وهي التي لم يذكر فيها سبب معين  
 فانهم اجمعوا انه يتخذ فيها ظاهراً لا باطناً لان الملك لا يملك من سبب لينة  
 بعض الاجاب او في من البعض لانه لا يمكن اثبات سبب سابقاً  
 على القضاء بطريق الاقضاء وفي الكسح والشرع لصحة القضاء في الالبنة  
 والصدقة روايتان عن له صفة ربه الله والمروءات تنفذ ظاهر ان يتم  
 القاضي المرأة نفسها الى الرجل ويقول بسمي نفسك اليه فانه زوجك وبالشهاد  
 باطن ان يحل له وطرها ويحل لها التمكن فيما بينها وبين الله تعالى ان شهادة  
 الزوجة ظاهراً لا باطناً فينقض القضاء بغيره ولا يردى ان رجل ادعى  
 على امرأة كذا ما بين يدي على واقام شاهدين وقضى بالكسح بينها فقامت  
 ان لم يكن يريها امير المؤمنين فزوجته منه فقال على شاهدين زوجك ولو لم ينفذ  
 العقد بينهما بقضائه لما استنسخ من كذب الكسح عند طلبها في رغبة الزوج  
 فيها وقد كان في ذلك من الزنا وكان الشهود زوراً بغير القصة القضاء  
 في جبرته فيه الباطن في قوله خلاف رايه متعلق بالقضاء المراد خلاف الراي خلاف اصل

بخلاف



الحكم الغائب كالحق اذا حكم على من يهرب ان ياتي او يحوز او بالوكس واما  
اذا حكم الجاني بما ذبح اليه ابو يوسف او محمد او نحوها من احوال الامم  
فليس حكمها خلاف ما لو كان قضاؤه ناسا من هذه فخذ عند له حكمه رحمه  
ولو عاودا فغيبه روايتان وجه التفاضل انه ليس بخطا ربيقيين وعندهما  
لا ينفذ في الوصل لانه قضى بما هو فطاري عنده فعل عليه الفتوى قال في الهداية  
وتيسر الفتوى على التفاضل فيهما في النكاح والصورى اذا قضى في محل الاجتهاد ولو  
لا يرى ذلك بل يرى خلافا فخذ عند له حكمه رحمه الله وعليه الفتوى كذا في  
الحكم لا يفيض على غائب ولا لانه لقول من امة الله عليه وسلم لعلى لا يفيض  
لا احد الخصمين حتى يسمع الاخر ولا ان القضاء يقطع المنازعة ولا مانع من  
بها لعدم الانكار فلا يصح القضاء الا بحضور نائبه حقيقة كوكيل ووصيه  
او شر ما كوصى الغاصب او حكمي بان يكون ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى  
على الحاكم وينتصب الحاكم خصما عن الغائب ويصير القضاء كالتقاضي على الغائب  
كما اذا برهن على ذي اليد انه اشتري المدعى من فلان الغائب يقع ادعى  
عينا في يد غيره انه اشتري من فلان الغائب بينه على ذي اليد وقضيه  
ثم حضر الغائب وانكر ذلك لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج الى اعادة البينة  
لانه صار مقضيا عليه فانه المدعى لا يتوصل الى اثبات حقه على الحاكم الا بالثبات  
على الغائب ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا لما يدعى عليه الحاكم لا يكون  
الحكم على الحاكم حكمي على الغائب اذا كان فيه ابطال هو الغائب كمن قال لارأيت  
ان طلق امرأته فانت طالق فقامت زوجة الخالف ان فلانا طلق امرأته ووقع  
الطلاق على لا يقبل يستند في الاصح لان فيه مزا على الغائب لا يبطال الحكم  
بخلاف ما لو لم يتضمن مزاركا لو على طلاقها يد فول فلان الدرافة يقبل  
لعدم تضمنه ابطال صح من الغائب وبها زيادة تفصيل ذكرت في التمهيد  
فمن اراده فليستقر فيها واما اذا قضى عليه اي على الغائب مستقلا بوجه لا يفيض

غائب قيل ينفذ وقيل لا قال في الحادية الحكم على الغائب ينفذ عند الشافعي  
وينفذ عندنا في احدى الروايتين المتركة اذا استوفيت بالدين قولانية البيع  
للقاضي لا للورثة اذا لام ملك للورثة فيها فلا يكون لهم ولا بد للبيع بوض اي انما  
مال الوقف والغائب واليتم ويكتب اي الصك لذكر الحق لا الاب والوصي  
اي لا يترضى الاب مال ابنه والوصي مال اليتم والوصي ان مصلحتهم لبقا  
تحتفظ مضمونة والقاضي يقدر على التحصيل كلاف الاب والوصي قضى بالجور مقورا  
واقرب فالورث عليه في مال ولو قضى بالجور فطاري قطع المقض كذا في التمهيد  
والواقعات لعدم التمسك بها اي جعل الخصمان بينهما حكما اي جعل الخصمان بينهما  
حكما من صلب قاصدا اي لم ينصف بما ينصف في القضاء حكم بينهما بسنة  
او اقرار من الحكم بالسنة ورفع نزاع بينهما بها ومعنى الحكم بالاقرار الزام  
على الحق بموجبه ذكره في النهاية او كقول في غير هذا قوله او دية على القاطن  
وخصما حكمه صح الاصل ان حكم الحكم بمنزلة الصلح فاجوز استحقاقه بالصلح  
بجوز الحكم فيه وما لا فلا والاستيعار احدى النذور والدية لا يجوز بالصلح ولا  
بجوز الحكم فيها ولا يغني به اي بصلحة في غير ما ذكر لثباتها سر العوام فيه كذا  
صح اختياره باقرار احد الخصمين وبعدها شاهر حال ولاية اي بقرار حكمها  
لا اي لا يصح اختياره حكمه لا نقضار ولاية كالتقاضي الموعول اذا قل قضيت  
عليك كذا وكل من هذا الرجوع قبل حكمه لانه حكم من جهة فتوقف حكمه على  
رضاها فان قيل الحكم ثبت باتفاقها فينبغي ان لا يصح الاخراج الا بالتقاضي فها  
قلنا شرط وجود الشيء لا يجب ان يكون بجو اجزائه بشرط التعارض في الشيء  
كما في النساء لا بعدة اي لا يصح حكمه لا بوجه وولده وزوجه حكم القاضي المولي  
او لا يقبل شرها دية لهم فادعي ان لا يصح قضاؤه لهم بخلاف حكمها اي المولي  
والحكم عليهم حيث يجوز لعدم التهمة فيه وان حكمي رحلين فلا بد من اجتماعهما  
حتى لو حكم احدهما بدون الاخر لم يجز لانه امر يحتاج فيه الى الرأى والرضا برأى



المشي فيما يحتاج فيه الى المراه لا يكون رضاه براهي الواحد كما في السبع والخلع  
 نحوهما رفع حكم الى الموت او افاق موهمه افضاه اذ لا فائدة في نقضه ثم  
 في احكامه والا اي ان خالف ابطاله فروع بين يدا وبين ما رفع الى القاضي  
 قضيت قاض اخر فانه لا يردده وان خالف رايه اذا كان ذلك في فصل  
 مجتهد فيه ووجهه ان الحكم له ولاية الحكمين دون غيرهما فلا يكون حكمه عليه  
 كالصالح فله ان يردده او خالف رايه واما القاضي فله ولاية على كل الشئ قضاء  
 حجة في حق الكل فلا يكون لهذا القاضي ان يردده اذا صادف القاضي مجتد  
 بان يكون فضلا مجتهدا فائده اذا غاب المدعي عليه بعد ما سمع القاضي  
 البينة عليه او غاب الوكيل بالخصوص بعد قبول البينة قبل التعديل او مات  
 الوكيل ثم عدلت تلك البينة قبل لا يقضي وقيل يقضي وقال شمس الائمة  
 وهذا رفق بالكلش ولو اقر المدعي عليه ثم غاب يقضي عليه باقراره في قولهم  
 ان غاب الوكيل او مات بعد اقيمت عليه البينة ثم حضر الموكل يقضي بتلك  
 البينة وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضي عليه بتلك البينة وكذا  
 لو غاب المدعي عليه بعد اقيمت عليه البينة يقضي بها على الوارث وكذا لو اقيمت  
 البينة على احد الورثة ثم غاب يقضي على الوارث الا في كذا لو اقيمت البينة  
 على نائب الصغير يقضي بها عليه ولا يكلف باعادة البينة كذا في الحائض  
**كتاب القاضي الى القاضي** قال في الهداية باب كتاب القاضي الى القاضي ثم قال  
 فان شهدوا مع خصم حكم بالشهادة لوجود الحجة وكتب حكمه وهو المدعى سجلا  
 وقال في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب والمسخ الذي جعله وكيله  
 لاثبات الحق ولو كان المراد بالخصم هو المدعي عليه لما اشتهر الى كتاب القاضي  
 آخر لان حكم القاضي القديم على الاول اقول لا يخفى تافيه من التكليف والا  
 ان يقال ان حكمه فان شهدوا مع خصم ليس لخصم وبالنزات في هذا الباب  
 بل توطئة لقوله وان شهدوا بغير خصم لم يحكم فيه المقصود بالثبات فيه  
 ونظائره كثيرة وتركها قسما الى القاضي لان هذا الباب غير مختص به بل بين فيه

السجل

السجل والمحضر والصك والحقبة والوثيقة ثم بعد اعل خصم حاضرا حكم اي القاضي بها  
 اي بشهادتها وكتب به اي حكمه وهو السجل في المغرب السجل كتاب الحكم وقد سجل  
 عليه القاضي به فاسجل كتاب ذكر فيه حكمه سواء كانا منه الى قاضي اخر او في  
 الشك ظاهر والاول يكون في صورة الاستعانة فان شهد على غيره او كان حكوما  
 عليه واراد الرجوع عليه بابعده و هو في بكرة اخرى وطلب من القاضي ان يكتب  
 حكمه الى قاضي تلك البلدة ليحصل حقه يحكم هذا القاضي على من كتب في الموارد  
 عليه وحضر عنده من الخصم مكتبه القاضي الاول ويكون ايضا سجلا لخصمه  
 الحكم او شهدوا مع خصم غائب لم يحكم بتلك الشهادة لما وان القاضي عليه  
 الغائب لا يصح وكتب بها اي بتلك الشهادة ليحكم المكتوب اليه وهو الكتاب  
 الحكمي سمي به لان المقصود به حكم المكتوب اليه وكتب القاضي الى القاضي  
 وتعل حقيقة لان مضمونه ذلك ويقبل فيما لا يسقط بشهادة اخر اذ  
 احد القود لما سلك كالمدين فانه يعرف بالعرف والوصف ولا يحتاج فيه  
 الى الاشارة والعارفانه يعرف بالحدود ولا يحتاج فيه الاشارة والكتاب  
 بان ردي رجل كانا على امانة او بالعكس واراد كتاب القاضي بذلك الى  
 قاضي آخر والطلاق بان ادعت طلاقا على زوجها والعراق والوصية والنسب  
 من اهل الموت والخصم والامانة والخصامة المحي الدين والشفعة و  
 الوكالة والوفاء والقيل اذا كان موصيه المال كما سلك انه لا يقبل في  
 المعقود والوراثة فان ذلك بمنزلة الدين وكما المنقول في المختار انما قال  
 في المختار لا يقبل في الاعيان المنقول كالشباب والعبد والامارة  
 نحو الحاجة الى الاشارة فيما ينقل عند الدعوى والشهادة وقال في المختار  
 رجع ابو يوسف عن القول الاول وقال انه يقبل في العبد دون الامة لان  
 الامة لا يقبل في العبد دون الامة وعنه انه يقبل فيها بشرائط وعنه انه  
 انه يقبل في جميع ما ينقل وطلب المتأخرون قال القاضي لا يستجانب عليه العقوبة  
 كذا في الكافي لا في حد وقود اي لا يقبل فيها لان فيه شبهة البدية عن الشهادة

١٥  
 ١٦



ولان مبناهما على الاحتياط في قوله ينبغي في اثباتهما وذكر عطف على قوله  
وكتب بها اسم اي اسم القاضي الكاتب ونسبه واسم المکتوب اليه ونسبه  
واسم المكاتبة اليه ونسبه واسماء الشهود وان كان كل واحد منهم  
شهد في الدعوى الصادرة عن فلان بن فلان ولا يصح الاقتصار على  
قوله طب الدعوى ولا يكتفى ان يكتب عن لم يذكر غيب الشهادته اذ  
شهدت اى قبل الاستشهاد ولا يقبل شهادته صحيحة متفقة اللفظ  
والمعنى قد مر في كتاب الشهادته بيان المراد بالانفاق لفظا ومعنى وقراه اي  
القاضي الكاتب على من اشهدهم كسوفوا ما فيه او يعلمهم به ان لم يوافقهم  
او لا شهادته بل اعلم وكتب اسمائهم وان كان اسماء شهود الطريق  
وان كان اسمهم غير الذي في الكتاب المكنى فان كونه كتاب القاضي لا يثبت مجرد  
شهادتهم بدون الكتاب كذا في الخلاصة وكتب بها ما روي الكتاب لو لم  
يكتب منه ما روي الكتاب لا يقبل وان كتب ينظر هل هو كان قاضيا  
في ذلك الوقت ام لا ولا يكتفى بان شهادته اذ لم يكن مکتوبا وختمه عند ايم  
وسلمه اليهم لئلا يتوهم التفتير وهذا عند من صرحوا بوجوبها اذ عندنا  
علم بان في الكتاب شرط جواز القضاء به واما من سلف روي لم يشترط  
ذكر اسم المکتوب اليه ونسبه بل جوز ان يكتب ابتداء الى كل من يصل اليه  
كتاب من القضاء ولا التواة عليهم وختمه فسر في ذلك حين ابتلى  
بالقضاء وليس يجوز كالمعاينة وعليه المتأخرون فوسعة على الناس على جعل  
ان يصل القاضي الى القاضي لا يكون الا بعد الحكم وكتب القاضي الى القاضي  
لا يكون قبل الحكم ويشترط ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم الى المذكر  
معلوم اي المدعى على معلوم اي المدعى عليه والقياس بان جواز التي يكتب  
القاضي لان كتابه لا يكون اقوى من خطابه ولو حضر بنفسه فجلس القاضي  
المکتوب اليه وجعل له ما في الكتاب لم يعمل به القاضي فكذا اذا كتب اليه  
لكنه جوز فيما ثبتت مع الشبهات كجاءه ان كتاب اليه او قد يكون ان ثبت

لمرا على حقه في بلده وخصم في بلدة اخرى فيستعذر بالجمع بينهما ولا يمكن من  
ان يشهد على شهادتهما اذا كانا نفسا يحزرون عن اداء الشهادة على الشهادة  
على وجهها فيحتاج الى نقل شهادتهما بكتاب الى مجلس ذلك القاضي لا يقبل  
اي نقل الشهادة الا من قاض مولى من قبل السلطان احتراز عن المكي كذا  
الجمعة اي بقدر على اقامة الجمعة فلا يقبل من قاض رستاق ولا يجوز كون  
الشهود والطريق كذا ولو كان المدعى عليه كافرا لان شهادتهم ملزمة الحكم على  
القاضي فيكون في حقه ولا عبرة بالخصم ادعى عليه غائب مالا واراد تحت  
وكيل يحصل كخلفه الى المدعى القاضي بانك ما قبضته كذا او بعضا او  
ما ابرأت دمة وما تعلم ان رسولا او وكيل قبضته لئلا يذكر الغائب  
بجمل ان يدعى بعد وصول الكتاب اليه انه ادعى ذلك الحال اليه ولا يكون  
لم يثبت في يتوجه اليه على المدعى فاذا حلف قبل يذبح ذلك ويقصر الى  
فان انقطع الشهود والطريق ولم يصلوا الى المکتوب اليه او وصلوا  
الى المکتوب اليه ووجد خصم في ولاية قاض آخر اشهد على شهادتهما رجلا  
آخرين كما في الشهادة على الشهادة وكتبها على طريقها اي الشهادة بدلا  
اي بدلت بدلين الاصلين فانها اي ما كتب بدلتها الى من اراد اليه  
الاصل اي اصل المکتوب ان كان الخصم في بلدة او الى قاض آخر ان لم يكن فيه  
ثم الى آخره ثم الى آخره الى ان يصل الى من يكون خصم تحت ولايته فافزع من  
بيان الاحكام المتعلقة بجانب القاضي الكاتب شرح في بيان الاحكام  
المتعلقة بجانب المکتوب اليه فعلى ان يقرأ اي من كان خصم في ولاية سواء  
كان اعدا او اشهدا ولا يقبل اي نقل الشهادة الا بحضور خصم لانه بمنزلة  
اداء الشهادة على الشهادة او الكتاب ينقل الفاظ الشهود ويكتب به  
الى المکتوب اليه كما ان شهادته ينقل شهادته بشهود الاصل بعبارة  
كما لا يسمع الشهادة الا بخبره الخصم فكذا لا يفتح الكتاب الا بخبره الخصم خلاف سماع  
القاضي الكاتب الشهادة لانه لا ينفصل الحكم وهذا الحكم قبل ولم يشترط ايضا



ابو يوسف رحمه الله قال في شرح الاصل قال ان توفض بقوله من غير حضور الخصم  
 لان الكتاب يخص بالكتابة اليه وكان له ان يعمل والحكم بعد ذلك يقع بما علمه من الكتاب  
 فاعتبر حضور الخصم عند الحكم به كذا في غاية البيان ولا يقبل ايضا الاستدانة  
 رجلين او رجل واحد لان الكتاب قد يور او الخط يشبه الخط والخاصة بغيره  
 فلا يشبه الا في ثمانية ايضا كتاب القاضي طرم او يجب على المكتوب ان ينظر فيه  
 ويعمل به ولا لازم الا بالسياسة فاد اشهدا عنده اي شهود والطرف عند القاضي  
 المكتوب اليه انه كتاب القاضي فلان بن فلان وعدلوا فقه قال في الكفاة الصحيح انه  
 انما يقع الكتاب بعد ثبوت الولاية فربما يحتاج الى ثباده الشهود ولو ان الشهود  
 انما يكون بعد قيام الخصم والزمه ما فيه ان يقي كتابه قاضيا فيبطل اي كتاب القاضي  
 ان زال عن القضاء بموت او عزل او زوال اهلية القضاء عنه قبل وصوله الى  
 الكاتب اليه لان العمل انما هو الواحد لا يقبل وانما قبلوه باعتبار الولاية الشرعية  
 فاذا لم يقع عادلا الى الال والحق الواقعي قاضان في كل احد هما اذ في مصر ليس  
 على ما فعل احد هما لا في وقت ثبت كذا فاعلم به لم يقبل لان العمل في السماع او احد  
 ليس من غير القاضي حيث لم يكن في علمه كذا اذ ازال المكتوب اليه من القضاء  
 بما ذكر من الاسباب فانه ايضا سبب بطلان كتاب القاضي الكاتب الا اذا كتب  
 بعد اسمه اي اسم المكتوب اليه والى كل من يصل من هذه المسكن فانه لما عرف اللول  
 حيث كتب اليه فعمله غير تبعادكم من شئ ثبت تبعاد لا ثبت فعدا وان  
 كتبه اي قوله والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين استاء اي بلاسيمة القاضي  
 المكتوب اليه هو زون ابو يوسف فانه توسع بعد ما ابتلى بالقضاء فان قال الخصم  
 وصول الكتاب اليه يست الذي كتب فيه باقائه اليه انه هو وان مات اي  
 الخصم فعدا اي الكاتب على وارثه او وصيه لقيام مقامه جاز بكل شهادة شاهد احد  
 يعني اذا كان لرجل على آخ في بلد اخرى دعوى ولدت به واحد في بلدة المدعى به  
 واراد ان يشهد شهادة من في بلدة ويد على ذلك الشخص يتك بكتاب الشهادة  
 ديت به هناك جاز وجاز كتب لو كتب قايما حتى اذا كان لرجل على آخ في بلدة اخرى دعوى

المحل  
 في الخط والماس  
 شعبة في التمس

الكاتب  
 كان

واراد

واراد ان يوكل رجلا في تلك البلدة لخاصة من جانبه مع ذلك الرجل جاز ايضا  
 واصطف في حكمه اي القاضي يعلم قالوا ان محمد احمد اعتبر علم القاضي حتى  
 قال اذا علم القاضي ان زيرا غصب شيئا من المدعي باخذة من زير ويدفعه  
 الى المدعي وهذا جواب رواية الاصول ردك ابن سماعه عنه انه القاضي لا  
 يقضه بعلمه وان استغنى والعلم في حالة القضاء حتى يشهد مع شاهد واحد  
 قال لعل القاضي يكون غالطا فيما يقول فيشترط مع علمه شاهد او يكون علمه مع  
 شهادة شاهد آخر بمعنى شاهد كذا في الحاشية ثم لما فرغ من ذكر السجل  
 وبيان نقل الشهادة شرح في بيان المحر وما اعتبر فيه وفي السجل من ما  
 السجل فقال والمحر ما كتب فيه حضور المحامي عن هذا القاضي وما جوي بينهما  
 من الامور من المدعي عليه او لا محارمة وان كان بعد الحار به بالسياسة من المدعي  
 والشكل عن اليقين من المدعي عليه او لا محارمة على وجه يرجع اليه وكذا  
 السجل قال في الخط البرماني ان الاستدانة في الدعوى والمخاض ونحو الشهادة  
 من اتم ما يحتاج اليه وانما كانت اتم قطعا للاحتكال لان المدعي بدعواه يستحق  
 المدعي به على المدعي عليه والشهود يشهدون استحقاقه ولا يشك  
 الاحتفال مع الاحتكال وكذا في السجلات لا بد من الاستدانة حتى قالوا اذا كتب  
 في محر الدعوى حضر فلان مجلس الحكم واحضر مع نفسه فلانا فادعي هذا الذي  
 حضر عليه لا يقع بصحة المحر ويبنى ان يكتب فادعي هذا الذي حضر مع هذا  
 الذي احضره اذ يدونه بعدهم انه احضر هذا وادعي على غيره وكذلك عند  
 ذكر المدعي والمدعي عليه في اثناء المحر لا بد من ذكر ثوابك كتب المدعي هذا الذي عليه  
 هذا لان بعض المشايخ كانوا لا يثبتون بالصحة بدونه وكذا قالوا في السجلات  
 اذا كتب وقضيت محضر هذا وعلى احمد هذا لا بد ان يكتب وقضيت محضر هذا  
 المدعي على احمد هذا المدعي عليه وكذا قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة  
 الشهود وادعوا الى المتدعيين لا يقع بصحة لان الاشارة المحصرة  
 هي الاشارة عند الحاجة اليها في موضعها ولعلهم اشاروا الى المدعي عليه عند الحاجة



الى الاشارة الى المدعى واثاروا الى المدعى عند الحاجة الى المدعى ويكون  
 ذلك اشارة الى المتداعين ولا يكون فلا بد من بيان ذلك ما بلغ الوجه  
 قطعاً عليهم والصك ما كتب فيه البيع والاراء ونحوها في الغرض  
 الصك كتاب الاراء بالمال وغيره موب واجبة والوثيقة متساوية للثقة  
 يعني السجل والخبر والصك لان كل منهما من جهة الوثيقة سائل  
 مع شئت بمعنى المتوق لا يتبدد وسجل فيه كبر في السجل لا يتبدد  
 كونه بلا رضى في العلو عند هذه رجاءه سواء كان مضر الذي علوا ولا  
 وقال يضع فيه ما لا يضر بالعلو وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلو  
 ان يبين في العلو بليا او يضع جرداً او حدث كينها رابعة مستقلة  
تشتب عنها رابعة غير نافذة لا ينفذ اهل الاول من حائط وارهم  
 بابا في الثانية لان في المورد تسليم حق المرور في الزايفة السخية بل هو يخص  
 بالها لانها مجمع اجزاها ملك لا رابا رابعة لو بيع فيها دار لا يكون لاهل الاول  
 حق الشفعة فاذا اراد احد ان يفتح باباً فخره اراد ان يتخذ طرفاً في ملك الغير  
 ويحدث في نفسه حق الشفعة فيها فيمنع من ذلك بخلاف النافذة لان حق  
 المرور فيها للعامة بخلاف رايه مستدرة كذا طرفاً حيث يجوز ان يفتح باباً  
 في حائطه اي جانب شارع لان هذه سكة واحدة وهي بمنزلة سكة في دار وكل  
 واحد منهم حق المرور في كل واحد وهذا لو بيعت فيها كانت الشفعة فيها لكل  
 سواء فيفتح الباب لا يحدث تنظيم صفاً فلا يمنع ادعى به في وقت سبل بيته  
 فبرهن على الشراء بعد وقت البيعة قبل وقته لا يمنع ادعى داراً في يد رجل انه ودهاله  
 وسلمها اليه في وقت كذا فسال القاضي البيعة فقال انه يجد في البيعة فاشترتها  
 منه وادعى وقتاً قبل وقت البيعة فبرهن عليه لا يقبل والوقت ان التوفيق في الاول  
 فكان فلا يتحقق الشافق الجواز ان يقول ويبس في مندر شرعاً في البيعة فاشترتها  
 منه منذ اسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن التوفيق فيتحقق المناقضة قال رجل لا  
 اشترت مني هذه الحارثية فانكر اي الاخر اشترى فلما كان حال اشترت  
 وطهرها وكان الظاهر ان لا يجوز لاقرارها بملك الغير ان ترك اي البايح الخصومة لان

رابع

المشترى لما جرد كان فسحا من جهة اذ الفسخ ثبت به فاذا ترك البايح الخصومة  
 تم الفسخ باقراره العمل وهو امسك الجارية ونقلها اقر بعض عشرة دراهم  
 ثم ادعى انها زبوف او بنهر جنة صدقاً محلياً وفي السوقة لا اي لا يصح  
 لان اسم الزبوف يقع على الجيا والزنوف والبنهرية دون السوقة  
 ولهذا يجوز الجوز في الصرف والسم بالزنوف والبنهرية لا بالسوقة وبعض  
 لا يخص بالجيا فلا تناقض بين دعوى الزنافة او البنهرية وبين الاقرار  
 بقبض الدراهم فيقبل كمن اقر بقبض الجيا وادفعه او التمس او بالاسفار  
 اما الاقرار بالثلاث الاول قطام واما الاقرار بالاسفار فلانه عبارة عن القبض  
 بوصف التمام فكان عبارة عن قبض حصة الزنوف ما برده بيت المال والبنهرية  
 ما برده التجار والسوقة ما غلب عليه الغش قال رجل لا اقر بملك على الفقرة اي  
 قال ليس لي عليك شيء ثم صدقه اي قال في مجلسه لي عليك الف الف تصديقاً  
 بلا حجة اي لا يكون على الغش شيء اذا قال لا شيء لي عليك فخره وادعاه فيقول  
 ينفي ويرد الاقرار فملك بطلان بنفسه فاذا بطل برودة التمس بالعدم فلا بد  
 من حجة او قصد ليقضه ادعى عليه دناير فقال المدعى عليه او فيتم لها في  
 بشراء و يشهدون انه دفع اليه حصة دناير فملك لا تترك انها من هذا  
 الدين او غيره فاشترتها درهم ودرهم المدعى عليه كذا في الحادثة اقام البيعة  
 على شراء اذنت بيعة بايعه على برائة من كل قبض بعد التمس ببيع قبض  
 اذا ادعى على رجل انه اشترى منه هذه الامة وانكر المدعى البيع فبرهن المشتري  
 عليه فموجدها قديماً واراد ان يبرهن البايح انه برار اليد من كل قبض  
 لم يقبل للثبات قبض بين الكلامين اذ بشرط البرائة من الغيب تصرف في العقد  
 بخبره عن اقتضاء صفة السلامة اليه غير ما وتعيين العقد كمن وصف الى وصف  
 بلا عقد قال اذا بطل التوفيق ظهر التناقض ومن لم يوسعهم انه ان يقبل  
 اعتباراً بفصل الدين ولما مال الدين قد يقضى وان كان باطلاً كما هو ولا كذا كذا  
 بطل ملكه كتب اناس الله في اخره اي اذا كتب رجل اقراره بدينه في ملكه ثم

اشترى



كتب في اخوه ان شارب من قام بهذا التكرار فهو ولي ما فيه يعني ان من اخوه  
 هذا لصك وطلب ما فيه من كونه ولاية ذكرا ان شاء الله بطلان الذكر كله عند  
 الامام وهذا ما ينصرف الاستثناء الى قوله من قام الى قوله ما استثنى  
 لان الامام ان يصرف الاستثناء الى ما يليه لان الذكر كاستثناء ولو صرف الى الكل  
 يكون بطلان قوله ان الكل كشيء واحد بحكم العطف فيصرف الى الكل كانه الكلمة العطفية  
 كقوله غير هذا وانما طلاق وعليه ان شارب استثنى الله تعالى عن تركه فربما قالوا لا يجوز  
 ويصير كفاصل السكوت مات ذمي فقال عرسه سلمت بعد موته وقال ورثته  
 بل قبله صدقوا لان الاسلام ثابت في الحال والحال ما يدل قبلها كافي مسيلة  
 الطهارة اذا اختلف المخرج والمستخرج في بيان الماء وانقطاع حيث  
 يحكم الحال يستدل بها على الماضي وهذا ظاهر بعينه للرفع وان لم يوجب الاحتياط  
 كافي مسلم مات فقلت عرسه سلمت قبل موته وقالوا بعد موته فان القول  
 للورثة ايضا لانها تدعى احوالا واثارا في الاموال في الاحداث ان يضاف صدورها  
 الى اقرب الاوقات قال هذا ابن مود على الميت لا وارث له غيره وفيها اليه  
 يعني من مات وله في يد رجل ما لم يوص به ودعيه فقال المودع لرجل اخي هذا  
 ابن الميت لا وارث له غيره والعاجز لا يقضي بدفع الوديعة اليه لان اقراره  
 ما في يد حق الوارث بطريق الخلافه فصار كما لو اقر انه حق للورث وهو حق  
 بطريق الاصله فان اقر بدين آخر لم يقر له بعد اذ كان الاول على كونه المال عليه  
 الاول لان هذه شهادة على الاول بعد انقطاع يده عن المال فلا يعيد كما لو كان  
 الاول ابنا مود فانه كقسمت بين الورثة او الوفاء بشروط لم يقولوا الا علم  
 وارثا او غيا لم يخطوا الى لم يوجد منهم كغيره بالنفس عند الامام وقالوا لا يؤخذ  
 لان التخصيص يفسد ظاهر التفتيش والموت قد يقع بعينه فلا يملك له بيان كل  
 الورثة او الوفاء يجوز ان يكون وارث غائب او غريم غائب يجب على التفتيش  
 الاحتياط بالتفتيش مبالغة في الاضمار وتجاوزا عن الاضمار وله ان يجرى له التفتيش  
 لم يطل الكفالة كما في هذه كذا في ادعي دارا في يد رجل لنفسه ولا حصة انك  
 وبرهن عليه اخذ نصف الميراث وترك ما فيه مع ذي اليد بلا تفتيش بحد الادعاء

اولا وقالوا اذا جحد دعواه ذوا اليد اخذها القاضى منه ويجعلها في يد امين  
 حتى تقدم الغائب وان لم ترك النصف الا في يده حتى تقدم الآخر لان  
 الحاحه فالحين فيؤخذ منه والمترامين فيترك في يده وله ان اليد الثابتة  
 لا تنزع بلا ضرورة لان القضاء وقع فثبت ما بكل لان الوارث قال  
 هذا ميراث ولا وارث الا بثبوت الملك للمورث واصل كونه تحت الميت  
 ثابت فلا ينعقد يده كما لو كان مورثا وبطل حجوجه بقبضه والقاضى والظاهر  
 انه لا يجزى يستعمل لان الحادثة صارت معلومة للقاضي ولذي اليد  
 وحجوجه باعتبار استنائه الا وعليه وقد زال كذا المنقول في الاصح اي  
 اذا كانت المدعى الرعون في المنقول فيقبل يؤخذ منه اتفاقا لا صياح  
 المنقول الى الحفظ والشرح من يده ابلغ في الحفظ واما العوارض فحفظ  
 بنفسه وقيل المنقول على الخلاف ايضا يعني ترك النصف ويؤدي اليه وهذا  
 اصح لانه يحتاج الى الحفظ والترك في يده ابلغ في الحفظ لان المال في يد الامين  
 اشد حفظا وبالاثر ضامنا ولو وضع في يد عدل كان امنا فيه فلو تلف لم  
 يضمن واما لا يؤخذ الكفيل لانه انشأ خصومة والقاضى واضع لفظه لا  
 انشأها وصية بنيت عالم يقع على كل شي واذا قال العالي او ما اعلمك صدقة  
 يقع على مال الزكاة والعتق فيهما واحد وهو قول زفر لان اسم المال عام فليزوم  
 التصديق بكل ما له كما في الوصية ولنا ان الحايه اليد بعينه بايجاب الله تعالى  
 او حبه الله تعالى عن الصدقة المضاف الى مال مطلق لقوله تعالى فمن ارادهم  
 صدقة انصرف الى الفصول لا الى كل المال فكذا ما يوجب العبد على نفسه خلاف  
 الوصية لانها اخت الميراث لكونها خلافا له كما لو ارشاه بجزء من ميراثه  
 فكذا الوصية فان لم يجد غيره الى غير مال الزكاة امسك منه قوته فاذا امكن تصدق  
 بقدره لان حاجته معتد به ثم ان كان صاحب حرفة لمسك قوته يوم ذاك كان  
 صاحب دور وحوادث لمسك قوته شهر ذاك كان صاحب صنعة لمسك  
 قوته سنة وان كان باجرام لمسك مقدار ما يصل اليه ماله صح الا ايضا بلا علم

لان المال في يد امين  
 اشد حفظا

كما هو ثابت



الوكيل بلا علم الوكيل مع اذ الوكيل رجل الى آخره ولم يعلم الوكيل حتى باع شيئا  
 من المزرعة فهو ورضه ببيعها ولا يبيع ببيع الوكيل حتى يعلم والوقت ان الوكيل  
 استخلاف بعد انقطاع ولاية الموكل فلا يتوقف على العلم كصرف الوارث  
 والوكيل اثبات ولاية التصرف في حالة الاختلاف هذه لتعاقب الولاية المتوالية  
 فلا يبيع بلا علم من يثبت له الولاية ولو علم الوكيل ولو من فاسخ صح تصرفه  
 لان الاعلام بالوكالة اثبات حق للوكيل يستوفيه ان ثبت وليس فيه الزام  
 بشترط شرائط الالزام ويستترط لئلا يضر عدل المستودع من تعلم السيد بحال  
 عبده والتفويض بالبيع والوكيل بالبيع وسلم لم يباح بالشرع لان الغير  
 بهذا الحجة يشبه التوكيل من حيث ان التصرف يتصرف في ملكه ويشبه الالزام  
 لما فيه من ضرر يلزم الاقر من منعه عن التصرف فوجب ان يشترط احد شرط على  
 الشهادة وهو العدد او العدالة توفر في الشرايين حقها باع العام او اعيانه  
 غير اللومار واخذ المال فصاعدا حتى العبد من يد الشتره لم يصح له ان  
 انفاضة او اعيانه لانه بمنزلة الامام فانهم كما جازون الى امثال هذا كبر  
 فلور مع الحقوق اليهم لتعاقب واحد اقامتها فتمثل مصالح الناس ورضع  
 المستتر على التوما لانه عقد لم يرضع عقده على العاقبة فوجب على من يقع العقد  
 والبيع واقع للتوما فيكون العهدة عليهم كالوكالة العاقبة صحتها وعبد الجور من  
 وقد توكل على غيره بما يبيع فان الحقوق ترجع الى الموكل وان باع الوكيل لهم  
 اي للتوما بما ورائه وقبض منه وصاع من يده واسحق العبد او مات  
 قبل قبضه رجع المشتري على الوكيل لان الرجوع بالتمتع من حقوق العهدة وقوة  
 به رجع الى العاقبة وهو الوكيل نيابة عن الميت لانه وان نصبه القاضي فان نصبه  
 يكون قائما مقام الميت وقوة العهدة ترجع اليه لو باشره في حياته فكذلك  
 ترجع اليه من قام مقامه وهو الوكيل عليهم الا يرضع على التوما لانه باع لهم  
 فكان عاظا لهم ومن على الغيرة على الحق فيه ضمان يرجع على من دفع له العمل  
 ولو ظهر عبده للميت مال رجع التزم فيه بدنيه لانه لم يصل اليه وقبل لا يرجع  
 ايضا

ايضا بما قدم الوكيل من الثمن لان الضمان وجب عليه بفعله لان قبض الوكيل  
 كقبضه والايجاد انه يرجع لانه قبض ذلك وهو مضطرب فيه كذا في الكتاب  
 انفاضة الخرج الثالث للفقهاء ولم يعطهم اياه حتى يملك ما كان ماله اي  
 الفداء والثلثان للورثة كذا في الواقعات ووجهه ما قرأه في قاضي عدل  
 به جم او قطع او ضرب قضى به على شخص وسنك فبقوله قد لم يرد له اذ  
 لا يقبل قوله حتى يعين الحجة لان قول القاضي كتمل الفلأ او التدارك لا يمكن  
 وكثير من مثله كما اخذوا به وقالوا اما احسن هذا في زماننا لان القاضي  
 قد فسد وافلا توتمنون على نفوس الناس ودماءهم واموالهم الا في كتاب  
 القاضي الى القاضي فانهم اخذوا فيه بظاهر الرواية للضرورة ووجه ظاهر  
 الرواية في الاولى ان القاضي ادين فيما فوض اليه وكفى اونا ما طاعة اولى  
 الامور وطاعة في تصديقه وقول قوله وقال الشيخ ابو منصور ان كان  
 القاضي عاظا عادلا يجب قبول قوله لظاهر الرواية الا انه قد عظم الخطأ  
 والحيانة وصدق عدل جاهل سئل فاحسن نفسه بان يقول استغفر  
 المقربة كما هو كودف به وعلمت عليه بالرحم ويقول صدقته انه ثبت  
 عندى بالحجة انه اخذ نصبا ما من لا بشرية وفي القصص انه قتل عدلا بشرية  
 فيجب تصديقه وقول قوله ولم يقبل قول غيرهما وهو جاهل فاسخ وعالم بما  
 لهتمه الخطأ بالجاهل والحيانة بالنفس الا ان يعاين سبب الحكم مع سببا  
 شرعيا في يقبل قوله لا انتقاما للتممة صدق موزول قال لزيد اخذ منك ان  
 قضيت به بغيرك وقوت اليه لو قال قضيت بقطع يدك في حق او ادعى  
 زيدا اخذ وقطعه ظاهرا وادعى زيدا بكونه زيدا في قصاصه بغير ادعاء  
 قاض موزول لرجل اخذت منك الف درهم ودفعته الى زيد وقضيت به  
 لم عليك فقال لرجل اخذت ظاهرا فاقول للقاضي بلا عيب وكذا لو قال  
 قضيت بقطع يدك في حق وقال فعلته ظاهرا فاقض تصديقه بكل حال اذا كان  
 الحاضر ومنه ماله او الموقوف في يده فورا يكونه حال قضائه لانه لما اقر به صار

كذا في الرواية  
 او في الرواية



كتاب  
القضاء  
القضاء

مما يشهد به الظاهر للقاضي لان فعل القاضي على سبيل القضاء لا يوجب عليه  
الضمان فجعل القول قول بليلين اذ لو لم يزل يمين صار خصما وقضاء الحكم  
الخصم لا ينفذ ولو انكر كونه قاضيا يميزه قال لا عليه فعل التعليل بالقول  
قول القاضي ايضا الصحيح لانه اذا عرف انه كان قاضيا صححت اضافته الا انه  
الى حالة القضاء لانها مسبوقة وهي منافية للضمان فصار القاضي بالاضافة  
الى ترك الحالة معك للضمان فكان القول قول كالمو قال طلعت اذ عرفت  
وانا محنون وكان جنونه موهوبا **القسم** لا يجوز فيه التسمية بين  
كتاب القاضي وبين كتاب القسم وهي لغة اسم القسم كالفردة للاقتداء  
وشرعا يميز بين الحقوق التي يفتقر اليها المتعاضدين وركبها على جملتهم  
التمييز بين الانصاف كالكيل والعدد والوزن والذرع في الكيل والوزن  
والعدد والوزن والذرع وبسببها طلب الحكم او احدى الامتناع بحسب حجة  
او لم يوجد الطلب لم ينعج القسم بشرط عدم ثبوت المنفعة فانها افراز  
ما كان احد قبل القسم من الملك والمنفعة وانما تحقق هذا اذا تم المميز  
على ما كان قبل الافراز باصله ومنافعه فاما اذا قبل فيكون قبل الافراز  
وهيها تسمى نصب كل على حدة لانه الاثر المشترك عليها ولا تعنى مطلقا  
اي سواء كان في المشتريات والعقوبات على معنى افراز وهو اخذ عين  
حقه ومع مبادلة هي اخذ عوض عن حقه او ما من جزم معين الا وهو شغل  
على النصبين فكان ما اخذه كل منهما نصفه ملكه ولم يستفد من صاحبه  
فكان افرازا والنصف الاخر كان لصاحبه فصار عوضا عما في يد صاحبه فكان  
مبادلة وان وصليته طلب الاول اي معنى الافراز والتميز في التبادلة الموروثا  
والعدديات المتعارفة لان ما اخذه مثل حقه صورة ومع وان كان ان  
يجعل عين حقه وان قلبه انما اي معنى المبادلة في غيرها وهي الحيوانات  
والودع لوجود التفاوت بين اعاضها فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ حقه وخرج  
على ما ذكر بقوله فما اخذ من غير حقه فحسبه حقه صا حقه الاول كونه  
عين حقه لا ان كان كونه غير حقه ومعنى الافراز جبر عليه في حقه كجس من  
غير

غير المشتريات فقط عند طلب احدى يمين ان المبادلة لما كانت عالية  
للعقوبات كالحوانات والودع كان ينبغي ان لا يجبر على القيمة فيها لكن  
يجبر عليها لما فيها من معنى الافراز فان احدى يمين يطلب القيمة يبال  
القاضي ان يخصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الاخر عن الانتفاع بملكه فيجب  
اجابته وان كانت ايضا مختلفة لا جبر الحكم على قسمه الموروث المبادلة  
باختيار فحسب التبادلة في المتعاضدين ولو توافقت اجاز لان الحكم واجب  
نصب قاسم رزق من بيت المال لان الاصح ان القيمة من جنس على  
القضاء تمام قطع المنازعة بها فاشبه رزق القاضي وحج نصيبه بامه على يد  
الرؤس اي رؤس المتعاضدين عند الامام لانه النفع لهم على الخصوص و  
عند ما على قدر الانصاف لانه مونة الملك فيقدر مقدرة له ان الاثر على  
القيمة وانه لا يتفاوت وربما يصعب الحساب بالنظر الى القليل وقد يتعكس  
فيقدر اعتباره فيستلحق الحكم باصل التميز ثم ان الاثر هو المثل وليس له  
قدر معين فان باشر القاضي بنفسه القسم على رواية كون القسم من جنس على  
التضار لا يجوز له اخذ الامم وعلى رواية عدم كونها منه جاز وجب كونه  
كونه عدلا على ما بها اي بالقسم لانه ان كان من جنس على القضاء فلا بد من  
القدرة وهي ما تعلم ومن الاعتماد على نفسه وهي بالعدالة والاعتدال واصدق  
اذ لو تيقن حكم بالزيادة على اوجه مثله ولا يشترط ان القسم لتوافقت مع مقالان  
الاجم لثبوت ذي الى الاخر اربا من وصحت مرضا الشراكا ولو لا انهم على  
انفسهم وفي اموالهم الا عند صورا احدى يمين في لا يصح بل يحتاج الى امر القاضي  
لنقصه ولا انهم من قسم بغير ادعوا اربعة وعشارا ادعوا اربعة او ملكه  
مطلقا ولو ادعوا اربعة فما ربه لا اي لا يقسم حتى يبرهنوا على مونة وعدد  
ورشة لا خلاف في الاولين وفي هذا خلاف للامامين لهما ان في يد هادو  
ويسل الملك والافراز وامارة الصدق فلا يميز لهما فنقسم بينهم كما  
في المنقول المورث والعقار المشترك والبيعة لا ينفذ لانها على المنكر بها  
لكنه يذكر في هذه القيمة انهم قسمها باقرارهم ليقصر عليهم ولا يكون قضاء



على شريك أو قوله ان الميت يصير موصيا عليه بقسمه انما فيه وقول الشريك  
ليس بحجة عليه فلا بد من اقامة البينة ليست به القضاة على الميت  
فان التركة قبل القضاة بمقتضى ما على ملك الميت بدليل ثبوت حصة في الزواجر  
كالا ولعله وارثا حتى يقع منها ويؤخذ ويستفاد وصاياه وبالقسم  
ينقطع حق الميت عن التركة حتى لا يثبت حصة فيما كثر ثبوته من الرواية  
فكان هذا قضاء على الميت بقطع حصة فلا بد من البينة ونصير بعضهم  
منها والبعض خصما عن كسب ومرو عليه وان كان موثرا ولا ان  
منها انما هي القضاة بينهما حتى يبرهن ان له ما ينع ان ادعوا الملك في  
القضاة ولم يذكروا كيف انتقل اليهم لم يقسمها حتى تقبى البينة ان لها  
لا احتمال ان يكون غيرهما ثم قيل هذا قول لا ينفذ خاصة وكيل بقول الكل  
وهو الاصح لان القسم ضربان الحق الملك تكملا للمنفعة وكذا البديهة  
للمحفظ واحتج الاول بما لعدم الملك وكذا الحق لا يستفاد عنه لانه محظوظ  
بنفسه كذا في الكافي من بها على الموت وعدد الورثة وهو ان القضاة موثرون وقيل  
صغير او غائب قسم ونصيب فانها لا بد من وصي من الطفل وكيل من الغائب  
لان في هذا النصب نظر الغائب الصغير ولا بد من اقامة البينة على اصيل  
المرثات في هذه الصورة عند انصاف اولى لان في هذه القسم قضاة على  
الغائب والصغير يقولون وعند ما يقسم بينهم ما قرارهم ويعزل حق الغائب  
والصغير ويشهد انه قسمها بينهم باقرار القضاة والفقهاء وان الغائب او  
الصغير على حجة وان من واحد من الورثة او شرعا ان الشريك او غا  
احد من او كان في القضاة مع الوارث الصغير او الغائب او كان معه شريك  
حجة ان القضاة لا يلا يجوز القسم اما الاول وهو عدم جواز القسم اذا  
من بين واحد فلا بد ليس هو خصم وهو ان كان خصما عن نفسه فليس احد  
خصما عن الميت وعن الغائب وان كان خصما عنهما فليس احد خاضعا  
نفس لتقسيم البينة عليه خلاف ما لو كان الحاضر مع الورثة اثنين حيث يكون

القسم قضاء بحضرة المتقين وامانته وهو عدم جواز القسم اذا  
اشتركا وادعاه احد منهم فلهما بين الارث والشراف فان ملك الوارث  
ملك خلافة حتى يرد بالعيب على بايع المورث ويرد عليه بالعيب وبصير موزرا  
بشرار المورث حتى لو وطى امة اشترى ابا مورثة فولدت كما حكى رجع الوارث  
على بايع مورثة بغيرها وقسم الورثة الموزر من حصة فانتصب احدهم خصما  
عن الميت فيما يدره والآخر عن نفسه فصارت القسم قضاء بحضرة المتقين  
واما الملك الثابت بالشراف لكل واحد منهم فلكل جدي بسبب الشريك كما شره  
في نصيبه ولما لا يرده بالعيب على بايع بايعه فلا ينتصب احدهم خصما عن  
الغائب في يكون البينة في حق الغائب قائم بلا خصم فلا تقبل وامانته  
وهو عدم جواز القسم اذا كان القضاة مع الوارث الصغير او الغائب او شريك  
فلان هذه القسم قضاة على الغائب او الصغير الحاضر باقراره بين ما كان  
في يده من يدره بلا خصم حاضر عنهما وقسم يطلب احد من ان استغنى كل حصة  
ويطلب دي الكثرة فقط ان لم يستغنى الاخر لقوله حصة يعني اذا استغنى كل من  
الشركاء بنصيبه قسم يطلب احد من لان في القسم تكميل المنطقة وكانت  
حقا لا زما فيما يكملها اذا طلب احد من وان استغنى احد من بنصيبه اذا  
قسم وتقرر الاخر بقلة نصيبه فان طلب صاحب الكثرة قسم وان طلب  
صاحب القليل لم يقسم كذا في الخصاف وذكر الخصاف عن كسبه وذكره الاجم  
في تحقيره ان اربابا يطلب القسم قسم القاضيه قال في الحاشية وهو اختيار الشيخ  
الامام المعروف بخواجه زاده وعليه الفتوى وقال في الكافي ما ذكره الخصاف  
اصح في الزهري وعليه الفتوى لا اي لا يقسم ان يهر كل لليلة الا بطلبهم  
لان الجبر على القسم لتكميل المنفعة وفي هذا فتوى في مورد على موضوعها بالنقض  
وكذا بالشراف لان الحق لهم ولا يقسم بالشراف بل لا يقسم الا بين  
باقرار بعضه في بعض بان اعطى احد المتقاسمين بغير والاخر شريكين مثلا  
حاصل بعض منها في معاملة ذاك اذا لا اختيار بين اثنين فلا يقع القسم بينهما



بل يقع معاوضة فيعتمد التراضي دون الجبر ولأن القاضية ثبتت بمقتضى التميز لا  
المعاوضة ولا الرقيق بل إذا كان الرقيق وهو العبيد والأمانيين والذين  
وطلب أحد القسمة فلا يخرج إيماناً أن يكون مع الرقيق شيئاً آخر يصح القسمة جبراً  
كالقسمة والشيء أو لا فإن كان مع القسمة في قولهم جميعاً على الأظهر إما أنه  
قطعي وإما ظاهري صريح وهو أنه يجعل الرقيق أصلاً في القسمة جبراً ويجعل  
الرقيق تابعاً له في القسمة جبراً وكذا جبراً وقد ثبت الحكم بشيئاً بعد أن  
لم يثبت قصد الكسب في البيع والمقولات في الوقف وإن لم يكن فإن كانوا  
ذكوراً وإن لم يقسم الأبرصاً بها وإن كانوا ذكراً أو إناثاً لا تقسم القاضية  
بينها عند قسمة رهنه ولا جبراً على ذلك قال الجبر بما عليه لا يخفى  
كما في الأصل والقسمة ولو ان التفاوت في الأوتار فاحش لتفاوت المعانة الباطنة  
كالزمن والكمية ونحوها فلا يكون ذلك قسمة وإفرازاً بخلاف سائر الحيوانات  
فإن التفاوت فيها يقل عند اتخاذها فلا يكون ذلك قسمة الجبر البتة أن الذكر  
والأنثى من جنس واحد ومن سائر الحيوانات جنس واحد ولا يجوز  
قبل إذا اختلف الجنس كالأني واليواقيت لا تقسم لأن الجنس لا يختلف لم  
يختلف مع القسمة وهو كمثل المنفعة وقيل لا تقسم الكبار منها لغير التفاوت  
ويقسم الصغار لعلل التفاوت وقيل الجواب بخبري على إطلاقه لأن جهالة الجواهر  
أقل من جهالة الرقيق وهذا الوجه على قولنا أو باقوت أو خال على الأبرص  
القسمة ولو تزوج أو خال على عبد يصح فإذ لا لا جبر على القسمة ولا الخلع  
والشر والرجوع الأبرصاً وكذا الخابط بين الدارين لأن القسمة تكمل المنفعة فلا  
لم يكن كل نصيب منتفعاً به انتفاعاً مقصوداً ولا يتحقق معنى القسمة فلا تقسم  
القاضية بخلاف التراضي لا التبرع أو الرهن أو الشراء أو دار وصيفة أو دار فائقة  
قسم كل واحد منهما من أموره قسمة الدور والبيوت والمنازل والدور متلازمة كانت  
أو متفرقة لا يقسم عنده قسمة واحدة إلا بالتراضي والبيوت تقسم مطلقاً بغير  
في معنى السكن والمنازل إن كانت بجمعة في دار واحدة متلاصقة بعضها ببعض قسمة

واحدة والأفلا لانه المنزل فوق البيت ودون الدار فالحقت المنزلة بالبيت  
إذا كانت متلازمة وبالدار إن كانت متباينة وقال في الفصول كلها بغير  
القاضية إلى عدل الوجوه وبعض مع ذلك ولا الدور والصيغة والدور فكانت  
فيقسم كل منها وحده لا اختلافاً الجنس ثم لما فرغ من بيان القسمة بين  
ما يقسم بشرط في بيان كيفية القسمة فقال في تصور القاضية ما يقسم أي يقسم  
للقاسم حتى يصور ما يقسم على الوطاس ليكنه حفظه ويعدله أي يسوية على تمام  
القسمة ويذكره يعرف قدره ويعدم بناؤه أو ربما يحتاج إليه بالاجرة ولغير  
كل قسم أي يحرر عن الباقية بطريقه وشربه ليلا يكون لنصيب بعضهم ثقل بنصيب  
الأخر فيحقق معنى القسمة والإفراز على الكمال فإذا كان أي ما يقسم بين جماعة  
لهم سدس وثلاث ونصف مثلاً أي يجعل ما يقسم بينهم خمسة ستة  
اسهم ويلقب الأول بالسهم الأول وما يليه الثاني والثالث إلى أن  
ويكتب أسامهم ويجعلها قرعة فمن خرج اسمه أو أقله السهم الأول كان  
صاحب السدس أخذه فقه وإن كان صاحب الثلث أخذه وما يليه وإن كان  
صاحب النصف أخذه والثلث بين بيانه فلا يدخل دراهم ليست من التركة  
في القسمة الأبرصاً هم صورته وأرباب جماعة فأرادوا قسمتها وفي أحد الجانين  
فصل بناء فأرادوا هذا الشراء وإن يكون عوض البناء وإرادوا الإفراز  
يكون عوضه من الأرض فانه يحصل عوض البناء من الأرض بينهم في الدار لا في الدارهم  
فلا يجوز قسمة ما ليس بمشترك فانه لا يدخل في قسم هذا شرط بقوله في غير كل  
قسم بطريقه وشربه وما بينهما من تماثل الأول أو طريقه في قسم الآخر فلا شرط  
فيه أي في القسمة صرفاً إلى المسيل أو الطريق منه إلى القسمة الأول أن كل شخص  
معنى القسمة وهو قطع الشركة وتكامل المنفعة بلا ضرورة ولا استحقاق القسمة  
لأن المقصود وهو ما ذكرنا لم يحصل فبقية وسائر القسمة على وجه يمكن لكل منها  
مسيل أو طريق جارٍ سداً القاضية عند اختلاف القسمة بين القسمة  
فقد لخص صفة زعمائه وعند غيرهم في القسمة لا يجوز لأحد شراؤه على







وجاز لكل منهم ان يشتغل بما احب به بالمهاياة شرط ذلك في العدة او الاجرة  
المناخ على ملكه ولا كذلك العارية واللاجارة وفي المهاياة في الزمان افرار  
من وجه وجعل كالمستوفى لنصيب شريكه فكان مبادلة من وجه وانما قلنا  
ذلك لان معنى الاقرار بتحقيق المهاياة في المكان دون الزمان وذكر الوترها  
في الزمان في جرد واحد لانها متعينة فيه لتعذر التهرب في المكان وابيت  
الصغير كالعبد لانه علمه عبد او عديم او غلة بغير او بغير او كواب بغير او  
بغير او شجرة اولين شاة اي لا يجوز المهاياة في هذه الاشياء  
اما في عبد واحد او بغير واحد فلان النصبين يتعاقبان في الاستغناء والظاهر  
التعريف في الحيوان بغيره كالمعادلة بخلاف المهايات في استغلال دار واحدة  
حيث يجوز في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التعريف في العقار فافترقا ولما في  
عبد من او بغير فلان التراب في هذه جوزت للضرورة لا امتناع  
قسمها ولا ضرورة في الفطرة لانها تقسم واما في ركوب بغير او بغير فلان الركوة  
تفاوتت بتفاوت الركابين فلا يفتق التوبة فلا يحرك التعريف واما في  
شجرة اولين شاة وكذا فلان التراب يخص بالمناخ فلا يوجد في الاعيان  
والضرورة متحقق في المنافع لا امتناع قسمها بعد وجود السرعة فتأثيرها  
بخلاف الاعيان **كتاب الوصية** ايراد هذا الكتاب في اوقات  
ظاهر لان احوال الادمي في الدنيا الموت والوصية حاطة وقت الموت  
وله زيادة اختصاص بكتاب القسمة بين الورثة لانها يكون بعد الموت  
والوصية اسم المصدر ثم سمي به الموصي به والاصحاب لغة طلب شيء من  
غيره ليفعل في غيبته حال حيوته وبعد وفاته وشرايا يستعمل تارة بالعام  
فيقال اوصي فلان فلان بكذا بمعنى ملكه بعد الموت ويستعمل اخص فيقال  
اوصي فلان فلان بغيره وصيا له بغيره في مال واطفال بعد موته والعم  
لم يتوضوا للزوج بينهما وبين كل منهما بالاستقلال بل ذكرهما في انشاء تعزير الحاصل  
وقد بين بينهما كل منهما بافراده وكما امتنع تعريف اللفظ المشترك بين المعنيين

مخبر

مخبرهم وادع عرف كل امرئ بما وافق له او القسم بينهما فقال لا يصح جعل الوصية  
ما لم يكن له بعد موته او تقويض النصف في ماله وصالح اطفاله الى غيره بعد  
موته فهذا بيان لبيان المعنيين الاول في بيان الوصية بالمال وكذا هو  
المنفعة فان الوصية قد تكون بالمنفعة كما سلك ركنها قوله اوصيت بكذا  
فلان وكذا من الاغراض المستحقة فيها بشرط كون الموصي اهلا للملكية  
يجوز من المملوك ولو كان تبا والصغير والمجنون وعدم استخراجه بالدين لانه  
مقدم على الوصية كما سلك وكون الموصي له صيا وقربا اذ لو كان ميتا بطل الوصية  
او كونه غير وارث ولا ماله كما سلك من عدم جواز الوصية للوارث واثبات  
او كون الموصي به قابلا للملكية بعد موت الموصي ما لا كان او منفعة وحكمها كونه  
الموصي به ملكا عديم المولى لم لا فاقته الموصي اياه معام نفسه فيجب ان  
عليه لثابت الوصية بها عادت بالثالث لا بغيره وان لم تجز الوارث لغيره  
عليه السلام ان الله تصدى عليكم بثلاث امواتكم في احوالكم زيادة لكم في احوالكم  
فضموا حيث شئتم وعليهم الاجماع ويعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت  
الموت لا وقت الوصية لانها ملكك مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر وقت  
الملكية حتى اذا اوصى لاضيه وهو وارث ثم ولد له ابن صححت الوصية للاخ  
ولو قلنا بان اوصى لاضيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت  
الوصية للاخ لما ذكرنا لا الزيادة عليه اي على الثالث لان حق الورثة نعلق  
بالم لا نعلق بسبب زوال المهرم وهو استغناؤه عن المال كمن اشترى  
بقوزه في حق الاغنياء بقدر الثالث ليعتدرك تقصيره كما قد وهم بجوزه  
في حق الورثة لئلا يتأذى بعضهم بائسار البعض الا ان يجز ورنه بعد  
اي بعد موته وهم كبار لان الا متنازع حكمهم وهم اسقطوه ولا يعتبر اجازتهم  
حال حيوته لانها قبل ثبوت الحق فليس لهم ان يرجعوا عنه ان انما قلنا  
لا يعود ونثبت باقل منه اي من الثالث عند غنى ورثته او استغناهم  
بخصتهم لانه مردود بين الصدقة على الاغنياء وبهتة لثوب والاولى  
اولى اذ يستغنى بها وصار له ثلثا ولو لا انما انى لولا غناهم ولا استغناهم بخصتهم

كتاب تعزير  
الاعيان



ما ترك اولى لان ترك الوصية صدقة على الوصي بقدر الوصية تصدق  
على الاجنبى فالاولى اولى لقوله عليه السلام افضل الصدقة على ذى الرحم الحاش  
كثر كما مع احد اهل اى ان لم يكن الورثة اغنياء او لا يستغنون بجهنم  
من التركة فترك الوصية اولى وجبت اذا كان عليه حق الله كالزكاة  
والجنازة لانه لما قصر منه في صوته وجب عليه التدارك بعد ثمانية ايام لزمته  
وتوفى اى الوصية على الدين لانه اهم الحاجتين فانه فرض والوصية تبرع  
الا ان يبرأ به الزمان في تصح لزوال المانع وصحت اى الوصية بالكل اى بكل  
ماله عند عدم ورثة لان المانع من الوصية ثلث حق الوارث فاذا انتفى  
يصح وصحت المملوكة بثلث ماله في الخلاصة الوصية للعبد بعين من اعيان  
ماله لا تصح اما لو اوصى بثلث ماله لم يطلعه بغيره ويكون وصيته للعتق فان  
فرض من الثلث قيمة العبد عتق كل بغير سعاية وانه يخرج بعضه عن  
وسعي في بقية قيمته ولو اوصى بشئ من الدراهم او الدينار لم يسلم له قال  
الامام الشافعى الاصح انه كالوصية بالعين وقال في الميتة لو اوصى لعبد العتق  
او امته القنة طارت الوصية وهذا خلاف ماله في الخلاصة فاما ان يقد هذا  
عاسوى العين او يطلقه بكل على غير الاصح وفي الثانية لو اوصى لمكات اولاد  
ولذخفه او لم يترفعه جاز الكل استحق ولو اوصى لعبد العتق او امته القنة  
ثم مات طارت الوصية في كلهم الا عند لم يصح رحمه الله في الوصية للعتق  
بعتق نفسه فانا وعليه ثلثا قيمته ولم يثلث ماله من سائر التركة فصار ضا  
ويتراد ان الفضل عند صاحبه بعتق العبد وتعرف الوصية اولا الى العتق  
فان فضل من الثلث بشئ كان الفضل للعبد وصحت لكل بان يقول اوصيت  
لجل فلانة كذا درهم او بى بالجل ايضا بان يقول اوصيت بكل جاريته هذه  
فلان فان الوصيتين نصيان لان الوصية اقلت الجرات والارث بحكم  
في الصور بين فبعض الوصية ايضا لكن الثانية انما يصح ان ولو اى لجل لا فله  
سنة اشهر من وقتها اى وقت الوصية فان صحته وصية لكل موقوفة على وجوده

وانما

وانما يتيقن بوجوده اذا ولفى هذه المدة وبالإلزام الاصلها فانها ايضا  
تصح لان الاصل انما يصح افراده بالعتق يصح استثنائه ومالا فلا يكثر  
في البيوع ويصح افراد الجمل بالوصية فيصح استثنائه من المسم للزمن وبالعكس  
فالاول لقوله لا ينهكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين الاية انتهى لانه بعد  
الزمن سدى المسلم في المعاملات حتى جاز التبرع من اعيانهم في الجوزة كذا في  
الجماعات لا يجرى في داره في الجامع الصغير الوصية لحريته وهو في دارهم باطلة  
لانها بر وصلة وقد نهى عن بر من يقاتل لقوله لا ينهكم الله عن  
الذين يقاتلونكم في الدين وفي سيرة الكبر ما يدل على احوال وجه التوفيق انه  
لا ينبغي ان يفعل وان فعل جاز كذا في الكلف والنهاية اقول لا يجوز بعدل وجه  
التوفيق ما يدل عليه قول الجامع الصغير وهو في دارهم وهو المستامن فان  
الحريه ما دام في دار الحرب حتى يقاتل بخلاف المستامن فانه ليس كذلك هو  
الحرم او بما ذكر في السير الكبر ولا الوارثة لقوله عليه السلام لا وصية لوارث  
وقوله مباشرة سواء كان عامدا او خاطئا لقوله عليه السلام لا وصية للقاتل  
لانه قصد الاستحالة بفعل الخطر فوجب بالحرمان عن مقصود وهو الارث  
وقوله مباشرة احتراز عن السبب كوضوح الجرح في طهر ملكه الا باهارة ورثة  
وهم كبار الاستثنا متعلق بالمستثنين او يكون القاتل حيا ذكرنا في الارار  
ولا من صبي بميت لانه تبرع وهو ليس له الا بجهنمه واورثته فانه يجوز  
استحسانه اذ لم يكن بمنزلة المجرم اصله وان وصلته مات بعد الادراك متعلق  
بقوله ولا من صبي بميت يعني اذ اوصى ثم مات بعد الادراك لم يجز لعدم الاهلية  
وقت مباشرة او اوصاها اليه بان قال اذا درست صلي فلان وصيته فانه  
لا يجوز لقصور ولايته فلا يمكنه تحريم او تعليق كذا في الطلاق والعاق ولا من عتق  
لانه ليس من اهل التبرع ومكانت وان ترك الوفاة لانه ايضا ليس من اهل التبرع  
وقيل عند ما يصح في صون ترك الوفاة الا اذا اوصاها اى اختلف العتق الكتاب  
الوصية الى العتق في يصح لان اهلته ما تامة والمانع من الموت فيصح اضافة الى

وهو ليس من اهل التبرع



حال استقاطه ولا من معتقل النفس بالاشارة اعلم ان ايمان الاقربى كناية  
كالبينات بخلاف معتقل النفس في وصيته ونكاح وطلاق وبيع وشراء  
وقود والزوج ان الاشارة انما يتوهم معام العبارة او كانت موهودة وذلك  
في الاقربى دون معتقل النفس حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارة موهودة  
كان بمنزلة الاقربى وقدر الامتداد بسنة وقيل ان دامت العقل الى الموت  
بحوزا اقراره بالاشارة وبحوزا الاشارة عليه لانه يخرج عن النطق بمعنى لا يرد  
زواله فكان كالاقربى قالوا عليه الغتوي ذكره الرملي قولها بعد موته اي قول  
الوصية لا يعتبر الا بعد موت الموصي لان اذات بنوت حكمها بعد موته فيبطل قولها  
وروي في قوله اي قبل الموت كما اذا قال للارثة انت طالع غدا على درهم فان رد  
وقولها باطل قبل الغد كما هو وبه اي بالقبول بملك اي الموصي به ولا يملك قبل لان  
الوصية اثبات حكم جديد ولهذا لا يرد الموصي له بالقبول لا يملك احد اثبات  
الملك بلا اختياره بخلاف الخيرات فانه خلاف حتى يثبت له هذه الاحكام  
غير من الشارع بلا قول لولا انية عليه الا اذ اذات موصيه ثم يورث الموصي له  
بلا قول فهو اي الموصي به لو رثته اي ورثة الموصي له استحقاقا وانعكاسا ان  
يبطل الوصية لما ذكر ان الملك موقوف على القبول كشيء قبل قبوله بعد ايجاب  
البايع وبه الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت لموته تمام لا للحقة  
العسج من جهة وانما توقفت على الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما اتبع  
شرافه الخيارات المشتهرة اذ اذات قبل الا حازة وراي كوز الموصي الرجوع عنها  
بقول من يورثه كما اذ وصيت لانه يتبرع لم يتم فصار كالهبة وقيل بطل  
من المالك من المقصود كقطع الثوب وضابطه او يبريد في الموصي به ما يمنع  
تسليمه برونه كاشارة او يبريد ملكه كايح فان كل تصرف اوجب زوال ملك  
الموصي كان رجوعا كما اذا باع الموصي به ثم اشتراه او ذم به ثم رجع فانه الوصية  
لا يتخذ الا في ملكه فاذا زالت عنه كان رجوعا وبيع اثارة الموصي به رجوع  
لانه للعرف الى خاصة عادة فصار هذا المعنى اصلا ايضا بخلاف على ثوب اوصي

فانه

فانه لا يكون رجوعا لان من اراد ان يعطي ثوبه غيره فبطلت عادة مكان تحريم  
الرجوع وليس برجوع لان الرجوع اشياء في الماضي ونفي في الحال والرجوع في  
الماضي والحال فينبغي ان يتنافى ولهذا لا يكون رجوع النكاح فرفه كذا كل وصية او  
بها فخرام او ربوا فانه ايضا ليس برجوع لان وصف امره والرجوع بغيره  
نحو الاصل فلا يتحقق الرجوع وقوله كل وصية او وصية بها اخرها بخلاف  
منها فان الاول ليس برجوع وان رجوع لان ترك الشيء استقاطه والماضي  
ليس باستقاطه فان الثاني اذا قال لغيره ثوبه تركت لك دينك كان ابراره ولو  
قال اخرت عنك لا يكون ابراره كذا في المحيط بخلاف كل وصية او وصية فهي  
باطلة فانه ايضا رجوع لان الباطل ذاب من الاشياء لا اصل له والذي اوصيت به  
لم يرد فهو لم يرد او لغيره وان في فان كلامها يكون رجوعا لان النطق يدل على  
قطع الشبهة واثبات التخصص لم يفتقر رجوعا عن الاول ثم الورثة بالخيار  
ان شاءوا افاضوا وان شاءوا رثوا بخلاف ما اذا اوصى به لآخر ايضا فانه لا  
يكون رجوعا لان النطق صريح بالشركة والعمل بقوله فيكون العبد مشركا بينهما  
ولو كان فلان ميتا وقربا في لاديه من الوصيتين بما لها لان بطلان الاول  
من ضرورات الاثبات للثاني فاذا لم يثبت له فهو الاول ولو كان فلان ميتا  
وقربا فاثبات قبل الموصي فهي لورثة الموصي بطلان الوصيتين لانه لما اثبت  
لثاني كان رجوعا عن الاول فبطلت في حق الاول وصحت في حق الثاني  
ثم بطلت قبل موت الموصي بطلت بهتة المرضي ووصيته لمن يملكها بعد ما  
اي بعد الهبة والوصية الاصل في هذا الفصل ان يكون الموصي له وارثا او غير وارث  
لجواز الوصية وفيها يعتبر يوم الموت لا يوم الوصية ولا في الاقرار بغير  
كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار لجوازه وفيه فاذا اوصى المرضي  
لارثة او ذم به لها شيئا ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية والهبة  
اما الوصية فلانه ايجاب متضاف الى ما بعد الموت وهي وارثة في الوصية  
للوارث باطلة واما الهبة وان كانت منقولة صورة فهي كالوصية الى ما بعد  
الموت كلها لانها وقعت موقع الوصايا لانها تبرع وتبرع كغيره عند الموت بخلاف



اقراره فان المرض او اقراره بدين ثم تزوجها ثم مات جاز اقراره لما اقر  
المعتبر فيه كون المهر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار وهي حبيته فيو بطل  
وصيته وصيته واقراره لانيه كافر او عبدا او مكاتبان اسلم او اعتق  
بعد ذلك اي بعد الوصية والرهبة وغيرهما اما الوصية والرهبة فلم يقران المعتبر فيهما  
حال الموت واما الاقرار فانه وان كان طرنا بنفسه كسب الارث  
وهو ابنة قائم وقت الاقرار فيورث تهمه الاثر بخصار باعتبار الرهبة  
ملحقا بالوصايا المعقود وهو العاخر عن المشي لوارثه الطبيب والمخلوع والفقير  
وارث من نصف البدن فيمنعه عن الحس والحركة الارادية والاشغال وهو الزم  
في يده ارتعاش وحركة والسجل وهو الذي يكون له علة السجل وهو قرح  
يكون في الرية ان طال مدة سنة كالصبيح والافكار المرض يعني ان هذه اراض  
منه فمن عرض له واحد منها وتصرف بشي من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة  
مستقلة على الفصول الاربعة كان المرض مرض الموت فيعتبر بقية فاية من ارثه  
وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت لانه اذا سلم في الحصول اليه كل منها  
مطلنة الهلاك صار المرض بمنزلة طبع من طبائعه وخرج صاحبه من احكام  
المرض حتى لا يستحق بالتزويك اجماع الوصايا وكان بعضها قرضا وبعضها  
نظما وصفا في الثلث في الوض والتفعل قدم المرض سوار قدمه الموصي او اخوه  
كالحج والركوة والكف رات لان الامل ان يقدم للاهم وان مات في القوة  
قدم ما قدم الي الموصي في الذكر لان الظاهر من حال الاشياء ان يبداء بها بالاهم  
عنده اي الموصي في الذكر لان الظاهر من حال الاشياء وان مات بالظاهر  
كالثابت بالنقص ولو نقص على تقدم ما بداء به لزمنا تقدم كذا ينشأ اوصي  
ارجح عنه راكبا من بلده ان كفي نفقة لان الواجب له عند بلده ولان  
يعتبر فيه من المال ما ينفق من بلده والوصية لا اذا كان واجبا عليه كحج  
راكبا او لا يلزمه ان يحج راكبا او لا يلزمه ان يحج ماشيا فانصرف على الوجه  
الذي وجب عليه والا اي وان لم يكف في حثه كقوله والقياس ان لا يحج  
لانه اوصي بالحج نفقة وقد عدت وجه الاستحسان اننا نعلم ان غرضه

الحج  
لان ارجح  
ان يقدم

تفقد

تفقد الوصية فينفذ ما امكن مات حاج في طريقة ووصي به اي بان يحج عنه  
كذلك اي من بلده ان كفي نفقة والا فمن حيث يكن وقال لا هو قول زفرج عنه  
من حيث يبلغ وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق واما  
من لا يمكن له فحج عنه من حيث مات ببلد جامع وذكره الرنعي اوصي بان يحج عنه  
هذه المائة فيحج عنها درهم يحج عنه ما بقي من حيث يبلغ استحقاقا وان  
لم يهلك شي ارجح منها فان بقي منه شيء روي عن الوارث لان التركة هي الورثة  
الاما اشتق الحج الوصية بخلاف الوصية باعطاء عبد عنه اي بهذه المائة  
فهلك منها درهم حيث لم يحج بالباقي لان الوصية اذا وجبت لمسوق  
لم يصح تنفيذ العزرة و ههنا اوصي بالعتق لعبد يشتري ما يستحق فلم يصح  
تفقد ما في عبد يشتري باق منه لانه غير الاول كان تنفيذ الوصية لغير  
الموصي له وذا لا يجوز اوصي بان يشتري بكل ماله عبد فيعتق عنه ولم يحج الورثة  
بطلت كما قرآن العبد المشتري بالكل مغاير ما يشتري بالثلث كذا اذا  
اوصي بان يشتري عبدا بالالف درهم وزاد الف على الثلث لم يحج للثغاب  
بينها ايضا **باب الوصية بالثلث** اوصي لزيد بثلثه ولاخر بثلثه قاتا  
اذا ارث الورثة فلهما الثلثان وللم الثلث وان لم يحجيه والى الورثة فالثلث  
بينها نصفين انهما استويا في سبب الاحتياج فيستويان في الاحتياج  
والثلث يضيغ عن حقهما فيكون بينهما ولو اوصي له بثلثه ولاخر بثلثه لم  
يحجيه واخذ عند له حصه ربه انه اي الثلث بنصف بينهما وعندهما يرجع  
اي يجعل اربعة اسهم ثلثه للموصي له بالكل واحد ثلثه لانه الزائد  
على الثلث اما يبطل بغيره ان الموصي له لا يضيغ حقا على الوارث لكن يعتبر في  
ان الموصي له يأخذ من الثلث كقصة ذلك الزائد او لا موجب لا يبطل هذا  
المعنى فخرج الثلث ثلثه بالثلث واحد والكل ثلثه صارت اربعة ثلث  
الثلث بهذه السهام ولو له بثلثه ولاخر بثلثه لم يحجيه واما الثلث  
بينها نصفان عنده وعندهما على خمسة اسهم فهما ان لصاحب الثلث

صحيح



لانه جعل كل سدس سهما ونسبة اسهم لصاحب النصف لانه الحاصل بالضرب  
ولوله بالثلث ولاخر بالسدس فالثلث بينهما اثلاثا عندهم بلا خلاف ثم  
هذا الخلاف مبني على خلاف مقرر بينهم ذكره نقوله ولا يضرب ابو جهم للموصي لما  
راد على الثلث قال في الفتاوى اي لا يجعل من ضرب من ماله سهما اي جعل من ماله  
لا يضرب فخره في اي لا يضرب شيئا وقال صدر الشريفة المراد بالضرب الضرب المصحح  
بين الحق فاذا اوصى بالثلث والكل فخذ الى خمسة سهما من الوصية  
اثلاث لكل واحد نصف يضرب النصف في ثلث المال فانحصت الثلث  
يكون نصف الثلث وهو السدس فلكل سدس المال وعندهما سهما من الوصية  
اربعة والواحد من الاربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث  
يكون ربع الثلث ثم لصاحب الثلث ثلثه من الاربعة وهي ثلثة ارباع الثلث  
فيضرب ثلثة الارباع في الثلث فيخرج ثلثة ارباع الثلث ولصاحب الثلث  
واحدة من الاربعة فيضرب الواحدة في الثلث وهو الربع فيخرج ربع الثلث  
الاع الحجازية صورتها بعد ان لرجل قيمه احدى الف وقيمة الاخر ستائة واو  
بان يباع احدى الف لثلاث مائة والاخر لثلاث مائة فان الحجازية جعلت لاهلها  
بالف والاخر بخمسة واهل كل وصية تكون في حال المرض فان لم يكن له غيرهما ولم  
يجز الورثة جازت الحجازية بغير الثلث فيكون بينهما اثلاثا يضرب للموصي له  
بالالف ثلث وصيته وهي الف والموصي له الاخر ثلث وصيته وهي  
خمسة فلو كان هذا كسائر الوصايا على قول لم يصح رحمه الله وجب ان لا يضرب  
الموصي له بالالف باكثر من خمسة والسببية صورتها ان يوصي بفتح جدين  
قيمة احدى الف وقيمة الاخر الفان والامال لم يغيرها ان اجازت الورثة ففان  
جميعا وان لم يغير واعتقا من الثلث وثلث ماله الف فالالف بينهما على قدر  
وصيتهما ثلثا الف للذي قيمته الفان ويسعى في الباقي والثلث للذي قيمته  
الف ويسعى في الباقي والورثة هم المرسدة اي المطلقة من كونها ثلثا او نصف  
او نحوها صورتها ان يوصي لرجل بالدين وللآخر بالف وثلث ماله الف ولم يجز الورثة

اوصى

كان

كان فانه يكون بينهما اثلاثا كل واحد منهما يضرب بجميع وصيته لان الوصية في  
مخرجها صحيحة لغيره ان يكون له مال آخر يخرج في هذا العذر من الثلث وبقية فروق  
الامام بين الصور الثلث وبين غير بان الوصية او كانت مقدرة بما راد به  
الثلث كالنصف والثلثين ونحوهما والشرع ابطال الوصية في الزاوية يكون ذكره  
لغوا فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم يكن مقدرة حيث لا يكون في العادة  
ما يكون مبطل الوصية كما اذا اوصى بخمس درهمها وانفق بان ماله درهم فان  
الوصية غير باطلة بالكلية لانها انما انظر له مال فوق المال واذا لم تبطل بالكلية  
تكون معتبرة في حق الضرب ولو اوصى بنصف ابنه لطل لان الوصية بما هو حق  
الابن لا تنسخ لغيره ولو اوصى بثلثه اي بثلث نصيب ابنه لا اي لا يبطل اذ لا مانع  
ولو اوصى بسهم او جزء او لغيره اوصيت بسهم من مالي او جزء منه له بين  
ورثته اي حال الوارث اخط ما شئت لانه مجهول والماله لا يمنع صحة الوصية  
فالباقى الى الوارث هذا ما افاده المشايخ بناء على القول ان السهم كالجزء  
واما اصل الرواية فيمنعها وهو المذكور في الوفاة ولو اوصى بسدس ماله ثم بثلثه  
اجمعه لثلثته اي يكون السدس واخلا في الثلث قال صدر الشريفة فان قلت  
قوله ثلث مالي ان كان اضرارا فكاذب وان كان ثلثا رجب ان يكون له  
النصف عند اجازة الورثة وان كان في السدس اضرارا او في الثلث اثنا  
فهذا المتبع ايضا ورد هذا السؤال ولم يجبه عنه اقول وبالله التوفيق بخبرائه  
انما اوجب له النصف عند الاجازة لو كان النصف مدلول النقط  
وليس كذلك فان السدس الثلث وكلامه مشايخ وضم ان يع الى ان يوصي  
لا يفيد ازديا وانما الجواريل يتعين الاكثر مقدما كان او مؤخرا وهذا قال  
المهور في تعليقه لان الثلث يتضمن السدس فان النصف لا يتصور الا ان يوصي  
بضم السدس ان يوصي الى الثلث ان يوصي لا يفيد زيادة في العدد فلاتشاكل  
اكثر من الثلث وقاعدة الاجازة انما ينظر فيما يكون متناولا للفقهاء والامكان  
برامتنا فلا اجازة ويؤرب من هذا قول اهل المعقول ان ضم الكل الى الكل لا يفيد

في العادة

لا يفيد ازديا وانما الجواريل يتعين الاكثر مقدما كان او مؤخرا وهذا قال المهور في تعليقه لان الثلث يتضمن السدس فان النصف لا يتصور الا ان يوصي بضم السدس ان يوصي الى الثلث ان يوصي لا يفيد زيادة في العدد فلاتشاكل اكثر من الثلث وقاعدة الاجازة انما ينظر فيما يكون متناولا للفقهاء والامكان برامتنا فلا اجازة ويؤرب من هذا قول اهل المعقول ان ضم الكل الى الكل لا يفيد



الجزئية وفي سدس مالي مكررا لردس من اوقا لردس مالي له ثم قال في  
ذلك المجلس او مجلس اخر سدس مالي له كان لردس احد لان الموقوفة اذا اعيدت  
موقوفة فاشتت في عين الاول وبنيت وراهم او غنم وهلك ثمنه له ما بقي من  
اذا اوصى بثنت وراهم او ثنت غنم فهلك ثمنها وبق ثمنه وهو يخرج  
من ثنت ما بقي من ماله فلو لم يجمع ما بقي وقال فخرهم الله ثنت ما بقي لانه  
كل واحد مشترك بين الورثة والموصي له والمالك المشترك ينوي ما نوى منه على  
الشركة ويستحق ما بقي منه عليها وصارت كما اذا كانت الشركة اجناسا  
ولنا ان مجلس الواحد يمكن جمع حق ادهم في الواحد ولهذا يجوز فيه الجبر على  
القسمه واذا امكن الجميع جمع حق الموصي له فيما بقي تعديا للقصة على الارث  
لان الموصي جعل حاصبه في هذا العين مقدمه على حق ورثته بقدر الموصي به  
فكان حق الورثه كما ينبع وحق الموصي له كما حصل والاصل في مال اشتمل على اصل  
وتبع اذا هلك منه شيء ان يجعل الهاك من التبع كما في مال الزكوة حيث يصر  
الهاك الى العفو او لا ثم الى لصاب يبيته ثم ونم ولو اوصى بثنت رقيقه او  
تبايه مختلفه او دور له الى الموصي له ثنت ما بقي لان الظاهر فيها التبايات  
بين افرادها فيكون اجناسا مختلفه فلا يمكن جمع حق ادهم في الواحد ولو اوصى  
بالف وله الى الموصي نقد ودين على الغير من جنس الف وهو الى الالف الموصي به  
نقد ان خرج الى الف من ثنته الى ثنت الف لا مكان انما كل ذي حق  
حقه بلا تخس فيصار اليه ولا فقت الفقت النقد وبنيت المأخوذ من الدين يعني  
كلما خرج شيء من الدين اخذ ثمنه حتى يستوفيه لان الموصي له مشترك في الارث  
وفي تخصيصه بالعين كخس في حق الورثه لان العين اولى من الدين ولو اوصى  
بثلثه لزبد وبكر الميت كان لزيد مطلقا اي سواء علم موت بكر او لا لان الميت  
ليس باهل للقصة فلا يراعى الحق انذى هو من اجلاها كما اذا اوصى لزيد وجدار وعن  
ابن يوسف رحمه الله انه اذا لم يعلم للموصي موته فله نصف الثلث لان الوصية صحيحة فخذ

4

المقدم

ليكر فلم يرضى للمولى الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم موته لان الوصية للمبكر لغو  
فكان راضيا بكل الثلث لرزيد كذا لو اوصى له اي لرزيد ولم يكن كان في هذا البيت  
ولا احد فيه كان الثلث لرزيد لان المردوم لا يستحق مالا او وصى له اي لرزيد  
وليعقبه كان الثلث لرزيد لان العقب من يعقبه هو موته فيكون مودعا  
في الحال اذ لم يكن لرزيد ولو ولد مبكر فمات ولده قبل موت الموصي اذ لم يولد  
ولده وفات شرط عند موت الموصي فالثلث كله لرزيد في هذه الصورة  
لان المردوم او المميت لا يستحق شيئا فلا يثبت المراجعة لرزيد فصار كما اذا  
اوصى لرزيد ولجدار وان قال ثلث مالي بينهما اي بين رزيد وبكر ميت فنصفه  
اي نصف الثلث لرزيد لانه مقتضى هذا اللفظ ان يكون لكل واحد منهما نصف  
الثلث اوصى لرزيد مثلاً بثلثه وهو اي الموصي فمات اي للموصي له ثلث ما لم يمت  
موته لان الوصية تختلف بعد الموت مضاف الى بعد الموت ويثبت حكمه  
بعده فشرط وجود المالك عند الموت لا قبله وكذا اذا كان له مال فمهلك ثم  
اكتب ولو اوصى بثلث غنمه ولا غنم له او بهلك قبل موته بطل اي الاوصاء  
لما ذكرنا انه ايجاب بعد الموت فيعتبر قيامه فان هذه الوصية تعلقت بالحيين  
فيستل بقواته عند الموت فان لم يكن له غنم فاستفاده ثم مات فالصحيح ان  
الوصية تقع كذا بنية من علمي ولا غنم له فان الوصية باطله لانه لما اضاف  
الى الغنم علم ان مراده عين اثة حيث جعله جزءا من الغنم وفي قوله اوصيت  
بنية من مالي له فمات من ماله لانه لما قال من مالي دل على ان غرضه الوصية  
بعالية اثة ولو اوصى بثلث ماله لاربات اولاده وبن ثلث والفقراء او ما كثر  
لهم اي لاربات اولاد ثلثة الاخماس من الثلث ولها اي الفقراء او ما كثر  
لهم واما بقايا ثلث الاخماس بالخاصة هذا عند زنا وعندهم قسم  
الثلث على سبعة اسهم منها لاربات الاولاد لانه المذكور في الفقراء او ما كثر  
لفظ الجمع واقله في اثار اثنتان والوصية اخذت الميراث ولها ان الجمع المجمع  
باللام مراد به الجنس فيبطل الجمعية كقولك لاربات اولادك ثلث فقير او به الواحد فيقسم

4



فهم وامن ثلثه منها ولو اوصى بثلثه لزيد وللغفراء نصف بينهما عند وفاته  
 وهو ان يقسم الثلث اثلاثا ولو اوصى بمائة لزيد ومائة لغيره او اوصى بها الى مائة  
 لزيد ونصف لغيره ان اشرك اخوه بها اي قال لاف اشركت معها فله اي  
 لزيد الا ان ثلثت كل مائة في الاول لان نصيب زيد وبكرت وبيان فيه قد  
 اشرك اخوه فيكون شريكا لكل منهما وهو ثلث المائة ونصف لكل منهما  
 في الثاني لان تحقيق المباداة بينهم غير ممكن لتفاوت المالين ولا يبين  
 العمل بخلافه لفظ الشراك فجلسنا على مباداة لكل واحد منهما كما هو وجه القياس  
 فلا باللفظ بقدر الامكان وفي كل واحد من قصده صدق الى الثلث يعني  
 اذا قال المريض في طبا لورثة لفلان علي دين فصدقه فيما قال صدق فلان  
 الى الثلث والقياس ان لا يصدق لانه امرهم بخلاف حكم الشرع وهو تصديق  
 المدعي بلا حجة ولان قوله لفلان علي دين اقرار بالجهول وهو ان كان صحيحا  
 لكن لا يحكم به الا بالبيان وقد فات وجه الايمان انه سلطة على الميراث  
 وهو ملك هذا التسلط بمقدار الثلث بان يوصيه ابتداء فيصح تسلط  
 ايضا بالقرار له بدنه فيقول والحدار قد تجب لي الى ذكرك بان يعرف اهل الحق ولا يعرف  
 قدره فيسحق في تلك رقبته بهذا الطريق فيجعل وصيته في حق الشفيع وان  
 كان وينا في حق المستحق وجعل الشفيع بينهما الى الموصي لانه يصدق في الثلث  
 لا الزيادة فان اوصى بالثلث فعلى الميراث الاول بل ارجوع عنه على اي  
 الثلث لهما اي للميراث والموصي له والباقي وهو الثلثان على الميراث الاول بل ارجوع  
 للورثة لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة فلا يبرأ المعلوم فيقدم عزل  
 فيقال اي بعد ما عزل بمال لكل من اصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما بينهم  
 وبما هي من الثلث فلا تصحاب الوصايا لان اربابهم فيه صاحب الدين وفي  
 العزل فائدة اخرى وهي ان احد الوصيين قد يكون اوف بمقدار هذا الحق واكثر  
 والاخر له واجب ورعا يستوفى في الفضل اذا ادعى الخصم فاذا غرنا قلنا قلنا

عزل

ان في الشركة ونيات بيعها في كل الشركة فامر اصحاب الوصايا والورثة ببيان  
 واذا بينوا شيئا يؤخذ اصحاب الثلث بثلث اخروا والباقي لهم ويؤخذ  
 الورثة بثلثي اخروا به لسبق اقرار كل فرقة في قدرته وحلف كل اي كل  
 فرقة منهم على العلم في دعوى الزيادة اي ان ادعى الميراث زيادة على ذلك  
 لانه يخلف على ما جرى بينه وبين غيره وفي بالف لوارث واصل النص  
 وحاب الوارث يعني اذا اوصى لوارثه ولا جني فللا جني نصف الوصية  
 ويبطل وصيته للوارث لانه اوصى بما يملك الا بصاربه وبما لا يملك صح  
 في الاول لا شيء وفي ثلثت وحي الكل للشيخ لان المست ليس باهل للوصية  
 فلا يبرأ الميراث فيكون الكل للميراث والوارث من اهلها ولما يصح باجازة الوارث  
 لكنه عزم عارض بثلثه اثواب متفادنة بكل لرحل ان ضاع ثوب ولم يدر  
 اي هو والورثة يقول لكل ثوب نصفك بطلت يعني اذا كان لاثواب صيد  
 وردت في وسط فاوصى بكل واحد لرحل وضاع ثوب ولا يدري اربا هو  
 والورثة يقول لكل واحد منهم الثوب الذي هو عنك قد ضاع فكان المستحق  
 مجهولا وجهالته تمنع صحة القضاء وتخصيل المقصود فبطلت الوصية كالو  
 اوصى لاحد من الرضخين الا ان يستأثر الورثة الثوبين الباقيين وان  
 استأثر الباقيين بالمال المباح وهو الحق وصحت الوصية احد واجيد ثلثي  
 اجيد وهو الردى بثلث الردى وهو الوسط بثلث كل من اجيد الردى لان  
 الثوبين انما يقسمان بين الثلثة على هذا الوجه وهو ان يافد كل واحد منهم  
 ثلثي الثوب وانما تعين حق صاحب اجيد في اجيد اذا وقع له الردى بثلثين  
 ويكمل ان يكون حقه في اجيد بان يكون هو اجيد الاصل ويحتمل ان يكون حقه في الضامع  
 بان يكون هو الاجود فكان تنفذ وصيته في كل يحتمل ان يكون حقه اولى وانما  
 تعين حق صاحب الردى اذا وقع له في اجيد بثلثين ويحتمل ان يكون حقه في  
 الردى بان يكون هو الردى الاصل ويحتمل ان يكون حقه في الضامع بان يكون هو الاجود



فكان تنفيذ وصيته من محل يكون حقه اولى وانما تعين من الآخرة ثلث كل  
 من الثوب لأن صاحب الجيد لما اخذ ثلثي الجيد وصاحب الردي ثلثي الردي لم  
 يسع الا ثلث كل واحد منها فقد تعين حقه في ذلك ضرورة كذا في المحامه وببيت  
 معين من الارستقراطية قسم فان اصاب اي بيت معين الموصى فهو للموصى له  
 والا اي وان لم يجب فله قرره يعني اذا كانت بين رجلين فادعى احدهما  
 لرجل بيت منها بعينه فانها تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو  
 للموصى له عند اهما وعند غيره انما نصفه للموصى له وان وقع في نصيب الآخر  
 فللموصى له مثل زراع البيت فيما اصاب الموصى عندهما وعند غيره انما مثل ذراع  
 نصف البيت كذا في الاقرار يعني اذا كان مكان الوصية الاقرار فالحكم كذا  
 قيل بالاجماع وقيل فيه خلاف فخر ربه والله وبالف معين من مال زبده الا حادثة  
 بعد موت الموصى والمنع بعد ما يعني اذا اوصى من رجل لآخر بعينه فاجاز صاحب  
 المال بعد موت الموصى فان دفعه اليه هازوله ان يمنع لانه يترجى بالغير  
 فيستوقف على اجازته بغير عاينه ايضا فلا ان يمنع من التسليم لانه لم يتم بعد  
 فاشبه الية قبل التسليم بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة في الثلث واثارت  
 الورثة لانه الوصية في خرجها صحيحه لمساوقتها ملك نفسه والامتناع للحج  
 الورثة فاذا اجاز ما سقط عنهم فتعذر من جهة الموصى او احد الورثة لا يبرأ  
 القسمة بوصية ابيه ووقع ثلث نصيبه لانه اقر له ثلث شايخ في التركة وكان  
 ابيهما فيكون مورا ثلث ما في يده بخلاف ما اذا اقر احداهما بدين لغيره لان  
 الدين يقدم على كبرائه فيكون مورا بتقدمه فيقدم عليه اما الموصى له بالثلث  
 فشره الوارث فلا يسلم له شي الا ان يسلم للورثة مشكاه ولدت الموصى  
 بها لزم بعد موت الموصى وقيل القسمة وقبول الموصى له وهما ان خرجا من الثلث  
 والا اخذ الثلث منها ثم يعني اذا اوصى لرجل بانه فولدت بعد موت  
 الموصى ولذا قيل القسمة وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فيها للموصى له لان الام

دفت

دخلت في الوصية اصالة والولد تبع لا اتصاله بالام فاذا اولدت ولد  
 قبل القسمة والتركه قبلها بقا على حكم ملك الميت برئس انه تنفذ وصاياه  
 منه ونقصه ويؤنه ودخل في الوصية كانه اوجب فيها الوصية فكان للموصى له وان  
 خرجها من الثلث يتخذ وصيته او لامن الام ثم من الولد هذا اذا تولدت  
 قبل القسمة وقيل قبول الموصى له ولو ولدت بعد اياي بعد القول والقسمة  
 فهو للموصى له لان التركة بالقسمة خرجت عن حكم ملك الميت فحدث الزيادة  
 على خالص ملك الموصى له ولو ولدت بعد القول وقبلها اي القسمة ذكر التورث  
 انه لا يكون الموصى به ولا يعتبر في وجه من الثلث وكان للموصى له من جميع  
 المال كما لو ولدت بعد القسمة ومن اختلفا قالوا بصير ولد موصى به حتى يغير وجه  
 من الثلث كما لو ولدت قبل القول ولو ولدت قبل موت الموصى لم يرضل تحت  
 الوصية بل يبقى على حكم ملكه اي ملك الميت لانه لم يدخل تحت الوصية قط  
 ولا يبرأية والكتب كالمولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكفاية **باب الحق في مرض**  
 الاعاقاة في مرض من انواع الوصية لكن لما كان لها الحكم خصوصية افرادها بباب  
 على حدة وافرغ عن صرح الوصية لان الصرح هو الاصل المعبر حال العود في تصرف  
 ان في فيه مع التبرع اصرار من تصرف اضرار في فانه اذا اوصى بالدين في  
 المرض بعد من كل المال وكذا السكاح فيه بغير المثل فغير من كل المال ولو كان ذلك  
 التبرع الا ان في من عتبه مطلقا اي سواء كان في الصحة او المرض بعد ان كان  
 معصيا الى الموت او امانات لوجود المضاف اليه ومرض صح منه كالحصاة لان حق  
 الوارث او الورث انما يتعلق بالمال في مرض الموت وبالبز يظهر انه ليس كذلك  
 اعاقاة اي المرض فان عاقى فاعاقى قبل اي الحياة اصح من العتق واما الحياة  
 كونه في مرض فان عاقى فاعاقى في صورة الحياة ثم الاعاقاة اذا  
 باع عبدا قيمته ما تسان بانه ثم عتق عبدا قيمته مائة ولا مال له سواها يصرف

في الصحة قبل ان يمرض في كل حال ولا  
 في العتق كذا في الاضار والكتب  
 في الاعاقاة انما يكون في ذلك المقصر  
 الا ان في مرضه



الثالث الى الحياة ويسمى العبد في كل قيمة وصورة العكس الحق العبد الذي  
قيمة ماله ثم باع الذي قيمة ثانياً بانه يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين  
فالعبد الحق يعنى نصفه ثانياً ويسمى في نصف قيمة وصاحب الحياة  
ياخذ العبد الاخر ماله وحسين وعندهما عتقة او في غيرها اذ لا يلحق العتق  
وله ان الحياة اقوى لانه في ضمن عتق المخاصة كمن ان وجد العتق او لا  
وهو لا يحتمل الرفق بترجم الحياة ففي عتقه بين العتق بين العتق نصف  
من الثلث لانه من العتق بين نصف لافوقين معنى العتق والحياة  
انما نية لان العتق يتقدم عليها فيستويان وفي عكس معنى اذا العتق  
ثم حال في ثم اعنى لهما اي للحياة نصف ولها اي للعتق نصف معنى  
يقسم الثلث بين العتق الاول والحياة وما اصاب العتق قسم بينه وبين  
العتق انما ينظر الى الوصية يعنى عتقه ان جنى بعد موته فرفع كونه اذا اوصى  
يعتق عبده ثم مات جنى العبد حياته ودفع بها بطلت الوصية لان الدفع قد  
مضى لان حق ولي الحياة مقدم على حق الموصي له لانه يتلقى الملك  
من جهة الا ان ملكه فيه باق وانما يزول بالدفع فاذا خرج به عن ملكه بطلت  
الوصية كما اذا باعه الموصي او وارثه بعد موته بان ظهر في الميت دين وقد  
اوصى يعنى العبد بدنيه وان قدرى لا اى ان فداه الورثة كان القدر في الم  
لانهم هم الذين التزموا وحازت الوصية لان العبد ظهر عن الحياة بالعداه  
كانه لم يكن فنفس الوصية اوصى لزيد بثلث ماله وترك حيداً اوصى لزيد بثلث  
في حكمة والوارث في حصة يعنى اذا اوصى رجل له وارث لزيد بثلث ماله وترك  
عبداً فاقرب كل من الوارث زيد انه اعتقه لكن ادعى زيد عتاقه في حصة لئلا  
يكون وصية يتقدم من الثلث وادعى الوارث عتاقه في حصة ليكون وصية  
مترى الوارث وعزم زيد لان الموصي لم يدعى استحقاق الثلث باق من التركة  
بعد العتق لان الاعاق في الصحة ليس بوصية ولذا يتقدم جميع المال  
والوارث ينكره لان مرقاه العتق في المرض وهو وصية ولذا يتقدم جميع

ايضا المال

المال والوارث ينكره ايضا لكنه مقدم على الوصية بثلث المال كان شكر القول  
للمكر مع البين الا ان يفضل من ثلثه شيء على قيمة العبد اذ لا يراهم اذ يبر  
اي زيد على دعواه ان الاعاق في الصحة فله ثلث المال لان الثابت بالبيعة  
كان ثابت طيناً وهو قصير في اقامتها لاثبات حصة ادعى زيد دينا على ميت  
وادعى عبده اعاقا في صحته وصداقها وارده على العبد في حصة ويدفع اي  
تلك القيمة الى الترم واما لا يعنى ولا يسمى في شيء لان العتق والدين ظهرا  
معاً بتقدير الوارث في كلام واحد فصار كأنها شيئاً بالبيعة ومن اعنى  
عبد في صحته مات وعليه دين لم يسح العبد له في شيء فهذا مثله وله ان الارار  
بالدين اقوى ولذا يعتبر من كل المال في جميع الاحوال وهو ليس بوصية من  
المرض والارار بالعتق في المرض بمنزلة الوصية حصة امة من الثلث والاقوى  
يدفع الادنى فقتضاه ان يبطل العتق اصلاً لكنه بعد الوقوع لا يحتمل ان يتفاض  
فقتضاه معنى بالجاب السعاية مات وترك ابناً والفقير درهم فقال رجل  
عليه الف درهم وقال رجل اخر الف المزدك ودعته في وصدة كما ان الابن  
قبل الودعة عبده اقوى وعندهما سواء هذا بخلاف صاحب الهرة وقبل الالف  
بينهما نصفان عنده وعندهما الودعة ادعى هذا بخلاف رضا صاحب الكاهن بان  
الوصية للاقارب وغيرهم اقارب هذا وما عطف عليه بمدة اضره قوله لانه  
محرمان فصار عداً واقر باؤه وودوا ابنته وودوا ابنته بمدة اضره قوله لانه  
الاقرب فالاقرب بمعنى اذا اوصى لافقهما ذكر فله عند لم يصم رحمه الله بالاقرب  
فالاقرب من كل ذي رحم حرم سوى الوالدين والولد اذ لا يطلق عليه اسم الوارث  
ومن سمى والده قريباً كان عاقاً لان الوارث في الوقف من يتوب اليه بوقف  
الغير وتوب الولد والوالد يتغير لا بغيرها ويدخل فيه الجدة والدة الولد  
في المروية لما ذكرنا اعتر الاقرب بية لان الوصية اختلفت الميراث وهي بعتة في  
الميراث فكذا فيها والجميع المذكور في الميراث اثنان فكذا في الوصية واما اعتر المحرمية  
لان المعصوم من الوصية صلبه التعزيب فيخص بها من يستحق الصلة من قرابه

والا فليس يبيع  
الا فليس يبيع



ويستوي فيه الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والانثى والمسلم والكافر عند ما قيل  
في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الاب والام الى اقصى اب في الاسلام  
ويستوي فيه الاقرب والابعد والواحد والجمع والكافر والمسلم واختلف  
اثر اطلاق السلام اقصى الاب وقد فرغ على وجه الاقرب فالاقرب قوله فلان  
وقال ان هو اي الموصي به لعمري يعني اذا اوصى لغيره وله ثمان وقال ان قال  
لعمري لانه يمتد الاقرب فالاقرب كما في الارث وعند ما يقسم بينهما ارباعا  
لان اسم الزوج يتناولهم ولا يمتد الى الاقرب وفي عم وقال ان نصف  
بينه وبينها اي نصف الموصي به تقسم ونصفه للثلاثين لان اللفظ جمع فلا يمتد  
اعتبار معنى الجمية وهو الاثنان في الوصية كما عرف فتنضم الى العم الى لان  
ليصير جمعا فباعتد هو النصف لانه اقرب وبافتد ان النصف لعدم  
تقدم عليها فيه بخلاف ما اذا اوصى لذي قرابته حيث يكون جميع الوصية  
لعم لانه لفظ مفرد فيجوز جميع الوصية لانه الاقرب وفي عم لم نصف كما ذكر  
من اعتبار معنى الجمية وافتد النصف وفي عم استويا لان قرابتها  
مستوية ومن جملة قد كفى لها فاستحقوا جميعا وصيرانه ملاصفوه عند  
لعمري ورفعهما انه وهو العباس لان الجارية لا تطلق الا بتناول الجارية  
الملاصقة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الجارية بمسقة اي مربية والمراد بالملاصقة  
في الاخسان وهو قولها هو من يكن محل الموصي ويجوز ان يكون محل الموصي  
سمى جارية عفا واحكامه كل ذي رحم حرم من اوائله لانه على السلام ما تزوج به  
افرح كل من طهر من ذي رحم حرم منها اكرامها وكانوا يستنون احوال النبي  
واختانه كل زوج ذات رحم حرم عنه كازواج ابيات والاضوات والبنات  
والخالات وكل ذي رحم حرم من اذواج هؤلاء قبل اذ عرفت وانما عرفت  
فلا يتناول الا زوج الحارم ويستوي فيه الحر والعبد والاقرب والابعد لانه  
لان اللفظ يشمل الكل واولاده لانه المرادة به لغة وعرفا قال الله تعالى

لا يلزم

لا يلزم اي لارائه يقال ثمان اي تزوج وعندهما من كان في عياله ونفقة اعتبارا  
هو ف قال الله تعالى فنجيتهم واهل الاعراب والمراد من كان في عياله والاهل  
بينه لان الال القليلة التي تنسب اليها فيدخل فيه كل من ينسب اليه من  
قبل اياه الى اقصى اب في الاسلام الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم  
والكافر والصغير والكبير وابوه ووجه منهم لان الاب اهل البيت وكذا الجد  
وجده اهل البيت ابيه دون اعم لان الاب ان يمتد يمتد بانه بخلاف  
قرابته حيث يكون من جانب الاب والام واهل بيتهما وجهه يعني اذا وصيت  
اراة لاهل بيته او لغيره لا يتناول ولده الا اذا كان من قوم ابيه كما  
في الكافة ولده زيد يتناول الذكر والانثى لوجود مبدأ الاستيفاء فيها وفي  
ورثة الذكر كالانثيين يعني اذا اوصى لورثة فلان فيهم بينهم للذكر مثل حظ  
الانثيين لانه ما نص على لفظ الورثة علم ان قصد التفضيل كما في امراءات  
وايام بني فلان وعيانتهم وزمناهم واراملهم يتناول خبرهم وغيرهم وذكرهم  
وانشاهم ان اوصوا اذا لم يكن تحت التملك في صغرهم والوصية تملك الا  
اي وان لم يكونوا اهلهم لان المقصود من الوصية القرابة وهي في سدة اهل  
وردها وفي هذه الاب في تشريع خاصة لما زعم على الفقهاء خلاف ما  
اذا اوصى بشيئين بن فلان واهل لا يوصون او لا ياتي بن فلان واهل لا يوصون  
حيث يبطل الوصية اذ ليس في اللفظ ما يبيح من الخاصة ولا يمكن تقييدها  
في حق الكل لخاصة الباقية المانعة عن الصرف اليهم في الوصية لفقهاء المشايخ  
يجب الصرف الى اثنين منهم اعتبارا لجمع الجمع وامله اثنان في الوصايا كما  
وبن فلان يخصص بكونهم قال في الهداية ولو اوصى لثلاثين يدخل فيه الاثلاث  
في قول لعمري اول قوله وهو قولهم لان جميع المذكور يتناول الاثلاث جميعا  
وقال يتناول المذكور خاصة لان حقيقة الجمع للذكر والانتظام الاثلاث يجوز  
والكلام حقيقة وقال في الكافة ولو اوصى لثلاثين يدخل في المذكور لانه عند لعمري  
لعمري اخوا اعتبارا للحقيقة وقال في خبرهم انه يدخل فيه الاثلاث وهو قول



لم يصدر منه اولاً وقال في الوقاية وفي بن فلان الا انه منهم واقول لم يظهر  
بسر اختار صاحب الوقاية القول الزاوي رجع عنه الامام ووافقه ابو يوسف  
في رواية الا اذا كان اسم قبيلة او فخذ او فخذ في العشير اقل من السطن اولها  
الشعب ثم القبيلة ثم العصب ثم الحارة ثم البطن ثم الفخذ كذا في الصحاح فينا  
الانبات ومولى العصابة والموالاة وعلقا بهم اوليس المراد بها اعيانهم بل مجرد  
الانساب كبن آدم ولهذا يدخل فيه مولى العصابة والموالاة وعلقا بهم اوصى  
من لم يعتقدون ومعتقون بطلت لان لفظ المولى مشترك بين المعنيين  
اذا هو مولى الله والآخر الممنوع عليه فلا يستعمل في لفظ واحد في موضع الاثبات  
بخلاف ما اذا اختلف الحكم مولى فلان فلا يكون حيث يتناول الالاء والاعمال لانه  
معام السبق ولا تنافي فيه الا ان يثبت في صورة كمال في الكفا في وجه الوقف  
حتى يقوم البيان ولم يوجد في بطل ضرورة ويحصل فيه اي في المولى من اعمته  
في حجة ووجه ثبت في اللفظ اياهم لا غيرهم وادوات اولادهم لان منعه  
يصل بعد الموت والوصية يضاف الى حالة الموت فلا بد من تحقق الاسم قبله  
لم يورث انهم يورثون لان سبب الاستحقاق لا يتم في منعه في بطل المولى  
عليهم **باب الوصية بالخزنة والسكنى والتمرة** هي الوصية بخدمة جده وسكنى  
داره مدة معينة وادراك ان المنافع تقع بملكها في حال الحيوة بدل وبدونه  
فكذلك لو كانت خاصة كانه الايمان ويكون مخبوا على ملكه في حق المنفعة  
بملكها الموصى له على ملك الموصى كما يستوفى الموقوف عليه منافع الوقف على ملكه  
الواقف ويجوز موقفاً وموقداً كانه العارية فانها تملك على اصلها بخلاف الميراث  
فانه خلافه فيما تملك المورث وهو في عين يتي والمنفعة عوض لا يتي حتى ان  
الموصى له بالخزنة اذا مات لا يورث عنه وبعلتها اي تحت الوصية بملكه عبد  
وعلة دارها بول المنفعة فافدت حكمها فان حوت رقبته اي رقبته العبد  
والدار سكت اليه اي الموصى له اي الوصية لان حق الموصى له في الثلث لا يورث  
الورثة والا اي وان لم يخرج رقبتهما من الثلث ترها يا العبد اي يخدم الورثة  
بويش

بويش والموصى له بومالان حقه في الثلث وصرفه في الثلثين كانه الوصية بالعيز  
ولا يكتفي فيه العبد اجزاء لانه لا يتجزى فصرنا الى المداية انما المحققين وتبين  
الدار انما يتيقن اذا اوصى بسكنى الدار ولم يكن يخرج من الثلث بغير علم الدار  
انما لا لا تنفع لان مكان القسم بالاجزاء وهو اعدل للمسوية بينهما زماناً  
وذاً وانه المداية تقدم احدى زماناً او مداية اي اقسمة الدار ومداية  
من حيث الزمان لان الحق كماله الا ان الاول اولى وليس للورثة بيع لما في  
ايديهم من بيلتها اي الدار وعن لم يوسف رحمه الله ان لهم ذلك لانه قال  
حكمهم وجه الظاهر ان حق الموصى له ثابت في سكنى جميع الدار بان يظهر لبيت  
مال اخره وكذا له حق المداية فيما في ايديهم لو قرب ما في يده والبيع يتضمن  
ابطال ذلك فمنعوا عنه وبطل اي الوصية بموتة اي موت الموصى له في صورة  
موصية لما توارث ان ايجاب الوصية يكون بعد الموت فاذا مات الموصى لم يصح  
الايجاب كما لا يصح ايجاب العبايح لثمة في بعد موته وبعد موته اي موت الموصى له  
يعود اي الموصى به الى الورثة لان الموصى اوجب الحق للموصى له ليستوفي المنافع  
على حكم ملكه فلو انتقل الى وارث الموصى لم استحقها ابتداء من ملك الموصى بلا رضاه و  
هذا غير جائز وليس للموصى له بالخزنة والسكنى ان يورث العبد او الدار لان المنفعة  
ليست بمال على اصلها وفي تملكها بالمال احدث حصة الخالصة فيها تحقيقاً لما اذا  
في عقد المعاوضة فانما ثبت هذه الولاية لمن يملكها تبعاً لملكها الرقبة او لمن  
يملكها تبعاً لملك الرقبة او لمن يملكها بعقد المعاوضة مع يكون ملكها بالصفة  
التي يملكها بها اما اذا تملكها مقصودة بغير عوض ثم ملكها بعوض كان ملكاً اكتم  
عاقبته معناه وهو لا يجوز ولا للموصى له بالعتة استجداه اي العبد او سكتها اي الدار  
في الاصل لانه اوصى له بالعتة وهي دارهم او دنائير وهذا استيفاء المنفعة لنفسه  
ولا شك انها مستفادان ويتفاديان في حق الورثة فانه لو ظهر دين يملك اداؤه  
من العتلة باسرة وادبائمه بعد استقلالها بخلاف ما اذا استوفى المنافع لنفسه  
ولا ان يخرج العبد من البكرة الا ان يكون هو اهل في خبرنا فخره الخزنة ان



خرج من الثلث لان الوصية تنفذ على ما يوفى من موقوف الموصي فاذا كان الموصي  
 واهله في موضع آخر فمقصود ان يجعل العبد الى اهل بيته واهله واهله  
 فمقصود ان يكون من خدمة العبد من غير تفرقة مشقة الشغل فلا يكون له  
 ان يخرج من بلده والا اى وان لم يخرج من الثلث فلا اى لا يخرج العبد للخدمة  
 الا باذن الورثة بتعارفهم فيه اوصى رجل لخدمة عبده سنة ولا يخرج منه  
 سنتين ولم يجزى واى الورثة خدمتهم اى العبد الورثة سنة ايام وخدم  
 الموصي لهما ثلثة ايام يوما لصاحب السنة ويومين لصاحب السنين حتى يصح  
 تسع سنين لان عين العبد لا تقسم فقيم بالثمن ما يوفى له من الحقوق لمقتضى  
 اوصى بهذا العبد لفلان وخدمته لا فخره هو يخرج من الثلث صح اى الا ايضا لانه  
 اوصى بكل منهما شيئا معلوما وما اوصيه بكل منهما يكتمل الوصية بانواعه فلا  
 يتحقق بينهما شراكة فيها اوصيه بكل منهما ثم اذا صحت الوصية لصاحب الخدمة  
 فلو لم يوصى في الرقبة شيئا لصارت الرقبة مبرأ من العبدية مع كون الخدمة للموصي  
 فكذا اذا اوصى بالرقبة لفلان او لفلان الوصية كما يكره ان يكون الملك شيت بالموت  
 واوصى لرجل بثمره بستانه فأتى الموصي فيه ثمرة يكون له اى الموصي له هذه الثمرة  
 فخطا لا ما حدث بعد ما وان ضم اى الموصي اذ كان قال ثمره بستانه له ابد اقله  
 منها اى من الثمرة الاولى ما حدث بعد ما مطلقا كما في غلة بستانه غلة الغلة  
 القابضة وغلة فيما يستقبل وان لم يتل ابد الوفا ان الثمرة اسم للموجود عرفا  
 فلا يتناول الموقوف لانه لا يدرى ان الثمرة كانت مخصصة على الابد لانه لا يتايد بالابتداء  
 الموقوف والموقوف مما يكره وان لم يكن شيئا واما الغلة فثبت للموجود وما او  
 بوض الوجود مرة بعد اخرى عرفا يقال فلان ياكل من غلة بستانه ومن غلة  
 ارضه او داره فاذا طلقت بستانا ولها بلا توقف على دلالة اقره بخلاف الثمرة  
 اذا طلقت حيث لا يراد بها الا الموجود فلها بغير انقطاع الموقوف عنه الى بطلان  
 واوصى بصوف غلة ولها ولها بستانا بستانا وقت ثمرته ثم ابد او لا يوصى اذا  
 اوصى بصوف غلة او بالاداء او بغيرها ثم مات غلة ما في بطنها من الولد وما في

ترتيب

غيرها من الدين وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال  
 ابد او لم يقل لانه ايجاب عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ بخلاف  
 ما تقدم والزوج ان القياس ياتي بملك الموقوف الا ان الثمرة والغلة  
 الموقوفه جاء الشرح بورد العقد عليها كالمعاملة والاجارة فانقضى  
 ذلك جوازها في الوصية بطريق الاولى لان بارها اوصى اما الولد الموقوف  
 والصوف الموقوف والدين الموقوف فلا يجوز ايراد العقد عليها اصلا ولا  
 يستحق بعدها فكذا لا يدخل تحت الوصية بخلاف الموجود منها لانه يجوز ان يوصى  
 بعقد البيع تبعاً وعقد الخلع مقصودا فكذا ابا الوصية اوصى بجعل دار مسجد  
 ولم يخرج من الثلث واجاز واى الورثة جعل مسجد لان الثمن المانع من  
 الجواز يتعلق بغيره فاذا اجازوا ازال المانع وان لم يجزوا جعل بستانها  
 مسجد ارفاقه لجانث الورثة والوصية اوصى بظهر مكره في سبيل الله  
 بطلت اى الوصية عند مكره الله لان دفع المنقول غير ما يرد هذه  
 فكذا الوصية وعند ما يجوز ان اوصى بثلث مسجد لم يجوز الا ان يقول ببيع  
 عليه لانه ليس باهل للملك والوصية عليك وذكر النفقة بمنزلة الوقف  
 على مصالحه وعند مكره الله يجوز لانه على الاثر بالعرف اى مصالحه بغيرها  
 للكلام قال اوصيت بثلث لفلان او فلان بطلت عند مكره الله بطلت  
 الموصي له وعند مكره الله ان يصطلي على احد الثلث كما لو قال لفلان  
 او لفلان على الف وعند مكره الله بطلت الورثة فايهاش وايعطوا القيام  
 معا حكمة كذا في الكافة **فصل** وصايا الذمي على اربعة اوصية لانه ابا الوصية  
 عندنا وعند كالمغنيات والاشياء فيصح لو كانت تقوم بحسين  
 عليك من الثلث فانهم لا تعينوا اجاز عليكهم والا اى وان لم يكونوا معنيين  
 فلا اى لا يصح اصلا اما عليك فلان التملك للجهول لا يصح واما قرينة فلانها  
 معصية عندنا فكيف يصح قرينة واما معصية عندهم وقرينة عندنا جعل دار  
 مسجد او كذا في الكافة **فصل** جد فلان في اتفاق اعتبارا لا اعتقادهم لانه على



بدوا منهم الا ان يكون لقدم باعيا منهم في بيعه فليكن منهم وذكر الحاشية  
 واما بقرية عندنا وعندهم جعل ثلثه للفقراء او غنط الرقة او الكساح  
 في بيت المقدس في بيعه اتفاقا لان الديانة متفقة من الكحل واما بقرية عندهم  
 وموصية عندنا جعل داره ببيعته ليهود او كنيسة للصغار او بيت  
 تار الجوس في بيعه مطلقا اي سواء عين قوم او لا وعندنا لا يبيع الا ان  
 توصي معينين لهما انه وصية بالموصية وفي تنفيذها تعزير للموصية والسبيل  
 في المعصية رد بها لا تنفيذ باول ان المعصية وبانتهى في صوم لاننا امرنا  
 بان نتركهم وما يدينون وهي قرية عندهم في بيعه فبورث اي البيعة و  
 الكنيسة وبيت النار ان صنعت في العينة ببيع اذا صنعت يهودي  
 بيعة او لغرائي كنيسة او مجوسية بيت النار في صحت ثم مات فهو ميراث  
 لان هذا بمنزلة الوقف عند لم يصدر له اسم الوقف عند بورث ولا يلزم  
 بالمسجل فكذا هنا واما عندنا فانها موصية فلا تبيع ووهي اي من  
 يتبع يوليها بغير ميل الى البديع ان الكواري حكم بكونه كطبيعة منهم يتولون  
 ببيع رضاه عنه الا انه الكبر فكم كثره فيكون على الخلاف المعروف في تصرفاته بين  
 الامام وصاحبه وفي غير مرة الاصح ان يبيع وصاياه لانها تتبع على الردة  
 بخلاف المرتبة لانه يبيع او يمسك والا اي وان لم يكن فكالمسلم في وصاياه لانا  
 امرنا بالتبني الاحكام على الظاهر **تنبيه** ما كان هناك ثلثة فتمت  
 مما سبق منها فكان يجب حفظها والاهتمام بها اصاله لكثرة وقوعها  
 وعقلية كثير من الناس عنها او ردها عنها وصدر ما بالتبني ان ردة الج  
 ما ذكر الوصية المطلقة اي بان يقول مثلاً هذا القدر من مالي او ثلث مالي  
 لا يخل للفقراء لانها صدقة والصدقة على الفخ حرام وان عمت بان يقول  
 الموصي باكل من الفخ والفقير لان اكل الفخ من الوصية لا يبيع الا بملك والتبني  
 لا يبيع الا للمعين والفخ لا يبيع ولا يبيع واذا حصص اي الوصية ببيع  
 بان يقول مثلاً هذا القدر من مالي او حصته لزيد ووهي او بغيره اقربا  
 محصورين

حاشية  
 والصدقة على  
 الفقراء حرام

محصورين قلت لهم لصحة التملك لهم لتعينهم كذا الحال في الوقف ببيع  
 ان الوقف المطلق مختص بالفقراء لا يخل للفخ وان علم واذا خص بغير معين  
 او يقوم محصورا غنيا على انهم ويملكون منافعة لا عينه حتى اذا ما تواتر فيه  
 في ملك الواقف او وارثه واذا ما تواتر لفقراء **الباب الثاني**  
 في الايصاء لعني جعل الغير وصيا او وصيا او وصيا او وصيا او وصيا او وصيا  
 فان رده عند يرد لانه متبرع فان شاء وام عليه وان شاء ارجع او ليس  
 للموصي ولاية الزام التصرف على الغير وليس في الرجوع تعزير فيمكنه ان يبيع  
 غيره والا اي وان لم يرد عند سواه رده عند غيره او بعد حاشية فلا اي لا  
 يرد لانه لما قيل في وجهه اعتمد الموصي بقوله فلم يوص الى غيره فلو جوزنا رده  
 في صوته او بعد حاشية لصار الميراث موزوا وذلك باطل وان سكت اي  
 لم يقبل ولم يرد فمات الموصي فله رده وقوله لانه متبرع في التصرف للغير فلا  
 يلزم ذلك بل يقول كالكالة ولا تعزير به هنا لان الموصي هو الذي اوصى  
 لم يتعرف عن حاله انه يقبل الوصايا ام لا وان رده ثم يبيع الا اذا انعقد رده  
 اي الموصي اليه ان لم يقبل حتى مات الموصي ثم قال لا قبل لان الايصاء لا يخل  
 بحد قوله لا قبل لان ابطاله ضررا بالميت والضرر واجب الترفع فان  
 كان اتقاه في اقره من الايصاء حين قال لا قبل فاذا قبل بعده لا يبيع لان  
 افراجه قد صح لانه موصى الاجتهاد واذا الرق صحح منه زفر ولزم الايصاء  
 ببيع شي من التركة وان جعل اي الموصي به بكونه وصيا لوجود دليل القبول  
 اذا المقصود هو التصرف وهو محتمل بعد الموت لان اوان ولايته بعده وتخذ  
 البيع لصدوره عن الموصي وان لم يعلم كونه وصيا بخلاف ما لو وكله رجل بالبيع  
 فباع شيئا من ماله وبولا يعلم كالكالة حيث لا ينعز لان الايصاء  
 اشبات خلافا لشبهة اوان انقطاع ولايته واذا كان استخلاف صح بغير علم  
 كالوراثة فاما التوكيل فاشبات الولاية وليس بخلاف لشبهة في حال قيام

حاشية



الموكل فلا يصح بيعه غير علم من يثبت عليه كائنا ما ملك بطريق الالة والبيع والبيع  
الى عبد لغيره او كافر او فاسق بولد القاضيه بغيره هذا المذهب ينسب الى هذه  
الوصية لان الاخراج الموقوف من التبدل انما يكون بعد ثبوت الالة  
وذكره رحمه الله في الاصل ان الوصية باطله قبل ثبوتها في جميع هذه  
الصورة وقبل في العبد مضافا باطل لعدم ولاية وعدم استعداده وفي غير  
معناه يستعمل في الكافر باطل ايضا لانه لا ولاية له على المسلم ووجه الصحة  
ثم الاخراج ان الالة ايضا الى العبد شرعا يجوز لغيره بطلان الموصي لنفسه  
ولا ولادة وبالاخص الى هؤلاء لانه لا يتم معنى النظر ولان وجه اهل النظر يكون  
العبد اهل التصرف ليس بمولى عليه من جهة من تصرف عليه ولو كان القاض  
من اهل الولاية والكلالة ارضا وتصرفا حتى لو تصرف في تصرفه وثبوت ولاية  
الكافر في الجملة حتى تفقد شرأوه بعد اسما وانما قال لا يتم معنى النظر لتوقف  
ولاية العبد الى اجازة مولاه وتكتمه من جرحه بعد ما يستعمله بخدمة  
المولى فينبوهم التقصير في استيفاء حقوق الميت وتوهم الخيانة من  
الكافر المعاداة الدينية ومن القاض الخسرة فيجرح القاضيه من الوصاية  
ويجعل مكانه وصيا آخر ينتمى للنظر واوصى الى عبده صح لورثته بصغار  
حتى لو كان فيهم كبير لم يصح عندنا وعندهما لا يصح مطلقا لان فيه اثبات  
الولاية للمملوك على المالك وهو قلب المشروعة ولانه اوصى الى من هو اهل  
فيصح كما لو اوصى الى مكاتب نفسه او مكاتب غيره وهذا لانه مكاتب مستند  
بالتصرف مثله بولاية لانه لم يملكه بخلاف عبد الغير فانه مولى عليه وبخلاف ما اذا  
كان فيهم كبير لانه يبيع نفسه او يبتعه فهو الموصي عن الاوالة كقوله فانتع  
اجواز واوصى الى عاجز عن القيام بها اي باكوصاية لم يجر له القاضيه بل ضم  
اليه غيره لان الضم رعاية الحقين حق التورثة وحق الموصي فان تكمل النظر  
بحصله لان النظر يتم باعانة غيره ولو شك الموصي اليه وذكر فلا يجب عليه  
يزف ذلك حقيقة لان ان كان قد يكون كاذبا محققا على نفسه ولو ظهر للقاضي

بغيره

بغيره اصلا استبدل به غيره رعاية للنظر من الجانبين وبيع على الوصاية  
امين بقدر اى لا يجوز للقاضي اخراجه لانه ان اخراجه لغيره لكان وقوله لانه  
تختار الميت الالة انه مقدم على اب الميت مع كمال شقيقته فلان تقدم  
مع غيره اصح واوصى الى اثنين لا يتزوجا احدهما بالتصرف بدون الاخر  
ولو وصية اي ولو كان العاوة الى كل منهما بالانفراد وعندنا صحة محمد  
رحمهما الله الا في اشياء سبب وقال ابو يوسف يتصرف كل في الجميع  
لان الالة من باب الولاية وهي اذا اشت للاثنين شرعاً كانت لكل  
واحد كلاً على الانفراد كالاخوين في ولاية الكاهن فكذا اذا اشتت شرعاً  
فان الولاية لا يحتمل الجرح كونه اختياراً عن القدرة الشرعية والقدرة لا  
تجرح ولهم ان الموصي انما رضي برأيهما لا يراى احد هما لوق يتبين بينهما كلاً  
الاخوين في الكاهن لان السبب ثم الاخوة وهي قائمة بكل منهما على  
الكامل والسبب هنا الالة ايضا وهو اليها لانه الى كل منهما ثم يستثنى من قوله  
لا يتزوجا احدهما بقوله الالة كقوله ويجوز فانه لا يثبت على الولاية وربما  
يكون احدهما غائبا في اشتراط اجتماعهما في الميت ولو فصل عن الولاية  
غير انه جاز والخصومة في حقوقه لانها لا يجتمعان عليه عادة ولو اجتمعا  
لم ينكح الا احدهما غائبا وشرأ خاصة الطفل لان في تأخير خوف حقوق  
الضرر به والانهاب اي قبول الالة للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا  
يلزم الام ومن في حيلالة واعاقا عبد معين ورد ووجهه وتنفيذ وصية  
معين لعدم الاحتياج الى الرأى وبيع ما يخاف تلفه وجمع اموال ضائعة  
لان فيه ضرورة وان مات احد هما فادى الى الحق او الى اوقلة اي لمن اوصى  
اليه التوى سواء كان ابي او أمه بالتصرف في التركة وهذه الاحتياج الى نصب  
القاضيه وصية الا لا اي دان لم يوص اليه التوى صم اي القاضيه اليه غيره لان  
الموصي قصد ان يملكه وصيان متصرفا في حقوقه وان كان كقوله بنصب وهي



آخر نصب القاضي وصيا امينا كاجال منقول بوزل لانه اشتغال بالاعمال  
الا ان يكون عدلا فغيره لا ينصب عدلا ولو عدلا فغيره كاف ضم اليه كافي وبقول  
بوزل قبل قائله السم قنيل في جموعه وينزل به ايضا اي بوزل القاضي الولد  
الحل في الاستعانة اي استعانة طر الدارين المخرجين بانه يقدم على  
القاضي لانه خمار الميت فاذا انزل وصي الميت وان كان عدلا كافي في نفسه  
وصي القاضي وصي الوصي وصي لهامع اذا مات الوصي وادى الى آخره ووصية  
في تركته وتركته الميت الاول لان الوصي يتصرف بولاية منتحلة اليه فيملك  
الا بصار اليه غيره كالجدة وقسمه اي قسم الوصي ثانيا من ورثة غيب زوج  
الوصي لم يصب من اذ مات رجل له ورثة غيب وادى الى ذبه ولغيره يبلغ  
جاز لزوج الوصي ان يقسم تركته بين ورثة الغيب وبين بكر الوصي لم يان  
ياخذ حق الورثة وتسلم ابنا في الالمومي لم لان الوارث خليفة الميت  
حتى يرد بالعقب ويرد عليه به ويصير موزورا بشر المورث حتى يكون الولد  
خرا او الوصي خليفة الميت ايضا فيكون خضا للورث اذا كان غائبا قضت  
قسمته عليه فلا يرثون اي الورثة عليه اي المومي لم ان ضاع قطعه  
اي حصة الورثة لم يمت اي من المومي لان الهلاك بعد تمام القسم يكون من  
من وقع الهلاك في قسمه وقسمه اي الوصي من المومي له الغائب محرم اي  
من الورثة لا اي لا يصح لان المومي ليس خليفة عن الميت من كل وجه لانه  
ملكه بسبب جدي حتى لا يرد عليه ولا يصير موزورا بشر المومي ولا يكون  
الوصي خليفة عنه عند غيبته فيرجع الى المومي لم ان ضاع قطعه مع زوجي  
بنلت ما بقي لانه شريك الوارث فينوي ما نوي من المال المشترك على الشركة  
ويبقى ما بقي عليه وللغائب قسمها واخذ قطعه اي يجوز للقاضي ان يقسم الشركة  
بين المومي له الغائب مع الورثة واخذ قطعه المومي لم لان القاضي نصب  
ناظر الاستيلاء في الموتي والغيب ومن النظر اقرار قط الغائب وقضه

فنفذ

فنفذ ذلك وصح حجة لوضع الغائب وقضاه المقبوض لم يكن له على الورثة  
سبيل كما سمي اي الوصي مع الورثة في الرصبة يحوز واخذ الوصي المال فملك  
المال في يده او يد من يحوز عن المومي حج بنلت ما بقي من الشركة لان  
القسم لا يتراد لذاته بل لغرضه وهو تاديه الحج فلم يعتبر دونه ضار  
كما اذا ملك قبل القسم حج ببيع اي الوصي بعد ان الشركة بغيره الوارث  
لان الوصي قائم مقام المومي ولو تولاها قبا بغير بيعهم جاز وان كان  
في مرض موته فكذا من قام مقامه وسره ان حق الوارث يعلق بالمالية  
لا بالصورة وهي باقية بقاء الثمن باع الوصي ما اوصى ببيعه ولصدق  
بثمنه فاشح المبيع بعد هلاك ثمنه مع اي من الوصي ضمن اي الوصي لان  
العاقبة فيكون العهدة عليه وهذه عهدة لان المشتري منه ما رضي ببدل  
الثمن الا ان تسليم العبد ولم يستلم فقد اخذ الوصي البايع مال الثمن بلا  
رضاه فوجب عليه رده ورجوع في الشركة لانه عامل له فيرجع عليه كالكامل  
كوصي باع حصة الصغير العبد وملك ثمنه مع اي من الوصي فاشح العبد  
فانه اي الوصي يرجع بماله الى مال الصغير لانه عامل له وهو اي الصغير يرجع  
على الورثة بحصته لان تقاض القسم يستحق ما اصابه وله اي الوصي  
ان يسافر بمال الصغير ويرجع مضاربة وبضاعة وبوكل يبيع ويشترى او يسبح  
ويؤدع ماله ويكاتب فتم ويروج ائمة لاقته ويرهن ماله برهنة ويرهن  
نفسه فله ملك ضمن قدر المودي من دينه وله ان يخل به مضاربة ويبيع  
ان يشهد عليه اقتداء ولا صدق ديانة ويكون اشترى كل ما يفتي قضاء  
ويأخذ الاب في ذلك كله وليس لالاب تحرقه ولو مال لان يهيب ماله  
ولو بعض كذا في الهاديه وله اي المومي التجارة مال البيت للنفقة  
اي لا يجوز التجارة للنفقة مال البيت سواء ذرته من ابيه او ثقل لوجه آخر  
ولا مال الميت فان فعل ورجع ضمن راس المال ولصدق بالرجوع فله حصة  
وتجز رعايته وهدنه لم يوسف يسلم له البرج ولا يصدق بشي كونه الخاتبة



ويجوز ان يقبل كماله على الاموال الا العسر كما فيه من الضر ولا يرضى اي الوصي  
 مال اليتيم لانه يتبرع وهو باخر من الاستخلاص بخلاف القاضي فانه قد يرضى ولذا  
 له ان يرضيه ومال الوقف والعاسف فلا يبيع ولا يشترى الا بما يتفان  
 به الحسن لان تصرفه نظرية ولا نظر في النفع الخاص بخلاف اليسر اذا لم يكن  
 المحرز عنه في اختياره انفسا وباب البيع وبيع على الكبير النقيب الا  
 العقار لان الاب يبيع ما سواه ولا يبيع فكذا وصيته وكان القاضي ان لا يبيع  
 الوصي اذ لا يملك الاب على الكبير كنهم اخوة لانه ما يبايع اليه العباد  
 فتحاج الى الحفظ وصفت النفع اليسر وهو ملك الحفظ بخلاف العقار فانه محض  
 بنفسه اذ لم يكن دين في الفتاوى الظهرية عدم جواز بيع العقار للوصي  
 اذ لم يكن على الميت دين واما اذا كان في ملكه بعد الدين وبيعه اي الوصي  
 العقار وان لم يكن دين بضعف قيمة اولاديين كما تعلنا عن الظاهرية  
 او النفقة اي نفقة الصغير قال في الهداية في اوخر باب النفقة الاب  
 اذا باع العقار والمنقول على الصغير هازيك الولاية ثم ان يأخذ منه  
 نفقة لانه جنس حقه او وصية مرسلة اي مطلقة فان يقول ثلث مالي او  
 ربعه مثلا في يجوز بيع العقار ما اذا كان في المال او زيادة حقه على ملكه  
 او اشتراقه اي قربه الى الخراب حتى اذا لم يبلغ كان خرابا فله هذه اعدار  
 ستة لا يجوز اقراره اي الوصي بدين على الميت ولا يبي من الشركة  
 انه لعل ان يكون اقرارا على الغير الا ان يكون اقرارا في حقه في حصته لانه  
 اقرار على نفسه اقرار الوصي بعين لا فرع ثم ادعى انه للصغير لا يبيع كذا  
 في الحادية ثمرد وحيث ان الميت ادعى اليه زيد ماله او ابنا ان  
 ابائهما ادعى اليه زيد بطلت اي شهادتهم لانهم متهمون اما الوصيان  
 فلا يشانهما لانفسهما معينا الا ان يرضيه كشره ولم يقبل احسانا لان

ان يرضيه  
 ٥٦

للمعالي

للمعالي ولاية نصب الوصي ابتداء ولاية ضم اخر اليها فاما استقامتونه  
 التعيين عن المعالي واما الاتيان فليجربا لانفسهما نفعيا ينصب حافظا  
 للمعالي كذا يشهد وانهما للصغير مال سوار انتقل اليه من الميت او غيره  
 او كبير مال الميت فازن ايضا باطله اما الاول في فلان التصرف في مال  
 الصغير للوصي سوار كانت من الشركة او لاداما ان نية فلان مال الكبير  
 كان من الشركة فلا يجوز مشهادته الوصي عند له معهم رحم الله لان له  
 ولاية الحفظ وولاية البيع ان كان الكبير غائبا وحيث اي الشهادته  
 في مال غيره اي غير مال الميت فان مال الكبير ان لم يكن من الشركة فلا تصرف  
 للوصي فيه فحوز مشهادته وحيث شهادته رحلين لاخرين بمبلغ دين  
 على الميت والاخرين للاولين بمبلغ خلاف الشهادته بوضعية ما قبل  
 هذا قولها وقال ابو يوسف لا يعتدل في الدين ايضا لان الدين بالموت  
 يتعلق بالشركة اذ الذمة خرجت بالموت ولهذا لو استوفى احد ما حقه  
 من الشركة بشركه الاخر منه فكانت الشهادة مشبهة حق الشركة  
 فحققت التهمة ولما ان الدين يجب في الذمة وهي قابلة لحقوقة شئ  
 فلا شركة ولهذا لو تبرع اجني بقضا دين احد ما ليس للاخر حق الشركة  
 المتأخره بخلاف الوصية لان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فصار  
 المال مشتركا بينهم فاورث شريكة او شهادته للاولين حدود الاخرين  
 بنيت كما حيث لم يبيع لان الشهادة بوجوب شركة في المشهور والضعف  
 الموصيين مبتدأ اخر فلهما الا انه كاقون الوصيين وهو وصي الام و  
 الاخر والوصي اقوى الحالين وهو حال صغر الورثة كاقون الوصيين  
 وهو وصي الاب والجد والمخ في اضعف الحالين وهو حال كبير الورثة  
 لان الوصي انما يستفاد بالتصرف من الوصي فيكون نصه في مقرر تصرف  
 فوصي الام حال صغر الورثة كوصي الاب حال للاضعف كوصي الام مثلا

بعدد الاخرين  
 وصي الام والاعوان الوصي اقوى الحالين  
 حال صغر الورثة كاقون الوصيين



بيع المنقول وغيره بقضاء الدين عند فواته الا في الضرورة ولا يشترط  
اي الاضعف الا ما لا بد للصغير منه من نفقة او كسوة ولا ينفذ  
مطلقا فيما استفاد الصغير من غير ابيه ما تقرر ان تصرفه مع مقدار موصيه  
وصى الاب او من بعده لان وصيته قايمة مقامه وهو ادنى من جهة فائدة الحاجة  
ولان اختياره مع وجوده يدل على ان تصرفه انفع لبيته من تصرف  
ابيه وهو قد وان لم يوصي اي لم يصب وصيا فالجدة مثلا اي مثل الاب  
وقام مقامه في التصرفات حتى ملك الاملاك دون الوصي **وهنا مسائل**  
لما قلنا ما من الحاجة منها رجل مات وترك ذرية قبلهم ان اباهم  
او وصي بوصايا ولا يعلمون ما وصي فعلا لواقده او ناسا او وصي به ذكر في المتن  
انه لا يجوز انما يجوز اذا جازوا بعد العلم وفي المتن اذا دفع الوصي الى  
اليتيم مال بعد البلوغ فاشهد باليتيم على نفسه انه قد قبض جميع تركه والده  
فلم يبق له ترك والده عنده لمن قبيل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى شيئا  
من الوصي في يد الوصي وقال هو من تركه اذ في واقام البيعة قبلت بيعة  
وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين في  
الناس ثم ادعى شيئا على رجل يسمع دعواه ومنها وصي انفذ الوصية  
من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصي وارث برجع في تركه الميت والا  
فلا وقيل ان كانت الوصية للعباد برجع لان لها مطالبة من جهة  
مكان قضاء الدين وان كانت الوصية له لا يرجع وقيل له ان يرجع  
في كل حال وعليه الفتوى وهو كالوكيل بالشر او اذا ادعى الثمن من مال نفسه  
كان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير او اشترى ما ينفعه  
عليهم من مال نفسه فانه لا يكون منطوقا ولو قضى دين الميت من مال  
نفسه فانه غير وارث ولا يثبت له ذلك لا يكون منطوقا وكذا بعض الورثة

اذا قضى دين الميت او من الميت من مال نفسه او اشترى الوارث  
الكبير طعنا من مال نفسه لا يكون منطوقا وكان له الرجوع في مال الميت  
وكذا لو ادعى او اذا ادعى خارج اليتيم او غيره من مال نفسه لا يكون منطوقا  
ولو كمن الوصي الميت من مال نفسه قبل موته في ذلك ومنها وصي باع شيئا  
من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باع فان العاقل يرجع الى اهل البصر  
ان اضره اتفاق من اهل البصر والامانة انه باع بقيمة وان قيمة ذلك  
فان العاقل لا يلتفت الى من يريه وان كان في المزايدة يشترى باكثر  
وفي السوق باقل لا يستغنى ببيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع  
الى اهل البصر والامانة فانه اجتمع بطلان منهم فوفد بقولها وهذا قول محمد  
رحم الله وآما على قولها فقول الواحد يكتفي كفاية التزكية وفي هذا قيم الوقت  
اذا اوصى مستغل الوقت ثم جاء اقرير به في الابر وحدها وصي باع تركه الميت  
لانفاذ وصيته تحت المشيئة فيلحق الوصي خلفه والوصي يعلم انه كان كذا  
كاذبا في بيعة فانا العاقل يقول بوضي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع  
بشرها فحوز ذلك وان كانا تعليقا بطرحه وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان  
الوصي لو عزم على ترك الخصومة كانا فسخها بمشترط الاقالة فيلزم الوصي  
كالوفاة لا حقيقة فاذا فسخ العاقل لم يكن اقالة فلا يلزم الوصي **هنا**  
اخر ما من الله تعالى بلطفه من شرح خيرا الاحكام المستعملة في هذا  
دفعته بجمع وعجزه وعلى حسن الصور لصوره حاويا بالكمالات خلقت  
عنها الكتب المشهورة وان كانت في بعض المعينات مسطورة ولقد زلت  
في التعبير والتبقيع والتهذيب والتوضيح ويتبع اقوال الائمة الكرام  
واستطلاع اراء فضل الائمة الغظام حتى عثرت على ما صدر من بعض الافاضل

عند  
ادراك  
٥٣٢



من العشرات على مقتضى البشرية ووقفت على ما وقع من بعض الناس  
 من زلات ليس نفس الانسان منها خبيثة ولا عيب فان سائر  
 العلوم بالنسبة على هذا العلم كسنة العزلة الى البحر المتلاطم الامواج لا  
 يفرص على فوائده كل عواصم قوى فضلا عن الرجاء ولذا ترى العلماء المتبحرين  
 من كمالهم في الغنم الآتية وتصنيفهم فيها كتب معتبرة لم يكونوا  
 العلم ولم يصفوا فيه ولو رسالة مختصرة وهذا العبد الفقير الى الله الغني  
 مع مطالعة منهم من تصانيفهم فيما انتسبوا اليه ومعارضة اباهم في قولاتهم  
 فيما اعمدوا عليه بحيث قبلها على العصر وفضلها اليهم امتياز منهم يكتب  
 هذا الحق اللطيف المشهور بالفوائد والشرح الشريفة المحمل بالبرهان الذي  
 برانا اننا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله واعاننا عليه وما كنا لنقدر على  
 ان اعاننا الله وليس الغرض الاصل من هذه الكلمات التمدح بل الامتنان  
 بما انعم من قوه تعالى واهابته ربه فحدث الى تم الكتاب  
 بمولاه الملك الوهاب على يد الفقير مصلح  
 حسين الكردوسي عواذ له ولوالديه واهله  
 اللهم ادا له سنة اربع واربعمائة  
 داف في اواخر شعبان في يوم  
 وقت التمام



لهم انهم اوصوا به  
 في سنة اربع واربعمائة  
 داف في اواخر شعبان  
 في يوم وقت التمام

كم فقر خطيبه باقرب فائده احسان فلا  
 حق تعالى وورثته الكاف  
 في سنة اربع واربعمائة  
 داف في اواخر شعبان  
 في يوم وقت التمام

اداء الصالح في الطالح عند القاض بالخاصة ولا يثبت ما ليس على الصالح بل هو جوهري الى حالة الاكابر وحالة الكبري  
 لان اليهم مختلف النفس والدين لا يجوز لما اتلف نفسه او دينه لقوله تعالى ولا تقولا بايديكم الى التهلكة لان  
 الطالح لا يبال بملك الدين بالجهل والكفر لقوله عليه السلام الجاهل عدو نفسه فكيف يكون صادقا لغيره وقوله  
 عليه السلام الجاهل عدو الله ولا يجوز للمعاصي ان يحلف الطالح وانما سوغ وانما سوغ والكافر لا ينهم لا يخاف  
 من الله تبارك وتعالى وان حلف القاض بكونه لانه بان كلام الله تعالى لقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لايديكم  
 والعرضة مشقة الموحدين والدين والرجلين والعقل والكرام من هذه الايات ان لا يخاف الله تعالى على الكذب  
 والطالح وانما سوغ وانما سوغ اكثر كلامهم كذب لقوله تعالى ومن لم يكلمكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وقوله تعالى  
 اية الله في الدين على من اثم والمراد من هذا الحديث اذا كانا من الصالحين اما اذا كانا من الصالحين  
 والطالح ما ليس على الصالح وان كان يدعي ولا يثبت له لان الطالح لا يخاف من الله تعالى ولا يعرف حجة  
 اليه ويسترب الخمر وياكل الربوا ويستبد الدين والامانة والنعيم معزومات ههنا ههنا كما انما زاد  
 من اجل عشرة عشر الى اجل عشرة عشر ويقضي الله عز وجل من اجل عشرة عشر الى اجل عشرة عشر  
 قالوا يشترى من الدينون اثنا عشر الى ستة فيقول فيقول الله عز وجل من اجل عشرة عشر الى اجل عشرة عشر  
 وكما في قوله تعالى من اجل عشرة عشر الى ستة فيقول فيقول الله عز وجل من اجل عشرة عشر الى اجل عشرة عشر  
 ومثل هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هو في قوله تعالى من اجل عشرة عشر الى ستة فيقول فيقول الله عز وجل من اجل عشرة عشر الى اجل عشرة عشر  
 كان في باب الرواح في سنة اربع واربعمائة داف في اواخر شعبان في يوم وقت التمام

اعلم ان الغرض من هذه الطبقات الاولى طبقة المجتهدين في الشرح كالامانة الاربعة ومن سلك مسلكهم في ثوابين قواعد  
 الاصول واستنباط احكام الفروع من الادلة الاربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس على تلك القواعد من غير  
 تقليد لاحد في الفروع والاصول والاشياء طبقة المجتهدين في المذاهب كابي يوسف وقدر رحمهما الله سائر اصحاب  
 القادرين على استخراج احكام من الادلة المذكورة على مقتضى القواعد التي رويها اباهم ليرى فانهم وان خالفوا في  
 بعض احكام الفروع لا يلزم عليهم في قواعد الاصول وتبينها في المذاهب وبما روي عنهم كان في فروعهم  
 الى الفروع لا في الاحكام غير متقدمين له في الاصول والاشياء طبقة المجتهدين في الفروع لا في الاحكام وبما روي عنهم كان في فروعهم  
 كالخلاف وابو جعفر الساجي الى الخواص والابو الحسن الكركي وكسائر الامامية والاشياء طبقة المجتهدين في الفروع لا في الاحكام وبما روي عنهم كان في فروعهم  
 فانما كانوا في الفروع لا في الاحكام وبما روي عنهم كان في فروعهم  
 فيها علمه صاحب اصول فروعها ومقتضى قواعد سطرها والاشياء طبقة المجتهدين في الفروع لا في الاحكام وبما روي عنهم كان في فروعهم  
 على الاصول والاشياء طبقة المجتهدين في الفروع لا في الاحكام وبما روي عنهم كان في فروعهم



فلا بد من السلطان الموالي برمان الاماي ذوالقدر الغافر والخز الزاهر ينبوع الفضائل مضي  
 الخصال جامع المنقول والمكتول جمع العلوم ومرجع النحل ما زال ظله ممدداً على العلماء وبابرج به  
 مقصد الفضلاء اثر عال على بناء جسم الداعين لودام دولة والراغبين من الله تعالى عزته بان يحيدوا  
 بزواج انظارهم ويديروا مساهم انكارهم في هذه السنة الواقعة لتاتار خائنة وهي لو قال لعبد ان  
 يبيعك فانت حر فباعه صحى لا يبيع وكذا اذا باعه بيعاً فاسداً والعبد في يد اكثر من بيع فباعه بغير  
 حررت ما صح به الذهن العليل وسنحط بطرح الكليل معاً باتي لست من فوارس هذا الميدان  
 ومعتزاً بغاية الجور وعدم الادمان فان وقع في حيز الرضا والقبول فقد سعد كوكب الاصل في برج شرف  
 الحصول فاقول متوكلاً على الله تعالى فباعه صحى لا يبيع اقول لان المولى علق عتق عبده الى  
 وجود ما يثبت البيع وهو يوجب بالاجاب والقبول وليس كالمهبة وحده وجود البيع فخرج العبد  
 عن ملك المولى الخالف ابايح فدخل في ملك اكثر من فباعه صحى لا يبيع اقول لان المولى علق عتق عبده الى  
 قال وكذا اذا باعه بيعاً فاسداً والعبد في يد اكثر من بيع فباعه بغير  
 اصلاً او كان في يد اكثر من بيع او ببيعة او ببيعة يبيع وتحتاج ههنا الى بسطة مقدمة وهي  
 كل شيء مضمون في يده ببيعة لو شراه من مالكه ببيع الشراء والقبض معا فلم ينجح الى قبض عبده ولا يبيع  
 وليس لبايعه منعه من ان يبيع من قبضه وكل شيء مضمون بغيره او امانة فلا بد من قبض عبده ولا يبيع منه  
 ما لم يجد قبضه واما الهبة فانها ببيع والقبض معا في الوجه كلها والاصل ان القبض لو كان يبيع  
 لو كان مضمون او غير مضمون من ثاب احد بما عن الاخر ولو اختلفا ثاب المضمون من غير المضمون لانه  
 اقوى القبضين فنوب عن الاضعف والمضمون بغيره بنوب عن غير المضمون لا عن المضمون  
 الشيخ من الجامع في جامة قال في البرازية ان الاشياء اذا كان في يده ببيعة بغيره ببيعة  
 فاشتراه من المالك عقداً صحى بنوب القبض الاول من اشياء لو لم يكن قبلاً ان يبيعه الى بيته  
 فيحصل اليه او يتمكن من اخذه فانه لا يملك عليه وكذا لو كان الاشياء في يده وبيعة او عارية فوجب منه ما كان  
 لا يحتاج الى قبض آخر وبنوب القبض الاول عن اشياء ولو كان في يده ببيعة بغيره ببيعة  
 المالك منه لا يحتاج الى قبض جديد وثاب القبض المضمون عن غير المضمون ولو كان في يده بالوديعة او  
 بالعارية فباعه المالك منه فباعتها كبيع الى قبض جديد ولا يوجب القبض الاول عن اشياء استرد علم

منه  
 منه  
 منه

هذا الخالف صفة  
 المولى وقوله الخالف  
 صفة الخالف

منه  
 منه  
 منه

فان المضمون بالقبض  
 فلو كان بالبيعة  
 فلو كان بالبيعة

من

من تقررها هذا ان من قال لعبد ان يبيعك انت حر فباعه بيعاً فاسداً لعبد المولى قبل  
 ابيع لا يبيع العبد لان قبض الاول هو القبض بالقبض بنوب ثاب القبض الثاني والقبض  
 الاول لم يبيع لانها قبضتان متجانسان لانها قبضتان زمان فوقع الشراء والقبض معا فنزل العبد عن  
 ملك ابايح الخالف حين باع ولو فاسداً او بدخل في ملك اكثر من فباعه صحى لا يبيع اقول لان المولى علق عتق عبده الى  
 عند وجود الشرط وهو ابيع فلم يبيع فسلم من هذا التقرر لزوم الاخير اذا حصل الفاسد فباعه صحى لا يبيع  
 بعد اشتراؤه من مالكه ولزوم الاثر فقط اذا لم يصل الفاسد بعد الى ان مات العبد في حيزه من هذا  
 ولو غصب عبداً بديار الفارز وادت قيمته الى الفخ درهم ثم اشتراه من مالكه ببيعة فاسداً  
 ثم مات العبد استمر رجل قال لعبد رجل ان يبيعك مولاك من فانت حر فباعه ببيعة  
 عبده منه الى من الرجل الخالف فهذا على وجهين اما اذا كان العبد في يد الوالي الخالف ففي هذا  
 الوجه لا يبيع قبل الموهوب له العبد المورث اولم يقبل سلم المولى العبد المورث الى الخالف  
 الموهوب له اولم سلم لان المولى اذا قال للخالف وبيعت عبدي لك يتحقق نفس ما يثبت الهبة  
 بمجرد الاجاب قبل ان يقبل الموهوب له فالحال ان العبد ملك للمولى ولم يرد له ملك  
 الخالف فلم يبيع بعد انحلال اليمين سواء قبض الخالف او لم يقبض ولهذا اي لاجل تحقق نفس الهبة  
 الهبة بمجرد الاجاب لو حلف ان يهب عبده لفلان فوجب ولم يقبل ببيعة ببيعة ببيعة  
 ببيعة بالاجاب والقبول لا بالاجاب فقط كالمهبة واما اذا كان العبد وبيعة في يد الموهوب له  
 الخالف فانه على وجهين اما ان يرد الوالي ببيعة فقال وبيعت منك في لا يبيع قبل الموهوب له  
 اولم يقبل لانه المالك اذا يرد فقال للخالف وبيعت عبدي لك يتحقق نفس الهبة والعبد ملك  
 المولى وكون العبد في يد الموهوب له بالوديعة لم يند شياً لان اليمين يتحقق قبل ان يقول الخالف  
 قبضت في هذه الصورة واما ان يرد الموهوب له وهو الخالف فقال ببيعة مني فقال لصاحب العبد  
 وبيعت منك في يبيع العبد استمر الى ان يرد الموهوب له فقال ببيعة هذا العبد مني حين كون  
 العبد وبيعة في يده فقال المالك وبيعت المالك هذا العبد منك ووقع الهبة وقبض الموهوب له  
 لان قبض الوديعة بنوب ثاب قبض الهبة لانها قبضتان متجانسان فيوجد الهبة حال كون العبد ملكاً للموهوب له  
 فيحقق كونه ملكاً للخالف قبل انحلال اليمين ببيعة وانما قبضان اذا كانت ثاب احد  
 من ثاب الاخر لا يحتاج الى قبض من الاضعف بل العكس لا ما في الاقوى  
 مثل الاديعة وبيعة وليس في الاديعة ما في الاقوى

منه



8062

منه  
 منه  
 منه



